AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT

N. MAKHOUL
BINDERY
10 AUG 1968
HARISSA TEL. 72

962
R134
V.1-2
C.1

فى أعقاب الثورة المصرية

بقلم

عبد الرحمن الرافعى بك

الجزء الأول والثانى معا

يشتمل على تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المغفور له « سعد زغلول »
فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

الطبعة الأولى
١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧ م

ثمن الجزء الأول
٣٥ ص

الناشر
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة ، تليفون ٥١٣٩٤

69229

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

مكتبة العرب
صاحبها
الشيخ وصفى توما البستانى
شارع الفجالة
بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

لما أخذتُ فى تأليف كتابى عن « محمد فريد — رمز الإخلاص والتضحية — تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ » ، فكرتُ فى هل أتابع الكتابة عن تاريخ مصر القومى بعد هذه الفترة ، أم اكتفى بها وأقف عندها ، ولم يطل بى التفكير فى ذلك ، إذ وجدت أن ثورة سنة ١٩١٩ هى مرحلة هامة من تاريخ الحركة القومية ، جديرة بالدراسة والتدوين ، وأن تاريخنا القومى يكون ناقصاً بدونها ، فاعتزمت تأريخها ، وسلخت عدة سنين فى دراستها ، ووضعت من أجلها كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ — تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ » ، وكان مما عنيت به أن أبحث فى توقيت الثورة وتحديد مداها من الوجهة الزمنية ، وانتهيت إلى أنها بدأت فى مارس سنة ١٩١٩ ، واستمرت متتابعة الحوادث إلى أبريل سنة ١٩٢١ ، وعلى هذا الأساس من التحديد الزمنى وضعتُ كتابى عن الثورة ، وفى أثناء وضعه فكرتُ فى هل أقف عند نهايتها ، وأدع الفترة التى أعقبتها ، أم أؤرخ أيضاً هذه الفترة ؟ وتنازعتنى فى هذا الصدد عوامل شتى ، بين الاستمرار أو عدم الاستمرار فى تدوين تاريخنا القومى بعد انتهاء الثورة ، وكان أهم ما شغلنى أنى تساءلت هل يؤمن المؤرخ أن لا ينحرف عن جادة الإنصاف والاعتدال إذا هو أرخ فترة عاصرها وساهم فى حوادثها ، وهلا يكون متأثراً إلى حد ما بشعوره الشخصى فى هذه الحوادث ، وبعد أن فكرت فى هذه الناحية ، وجدت أنه ما دام الحق رائد الإنسان ووجهته ، فلا يصح أن يتأخر عن تأريخ الحوادث التى عاصرها ، ولا تصرفه عن هذه المهمة خشية التأثر بشعوره الشخصى ، فإن هذا الشعور قد يكون أدعى لتحريه الصدق والحق ، لكى يطمئن ضميره إلى أن شعوره لم يكن له دخل فى عرض الحوادث وإيرادها وتفسيرها بعيداً عن التحيز أو التحامل ، ومن ثم اعتزمت أن أؤرخ هذه الفترة ، وأخذت نفسى بأن ألتزم الصدق والإنصاف فى تدوينها وشرحها وتفسيرها ، ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، وهذا ما أخذت نفسى به فى تأريخ « مصطفى كامل » و « محمد فريد » و « ثورة سنة ١٩١٩ » ، وهى عهود عاصرتُها وساهمت فيها ، وقد زاد هذا العزم فى نفسى توكيداً أن معاصرة الإنسان للحوادث هى أدعى لتدوينها على وجهها

الصحيح ، وأن أول من يجب أن يؤرخوها هم الذين شاهدوها وعاصروها ، فهم أعرف الناس بها ، وأكثرهم فهماً لها ، وحسبهم أنهم شهود العيان فيها ، والواقفون على مقدماتها ، وأسرارها وملابساتها ، فهم المصدر الأول لتأريخها وتدوينها ، وإذا لم يرجع الناس إلى شهود العيان فى تعرف الحوادث وتفهم الحقائق ، فإلى من يا ترى يرجعون ؟ أيرجعون إلى روايات يتناقلها الناس بعضهم عن بعض وينسبونها إلى من شهدوها وهم لم يدونوها ؟ إن هذا ولا شك مصدر يكتنفه الخطأ ، والعثار والشطط ، وخير وسيلة هى تدوين الحوادث فى حينها ، ممن عاصروها وشهدوها ، وهذه هى الوسيلة المتبعة فى مختلف الأمم ، فإن كتب التاريخ القديم والحديث قد تتناول أقرب الحوادث إلى الذين يكتبون عنها ، اعتبر ذلك فى الحربين العالميتين الأولى والثانية ، فقد أرّخت فى أعقاب كل منهما مباشرة ، بل فى خلال وقوعهما ، أما احتمال انحراف الإنسان عن الحق بتأثير شعوره الشخصى ، فهذا مرجعه إلى ذات المؤرخ ، وعلى الذين يقرأونه أن يحكموا إذا كان هذا الشعور قد صرفه أم لم يصرفه عن تحرى الحق والتزام الصدق ، ولهم بل عليهم أن يصححوا ما عسى أن يكون قد زل فيه القلم أو أخطأه التوفيق ، فالحقيقة بنت البحث ، ومن الخير للتاريخ أن يُكتب ممن عاصروا حوادثه ، وفى حياة من عاصروها وشاهدوها ، لتكون موضع التمحيص والتحقيق والمراجعة ، من هؤلاء وأولئك ، قبل أن تضيع المعالم وتطوى الحقائق ، ويتبدل الناس غير الناس ، وقد زادنى البحث إيماناً بهذه الحقائق ، فإن كثيراً من الحوادث وبخاصة حوادث الثورة قد عانيتُ صعوبات جمة فى تعرف أسرارها وتفاصيلها ، لتأخرى بضع سنين فى تحقيقها والرجوع إلى شهود العيان فيها ، ولو كنت أخذتُ فى تدوين تاريخ الثورة فى أعقابها مباشرة لكان ذلك أيسر لى مما عانيت حين شرعت فى دراستها وتأريخها

وثمة عامل آخر شغلنى قبل أن آخذ بسبيل الكتابة عن حوادث ما بعد الثورة ، ذلك أن الكتابة عنها قد تمس أشخاصا تربطنى ببعضهم صلات الود والصداقة ، أو أكنّ لهم فى نفسى شعور التقدير والرعاية ، وقد تساءلت هل علىّ أن أضحى بهذه الاعتبارات عندما أكتب عن أشياء تمسهم ؟ إن هذا ولا ريب هو واجب المؤرخ ، ولكن فى الدنيا شىء اسمه المجاملة ومراعاة الظروف ، فكيف السبيل إلى التوفيق بين واجب المؤرخ ومقتضيات المجاملة ومراعاة الظروف ، لقد تأملت فى ذلك وترددت ، وفكرت ثم قدرت ، وانتهى بى البحث إلى أنه لا يجوز لمن يتصدى لكتابة التاريخ أن يدخل عنصر المجاملة فيما يكتب ، وكل ما يملك إذا أراد أن يجامل أن يدع الفترة المحرجة ، ويرجئ تأريخها حتى حين ، ولكن إلى أى أجل

يرجئها ؟ ولماذا يرجئها ؟ وإذا كان فى مقدوره أن يؤرخها كما أرخ المراحل التى سبقتها ، ففيم إذن يتنحى عن تأريخها ؟ لقد فكرت فى هذا الأمر مليا ، ولم أكتم عن نفسى دقة الموقف وما يلابسه من حرج ، وانتهيت إلى أنه ليس من حق أن أقف بالكتابة فى تاريخنا القومى عند حد قديم أوحديث ، وما دمت قد حملت نفسى مهمة وضع هذا التاريخ ، فعلىّ أن أؤدى الرسالة كاملة ، قدر ما وسعنى الجهد ، وكل ما أطلبه من الذين يقرأون هذا الكتاب ، إذا هم وجدوا فيه من الوقائع أو الأفكار والآراء ما لا يرضون عنه ، أن يخففوا من اللوم والعتاب ، فإنى علم الله ما أردت طعنا أو تجريحا ، ولا تحاملا أو تشهيرا ، بل قصدت فى كل ما كتبت وجه الحق والصدق ، والمؤرخ فى طبيعة رسالته يشبه أن يكون قاضيا ، يفصل فى القضايا التاريخية التى يعرض لها ، وعليه أن يقتبس من القاضى روح العدل الذى يستلهمه فى قضائه ، فكما أن واجب القاضى أن لا يجامل فى الحق أحدا ، ولو كان أقرب الناس اليه ، ولا يتحامل على أحد ، ولو كان أبغضهم إلى نفسه ، فعلى من يتصدى لكتابة التاريخ أن يتحرى الحق والإنصاف ، ويجتنب المجاملة والمحاباة أو التحامل فى ما هو بسبيله ، هذا ما اتجه إليه قصدى ، وانعقدت عليه نيتى : « وانما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى »

على هذا الأساس وضعت هذا الكتاب ، والجزء الأول منه يشتمل على تاريخ مصر القومى من نهاية الثورة فى ابريل سنة ١٩٢١ ، إلى وفاة زعيمها سعد زغلول فى أغسطس سنة ١٩٢٧ ، حيث تنتهى مرحلة كاملة من تاريخنا القومى ، والله أسأل أن يلهمنا السداد والحق فيما نقول ونعمل ، عليه توكلت وإليه أنيب ؟

أول يوليه سنة ١٩٤٧

عبد الرحمن الرافعى

فصول الجزء الاول

الفصل الأول — الانقسام الداخلى سنة ١٩٢١

الفصل الثانى — الموقف السياسى بعد قطع مفاوضات عدلى

الفصل الثالث — تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

الفصل الرابع — وزارة ثروت

الفصل الخامس — مصر فى مؤتمر لوزان

الفصل السادس — وزارة محمد توفيق نسيم

الفصل السابع — الدستور

١٤٠ الفصل الثامن — الانتخابات العامة والبرلمان الأول

١٢٥ الفصل التاسع — وزارة سعد

١٩٧ الفصل العاشر — وزارة زيور والانقلاب الأول

٢٣٦ الفصل الحادى عشر — اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وعودة الحياة الدستورية

٢٦١ الفصل الثانى عشر — الوزارات الائتلافية

٢٨٠ الفصل الثالث عشر — شخصية سعد زغلول

٢٩٧ الفصل الرابع عشر — الدستور والحكم المطلق

٣١٠ وثائق تاريخية — الدستور

الفصل الأول

الانقسام الداخلى سنة ١٩٢١

عاد سعد زغلول باشا إلى مصر فى ابريل سنة ١٩٢١ ، وبدأت المحادثات بينه وبين عدلى باشا يكن ، فى صدد اشتراك الوفد فى المفاوضات الرسمية التى دعيت إليها مصر لعقد المعاهدة بينها وبين انجلترا

كانت هذه المفاوضات مصدر الانقسام ، ذلك أنه على اثر تبليغ الحكومة البريطانية إلى السلطان فؤاد فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ باعتبار الحماية علاقة غير مرضية ، ودعوة مصر إلى الدخول فى مفاوضات رسمية للوصول إلى إبدال الحماية بعلاقة أخرى ، تألفت وزارة عدلى فى ١٧ مارس من تلك السنة ، وكان من برنامجها الدخول فى هذه المفاوضات ، فأرسل إلى سعد بطريق البرق ، وكان بباريس ، نبأ تأليف وزارته ، ودعوة الوفد إلى الاشتراك فى هذه المفاوضات ، فجاءه الرد من سعد تلغرافيا فى ١٩ مارس بأنه اعتزم العودة إلى مصر[١] ، فلما عاد إلى مصر وبدأت المحادثات بينه وبين عدلى ، اشترط للاشتراك مع الوزارة فى هذه المفاوضات الشروط الآتية[٢] :

أولا — أن تكون الغاية من المفاوضات الوصول إلى إلغاء الحماية بوجه عام ، أى فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعا ، لا بعلاقتها مع الدولة الانجليزية فقط ، إلغاء الحماية التى وضعت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ووردت فى معاهدة « فرساى » وما تلاها من معاهدات الصلح

ثانيا — الوصول إلى الاعتراف بالاستقلال التام الدولى الداخلى والخارجى مع ملاحظة إرادة الأمة التى أبدتها بالتحفظات التى قدمها الوفد للجنة ملنر[٣]

ثالثا — إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحافة قبل الدخول فى المفاوضات

رابعا — أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين وأن تكون له الرياسة ، وأن يصدر

---

(١) راجع تفصيل ذلك فى كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ٢ ص ١٧٢ وما بعدها

(٢) ذكرها سعد فى خطبته يوم ٢٢ ابريل سنة ١٩٢١ فى حفلة تكريمه بحى السيدة زينب

(٣) راجع هذه التحفظات فى كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ٢ ص ١٤٣

بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه ، وهذه الكيفية مرسوم سلطانى يبين ويحدد هذه المأمورية

ولم يكن ثمة خلاف بين سعد وعدلى على الشرطين الأول والثانى ، أما عن الشرط الثالث وهو الخاص بإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل البدء فى المفاوضات ، فلم يكن فى مقدور الوزارة إلغاء الأحكام العرفية ، لأن هذه الأحكام قد أعلنت بقرار من السلطة العسكرية البريطانية ؛ فكان لا بد من موافقة هذه السلطة على رفعها ، وهى لم ترفع إلا فى سنة ١٩٢٣ كما سيجىء بيانه ، على أن عدلى باشا قد استطاع رفع الرقابة على الصحف فى شهر مايو سنة ١٩٢١ ، ولم يفد ذلك فى تقريب مسافة الخلف بينه وبين سعد ، لأن الشرط الذى قام عليه الخلاف الجوهرى بينهما هو الرآسة ، فقد تمسك عدلى بأن تكون له رآسة هيئة المفاوضة ما دام هو رئيسا للحكومة ، بحجة أن التقاليد السياسية لا تسمح بحال أن يدخل رئيس الحكومة فى هيئة سياسية للمفاوضة أو غيرها ولا يكون هو رئيسها ، وتمسك سعد بالرآسة لأن الأمة أولته زعامتها ، فمن حقه أن يتولى رآسة الهيئة التى يتصل عملها بتقرير مصيرها

ولقد كان الأجدى والأحكم أن يدعو الوفد الحكومة والأمة إلى عدم الدخول فى هذه المفاوضات ، وإلى ترسم خطة الجلاء ، فيقتصر الشأن بين مصر وإنجلترا على المطالبة بالجلاء ، لأن الجلاء هو جوهر القضية المصرية ، بل هو جوهر الاستقلال

لقد جربت البلاد المفاوضات فى يوليه وأغسطس سنة ١٩٢٠ ، فلم تؤد إلى الاستقلال ، بل انتهت إلى مشروع ملنر ، الذى يقر الاحتلال ويفصل السودان عن مصر ، وقرر الوفد أن لا يستأنف المفاوضات إلا بعد قبول التحفظات التى أبدتها الأمة على مشروع ملنر ، ولم يجد جديد بعد ذلك حتى يعود إليها ، إذ لم تقبل الحكومة البريطانية المناقشة فى هذه التحفظات قبل المفاوضات الرسمية

فلم يكن من مصلحة البلاد فى شىء أن يدخل الوفد ولا أن تدخل الوزارة فى مفاوضات جديدة على الأساس الذى عرضته انجلترا ، وكان واجبا أن يتعاهد الجميع على أن لا يقبلوا المفاوضة قبل الجلاء ، وأن يقصروا النضال السياسى على طلب الجلاء والتمسك به وعدم التساهل فى أمره بتاتا ، وعدم تعليقه على شرط معاهدة أو محالفة

ومن الحق أن نقول أيضا إن الوزارة ما كان يجوز لها وقد اختلفت مع الوفد فى شروطه أن تنفرد هى بالمفاوضة ، لأن هذا الانفراد قد زاد فى أسباب الانقسام الداخلى ، فضلا عن

أنه إهدار لإرادة الأمة وحقوقها وكرامتها ، لأن من حق كل أمة تحترم نفسها أن تكون هى المرجع فى شئونها ، وبخاصة فيما يتصل بتقرير مصيرها ، فليس لأية حكومة أن تتحدث فى مصير الأمة ما لم يكن ذلك بطريق الوكالة عنها ، وقد تبين أن وزارة عدلى قد انفردت بالمفاوضات على غير إرادة الأمة ، وبغير توكيل منها ، وكانت فى هذا غير مكترثة لحقوقها

خطبة شبرا — ٢٥ أبريل سنة ١٩٢١

لما أدرك سعد أن الوزارة العدلية لا توافقه على شروطه كلها أخذ يناوئها فى خطبه ، وبدأ بهذه الحملة فى خطبته التى ألقاها يوم ٢٥ أبريل فى حفلة تكريمه بشبرا ، إذ هاجمها ردا على حديث لعدلى نشرته « الأهرام » فى صباح هذا اليوم ، أصر فيه على أن تكون الرآسة له بوصف كونه رئيس الحكومة ، وأنه سيسير فى المفاوضة ، ولو لم يتم الاتفاق مع سعد ، وكان حديثه تحديا لسعد ، فجاءت خطبة شبرا ردا على هذا التحدى

قال سعد عن تمسكه برآسة المفاوضات ، رداً على ما قاله عدلى فى حديثه من أن التقاليد جرت بأن رئيس الحكومة تكون له رآسة بعثة المفاوضة : « هذه دعوى منهم لم يقيموا عليها بينة ، فلا اعتبار لها ، على أنه إذا صح فى البلاد الأوربية أن رئيس الحكومة يجب أن تكون له الرياسة دائما فلا يصح ذلك فى مصر مطلقاً بالنسبة للمهمة السياسية التى نحن بصددها ، فإن مصر ليست بلدا دستوريا ، ووزارته لا ينتخبها الشعب ، بل هى معينة من طرف الحاكم ، فلا يمكنها أن تدعى أنها وزارة دستورية نائبة عن الأمة ، فهى معينة من عظمة السلطان ، بل أجاهر بالحقيقة الآتية : المندوب السامى أيضاً ، ومتى كان المرسوم السلطانى ممضى من رئيس الوزارة والوزراء فإنهم يكونون هم المسئولين عنه لأن عظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم ، ليس لمصر وزارة خارجية الآن ، وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية ، فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه فى أن يكون رئيساً لمأمورية سياسية متعلقة بمستقبل الأمة وبعلاقتها مع الحكومة الإنجليزية ، ورئيس الوزارة ليس إلا موظفا من موظفى الحكومة الإنجليزية يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامى ، وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بإزاء رئيسه وزير خارجية انجلترا حرا فى الكلام ، لأنه مدين له بمركزه ، فإذا طلبنا الرآسة فإنما نطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقاً فى المطالبة بحقوقها ، وهى قوة الأمة ، لا أن يكون مرتكزا على قوة مستمدة من الحكومة الإنجليزية ؛ لأن

ذلك يجعل المفاوضة بين الأصل وفرعه ، أى بين الحكومة الإنجليزية وبين الحكومة الإنجليزية أيضاً

« ليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذى تشرفت بعرضه الآن عليكم ، ولكنى رفعت الصوت به فى وزارة المستعمرات الإنجليزية ، فقلت للجنة ملنر فى جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ : من الذى يعين المفاوضين المصريين ؟ فأجاب : الحكومة المصرية ، فقلت : إذن جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس »

إلى أن قال : « الوزارة تظهر أمام الأمة فى بيانها بأنها تريد أن تسير بإرادتها وتشترك مع الوفد فى المفاوضات ، ولكن المحيطين بها ورجال الصحافة الموالية لها يعملون ليل نهار على منع الوفد من الاشتراك فى المفاوضة ، هذا أمر لا نقبله مطلقا ، إن الوزارة التى قالت إنها تتمشى مع إرادة الأمة وتشترك مع الوفد فى المفاوضات ، ففرحت بها الأمة ، هى التى تأتى فى الوقت نفسه وتعمل على إبعاد الوفد عن المفاوضة ، ويشتغل أتباعها بطرق شتى لهذه الغاية ، لا يمكننى أن أقبلها ، وأقول إن مهمتى فيكم هى أن أفضح كل ما يحصل من خديعة أو غش لكم ، وأن يسير كل أمر طبق إرادتكم ، فإذا تمكنت من ذلك فحسبى وإلا فقد قمت بواجبى والسلام » ، وأعلن سعد فى هذه الخطبة عدم ثقته فى الوزارة

انقسام الوفد

عُرض أمر الاشتراك فى المفاوضة على هيئة الوفد يوم الخميس ٢٨ أبريل سنة ١٩٢١ ، فرأت أغلبية الأعضاء عدم اشتراك الوفد فى المفاوضة ، مع عدم محاربة الوزارة فيها ، فصمم سعد على رأيه ، وعلى إعلان عدم الثقة بالوزارة

فاستقال من الوفد فى هذا اليوم على شعراوى باشا ، وكتب خمسة آخرون من أعضائه وهم (مع حفظ الألقاب) : محمد محمود . حمد الباسل . عبد اللطيف المكباتى . أحمد لطفى السيد . محمد على علوبه ، كتابا إلى سعد نشروه فى الصحف يعترضون فيه على عدم اكتراثه لرأى أغلبية الأعضاء ، قالوا :

« قضت مصلحة البلاد التى أخذنا أنفسنا بالقيام عليها أن نصارحكم القول أننا لا نستطيع أن نقركم على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصح أن يكون للميول الذاتية فى أمرها محل من الاعتبار

« نقول والأسف يملأ قلوبنا إنكم بغير إجازة الوفد بل خلافا لقراراته الصريحة قد

أعلنتم عدم الثقة بالوزارة بعد أن أجابت كل طلباتكم ، ما عدا شرط الرئاسة الذى لا نراه يقدم أو يؤخر شيئا فى حسن سير المفاوضات

« فعلتم ذلك فلما عرض الأمر اليوم على الوفد ولم تقركم أكثريته على هذه الخطة الضارة صممتم عليها واستهنتم برأى الأكثرية مرة أخرى ، وجئتم بمثال من ذلك فى معاملتكم لأحدنا عبد اللطيف بك المكباتى

« تلقاء هذا الاستئثار بالرأى والانفراد بالعمل لا يسعنا حقاً وعدلاً إلا أن نبرأ إلى الله وإلى الأمة من تبعة الشقاق الذى نجم عن انتحاء هذا النحو والذى طالما سعينا فى اتقائه إلى حد مجاراة بعضنا إياكم على دخول الوفد فى المفاوضات خلافا لخطته

« والآن نرى أن الواجب الوطنى يقضى علينا أن نعلن ثقتنا بوزارة نزلت على إرادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة المفاوضين الرسميين والأغراض التى يجب عليهم السعى لبلوغها ، فإن الوزارة لا تستطيع أن تصل إلى تحقيق آمال البلاد إلا إذا كانت متينة المركز فى الأمة معضدة الخطة من أولى الرأى فيها ، ولا نخال خذلانها إلا خذلانا للغرض الأسمى الذى عاهدت الأمة على الوصول إليه

« نعلن رأينا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم فى الرأى العام بأن الخطة المثلى هى عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية اتباعا لخطة الوفد الأولى منبهين الوزارة إلى أن كل اتفاق ليس شاملا للتحفظات التى أبدتها الأمة والتى تتمسك بها كل التمسك لا يقابل من الجمعية الوطنية إلا بالرفض الصريح

« ولقد نشعر أن الذين صبروا إلى اليوم حقيق بهم أن يصبروا ويقدموا قربانا جديدا على مذبح الاتحاد فى هذا الموقف ، ولكن الأمر أجلّ من أن يحتمل تساهلا ، وأعجل من أن يقبل أناة ، والاتحاد أوشك أن يكون مقصودا لذاته لا لثمراته ، فالله نسأل أن يوفق أهدى الفريقين منا سبيلا إلى تحقيق آمال البلاد ، وتفضلوا بقبول فائق احترامنا » الإمضاءات

حمد الباسل . عبد اللطيف المكباتى . محمد محمود . أحمد لطفى السيد . محمد على علوبه

فنشر سعد بيانا للأمة فى ٢٩ أبريل باعتبار هؤلاء منفصلين عن الوفد وبأن الوفد ماض فى سبيله ، قال :

« استحسن بعض حضرات أعضاء الوفد أن ينشروا فى الجرائد خلافهم ، وأن يقولوا فينا غير الحق ، وقد أفرغت جميع الوسائل فى تلافى هذا الخلاف وحسمه ابتعادا عن الانقسام واستبقاء للوحدة ، فلم أنجح ، وأبوا إلاّ الاستمرار فيه وإظهاره على طريقة تبين منها جليا

عدم وجود تضامن فى العمل ، وهو المبدأ الذى وضعه الوفد وأقسم الأعضاء الأيمان على احترامه ، ويرى الوفد أن مخالفة هذا المبدأ المهم تعد بطبعها خروجا عنه ، وانفصالا منه ، لأنه يستحيل انتظام العمل فى هيئة لم تربط أعضاءها رابطة من ثقة ولا من اتحاد فى غرض ولا ارتباط بقاعدة ، لهذا فإننا اعتماداً على الثقة التى شرفتنا الأمة بها وأبدتها عند كل مناسبة ، وعلى الأخص فى المظاهرات التى قابلتنا بها وعلى التشجيعات التى لا تزال تبديها والتأكيدات الوثيقة التى تأتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومحبذة لخطتنا ، نؤكد بأن الوفد الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه يستمر فى العمل : رئيسه وأعضاؤه المتفقون فى المبدأ والغاية ، وفى تبادل الثقة والإخلاص واحترام القواعد التى وضعوها والأيمان التى أقسموها ، ويسعون بكل ما فى وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية ، فلا تهنوا ولا تحزنوا فإن قضيتكم عادلة ومصركم خالدة والله معكم »

« سعد زغلول »

.. ومن ذلك الحين سُمى الأعضاء المنفصلين « منشقين » ، وشملت هذه الكلمة كل من خالف سعداً فى رأيه ، وانضم إلى هؤلاء من أعضاء الوفد عبد العزيز فهمى بك والدكتور حافظ عفيفى بك وعبد الخالق مدكور باشا ، ثم استقال جورج بك خياط من الوفد فى يونيه ، فاعتبرهم الوفد جميعا منفصلين ، وبقى مع سعد من أعضاء الوفد كل من : مصطفى النحاس بك . الأستاذ واصف بطرس غالى . سينوت حنا بك . الأستاذ ويصا واصف . على ماهر بك ، وهم وإن كانوا من جهة العدد أقلية فى الوفد بالنسبة إلى الأعضاء المنشقين إلا أن شخصية سعد اجتذبت إلى جانبه الغالبية العظمى من الأمة

المظاهرات العدائية

وقامت المظاهرات العدائية من ذلك الحين ضد عدلى وضد الأعضاء المنشقين ، منادية بسقوطهم ورميهم بالخيانة

وحدثت مظاهرة عدائية عنيفة فى طنطا ضد الوزارة يوم الجمعة ٢٩ ابريل سنة ١٩٢١ ، فتعرضت لها قوة من رجال البوليس لتفريق المتظاهرين ، فعجزت عن ذلك لكثرة عددهم إذ واصلوا سيرهم حتى قسم بوليس طنطا ، فأراد البوليس تفريقهم بمضخات المياه ، فأخذ المتظاهرون يقذفون القسم بالطوب والحجارة ، فأجاب رجال البوليس بإطلاق النار من بنادقهم إرهابا ، ولكن طلقات البنادق أصابت بعض المتظاهرين بإصابات بليغة توفى على

اثرها أربعة من المصابين ، وبلغ عدد الجرحى أربعين جريحا ، فكان لهذه الحادثة دوىٌ هائل وأثر عميق فى النفوس ، وزادت مركز الوزارة حرجا ، إذ كانت سلاحا قويا للدعاية ضدها بأنها تريد حكم الشعب بالقوة وسفك الدماء ، وعبثا أعلن عدلى أن الوزارة لم تأمر قط باطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وأنه يستنكر مسلك رجال البوليس فى هذه الحادثة وأنه أمر بإجراء تحقيق لمعرفة من أمر باطلاق الرصاص لمحاكمته ، ثم قرر وقف حكمدار البوليس الذى نسب إليه الأمر باطلاق الرصاص وإحالته إلى مجلس عسكرى لمحاكمته ، كل هذا لم يجد فتيلا فى وقف تيار السخط على الوزارة

اقتراح الأمير عمر طوسون

تأليف جمعية وطنية

ونشر الأمير عمر طوسون بيانا فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢١ اقترح فيه حسما للخلاف الذى شجر أن تؤلف جمعيـة وطنية تمثل الأمة بطريق الانتخاب وأن يعرض عليها أمر المفاوضة ، فتقرر هل تدخلها أم لا ، وإذا قررت دخولها تضع قواعدها وتعين المفاوضين ، وطلب فى بيانه رفع الأحكام العرفية والرقابة على الصحف فورا ، وأن تجرى المفاوضة فى مصر لا فى لندن لـكى يتيسر للمفاوضين الاتصال بالأمة

ولـكن هذا الاقتراح لم يلتفت إليه فى ضجة الانقسام التى غمرت البلاد ، وفى الحق ان الموقف كان واضحا فيه أن الأغلبية العظمى من الأمة تؤيد سعدا ، ولـكن الأعضاء المنفصلين من الوفد تجاهلوا هذه الحقيقة ، أو أنهم لم يحسبوا حسابا كبيرا لإرادة الشعب — وقد دلت الحوادث اللاحقة على تأصل هذه النزعة فى نفوسهم — فـكان ما كان من استمرار أسباب الانقسام

رفع الرقابة عن الصحف

أراد عدلى أن يتقدم للأمة بعمل يخفف تيار السخط الذى واجهته وزارته ، فسعى جهده لدى السلطة العسكرية البريطانية لـكى ترفع الرقابة عن الصحف ، إذ كانت هى التى أعلنتها فى نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فأجابته إلى طلبه ، وأعلنت الوزارة هذا النبأ ، وقررت رفع الرقابة على الصحف ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٢١ ، وصدر بذلك إعلان من اللورد أللنبى Allenby

بوصف كونه قائد القوات البريطانية فى مصر ، وأعلنت الوزارة أنها تواصل السعى فى رفع الأحكام العرفية إذ أنها كانت معلنة منذ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، بأمر السلطة العسكرية البريطانية ، ولم يفد هذا القرار فى منع استمرار السخط على الوزارة ، وأخذت الصحف المناصرة لسعد تكيل الحملات الهائلة لعدلى والوزارة والمنشقين

وزاد فى شقة الخلاف أن الوزارة قررت إحالة بعض الموظفين إلى مجالس تأديب لمحاكمتهم على إقامتهم حفلة تكريم لسعد باشا بعد أن هاجم الوزارة ، وهم : صادق حنين بك ومحمود فهمى النقراشى بوزارة الزراعة . وحسين فتوح ، وفؤاد شرين بوزارة المعارف . والدكتور نجيب اسكندر بمصلحة الصحة . وزكى جبره بقسم البلديات . وسلامه ميخائيل بك القاضى . ومكرم عبيد وأحمد محمد خشبه بك بوزارة الحقانية

فقضى مجلس التأديب بوزارة الحقانية بقطع شهر من مرتب الأستاذ مكرم عبيد ، ثم خفض استئنافيا إلى إنذاره ، ورأت الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف سلامه بك ميخائيل وقضى بإنذار الآخرين ، أما صادق بك حنين فقرر مجلس الوزراء فى ٢ يونيه فصله من وظيفته ، وكانت هذه التصرفات سببا فى زيادة السخط على الوزارة

وفى الحق ان وزارة عدلى قد أساءت إلى نفسها بإحالة هؤلاء الموظفين إلى مجالس التأديب ، وفصل أحدهم بقرار من مجلس الوزراء ، واستفحل الانقسام بمضى الوزارة فى اضطلاعها بمهمة المفاوضة غير مكترثة لمعارضة سعد لها ، وبرغم إعلانه عدم الثقة بها ، وأخذت تستكتب الناس عرائض بتأييدها ، وبدأت هذه العرائض فى محيط أنصارها ، ثم استخدمت الإدارة فى جمع توقيعات عليها من الأعيان والعمد ومن إليهم ، فكان هذا التدخل أمراً معيبا ، لأن إقحام الإدارة فى مثل هذه الأمور مفسد للرأى العام ، وقد كان له وقع سيء فى نفوس المخلصين ، وكان سنة سيئة اتبعتها الحكومات من بعد لتختلس ثقة الشعب عن طريق الإدارة

الوفد الرسمى للمفاوضات

مضت الوزارة فى سبيلها ، واستصدرت من السلطان فى ١٩ مايو سنة ١٩٢١ مرسوما بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برآسة عدلى باشا يكن ، وعضوية حسين رشدى باشا . وإسماعيل صدقى باشا . ومحمد شفيق باشا . وهؤلاء من أعضاء الوزارة . وأحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف وقتئذ ويوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين

واصطحب هذا الوفد بعثة من المستشارين الفنيين والموظفين مؤلفة من : عبد الحميد بدوى بك . توفيق دوس بك . محمد أبو الفتوح باشا . ابراهيم وجيه بك . الاستاذ أحمد أمين . محمود فايد بك . محمد شريف صبرى (باشا) . عبد الحميد سليمان بك . عبد المجيد عمر بك . يوسف اصلان قطاوى باشا . يوسف نحاس بك . الياس عوض بك . اللواء محمود عزمى باشا . القائممقام محمد يوسف بك . ابراهيم فهمى بك . الاستاذ ابراهيم دسوقى اباظه . الاستاذ محمد خطاب . حسن فريد أفندى . حسن نصيف أفندى . حامد العلايلى بك . أحمد محمد حسنين (باشا) . أحمد كامل . عبد القوى أحمد . عباس سيد أحمد

كان واجبا على عدلى أن يستقيل

ولقد كان واجبا على الوزارة أن ترجئ المفاوضة الرسمية حتى يزول الخلاف الذى وقع بينها وبين الوفد ، لأن إجراء المفاوضة الرسمية فى هذا الجو يزيد الفتنة استفحالا ، ويضعف مركز مصر ، وكان واجبا على عدلى إذا لم يوفق فى حسم هذا الخلاف أن يستقيل تخفيفا لوطأة الانقسام

حقا إن سعدا كان مسرفا فى الحملات التى شنها على عدلى ، وكان فى الغالب متجنيا عليه ، ولكن استقالة عدلى أمام هذا الإسراف كانت تعد عملا نبيلا يبطل حجة المرجفين ، وبخاصة لأن المفاوضات كان متوقعا لها الإخفاق ، وقد استقال فعلا بعد إخفاقها

ولم يعرف عن عدلى أنه كان متهافتا على الحكم ، فإنه حين عاد الائتلاف بين سعد وخصومه سنة ١٩٢٥ وعاد الود بينه وبين عدلى ، تولى عدلى الوزارة الدستورية سنة ١٩٢٦ بترشيح سعد وإقراره ، ومع ذلك لم يحرص عليها كثيرا ، إذ استقال على إثر قرار من مجلس النواب عده عدم ثقة ، وأصر على الاستقالة بالرغم من إلحاح سعد عليه فى البقاء فى الحكم ، فمع هذا التعفف والإباء يبدو عجيبا أن يتمسك ببقائه فى الوزارة سنة ١٩٢١ بالرغم من المعارضة العنيفة التى اعترضته ، وبالرغم مما تبين بوضوح تام أن أغلبية الأمة لم تكن تريده رئيسا للمفاوضة ولا رئيسا للوزارة ، فكان عليه احتراما لإرادة الشعب أن يستقيل من الوزارة ويعدل عن المفاوضة ، لأن المفاوضة فى مصير الأمة يجب أن يكون أساسها توكيل من الأمة ، والحكم فى ذاته هو وكالة عن الأمة ، وهذه الوكالة هى جوهر النظام الدستورى ، فالوزارة التى تفقد ثقة الأغلبية يجب عليها أن تستقيل ، وفى يقيننا أنه

.. لو ترك عدلى لمحض إرادته لما تردد فى الاستقالة قبل أن يحدث هذا الانقسام أو بعد حدوثه مباشرة ، ولكن أعضاء الوفد الذين اختلفوا مع سعد هم الذين زينوا له البقاء .. فى الحكم ليقوى به جانبهم فى خصومتهم مع سعد ، فهم ولا جرم أول المسئولين عن هذا الانقسام

تفاقم الانقسام

بعد تأليف الوفد الرسمى

.. وقد زادت المظاهرات عنفا بعد تأليف الوفد الرسمى ، سواء فى القاهرة أو الأسكندرية ، وفى كثير من المدن الأخرى ، واتخذت طابع العداء لكل من خالف سعدا فى رأيه ، والنداء بسقوطهم ، والاعتداء على منازلهم بالطوب والحجارة ، وكان هذا من الظواهر الأليمة للانقسام ، ومن الأسلحة الممقوتة فى الخصومة السياسية ، لأن النضال السياسى بين المختلفين فى الرأى من أبناء الأمة يجب أن يكون مقصورا على نضال الآراء ، ومقارعة الحجة بالحجة ، وبذلك ينضج الشعب وترقى أفكاره ومداركه ، أما تحريض الجماهير على الخصوم السياسيين واتخاذ الاعتداء وسيلة لإكراههم على تغيير آرائهم فهو وسيلة تفسد الحياة السياسية وتهدم حرية الرأى والعقيدة ، ولقد نشر الأمير عمر طوسون نداء بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢١ يستنكر فيه هذا الاعتداء ، قال فيه :

« يا أبناء بلدى الأعزاء . بلغنى مع أشد الأسف ما حدث من بعض أشخاص غير مسئولين فى أثناء المظاهرات السلمية مثل مهاجمة بيوت بعض المخالفين لكم فى الرأى والتقاذف بالأحجار فى الشوارع الأمر الذى ما كنا نتنظر صدوره من أى مصرى ونحن قوم نريد الاستقلال ونطلب الحرية وأساس هذا المبدأ احترام كل فريق رأى الآخر وعدم الحظر على أحد وإن شذ فى رأيه ، وإذا لم نحترم هذا المبدأ فلماذا نشكو من ضغط الانجليز على حريتنا ومصادرتهم لنا فى آرائنا وكيف بعد هذا تريد طائفة منا إرغام مخالفيها على اتباع رأيها بالقوة ؟ فأرجوكم أشد الرجاء الإقلاع عن هذه الخطة التى تضر قضيتنا المقدسة أكبر ضرر وتشين سمعتنا وتحط من كرامتنا ، وأناشد كل مخلص لوطنه محب لبلاده أن يجتهد فى منع ما يثير شبه الأجانب فينا ويبعد عطفهم ويخلق التهم الباطلة لنا ، وإننى لأقول هذا لا انحيازا إلى جانب الوزارة ، لأنى غير موافق على خطتها كما أظهرت فى

اقتراحى[١] ولكن الواجب هو الذى دفعنى أن أبين لكم الخطر الذى ينجم عن سلوك طائفة منا غير المسلك القويم ، هدانا الله جميعا إلى الصواب »

ولكن هذا النداء الحكيم ذهب عبثا فى تيار الفتنة التى فرقت بين الناس وألقت بينهم العداوة والبغضاء

الحوادث الخطيرة بالإسكندرية

وازدادت المظاهرات عنفا فى الإسكندرية ، واشتبك المتظاهرون يوم الأحد ٢٢ مايو سنة ١٩٢١ مع بعض الأجانب من الطبقات المتأخرة فى حى الهماميل[٢] ، وتبادل الفريقان إطلاق الرصاص ، واشتعلت النار فى عدة منازل ، ونهبت بعض المحال التجارية الأجنبية ، وبالجملة تحولت هذه المظاهرات إلى اضطرابات ألقت الفزع فى النفوس ، وقد تدخل البوليس ثم الجيش المصرى لقمعها ، ولم يعد النظام إلا فى نحو الساعة الثالثة صباحا ، واستمرت الاضطرابات الدامية يوم الأثنين ٢٣ مايو ، وتبودلت العيارات النارية من جديد بين الوطنيين والأجانب ، فتدخل جيش الاحتلال ، وتولى قومندان القوة البريطانية المرابطة فى الأسكندرية قيادة المدينة ، وأصدر أمراً عسكريا بمنع المرور فى الشوارع بين الساعة التاسعة والنصف مساء إلى الساعة الرابعة صباحا ما لم يكن بيد الشخص إذن بالمرور ، وبغلق جميع المحال العمومية فى الساعة التاسعة مساء ، وقد عاد الهدوء إلى المدينة منذ مساء ذلك اليوم

وبلغ عدد ضحايا تلك الاضطرابات المفقوتة ٤٣ قتيلا و ١٢٩ جريحا من المصريين ، و١٥ قتيلا و ٧١ جريحا من الأوروبيين ، فكان لهذه المأساة وقع أليم فى النفوس

ورأى سعد أن المظاهرات قد تعدت إلى الأجانب وتحولت إلى اضطرابات هى أبعد ماتكون عن التظاهر ، وأدرك خطورة العواقب السيئة التى نجمت عنها ، فنشر نداء فى ٢٤ مايو يحث على الهدوء والسكينة وحسن معاملة الأجانب ، قال فى ختامه : « أيها المصريون أناشدكم الوطنية الصادقة والإخلاص الصحيح لبلادكم أن تقابلوا هذه الحادثة بما عهد فيكم من الرزانة والسكينة وأن تستمروا فى إكرام ضيوفكم من الأوروبيين وفى حسن الرعاية لهم وألا تعتدوا عليهم ولو اعتدوا عليكم ، فذلك أبقى لمودتهم وأليق بكرم أخلاقكم وأحفظ لقضيتكم العادلة من أن يعوق سيرها عوامل الاضطراب »

---

(١) هو الاقتراح المنشور ص ١٢

(٢) هو الحى الذى بدأت فيه مذبحة الإسكندرية فى يونيه سنة ١٨٨٢ وكانت من الذرائع التى مهدت للاحتلال البريطانى (راجع كتاب الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ص ٢٩٨) وما بعدها

ثم نشر فى اليوم التالى نداء آخر إلى الشعب بوقف المظاهرات «وأن يقف إظهار سخطه على الوزارة بالمظاهرات إتقاء لما يرتكبه الفساة فيها من الفظائع المفزعة واكتفاء بما أظهرته لغاية الآن من شدة سخط الأمة على الوزارة».

تصريح تشرشل

وعلى اثر وقوع حوادث الاسكندرية وقتل من قتل فيها من الأوروبيين صرح المستر ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانيـة بأنه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر « خشية أن يقضى الرعاع فى القاهرة والاسكندرية على حياة الجاليات الأجنبية وينهار صرح الإصلاحات التى تمت على يد الإدارة البريطانية »

فكان لهذا التصريح أثر مؤلم فى مصر ، وقوبل بالاحتجاج من الوفد والحزب الوطنى والوزارة ، ومن مختلف الجماعات ، وكان نذيرا بإخفاق المفاوضات الرسمية

مفاوضات عدلى — كيرزون

سافر الوفد الرسمى برآسة عدلى من الاسكندرية يوم أول يوليه سنة ١٩٢١ ، ووصل لندن فى ١١ منه ، ثم بدأت المفاوضات بينه وبين اللورد كيرزون Curzon وزير الخارجية البريطانية ، وطالت على غير جدوى ، وتخللتها فترة عطلة بسبب حلول فصل الاجازات فى انجلترا ، ثم انتهت بإخفاقها ، إذ سلم اللورد كيرزون إلى عدلى باشا يوم ١٠ نوفمبر مشروع معاهدة وضعته الوزارة البريطانية أصرت فيه على وجوب بقاء الاحتلال العسكرى فى أى مكان بالبلاد وإلى زمن غير محدود ، وضمنت المشروع من الشروط مايهدم معانى الاستقلال وينظم الحماية على مصر ، فقد وضع شئونها الخارجية تحت مراقبة المندوب السامى البريطانى ، وجعل شئونها الداخلية فى المالية والحقانية والجيش فى يدها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، هذا إلى أنه يفصل السودان عن مصر ، وإنا ذاكرون هنا خلاصة القواعد الواردة فى هذا المشروع

خلاصة مشروع كيرزون

(أولا) فى مقابل إبرام هذه المعاهدة والتصديق عليها توافق حكومة ملك بريطانيا العظمى على رفع الحماية التى أعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وعلى الاعتراف بمصر منذ الآن دولة ذات سيادة فى ظل حكومة دستورية . وبمقتضى هذا يبرم ويظل باقيا بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جانب وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجانب

الآخر معاهدة وميثاق دائمان للسلام والمودة والتحالف (١)

(ثانيا) تخويل انجلترا الحق فى إبقاء قوات عسكرية فى كل زمان وفى أى مكان بالأراضى المصرية وأن يكون تحت تصرفها كل مافى مصر من وسائل المواصلات وطرقها وكل ما فيها من ثكنات ومطارات وميادين التمرين ، وترسانات وثغور حربية

وجعل الغرض من هذا الاحتلال الدفاع عن مصالح مصر الحيوية وسلامة أراضيها وحماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية (بعد أن كان مقصورا فى مشروع ملنر على حماية هذه المواصلات) ، وبدا من أقوال اللورد كيرزون أثناء المفاوضة أن الغرض منها أيضا حماية المصالح الأجنبية والتدخل لحفظ الأمن الداخلى

(ثالثا) استبقى المشروع لقب المندوب السامى لممثل انجلترا فى مصر وأن يكون له فى جميع الأوقات وبسبب مسئولياته الخاصة مركز استثنائى ويكون له حق التقدم على ممثلى الدول الأخرى

(رابعا) أوجب على وزير خارجية مصر أن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامى (وهذا معناه أن يكون خاضعا لرقابته مباشرة فى إدارة الشؤون الخارجية)

(خامسا) أوجب على الحكومة المصرية أن لا تعقد أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية دون استطلاع رأى الحكومة البريطانية بواسطة المندوب السامى

(سادسا) تتولى الحكومة البريطانية وحدها المفاوضة فى إلغاء الامتيازات الأجنبية مع الدول ذوات الامتيازات وتتولى حماية مصالح الأجانب فى مصر

(سابعا) لاتعين الحكومة المصرية ضباطا أجانب بالجيش المصرى أو موظفين أجانب فى أى مصلحة منها بدون موافقة المندوب السامى البريطانى

(ثامنا) تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية قوميسيرا « مستشارا» ماليا تكون له اختصاصات صندوق الدين ويكون مسئولا عن دفع المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة والمعاشات والمستحقات السنوية الأخرى للموظفين الأجانب المحالين إلى المعاش وورثتهم والمبالغ المخصصة لميزانيتى المستشارين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما ، ويجب أن يحاط المستشار المالى إحاطة تامة بجميع الأمور الداخلية فى اختصاص وزارة المالية ويكون له فى كل وقت حق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ، ولا تعقد الحكومة المصرية قرضا خارجيا أو تخصص إيرادات مصلحة عمومية لوفاء دين دون موافقة المستشار المالى

---

(١) هذه الفقرة ترجمت حرفيا عن أصلها الإنجليزى فى المشروع

(تاسعا) تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية قوميسيرا «مستشارا» قضائيا يكون له حق مراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الأجانب والتى من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية ويكون له فى كل وقت حق الدخول على وزيرى الداخلية والحقانية

(عاشرا) لم يذكر المشروع عن السودان إلا أن رقيه فى هدوء وسكينة هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام مورد المياه لها ، ومن ثم تتعهد مصر بأن تستمر فى أداء نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها للسودان أو أن تؤدى لحكومة السودان بدلا من ذلك إعانة مالية تحدد بالاتفاق بين الحكومتين ، وتكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام ، وتضمن انجلترا لمصر نصيبها العادل من مياه النيل ، ولهذا الغرض لا تقام أعمال رى جديدة على النيل وروافده جنوبى وادى حلفا دون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر والثانى السودان والثالث أوغندا

(حادى عشر) تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر حماية أرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو لغتهم أو جنسيتهم أو دينهم مع حماية الأقليات

يتضح من هذه القواعد أن مشروع كيرزون جاء أسوأ من مشروع ملنر وأكثر قيودا وأمعن فى العدوان على استقلال مصر والسودان ، وسبب هذا التراجع أن الانقسام الذى حدث فى البلاد منذ مايو سنة ١٩٢١ قد أضعف من قوتها المعنوية وأغرى بها انجلترا فزادت فى أطماعها واعتداءاتها

وقد أجاب عدلى باشا على هذا المشروع بمذكرة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ ختمها بأن المشروع لا يجعل محلا للأمل فى الوصول إلى اتفاق ، على أنه سلم ببقاء قوة عسكرية بريطانية فى منطقة قناة السويس لحماية المواصلات البريطانية ، فأضعف من قيمة الردّ ، وكان الرد ، فى نهايته ، إيذانا بقطع المفاوضات ورفض المشروع ، وغادر لندن يوم ٢٠ نوفمبر

الحوادث الداخلية

أثناء المفاوضات

اشتدت الخصومة بين الحكومة والمعارضة أثناء المفاوضات ، وزادت هوة الانقسام بينهما

نفى على فهمى كامل بك

وكيل الحزب الوطنى

فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢١ قررت السلطة العسكرية نفى على فهمى كامل بك وكيل

الحزب الوطنى ، وبنى أمر النفى على إرساله تلغرافا إلى الخديو السابق بصيغة تتضمن « إنكار حقوق الذات العلية السلطانية » وقرر مجلس الوزراء فى ١٩ سبتمبر أيضا وقف جريدة « اللواء المصرى » ستة أشهر لنشرها مقالا تضمن نص التلغراف المتقدم ذكره « وأن هذا من شأنه الإخلال بالنظام العام »

وقد ودع على بك الأمة قبيل رحيله إلى منفاه بكتاب عاهدها فيه على الثبات على المبدأ قال فيه : « لولا أن إيماننا بالله تعالى وطيد ورجاءنا فى مستقبل الوطن قوى وقلبنا مفعم بحبه وحواسنا جميعا تذكر أياديه علينا — لولا ذلك كله لما عملنا ولا نطقنا ولا كتبنا ولا تحملنا السجن والاعتقال والنفى فى سبيل غاية الأحرار من تحقيق الاستقلال لمصر العزيزة أرضها وسمائها ، نيلها وسودانها ، والحرية لأمة الكنانة أميرها وأجيرها ، كبيرها وصغيرها »

وودعته الجماهير عند سفره فى محطات القاهرة وطنطا والإسكندرية وعلى ظهر الباخرة توديعا حافلا ، وأقيمت له حفلة تكريم كبرى فى فندق رجينا (وندسور الآن) ألقيت فيها الخطب الحماسية فى تكريمه وتوديعه ، وأبحر من الإسكندرية يوم ٣٠ سبتمبر ، وعطلت جريدة الأهالى ستة أشهر من ٨ نوفمبر سنة ١٩٢١

بعثة سوان

هى بعثة مؤلفة من خمسة نواب من حزب العمال فى البرلمان البريطانى وعلى رأسهم المستر سوان ، استقدمها سعد إلى مصر لتتبين شعور الأمة وتدرس حالة البلاد

وصلت البعثة فى شهر سبتمبر ، وتأهب سعد لزيارة طنطا صحبتهم ، وحدد للزيارة يوم ٢٣ سبتمبر ، فقررت الحكومة منع هذه الزيارة « محافظة على النظام والأمن العام » ، ثم زار معهم بورسعيد فالمنصورة ، وأقيمت له فيهما حفلات كبيرة وألقيت فيها الخطب طعنا فى عدلى باشا ووزارته ، وأقام لهم سعد وليمة فى فندق شبرد تكريما لهم ، تبودلت فيها الخطب من الجانبين ، وكان مما قاله المستر بارنز أحد أعضاء البعثة ردا على ماقيل عنهم انهم بحضورهم يتدخلون فى شؤون مصر الداخلية : « لم يبق إلا مؤاخذتهم لنا لأننا نتدخل فى شؤون مصر الداخلية ، ولكن أليس صدور هذا الانتقاد مستغربا بعد تدخلنا أربعين سنة فى شؤون مصر ؟ ومع ذلك فهل هذا تدخل فى شؤون مصر الداخلية ؟ أليست المسألة مما يهم انجلترا ؟ وإلا فكيف تعرض علينا الحكومة الانجليزية كل سنة الميزانية لنوافق عليها

وفيها مصروفات تبلغ الملايين من الجنيهات للجيش الإنجليزى فى مصر ؟ إن الحقيقة أن مجيئنا إلى هنا هو فى مصلحة انجلترا قبل غيرها »

فجاء هذا القول مصداقا لما توجسه المشفقون على مصير مصر من عواقب الانقسام وما أفضى إليه من تدخل الإنجليز حتى فى منازعاتنا الداخلية

.. وقد غادر هؤلاء الضيوف مصر فى ١٧ اكتوبر بعد أن كان حضورهم سببا لزيادة الفتنة فى البلاد

زيارات سعد للأقاليم

وبعد رحيل هؤلاء النواب اعتزم سعد زيارة مديريات الوجه القبلى فى رحلة نيلية ، وكانت أسيوط أول مرحلة فى هذه الزيارة ، ووصلت الباخرة النيلية التى تقله إلى مدينة أسيوط يوم الجمعة ١٤ اكتوبر سنة ١٩٢١ ، فوقع فيها شجار كبير بين أنصاره وخصومه ، وكان رجال البوليس والإدارة منحازين إلى جانب هؤلاء ، وقد جندت الحكومة قواتها من البوليس والجيش لمنع سعد من النزول إلى البر ، وفى الحق ان مسلكها حيال هذه الزيارة كان مسلك عنت واعتساف ، فإن الحكومة لا يحق لها أن تمنع زيارة زعيم أو أى فرد للأقاليم مهما كان خصما لها ، وللناس كامل الحق فى أن يؤيدوا الزعيم الذى يختارون ، وليس للحكومة أن ترغمهم بالقوة على اختيار زعيم دون زعيم ، وقد أسفر الشجار عن قتيل وثلاثين جريحا ، وغرق ثلاثة فى النيل ، ومنعت الإدارة سعداً من النزول بأسيوط ، فكانت هذه الحادثة مظهراً أليما للحرب الداخلية ، وقد وقعت هذه الحادثة وأمثالها والوفد الرسمى .. يتفاوض فى لندن ، فكانت نذيرا بما آل إليه أمر المفاوضة من الإخفاق المحقق

وحدث شجار آخر فى جرجا ؛ ثم أصدرت الوزارة قرارا بمنع زيارة سعد لعواصم ومدن الوجه القبلى فى هذه الرحلة ، فعاد إلى العاصمة بطريق النيل

احتفال ١٣ نوفمبر

ومن مظاهر الانقسام سنة ١٩٢١ إقامة احتفالين بذكرى ١٣ نوفمبر ، أحدهما أقامه سعد باشا فى سرادق كبير بالمنيرة خطب فيه خطبة نارية ضد عدلى وزارته ، ووصف فيها رحلته النيلية وعسف الإدارة فى منع هذه الرحلة وتدبيرها حوادث أسيوط وجرجا

والثانى أقامه الأعضاء المنفصلون وأنصارهم فى فندق الكونتنتال ، وخطب فيه كل من عبد العزيز فهمى بك . وابراهيم الهلباوى بك . وعلى المنزلاوى بك . والشيخ محمد بخيت .

والأستاذ محمد توفيق دياب . والدكتور محمد حسين هيكل . ومحمود أبو حسين باشا

استقالة عدلى

٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

عاد عدلى إلى مصر فى اليوم الخامس من ديسمبر ، وقدم فى اليوم الثامن منه تقريراً إلى السلطان عن المفاوضات ، أبان فيه مراحلها ، وأوضح استحالة قبول مشروع المعاهدة الذى عرضه اللورد كيرزون ، قال ضمن تقريره : « أخذنا على أنفسنا أن نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج ولإلغاء الحماية إلغاء صريحاً ، ولكننا ألفينا المشروع الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التى جئنا المفاوضة من أجلها ، فكان حقا علينا أن نرى المفاوضات غير منتجة وألاّ نسترسل فيها لأكثر من ذلك »

وفى اليوم الذى قدم فيه هذا التقرير رفع إلى السلطان استقالة الوزارة ، وبناها على عدم تحقيق برنامجه فى المفاوضات ، قال :

« يا صاحب العظمة السلطانية

« لما أولتنى عظمتكم عالى ثقتها ودعتنى إلى تشكيل وزارة يكون أخص أعمالها أن تتولى المفاوضة لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية تشرفت بأن أعرض على عظمتكم بتقريرى المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٩٢١ برنامجنا الوزارى وزدته تفصيلا عند ما شكل الوفد الرسمى

« وبما ان المفاوضات التى باشرها الوفد الذى كنت أرأسه فى لندره منذ بضعة أشهر لم تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج فإنى أتشرف بان أرفع لعظمتكم استقالة الوزارة وأرجو أن تتكرم عظمتكم بقبولها وقبول جليل شكرى وعظيم إكبارى للتعطف السامى الذى تفضلتم علىّ به

« وإنى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين » ؟

القاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ — ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ « عدلى يكن »

وقد استعجل قبول استقالته بعد اعتقال سعد للمرة الثانية كما سيجىء بيانه (ص ٣٠) ، وقبلها السلطان فى ٢٤ ديسمبر

الفصل الثانى

الموقف السياسى

بعد قطع مفاوضات عدلى

كان متوقعا بعد قطع المفاوضات ، ورفض عدلى مشروع المعاهدة الذى عرضه اللورد كيرزون أن تحدد الحكومة البريطانية موقفها حيال هذا الرفض

التبليغ البريطانى إلى السلطان فؤاد

٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

ففى ٣ ديسمبر — قبل عودة عدلى إلى مصر — ذهب اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى إلى سراى عابدين وقابل السلطان فؤاد ، وسلمه تبليغا يتضمن إيضاحا لسياسة الحكومة البريطانية بإزاء مصر ، بدأه بالإشارة إلى أنه بموجب التعليمات التى وصلته من حكومته يرفع إلى عظمة السلطان هذا البيان متضمنا آراء حكومته فيما يتعلق بالمفاوضات ، وأنها قابلت بمزيد الأسف عدم قبول الوفد الرسمى مشروع المعاهدة ، وشرح القواعد الجوهرية لهذا المشروع وأيدها ، وأخذ فى صدد تسويغها يمن على الأمة بما أفادته من الاحتلال ، ثم عرض لموقف الحكومة البريطانية بعد رفض المشروع قائلا :

« ولكن رفض حكومة عظمتكم الحاضرة لهذه الاقتراحات أوجد حالة جديدة ، وهذه الحالة لا تؤثر فى مبدأ السياسة البريطانية ، ولكنها بالضرورة تقلل من التدابير التى يمكن تنفيذها الآن ، ولذلك فإن حكومة جلالة الملك ، ترغب أن تبدى بوضوح حالة موقفها الآن »

وخلاصة هذا الموقف كما جاء فى هذا التبليغ أن الحكومة البريطانية لا تنفذ مقترحاتها فى المشروع بدون رضا الأمة المصرية واشتراكها ، على أنها فى انتظار هذا الرضا ستزيد عدد الموظفين المصريين فى الحكومة ، وأنها على استعداد من الآن لمفاوضة الدول الأجنبية

بمشاورة الحكومة المصرية لأجل إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وفيما يتعلق بالأحكام العرفية أعرب التبليغ عن رغبة الحكومة البريطانية فى أن تحل الحكومة المصرية محل القائد العام للقوات البريطانية فى سلطة الأحكام العسكرية

أما عن المستقبل فقد أوضح التبليغ تمسك الحكومة البريطانية بالضمانات التى وردت فى مشروع المعاهدة ، وهى استبقاء الجنود البريطانية فى مصر ، واشتراك المستشارين البريطانيين مع وزارتى المالية والحقانية ، وأغفل الإشارة إلى السودان إطلاقا ، ودعا الأمة المصرية إلى عدم الاستسلام للأمانى الوطنية فيما يتعارض وهذه الحقائق ، ثم عمد إلى التهديد ، فتوعد بمقاومة الحركة الوطنية التى تتجاهل هذه الحقائق ، وسماها خطة التهييج ، وأن الحكومة البريطانية ستستمر على مواصلة غرضها كمرشدة لمصر ، وأنها مصرة على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة مصالح مصر (كذا) ومصالحها الخاصة ، وأن السبيل الوحيد لتقدم الشعب المصرى يقوم على تآزره مع الامبراطورية البريطانية لا على تنافرها ، وأن الحكومة البريطانية مستعدة للمفاوضة من جديد فى أى طريقة قد تعرض عليها لتنفيذ مشروع المعاهدة فى جوهره

وهاك نص أقواله فى هذا الصدد ، وهو الجزء الثانى من التبليغ ، قال :

« ففيما يتعلق بالحاضر لا يمكن لحكومة جلالته تنفيذ اقتراحاتها بدون رضاء الأمة المصرية واشتراكها ولكن حكومة جلالته تحافظ على الرغبة التى كانت لديها على الدوام وهى العمل على إبقاء مواهب المصريين بزيادة عدد الموظفين منهم فى كل فرع ولا سيما فى الفروع الإدرية العالية التى كثر فيها عدد الموظفين الأوربيين . وحكومة جلالته مستعدة لأن تواصل بمشاورة حكومة عظمتكم المفاوضات مع الدول الأجنبية لأجل إلغاء « الامتيازات » لكى يكون الموقف الدولى جليا عند ما يحين وقت إصدار التشريع المصرى الذى سيحل محل تلك الامتيازات ، وكذلك ترجو حكومة جلالته أن السلطة التى يباشرها الآن القائد العام تحت القانون العسكرى تباشرها الحكومة المصرية وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية ، وهى تسر برفع الأحكام العسكرية حالما يصدر « قانون التضمينات » Act of Indemnity (إقرار الإجراءات العسكرية) ، ويعمل به فى كل المحاكم المدنية والجنائية فى مصر ، وهو قانون لا بد منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية فى مصر

« وأما من جهة المستقبل فإن حكومة جلالة الملك ترغب أن توضح بعبارة جلية السياسة التى تنوى اتباعها ، فقد علمت أن المشروع الذى قدمته إلى وفد عظمتكم قد رفض

بحجة أن الضمانات التى تضمنها المشروع لصيانة المصالح البريطانية والأجنبية تقضى على التمتع بالحكومة الذاتية تمتعاً صحيحاً ، وهى تأسف غاية الأسف على أن استبقاء الجنود البريطانية فى مصر واشتراك الموظفين البريطانيين مع وزارتى الحقانية والمالية يساء فهم المراد منهما إلى هذا الحد

« إذا كان الشعب المصرى يستسلم إلى أمانيه الوطنية مهما كانت هذه الأمانى صحيحة ومشروعة فى ذاتها دون أن يكترث اكتراثا كافيا للحقائق التى تتحكم فى الحياة الدولية فإن تقدمه فى سبيل تحقيق مطمحه الأسمى لا يصيبه التأخير فقط بل يتعرض للخطر تعرضا تاما ، إذ ليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الأمة من الواجبات وتعظيم ما لها من الحقوق ، وان الزعماء المتطرفين الذين يدعون إلى هذا لا يعملون على نهوض مصر بل يهددون رقيها ، وهم بما كان لهم من الأثر فى مجرى الحوادث قد تحدوا مرة بعد مرة الدول الأجنبية فى مصالحها وأثاروا مخاوفها ، وكذلك عملوا فى الأسابيع الأخيرة على التأثير على مصير المفاوضات بنداءات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتها ، وأن حكومة جلالة الملك لا تعتبر أنها تخدم مصلحة مصر بتساهلها إزاء تهييج من هذا القبيل ، ولن يمكن مصر أن تسير فى سبيل الرقى إلا متى أظهر قادتها المسئولون من الحزم والعزيمة ما يكفل قمع مثل هذا التهييج ، فإن العالم يتألم الآن فى جهات عديدة من الاندفاع فى نوع من الوطنية المتعصبة المضطربة ، وحكومة جلالة الملك تقاوم هذا النوع من الوطنية بكل شدة سواء فى مصر أو فى غيرها ، وان أولئك الذين يستسلمون لتلك النزعات إنما يعملون على جعل القيود الأجنبية التى يطلبون الخلاص منها أشد لزوما وبذلك يطيلون أجلها

« وإذ الأمر كذلك ، فإن حكومة جلالة الملك مراعاة لمصلحة مصر ومصلحتها الخاصة أيضا ستستمر بلا تردد على مواصلة غرضها كرشدة لمصر وأمينة على مصالحها ، ولا يكفيها أن تعلم أن فى استطاعتها العودة إلى مصر إذا تبين أن مصر بعد أن تُركت لنفسها بغير معونة قد عادت إلى عهد التبذير والاضطراب الذى لازمها فى القرن الماضى ، فرغبة حكومة جلالة الملك أن يستكمل العمل الذى بدئ به فى عهد اللورد كرومر ، لا أن تبدأه من جديد ، وهى لا تنوى أن تبقى مصر تحت وصايتها بل بالعكس ترغب فى تقوية عناصر التعمير فى الوطنية المصرية وتوسيع مجال العمل أمامها وتقريب الوقت الذى يمكن فيه تحقيق المطمح الوطنى تحقيقا تاما . ولكنها ترى من الواجب أن تصر على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة على السواء وذلك إلى أن يظهر الشعب

المصرى أنه قادر على صيانة بلاده من الاضطراب الداخلى وما يترتب عليه حتما من تداخل الدول الأجنبية

« وسبيل التقدم الوحيد للشعب المصرى يقوم على تآزره مع الامبراطورية البريطانية لا على تنافرهما ، وحكومة جلالته لرغبتها فى هذا التآزر مستعدة فيما يتعلق بها للبحث فى أية طريقة قد تعرض عليها لأجل تنفيذ اقتراحاتها فى جوهرها وذلك فى أى وقت تريده حكومة عظمتكم ، على أنها مع هذا لا يسعها تعديل المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا إضعاف الضمانات الجوهرية التى تشتمل عليها ، وهذه الاقتراحات من مقتضاها أن يكون مستقبل مصر فى أيدى الشعب المصرى نفسه ، فكلما زاد اعتراف شعبكم بوحدة المصالح البريطانية ومصالحه كلما قلت الحاجة إلى هذه الضمانات ، وقادة مصر المسئولون هم الذين عليهم فى هذا العهد الثانى من اشتراكهم مع بريطانيا العظمى أن يثبتوا بقبولهم النظام الوطنى المعروض عليهم الآن وبالتزام جانب الحكمة فى العمل به ان المصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية فى بلادهم يمكن أن توكل لعنايتهم بالتدريج »

إذاعة الوثائق الثلاث

أذيعت الوثائق الثلاث : مشروع كيرزون . ورد عدلى باشا . وتبليغ ٣ ديسمبر ، فى وقت واحد ، وهو يوم ٤ ديسمبر ، فكان لإذاعتها بالغ الأثر فى النفوس ، إذ بدا فيها مبلغ إصرار الحكومة البريطانية على عدوانها على مصر وإبقاء سيطرتها واحتلالها ، سواء فى المعاهدة أو فى نظام الحكم الذى أوجده الاحتلال ، وصارت هذه الوثائق حديث الناس فى مجالسهم ، وموضع سخطهم وتفكيرهم ، وكان أبلغ عبرة منها أن يقع الانقسام فى سبيل مفاوضات هذا مبلغ ما أسفرت عنه ، وانهالت الاحتجاجات من كل صوب على مشروع كيرزون وعلى تبليغ ٣ ديسمبر

استمرار الانقسام

قطعت المفاوضات ، وغادر الوفد الرسمى لندن يوم ٢٠ نوفمبر ووصل إلى الاسكندرية يوم ٥ ديسمبر كما أسلفنا (ص ٢٠)

وكان منتظراً أن تخف وطأة الانقسام ، وأن تلتئم الصفوف بعد الصدع الذى أصابها فى أبريل ومايو سنة ١٩٢١ ، وكانت الفرصة سانحة لرأب ما انصدع من الوحدة الوطنية التى

هى أقوى عُدة للأمة فى كفاحها ، ولكن الجماهير قابلت عدلى عند عودته بكل صنوف الإهانات والتحقير ، واجتمع كثير من الغوغاء فى طريقه من محطة العاصمة يصيحون فى وجهه بفاحش القول وبذىء العبارات ويقذفونه بالبيض والطماطم والحصا والقاذورات ، ويولول النساء فى طريقه ، إلى غير ذلك من ضروب الإسفاف فى الخصومة

وبذلك حبطت المساعى لإعادة الوحدة فى وقت كانت فيه البلاد أحوج ما تكون إليها

اعتقال سعد للمرة الثانية

نشر سعد يوم ٧ ديسمبر نداء إلى الأمة دعاها إلى مواصلة الجهاد ، وحمل حملة قوية على التبليغ البريطانى ، وختم نداءه بقوله : « فلنثق إذن بقلوب كلها اطمئنان ونفوس ملؤها استبشار ، وشعارنا الاستقلال التام أو الموت الزؤام »

ودعا إلى اجتماع كبير بنادى سيروس (بشارع سليمان باشا) حدد له يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ الساعة العاشرة صباحا « للنظر فى الأحوال الحاضرة » ، وأرسل الدعوة إلى جمهور كبير من ذوى المكانة فى البلاد ، فاتخذت السلطة العسكرية البريطانية هذه الدعوة ذريعة لاعتقاله للمرة الثانية ، ذلك أنها قررت أولا منع هذا الاجتماع وأصدرت بلاغا بذلك يوم ٢١ ديسمبر ، فاحتج سعد على هذا المنع

وفى يوم الخميس ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ أنذرته السلطة العسكرية بعدم إلقاء خطب وعدم حضور المجتمعات العامة أو الكتابة فى الصحف السيارة أو المشاركة الفعلية فى الشؤون السياسية ، وأمرته بمغادرة القاهرة ، والإقامة فى الريف ، كما أصدرت أمرها إلى كل من : فتح الله بركات باشا . وعاطف بركات بك . ومصطفى النحاس بك . وصادق حنين بك . والأستاذ مكرم عبيد . وجعفر فخرى بك . وسينوت حنا بك . والأستاذ أمين عز العرب بالتوجه إلى بلادهم للإقامة بها وعدم التدخل فى الشؤون السياسية

وقد أبلغ هذا الإنذار إلى كل منهم فى كتاب من البريجادير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية وقتئذ

فرد عليه سعد بخطابه المشهور الذى قال فيه كلمته المأثورة (ان للقوة أن تفعل بنا ماتشاء) التى صارت مثلا على الثبات فى الجهاد ، قال :

« أتشرف باخباركم أنى استلمت خطابكم بتاريخ اليوم الذى تبلغونى فيه أمر جناب

الفيلد مرشال أللنبي بمنعى من الاشتغال بالسياسة وإلزامى بالسفر إلى عزبتى بلا تأخير للإقامة بها تحت مراقبة المدير ، وهو أمر ظالم أحتج عليه بكل قوتى ، إذ ليس هناك ما يبرره ، وبما انى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها فليس لغيرها سلطة تخلينى من القيام بهذا الواجب المقدس ، لهذا سأبقى فى مركزى مخلصا لواجبى ، وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات ، فإنا جميعا مستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت وضمير هادئ ، علماً بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة إنما يساعد البلاد على تحقيق أمانيها فى الاستقلال التام ، وأرجو أن تقبلوا فائق احترامى »

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ سعد زغلول

رئيس الوفد المصرى

وأجاب معظم أصحاب سعد بأن ردهم هو نفس الرد الذى أرسله الرئيس ، وكان جواب السلطة العسكرية على هذه الردود أن اعتقلت سعدا فى صباح يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ، واعتقلت فى اليوم نفسه أصحابه الذين أنذرتهم ، عدا الأستاذ أمين عز العرب الذى قبل السفر إلى عزبة والده بالسنطة ، وصادق حنين بك الذى قبل البقاء بمنزله بالزيتون ، وجعفر فخرى بك

وأصدر الجنرال أللنبى أمرا عسكريا يوجب على البنوك والأفراد الامتناع عن صرف أى مبلغ مودع باسم سعد أو باسم الوفد أو أحد أعضائه إلا باذن كتابى منه

مظاهرات الاحتجاج

احتج الوفد احتجاجا قويا على اعتقال سعد وصحبه

وقامت فى القاهرة وفى بعض المدن مظاهرات الاحتجاج على هذا الاعتقال ، كما أصدرت جميع الهيئات المختلفة قرارات بالاحتجاج عليه ، واقترن هذا الاحتجاج بالنداء بمقاطعة التجارة الانجليزية

وكان احتجاج البلاد بهيئاتها وطوائفها وأفرادها على هذا التصرف الجائر إجماعيا ، مما بعث الأمل فى أن يكون سبيلا إلى عودة الوحدة إلى الصفوف

وقد استعدت السلطة العسكرية لقمع كل حركة ثورية تترتب على اعتقال سعد ، وعلق فى أحياء العاصمة يوم ٢٥ ديسمبر أمر عسكرى من القائد البريطانى للواء القاهرة هذا نصه :

« ليكن معلوما عند الجمهور أن الإخلال بالنظام والشغب والتخريب تقمعها رجال العسكرية بشدة ولديهم الأوامر باطلاق الرصاص عند الضرورة » ، وحدثت مصادمات فى العاصمة بين المتظاهرين والسلطة العسكرية فى مظاهرة قتل فيها ثمانية وجرح نحو عشرين

استعجال عدلى

قبول استقالته

أسلفنا القول بأن عدلى كان قدم تقريره عن المفاوضات كما رفع استقالته من الوزارة يوم ٨ ديسمبر عقب وصوله إلى القاهرة بيومين ، وقد تمهل السلطان فى قبول استقالته ، وطلب إليه أن ينتظر حتى تؤلف الوزارة الجديدة ، فلما أبطأ تأليفها وعمدت السلطة العسكرية إلى إجراءات العسف والاضطهاد ، واعتقلت سعدا يوم ٢٣ ديسمبر ، بادر عدلى فى نفس هذا اليوم إلى استعجال قبول استقالته لكى لا يتحمل مسئولية اعتقال سعد ، قال فى كتابه إلى السلطان :

« يا صاحب العظمة — تشرفت على اثر عودتى من أوروبا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بأن رفعت إلى عظمتكم استقالة الوزارة ، وقد بقى زملائى يقومون بإنجاز الأعمال العادية إطاعة لأمر عظمتكم ، ولما كان عدم قبول الاستقالة رسميا إلى الآن قد يجعل سبيلا لتحميل الوزارة شيئا من التبعة عن إجراءات لا علم لها بها ولا دخل لها فيها ، فإنى أتشرف بالتماس صدور أمركم الكريم بقبول تلك الاستقالة ، وإنى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين « عدلى يكن »

وقد قبل السلطان استقالة الوزارة فى اليوم التالى (٢٤ ديسمبر)

وأصدر المارشال أللنبى إعلانا بالترخيص لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدى فى الوزارة التابع لها أعمال الوزير وأن يتولى سلطته فى المسائل الإدارية

نفى سعد وصحبه إلى سيشيل

استقر رأى السلطات البريطانية على نفى سعد وصحبه إلى جزائر سيشيل seychelles وهى جزائر نائية فى أرخبيل[1] تملكه بريطانيا فى المحيط الهندى بالشمال الشرقى لجزيرة مدغشقر

(١) يطلق اسم سيشيل على جزائر الأرخبيل كله وأهمها جزيرة « ماهى » Mahé وهى التى نفى إليها سعد وصحبه

أبحر سعد من السويس مساء الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ يصحبه كل من :

فتح الله بركات باشا . عاطف بركات بك . مصطفى النحاس بك . سينوت حنا بك . الأستاذ مكرم عبيد . على ظهر إحدى النقالات الحربية ، فأقلتهم إلى « عدن » ، وبعد أن لبثوا بها قليلا نقلوا فى مارس إلى جزائر سيشيل ، وظلوا منفيين بها ، ثم نقل سعد إلى جبل طارق مراعاة لصحته وغادر الجزيرة يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢

الدعوة إلى وحدة الصفوف

بعد نفى سعد

دعا المرحوم أمين بك الرافعى إلى توحيد الصفوف ، ووجد فى إجراءات العسف التى اتخذتها السلطة العسكرية حيال سعد وصحبه الفرصة المؤاتية لهذه الدعوة ، ورغم ما أصابه من أذى كبير لمخالفته رأى سعد فى دخول المفاوضات ، كتب فى هذا الصدد يقول[1] : « نعم يجب أن ننسى الأيام التى انصرمت وأن نسدل ستارا على ما أصابنا فيها من أذى ، يجب أن ننسى أشخاصنا ، ونذكر أن الوطن فى حاجة إلى مثل هذا النسيان ، حتى نتمكن من أن نذكره وحده ، ونعمل له وحده ، ونسعى فى خيره وحده ، هذا واجب المصرى اليوم ، هذا جواب البلاد على اعتقال سعد باشا ومصادرة الحرية الشخصية ، هذا رد مصر على تحدى السياسية الإنجليزية ، فإلى الاتحاد والتضامن ، إلى الاتفاق والتصافح ، إلى التآزر والتكاتف ، إلى الاستمرار فى المطالبة بحقوقنا ، إلى اليقظة والسهر على قضيتنا ، إلى مواصلة السعى فى دائرة القانون ، إلى المستقبل المملوء أملا ورجاء ، إلى الحرية والاستقلال التام ! »

عودة الوحدة مؤقتا إلى الوفد

كان من أثر هذا النداء أن بذلت مساع لعودة الأعضاء الذين سموا منشقين إلى حظيرة الوفد ، وهم (مع حفظ الألقاب) : محمد محمود . عبد العزيز فهمى . حمد الباسل . احمد لطفى السيد . حافظ عفيفى . عبد اللطيف المكباتى . محمد على علوبه . جورج خياط ، فانضموا إلى الأعضاء الذين بقوا مع سعد ولم يعتقلوا وهم : واصف بطرس غالى . ويصا واصف . على ماهر . واجتمعوا فى بيت الأمة يوم ٢٨ ديسمبر ، وأصدروا بيانا مشتركا أعلنوا

(١) الأخبار عدد ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢١

فيه أنهم أجمعوا كلمتهم ووحدوا جهودهم ليسلكوا سبيل العمل الذى بدؤا به منذ ثلاث سنوات ، ودعوا الأمة إلى العمل لاستقلال البلاد خالصا من شوائب التفرقة والتخاذل وأن تعتصم بالاتحاد الذى هو السبيل الوحيد لبلوغ غايتها ، ووجهوا إلى سعد فى منفاه وإلى صحبه خالص تحياتهم القلبية

وضم الوفد إلى أعضائه فى يناير وفبراير سنة ١٩٢٢ كلا من : على الشمسى . وعلوى الجزار . ومراد الشريعى . ومرقس حنا . وعبد القادر الجمال

على أن عبد العزيز فهمى بك لم يلبث أن استقال من الوفد فى يناير سنة ١٩٢٢ ، وأذاع استقالته فى الصحف دون أن يذكر لها أسبابا

وتبعه زملاؤه : احمد لطفى السيد . محمد محمود . محمد على علوبه . عبد اللطيف المكباتى . حافظ عفيفى ، فانقطعوا عن الوفد ثم انفصلوا عنه لوقوع خلاف على اختيار الأعضاء الجدد الذين ضمهم الوفد إليه ، إذ رأوا أن ضمهم يقصد منه تغليب جانب الأعضاء الذين بقوا مع سعد عند ما وقع الانقسام الأول ، وأن الباعث على ضمهم هو الارتياب والشك فى إخلاص المنفصلين ، وفى الحق انها حجة ضعيفة ، وكان يجدر بهم ألا يجعلوا هذا الأمر الثانوى سببا للانفصال ونقض الوحدة ، ولكن هكذا كانوا سبب الانقسام من جديد

وظهر هذا الانفصال للجمهور من عدم توقيعهم على نداء الوفد الخاص بالمقاومة السلبية الذى سيرد الكلام عنه

المقاومة السلبية

بلغ من ثورة الخواطر بعد إذاعة الوثائق الثلاث المتقدم ذكرها واعتقال سعد وصحبه ونفيهم إلى سيشيل أن خطرت فكرة المقاومة السلبية لأذهان الكثيرين لتكون سلاحا تشهره الأمة فى وجه السياسة البريطانية

ولقيت هذه الفكرة مجالا واسعاً من دراسة المفكرين والباحثين ، وتمخضت عن تنظيمها ووضعها فى حيز التنفيذ

فأصدر الوفد قراراً فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ بتنظيم هذه المقاومة ، وجعلها على نوعين :

(١) عدم التعاون (٢) المقاطعة

أما عدم التعاون فيشمل علاقات الأفراد ويقتضى قطع العلاقات الاجتماعية مع الإنجليز ، والغرض منه أن يشعر الإنجليز بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة ، فليس لعامل أن يخدم

انجلترا ، ولا لمصرى أن يخدم انجلترا أو يوكله عنه أو يساعده ، وليس لمصرى أن يستشير طبيبا انجليزيا ، على أن مكارم الأخلاق تقضى على الأطباء المصريين أن يعالجوا الإنجليز إذا طلب منهم ذلك كما أنها تقضى على المصريين ألا يمتنعوا عن الاشتراك فى الأعمال الإنسانية والخيرية ولو كانت إنجليزية

عدم التعاون السياسى — ومن أجلى مظاهره امتناع السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة ما دامت السياسة الحاضرة قائمة ، وبذلك يتحمل الإنجليز وحدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة ، ولقد أجمعت الأمة على وجوب سلوك هذا المنهج ، فليس لمصرى ذى كرامة أن يخرج على هذا الإجماع ، لا فرق فى ذلك بين وزارة سياسية ووزارة تستتر وراء زعم أنها إدارية

ودعا إلى مقاطعة التجارة والبنوك والسفن والشركات الإنجليزية ، وتنظيم المقاومة السلبية ، ونشر الدعوة إليها ، وتأليف لجان لتنفيذها ، وتضامن الأمة فى سبيل إنجاحها

وهاك نص البيان كاملا :

« غضب الشعب المصرى بعد أن مدّ يد الصداقة للشعب الإنجليزى الحر فرفضها حكومته ورمته بمشروع كيرزون ومذكرته الإيضاحية ، ذلك إلى بيانات الجالية البريطانية فى مصر وتصرفات الموظفين الإنجليز الذين يقاومون كل اتفاق عادل بين الشعبين ، ولقد أظهر الشعب المصرى ذلك الغضب بكل الوسائل التى فى وسع شعب حىّ شاعر بكرامته محب للسلام ، والوفد المصرى المعبر عن إرادة الأمة يرى من واجبه أن ينظم المقاومة السلبية بجميع الوسائل المشروعة

« والمقاومة السلبية تشمل مسألتين على أعظم جانب من الأهمية :

« الأولى عدم المعاونة ، والثانية المقاطعة

عدم المعاونة

— ١ —

فى معاملات الأفراد

« يجب على كل مصرى أن يقطع العلاقات الاجتماعية مع الإنجليز وهذه العلاقات لا يمكن حصرها ولكل إنسان أن يجد فيها كل يوم شيئاً جديداً وفكرة صائبة ، والغرض أن يشعر الإنجليز بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة

« وليس لعامل أن يخدم انجليزيا ولا لمصرى أن يستخدم انجليزيا أو يوكله عنه أو يساعده وليس لمصرى أن يستشير طبيبا انجليزيا ، على أن مكارم الأخلاق تقضى على الأطباء المصريين أن يعالجوا الإنجليز إذا طلب منهم ذلك كما أنها تقضى على المصريين أن لا يمتنعوا من الاشتراك فى الأعمال الإنسانية والخيرية ولو كانت انجليزية

— ٢ —

فى الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم

« من أجلى مظاهر عدم المعاونة إعراض السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة ما دامت السياسة الحاضرة قائمة ، وبذلك يتحمل الانجليز وحدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة ، وإن سياسة القوة لا تدوم طويلا فى حكم شعب تاريخى هذا مبلغ شعوره القومى وهذا مركزه فى وسط العالم المتمدين ، ولقد أجمعت الأمة على وجوب سلوك هذا المنهج فليس لمصرى ذى كرامة أن يخرج على هذا الإجماع لا فرق فى ذلك بين وزارة سياسية ووزارة تتستر وراء زعم أنها إدارية

« وليذكر الموظفون أنهم إنما يعملون لمصلحة بلادهم دون غيرها وانه ليس لانسان كائنا من كان أن يطالبهم بمعاونة فى أى عمل يصادر عواطف امتهم البرئية ويناقض أمانيها القومية المشروعة ، لأن المبادئ العصرية والروح الدستورية السائدة فى العالم تقضى بأن الموظفين ليسوا الامنفذين لإرادة الأمة

« واجب الأهالى أن يتجاهلوا وجود الموظفين الانجليز وأن يرفعوا أعمالهم إلى الموظفين المصريين

« وواجب المحامين أن يعملوا على فض المنازعات المدنية المنظورة أمام جلسات بها قضاة انجليز بطريق التحكيم ، وأما فى المواد الجنائية فيترافعون أمام المحاكم حرصا على مصلحة المتهمين ومحافظة على الأمن العام

المقاطعة

— ١ —

مقاطعة البنوك الانجليزية

« على المصريين أن يسحبوا ودائعهم من المصارف الانجليزية

« وإذا أودعوها فى بنك مصر فليكن ايداع المبالغ لمدد معينة بقدر الامكان حتى تأتى بالثمرة المرجوة كما أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر حتى يبلغ رأس ماله مبلغا يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية وبذلك يتسنى له ان يساعد فى إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية

— ٢ —

مقاطعة السفن

« على التاجر المصرى أن يحتم على عملائه فى الخارج أن لا يشحنوا بضائعه على سفن انجليزية ، وليس لمصرى أن يسافر على مركب انجليزى ، وعلى الحمالين المصريين أن يرفضوا تفريغ السفن الإنجليزية وإدخال بضائعها إلى الجمارك وتمويتها بالفحم

— ٣ —

مقاطعة شركات التأمين الإنجليزية

« على كل مصرى أن لا يعامل هذه الشركات معاملة جديدة ومتى انتهت مدة عقود التأمين التى تكون مددها قصيرة جدا كالتأمين ضد السرقة أو الحريق والإتلاف لا يجوز لمصرى تجديدها إلا فى شركات غير انجليزية

— ٤ —

مقاطعة التجارة

« يجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والإعلان عنها وتشجيع الإقبال عليها فى كل مجلس وفى كل مكان ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصرى لأن أرباحه تبقى فى البلاد ولا تتسرب إلى الخارج وبذلك تزيد ثروة البلاد العامة ، أما التاجر الإنجليزى فتجب مقاطعته مقاطعة تامة ، وكذلك مقاطعة كل بضاعة من أصل انجليزى أو مستوردة بمعرفة وسطاء إنجليز مهما كانت جنسية المتجر بها ولو كان مصريا ، ولكن لأجل عدم الإضرار بالتجار المصريين ومراعاة لدور الانتقال من الحالة التى نرى فيها معظم البضائع التى فى أسواقنا من أصل انجليزى إلى الدور الجديد الذى نريد فيه ألا يكون فى أسواقنا شىء من هذه البضائع يجب أن تعطى للتجار المصريين مهلة لتصريف ما عندهم من البضائع الإنجليزية

وقد رؤى أن تكون المهلة ستة شهور للمنسوجات ومواد البناء وما شاكلها . وثلاثة شهور للمواد الغذائية ومواد الوقود وما فى حكمها

« إنما يجب على التجار المصريين أن يكفّوا من الآن عن كل توصية جديدة على أى بضاعة من جنس انجليزى

« وعلى التجار المصريين والأجانب من غير الانجليز أن يتعهدوا بما يضمن مقاطعة البضائع الانجليزية على هذه الصورة حتى إذا خالف التعهد أحدهم يكون هو نفسه عُرضة للمقاطعة ، وستُنظم طريقة مراقبة التجار لتتحقق من مصادر بضائعهم وستؤلف لجنة لإرشاد التجار عن المصادر غير الانجليزية التى يمكن أن يستوردوا منها ما يلزمهم من البضائع ، وستكون مهمة اللجنة أولا : عمل نشرات دورية عن الأصناف الجديدة ومحال وجودها ثانيا : الاتصال بالغرف التجارية فى الخارج (غير الانجليزية) وإرسال مندوبين إليها لتشجيعها على عمل معارض فى القطر المصرى تُعرض فيها مصنوعات بلادها. ثالثا : تعضيد الشبان المصريين على التمرن داخل القطر وخارجه على أعمال الوسطاء : المصدرين منهم والموردين

نشر الدعوة

« يجب أن يُبَشَّر بهذا النظام الجديد ويُذاع فى الجوامع والكنائس وجميع النقابات والهيئات المنظمة وفى كل عائلة وفى كل قرية وفى جميع الجهات

« ومن أكبر العاملين فى نجاح هذه المقاطعة السيدات ، فاشتراكهن ومجهوداتهن أعظم أثرا فى هذا الوقت الخطير إنقاذاً للوطن

« ولتنفيذ المقاطعة وعدم التعاون تُشكّل لجنة مركزية فى القاهرة ولجان مثلها فى الاسكندرية وفى كل عاصمة من عواصم المديريات ، وكل لجنة مركزية تشكل بمعرفتها لجانا فرعية فى الأقسام والمراكز وغيرها حسب مقتضيات الأحوال وتكون مهمة هذه اللجان الاشتغال بأمور المقاطعة وعدم المعاونة وكل ما يتعلق بها من نشر الدعوة والارشاد ، وتكون كلها تابعة فى المسائل الرئيسية للجنة مصر المركزية

« أيها المصريون . إن المقاطعة وعدم التعاون أمضى سلاح تملكونه اليوم فأحكموا استعماله ولا تَدَعوه يسقط من أيديكم فيضرب به عدوكم وجوهكم ، وذودوا به عن أنفسكم إلى النهاية يسلمكم إلى النصر ، وليكن ذلك عقيدة متغلغلة فى أعماق نفوسكم ، ودينا يملك عليكم مشاعركم ، اثبتوا به أنكم شعب متحد فى غايته منظم فى خطواته ذو عزيمة صلبة

ومجهودات مستمرة ، وتضحيات متوالية ، وحرام أن تمس أجسادكم صناعة انجليزية بعد اليوم ، وحرام أن تمتد أيديكم لمعاونة انجليزى ، واعلموا أنه بقدر ما يكون إحكامكم فى استعمال سلاحكم وإجماعكم على تنفيذ إرادتكم يكون احترامه لعظيم وطنيتكم وانحناؤه أمام قوة ايمانكم ومتين اجماعكم واعترافه بحقوقكم ورغبته فى مودتكم وتقديره لسمو أغراضكم

« أيها المصريون — أذكروا على الدوام أن الله معنا والحق فى جانبنا والتضامن فى صفوفنا وأن النصر آت لا ريب فيه »

ووقع على هذا النداء كل من : حمد الباسل . ويصا واصف . على ماهر . جورج خياط . مرقس حنا . علوى الجزار . مراد الشريعى . واصف بطرس غالى . أما الأعضاء الذين كانوا منفصلين ثم انضموا فلم يوقعوا وانفصلوا نهائيا من الوفد

اعتقال أعضاء الوفد

وبعد أن نشرت الصحف قرار الوفد بالمقاومة السلبية اعتقلت السلطة العسكرية يوم ٢٥ يناير الأعضاء الذين وقعوا عليه وسجنتهم فى قصر النيل

وعطلت الصحف التى نشرت هذا القرار ، وهى : الأخبار والمحروسة والنظام والأمة والمقطم ، ثم عادت فأذنت لها بالظهور

هيئة وفد جديدة

وعلى اثر اعتقال هؤلاء الأعضاء تألفت هيئة وفد جديدة من كل من : المصرى السعدى بك . السيد حسين القصبى . الشيخ مصطفى القاياتى . سلامه بك ميخائيل . فخرى بك عبد النور . الأستاذ محمد نجيب الغرابلى

وأصدروا نداء إلى الأمة بالاستمرار فى الجهاد

الإفراج عن أعضاء الوفد

على أن السلطة العسكرية ما لبثت أن أفرجت يوم ٢٧ يناير عن أعضاء الوفد المعتقلين فانضموا إلى زملائهم الجدد

حوادث الاغتيال

تعددت فى هذه الفترة حوادث الاغتيال والاعتداء على البريطانيين ومن والاهم فاعتدى مجهول على محمد بدر الدين بك مراقب الجنايات بإدارة الأمن العام بأن أطلق عليه الرصاص يوم ٥ يناير سنة ١٩٢٢ ، فأصيب إصابة غير مميتة ، ولم يعرف الفاعل

وفى فبراير سنة ١٩٢٢ قتل المستر براون المفتش بوزارة المعارف والمستر جوردان صاحب مصنع بالشرابية ، وشرع فى قتل المستر بيتش وكيل القسم الميكانيكى بمصلحة السكك الحديدية ، ولم يعرف الفاعلون

الفصل الثالث

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

خلا مركز الوزارة بعد استقالة عدلى باشا ، وظل شاغرا أكثر من شهرين ، وأحجم المستوزرون عن قبول تأليف الوزارة بعد التبليغ البريطانى فى ٣ ديسمبر ، لما أثاره من سخط الرأى العام ، وقد فوض عبدالخالق ثروت باشا فى مهمة تأليف الوزارة ، فاشترط لقبولها أن يتغير الوضع الذى أوجده مشروع كيرزون والتبليغ المتقدم ذكره ، وجرت فى هذا الصدد أحاديث بينه وبين اللورد أللنبى والسلطان فؤاد ، أصر فيها على الامتناع عن قبول هذه المهمة حتى يجاب شروطه ابتداء

وفى الحق ان فى وضعه شروطا لتأليف الوزارة واشتراطه قبولها قبل أن يؤلفها ، سُنة حميدة تدل على التقدم السياسى فى ولاية الحكم ، فإنك لتذكر أن الوزارات فى عهد الاحتلال والحماية بل فى عهد الثورة كانت تؤلف (فى الغالب) بلا برنامج ، لمجرد الرغبة فى تولى الحكم ، والتهافت على المناصب ، فاشتراط ثروت باشا أن يكون لوزارته برنامج يتقيد به ويضمن تحقيقه هو فى ذاته عمل محمود ، ولقد سار فى ذلك على خطة عدلى ، إذ سبقه إلى وضع برنامج لوزارته قبل أن يؤلفها فى أبريل سنة ١٩٢١ كما تقدم بيانه[1]

شروط ثروت باشا

أما الشروط التى اشترطها ثروت باشا لتأليف الوزارة فهى :

أولا — عدم قبول مشروع كيرزون والمذكرة التفسيرية الملحقة به (يقصد التبليغ البريطانى المؤرخ ٣ ديسمبر)

ثانيا — تصريح الحكومة البريطانية بالغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر بداءة ذى بدء

ثالثا — إعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجى من سفراء وقناصل

رابعا — إنشاء برلمان من هيأتين (مجلس نواب ومجلس شيوخ) تكون له السلطة

(١) راجع كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ٢ ص ١٧٥

العامة على أعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة أمامه

خامسا — إطلاق يد الحكومة بلا مشارك فى جميع أعمال الحكومة

سادسا — لا يكون للمستشارين فى الوزارات إلا رأى استشارى وأن يبطل ما للمستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء

سابعا — حذف وظائف المستشارين ما عدا مستشار المالية ومستشار الحقانية فإنهما يظلان إلى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة

ثامنا — استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين وأخذ العدة من الآن وتعيين وكلاء مصريين للوزارات (المالية والصحة والزراعة والأشغال والمواصلات والخارجية)

تاسعا — رفع الأحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة اعتمادا على حسن موقف الأمة فى سحب كل ما اتخذ من الاجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما فى ذلك فك اعتقال المعتقلين واعادة المبعدين

عاشرا — الدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان مع الحكومة الانجليزية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فيما لا يتنافى مع استقلال البلاد من الضمانات لانجلترا والأجانب ، ولحل مسألة السودان ؛ بشرط ألا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء فى مشروع كيرزون ، ويكون القول الفصل فى ذلك للأمة الممثلة ببرلمانها

حادى عشر — يكون قبول هذه الشروط ثابتا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة الانجليزية

كانت هذه الشروط حسنة فى مجموعها بالنسبة إلى ذلك العهد ، أى فى الظروف التى وضعت فيها ، والمهم فيها أن ثروت باشا طلب أن تتخلى انجلترا عن بعض ما اغتصبته ، دون أن يكون لهذا التخلى مقابل من ناحية الأمة بالتنازل عن حقوقها ، فهذا التخلى من جانب واحد هو من غير نزاع أجدى وأفيد من مشاريع المعاهدة التى تتضمن ارتباطا من الجانبين وتحتم على مصر تنازلا عن حقوقها الجوهرية وإقراراً للاحتلال

موقف الوفد

هاجم الوفد هذه الشروط ، واقتبس من الحزب الوطنى تمسكه بالجلاء ، وأصدر بيانا بهذا المعنى قال فيه :

« ومن أخطر الأمور فى هذا البيان — بيان شروط ثروت باشا — أنه أغفل أهم

المطالب المصرية ورأسها ، وهو الجلاء ، فلم يرد ذكره على الإطلاق لا فى الشروط المحققة فورا ولا فى المسائل المؤجلة للمفاوضة ، وهذا الإغفال يجعل التفاصيل العديدة التى وردت فى البيان باعتبارها مزايا قليلة الأهمية ضئيلة النفع ، فاشتراط جعل رأى المستشارين الإنجليز استشاريا مع بقاء المعتمد السامى لحكومة إنجلترا وسلطته الفعلية مرتكزة على جيش الاحتلال يصبح فى الواقع اشتراطا وهميا ، إن السكوت عن طلب الجلاء من قبل الحكومة المصرية عند ذكر المسائل التى ستحصل المفاوضة بشأنها أمر عسير التعليل ، خصوصاً وأن المفاوضات السابقة فشلت بسبب الخلاف فى نقطة بقاء الجيوش الإنجليزية فى مصر » ، إلى أن قال : « إن هذه الأقوال لا يقبل معها إغفال طلب الجلاء فى برنامج وطنى يقصد به الوصول إلى الاستقلال » ، وختم بيانه بالعبارة الآتية : « لم تكتف الوزارة بوضع البيان ونشره بغير استشارة رجال الأمة السياسيين ووكلائها عملا بالمبادئ الدستورية ، بل عمدت فورا إلى طلب التأييد والتعضيد ولكن الأمة يقظة بعد ما قاسته من التجارب المرة وعرفت أن البيانات والعهود والوعود لا قيمة لها إلا إذا كان تنفيذها موكولا لرجال موثوق بهم ، إن الأمة لا تؤيد بياناً إلا إذا كان خاليا من الإبهام والتسويف ، أساسه احترام الحرية الشخصية والحرية السياسية لجميع المصريين على السواء ، أيها المواطنون ! لا تحيدوا عن المقاومة السلبية ولا تلقوا هذا السلاح من أيديكم ، فإن المقاطعة وعدم المعاونة هما الطريق إلى الاعتراف بحقوقكم كاملة ، فلتحى مصر . وليحى الاستقلال التام . القاهرة فى ٥ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠ — ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ — ٢٥ طوبة سنة ١٦٣٨ . التوقيعات : حمد الباسل . ويصا واصف . على ماهر . جورج خياط . مرقس حنا . علوى الجزار . مراد الشريعى . واصف غالى »

كان هذا البيان حسنا فى مجموعه ، وكان تحولا نحو المبادئ الوطنية السليمة ، ودعوة للأمة إلى الاستمساك بالجلاء الذى هو الرمز الصحيح للاستقلال الصحيح ، بل هو جوهر الاستقلال و كيانه

اقتنع اللورد أللنبى Allenby بأن شروط ثروت هى أقل ترضية للأمة المصرية فى ثورتها على الحماية وعلى الاحتلال ، فتبادل الرأى مع حكومته فى شأنها ، ورأى أن يذهب بنفسه إلى لندن لإقناع أقطابها بقبولها ، فسافر من القاهرة يوم ٣ فبراير سنة ١٩٢٢ يصحبه البريجادير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية والسير شلدون ايموس مستشار وزارة الحقانية وكانا يشاطرانه رأيه فى قبول شروط ثروت باشا ، وقابل فى لندن المستر لويد جورج

رئيس الوزارة البريطانية واللورد كيرزون وزير خارجيتها ، وتباحثوا فى الاتجاه الذى تتخذه السياسة البريطانية حيال مصر ، وانتهت مباحثاتهم الى قبول شروط ثروت باشا ، وإعلان التصريح المعروف بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكان للتهديد بمقاطعة التجارة البريطانية الأثر الأكبر فى صدور هذا التصريح ، لأن هذا التهديد أزعج أقطاب التجارة والصناعة ورجال السياسة فى انجلترا ، وخشوا إذا عمت حركة المقاطعة أن تصاب التجارة والصناعة البريطانية بالبوار فى مصر ، فعمدوا إلى التسليم لمصر ببعض حقوقها المغتصبة

صدر إذن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ تحت ضغط هذه الظروف ، وعاد اللورد اللنبى الى القاهرة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يحمل هذا التصريح وعنوانه (تصريح لمصر) ، وهو يتضمن اعلان الحكومة البريطانية انتهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وإلغاء الأحكام العرفية بمجرد إصدار الحكومة المصرية قانون التضمينات ، ثم احتفاظ انجلترا بصورة مطلقة بتولى المسائل الأربع الآتية ، وبقاء الحالة فيما يتعلق بها على ما هى عليه الى أن يتم بشأنها اتفاقات بين مصر وبريطانيا وهى : (١) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية (٢) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة (٣) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات (٤) السودان

نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وهاك نص التصريح :

تصريح لمصر

« بما ان حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة

« وبما ان للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية ، فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ — انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة

٢ — حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التى اتخذت

باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أُعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

٣ — إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

(ا) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالواسطة

(ح) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات

(ء) السودان

وحتى تُبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن »

خطاب الحكومة البريطانية

إلى السلطان فؤاد

وقابل اللورد أللنبى السلطان فؤاد يوم وصوله (٢٨ فبراير) ، ورفع إليه خطابا ضمّنه اتجاه سياسة الحكومة البريطانية حيال مصر ، وأرفق به نص التصريح ، وهذا الخطاب عبارة عن مذكرة تفسيرية له ، قال :

« يا صاحب العظمة :

١ — أتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا فى تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية[1] التى قدمتُها الى عظمتكم فى الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما آسف له أشد الأسف

٢ — ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرا من المصريين أُلقى فى روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع فى نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأمانى المصرية ، وأنها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى إدارى لا يتفق والحريات التى وَعَدت بها

٣ — غير أنه ليس شىء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل ان

---

(١) هو تبليغ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ المتقدم ذكره (ص ٢٤)

الأساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكما ، وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى

٤ — وإذا كان المصريون قد رأوا فى هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذى يلتئم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم ان انجلترا إنما ألجأها الى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية ، على أن الأحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد فى مصر منذ الهدنة ، والأمل وطيد فى أن الأحوال العالمية صائرة الى التحسن ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فكما قيل فى المذكرة سيجىء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه هى من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية

٥ — أما أن تكون انجلترا راغبة فى التداخل فى إدارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول ، إن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شؤونهم ، ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى ، وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى استخدامهما للتداخل فى شؤون مصر ، وكل ما قصدته هو أن تستبقى أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية

٦ — هذ هو كل مرمى الضمانات البريطانية ، ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة فى الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة فى حكومة أهلية

٧ — فإذا كانت هذه هى نوايا انجلترا فلا يمكن لأحد أن ينكر أن انجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذى يبلغون فيه مطمحا ترغب فيه انجلترا كما تتوق إليه مصر أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة إلى التداخل لرد الأمن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول فى خطر ، وإنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون فى التدابير الاستثنائية التى اتخذت أخيرا[1] أى مساس بمطمحهم الأسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التى سبق بيانها فإن الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حدا لتهييج ضار قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة نتائج تذهب

(١) يشير هنا الى اعتقال سعد وصحبه ونفيهم إلى سيشيل

بثمرة الجهود القومية المصرية ، ولذلك كان الذى روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والمناقشة بإخلاص

٨ — والآن وقد بدأت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى والتى تتغلب فى الساعات الحاسمة فإننى لسعيد أن أنهى إلى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان بإقرار التصريح الملحق بهذا وإننى لعلى يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا

٩ — وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر

١٠ — أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع الى عظمتكم وإلى الشعب المصرى

« وإذا أبطأ لأى سبب من الأسباب إنفاذ قانون التضمينات (اقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر والذى أشير إليه فى التصريح الملحق بهذا فإننى أود أن أحيط عظمتكم علما بأننى الى أن يتم إلغاء الإعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لإيقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية

١١ — فالكلمة الآن لمصر وإنه ليُرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا بعامل الأهواء

« ولى مزيد الشرف الخ

القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ « أللنبى . فيلد ماريشال »

الرأى فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

إن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يتضمن انتهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة

وهذه أول مرة صدر فيها هذا الإعلان منذ الحرب العالمية الأولى ، ولقد كانت انجلترا

سواء منذ أعلنت الحماية فى ديسمبر سنة ١٩١٤ أو فى أثناء الحرب أو فى عهد الثورة أو فى معاهدات الصلح[١] متمسكة بها ، فإعلانها انتهاء هذه الحماية ثم اعترافها بمصر دولة مستقلة ذات سيادة هو بلا شك مكسب لمصر ، مكسب سياسى ومعنوى ، وقد ترتب على انتهاء الحماية إعادة منصب وزير الخارجية الذى ألغى فى عهد الحماية ، وتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر ، كما ان الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة قد أزال العقبة التى كانت تعترض فعلا إعلان الدستور ، فبزوال هذه العقبة قد تمكنت مصر من أن تجعل نظام الحكم فيها نظاما دستوريا

حقا إن بقاء الاحتلال البريطانى يجعل الاعتراف بالاستقلال صوريا أكثر منه جديا ، لأن الاحتلال هادم للاستقلال ، كما أن الجلاء هو الأساس الصحيح للاستقلال الصحيح ، وحقا إن احتفاظ انجلترا فى التصريح بتولى الأمور الأربعة الواردة فى البند الثالث منه إلى أن يحين الاتفاق بشأنها يتعارض مع كل استقلال صحيح ، وحسبك أن هذه التحفظات تشمل تأمين المواصلات الامبراطورية والدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة وحماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات ، ثم السودان أيضا ، وهذه التحفظات تعصف بجوهر الاستقلال وبكيان البلاد ، وتمكن انجلترا من أن تنفذ إلى أعماق الشؤون الداخلية لمصر ، فضلا عن شؤونها الخارجية

كل هذ حق لا مرية فيه ، ولكن الأمر الذى لا نزاع فيه أيضا أن القضية المصرية قد انتقلت بهذا التصريح خطوة إلى الأمام ، لأن مصر قد كسبت فيه اعتراف انجلترا باستقلالها ، وهذا الاعتراف يرفع من شأنها بإزاء انجلترا ذاتها ، وبإزاء الدول التى سبق لها الاعتراف بالحماية البريطانية ، ثم بإزاء الدول والبلاد الأخرى عامة ، وهى كدولة مستقلة ذات سيادة أمكنها أن تستقل ببعض شؤونها الداخلية ، وأن تتخذ الدستور نظاما للحكم فيها ، ذلك الدستور الذى ألغته انجلترا سنة ١٨٨٣ عقب احتلالها مصر ، وحالت دون تمتعها به طيلة سنى الاحتلال ، نعم إن التحفظات الأربعة تقضى على أية سيادة داخلية أو خارجية ، كما تنتقص من كيان الدستور وسلطانه ، ولكن السيادة الناقصة والدستور الناقص خير من الحماية ومن الحكم الاستبدادى معا ، وإن الفرق ليبدو جليا بين التبليغ البريطانى المؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ على أثر قطع مفاوضات عدلى باشا (ص٢٤) وبين تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ،

---

(١) معاهدة فرساى مع المانيا فى ٢٨ يونية سنة ١٩١٩ وسان جرمان مع النمسا فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ وسيفر مع تركيا فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠

فمن مقارنة هاتين الوثيقتين يتبين أن السياسة الانجليزية قد طرأ عليها تغيير جوهرى بين الأولى والثانية، وهذا التغيير كان مكسبا جزئيا لمصر، وهو نتيجة جهاد الأمة و استمرارها على النضال رغم التهديدات التى احتواها تبليغ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

إن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يكون ضاراً لو قبلته الأمة وارتضت به أو اعتبرته خاتمة الجهاد، أما إذا كانت ماضية فى جهادها فإنه بلا شك فوزٌ لها فى معركة من سلسلة المعارك التى يتألف منها نضالها القومى الطويل

إن ميزة هذا التصريح أنه إعلان من جانب واحد وهو انجلترا، وليس فيه ارتباط أو قبول من جانب مصر، أى أن مصر لم تتقيد بموجبه بأى قيد، ولا تنازلت عن أى حق، ولا تقيدت بالتحفظات الواردة فيه، فهو من هذه الناحية يفضل حل القضية المصرية بواسطة مشروعات المعاهدة المتعاقبة، لأن هذه المشاريع قد تضمنت تنازلا من جانب مصر عن حقوق لها، واعترافاً بمركز غير مشروع للاحتلال، وهذا الاعتراف وذلك التنازل لم يُفرَضا على البلاد فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وقد صرح المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية أن من الأسباب التى دعتها إلى هذا التصريح أنه لا توجد حكومة مصرية تستطيع حمل مصر على الارتباط بمعاهدة مع بريطانيا تكفل الضمانات التى تطلبها هذه ومن ثَمَّ عمدت إلى إعلان تصريح من جانب واحد

وهذا معناه أنها إذ لم تظفر بالمعاهدة قد تنازلت عما كانت تنوى التنازل عنه مقابل ارتباطات مصر فى المعاهدة، دون أن تتقيد مصر بهذه الارتباطات أو تقبلها، وهذا ولا شك مكسب جزئى لمصر، وفرقٌ بين تحفظات صادرة من جانب واحد وهو انجلترا وبين أن تحصل انجلترا على هذه التحفظات بصفة شرعية بإقرار مصر وقبولها

ويرجع عدول الحكومة البريطانية عن سياستها فى ضرورة عقد معاهدة بين مصر وانجلترا ولجوؤها مؤقتا إلى التصريح من جانب واحد إلى موقف عدلى باشا فى مفاوضاته مع اللورد كيرزون سنة ١٩٢١، ذلك أنه حين رفض مشروع كيرزون اقترح فى حديثه معه أن تنفذ الحكومة البريطانية المزايا التى يتضمن المشروع الاعتراف بها للمصريين، إلى أن يحين الوقت للاتفاق على المسائل المختلفة عليها، فقبل كيرزون الفكرة مبدئيا، ولكنه أشار إلى أنها تقتضى معاونة مثل عدلى باشا، فاعتذر عدلى لأنه إنما جاء لتنفيذ برنامج معين، وهاك ما جرى من الحديث بينهما فى هذا الصدد :

عدلى باشا — لا يخفى عليكم أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو على إشراف دولة أجنبية على شؤونهم ، ولو كان ذلك مؤقتا والى أجل ، وقد يمكنكم أن تنفذوا مالا يقرونه من النظامات ، ولكن لا تتوقعوا منهم قبولا بها ، وعلى أى حال فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التى تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين وذلك إلى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل

اللورد كيرزون — ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا خارجيا ونظاما نيابيا كاملا من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك

عدلى باشا — إن لى برنامجا معروفا ، ولم أقبل الوزارة إلا للسعى فى تحقيقه ، فلا يسعنى أن أعود إلى مصر وأعلن للملأ أنى لم أنجح ولكنى باق لتنفيذ جزء من المشروع الذى لم أقبله[1]

وعلى ذلك قطع عدلى المفاوضات واستقال من الوزارة ، وكان موقفه من هذه الناحية سليما ، وترك للسياسة البريطانية تنفيذ فكرته فى التصريح من جانب واحد لا يقيد مصر فى شىء

على أنه يجب أن نلحظ خطورة التحفظات التى استبقتها انجلترا فى تصريح ٢٨ فبراير ، حقا إن مصر لم تعترف ولم ترتبط بهذه التحفظات ، ولكنها فى الواقع هادمة للاستقلال ، مبقية مصر فى دائرة الحماية الفعلية ، ولهذا لم تقابل الأمة هذا التصريح بغير الإعراض والاستنكار ، وهى محقة فى هذا الموقف ، وقد دلت بذلك على صدق نظرها وحسن بصرها بالأمور ، وإدراكها ما يُبَيِّتُ لها من نيات السياسة البريطانية ، وقد تكشفت هذه النيات من الوثائق والتصريحات السياسية التى لابست صدور هذا التصريح

فقد أبلغ المستر لويد جورج فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ رؤساء حكومات الممتلكات المستقلة (الدومنيون) سياسة حكومته فى برقية قال فيها :

« يسرنى أن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك قررت الآن ، بالاتفاق التام مع لورد اللنبى ، إصدار تصريح لمصر تنتهى به الحماية مع المحافظة التامة على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالصوالح الخاصة التى للامبراطورية البريطانية فى مصر ، وهذا التصريح مصوغ وفق الآراء التى أعرب عنها فى المؤتمر الامبراطورى ، وهو تنفيذ للمبادئ التى وضعت وقتئذ

---

(١) وثائق المفاوضات — مضابط دور الانعقاد غير العادى للبرلمان — نوفمبر سنة ١٩٢١ ص ٣٧٢

« وقد أُبلغتم من قبل شروط التسوية التى عرضتها حكومة جلالة الملك فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢١ مع الوثائق التى نشرت فى شهر ديسمبر ، وقد كان من نتائج حبوط المفاوضات أن استقالت الوزارة (العدلية) وأن حدثت اضطرابات صغرى فى عدة مدن قُمعت بسهولة ، وارتكبت بعض جرائم القتل السياسية ، وبُذلت جهود لتنظيم مقاطعة تجارية ، ولإحداث إضراب عام بين مستخدمى الحكومة ولكنها لم تفز إلا بنجاح ضئيل ، وبعد عيد الميلاد مباشرة نُفى زغلول زعيم التهييج الوطنى تحت الأحكام العسكرية لإبائه أن يكف عن النشاط السياسى ومعه زملاؤه الخمسة الرئيسيون ، وهم الآن فى طريقهم إلى سيشيل ، وفى خلال هذا مضى لورد اللنبى فى المفاوضات لتأليف وزارة ، وعرض فى يناير اقتراحات لهذا الغرض على هذه الحكومة (الإنكليزية) ، وخلاصة هذه الاقتراحات أن تُنهى بريطانيا العظمى الحماية حالا ، وأن تعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة ، مع ترك التدابير الضرورية لحماية الصوالح الخاصة التى للامبراطورية البريطانية فى مصر لمناقشات تدور فى المستقبل ، وقد اعتبرنا هذه الاقتراحات مما لا سبيل إلى قبوله ، إذ كانت صورة التحفظ المقترح غير كافية فى نظرنا كضمان لصوالحنا الخاصة الخليقة بأن لا يكون لها سند قانونى متى انتهت الحماية وأن تصبح رهنا بما قد يكون الوزراء المصريون على استعداد فى المستقبل للمفاوضة فى عقده من الاتفاقات ، ولذلك اقترحنا طريقة أخرى نعلن بمقتضاها استعدادنا للإشارة على البرلمان بإنهاء الحماية متى عقد الوزراء المصريون معنا اتفاقات تكفل صيانة الصوالح البريطانية ، ولكن اللورد اللنبى صرح بأن هذا الاقتراح لا يتفق مع تعهداته للساسة المصريين ، وأنه لا يستطيع أن يأمل الحصول على تأليف وزارة مصرية على هذه القاعدة ، فطلبنا إليه أن يحضر لاستشارته ، وقد أدى ذلك إلى نتائج مرضية جدا

« ومن حيث أن كل المفاوضات الأخيرة لم تؤت ثمرة ما ، فقد تقرر أن نمضى إلى إنهاء الحماية على قاعدة تصريح من جانب واحد ، أرسلناه إليه بالتلغراف مع هذا ، وهذا التصريح — مع اعترافه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة — يقرر المركز الذى ندعيه فى مصر حيال كل الدول الأخرى ، ويسرد الأمور التى تجعل الاحتفاظ بمركزنا الخاص حيويا لتأمين الامبراطورية ، وقد أبقيت الحالة الراهنة فى كل هذه الأمور ، ولكننا نعلن استعدادنا للمفاوضة فى عقد اتفاقات خاصة بها مع الحكومة المصرية فيما بعد متى شاءت ذلك ومتى آذنت الظروف بالنجاح ، وفى خلال ذلك يكون المصريون أحراراً فى وضع أنظمتهم القومية محتذاة على مثال أمانيهم

« ونحن ننوى ، فى إبلاغنا جوهر هذا التصريح إلى الدول الأجنبية ، أن نعلن أن إنهاء الحماية البريطانية على مصر لا يتضمن تغييراً ما فى الحالة الراهنة من حيث مركز الدول الأخرى فى مصر ، وفى نيتنا أن نصرح أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الامبراطورية البريطانية وسلامتها ، ولذلك فإنها (أى بريطانيا) ستحافظ دائماً بينها وبين مصر على العلاقات الخاصة التى اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمن طويل باعتبار أنها مصلحة بريطانية جوهرية ، ونحن بلفتنا النظر إلى هذه العلاقات الخاصة كما هى محددة فى التصريح الذى يعترف باستقلال مصر ، ننوى أن نصرح أننا لن نسمح بأن تنازع أو تناقش فيها أية دولة أخرى ، وإننا نعدّ كل محاولة يراد بها التدخل فى شئون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودى وأننا نعتبر كذلك أى اعتداء على أراضى مصر عملا عدائيا نرده بكل الوسائل التى لدينا

« وسيسلم اللورد ألنبى التصريح إلى السلطان فى ٢٨ فبراير ، وسيقدم إلى البرلمان هنا بعد ظهر اليوم نفسه ، أما نصه فسيرسل إليكم فى تلغراف على حدة »

وألقى المستر لويد جورج فى مجلس العموم (النواب) يوم ٢٨ فبراير خطبة بهذا المعنى ، أكد فيها النيات التى أعرب عنها فى برقيته إلى الممتلكات المستقلة ، وأضاف إلى ذلك توضيحا لسياسة انجلترا فى السودان ، وهى إنكار الوحدة بينه وبين مصر ، والعمل على فصله عنها ، والتحدث عنه كأنه مستعمرة بريطانية ، قال : « إن الحاجة كانت تدعو إلى اشتراك مجهودات بريطانيا ومصر لانتشال بلاد السودان الواسعة الأرجاء من حالة الخراب التى وقعت فيها ، وقد قدمت كل من مصر وبريطانيا العظمى على السواء رجالا وأموالا منذ إعادة فتح السودان أى منذ نحو عشرين عاماً بقصد إعادة السلم والرخاء إليه حتى يحل اليوم الذى يصبح فيه خصبا آهلا بالسكان بقدر ما هو الآن قحلٌ خلوٌ من الناس ، وان الحكومة لن تسمح مطلقا بأن يتعرض للخطر ما تم فيه فعلا من التقدم وما يُرجى منه كثيرا فى المستقبل ، وإن لمصر حقا لا ينكر فى الضمانات الكافية بأن لا يكون لرق السودان أى دخل مطلقا فيما تحتاجه من ماء الرى الآن أو ما تحتاجه فى المستقبل لزراعة أراضيها بأكملها ، والحكومة البريطانية مستعدة لتقديم هذه الضمانات ، وليس هنالك سبب لأن تعرقل هذه الضمانات تقدم السودان بأى وجه من الوجوه »

التبليغ البريطانى إلى الدول

باستقلال مصر

وبعد أن وافق البرلمان البريطانى على التصريح ، أبلغ اللورد كيرزون وزير الخارجية الإنجليزية فحواه فى كتاب إلى معتمدى انجلترا فى الخارج لكى يبلغوه إلى الحكومات الأجنبية عامة ، وتمسك فى التبليغ بالتحفظات الأربعة الواردة فيه ، وعدّ تدخل أية دولة أخرى فى شئون مصر عملا غير ودى لانجلترا ، فألقى هذا الكتاب ضوءا كاشفا لنيات انجلترا من تصريح ٢٨ فبراير وأنها لم تقصد منه الاعتراف باستقلال صحيح لمصر بل استبقت لنفسها كل عناصر الحماية والسيطرة عليها ، قال :

« قررت حكومة جلالة الملك بمصادقة البرلمان أن تنهى الحماية التى أعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وأن تعترف بها دولة مستقلة ذات سيادة ، فعند تبليغكم هذا القرار إلى الحكومات التى أنتم معتمدون لديها يقتضى أن تبلغوها أيضا ما يأتى :

« لما تعرض السلام والرخاء فى مصر للخطر فى ديسمبر سنة ١٩١٤ باشتراك تركيا فى الحرب العظمى وتحالفها مع الدول الوسطى أنهت حكومة جلالة الملك سيادة تركيا على مصر ، ووضعت البلاد تحت حمايتها ، وأعلنت أنها حماية بريطانية

« وقد تغيرت الحال الآن فإن مصر خرجت من الحرب ناجحة سليمة ، وقررت حكومة جلالة الملك ، بعد التدبر الدقيق وطبقا لتقاليدها السياسية ، أن تنهى هذه الحماية بتصريح تعترف فيه بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وفى الوقت ذاته تحتفظ لنفسها ، إلى حين عقد الاتفاقات بينها وبين مصر ، بمسائل معينة ذات ارتباط خاص بمصالح الامبراطورية البريطانية وتعهداتها ، وستبقى الحالة الحاضرة فيما يتعلق بهذه المسائل كما هى بغير تغيير إلى أن يتم عقد هذه الاتفاقات ، وستكون الحكومة المصرية حرة فى إعادة وزارة للشئون الخارجية وبذلك تمهد الطريق لتمثيل مصر فى الخارج تمثيلا سياسيا وقنصليا ، وسوف لا تقوم بريطانيا العظمى فى المستقبل بحماية المصريين فى البلاد الأجنبية إلا بقدر ما قد ترغبه الحكومة المصرية وإلى أن يتم لمصر تمثيلها فى المملكة المختصة

« ومع ما سبق فإن إنهاء الحماية البريطانية على مصر ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الحالة الحاضرة فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر ذاتها

« إن سلامة الأراضى المصرية ورفاهيتها ضروريان لأمن الامبراطورية وسلامتها ، ولذلك فهى ستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر — تلك العلاقات التى اعترفت بها الدول من زمن مديد — مصلحة بريطانية أساسية ، وقد تحددت هذه العلاقات الخصوصية فى التصريح الذى اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد وضعتها حكومة جلالة الملك فى هذا التصريح ، بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوى بحقوق ومصالح الامبراطورية البريطانية ، وهى لا تسمح للدولة بالبحث والمناقشة فيها ، وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى ، وتعد كل اعتداء يوجه إلى الأراضى المصرية عملا يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها »

بيان الحزب الوطنى

عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وقد نشر الحزب الوطنى رأيه فى التصريح فى بيان أصدرته اللجنة الإدارية يوم ٢ مارس ، أوضحت فيه حقيقة نيات السياسة البريطانية وإصرارها على اغتصاب حقوق مصر ، وهاك نص البيان :

« اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى يوم الخميس الموافق ٢ مارس سنة ١٩٢٢ وقررت نشر القرار الآتى مع إبلاغه إلى سفراء الدول بمصر وإلى الصحف الأجنبية والشركات التلغرافية

« لا ترى اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى خطاب اللورد أللنبى المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتصريح الحكومة البريطانية المرفق به أى تغيير فى مقاصد الحكومة الانجليزية بالنسبة لمصر ، فإن من يتأمل عبارات هاتين الوثيقتين لا يجد فيهما غير اتخاذ انجلترا وسيلة جديدة للتوصل إلى حمل المصريين على اعتبار مركزها فى مصر شرعيا ووضع القواعد لتنظيم الحماية غير المشروعة تحت ستار الاعتراف باستقلال مصر وإعلان انتهاء الحماية ، وقد فات السياسة الانجليزية أن المصريين يدركون أن احتفاظ انجلترا بعلاقاتها الخاصة التى تدعيها مع مصر وحصولها على الضمانات التى تطلبها لحفظ مصالحها ومصالح الأجانب ومصالح الأقليات ، وفصل السودان عن مصر ، كلها أمور لا تجعل لإعلان استقلالهم قيمة وتجعل تصريح الحكومة الانجليزية مبدلا لفظ الحماية بنظام آخر مقتضاه الاعتراف لانجلترا بالمركز الذى تدعيه

وما يستلزمه هذا المركز الاستثنائى من التدخل فى شئون البلاد الداخلية والخارجية

« إن تصريح الحكومة الانجليزية صريح فى اعتبار حماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ حماية صحيحة قانونا وفى أن انجلترا هى صاحبة السيادة على مصر وفى أن ما تخوله لمصر من التصرفات والامتيازات ليس إلا من قبيل المنح والتنازل من جانبها وحدها ، وقد قصدت الحكومة الانجليزية بتصريحها المذكور الاحتفاظ بجميع سلطتها ونفوذها الجوهرى فى البلاد ومنها الأحكام العرفية ، ثم هى فى الوقت نفسه تغرى المصريين على الدخول فى مفاوضات جديدة وإن كانت موصوفة من الآن بأنها غير مقيدة إلا أنها فى الواقع محصورة فى دائرة الاتفاق على مقدار الضمانات التى تعطيها مصر لانجلترا ، فالدخول فى مفاوضات بقصد وضع اتفاق على هذه المسائل يجعل المسألة المصرية من مسائل انجلترا الداخلية ويُعتبر إقرارا صريحا وتسليما من جانب مصر بالحقوق التى تدعيها انجلترا لنفسها وبفصل السودان عن مصر فصلا تاما

« وإن تصريحات رئيس الوزارة الانجليزية فى البرلمان الانجليزى يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وما تلاه ، تلك التصريحات التى نقلتها التلغرافات ، وإبلاغ الوثيقتين المذكورتين إلى المستعمرات الانجليزية (المستقلة) تجعل المسألة أكثر وضوحا لمن خدعه ظاهر التصريح ، وتفصح عن حقيقة نيات الحكومة الانجليزية فى اعتبار مصر داخلة ضمن دائرة الامبراطورية البريطانية « المرنة » ، وفى أن كل ما يتم من جانب انجلترا بالنسبة لمصر لا يصح أن يغير فى نظر العالم العلاقات الخاصة التى تدعى انجلترا وجودها مع مصر

« ومما يلفت النظر بصفة خاصة فى تصريح الحكومة البريطانية أمران :

(الأول) أن التعبير بانتهاء الحماية معناه أن الحماية كانت شرعية الى يوم انتهائها وأن انجلترا كانت لها صفة شرعية فى حكم البلاد

(الثانى) أن الأحكام العرفية لا تُلغى الا إذا صدر قانون التضمينات وهذا القانون يقصد به إقرار جميع الأعمال التى قامت بها السلطات العسكرية تنفيذاً للأحكام العرفية ، وقد أبان الحزب الوطنى فيما نشره على الأمة من التقريرات والخطابات والقرارات المضار العظيمة التى تلحق البلاد من إقرار تلك الأعمال

لذلك

تعلن اللجنة الإدارية للحزب الوطنى أن تصريح الحكومة البريطانية الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لا يغير شيئا فى الحالة التى كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره، ولا يقصد به غير التغرير بالأمة واستمالة نفر من أبنائها للاستعانة بهم على تنفيذ سياستها، واللجنة تنبه الأمة إلى الاحتفاظ دائما بمطلبها الأسمى وهو استقلال مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالا تاما غير مقيد بحماية أو وصاية أو وكالة أو احتلال أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال »

الفصل الرابع

وزارة ثروت

أصبح منتظراً بعد إعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن يُعهد بتأليف الوزارة إلى ثروت باشا ، لأن صدور التصريح كان استجابة لشروطه

كتاب الملك الى ثروت باشا

ففى أول مارس سنة ١٩٢٢ طلب إليه السلطان فؤاد تأليف الوزارة فى كتاب نوه فيه بتصريح ٢٨ فبراير ، وما تضمنه من انتهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف باستقلالها ، وألمع إلى أن يكون من بين أعضاء الوزارة وزير للخارجية (وكان هـذا المنصب ملغى طيلة عهد الحماية) ، وأعرب عن أمله فى أن تحقق الأمة كامل أمانيها فى هذا الدور الجديد من حياتها السياسية ، وطلب أن تعد الوزارة مشروع الدستور ليكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحـكومة ، قال :

« عزيزى عبد الخالق ثروت باشا

« إن القرار الذى أبلغنا اياه حضرة صاحب المقام الجليل المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى فيما يختص بانتهاء الحماية البريطانية على مصر وبالاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة يحقق أعز أمنية لنا ولشعبنا العزيز ، وهو ثمرة الجهاد القومى الذى تعهدناه على الدوام بالتشجيع والتأييد ، ولا ريب عندنا فى أن استمساك الأمة بروابط الوئام والاتحاد والتزامها جانب الحـكمة فى هذا الدور الجديد من حياتها السياسية كفيل بتحقيق كامل أمانيها ، ونظرا لما نعرفه لـكم من الجهد المشكور فى خدمة القضية المصرية ولمـا لنا من الثقة التامة بكم وما نعهده فيكم من الجدارة الـكاملة للقيام بمهام الأمور قد اقتضت إرادتنا السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف وزارة جديدة يكون من بينها وزير للخارجية وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به

« ولمـا كان من أجلّ رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة

والحكومة لذلك يكون من أول ما تعنى به الوزارة إعداد مشروع ذلك النظام

« وإنا نسأل الله العلى القدير أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة وهو المستعان »

صدر بسراى عابدين فى ٣ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢)

جواب ثروت باشا

أجاب ثروت باشا فى اليوم نفسه على كتاب السلطان بجواب ذكر فيه أسماء زملائه الذين اختارهم لمعاونته ، وأوضح برنامج وزارته ، فأشار الى أنه ما كان له أن يتولى أعباء الحكم فى ظل المبادئ التى أعلنتها الحكومة البريطانية فى مشروع المعاهدة الذى عرضه اللورد كيرزون على عدلى باشا فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ وفى التبليغ البريطانى الذى أعقبه (تبليغ ٣ ديسمبر) ، قائلا إن تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول لها ، ثم عرج بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والكتاب المرافق له ، فقال إنهما قد أحدثا تغييراً كبيراً فى الحالة يسمح بتأليف وزارته لما فى هاتين الوثيقتين من الترضية للشعور القومى ، وأعلن اعتزام الوزارة وضع مشروع دستور يطابق مبادئ القانون العام الحديث ويقرر مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب ، وإلغاء الأحكام العرفية والرجوع فيما اتخذ فى ظلها من التدابير المقيدة للحرية (يقصد بذلك اطلاق سراح المعتقلين) وأن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية ، وأعرب عن أمله فى أن تتذرع الأمة فى الدور الجديد من حياتها السياسية باتحاد الكلمة وتآلف القلوب والأخذ بدواعى النظام والحكمة ، وهاك نص جوابه :

« يا صاحب العظمة

« أتقدم إلى سدة عظمتكم بفائق الشكر على ما تفضلتم فأولتنى من الثقة السامية إذ عهدت الىّ بتأليف الوزارة الجديدة ووجهت لى رتبة الرياسة الجليلة

« وإنى لأتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتى فى العمل وهم : اسماعيل صدقى باشا لوزارة المالية ، وابراهيم فتحى باشا لوزارة الحربية والبحرية ، وجعفر ولى باشا لوزارة الأوقاف ، ومصطفى ماهر باشا لوزارة المعارف العمومية ، ومحمد شكرى باشا لوزارة الزراعة ، ومصطفى فتحى باشا لوزارة الحقانية ، وحسين واصف باشا لوزارة الأشغال العمومية ، وواصف سميكه بك لوزارة المواصلات ، وقد

احتفظت لنفسى بوزارتى الداخلية والخارجية ، فاذا وقع هذا الاختيار موقع الاستحسان لدى عظمتكم يصدر المرسوم العالى بالتصديق عليه

« يا صاحب العظمة . لم يكن لزملائى ولى ، ونحن نشاطر الأمة أمانيها فى الاستقلال ، إلا أن نقر الوفد الرسمى الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل ، فلم يكن يسعنا أن نتولى أعباء الحكم ما دامت المبادئ التى تسترشد بها الحكومة البريطانية فى سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية التى تلته ، فإن تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول بها ، غير أن الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب السامى البريطانى إلى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى البرلمان قد أحدثا فى الحالة تغييرا كبيرا ، فأصبح من الممكن أن تتألف هذه الوزارة إذ أنها ترى أن الشعور القومى أصاب ترضية من هاتين الوثيقتين لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل أى اتفاق فحسب ، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق ، أما وقد جُزنا هذا الدور بخير فلم يبق على مصر الا أن تثبت لبريطانيا العظمى أن ليس بها فى سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد فى طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا وان خير الضمانات فى هذا الصدد وأجلّها أثرا هى حسن نية مصر ومصلحتها فى حفظ العهود

على أن الوزارة ترى أنه لكى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق كامل أمانيها بحيث تؤتى جميع ثمرها يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الأمة وأن تسمى الهيئتان متساندتين لأغراض متحدة ، ولذلك فان الوزارة عملا بأوامر عظمتكم ستأخذ فى الحال فى إعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الإشراف على العمل السياسى المقبل

« وغنى عن البيان أن إنفاذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الأحكام العرفية وأنه على أى حال يجب أن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية ، وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أُبلغتا أخيرا الى عظمتكم ، وستتخذ الوزارة بلا إمهال ما يدعو اليه الأمر فى ذلك من التدابير كما أنها ستبذل جهدها اعتمادا على حسن موقف الأمة فى الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالأحكام العرفية ، هذا وان إعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى

والقنصلى لمصر فى الخارج ، ونظرا لأن النظام الإدارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ومع الأنظمة الديموقراطية التى ستُمنحها البلاد فان الوزارة قد اعتزمت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك فى الحكم الذى ستتحمل كل مسئوليته أمام الهيئة النيابية المصرية وسيكون رائدها فى إدارة شؤون الأمة توجيهها إلى المصلحة القومية دون غيرها ، والوزارة موقنة بأن أكبر عامل لنجاح مصر فى تسوية المسائل التى بقى حلها وأقوى حجة تستعين بها فى تأييد وجهة نظرها هو أن تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب وأن تأخذ بدواعى النظام وتلتزم جانب الحكمة

« والوزارة تحيى العصر الجديد الذى كان لعظمتكم أجلّ أثر فى طلوعه على الأمة بفضل ما بذلته عظمتكم من المساعى الوطنية العالية وهى واثقة أن ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييد فى عمل الغد وانها لترجو أن يجىء مكللا لمجهود البلاد ، وانى لا أزال لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين »

القاهرة فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (اول مارس سنة ١٩٢٢)

وقد صدر المرسوم السلطانى فى اليوم نفسه (أول مارس) بتأليف الوزارة على النحو الوارد فى جواب ثروت باشا : عبد الخالق ثروت باشا للرآسة والداخلية والخارجية . اسماعيل صدقى باشا المالية . ابراهيم فتحى باشا للحربية والبحرية . جعفر ولى باشا للأوقاف . مصطفى ماهر باشا للمعارف . محمد شكرى باشا للزراعة . مصطفى فتحى باشا للحقانية . حسين واصف باشا للأشغال . واصف سميكة بك للمواصلات

إعلان الاستقلال

والمناداة بالسلطان فؤاد ملكاً لمصر

١٥ مارس سنة ١٩٢٢

بدأ عهد وزارة ثروت باشا بداية حسنة بالنسبة إلى الوزارات السابقة ، إذ أعلن السلطان فؤاد فى ١٥ مارس استقلال البلاد ، واتخذ لقب صاحب الجلالة ملك مصر ، وأصدر الكتاب الآتى إلى رئيس الوزارة :

« عزيزى عبد الخالق ثروت باشا

« فى هذا اليوم السعيد الذى تم فيه الاعتراف باستقلال البلاد نشعر بأعظم الاغتباط وأكبر الارتياح لتوجيه الخطاب إلى أمتنا العزيزة

« وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لتحيطوا هيئة الحكومة علما بهذا الخطاب المرسلة صورته مع أمرنا ولتعمموا نشره فى جميع أنحاء القطر وتبلغوه بصفة رسمية لمن يلزم تبليغه إليه »

« فؤاد »

« صدر بسراى عابدين فى ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ — ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ — »

وهذا نص الخطاب الذى وجهه الملك فؤاد إلى الأمة وأعلن فيه الاستقلال . قال :

« إلى شعبنا الكريم

« لقد منّ الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا وإنا لنبتهل إلى المولى عزّ وجل بأخلص الشكر وأجل الحمد على ذلك ، ونعلن على ملأ العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ونتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية

« وها نحن نشهد الله ونشهد أمتنا فى هذه الساعة العظمى أننا لن نألو جهدا فى السعى بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم لخير بلادنا المحبوبة والعمل على إسعاد شعبنا الكريم

« وإنا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد لمصر ذكرى ماضيها المجيد

« فؤاد »

« صدر بسراى عابدين فى ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ — ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ — »

وأطلق لهذه المناسبة مائة مدفع ومدفع فى القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والخرطوم وسواكن ، وأطلق ٢١ مدفعا فى عواصم المديريات وفى دمياط والسويس ، وتلى الخطاب الملكى والأمر الكريم فى المحافظات وعواصم المديريات

واعتبر يوم ١٥ مارس عيدا وطنيا تستريح فيه مصالح الحكومة من العمل ، ولكن الشعب لم يشارك الحكومة الابتهاج بهذا الإعلان ، وكان موقفه سليما مشرفا ، إذ لم يجد تحقيقا لمظاهر الاستقلال الصحيح ، بل رأى على العكس أنه رغم هذا الإعلان فان الاحتلال البريطانى قائم ، والأحكام العرفية الأجنبية مبسوطة ، وانجلترا مستبقية تحفظات تهدم قواعد الاستقلال ، والسودان مفصول عمليا عن مصر ، فلا غرو أن قوبلت مظاهر الابتهاج وإطلاق المدافع بالفتور والإعراض ، وكان هذا الشعور دليلا على تقدم الوعى الوطنى فى طبقات الشعب

وقد أبلغت الحكومة المصرية معتمدى الدول الأجنبية أن مصر أصبحت دولة مستقلة

ذات سيادة وأن ولى الأمر اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر

وهاك نص الكتاب الذى أرسله ثروت باشا فى هذا الصدر إلى كل من معتمدى الدول :

« أتشرف بأن أرسل لكم طى هذا ترجمة النطق الملكى الذى أصدره مولاى ولى الأمر على اثر إلغاء الحماية البريطانية على مصر معلنا به أن مصر أصبحت دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ومتخذا لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر . وإنى أرجوكم التكرم بتبليغ هذا النطق إلى حكومتكم وأنتهز هذه الفرصة لأكرر لجنابكم الإعراب عن عظيم احترامى »

وبذلت وزارة ثروت باشا سعياً محموداً فى تحقيق بعض مظاهر الاستقلال

ففضلا عن اعلان الاستقلال قد أنشأت وزارة للخارجية تولاها ثروت باشا بعد أن كانت هذه الوزارة ملغاة طيلة عهد الحماية (من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٢)

وكانت العادة جارية فى عهد الحماية بتعطيل مصالح الحكومة يوم عيد جلوس ملك انجلترا وعيد ميلاده ، فأبطل ثروت باشا هذه العادة وقرر مجلس الوزراء عدم تعطيل المصالح فى هذين اليومين ، وأصدر بلاغا رسميا بذلك ، وسارت الحكومة من بعده على هذه القاعدة

وألغيت وظيفة مستشار وزارة الداخلية ، وكان آخر المستشارين البريطانيين لها البريجادير جنرال السير جلبرت كليتون

وكفّ المستشار المالى البريطانى عن حضور جلسات مجلس الوزراء بعد أن كان متمتعا بهذا الحق طيلة عهد الاحتلال والحماية

وعينت الوزارة وكلاء مصريين لوزارات الداخلية (الشؤون الصحية) والمالية والأشغال والزراعة والمواصلات بدلا من الوكلاء البريطانيين ، ووكيلا مصرياً لوزارة الخارجية ، كما عينت بعض الموظفين المصريين بدلا من كبار الموظفين الانجليز فى الحكومة

وعُنيت عناية موفقة بايفاد البعثات العلمية الى الخارج فأوفدت عدداً كبيراً من خريجى المدارس العليا وطلبتها إلى جامعات أوروبا وأمريكا لتخريج مصريين اخصائيين يشغلون الوظائف الفنية ويضطلعون بالأعمال المتصلة بنهضة مصر ويحلون محل البريطانيين والأوروبيين فى الوظائف التى احتكروها فى عهد الاحتلال والحماية ، وأنشأت « المجلس الاقتصادى » للعناية بأمور مصر الاقتصادية

نظام وراثة العرش

أسلفنا القول فى كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ »[١] أن الحكومة البريطانية قد انتحت لنفسها حق التدخل فى نظام وراثة العرش وأبلغت السلطان فؤاد فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ قرارها فى هذا النظام وفحواه الاعتراف بالأمير فاروق (جلالة الملك) ونسله من الذكور كأولياء عهد للسلطنة المصرية، وقلنا إن هذا التدخل هو من أخص مظاهر الحماية، وإن هذا الوضع كان وضعاً شاذاً

وقد أزال الملك فؤاد بعض هذا الشذوذ بعد سنتين من وقوعه، إذ أصدر بعد اعلان الاستقلال أمراً ملكيا فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بنظام وراثة العرش يقضى بأن المُلْك وراثى فى أسرة محمد على (المادة الأولى) وان ولاية المُلْك تنتقل من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر، وهكذا طبقة بعد طبقة، وإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن تنتقل إليه ولاية المُلْك كانت الولاية إلى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفى أخوة، ويشترط فى كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية (المادة ٢)

وتطبيقا لقاعدة توارث العرش نصت المادة الثانية فى ختامها على ما يأتى «فولاية المُلْك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق»، ونصت المادة الثالثة على طريقة انتقال ولاية المُلْك فى حالة ما إذا لم يكن لصاحب العرش عقب، ونظمت بقية المواد أحكام انتقال وراثة العرش فى كل الأحوال المحتملة[٢]

نظام الأسرة المالكة

وأصدر الملك قانونا فى ١٠ يونيه سنة ١٩٢٣ بنظام الأسرة المالكة، يتضمن ما للملك من حق الولاية على أسرته، والطبقات التى ينحصر فيها لقب الامارة ونظام توارث ذلك اللقب، وتأليف مجلس البلاط الذى يقضى فى مسائل الأحوال الشخصية التى يكون فيها الطرفان أو أحدهما من أمراء وأميرات الأسرة المالكة

وأُلحق بالقانون كشف بأسماء الأمراء والأميرات من الأسرة المالكة

---

(١) ج ٢ ص ١٠٢

(٢) ولما صدر الدستور سنة ١٩٢٣ نصت المادة ٣٢ منه على أن عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على وأن وراثة العرش تكون وفق النظام المقرر بالأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢

وفى ٢١ يونيه سنة ١٩٢٢ صدر أمر ملكى بأسماء أعضاء الأسرة المالكة الذين يطلق عليهم لقب نبيل أو نبيلة

إقرار تصفية أملاك الخديو عباس

وفى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٢ صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ بإقرار ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من تصفية أملاك الخديو عباس الثانى ، وقضى بتضييق ماله من الحقوق وحرمانه المجيء إلى مصر ومنعه من التقاضى أمام المحاكم المصرية ، وأقرت المادة ١٦٨ من الدستور هذا القانون مع إعطائه الصيغة الدستورية

وضع الدستور

وهنا وضع العراقيل

ألفت وزارة ثروت فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب ، عهدت برآستها إلى حسين رشدى باشا ، وتألفت على النحو الآتى : حسين رشدى باشا (الرئيس) . أحمد حشمت باشا (نائب الرئيس) . الأعضاء : يوسف سابا باشا . احمد طلعت باشا . محمد توفيق رفعت باشا . عبد الفتاح يحيى باشا . السيد عبد الحميد البكرى . الشيخ محمد بخيت . الأنبا يؤانس . قليني فهمى باشا . اسماعيل اباظه باشا . محمود ابو حسين باشا . منصور يوسف باشا . يوسف اصلان قطاوى باشا . ابراهيم ابو رحاب باشا . على المنزلاوى بك . عبد اللطيف المكباتى بك . محمد على علوبه بك . زكريا نامق بك . ابراهيم الهلباوى بك . عبد العزيز فهمى بك . محمود ابو النصر بك . الشيخ محمد خيرت راضى بك . حسن عبد الرازق باشا . عبد القادر الجمال باشا . صالح لمعوم باشا . الياس عوض بك . على ماهر بك . توفيق دوس بك . عبد الحميد مصطفى بك . حافظ حسن باشا . عبد الحميد بدوى بك

وعدد أعضاء اللجنة ثلاثون عدا الرئيس ونائب الرئيس ، ولذلك سميت « لجنة الثلاثين » وهى فى مجموعها تنتظم طائفة من المفكرين وذوى الرأى ورجال القانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتدلين والأعيان والتجار والماليين ، ولكن الوفد والحزب الوطنى لم يكونا ممثلين فيها ، لأنهما لم يقبلا الاشتراك فى عضويتها ، وقد اعتذرتُ عن عدم قبولى عضوية اللجنة لأنى كنت (ولا أزال) أرى أن الدستور كان يجب أن يعهد وضعه إلى جمعية وطنية تأسيسية تمثل الأمة لا إلى لجنة تؤلفها الحكومة ، وقد كان برنامج عدلى باشا

فى وزارته التى ألفها فى مارس سنة ١٩٢١ يتضمن أن يكون وضع الدستور من اختصاص جمعية وطنية تأسيسية (انظر ص ١٧٦ ج ٢ من كتاب ثورة سنة ١٩١٩)، وكان ثروت باشا عضوا فى هذه الوزارة ومقرا برنامجها بداهة، فاختصاصه لجنة حكومية بوضع الدستور هو خروج على هذا البرنامج

أتمت اللجنة مهمتها، ووضعت الدستور، ومن الحق أن نقول إنه فى مجموعه من خير الدساتير وقد وضع على أحدث المبادئ العصرية

ورفعت اللجنة مشروع الدستور الى ثروت باشا فى يوم السبت ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢، وكان منتظرا أن يصدر به المرسوم الملكى على اثر تقديمه الى رئيس الوزارة، لأن ثروت كان متتبعا أعمال اللجنة ومقرا النصوص التى وضعتها، وقد قدمت إليه اللجنة بعد أيام قليلة مشروع قانون الانتخاب المرافق للدستور

وكان ثروت جادا فى بناء دار البرلمان، إذ شرعت وزارة الأشغال فى إقامة بناء مجلس النواب الحالى منذ أغسطس سنة ١٩٢٢، وتوسيع بناء الجمعية التشريعية ليكون مقرا لمجلس الشيوخ، ولكن استقالته من الوزارة حالت دون صدور الدستور كما سيجىء بيانه

العقبات فى طريق ثروت باشا

إن العيب الجوهرى فى وزارة ثروت باشا أنها تألفت دون اتصال بالرأى العام أو استئناس بارتياحه اليها، وبعبارة أخرى انها لم تكن وليدة إرادة الأمة ممثلة فى برلمان (إذ لم يكن البرلمان قد أنشئ بعد)، أو فى اتجاه الرأى العام، ولم يُلْقِ ثروت باشا باله الى هذا النقص الجوهرى فى وزارته، مع أنه يتصل بناحية هامة من الحياة السياسية فى بلاد كانت تتطلع الى تقرير حقوقها العامة، وأول هذه الحقوق أن تكون الوزارات وليدة إرادتها، وقد خلت وزارة ثروت من هذا الطابع، ومن هنا جاء الضعف فى كيانها، ولم يظفر ثروت بتأييد الشعب، فبدأت وزارته بغيضة إلى أغلبية الأمة، وزاد فى بغضها له أنه ألف وزارته فى الوقت الذى كان سعد ورفاقه فى طريقهم الى المنفى السحيق الذى قضت السياسة الإنجليزية بإبعادهم اليه — فى سيشيل (ص ٣٠)، ولم تكن هذه الملابسات مما يدعو الى اغتباط الأمة بوزارة ثروت، ومن حقها ألا تغتبط بها ولا تؤيدها، لأنه ليس مما يتفق وكرامة الأمة أن ترضى عن وزارة تتألف فى الوقت الذى يُقْصَى فيه زعماؤها عن البلاد بقوة الغاصب، فحساسية

الأمة من هذه الناحية كان لها كل ما يسوغها ، وكل أمة تعتز بشخصيتها وكرامتها تقف هذا الموقف لا محالة ، وكان معروفا ما بين سعد وثروت من الخصوصة ، وبخاصة لأن ثروت كان وزيرا للداخلية فى وزارة عدلى ، وهو المسئول عن حوادث الضغط التى وقعت فى عهد هذه الوزارة ضد سعد وأنصاره ، فلما علم الناس أن ثروت فى سبيل تأليف وزارته فى الوقت الذى علموا فيه أن سعدا فى طريقه الى منفاه ، كان بديهيا أن يرتابوا فيه وفى وزارته ، ومن ثم كان الطريق أمام ثروت مليئا بالعقبات والأشواك

ولا يسوغ مسلكه انه هو الذى اشترط شروطه التى صارت فى الجملة تصريح ٢٨ فبراير وان من حقه بناء على ذلك أن يلى الوزارة ، لأن صاحب الفكرة فى هذا التصريح هو عدلى باشا كما سلف القول ، ومع ذلك لم يتمسك بالبقاء فى الحكم واستقال من وزارته الأولى ، ولم يقبل أن يؤلفها من جديد ، ولعله تعفف عن أن يؤلفها إذ رأى بثاقب نظره أن الأمة لا تؤيده فى تأليفها ، لكن ثروت تغاضى عن هذه الناحية الهامة من الحياة السياسية ، ومن الحق أن نقول ان شخصية عدلى كانت أقوى وأسلم من شخصية ثروت ، ولعل أعضاء الوفد المنشقين قد زينوا له أن يؤلف الوزارة سواء رضيت عنها الأمة أو لم ترض ، لأنه قد خُيّل إليهم أن الأمة لا بد وأن تذعن للهيئة السياسية التى فى يدها قوة الحكم والسلطان ، وهذا نقص كبير بل عيب خطير فى تفكيرهم السياسى ، ظهر أثره على تعاقب السنين ، وجعلهم المرة بعد المرة أداة للرجعية والعبث بحقوق الشعب

لم يكن الطريق إذن أمام ثروت سهلا ولا معبدا ، بل كان كما قلنا مليئا بالعقبات والأشواك ، فقد شُرع فى قتله قبل أن يؤلف الوزارة ، إذ دُبرت مؤامرة لاغتياله ، وكان محددا لإنفاذها يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢ ، أى فى الوقت الذى كانت المجالس تتحدث عن قرب احتمال تكليفه بتأليف الوزارة ، واكتشف البوليس هذه المؤامرة ، وقُبض على المتآمرين وعلى المسدسات والقنابل التى اعتزموا استعمالها لاغتياله ، وكان القبض عليهم وضبط القنابل والمسدسات فى منزل بجنينة ماميش بحى السيدة زينب ، واتهم فى هذه المؤامرة كل من : محمد حسن فرغل . محمد حسن سعد . على رحمى . محمود حنفى سامى . عبد الحى كيره . عبد الحكيم محمود . عبد الحليم غنيم ، وحوكموا فى شهر مارس سنة ١٩٢٢ أمام محكمة عسكرية بريطانية قضت بحبس محمود حنفى ثلاث سنوات مع الشغل وحبس كل من على رحمى ومحمد حسن سعد سنتين مع الشغل

وتعددت حوادث اغتيال الموظفين البريطانيين ولم يعرف الفاعلون فى معظمها ، وتحرج لها مركز الوزارة

ففى مارس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولان الرصاص على المستر مكنتوش بك مدير قسم القاطرات بالسكك الحديدية بالقرب من منزله بالزيتون فأصيب بإصابات بليغة

وفى مايو أطلق مجهول الرصاص على البكباشى كيف مساعد حكمدار فرقة ب بشارع الفلكى ، فمات من جراء اصابته

وبلغت هذه الحوادث سبعا ، ولم تهتد الحكومة الى الجناة فيها

احتجاج الحكومة البريطانية

على حوادث الاغتيال

أدّى تكرار هذه الحوادث وعدم ظهور الفاعلين فيها الى انزعاج الحكومة البريطانية ، فاحتجت رسميا لدى الحكومة المصرية ، وأبلغ هذا الاحتجاج كتابة الى ثروت باشا فى مايو سنة ١٩٢٢ عن يد اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى ، وقد جاء فيه : « ان عدم الاهتداء الى مرتكبى تلك الجرائم وبقاءهم بعيدا عن طائلة العقاب ، يدل أوضح الدلالة على عدم كفاية التدابير التى اتخذت لمنع وقوع تلك الاعتداءات ، وان الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه الحالة مضطرة لأن تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض من يقع عليه اعتداء من الأجانب أو تعويض ورثته إن أدركته الوفاة ، كما أنها تحتفظ بحق تقدير كفاية التعويض الذى تمنحه الحكومة المصرية أو عدم كفايته »

ورد ثروت باشا على هذا الاحتجاج بأن الحكومة المصرية أول من يأسف لوقوع تلك الاعتداءات التى تنكرها وينكرها الشعب المصرى ، وانها اتخذت التدابير الأدبية والمادية لمنع وقوعها ، وهى لا تتأخر عن التشديد على جهات البوليس بمضاعفة اليقظة والانتباه مبالغة فى العمل على زيادة تأثير التدابير التى سبق اتخاذها ، وأما عن التعويض فمع أن الحكومة لا ترى أنها مسئولة بأكثر من توفير شُرْطة تقوم بأداء واجباتها قياما حسنا إلا أن ما تعودته من حسن الضيافة نحو الأجانب يجعلها لا تتردد فى أن تمنح براً منها وكرما من وقع به امثال هذه الاعتداءات السياسية ما ترى ان الظروف تقضى به من التعويضات ، وان الحكومة اظهرت استعدادها للجرى على هذه الخطة فى أحوال سابقة وانها ستظهر مثل

هذا الاستعداد كلما رأت الظروف تدعو إلى ذلك

وفى الحق ان الردّ صيغ فى قالب مملوء حكمة وكرامة واتزانا

ولم تقف حوادث الاعتداء إثر هذا الاحتجاج والرد عليه

فى ٣ يوليه اكتشفت مؤامرة لاغتيال المستر برت المفتش بالسكة الحديدية

وفى ١٥ يوليه ، أطلق بعض المتآمرين الرصاص على الكولونول بيجوت الموظف بالمصلحة المالية التابعة للجيش البريطانى فأصيب بإصابات بليغة

فأرسل اللورد اللنبى إلى ثروت باشا كتابا فى ٢٠ يوليه ، يبلغه فيه أن الحكومة البريطانية تنظر بقلق متزايد إلى الاعتداءات المتكررة التى لم يتوصل إلى معاقبة مرتكبيها ، وآخر مثل منها محاولة اغتيال الكولونول بيجوت ، وأن الحكومة المصرية يتعلق بها أن تتخذ إجراءات شديدة لاكتشاف الجناة ومعاقبتهم ، وأن تضع حدا قاطعا لحملة الجرائم السياسية ، على أنه كلف بأن يخبره بأنه إن لم يتم ذلك فإن الحكومة البريطانية ستعتبر المسألة ذات خطورة كبرى

فرد عليه ثروت باشا بأن المندوب السامى لا يجهل أن الحكومة المصرية لم تقصر فى اتخاذ تدابير خاصة فى هذا الشأن ، وأخصها زيادة عدد القوات الأوروبية فى البوليس لكى يتيسر له زيادة عدد دورياته ، وإذا كانت هذه التدابير لم تؤد إلى منع وقوع تلك الجرائم ، وتعرف مرتكبيها ، فإن الحكومة المصرية أول من يأسف على ذلك ، على أنها ستثابر على الخطة التى أبلغها إليه فى رده السابق ، وأنها عملا بهذه الخطة لن تألو جهدا فى أن تزيد على قدر المستطاع أشد التدابير المتخذة لمنع وقوع هذه الجرائم والبحث عن فاعليها ، وأنها تنوى أن تنشئ فى وزارة الداخلية فرعا خاصا تحصر فى يده التحقيقات الخاصة بالاعتداءات السياسية والإشراف على الأبحاث المتعلقة بها

وفى أغسطس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولون الرصاص على المستر توماس براون مدير قسم البساتين بوزارة الزراعة ، فقتل سائق عربته المصرى وجرح هو ونجله وخادمته جروحا شفوا منها بعد حين

اضطهاد المعارضة

على أن وزارة ثروت باشا قد اتخذت من إجراءات العسف والاضطهاد ومصادرة الحرية ما بغضها إلى الرأى العام ، نذكر على سبيل المثال مصادرتها الاجتماعات السياسية المخالفة

لها ، مع إباحتها الاجتماعات المؤيدة لها ، وتعطيل جريدة (الأهالى) تعطيلا نهائيا فى مايو سنة ١٩٢٢ ، وتعطيل جريدة (الأمة) لمدة ثلاثة أشهر من ٦ يوليه سنة ١٩٢٢ ، وتعطيل جريدة (الليبرتيه) نهائيا فى يولية ، وتعطيل جريدة (الأهرام) ثلاثة أيام ، وإصدارها تعليمات للصحف بعدم ذكر اسم سعد باشا وزملائه المنفيين فى مقالاتها أو أنبائها ، وهذا من أعجب وأسخف التعليمات وأبعدها فى الشطط والاعتساف

اعتقال أعضاء الوفد ومحاكمتهم

زاد مركز وزارة ثروت حرجا أن السلطة العسكرية البريطانية اعتقلت أعضاء الوفد يوم ٢٥ يوليه وهم : حمد الباسل باشا . الأستاذ ويصا واصف . مرقس حنا بك . الأستاذ واصف بطرس غالى . علوى الجزار بك . جورج خياط بك . مراد الشريعى بك ، وقدمتهم للمحاكمة بتهمة أنهم ارتكبوا جريمة معاقبا عليها بنص المادة ١٥١ من قانون العقوبات المصرى بأن طبعوا ونشروا حوالى ١٨ يونيه سنة ١٩٢٢ منشورا يعرض للكراهة والاحتقار حكومة جلالة ملك مصر ، وأنهم فى ١٨ يوليه أذاعوا منشورا موضوعه إثارة الكراهية ضد نظام الحكومة الحاضر ، وسجنوا بشكنة قصر النيل ، ثم أقيمت عليهم الدعوى العمومية أمام محكمة عسكرية بريطانية انعقدت بدار محكمة الاستئناف الوطنية يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ، واسترعت هذه المحاكمة أنظار الأمة ، ورأت فيها تناقضا مع الاستقلال الذى أعلن فى ١٥ مارس ، إذ كيف يتفق الاستقلال مع محاكمة مصريين أمام محكمة عسكرية بريطانية وانتحال السلطة العسكرية البريطانية حق حماية نظام الحكم فى مصر ؟! وكانت هذه المحاكمة الشاذة مما أحرج مركز الوزارة ، لأنها جعلتها فى حمى السلطة العسكرية الانجليزية ، وقد وقف المتهمون فى هذه القضية موقفا مشرفا ، فدفعوا بعدم اختصاص المحكمة بنظر قضيتهم ، ورفضوا الاعتراف باختصاصها ورفضوا مناقشة الشهود أو الدفاع عن أنفسهم ، وانتهت المحاكمة يوم ١١ منه إذ قضت المحكمة عليهم بالإعدام ، وأبدلته القيادة البريطانية العامة بالحبس سبع سنوات وتغريم كل منهم ٥٠٠٠ جنيه ، ثم أفرج عنهم فى ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ كما سيجىء بيانه

واعتقلت السلطة العسكرية عبد الرحمن فهمى بك . الشيخ مصطفى القاياتى . فخرى بك عبد النور . الأستاذ محمود فهمى النقراشى . الدكتور نجيب اسكندر . الأستاذ محمد نجيب الغرابلى . الدكتور محجوب ثابت . عبد الستار بك الباسل . الأستاذ حسن يس الخ

وسكتت الوزارة عن هذه التصرفات ، فَعُد ذلك إقراراً لها ، وكان من المآخذ عليها

وتألفت هيئة جديدة للوفد من : المصرى بك السعدى . السيد حسين القصبى . الأستاذ محمد نجيب الغرابلى . الأمير الاى محمود حلمى إسماعيل بك . الأستاذ راغب اسكندر . سلامة بك ميخائيل . الأستاذ عبد الحليم البيلى

تأسيس حزب الأحرار الدستوريين

تأسس حزب الأحرار الدستوريين فى أكتوبر سنة ١٩٢٢ على عهد وزارة ثروت باشا ، وبمعاونتها ومساعدتها ، وقد تألف من الأعضاء المنفصلين من الوفد ، ومن معظم المخالفين لسعد ؛ ولذلك حمل منذ تأليفه طابع العداء لسعد وللوفد ، وقد عقد مؤسسوه أول اجتماع لجمعيتهم العمومية يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بفندق شبرد ، وخطب فى هذا الاجتماع عدلى باشا يكن الذى اختاروه رئيساً للحزب ، وأعلن فى هذه الخطبة : « أن النظام الدستورى هو وحده طريقة الحكم اللائقة بأمة عريقة فى المدنية كأمتنا » ، ولو سار هذا الحزب على هذه القاعدة لكان له أثر طيب فى حياة مصر السياسية ، ولكنه مع الأسف قد نقضها ، وكان دأبه فى مختلف العهود تعطيل الحياة الدستورية ، منفرداً أو مؤتلفاً مع كل جماعة من الرجعيين

ولم يكن عدلى باشا ميالا بطبيعته إلى الخصومة الحزبية ، ولكنه قبل رآسة حزب الأحرار الدستوريين بتأثير أعضاء الوفد المنفصلين الذين أرادوا أن يتخذوا من رآسته سنداً لحزبهم ، كما أقنعوه من قبل باستمساكه بالوزارة حين شجر الخلاف بينه وبين سعد فى ابريل سنة ١٩٢١ ، على أن عدلى لم يلبث أن عاد إلى طبيعته التى تنفر من الخصومة الحزبية ، فاستقال من رآسة الحزب سنة ١٩٢٤ وخلفه عبد العزيز فهمى باشا

وعيبُ هذا الحزب أنه وضع قاعدة التساهل مع الانجليز للوصول إلى حل القضية المصرية ، وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة ، ويسمونها « كياسة » ، وما هى من الكياسة فى شىء ، بل هى سبيل التفريط فى حقوق البلاد ، ولقد حرص على هذه السياسة منذ تأليفه وفى أطوار نشاطه ، فلم تذكر فى برنامجه كلمة الجلاء ، والجلاء كما تعلم هو جوهر الاستقلال ، وكان أعضاؤه يأخذون على سعد أنه يضع العقبات فى سبيل إتمام الاتفاق بين مصر وانجلترا ، وهم يعلمون على أى أساس تريد انجلترا إتمام هذا الاتفاق ، وما الذى تبغيه من إتمامه

وثمة عيب آخر فى تكوينه ، وهو أنه تألف لا استناداً إلى تأييد الشعب ، بل ارتكانا

على سلطة الحكومة ، وقد لازمه هذا العيب طول حياته ، فهو ليس حزبا شعبيا يرتكز على إرادة الشعب ، بل هو حزب حكومى يعتمد دائما على قوة الحكم ، ومن هنا جاء تغليبه لسلطة الحكومة على سلطة الشعب ، وميله إلى إهدار سلطة الأمة لكى يصل إلى مناصب الحكم ، ولا ترتقى الأمم بهذه الأساليب فى النضال السياسى ، لأن النضال الذى يقوم على التوهين من سلطة الأمة وتخضيد شوكتها إنما يرمى آخر الأمر إلى استعباد الشعب ، ومن ثم ظهرت فى محيط هذا الحزب معظم الوسائل والتدابير التى ترمى إلى حرمان الشعب حقوقه السياسية

وكان وجود هذا الحزب موضع اطمئنان السياسة البريطانية إذ كانت تهدد به كل هيئة نيابية لا تميل إلى التسليم فى حقوق البلاد ، كما كان مع غيره من الأحزاب الرجعية وسيلة لاستعادة الحكم المطلق ، وسترى ذلك واضحا من متابعة الفصول الآتية من هذا الجزء ومن الجزء الذى يليه

مقتل اسماعيل زهدى بك وحسن باشا عبد الرازق

رُوِّعت البلاد فى مساء ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بمقتل رجلين من خيرة رجالها ، وهما المرحومان اسماعيل زهدى بك وحسن عبد الرازق باشا

كان مجلس ادارة حزب الأحرار الدستوريين مجتمعا فى ذلك اليوم بمركزه بدار جريدة السياسة بشارع المبتديان ، وانتهى الاجتماع فى الساعة السابعة ونصف مساء ، فخرج كل من حسن عبد الرازق باشا واسماعيل زهدى بك عضوى مجلس ادارة الحزب قبل إخوانهما ، ولما هَمَّا بركوب السيارة تقدم نحوهما أربعة مجهولون وأطلقوا عليهم الرصاص من مسدساتهم ، فأصابت منهما مقتلا وأودت بحياتهما

كان لهذا الاغتيال وقع أليم فى النفوس ، لأنه اعتداء فظيع أساسه محاربة المخالفين فى الرأى السياسى بوسائل القتل والإرهاب ، وفى هذا من العدوان على حرية الرأى ما تنبو عنه العدالة والإنسانية والمنطق السليم والنضج السياسى الرشيد ، وقد قوبل بالاستنكار من جميع من يقدرون حرية الرأى فى البلاد ، وأسف الناس أن تبلغ الخصومة السياسية إلى هذا الحد من الإجرام

استقالة وزارة ثروت باشا

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢

قدم ثروت باشا استقالته يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ إلى الملك ، فقبلها فى اليوم نفسه ، ولم يذكر فى كتاب استقالته الأسباب التى دعته إلى التخلى عن الحكم ، وإنما ذكر فيه برنامجه الذى أعلنه فى خطاب تأليف وزارته ، وعدّد الأعمال التى حققها من ذلك البرنامج . قال :

« مولاى صاحب الجلالة

« تفضلت جلالتكم فشرفتنى بثقتها العالية ودعتنى إلى تأليف الوزارة فتمكنت بمعونتها السامية من السعى فى تغيير الحالة السياسية للبلاد بالغاء الحماية التى ضربت عليها ، فلما آذن بالنجاح ذلك السعى الذى تعهدته جلالتكم بالرعاية والعطف شرفتنى بأن عهدت إلىّ رسميا بتأليف الوزارة وكان أسعد افتتاح لعهدها ما أعلنته جلالتكم على ملأ العالم من استقلال البلاد الذى اعترفت به الدول فانتقلت بذلك مصر إلى مصاف الأمم الحرة المستقلة وتوطد ملكها على دعائم ثابتة مكينة

« ولقد كان من الواجب علىّ فى تلك الظروف أن آخذ على نفسى بين يدى جلالتكم ويدى البلاد عهداً بما أحتطه من وجوه تحقيق أمانيها ، لذلك رفعت إلى سدتكم الملكية فى الكتاب الذى أنهيت فيه إلى جلالتكم بقبولى تأليف الوزارة ، بيانا عن خطتها كان فى مقدمة ما جاء فيه أنها تنفيذا لإرادة جلالتكم ستعمل على إعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث يقرر مبدأ المسؤولية الوزارية ويمكن الهيئة النيابية من الإشراف على العمل السياسى المقبل وأنها ستتولى حكم البلاد بنفسها وتوجهه إلى المصلحة القومية دون غيرها كما أنها ستعمل على إلغاء الأحكام العرفية

« ومن دواعى الغبطة للوزارة أنها وفقت فى ظل عطف جلالتكم إلى تحقيق ما اختطته لنفسها ، فقد فرغت اللجنة التى نيط بها وضع مشروع الدستور من عملها وقدمت مشروعا حاويا لما ترجوه الوزارة للبلاد من مبادئ الحكم ، وهو الآن تحت النظر ، كذلك نجحت الوزارة فى وضع أساس إدارة البلاد بواسطة حكومتها الوطنية دون غيرها ، فألغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ولم يستبق منهم إلا مستشارا المالية والحقانية ،

مع قصر مهمتهما على إبداء الرأى والمشورة ، إلا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لأولها ، وأبطل ما جرى عليه العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء ، كذلك أصبح الموظفون الأجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه ، وأخذت الحكومة بعد ذلك فى إحلال المصريين محل من يخرج من أولئك الموظفين الأجانب ، ثم أوفدت بعثات عدة إلى أوروبا لتكوين الكفاءات اللازمة بين المصريين وليتسنى تعيينهم فى وظائف الحكومة التى تقتضى كفاءة خاصة ، وعلى العموم فقد جرت الوزارة فيما يتعلق بمرافق الأمة ومصالحها على خطة توخت فيها المصلحة القومية دون غيرها

« أما ما يتعلق بإلغاء الأحكام العرفية فقد وفقت الوزارة فيه أيضا إذ اتفق على قانون « إقرار الإجراءات العسكرية » الذى اشترط لإلغائها ، وأصبح أمر ذلك الإلغاء مرهونا بإرادة حكومة جلالتكم

« ولقد عرض فى أثناء تولى الوزارة لعملها أن أدى تغير الأحوال فى الشرق إلى تعديل معاهدة « سيڤر » ، فطلبت الحكومة من الدول ذات الشأن أن تدعوها لحضور مؤتمر لوزان كى لا يقرر فيه شىء يمس مصر دون أن يسمع صوتها ، وعرضت على جلالتكم برنامجها فيما يتعلق بتعديل ما يهمنا من نصوص تلك المعاهدة تعديلا يحقق أمانى البلاد ، وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائى فى تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ، ولكنى أرى أن أترك الأمر لغيرى

« لذلك أتشرف بأن أرفع استقالتى إلى أعتاب جلالتكم ، شاكرا ما لقيته فى عملى من العطف والتعضيد ، سائلا المولى عز وجل أن يهيئ لبلادنا العزيزة من أمرها رشدا وأن يحقق فى ظل جلالتكم كل ما ترجوه من الخير والسعادة

« وإنى لجلالتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين »

القاهرة فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

فرد عليه الملك بقبول استقالته قال :

« عزيزى ثروت باشا

« اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ المتضمن استقالتكم من مهمتكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداؤه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم »

صدر بسراى عابدين فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

ولعلك تلحظ ما فى أسلوب الجواب من روح الجفاء ، وتلك كانت مكافأة الوزير الذى كان له الفضل بحسن مسعاه فى أن يرتقى السلطان فؤاد من سلطان تحت الحماية إلى ملك لدولة أعترف لها بالاستقلال والسيادة !

لماذا استقال ثروت باشا ؟

لم يتضمن كتاب ثروت باشا أسباب استقالته ، وإنما يؤخذ من قوله : « وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائى فى تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكنى أرى أن أترك الأمر لغيرى » ، يؤخذ من هذه العبارة أنه استقال مرغما ، إذ كان « يرجو » أن يمضى فى تنفيذ برنامجه ، ولكن لم يتحقق رجاؤه ، ولم يبن استقالته على أسباب صحية كما جرت بذلك العادة فى كثير من الاستقالات ، فلا بد أن تكون هناك أسباب قوية لم يشأ أن يذكرها فى كتابه إلى الملك ، فما هى تلك الأسباب التى أدت إلى استقالته وحالت دون تحقيق ما كان « يرجو » من المضى فى تنفيذ برنامجه حسب تعبيره ؟

ليس من حق المؤرخ أن يغفل مسألة هامة كهذه ، بل عليه أن يبين لمن يقرءونه لماذا استقال ثروت باشا ، ومن واجبه وهو يدون الحوادث الهامة فى سفر التاريخ أن يبين أسبابها وعللها ، إذ بدون هذا البيان يفقد التاريخ روحه وفائدته ، ويصبح جامدا مغلقا ، بل يكون مجموعة من المعميات ، ويقتصر على سرد وقائع غير مفهومة وغير مترابطة ، ولا يؤدى إلى الغاية منه وهى توسيع الأفق الذهنى والعلمى لقراء التاريخ

فلماذا إذن استقال ثروت باشا ؟

الواقع ان المغفور له الملك فؤاد لم يكن يميل إلى بقاء ثروت باشا فى الحكم ، بل لم يكن ميالا فى الأصل إلى إسناد الوزارة إليه ، ولكن ضغط الحوادث كان فوق إرادته ، فاحتمل ثروت باشا على كره منه ، مضمرا انتهاز الفرص لإسقاطه ، هذا إلى أنه لم يكن يميل أيضا إلى صدور الدستور ، أما عدم ميله إلى ثروت فلأنه كان ذا شخصية كبيرة لا تخضع فى كل الأمور لما يطلب الملك ، وليس هذا هو الطراز الذى يرتضيه ، بل كان يؤثر الرؤساء والوزراء الذين لا شخصية ولا إرادة لهم ، فالملك فؤاد كان يريد وزراء يعتبرهم موظفين فى بلاطه ، يأمرهم فيأتمرون ، ولا يريد وزراء يعتدون ببرامجهم وشخصياتهم ، ولذلك كان يضمر إسقاط ثروت من اليوم الذى ألف فيه وزارته ، ولم يشفع له عنده أنه كان له الفضل بحسن مسعاه فى التعظيم من شأنه ، إذ صار صاحب الجلالة الملك بعد أن كان سلطاناً تحت الحماية البريطانية ، لم يكن

لهذا الفضل أثر فى نفسه ، بل كان له فيها أثر عكسى ، لأن من خصائص الملوك الحاكمين بأمرهم أن يحقدوا على من له فضل عليهم

ومن ناحية أخرى فقد كان ثروت باشا جاداً فى وضع الدستور واستصدار المرسوم الملكى به ، وكان يستحث لجنة الدستور على إنجازه ، حتى يصدر وهو لا يزال فى الوزارة ، وقد أتمت اللجنة وضعه وقدمه ثروت فعلا إلى السراى كما وضعته اللجنة ، ولكن الملك فؤاد لم يكن يميل إلى إصداره ، لأنه رآه كما يقول يغل سلطته ويجعل الحكم مرجعه إلى الشعب ، وهذا ما لا يبغيه الملك ، وكان أثناء انعقاد لجنة وضع الدستور متتبعا أعمالها ومداولاتها ، ناقما على ما أسماه انتقاص سلطة الملك ، مع أنه قبل إعلان الاستقلال لم يكن يملك سلطة ما ، بل كان سلطانا تحت الحماية ، لا يصدر عنه إلا ما يأمره به عمال الحماية ، ولكن هكذا شأن الملوك الحاكمين بأمرهم ، يتناسون الحقائق إذا كان فى ذكرها ما يتعارض مع أهوائهم ، ولا يفكرون إلا فى الاستزادة من سلطتهم على حساب سلطة الشعب

كان الملك فؤاد إذن غير راض عن الدستور ، وقد أفضى إلى عدلى باشا باستنكاره للنصوص التى أسماها انتقاصا لسلطته ، وطلب إليه التدخل لتعديلها ، ولكن عدلى باشا لم يتدخل ، ولم يجد سندا ولا مسوغا لملاحظات الملك ، وترك الأمور تجرى فى مجراها الطبيعى

كان لا بد إذن للملك من تنحية ثروت عن الحكم ، لكى يتغير مجرى الأمور من بعده ، فيتعطل صدور الدستور ، وقد يُقبر قبل أن يولد ، فدُبرت إشاعة لإسقاطه ، كان مصدرها محمد سعيد باشا باتفاقه مع السراى ، فقد نقل سعيد باشا إلى الملك أنه سمع من حسن صبرى بك (باشا) نبأ خطيرا ، إذ علم وهو فى أوروبا أن لثروت باشا صلة بالخديو السابق عباس حلمى الثانى ، وزعم سعيد باشا فيما زعم أن حسن بك صبرى سمع هذه الرواية من الخديو نفسه حين قابله فى صيف ذلك العام ، وكانت هذه الإشاعة ذريعة اتخذها الملك لتسويغ غضبه على ثروت باشا ، وأبلغه فعلا أنه لا يريد بقاءه فى الحكم ، وكانت الإشاعة مكذوبة من أساسها ، ويعلم الملك بكذبها وتدبيرها ، فاضطر ثروت باشا أمام غضب الملك أن يستقيل ، وبخاصة بعد أن علم أن السراى دبرت ضده مظاهرة تنادى بسقوطه يوم الجمعة (أول ديسمبر سنة ١٩٢٢ — ١٢ ربيع الثانى سنة ١٣٤١) ، إذ اعتزم الملك أداء صلاة الجمعة فى الجامع الأزهر ، ودعا ثروت إلى أن يصحبه فى موكبه ، ونمى الى ثروت تدبير المظاهرة ، فآثر تقديم استقالته حتى لا يستهدف لمثل هذه المكيدة

وقد أفضى ثروت باشا بعد استقالته بحديث نشره فى الصحف كشف فيه عن مصدر تلك الوشاية ، فذكر أن الذى نقل الإشاعة الى الملك فؤاد هو محمد سعيد باشا ، وأن سعيد باشا زعم أنه تلقاها عن حسن صبرى بك (باشا) ، وكذّب صبرى باشا ما نسب إليه تكذيبا قاطعا ، فجاء هذا التكذيب دليلا على تدبير الوشاية واختلاق الاشاعة لإسقاط ثروت ، حتى إذا ظهر كذبها فيما بعد كان السهم قد نفذ ، وكانت الغاية من اختلاق هذه الاشاعة قد تحققت ، ولا يهم بعد ذلك أن يتضح كذبها !

فسقوط وزارة ثروت باشا كانت أسبابه محض داخلية ، وفى ذلك قالت جريدة « الديلى تلغراف » : « إن النزاع الذى قام بين جلالة الملك وثروت باشا هو نزاع شخصى بحت ، فثروت باشا فى نظر الملك واسع الحرية فوق اللازم ، والملك فى اعتقاد رئيس الوزارة أوتوقراطى (حاكم بأمره) ، وليس للورد اللنبى ولا للحكومة البريطانية أى دخل فى هذا الخلاف الداخلى مباشرة ، وفى الحقيقة ان الأمر الوحيد الذى يعنينا إنما هو ان تراعى أية حكومة مصرية الشروط التى احتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير مراعاة تامة ، وليس ثمة سبب يدعو الى الاعتقاد أن توفيق نسيم باشا سيخيب رجاءنا فى هذا الشأن »

ولعلك تلمح فى هذه الملابسات عنصرا خفيا من عناصر المحيط السياسى فى هذا العهد ، وسببا من أسباب النقص السياسى والخلق فى هذا المحيط ، ولعلك تدرك بقليل من المقارنة بين ما جرى فى مصر وما يجرى فى إنجلترا مثلا ، لعلك تدرك من هذه المقارنة سببا من أسباب ظهور الشخصيات الكبيرة فى ظل العرش البريطانى ، فإن هذا العرش يفسح المجال لكبار الرجال الذين ساسوا الامبراطورية البريطانية ، وكانوا من بناة مجدها وعظمتها ، أما فى مصر فالأمر قد جرى ، مع الأسف العظيم ، على غير هذا النهج القويم

كان من نتائج سقوط وزارة ثروت أن خلفتها وزارة محمد توفيق نسيم التى لم تكن تعطف على الدستور ، ولا تبغى أن يرى ضوء النهار ، وانتهزت السياسة البريطانية هذه الفرصة لتطلب حذف نصوص السودان من الدستور ، إذ وجدت من التلكؤ فى إصداره فرصة انتهزتها لتطلّ على نصوصه وتحذف منها ما شاءت لها أغراضها ، وقد أجابها نسيم إلى طلبها كما سيجىء بيانه فى الفصل السادس ، فكان هذا الانقلاب على حساب الأمة وعلى حساب حقوق البلاد ووحدتها

الفصل الخامس

مصر فى مؤتمر لوزان

أكتوبر ١٩٢٢ — يوليه ١٩٢٣

نفضت تركيا عن نفسها أكفان الانحلال الذى أصابها فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وبُعثت الحياة فيها من جديد على يد زعيمها مصطفى كمال وصحبه وأنصاره ، بالرغم من الهزائم التى حاقت بها فى تلك الحرب

احتل الحلفاء الاستانة فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، واحتل الأروام (اليونانيون) أزمير فى مايو سنة ١٩١٩ ، فرأى الوطنيون الترك أن بلادهم مهددة بالتمزق إذا ظلوا ساكتين ينتظرون حكم الحلفاء ، فإن كل الدلائل كانت مجمعة على أن هؤلاء قد أعدوا لتركيا حكم الفناء والإعدام ، فانبعثت الحركة الوطنية فى الأناضول عقب احتلال ازمير ، وأنشئت الجمعية الوطنية (المجلس الوطنى الكبير) فى أنقره ، وتولت تنظيم الجهاد الوطنى وإدارة شئون البلاد ، وافتتحت يوم ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٠ ، وقطعت صلتها بحكومة الاستانة التى كانت موالية للحلفاء ، مستسلمة لمطالبهم ، وبدا استسلام هذه الحكومة من توقيعها فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ معاهدة « سيفر » Sèvres التى كانت تقضى على تركيا قضاء مبرما ، فلم تعترف بها الجمعية الوطنية ، واعتبرتها باطلة ، ونشبت الحرب بين القوات الوطنية التركية والجيش اليونانى الذى كان يمده الانجليز بالعون والعتاد ، فظفر الترك باليونان فى معارك عدة أهمها معركة « اين اونو » الأولى فى يناير سنة ١٩٢١ ، والثانية فى مارس ، ومعركة « سقاريا » فى أغسطس سنة ١٩٢١ ، ومعركة « دملوبينار » فى أغسطس سنة ١٩٢٢ ، ودخل الجيش التركى أزمير فى ٩ سبتمبر ، وقذف بالأروام إلى البحر ، واضطرت اليونان إلى عقد الهدنة مع الترك فى « مودانيه » يوم ١١ اكتوبر سنة ١٩٢٢

وعلى أثر هذه الانتصارات الحاسمة تغير وجه المسألة الشرقية ، وطلب الترك من الحلفاء إعادة النظر فى معاهدة « سيڤر » ، فلم ير الحلفاء بدا من أن يقبلوا هذا الطلب ، واتفقوا مع الحكومة الوطنية التركية على عقد مؤتمر دولى فى « لوزان » لإبرام الصلح مع تركيا الجديدة ، وتسوية الحالة فى الشرق الأدنى عامة

وكان لا بد من أن يتناول هذا المؤتمر ضمن ما يتناوله النظر فى مصير المسألة المصرية ، إذ هى جزء من المسألة الشرقية ، لذلك اتجهت الأنظار إلى ضرورة تمثيل مصر فيه للمطالبة باستقلال البلاد والدفاع عن حقوقها ، وقد ظهرت هذه الدعوة فى أواخر عهد وزارة ثروت باشا ، وأراد ثروت أن تمثل مصر فى المؤتمر تمثيلا رسميا ، وأوفد سيف الله يسرى باشا إلى أوروبا للاتصال بساسة الترك فى المؤتمر ليقروا وجهة نظر مصر ، وهى أن يكون تنازل تركيا عن حقوقها السابقة فى مصر والسودان إليها ، ولكن سقوط وزارة ثروت أوقف هذه المهمة ، وجاءت وزارة نسيم باشا فأهملت الأمر ، ولم تتابع مساعى وزارة ثروت فى هذا الصدد ، وأضاعت على مصر فرصة ثمينة لإبراز شخصيتها الدولية والدفاع عن حقوقها فى هذا المؤتمر العتيد

ورأى الحزب الوطنى والوفد المصرى وجوب اشتراك مصر فى مؤتمر الصلح اشتراكا شعبيا ، فأصدر الحزب الوطنى القرار الآتى :

قرار الحزب الوطنى

فى اشتراك مصر فى مؤتمر لوزان

« اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى يوم الاثنين ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٢ الساعة الرابعة بعد الظهر تحت رياسة حضرة الأستاذ أحمد لطفى بك وكيل الحزب وحضور حضرات عبد اللطيف الصوفانى بك واسماعيل لبيب بك ومحمد فؤاد المنشاوى بك ومحمود بك نصير والدكتور محمود بك ناشد وحسن خيرى بك ومحمد حافظ رمضان بك وسعيد بك طلبات وعبد الرحمن الرافعى بك والأساتذة أحمد وجدى وعبد المقصود متولى وأحمد وفيق ومحمد زكى على

« وبعد المناقشة فى مسألة اشتراك مصر فى مؤتمر الشرق الأدنى قررت اللجنة مايأتى :

« ان من صالح مصر أن تشترك فى مؤتمر الصلح لتصل بذلك الى إعلان حقوقها وتقريرها ، غير أن الحزب الوطنى يرى أن اشتراك مصر بهيئة غير معتمدة من جانب الأمة ممثلة فى جمعية وطنية لا يحقق ما ترجوه مصر من فوائد ذلك الاشتراك

« والحزب الوطنى فى الوقت الذى أيدت فيه الحوادث صدق نظره ودعت من لم يكن فى بادئ الأمر على رأيه إلى نصرة مبادئه وتعضيد خططه يرى أن الوقت الحاضر أكثر

ما يكون ملاءمة لدعوة الأمة إلى ضم صفوفها وتوحيد كلمتها والعمل على تحقيق مطالبها كاملة غير منقوصة وإقناع جميع الأمم بصحة تلك المطالب

« وانه فى الوقت الذى لا تتمتع فيه الأمة بسيادتها ولا تستطيع فيه إعلان أغراضها ورغباتها لما يحيط بها من وسائل الضغط والاجراءات الاستثنائية لا يرى الحزب الوطنى بدا من إيفاد مندوبيه لبيان حقيقة الحال فى مطالب الأمة والدفاع عن كامل حقوقها[1] »

قرار الوفد

وأصدر الوفد المصرى فى اليوم نفسه القرار الآتى :

« سيعقد عما قريب على اثر انتصار الجيوش التركية مؤتمر دولى لتسوية مسائل الشرق الأدنى واعادة النظر فى معاهدة سيفر

« ولما كان فى تلك المعاهدة ما هو خاص بمركز مصر — ولما كان لتركيا عليها من سيادة وكانت مصر قد حرمتها انجلترا فيما مضى من حضور مؤتمرات الصلح فقد صار من الواجب أن تنتهز الأمة المصرية الفرصة السانحة الآن لتشترك فى المؤتمر الجديد ممثلة فيه بمن لا يزالون محل ثقتها ممن وكلتهم للدفاع عن قضيتها — وهم هيئة الوفد الذى يرأسه سعد زغلول باشا ليحصل على أمرين :

أولا — إقرار الدول بتنزل تركيا الى مصر عن سيادتها على مصر والسودان وعلى ما كان لها من كافة الحقوق وبخاصة المتعلق منها بحيدة قناة السويس

ثانيا — تسوية مركز بريطانيا إزاء مصر تسوية نهائية على قاعدة جلاء جيوشها عن وادى النيل

« على أن تصادق مصر ممثلة فى هيئة نيابية منتخبة على كل ما يتم من اتفاق فى هذا الشأن

« ولما كان من مصلحة انجلترا أن تنفرد دون الدول بحل المسألة المصرية فى جوهرها على الوجه الذى صوره رئيس وزارتها فى إخطاره الممتلكات الحرة والدول بما تضمنه تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فقد أذيع أن مخابرات تجرى باسم الوزارة المصرية للموافقة على قبول مصر عضوا فى المؤتمر وفى هذا كل الخطر لأن معناه — إذا صح — أن انجلترا

(١) الاهرام — ١١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٢

تسمى بواسطة مروجى سياستها من المصريين لكى يكون نقل السيادة التركية إلى مصر نقلا اسميا ، وان تظل هى محتفظة بجوهر السيادة ، انه قد يمر زمن طويل قبل أن تسمح الظروف لفرصة كالتى تعرض الآن بانعقاد المؤتمر القادم ، فوجب أن يرتفع فيه صوت مصر منبعثا من قلوب الشعب ، لا مرددا لصدى ما يمليه الانجليز على ألسنة من ليس للبلاد فيهم أدنى ثقة

« ان كرامة مصر ومصلحتها لتحتمان فى هذه الآونة الخطيرة رفع الأحكام العرفية وسائر ما ترتب عليها ليكون للشعب وزعمائه الحرية التامة فى إبداء الرأى نحو مصير البلاد ولكيلا تحرم مصر من خدمات أعز أبنائها عليها وأبرهم بها

« المصرى السعدى ، حسين القصبى ، أمير الاى محمود حلمى اسماعيل ، عبد الحليم البيلى ، راغب اسكندر » ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٢

وألف الحزب الوطنى وفده من أحمد لطفى بك ، وحافظ رمضان بك ، والأستاذ أحمد وجدى ، وأحمد خيرى بك ، والدكتور اسماعيل صدقى بك ، وسعيد طليمات بك ، وأبحروا من الاسكندرية يوم ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٢

وألف الوفد وفده من حسن حسيب باشا ، وعلى الشمسى (باشا) ، وسلامه ميخائيل بك ، والأستاذ عبدالحليم البيلى ، وحسين هلال بك ، وابراهيم راتب بك ، وعطا عفيفى بك ، وأبحروا من الاسكندرية يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٢

انضمام الوفدين

واعلان الميثاق الوطنى — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢

وإذ رأى الوفدان بعد وصولهما الى أوروبا أن انفصالهما يضعف من قوة المطالب الوطنية التى يتقدمان بها الى المؤتمر ، ويظهر الأمة بمظهر الانقسام ، فقد قررا الاندماج معا فى هيئة واحدة سميت (الوفد المصرى) ، وتم الاتفاق على ذلك فى اجتماع عقده أعضاء الوفدين بمدينة روما بفندق « اكسلسيور » يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، وكتبوا بذلك وثيقة وقعوا عليها جميعا ، سميت « الميثاق الوطنى » ، هذا نصها :

« إنه بمناسبة انعقاد مؤتمر الشرق بلوزان وطلباً لتوحيد الجهود لخدمة القضية المصرية والدفاع عن مطالب المصريين لدى هذا المؤتمر قد اجتمع اليوم بأوتيل اكسلسيور بروما

أعضاء وفد الحزب الوطنى وأعضاء الوفد المصرى وعرض كل منهما برنامجه على الآخر ، وبعد الاطلاع عليهما والمناقشة فيهما تقرر بين الطرفين ما يأتى :

أولا : أن يكون البرنامج الوحيد للوفدين فى مأموريتهما لدى المؤتمر المذكور هو البرنامج الآتى :

١ — الاستقلال التام لوادى النيل بدون أى تدخل أجنبى أو قيد أو مساس بهذا الاستقلال

٢ — معاهدة سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان باطلة ملغاة لا أثر لها

٣ — جلاء الجنود الانجليزية (البريطانية) عن جميع بقاع وادى النيل

٤ — عدم الاعتراف ومقاومة كل زعم من مزاعم انجلترا يقصد به إيجاد أى مركز ممتاز خاص لها فى جميع أنحاء وادى النيل

٥ — مسألة الامتيازات الأجنبية لا تحل إلا بمفاوضات بين مصر والدول مباشرة

٦ — مقاومة أى محاولة تفضى إلى مفاوضة انجليزية مصرية لحل قضية مصر عند بحثها فى مؤتمر لوزان

٧ — إحباط كل محاولة انجليزية ترمى الى حمل مصر على إقرار أى تدبير من التدابير التى اتخذت فى ظل الأحكام العرفية

٨ — تقرير حيدة قناة السويس طبقا للمبدأ الذى تقرر فى مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٨ والحصول على تكليف مصر المستقلة بالدفاع عن تلك الحيدة

ثانيا : العمل على منع تمثيل مصر فى المؤتمر بواسطة أى وفد من الحكومة المصرية لأنها لا تعبر عن رأى الشعب

ثالثا : العمل على تمثيل الشعب المصرى لدى المؤتمر بواسطة الهيئة المكونة من الوفدين المتحدين لهذا الغرض مع المطالبة بفك اعتقال معالى سعد زغلول باشا ليتمكن من رئاسة هذه الهيئة لتحقيق هذا البرنامج المتفق عليه

رابعا : يكون اسم هذه الهيئة المتحدة من الوفد المصرى والحزب الوطنى (الوفد المصرى)

« تحرر هذا من نسختين فى يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ »

وقد أقر سعد باشا هذا الائتلاف ، وأرسل برقية من جبل طارق الى الوفد المتحد قال فيها : « سرنى الخبر الذى وصل الىّ من ابرام الاتفاق بينكم ولكنى لا أرى لزوما للسعى لدى مؤتمر لوزان من أجلى ، ان الأفضل أن توجهوا مجهوداتكم الى تحقيق أهداف الأمة »

مذكرة الوفد المتحد إلى المؤتمر

قدم الوفد بعد ائتلافه مذكرة إلى رآسة المؤتمر يوم ٢١ نوفمبر ، طلب فيها قبوله فى المؤتمر لشرح مطالب مصر والدفاع عنها ، قال ما تعريبه :

« يرى مندوبو الشعب المصرى أنه من الأمور اللازمة التى لا بد منها أن تسمع أقوالهم فى مؤتمر لوزان لأنه يكون من أشد ضروب الإجحاف والحيف أن يقرر مصير مصر بدون أن يقبل مندوبوها لعرض مطالبها وتأييدها

« إن المعاملة التى كانت مصر ضحيتها حتى الآن لم يكن لها من نتيجة إلا أنها زادت حالة بلادنا السياسية تفاقما ، فمصر فى حالة اضطراب وفوضى منذ عقد الهدنة ، وهذه الحالة من الوجهتين الدولية والوطنية تنطوى على أشد الأخطار ومن شأنها أن تفضى إلى مشاكل يخشى أمرها ، وهذا فى حين أن الشعب المصرى يريد النظام والأمن ، فيقتضى لأجل مصلحة السلم الدولى وخصوصا لمصلحة السلم فى دائرة البحر الأبيض المتوسط أن يوجد فى نهاية الأمر حل عادل يكون مرضيا لجميع الذين لهم مصلحة ويكون قبل كل شىء آخر مرضيا للشعب المصرى

« إن مؤتمر لوزان الذى اجتمع لوضع معاهدة تقوم بدلا من معاهدة « سيفر » وتكون من جهة مطابقة لمبادئ الحق والعدل ومن جهة ثانية مطابقة لمصالح الدول ، إن هذا المؤتمر يكون قد عمل عملا ناقصا لا وافيا تاما إذا هو لم يباشر البحث فى المسألة المصرية لحلها بالاتفاق مع ممثلى الشعب المصرى

« إن الحالة الفعلية المفروضة على مصر بالاحتلال الانكليزى الذى وقع فى سنة ١٨٨٢ لم تكن فى وقت من الأوقات حالة قائمة على الحق ، ونحن لم نقبلها قط ، كما أنها لم تحصل قط على موافقة الدول الأوروبية

« ثم إن الحالة الفعلية المفروضة على مصر فى سنة ١٩١٤ بإعلان الحماية لم تكن إلا بمثابة إطالة لاحتلال سنة ١٨٨٢ مقرونة بتعزيز موقفه ، ولا يمكن التسليم على رغم معاهدات الصلح بأن لهذه الحالة أدنى صفة قانونية ، لأن مصر صاحبة الشأن الأول لم يؤخذ رأيها فيها ، وكذلك الحالة الفعلية المفروضة على مصر بتصريح ٢٨ فبراير وهو نتيجة قرار

من بريطانيا العظمى وحدها تستمر به الحماية تحت شكل مستتر ، فهى حالة رفضها المصريون أيضا

« وتعدُّ مصر نفسها مستقلة استقلالا تاما مطلقا ، والأمر الوحيد الذى يمس هذا الاستقلال هو وجود انجلترا فى بلادنا ، فمهما تكن الأسباب التى حملت الخلفاء بمناسبة معاهدات الصلح على أن يفرضوا على أعدائهم السابقين الاعتراف لا بحالة مشروعة بل بحالة فعلية هى الحالة المكونة وقتيا من الحماية البريطانية الباطلة تماما ، فان لنا ثقة وطيدة بأن مؤتمر لوزان يتلافى حيفا كبيرا ظاهرا

« إن استقلال مصر لا يهدد أحدا ولا يهدد مصلحة ، وبعكس ذلك فان تسلط أية دولة من الدول على وادى النيل يجعل الدول الأخرى عرضة لأخطار كبيرة ويجعل مصالح عظيمة سواء كانت أدبية أو مادية مستهدفة للخطر

« إن مثل هـذا التسلط هو الذى عارضه « البروتوكول » أو الاتفاق الذى أمضى فى سنة ١٨٨٢ فى ترابيا[1] وقضى باجتناب المصلحة الخاصة ونص فيه صريحا على أنه لا يحق لدولة من الدول أن تسعى إلى الحصول على امتياز خاص بها فى مصر أو احتلال أى جزء من أراضيها ، فوجود بريطانيا العظمى حامية اسما أو فعلا يوجد لأوروبا منبعا لمشاكل لا تحصى ، وهكذا لا يكون حياد قناة السويس مضمونا وموطدا ، فان السيادة السياسية التامة فى مصر لدولة مثل بريطانيا العظمى تجعل هذا الحياد وهميا ، وإذا وقعت حرب فان الدولة التى يكون جنودها على ضفاف قناة السويس تقبض على أحد مفاتيح البحر الأبيض المتوسط وهو ليس أقلها شأنا وأهمية

« ولم نشأ فى هـذا الوقت إلا توجيه أنظار الدول إلى حالة دقيقة جدا فاذا كنا نحن المصريين — الذين يطلبون الاستقلال لأن لهم على كل وجه حقا فى الاستقلال — نعد هذا الاستقلال كمسألة حيوية وعامل أساسى لكيان وطنى صحيح فان أوروبا يجب أن تعد استقلال مصر بمثابة عامل رئيسى للسلم فى الشرق وأمن البحر الأبيض المتوسط ، فمسألة مصر ليست إذن مسألة سياسية داخلية بريطانية وليست من المسائل التى يمكن حلها بارادة دولة واحدة ، ان لأوربا كلها مصلحة فى توطيد السلم ، وكيف يوطد السلم فى مصر التى تطلب استقلالها

---

(١) هو الميثاق المعروف بميثاق النزاهة الذى عقد فى ترابيا (ضواحى الاستانة) يوم ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ (راجع الكلام عنه فى كتاب « الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى » ص ٣٢٦)

بلا كلل بدون أن تُفاوَض مصر مفاوضة قائمة على حسن القصد والإخلاص ؟

« يجب أن تشترك مصر فى مؤتمر لوزان إذ لا بد لها قبل كل شىء آخر من أن تدافع عن شخصيتها وتحقق استقلالها

« ولعل أقطاب الدول المعهود إليهم فى إدارة أعمال المؤتمر يأبون أن يكون تمثيل مصر صوريا ، فلكى يكون هذا التمثيل مفيدا يجب أن يكون حقيقيا ويجب أن يتمكن ممثلو مصر الحقيقيون من التكلم باسمها ، ولا يمكن أن يتولى هذه المهمة رجال لا تفويض لديهم غير التفويض الممنوح لهم من الحكومة البريطانية التى تحاول الحصول على قبول وفد مرسل من الحكومة المصرية فى مؤتمر لوزان ، فبإزاء هذه المحاولة نرى من واجبنا نحن ممثلى الشعب المصرى الحقيقيين أن نحذر ممثلى الدول فى المؤتمر كى لا يتجددوا فيما يتعلق ببلادنا الخطأ الذى كلف كثيراً من الأموال والأرواح وأوقف الأكثرية العظمى فى أنقره ضد الأقلية الصغرى فى الاستانة

« إن الوفد الذى يرأسه سعد زغلول باشا المنفى الآن فى جبل طارق هو الوفد الوحيد الذى وكلته الأمة ليتكلم باسمها ، لذلك نتشرف أن نطلب إلى ممثلى الدول فى المؤتمر أن يقبلونا فى هذا المؤتمر باعتبار أننا الموكلون الحقيقيون بالتكلم والبحث بملء الحرية باسم الشعب المصرى »

وقدم الوفد المتحد عدة تقارير إلى المؤتمر بشرح المطالب المصرية ، نخص بالذكر منها التقرير الذى قدمه فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ عن المسألة المصرية بين فيه أن انجلترا هى وحدها الدولة المعارضة لتحقيق استقلال مصر الفعلى التام

وحلل الوفد فى التقرير تصريح ٢٨ فبراير الذى اعترفت فيه الحكومة الإنكليزية تحت ضغط الحوادث التى وقعت منذ عقد الهدنة بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأكد أن التحفظات الأربعة التى اشتمل عليها هذا التصريح تجعل هذا الاستقلال وهمياً

ثم بسط الحالة المالية فى مصر ، فذكر كثيراً من الحجج والأدلة التى تثبت أن هذه الحالة على أعظم جانب من السلامة والمتانة وأن رؤوس الأموال الأجنبية لا تستهدف لأدنى خطر بل على النقيض من ذلك فإنه متى تم لمصر استقلالها تنمى وتزيد علاقاتها التجارية والمالية مع جميع الدول وهو ما تميل الإدارة الإنكليزية إلى الحيلولة دونه

أما السودان فقد أثبت الوفد أنه جزء من مصر لا يمكن فصله عنها وأنه حيوى لها من جميع الوجوه

وفى ختام التقرير ألح الوفد على المؤتمر بأن يتلافى الحيف الذى كانت مصر ضحيته ، وأضاف إلى ذلك أنه يستحيل على انجلترا أن تقدم أية حجة صحيحة مشروعة تبرر بها وضع يدها على مصر ، وليس للاحتلال والحماية والاستقلال فى عرف انجلترا إلا معنى واحد هو السيطرة الظاهرة أو المستترة

وذكر الوفد التضحيات التى بذلها المصريون منذ نشوب الحرب ومنذ عقد الهدنة ، وقال إن الشعب المصرى على رغم ما عاناه من الآلام والشدائد ثمانى سنوات تحت الأحكام العسكرية البريطانية مصمم على أن يرفض بكل قواه الإرادة الجائرة التى تقضى عليه بالاستعباد ، ثم قال إنه ليشق علينا أن نظن أن الإرادة الانكليزية يمكن أن تتغلب على العدل زمناً غير محدود وان على مصر أن تدفع حريتها المفقودة وشرفها الوطنى وكيانها نفسه ثمنا لذلك الامتياز المخزن امتياز وقوعها على طريق الهند ، فمؤتمر لوزان يستطيع أن يعيد السلام فى مصر التى هى من المراكز التى تعد محور السياسة الشرقية وأن يضع بذلك حداً نهائيا لحالة لايقتصر أمرها على أنها مثيرة فى حد ذاتها بل يمكن أن ينشأ عنها تأثير لا يستطاع اجتنابه فى الجانب الأفريقى والجانب الآسيوى من البحر الأبيض المتوسط ، ولما كان الوفد المصرى يثق برغبة الدول فى أن تقيم فى الشرق سلما عاما ثابتا فإنه يطلب باسم الشعب المصرى : —

أولا — الاعتراف بالاستقلال التام لوادى النيل (مصر والسودان)

ثانيا — جلاء الجنود البريطانية عن وادى النيل كله

ثالثا — إبقاء الحياد الفعلى التام لقناة السويس وأن يعهد إلى مصر فى المحافظة على هذا الحياد

وقدم مذكرة عن مسألة قناة السويس ، أبرز فيها وجوب جلاء الجنود البريطانية عن مصر لضمان حيدة القناة ، وألم إلى الأدوار التى مرت بها ، قال : —

« إن مصر أجازت حفر قناة السويس بقصد خدمة مصالح جميع الأمم ، وقد نص فى عقد الامتياز نفسه على حياد القناة ، فمصر هى صاحبة الفكرة الأولى فى تقرير هذا الحياد حرصا على مصلحة جميع البلدان ، وبذلت مصر فى سبيل القناة تضحيات عظيمة فأنفقت عشرين مليون جنيه وقدمت للعمل لدى الشركة التى هى صاحبة الامتياز أكثر من خمسة وعشرين ألف عامل هلك ألوف منهم أثناء العمل ، وهكذا لم تقتصر مصر على خدمة الانسانية من الوجهة الأدبية بل أقدمت على ذلك من الوجهة المادية والمالية أيضا »

ثم شرح الوفد فى المذكرة إقدام بريطانيا العظمى على خرق حياد القناة لأول مرة سنة ١٨٨٢ ، فى حين أنه لو لم تحترم الجيوش المصرية عهود مصر المتعلقة بحرية الملاحة فى القناة لكان فى وسع هذه الجيوش أن تعرقل بلا شك سير الأعمال الحربية البريطانية ولكانت بذلك أنقذت البلاد من الاحتلال

ثم أشار إلى مسلك انجلترا قبل حفر قناة السويس وبعد حفرها ، مبيناً أنها كانت قبل حفرها معارضة لهذا المشروع ثم غيرت خطتها بعد ما تم حفر القناة وأخذت تحاول احتكار القناة من الوجهة السياسية بعد ما اغتنمت فرصة الارتباك المالى فى عهد إسماعيل باشا فاشترت بثمن بخس ٦٠٢ و١٧٦ من أسهم القناة ، وقال إن المعاهدة المعقودة فى الاستانة سنة ١٨٨٨ والمنظمة لحياد القناة هى بمثابة قانون دولى حقيقى لقناة السويس ، فلهذا الاتفاق قيمة المعاهدة القانونية الصحيحة التى ترتبط ويتقيد باحترامها شرف الدول الموقعة عليها وحسن نيتها

ثم أوضح الوفد أن وجود الجنود البريطانية فى وادى النيل هو بمثابة تهديد دائم لحياد القناة يهدم مبدأ المساواة بين الدول وهى المساواة المنصوص عليها فى معاهدة سنة ١٨٨٨

وختم الوفد بيانه قائلا : « إن استقلال مصر هو خير وسيلة لصون حياد القناة صونا حقيقيا وافيا ، ومصلحة مصر ومصلحة الدول واحدة من هذه الوجهة ، ومصر هى وحدها التى يحق لها من الآن فصاعدا أن تتولى حراسة حياد القناة ، فالحق المخول لتركيا فى أن تقدم المساعدة لمصر فى الدفاع عن حياد قناة السويس هو حق يرجع سببه إلى ما كان لها من السيادة على مصر ، والواقع الآن أن تركيا لا تتمسك بهذه السيادة ، فالحق الذى كان لها يعود إلى مصر طبعا ، ويتبين مما تقدم أن مقتضيات الحرص على حياد قناة السويس هى مما يستوجب الاعتراف باستقلال مصر »

على أنه ، مع الأسف ، حصل انشقاق فى الوفد المتحد ، إذ انفصل الوفدان ، واسترد كل منهما حريته فى العمل ، فضعف شأنهما معا ، وبدا انفصالهما من إيفاد كل منهما إلى أنقره بعثة تمثله ، وقابلت كل بعثة الغازى مصطفى كمال ، وأخذت كل منهما تنتقص من صفة البعثة الأخرى ، فكان لهذا الانقسام أثره السيء فى نفوس ساسة الترك

رسالة مصطفى كمال إلى الشعب المصرى

وأبدى الغازى مصطفى كمال (اتاتورك) شعوراً طيباً نحو الشعب المصرى فى كتاب بعث به إلى رئيس الوفد المؤتلف ، أعرب فيه عن أمله فى أن تنال مصر الاستقلال التام بفضل اتحاد الشعب المصرى ومثابرته فى مجهوداته وتضحياته . قال :

« حضرة صاحب المعالى حسن حسيب باشا « رئيس الوفد المصرى » بالنيابة

لوزان

« تلقيت بمزيد السرور خطابكم الموجه إلينا باسم « الوفد المصرى » رياسة زغلول باشا كما تقبلت بالفرح العظيم التهانى التى بعث بهـا الشعب المصرى إلى الشعب التركى بمناسبة انتصاراته الباهرة التى توجت تضحياته العظيمة

« إن الشعب التركى الذى تربطه بالشعب المصرى أواصر الإخاء والصداقة ليتتبع بأقصى الاهتمام تحقيق استقلال مصر التام كما أن الأمة التركية تكون سعيدة أن ترى مصر قد حلت فى المكان اللائق بها بين الأمم ، وما دام الشعب المصرى متحدا ، ومثابرا ، فى مجهوداته وتضحياته ، فانه لا شك سيدرك ما ينشده من الاستقلال التام ، وسيستثمر جميع موارده ، وقواه وثروته ، لأن هـذا المطمح الأسمى حق طبعى تؤيده العدالة السماوية ، وإنى أؤكد لسعادتكم أن العالم الإسلامى بأسره ، والشعب التركى ، وشخصى أيضاً ، نغتبط أعظم اغتباط عندما نرى مصر ألقت عن كاهلها نير الإنجليز ، وأنتهز هذه الفرصة لأرجو سعادتكم أن تتفضلوا بإبلاغ عبارات شكرى إلى الشعب المصرى النبيل »

القائد العام ورئيس الجمعية الوطنية « غازى مصطفى كمال »

وقد انتهى مؤتمر لوزان دون أن تمثل فيه مصر لا بصفة رسمية ولا بصفة شعبية ، وتم فيه التوقيع على معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء ، وهى المعروفة بمعاهدة لوزان ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣

النصوص الخاصة بمصر

فى معاهدة لوزان — ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣

كانت معاهدة « سيڤر » تنص على اعتراف تركيا بحماية بريطانيا على مصر وتنازلها لها عن السلطات المخولة لها بمقتضى معاهدة الاستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس ، أما معاهدة لوزان فقد نسخت هذه الأحكام ، ونصت المادة ١٧ منها على مجرد تنازل تركيا عن كل حق لها على مصر والسودان ، وصرح عصمت باشا رئيس الوفد التركى فى مؤتمر لوزان بأن لمصر الحق فى تقرير مصيرها بنفسها ، فكان هذا التصريح تفسيرا لمدلول التنازل ، وأنه لمصر ، وقد شكر الوفد المصرى عصمت باشا على هذا التصريح قبل عودته إلى مصر ، وتكلم فى هذا الصدد حسن حسيب باشا قائلا :

« اسمحوا لنا أن نشكر دولتكم باسم الشعب المصرى للتصريح الذى أبديتموه فى ٣١ يناير وأكدتم به رسميا أن المجلس الوطنى الكبير فى أنقره تنازل للشعب المصرى عن حقوق تركيا وامتيازاتها فى مصر ، وإنكم بهذا التصريح الرسمى قد وثقتم العلاقات القديمة الجامعة بين وطننا ووطنكم ، وان الشرق ليفخر بتركيا التى نال ساستها إعجاب العالم بما أبدوه من السياسة الحازمة المقرونة بالكرامة والشهامة كما نال جنودها وزعماؤها الكبار إعجاب العالم كله بأعمالهم فى ميادين القتال ، واننا نرجو أن تبلغوا الغازى مصطفى كمال باشا والمجلس الوطنى الكبير فى أنقره عواطف الشعب المصرى ودعاءه للأمة التركية النبيلة بالعظمة والسعادة والنجاح »

فرد عصمت باشا معربا عن الشكر لما أبداه حسيب باشا من عواطف الشعب المصرى وتمنياته وقال : « اننا كنا دائما صادقين وصرحاء فى جميع تصريحاتنا واننا نرغب أن تكون مصر بلادا مستقلة استقلالا داخليا وخارجيا ، فمصر ذات مقام معدود بين الأمم العظمى ، وهى جديرة بالاستقلال ومستحقة له بما لها من المدنية والحضارة والآداب العظيمة ، ان الشعب المصرى على جانب عظيم من القوة ، فكونوا على علم وشعور بقوتكم وأنتم تنجحون ، والاتحاد هو السلاح الأساسى للشعب الذى يكافح فى سبيل حريته ، وانى أعلم أن الأقباط عنصر من أعظم العناصر وطنية ورقيا فى بلادكم ، واننا نتمنى لوفدكم الذى كنا دائما نشعر نحوه أعظم شعور بالعطف والاحترام أن ينجح فى مساعيه ومجهوداته فى سبيل استقلال مصر »

وهاك بيان النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان : —

المادة ١٧ — يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤

المادة ١٨ — صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ و١٨٩١ و١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية

المادة ١٩ — إن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها

الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها

المادة ٩٩ — ابتداءً من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهـدات والاتفاقات التى لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها ... ...

(٦) معاهدة الاستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة فى قناة السويس ، مع التحفظ الوارد فى المـادة ١٩ من المعاهدة الحالية

الفصل السادس

وزارة محمد توفيق نسيم

فى اليوم التالى لاستقالة وزارة ثروت باشا عهد الملك فؤاد الى محمد توفيق نسيم باشا — وكان إذ ذاك رئيسا للديوان الملكى — تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها فى ذات اليوم (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢) ، وكان اختياره بالذات لرآسة الوزارة أمرا طبيعيا ، لأنه وهو رئيس للديوان الملكى كانت له يد فى الدسائس التى حيكت لإسقاط وزارة ثروت ، فكان تعيينه خلفا له بمثابة المكافأة له على هذه الدسائس ونجاحها ، وجاءت وزارته صورة مكررة من وزارته الأولى من حيث الروح والطابع[1] ، وهى من الوزارات التى اصطنعتها السراى لتتولى بواسطتها الحكم ، وقد تألفت بغير برنامج ، وعدلت بذلك عن سياسة وضع البرامج التى سارت عليها وزارة ثروت ، ووزارة عدلى من قبل ، وبذلك رجعت البلاد الى الوراء فى سياسة الحكم ، وانك لتجد فى جواب نسيم باشا بقبوله تأليف الوزارة ذلك الأسلوب العتيق الخالى من البرامج ، المجرد من المعانى السامية فى ولاية الحكم ، فهو لا يعتبر ولاية الوزارة الا أنها منحة من ولى الأمر ، ونعمة تقترن بالعبودية لمن تصدر عنه هذه النعمة ، كما أنه اختار لوزارته أعضاء معظمهم لا رأى ولا برامج لهم فى المسائل السياسية والمسائل القومية عامة ، بل هم موظفون يرون فى الوزارة منصبا أرفع مما كانوا يشغلون ، أو وزراء سابقون يريدون العودة الى مناصبهم الزائلة

قال نسيم باشا فى كتابه الى الملك :

« مولاى صاحب الجلالة

« لما كنت فى سعة دائمة من فضل مولاى تعطف ودعانى لتولى الحكم والبلاد ترى وضع نظامها وفق ما أنالها وأعطاها ، وما أنا إلا عبد من رعاياه فُرضت علىّ طاعته وكان حقا علىّ أن أخدم أمتى بما تصل إليه قوتى ولا قوة إلا بالله فاذا قضيت بالعدل حق بلادى وبالولاء والطاعة حق مليكى قمت بواجبى وأديت أمانتى تلك التى ما حملت عبئها يوما إلا على مضض

---

(١) انظر الحديث عن وزارته الأولى فى كتاب ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ١١١

وأنا اعلم ان حساب الله أعظم من حساب الناس ، فبذلك القلب الوفى أتقدم الى سدته العلية رافعا آيات الشكر على ما أولانى من الثقة السامية متقبلا مسند الرياسة وأنا على منهاج الحق الذى سلكته من قبل مستعينا بالله فى أمورنا على ما يكون ، راجيا سيدى ومولاى أدامه الله عزا لبلاده وشرفا لأمته إذا وافق رأيه العالى أن يصدر المرسوم الملكى بتقليدى وزارة الداخلية ، وباسناد الوزارات الأخرى حسب البيان المذكور بعد إلى الزملاء الذين اخترتهم لمشاركتى ومؤازرتى فى العمل وهم :

اسماعيل سرى باشا لوزارة الأشغال العمومية . احمد ذو الفقار باشا لوزارة الحقانية . يحيى ابراهيم باشا لوزارة المعارف العمومية . محمد توفيق رفعت باشا لوزارة المواصلات . محمود فخرى باشا لوزارة الخارجية . يوسف سليمان باشا لوزارة المالية . احمد على باشا لوزارة الزراعة . محمد ابراهيم باشا لوزارة الأوقاف . محمود عزمى باشا لوزارة الحربية والبحرية

« وانا نسأل الحق جل شأنه أن يوفقنا وقومنا الى ما فيه رضاه من الاقامة على العدل فى العباد ، والسعى بما أوتينا من جهد فى تحقيق أمانى البلاد ، وانى على الدوام يا مولاى لجلالتكم الخادم الخاضع المطيع والعبد المخلص الأمين »

القاهرة فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢

تجدد حوادث الاغتيال

أخذ الرأى العام يتبرم من عدم اهتمام هذه الوزارة باطلاق سراح سعد وصحبه ، واتجه الى المطالبة بفك اعتقالهم ، فلما أبطأ الأمر تجددت حوادث اغتيال البريطانيين

فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ وقع اعتداء على المستر روبسون الأستاذ بمدرسة (كلية) الحقوق الملكية فى شارع الجيزة عقب خروجه من المدرسة ، إذ أطلق عليه ثلاثة مجهولون الرصاص فأصيب إصابات قضت عليه ، وكان القتيل محبوبا من تلاميذ المدرسة جميعا ، فكان لمقتله أثر حزن عميق فى نفوس الطلبة وقوبل بالاستنكار من الرأى العام

الشروع فى مسخ الدستور

أهم عمل لوزارة نسيم باشا أنها شرعت فى مسخ الدستور ، وأدخلت على مشروعه من

التعديلات الرجعية ما يعصف بروحه ، ذلك ان نسيم باشا كان يصدر عن فكرة رجعية ، وهى أن الدستور منحة من الملك ، لا حق من حقوق الأمة ، فأدخل فى مشروع الدستور التعديلات الآتية :

١ — حذف النص على أن الأمة مصدر السلطات

٢ — جعل اعطاء الرتب والنياشين من حق الملك وحده من غير مشاركة للوزارة

٣ — جعل عدد الشيوخ المعينين مساويا لعدد الشيوخ المنتخبين مع تخويل الملك حق حل المجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ)

٤ — جعل تعيين رئيس مجلس الشيوخ من حق الملك وحده من غير مشاركة للوزارة

٥ — للملك حق إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون ولو أثناء دور انعقاد البرلمان

٦ — إخراج بعض معاهدات التجارة من رقابة البرلمان

٧ — تقرير الميزانية يكون بطريقة خاصة لا يتعداها مجلس النواب

٨ — أن لا يخل الدستور بما للملك بصفته ولى أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى الإسلامى والأوقاف التى فى يد وزارة الأوقاف

٩ — زيادة الأغلبية الواجبة لتنقيح الدستور وضرورة تصديق الملك على التعديل حتى فى المرحلة الأولى خلافا لما تقضى به المادة ١٥٧[1]

كان هذا المسخ والتشويه سببا فى وقوع كارثة وطنية أقرها نسيم باشا قبل أن يستقيل ، ذلك أنه حين رأت الحكومة البريطانية أن مشروع الدستور عرضة للتغيير والتبديل قبل صدوره طلبت هى أيضا إدخال تغيير خطير فيه ينقض وحدة وادى النيل كما سيجىء بيانه

استقالة وزارة نسيم باشا

بعد قبولها حذف نصوص السودان من الدستور

لم تبق وزارة نسيم باشا إلا حوالى الشهرين ، إذ استقالت فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٣

ولم تفعل شيئا فى المطالب القومية ، واستمر اعتقال المعتقلين ، وبقى سعد وصحبه فى منفاهم ، وتلكأت فى إصدار الدستور ، وحاولت مسخه وتشويهه كما تقدم بيانه ، ولم تبذل

---

(١) تنص المادة ١٥٧ من الدستور على ما يأتى : « لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالاغلبية المطلقة لاعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضعه . فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتنقيح . ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء »

أى مسعى فى تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان ، ولا فى الغاء الأحكام العرفية

وسلمت فى آخر عهدها بالحكم بالمطالب البريطانية فى شأن الدستور ، إذ طلبت الحكومة الانجليزية فى يناير سنة ١٩٢٣ حذف النصوص الخاصة بالسودان ، وهى المادة ٢٩ من المشروع ، التى كانت تنص على أن « الملك يلقب بملك مصر والسودان » ، والمادة ١٤٥ التى كانت تنص على أنه « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان مع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص » ، وسوغت طلبها بدعواها أن السودان من المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وأن النصوص الواردة فى مشروع الدستور لا تتفق وهذا التحفظ ولا مع اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وأعلنت فى آخر مذكرة لها فى هذا الصدد أنه إذا لم تقبل وجهة نظرها فى أربع وعشرين ساعة فانها تسترد كامل حريتها فى العمل بإزاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر ، وأنها تلجأ عند الضرورة إلى أى تدبير تراه مناسبا

وقد قبلت الوزارة طلب الحكومة البريطانية حذف لقب « ملك مصر والسودان » وجعله « ملك مصر » ، واستعيض عن المادة ٢٩ بالمادة ١٦٠ التى تضمنت هذا التعديل ، وهاك نصها : « يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان » ، وبقى هذا النص قائما إلى اليوم أى لم يلقب الملك بملك مصر والسودان ، لأن المفاوضات التى انتهت إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ قد علقت تعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ على عقد اتفاقات جديدة بشأنهما ، ولم يحصل هذا التعديل إلى اليوم (سنة ١٩٤٦) ، فبقى لقب الملك رسميا ملك مصر فقط

وقبلت أيضا تعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا ، فصارت المادة ١٥٩ التى تنص على أنه « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان »

وبذلك سلمت وزارة نسيم باشا للانجليز فى طلباتهم ، وحذفت النصوص الخاصة بالسودان من الدستور

وبعد أن قبلت مطالب الحكومة البريطانية على النحو المتقدم ونفذتها ، استقالت فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ ، فجاءت استقالتها عجيبة فى ذاتها ، إذ كان الأولى بها أن تستقيل دون قبول المطالب البريطانية ، أما إذعانها لهذه المطالب وتنفيذها ، ثم استقالتها بعد ذلك فمهزلة تدل على انحطاط الأخلاق السياسية والقومية فى كثير من النفوس ، وهكذا رجعت البلاد إلى

الوراء فى عهد وزارة نسيم باشا ، وكان الأحكم أن يترك ثروت باشا فى الحكم ، فقد كان بلا نزاع أقدر من نسيم باشا على مواجهة الأزمات وعلى إصدار الدستور سليما من التشويه الرجعى أو العبث البريطانى ، ولكن نزعة الحكم المطلق دبرت إسقاط وزارة ثروت وإقامة وزارة نسيم باشا ، وكانت مصالح البلاد ضحية لهذا التدبير

قال نسيم باشا فى كتاب استقالته مايلى :

« مولاى

« مرت على البلاد ظروف عدة أثناء تطورها السياسى وهى تتوقع فى كل يوم حكومة تطأ بها الطريق السوى . فلما شرفنى مولاى أنا وزملائى بخدمة الأمة قبلنا العمل على تحقيق آمالها التى جُعلت أمانة فى أيدينا ، ولما كانت البلاد تجتاز دورا من أدوارها لحل جملة من مسائلها العامة الخاصة بمؤتمر لوزان وإعلان الدستور والفصل فى قانون التضمينات توطئة لإلغاء الأحكام العرفية وما يترتب عليها ، أقدمنا على بحث هذه المسائل ، وابتغينا الوسائل متلمسين الخطا ، مبتدئين بمسألة لوزان التى تشعبت فيها آراء الناس بشأن التمثيل والممثلين . ولما لم تكن وصلت الى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر سعت وزارة الخارجية المصرية على اثر تسلمنا إدارة البلاد للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن فى بعث هذه الدعوة ولكنها لم توفق ولم يقبل البروجرام الذى قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه

« وفى أثناء هذه المفاوضات كانت اللجنة التشريعية تفحص مشروعى قانون الانتخاب والدستور فلما فرغت منهما رفعتهما إلى الحكومة فبحثتهما وأزالت من قانون الانتخاب بعض عبارات وأدخلت على بعض النصوص تعديلا وكان من وراء ذلك عدم حرمان المنفيين والمعتقلين أو المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام وفى جرائم معينة من التمتع بحقوق الانتخاب ، ولم تنقص من الدستور ما يمس بحقوق الأمة بل أبقت فيه ما يتعلق باشتراكها فى الحكم اشتراكا فعليا وتركت لها الإشراف ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، ولقد كان هذا الدستور محل البحث والتعديل وهو على وشك الصدور لإخراجه مطابقا لغيره من دساتير الأمم المتمدينة لولا ما صادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الانكليزية على النصين الواردين فيه بشأن السودان طالبة تحوير أحدهما وقصر النص الآخر على تلقيب الملك بملك مصر وليس بملك مصر والسودان

« وقد كان البحث مقصوراً فى أول الأمر على المادة ١٤٥ من الدستور وقد أفضى تبادل الرأى فيما تقدم إلى مناقشة طويلة أتيحت فى غضونها بالحجج القانونية والأدلة الفعلية الناهضة على وجوب الاحتفاظ بنص المشروع وكان من أهم ما لاحظته أن المادة ١٤٥ المقصودة بتبادل الرأى لا تنطوى على شىء ما يخالف الحالة السائدة الآن فيما يتعلق بالسودان من جهتى الواقع والقانون بل كل ما تحتويه إنما هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق الشرعيـة بدون إدخال تغيير ما ، على الحالة الراهنة

« وفى نهاية الأمر اقترحت دار المندوب السامى نصا جديدا طُرح على بساط المناقشـة والبحث ، فبعد تحويره تحويرا طفيفا حاز الموافقة أبلغ إلى وزارة الخارجية وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقه الأقطار المصرية ما خلا السودان وذلك بشرط ألا يمس هـذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيه ، ثم جَـدَّت مناقشة بشأن تلقيب الملك بملك مصر والسودان وعرضت وزارة خارجية بريطانيا العظمى نصين آخرين يقضى أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا ، ولما كان ذلك ماسًّا بحقوق البلاد ما وسعنى قبوله ولا تحمل مسئوليته وقدّمت مذكرة لفخامة المندوب السامى مبينا وجهة النظر والأسانيد فى هذا الموضوع ، ولـكن مع الأسف الشـديد لم تصادف قبولا لدى الحـكومة الانجليزية التى قدمت أخيرا لجلالتكم مذكرات شديدة ما كانت حكومتكم تتوقع صدورها خصوصا وقد كانت المفاوضات دائرة بينها وبين دار المندوب السامى بروح الوفاق والوئام فلما اطلعنا على هذه المذكرات لم أقبل تحمل تبعتها وعرضت فى الحال على جلالتكم استقالتى ، ولما كان المركز خطراً والوقت المضروب للإجابة على هـذه المذكرات معدودا بالساعات صار مده ريثما يجتمع الوزراء فى الصباح ، ولقد جرت مخابرات بين الحـكومة ودار فخامة المندوب السامى كانت نتيجتها وضع نصين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السودان بواسطة الممثلين المفوضين وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان ، ورفع فخامة المنـدوب السامى النصين إلى وزارة خارجية انجلترا منتظرا الرد الذى لم يصل بعد

« ونظراً لما أكده فخامة المندوب السامى فى هـذه المذكرات التى قدمها لجلالتكم بأن الحـكومة البريطانية لا ترغب قط فى أن تتعرض لحقوق مصر فى السودان ولا لحقوقها فى مياه النيل ، وصرح بأنه إذا لم تُقبل وجهة نظر حكومته فى أربع وعشرين ساعة فإن الحـكومة البريطانية تسترد كامل حريتها فى العمل بازاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر وأوضح

بأنها تلجأ عند الضرورة إلى أن تدبر تراه مناسبا ، ونظرا للأخطار الجسيمة التى تستهدف لها البلاد فى الحال من جراء هذا الإنذار فى حالة الرفض القطعى عند حلول الميعاد ، وما كانت تدعو إليه الحالة والظروف ، تلافت الحكومة الأمر ووافقت على أن تكتب لجلالتكم بقبول هذين النصين المراد وضعهما فى الدستور الذى لم يرفع لجلالتكم إلى الآن ريثما يرد رد الحكومة الانجليزية وقد مضى ميعاد الأربع والعشرين ساعة المفروضة لوصوله

« بقيت الوزارة غير قابلة إلى آخر لحظة محددة للرد المطلوب من مصر ، وهى إذا أجابت نداء الواجب نحو العرش فإنها أجابت أيضا من أول الأزمة إلى الآن واجبها نحو البلاد فقدمت استقالتها قبل أن تسجل فى الدستور ما وافقت جلالتكم عليه تحت تأثير الحوادث محافظة منها على العرش فى أحرج المواقف وحقوق البلاد

« أما قانون التضمينات الذى علقت الحكومة الانجليزية رفع الأحكام العرفية عليه ، والتى تئن منها البلاد منذ تسع سنوات شاكية آلامها وشدة وطأتها كل هذا الزمن فقد تباحثنا أيضا فيه وطلبنا لإقراره من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية ، وقد خطونا فى هذا السبيل خطوات واسعة ، ولكنا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأى الحكومة الانجليزية فيما حددنا من الطلبات الخاصة بحفظ حقوق مصر وذلك من جهة ، ولعدم إتمام البحث من جهة أخرى ، ولقد جعلنا للمنفيين والمسجونين والمعتقلين حظا كبيرا من تفكيرنا وقسطا من أعمالنا وطلباتنا من أول تولينا الحكم بل وفى كل فرصة كانت تسنح لنا فيحدث ما يحول دون اتمام النجاح تارة ولتعلق بعض الحالات على إنهاء تلك المسائل العامة أو بعضها تارة أخرى

« وما رجوناه من وراء جهادنا جزاء ولا شكرا وتحملنا ألم السكوت ونقد الناقدين ريثما تنتهى المفاوضات إلى نتيجة حسنة ، وما وهنت يوما إرادتنا ولا نأت نفوسنا عن العمل لأننا ما كنا نبغى المحال بل نسعى جهدنا لتحقيق آمال بلادنا وللتوفيق بين مصالح قومنا ومصالح غيرنا مؤملين إدراك النجاح . فلما أبطأ علينا نزعتُ يدى من ولاية الحكم قبل أن يتم شىء بلا تثريب علينا سائلين الرحمن أن يكلأ جلالتكم بعنايته وأن يهيىء للأمة حكومة قديرة على تحقيق أمانيها فتتبوأ فى مجلس الحكم مقاما محمودا راجيا قبول استقالتى ولا زلت لجلالتكم العبد الخاضع والخادم الأمين »

« صباح الاثنين ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ »

« محمد توفيق نسيم »

وقد قبل الملك استقالة الوزارة فى كتاب قال فيه :

« اطلعنا على كتاب استقالة دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٥ فبراير الحاضر فكان أسفنا لاستقالتكم عظيما لما نعلمه عنكم من شرف المقصد والاخلاص ولحسن مساعيكم فى خدمة البلاد

« وانا لشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم تلك الخدم الجليلة التى قمتم بها للأمة والوطن فى عهد وزارتكم . وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم بذلك » (فؤاد)

وفى كتاب الاستقالة ، رغم الغموض الذى يكتنف كثيرا من عباراته ، حقائق تسجل على نسيم باشا ، فهو يقر بالنسبة للدستور أن ثمة تعديلات أدخلها فى مشروعه ، فكان هذا تأييدا لما استفاضت به الأنباء عن هذه التعديلات ، ويقول بالنسبة لنصوص السودان انه لم يقبل فى البداية النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى واللذين يقضى أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا ، وان مذكرته فى هذا الصدد لم تصادف قبولا لدى الحكومة الإنجليزية ، فكان واجباً عليه فى هذه الحالة أن يستقيل ويصر على الإستقالة حتى لا يتحمل مسئولية عمل يعترف هو نفسه فى كتاب استقالته أنه ماس بحقوق البلاد ، والواقع أنه مضيع لهذه الحقوق ، ثم يقول بعد ذلك ان المخابرات بينه وبين دار المندوب السامى قد استؤنفت وكانت نتيجتها وضع نصين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السودان بواسطة المفاوضات وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان ، وأنه وافق على أن تكتب الوزارة إلى الملك بقبول هذين النصين ، وقد كتب هذا الجواب فعلا وأمضاه هو والوزراء جميعا ورفع إلى الملك كما صرح بذلك نسيم باشا فى حديث له بعد استقالته

وهذا وحده يحمله مسئولية جسيمة ، لأن هذين النصين لا يختلفان فى جوهرهما عن النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى فى بداية الأزمة ، ومآلهما واحد ، وهو حذف لقب « ملك مصر والسودان » من الدستور وقصره على « ملك مصر » إلى أن يتقرر اللقب النهائى فى المفاوضات ، وحذف النص على أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر وأن نظام الحكم فيه يقرر بقانون أى بقانون تصدره الحكومة المصرية ، حذف هذا كله وقبل نسيم باشا النص الذى أطاح بقاعدة أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، ولم يشر إلا الى حقوق مصر فى السودان ، وهى عبارة مبهمة لا مدلول لها إلا أنها تجزئة لوحدة وادى النيل ، لذلك لا يكون من الحق قول نسيم باشا فى كتابه انه قدم استقالة الوزارة قبل أن تسجل

فى الدستور ما وافق عليه الملك تحت تأثير الحوادث ، لأن نسيم باشا قد قبل النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى وأشار على الملك بقبولهما قبل أن يقدم استقالته ، فهو مأخوذ بهذا التسليم ، يشاركه فى ذلك الملك فؤاد لأنه يبدو من كتاب الاستقالة أنه كان قابلا للنصين البريطانيين منذ الساعة الأولى

استمرار حوادث الاعتداء

وتعيين محافظ عسكرى بريطانى للقاهرة

فى أعقاب استقالة وزارة نسيم باشا وقع اعتداء جديد بجزيرة بدران بشبرا يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٣ على أحد الرعايا البريطانيين يدعى المستر امبلر ، وهو موظف بمصلحة السكة الحديدية ، فأصيب أصابات لم تلحق به ضررا جسيما ، فأصدر اللورد اللنبى فى اليوم نفسه أمراً عسكريا بتعيين الكولونل كوك كولس حاكما عسكريا للقاهرة والجيزة ، وخوله سلطة اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لحفظ النظام بالجهات المذكورة ، وبنى الأمر على تعدد الاعتداءات فى القاهرة والجيزة ضد الرعايا البريطانيين وأنه رغما عن الاحتياطات التى اتخذتها السلطة المحلية فقد وقع الاعتداء الأخير على حياة أحد هؤلاء الرعايا

وأصدر الحاكم العسكرى المذكور يوم تعيينه أمرا يقضى بمنع كل الاجتماعات العامة فى منطقتى القاهرة والجيزة إلا بإذن خاص من حكمدار بوليس القاهرة أو مدير الجيزة ، وبأن كل اجتماع عام يعقد بدون رخصة يفرق ، وكل الاشخاص الذين يعقدون أو يحضرون مثل هذا الاجتماع يلاقى القبض عليهم ويحاكمون أمام محكمة عسكرية

وأصدر أمرا آخر فى اليوم نفسه باعتبار بعض الجهات منطقة عسكرية لا يسمح لأى شخص بدخولها أو الخروج منها الا من أمام مخفر البوليس ، وكل من يحاول الخروج أو الدخول من أى نقطة أخرى فى هذه المنطقة يعرض نفسه لإطلاق النار عليه ، ولا يصرح لأى شخص بالدخول إليها أو الخروج منها مالم يكن حاملا لترخيص من البوليس ، وتطلب هذه التصاريح من كافة مخافر البوليس ، وكل من يخالف أو يحاول مخالفة هذا الأمر يلاقى القبض عليه ويحاكم أمام محكمة عسكرية ، وحدد الأمر هذه المنطقة بأنها يحدها شمالا شارع ترعة جزيرة بدران وشرقا شارع ابن الرشيد وجنوبا خط السكة الحديدية وغربا شارع أبو الفرج

وأصدر اللورد أللنبى يوم ٨ فبراير أمراً آخر بفرض غرامة قدرها ٦٠٠ جنيه على هذه المنطقة ، لوقوع الاعتداء الأخير فيها ، لأنه بالرغم من أن المعتدى نظره جملة أشخاص لم يبادر أحد إلى إلقاء القبض عليه أو إرشاد السلطة إليه ، وورد فى الأمر المذكور طريقة تنفيذه وذلك بإلزام جميع سكان وأصحاب الأملاك الواقعة فى المنطقة المذكورة بدفعها وأن السلطة المختصة تحدد المبلغ الذى يدفعه كل فرد منهم ، وللسلطة العسكرية أن تأمر البوليس بالحجز على منزل أى شخص يتأخر عن دفع الغرامة المفروضة عليه حين طلبها ويصير بيع هذا المنزل للحصول على المبلغ المقرر

إلقاء قنبلة على المعسكر البريطانى

وفى ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣ ألقيت قنبلة من مجهول على المعسكر البريطانى بجزيرة بدران أصابت يونانيا وأودت بحياته ، وجرح اثنان من الجنود البريطانيين جراحا يسيرة ، فأصدر اللورد أللنبى بلاغا فى ٢٠ منه بفرض غرامة قدرها ١٨٠ جنيه على سكان تلك المنطقة ، واتبع فى تحصيل هذه الغرامة الطريقة السالف ذكرها فى بلاغه السابق

إقفال بيت الأمة

وفى ٢٠ فبراير فتشت السلطة العسكرية منزل سعد باشا (بيت الأمة) واستولت على ما أرادت أخذه من الأوراق ، وبعد أن تم التفتيش والاستيلاء أقفلت السلطة البيت وأخلته ممن فيه وأقامت عليه الحرس لمنع الدخول إليه

ثم أعيد فتحه يوم ٨ يوليه على اثر إلغاء الأحكام العرفية ، واستدعى المحافظ العسكرى للقاهرة أعضاء الوفد وقتئذ وهم المصرى السعدى بك . السيد حسين القصبى . فخرى بك عبد النور . الأمير الاى محمود حلمى اسماعيل بك . الأستاذ محمد نجيب الغرابلى . الأستاذ راغب اسكندر . وأبلغهم إقفال بيت الأمة على اثر منشور لهم أصدروه واعتبره تحريضا على الإجرام ، وأنذرهم بأنه إذا حصل قتل أى انجليزى فإنهم يكونون مسئولين شخصيا عن ذلك

فاحتج الأعضاء على هذا الاعتساف وقرروا متابعة اجتماعهم فى منزل المصرى السعدى بك بالمنيرة

واعتقلت السلطة العسكرية بعض الأفراد العاملين فى الحركة الوطنية ، نذكر منهم : الأستاذ محمود بسيونى . الدكتور محجوب ثابت . عبد الستار الباسل بك . الأستاذ محمد كامل حسين .

الأستاذ حسن يس . الضابط محمود رياض الخ ، ولم تنقطع حوادث الاعتداء رغم هذه التصرفات ، ففى مساء ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣ ألقى مجهول قنبلة يدوية على خمسة من الجنود الإنجليز كانوا سائرين بشارع نوبار باشا (ابراهيم باشا الآن) تجاه جامع أولاد عنان ، فجرحت الخمسة فى أرجلهم وواحدا فى يده وجرحت أيضا ثلاثة من الوطنيين

وفى ٤ مارس ألقيت قنبلتان فى حىّ الأزبكية أمام ميدان الخازندار ، احداهما بدكان بائع سمك بجانب دار التمثيل العربى كان به ثلاثة من الجنود الانجليز فجرح الثلاثة جراحا خفيفة وأصيب أربعة من الوطنيين مات أحدهم ، والأخرى ألقيت فى المعسكر الانجليزى ولكنها لم تنفجر

اعتقال أعضاء الوفد وبعض أعضاء الحزب الوطنى

وعلى اثر إلقاء تينك القنبلتين اعتقلت السلطة العسكرية فى ٥و٦ مارس سنة ١٩٢٣ أعضاء الوفد ، وأذاعت إدارة المطبوعات عن سبب اعتقالهم البلاغ الآتى : «على اثر التعديات التى حصلت بإلقاء القنابل فى ٢٧ فبراير الماضى ومساء ٤ مارس الجارى ألقى القبض على المصرى السعدى بك . السيد حسين القصبى . فخرى عبد النور بك . الأمير الاى محمود حلمى إسماعيل بك . الأستاذ محمد نجيب الغرابلى . الأستاذ راغب اسكندر ، واعتقلوا الآن حركاتهم وتصرفاتهم أدت إلى هدم النظام والأمن العام » ، وعطلت جريدة (اللواء المصرى) لسان حال الحزب الوطنى ، واعتقل مديرها الأستاذ عبد المقصود متولى والأستاذ أحمد وفيق رئيس تحريرها ، واتخذ الحزب الوطنى جريدة (الأفكار) لسان حاله بعد تعطيل اللواء ، واعتقل صادق حنين بك والأستاذ عبد القادر حمزه (باشا) صاحب (البلاغ) ، وعطلت صحيفة (البلاغ) من صحف الوفد

هيئة وفد جديدة

وتألفت هيئة وفد جديدة من حسن حسيب باشا . على الشمسى (باشا) . سلامة بك ميخائيل . حسين هلال بك . مصطفى بكير بك . إبراهيم راتب بك . عطا عفيفى بك . الأستاذ عبد الحليم البيلى ، وأصدروا بيانا إلى الأمة بالمثابرة على الجهاد

الفصل السابع

الدستور

ظلّ الرأى العام مضطربا قلقا على مصير البلاد ، وشمل القلق مصير الدستور ذاته ، إذ تلاحقت المؤامرات والتدابير للعبث به وتأخير صدوره

تأليف وزارة يحيى ابراهيم

وقد بقى مركز الوزارة شاغرا بعد استقالة نسيم باشا مدة تزيد على الشهر ، الى أن فوجئت البلاد فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ بتأليف وزارة برياسة يحيى باشا ابراهيم ، وعضوية احمد حشمت باشا للخارجية . محمد محب باشا للمالية . احمد زيور باشا للمواصلات . احمد ذو الفقار باشا للحقانية . محمد توفيق رفعت باشا للمعارف . احمد على باشا للأوقاف . محمود عزمى باشا للحربية والبحرية . حافظ حسن باشا للأشغال . فوزى جورجى المطيعى بك للزراعة

تألفت هذه الوزارة بغير برنامج ، ولذلك سميت (وزارة ادارية) ، وسلكت منهج وزارة نسيم باشا فى تأليفها دون برنامج ، وهى تشبهها فى الطابع والمنشأ ، ولا غرابة فى ذلك ، فخمسة من أعضائها — بما فيهم رئيسها — كانوا أعضاء فى وزارة نسيم باشا ، أى أنهم تخرجوا من مدرسته — مدرسة الوصولية وانتهاز الفرص — للوصول إلى كراسى الوزارة

ومما يستوقف النظر أن هؤلاء الخمسة كانوا مستقيلين مع رئيسهم السابق على اثر إذعان الوزارة وتسليمها فى النصوص الخاصة بالسودان فى الدستور ، وكأنهم أرادوا باستقالتهم أن يظهروا شيئا من الندم على ما فعلوا ، فكيف بهم يقبلون الاشتراك فى الوزارة الجديدة على أساس حذف هذه النصوص ؟ ان هذه المهازل لا يمكن تعليلها إلا بان هذا النفر من الناس يريدون أن يكونوا وزراء فحسب ، بأى ثمن ، وعلى أى أساس ، وقد بدأ يحيى باشا ابراهيم عمله بان أدلى بحديث قال فيه إنه معتمد فى أداء مهمته على مساعدة المندوب السامى ! ! ولم يصدر من قبل مثل هذا التصريح من رئيس وزارة ، وإن كان أغلبهم سار على منهاجه ،

وهذا يعطيك فكرة عن أساس تأليف الوزارة ، ويدلك على تراجع فكرة ولاية الحكم وانحطاط الأخلاق السياسية فى البلاد

الوزارة والدستور

كان معروفا فى الأوساط المطلعة أن وزارة نسيم باشا عملت على انتقاص أحكام الدستور ومسخه وحذف بعض نصوصه على النحو الذى تقدم بيانه (ص ٨٩) ، وقد بقيت هذه النية سراً مكتوما فى عهد وزارة نسيم ، فلم يعلم بها إلا القليلون ، ثم استقالت قبل أن تخرج الدستور مشوها مبتورا ، وجاءت استقالتها بعد أن أقرت حذف نصوص السودان منه

فلما وليت وزارة يحيى باشا ابراهيم الحكم ، أخذت تسلك مسلك الوزارة السابقة ، وتعيد النظر فى نصوص المشروع ، ولكن الأنباء استفاضت بما بيتته الوزارة النسيمية فى هذا الشأن ، فارتفعت الأصوات من كل جانب بالاحتجاج على أى بتر أو تشويه لمشروع الدستور

خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك

فى شأن الدستور

ومن أقوى الاحتجاجات فى هذا الصدد خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك (باشا) وجهه إلى يحيى ابراهيم باشا ، ناشده فيه أن يصدر الدستور كما وضعته اللجنة ، من غير بتر أو تشويه ، وأورد التعديلات الخطيرة التى أدخلتها وزارة نسيم باشا على مشروع اللجنة (وقد لخصناها ص ٩٠)

ولما لهذا الخطاب من الأهمية ، وما كان له من الأثر البالغ فى الرأى العام ، ننشره هنا بنصه ، قال :

« سيدى الرئيس

« رجل يجلك ويتفاءل خيرا بوزارتك يرى واجبا عليه أن يوجه إليك هذا الخطاب بلاغا وتبصيرا

« لست أشك فى أن أول ما يهمك كما يهم البلاد من أقصاها إلى أقصاها هو أمر الدستور الذى رأت مصر بارقة فى عمرها مرة سنة ١٨٨١ والذى تشرف البلاد الآن — بفضل كفاح بنيها وظروف الأحوال وحسن توجهات مليكها — على أن تنعم به للمرة

الثانية نعيما مرجوا دوامه أن شاء الله ، ويعلم سيدى الرئيس أن هـذا الدستور قد وضعت مشروعه لجنة رأسها أحد أعضاء وزارتكم[1] ، وكان فيها وزيران آخران من زملائكم ، سَلْ ثلاثتهم يخبروك أن هذه اللجنة قد قامت بعملها مراعية فيه وجه الله والوطن ووجه مليك البلاد فأقرت كل شيء فى نصابه وأعطت كل ذى حق حقه فلم تغمط الأمة حقها فى أن لها السيادة وأنها مصدر كل سلطة ، ولم تغمط العائلة المباركة العلوية حقها الثابت فى أن المُلْك فيها إلى ماشاء الله ولم تخرج فى أى أمر من الأمور التفصيلية عما تقتضيه قواعد القانون العام الحديث وما يتفق مع حال البلاد ، ولقد بلغ بها التحرج فى عملها حدا أخذها به كثير من الكتاب فلم يحجم بعضهم عن وصفها تارة بأنها حكومية وأخرى بأنها رجعية ، لكنها صبرت على هذا وهى مؤمنة بأنها أدت لوطنها ولمليكها ما كان عليها من الواجب ، والآن أخشى كثيرا كما يخشى كل من يغار على الحق فى بلده أن يصدر الدستور لا كما وضعته تلك اللجنة بل مشوها بالتعديلات التى يتناقل الناس أن وزارة دولة نسيم باشا أدخلتها عليه ، لست أدرى يا سيدى مبلغ مطابقة الإشاعات للواقع ، ولكن أرجوك أن تسمح لى فأقص عليك ما يتناقله الناس من أمر هذه التعديلات :

أولا

عنيت لجنة الدستور عناية تامة بالبحث فى شأن السيادة على البلاد فرأت أنها تمحضت للأمة ، وأن كل سلطة قد أصبحت الأمة مصدرها ، وأن سلطانها أضحى فوق كل سلطان ، فجعلت هذا المبدأ أساساً للدستور ودونته بالمادة ٢٣ من مشروعها ، لكن الناس يتناقلون أن دولة نسيم باشا غفر الله له قد حذف هذه المادة من مشروع الدستور فقلبه بهذا الحذف رأسا على عقب وأصبح الدستور الذى أشار باعطائه للبلاد مجرد منحة من العرش على اعتبار أن لاحق فى الأصل للأمة ولا سلطان للأمة ولا سيادة للأمة !!!

مذهب إن كان قد صح فى نظر دولة نسيم باشا غفر الله ذنبه وستر عيبه فمهدى بك يا سيدى الرئيس وقد كنت كبير القضاة انك فى حق وطنك أكثر معدلة وأشد إنصافا ، وانك لابد قائل معى ومع كل من لا يلهيه نعيم يومه عن شقاء غده إن السيادة هى للأمة والسلطان للأمة ومصدر كل ولاية فى البلاد هو الأمة ، وان كنت يا سيدى محتاجا لشيء

---

(١) يقصد أحمد حشمت باشا نائب رئيس اللجنة وكان يرأسها فى غيبة حسين رشدى باشا

من البيان فى هذا الصدد فما عليك إلا أن تأمر فأفصله لك فى خطاب آخر تفصيلا

ثانيا

يتناقل الناس أن دولة نسيم باشا بعد أن عدل قوانين الرتب والنياشين بأن جعل إعطاءها للأعيان من حقوق صاحب العرش وحده بلا مشاركة للوزارة (وقد كانت تلك المشاركة واجبة بمقتضى القوانين التى وضعها المغفور له السلطان حسين سنة ١٩١٥) خشى أن البرلمان لا يقر هذه الجريمة وأن يعدل تلك القوانين أو يلغيها فأراد أن يسد الباب على البرلمان ويسلبه حق المراقبة فى هذا الشأن ، فعمد غفر الله ذنبه وسترعيبه إلى المادة (٤١) من مشروع اللجنة (وكانت تقضى كما هو الحق والواجب وحسن النظام بأن منح جلالة الملك للرتب وأوسمة الشرف يكون فى حدود القوانين أى بأن لنواب الأمة السلطة فى المراقبة عليها وعلى القوانين الخاصة بها وتعديل تلك القوانين بما يوافق مصلحة البلاد) أقول عمد دولته إلى المادة المذكورة فعدل نصها تعديلا يجعل قوانين الرتب التى وضعها دولته قوانين دستورية ، ونتيجة ذلك أن يكون للملك إنشاء الرتب وأوسمة الشرف كما يشاء ومنحها لمن يشاء من الأعيان بدون أى تدخل للحكومة ولا للبرلمان ولا مراقبة لأيهما ، وسيدى الرئيس يعلم أن لا حق لدولة نسيم باشا فى شىء من هذا بل انه بجملته وتفصيله سلب جرىء لحقوق البلاد الثابتة لها ثبوتا لا ريب فيه ، وفتح لباب واسع من أبواب الفوضى والإخلال بالنظام

ثالثا

سمعت ياسيدى أنه حصل تعديل فيما للملك من حق حل البرلمان فبعد أن كان مشروع اللجنه يقصر هذا الحق على مجلس النواب رأى دولة الباشا سامحه الله أن يكون للملك حق حل المجلسين معا أو بالانفراد ، أى أن له أن يحل مجلس النواب متى شاء أو يبقيه ويحل مجلس الشيوخ كما يشاء أو أن يحلهما كليهما أنى شاء ، سلطة فى غاية الخطر ياسيدى ليست من مصلحة الأمة ولا من مصلحة الملك ، ولا أدرى كيف انساق دولة نسيم باشا لتقريرها فانه ما من متنبه فى البلاد إلا ويدرك مبلغ مثل هذا التعديل من الخطر خصوصا وأن بمجلس الشيوخ أعضاء معينين فالحل فيه تهديد شديد لهم

رابعا

سمعت أنه حصل تعديل فى المادة (٧١) من مشروع اللجنة فبعد أن كانت تقضى بجعل عدد

أعضاء الشيوخ المعينين ثلاثين لا يزيدون ولا ينقصون قد جعل دولته هذا العدد مساويا لعدد المنتخبين ، وفى هذا انتقاص ظاهر لحق الأمة ، وخطره فى العمل لا يخفى على البصير خصوصا وأن دولته كما فى الوجه السابق جعل مجلس الشيوخ عرضة للحل كمجلس النواب

خامسا

سمعت أن دوله نسيم باشا لم يكتف بتعديل كيفية تأليف مجلس الشيوخ بل أنه عمد إلى المادة (٧٥) من مشروع اللجنة فعدلها بان جعل تعيين رئيس الشيوخ من حق الملك وحده لا رأى فيه لهـذا المجلس ، وهو افتئات على حق المجلس لا يتفق مع مصلحة البلاد ولا مع كرامة المجلس بل ولا كرامة العرش لأنه ليس من كرامة العرش فى القرن العشرين أن يلزم وجوه البلاد وكبراؤها بقبول رياسة رجل قد لا يرضونه ، ولا أدرى كيف انساق دولة نسيم باشا إلى تقرير مثل هذا الافتئات

سادسا

سمعت أنه عدل المادة (٣٩) من المشروع بأن جعل للملك حق اصدار مراسيم يكون لها قوة القانون حتى ولو أثناء دور انعقاد البرلمان وهذا خطر لا يجوز مطلقا متابعة دولته عليه

سابعا

سمعت أنه عدل المادة (٤٢) فأخرج بعض معاهدات التجارة والملاحة من مراقبة البرلمان وهذا غير جائز لما قد يكون فيه من الخطر

ثامنا

سمعت أنه عدل المادة (١٢٦) بأن رسم طريقة خاصة لكيفية تقرير الميزانية وهذا حجر غير مقبول أصلا بل يجب ترك ذلك للوائح الداخلية تقرره كما يراه النواب

تاسعا

سمعت مما يتناقله الناس أن دولته قد أضاف إلى الدستور مادة حاصلها أن هذا الدستور لا يخل بالامتيازات المخولة للملك بصفته ولى أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى

الاسلامى وبالأوقاف التى فى إدارة وزارة الأوقاف ، ولئن صح ماسمعت لكان دولة نسيم باشا قد أراد أن يخلق للملك حقا دستوريا فيما يتعلق بالتعليم الدينى الإسلامى ، وحقاً دستورياً فيما يتعلق بالأوقاف العمومية وأن يحرم نواب البلاد من تنظيم الحقوق التى قد تكون القوانين الحالية خولتها عرضا للملك ، هذا شىء هائل جدا كان يجب أن يتمعنه دولة نسيم باشا قبل أن يتورط فى الاشارة به

عاشرا

يقال انه عدل المادة (١٤٧) من المشروع وهى الخاصة بطريقة تنقيح الدستور فصعبها من وجهين : الأول زيادة الأغلبية اللازم توفرها لإقرار التعديل والثانى ضرورة تداخل الملك للتصديق على التعديل حتى فى المرحلة الأولى ، ومقتضى ذلك أن كل ما ابتكره دولة نسيم باشا من التعديلات التى سلبت الأمة شيئا من حقها سيبقى أبديا لا سبيل إلى التحلل منه

تلك ياسيدى الرئيس أمور أساسية من بين أمور أخرى يقول الناس إن دولة نسيم باشا عدل بها مشروع الدستور ، ولاحتمال أن يكون ما يتناقله الناس فى هذا الصدد صحيحا رأيتُ من واجبى المسارعة إلى تنبيهكم لما فى تلك التعديلات وأمثالها من الخطر على حقوق البلاد ، حتى إذا كنتم على أهبة اصدار الدستور — كما يقال اليوم — فدمتم تقوى الله على تقوى خلق الله ، وعملتم بما توجبه الذمة والضمير الطاهر ، وأصدرتموه لا على أنه مجرد منحة بل على أنه حق ثابت للأمة يصدر على شكل اتفاق بين الأمة بواسطة الوزراء الذين هم منها وبين جلالة الملك أى بصفة عرض من مجلس الوزراء وقبول من الملك ، مع إلغاء التعديلات التى تكون وزارة نسيم باشا قد أدخلتها على مشروع اللجنة تلك التى تقدمت الاشارة إليها

« ها قد بلغتكم فأديت ما علىّ من الواجب ، والأمانة الآن فى عنقكم إن شئتم أديتموها ولكم الشكر ، وأن شئتم أهملتموها وعليكم وحدكم الوِزْر

« ولم أرد أن أذكركم بمسألة السودان فشأنها معروف لكم وللخاص والعام ، وقد أصبح من المقرر أن الأمة لا تقبل فيها هوادة ، ولا تبغى عما قررته بشأنها اللجنة حِوَلا

« على أننى لا يفوتنى فى هذا المقام أن أخاطب من زملاء سيدى الرئيس من كانوا أعضاء بلجنة الدستور ، وهم أصحاب المعالى حشمت باشا الذى رأس تلك اللجنة زمنا طويلا ، وتوفيق رفعت باشا وحافظ حسن باشا ، وهؤلاء قد أجد ما يحملنى على التشدد فى خطابهم فأقول لهم

بالصراحة إما أن يصدر الدستور كما قررته اللجنة وإما أن تعتزلوا مراكزكم فذلك هو الأصلح لبلادكم ولمليككم والأليق بكرامتكم والأشرف لأنفسكم والسلام

وتفضل ياسيدى الرئيس بقبول فائق الاحترام

القاهرة فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٣ المخلص

عبد العزيز فهمى المحامى

ولم يرد نسيم باشا على ما احتواه خطاب عبد العزيز فهمى بك من اتهام وزارته بتشويه مشروع اللجنة ، فدل سكوته على صحة هذا الاتهام ، وأفضى أحمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية بحديث لم ينف فيه فكرة التعديل ، ولكن زعم أن وزارة نسيم باشا لم تكن بتّت نهائيا فى هذا الشأن ، فدل هذا الحديث على صحة ما جاء فى خطاب عبد العزيز بك وأن النية كانت مبيتة على تشويه مشروع اللجنة وحال دون تنفيذ هذه النية سقوط وزارة نسيم باشا

وقد وضع أعضاء لجنة الدستور احتجاجا على هذا المسخ والتشويه وقعوه جميعا وقدموه إلى يحيى باشا وناشدوه أن يصدر الدستور على الأقل كما وضعته اللجنة

خطاب آخر لعبد العزيز فهمى بك

واستمرت الوزارة تتلكأ بإيعاز من السراى فى إصدار الدستور ، فكتب عبد العزيز فهمى بك خطابا مفتوحا ثانيا إلى يحيى باشا فى ١٥ أبريل ذكر فيه ما استفاضت به الأنباء من تعديلات أخرى أريد إدخالها على الدستور ، وأهاب بيحيى باشا أن لا يرتكب هذا الإثم ، وأن يسارع إلى إصدار الدستور ، قال :

« سيدى الرئيس

« ذلك الرجل الذى يجلّك لا يزال يحسن الظن بك ويتفاءل خيرا بوزارتك ، غير أنه قلق أرِق لا يهدأ له بال ولا يستقر به مضجع ، إنه ليرى أشباحا تطوفك انت وإخوانك حول الدستور تغريكم بأن تمسوا حماه المحرم بسوء وتنالوا منه بظلم ، تحقيقا لما أراد البعض من قبلكم ، وأنه ليخيل إليه أنكم عاكفون من حول هذا الدستور الأعزل تصوبون إليه سهما بيد ، وتحبسونه بأخرى ، يدفعكم إلى الرمى حب المجاملة وتمنعكم عنه الذمة ومراقبة الله والناس ، ولأنه يعلم أن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه فتراه ياسيدى هلوعا يخاف هذا الشر المستطير على نفسه وعلى أهل وطنه كما يخشى عليكم نار الله الموقدة وفيكم أهله وأصدقاؤه ، ولأنه سمع فوق ما بلغكم إياه فى المرة الأولى ويخشى أن تجترئوا بالنظر فيما ظهر من التشويه عما بطن منه ، فها هو ذا فراراً من وخز ضميره يسارع إلى تنبيهكم لشىء من

التعديلات الأخرى التى يتحاكى بها الخاصة ويألمون لها ، وإن كان دولة نسيم باشا قد فزع من نسبة ما ظهر منها إليه وما فتئ المدافعون عنه يبرئونه من وصمتها ، فانى أحمد له الله إذ وافقنى بوجومه على أنها فى الحق نكبات مفزعات لا يأتيها إلا كل ظالم لنفسه ، كما أشكر لدولته ولناصريه على تبرئهم وأقنع به قضية مسلمة وحقيقة اعتبارية غير معقب ولا منقب ، فما كنت ممن يتلمسون عثرات الناس

« أولا — كانت المادة ٤١ من مشروع اللجنة تنص على أن « الملك (أى السلطة التنفيذية) يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين وذلك على الوجه المبين بالقوانين » أى أن هذا الترتيب وتعيين الموظفين ومنهم ضباط الجند وعزلهم تعمله الحكومة ولكن وفق القوانين التى يضعها البرلمان وتحت مراقبة النواب ، فيقول الراوى ان يد العبث بعد أن سعت فحذفت من المادة قولها « المدنيين والعسكريين » عمدت إلى المادة ٤٢ فحشرت فيها عقب حق خاص بشخص الملك عبارة : « ويعين الضباط ويعزلهم » فصارت المادة هكذا : « الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يعين الضباط ويعزلهم وهو الذى يعلن الحرب ويعقد الصلح الخ »

« صحيح ان المادة ٥٧ تقضى بأن توقيعات الملك فى شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون . وصحيح ان أوامر الملك الخاصة بتعيين الضباط وعزلهم هى توقيعات فى شؤون الدولة فمن شأنها أن لا تنفذ إلا إذا وقع عليها الرئيس والوزير المختص ولكن كثيرا من الموظفين كوكلاء الوزارات والقضاة والمديرين وغيرهم من عمال الحكومة الذين تنطبق عليهم المادة ٤١ يعينون هم أيضا بأوامر موقع عليها من الملك فإخراج الضباط من حكم هذه المادة وإفرادهم بالذكر فى مادة أخرى عقب حق شخصى للملك قد يفتح الباب إلى أن يدعى رجال السراى فى المستقبل أن تعيين الضباط وعزلهم من حقوق الملك وحده لا مراقبة عليه لأحد أو أن يدعوا على الأقل أن للملك أن يرفض التوقيع على تعيين ضابط أو عزل ضابط تطلب الوزارة تعيينه أو عزله تنفيذا للقوانين وفى هذا من الخطر على البلاد وعلى العرش نفسه ما فيه ، نحن لا يضيرنا نقل ما يتعلق بالضباط من مادة بالدستور إلى مادة أخرى ولكن الذى يضير هو حذف القيد الوارد بالمادة ٤١ وهو كون التعيين أو العزل حاصلا على الوجه المبين بالقوانين فان كان يلذ للمعدلين إبقاء التعديل فليوضع هذا القيد عقبه مباشرة اتقاء للخطر فى المستقبل ، وليعلم أن الصراحة فى التقنين أحفظ للحقوق وأنفى للشك وأبعد لسوء التأويل

« ثانيا — من حقوق الملك الخاصة بمقتضى المادة ٤٥ تعيين الوزراء وإقالتهم ، فيقال انه صار إشراك الممثلين السياسيين مع الوزراء فى هذا الحكم ونتيجة ذلك أن يصبح سفراء مصر فى الخارج ألعوبة فى أيدى رجال السراى يسمون فى تولية من شاؤا وإخراج من شاؤا لا رقيب عليهم فى هذا ولا حسيب وأن تصبح سياسة مصر الخارجية هى سياسة السراى لا سياسة الحكومة المصرية ! كأنما ضحى المصريون بما ضحوا لفائدة رجال السراى وكأنما تنازل الانجليز عن الحماية واعترفوا لمصر بحق لتمثيل الخارجى لفائدة رجال السراى !

« ثالثا — يقولون ان اليد التى سطت على الدستور حذفت من مشروع اللجنة المادة ٥٦ القاضية بأن « تكون الصلة بين الملك والوزراء رأسا وبالذات » وهى كما يرى تقرر حقاً أساسيا للوزراء تمتنع معه الوساطة السيئة وسوء التفاهم ، وفى حذفها ترك الباب مفتوحا لرجال السراى يضربون من أنفسهم نطاقا حول العرش ويستبدون بالشورى على صاحب العرش وهذا من أسوأ الأمور وأضرها بمصالح البلاد

« رابعا — يقولون ان تلك اليد عدلت المادة ٤٠ بأن جعلت افتتاح الملك للبرلمان سنويا يخطاب منه أمرا اختياريا أى ان شاء فعله وإن شاء تركه ، وهذا غير جائز البتة لأن من تتملكه الشهوة الشخصية من الملوك — والعصمة لله وحده — قد يتخذ هذه الفرصة ذريعة لإظهار غضبه على البرلمان بالإمساك عن خطابه ، وفى هذا من دواعى التأذى والاضطراب ما فيه ، وإنا لنفضل حذف المادة برمتها ، على إبقائها وفيها مثل هذا التعديل المعيب

« خامسا — تقضى المادة ٥٩ من المشروع بأن أوامر الملك شفهية كانت أو كتابية لا تخلى الوزراء ولا غيرهم من عمال الدولة من المسئولية بحال ، فيقال إنه صار حذف عبارة « ولا غيرهم من عمال الدولة »

« صحيح ان مسئولية الوزراء تكفى ولكن فى بلدنا حديث العهد بالديموقراطية والنظام الدستورى يلزم أن نحث جميع عمال الحكومة بأن الواجب عليهم الخضوع للقوانين ليس إلا ، فإثبات هذه العبارة فى دستورنا من ألزم ما يكون

« سادسا — تقرر المادة ١٠٠ من مشروع اللجنة لأعضاء البرلمان حق استجواب الوزراء وتقضى بأن لا تجرى المناقشة فى استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فى غير حالة الاستعجال أو موافقة الوزير ، فيقال : « أولا — ان هذه المادة عدلت العبارة الأخيرة منها بأن صارت « وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير »

بدل « أو موافقة الوزير » ، ومقتضى هذا التعديل أن يكون بيد الوزراء محو كل أثر للاستعجال ، وجعل المجلس مضطرا لانتظار ثمانية أيام على الأقل لتجوز له المناقشة فى الاستجواب ولو كان متعلقا بأمر من أمور الدولة الهامة التى تقلق بال النواب ويحبون تعرفها ومناقشة الحكومة فيها فى أقرب وقت وتلك نتيجة لا يرضاها أحد » . « ثانيا — يقال انه فوق الميعاد الذى قررته المادة المذكورة قد أضيف نص يقضى بأن اقتراح الاقتراع بعدم الثقة بالوزراء (وهو فى العادة يحصل عقب المناقشة فى الاستجواب) لا ينظر فيه هو أيضا إلا بعد ثمانية أيام أخرى !

« إن مثل هذا النص لا معنى له إلا تهيئة الوقت للمساعى والدسائس التى تستعمل فى الخفاء لعدم المساس بالوزارة ، وفى هذا من إفساد أخلاق النواب ، وتقليل أهمية المسئولية الوزارية ما فيه

« قد نفهم أن يقال ان اقتراح عدم الثقة إذا أتى غير مسبوق باستجواب فربما كان نظره فى الحال من عدم الإنصاف إذ قد ينتهز خصوم الوزارة غياب أنصارها فيأخذونها بهذا الاقتراح على غرة ، ولكن لا يجوز البتة بناء على مثل هذا القول أن يعطى للوزارة إلا الميعاد اللازم لجمع أنصارها وهذا أمر قد تتكفل به اللائحة الداخلية

« سابعا — تقضى المادة ١٢٥ بأن الاحتكارات والالتزامات لا تعطى إلا بتصريح البرلمان ، فيقال انه صار تعديل هذه المادة تعديلا يجعل هذا الإعطاء من حقوق الحكومة وفق القوانين بدون حاجة لاشتراط تصريح البرلمان مقدما ، وفى هذا التعديل خطر كلى على حقوق البلاد ويكفى ما قاسته فى الماضى من التفريط فى هذا الموضوع

« تلك يا سيدى أمور يتناقلها الناس ، ولا بد أنك رأيت أيضاً مما نشر ببعض الصحف ما تستدل منه على أن زميلك معالى ذى الفقار باشا اقترح على اللجنة التشريعية بجلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ جعل قانون الأسرة المالكة (نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٢) خارجا من سلطة الحكومة والبرلمان لا يمكن مساسه بأى تعديل ، ويقال انه يراد تعديل الدستور بما يوافق هذا الاقتراح ، ولست أدرك كيف أن هذا الافتئات المحض على حقوق البلاد يجوز فى مذهب معالى ذى الفقار باشا ، لقد كنت أنت ياسيدى رئيس المجلس الحسبى العالى وكان معاليه عضوا فيه معك ولقد حضرتكما تحكمان فيه على الأمراء كما تحكمان على عامة الناس ، فالقضاء المصرى العادى مكتسب من زمن طويل حق الحكم فى الأحوال الشخصية على هؤلاء الأمراء ،

فبأى مسوغ يراد سلبه الآن هـذا الحق نهائيا ؟ وبأى مسوغ يمنع نواب البلاد من الاشتراك فى التقنين للأمراء فى هذا الشأن ومن تعديل مثل ذلك القانون أو الغائه بالمرة إذا تراءى لهم فى وقت ما أن العدل والمصلحة يقضيان بذلك ، انك ياسيدى لن ترضى بهذا السلب ولن توافق عليه

« سمعت أنهم يقولون — فى معرض الدفاع عن حذف المادة ٢٣ الخاصة بسلطة الأمة — أن سيادة الأمة أمر بديهى لا ريب فيه ولكن من الأليق عدم التنصيص عليها والاكتفاء بمظاهرها وآثارها المبينة فى الدستور وأخصها مسئولية الوزراء لأن فى التنصيص جرحا لإحساس صاحب العرش ، فهل يجوز عليك مثل هذا الدفاع السخيف ؟ ان الإنجليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ولا سيادة سلطان مصر على شعبه وإنما تصريحهم كان باستقلال مصر نفسها وبسيادة مصر نفسها فهم لم يحرروا السلطان ويستعبدوا له الشعب وإنما هم بما أطلقوا للشعب من بعض حقوقه المغتصبة أظهروا ميلهم لتحرير هذا الشعب نفسه على شرط حق مسلم به من الجميع وهو بقاء الإمارة للسلطان وخلفائه من العائلة المباركة العلوية ، وإذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة هى أهم ماتسمى الشعوب لحمل أمرائها على الإقرار به لها وهى التى تقوم الثورات وتثل العروش لاستنقاذها من براثن هؤلاء الأمراء فما معنى أن تكون هذه السيادة آتيـة لمصر من تحت أنياب الانكليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الانكليز ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك بتلك العلة علة عدم جرح الإحساس ؟ اللهم ان هذا كلام المستهزئين الذين يستضعفون هذه الأمة فيضيعون أهم حق لها بمثل هذا التعليل السخيف ! أيكفى ياسيدى اعتراف هؤلاء المستهزئين شفهيا بأن سيادة الأمة أمر تغنى بداهة عن تدوينه فى الدستور ؟ ما أشبه هـذا بحال من يعترف فى كل صقع وناد بحق غريمه إلا بالكتابة أو فى مجلس القضاء ! إعتراف لا يضر المقر ولا ينفع الغريم ، إنما هى خديعة كبرى وتخدير لأعصاب الناس عن البحث فى موقفهم وتعرف حقوقهم ، خديعة يلمسها سيدى الرئيس بأصابعه إذا قارن بين حذف المـادة ٢٣ الخاصة بسيادة الأمة وسلطتها وبين المادة التى أرادوا اضافتها للدستور وهى التى تنص على امتيازات للملك فى المعاهد الدينية والأوقاف باعتباره سيد البلاد وصاحب الولاية العامة فيها ، انهم ياسيدى رأوا أن بقاء المادة ٢٣ يتنافر مع السيادة وحقوق الخلافة التى يحاولون تقريرها للملك بتلك المـادة

الإضافية فحذفوا المادة ٢٣ وأبقوا مادتهم الاضافية ، وبين هذا الحذف وتلك الاضافة ثبتت أصالة السيادة الدينية والدنيوية لملوك مصر دستوريا وقتلت أصالة سيادة الأمة دستوريا وساغ جعل الدستور منحة من الملك الأصيل السيادة إلى الأمة الأصلية العبودية وعوضوا الأمة عن هـذا التعدى ذلك الـكلام الشفهى النظرى السخيف الذى لا يسمن ولا يغنى

« يبثون أيضا بين الناس أن من عدم اللياقة الخوض فى مسألة الرتب والنياشين التى يراد جعلها إلى الأبد من حقوق الملك الخاصة قائلين أن التعرض لها مما يجرح إحساس جلالته ، ياعجباً كل العجب ! إذا كان أهم موضوعات الدستور تحديد العلاقة بين الشعب وملوكه فنغمة جرح الإحساس إن أقيم لها وزن قضت على كل حقوق الشعب ومنعته من التمسك بشىء منها وعلى الأخص بالمسئولية الوزارية لأن أشد مايجرح الإحساس أن وزراء الدولة يكونون مسئولين أمام النواب ويضطرهم النواب إلى الاستقالة ولوكانوا من أعز صنائع العرش

« على أن من وراء ترويج هذه السخافة إيقاعكم وايقاع صاحب العرش نفسه فى خطر خفر الذمة ونكث العهد ، ذلك بان حكومة مصر عاهدت الأمة المصرية عهدا رسميا علنيا ممضى من قائم مقام الخديو ومن الوزراء — وهو دبكريتو ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٤ — على أن كل قانون يصدر أثناء تعطيل الجمعية التشريعية يجب عرضه عليها عنـد افتتاحها لابداء رأيها فيه والا كان باطلا حتما ، فكل القوانين التى صدرت أثنـاء تعطيلها إنما هى مؤقتة ومنها قانون الرتب والنياشين الأخير وقانون الأسرة المالـكة الذى سبقت الإشارة إليه ، وإذا كان عرض هذه القوانين وأمثالها على الجمعية التشريعية واجبا فعرضها على البرلمان أوجب ، وكل من سعى فى اعتبار هـذه القوانين نهائية نافذة بدون رأى نواب الأمة فهو رجل يحتقر أمته ويدوس أحاسيسها ويخفر ذمته وينكث عهده إذ يعتبر العهد الرسمى الذى كان بين الحـكومة وبين الأمة المصرية قصاصة ورق لا قيمة لها ، وهى نظرية مشئومة ملأت الأرض دما وعويلا

« ياسيدى — إن الله لا يستحيى من الحق ، والحق الصريح أن معظم التعديلات التى يراد إدخالها على مشروع لجنة الدستور سلب من حقوق الأمة بالباطل وإضافة لجانب ملوك مصر فى زمن من الله عليها فيه بملك دستورى جم المروءة شريف النفس يكره أن ينال الوزراء له ولخلفائه الأكرمين من حقوق الأمة ولا يعوزه إلا مجرد لفت نظره العـالى إلى الحق فيسارع إلى إحقاقه والمضى فيه

« فهل أنت أيضا ياسيدى ستكون على الأمة لا لها ؟ كلا ! كلا ! إن عهدى بك أنك أقوم خلقا وأكبر نفسا من أن تسعى فيما ليس بحق غير أنى كما ذكرت لك فى بدء خطابى مضطرب البال لأنك ياسيدى أغرقت فى الإبهام وتركت الناس حيارى لا يدرون ان كنت حقا ستعمل لإصدار الدستور خاليا من التشويه أم لا ، فاسمح لى أن رجوك فى أن تعلن للناس رأيك بالصراحة وأن تكاشفهم بكل أعمالك فى هذا الدستور قبل أن تفجأهم به نهائيا واجب التنفيذ ، ولا تظن ياسيدى أنك غير مكلف بإجابة رجائى بل إنك متى تأملت فى حقيقة مركزك وحددت صفتك وأهليتك قانونا أدركت حتما أن إجابة طلبى أمر واجب عليك لا تملك التحلل منه بحال ، ذلك بأن الانجليز بعد أن اعترفوا لمصر بالاستقلال والسيادة قالوا لعظمة مولانا السلطان ما حاصله ان الدستور متروك أمر وضعه لعظمته وللشعب المصرى . فالشعب المصرى سيّد صاحب حق أصيل فى الدستور ومتعاقد أصيل فيه ، ومن ثم فلا يملك أحد كائنا من كان إصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء كهولا وفتيانا حتى الأجنة فى بطون أمهاتهم ، ولما لم يكن فى استطاعة هؤلاء الأربعة عشر مليونا أن يتعاقدوا بأشخاصهم لزم أن يوكلوا من يناضل لهم ويدلى بحجهم ويتعاقد عنهم . أدرك ثروت باشا هذه الحقيقة القانونية فتطوع للوكالة عن الشعب فى أمر الدستور واشترط هذا فى صك قبوله للوزارة ، وقبل عظمة السلطان منه هذه الوكالة وقد استقالت وزارته بعد أن وضع فى عهدها مشروع عمل هو بما توجبه الوكالة فأعلن أنه يرتضيه ثم انتظر رأى الشعب فأظهر الناس أنهم لا يقنعون بأقل منه ، ثم أتت وزارة نسيم باشا ووزارتكم من بعد وأعلنت أن أهم أعمالها النظر فى الدستور ، فصفتك ياسيدى أنت وزملاؤك فيما يتعلق بالدستور صفة الوكلاء عن الشعب وليس لكم فى هذا الشأن أدنى صفة فى الوكالة عن جلالة الملك ، وأهليتكم لا تعدو أهلية الوكلاء ، وواجباتكم إنما هى واجبات الوكلاء.

« متى كان الأمر كذلك فلتحكم أنت على نفسك — وأنت سيد العارفين بالقانون — بأن من واجبك الأكيد أن تُطلع الشعب موكلك على ماجل وقل من أمور الدستور وأن لا تكتم عنه شيئاً منها وأن لا تتنازل عن ذرة من حقه وأن تكون فى أقوالك صريحا مبينا لا مبهما مريبا وأن لا تصغى لما يقوله بعض العوام من أن مسألة الدستور من الأسرار الداخلية التى لا يصح أن يطلع عليها أحد فما كان للوكيل أن يعتبر شيئا من أمور التوكيل سرا جائزا حجبه عن موكليه

« ألا إن الحلال بيّن والحرام بيّن والحق أحق أن يتبع وليس بعد الهدى إلا الضلال ،

فبيضوا بأيديكم صحيفة تاريخكم ولا تدعوا شيطان الأهواء وعوامل الضعف والاستكانة تكدرها عليكم فى العالمين

« وإنى إلى هنا قد أديت ما كان يثقل ضميرى من واجب التبصير وجعلت الله شهيداً بينى وبينكم ، ومن بعد اليوم لا تحسبوا أنى أخاطبكم فقد ملت فكسرت قلمى وحبست لسانى وفوضت الأمر لله وهو أحكم الحاكمين ، والسلام ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام »

١٥ ابريل سنة ١٩٢٣

المخلص

عبد العزيز فهمى

صدور الدستور — ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣

وأخيراً صدر الأمر الملكى بالدستور فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ طبقاً للمشروع الذى وضعته لجنة الدستور محذوفا منه النصان الخاصان بالسودان ، وقد رفعه يحيى باشا إبراهيم إلى الملك مسبوقا بكتاب نوّه فيه بمزايا النظام الدستورى وخلاصة الأدوار التى مر بها المشروع ، راجيا من الملك التفضل بتوقيعه ، وأشار فى كتابه إلى تغيير النصين الخاصين بالسودان ووضع نصين آخرين بدلا عنهما ، وعلل ذلك تعليلا سقيما ، قال :

« مولاى صاحب الجلالة

« إن ما فطرتم عليه من حب الخير لبلادكم وإسعاد أمتكم جعل نهوض شعبكم الذى تعهدتموه على الدوام بالتشجيع والتأييد من أكبر أمانيكم فنال بذلك فى عهدكم السعيد حظا وافرا من التقدم والارتقاء وقد أردتم حفظكم أن الله تتوّجوا أعمالكم الجليلة بأثر عظيم يسجله لكم التاريخ ويبقى ذكره خالدا على ممر العصور والأجيال فأصدرتم لحكومتكم أمرا كريما فى أول مارس سنة ١٩٢٢ بإعداد مشروع لوضع نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة فى إدارة شئون البلاد ، فصدعت بالأمر وتعهدت بوضع مشروع مطابق لمبادئ القانون العام الحديث ومقرر لمبدأ المسئولية الوزارية ورأت أن تستعين فى القيام بهذه المهمة الخطيرة بآراء هيئة يكون أعضاؤها من ذوى الخبرة والصفة النيابية فشكلت لجنة منهم عهدت إليها فى وضع مشروع للدستور تتحقق به المبادئ المذكورة على الوجه المتقدم وقد قامت تلك اللجنة بما عُهد إليها بعزيمة صادقة وهمة كبرى تستحق عليهما الشكر والثناء ورفعت مشروعها إلى الحكومة

« ولما كان نظام التشريع المعمول به فى البلاد يقضى بعرض مثل هذا المشروع على اللجنة الاستشارية التشريعية قدمته الحكومة إلى تلك اللجنة لفحصه فعنيت أكبر عناية

بدرسه وتمحيصه وأدخلت عليه تعديلات خاصة بالشكل القانونى واقترحت بعض نصوص لتقرير حقوق فات وضعها وكان من المتعين أن يشملها الدستور

« وقبل أن تتمكن الوزارة التى قُدم إليها المشروع من إتمام درسه استقالت وخلفتها وزارة أخرى لم تتمكن بعد درسه من رفعه لعتبات مولاى

« ولما شرفتمونى جلالتكم بأن عهدتم إلى فى تأليف الوزارة الحالية كان من أهم ما عُنيت به وزملائى درس هذا المشروع وما أُدخل عليه من التعديلات فى الأدوار التى مر بها وجعلنا نصب أعيننا أن يكون الدستور محققا لرغبات الأمة وأمانيها الحقة ومطابقا لأحدث الأنظمة الدستورية وأن نراعى فى أحكامه تقاليد البلاد وعاداتها القومية وقد انتهينا من درسه وفحصه فجاء بحمد الله محققا للغرض الذى توخيناه وقد وضع النصان الخاصان بالسودان بالصورة التى وردت بالدستور بناء على ما أبداه نخامة المندوب السامى من التأكيد التام بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ليس من قصدها مطلقا أن تنازع فى حقوق مصر فى السودان ولا فى حقوقها فى مياه النيل

« وإنى وزملائى لنغتبط بأن قدّر لنا إتمام هذا العمل الجليل على أيدينا فأتشرف برفع المشروع لعتبات مولاى حتى إذا صادف قبولا حسنا تفضل بتتويجه بأمره الكريم

« وإنا نبتهل إلى الله جلت قدرته أن يحفظكم ذخرا للبلاد وأن يجعل الحريات فى ظلكم مصونة والحقوق فى جواركم مقدسة وأن يجعل عهد هذا الدستور عهدا سعيدا حافلا بالخير والبركات وأن يوفق الأمة فى حياتها الدستورية الجديدة إلى سلوك سبيل الحكمة والرشاد

« وإنى لجلالتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين »

القاهرة فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ — ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ يحيى إبراهيم

وقد وقع الملك الدستور وأصدر به أمرا ملكيا قال فى ديباجته :

« نحن ملك مصر . بما أننا ما زلنا مُذ تبوأنا عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التى عهد الله تعالى بها إلينا نتطلب الخير دائما لأمتنا بكل ما فى وسعنا ونتوخى أن نسلك بها السبيل التى نعلم أنها تُفضى إلى سعادتها وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة

« ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلا إذا كان لها نظام دستورى كأحدث الأنظمة الدستورية فى العالم وأرقاها تعيش فى ظله عيشا سعيدا مرضيا وتتمكن به من السير فى طريق الحياة الحرة المطلقة ويكفل لها الاشتراك العملى فى إدارة شؤون البلاد والإشراف على وضع

قوانينها ومراقبة تنفيذها ويترك فى نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والإبقاء على صفاتها ومميزاتها التى هى تراثها التاريخى العظيم

« وبما ان تحقيق ذلك كان دائما من أجل رغباتنا ومن أعظم مانتجه إليه عزائمنا حرصا على النهوض بشعبنا إلى المنزلة العليا التى يؤهله لها ذكاؤه واستعداده وتتفق مع عظمته التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدين وأممه ، أمرنا بما هو آت »

ويلى ذلك مواد الدستور

وأبلغ الدستور إلى رآسة مجلس الوزراء فى كتاب من الملك قال فيه :

« عزيزى يحيى إبراهيم باشا

« اطلعنا على مشروع الدستور الذى عنيتم بتحضيره ورفعتموه إلينا وإنا لشاكرون لكم ولزملائكم ما بذلتم من الهمة فى وضعه وما توخيتم فيه من مصلحة الأمة وفائدتها

« وبما انه وقع لدينا موقع القبول فقد اقتضت إرادتنا إصدار أمرنا به راجين أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمة وارتقائها وعنوانا دائما لمجدها وعظمتها

« وقد جُعل الأمر الصادر به من أصلين حُفظ أحدهما بديواننا والآخر مرسل إلى دولتكم ليحفظ برياسة مجلس الوزراء

« والله المعين على ما فيه الخير والسداد » (فؤاد)

« صدر بسراى عابدين فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ — ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ »

كيف وقع الدستور

لم يكن أحد يتوقع صدر الدستور فى ذلك اليوم (١٩ ابريل سنة ١٩٢٣) لما كان يعرفه الخاصة من معارضة الملك فؤاد فى إصداره ، ولكنه وقعه تحت ضغط الحوادث ، ففى مساء هذا اليوم ذهب يحيى ابراهيم باشا إلى سراى عابدين وقابل الملك وأفضى إليه أن مصلحة البلاد تدعو إلى إمضاء الدستور الليلة ، فقبل الملك توقيعه ، وفى الساعة التاسعة مساء استدعى الوزراء إلى سراى عابدين وكانوا يجهلون هم أيضا أن الدستور سيصدر تلك الليلة ، بل كانوا يجهلون سبب استدعائهم ، فلما جاءوا إلى السراى علموا أنهم استدعوا للتوقيع على الدستور

وفى الساعة التاسعة والدقيقة ٤٥ مثلوا أمام الملك فؤاد فى قاعة العرش وكان الدستور

مكتوبا ومعدا للتوقيع مع الوثائق الملحقة به ، وفى منتصف الساعة الحادية عشرة مساء وقعه الملك ، وتلاه الوزراء فوقعوا جميعا ، ثم نزلوا إلى ديوان كبير الأمناء وأرسل رئيس الوزراء تلغرافات البشرى إلى المحافظات والمديريات بصدور الدستور ، وصدرت الأوامر إلى القلاع بأن تطلق فى العاصمة والثغور مائة مدفع ومدفع وفى المدن الداخلية ٢١ مدفعا

القواعد الأساسية للدستور

يقع الدستور فى ١٧٠ مادة ، وفى الحق انه فى مجموعه قد أسس على أحدث المبادئ الدستورية ، وهو إلى جانب أنه وضع نظام الحكم الدستورى ، قرر حقوق المصريين و كفلها لهم ، ويهمنا أن نستخلص من أحكامه أهم القواعد الأساسية التى قررها ، فإن فى التنويه بهذه القواعد ما يعطينا فكرة عامة عن الدستور ، وإنا ملخصون هذه القواعد فيما يلى :

(١) قرر فى أول مواده أن مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة وملكها لا يتجزأ ولا يُنزل عن شىء منه ، وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى ، وفى المادة (٣٢) « ان عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ ابريل سنة ١٩٢٢) »

(٢) جميع السلطات مصدرها الأمة (المادة ٢٣)

(٣) قرر مبدأ المساواة بين المصريين فهم لدى القانون سواء وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة (المادة ٣)

(٤) حق ولاية المناصب مقصور على المصريين ولا يولى الأجانب من هذه المناصب إلا ما يعينه القانون فى أحوال استثنائية (المادة ٣)

(٥) الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية الرأى مكفولة ولا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون (المواد ٤ و ٥ و ١٢ و ١٣ و ١٤)

(٦) كفل حرية الصحافة وحظر الرقابة على الصحف ، ومنع إنذارها أو تعطيلها أو إلغاءها بواسطة الإدارة (المادة ١٥)

(٧) لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون (المادة ٦)

(٨) حظر نفى أى مصرى من الديار المصرية (المادة ٧) وحظر تسليم اللاجئين السياسيين (المادة ١٥١)

(٩) قرر حرمة المنازل (المادة ٨)

(١٠) قرر حرمة الملكية فلا ينزع عن أحد ملكه إلا للمنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون بشرط تعويضه عنه وحظر عقوبة المصادرة للأموال (المادة ٩ و ١٠)

(١١) التعليم الأولى إلزامى ومجانى للمصريين من بنين وبنات (المادة ١٩)

(١٢) قرر حق الاجتماع وتكوين الجمعيات (المادة ٢٠ و ٢١)

(١٣) القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة فى الحكومة التداخل فى القضايا (المادة ١٢٤)

(١٤) يتكون البرلمان من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويؤلف مجلس الشيوخ من أعضاء ينتخب ثلاثة أخماسهم ويعين الباقون (الخمسان)، ويؤلف مجلس النواب من أعضاء جميعهم منتخبون، وعدد الشيوخ المنتخبين يكون بنسبة عضو عن كل مائة وثمانين ألفا من الاهلين، وعدد النواب بنسبة نائب عن كل ستين ألفا، ومدة عضوية الشيوخ عشر سنوات يتجدد نصفهم كل خمس سنوات، ومدة عضوية النائب خمس سنوات (المواد ٧٤ وما بعدها)

(١٥) يشترط فى النائب زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب[1] أن تكون سنة ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل (المادة ٨٥)، ويشترط فى عضو الشيوخ زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب أن تكون سنه أربعين سنة ميلادية كاملة (المادة ٧٧) وأن يكون من الطبقات الآتية (أولا) الوزراء، الممثلين السياسيين، رؤساء مجلس النواب، وكلاء الوزارات، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها، النواب العموميين. نقباء المحامين، موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعدا — سواء فى ذلك الحاليون والسابقون (ثانيا) كبار العلماء والرؤساء الروحيين، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها مصريا فى العام، من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة، وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التى نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها (المادة ٧٨)

(١٦) الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها وجب

(١) سترد هذه الشروط فيما يلى ص ١١٨

عليها أن تستقيل وإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة (المادة ٦١ و ٦٥) ، وللملك حق حل مجلس النواب ، وإذا حُل فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر (المادة ٣٨ و ٨٨)

(١٧) الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه (المادة ٤٨)

(١٨) لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان بمجلسيه وصدق عليه الملك (المادة ٢٥) وإذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه فى مدى شهر لإعادة النظر فيه فإذا لم يرد القانون فى هذا الميعاد عد ذلك تصديقا من الملك عليه وصدر . وإذا رد مشروع القانون فى الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بأغلبية ثلثى الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر ، فان كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه فى دور الانعقاد نفسه ، فإذا عاد البرلمان فى دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر (المواد ٢٥ و ٣٥ و ٣٦)

(١٩) لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام الدستور إلا أن يكون ذلك وقتيا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون (المادة ١٥٥)

(٢٠) يختص كل مجلس بالفصل فى صحة نيابة أعضائه ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى الأصوات (المادة ٩٥)

(٢١) يدعو الملك البرلمان سنويا إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور (المادة ٩٦[١])

قانون الانتخاب

٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣

وفى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣ صدر قانون الانتخاب ، وهو أول قانون للانتخاب صدر فى عهد الدستور ، وقد أسس على القواعد الآتية :

(١) حق الانتخاب مقرر لكل مصرى بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية

(٢) الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين ، الأولى هى انتخاب المندوبين

---

(١) تلك هى القواعد الجوهرية للدستور ، وقد نشرناه كاملا فى قسم الوثائق التاريخية بآخر هذا الجزء

الثلاثينيين ، والثانية هى انتخاب النواب ، ففى المرحلة الأولى ينتخب كل ثلاثين ناخبا مندوبا منهم يشترط أن تكون سنه خمسا وعشرين سنة ، والمرحلة الثانية هى انتخاب النواب ، فالمندوبون الثلاثونيون هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب فى دائرتهم

ومدة نيابة المندوب الثلاثينى خمس سنوات ، وإذا انتهت نيابة أحد المندوبين لوفاته أو استقالته أو لتغيير موطنه أو لفقدانه حق الانتخاب ، وجب انتخاب مندوب آخر تنتهى نيابته فى الميعاد الذى كانت تنتهى فيه نيابة من حل هو محله ، وإذا أجرى انتخاب عام أو تكميلى وجب عمل انتخاب جديد لإبدال أحد المندوبين بغيره أو استبقائه إذا طلب ذلك أغلبية قسم ناخبيه (المادة ٢٤)

(٣) الانتخاب لأعضاء مجلس الشيوخ على ثلاث درجات ، فالأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثينيين ، والثانية هى انتخاب المندوبين عن المندوبين ، وذلك ان كل خمسة منهم ينتخبون من بينهم مندوبا عنهم ، يشترط أن تكون سنه ثلاثين سنة ، وهؤلاء المندوبون عن المندوبين هم الذين ينتخبون عضو مجلس الشيوخ فى دائرتهم

(٤) يشترط فى النائب زيادة على شرط السن (ثلاثين سنة) أن يكون اسمه مدرجا بجدول الانتخاب فى المديرية أو المحافظة التى ينتخب فيها وأن يرشحه ثلاثون على الأقل من مندوبى دائرة انتخابه ، ويشترط فى عضو الشيوخ زيادة على شرط السن (أربعين سنة) أن يكون اسمه مدرجا فى جدول الانتخاب على النحو المشترط للنائب وأن يرشحه عشرون على الأقل من مندوبى المندوبين فى دائرة انتخابه

وقد أخذ قانون الانتخاب بقاعدة الانتخاب الفردى بأن تقتصر كل دائرة انتخابية على انتخاب نائبها وشيخها ، وهو النظام المعمول به إلى اليوم ، يقابله الانتخاب بالقائمة أو الانتخاب النسبى الذى يخوّل كل ناخب حق انتخاب نواب عدة دوائر أخرى

ويؤخذ مما تقدم أن قانون الانتخاب لم يشترط فى الناخبين والمندوبين أو مندوبى المندوبين شروطا مالية أو ثقافية ، فكان فى ذلك أقرب إلى المساواة والديموقراطية ، ولم يشترط الدستور فى النائب شروطا مالية ما ، وإنما اشترطها لعضو مجلس الشيوخ فى بعض المرشحين كما تقدم بيانه

(٥) يحرم حق الانتخاب أبدا (١) المحكوم عليهم بعقوبة من عقوبات الجنايات ، و (٢) المحكوم عليهم فى جناية بعقوبة من عقوبات الجنح و (٣) المحكوم عليهم فى بعض الجرائم التى عددها القانون

(٦) يوقف استعمال الحقوق الانتخابية بالنسبة للمحجور عليهم مدة الحجر ، والمصابين بأمراض عقلية المحجوزين مدة حجزهم ، والذين أشهر إفلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ إشهار الإفلاس ، والمحكوم عليهم بغرامة لا تتجاوز جنيها أو بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرا فى جرائم انتخابية مدة خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائى ، أما المحكوم عليهم بعقوبة أشد فيكون الوقف لمدة عشر سنوات

(٧) حق الانتخاب للضباط وصف الضباط والجنود فى الجيش والبحرية وليسوا فى الاستيداع أو فى اجازة موقوف ما داموا تحت السلاح ، ويجرى حكم هذه القاعدة على الضباط وصف الضباط والجنود فى البوليس أو فى مصلحة حفر السواحل أو فى أية هيئة ذات نظام عسكرى (المادة ٦)

(٨) يعاقب بالحبس لمدة أقصاها سنة وغرامة أقصاها مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه فى الانتخاب أو لإكراهه على الانتخاب على وجه خاص ، وكل من أعطى آخر أو عرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كى يحمله على الانتخاب على وجه خاص أو على الامتناع عن التصويت ، وكل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره ، وكل موظف عمومى حكم عليه فى جريمة من جرائم الانتخاب ارتكبها أثناء تأدية وظيفته ، يجوز الحكم عليه بالعزل

الإفراج عن سعد

٣٠ مارس سنة ١٩٢٣

رأت الحكومة البريطانية تحت ضغط الحركة الوطنية أن ليس من الحكمة ولا من حسن السياسة إبقاء سعد فى الاعتقال ، وأن استمرار اعتقاله يزيد فى ثورة الهياج فى مصر ويحول دون تهدئة الخواطر ، بل ربما كان سببا فى كثرة الجرائم السياسية

فقررت الإفراج عنه يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ (قبل صدور الدستور) ، وكان معتقلا فى جبل طارق ، وأذاع اللورد اللنبى هذا النبأ فى بلاغ أصدره يوم ٣١ مارس ، وأصدرت وزارة الخارجية البريطانية من قبل بيانا بذلك قالت فيه : « قال الطبيب المعالج لزغلول باشا فى تقريره إن تغيير نظام الحياة والاستحمام بالمياه المعدنية فى أوروبا ضروريان لصحة الباشا ،

ولهذه الأسباب قررت الحكومة بعد استشارة المندوب السامى أن تفرج عن زغلول باشا من جبل طارق وقد أرسلت التعليمات اللازمة إلى حاكم جبل طارق فى ٢٧ مارس »

ونفذ الإفراج عن سعد يوم ٣٠ مارس ، وسافر من جبل طارق إلى فرنسا ، وقصد إلى (اكس ليبان) للاستشفاء ، وقد تلقت الأمة هذا النبأ بالغبطة والابتهاج العظيم

الإفراج عن المعتقلين فى مصر

وأفرجت السلطة العسكرية فى ابريل عن المعتقلين فى مصر من أعضاء الوفد المصرى : السعدى بك . السيد حسين القصبى . فخرى عبد النور بك . الأميرالاى محمود حلمى إسماعيل بك . الأستاذ محمد نجيب الغرابلى . الأستاذ راغب اسكندر

وأطلق سراح الأستاذ عبد المقصود متولى . صادق حنين بك . الأستاذ عبد القادر حمزه صاحب البلاغ . الأستاذ أحمد وفيق الخ

وأصدر اللورد اللنبى بلاغا بالغاء منشوره السابق بتعيين حاكم عسكرى للقاهرة والجيزة

الإفراج عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد

والمعتقلين منهم فى سيشيل

وأعقب صدور الدستور إطلاق سراح أعضاء الوفد الذين حوكموا أمام المحكمة العسكرية وحكم عليهم بالحبس سبع سنوات وكانوا معتقلين فى المالطة ، فأفرج عنهم يوم ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ وهم : حمد الباسل باشا . مرقس حنا بك . الأستاذ ويصا واصف . الأستاذ واصف بطرس غالى . علوى الجزار بك . مراد الشريعى بك . جورج خياط بك

وأفرج أيضا عن كثير من المعتقلين السياسيين

وفى ٣١ مايو أبلغ حاكم جزائر سيشيل أعضاء الوفد المعتقلين بجزيرة (ماهى) أن الحكومة البريطانية قررت فك اعتقالهم ابتداء من صباح الجمعة أول يونيه وهم : فتح الله بركات باشا . مصطفى النحاس بك . عاطف بركات بك . الأستاذ مكرم عبيد . سينوت حنا بك . وقد أبحروا من الجزيرة ووصلوا مصر يوم ٢٦ يونيه ، فاستقبلوا استقبالا حافلا

وأصدر الوفد قرارا فى ٢٩ يوليه سنة ١٩٢٣ باعتبار القسم العامل من الوفد مؤلفا من كل من حمد الباسل . سينوت حنا . جورج خياط . مصطفى النحاس . واصف بطرس غالى .

ويصا واصف . مكرم عبيد . فتح الله بركات . عاطف بركات . مرقص حنا مراد الشريعى . محمد علوى الجزار . على الشمسى ، وان هيئة الوفد الكاملة تكون مؤلفة من هؤلاء وممن حل محلهم على التعاقب أثناء الاعتقالات الماضية وهم : المصرى السعدى . حسين القصبى . مصطفى الفاياتى . سلامه ميخائيل . فخرى عبد النور . محمد نجيب الغرابلى . محمود حلمى اسماعيل . راغب اسكندر . عبد الحليم البيلى . حسن حسيب . حسين هلال . مصطفى بكير . ابراهيم راتب . عطا عفيفى

قضية المؤامرة السياسية

والحكم فيها

هى قضية اتهم فيها خمسة عشر متهما بالقاء ارتكاب حوادث قتل الانجليز فى المدة من ابريل سنة ١٩٢٠ إلى سبتمبر سنة ١٩٢٢ وقتل الأشخاص الذين كانوا شهود إثبات أمام المحاكم العسكرية البريطانية والذين أعطوا معلومات فى هذه الحوادث ، وتوزيع آلات القتل والمنشورات الثورية ، وقد نظرت هذه القضية أمام محكمة عسكرية بريطانية عليا عقدت جلساتها فى شهر ابريل سنة ١٩٢٣ ، واستمرت طيلة شهرى مايو ويونيه وأوائل يوليه ، وبلغت جلساتها نيفا وستين جلسة ، والمتهمون فيها هم : ابراهيم خليل نظير . محمد دسوقى مصطفى . الأستاذ محمد شافعى البنا . محمد أمين احمد . على فهمى على . الأستاذ سيد محمد . حسن بك العرب . محمد معوض . صبحى ابراهيم . سليم باسيلى . حسين السعيد . حسن توفيق . حسين محمد أمين . محمد كامل عبد الخالق . عبد السلام صالح . وقد أصدرت المحكمة العسكرية حكمها فى ٢٢ يوليه ، وهو يقضى باعدام كل من : ابراهيم خليل نظير . ومحمد دسوقى مصطفى . والأستاذ محمد شافعى البنا . وعلى فهمى على . ومحمد كامل عبد الخالق . وبالأشغال الشاقة المؤبدة على الأستاذ سيد أفندى محمد . وبها لمدة ١٥ سنة على حسن توفيق . وبالسجن عشر سنوات على سليم باسيلى . وخمس سنوات على حسن بك العرب . وثلاث سنوات على حسين محمد أمين . وقد عدل الحكم بالنسبة لمحمد معوض . وحسين السعيد . وصبحى ابراهيم ، وكان يقضى بحبس الأول ثلاث سنوات ، والثانى خمس سنوات ، والثالث بجلده اثنتى عشرة جلدة . فقرر القائد العام العفو عن هؤلاء الثلاثة وإطلاق سراحهم

واستأنف المحكوم عليهم الحكم أمام المجلس العسكرى البريطانى الأعلى بلندن ، فقضى

(أولا) بالغاء الحكم بالنسبة لحسن توفيق ، (ثانيا) حفظ الحكم بالنسبة لحسن بك العرب لإعادة النظر فى قضيته (ثالثا) تعديل الحكم بالنسبة لكل من : الأستاذ محمد شافعى البنا . ومحمد كامل عبد الخالق . وجعل عقوبتهما الأشغال الشاقة المؤبدة (رابعا) تأييده بالنسبة لبقية المحكوم عليهم وهم : ابراهيم خليل نظير . ومحمد دسوقى مصطفى . وعلى فهمى على المحكوم عليهم بالإعدام شنقا . ثم الأستاذ سيد محمد المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة . وسليم باشيلى المحكوم عليه بالسجن عشر سنوات . وحسين محمد أمين المحكوم عليه بالسجن ثلاث سنوات

فى الحزب الوطنى

اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى ٩ مايو سنة ١٩٢٣ وقررت انتخاب محمد حافظ رمضان بك (باشا) رئيسا للحزب عملا بالمادة التاسعة من قانون الحزب الصادر سنة ١٩٢٢ ، وكان هذا الاختيار بموافقة كل من : أحمد لطفى بك . عبد اللطيف الصوفانى بك . الدكتور اسماعيل صدقى بك . اسماعيل بك لبيب . حسن خيرى بك . محمد بك أحمد الشريف . محمد بك فؤاد المنشاوى . الدكتور محمود ناشد بك . عبد الرحمن الرافعى بك . محمود بك نصير . محمد عبد المجيد العبد . اسماعيل حافظ . محمد رمضان . سعيد بك طليمات . والأساتذة : محمد زكى على . أحمد وجدى . مصطفى الشوربجى . عبد المقصود متولى . محمد فؤاد حمدى . أحمد وفيق . أعضاء اللجنة الادارية

وقد أصدر حافظ رمضان بك لمناسبة انتخابه رئيساً للحزب بيانا قال فيه :

« نقدم لأعضاء الحزب الوطنى ولباقى مواطنينا شكرنا الجزيل على الثقة التى مازالوا يغمروننا بها برسائلهم المشجعة وكنا نود أن نعبر لهم عن عواطفنا فى ظروف أخرى حتى لا تشوبها شبهة الرغبة فى الرياسة والله يعلم أننا من أزهد الناس وأبعدهم عن مظهرية الزعامة مهما كنا قريبين من روحها ونزعتها الفعالة ، ولكنا لبينا دعوة إخوان قضت إرادتهم أن يسابقوا الزمن فى جمع شمل الحزب وضم صفوفه وقد اتسعت دائرة العمل وضاقت ساعاته فعلى كل عضو فى الحزب وعلى كل نصير له وكل منتم إليه وعلى كل مستعصم بمبادئه نعتمد كما نعتمد على الله

« وإن لنا من زعيمينا السالفين القدوة الحسنى والمثل الأعلى وإن « من المؤمنين رجالا

صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظروا وما بدلوا تبديلا »

حافظ رمضان

وأرسل إلى سعد باشا (وكان يستشفى فى اكس ليبان) برقية فى ١٧ مايو لمناسبة انتخابه رئيسا للحزب الوطنى ، قال :

« إنه بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك وانتخابى رئيسا للحزب الوطنى أبلغكم أطيب الأمانى التى أرجوها لكم ولكل عزيز لديكم مشفوعة بذكريات الصداقة القديمة التى بيننا ، وإنى لأرجو أن أراكم قريبا بيننا على أرض مصر الخالدة التى شغفنا جميعا بحبها مع كل من قضى عليهم النفى بالبعد عنها »

حافظ رمضان

فرد عليه سعد بالبرقية الآتية :

« إن تلغرافكم المنبئ بانتخابكم رئيسا للحزب الوطنى والذى ضمنتموه أمانيكم الطيبة بمناسبة العيد أدخل علىّ السرور فأشكر لكم ذلك وأقدم لكم تهانىّ الشخصية »

سعد زغلول

وبرقية حافظ بك إلى سعد باشا صدرت من غير شك عن فكرة سديدة ، فإن الحزب الوطنى الذى يجب أن يكون ويبقى رمزا للمبادئ الوطنية الكاملة يجدر به توكيدا لانتشار هذه المبادئ أن يعمل على ضم الصفوف وتوحيد الكلمة ، وعليه وهو الهيئة الشعبية الأولى أن يستبق قدر ما يستطيع حسن الصلات مع الهيئة الشعبية التى تمثل غالبية الأمة ، فإنه بذلك يكون أقدر على تعميم مبادئه بين طبقات الشعب ، وهذه الخطة هى بلا جدال أحكم وأسد وأقرب إلى روح مبادئه من التحالف مع الائتلافيات السياسية التى تقف لحقوق الشعب بالمرصاد

قانون الاجتماعات — ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣

أصدرت الوزارة فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المسمى « قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية » ، قيدت فيه حق الاجتماعات بقيود شتى استنكرها الرأى العام

قانون الأحكام العرفية

قررت المادة ١٥٥ من الدستور أنه لايجوز تعطيل حكم من أحكامه إلا أن يكون ذلك

وقتيا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون

فكان لا بد من صدور قانون ينظم الأحكام العرفية المصرية ويبين الأحوال التى يجوز أن تعلن فيها ، ومدى سلطة الحكومة فى ظلها ، وكان يجب أن لا يصدر هذا القانون إلا بعد انعقاد البرلمان ، ليتسنى له أن يضع له من الأحكام ما يكفل التوفيق بين ضرورات النظام العرفى وصيانة حقوق الأفراد والجماعات ، ولكن الوزارة بادرت إلى إصدار هذا القانون فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ ، وهو يقضى بأنه يجوز إعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن أو النظام العام فى الأراضى المصرية أو فى جهة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب إغارة قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية ، ويكون إعلان الأحكام العرفية ورفعها بمرسوم ، على أن المادة ٤٥ من الدستور تنص على أنه يجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية أى المرسوم الصادر بها فورا على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاءها

وبين القانون مدى السلطة التى خولها للحاكم العسكرى ، وهى سلطة واسعة ، تشمل تفتيش الأشخاص والأماكن ، ومراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها ، ومراقبة الرسائل البريدية والبرقية والتليفونية ، ونفى الأشخاص إلى الجهة التى يعينها الحاكم العسكرى ، ومنع أى اجتماع عام وحله ، ومنع أى نادٍ أو جمعية أو اجتماع وحله ، وأباح لمجلس الوزراء أن يزيد من اختصاص السلطة القائمة على الأحكام العرفية ويرخص لها باتخاذ أى تدبير آخر مما يقتضيه صون الأمن والنظام العام

وفى الحق انه قانون يضع فى يد الحكومة سلطة لا حد لها ، تتضاءل فى ظلها الحريات والضمانات التى كفلها الدستور للمصريين ، فهو من القوانين الرجعية المنافية لروح الدستور ، ومن ثم قوبل صدوره بالاستنكار والاستياء ، وبخاصة لاستئثار الوزارة بوضعه قبل اجتماع البرلمان

قانون التضمينات — ٥ يوليه سنة ١٩٢٣

جرت المفاوضات بين الوزارة ودار المندوب السامى البريطانى على طريقة إلغاء الأحكام العرفية التى أعلنتها الحكومة البريطانية فى نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فتم الاتفاق بينهما على أن تصدر الحكومة المصرية أولا القانون المعروف بقانون التضمينات الذى يقضى بإجازة كل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من إجراءات إدارية وقضائيه أو تشريعية مدة الأحكام العرفية

فاجتمع مجلس الوزراء يوم ٥ يوليه سنة ١٩٢٣ وأقر الوثائق الآتية : (١) مشروع قانون التضمينات كما حصل الاتفاق عليه بين الوزارة ودار المندوب السامى (٢) مشروع قرار لوزير الحقانية بتأليف لجنة للنظر فى المقترحات الخاصة بالعفو من العقوبة عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية التى انعقدت بمقتضى الأحكام العسكرية البريطانية (٣) مشروع مذكرة سياسية أعدت لإرسالها من وزير الخارجية إلى ممثل الدولة البريطانيـة فى مصر متضمنة الايضاحات والتصريحات التى يقصد منها تفسير وتـكميل الوثيقتين المتقدمتين

واطلع مجلس الوزراء على مشروع الرد البريطانى على المذكرة المتقدمة ومشروع الإعلان الذى سيصدر من السلطة العسكرية بالغاء الأحكام العرفية

وعلى هـذه الأسس صدر فى هذا اليوم قانون التضمينات وهو يقضى بإجازة جميع ما قامت به السلطة العسكرية منذ إعلان الأحكام العرفية فى نوفمبر سنة ١٩١٤ أى مدى تسع سنوات من إجراءات إدارية أو قضائية أو تشريعية ، وتنص الوثائق المرافقة للقانون على حرمان المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية لجرائم سياسية حق العفو أو تعـديل العقوبات الصادرة عليهم إلا إذا طلبته لجنة مؤلفة من المستشار القضائى رئيسا (وكان بريطانيا) ، ووكيل محكمة الاستئناف الوطنية وكان بريطانيا كذلك ، ومستشارين مصريين بمحكمة الاستئناف

ونص أيضا على منع المصريين من الرجوع بتعويض الأضرار التى أصابتهم تحت الحكم العرفى ، وفى الوقت نفسه قضى قرار مجلس الوزراء المرافق للقانون بتعويض الخزانة المصرية لتعويض الأجانب على ما يكون قد أصابهم منه ، كما قضى بان تبقى الأراضى التى استولت عليها السلطة العسكرية البريطانية أو احتلتها على حالتها إلى أن يفصل فيها فى مفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، أى أنه اعترف بالحالة الفعلية فيما يتعلق بتلك الأراضى ، وهى حالة خطيرة ، لأن من هذه الأراضى المساحات الشاسعة التى أقامت عليها السلطة العسكرية البريطانية مطاراتها ومنشآتها فى أبو قير ومصر الجديدة ومنطقة قناة السويس وغيرها

وقد كانت البلاد تطالب بإرجاء صدور هذا القانون إلى أن ينعقد البرلمان ليصدر بالطريقة الدستورية ، ولـكن الوزارة عجلت بصدوره لتضع البرلمان أمام الأمر الواقع ، وأصدرته فى شكل اتفاق بين الحكومة المصرية والمندوب السامى البريطانى ، بحيث لا سبيل إلى التحلل منه إلا باتفاق آخر ، من أجل ذلك قوبل هذا القانون بالسخط والاستنكار من مختلف الهيئات

وأصدر وزير الحقانية فى يوم صدوره قرارا بتأليف لجنة العفو من المستشار القضائى البريطانى رئيسا ومن وكيل محكمة الاستئناف الوطنية وكان انجليزيا ومستشارين مصريين بالاستئناف ، وكانت مهمتها أن تعرض على الوزير مقترحاتها فى العفو عن العقوبة الصادرة بها أحكام المحاكم العسكرية أو بابدال هذه العقوبة بأخف منها

انتهاء الأحكام العرفية

وفى اليوم المذكور (٥ يوليه) أصدر اللورد أللنبى أمراً بالغاء الأحكام العرفية هذا نصه :

« بما ان حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر قد أصدرت قانون تضمينات متعلقا بجميع التدابير التى اتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفة المعلنة فى ٣ نوفمبر سنة ١٩١٤ . وبما انه قد حان الوقت إذن لإلغاء نظام الأحكام العرفية المشار إليه إلا فيما تقتضيه تصفية بعض الأمور المنظورة الآن

« فأنا الموقع على هذا إدمند هنرى هينمان فيكونت أللنبى بموجب السلطة المخولة لى بصفتى الفيلدمارشال القائد العام لقوات صاحب الجلالة البريطانية فى القطر المصرى

آمر بما هوآت :

« يلغى من تاريخ هذا الاعلان نظام الأحكام العرفية الذى أعلن فى ٣ نوفمبر سنة ١٩١٤ بشرط أن تستمر مع ذلك السلطات العسكرية وعلى الأخص الحارس الرسمى لأموال الاعداء على مباشرة الحقوق التى خولتهم إياها الاعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية وذلك إلى أن تتم التدابير المقررة فى تلك الاعلانات وبشرط أن جميع القضايا المنظورة الآن فى جلسات المحاكم العسكرية يستمر السير فيها أمامها الى النهاية ويكون لها مايترتب عليها من النتائج »

أللنبى (فيلد مارشال)
القائد العام لقوات حضرة صاحب الجلالة
البريطانية فى القطر المصرى

٥ يوليه سنة ١٩٢٣ (ليحيى الملك)

العفو عن بعض المحكوم عليهم

وفى ٥ يوليه أيضا صدر عفو عن بعض المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بعقوبات

أقصاها ١٥ سنة لمناسبة صدور قانون التضمينات وإلغاء الأحكام العرفية وقد بلغ عددهم ٢٥٠ شخصا

إعادة حرية المبعدين

وأذاعت رآسة مجلس الوزراء فى ٢٠ يوليه بلاغا بأن فى مكنة المصريين الذين كانوا مبعدين بأمر السلطة العسكرية البريطانية أن يعودوا إلى مصر وأنه لم يبق حظر على مجيئهم وإقامتهم فى الديار المصرية

قانون تعويضات الموظفين الأجانب

وفى ١٨ يوليه سنة ١٩٢٣ أصدرت الوزارة قانون تعويضات الموظفين الأجانب ، وقد صدر أيضا بصيغة اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية كما هو الشأن بالنسبة لقانون التضمينات ، وهو يقضى بمنح الموظفين الأجانب عند تركهم الخدمة مكافآت وهبات وتعويضات جسيمة تفوق مايستحقونه بمقتضى القوانين العامة للمعاشات أضعافا مضاعفة ، وحملت الخزانة المصرية اعباء ثقالا ناءت بها

تصرفات أخرى

لوزارة يحيى ابراهيم

كان الأمر كله فى عهدها مرجعه الى السراى ، وانفردت السراى بتعيين الوزراء المفوضين والقناصل والموظفين الملحقين بالمفوضيات والقنصليات ، وقد استقال من أجل ذلك فؤاد سليم الحجازى بك (باشا) المدير العام لوزارة الخارجية ، إذ رأى أن الوزارة لم يؤخذ لها رأى فى تعيين الوزراء المفوضين ولا أى موظف بالمفوضيات والقنصليات

وفى عهد هذه الوزارة عين اللواء اسبنكس باشا مفتشا عاما للجيش المصرى (ديسمبر سنة ١٩٢٣) ، وجعلت له القيادة الفعلية للجيش نيابة عن السردار ، وكلاهما من البريطانيين

عودة سعد الى مصر

عاد سعد إلى مصر فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ ووصل الاسكندرية يوم ١٧ منه ،

فاحتفلت الأمة بمقدمه احتفالات عظيمة فى الاسكندرية والقاهرة والمدن التى مر بها ، وأعادت هذه الاحتفالات الى الأذهان حفاوة الشعب به عند عودته الاولى فى ابريل سنة ١٩٢١ ، فانها كانت صورة تطابقها فى المعنى ولا تقل عنها كثيرا فى اتساع مداها ، وقابل سعد الملك فؤاد فى قصر المنتزه يوم وصوله إلى الاسكندرية (على خلاف مافعل عند عودته أول مرة فى ابريل سنة ١٩٢١)

أكدت هذه الحفلات زعامة سعد للأمة وتعلقها به والتفافها حوله ، وجاءت برهانا جديدا على أنه أقوى شخصية فى البلاد

وكان منتظرا أن يعمل على توحيد الصفوف التى تصدعت منذ ابريل سنة ١٩٢١ ، وبدت خطبته فى الاسكندرية تشير إلى ذلك ، وكان جميلا منه قوله فيها : « إنى شاكر لهذه الأمة على اختلاف طبقاتها وإنى لا أرى الشكر بلسانى وافيا بحقها ولذلك عزمت وآليت أن أتفانى فى خدمتها وأن أضحى كل عاطفة لخدمتها ، ولهذا فإنى أسامح كل عائب على شخصى قصدنى بسوء شخصيا ، إنى أسامح كل من سبنى ، كل من قذفنى ، ولا أطلب مطلقا حتى من الله إلا أن يجازيهم أحسن الجزاء »

ولكن خطبه فى القاهرة تنبئ بأنه عدل عن التسامح بإزاء خصومه ، إذ أخذ يحمل عليهم الحملات الشعواء ، ولقد كان فى استطاعته أن يعيد الوحدة إلى الصفوف ، وكانت الأمة مستعدة لتلبى نداءه حتما ، فإن منزلته منها وزعامته لها وثقتها به كل أولئك كان كفيلا باستجابتها إلى دعوته ، ولو فعل ذلك لأسدى أجلّ خدمة للبلاد ، ولكنه مع الأسف لم يفعل ، ولو أنه قبل فى سبتمبر سنة ١٩٢٣ ما قبله بعد ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٢٥ إذ ائتلفت الصفوف بزعامته[1] ، لوفر على البلاد كثيرا من العواقب والمتاعب التى عانتها من الانقسام ، ولقد جاء قبوله لدعوة الوحدة والائتلاف فى سنة ١٩٢٥ متأخرا عن موعدها ، أما الموعد الصالح فكان فى ابريل سنة ١٩٢١ ، أو فى سبتمبر سنة ١٩٢٣

فى الحزب الوطنى

عاد من أوروبا فى تلك السنة بعض أقطاب الحزب الوطنى ، وكانوا فيها مبعدين ، منهم : على فهمى كامل بك . والشيخ عبد العزيز جاويش . والدكتور عبد الحميد سعيد . والدكتور

(١) انظر الفصل الحادى عشر

نصر فريد . واسماعيل بك لبيب وغيرهم ، وأخذوا يستعدون لخوض غمار المعركة الانتخابية التى اقترب موعدها ، ولكن الرأى العام كان معظمه متجها إلى الوفد ، فلم ينجح ممن تقدم من هؤلاء فى الانتخاب سوى الدكتور عبد الحميد سعيد

وقد قررت الوزارة بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ إقفال جريدة (اللواء المصرى) لسان حال الحزب الوطنى نهائيا ، بحجة أنها نشرت يوم ٢١ أكتوبر مقالا عن تشييع جنازة الأمير محمد عبد القادر نجل الخديو السابق قالت عنه الوزارة إنه مقال شديد اللهجة وفيه تعريض جارح بأولى الأمر واخلال بالنظام العام

وباشرت النيابة العمومية إجراءات التحقيق بشأن هذا المقال مع الأستاذ عبد المقصود متولى المحامى مدير اللواء ، والدكتور اسماعيل صدقى بك صاحب امتيازه ، والأستاذ محمد المهياوى كاتب المقال ، وانتهى التحقيق بتقديم الأستاذ المهياوى للمحاكمة حيث قضى عليه بالحبس ستة أشهر ، ثم صدر عفو ملكى عنه بعد الحكم عليه

الفصل الثامن

الانتخابات العامة

والبرلمان الأول

كان قانون الانتخاب الأول الذى صدر مع الدستور يجعل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين كما تقدم بيانه ، وقد اقتضى تنفيذه وقتا طويلا لإعداد كشوف الناخبين فى جميع أرجاء البلاد

وإذ كان عضو مجلس النواب بموجب الدستور ينوب عن ستين ألفا من السكان فقد قسمت البلاد إلى ٢١٤ دائرة انتخابية ، وصدر بتقسيم الدوائر قرار من وزارة الداخلية ، ريثما يصدر به قانون ، ووُزّعت الدوائر كما يلى : المحافظات — ١١ دائرة للقاهرة — ٦ للاسكندرية — ١ لبور سعيد والاسماعيلية (محافظة القنال) ، ١ للسويس ، ١ للدمياط ، ٣ للحدود . المديريات : ١٥ للبحيرة ، ٢٨ للغربية ، ١٨ للمنوفية ، ١٧ للدقهلية ، ١٦ للشرقية ٩ للقليوبية ، ٩ للجيزة ، ٨ لبنى سويف ، ٩ للفيوم ، ١٣ للمنيا ، ١٧ لأسيوط ، ١٤ لجرجا ، ١٤ لقنا ، ٤ لأسوان

وقسمت البلاد إلى ٧١ دائرة للشيوخ المنتخبين وزعت كما يأتى :

٤ للقاهرة ، ٢ للاسكندرية ، ٥ للبحيرة ، ٩ للغربية ، ٦ للمنوفية ، ٥ للدقهلية ، ٥ للشرقية ، ٣ للقليوبية ، ٣ للجيزة ، ٣ لبنى سويف ، ٣ للفيوم ، ٤ للمنيا ، ٥ لأسيوط ، ٥ لجرجا ، ٥ لقنا ، ١ لأسوان ، ١ لمحافظة القنال ، ١ لمحافظة السويس ، ١ لمحافظة دمياط

ولما كان الانتخاب العام على درجتين فقد حدد يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ لانتخاب المندوبين الثلاثينيين ، وحدد لانتخابات النواب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ ، ولإعادة الانتخاب يوم ١٧ منه عند عدم حصول المرشح فى اليوم الأول على الأغلبية المطلقة أى النصف زائدا واحدا من أصوات المندوبين الحاضرين

واهتمت الأمة بالانتخابات بدرجتيها اهتماما عظيما دل على ارتقاء النضج السياسى فى البلاد ، وتتبع الناس بلهفة إجراءات التمهيد للانتخابات ، وتألفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والقرى ، وكان معظمها من لجان الوفد

وكانت الدلائل والملابسات تدل على أن الوفد سينال الأغلبية الساحقة فى الانتخابات ، فشخصية سعد ، وزعامته للأمة ، والمنزلة التى نالها فى نفوس المصريين ، كانت وحدها كفيلة بهذا الفوز ، ولا غرو فقد تركزت فيه الثورة ، لأنه كان زعيمها ، وكان نفيه مرتين مما زاد الشعب تعلقا به والتفافا حوله وتلبية لندائه فى الترشيح للانتخابات ، وبخاصة لأن عودته الثانية من المنفى كانت قبيل الانتخابات بمدة وجيزة ، فكان ترشيح الوفد يضمن فى الغالب فوز كل من يتقدم للانتخابات

وظهر فوز الوفد أول ما ظهر فى الانتخابات الثلاثينية ، فإن معظم المندوبين الثلاثينيين كانوا من أنصاره وممن تعاهدوا على انتخاب مرشحيه للبرلمان ، فكان ذلك إيذانا بفوز الوفد فى انتخاب النواب والشيوخ

ولم يكن يزاحم الوفد فى الانتخابات سوى عدد قليل من مرشحى الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين ، وبعض المستقلين ، إذ لم تكن قد كثرت الأحزاب بعد فى البلد كما حدث بعد ذلك ، وكان مرشحو الحزب الوطنى يعتمدون على مبادئهم وماضيهم فى الجهاد ، أما مرشحو الأحرار الدستوريين والمستقلون فكانوا يعتمدون فى مناطقهم على عصبياتهم العائلية ونفوذهم الشخصى ، ولولا ذلك لما نجح منهم أحد ، لأن الشعب كان محنقا من خطب الأحرار الدستوريين وأحاديثهم فى مجتمعاتهم ومجالسهم ، فإنها كانت مقتصرة على الطعن المقذع فى سعد ، وكان الشعب متأثراً أيضا من أفاعيلهم ضد سعد فى رحلته بالوجه القبلى ، وفى الحق انها كانت أفاعيل خالية من السداد والاستقامة

لمست تيار الوفد الجارف فى هذه الانتخابات ، فقد رشحت نفسى فى دائرة مركز المنصورة ، معتمدا على الله ، ومستندا إلى مبادئى وشخصيتى وماضىّ فى الحركة الوطنية ، وكان الوفد قد رشح ضدى على بك عبد الرازق من أعيان المنصورة ، فكان موقفى حرجا ، إذ كان المندوبون والناخبون عامة مع تقديرهم لى مترددين بين انتخابى وانتخاب من رشحه الوفد ، وكانوا يسألوننى : لماذا لم يرشحك الوفد ؟ أو لم يترك لك الدائرة ؟ فكنت أقول لهم إن الوفد قد ترك لكم حرية الانتخاب ، فعليكم أن توازنوا بين المرشحين فتنتخبوا من هو أفضل وأرسخ قدما فى الجهاد والإخلاص ، فضلا عن الكفاية ، وأما ترشيح الوفد فيدخله طبعا قرارات اللجان الوفدية ، وأعضاؤها يساعدون بعضهم بعضا ، ولا يميلون إلى غير رابطتهم ، فكان بعضهم يقتنع بهذا الجواب ، وبعضهم يصر على انتخاب مرشح الوفد ، وبعضهم ظل مترددا إلى آخر لحظة

وتألفت لجنة وطنية لتأييد ترشيحى أخذت تجوب الدائرة وتوزع المنشورات على المندوبين والناخبين للدعوة إلى انتخابى ، ويطيب لى وقد مضى نحو ربع قرن على تلك الحوادث أن أدون أسماء من أذكرهم من أعضاء هذه اللجنة ، اعترافاً بما لهم على من فضل فى نجاحى فى هذه المعركة الهائلة ، وهم :

الحاج محمد عبد البر . سيد افندى على . الاستاذ عبد المجيد البيومى . صالح افندى الطنطاوى . الاستاذ محمود السيد عقل (بك) . الاستاذ حسين فهمى الصباغ . الاستاذ محمد عبدالرحمن . الاستاذ عبد الحميد الطوبجى . الحسينى افندى المسقلانى . الاستاذ على عبدالله . الشيخ ابراهيم جمعه . مصطفى افندى ابو الوفا . الشيخ احمد السعيد الجمل . اسماعيل افندى هواش . صالح افندى رمزى . حامد افندى عبد المجيد . شكرى افندى صادق . الخ ، وفى الحق انهم عانوا متاعب كثيرة فى الطواف بالدائرة والمرور على كل مندوب أوذى مكانة فى بلده ، وإقناعهم بانتخابى ، وكنت أمر أنا أيضا معهم ، مجتمعين أو منفردين ، وألقى أحيانا ترحيبا ، وأحيانا إعراضاً ، ولم يحصل لى أذى بفضل الله ، فإن مخالفى فى الرأى كانوا فى الجملة يحترموننى شخصيا ، وقد وزعت على جميع مندوبى الدائرة وذوى الرأى والمكانة فيها مؤلفاتى التى ظهرت إلى ذلك الحين وهى : « حقوق الشعب » ، « ونقابات التعاون الزراعية » ، و « الجمعيات الوطنية » ، فكان لها أثر كبير فى تزكيتى وتقدير المندوبين والناخبين لى

وكان لطلبة الدقهلية لجنة تسمى (لجنة الطلبة العامة بالدقهلية) ساهمت فى المعركة الانتخابية ، وكان اعضاؤها يزكون مرشحى الوفد فى دوائر المديرية ، ولكنهم استثنوا دائرة مركز المنصورة ، مع أنهم كانوا فى الغالب وفديين ، آثروني على مرشح الوفد ، وعملوا ذلك بوازع من ضميرهم ووجدانهم ، وكان لانضمامهم إلى جانبى أثر محمود فى نجاحى ، وحفظتُ لهم هذا الجميل على مدى السنين ، وقد صاروا الآن من رجالات القضاء أو المحاماة أو الطب ، أذكر منهم : الاستاذ احمد كمال (القاضى الآن) . الاستاذ حسين حسنى المحامى . الاستاذ على السعدنى (القاضى الآن) الاستاذ عبد الحميد خلاف (القاضى) . الاستاذ محمود البحيرى (القاضى) . الدكتور زكى منتصر . الاستاذ بدوى حموده (وكيل إدارة التشريع بوزارة العدل) . الاستاذ محمد عاشور سكرتير عام شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى . الاستاذ عبد الخالق الطنطاوى المفتش بالأوقاف . الاستاذ عباس رمزى وكيل النيابة الخ

وبدأت المعركة الانتخابية تقريبا منذ ابريل سنة ١٩٢٣ ، اى من يوم صدور الدستور

وقانون الانتخابات ، واستمرت إلى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ أى يوم الانتخاب ، فكانت معركة طويلة المدى ، حامية الوطيس ، عانيت فيها متاعب جسيمة ، إذ كان مطلوبا منى أن أسر على المندوبين فى بلادهم واقناعهم شخصيا باستحقاق لثقتهم ، وقد أصبت أثناء الحملة بمرض التيفوييد فى يونيه سنة ١٩٢٣ ، ولزمت الفراش نحو شهرين ، اشتد بى خطر المرض فى خلالهما ، حتى اذن الله لى بالشفاء[١] ، وقامت اللجنة اثناء مرضى بالطواف بدلا عنى فى بلاد الدائرة

وفى الحق ان ضمير الشعب لم يتأثر إلى الحد الأقصى من الانقسام الذى حدث سنة ١٩٢١ ، ولو عالجه خصوم الوفد بشىء من الأناة والإخلاص والصدق والبعد عن المساوئ لما استهدفوا للسخط الشديد من الشعب ، فعلى الرغم من انى لم اعتمد فى حملتى الانتخابية على عصبية عائلية أو نفوذ شخصى أو قوة حزبية فى دائرة مركز المنصورة ، فان ماعرفه الناس عنى من ماض وصفوه بالوطنية ، قد أوجد شيئا من التوازن بينى وبين منافسى ، ففزت عليه بصوت واحد ، إذ نلت ١٧١ صوتا ، ونال هو ١٧٠ صوتا ، وكان عدد المندوبين الذين اعطوا اصواتهم ٣٤١ مندوبا

وكان هذا الصوت الواحد حديث الناس فى مجالسهم ، وقال الذين شهدوا إعطاء الأصوات ان أحد المندوبين ، وكان متقدما فى السن ، دخل ليعطى صوته ، فسأله رئيس اللجنة (المرحوم يومى بك مكرم القاضى بمحكمة مصر الابتدائية وقتئذ) عمن ينتخبه فأجاب على الفور : عبد الرحمن الرافعى ، ثم سكت هنيهة ، وتلعثم قائلا : بل أريد على عبد الرازق ، فرفض رئيس اللجنة عدوله عن رأيه ، واعتمد صوته لى ، وأخبرنى الذين شهدوا هذا الحادث أنهم سألوا الرجل بعد ذلك عما دعاه الى العدول ، فاعترف لهم بأنه كان يريد اعطاء صوته لعلى بك عبد الرازق ، ولكن اسمى جرى على لسانه عفوا ، دون تفكير منه ، ولما فطن الى خطئه (كذا تعبيره) أراد أن يتدارك الخطأ فصارح رئيس اللجنة بانه انما يقصد انتخاب على عبد الرازق لا عبد الرحمن الرافعى ، فرفض منه هذا العدول وقال ان هذا تلاعب لا يجوز وانه استنفد حقه فى الانتخاب باعطائه صوته أول مرة

---

(١) كتب أخى المرحوم امين بك فى جريدة (الاخبار) بالعدد الصادر يوم ٢٧ يوليه سنة ١٩٢٣ النبذة الآتية تحت عنوان (شفاه الله) : « لزم الاستاذ عبد الرحمن بك الرافعى المحامى بالمنصورة الفراش منذ أيام لمرض انتابه ويسرنا أن نعلن بان الأطباء قرروا زوال الخطر عنه وأن صحته آخذة فى التحسن ، فنحمد الله على لطفه فى قضائه وقدره ونسأله الشفاء التام »

وتحدث الناس كثيرا عن نجاحى بصوت واحد ، وقال لى بعض الصوفية انه صوت الله ، فحمدت لهم هذا التعبير ، وقلت لهم انى فعلا كنت وما زلت (ولا أزال معتمداً) على الله

وقد طُعن فى انتخابى أمام مجلس النواب ، وا كتنف الطعن بحوث فقهية طويلة فى نصاب الأغلبية ، ومدلولها ، وفى قيمة هذا الصوت الذى رجح كفتى فى الميزان ، وكان سببا لنجاحى ، وكان محور الطعن أن الأغلبية المطلقة هى نصف الاصوات زائدا واحدا ، وبما أن عدد الاصوات التى اعطيت ٣٤١ فيكون نصفها ١٧٠½ زائدا واحدا ، وتكون الأغلبية ١٧١½ لا ١٧١ ، واننى على هذا الحساب ينقصنى نصف صوت ، ولكن لجنة الطعون رأت أن طريقة الحساب بهذا الشكل غير معقولة ، وان الأغلبية فى هذه الحالة تكون بجبر الكسر ، وأقر المجلس وجهة نظر اللجنة ، وقرر رفض الطعن

نال الوفد تسعين فى المائة من مقاعد النواب ، وفشل فى الانتخاب أشهر خصوم سعد أو الذين لا يؤيدون سياسته ، وسقط رئيس الوزارة يحيى ابراهيم باشا فى دائرته الانتخابية « منيا القمح » ، وفاز عليه مرشح الوفد ، وكان سقوطه شهادة ناطقة له بنزاهته ومحافظته على حرية الانتخابات وتجنيبها تدخل الحكومة وضغطها على حرية الناخبين فى جميع المناطق ، مما يذكر له بالخير حقا ، إذ كانت هذه الانتخابات نموذجا للانتخابات الحرة

ولم ينجح من الحزب الوطنى سوى عبد اللطيف الصوفانى بك وأنا والدكتور عبد الحميد سعيد والاستاذ عبد العزيز الصوفانى ، ولم ينجح من الأحرار الدستوريين سوى محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا وعبد الله بك أبو حسين وعبد الجليل أبو سمره بك وعبد الحليم العلايلى بك وتوفيق بك اسماعيل

الفصل التاسع

وزارة سعد

أسفرت الانتخابات عن أغلبية هائلة للوفد ، فكان بديهيا أن يعرض الملك على سعد تأليف الوزارة بوصف كونه زعيم الأغلبية ، لأن الوزارة طبقا للأوضاع السليمة الحرة هى وكالة عن الشعب ، وقد أعلن الشعب فى الانتخابات أنه يولى الوفد ثقته ، فصار من حقه ولاية الحكم ، وهنا عرضت فى ميدان البحث والمناظرة مسألة تناهت فى دقتها ، وهى هل يقبل سعد رآسة الوزارة ؟ أو يدعها لأحد من أنصاره أو من غير حزبه ممن يثق به ، ويقتصر على زعامة الحركة الوطنية ؟ وقد تردد سعد بين الرأيين ، ولم يعلن أيهما يرجحه ويعمل به ، وكان بعض خاصته يرى أن يتنحى عن رآسة الوزارة ، لأنه ولو أن الأوضاع الدستورية تجعل الحكم حقا للأغلبية إلا أن هناك حالة تعترض هذه الأوضاع وهى وجود الاحتلال الأجنبى فى البلاد ، وله من غير شك نفوذه على الحكومة القائمة ، وليس من مصلحة بلاد يحتلها الأجنبى ولا تزال تجاهد لإجلائه أن يتولى الحكم زعماء الحركة الوطنية المتمسكين بمبادئهم فى الجهاد حتى يجلو الاحتلال ، لأن ولايتهم الوزارة تجعلهم وهم فى الحكم يصطدمون بالاحتلال وطلباته ويميلون فى الغالب إلى مجاراته فى معظم طلباته فيسلمون له ، وهذا من شأنه إضعاف الروح الوطنية ، أو يصطدمون به ، وبذلك يكشفون عن ضعف البلاد ممثلة فى الزعامة الوطنية ، إذ كيف يكون مسلك الزعامة فى الحكم مع بقاء الاحتلال قائما فى البلاد ؟ هل تسكت عنه وتجامله وبذلك تتنازل عن أول مهمة لها ؟ أو تنذره بالجلاء وماذا يكون العمل إذا لم يكترث لهذا الإنذار ؟ فالمذهب الذى يقول بابتعاد زعماء الحركة الوطنية عن الحكم مع قيام الاحتلال أو الأوضاع التى تولدت عنه — وأنا من هذا المذهب — يرى فى هذا البعد صونا لسلامة الحركة الوطنية وتجنيبا لها من الانزلاق بالبلاد إلى تساهل تلو تساهل بإزاء الاحتلال وأوضاعه

حقا ان النظام الدستورى يقتضى أن يتولى رآسة الوزارة زعيم الغالبية التى اختارها الشعب فى انتخابات حرة ، لأن هذا هو أساس الحكم الديمقراطى أو حكم الشعب ، والشعب يستشعر فى ظل هذا النظام بأن إرادته محترمة نافذة فى اختيار رئيس وزارته ووزرائه ،

وهذا هو الفارق بين الحكم الدستورى والحكم المطلق ، كل هذا صحيح لا شبهة فيه ، ولكن لزعيم الأغلبية فى بلد محتل أن يعهد إلى واحد من أنصاره أو ممن يثق به من غير حزبه كى يتولى رآسة الحكومة ، لأن من الصعب إمكان التوفيق بين زعامة الجهاد فى بلد لا تزال تجاهد فى سبيل استقلالها الصحيح ورآسة الحكومة التى تقتضى بداهة مراعاة الظروف الواقعية والتنازل عن بعض المبادئ والمطالب التى يقتضيها الجهاد ، فإما أن يسلم فى كثير من هذه المبادئ ، وبذلك تتراجع الحركة الوطنية ، وإما أن يصطدم بالاحتلال بحيث قد يكشف عن ضعف البلاد أمام القوة الغشوم ، ويكون لهذا الاصطدام أثر عكسى فى الجهاد ، فلا غبار اذن على زعيم الأغلبية فى أن يتنازل عن حقه فى ولاية الحكم ويدع لغيره مهمة تأليف الوزارة لكى يبقى عُدة للبلاد ومرجعا لها عند اشتداد الأزمات ، وتبقى له حرية العمل وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة ، وما دامت الأغلبية لها السيطرة على الموقف فى البرلمان فإن الأوضاع الدستورية تبقى سليمة ، فلا تؤلف وزارة معادية للأغلبية ، ولا تبقى فى الحكم وزارة تفقد ثقة البرلمان ولا تخضع لرقابته وتوجيهه ، وهذه هى الوجهة التى أخذ بها سعد سنة ١٩٢٦ بعد عودة الدستور كما سيجىء بيانه ، وقد نصح الأمير عمر طوسون باتباع هذه الوجهة منذ ظهرت نتيجة الانتخابات الأولى سنة ١٩٢٤ ، إذ صرح فى حديث له بالأهرام[1] بأن الحيطة تقضى على سعد باشا بأن يبتعد عن تأليف الوزارة ، ولما سئل عن السبب قال : « ان السبب الذى يجعلنى أرى هذا الرأى هو تصريح ٢٨ فبراير فإن هذا التصريح لم ترض عنه الأمة وهى غير معترفة به إلى الآن ، فتأليف وزارة من نواب الأمة ونحن لا نزال فى ظل هذا التصريح يكون اعترافا به منهم يؤدى إلى تسجيله على البلاد بقبول نوابها إياه ، وأما الحصول على إلغاء تصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة ، فأمر غير ممكن »

بقى سعد مترددا بين القبول والتنحى طيلة الأيام التى انقضت من بدء المعركة الانتخابية إلى ظهور نتائجها ، وبعد ظهورها سأله مراسل روتر عن رأيه فيما يمكن أن يترتب من النتائج على الانتخابات التى أكسبته هذه الأغلبية الساحقة ، فقال : إذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى باشا ابراهيم أن يستقيل أمام حقيقتين كبيرتين : الأولى أن البلاد قد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية أن رئيس الوزارة قد هزم فى

(١) عدد ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤

الانتخاب وفاز عليه مرشح الوفد ، فقال له مراسل رويتر : إن المسلك الطبيعى فى هذه الظروف هو أن يرسل إليك جلالة الملك ويكلفك قبول الوزارة فهل تقبلون فى هذه الحالة رياسة الوزارة ؟ فأجاب سعد : سأعمل عندئذ ما أراه واجبى نحو الأمة

استقالة وزارة يحيى ابراهيم باشا

وعلى اثر هذا الحديث قدم يحيى باشا ابراهيم إلى الملك استقالته فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ ، ونوّه فى كتاب الاستقالة بنزاهة عملية الانتخابات — وكان صادقا فى ذلك — إذ قال : «ولما تمهد السبيل لإنفاذ الدستور جرت الحكومة فى إجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات فى جميع أدوارها بالضمانات الكافلة لتحقيق حرية الآراء إلى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب ، ويسعد الوزارة أن تكون قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضاء العام »

وأشار إلى أنه كان معتزما البقاء إلى أن تتم عملية انتخاب الشيوخ ، ولكنه آثر عملا بمبدأ الحياد بعد أن تبينت رغبة الوفد فى تغيير الوزارة أن يرفع استقالته ، وهاك كتاب الاستقالة كاملا :

« مولاى صاحب الجلالة

« أوليتمونى جلالتكم ثقتكم العالية بإسناد رياسة مجلس وزرائكم فى وقت كانت فيه البلاد تجتاز أزمة لا تزال ذكراها حاضرة فى الأذهان فصدعتُ بالأمر قياما بواجبى نحو الوطن مستعينا بالله عز وجل ومعتمدا على تعضيد جلالتكم وقمت بتأليف الوزارة على الوجه الذى حاز القبول وقد أتمت الوزارة فى عهدها مهمة الدستور وقانون الانتخاب اللذين كانت تتوق إليهما الأمة فى عصركم السعيد ومهدت السبيل لتنفيذهما برفع الأحكام العرفية عقب إصدار قانون التضمينات الذى روعيت فيه مصلحة البلاد وتلا ذلك تحقيق جملة أمانى أعادت إلى البلاد حريتها الشخصية فسادت بذلك الطمأنينة والسكينة واتخذت لدوام هذه الحالة الوسائل المشروعة التى تلجأ إليها الحكومات المتمدينة وتوصلا إلى تحقيق مبدأ إحلال المصرى محل الأجنبى عالجت الوزارة مشكلة خروج الموظفين الأجانب من وظائف الحكومة بكيفية تضمن عدم الإخلال بسير العمل وبالحالة الاقتصادية والمالية فى البلاد وذلك باصدار

قانون التعويضات الذى خفف كثيرا من وطأة الطريقة التى رُسمت لتعويض الموظفين الذين يعتزلون خدمة الحكومة ودفع مضارّ خروجهم دفعة واحدة بما كان يترتب عليه وقوف حركة الأعمال فى مختلف الإدارات ، ولما تمهد السبيل لإنفاذ الدستور جرت الحكومة فى إجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات فى جميع أدوارها بالضمانات الكافلة لتحقيق حرية الآراء إلى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب ، ويُسعد الوزارة أن تكون عملية الانتخاب قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضاء العام ، وقد كان فى عزم الوزارة أن تتم عملها فى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بوسائل الحياد والضمانات التى اتبعت فى انتخاب أعضاء مجلس النواب غير أن فريقا من الأعضاء المنتخبين لهذا المجلس أظهروا نزوعا إلى الرغبة فى تغيير الوزارة قبل تمام عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ ، ولو أن هذه الرغبة ليس من شأنها أن تؤدى إلى تغيير الوزارة إلا أنى رأيت أنا وزملائى عملا بمبدأ الحياد الذى لزمناه إلى الآن أن نرفع إلى جلالتكم هذه الاستقالة

« وانى لجلالتكم على الدوام العبد الخاضع والخادم الأمين » يحيى ابراهيم

القاهرة فى ١١ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (١٧ يناير سنة ١٩٢٤)

وقبل الملك استقالته فى ٢٧ يناير

كتاب الملك فؤاد إلى سعد

وعهد الملك إلى سعد تأليف الوزارة وأرسل إليه فى هذا الصدد كتابا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ قال :

« عزيزى سعد زغلول باشا

« لما كانت آمالنا ورغائبنا متجهة دائمة نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته وبما ان بلادنا تستقبل الآن عهدا جديدا من أسمى أمانينا أن تبلغ فيه ما نرجوه لها من رفعة الشأن وسمو المكانة ولما أنتم عليه من الصدق والولاء وما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الرأى فى تصريف الأمور وبما لنا فيكم من الثقة التامة قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم ، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالى

به ، ونسأل الله جلت قدرته أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة إنه سميع مجيب ؟

صدر بسراى عابدين فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

ومما يلاحظ فى كتاب الملك أنه لم يجعل من أسباب تكليفه سعدا بتأليف الوزارة أنه نال ثقة الأمة فى الانتخابات ، بل لم يشر إليها إطلاقا ، واقتصر الكتاب على العبارات التقليدية التى تكتب لمن يختاره ولى الأمر لتأليف الوزارة ، ولعل الملك أراد بهذا الإغفال المتعمد أن لا يعترف بالأساس الدستورى لقيام الوزارات وسقوطها ولا يعترف بسلطة الأمة وبحقها فى اختيار حكامها ، وقد أكمل سعد هذا النقص فى جوابه إلى الملك ، إذ جعل أول سبب لولايته الحكم احترام إرادة الأمة وارتكاز الحكومة على ثقة وكلائها

جواب سعد

أجاب سعد على كتاب الملك بقبوله تأليف الوزارة وبيان برنامجها ، وأسماء من اختارهم لمعاونته

والنقط البارزة فى هذا البرنامج إعلانه ان قبوله تأليف الوزارة لا يعتبر اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى ، وقد أراد بذلك عدم الاعتراف بالتحفظات التى انتحلتها انجلترا لنفسها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، ونوه بان الانتخابات دلت على تمسك الأمة بضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال التام لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، وميلها الى العفو عن المحكوم عليهم سياسيا ، واستنكارها لكثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية أى منذ سنة ١٩١٤ ، وشكواها من سوء تصرف الحكومات المتعاقبة فى نواحى المالية والتعليم والإدارة والصحة والاقتصاد ، ووعد بتوجيه الوزارة عنايتها إلى كل هذه الشؤون وتحقيق رغبات الأمة فيها وإعداد العدة لقرب انعقاد البرلمان ، وتثبيت الروح الدستورية فى مصالح الحكومة ، وتعويد الجميع على احترام الدستور والخضوع لأحكامه

والبرنامج حسن وممتاز فى مجموعه ، وهو من خير البرامج التى أعلنتها الوزارات ، وفيه ناحية تدل حقا على الشجاعة ، وهى إعلانه عدم الاعتراف باى حالة أو حق سبق للوفد أن استنكره ، قال :

« مولاى صاحب الجلالة

« ان الرعاية السامية التى قابلت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف توجب علىّ والبلاد داخلة فى نظام نيابى يقضى باحترام إرادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها ألا أتنحى عن مسئولية الحكم التى طالما تهيبتها فى ظروف أخرى وأن أشكل الوزارة التى شاءت جلالتكم تكليفى بتشكيلها من غير أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى الذى لا أزال متشرفا برياسته

« ان الانتخابات لأعضاء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء إجماع الأمة على تمسكها بمبادئ الوفد التى ترمى الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدّت من حرية أفرادها وشكواها من سوء التصرفات المالية والإدارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الاحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران ، فكان حقا على الوزارة التى هى وليدة تلك الانتخابات وعهدا مسئولا منها أن توجه عنايتها الى هذه المسائل ، الأهم فالمهم منها ، وتحصر أكبر همها فى البحث عن أحكم الطرق وأقربها الى تحقيق رغبات الأمة فيها وإزالة أسباب الشكوى منها وتلافى ما هناك من الأضرار مع تحديد المسؤوليات عنها وتعيين المسؤولين فيها وكل ذلك لايتم على الوجه المرغوب إلا بمساعدة البرلمان ، ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاهتمام بإعداد مايلزم لانعقاده فى القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الأمر اليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته خطيرة الشأن

« ولقد لبثت الأمة زمانا طويلا وهى تنظر الى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما قديرا يدبر الكيد لها لا وكيلا أمينا يسعى لخيرها ، وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيرا سيئا فى إدارة البلاد وعاق كثيرا من تقدمها ، فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة فى الحكومة ، وعلى إقناع الكافة بانها ليست إلا قسما من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدبير شؤونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام ، ولذلك يلزمها أن تعمل ما فى وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات وإحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم

وأديانهم ، كما يلزمها أن تبث الروح الدستورية فى جميع المصالح وتعوّد الكل على احترام الدستور والخضوع لأحكامه وذلك إنما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها أو الإخلال بما تقتضيه

« هذا هو برنامج وزارتى وضعته طبقا لما أراه وتريده الأمة ، شاعرا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهينات خصوصا مع ضعف قوتى واعتلال صحتى ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمانا طويلا ، ولكنى أعتمد فى نجاحه على عناية الله وعطف جلالتكم وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهالى البلاد ونزلائها

« فأرجو إذا صادف استحسان جلالتكم أن يصدر المرسوم السامى بتشكيل الوزارة على الوجه الآتى مع تقليدى وزارة الداخلية : محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية . محمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية . احمد مظلوم باشا لوزارة الأوقاف . حسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية . محمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة . مرقص حنا بك لوزارة الأشغال العمومية . مصطفى النحاس بك لوزارة المواصلات . واصف بطرس غالى افندى لوزارة الخارجية . محمد نجيب الغرابلى افندى لوزارة الحقانية

« وأدعو الله أن يطيل فى أيامكم ويمد فى ظلالكم حتى تنال البلاد فى عهدكم كل ماتتمناه من التقدم والارتقاء ، وانى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم ما سعد زغلول

تحريرا فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

وصدر المرسوم الملكى يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ ، وتألفت الوزارة على النحو الوارد فى كتاب سعد

سياسة وزارة سعد

استقبلت الأمة وزارة سعد بالغبطة والابتهاج ، وأسمتها الوزارة الشعبية ، وقد عمل تاريخها بأعمال هامة نعرض لها فيما يلى .

الإفراج عن المسجونين السياسيين

كان أول عمل هام قام به سعد فى الوزارة هو سعيه فى الإفراج عن بقية المسجونين السياسيين الذين قضت المحاكم العسكرية البريطانية بإدانتهم فى عهد الثورة ، وفى مقدمتهم عبد الرحمن

فهمى بك وزملاؤه المحكوم عليهم فى قضية المؤامرة الكبرى أو قضية جماعة الانتقام[١]

وكان قانون التضمينات كما أسلفنا ينص على جعل العفو من اختصاص اللجنة المشار إليها فيه (ص ١٢٤) ، لكن سعدا طلب كتابة من الحكومة البريطانية الإفراج عن هؤلاء المسجونين مباشرة دون إحالة أمرهم إلى اللجنة ، فجاء الرد من الحكومة البريطانية بقبول هذا الطلب ، وفى يوم ٨ فبراير سنة ١٩٢٤ توجه المستر كار المندوب السامى البريطانى بالنيابة إلى فندق مينا هاوس حيث كان يقيم سعد مؤقتا ، وسلمه جواب وزارة الخارجية ردا على طلبه ، والجواب صادر من المستر ما كدونلد رئيس الوزارة البريطانية بصفته وزيرا خارجيتها ، وخلاصته أن الحكومة البريطانية قررت موافقته على أن يشمل المسجونين السياسيين عفوٌ شامل إلى أقصى درجة مستطاعة وانها تنزل عن كل حقوقها فى الأحكام الصادرة عليهم ولا ترى لزوما للتقيد بأحكام المذكرات المتبادلة بين حكومتى مصر ولندن فى ٥ يوليه سنة ١٩٢٣ (إشارة إلى قانون التضمينات) فى إصدار هذا العفو ، أى انها تتنازل عن الحق الذى احتفظت به فى هذا القانون بعدم العفو عن أحد المسجونين السياسيين إلا بقرار من اللجنة المخصوصة

وفى اليوم نفسه أصدر سعد أمره بالإفراج عن عبد الرحمن فهمى بك وزملائه المحكوم عليهم فى قضية المؤامرة الكبرى ، فأطلق سراحهم وهم : عبد الرحمن فهمى بك . الأستاذ محمد حسن البشبيشى . الشيخ محمد يوسف . الأستاذ حسنى الشنتناوى . الأستاذ عبد الحليم عابدين . الشيخ محمد عبد الرحمن الجديلى (وكانوا بسجن المنشية) والشيخ على هنداوى . الأستاذ ابراهيم عبد الهادى . الأستاذ توفيق صليب . محمد سامى زاده . عبد العزيز افندى حسن هندى (وكانوا بسجن طنطا) . الاستاذ محمد لطفى المسلمى . محمد افندى ابراهيم سليمان (وكانا بسجن الزقازيق) . محمود افندى عبد السلام . ياقوت افندى عبد النبى . عازر غبريال افندى . الاستاذ حامد المليجى (وكانوا بسجن قنا) ، وعددهم جميعا سبعة عشر

وفى ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ أفرج عن ٤٩ سجينا سياسيا آخرين

وفى ١٤ منه أطلق سراح تسعة غيرهم ، وأخذت الوزارة تطلق سراح الباقين ، فبلغت عدتهم ١٤٧ سجينا

---

(١) أنظر كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ٢ ص ٦٧

مقبرة توت عنخ آمون

وقفت وزارة سعد موقفا محمودا فى مسألة مقبرة توت عنخ آمون ، وخلاصتها أن الحكومة كانت قد منحت اللورد كارنارفون منذ عدة سنوات امتياز الكشف عن آثار وادى الملوك ، وقد وفق الى اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون الشهيرة وفيها من الكنوز ما لا نظير له ، وكان يعاونه فى أعمال الكشف مساعده المستر كارتر ، ثم توفى اللورد كارنارفون بعد الكشف ، واستمر المستر كارتر فى عمله نيابة عن الليدى كارنارفون ، فقام خلاف بينه وبين الوزارة على فتح التابوس إذ كانت وزارة الأشغال جادة فى المحافظة على محتوياته لكى لا تمتد إليها الأيدى بالعبث والسرقة ، وكان المستر كارتر يعارض فى الإجراءات التى اتخذتها الوزارة فى هذا السبيل ، فقام الخلاف بينهما ، ونقلت أسلاك البرق أنباءه الى الصحف البريطانية ، وأخذت هى وبعض الصحف الأجنبية المحلية تتهم الحكومة بكراهية الأجانب ، ولكن الحكومة لم تحفل بهذه التهم واستعملت حقها فى المحافظة على هذا التراث العظيم ، وقررت بإزاء مسلك المستر كارتر إلغاء الترخيص الذى منحته لليدى كارنارفون على أثر وفاة قرينها ، ووضعت يدها على المقبرة ومحتوياتها ، وأقامت عليها حراسة دقيقة صانتها من عبث العابثين ، فكان موقفها مدعاة لثناء الرأى العام وتقديره ، ولو هى تساهلت فى هذه المسألة لتسربت هذه الكنوز الى الخارج ولضاعت على البلاد لا محالة

مسألة اللاجئين الطرابلسيين

اجتاز عشرة من المجاهدين الطرابلسيين حدود طرابلس لاجئين الى مصر ، وكانت الحكومة الإيطالية تتعقبهم لتنكل بهم ، فطلبت من الحكومة المصرية تسليمهم ، ولما كان الدستور ينص على أن تسليم اللاجئين السياسيين محظور (المادة ١٥١) فقد امتنعت عن تسليمهم ، فقام خلاف شديد بين الحكومتين المصرية والإيطالية فى هذا الشأن ، انتهى بإصرار الحكومة المصرية على عدم تسليم هؤلاء اللاجئين ، ولكنها قررت تكليفهم بمغادرة البلاد فضاً للإشكال القائم بينها وبين إيطاليا فى شأنهم ، واضطروا فعلا إلى مغادرة البلاد ، فكان موقفها حيالهم موقفا غير محمود ، وغير كريم ، وكان واجباً عليها أن تحميهم ولا تكلفهم مغادرة الديار المصرية ، مثلما كانت حكومات الاحتلال تفعل مع خصوم الحكومة

العثمانية الذين كانوا يتخذون مصر مقرا لدعايتهم ضدها ، فإنها كانت تأويهم وتحميهم ولا تكلفهم الرحيل عن البلاد

حقوق الوزارة السياسية

كان سعد فى سياسته العامة يحرص على حقوق الوزارة وسلطتها الدستورية ، فلم يكن يقبل تدخلا من المندوب السامى البريطانى ولا من السراى ، وفى الحق انه من هذه الناحية قد وطد دعائم الحكم الدستورى ، وله فى ذلك فضل عظيم ، وهو فى ذلك يمتاز عن خصومه الذين تولوا الحكم من بعده ، فإنهم كانوا يذعنون تارة لتدخل المندوب السامى ، وطورا للسراى ، وليس هذا من الحكم الدستورى فى شىء ، لأن أساس الدستور أن « الأمة مصدر السلطات »

وقد جاء استقلال وزارة سعد بشؤون الحكم طبقا لأحكام الدستور على خلاف ما كانت تبغيه السراى وما كانت تسير عليه فعلا فى عهود الوزارات السابقة ، ومن هنا وقع الجفاء بين سعد والسراى ، مما كان له أثره فى تطور الحوادث والتعجيل بإسقاط وزارته

ثم ان وزارة سعد قد وضعت الموظفين الأجانب وبخاصة الانجليز عند حدهم ، وتضاءلت سلطتهم فى عهدها ، وبهذا تمتاز عن كثير من الوزارات السابقة واللاحقة

ومن المحقق أن تضاؤل نفوذهم فى عهدها قد جعلهم يدبرون المكايد لإسقاطها ، يؤيد ذلك أن نفوذهم قد استفحل فى عهد وزارة زيور التى خلفت سعدا فى الحكم

وقد رفض سعد تجديد عقد السير موريس شلدون ايموس المستشار القضائى البريطانى لوزارة الحقانية ، إذ انتهت مدته فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وطلبت دار المندوب السامى من الوزارة تجديد عقده ، ولكن سعدا رفض هذا التجديد ، وكان موقفه فى ذلك مشرفا ، وقد أسرها المندوب السامى فى نفسه ، حتى وقعت حادثة السردار ، فكان من مطالبه فى الإنذار البريطانى إبقاء منصب المستشار القضائى ومنصب المستشار المالى واحترام سلطتهما وامتيازاتهما ، كما سيجىء بيانه

ومن القرارات المجيدة لوزارة سعد انها رفضت اشتراك الحكومة فى الاحتفال بالعيد الخمسينى للمحاكم المختلطة ، فقد تألفت فى سنة ١٩٢٤ لجنة لهذا الاحتفال برآسة المسيو إرنست إيمن رئيس محكمة الاستئناف المختلطة ، ومن أعضائها المسيو (البارون) فان دن

بوش النائب العام بها ، وعبد العزيز كحيل باشا أحد مستشاريها ، وقابل أعضاء اللجنة سعدا فى يونيه سنة ١٩٢٤ ليدعوا الحكومة الى الاشتراك فى هذا الاحتفال ، فأجابهم سعد بانه مع اعترافه بالخدمات التى ادتها المحاكم المختلطة للبلاد من نحو نصف قرن فانه لا يرى ان مصر التى ترغب فى تثبيت استقلالها تستطيع أن تحتفل بالعيد الخمسينى لمحاكم فُرضت اقامتها على البلاد لمدة خمس سنوات فاستمرت رغم صفتها الوقتية خمسين سنة كاملة على حساب السيادة القضائية للأمة ، ولا يسع الحكومة أن تثبت باحتفالات رسمية فكرة عدم كفاية القضاء الوطنى التى تستوحى من استمرار هذه الحالة الشاذة

وقد أقيم الاحتفال فى عهد وزارة زيور فى فبراير سنة ١٩٢٦ ، واشتركت الحكومة فيه بصفة رسمية ، وضربت صفحا عن قرار وزارة سعد !

انتخابات الشيوخ

جرت انتخابات الشيوخ يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ ، وعدد دوائرها ٧١ دائرة ، ولم تتدخل الوزارة فى الانتخاب وتركته حرا ، وفاز المرشحون الوفديون فى معظم الدوائر

الشيوخ المعينون

الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيينهم

وإذ كان الدستور ينص على أن ثلاثة أخماس أعضاء المجلس ينتخبون والخُمسين يعينون ، فلم يبق على اكتمال البرلمان والاستعداد لافتتاحه إلا أن يصدر المرسوم الملكى بالشيوخ المعينين ، وعددهم ٤٨ عضوا

وقد قام خلاف بين الملك فؤاد وسعد على من له حق تعيين هؤلاء الشيوخ ، أهو الملك أم الوزارة ، وهو أول خلاف قام بين الملك وسعد فى عهد وزارته ، فكان الملك يرى أن التعيين من حقه هو ارتكانا على ظاهر المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أنه « يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب »

أما سعد فقد استمسك بالرأى الدستورى السليم ، وهو أن الملك لا يباشر سلطته إلا بواسطة الوزراء ، كما تقضى بذلك المادة ٤٨ من الدستور وهذا نصها : « الملك يتولى سلطته

بواسطة وزرائه » ، والوزارة هى المسئولة عن أعمال الدولة طبقا لحكم المادة ٥٧ من الدستور التى تقضى بان « مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة » ، والمادة ٦٠ منه التى تنص على أن « توقيعات الملك فى شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون » ، والمادة ٦٢ منه ونصها ان « أوامر الملك شفهية أو كتابية لاتخلى الوزراء من المسئولية بحال » ، فالوزارة هى المسئولة عن اعمال الدولة ومنها تعيين الشيوخ ، فهى التى تملك سلطة العمل فعلا وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم ، وهذا هو المعنى المستفاد من نصوص الدستور سالفة الذكر ، ومن مناقشات اعضاء لجنة الثلاثين ، فقد جاء فى تقرير لجنة المبادئ العامة : « ان هذا المبدأ الاساسى مترتب على ارتفاع مسئولية الحكم عن الملك وقصرها على الوزراء ، اذ مادامت الوزارة فى قيامها بالسلطة التنفيذية هى المسئولة امام مجلس النواب عن السياسة العامة وعن اعمالها كلها فليس بمقبول أن يقاسمها الملك سلطة العمل ولا أن يكون له صوت معدود فى مداولاتها »

وأقوى من ذلك ماجاء فى المذكرة التى صدرت من وزير الحقانية عند صدور الدستور من أن « كل عمل يعمله الملك وتكون له علاقة بشؤون الدولة يجب لتنفيذه أن يوقع عليه رئيس الوزراء والوزراء ذوو الاختصاص فالملك يستعمل سلطاته بواسطة وزرائه والوزراء مسئولون سياسيا عن جميع اعمال الملك »

وإذ لم يقتنع الملك فؤاد بحجة سعد فقد ارتضى التحكيم فى هذه المسألة ، واتفق مع سعد على تحكيم البارون فان دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة وقتئذ ، وكان عالما بلجيكيا ، فاستدعى الى القصر الملكى ، وعرض عليه الخلاف ، وطلب اليه أن يبدى رأيه فيه بوصفه حكما ، فأصدر حكمه بما يأتى :

« ليس لى الحق بأن أقيم نفسى قاضيا على النظام الدستورى الذى ينظم الآن مصير مصر ، ان عدم مسئولية الملك يعتبر أساسا لهذا النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطة وزرائه ، وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع اعمال الملك ، فاذا استثنى عمل واحد فان هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه ، لذلك أرى اذن ان تعيين اعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على مايعرضه مجلس الوزراء »

وقد روى البارون فان دن بوش قصة هذا التحكيم فى كتابه (عشرون عاما فى مصر) ، قال :

« كنت جالسا أمام مكتبى بالنيابة العمومية فى ظهر يوم سبت من ايام شهر فبراير سنة ١٩٢٤ ، فدق جرس التليفون فجأة ، وكان المتكلم سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ، دعانى للذهاب الى مكتبه فى اليوم التالى الساعة الرابعة مساء ، فأجبته أننى سأسافر الى القاهرة صباح الخميس التالى ، ورجوته تأجيل الموعد الى ذاك اليوم نظراً إلى كثرة اعمالى القضائية ، لكن رئيس الوزراء أجاب : « هذا مستحيل فالأمر مستعجل وهام » ، وقد تبينت خطورة الموضوع من لهجة حديثه

« لم تمض عشر دقائق حتى دق جرس التليفون مرة ثانية ، وكان المتكلم حسن نشأت باشا موضع ثقة الملك فؤاد ، سألنى عما اذا كنت سأحضر فى الموعد الذى حدده رئيس الوزراء ، فأجبت : نعم ، وعقب على اجابتى قائلا : « هذا أمر ضرورى »

« وفى صباح اليوم التالى قمت من الاسكندرية الى القاهرة بأول قطار ، وعند وصولى الى محطة بنها صعد فى العربة مواطنى الاستاذ جورج مرزباخ المحامى ودخل الديوان الذى كنت جالسا فيه كأنه البرق الخاطف ، وأخذ يحادثنى ، قال لى : « انه جاء بالسيارة خصيصا ليبلغنى ما سمعه من أحد الوزراء ، وهو أننى دُعيت الى القاهرة للفصل فى خلاف دستورى خطير بين الملك وسعد زغلول باشا ، وأن مصير الحكومة وهدوء الحالة فى مصر قد يتأثران من طريقة فض هذا الخلاف »

« تظاهرت بعدم الاكتراث للأمر ولكننى كنتُ مقدراً لخطورة الحالة لمعرفتى نفسية الطرفين اللذين نشأ بينهما الخلاف

« وصلتُ الى رياسة مجلس الوزراء فى تمام الساعة الرابعة ، وكانت الحديقة غاصة بالوفود ، والأعلام الخضراء والحمراء ترفرف عليها ، وكنت أسمع هتافات طويلة حادة « فليحى سعد »

« أما قاعة الانتظار فكانت ملأى بالزائرين ، وعلى الرغم من كثرتهم دعانى السكرتير لمقابلة سعد زغلول باشا بمجرد وصولى ، دخلت على الرئيس ، فرأيته جالسا أمام مكتبه ، ولكنه ما كاد يقع نظره على حتى نهض وقدم لى يده مصافحا ثم قال : « أهلا وسهلا اننا فى حاجة اليك » ، ثم سرد لى الموضوع بلا مقدمة ، وقال لى ان خلافا جوهريا نشب بين الملك والوزارة على تفسير مادة من مواد الدستور المصرى ، ومطلوب منى أن أبدى رأيى فيها إذ أنها مأخوذة من الدستور البلجيكى ، وهى المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أن الملك يعين خمسى اعضاء مجلس الشيوخ ، فهل هذا حق خاص من حقوق الملك يستعمله

بدون أن يشرك فيه وزراءه ؟ أم هو معلق على نص المادة ٤٨ من الدستور التى تقضى بان الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، ثم ختم رئيس الوزراء حديثه بحركة قوية وقال : «هذا هو الموضوع ، ويجب ان يفصل فيه فى ظرف اربع وعشرين ساعة »

« بدأت اعتذر بضعف ذاكرتى محاولا التخلص من الموضوع ، ثم رجوت دولته أن يترك لى وقتا لمراجعة النصوص وللتروى ، واثناء ذلك كانت المناقشة مستمرة ، فكم أُعجِبْتُ يومئذ بقوة الذاكرة ومتانة الحجة وبلاغة البيان التى يمتاز بها هذا الشيخ السبعينى من العمر ، على الرغم من آلام المرض والنفى ، بل كم دهشت لإرادته التى لا تقاوَم

« كانت الجموع الحاشدة تهتف آونة بعد أخرى ، وتطلب سعدا ، فخرج مرة ثم مرة أخرى ، وشكر المتظاهرين ، وأخيرا تهيجت أعصابه فانحنى إلى النافذة وصاح بصوت الآمر : « دعونى أشتغل لمصلحتكم » ، ثم أغلق النافذة بعنف وختم حديثه معى قائلا :

« اذن الى الغد الساعة العاشرة فى سراى عابدين »

« آذنت الشمس بالغروب ، ووجدتُ صعوبة فى أن أفسح لنفسى طريقا بين جموع المتظاهرين المحتشدين عند خروجى من رياسة مجلس الوزراء ، وكانت الأعلام تهتز يمينا وشمالا ، والأنظار متجهة نحو النافذة المطل منها الشيخ الطويل القامة وقد مدَّ يده الى الأمام كأنه يطرح بركته على الجموع

« وعندما دخلت صباح اليوم التالى الى مكتب الملك ، كان يداعب مسطرة صغيرة لقطع الورق ، وكل حركاته تدل على التأثر ، أما زغلول باشا فكان جالسا أمامه ، متملكا لحواسه ، يتحدث بهدوء وسكينة

« استمر الحديث بحضورى ، فأدركت فى الحال خطورة الأمر : مليكٌ رُبِّىَ حسب التقاليد الشرقية وما تمتاز به تلك التقاليد من صفات الحكم الفردى يحاول المحافظة على البقية الباقية من السلطة ، وأمامه رئيس وزراء متمسك تمسكا شديدا بالامتيازات التى يضمنها له الدستور ، ولمحت من خلال العبارات الرقيقة فى الحديث أن تنافرا يوشك أن ينقلب الى كارثة اذا لم يعالج بغير ابطاء ، وسمعت زغلول باشا أثناء المناقشة التى كان يتزايد نشاطها يقول : « اذا استشير الشعب .. »

« نظرتُ من الشباك الزجاجى العريض الى الفضاء الواسع بميدان عابدين ، الى الرمل الأصفر الذهبى تحت أشعة الشمس ، فرأيت الرجال ذاهبين بهدوء الى اعمالهم ، والأولاد يمرحون ، ثم قلت فى نفسى : كلمة واحدة من هذا الرجل السياسى الذى يملك اليوم مصر

كلها روحا وجسدا — كلمة واحدة منه تكفى لتحويل تلك الحياة الهادئة الى منظر رهيب من مناظر غضب الشعب !

« وفى تلك اللحظة تنبهت الى صوت سعد زغلول باشا وهو يقول : « اتقبل يامولاى أن يفصل جناب النائب العام فى الموضوع ، وأن يكون حكمه غير قابل للمناقشة ؟ »

« فكر الملك هنيهة ثم قال فى لهجة تشف عن الإذعان : « لا بأس »

« التمستُ ان يُصرَّح لى بالاعتكاف قليلا ، فقادنى احد الأمناء الى قاعة مطلة على الحدائق الملكية .. منظر جميل .. هناك على بعد أرى قمة جبال المقطم مكسوة باشعة الشمس ومحاطة بقباب المساجد ومآذنها الرشيقة ، وأمام ناظرى والى جوارى حديقة متسعة اختلطت فيها الزهور بأشجار النخيل واكتست أرضها بالخضرة .. امام هذا الأفق جلست وكتبت بعض كلمات بالقلم الرصاص

« ثم عدت الى مكتب جلالة الملك ، فوجدت المتناظرين فى نفس موقفهما الذى تركتهما فيه ، فأبديت التصريح الآتى وقلبى يخفق من شدة التأثر : ليس لى الحق بان أقيم نفسى قاضيا على النظام الدستورى الذى ينظم الآن مصير مصر ، ان عدم مسئولية الملك يعتبر أساسا لهذا النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه ، وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع أعمال الملك ، فاذا استُثْنى عمل واحد فان هذا استثناء يصيب النظام الدستورى فى روحه وأساسه ، لذلك أرى اذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على مايعرضه مجلس الوزراء »

ثم أضفت الى ذلك مايأتى : «وحيث اننى نلت اليوم الحظوة بان أكون حكما فى هذا الموضوع بصفتى بلجيكيا ، ولتشابه الدستورين ، فلتسمح لى جلالتكم بان أذكر بكل احترام أن ثلاثة ملوك تولوا عرش بلجيكا فى ظل هذا النظام الدستورى ، فالأول وضع أسسا متينة لاستقلالنا فى ظروف حرجة ، والثانى صبغ حياتنا القومية بصبغة عبقريته على الرغم من القيود التى وضعت فى سبيله ، اما الثالث فجلالتكم تعلم أن النظام الدستورى لم يمنعه من أن يكون جنديا عظيما ! ووطنيا عظيما ! »

« وفى الحال قدم لى الملك يده وصافحنى قائلا : « اننى موافق على رأى ببدى بهذا الشكل » ، فعقب زغلول باشا على ذلك بقوله : « وأنا أيضا »

« انتهت المقابلة ، وعندما رافقت رئيس الوزراء فى السيارة أخذ يدى بين يديه بعطف

شديد ثم شكرني قائلا : لقد أنقذت مصر من أزمة شديدة ... وشديدة جدا[١] »

وليس يخفى أن التحكيم عقد يلتزم به الطرفان النزول على حكم المحكم ، وقد رضى الملك فؤاد حكم البارون فان دن بوش ، وكان حكمه قاطعا وصريحا فى أن تعيين الشيوخ من خصائص الوزارة ، وصدر المرسوم الملكى بتعيين الشيوخ الذين عرضت الوزارة اسماءهم

على أن هذه المسألة التى كان يجب أن يكون مفروغا منها بهذا التحكيم ، قد أثيرت بعد ذلك غير مرة ، وكانت سببا لأزمات هائلة بين الوزارة والقصر ، كأن لم يحصل فيها اتفاق أو تحكيم

افتتاح البرلمان

١٥ مارس سنة ١٩٢٤

افتتح البرلمان يوم السبت ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ، وكان يوما مشهودا فى تاريخ مصر الحديث ، فلأول مرة منذ وقع الاحتلال سنة ١٨٨٢ اجتمع نواب البلاد وشيوخها المنتخبون انتخابا حرا فى برلمان تتمثل فيه سلطة الأمة

وقد أعاد هذا الافتتاح إلى الأذهان حفلة افتتاح مجلس النواب الأول الذى اجتمع سنة ١٨٨١ فى عهد الثورة العرابية ، وكان أول مجلس نيابى كامل السلطة شهدته مصر الحديثة ، ثم عصفت به يد الاحتلال فألغى سنة ١٨٨٣ ، وظلت البلاد بلا دستور أربعين سنة متوالية ، إلى أن ظفرت به سنة ١٩٢٣ ، وافتتح البرلمان فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤

فاجتمع أعضاء مجلس النواب والشيوخ فى دار البرلمان بهيئة مؤتمر ، وقد تكامل جمعهم منذ الساعة التاسعة صباحا

يمين الملك

ودخل الملك فؤاد قاعة البرلمان فى الساعة العاشرة يحف به الأمراء والوزراء وكبار موظفى السراى ، فوقف النواب والشيوخ ، فحياهم وردوا التحية وقوفا بالهتاف له ، وكان يرأس الجلسة أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنا وهو المصرى السعدى باشا[٢] ولما وصل الملك إلى

---

(١) عشرون سنة فى مصر . للبارون فان دن بوش ص ٧٥ طبع سنة ١٩٣٢
Vingt anneés d'Egypt p. Baron Van Sen Bosch

(٢) تنص المادة ١٢١ من الدستور على أنه « كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرياسة لرئيس مجلس الشيوخ » وكان أحمد زيور باشا قد عين رئيسا لمجلس الشيوخ ولكنه لم يكن وصل بعد من إيطاليا فرأس المؤتمر أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنا

الأريكة أقسم اليمين الدستورية بالصيغة الآتية[١] : « أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » ، فهتف الأعضاء للملك وصفقوا طويلا ، ثم جلس وجلس الأعضاء

خطاب العرش

وبعد تأدية هذه اليمين قدم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء إلى الملك خطاب العرش ، وهو الخطاب الذى تضعه الوزارة فى مستهل الدورة البرلمانية وترسم فيه سياستها العامة ، وتلقيه باسم الملك ، فأخذه الملك وناوله سعدا فألقاه ، وهو أول خطاب عرش ألقى طبقا للدستور سنة ١٩٢٣ قال :

« حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

« أهديكم أطيب سلامى ، وأحيّي فيكم ممثلى شعبى الكريم ، وأهنئكم منتخبين ومعينين بالثقة العظمى التى حزتموها لتؤلفوا أول برلمان مصرى تأسس على المبادئ المصرية ، وأحمد الله أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعز أمانى وأول رغبة من رغبات أمتى الشريفة

« اليوم تدخل فى دور التنفيذ النظامات النيابية التى قررها الدستور ولا ريب فى أنها تبشر بإقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة

« لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى ، وألقت بها عليكم مسؤلية كبرى ، فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها ، إذ يتعلق بها مستقبل البلاد وهى مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح ، ولا شك أنكم ستعالجونها بروح من الحزم والحكمة والروية ، وأنكم ستجدون من أهمّ مسهلاتها الاتحاد المقدس الذى لا انفصام له بين العرش والأمة . والذى توثقت اليوم عراه بالقسم العظيم الذى أقسمناه ، وستؤدونه أنتم عما قليل

« لهذا يحق لى أن أصرح علنا باسمى وباسمكم أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مملوءة من الرجاء فى الوصول إليها بقوة حقنا وعناية الله القدير ، ومن أهم وظائفكم أيضا أن تساعدوا الحكومة وتشتركوا معها فى إدارة البلاد على الطريقة التى رسمها الدستور وهى الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة ، وعلى مبدأ المسئولية الوزارية ، ولقد وضعت هذه الطريقة على الحكومة وعلى البرلمان واجبات ، فعليها تنفيذ مبادئ الدستور

---

(١) هى الصيغة الواردة فى المادة ٥٠ من الدستور

وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية والديمقراطية ، وعليه أن يتمم التشريع بوضع القوانين الناقصة التى أشار الدستور إليها ، وأن يعيد النظر فى القوانين المعمول بها خصوصا ما لم يعرض منها على الجمعية التشريعية بسبب إيقاف أعمالها ، وأن ينظر فى قانون الانتخاب بما تمليه عليه نتيجة الاختبار

« وستعرض عاجلا على مجلس النواب ميزانية الحكومة للسنة القادمة ويتبين منها أن الايرادات والمصروفات متعادلة ، وأن المال الاحتياطى زاد زيادة عظيمة سيكون لها أحسن أثر فى سمعة البلاد المالية ، غير أن هذا لا يعفى من التزام الحزم فى السياسة المالية ، بل يجب اجتناب كل ما من شأنه تكليف الخزينة بنفقات لا ضرورة لها ولا يكون من وراء انفاقها تحسين فى الإدارة ، ورعاية الاقتصاد فى الوظائف حتى لا يكون منها ما هو فوق الحاجة ، وفى المرتبات حتى لا تزيد على قيمة العمل المقررة لها

« ويجب إصلاح الإدارة الداخلية بتقسيم المصالح المختلفة ، وتوزيع الوظائف المتنوعة وتحديد اختصاصها على وجه يضمن سهولة العمل وسرعته وانتظامه ويبعث فى نفوس الموظفين روح الجد والنشاط ، والشعور بالمسئولية والحرص على النظام ، كما يضمن لهم حقوقهم ويكفل السير على طريقة عادلة فى التعيينات والترقيات

« أما الضرائب الحالية فيجب تجنب الزيادة فيها ، غير أنه ينبغى النظر فى مراجعتها ، وتكميل نظامها ، لا لمجرد زيادة دخلها وتوزيعه توزيعا أعدل بل أيضا لتقرير رسوم على الإيرادات المعفاة بغير حق من الضرائب فى الوقت الحاضر

« وغير خاف أن مراقبة المصروفات العامة بالدقة وحسن الانتباه وتقوية نظام الضرائب يضمنان انتظام الميزانية وثباتها ويسمحان باستئناف مشاريع الأعمال العامة التى اهملت من سنوات

« ومن اللازم حماية ثروة البلاد الزراعية وتنميتها بنسبة زيادة السكان ، وهذا يستلزم المبادرة إلى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الرى والصرف وتوسيع نطاقها

« ومن الواجب تحسين طرق المواصلات وتنمية التجارة على اختلاف أنواعها واستثمار المناجم وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد والاستفادة من مركز البلاد الجغرافى وإصلاح حالة الأمن والصحة العمومية وترقية المرأة أدبيا واجتماعيا وحماية الأمومة والعناية بالأطفال واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال ، ونشر التعليم بنوعيه الأولى والراقى

« وعلى مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول بإيجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع

الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام والأمل وطيد فى أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر فى جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال

« أيها الشيوخ والنواب

« ان مهمة الحكومة والبرلمان كبيرة خطيرة شاقة ، منها ما أشرت إليه ومنها ما هو معروف لكم من كل ما فيه خير البلاد وتقدمها ، ولكنى عظيم الثقة فى أن هذه المهمة تتم تدريجا بفضل الروح القومية التى بعثت فى شعبى الكريم قوة جديدة وملأته حمية للعمل وغيرة على خير الوطن

« ويملأ قلبى سرورا أن أفتح الدور الأول للبرلمان وأدعوكم للبدء فى أعمالكم داعيا الله تعالى أن يسدد خطواتكم وأن يوفقنى وإياكم لما فيه خير البلاد »

وبعد أن انتهى سعد من تلاوة خطاب العرش هتف رئيس المؤتمر بحياة الملك ، فردد الأعضاء هتافه ، ثم نهض الملك للانصراف فوقف الأعضاء وهتفوا له قائلين (ليحيى جلالة الملك ليحيى ملك مصر والسودان) ثم غادر الملك القاعة ،وانتهت بذلك حفلة افتتاح البرلمان

اجتمع مجلس النواب عقب انفضاض جلسة المؤتمر برآسة أكبر النواب سنا وهو محمد سعيد بك نائب الحكوم الطويل ، وحلف الأعضاء اليمين الدستورية ، وبجلسة ١٦ مارس انتخب أحمد مظلوم باشا رئيسا للمجلس وأحمد محمد خشبه بك (باشا) ومحمد الباسل باشا وكيلين ، وكان ثلاثتهم من الوفديين ، وفى جلسات أخرى انتخب أعضاء هيئة مكتب المجلس ولجانه

واجتمع مجلس الشيوخ يوم ١٥ مارس أيضا برآسة المصرى السعدى باشا ، وفى جلسة أخرى انتخب أحمد زكى أبو السعود باشا وعلوى الجزار بك وكيلين

ثم انتخب هيئة مكتب المجلس ولجانه ، وأخذ كلا المجلسين يوالبان عقد جلساتهما

الحياة الدستورية

المؤيدون والمعارضون

شهدتُ الحياة الدستورية فى مطلعها ، وكان لى من مساهمتى فيها ما يعطينى فكرة واضحة صحيحة عنها ، ومن حق وقد لازمتها فى البرلمان الأول أن أتحدث عنها وأذكر ما لها وما عليها

كنتُ فى هذا البرلمان معارضا ، وقد تألفت المعارضة فى بداية الحياة البرلمانية من نواب الحزب الوطنى ، وكنا لا نزيد عن أربعة وهم : عبد اللطيف الصوفانى بك وأنا والدكتور عبد الحميد سعيد والأستاذ عبد العزيز الصوفانى ، حملنا لواء المعارضة فى مجلس النواب ، وتبادلنا بيان وجهة نظرها فى مختلف المناسبات ، وكانت غايتنا من المعارضة أن نجعل من النيابة أداة جهاد وكفاح فى الذود عن حقوق البلاد ، ومجال توجيه للحكومة إلى الأخذ بوسائل الإصلاح فى شتى نواحيه ، وبعبارة أخرى اعتبرنا الحياة البرلمانية استمراراً لحياة الجهاد الذى كنا نساهم فيه من قبل ، ولذلك حرصنا على أن نسير على مبادىء الحزب الوطنى داخل البرلمان ، فكنا لا نفتأ نتمسك بالجلاء ووحدة وادى النيل ، وننشد أن يشاركنا الجميع فى ذلك ، كما كنا نعالج المسائل الداخلية بروح الرغبة الصادقة فى الإصلاح ، ولم نكن ننظر إلى وزارة سعد نخصم نحاربه ، بل كنا نقدر فيها صفة الوكالة عن الشعب ، تلك الوكالة التى نالتها فى ميدان الانتخاب ، فكان موقفنا منها موقف التوجيه الخالص لخير البلاد ، كنا نعضدها فيما كان يتفق ومبادئنا ، وننقدها فى رفق ولين فيما كنا نختلف وإياها فيه ، ولم يكن يدور بخلدنا أن نخلق لها العقبات أو نشارك فى المساعى لإسقاطها حين استهدفت للأزمات التى انتهت باستقالتها

ومن الإنصاف أن أقول إن مجلس النواب ، وكانت غالبيته الهائلة وفدية ، كان يقدر المعارضة ، ويحسن الإصغاء إلى ما تبدى من الآراء ، وليس لى ما أشكو منه من معاملة الغالبية لى فى هذا العهد ، بل بالعكس كنت ألمح منهم علائم التقدير والرغبة فى الإنصات والاستماع إلى آراء المعارضة

وأذكر أن أول موقف لى فى هذا الصدد كان لمناسبة المناقشة فى خطاب العرش (جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤) ، وكانت جلسة هامة ، حضرها سعد وبقية الوزراء ، وكان دورى فى الكلام يأتى بعد عبد اللطيف الصوفانى بك ، وقد قوطع فى بعض العبارات ، ولكن المجلس تركه يستكمل كل ما أراد الإفضاء به ، وفى أثناء خطابه همس فى أذنى هارون سليم أبو سحلى (باشا) نائب فرشوط ، وكان يجلس خلفى ، ناصحا لى أن أتنازل عن كلمتى لأنه يرى جوّ المجلس غير موائم للمعارضة ، فلم ألق بالى إلى نصيحته ، وتكلمت معارضا فى دورى ، فألفيت من المجلس إصغاء تاما وحسن استقبال ، على خلاف ما كان يظن هارون بك ، ورأيت مثل ذلك فى كل مرة ، وكنا من ناحيتنا نجتنب العبارات العنيفة أو الكلمات النابية فى النقاش ،

وبذلك وضعنا فى مستهل الحياة البرلمانية تقاليد أظن أنها صارت أسسا صالحة للمعارضة النزيهة التى أجمع الكل على أنها ضرورية للحياة الدستورية

وقد انضم إلينا فى المعارضة النواب الدستوريون وبعض المستقلين وبعض النواب الوفديين الذين مالوا إلى اتجاهاتنا ، فكانت عدتنا عشرين نائبا وهم : عبد اللطيف الصوفانى . عبد الحميد سعيد . عبد الرحمن الرافعى . عبد الحليم العلايلى . عبد العزيز الصوفانى . محمد شوقى الخطيب . السيد عبد العزيز خضر . محمود عبد الرازق . الدكتور محمود عبد الرازق . عبد الجليل أبو سمره . على على بسيونى . سلطان السعدى . هارون سليم أبو سحلى . على الطحاوى المغازى . أحمد المليحى . محمد الشريعى . خليل أبو رحاب . عبد الله أبو حسين . محمود وهبه القاضى . محمد توفيق إسماعيل

وكنا نجتمع فى منزل عبد الله بك أبو حسين بالحلمية الجديدة لنتبادل الرأى فيما يكون موقفنا فى الجلسات الهامة

تأليف الهيئة الوفدية البرلمانية

كانت الأغلبية العظمى من النواب وفديين كما أسلفنا ، وكانت نسبتهم فى مجلس الشيوخ تقل عن نسبتهم فى مجلس النواب ، ولكن كانت الأغلبية الكبرى لهم فيه ، وقد فكر الوفد فى تأليف هيئة وفدية من ممثليه فى البرلمان لكى يتبادلوا الرأى فى اجتماعات خاصة بهم فى المسائل التى ستعرض على المجلسين

وتأليف مثل هذه الهيئة ليس بدعا فى النظم البرلمانية ، بل هى وسيلة لتنظيمها ، فلكل حزب الحق فى أن يجتمع أعضاؤه ويتدارسوا المسائل التى ستعرض على المجلس لكى ينظموا صفوفهم ولا يتعارض بعضهم مع بعض فيما يعرض من الشؤون إلا فيما لا معدى من اختلاف الرأى فيه ، وإذا كانت هذه الوسيلة ترمى إلى هذا الغرض ولا تقضى على حرية الرأى فلا غبار عليها ، بل هى لازمة لتنظيم الحياة البرلمانية ومنع الفوضى بين جوانبها ، والأحزاب السياسية كلها تتبع هذا الأسلوب فى التنظيم

وقد تألفت هذه الهيئة فى حفلة أقيمت يوم ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٤ بمنزل حمد باشا الباسل ، وكان المدعوون فيها من النواب الوفديين ، وأقيمت حفلة أخرى للشيوخ الوفديين فى ردهة البرلمان يوم ٢٤ مايو وافقوا فيها على تأليف هذه الهيئة

أهم قرارات البرلمان

يطيب لى إنصافا للحياة الدستورية أن أذكر فيما يلى أهم الأعمال التى صدرت عن البرلمان الأول سواء من مجلسيه أو من أحدهما وكان لها أثرها الطيب فى ترقية شؤون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية

(١) قرر أن كل ما يباع من أملاك الدولة لا يستخدم ثمنه فى مصروفاتها العادية بل يخصص لاستهلاك الدين العام (جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٢٤) ، وقد نفذ هذا القرار ابتداء من سنة ١٩٢٥ ، وهو من أهم القرارات التى صدرت عن البرلمان وكان تحقيقاً لإرادة البلاد فى التخلص من الدين العام

(٢) قرر أن تشرع الحكومة فى تعديل طريقة إصدار البنك نوت (أوراق النقد) التى تجعل العملة المصرية تابعة للعملة البريطانية ، لما فى هذه التبعية من الخطر العظيم على حالة البلاد الاقتصادية ، ووضع نظام يجعل العملة المصرية مستقلة عن العملة البريطانية ، وهو أول قرار لمجلس النواب بوجوب استقلال العملة المصرية (جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٢٤)

(٣) سحب المبلغ المودع بنك انجلترا من الاحتياطى (جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤)

(٤) إعطاء الحكومة سلفا لشركات التعاون تنشيطا وتشجيعا للحركة التعاونية (نفس الجلسة)

(٥) فتح اعتماد بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه من الاحتياطى لإضافته إلى ميزانية وزارة المعارف وتخصيصه لإنشاء ١١٠ مدرسة أولية وإدارة مدارس المعلمين والمعلمات الأولية التى تديرها مجالس المديريات ، وتأليف لجنة من أعضاء المجلس لوضع مشروع قانون التعليم الإجبارى للبنين والبنات (جلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٢٤)

(٦) فتح اعتماد بمبلغ عشرة آلاف جنيه لنشر وتشجيع الفنون الجميلة (نفس الجلسة)

(٧) تشكيل لجنة حكومية لبحث حالة مصلحة الأملاك الأميرية ووضع الخطة المثلى التى يجب اتباعها لتحسين إدارتها ووضع مشروع لإصلاح الأطيان البور وتأجير ما يمكن تأجيره من الأطيان المنزرعة بالمزاد (جلسة ١٧ يونيه سنة ١٩٢٤)

وكان هذا القرار اول العهد بالإصلاح فى مصلحة الأملاك

(٨) بيع أكبر جزء ممكن من أطيان الحكومة لصغار المزارعين (جلسة ١٠ يونيه سنة ١٩٢٤)

(٩) أن تفضل الحكومة فى مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة الأهلية وان تشترط ذلك فى مقاولات الأشغال العامة (جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤)

(١٠) إنشاء هيئة محاسبة لمراقبة مصروفات الحكومة (ديوان المحاسبة) — نفس الجلسة — وقد عنيت الوزارة بتنفيذ هذا القرار وورد فى خطبة العرش الثانية التى ألقاها سعد فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ان الحكومة تشتغل بوضع نظام لهذا الديوان ، اذ جاء فى هذه الخطبة ما يلى : « ولهذا الغرض تشتغل الحكومة بدرس مشروع لائحة لانشاء نظام مستقل يختص بمراجعة الايرادات والمصروفات » ووضعت وزارة المالية مشروع هذا النظام واعتزمت الوزارة تقديمه الى البرلمان فى دورته الثانية لولا حادثة السردار التى أعقبها حل مجلس النواب وتعطيل الحياة البرلمانية

(١١) ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى الشركات الأجنبية وكانوا من قبل من الأجانب أو أشباه الأجانب (جلسة ١٥ يونيه سنة ١٩٢٤)

(١٢) أن تكون الإعانات التى تمنحها الحكومة للجمعيات الخيرية شاملة أيضا للجمعيات الخيرية المصرية (نفس الجلسة) وكانت من قبل مقصورة على الجمعيات الأجنبية

(١٣) حذف مبلغ ١٤٠٠٠ جنيه كان يدفع لجارك السودان عن مهمات وذخائر الجيش المصرى فى دخولها السودان (جلسة ٢٣ يونية سنة ١٩٢٤)

(١٤) حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال البريطانى فى مصر من الميزانية ، وكان المبلغ المقرر له هو ١٤٦٢٥٠ ج فى السنة وكانت الميزانية تتحمل هذه النفقات المهينة منذ سنة ١٨٨٢ ، فانقطعت سنة ١٩٢٤ بقرار البرلمان (جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤)

(١٥) تقرير قانون الانتخابات المباشر وهو المعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الصادر فى ٢٩ يوليه من تلك السنة ، وقد جعل الانتخاب على درجة واحدة لمجلس النواب والشيوخ بعد ان كان على درجتين لمجلس النواب وعلى ثلاث درجات لمجلس الشيوخ ، وأبقى سن الناخب ٢١ سنة لانتخاب النائب ، وجعلها ٢٥ سنة لانتخاب عضو مجلس الشيوخ ، وهذا القانون من أهم أعمال البرلمان

يتضح لك من هذا البيان أن البرلمان الاول قد اضطلع بمهمته قدر ما استطاع ، وسترى فيما يلى انه أدى واجبه فى الازمات الخطيرة ، ولملك بعد هذا توافقنى على ان الحملات التى شنت عليه كان أغلبها صادرا عن تحامل واعتساف ، وان الذين حلوا مجلس النواب الاول قبل أن يمضى عام على اجتماعه كانوا متجنين عليه ، ظالمين له ، وأن البلاد لم تفد من حله ، بل بالعكس كان هذا الحل توجيها انجليزيا نفذه عمال مصريون ، وكان بداية التصرفات التى أفسدت على البلاد حياتها الدستورية

ما يؤخذ على البرلمان

على أن هناك بعض أمور تؤخذ على البرلمان الأول

من ذلك موقفة من قانون الاجتماعات والمظاهرات[١] الصادر سنة ١٩٢٣ فى عهد وزارة يحيى باشا ابراهيم وأحيل على البرلمان ضمن القوانين التى صدرت قبل انعقاده ليقرها أو يلغيها ، وهو قانون يضيق حق الاجتماع ويقيده بقيود هى بمثابة الحجر على حرية الاجتماع ، وقد أحيل هذا القانون على لجنة الداخلية بمجلس النواب لتقديم تقرير عنه فبحثته اللجنة بحثاً مستفيضاً ورأت وجوب إلغائه وقدمت تقريرها بذلك إلى المجلس ، فقرر إلغاءه باجماع الآراء

صدر هذا القرار بجلسة أول يوليه سنة ١٩٢٤ ، ولكن الوزارة طلبت فى الجلسة التالية (٢ يوليه) إعادة النظر فى قرار الإلغاء بحجة انها لم تكن حاضرة فى جلسة أول يوليه ، وتولى سعد شرح هذا الطلب بنفسه وتمسك به ، فعدل المجلس عن قراره الاول ، وقرر تأجيل المناقشة فى القانون حتى تقدم الحكومة مشروع قانون آخر للاجتماعات ، وكان واجباً على المجلس وقد أصدر قراره الاول باجماع الآراء ان يتمسك بهذا القرار ولا يعدل عنه ، وقد قدمت الحكومة بعد ذلك مشروعا بتعديل قانون سنة ١٩٢٣ قبله مجلس الشيوخ وأحاله إلى مجلس النواب ، وهذا أحاله الى لجنة الداخلية ، ولكن انفضاض الدورة البرلمانية[٢] حال دون فحصه وعرضه على المجلس ، ثم حُل المجلس فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، كما سيجىء بيانه ، فبقى القانون القديم قائماً بأحكامه الاستبدادية ، وكان عدول المجلس عن قراره الاول هو الذى أدى الى هذه النتيجة ، ومن سخرية القدر أن الأغلبية البرلمانية قد حوربت ببقاء هذا القانون واستخدمته حكومة سنة ١٩٢٥ فى تفريق اجتماعاتها وتقييد حريتها

المآخذ على وزارة سعد

لوزارة سعد أخطاء عدة تؤخذ عليها ، فمن ذلك أنها كانت تضيق صدرا بالمعارضة سواء داخل البرلمان أو خارجه ، مع أن مجلس النواب كان فى الجملة واسع الصدر بإزاء المعارضة

---

(١) هو القانون رقم ١٤ الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ الذى سبق الكلام عنه (ص ١٢٣)

(٢) انفضت الدورة البرلمانية الأولى فى ١٠ يوليه سنة ١٩٢٤

فالوزارة نفسها لم تكن على هذا الغرار ، ويلوح لى أنها كانت تنظر إلى المعارضين بعين الحقد ، وبدا ذلك فيما أضمره الوفد لنا من المحاربة فى الانتخابات اللاحقة ، وكان واجباً على الوزارة أن ترحب بالمعارضة الدستورية ، لأنها ولا شك عنصر هام من الحياة البرلمانية الصحيحة ، وقد قيل عنى إننى بمواقفى فى المعارضة كنت أريد إحراج سعد ، ولعمرى ان هذا كان أبعد ما يكون عن خاطرى ، فانى ما قصدت إحراج سعد أو وزارته ، بل كنت أرى فى الحياة البرلمانية ميدانا لاستمرار الكفاح ضد الاحتلال ، فكنت لا أفتأ أحمل على سياسة العدوان البريطانى فى مختلف المناسبات ، وهى الخطة التى اتبعتها الأغلبية الوفدية فى مجلس النواب حينما اشتد هذا العدوان فى يونيه ونوفمبر سنة ١٩٢٤ لمناسبة حوادث السودان

وقد بدرت من سعد كلمة قالها بجلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ عُدّت عليه خطأ كبيرا ، وهى قوله لى : « هل عندكم تجريدة » عندما وجهت سؤالا إلى وزير الأشغال (المرحوم مرقس حنا باشا) طلبت فيه العمل على وقف المشروعات التى كان الإنجليز يقيمونها فى الجزيرة (بالسودان) ، وقال قوم إنى بإثارة هذا الموضوع الهام كنت أريد إحراج سعد ، والواقع أنى ما أردت إحراجا ، بل أردت التنبيه إلى وجوب درء خطر يتهدد مصر من استمرار هذه المشروعات ، هذا إلى أن سؤالى كان موجهاً إلى وزير الأشغال ، والسؤال كما تحدده الأوضاع البرلمانية مقصور على السائل والمسئول ، ولكن سعدا تدخل فى النقاش وقال تلك الكلمة التى أراد بها أن يظهر استحالة وقف هذه المشروعات ، وقد اتخذها خصومه مادة للطعن عليه ، أما أنا فلم يزد تعليق عليها على قولى : « إننا كنا ننتظر أن نستمد الأمل من كلمات دولة الرئيس لا أن نسمع كلمات تبعث اليأس فى النفوس »

ومن الحق أن أقول إن كلمات سعد فى الجلسات اللاحقة كانت من أقوى ما قاله رئيس وزارة عن السودان من فوق منبر البرلمان ، كما سيجىء بيانه

لم تكن إذن وزارة سعد واسعة الصدر بإزاء المعارضة البرلمانية ، وكان يضيق صدرها أيضا بالصحف المعارضة ، فتعقبتها بالاضطهاد والتحقيق والمحاكمة ، وأخلت بينها وبين المظاهرات الصاخبة ضدها ، ووقفت جامدة بإزائها ، وكان هذا ولا شك مأخذا كبيرا على سياستها ، كانت هذه المظاهرات العدوانية تقوم ضد الصحف المعارضة فلا تبذل الوزارة أى جهد جدى لمنعها ، وقد طُلب مرة من سعد أن يمنع اعتداء وقع على جريدة الأخبار التى كان يصدرها المرحوم أمين بك الرافعى ، إذ كان المتظاهرون يقذفونها بالطوب والحجارة ، فقال لمحدثه : « أتريدون منى أن أحمى خصومى ؟ » ، وهو قول لا يتفق مع واجب الحكومة فى

حماية حرية الرأى ، لأن حرية الرأى حق من الحقوق التى كفلها الدستور للمصريين جميعا ، وهذه الكفالة واجبة لمؤيدى الحكومة وخصومها على السواء ، أما أن تقتصر كفالة الحرية على المؤيدين دون المعارضين فهذا إهدار لحرية الرأى

ومن مظاهر حنق الوزارة على الصحف المعارضة كثرة تحقيقات النيابة مع معظم هذه الصحف ، وقد حوكمت جريدة السياسة على مقالات عدتها الحكومة إهانة لهيئة مجلس النواب وهيئة مجلس الشيوخ ، وقدمت النيابة الدكتور حافظ عفيفى بك صاحب امتياز الجريدة والدكتور محمد حسين هيكل بك رئيس تحريرها والأستاذ محمد توفيق دياب أحد محرريها لمحاكمتهم على هذه المقالات

فقضت محكمة جنايات مصر فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ ببراءة الدكتور حافظ عفيفى بك والأستاذ محمد توفيق دياب وبغرامة قدرها ثلاثون جنيها على الدكتور محمد حسين هيكل بك ، ورُفع نقض عن هذا الحكم ، فقضت محكمة النقض بإلغائه وبراءة هيكل بك ، وكانت هذه القضية أولى القضايا الصحفية فى عهد وزارة سعد

وأسرفت الوزارة فى التحقيق مع الصحفيين المعارضين وتقديمهم إلى المحاكمة ، وقد قضت المحاكم فى معظمها بالبراءة

وزارة سعد والمحسوبية

ومن عيوب وزارة سعد استبقاؤها آفة المحسوبية فى وظائف الدولة ، وظهرت هذه المحسوبية فى التعيينات وفى الترقيات ، ولم تبال الوزارة انتقاد الناقدين ، بل قال سعد فى حديث له بجريدة (الليبرتيه) : « أنى لآسف كل الأسف لأن أقاربى غير أكفاء وإلا لكنت عينت منهم فى كل مكان ولكان عندنا حينئذ إدارة زغلولية بكل معنى الكلمة : اسما ومعنى ودما » ، وقال أيضا « إنى عازم عند تعادل الكفايات والمقدرة أن أوثر دائما قريبا لى لأنى حتما أكبر ثقة به لانفاذ سياستى والعمل فى الإدارة حسب آرائى »

وليس يخفى أن المحسوبية آفة وبيلة تعيب الحكم وتفسده ، ولقد كان فى استطاعة وزارة سعد أن تكون للجميع على السواء وأن تعامل الموظفين والمرشحين للوظائف على قدم المساواة سواء منهم من كانوا من أنصارها أو من غيرهم ، لأن الحكومة البرلمانية إذا تولت الحكم وجب عليها أن تتخذ العدل والمساواة قاعدة لها فى معاملة الموظفين ، بحيث تكون الفوارق بينهم قوامها الكفاية والمؤهلات ومصلحة العمل ، حقا أن للحكومة البرلمانية

أن تسند بعض المناصب الكبرى إلى أنصارها لتكفل انتظام أداة الحكم ، بشرط أن تتوافر فيهم الكفاية والمؤهلات ، ولكن على أن يكون ذلك فى أضيق دائرة ممكنة ، وأن يجرى العمل على مثل ما يجرى عليه فى انجلترا مثلا ، فإن الوزارات فيها حزبية ، ولكن كل حزب ينال الأغلبية ويتولى الوزارة يعتبر الموظفين جميعا أبناءه وعماله بصرف النظر عن لونهم الحزبى ، هذا إلى أن فى انجلترا مناصب دائمة فى الوزارات لا يتغير شاغلوها بتغير الوزارة ، ومصر محرومة مثل هذا النظام ، وترتب على ذلك أن المحسوبية أثرت فى مشروعات الحكومة وحرمتها ميزة الثبات والاستقرار

ولو أن وزارة سعد منعت المحسوبية فى الوظائف لخدمت أداة الحكم خدمة كبرى ، ولكنها لم تفعل وأقرت هذه الآفة ، وسارت عليها الوزارات اللاحقة ، حقا ان خصومها لم يكونوا مخلصين فى حملتهم عليها من هذه الناحية ، ولم يقصدوا خيرا ولا إصلاحا ، بل كانوا يريدون أن يُدال لهم منها فحسب ، كل هذا صحيح لا شبهة فيه ؛ ولكنه لا يمنع أن المحسوبية كانت من أكبر المآخذ على وزارة سعد

حوادث السودان

كان لثورة سنة ١٩١٩ صداها فى السودان ، فقد تأثر لها الشباب السودانى المثقف ونهضوا يبثون الفكرة الوطنية فى نفوس إخوانهم ، وتعددت وتلاحقت مظاهر هذا النهوض ؛ ففى سنة ١٩٢٠ تألفت جمعية من بعض الشباب سميت « جمعية الاتحاد » تدعو إلى الاستقلال التام لمصر والسودان ، وأخذت فى تهيئة الشعب للتحرر من النير الانجليزى وتعده للنهوض فكريا واقتصاديا ، نذكر من مؤسسى هذه الجمعية المرحوم عبيد افندى الحاج الأمين . والأستاذ توفيق أحمد البكرى . والأستاذ بشير عبد الرحمن . والأستاذ الدردرى أحمد إسماعيل (وكانوا وقتئذ من طلبة كلية غردون) وغيرهم من الطلبة ، وبعض الأعيان والموظفين ورؤساء العشائر ، وأخذوا يبثون أفكارهم فى صمت وسكون ، وألفوا عدة فروع لجمعيتهم فى بعض المدن

ولما جاءت سنة ١٩٢٢ نهض الضابط السودانى الباسل الملازم الأول على عبد اللطيف يجاهر علنا بالانتقاض على النظم الاستعمارية ، وأعلن مبادئه الوطنية ، وقوامها اعتبار مصر والسودان وحدة واحدة لا تتجزأ ، وتحرير السودان من الاستعمار البريطانى ، ونشر هو وزملاء له من الشباب رسالة حملوا فيها على الاستعمار البريطانى ، خلاصتها :

(١) ان الانجليز يسعون لفصل السودان عن مصر رغما من إرادة أهله

(٢) ان الذين خطبوا ووقعوا على عرائض الولاء للحكم البريطانى لا يمثلون إلا أنفسهم

(٣) ان السياسة الانجليزية لم تجلب للسودان أى منفعة تعود على أهله

(٤) انها أثقلت كاهل الأهلين بالضرائب

(٥) انها لم تنصف سكان المديريات ولا سيما أهل الجزيرة فقد أخذت أراضيهم وسلمتها للشركات الانجليزية

(٦) احتكرت القطن والسكر

(٧) احتكرت جميع الوظائف الممتازة وحرمتها على أهالى البلاد المتعلمين الأكفاء

(٨) ان أموال البلاد ، تصرف جزافا فى بناء وإصلاح المنازل الفخمة لسكنى الموظفين الانجليز

(٩) ان الموظفين الوطنيين يسكنون فى بيوت من القش والطين على حسابهم من مرتباتهم الضئيلة وهذه المساكن عرضة للتدمير بسبب الحرائق أو السيول الجارفة

(١٠) ان التعليم ناقص فى كلية غردون والمدارس الأخرى

وقد قابلت الحكومة البريطانية فى السودان هذه الحركة بالاضطهاد والقمع ، وإذ كان يتزعمها ذلك الضابط الشهم ، فقد وقفته عن العمل وقدمته للمحاكمة أمام محكمة الجنايات بالخرطوم ، فقضت عليه فى يونيه سنة ١٩٢٢ بالحبس سنة كاملة ، وقد اهتزت مشاعر السودانيين لهذه المحاكمة وأحاطوا الضابط السجين بعطفهم وإعجابهم وتأييدهم

ولما تألفت وزارة سعد سنة ١٩٢٤ كان لتأليفها أيضا صداه وأثره فى السودان ، فازدادت الحركة الوطنية نشاطا واتساعا ، وجاشت نفوس الطبقة المثقفة من أبنائه بالأمل فى أن يكون تأليف الوزارة الشعبية فاتحة عهد جديد تتحقق فيه أهداف وادى النيل ، وأعربوا عن شعورهم الفطرى فى التضامن مع مصر والمساهمة فى برنامجها القومى وتوثيق أواصر الوحدة بين مصر والسودان والتعاون مع المصريين فى تحقيق الجلاء عن وادى النيل ، وكان الانجليز من ناحيتهم ماضين فى سياسة فصل السودان عن مصر واعتباره مستعمرة انجليزية ، فاستثارت هذه السياسة الشعور الوطنى فى السودان ، وظهر هذا الشعور بمظاهر شتى ، مما جعل الانجليز يوجسون خيفة من استفحاله واتساع مداه ، وخشى بعضهم أن يؤدى إلى ثورة تشبه ثورة سنة ١٩١٩ فى مصر أو ثورة المهدى سنة ١٨٨٠

وقد وقع الاحتكاك غير مرة بشأن السودان بين وزارة سعد والانجليز ، وكان لكل

احتكاك صداه فى السودان ، وسنذكر فيما يلى مظاهر هذا الاحتكاك وأطواره

تمثيل السودان فى معرض ومبلى

أقيم فى سنة ١٩٢٤ معرض عام لمستعمرات الامبراطورية البريطانية فى ومبلى ، بالطرف الشمالى الغربى للندن ، اشتركت فيه حكومة السودان دون أن تأخذ رأى الحكومة المصرية

كان هذا الاشتراك افتياتا على حقوق مصر والسودان معا ، إذ مثل السودان فى هذا المعرض باعتباره مستعمرة بريطانية ، وما إن علم سعد بهذا الافتيات حتى احتج عليه ووقف موقفا محمودا ، فأرسل فى أواخر ابريل سنة ١٩٢٤ برقية إلى السير لى ستاك باشا الحاكم العام للسودان قال فيها : « وصل إلى علمى أن السودان سيمثل رسميا فى معرض الإمبراطورية البريطانية الذى سيفتتح قريبا فى ومبلى ، أرجو إفادتى على أى قاعدة دُعى السودان للاشتراك فى هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ، وكيف قبلتم أن تشتركوا فيه من غير إذن الحكومة المصرية »

كانت هذه البرقية بمثابة احتجاج على تصرف الحاكم العام ، فارتبك السير لى ستاك من هذه الرسالة التى لم يتعود مثلها من الحكومات المصرية السابقة ، وبعث بها إلى اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى فى مصر ، فأرسل هذا خطابا إلى سعد أخبره فيه أنه أرسل تلغرافا بطلب المعلومات من حكومته عن جلية الأمر ، ومتى ورد إليه الرد أخبره به حال وصوله ، فلم يقابل سعد هذه الطريقة فى الرد بالسكوت ، وبخاصة إغفال الحاكم العام الرد عليه ، فأرسل إليه برقية أخرى قال فيها : « بعثت إليكم بتاريخ ٣٠ ابريل الماضى برقية لم ترسلوا الرد عليها ولقد أخبرنى اللورد أللنبى أنكم خاطبتموه بخصوصها ، وحيث إن المسائل التى كلفتكم بها من شأنكم دون سواكم لتعلقها بأعمال هى من خصائصكم فإنى ما زلت فى انتظار الرد منكم وأرجو ألا يتأخر الرد زيادة عما مضى »

وأرسل سعد فى اليوم نفسه إلى وزير مصر المفوض فى لندن (عبد العزيز عزت باشا) لكى يحتج بشدة لدى الحكومة البريطانية أولا على كونها أقدمت على دعوة السودان رأسا ورسميا للاشتراك فى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية وتخطيا لها ، و (ثانيا) على أن قبول حاكم السودان العام وقع بدون إذن من الحكومة المصرية وفى كلا الأمرين اعتداء صارخ على حقوق مصر وعمل غير ودى موجه للحكومة المصرية

وقد رد الحاكم العام على برقية سعد ببرقية قال فيها : « آسف أشد الأسف لتأخر الرد

على تلغراف دولتكم الرقيم ٣٠ أبريل ، وقد أبلغت المعلومات التى طلبتموها دولتكم إلى المندوب السامى الذى هو الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان عملا بالإجراءات المتبعة ، وكنت أظن أن مخابرته أبلغ دولتكم المعلومات المطلوبة إلى أن وصلنى تلغرافكم الرقيم ١٠ مايو ، على أنى علمت أنه قام بذلك الآن ، وإنى أقدم اعتذارى على ما بدا من عدم اللياقة فى تأخير الرد على برقية دولتكم الأمر الذى يرجع إلى هذا الفهم الخاطىء وهو ما آسف له كل الأسف »

وفى ١٢ مايو تلقى سعد من اللورد أللنبى خطابا قال فيه :

« يلزمنى أن أبين لدولتكم أن السير لى ستاك جرى فى إحالة طلب دولتكم إلىّ طبقا للتقاليد المعمول بها ، فقد كانت القاعدة المقررة فى الماضى أن التخاطب بين الحكومة المصرية وحكومة السودان إنما يكون عن طريق المندوب السامى ، لذلك فإنى أظن أنكم توافقون على أن ما صنعه السير لى ستاك لم يكن فيه أى مساس بالحكومة المصرية »

وأخبره فى الخطاب نفسه بالمعلومات التى تلقاها من حكومته عن دعوة السودان لمعرض ومبلى ويقول فيها :

« ان هذه الدعوة التى وجهت منذ أكثر من سنتين من سكرتيرية تنظيم المعرض لأهميته التجارية ، ونظرا لأن كثيرا من الأموال الانجليزيه تستغل فى الأعمال التجارية بالسودان وصلت الدعوة عن طريق المندوب السامى وأجابها حاكم السودان عن الطريق عينها طبقا للإجراءات المعمول بها ، وان الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها أن تطلب أخذ رأيها اذا وجهت الحكومة المصرية دعوة لحكومة السودان لتشترك فى معرض تجارى شبيه بهذا يعقد فى مصر ، وقد سبق ان قبلت حكومة السودان مباشرة ودون رجوع الى دار المندوب السامى أو الحكومة البريطانية ما عرضته الحكومة المصرية من تخصيص حجرة لمعروضات السودان فى المكتب المصرى للتجارة والصناعة بالقاهرة وذلك فى يونيه سنة ١٩٢٠ ، ومن جهة أخرى فان معرض ومبلى ليس وقفا على الامبراطورية البريطانية ، بل ان فيه أشياء أخرى متنوعة ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد فارسى ونماذج لشلالات نياجرا ، ومعرض من التيبت ، وأخيرا فانه موصوف فى الخرائط والكتالوجات المعروضة فى القسم الخاص بافريقيا الشرقية باسم السودان الانجليزى المصرى ، ولذلك لا محل لتساؤل الزائرين للمعرض عن اشتراك السودان فيه »

وقد رد عليه سعد باشا فى ٩ يونيه بخطاب جاء فيه : « لقد أوضحت للمستر كار قبل سفره بالإجازة وبعده للمستر فرنس أثناء الكلام معهما فى هذا الشأن أنه من الصعب التسليم بأن تكون دار المندوب السامى واسطة التخاطب الطبيعية بين الحكومة المصرية وحاكم السودان ، فإن اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، ولو أنه ليس هنا مجال مناقشة أصلها ولا تحديد معناها ، إلا أنه من الواضح أنها تتعارض فى معناها وفى مبناها مع النظرية المذكورة فى خطاب فخامتكم ، وفى الحقيقة انه يتضح جليا من نص المادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة أن حاكم السودان العام موظف يعينه ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته وتنص المادة الرابعة صراحة على أن كل إعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ فى الحال إلى المعتمد البريطانى فى القاهرة وإلى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم ، وبناء عليه فإن الطريق الطبيعى الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام إنما هو الطريق المباشر وهذا ما قصده واضعو اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وفعلا كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان العام يتخابران مباشرة فى غضون المدة التى تلت توقيع الاتفاق ، ففى سبتمبر سنة ١٨٩٩ وصل إلى الحكومة المصرية من الحاكم العام للسودان رأسامشروعان بقانون للعمل بهما فى السودان مصحوبان برجاء من الحاكم العام للسودان إلى رئيس مجلس النظار أن يؤيدهما أمام المجلس ففعل ، ثم أرسل تلغرافا إلى الحاكم العام يخبره بالمصادقة على المشروعين بعد إدخال تعديلات معينة فى نصوص الأوامر التى تنص على سريان العمل بهما فى السودان ، وقد رد الحاكم العام فى الحال معربا عن شكره ومؤكدا بأنه سيعمل بالتعديلات التى وضعها مجلس النظار ، وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ امضاء أى اتفاق آخر مغاير لها فلا يكون هناك أى مبرر لا تباع طريقة أخرى للمخابرة بيننا وبين حاكم السودان العام ، أما من جهة تمثيل السودان بمعرض ومبلى فقد بينت أنه بالنظر إلى الظروف التى حدث فيها لا يمكن أن يبرره الحكم الثنائى فى إدارة السودان الداخلية ، كما أوضحت أنه ما كان يوجد لدى الحكومة المصرية أى اعتراض على أن يمثل السودان فى معرض صناعى أو تجارى بحت ، وليس هذا حال معرض ومبلى ، ولذلك احتججتُ على تمثيل السودان فى معرض المستعمرات البريطانية ، ولا شك أنه كان يسرنى ألا يكون تمثيل السودان فى هذا المعرض إلا فى نفس الوضع الذى وضع فيه تمثيل العجم والولايات المتحدة وتيبت فى المعرض المذكور ، ولست فى حاجة إلى أن أزيد على ما تقدم ، انى آسف لأن هذا الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات ، نعم ان مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين المستر

ما كدونالد ، ولكن من واجبى أن أحتج على كل عمل اعتبره ماسا بحقوق مصر »

ووقفت المسألة عند هذا الحد

منع وفد سودانى

من السفر إلى مصر

وأعقب مسألة تمثيل السودان فى معرض ومبلى أزمة أخرى نشأت عن منع حكومة السودان سفر وفد يمثل خيرة رجاله المؤيدين لارتباطه بمصر والمقاومين للحركة الانفصالية التى دبرها الانجليز هناك ، منعت الحكومة سفر هذا الوفد إلى مصر واعتقلت بعض أعضائه ، فى الوقت الذى أخذت فيه تستكتب صنائعها عرائض بالولاء للحكم البريطانى

صدى حوادث السودان فى البرلمان

كان لهذه الأزمة صداها فى مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ ، وكانت من أهم جلسات البرلمان ، تكلمتُ فيها ، وتكلم عبد اللطيف الصوفانى بك وحمد الباسل باشا ومحمود علام بك وأحمد رمزى بك ، ومما قلت فى كلمتى[1] :

« ان البرلمان كما قال دولة الرئيس هو ضمير الأمة ، وهو قلبها الخفاق ، وفى هذه الأيام تدور حوادث خطيرة فى السودان إذ تقوم هناك حركتان متناقضتان : حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السودانى ، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الانكليزية

« أما الحركة الطبيعية فهى التى عرفناها من التلغراف الوارد على المجلس من جماعة من رجالات السودان وذوى الرأى فيه ينادون بأنهم ألفوا وفدا بقصد الحضور لمصر لإظهار ولائهم لمصر ولمليك البلاد فمنعتهم القوة من اجتياز بلادهم ومنعتهم عن إداء هذه المهمة الوطنية

« أما الحركة المصطنعة فتدبرها السلطة الانجليزية فقد أوعزت إلى صنائعها وبعض موظفى السودان بعقد اجتماع صورى يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الانكليزى ؛ فهذه حركة لا يمكن السكوت عليها لأن الحوادث التى تقع فى السودان الآن إنما يقصد بها الاعتداء على

---

(١) نقلا عن مضبطة جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤

حقوق مصر والسودان ، وعلى حقوق السيادة المصرية ، وإذا قلت السيادة المصرية فلا أرمى إلى الاستعمار والتحكم ، وإنما أقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التى يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء

« فإزاء هذه الحركة يجب أن نحتج ونعلن للعالم أجمع رأينا صراحة بأن الحركة التى يدبرها الانكليز مصطنعة وأن الحركة الطبيعية هى التى ظهرت بجلاء فى التلغراف الوارد علينا

« سادتى : يجب أن نعلن العالم أننا أول من يهمه عمران السودان وتقدمه ، وأن التاريخ شاهد عدل على أننا كنا على الدوام عونا للعمران فى السودان ، وما تدعيه السياسة الانجليزية من أن بقاء سيادتها هو لمصلحة العمران فى تلك البلاد قول مكذوب ، لأن المصريين هم الذين مدوا السكك الحديدية وشيدوا القصور والبنايات وفتحوا المدارس وشقوا الترع وأقاموا السدود والجسور على النيل وثبتوا كل دعائم العمران فى السودان وضحوا فى سبيل ذلك بحياتهم وأموالهم » ، إلى أن قلتُ : « فأضم صوتى إلى الصوفانى بك وأطلب من حضراتكم أن تحتجوا على هذا العمل كما احتجت الأمة المصرية فى ابريل سنة ١٩٢٢ عندما أقام الانكليز حركة مصطنعة شبيهة بهذه الحركة كان من جرائها محاكمة الضابط السودانى على عبد اللطيف لأنه لما رأى أن الانجليز ساعون للقيام بهذه الحركة تظاهر مع جماعة من إخوانه وأعلنوا عن عواطفهم وأظهروا تمسكهم بمصر وبالولاء لعرش مصر وأظهروا علنا أن كل هذه الحركات التى يقوم بها الإنجليز حركات مصطنعة ، ومما يشجعنا على طلب الاحتجاج وعلى رجاء الحكومة بأن تقوم بواجب الاحتجاج وأن تضع حدا لهذه المسائل ، أن معالى مرقس حنا باشا (وزير الأشغال وقتئذ) وقت أن كان نقيبا للمحامين تطوع للدفاع عن على أفندى عبد اللطيف وعزم على السفر للخرطوم ولم يمنعه إلا أنه فوجىء بتلغراف ينبئه بصدور الحكم على الضابط السودانى ، وأظن أن هذا الاحتجاج نشترك فيه جميعا إذ لا يوجد أى خلاف بيننا ونحن نصرح علنا بأننا نؤيد الوزارة كل التأييد فى الدفاع عن حقوق مصر والسودان ونؤيدها فى ذلك بكل إخلاص »

وقد عقب سعد على أقوال خطباء هذه الجلسة بكلمة قال فيها :

« تحركت مسألة السودان اليوم ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها ، ولكنى مع ذلك يمكننى أن أصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشاركم كل المشاركة فى شعوركم بالنسبة للسودان بل تنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر

« والإجراءات التى تتم الآن فى السودان كما قال حضرة العضو المحترم عبد الرحمن الرافعى بك على نوعين : الأول : وثائق تكتب واجتماعات تعقد لإظهار الولاء للحكومة الانجليزية والرغبة عن الحكومة المصرية ، والثانى : منع الذين يريدون أن يقدموا ولاءهم للحكومة بالحضور إلى مصر ، فأما القسم الأول وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل إعلان الامتنان من الحكومة الانجليزية فإنا نصرح هنا وفى كل مكان بأنه باطل ولا يعتبر حجة علينا

« إذا قدمت هذه الأوراق أمام أى محكمة أو أى هيئة وحصل التمسك بها فلسان مصر يقول إنها أوراق باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة وانه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خاليا من كل حكومة أجنبية

« أنا فى تصريحى هذا منضم إليكم فيما أعلنتم من أن هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لاقيمة لها مطلقا ، وهذا كاف (أصوات : بدون شك)

« وأما فيما يتعلق بالقسم الثانى ألا وهو منع السودانيين المخلصين ، وكلهم فيما أظن مخلصون لنا ، راضون عن حكمنا ، راغبون فى بقائنا بالسودان كإخوان لهم معتقدون أن بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر ، أقول ان هذه الإجراءات مستنكرة ونعلن لجهات الاختصاص بصفتنا حكومة وبصفتنا مجلس نواب استنكارنا لما يكون صحيحا منها واحتجاجنا عليها ، وإنى لمغتبط بأن لكم فى هذه الوزارة ثقة تامة وأن تتخذ جميع ما فى وسعها لحفظ حقوق مصر فى السودان »

وانتهت المناقشة بتقديم اقتراحين ، أحدهما منى ، وهذا نصه :

« على اثر التلغراف الذى ورد إلى مجلس النواب من الوفد السودانى الذى عزم على الحضور إلى مصر للإعراب عن ولاء السودانيين لمصر وتمسكهم بالارتباط بها وعلى اثر الأنباء الواردة من السودان عن المناورات المصطنعة التى يقصد منها الاعتداء على حقوق مصر والسودان يعلن المجلس عطفه على السودانيين جميعا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر ويعلن استنكاره للمناورات المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار فى السودان ، ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها الخالد وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر »

والثانى من حسين بك هلال ، وهذا نصه :

« بعد سماع التصريحات الحكيمة التى أبداها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء

بخصوص الاجراءات غير الشرعية القائمة فى السودان للسعى فى فصل السودان عن مصر يكرر المجلس ثقته التامة بالوزارة ويطلب الانتقال لجدول الاعمال »

فوافق المجلس بالإجماع على الاقتراحين معا

وأصدر مجلس الشيوخ احتجاجا بهذا المعنى بجلسة ٢٥ يونيه

تصريح الحكومة البريطانية عن السودان

فى مجلس اللوردات

وعلى اثر تصريحات سعد باشا فى مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه قامت مناقشة بمجلس اللوردات عن السودان يوم ٢٥ يونيه ، وصرح اللورد بارمور نائب الحكومة فى هذا المجلس قائلا : « ان الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها والتى لا يمكن تركها من غير ان تصاب سمعة انجلترا بخسارة عظمى ، وأستطيع ان أقول من غير تردد إن نظام السودان لن يسمح بتغييره ولا ان ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان »

فظهر من هذا التصريح ان وزارة العمال لا تختلف عن غيرها فى سياستها الاستعمارية فى السودان ، وقد ردّ سعد على هذا التصريح فى مجلس النواب (بجلسة ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤) ضمن خطبة قال فيها :

« انى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه وفى حضرتكم الموقرة أصرح بان الأمه المصرية لا تتنازل عن السودان ماحييت وما عاشت (استحسان وتصفيق طويل) ، فهى تسعى للتمسك بحقها ضد كل غاصب ، ضد كل معتد ، تتمسك بهذا الحق فى كل فرصة وفى كل زمن ، تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم الحق لأجل ان تحفظ هذا الحق وتصل الى التمتع به ، وان كنا فى حياتنا لا نصل الى أن نتمتع بحقنا فاننا نوصى أبناءنا وذريتنا ان يتمسكوا به ، ولا يفرطوا فيه قيد شعرة ، وهكذا يوصون هم أبناءهم ، وأبناء أبنائهم ، ولابد ان يأتى يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا ، ان حقوق الأمم لا تضيع ولا تتأثر بمجرد أن يقول الغاصب انى اريد أن اتمتع بها دون أصحابها ، كلا ، ليست هذه طبيعة الوجود ، بل كل حق يبقى حيا ولا يموت مادام وراءه مطالب ، ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق ، وما دمنا نوصى أبناءنا بالتمسك به ، وما دام أبناؤنا يقتفون خطواتنا فلا بد أن نتمتع به نحن أو هم ان شاء الله تعالى (تصفيق)

إلى ان قال : « أما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء فى هذه التصريحات « انها ستكون على اساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » وقد صرحت غير مرة باننى استنكر هذا التصريح ، استنكرته خارج الحكومة ، استنكرته فى البيان الوزارى ، استنكرته فى كل مناسبة ، ولازال استنكره الى الآن ، واقول انهم وان قالوا اننا نتفاوض على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فوزارتنا لا تقبل بحال من الاحوال ان تتفاوض على اساس هذا التصريح ، ولقد سبق ان قلت لكم انى اذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الاساس فانى لا ادخل فى المفاوضات اصلا ، وانا عند قولى ، وقلت لكم ايضا انى اذا لم أصل الى هذا فانى اتخلى عن الحكم وأنا مستعد لهذا التخلى (أصوات — ابدا . حاشا) هذا ما عزمت عليه والرأى لكم (تصفيق متواصل)

وقد عقبتُ على خطبة سعد بكلمة قلت فيها :

«أرى واجبا علىّ أن أبدأ كلمتى بتوجيه جزيل الشكر والثناء الى دولة الرئيس الجليل على تصريحاته التى فاه بها اليوم لانه عبر بهذه التصريحات عن شعور الأمه ، عبر تعبيرا صحيحا عن تمسكها كل التمسك بحقوقها كاملة . سادتى ، نحن فى صراع مع السياسة الانجليزية ولسنا منخدعين فى تلك السياسة ولا معتقدين البتة ان هذا الصراع ينتهى فى ساعة أو فى يوم ، ولكن هذا الصراع سيطول وقد يطول طويلا ، ولكننا مادمنا متمسكين بالحق فان هذا الصراع لابد ان ينتهى بفوز الحق وخذلان الباطل (تصفيق) ، وما التصريحات السياسية التى تلقى فى مجالس النواب إلا سهام يتراشق بها المتخاصمون كما يترامى المتقاتلون بالقنابل فى ساحة القتال ، فهذه التصريحات التى فاه بها الساسة الانجليز اخيرا فى مجلس اللوردات انما هى سهام يقصد منها أن تثبط من عزائمنا ، ولاغرض لرجال السياسة الانجليزية سوى ذلك ، ولقد لجأوا الى هذه الطريقة فى كل مناسبة قويت فيها الحركة الوطنية ، فانكم تذكرون انه عندما قامت حركتنا فى سنة ١٩١٩ سمعنا فى مجلس العموم ومجلس اللوردات تصريحات خطيرة أشد من التصريحات الأخيرة ومع ذلك لم تكن تلك التصريحات القديمة لتفل من عزمنا بل تخطيناها وسرنا الى الأمام بعزيمة صادقة ولم نكترث لها ولم نعبأ بها ، الى ان قلت : « والآن اقول لكم انه اذا كان الانجليز يعتقدون اننا ضعفاء امامهم فان لنا قوة معنوية لا تنكر واننا اذا كنا ضعفاء ماديا فنحن اقوياء معنويا ، ولقد برهن التاريخ على ان القوة المعنوية للشعوب تستطيع أن تهدم كل قوة مادية تعترضها ، ولنذكر جميعا ان المصرى هو مادة العمران فى السودان فلا يمكن بقاء العمران هناك اذا انقبضت الايدى المصرية عن

العمل ، فقد قال لى خبير بشؤون السودان عاد منه أخيرا : ان الانجليز لا يستطيعون أن يقيموا مشروعات الرى فى السودان اذا لم يستخدموا العمال المصريين والأيدى المصرية وقد جربوا مرارا أن يستخدموا عمالا صوماليين أو هنودا أو يمانيين أو جنودا فلم يستطيعوا أن يقيموا هذه المشروعات ولا أن يستمروا فى العمل ، والتجأوا أخيرا الى عمال مصر وجنود مصر ، ففى يدنا قوة معنوية ، فى يدنا أن نعمل عملا سلبيا وهو ألا نساعدهم على ان يعملوا ضد مصلحتنا وضد مصلحة السودانيين فى تلك البلاد ، وفى هذه الحالة لا أظن الانجليز يتجاهلون قوة مصر المعنوية ، انا لا أقول اننا نلجأ الى طرق العنف والثورة ، ولكن فى يدنا قوة سلبية أمضى سلاحا من طرق العنف ، وقد تكون هذه القوة هى السر فى تلك الحقيقة التاريخية التى أجمع عليها المؤرخون وهى « ان وادى النيل مقبرة الفاتحين من قديم الزمان » (تصفيق) ، وان هذه القوة هى مصداق للحديث الشريف « مصر كنانة الله فى أرضه فمن ارادها بسوء قصمه الله ») (تصفيق)

أزمة وزارية بسبب السودان

عرض سعد استقالته على الملك فؤاد يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٤ على اثر خطبته فى مجلس النواب عن السودان إذ رأى فى تصريحات اللورد بارمور فى مجلس اللوردات ما يحمله على التخلى عن المفاوضة وبالتالى عن الحكم ، ولكن الملك لم يقبل استقالته وبقيت الوزارة

جمعية اللواء الأبيض

وفى غضون سنة ١٩٢٤ تألفت بالسودان جمعية من شباب الوطنيين سميت « جمعية اللواء الأبيض » غايتها مقاومة الاستعمار البريطانى والانضمام إلى مصر فى الحركة الوطنية وتحقيق الجلاء عن وادى النيل ، وزادت الجمعية نشاطها لمناسبة تأليف وزارة سعد وانعقاد البرلمان المصرى ، وتألفت هيئتها التنفيذية برآسة الملازم الأول على عبد اللطيف البطل السودانى ووكيلها عبيد أفندى الحاج الأمين أحد مؤسسى جمعية الاتحاد الأولى ومن أبطال الحركة الوطنية ، وضمت الجمعية طائفة من خيرة الشباب ، نذكر منهم : عرفات أفندى محمد عبد الله . ومحمود أفندى محمد فرغلى وصالح أفندى عبد القادر وحسن أفندى شريف وحسن أفندى صالح (وبعض هؤلاء من موظفى الحكومة بالخرطوم) ومحمد أفندى سر الختم المهندس السودانى بمصلحة الرى المصرية بالخرطوم . والسيد محمد المهدى التعايشى . وعلى أفندى ملاسى

ووهبه أفندى إبراهيم الموظفين بمصلحة البريد والتلغراف . والشيخ محمد زكى عبد السيد القاضى الشرعى بواد مدنى . وعبيد صالح إدريس بالجمارك . والشيخ عمر دفع الله التاجر بأم درمان الخ . وأنشئت فروع للجمعية فى العطبرة وحلفا وبور سودان والأبيض وواد مدنى وغيرها من العواصم

وكان لهذه الجمعية فضل كبير فى بعث الحركة الوطنيه وتأليف المظاهرات المنادية بوحدة مصر والسودان

المظاهرات فى السودان

قامت المظاهرات الشعبية العدائية للانجليز فى شهر يونيه سنة ١٩٢٤ ، وبدأت بمظاهرة طبيعية مفاجئة يوم ١٩ يونيه لمناسبة تشييع جنازة الصاغ المصرى عبد الخالق حسن مأمور أم درمان ، وكان معروفا بجميل الأخلاق وكريم السجايا ، فشقّ نعيه على السودانيين وسار فى جنازته الألوف العديدة منهم ، فكانت جنازة شعبية هائلة ، وفى ختامها نهض الشيخ عمر دفع الله ونادى بصوت جهورى : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل معى : لتحيى الأمة المصرية . ليحيى الاستقلال التام لمصر والسودان . ليحيى الاستقلال التام لوادى النيل . ليحيى فؤاد ملك مصر والسودان ليحيى سعد باشا زغلول . لتحيى الشبيبة المصرية » ، فرددت الجموع هتافه بحماسة وقوة ، وساروا بشكل مظاهرة طافت أم درمان وسوقها واستمرت إلى مغرب الشمس ، وتعددت المظاهرات العدائية للانجليز فى الأيام التالية ، فقابلتها الحكومة السودانية (الانجليزية فعلا) بمنتهى القسوة ، واعتقلت كثيرين من شباب السودان وزجّتهم فى السجون وعوملوا فيها أفظع معاملة ، وقبض فى حلفا على اليوزباشى زين العابدين عبد التام والسيد محمد المهدى التعايشى عضوى الوفد الذى أزمع السفر إلى مصر يحملان عرائض ووثائق تبين شعور البلاد ، وأعيدا إلى السودان مقبوضا عليهما

وقبض على الضابط الشهم على عبد اللطيف زعيم حركة المقاومة وحوكم من جديد بتهمة التحريض على الثورة

وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة ، ثم حكم عليه بعد ذلك فى تهمة مؤامرة لقلب نظام الحكم وحكم عليه فيها بالسجن سبع سنوات مضافة إلى الثلاث السابقة (وهو الآن فى مستشفى بالقاهرة ، شفاه الله)

واعتقل محمد أفندى سر الختم المهندس السودانى عقب إلقائه خطبة فى أحد المساجد استشهد فيها ببعض آى الذكر الحكيم وهتف فى ختامها بحياة « ملك مصر والسودان »

وحكم عليه بالسجن . وممن اعتقلوا فى هذه الحركة الأفندية عبيد الحاج الأمين وكيل جمعية اللواء الأبيض وقد انتهت إليه رآستها ، وصالح عبد القادر وحسن مدحت وموسى أحمد لاظ ومحمد عبد البخيت وجابر عبد الله والشيخ عمر دفع الله وحسن شريف وعلى سيد احمد رخا والطيب عابدون وعلى ملامى وعبيد صالح إدريس وعمر أحمد الفكى وغيرهم بتهمة التحريض على التظاهر ولندائهم باستقلال وادى النيل

وقبض على بعض الموظفين والضباط المصريين فى السودان لاتهامهم بالتحريض على المظاهرات ، كما اعتقل كثير من السودانيين الأحرار وحكم على على أفندى ملامى بالسجن ست سنوات ، وحكم على عبيد الحاج الأمين زعيم شباب السودان ورئيس جمعية اللواء الأبيض بعد اعتقال زعيمها الأول على عبداللطيف بالسجن ثمانى سنوات ، ومات رحمه الله سجينا فى « واو » عاصمة مديرية بحر الغزال النائية التى جعلوها معتقلا لزعماء الشباب مبالغة فى تعذيبهم والتنكيل بهم والإجهاز عليهم ، وحكم على سيداحمد أفندى رخا بالسجن سنتين ونصفا ، وبالسجن ستة شهور على كل من : الطيب أفندى عابدون وعبيد أفندى صالح إدريس ومحمد أفندى هدية منصور ووهبه أفندى إبراهيم ومحمد عبد المنعم أفندى زايد وأحمد أفندى صبرى زايد

مظاهرة طلبة المدرسة الحربية

وفى صباح يوم السبت ٩ أغسطس خرج تلاميذ المدرسة الحربية بالخرطوم من المدرسة فى مظاهرة عسكرية منظمة حاملين البنادق والحراب والعلم المصرى ، واخترقوا المدينة بنظام هاتفين بحياة مصر والسودان واستقلال وادى النيل وحياة ملك مصر والسودان وحياة سعد ، ووقفوا أمام السجن هاتفين للضباط على عبداللطيف ، واستمروا فى مظاهرتهم نحو أربع ساعات ، فاضطربت الحكومة لهذه المظاهرة وأنفذت الأورطة الانجليزية المعسكرة فى الخرطوم إلى المدرسة ، واستولت على الذخائر التى كانت بها ، فلما عاد الطلبة إليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم مالم ترد اليهم الذخائر ، وهددوا باستعمال هذه الاسلحة إذا استعملت معهم القوة ، وأحاطت القوة البريطانية بالمدرسة ، ثم توسط آباء الطلبة وذووهم وحملوهم على تسليم أسلحتهم فسلموها فى المساء ، وألقى القبض على زعمائهم وحكم على بعضهم بالسجن ، وأقفلت المدرسة

مظاهرة اورطة السكة الحديدية بالعطبرة

وفى يوم ٩ أغسطس بالذات خرجت أورطة السكة الحديد بالعطبرة فى مظاهرة تهتف

بوحدة مصر والسودان ، ولم يكن لدى رجالها أسلحة ، فقامت فصيلتان من الجيش البريطانى وقمعتها ، واستؤنفت المظاهرة فى اليوم التالى والذى يليه فحاصرها الجنود البريطانيون فاخترق رجال الأورطة خط الحصار دفعتين ، وأطلق الجنود البريطانيون عليهم النار ، وأسفر ذلك عن قتل أربعة من الأورطة وإصابة احد عشر باصابات خطرة

وقد اجتمع مجلس الوزراء على اثر ابلاغه هذه الحوادث ، وأصدر البيان الآتى :

« فى يوم ١١ أغسطس والأيام التالية أبلغت الحكومة أنه فى صباح يوم السبت ٩ الجارى خرج تلاميذ المدرسة الحربية فى الخرطوم من المدرسة حاملين البنادق والحراب والعلم الأخضر واخترقوا المدينة بنظام ووقفوا أمام السجن هاتفين للضابط عبد اللطيف وفى أثناء ذلك أخذت الذخائر من المدرسة فلما عاد التلاميذ إليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد إليهم الذخائر وهددوا باستعمال هذه الأسلحة إذا استعملت معهم القوة وأن قوة بريطانية أحاطت بالمدرسة وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة وتسليم الأسلحة فى المساء وأنه ألقى القبض على رؤساء الحركة ، وقيل إن هذه المظاهرات وقعت احتجاجا على طريقة إعطاء الشهادات النهائية وعلى مشروع الجزيرة ، وأبلغت الحكومة أيضا أن أورطة السكة الحديد بالعطبرة خرجت فى اليوم نفسه بمظاهرة غير منتظمة وأحدثت إتلافا وأن فصيلتين من الجيش البريطانى قامتا لقمع هذه المظاهرة وأن هذه المظاهرة استؤنفت فى اليوم التالى ولما حاصرتها الجنود استعمل رجال الأورطة الحجارة واخترقوا خط الحصار دفعتين وكانوا مسلحين بالنبابيت وقضبان الحديد وأتلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات سكة الحديد وأشعلوا النار فى مكاتب السكة الحديد فأطلق الجنود النار لقمع المظاهرة وأسفر ذلك عن قتل اثنين واصابة اثنين ماتا متأثرين بجراحهما وإصابة احد عشر باصابات خطرة وخمسة بجراح خفيفة وإصابة غلامين كانا بالشكنة باصابات خفيفة ، فاجتمع مجلس الوزراء وبحث فى الأمر واتخذ الاجراءات الآتية :

« أولا — الاستعلام من حاكم السودان العام طالبا منه البيانات التفصيلية عن هذه الحوادث وما وقع فيها وأسبابها والدافع إليها والاجراءات التى اتخذت فى شأنها وإخطار الحكومة أولا فأولا بما يحصل فيها

« ثانيا — أبلغت الحكومة الأمر لوزير مصر المفوض بلندره وكلفته تبليغ احتجاجها للحكومة البريطانية على هذه التصرفات وضمنت كتاب الاحتجاج وجوب ايقاف المحاكمات والمبادرة الى تشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد المسؤوليات والعمل على تهدئة الخواطر حقنا للدماء

« وان الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشؤومة وهى ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها »

وفى الوقت نفسه أرسلت الحكومة البريطانية إلى حكومة مصر مذكرة تشتمل على ما يأتى :

أولا — « ان الحكومة الانجليزية تؤيد حكومة السودان فى خطتها وتفوض لها حفظ النظام

ثانيا — « ان الحكومة البريطانية تفوض حكومة السودان فى أن تبعد أورطة السكة الحديدية المصرية وكل قوة ترى أن الظروف الحالية تستلزم إبعادها

ثالثا — « ان الحكومة البريطانية تعتبر البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسؤولين عن حوادث السودان »

وردت الوزارة المصرية على هذه المذكرة بمذكرة أخرى أبانت فيها أنها لا تعترف بأن لحاكم السودان أن يتصرف فى الجيش المصرى بدون رأيها وهو فى الوقت نفسه سردار الجيش المصرى وهذا معناه أنه موظف مصرى يجب أن يرجع فى كل ما هو داخل فى حدود هذه الوظيفة إلى رأى الحكومة المصرية ، ورفضت قول الحكومة البريطانية أن البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسئولان عن حوادث السودان ، وأوضحت أن ما قيل فى البرلمان المصرى وما كتب فى الصحف المصرية لم يكن إلا رداً على ما قيل فى البرلمان الانجليزى وكتب فى الصحف البريطانية ، ورفضت أن تكون حكومة السودان مطلقة التصرف وأن يكون للحكومة البريطانية أن تأذنها بهذا التصرف

وأصرت الحكومة البريطانية على اعتسافها وعدوانها وعززت الحامية البريطانية بالخرطوم وأيدت حكومة السودان فى تصرفاتها ، وأعيدت أورطة السكة الحديدية إلى مصر بأمر اللواء هدلستون باشا نائب السردار

ولقد وجه مستر لانسبورى العضو فى البرلمان الانكليزى إلى وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم (النواب) سؤالا يوم ١٨ مارس سنة ١٩٢٥ عن عدد الأشخاص الذين اعتقلتهم السلطة البريطانية فى السودان فى الأشهر الستة الماضية بتهم سياسية ، وكم عدد الذين أخرجوا من السودان ، وما هى التهم التى اتهموا بها ؟ وهل من بينهم موظفون فى الحكومة ؟ فأجابه مستر تشمبرلن وزير الخارجية بما يلى : « قبض على أربعة وتسعين شخصا بتهم تعاقب عليها قوانين السودان منذ وقعت اضطرابات شهر أغسطس الماضى (سنة ١٩٢٤)

وكانت للتهم علاقة بهذه الاضطرابات وأعيد إلى مصر فى المدة ذاتها مائة وخمسة وعشرون شخصا كانوا جميعا تقريبا موظفين فى حكومة السودان ، وسبب إعادتهم هو أن وجودهم فى السودان كان خطرا على الأمن العام »

الاعتداء على سعد

١٢ يوليه سنة ١٩٢٤

كان سعد وزملاؤه الوزراء على موعد للسفر إلى الاسكندرية فى صبيحة يوم السبت ١٢ يوليه سنة ١٩٢٤ لتقديم التهنئة إلى الملك فؤاد لمناسبة عيد الأضحى ، فبينما كان سعد يسير على رصيف المحطة قبيل الساعة السابعة صباحا قاصدا الصالون المخصص له إذ أطلق عليه شاب الرصاص من مسدسه ، فأصابه فى ساعده الأيمن ، وهمّ الجانى أن يثنى برصاصة أخرى ، ولكن الجماهير هجمت عليه وكادت تفتك به ، لولا أن قبض عليه رجال الحفظ وخلصوه من أيديهم ، وتبين أن الجانى شاب مصرى مفتون يدعى عبد الخالق عبد اللطيف كان طالبا بالطب فى برلين ، وظهر من التحقيق أنه اعتدى على سعد لأسباب سياسية ، وقابلت الأمة على اختلاف طوائفها وأحزابها هذا الاعتداء بالسخط والاستنكار الشديد ، وأظهرت لهذه المناسبة بالغ تعلقها بسعد وابتهاجها بنجاته من هذا الاعتداء المنكر ، واتضح من الكشف الطبى على الجانى أن به مسًّا من الجنون ، فلم يحاكم ووضع فى مستشفى الأمراض العقلية

محادثات سعد — ماكدونالد

سبتمبر — أكتوبر سنة ١٩٢٤

تلقى سعد يوم افتتاح البرلمان برقية تهنئة من المستر رمزى مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية أبدى فيها استعداد حكومته للمفاوضة مع الحكومة المصرية ، وكانت الوزارة البريطانية مؤلفة من حزب العمال ، وكان سعد يظن أن هذا الحزب يختلف فى المسائل الخارجية عن حزب المحافظين أو حزب الأحرار ، وأعرب عن هذا الشعور فى خطبته يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ لمناسبة تكريم النواب إياه إذ قال : « من علامات إذن الله بنجاح سعينا أن تقوم فى الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل إلى مطالبنا الحقة وإلى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل »

استجاب سعد إلى طلب المستر ما كدونلد ، واعتزم السفر إلى لندن للمفاوضة ، على أن كل الظروف واللابسات كانت تدل على أن هذه المفاوضة مصيرها إلى الإخفاق ، وخاصة بعد حوادث السودان ، وبعد ما تبين من التصريحات الرسمية وأقوال الصحف البريطانية أن الحكومة الانجليزية مستمسكة بأطماعها الاستعمارية فى البلاد وباستبقاء السودان فى حوزتها واستدامة احتلالها لوادى النيل

أبحر سعد من الاسكندرية يوم ٢٥ يوليه سنة ١٩٢٤ ، وقصد إلى باريس ، ثم بارح باريس إلى لندن يوم ٢٣ سبتمبر لمفاوضة المستر ما كدونلد ، وكان يصحبه مصطفى النحاس باشا وزير المواصلات ، ومحمود فخرى باشا وزير مصر المفوض فى باريس ، وبعض كبار الموظفين وبعض النواب والسكرتيريين

ولم تدم المفاوضات طويلا ، ولا يجوز أن تسمى مفاوضات ، لأن طبيعة المفاوضة قبل الجلاء أن تكون مساومة وتنازلا ، ولذلك سميناها محادثات ، لأن موقف سعد فيها كان موقف مطالبة لا مفاوضة ، وقد انقطعت فى اليوم الثالث من بدايتها ، إذ لم تر منه الحكومة البريطانية قبولا للمفاوضة التى تنطوى على معنى المساومة ، فقد اجتمع بالمستر ما كدونلد يوم ٢٥ سبتمبر ثم يوم ٢٩ سبتمبر فيوم ٣ أكتوبر ، وانتهت الاجتماعات بانقطاع المحادثات ، وقدم سعد إلى المستر ما كدونلد أثناء المحادثات ، المطالب التى يراها كفيلة بتحقيق الاستقلال التام وهى :

أولا — سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية

ثانيا — سحب المستشار المالى والمستشار القضائى

ثالثا — زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢[1] قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شؤون مصر عملا غير ودى

رابعا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر

خامسا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس

سادسا — استمساكه بالنسبة للسودان بتصريحاته التى أدلى بها فى البرلمان المصرى

---

(١) هى المذكرة الواردة فى ص ٥١

وقد لخصها البيان البريطانى عن المحادثات بأنها مطالبة بملكية مصر العامة للسودان ووصف الحكومة البريطانية بانها غاصبة

وقد وردت هذه الطلبات فى وثيقة رسمية وهى « الكتاب الأبيض » الذى صدر عن الحكومة البريطانية فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بشأن المحادثات وتضمن رسالة المستر ما كدونلد عنها إلى المندوب السامى البريطانى ، قال :

« فى أثناء محادثاتى مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لى زغلول باشا ما هى التعديلات التى لا يرى بدا من إدخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر ، فإذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هى كما يأتى :

أولا : سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية

ثانيا : سحب المستشار المالى والمستشار القضائى

ثالثا : زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا أنها تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس ١٩٢٣ قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شؤون مصر عملا غير ودى

رابعا : عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر

خامسا : عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس

« أما فى شأن السودان فإننى لفتُّ النظر الى بعض البيانات التى فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان فى الصيف فى ١٧ مايو ، ويؤخذ مما علمتُه فى هذا الصدد ان زغلول باشا قال ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى وإبقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة ، فإبداء مثل هذا الشعور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السير لى ستاك بصفته السردار فى مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضا فى هذا المركز

« ولم يفُتْنى أيضا أنه قد نقل لى ان زغلول باشا ادعى لمصر فى شهر يونيه الماضى حقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة

« فلما حادثتُ زغلول باشا فى ذلك قال لى ان الأقوال السابقة التى قالها لم يكن مرددا

فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل رأى الأمة المصرية أيضا ، فاستنتجت من ذلك أنه ما زال متمسكا بهذا الموقف »

كان موقف سعد قويا سليما فى هذه المحادثات ، وفى ذلك قال كلمته المأثورة : « لقد دعونا الى هنا لكى ننتحر ولكننا رفضنا الانتحار وهذا كل ما جرى » ، وكان هذا الموقف بلا مراء تصحيحا لموقفه فى مفاوضاته مع اللورد ملنر سنة ١٩٢٠ ، ولم يقبل ما كان يتوقعه الكثيرون من خصومه من التسليم للانجليز فى طلباتهم من المفاوضة ، وقف هذا الموقف المشرف فى الوقت الذى كان يتوقع فيه بعد قطع المحادثات ان تستهدف وزارته للتحدى من جانب الانجليز ومن جانب السراى ، وعاد الى مصر يوم ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٢٤

تعديل فى الوزارة

أدخل سعد بعد عودته تعديلا فى الوزارة ، بتعيين فتح الله بركات باشا وزيرا للداخلية ، والدكتور أحمد ماهر وزيرا للمعارف ، والأستاذ محمود فهمى النقراشى وكيل محافظة مصر وكيلا لوزارة الداخلية

موقف وزارة سعد بعد قطع المحادثات

واجه سعد بعد قطع المحادثات تدابير ومؤامرات قوية لإسقاطه

وقد أدركت السراى ان مركزه قد تزعزع بعد قطع محادثاته مع المستر ماكدونلد ، وان مركزه ازداد اضطرابا بعد سقوط حزب العمال فى الانتخابات العامة التى جرت فى انجلترا أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، إذ فاز فيها المحافظون وسقطت وزارة العمال[1] ، فبدأت السراى تبذل مساعيها لإسقاط وزارة سعد ، لأنها تعلم أن وزارة المحافظين لا تميل إلى بقاء الوزارة الشعبية فى مصر ، وبخاصة بعد أن واجهت الحكومة البريطانية بمطالبها الوطنية

إضراب الأزهريين

فظهرت حركة معارضة قوية فى صفوف الأزهريين ضد وزارة سعد ، بعد أن كانوا من أشد نصرائه وأعوانه ، ولم يُعرف على وجه التحقيق سر هذا التحول ، على أنه قد بدأ على

---

(١) استقال المستر مكدونلد يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وألف المحافظون الوزارة برآسة المستر بلدوين

اثر تقديم لجنة ألفتها الحكومة لإصلاح الأزهر تقريرها إلى الحكومة وعدم نشره ، وحسبان الازهريين ان مطالبهم لم تحقق ، فأضربوا عن الدروس فى أوائل نوفمبر ، كما أضرب طلبة المعاهد الدينية فى الإسكندرية وطنطا وأسيوط ، وقام المضربون فى العاصمة بمظاهرة كبيرة فى الشوارع نادوا فيها نداء جديدا لم يكن مألوفا من قبل وهو (لا رئيس إلا الملك) ، بعد أن كان نداؤهم المألوف (لا رئيس إلا سعد) ، فعُرف من أية ناحية حدث الإيعاز لهم بهذا الإضراب ، وقد أنذرتهم الحكومة بالعودة الى دروسهم وهددتهم بأن لا تنظر فى مطالبهم ما داموا مضربين ، وعادو الى الدراسة بعد أيام من الإضراب

استقالة سعد — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤

حُدد لافتتاح الدور الثانى للبرلمان يوم الأربعاء ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وجرى الاحتفال المعتاد بافتتاحه ، فى جوٍّ قلق ، تكتنفه الإشاعات عن وجود أزمة وزارية وأن سقوط الوزارة وشيك الوقوع

وقد تحققت هذه الإشاعة ، إذ قابل سعد الملك فؤاد فى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر ، وقدم إليه استقالة الوزارة

فما ان ذاع هذا النبأ حتى اهتزت العاصمة لهذه الاستقالة التى ما كان أحد يتوقعها بهذه السرعة ، وحضر سعد فى مساء ذلك اليوم جلسة مجلس النواب[1] ، وأعلن فيها أنه قدم استقالته إلى الملك لأن صحته لم تعد تحتمل أعباء منصبه ومتاعبه ؛ وأعلن ذلك أيضا فى مجلس الشيوخ ، فقوبلت الاستقالة فى كلا المجلسين بالدهشة وبعلان الثقة بالوزارة

وأوفد مجلس الشيوخ رئيسه زيور باشا ووكيليه أحمد زكى أبو السعود باشا وعلوى بك الجزار إلى القصر الملكى ليعرضوا على الملك رغبة المجلس فى عدم قبول استقالة سعد ، فاستقبلهم الملك ، وأبلغهم أنه ساءه استعفاء سعد باشا ، وأنه أعرب له عن ثقته به وعن أمله فى العدول عن الاستقالة

وبعد انتهاء جلستى المجلسين ذهب كثير من النواب والشيوخ إلى بيت الأمة ليستوضحوا سعدا عن السبب الحقيقى الذى دعاه إلى الاستقالة ، فأجابهم : « هنالك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية ، وهنالك أيضا « دسائس » ، فاستزادوه صراحة فى البيان ، فلم يجب

---

(١) هى الجلسة الأولى للمجلس فى هذا الدور

إلا بقوله : « أنا لا أحب العمل فى الظلام ومن أجل هذا لا بد لى من الاستقالة » ، وكان معروفا أنه يقصد دسائس السراى ، وقد أفضى بذلك إلى خاصة رجاله

ويرجع السبب الحقيقى فى الاستقالة إلى أن السراى أرادت أن تحرج الوزارة وتحيطها بالعقبات ، واجتمعت عدة مظاهر لهذا الإحراج ، (منها) إثارة مسألة الأزهر ، وكان معروفا أن السراى تؤلب الأزهر والمعاهد الدينية على الوزارة وتدبر مظاهرات الأزهريين ، حقا ان الأزهريين كانت لهم مطالب ، ولكن هذه المطالب ما كانت لتأخذ شكل الإضراب والمظاهرات لولا إيعاز السراى وتدخلها

(ومنها) تعيين حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف وكيلا للديوان الملكى ورئيسا له بالنيابة ، والإنعام عليه بوسام دون علم الوزارة وموافقتها ، وقد صدر الامر الملكى بهذا التعيين يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وكان نشأت باشا محور الدسائس التى دبرت ضد الوزارة ، فاعتبرت الوزارة تعيينه وكيلا للديوان الملكى مكافأة له وتشجيعا على هذه الدسائس ، وفى الوقت نفسه صدرت الغازيته العسكريه لحكومة السودان وفيها الإنعام باوسمة على بعض الضباط الذين اشتركوا فى قمع المظاهرات لمصر فى السودان ، وصدرت هذه الإنعامات دون علم الوزارة

وظهرت يد السراى فى الأزمة باستقالة توفيق نسيم باشا وزير المالية فى منتصف نوفمبر ، وهو معروف بالانصياع دائما لأوامر السراى وايعازها ؛ فكانت استقالته إيذانا ببدء المؤامرة لإسقاط الوزارة ، وقد قابل سعد هذه المؤامرة بالعمل على تدعيم الحياة الدستورية ، حتى لاتصبح عرضة لمثل تلك الدسائس ، فطلب أن لا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ، ولا بتعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة ، واستند فى ذلك إلى المادة ٤٨ من الدستور التى تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، وهو نص عام يسرى على حق منح الرتب والنياشين وتعيين موظفى السراى ، وطلب أيضا أن لا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزارة وموافقتها ، وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية حقيقية فعلية بعد أن كانت صلاتهم بالسراى رأسا

طلب سعد هذه المطالب ، وعلق استرداد استقالته على قبولها ، فقبلها الملك ، وانفرجت الأزمة على هذا الأساس ، واسترد سعد استقالته ، وتوكيداً لهذا الاتفاق صحح أمر تعيين حسن نشأت باشا وكيلا للديوان الملكى ، فوقع عليه سعد ، لكى يكون متفقا مع ماتقضى به المادة ٤٨ سالفه الذكر

إعلان العدول عن الاستقالة — ١٧ نوفمبر

وحضر سعد جلسة مجلس النواب يوم الاثنين ١٧ نوفمبر حيث اجتمع المجلس لانتخاب رئيسه ووكيليه ومكتبه عن الدورة الجديدة، فأعاد انتخاب أحمد مظلوم باشا رئيسا، وحمد باشا الباسل واحمد محمد خشبه بك وكيلين، وأعلن سعد أنه قابل جلالة الملك امس (١٦ نوفمبر) فأعرب له أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومع مجلسى الشيوخ والنواب فى الثقة بوزارته، وأنه لا يسعه إزاء هذه الإرادة الاجماعية أن يقبل استعفاءه، وصرح له بتصريحات لطيفة خففت عنه عناء العمل ولم يسعه بإزاء هذا العطف إلا أن يسحب استعفاءه، وأعلن ذلك أيضا فى مجلس الشيوخ

وصرح فى بيان له: «إنى سحبت استقالتى وسيظل الدستور محترما بحماية جلالة الملك، وانا خادم الدستور، وسنبقى لننفذه معتمدين على الله وارادة الشعب»

وفى ١٩ نوفمبر عين على الشمسى (باشا) وزيرا المالية بدلا من توفيق نسيم باشا

مقتل السردار

السير لى ستاك باشا — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤

كان الظن بعد أن تم اتفاق الملك وسعد على المسائل التى كانت مثار الخلاف بينهما أن تستقر الحياة الدستورية، ويتوطد حكم الشعب، ولكن لم يكد يمضى يومان على هذا الاتفاق حتى وقع حادث مروّع عصف بالوزارة وبالحياة الدستورية معا، كما عصف بحقوق البلاد وبوحدة مصر والسودان، هذا الحادث هو مقتل السير لى ستاك باشا Lee Stack سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام

ففى نحو الساعة الثانية بعد الظهر من يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤، بينما كان السردار عائداً فى سيارته من مكتبه بوزارة الحربية إلى داره بالزمالك، أطلق عليه الرصاص خمسة أشخاص كانوا متربصين له فى سيارة بشارع الطرفة الغربى (شارع اسماعيل باشا أباظه الآن)، فأصيب السردار إصابات خطرة فى بطنه ويده وقدمه، وأصيب ياوره البكباشى كامبل، كما أصيب سائق سيارته وجندى بلوك الخفر من حرس مخفر وزارة المعارف أراد أن يتعقب الجناة، وقد توفى السردار متأثرا من جراحه يوم ٢٠ نوفمبر حوالى منتصف الليل

ارتجّت البلاد لهذا الحادث المروع ، وتوقع الناس له عواقب خطيرة ، إذ كان هدفه شخصية من أكبر شخصيات إنجلترا السياسية والعسكرية فى مصر والسودان

وثارت الحكومة البريطانية بعد وقوعه ، وبدت مظاهر هذه الثورة فى الصحف البريطانية ، فقد أخذت تهدد البلاد وحكومتها ، وتحمل حملة شديدة على سعد ، واتهمته بتهييج الشعور ضد بريطانيا ، وتحمله ووزارته مسئولية الحادث

وفى الحق ان مقتل السردار قد أضر بالبلاد ضررا بليغا ، وترتبت عليه نتائج أليمة تمثل فيها الاعتداء على حقوقها وسيادتها ، وذهب الناس مذاهب شتى فى تفسير البواعث على ارتكاب هذه الجريمة ، فهى لم تكن جريمة ضد شخصية من أكبر الشخصيات البريطانية فحسب ، بل كانت مصوبة أيضا إلى وزارة سعد ، حتى كأنها دبرت لإسقاطها ، لأن كل الدلائل والملابسات تدل على أن الوزارة القائمة ستكون هدفا لمطالب جسيمة تؤدى حتما إلى استقالتها ، وفى ذلك يقول سعد بعد وقوع الحادثة : « ان جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر وأصابتنى شخصيا » ، وقال عنها فى خطبته يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أى بعد انقضاء قرابة عام من وقوعها :

« حدثت من تاريخ الاحتفال الأخير فى بلادنا حوادث هامة سببت انقلابات خطيرة ، وأكبر هذه الحوادث أثرا وأسوأها شؤما هى حادثة قتل المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى ، هجمت هذه النازلة على البلاد ، فأزعجتها وهزت أرجاءها هزا عنيفا ، وكنت أول المهزوزين بهجومها ، وأول المتطيرين من شرها وأشد الناس اعتقادا بتدبيرها ضد وزارة كنت متشرفا برآستها ، وكانت الدسائس كثيرة حولها ، ونية الدساسين معقودة على إسقاطها ، ولو أدى الأمر إلى تخريب البلاد وتدميرها ! ولقد استنكرها الناس عموما ، وأظهروا بكل الوسائل استنكارها ، واشتد سخطهم على من دبروها ، وكنا أشدهم سخطا عليها وأسفا منها ، لشعورنا بأننا نحن المقصودين بها ، ولأنها ألمت بنا والأمن سائد ، والراحة شاملة ، والهم منصرف إلى تحسين العلاقات الخارجية وإصلاح الأحوال الداخلية ، والأمة والبرلمان والحكومة فى أتم اتفاق على السير بالأمور فى طريق التقدم والكمال ، وخطبة العرش التى لم يكن جف مدادها تفيض فخرا بذلك الأمل الشامل ، وهذا الاتحاد الكامل »

الإنذار البريطانى

إلى الحكومة المصرية — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

شُيعت جنازة السردار باحتفال مهيب فى صباح السبت ٢٢ نوفمبر ، وفى الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم ذهب اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى إلى دار رآسة مجلس الوزراء فى مظاهرة عسكرية يتقدمه مائتان وخمسون جنديا بريطانيا من حملة الرماح ، ويتبعه مثل هذا العدد ، وقابل سعدا فى مكتبه مقابلة جافة ، وقدم إليه بلاغين (إنذارين) محررين باللغة الانجليزية ، بعد أن تلا عليه نصهما ، وانصرف عائداً إلى دار الوكالة البريطانية ، وكان مجلس النواب منعقدا فى أثناء هذه المقابلة ، وأعلن رئيس المجلس استنكاره للجريمة ، ووافق الأعضاء بالإجماع على هذا الاستنكار ، ووقفت الجلسة حدادا على السردار عشر دقائق

وقد صيغ الإنذاران البريطانيان فى قالب عنيف تبدو فيه ثورة الغضب والميل إلى الانتقام ، مما لم يكن الموقف يقتضيه ، واحتويا مطالب جسيمة ، نلخصها فيما يلى :

١ — اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية

٢ — أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب

٣ — أن تمنع من الآن وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية

٤ — أن تدفع للحكومة البريطانية غرامة قدرها نصف مليون جنيه

٥ — سحب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها

٦ — إطلاق يد حكومة السودان فى زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٣٠٠ر٠٠٠ فدان (كما كان مقررا من قبل) إلى مقدار غير محدود[1]

٧ — أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب فى مصر وأن يعاد النظر طبقا لهذه الرغبات فى شروط خدمة

---

(١) كانت إدارة مياه النيل فى السودان قبل سنة ١٩٢٤ فى يد وزارة الأشغال المصرية ، وكانت جميع أعمال الرى فى السودان من اختصاص هذه الوزارة وحدها أسوة بأعمال الرى فى مصر ، وكان مما قررته التصريح برى ٣٠٠٠٠٠ فدان فقط بالجزيرة ، فجاء البلاغ البريطانى نقضا لهذا القرار

الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وفى الشروط المالية لتسوية معاشات من اعتزلوا الخدمة منهم ، وأن تبقى منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى ، وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية ، وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته وتنظر بعين الاعتبار الوافى إلى ما قد يبديه مديره العام من المشورة

ولما لخطورة هذين الإنذارين ، ولأنهما من الوثائق الهامة فى تاريخ العلاقات بين مصر وإنجلترا ، فإنا ننشر نصهما فيما يلى :

الإنذار الأول

« دار المندوب السامى . القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

« إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء

« يا صاحب الدولة . أقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالى : ان الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضا ضابطا ممتازا فى الجيش البريطانى قد قتل قتلا فظيعا فى القاهرة ، فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل ، الذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن ، لازدراء الشعوب المتمدينة ، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان وهذه الحملة القائمة على إنكار الجميل إنكارا مقرونا بعدم الاكتراث للأيادى التى أسدتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة

« ولقد نبهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر إلى العواقب التى تترتب حتما على العجز عن وقف هذه الحملة ، ولا سيما فيما يتعلق بالسودان ، ولكن هذه الحملة لم توقف ، والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية

« فبناء على ذلك تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

(١) أن تقدم اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية

(٢) أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات

(٣) أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية

(٤) أن تدفع فى الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه

(٥) أن تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد

(٦) أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠٫٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة

(٧) أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشؤون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر

« وإذا لم تلب هذه المطالب فى الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان ، وانى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى »

الامضاء : اللنبى (فيلدمرشال)

المندوب السامى

الإنذار الثانى

« دار المندوب السامى — القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

« ياصاحب الدولة . إلحاقا ببلاغى السابق أتشرف باحاطة دولتكم علما من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ان مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وحماية مصالح الأجانب فى مصر هى الآتية :

(١) بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط)

(٢) ان القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لايزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة

(٣) من الآن الى ان يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية وتحترم أيضا نظام القسم الأوربى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى وتنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلة فى اختصاصه . وانى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى ما

الامضاء : أللنبى (فيلد مارشال)

المندوب السامى

رد الحكومة على الإنذارين

٢٣ نوفمبر سنه ١٩٢٤

وفى اليوم التالى (٢٣ نوفمبر) ذهب واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية الى دار المندوب السامى البريطانى وقدم رد الحكومة على هذين الإنذارين ، ويتلخص فى نفى المسئولية عن الحكومة المصرية وقبول المطالب الأربعة الأولى ، فوعدت بتعقب الجناة ومحاكمتهم ، مع اعتذارها عن الحادث ، ودفع نصف المليون جنيه ، وصرحت باعتزامها منع كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام ، ورفضت المطالب الثلاثة الاخيرة

وقد صيغ الرد فى قالب حكيم ، ولا يلام سعد على انه قبل المطالب الاربعه الأولى ، لأن الموقف كان يقتضى قبولها ، درءا لما هو أشد منها ، وقد جاءت وزارة زيور فقبلت المطالب جميعها ، وهاك نص الرد :

« رياسة مجلس الوزراء . القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

« الى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى

« ياصاحب الفخامة . ردا على المذكرتين اللتين سُلمتا الىّ نهار أمس من فخامتكم باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أتشرف بان ارجو فخامتكم أولا أن تتكرموا فتعربوا لحكومتكم مرة اخرى من قبل الحكومة المصرية عما خالج هذه الحكومة والأمة بأجمعها من شعور الألم والاستفظاع بسبب الاعتداء الشنيع الذى وقع على حياة المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، على انه لا يمكن اعتبار

الحكومة المصرية مسؤولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة المنكرة التى ارتكبها مجرمون تمقتهم الأمة بالإجماع ، وذلك لأنها حدثت فى ظروف لم يكن فى الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها ، ومن جهة اخرى فان هذه الحكومة لا يمكنها ان تقبل التأكيد الذى تضمنته المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هى نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بها ، لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائما الى استعمال الطرق السلمية المشروعة فى المطالبة بحقوق البلاد ، ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف

« ان المسئولية الوحيدة التى تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها انما هى اقتفاء أثر المجرمين ، وقد اتخذت اجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض ، وان النتيجة المرضية التى ادت اليها هذه الاجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل

« على انه لإثبات ما أثارته هذه الجناية فى البلاد من الأسف البليغ وارضاء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ؛ أتشرف بان أصرح لفخامتكم بان الحكومة المصرية تقبل ان تقدم اعتذارها ، كما انها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة الف جنيه ، وتصرح الحكومة ايضا بانها قد اعتزمت ان تمنع ، بجميع ما لديها من الطرق القانونية كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام وبانها سترجع عند الحاجة الى البرلمان للحصول على سلطة اوسع مما لها الآن

« أما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة الخامسة من المذكرة الاولى والمفصل فى المذكرة الثانيه فأتشرف بان ألاحظ لفخامتكم أن ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها فى المحافظة عليها بل هو مناقض تماما لنص المادة (٤٦) من الدستور المصرى التى تنص على ان الملك هو القائد الاعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط

« واما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السادسة فانى الاحظ لفخامتكم ان مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الاراضى التى تروى بالجزيرة هى على الأقل سابقة لأوانهـا ، ويجب ، طبقا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية ، أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية

« واخيرا فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السابعة اتشرف بان ألاحظ لفخامتكم أن حالة الموظفين الأجانب فى مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسى لا يمكن تعديلهما

من غير اشتراك البرلمان ، وعلى اى حال فان مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التى يراد إدخالها على النظام الحالى ، ولذلك لانرى فى وسعنا الرد على هذه المسألة ، وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فان الحكومة المصرية اتخذت على الدوام اكثر الخطط تسامحا بالقدر الذى يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال ، ومع ذلك فان الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض فى هذا الشأن

« وانى لواثق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيا تماما ، وعلى اى حال فقد أملته علينا روح الرغبة الخالصة فى ابقاء وتوطيد احسن العلاقات مع الحكومة البريطانية ، بما يتفق مع حقوق مصر

« وانتهز هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الإعراب عن عظيم احترامى ؟

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

جواب المندوب السامى

على رد الحكومة المصرية — ٢٣ نوفمبر

لم يرض هذا الرد الحكومة البريطانية ، فأرسل اللورد أللنبى فى مساء اليوم نفسه (٢٣ نوفمبر) جوابه على هذا الرد ، وخلاصته أنه تلقاء رفض الحكومة المصرية الطلبين الخامس والسادس فانه أرسل تعليماته إلى حكومة السودان بإخراج جميع وحدات الجيش المصرى من السودان ، مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك ، وبأنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود ، أما عن المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر فسيعلم رئيس الوزارة فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه الحكومة البريطانية تلقاء رفضه إياه ، وأضاف إلى ذلك أنه ينتظر دفع مبلغ نصف المليون جنيه إليه قبيل ظهر الغد (٢٤ نوفمبر)

وهاك نص الجواب :

« دار المندوب السامى — القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

« إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء

« ياصاحب الدولة . إيماء إلى رسالة دولتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أبلغكم أنه نظرا إلى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة فى الفقرتين

الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس أرسلت التعليمات إلى حكومة السودان بما يلى : (أولا) أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك (ثانيا) انها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعا لما تقضى به الحاجة

« وستعملون دولتكم فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه حكومة حضرة صاحب الجلالة نظراً إلى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر ، وإنى أثبت أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب ، المطلب الرابع ، فحكومة حضرة صاحب الجلالة تنتظر أن يدفع لى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر الغد ، وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم وافر احترامى »

رد الوزارة

وفى ٢٤ نوفمبر أرسل سعد باشا إلى اللورد أللنبى خطابا أرفق به تحويلا على البنك الأهلى بمبلغ نصف المليون جنيه ، وأضاف أن الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات فى مذكرتها الأولى المؤرخة فى ٢٣ نوفمبر ، وتحتج احتجاجا صريحا على ما اتخذته الحكومة البريطانية من القرارات الخاصة بإجلاء الجيش المصرى عن السودان وزيادة مساحة الأراضى الزراعية بالجزيرة ، وترى أن لا مسوغ لها ، وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها ، قال :

« رياسة مجلس الوزراء . القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

« إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى

« ياصاحب الفخامة . ردا على مذكرتكم المؤرخة أمس وإلحاقا بمذكرتنا المؤرخة ٢٣ الجارى أتشرف بأن أرسل إليكم طى هذا تحويلا على البنك الأهلى المصرى بمبلغ خمسمائة ألف جنيه

« أما فيما يتعلق بالإجراءات المبينة فى الفقرتين الأولى والثانية من مذكرة فخامتكم فإن الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات فى مذكرتها المؤرخة ٢٣ الجارى وتحتج احتجاجا صريحا على ما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القرارات وهى ترى أن لا مسوغ لها وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها . وتفضلوا فخامتكم بقبول عظيم احترامى »

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

احتلال جمرك الاسكندية

فردّ اللورد أللنبي فى نفس اليوم بكتابين ، أولهما بتسلّمه تحويل نصف المليون جنيه ، وثانيهما بأن أول تدبير اتخذه هو صدور التعليمات إلى الجنود البريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية ، قال :

«ياصاحب الدولة

« أتشرف بإحاطة دولتكم علما بأنى استلمت تحويلا على البنك الأهلى المصرى اليوم الساعة ١١ ونصف أفرنكى وقد سلمه إلى دار المندوب السامى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية ، وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى »

وقال فى كتابه الثانى :

« إلحاقا بكتابى أمس أتشرف بأن أخبر دولتكم بأن أول تدبير اتُّخذ هو أنه صدرت التعليمات إلى جنود حضرة صاحب الجلالة البريطانيـة باحتلال جمارك الاسكندرية ، وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى »

استقالة سعد — ٢٣ نوفمبر

كان مفهوما من المراسـلات التى تبودلت بين اللورد أللنبي وسعد باشا أن الحـكومة البريطانية لا تريد بقاء سعد فى الوزارة بعد مقتل السردار ، وأنها اعتبرت وزارته مسئولة عن هذا الحادث

فعرض سـعد على الملك استقالة الوزارة شفويا يوم ٢٢ نوفمبر أى يوم وصول الإنذار البريطانى الأول

وفى اليوم التالى رفع إلى الملك كتاب الاستقالة . قال فيه :

« مولاى . أتشرف بأن أرفع لجلالتكم أنى لم أقبل مسئولية الوزارة إلا لخدمة البلاد تنفيذاً لمقاصدكم السامية ولـكن الظروف الحالية تجعلنى عاجزاً عن القيام بهـذه المهمة الخطيرة ، ولهذا أرجو من مكارم جلالتكم أن تتفضلوا بقبول استعفائى مع زملائى من الوزارة وإنى وإياهم مستعدون على الدوام للعمل على مايرضيكم أدام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة وأدامكم مؤيدين بالعز والإقبال وموضع كل اكبار واجلال »

٢٣ نوفمبر سنه ١٩٢٤ « شاكر نعمتكم . سعد زغلول »

وتلقى سعد بعد تقديمه كتاب الاستقالة جواب اللورد أللنبى على رد الحكومة ، فأرسل إلى الملك كتابا يذكر فيه مضمون هذا الجواب ويستعجل قبول استقالته إزاء الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها . قال :

«مولاى . تشرفت من يومين بأن عرضت لجلالتكم شفها عزمى وعزم زملائى على الاستقالة وشرحت الأسباب التى حملتنا عليها ، وفى الساعة ٦ من مساء أمس قدمت عريضة الاستعفاء وألححت فى قبولها ، وطوعا للأمر الكريم انتظرت إلى اليوم ، وعقب التشرف بهذه المقابلة فوراً وردنى خطاب من فخامة اللورد أللنبى ينبئنى فيه بأنه أعطى أوامر لحكومة السودان : أولا — بأن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك . ثانيا . أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى ما لا نهاية

«وزاد بأنه سيبلغ الحكومة فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه حكومته لحماية مصالح الأجانب فى مصر وبأنه يطلب دفع مبلغ الخمسمائة ألف جنيه قبل ظهر اليوم فأرسلت الحكومة إلى فخامته تحويلا على البنك الأهلى بهذا المبلغ مصحوبا بكتاب يشتمل على الاحتجاج ضد هذه التصرفات

«ثم تشرفت بمقابلة جلالتكم وكررت الالتماس لقبول الاستعفاء ، وعقب خروجى من حضرتكم الشريفة تلقيت خطابا من جنابه بأن أول عمل اتخذته حكومته هو أن أمرت قوة عسكرية بريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية

«إزاء هذه الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها لايسعنى إلا الإلحاح على جلالتكم لتتفضلوا بالإسراع فى قبول الاستعفاء لأن هذا فيما أرى قد يكون خير وسيلة لوقاية البلاد من الشرور المتوالية ، ولا زلت الداعى على الدوام بالتوفيق لجلالتكم والشاكر لنعمتكم»

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (سعد زغلول)

فقبل الملك فى اليوم نفسه استقالة الوزارة فى كتاب قال فيه :

«عزيزى سعد زغلول باشا : اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المتضمن استقالتكم من مهمتكم ، وقد اصدرنا امرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم إخلاصكم وما أديتموه من الخدمات أثناء قيامكم باعباء منصبكم» (فؤاد)

صدر بسراى عابدين فى ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

نظرة الى البلاغات البريطانية

ان نظرة فاحصة الى البلاغات البريطانية فى حادث مقتل السردار يتبين منها مبلغ الظلم والعسف الذى بدا من الجانب البريطانى إثر هذا الحادث ، فان الاعتداء على السردار كان ولا شك حادثا فرديا ، فمن الظلم ان تُحمّـل الحـكومة والبلاد مسئوليته ، ومن أفظع مظاهر الظلم ان ترتب عليه الحـكومة البريطانية إقصاء الجيش المصرى عن السودان ، وإطلاق يد الادارة الانجليزية فيه وزيادة مساحة اطيان الجزيرة الى مقدار غير محدود خدمة للشركات الاستعمارية ، ومضاعفة التدخل البريطانى فى شؤون مصر الداخلية ، ففى أى شرع وبموجب أى قانون دولى أو غير دولى تكون الحـكومة القائمة فى أى بلد من البلدان مسئولة عن كل حادث جنائى يقع على اى فرد من الافراد مهما علا مقامه ؟ وأى منطق يجعل البلاد كلها مسئولة عن مثل هذا الحادث ؟

لقد قتل المارشال وياسن القائد العام للجيش البريطانى ورئيس اركان حربه فى الحرب العالمية الأولى فى شارع من اهم شوارع لندن ، فى يونيه سنة ١٩٢٢ ، قتله ارلنديان لأسباب سياسية ، واهتزت انجلترا لمقتله ، وحوكم القاتلان وحكم عليهما بالاعدام ونفذ فيهما الحـكم ، ولـكن الحـكومة البريطانية لم تحمل ارلندا مسئولية الجنـاية مثلما فعلت مع مصر فى مقتل السردار

بل تأملْ فيما يقابل به الانجليز جرائم الإرهابيين الصهيونيين التى تقع عليهم فى فلسطين ، تجد الرحمة والتساهل يبلغان اقصى حدودهما ، فقد قتل اللورد موين وزير الدولة البريطانية فى الشرق الاوسط فى نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، قتله بالقاهرة صهيونيان اعترفا بجرمهما وحوكما امام محكمة جنايات مصر وقضت عليهما بالإعدام ، ولم ينتقم الانجليز من الصهيونيين الذين حرضوهما ودفعوهما الى ارتكاب الجريمة ، وتابع الإرهابيون ارتكاب جرائم القتـل والتدمير فى فلسطين ، ونسفوا فى يوليه ١٩٤٦ مقر الحـكومة بفندق الملك داود بالقدس ، وقتل فى هذا الحادث عدد من الانجليز من ضباط وموظفين ، فلم تتحرك السلطات البريطانية للانتقام بَلْـه القصاص ، كما فعلت عقب مقتل السردار ، وإنك لترى من هـذه المقارنة أن مقتل السردار ما كان إلا فرصة انتهزتها الحـكومة الانجليزية لقضاء أغراض استعمارية كانت تضمرها من قبل

ان البلاغات البريطانيـة فى حادثة مقتل السردار تفوق فى لهجتها وشدتها بلاغات

الحكومة النمسوية الى السرب (يوغوسلافيا) فى يوليه سنة ١٩١٤ ، على اثر مقتل الأرشيدوق فرنسوا فرديننند ولى عهد النمسا فى بلغراد ، تلك البلاغات التى عدتها الدول المتمدنة عدوانا منكرا من النمسا على استقلال السرب ، أدى الى نشوب الحرب العالمية الأولى ، فما استنكرته انجلترا فى سنة ١٩١٤ ، قد فعلت مثله بل أشد منه سنة ١٩٢٤ ، وفى ذلك تقول جريدة « الديلى هيرلد » الانجليزية فيما كتبت تعليقا على الإنذار البريطانى الأول : « ان اللورد جراى — وزير خارجية انجلترا — قال فى سنة ١٩١٤ عن البلاغ النمسوى الى السرب : لم أرقبل الآن دولة تخاطب دولة أخرى مستقلة بوثيقة مروعة كهذه ، ولا شك ان البلاغ النمسوى يعد وديا مرضيا اذا قيس الى البلاغ البريطانى المرسل الى مصر »

فالبلاغات الجائرة ، والمطالب الظالمة ، التى توجهت بها انجلترا الى مصر فى اعقاب حادثة السردار ، لم تكن الا مظهراً لسياسة العدوان التى درجت عليها بإزاء مصر من قبل ومن بعد ، وهى منطق القوة الغشوم فى الاعتداء على الحق ، وما كانت حادثة السردار الا فرصة سنحت ، فاتخذتها ذريعة لتحقيق اغراضها ، وبعبارة أخرى كانت هذه المطالب برنامجا سابقا لانجلترا حيال مصر ، تلك حقيقة دلّت عليها الحوادث المترادفة ، وقد أيدها الكاتب السياسى الفرنسى (موريس برنو) فى كتابه (قلق الشرق — أو على طريق الهند)[1] الذى ظهر فى منتصف سنة ١٩٢٧ ، فقد ذكر (ص ٢٥) انه قابل اللورد أللنبى بعد مقتل السردار وتقديم البلاغات البريطانية وسأله عن وجهة نظره ، فأجابه اللورد أللنبى فى صراحة الجندى الذى يصدع بما يؤمر : « ان كل ما حدث كان متوقعا وقد كان البلاغ النهائى فى درج مكتبى قبل ان يقتل السردار بوقت طويل ، ولكنى غيرت فقط صيغته التى جعلتها اكثر شدة »

فالنية اذن كانت مبيتة على هذا البغى والعدوان ، وما هذه البلاغات الا حلقة من سلسلة الاعتداءات التى وقعت على مصر والسودان من السياسة الاستعمارية البريطانية

احتجاج البرلمان — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

اجتمع مجلسا النواب والشيوخ فى مساء ٢٤ نوفمبر فى جو مضطرب مكفهر ، وأعلن سعد

---

(١) Maurice Pernot. L'inquietude de un L'Orient sur la route de l'Inde

فى كلا المجلسين استقالة الوزارة ، واستعداده لتأييد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد ، قال فى هذا الصدد :

« وبما أننا لم نستعف من الوزارة إلا خدمة للمصلحة العامة فانى مستعد مع أصدقائى الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن نؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد أى للمصلحة نفسها التى قبلنا الحكم لخدمتها والتى تركنا الحكم لخدمتها »

وقرر مجلس النواب بالإجماع الاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، وعهد بوضع صيغة الاحتجاج إلى لجنة ألفها المجلس من أربعة أعضاء ، وهم الوكيلان حمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبة بك ، والاستاذ مكرم عبيد ، وأنا .[1] فوضعنا صيغة الاحتجاج ، وهذا نصه :

« إزاء الاعتداءات الأخيرة التى وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب :

(أولا) تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطنا واحدا لا يقبل التجزئة

(ثانيا) أنه بالرغم من استنكار الأمة ومليكها وحكومتها وبرلمانها للجرم الفظيع الذى ارتكب ضد المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، وبالرغم مما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من الوسائل الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم إلى العدالة ، فإنه لمما يؤسف له كل الأسف أن الحكومة البريطانية رأت أن تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها ، فلم تقتصر على مطالبها البالغة حد الارهاق فيما يتعلق بالجريمة نفسها بل تعدت هذه الدائرة وذهبت إلى المطالبة بسحب الجيوش المصرية من السودان وإلزام الوحدات السودانية من الجيش المصرى بحلف يمين الولاء لحاكم السودان ، والتصريح بزيادة مساحة الاطيان التى تستغلها الشركات الاستعمارية البريطانية فى السودان من ٣٠٠ ألف فدان إلى ما لا نهاية له ، وعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما تدعيه من حماية المصالح الأجنبية فى مصر ، إلى آخر ما جاء فى التبليغات الانجليزية ، ثم نفذت فعلا ما توعدت به وزادت عليها احتلال جمارك الأسكندرية معلنة أنه أول التدابير التى تنوى اتخاذها ، ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على استقلالها والتدخل فى شئونها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصاديه فضلا عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ

---

[1] مضبطة جلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

« فلذلك يعلن مجلس النواب المصرى على ملأ العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ويشهد الأمم المتمدينة على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التى لاتتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة ، ويبلغ احتجاجه إلى برلمانات العالم ، ويرفع الأمر إلى مجلس عصبة الأمم طالبا إليه التدخل فى الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بديلا »

وأقر المجلس هذا النص بالاجماع

وقرر مجلس الشيوخ احتجاجا بهذا المعنى

موقف الدول الأوروبية

حيال عدوان الحكومة البريطانية

قلنا ان مطالب الحكومة البريطانية بعد مقتل السردار شبيهة بمطالب النمسا من الصرب بعد مقتل ولى عهد النمسا ، ولقد أثارت هذه المطالب ثائرة الرأى العام الأوروبى ، وتحركت الصحافة الأوروبية للذود عن السرب وإظهار العطف عليها حيال فداحة المطالب النمسوية

أما المطالب البريطانية فلم تحرك منها ساكنا ، ولم تبد أية دولة عطفا ما على مصر فى محنتها ، بل ان معظمها أيد الحكومة البريطانية فى مطالبها

وكتبت جريدة « الفيجارو » الفرنسية تدعو الدول الأوروبية إلى مؤازرة بريطانيا ، قالت : « ان من الواجب على حكومات أوروبا وشعوبها أن تقف صفاً واحدا وأن تؤلف جبهة متحدة لمواجهة دول الشرق وما يبدو فيها من نزعات استقلالية »

فاستقلال الدول الشرقية جريمة فى نظر أولئك الاستعماريين الذين لا يريدون للشرق إلا أن يكون حقلا لاستعمارهم وبغيهم ، ويخشون من نزعاته الاستقلالية ويرونها خطرا على مطامعهم الأشعبية ، فما أشد ما فى هذه السياسة من ظلم وبغى وعدوان !

الفصل العاشر

وزارة زيور

والانقلاب الأول

لم تدم الأزمة الوزارية طويلا ، فقد تألفت الوزارة الجديدة برآسة أحمد زيور باشا — وكان رئيسا لمجلس الشيوخ — فى نفس اليوم الذى قبلت فيه استقالة سعد باشا ، وكان الأمر مبيتا من قبل ، إذ لم يكن معقولا فى الظروف الخطيرة التى كانت تكتنف البلاد أن تؤلف الوزارة الجديدة فى نفس اليوم الذى قبلت فيه استقالة سعد ، لو لم يكن الأمر مدبرا قبل ذلك بين دار المندوب السامى والسراى

تألفت وزارة زيور يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على النحو الآتى : أحمد زيور باشا للرآسة والداخلية والخارجية . أحمد محمد خشبه بك (باشا) للمعارف وللحقانية مؤقتا . عثمان محرم بك (باشا) للأشغال . محمد السيد أبو على باشا للزراعة . محمد صدقى باشا للأوقاف . يوسف أصلان قطاوى باشا للمالية . نخله جورجى المطيعى بك للمواصلات . محمد صادق يحيى باشا للحربية والبحرية ، ثم عين أحمد موسى باشا وزيرا للحقانية

برنامج الوزارة

التسليم على طول الخط

لم يكن لهذه الوزارة برنامج ، ولم يتضمن الكتاب الذى رفعه زيور باشا إلى الملك بقبول مهمة تأليفها أية إشارة إلى سياسة تسير عليها ، فقد قال فيه : « ان ولائى لذاتكم العلية ولأسرتكم المجيدة وحبى لبلادى العزيزة ، يفرضان علىّ واجب تلبية الدعوة التى تفضلتم جلالتكم بتوجيهها إلى ، وإنى لعلى بينة مما يحوط مهمتى من المشاق فى الظروف الحالية الصعبة ، ولكن لى أمل بفضل ما يولينى إياه مولاى من جليل التعضيد وما ألقاه من الأمة من سديد المعاونة أن أستطيع القيام بواجبى على ما فيه الخير للمصلحة العامة وحقوق الوطن المقدسة وستعلن الوزارة برنامجها عند تقدمها للبرلمان »

فزيورباشا فى هذا الكتاب لم يعلن لوزارته برنامجا ، ووعد بإعلانه عند تقدمها للبرلمان ، ولم يكن صادقا فى وعده ، لأن أول عمل لوزارته أنها استصدرت فى اليوم التالى لتأليفها مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، وقبل أن ينتهى هذا الشهر استصدرت مرسوما بحل مجلس النواب

ولم يكن منتظرا من مثل زيور باشا أن يكون له برنامج ، لأنه ليس من الغرار الذى يُعنى بوضع البرامج السياسية أو غير السياسية ، بل هو من طراز كبار الموظفين الذين يرون فى المناصب العليا أيا كان نوعها مطمحهم فى الحياة ، وكان مفهوما من طابع وزارته وطريقة تأليفها أنها ستكون صنيعة لدار المندوب السامى ، ثم للسراى

على أن برنامج وزارة زيور باشا قد ظهر فى حديث له بإحدى الصحف الأجنبية (وهى جريدة البتى باريزيان) الباريسية إذ قال فيه : « انه يرجو أن يوفق إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه » ، وهو يقصد « تسليم ما يمكن تسليمه »

ولقد سلمت وزارته فعلا ببقية المطالب البريطانية التى وردت فى إنذار (بلاغ) ٢٢ نوفمبر سلمت بجلاء الجيش المصرى عن السودان وبطرد الموظفين المدنيين المصريين منه ، وقد بلغ عدد هؤلاء الموظفين ١٢٥ موظفا ، وبذلك وقع جلاء مصر عسكريا ومدنيا عن السودان ، وسلمت بمطالب الحكومة البريطانية فى دعوى حماية مصالح الأجانب وأهمها وأخطرها بقاء منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى البريطانيين ، وقبلت تحميل كاهل البلاد أعباء مالية فادحة فى تعويض الموظفين الأجانب ، علاوة على ما أثقل كاهلها من قبل فى قانون التعويضات ، وخوّلت المستشار المالى البريطانى سلطة لم تكن له من قبل فى تنفيذ هذا القانون ، وسلمت له وللمستشار القضائى البريطانى لوزارة الحقانية باستقلال يتنافى مع استقلال البلاد وكرامتها ودستورها ، وقبلت أن تتعهد باحترام الحكومة لآرائهما وآراء مدير القسم الأوروبى (الانجليزى) للأمن العام بوزارة الداخلية إلى أن يحصل اتفاق نهائى بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، وقبلت وضع قلم الموظفين الأجانب تحت مراقبة لجنة تؤلف من المستشار المالى البريطانى رئيسا ومن عضوين أحدهما أجنبى ، ومعنى هذا خروج هذا القلم وموظفيه من سلطة وزير المالية

وتبادلت ودار المندوب السامى فى هذا الصدد مراسلات ومكاتبات توكيدا وتوضيحا للمطالب البريطانية التى استجابت إليها ، قال اللورد اللنبى فى كتابه إلى زيور باشا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ :

« ردا على سؤالكم أتشرف بإحاطتكم علما بأن الطلبات التى يصح لى معها أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بالجلاء عن جمرك الاسكندرية فيما لو قبلتها الحكومة المصرية هى :

١ — تقبل الحكومة المصرية إحالة الموظفين الأجانب الذين تسرى عليهم أحكام المواد ٤ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ فى التواريخ التى ستحدد طبقا للاختيار الذى سيخول لهم الحق فى إبدائه قبل ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ ، ولا يجوز أن تكون هذه التواريخ سابقة لأول ابريل سنة ١٩٢٥ ، ولا لاحقة للتاريخ السابق تقريره لخروج أولى الشأن أو لتاريخ أول ابريل سنة ١٩٢٧

٢ — تتعهد الحكومة المصرية باستعمال كل نفوذها لدى بلدية الاسكندرية وبذل كل مساعدة ممكنة لها بقصد مساواة موظفى البلدية الأجانب بموظفى الحكومة المصرية ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية فيما يتعلق بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ والبندين الأول والثالث من هذه المذكرة

٣ — فى حالة استعمال هؤلاء الموظفين لحق الاختيار المنصوص عليه فى البند الأول يمنح الموظفون منهم الذين لم يكن لهم بعد حق فى المعاش ولكنهم قد يكتسبون هذا الحق إذا ظلوا فى الخدمة لغاية أول ابريل سنة ١٩٢٧ ، معاشا يقوم مقام المكافأة المنصوص عليها فى قانون المعاشات . ويحسب هذا المعاش طبقا للقواعد المقررة فى المادة السادسة عشرة من ذلك القانون كما عدلت فيما بعد ولكن بدون مراعاة لأحكام المادة العشرين التى تشترط خدمة خمس عشرة سنة يحسب عنها المعاش وفى هذه الحالة يخفض فى الملحق رقم ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ عامل مدة الخدمة إلى ٦

٤ — يسرى حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ على كل موظف أجنبى من موظفى الحكومة يكون فى المعاش أو يحال فى المستقبل على المعاش ويقرر لذلك مدة معقولة للاختيار

٥ — يوضع قلم الموظفين الأجانب وموظفوه كما هو منظم الآن تحت المراقبة الإدارية للجنة تؤلف من المستشار المالى رئيسا ومن عضوين أحدهما أجنبى

٦ — تراعى الحكومة المصرية مراعاة تامة رأى المستشار المالى فيما يطرأ حتى أول ابريل سنة ١٩٢٧ من الخلاف الجوهرى بشأن شروط خدمة الموظفين الأجانب أو شروط إحالتهم على المعاش

٧ — يُعترف باستقلال (autonomie) المستشارين المالى والقضائى فيما يتعلق بمكتبيهما ضمن حدود القوانين واللوائح

٨ — تقبل الحكومة المصرية نص البند الثالث من المذكرة الثانية التى أرسلت إلى سلف دولتكم بتاريخ ٢٢ نوفمبر الماضى

وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم فائق احترامى ؟

ألنبى (فيلد مارشال)

المندوب السامى

وفى اليوم نفسه (٣٠ نوفمبر) ارسل المستر كلارك كار المستشار بدار المندوب السامى كتابا آخر الى زيور باشا بتوكيد سلطة المستشارين المالى والقضائى البريطانيين قال :

« عزيزى الرئيس

« رغبة فى اجتناب كل تفسير يؤدى الى تجاوز الغرض الذى ترمى اليه الفقرتان ٦ و٨ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى المؤرخة فى هذا اليوم بشأن سلطة المستشارين المالى والقضائى أتشرف بان اعطى لدولتكم الايضاحات الآتية : تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودة فى علاقاتها ذات الصبغة شبه السياسية مع هذين المستشارين ، كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزارة من المسؤولية الدستورية ، ومن البدهى أنه لا يجوز ان يترتب على هذه الايضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، وتفضلوا ياعزيزى الرئيس بقبول مزيد التحيات ؟

الامضاء : كلارك كار

جواب التسليم

وقد ارسل زيور باشا فى نفس اليوم (٣٠ نوفمبر) الى المندوب السامى كتابا بالتسليم بالمطالب البريطانية قال :

«ياصاحب الفخامة : أتشرف باحاطة فخامتكم علما بأنى تسلمت المذكرة التى تكرمتم بارسالها الى فى هذا اليوم وذكرتم فيها المطالب الثمانية التى علقت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إخلاء جرك الأسكندرية على قبول الحكومة المصرية لها . وأتشرف بأن

أخبر فخامتكم بأن مجلس الوزراء قد فوضنى فى إبلاغ فخامتكم أن الحكومة المصرية قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد ، مذعنة فى ذلك إلى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة فى المسالة وحسن التفاهم

وتفضلوا ياصاحب الفخامة بقبول فائق احترامى ما

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زيور

وأرسل فى أول ديسمبر كتابا إلى المستر كلارك كار بقبول التفسيرات والتحفظات الواردة فى كتاب هذا الأخير ، قال :

« عزيزى المستركار . تسلمت كتابكم المؤرخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الذى تكرمتم بأن أعطيتمونى فيه التصريحات الآتية اجتنابا لكل تفسير يؤدى إلى تجاوز الغرض الذى ترمى إليه الفقرتان ٦ و ٨ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى المؤرخة فى ذات اليوم فيما يتعلق بسلطة المستشارين المالى والقضائى :

« تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودة ، فى علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته ، على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزراء من المسئولية الدستورية

« ومن البدهى أنه لايجوز أن يترتب على هذه الايضاحات مايضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية »

« وقد أحطتُ علما بهذه الايضاحات وأثبتها . وتفضلوا ياعزيزى المستر كار بقبول مزيد التحيات ما

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زيور

قبلت الوزارة هذه المطالب جميعها ، وبذلك انتهت الأزمة ... وأخليت جمارك الاسكندرية من الجنود البريطانية ... فكان لهذا التسليم الشائن وقع أليم فى أرجاء البلاد

وأطلقت الوزارة يد المستر كين بويد مدير القسم الأوروبى بوزارة الداخلية ، وخاطب المديرين مباشرة بقوله لهم : « أمرنى فخامة المندوب السامى أن طلب إلى سعادتكم اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أرواح جميع الأجانب فى دائرة اختصاصكم الخ » ، وصار له الحول والطول فى إدارة الأمن العام

وأخذ حكمدار العاصمة رسل باشا يرسل إلى مأمورى الأقسام وضباط البوليس يعلنهم بأنه هو المرجع الرئيسى لهم وأن عليهم أن يتلقوا منه هو التعليمات وأن ينفذوا أوامره

وصار هدف الوزارة فى سياستها عامة هو العمل على استرضاء الانجليز واستبقاء عطفهم عليها ، فلم تكتف باطلاق يدهم فى الحكومة ومنحهم المنح السخية تنفيذا لقانون التعويضات بل بلغ بها الإسفاف أن دفعت لبعضهم التعويضات الباهظة لمناسبة اعتزالهم الخدمة ، ثم أعادت تعيينهم فى وظائف أخرى ، ومن ذلك أنها قبلت استقالة المستر توتنهام وكيل وزارة الأشغال ومنحته لهذه المناسبة تعويضا كبيرا قبضه ، ثم عينته من أول أبريل سنة ١٩٢٥ مديرا لمكتب مشتريات الحكومة بلندن براتب ٢٣٠٠ جنيه، فى حين أن راتب سلفه كان ١٦٠٠ جنيه

عودة الاعتقالات

اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية فى ٢٧ نوفمبر كلا من عبد الرحمن فهمى بك والاستاذ مكرم عبيد عضوى مجلس النواب ، والاستاذ محمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية ، مع أن الاحكام العرفية البريطانية قد ألغيت منذ سنة ١٩٢٣ ، هذا إلى أن اعتقالهم يتنافى مع الحصانة البرلمانية بالنسبة للأول والثانى

كان اعتقال هؤلاء الثلاثة بواسطة قوة عسكرية بريطانية أهانة للحكومة المصرية وللنظم القضائية ، فاتفقت الوزارة مع دار المندوب السامى تخفيفا لثائرة الرأى العام والبرلمان (ولم يكن مجلس النواب قد حل بعد) على أن تسلم المقبوض عليهم إلى السلطات القضائية المصرية لتتخذ حيالهم الإجراءات التى يقضى بها القانون

ثم قبض البوليس المصرى تنفيذا للتعليمات البريطانية على كل من الاستاذ شفيق منصور . والشيخ مصطفى القايانى . والاستاذ راغب اسكندر . والاستاذ حسن يسن ، وكلهم من النواب ، ولم تكترث الحكومة لما كان لهم من الحصانة البرلمانية ، وقبض على كثيرين غيرهم من غير النواب

استقالة وزيرين

وفى مساء ٣٠ نوفمبر استقال عثمان محرم بك من الوزارة ، وفى أول ديسمبر استقال أحمد محمد خشبة بك، وصرحا فى الصحف أن قبول الوزارة للمطالب البريطانية كان على غير رأيهما

وأنه من الأسباب التى دعتهما إلى الاستقالة

وقد قبلت استقالتهما ، وعين محمد توفيق رفعت باشا وزيرا للمعارف ، ومحمود صدقى بك وزيرا للاشغال

جلاء الجيش المصرى عن السودان

قلنا ان وزارة زيور قبلت المطالب البريطانية جميعها ، وكان أخطرها شأنا جلاء الجيش المصرى عن السودان

ولما صدرت التعليمات من السلطات البريطانية الى وحدات الجيش المصرى بالجلاء عن السودان والانسحاب الى مصر ابى ضباطه وجنوده ان يغادروا معاكزهم إلا اذا تلقوا أمرا بذلك من الحكومة المصرية ، ووقفوا موقف مقاومة جدير بالثناء ، وكان على رأس هذه الحركة ضابط شهم هو القائممقام (الاميرالاى فيما بعد) احمد رفعت بك قائد المدفعية ، فقد أصدر اللواء هدلستون باشا نائب السردار ونائب الحاكم العام وقتئذ أمرا كتابيا الى رؤساء وحدات الجيش المصرى برحيل الضباط والجنود الى مصر بدون ذخيرة هذا نصه :[1]

« كان من نتائج قتل المرحوم صاحب المعالى السردار والحاكم العام فى القاهرة ان قدم صاحب الفخامة المندوب السامى للحكومة المصرية عدة مطالب من ضمنها إخراج الأورط المصرية والضباط المصريين من السودان حالا ، وبما ان الحكومة المصرية[2] لم توافق على مطالب صاحب الفخامة المندوب السامى فى مدى الاربع والعشرين ساعة المصرح بها فى مذكرة فخامته فقد أمر فخامته صاحب السعادة نائب الحاكم العام بالقيام باخراج الأورط المصرية والضباط المصريين من السودان ، وبصفتى نائب السردار فقد عهد الىّ تنفيذ هذه الأوامر ، وبما ان الحكومة المصرية لم تسلم باخلاء السودان فقد وجب على ان اتخذ جميع الاحتياطات العسكرية ومن ضمن هذه الحالة ايجاد الجنود الانجليزية ووضع جميع الفشلاقات فى معزل

« تركب الجنود المصرية فى القطار بالسلاح والبيارق ولكن بدون جبه خانة »

الإمضاء .

هدلستون . نائب السردار

١٩٢٤/١١/٢٤

---

(١) كما جاء فى مذكرة للاميرالاى احمد رفعت بك عن اخلاء السودان ، نشرها الأمير عمر طوسون

(٢) يقصد وزارة سعد

أبى رفعت بك وأبى معه الضباط والجنود الإذعان لهذا الأمر ، وحاصر الجنود الانجليز ثكنات الجيش المصرى ، وحاولوا الاستيلاء على ذخيرته فردهم عنها الضباط والجنود المصريون وامتنعوا فى ثكناتهم ورفضوا السفر

كان هذا الموقف المشرف كافياً لاستقالة الوزارة ، حتى لا تصدر أمراً مهينا يسمها بوصمة العار ، ولكن وزارة زيور قررت باتفاقها مع السراى سحب الجيش المصرى من السودان ، وعهدت إلى وزير الحربية صادق يحيى باشا أن يبعث برسالة إلى ضباطه وجنوده بوجوب الإذعان لهذا الأمر ، وحمل هذه الرسالة إليهم البكباشى أمين هيمن ، واستعجلت إنفاذ الانسحاب ، فسافر الرسول على متن طائرة حربية بريطانية أقلته إلى السودان ، ووصل الخرطوم يوم ٢٨ نوفمبر ، فأبلغ الضباط الرسالة وأبلغهم أن الملك يأمرهم بالانسحاب ، فأذعن الضباط والجنود للأمر آسفين محزونين ، وجلا الجيش المصرى عن السودان فى أيام ٢٩ و ٣٠ نوفمبر وأول وثانى ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، وكانت مأساة قومية أعادت إلى الأذهان مأساة قرار الحكومة إخلاء السودان فى عهد الخديو توفيق سنة ١٨٨٤ ،[1] بل هى أشد منها ، لأن جلاء الجيش المصرى عن السودان سنة ١٩٢٤ كان معناه أخلاءه للسيطرة الانجليزية والاستعمار البريطانى

وقد أبدى الضباط والجنود السودانيون تضامنا رائعا مع اخوانهم المصريين فى هذه المحنة ، وتجلى هذا التضامن فى بلوكين من الأورطة الحادية عشرة السودانية بالخرطوم ، إذ غادر الجند السودانيون ثكنتهم يوم ٢٧ نوفمبر ، واتجهوا شرقا لكى يحولوا دون إخراج الجنود المصريين من ثكنتهم ، فتصدت لهم الجنود البريطانية بالقرب من مستشفى الجيش المصرى . ثم وصل هدلستون باشا نائب السردار وأنذرهم بالرجوع إلى ثكنتهم ، فلم يذعنوا ، فأمر جنوده من البريطانيين باطلاق النار عليهم ، فاطلقوها ، فأجاب الجند السودانيون بالمثل ، وقتل منهم عدد كبير ، وقتل ثلاثة ضباط من الجانب البريطانى

وفى صباح ٢٨ نوفمبر امتنع الجند السودانيون فى مستشفى الجيش المصرى ، ولما دنت منهم الجنود البريطانية لحصارهم أطلقوا عليها النار ، فأطلق الانجليز قنابل مدافعهم على بناء المستشفى ، ودمروه تدميرا ، وهو من أكبر المستشفيات فى العالم ، اذ كان به ٤٠٠ سرير ، وقتل من السودانيين بالمستشفى الضابط الباسل الملازم الأول عبد الفضيل ألماس وخمسة عشر جنديا ، وكان تدمير المستشفى عملا وحشيا لا تقره الأوضاع المدنية بلّه الانسانية

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك كتابنا (مصر والسودان) فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٢٧ وما بعدها

وفى ديسمبر حوكم اربعة من ضباط هذين البلوكين السودانيين امام مجلس عسكرى عقد فى الخرطوم بتهمة التحريض على العصيان ، وهم : الملازم الثانى على محمد البنا . والملازم الأول سليمان محمد . والملازم الثانى ثابت عبد الرحيم . والملازم الثانى حسن فضل المولى ، فحكم عليهم بالإعدام ، وعدل هذا الحكم بالنسبة لأولهم الى الأشغال الشاقة ١٥ سنة ، ونفذ بالنسبة للثلاثة الآخرين ، واعدموا رميا بالرصاص بالخرطوم يوم ٥ ديسمبر ، وكان هذا اليوم يوم حداد عام للسودان ، وقد استقبلوا الموت بشجاعة وبطولة ، وكانت آخر كلمة لكل منهم قولهم : «لهذا الشرف عملت ، وفداء للوطن ولدت ، وللوحدة المصرية السودانية جاهدت»

وحكم على الملازم الأول احمد سعد بالسجن خمس سنوات ، وحكم غيابيا بالإعدام على الملازم الثانى السيد فرج ولكنه اختفى ولم يقبض عليه ، وجاء إلى مصر ودخل خدمة الحكومة المصرية ، وهو الآن (منتصف سنة ١٩٤٧) برتبة بكباشى بمصلحة الحدود

وحوكم آخرون واستعملت معهم كل ضروب القسوة والمهانة والتعذيب فى سجونهم ، ولزمت الوزارة الصمت امام هذه الفظائع

ورفض بعض الضباط السودانيين البقاء فى السودان بعد جلاء الجيش المصرى عنه ، وجاءوا إلى مصر وانتظموا فى سلك الحكومة المصرية ، نذكر منهم : اليوزباشى خضر على ، وهو الآن قائمقام ، والملازم الأول سيف عبد الكريم ، وهو الآن قائمقام ، والملازم الثانى عبد الحميد فرج الله ، وقد توفى إلى رحمة الله برتبة بكباشى

خلف السير لى ستاك باشا

فى ديسمبر سنة ١٩٢٤ عين السير جوفرى أرثر حاكم أوغنده حاكما عاما للسودان ، خلفا للسير لى ستاك باشا ، وكان تعيينه بمرسوم ملكى بناء على ترشيح الحكومة البريطانية ، وقد بقى فى منصبه إلى أن استقال فى يوليه سنة ١٩٢٦ ، وخلفه السير جون ميفى الذى كان سنة ١٩٢٤ مندوبا ساميا لمقاطعة الحدود الشمالية الغربية الهندية

إنشاء قوة دفاعية فى السودان

منفصلة عن الجيش المصرى

وفى يناير سنة ١٩٢٥ أعلن حاكم السودان العام الجديد فى حفلة رسمية منشورا بإنشاء قوة دفاع عن السودان ، حلت محل الجيش المصرى بعد انسحابه ، لا تدين بالولاء لملك مصر ، بل تدين بالولاء لحاكم السودان العام ، قال فيه :

« عملا بالسلطة العسكرية والملكية السامية المخولة لى بمقتضى شروط تعيينى ، أنا السر جوفرى فرنسيس آرشر حامل نيشان القديسين ميخائيل وجورج من درجة فارس حاكم السودان العام أعلن ما يأتى :

« بما انه بسبب انسحاب الجيوش المصرية من السودان قد أصبح من الضرورى إنشاء قوة للسودان ، وبما انه من المرغوب فيه إزالة ما قد يوجد فى أذهان الضباط من أهالى السودان الذين خدموا فى الجيش المصرى والمزمع نقلهم قريبا إلى قوة السودان من الارتياب من أجل مراكزهم ، فبناء على ما تقدم أعلن الآن ما يأتى :

أولا — تسمى القوة الجديدة المراد إنشاؤها كما تقدم « جيش دفاع السودان » وتدين بالولاء لحاكم السودان العام

ثانيا — يعين الحاكم العام ويعزل جميع الضباط وتمنح جميع البراءات باسمه

ثالثا — بما ان الحكومة المصرية غير قادرة ، بعد الآن ، على استخدام ضباط الجيش المصرى الذين هم من أهالى السودان ، فسيقبل من جميع هؤلاء الضباط من أرى فيهم الجدارة فى خدمة « جيش دفاع السودان » بموجب الشروط المنظمة لإصدار البراءات فى هذا الجيش والتى ستبلغ فى هذا اليوم إلى أولئك الضباط

رابعا — عند إصدار البراءات الجديدة ، تتولى حكومة السودان مسئولية الرواتب والمعاشات والمكافآت المستحقة الآن لأولئك الضباط بمقتضى شروط الخدمة فى الجيش المصرى »

وكان إنشاء هذه القوة الدفاعية بهذه الأوضاع هو استمرار لسياسة فصل السودان عن مصر ، واعتداء صارخ على وحدة مصر والسودان

وقد رفض كثير من الضباط السودانيين أن يؤدوا يمين الولاء لحاكم السودان العام ، وجاءوا إلى مصر وانتظموا فى سلك الحكومة المصرية ، وعرفت مصر لهم ولزملائهم السابقين فضلهم فى التمسك بوحدة الوادى ، نذكر منهم : اليوزباشى ابراهيم عبد الرحمن (الآن برتبة أميرالاى بالمعاش) ، واليوزباشى فرج الله محمد (الآن برتبة أميرالاى ببوليس الاسكندرية) ، واليوزباشى عبد الله النجومى (الآن اللواء عبد الله النجومى باشا بحرس جلالة الملك) ، واليوزباشى محمد صالح جبريل (توفى إلى رحمة الله برتبة قائمقام) ، والملازم الأول سيد شحاته (الآن بكباشى بالمعاش) ، والملازم الأول عبد الله مرجان (توفى إلى رحمة الله برتبة يوزباشى) ، والملازم الثانى عبد العزيز عبد الحى (الآن بكباشى بمصلحة

السجون) ، واللازم الأول ابراهيم فرج علام (الآن بكباشى بوزارة الداخلية) ، واللازم الأول عبد الدايم محمد (توفى إلى رحمة الله برتبة قائمقام)

لجنة توزيع مياه النيل

بين مصر والسودان

طلب زيور باشا من المندوب السامى إعادة النظر فيما قرره من زيادة مساحة الأطيان التى تروى بالجزيرة إلى مقدار غير محدود ، وبعث إليه فى هذا الصدد بكتاب مؤرخ فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ قال فيه :

« طلبتم فخامتكم فى المذكرة المؤرخة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ التى وجهتموها إلى سلفى أن تزداد مساحة الأطيان التى تروى فى الجزيرة بالسودان من ٣٠٠ ألف فدان إلى مقدار غير محدود

« وقد رد سلفى على هذه المذكرة بمذكرة مؤرخة ٢٣ نوفمبر صرح فيها بأن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تزرع بالجزيرة هى على الأقل سابقة لأوانها ويجب طبقا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين

« وعلى أثر هذا الرد أعلنتم فخامتكم الوزارة المصرية فى ذلك الوقت بمذكرة صادرة فى نفس اليوم أنه قد أرسلت تعليمات لحكومة السودان بأنها أصبحت مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة إلى مقدار غير محدود

« ان توسيع نطاق الرى فى السودان يجب أن لا يكون من شأنه بحال من الأحوال الإضرار بالرى فى مصر ولا المساس بما يتوقع إنفاذه من المشاريع التى تدعو إليها الضرورة للقيام بحاجات أهالى البلاد المشتغلين بالزراعة الذين يزداد عددهم ازديادا سريعا ، ولا أظننى مخطئا فى التأكيد بأن هذا المبدأ الحيوى لمصر ، قد اعترفت به الحكومة البريطانية تمام الاعتراف

« لهذا أرجو فخامتكم أن تتفضلوا بإعادة النظر فى مسألة رى الجزيرة والعدول عن التعليمات السابقة الذكر »

فأرسل إليه المندوب السامى جوابا بتاريخ ٢٦ يناير قال فيه ان الحكومة البريطانية مع عظيم اهتمامها بتقدم السودان لا تنوى الافتيات على ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية

فى مياه النيل وأنها تعترف بهذه الحقوق كما كانت تعترف بها فى الماضى وأنها عندما أصدرت التعليمات المشار إليها إلى حكومة السودان لم تكن تقصدان تفسر تلك التعليمات بغير هذا المعنى (تأمل فى هذا التناقض) ، على أنها مستعدة مراعاة لهذه الاعتبارات لإصدار تعليمات إلى حكومة السودان بأن لا تنفذ ما سبق إرساله إليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسيعا لا حد له ، على أن تؤلف لجنة خبراء من المستر كانتر كريمر رئيسا (هولندى) والمستر ماك جريجور مندوبا عن الحكومة البريطانية ، وعبد الحميد سليمان باشا مندوبا عن الحكومة المصرية ، وأن تجتمع هذه اللجنة من ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ لتدرس وتقترح القواعد التى يمكن إجراء الرى بمقتضاها (أى لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان) وأن تقدم تقريرها حوالى ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٥

وقد قبلت وزارة زيور تأليف هذه اللجنة ، وكان خطاب المندوب السامى لاحقا على قبولها ، وإنشاؤها هو من آثار الإنذار البريطانى الذى أعقب مقتل السردار ، كما كان اعتداء صارخا من انجلترا على استقلال مصر والسودان ، وعلى وحدة وادى النيل ، ومعنى تأليفها متابعة السياسة البريطانية فصل السودان عن مصر ، وإيذان بأن كليهما لا يستطيع التصرف فى مياه النيل إلا برضا الانجليز وتدخلهم ، وقبول الحكومة المصرية تأليف هذه اللجنة هو إقرار لهذه السياسة الباغية

تأجيل البرلمان شهرا

استصدرت وزارة زيور فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، وقصدت من ذلك أن لا تتقدم إلى البرلمان ببيان برنامجها ، وكان هذا التأجيل نذيرا بما سيعقبه من حل مجلس النواب

تعيين اسماعيل صدقى

وزيرا للداخلية

وفى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، قبل أن يحل مجلس النواب بأيام ، عين إسماعيل صدقى باشا ، وكان من أقطاب حزب الأحرار الدستوريين ، وزيرا للداخلية ، وكان الغرض من تعيينه فى هذا المنصب تقوية الوزارة ، والاستعانة به فى تسخير الأداة الحكومية للعبث بالانتخابات التى بدت بوادرها تلوح فى الأفق ، وقمع حركات المقاومة الشعبية التى استثارها عدوان

الانجليز واستسلام الوزارة أمام مطالبهم الجائرة ، وبهـذا التعيين برز أصبع « الأحرار الدستوريين » فى الأزمة ، باشتراكهم فى الوزارة التى سلمت للانجليز بجميع مطالبهم ، فهم إذن قد اشتركوا فى الوزارة ، على أساس التسليم فى حقوق البلاد الاستقلالية ، وسترى فيما يلى أنهم كانوا حلفاء زيور باشا فى إهدار حقوق الشعب السياسية ، وتحطيم الحياة الدستورية ، وهذا كان دأبهم فى الوزارات التى ألفوها منفردين أو مشتركين مع غيرهم من الرجعيين

حلّ مجلس النواب

قبل أن ينتهى الشهر المضروب لتأجيل البرلمان بيوم واحد ، استصدرت الوزارة فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مرسوما بحل مجلس النواب ، وتحديد يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٥ لانعقاد المجلس الجديد

وبدا من مسلك الوزارة فى هذا المرسوم مبلغ استهانتها بالدستور ، فقد اشتمل على دعوة المندوبين الثلاثينيين لانتخاب النواب يوم ٢٤ فبراير ، وهذا معناه إجراء الانتخابات على درجتين طبقا لأحكام قانون الانتخاب القديم ، مع أن البرلمان قد ألغى هذا القانون واستبدل به قانون الانتخاب المباشر وهو القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الذى سبق الكلام عنه (ص)

وتوكيداً لخروج الوزارة على الدستور استصدرت فى ٢٤ ديسمبر مرسوما آخر بأن تجرى الانتخابات العامة وفاقا لنصوص قانون الانتخاب القديم (الملغى) ، وبأن يجرى انتخاب جديد للمندوبين الثلاثينيين

لم تجر الوزارة على سنن الدستور ، فإن قانون الانتخابات المباشر الذى قرره البرلمان كان يجب أن يبقى قائما ، وأن تجرى الانتخابات على أساسه ، ولـكن الوزارة طرحته جانبا ، وفى الوقت نفسه لم تحترم قانون الانتخاب القديم ، إذ أمرت بتجديد انتخاب المندوبين الثلاثينيين ، فى حين أن القانون القديم يجعل انتخاب هؤلاء لمدة خمس سنوات[1] تنتهى فى سبتمبر سنة ١٩٢٨ ، فلا هى احترمت قانون الانتخاب الجديد ، ولا هى نفذت القانون القديم ، بل لفقت نظاما فذا ، وأخذت تسوف وتماطل فى إجراء الانتخابات

---

(١) تنص المادة ٢٤ من قانون الانتخاب الأول الصادر فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ على أن مدة نيابة المندوبين خمس سنوات وإذا جرت انتخابات عامة أو تكميلية وجب عمل انتخاب جديد لا بدال أحد المندوبين بغيره أو استبقائه إذا طلب ذلك أغلبية قسم ناخبيه

كان هذان المرسومان بداية لسلسلة التصرفات غير النزيهة التى لجأ إليها دعاة الحكم المطلق وعباد المناصب لحرمان الشعب حقوقه الدستورية ، والوصول إلى كراسى الحكم رغم إرادته ، كما أن مسلك الحكومة فى الانتخابات التى دعت إلى إجرائها كان بداية الضغط الحكومى على حرية الانتخابات ، هذا الضغط الذى أفسد النظام الدستورى من أساسه ، إذ ان أساس هذا النظام هو حرية الناخبين فى اختيار ممثليهم

وكان « الأحرار الدستوريون » هم الذين استنوا هذا الضغط ، وبدأوا بتنفيذه فعلا فى انتخابات سنة ١٩٢٥ ، إذ استعارت الوزارة كبيرا منهم وهو اسماعيل صدقى لإدارة حركة الانتخابات كما تقدم بيانه ، فجعل الإدارة ومصالح الحكومة كافة أداة للضغط على الناخبين فى انتخاب المندوبين الثلاثينيين ، والضغط على هؤلاء فى انتخاب النواب ، وسخر قوى الحكومة ، لإنجاح مرشحيها وإسقاط خصومهم بمختلف الوسائل غير المشروعة ، بالتهديد تارة ، والإغراء وإفساد الأخلاق تارة أخرى

كان صدقى اذن وكان الأحرار الدستوريون أول من استنوا سنة تزييف الانتخابات ، وقد اتبعوها هم وحلفاؤهم على تعاقب السنين « ومن سنّ سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من يعمل بها إلى يوم القيامة »

ومن سخرية القدرة أن يكون اتباع هذه السنة الممقوتة على يد الحزب الذى اتخذ لنفسه اسم « الأحرار الدستوريين » ، فكان أول عمل لهم فى الحكم هو استلاب حرية الشعب فى اختيار ممثليه والعبث بالدستور ، ولقد وقفوا من الدستور موقف التحدى المرة بعد المرة ، فلا كانوا أحرارا ولا كانوا دستوريين ، واتضح من منطق الحوادث أن الباعث لهم على هذا الذى فعلوه وكرروه هو الوصول إلى مناصب الحكم فحسب ، فكأنما تحركت فى نفوسهم نزعتهم القديمة التى عرفوا بها وعرف بها أسلافهم فى عهد الاحتلال ، وهى التعلق بالمناصب صغيرها وكبيرها ، ولم تغادرهم هذه النزعة ، حتى بعد أن بعثت الثورة فى النفوس روحا جديدة من التعلق بالحرية ، والتطلع إلى المثل العليا

لم يكن ثمة مسوغ

لحل مجلس النواب

ومن عجب أن الوزارة التى سلمت بمطالب الانجليز كلها هى التى حلت مجلس النواب ، إنها حقا لسخرية مريرة أن تكون وزارة التسليم على طول الخط هى التى تأمر بحل مجلس

النواب ، وتطلب من الشعب أن ينتخب مجلسا آخر يسايرها فى سياستها ، ومعنى ذلك أنها تدعوه إلى تأييد سياسة التسليم للاحتلال بمطالبه ، وهذا وحده كان كافيا لكى يبقى الشعب فى صف المجلس القديم الذى وقف تجاه البلاغات البريطانية موقفا مشرفا ، إذ رفض التسليم بمعظم المطالب البريطانية الجائرة التى قبلتها الوزارة جميعها

لاشك أن هذه الملابسات تدل يقينا على أن حل مجلس نواب سنة ١٩٢٤ كان وفاقا لرغبة انجليزية ، نفذها عمال مصريون لاغرض لهم إلا الوصول إلى المناصب وعودة الحكم المطلق فى البلاد

وقد اعترض المرحوم أمين بك الرافعى بحق على حل المجلس قبل أن تتقدم الوزارة إليه ببرنامجها ، وعد ذلك نقضا لروح الدستور وأحكامه ، وحذر الوزارة مغبة هذا العمل قبل أن يصدر مرسوم الحل ، وكتب فى هذا الصدد يقول[1] : « ان هذه بدعة غريبة فى النظم الدستورية ، فإن الوزارة يجب أن تتقدم قبل كل شىء إلى البرلمان حتى إذا وقع خلاف بينهما على شىء من تصرفاتها أو على جزء من سياستها أو على سياستها كلها وكانت الوزارة تعتقد أن مجلس النواب لم يعد يعبر عن رأى الأمة أصبح لها الحق فى أن تحتكم إلى الأمة فى نقطة الخلاف بينها وبين المجلس ، اننا إذا رجعنا إلى التقرير الذى وضعته لجنة الدستور وجدناه يقول عند الكلام على حل مجلس النواب إنه حق أقرته دساتير الأمم ذات النظام البرلمانى كافة ، فقد ينقطع لطول العهد أو لتغيير الحوادث مابين الأمة وبين النواب فتقوم الحاجة إلى الرجوع إلى رأى الأمة فى أمر معين ، كما قد تقع مشادة بين الهيئة النيابية والهيئة التنفيذية تعرقل اداء المصالح العامة ، وقد يقع خلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى أمر هام ولا تفلح وسائل التوفيق بينهما ، وقد تنقسم الأحزاب فى المجلس إلى فئات متعددة يتعذر معها قيام الأغلبية المتجانسة التى لا يستغنى عنها لانتظام العمل ، فهذه وغيرها مما لا يسهل تحديده أسباب تدعو الى حل المجلس والرجوع إلى الامة نفسها ، حقا ان الوزارة إذا أقدمت على حل مجلس النواب قبل التقدم إليه تكون قد ارتكبت عملا منافيا للسوابق الدستورية واثبتت أنها وزارة لا تعرف العمل إلا فى الظلام »

ومع أن أمين بك كان معارضا لوزارة سعد ومنتقدا لمجلس النواب فى كثير من قراراته ، فقد اعترض على التخلص منه بطريقة غير دستورية ، قال : « ان التخلص الاستبدادى من مجلس النواب يعد سابقة سيئة يمكن لأية وزارة أن تستفيد منها فى المستقبل ضد أى مجلس

(١) الأخبار عدد ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، وقد صدر مرسوم حل مجلس النواب فى ٢٤ ديسمبر

آخر يكون قائما بواجبه حق القيام ، ولا جرم ان تهرب الوزارة من مواجهة المجلس ومبادرتها الى حله قبل التقدم إليه يعد عملا منافيا للسوابق الدستورية وهادما للروح النيابية »[1]

تأسيس حزب الاتحاد

يناير سنة ١٩٢٥

فى غمرة من الحوادث والأحداث ، وفى الوقت الذى كانت تستهدف فيه البلاد لعاصفة من أقسى عواصف البغى والعدوان ، فوجئت الأمة فى يناير سنة ١٩٢٥ بظهور حزب جديد سمى « حزب الاتحاد » ، وبينما كانت تنتظر أن تضيق شقة الخلاف بين الأحزاب الثلاثة القائمة إذ ذاك وهى الوفد والحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين ، إذا بها تشهد تأسيس حزب رابع ، زاد من أسباب التخاذل والانقسام

وهذا الحزب هو وليد إرادة السراى ، جمعته من بعض المنفصلين عن الوفد ، وكان لحسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى ورئيسه بالنيابة القسط الأكبر فى تأسيسه وتوجيهه إلى الخطط التى ترسمها السراى

وقد جعل الحزب مسوغا لتأسيسه ووسيلة لدعايته « الولاء للعرش »، متهما الوفد بعدم الولاء له

وتأليف حزب الاتحاد على قاعدة أنه حزب الولاء للعرش لم يكن من الحكمة السياسية ولا من الإخلاص للبلاد والعرش فى شىء ، فالعرش يجب أن يكون بعيداً عن الأحزاب ، وأن يظل للأحزاب كلها ، لا أن يكون له حزب خاص ، لأن هذا معناه التشكك فى ولاء الأحزاب الأخرى للعرش ، ومعناه أيضا أن الدعاية لهذا الحزب إذا لم تنجح — وهى لم تنجح — ولم تنضم له أغلبية الأمة كان ذلك دليلا على أن أغلبية الإمة مشكوك فى ولائها للعرش ، وهذا فضلا عما فيه من اتهام غير صحيح ، فإنه قد يعد من ناحية أخرى كشفا للعرش واعلانا بأنه لم يكتسب محبة الشعب وولاءه

وواقع الأمر أن أساس الفكرة التى أوحت بتأليف هذا الحزب هى أن الشعب يجب أن يسيّره الحاكم كما يشاء ويهوى ، وأن تكون السراى هى مرجع الحكم ومصدره ، أما الشعب فلا يصح أن تترك له إرادة فى ولاية الحكم أو توجيهه ، بل يجب أن يُحكم بواسطة حكومة تُفرض عليه فرضا ، دون أن يكون له رأى فى قيام الوزارات أو سقوطها ، وبعبارة أخرى لا محل لما يسمونه الدستور ، وإذا كان لا بد من نظام دستورى فليكن نظاما صوريا ،

(١) الاخبار عدد ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤

أو كان لابد من أحزاب فليكن أهمها وسيدها الحزب الذى تنشئه السراى أو يخضع لإرادتها وتحركه كيف تشاء ، وهذا الضرب من الحكم هو من أنواع الحكم المطلق ، وأساسه إهدار حقوق الشعب والرجوع به إلى نطاق الذل والعبودية ، وهو نظام يمتنع معه كل تقدم سياسى أو أخلاقى فى البلاد

من أجل ذلك كان تأسيس حزب الاتحاد خليقا بأن يقابل بالسخط والاستنكار ، وقد كان حقا اختيار اسم (حزب الاتحاد) لهذا الحزب مدعاة للعجب ، إذ كيف يكون تأليف حزب يزيد فى هوة الانقسام حزبا للاتحاد ؟ لا شك أن هذا الاسم هو من أسماء الاضداد ، كما جاءت تسمية حزب آخر ألفه إسماعيل صدقى باشا سنة ١٩٣٠ وسماه (حزب الشعب) من أسماء الأضداد أيضا ، ومن مهازل القدر أن حزبى الاتحاد والشعب قد اندمجا فيما بعد وتسميا باسم (حزب الاتحاد الشعبى) ، وهذا أيضا هو بلا مراء من أسماء الاضداد ، فلا هو حزب للاتحاد ، ولا هو حزب للشعب ، ولا حزب للاتحاد الشعبى

اجتمع مؤسسو هذا الحزب بفندق سميراميس يوم ١٠ يناير سنة ١٩٢٥ ، وخطب فيهم اللواء موسى فؤاد باشا من الضباط المتعاقدين وأحد الشيوخ المستقيلين من الهيئة الوفدية ، ثم تلاه خيرت راضى بك المحامى الشرعى وقال : « إن هذا الحزب هو الذى سيعمل لتحقق مدلول هذا اللفظ » ، وتلاه الأستاذ عبد الحليم البيلى المحامى فتكلم فى أغراض هذا الحزب ، ثم أعلن المجتمعون تأسيس الحزب وبرنامجه ، وأسسوا جريدة تنطق بلسانه أسموها جريدة (الاتحاد) أسندت رآسة تحريرها إلى الأستاذ عبد الحليم البيلى ، واشتروا من الأستاذ ليون كاسترو المحامى المختلط جريدته الفرنسية (الليبرتية) مقابل ثمن ضخم ، فجعلوها تنطق بلسان حزبهم ، بعد أن كانت وفدية ، وهكذا بذل هذا الحزب الصورى الأموال الطائلة التى جمعوها لاصطناع مظاهر الأحزاب السياسية ، من صحف ولجان وأندية وما إلى ذلك ، واختاروا لرآسة هذا الحزب يحيى ابراهيم باشا ، وأخذت الإدارة تسخر الناس لدفع الأموال للحزب الجديد ، وتدعوهم قسرا إلى الاشتراك فيه أو فى جريدته ، وعانى الناس فى هذا السبيل كثيرا من ضروب التوربط والإكراه ، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والأموال الطائلة التى بذلت فى تأليف هذا الحزب وجمعت له بواسطة الإدارة وغيرها ، فإنه لم يخرج عن نطاقة الضيق ، وهو أنه هيئة تألفت فى الجملة من جماعة من الوصوليين أرادوا الإفادة من صلة الحزب بالسراى لينالوا ما يبتغون من الرتب والألقاب والمزايا والنفوذ وكراسى الوزارة والمناصب الممتازة لأنفسهم أو لذويهم

وبدأت فى ذلك الحين حركة استقالات من الوفد والهيئة الوفدية ، وأعلن أصحابها أنهم مستقيلون بحجة عدم ولاء سعد للعرش ، وانضم معظم المستقيلين إلى حزب الاتحاد الجديد ، وكانت هذه الاستقالات تستوقف النظر ، لأنها دلت على أن انضمام الكثيرين إلى الأحزاب لم يصدر عن عقيدة بل عن اعتبارات نفعية ليس غير ، وأنهم يعتبرون الانضمام إلى الأحزاب ضربا من ضروب المغنم والربح

وكان أهم هذه الاستقالات استقالة محمد سعيد باشا رئيس الوزارة الأسبق ، وكان عضواً فى الهيئة الوفدية ، فأحدثت استقالته ضجة كبيرة ، إذ أنه فضلا عن شخصيته البارزة فإنه كان وزيرا فى وزارة سعد ، وكان يتظاهر بالإخلاص العميق له ، هذا إلى ما عرف عنه من بعد النظر فى ميدان الوصولية ، فما كان ليستقيل من الهيئة الوفدية لو لم يكن واثقا من أن نجم الوفد قد أخذ فى الأفول ، فكان لاستقالته صدى بعيد ، وجرّت فى طريقها استقالات عديدة ، ممن أرادوا أن يقلدوا سعيد باشا فى بعد النظر والجرى مع الريح فى انتهاز الفرص

على أنه قد استبان أن السبب الحقيق لا ستقالته إنما كان خوفه على صلته بالسراى أن تتأثر ، لقوامته على الأمير أحمد سيف الدين ، وكانت السراى هى المرجع الأعلى فى محاسبته على أموال الأمير ، وكان متهما بتبديد هذه الأموال ، فوجد المغنم له فى إرضاء السراى بالخروج على الوفد

وكانت ثانية الاستقالات التى لفتت الأنظار استقالة الأستاذ عبد الحليم البيلى ، إذ كان عضوا بالوفد ، وكانت صلته بالسراى هى الباعث لاستقالته من الوفد وانضمامه إلى حزب الاتحاد

انتخابات سنة ١٩٢٥

وتعديل وزارة زيور

افتنّت الحكومة فى التدخل فى انتخابات سنة ١٩٢٥ لإنجاح مرشحيها ، فعدلت معظم الدوائر الانتخابية بموجب قرار من مجلس الوزراء صدر فى أول فبراير سنة ١٩٢٥ ، وشمل التعديل ١٠٦ دائرة من ٢١٤ ، وكان الغرض من هذا التعديل استجابة رغبات مرشحى الحكومة ، وترتب على إنفاذه ان قررت فتح باب الترشيح فى بعض الدوائر بعد ان انتهى ميعاده القانونى ، وسخرت الحكومة موظفيها من رجال البوليس والإدارة وغيرهم لمطاردة خصومها ومناصرة مرشحيها ، وأخذت تسوف فى اجراء الانتخابات ، واخيرا حددت لها يوم ١٢ مارس سنة ١٩٢٥

جرت الانتخابات العامة فى هذا اليوم ، وعلى الرغم من الضغط الحكومى والتدخل الإدارى لإنجاح مرشحى الحكومة ، كانت النتيجة فوز الوفد بالأغلبية ، وهى وان كانت أقل من الأغلبية التى نالها فى انتخابات سنة ١٩٢٤ ، إلا أنها كانت خذلانا للحكومة ، إذ نال الوفد ١١٦ مقعدا ، فى حين نالت الأحزاب غير الوفدية والمستقلون ٨٧ مقعدا (عدا الدوائر التى اعيد الانتخاب فيها)

وعلى الرغم من هذه النتيجة أصدرت الوزارة بيانا (كاذبا) يوم ١٣ مارس ، أعلنت فيه ان الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية فى الإنتخابات ، وعلى ذلك قررت استمرارها فى الحكم ... ! مع تعديل فى تشكيلها يلائم نتيجة الانتخابات ، وكان هذا الإعلان لا يتفق مع الواقع فى شيء

ورفع زيور باشا الى الملك استقالته فى ١٣ مارس ، فعهد اليه تأليف الوزارة الجديدة ، وتألفت فى اليوم نفسه على النحو الآتى :

احمد زيور باشا للرآسة والخارجية . يحيى ابراهيم باشا المالية . اسماعيل صدقى باشا للداخلية . اللواء موسى فؤاد باشا للحربية والبحرية . عبد العزيز فهمى بك للحقانية . توفيق دوس بك للزراعة . اسماعيل سرى باشا للاشغال . يوسف قطاوى باشا للمواصلات . على ماهر بك للمعارف . محمد على علوبه بك للاوقاف

كانت هذه الوزارة خليطا من الأحرار الدستوريين والاتحاديين وبعض المستقلين ، فمن الدستوريين اسماعيل صدقى باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على علوبة بك وتوفيق دوس بك ، ومن الاتحاديين يحيى ابراهيم باشا وقطاوى باشا وموسى فؤاد باشا وعلى ماهر بك ، ومن المستقلين زيور باشا وسرى باشا

وتبين من هذا التشكيل لماذا تألف حزب الاتحاد ، ولماذا تحالف معه الأحرار الدستوريون على تسخير الحكومة فى الضغط على الناخبين ، فلقد ارادوا من هذا الحلف ان يصلوا الى كراسى الحكم على حساب الدستور وعلى حساب الوحدة الوطنية ، فوجهة نظرهم انه اذا لم يوصلهم الدستور الى كراسى الحكم ، فليعبثوا به أوليوقفوه أو يعطلوه أو يمحوه ، ولا يمكن القول بان وزارة زيور الأصلية أو المعدلة كانت خيرا من وزارة سعد ، بل العكس هو الصحيح ، فالخلاف اذن كان على كراسى الحكم ليس إلا ، وهذا حقا من دواعى الأسف ، ومن أسباب المحن التى أصابت هذه البلاد

لم يشترك الحزب الوطنى فى هذه الوزارة ، فاحتفظ بسلامة مبادئه ، فان هذه الوزارة قد

تألفت على أساس التسليم بالمطالب البريطانية ، ثم على أساس حل المسألة المصرية بالاتفاق مع انجلترا على ما يناقض مبادئ الحزب الوطنى ، ومن ناحية أخرى فانها تألفت على أساس إهدار أحكام الدستور ، وهذا ما لا يقره الحزب الوطنى بحال

ولذلك عدت الصحف عدم اشتراك الحزب الوطنى فى الوزارة إعلانا بمعارضته لها فى سياستها

وبدت نيات الوزارة ضد الدستور من تصريح لعبد العزيز فهمى بك وزير الحقانية فى غرفة المحامين يوم ١٧ مارس سنة ١٩٢٥ قال فيه : « لقد اشتغلت بلجنة الدستور وكنت اعتقد أن الدستور مناسب لبلادنا ، ولكن العمل أظهر أنه ثوب فضفاض ، وبالرغم من هذا الذى أظهره العمل سنحافظ عليه ونرعاه » ، وأعلن أن للملك حق حل مجلس النواب من جديد ، قال : « فى هذا الدستور حق مقرر لجلالة مولانا الملك وهو حل المجلس فى كل وقت متى أراد ومتى رأى فى ذلك المصلحة للبلاد ، واننا نصرح لحضراتكم أنه فى سبيل تأدية واجبنا إذا وُضعت العراقيل أمامنا فاننا لن نلتمس من صاحب الجلالة الملك ألا يستعمل حقه المطلق فى حل المجلس »

كان هذا التصريح سقطة كبيرة من عبد العزيز فهمى بك أحد واضعى الدستور ، فان القول بان الدستور ثوب فضفاض لمصر هو ترديد لما كان يقوله اللورد دفرين واللورد كرومر والسير جورست وغيرهم من أقطاب الاستعمار البريطانى من عدم كفاية مصر للحكم الدستورى ، وهذا معناه أن الاستقلال أيضا ثوب فضفاض عليها ، لأن البلد الذى ينادى وزراؤه بأنه ليس أهلا لأن يحكم نفسه بإرادته يغرى الطامعين فيه بالطعن فى أهليته للاستقلال ، ولعمرى ليس الفاصل بين أهلية البلاد للدستور وعدم أهليتها له أن تخرج الانتخابات أغلبية من هذا الحزب أو ذاك ، فالحكم الديمقراطى معناه أن يختار الناخبون ممثليهم من أى حزب أرادوا ، وفى كل يوم نجد أعرق الأمم فى الحياة الدستورية قد تخذل فى الانتخابات كثيرين ممن أسدوا لها أجل الخدمات ، ومع ذلك لم يفكر هؤلاء المهزومون فى حرمان قومهم حقهم الطبيعى فى اختيار ممثليهم وحكوماتهم ، فعلينا أن نروض أنفسنا على احترام حكم الأغلبية التى تسفر عنها الإنتخابات ، ايا كان لون هذه الأغلبية ، ولنعارضها إذا أردنا ، ولكن يجب علينا أن لا نسلبها حقها فى ولاية الحكم ، وإذا عارضناها فلنعارضها بالوسائل الدستورية ، فان هذا هو السبيل لنهوض الشعب واطراد تربيته السياسة ، ثم ان قول عبد العزيز بك فهمى ان للملك حق حل المجلس اطلاقا مخالف للدستور الذى ينص على أنه لا يجوز حل المجلس

النيابى لأمر واحد مرتين (المادة ٨٨ من الدستور) ، على أن عبد العزيز فهمى بك قد رجع عن هذا الخطأ فى أحاديثه اللاحقة كما سيجىء بيانه فيما يلى

حل مجلس النواب الجديد

يوم انعقاده — ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥

افتتح البرلمان بمجلسيه فى هيئة مؤتمر صبيحة يوم الاثنين ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ برآسة محمد توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر الملك حفلة الافتتاح ، وتلا زيور باشا خطاب العرش ، ثم انفض المؤتمر

واجتمع مجلس النواب فى نحو الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ، وبدأ فى انتخاب رئيسه ، وجرى الانتخاب بطريقة التصويت السرى طبقا للقاعدة المتبعة ، فظهر من نتيجة الانتخاب أن أغلبية النواب من الوفديين ، إذ كان التنافس على الرآسة بين سعد وثروت ، فنال سعد ١٢٣ صوتا ، ونال ثروت ٨٥ صوتا فقط ، فظهرت بذلك النتيجة التى لا شك فيها فى الانتخابات العامة لمجلس النواب الجديد ، وأنها أسفرت عن أغلبية وفدية خلافا لما زعمته الحكومة فى بلاغها يوم ١٣ مارس ، وظهر أن الوزارة لا تحوز ثقة المجلس الجديد ، فكانت هذه النتيجة صدمة شديدة للوزارة ، وتأجل اجتماع المجلس الى الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم لمتابعة اعماله وأولها انتخاب وكيلى المجلس والسكرتيرين والمراقبين (اعضاء مكتب المجلس)

ولو اتبعت أحكام الدستور وكان الغرض من حلّ مجلس النواب الأول هو الرجوع إلى الأمة لكان واجبا على الوزارة أن تستقيل ، وقد أعدت استقالتها فعلا عقب انتخاب سعد لرآسة المجلس ، ولكن كان الأمر مبيّتا على أن تكون الاستقالة صورية وأن تكون اتهاما للأغلبية وأن لا يقبل الملك هذه الاستقالة

فرفع زيور باشا كتاب الاستقالة إلى الملك ومما جاء فيه قوله : « بمجرد انعقاد المجلس وقبل بحث برنامج الوزارة الذى تضمنه خطاب العرش ظهرت فى المجلس روح عدائية تدل على الإصرار على تلك السياسة التى كانت سببا لتلك النكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها وقد بدت تلك الروح جلية فى أن المجلس اختار لرياسته زعيم تلك السياسة والمسؤول الأول عنها »

والسياسة التى أشار إليها زيور فى هذا الكتاب هى سياسة البرلمان الأول التى أغضبت الحكومة البريطانية إذ رفض مطالبها الجائرة

لم يقبل الملك استقالة الوزارة وجدد ثقته فيها على الرغم من خذلان مجلس النواب الجديد لها فرفع زيور إلى الملك كتابا آخر عرض فيه حل هذا المجلس فأصدر الملك على الفور مرسوما بحله

استأنف المجلس اجتماعه فى الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم ، ورأس الجلسة سعد باشا ، وأخذ الأعضاء فى انتخاب الوكيلين ، فأسفرت النتيجة عن انتخاب على الشمسى (باشا) والأستاذ ويصا واصف للوكالة ، وتلا ذلك انتخاب السكرتيرين وهم الدكتور أحمد ماهر والأستاذ على حسين ومحمد عبد اللطيف سعودى وراغب فوده ، ثم أخذ الأعضاء فى انتخاب المراقبين ، وفى أثناء وضع أوراق الانتخاب فى الصندوق استأذن سعد فى الانصراف بعد أن وضع ورقته ، فرأس الجلسة الأستاذ على الشمسى أحد الوكيلين

وفيما كانت الأوراق تفرز دخل زيور باشا ومعه الوزراء ، وخاطب الأعضاء قائلا : أتشرف بإخبار المجلس أن الوزارة رفعت استقالتها إلى جلالة الملك فأبى قبولها ، فأشارت على جلالته بحل المجلس فأصدر المرسوم الآتى نصه ، وتلاه ، وهو يقضى بحل المجلس وبدعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ وأن مجلس النواب الجديد سيجتمع فى أول يونيه ! !

كانت تلاوة مرسوم الحل قبيل الساعة الثامنة مساء ، فلم يعش ذلك المجلس سوى تسع ساعات ، لأنه انعقد فى الساعة الحادية عشرة صباحا ، وحل فى الثامنة مساء ، فكان أقصر المجالس النيابية عمرا

وقوبل حل المجلس الجديد بالدهشة والألم ، لأنه كان مفهوما ان يبقى وأن تستقيل الوزارة ، وكان هناك طرائق كثيرة لمعالجة هذه الأزمة بان تؤلف وزارة جديدة من حزب الأغلبية أو موالية لها وتنال ثقة المجلس وتسير الأمور طبقا لأحكام الدستور ، ولكن العناد الذى يشبه عناد الأطفال جعل الوزارة باتفاقها مع السراى والانجليز تستصدر المرسوم بحل مجلس النواب ، منتهكة بذلك حرمة الدستور واردة الأمة ، وكان الباعث على هذا الذى وقع هو تعلق بضعة نفر من الوصوليين بكراسى الوزارة فحسب ، ورغبتهم الجامحة فى ألا تفلت هذه الكراسى من أيديهم

نظام غير دستورى

وحكم غير مسئول

صار الحكم منذ تأليف وزارة زيور حكما غير دستورى ، لأن الوزارة بدلا من أن تواجه البرلمان لكى تنال ثقته ، وبدلا من أن تنزل على إرادته حلت مجلس النواب الأول ، ثم حلت مجلس النواب الثانى حين آنست أن الأغلبية ليست فى جانبها ، وبذلك حل مجلس النواب لسبب واحد مرتين ، وهذا نقض لأحكام الدستور وإهدار لكيانه إذ تقضى المادة ٨٨ بأنه (إذا حُل مجلس النواب فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر)

حلت الوزارة المجلس الجديد ثم استصدرت مرسوما فى ٢٦ مارس بوقف عمليات الانتخابات بدعوى أنها شرعت فى تعديل قانون الانتخاب ، وأخذت تسوف وتماطل فى إجراء الانتخابات وتعدل ما يشاء لها الهوى فى نظامها لكى تباعد اليوم الذى تجرى فيه ، ولكى تجرى — إذا جرت — وفقا لأهوائها ، وبذلك سلب الشعب حقه فى الحكم الديمقراطى ، وعاد الحكم استبداديا يقتسمه حزبان أرادا الاستئثار به ، وضحيت حقوق الأمة فى سبيل أطماع جماعة من طلاب المناصب ، واستفحل نفوذ السراى فى ظل هذا النظام ، لأن الوزارة لم يكن لها سند غير السراى ، بعد أن أهدرت إرادة الأمة ، وصار الحكم غير مسئول

وهكذا عطل الدستور ، فى حين لو سارت الأمور وفق أحكامه لتولت الحكم وزارة من الأغلبية تواجهها معارضة قوية فى عددها وأشخاصها ، إذ كان عددهم يبلغ ٨٥ عضوا ، وهى معارضة كفيلة بأن تهز أقوى حكومة وتضطرها إلى الحذر والاستقامة فى سياستها ، ولكن روح التطلع إلى المناصب والميل إلى إطفاء شهوات الحقد والضغينة يفسد نفوس بعض المشتغلين بالسياسة ، وينكبهم طريق السداد والنزاهة

ولعمرى ما كنا نحن الذين عارضنا سعدا فى البرلمان الأول — ما كنا نعارضه لكى تصل البلاد إلى هذه النتيجة ، بل كنا نعارضه على أن يبقى الحكم دستوريا لأنه هو السبيل إلى نهضة الأمة وتقدمها واستكمال الشعب تربيته السياسية ، كنا نعارض سعدا على أن تظل معارضتنا فى حدود الدستور ، ويبقى البرلمان قائما ويكون الحكم للأغلبية التى تختارها الأمة

أما أن ينتهز جماعة من طلاب المناصب فرصة أزمة خارجية خلقها عدوان دولة أجنبية ، فينقضّوا على الدستور ويهدموه ويقيموا فى البلاد حكما غير مسئول ، فهذا ما يؤسف له أشد الأسف ، وهذا ما لا يشرف تاريخنا القومى

ومن عجب أن من هؤلاء السادة من صبروا على حكم الاحتلال السنين الطوال ولم يتبرموا به أو يقاوموه أو يعارضوه ، ثم هم أولاء لم يصطبروا على حكم الشعب أشهرا معدودات !

وإلى هـذا المعنى أشرت فى خطبتى بالاسكندرية يوم ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٥ فى حفلة تأبين المرحوم عبد اللطيف الصوفانى بك ، إذ قلت :

« إن سلطة الأمة يجب أن تحترم ، هـذه حقيقة لا نزاع فيها ، بل هى أساس الحياة الدستوريه ، وليس للأقلية على الأغلبية إلا حق النصح والإرشاد ، « فذكّر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر » ، أما إذا ادعت أقلية من الأقليات السياسية أن لها أن تعبث بآراء أغلبية النواب كما تعبث بآراء أغلبية الناخبين فهذه الأقلية تعمل فى الواقع على هدم الدستور من أساسه ، كانت أقليتنا فى مجلس النواب تحترم سلطة الأمة وتصونها من كل عبث واعتداء ، كان مبدؤنا أن الزمن والأمة كفيلان بإصلاح عيوب البرلمان وعيوب الحكومة البرلمانية الأولى ، هذا هو الإصلاح الذى يتفق مع روح الدستور ، هذا هو الإصلاح الذى يهذب أخلاق الأمة ويرقى شعورها ومداركها السياسية ، يقولون إن البرلمان الأول قد أخطأ السير وارتكب غلطات ، فليقولوا ماشاءوا ! ولكن أروني أيها السادة أمة لم تتعثر فى حياتها السياسية ولم تخطئ فى سيرها ولم ترتكب الغلطات ولم تستفد من غلطاتها ! إن الأمة إذا أخطأت أو تعثرت فى حياتها السياسية فليس معنى ذلك أنها لا تستحق أن تتمتع بنعمة الدستور ، بل معناه أنها فى حاجة إلى المران على الحياة الدستورية حتى تصل فيها إلى درجة الكمال ، وكل أمة فى العالم مهما كانت عريقة فى الحياة البرلمانية محتاجة إلى المران ، والمران يحتمل الخطأ والصواب ، وما البرلمان المصرى إلا كسائر البرلمانات الحديثة يخطىء مرة ويصيب أخرى ، فلماذا يعدّون عليه السيئات ولا ينظرون إلينا كما ينظرون إلى الأمم الأخرى ؟ إن خصوم البرلمان قد استعجلوا الحوادث وحلوا مجلس النواب ليحلوا محل منافسيهم فى الحكم ، هذه هى الحقيقة التى أبدتها الحوادث ، فالمسأله إذن لم تكن إصلاحا للحياة الدستورية ، بل كانت فى الواقع نزاعا على الحكم ، هذا النزاع الذى كان فى الأصل علة شقاء الأمة المصرية وعلة فساد الحياة الدستورية ، عجباً أيها السادة وألف مرة عجباً ! إنهم صبروا على حكومة الاحتلال الانجليزى أربعين سنة ، فلماذا لم يصبروا على حكومة البرلمان المصرى سنة واحدة ؟ إنهم يزعمون أنهم يصلحون

الحياة الدستورية ولكنهم فى الواقع يحاولون أن يجهزوا عليها ، ان بناء النظام الدستورى قد تصدع منذ حل مجلس النواب الأول ، لذلك كنا نحن الأقلية من نواب الحزب الوطنى أول الآسفين على حله ، أسفنا لحله لأننا ما دخلنا مجلس النواب طمعا فى الحكم ، فإنا فيه من الزاهدين ، أسفنا وحزنا لأن حل المجلس فى الظروف التى وقع فيها واقترن بها قد أوجد فى البلاد تقاليد تجعل الدستور عرضة للخطر ، ان الدستور ليس فقط تلك النصوص الحرفية التى يحويها قانونه الأساسى ، بل هو مجموعة المبادئ والتقاليد الحرة التى تفسر معنى الدستور ، وليس من شك فى أن التقاليد الدستورية هى من أهم أركان الحياة البرلمانية فى بلد من البلدان ، فليس من التقاليد الدستورية أن تتولى حكم البلاد أو تأمر بحل مجلس النواب وزارة غير برلمانية ، ليس من التقاليد الدستورية أن تعمد الوزارة إلى حل مجلس النواب دون أن تتقدم إليه ببرنامجها وتترك له الوقت الكافى لمناقشة هذا البرنامج والحكم له أو عليه ، ليس من التقاليد الدستورية أن تصدر الوزارة قوانين فى غيبة البرلمان وبعد حل المجلس بفكرة عرضها على البرلمان الجديد ، ليس من التقاليد الدستورية أن تلجأ الحكومات إلى حل المجلس إلا إذا أرادت استفتاء الأمة فى أمر جوهرى لا يعرف فيه رأى الأمة ، أما إذا كان رأى الأمة معروفا من قبل ومؤيدا للبرلمان فمن العبث بالدستور إجراء استفتاء للشعب ، فالواقع أن البرلمان الأول لم يفقد ثقة الأمة ولم تظهر الأمة رغبتها فى تغييره ، فمن العبث بالدستور حل مجلس النواب مع العزم على فرض سياسية معينة على الناخبين ، من العبث بالدستور أن تصمم الوزارة على حل المجلس مرتين وثلاثا إذا لم يرضها تكوينه ، لأن هذا قلب لأحكام الدستور وسخرية من سلطة الأمة ، فالدستور يقضى بأن لا يحل المجلس لأمر واحد مرتين ، والدستور يقضى بأن تنزل الوزارة على إرادة البرلمان لا أن يكون البرلمان تحت رحمة الوزارة[1] »

هذا ما قلته منذ نيف وعشرين سنة ، وهو ما أومن بصحته وأنزله من نفسى منزلة المبادئ الجوهرية التى أدين بها على تعاقب السنين ، وأرجو أن تقوم الحياة السياسية فى البلاد على ضوئه وعلى هداه

---

(١) اللواء المصرى والأخبار عدد ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٥ ، والأهرام فى اليوم نفسه

أثر الانقلاب

فى سياسة الحكومة

فسدت الأداة الحكومية بتأثير هذا الانقلاب الذى بدأ فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، فإلى جانب التسليم فى مطالب الانجليز الجائرة استسلمت الوزارة لمطالب السراى وصارت هذه مرجع الأمور كلها ، ولم يكن للوزارة من عمل فى هذه الناحية سوى تركيز السلطات فى يد السراى ، فى حين أن السلطة يجب أن تؤول إلى الأمة وتصدر عنها

واستفحل نفوذ السراى فى التعيينات للوظائف ، فصارت هى مرجع التعيينات فى جميع دوائر الحكومة وبخاصة وظائف السلك السياسى فإنها لم تكن تصدر إلا بوحى منها ، وتهافت الناس على حزب الاتحاد لاعتقادهم أنه أداة السراى فى التعيينات والترقيات ، وملئت الوظائف بالمحاسيب والأقرباء والأصهار والوصوليين ، وافتتنت السراى والحكومة معا فى مظاهر تكبير الملك وتعظيمه وجعله المرجع الأوحد فى الأمور كلها

وهكذا نجحت السراى بمعاونة نفر من طلاب الحكم فى تركيز السلطات جميعها فى يدها ، وصارت هى مصدر السلطات ، بدلا من أن تكون الأمة هى مصدر السلطات ، وكان المفهوم أن هذه السلطات تكون من حقوق الأمة كما يقضى بذلك الدستور ، وخاصة لأن إعلان الدستور إنما كان نتيجة جهاد الأمة وتضحياتها ، ولولا هذا الجهاد وهاتيك التضحيات لظلت سلطات الحكم غصبا فى يد الاحتلال ، لا تتولى السراى شيئا منها قط ، وقد ارتضى ولاة العرش ذلك الغصب وأذعنوا له بل أقروه وساروه منذ سنة ١٨٨٢ على عهد الخديو توفيق فالخديو عباس ، ثم فى عهد السلطان حسين فالسلطان فؤاد ، ولولا جهاد الأمة لظل هذا الغصب قائما ، ولكن الاحتلال قد اضطر تحت ضغط الثورة الشعبية أن ينزل عن بعض ما كان يغتصبه من سلطة الحكم ، فكان الإنصاف يقتضى أن تتولى الأمة سلطاتها الدستورية التى كسبتها فى ميدان النضال ، لا أن تتلقفها السراى ويقتنصها الوصوليون من طلاب الحكم ، بَيْد أن الأمر قد جرى مع الأسف على غير ما يقتضيه العدل والنزاهة والإنصاف

تعيين المستر برسيفال

مستشارا قضائيا لوزارة الحقانية

من مساوئ وزارة زيور التى كشفتها على حقيقتها موقفها من تعيين مستشار بريطانى جديد لوزارة الحقانية

فقد كان عقد السير موريس شلدون ايموس المستشار القضائى لهذه الوزارة ينتهى فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وطلبت دار المندوب السامى من سعد باشا فى عهد وزارته تجديد عقده فأبى ، وكان هذا الرفض من المآخذ التى أخذتها دار المندوب السامى على وزارة سعد كما تقدم بيانه (ص ١٤٤)

فلما وقعت حادثة السردار كان من المطالب البريطانية إبقاء منصبى للمستشارين القضائى والمالى ، ولما استقال سعد وجاءت وزارة زيور انفسح المجال للاستجابة إلى هذا المطلب ، ففى ديسمبر سنة ١٩٢٤ قررت الوزارة استبقاء السير ايموس فى منصبه ستة أشهر أخرى ، وفى مايو سنة ١٩٢٥ عينت المستر برسيفال وكيل محكمة الاستئناف الأهلية (الوطنية) مستشارا قضائيا خلفا للسير ايموس ، وأبرمت معه عقداً لمدة خمس سنوات

ومن عجب ان المحامين الأحرار الدستوريين والاتحاديين أقاموا له حفلة تكريم خطب فيها من الوزراء عبد العزيز فهمى باشا وتوفيق دوس باشا ومن المحامين ابراهيم الهلباوى بك وأحمد نجيب براده بك ، وكان جديرا بهم بعد كارثة الإنذار البريطانى أن يتورعوا عن مثل هذا الاحتفال الذى أقيم تكريما لشخص كان تعيينه امتهانا ظاهرا للاستقلال المصرى وللكرامة المصرية

العسف والتنكيل

أطلقت يد الإدارة فى العسف والتنكيل بخصوم الحكومة تهديدا لهم وإرهابا لكى ينضموا إلى جانبها ويؤيدوها فى سياستها ، وفى هذا السبيل استبيحت الحرمات ، وأهدرت الحقوق والحريات ، وأبرز الحوادث التى وقعت فى هذا العهد ودلت على هذه السياسة الباغية حادثة أخطاب (مايو سنة ١٩٢٥) ، بلدة محمود باشا الأتربى ، فقد عمد ضابط البوليس فريد النهامى ملاحظ النقطة إلى التنكيل بأهلها وبأهل البلاد المجاورة لإكراههم على ترك

العمل مع الأتربى باشا لأنه من أنصار الوفد ومن خصوم الحكومة القائمة ، وارتكب الملاحظ من أعمال الإجرام ما كان موضع الاستنكار العام ، إذ سلح رجاله بالعصى ، وأمرهم أن يتفرقوا فى البلدة لغلق المحال التجارية بها واعتقال من يجدونه من الأهالى خارج منزله ، فنفذ رجال البوليس أوامر رئيسهم ، وأغلقوا الحوانيت ، وأخذوا يضربون كل من صادفوهم من الناس ضربا مبرحا وساقوهم إلى السجن واعتقلوهم بغير جريرة ، وعمت هذه القسوة النواحى المجاورة كميت فضاله ، وميت مسعود ، والغراقة ، والسنيطة ، ومنشية عبد النبى ، نكاية بالأتربى باشا ومحمود بك عبد النبى وكلاهما من أنصار الوفد ، وكان رجال البوليس يتعقبون من يأنسون أنهم من رجال الأتربى باشا ، ويربطونهم بالحبال ، ويسوقونهم سوق الأنعام ، ويوسعونهم ضربا بالعصى والسياط ، ويتفننون فى إذلالهم وتعذيبهم ، وطاردوا الأبرياء فى الطرق والغيطان ، وفى داخل منازلهم ، فتشرد الأهلون ، وهجروا بيوتهم وقراهم فرارا من هذه المظالم ، وقد ثبتت هذه الجرائم فى تحقيقات النيابة ، وقدم الملاحظ وأعوانه من العساكر إلى محكمة جنايات المنصورة بعد أن بذلت الحكومة مساعى حثيثة لحفظ القضية ، ونظرت أخيرا أمام محكمة الجنايات وانتهت بالحكم على الملاحظ بالأشغال الشاقة خمس سنوات وعلى رجال البوليس بعقوبات أخف ، وبإلزام المحكوم عليهم بالتضامن مع الحكومة بتعويض قدره ٢٥٠٠ جنيه ، وصدر هذا الحكم يوم ١٥ يناير سنة ١٩٣٠[1]

استقالة اللورد أللنبى — مايو سنة ١٩٢٥

وتعيين اللورد جورج لويد مندوبا ساميا

فى شهر مايو سنة ١٩٢٥ استقال اللورد أللنبى من منصب المندوب السامى البريطانى وعينت الحكومة البريطانية السير (اللورد) جورج لويد بدلا عنه وأعلنت فى مجلس العموم بلسان وزير خارجيتها أن هذا التغيير لا يتضمن أى تبدل فى سياستها وعلاقتها بمصر والسودان .

وقد بارح اللورد أللنبى مصر فى منتصف يونيه

---

(١) نشر الحكم فى مجلة « المحاماة » ، السنة الحادية عشرة (١٩٣٠ — ١٩٣١) ص ٣٧٨ رقم ٢١٤ ، وكان الحكم على الملاحظ غيابيا ، وقد عدل حضوريا إلى السجن ثلاث سنوات

الحكم فى قضية مقتل السردار

٧ يونيه سنة ١٩٢٥

أخذت هذه القضية قسطا كبيرا من جهود الحكومة فى سبيل الكشف عن المرتكبين للجناية وقد أمكنها العثور عليهم واعترف بعضهم على بعض ، وقدمتهم إلى المحاكمة وهم :

(١) عبد الفتاح عنايت الطالب بمدرسة الحقوق (٢) عبد الحميد عنايت الطالب بمدرسة المعلمين العليا (٣) ابراهيم موسى الخراط بالعنابر (٤) محمود راشد المهندس بالتنظيم (٥) على ابراهيم محمد البراد بالعنابر (٦) راغب حسن النجار بمصلحة تلغرافات الحكومة (٧) شفيق منصور المحامى (٨) محمود احمد اسماعيل الموظف بوزارة الأوقاف (٩) محمود صالح سائق سيارة أجرة

وقد نظرت قضيتهم أمام محكمة الجنايات ، وكانت مؤلفة من : أحمد عرفان باشا رئيسا والمستر كرشو ومحمد مظهر بك عضوين

وفى ٧ يونيه سنة ١٩٢٥ ، قضت على الثمانية الأول بالإعدام شنقا وحبس محمود صالح سنتين ثم استبدل حكم الإعدام بالنسبة للأول وجعل الأشغال الشاقة المؤبدة ، ونفذ الحكم فى الباقين

تعديل قانون العقوبات

وتشديده فى التهم الصحفية

أصدرت الوزارة مرسوما بقانون فى ٩ يوليه سنة ١٩٢٥ بتعديل قانون العقوبات فى المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر بقصد التشديد عليها وإفساح المجال لإغلاق الصحف ، فقد افترض سوء النية فى الكاتب والناشر وألقى عليهما عبء إثبات العكس ووسع دائرة الاتهام فيما ينشر فى الصحف بالنص على عقاب كل من يعمل على (تضليل الرأى العام فى أعمال السلطات العامة أو بأية طريقة أخرى) ، وهى عبارات غامضة من شأنها توسيع مجال الاتهام فلا يستطيع الصحفى اجتناب الوقوع تحت طائلة العقاب ، ومن ثم تعطل أكبر مهمة للصحف وهى نشر الأخبار وتصبح أكثر الصحف عرضة للإغلاق ، ولم تبال الوزارة حكم المادة ٤١ من الدستور التى تحظر فيما بين أدوار انعقاد البرلمان سنّ قوانين

جديدة . ومضت الوزارة تهدر أحكام الدستور وتسوف فى إجراء الانتخابات بدعوى تعديل قانون الانتخاب وتضع مثل هذا التشريع فى غيبة البرلمان

وكان مما يسترعى النظر أن يشترك الوزراء « الأحرار الدستوريون » فى وضع هذا القانون الرجعى وهم الذين كانوا يثنون على وزارة سعد اضطهادها لحرية الصحافة !

تعديل فى الوزارة

استقال يوسف قطاوى باشا وزير المواصلات فى شهر مايو سنة ١٩٢٥ وسبب استقالته ما لوحظ عليه أنه مر على دار سعد يوم عيد الفطر وترك بطاقته للتهنئة ، فاعتبرت هذه الزيارة عملا عدائيا للسراى ، وأشير عليه بالاستقالة فقدمها ، وعين على الفور محمد حلمى عيسى باشا وكيل وزارة الداخلية وزيرا للمواصلات ، وصدر المرسوم بذلك يوم ٦ مايو ، وبقى الوزراء الاتحاديون أربعة وهم : يحيى ابراهيم باشا ، وعلى ماهر باشا ، وموسى فؤاد باشا ، وحلمى عيسى باشا

كتاب الأستاذ على عبد الرازق

وانفصال الأحرار الدستوريين

ألف الأستاذ على عبد الرازق حين كان قاضيا بمحكمة المنصورة الشرعية كتابا عن (الإسلام وأصول الحكم) عرض فيه للخلافة الإسلامية ، ودلل على أنها ليست من أصول الإسلام ، وكانت الخلافة فى ذلك الوقت مطمح نظر الملك فؤاد بعد إلغائها فى تركيا ، فثارت ثائرة الحكومة على الكتاب وصاحبه ، وأوعزت إلى هيئة كبار العلماء أن تبحث الكتاب وتحاكم المؤلف بوصف كونه من العلماء ، فحاكمته وأصدرت حكمها بإخراجه من زمرة العلماء (أغسطس سنة ١٩٢٥)

وكان زيور باشا يصطاف فى أوروبا ، فطلب يحيى ابراهيم باشا رئيس الوزراء بالنيابة من عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية تنفيذ هذا الحكم بفصل الاستاذ على عبد الرازق عن منصبه ، فأحال الوزير الأمر إلى لجنة أقسام القضايا بوزارة الحقانية لتبدى رأيها فى الموضوع ، وبخاصة فيما إذا كان هذا القرار يؤدى حتما الى فصل القاضى عن منصبه أم لا ، وعرض يحيى باشا الأمر على السراى فرأت فى موقف عبد العزيز باشا مخالفة لرغباتها ، ومن ثم يجب إخراجه من الوزارة ، فصارحه يحيى باشا بان لا سبيل الى التعاون واياه وطلب

إليه أن يستقيل ، فامتنع ، فصدر على الفور مرسوم « بتكليف على ماهر باشا وزير المعارف بالقيام بأعباء وزارة الحقانية الى أن يعين لها وزير بدلا من عبد العزيز فهمى باشا » ، ومعنى هذا إقالته من منصبه (سبتمبر سنة ١٩٢٥)

أقيل إذن عبد العزيز فهمى باشا من الوزارة لموقفه من مسألة الاستاذ على عبد الرازق ، ولسبب آخر كانت تسره له السراى ، وهو أنه سبق له أن عارض مرة فى مجلس الوزراء فى صفقة استبدال سراى الزعفران التابعة للخاصة الملكية بتفتيش بشبيش التابع لمصلحة الأملاك الأميرية ، إذ رأى أن التفتيش يزيد فى قيمته وفى ريعه عن أربعة أمثال سراى الزعفران ، فنقم منه الملك هذه المعارضة ، ومع أنه عدل عنها بعد ذلك وأقر الصفقة لكن الملك لم يغتفرها له وأسرها فى نفسه ، فلما جاءت مسألة الاستاذ على عبد الرازق أنفذ فيه إرادته ، وأقاله من منصبه ، ولم يبال أنه رئيس أحد الحزبين اللذين تتألف منهما الوزارة

دل هذا التبديل على استفحال نفوذ السراى ، وكان نذيرا بانهيار الائتلاف بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين

فلقد طرد وزير من منصبه دون أن يقدم استقالته ، طرد كما يفصل اصغر موظف فى الدولة ، فكان فى ذلك مهانة للمنصب نفسه ولمن يتولاه

وعلى اثر هذه الصدمة استقال الوزيران محمد على علوبه باشا وتوفيق دوس باشا ، تضامنا مع رئيس حزبهما ، وكان اسماعيل صدقى باشا يصطاف إذ ذاك فى اوروبا فأرسل هو أيضا يستقيل تضامنا مع الوزراء من حزبه

ولم تكترث السراى لهذه الانفصالات ، وسرعان ما ملأت الفراغات التى حصلت فى الوزارة ، فعين أحمد ذو الفقار باشا وزيرا للحقانية ومحمد توفيق رفعت باشا وزيرا للمواصلات (وللاوقاف مؤقتا) ونخله جورجى المطيعى باشا وزيرا للزراعة ومحمد حلمى عيسى باشا وزيرا للداخلية ، وصدر المرسوم الملكى بهذه التعيينات فى ١٢ سبتمبر بينما كان رئيس الوزارة زيور باشا غائبا عن مصر يصطاف فى فيشى ، ولم يكن له من الأمر شىء ، بل كان فى الواقع رئيسا صوريا وكان الأمر كله مرجعه إلى السراى . وبعد أن تم هذا التعديل قرر مجلس التأديب بوزارة الحقانية فصل الاستاذ على عبد الرازق من وظيفته

وانضم الوزراء الجدد إلى حزب الاتحاد ، فصارت الوزارة كلها من الاتحاديين ، وبذلك انفرد هذا الحزب بالحكم ، وصارت السراى تتدخل فى كل كبيرة وصغيرة من

شؤون الحكومة وسخرت الإدارة فى الدعاية لحزب الاتحاد وحده بعد أن كانت موزعة بينه وبين حزب الأحرار الدستوريين

وأغلب الظن أن السراى لم تعمد إلى هذه الخطوة الجريئة فى الاستغناء عن أحد الحزبين اللذين كانا يسيران فى ركابها إلا لاعتقادها أنها ستكسب عطف الرأى العام باستثارة عواطفه الدينية ضد كتاب الاستاذ عبد الرازق ، إذ هو فى ظاهره يعارض الخلافة الإسلامية ، وقد اخرجت « هيئة كبار العلماء » مؤلفه من زمرة العلماء لهذا السبب ، ولكن الرأى العام كان أنضج من أن يتأثر من الدعاية الدينية التى كثيرا ما يستخدمها دعاة الحكم المطلق وسيلة للتضليل بالشعب ، فلم يكترث لهذه الدعاية التى ليست من اصول الدين فى شىء ، ودل بذلك على تقدمه فى الوعى السياسى والدينى معا ، وظل منكرا مناوئا لهذا النظام الذى أهدر حقوقه السياسية

حضور اللورد لويد

المندوب السامى البريطانى

حضر اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى إلى القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، فاستقبله بمحطة العاصمه يحيى باشا إبراهيم رئيس الوزارة بالنيابة ، والوزراء جميعا ، وكبار الموظفين ، وأعدت لاستقباله مظاهر بالغة فى الحفاوة والتعظيم ، إذ فرشت المحطة بالأبسطة الفاخرة ، وفتح له الباب الملكى ، ونثر الرمل فى الشوارع التى مر بها ركبه ، وصفت على جوانبها الجنود المصرية ، فكانت هذه المظاهرة إعلانا من الوزارة باستخذائها للمندوب السامى الجديد ، وقد أرادت بذلك أن تنال الحظوة لديه وتثبت مركزها المتداعى

عدم تقديم أوراق اعتماده

وزاد فى التعظيم من شأنه أنه لم يقدم أوراق اعتماده إلى الملك ، على خلاف ما كان متبعا قبل إعلان الحماية ، وكان مفهوما أن إلغاء الحماية وإعلان الاستقلال يعيدان الحالة على الأقل إلى ما كانت عليه قبل إعلان الحماية ، فيقدم المعتمد البريطانى أوراق اعتماده إلى الملك كبقية المعتمدين السياسيين وكما كان المتبع قبل سنة ١٩١٤ ، ولكن شيئا من ذلك لم يحصل ، وسكتت الوزارة على هذا الوضع المهين ابتغاء الزلفى لدى المعتمد الجديد !

وكانت هذه الملابسات كشفاً لحقيقة « الاستقلال » الذى أعلن فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢

تهافت الكبراء

وأكثر من ذلك أن كبار المصريين خفوا إلى زيارة المندوب السامى على اثر تسلمه مهام منصبه ، فكان مما يحزّ فى النفس أن يتهافتوا على استقباله فى وقت كانت البلاد لا تزال تدمى من الضربات التى وجهتها الحكومة البريطانية إلى مصر وحقوقها وكرامتها

وتستطيع أن تقارن بين المقابلة التى لقيها اللورد لويد عند حضوره إلى مصر سنة ١٩٢٥ ، والمقابلة التى لقيها اللورد أللنبى حين حضر سنة ١٩١٩ ، أو اللورد ملنر حين جاء على رأس لجنته سنة ١٩٢٠[1] ، فتجد أن روح الثورة قد نضاءلت فى النفوس خلال هذه السنين ، وأن التطلع إلى المناصب وروح الانقسام والتخاذل قد أفسد الحياة السياسية ، وأدى بكبار مصر وقادة الرأى فيها إلى التهافت على موائد الغاصب

وقد أقيمت للورد لويد حفلة تكريم يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ فى فندق الكونتنتال حضرها مع الأسف بعض كبار المصريين

الاضطهاد ومنع اجتماع المعارضة

أمعنت وزارة زيور فى الاضطهاد والاعتداء على الحريات ، فمن ذلك أنها أو عزت إلى حكمدارية القاهرة باصدار منشور أباحت فيه لضباط البوليس أن يستوقفوا كل من كان سائراً فى الطريق أو راكبا عربة أو سيارة ليسألوه ماشاء وامن البيانات ويسوقوه إلى القسم اذا رأوا هذه البيانات غير كافية ، كما أباح لهم أن يفتشوه تفتيشا دقيقا ، وكان هذا المنشور إمعانا فى الاستهتار بحرية الناس وحقوقهم ، واشتدت الحكومة فى منع الاجتماعات التى اعتزمت الأحزاب المعارضة عقدها

فمنعت عقد اجتماع أعده الحزب الوطنى بسينما « متروبول » يوم ٢١ اكتوبر سنة ١٩٢٥ بحجة أن تحديد الاجتماع فى هذا اليوم الذى حضر فيه اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى الجديد يتنافى وواجب المجاملة له !

وحوصر « بيت الأمة » (منزل سعد باشا) بالجنود ، وكان الوفد قد أعد اجتماعا فى النادى السعدى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ لمناسبة ذكرى ١٣ نوفمبر ، فمنعته الوزارة واعتدى

---

(١) انظر كتاب « ثورة ١٩١٩ » ج ١ ص ١٨٢ وج ٢ ص ٧٧

رجال البوليس على المجتمعين بالقوة والضرب واقتحموا النادى عنوة وترك الاعتداء فى أجسام بعض المدعوين آثارا جسيمة

خطبة عبد العزيز فهمى باشا

فى وجوب التمسك بالدستور

على أنها لم تمنع اجتماعا للأحرار الدستوريين عقدوه فى ناديهم يوم ٣٠ أكتوبر ، وخطب فيه عبد العزيز فهمى باشا ، فأعلن خطأه فى اشتراكه فى الحكم ، وحمل على حزب الاتحاد حملة شعواء ، ودعا إلى وجوب التمسك بالدستور

قال فى مستهل خطبته : « قدّر الله على أن دخلت الوزارة وكنت من قبل جراً طليقاً لا شأن لأحد معى فيما آتى وما أدع ، ولكنها كانت محنة ، أحمد الله على أن نجانى منها قبل أن تأتى على البقية الباقية من الكرامة »

وقال يصف مركزه كوزير فى وزارة تتلقى الأوامر من السراى : « لم يمض إلا أقل من شهر حتى كان ما كنت أخشاه ، وظهر لى أننا لسنا وزراء بل أناساً يراد سوقنا عند الاقتضاء إلى ما لا يود الرجل الشريف »

وذكر طرفا مما كانت السراى تأمر به الوزارة قال : « تحدثت الجرائد كثيراً فى سفاراتنا فى الخارج ، وتعددها على غير موجب ، وكثرة نفقاتها ، وفى مسألة استبدال سراى الزعفران ، وفى تعديل قانون العقوبات فيما يختص بالجرائم الصحفية وغير ذلك »

ووصف الفساد الذى دبّ إلى البلاد من عودة الحكم المطلق وتعطيل الدستور قال : « أترضون إفساد أخلاق أهليكم ومواطنيكم على هذا الشكل الفظيع وأن تنتهى الحال بكم إلى ضياع البقية الباقية من نتائج مجهوداتكم وهو الدستور وأن تكون بلادكم ألعوبة فى يد موظف من الموظفين يقلبها ويقلبكم على ما يريد له هواه ؟ لا شك أن أحداً منكم لا يرضى »

وتكلم عن علاج هذه الحال فقطع بأن فى الدستور وإجراء انتخابات حرة العلاج الناجع لهذا الداء ، قال : « إن من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور فى كل مقام بقطع النظر عن كل اعتبار ، إن هذه الأمة لا تسكت عن حقها ، إنها قديمة العهد فى طلب الدستور وحكم الدستور ، ثارت له فأخذته فى سنة ١٨٨١ ، ثم مافتئت بعد الاحتلال الانجليزى

تحلم بالدستور وبحكم الدستور ، وكثيراً ما تغنى الناس من أيام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية بالدستور ، وبأن مقام الأمة فوق كل مقام ، ولما هبّت هذه الأمة فى وجه الانجليز خلوا بينها وبين أخذ الدستور » . ودعا إلى « الاسراع فى إجراء الانتخابات على أى قانون يكون ، وإن يترك الناس أحراراً فى آرائهم فيها وأنا ضمين أن الناس لن ينتخبوا إلا الأكفاء القادرين المتدربين »

وقال فى ختام خطبته : « إن لكم حقوقا معلقة فى يد الانجليز هى موضوع ما اصطلحتم على تسميته بقضية البلاد ، وانكم لن تستطيعوا السير فى هذه القضية إلا إذا أصلحتم داخليتكم ، وعقدتم برلمانكم ، إن البرلمان والوزارة البرلمانية هى أداتكم الوحيدة لتولى الدفاع فى قضيتكم والوصول إلى استكمال حقكم ، فما لم تصلوا إلى عقد البرلمان فكل كلام فى هذا الموضوع فضلة وهباء »

فالرأى الذى انتهى إليه عبد العزيز فهمى باشا بعد أن جرب الحياة الدستورية وجرب الحكم المطلق ، ووازن بين الحكمين ، هذا الرأى قاطع فى وجوب الاستمساك بالدستور والمحافظه عليه ، والنزول على إرادة الأمة فى انتخابات حرة ، وهذا الرأى له قيمته من رجل كان خصوم الدستور يستدلون برأى سابق له فى أن الدستور ثوب فضفاض على مصر ، فهاهو ذا يرجع عن خطأه فى قوله هذا ويشهد بأن الدستور هو خير أنواع الحكم ، ويؤيده ويدعو الأمة إلى الاستمساك به والحرص عليه ، ويؤيد حق الأمة فى انتخابات حرة ، وهو المبدأ السليم الذى يجب أن يكون من دعائم الحياة السياسية فى البلاد .

قانون الجمعيات والهيئات السياسية

استمرت وزارة زيور ممعنة فى نقض الدستور والاستهتار به والاعتداء عليه ، فاستصدرت فى ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٥ مرسوماً بقانون سمى « قانون الجمعيات والهيئات السياسية » ، يحتم عليها إخطار جهة الإدارة بمقرها ومقر فروعها وأسماء أعضائها جميعاً وأعضاء مجالسها الإدارية ولجانها الفرعية ، وأن تخطر جهات الإدارة بكل تغيير يحدث فى كل هذه البيانات ، وكل جمعية (أو هيئة سياسية) لا تخطر عن هذه البيانات يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء ، ولا يعترف بالشخصية المعنوية الا للجمعيات التى يصادق على قانونها النظامى بمرسوم ملكى ، وجعل القانون هذه الجمعيات والأحزاب والهيئات السياسية تحت رحمة

الحكومة وخولها حق حلها متى أرادت ، والغرض من هذا القانون هو إلغاء الأحزاب السياسية فى البلاد

احتجاج الأحزاب على هذا القانون

وقد احتجت الأحزاب السياسية : الوفد والحزب الوطنى والأحرار الدستوريون ، على هذا القانون وقررت عدم الرضوخ لأحكامه

قرار الحزب الوطنى

فأصدر الحزب الوطنى القرار الآتى :

« اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى يوم الجمعة ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٥ الساعة العاشرة والنصف صباحا وتباحثت فى القانون الذى أصدرته الحكومة خاصا بالجمعيات السياسية وقررت بإجماع الآراء ما يأتى : —

« أصدرت الحكومة فى يوم ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٥ قانونا للجمعيات السياسية ترمى به إلى وضع الأحزاب والهيئات السياسية تحت رحمتها فحتمت على الأحزاب أن تبلغ عن لجانها وفروعها وأماكنها وأسماء الأشخاص الذين تتألف منهم وأسماء باقى أعضائها ومحال إقامتهم ، وانتحلت لنفسها أن تحل كل جمعية سياسية بحجة أن أغراضها ضارة بمصالح الدولة ، إلى غير ذلك مما لا يدع شكا فى أن الحكومة تريد أن تضع تحت رقابتها سياسة الأحزاب الأخرى وأن تسيطر على برامجها وتراقب أشخاصها

« ولم تجرؤ حكومة من الحكومات التى قامت فى عهد الاحتلال وعلى رمح الغاصب أن تمد يدها إلى صميم الحركة الوطنية بمثل ما اجترأت عليه الحكومة الحاضرة

« إن المبدأ الوطنى أو الفكرة السياسية عقيدة راسخة يلتف حولها كل مؤمن بها ويقوم بنصرتها أفراد يكونون لجانها ويقومون بنشر دعايتها ولا سلطان للحكومات عليهم إلا فيما يقع منهم مخالفا للقانون العام أو مهددا للنظام الاجتماعى ، غير أن حكومة اليوم التى لا ترتكز على إرادة الشعب والتى تآمرت على الحياة الدستورية واستسلمت لشهوات الحكم ونزعات الهوى تريد أن تغتصب حق التشريع فى أهم أمر من أمور حياتنا السياسية ، تريد حكومة هذا الوقت أن تدعى لنفسها حق السيطرة على برامج الأحزاب وتحل ما تريد حله منها بحجة المنافاة لمصلحة الدولة (المادة السابعة) ولا شك أن الحكومة التى تقوم على سيف

المحتل تعتبر منافيا لمصلحة الدولة وجود أحزاب تنادى بالجلاء تحقيقا للاستقلال الفعلى ، تريد حكومة هذه الساعة أن تقف على أسماء الأعضاء ومحال إقامتهم ولو كانوا من غير اللجان العاملة ، تريد ذلك وهى تعلم استحالة ما تطلب ، وأية هيئة سياسية قائمة على فكرة وطنية صحيحة يعتنق مبادئها كل يوم الآلاف من الناس وهى لا تجمع منهم مالا ولا توزع عليهم جاها ، أية هيئة سياسية هذا شأنها تستطيع أن تجيب الحكومة إلى ما تطلب ؟ وأية هيئة سياسية صادقة فى جهادها انحطت مداركها إلى هذا الحضيض الذى يجعلها ترضى أن تكون تحت هذه الرقابة الخطرة ، تقبل أن تكون عرضة لتحكم الحكومة فى بقائها أو حلها ؟ وأية سياسة للحكم هذه السياسة التى تريد القضاء على الهيئات السياسية ولا تخشى أن تحل محلها الجمعيات السرية والنزعات الثورية ؟

« إن الحزب الوطنى الذى عمل طول حياته لإيقاد جذوة الوطنية فى القلوب ورفع راية الوطن المجردة عن الهوى ووضع سياسة البلاد على المبادئ الصحيحة التى أيدتها وتؤيدها الظروف كل يوم وحارب الغاصب وأعوان الغاصب لا يمكن أن يرضخ لتحكم حكومة تتخبط فى دياجير الجهل بسياسة الحكم

لذلك

« يعلن الحزب الوطنى صراحة أن هذا القانون يرمى إلى حكم البلاد بسلطة استبدادية ترتكز على قوة الغاصبين وتنفذ سياستهم وتجر البلاد إلى خطر الفتن والاضطرابات ، ويقرر عدم رضوخه لأحكام هذا القانون الباطل ، تاركا للحكومة أن تستخدم سلطتها من حل وإغلاق ومصادرة ، فهى وإن استطاعت أن تغتصب حق التشريع وتغتصب سيادة الشعب فلن تستطيع أن تغتصب عقائد الناس الكامنة بين جوانحهم »

قرار الوفد

وأصدر الوفد القرار الآتى :

« اجتمع الوفد المصرى فى الساعة الحادية عشرة من صبيحة يوم الأربعاء ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ببيت الأمة تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا وتناقش فى موضوع المرسوم بقانون الجمعيات السياسية وأصدر فيه القرار الآتى :

« من يوم أن قامت بمصر حكومة منظمة ، وحق تأليف الجمعيات السياسية طليق لم يقيده

قانون ، وما حده حكم ، وقد تمتعت البلاد به تحت الحكومات المختلفة ، قبل الاحتلال وبعده ، وفى عهد الحماية ، وتحت سلطان الأحكام العرفية ، فلم تعارض أية حكومة من هذه الحكومات فى تأليف الجمعيات السياسية التى قامت فى الأزمنة المختلفة حتى تمكن فى النفوس احترام هذا الحق ، وجاء الدستور فأقره فى صراحة تامة ، فقد نص فى المادة (٢١) منه على أن « للمصريين حق تكوين الجمعيات » ، وخشية أن تعتدى السلطة التنفيذية عليه بما يقيد استعماله قرر فى هذه المادة أن كيفية استعماله تكون بقانون ، أى باقرار البرلمان ، لأنه لا يكون القانون قانوناً إلا بهذا الإقرار

« غير أن الوزارة الحالية ، لاستيلاء النزعة الحزبية عليها ، وميلها إلى الاستبداد المطلق ، أعطت نفسها سلطة وضع ذلك القانون ، وأصدرته بنصوص ترمى فى مجموعها ، لا إلى بيان كيفية استعمال ذلك الحق المقدس ، بل إلى إعدامه ، فقد علقت وجود الجمعيات بإرادتها مع أنها هى المدينة بذلك الحق ، إذ هى التى تملك القوة على معارضته ، فهى التى يجب عليها بمقتضاه ألا تعارض الناس فى التمتع به ، ولا معنى لحق يكون استعماله معلقاً بمشيئة المدين به ، لأنه إذا جاز له أن يعارض فى استعماله كلما شاء المعارضة لم يكن هذا الحق حقاً عليه ، بل عارية يستردها كلما أراد

« والوزارة الحالية تريد بأحكام ذلك المرسوم الرجعية أن تقضى على كل حزب يخاصمها حتى تستقل هى بحكم البلاد ، وتقيم فيها دولة الظلم والاستبداد ، وبهذا تحقق ما خشيه الدستور ويبطل ما قرره من حق وضمان ! وفضلا عن كون هذا المرسوم صادراً من هيئة لا تملك سلطة التشريع ، وملغيا للحق الذى جاء لبيان كيفية استعماله فإنه مخالف مخالفة صارخة للمادة الواحدة والأربعين من الدستور التى استند إليها ، فلم يصدر بين أدوار انعقاد البرلمان التى يكون فيها موجوداً واجتماعه ممكناً ، ولم يحدث ما يوجب الإسراع باتخاذ التدابير التى اشتمل عليها ، ولم تكن هذه التدابير مما لا يحتمل التأخير ، بدليل المدد المحدودة فيه لتنفيذ بعض أحكامه ، ولا يمكن الوفاء بالضمانة التى أوجبتها هذه المادة من دعوة البرلمان إلى الاجتماع فوراً بصفة غير عادية

« وفوق هذا فإن الوزارة تذرعت بهذا التشريع الجائر للجمعيات إلى تشريع غادر بالأفراد ، فحرمت وعاقبت أفعالاً لا يصح تحريمها ولا العقاب عليها إلا بقانون ، أى تشريع يقره البرلمان ، كما أباحت مصادرة الأموال التى نص الدستور على أنها محظورة ، فجاء أجمع تشريع لأنواع الظلم والاستبداد وأشأم نذير بما تنويه حكومة « الاتحاد »

« لهذا استفظعه جميع الناس ، واستنكره قريبهم وبعيدهم ، وعده الكل نكبة على الدستور ونقمة على الحرية ، واعتبره الذين قرأوه انتقاماً من خصوم الحزب الحاكم ، وسهماً مصوباً على الأخص إلى قلب الوفد بقصد تمزيق شمله وتفريق جمعه ، ولكنه سهم طائش وقصد خائب ، لأن الوفد يمثل فكرة رسخت فى الأمة رسوخ الإيمان ، ومبدأ انبث فى نفوس أبنائها انبثاث الروح فى الأجسام ، والنور فى الظلام ، ذلك هو مبدأ الاستقلال التام ، الذى أصبحت لا تقبل فيه تغييراً ولا تعديلا ، فممثل هذا المبدأ باق ما دام الاحتلال موجوداً ، وما دام الاستقلال منشوداً ، وإذا عطلت القوة منه أعضاء ، أعملت الأمة مكانهم آخرين ، ولقد تألف من عدة سنين ، وأعضاؤه معلومون لكل وزارة فى كل حين ، وتولوا هم الحكم بأنفسهم عدة شهور ، وهم وأن كانوا محصورين فى عدد محدود ، يمثلون عدداً من الأمة غير محدود ، بل أغلبيتها الكبرى — فمن غير المفهوم ولا القابل للفهم أن يحمل ، وهذه حاله ، على إلغاء حياته الماضية وإنكار صفته الحاضرة ، وأن يبتدئ حياة جديدة يتعلق بقاؤها بمشيئته خصومه الذين يريدون بالقضاء عليه القضاء على الحركة القومية والنهضة الاستقلالية التى اعتبرته الأمة رمزها ، وجعلته حامل لوائها

« ولقد اقسم أعضاؤه الموقعون على هذا كما اقسم ولاة الأمور ، أمام الله والناس ، على الإخلاص للوطن والطاعة للدستور

« فبراً بهذا القسم الأعظم ، يستنكر الوفد المصرى ذلك المرسوم ، ويعد تنفيذه جرما كبيراً ، والرضا بأحكامه حنثاً أثيما ، ويعلن ، فى عزة الحق وشمم الأبىّ ، إهماله ، ويترك للقوة إعماله ، وبينه وبينها حد الله وإرادة الأمة وعدل القضاء »

الفصل الحادى عشر

اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه

(٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥)

وعودة الحياة الدستورية

كانت الحالة السياسية فى سنة ١٩٢٥ سيئة من كل النواحى ، فالدستور معطل ، والأحزاب السياسية فى تناحر وتقاطع ، والصحف فى مجموعها تملأ أعمدتها بالمطاعن والمثالب تكيلها إلى خصومها ، والحكومة تتولاها وزارة رجعية تستند إلى حزب السراى ، ولا تتصل بالأمة بصلة ، وهمها ارضاء القاصب لكى تنال رضاه ، وأهم عمل لها سن القوانين المعطلة للحركة الوطنية وتعطيل الحياة النيابية والتسويف فى إجراء الانتخابات قدر ما تستطيع بدعوى أنها تعمل على تعديل قانون الانتخاب ، ووضع القوانين فى غيبة البرلمان مستهينة بأحكام الدستور

وقد ضاق الناس ذرعا بهذه الحال ، وأخذوا يتلمسون مخرجا منها ، إلى أن وُفق المرحوم أمين بك الرافعى إلى دعوة صادقة دعا إليها على صفحات جريدة (الأخبار) ، فنتج عنها بعث الحياة الدستورية ، وعودة الوحدة إلى الصفوف معا ، فكانت دعوة موفقة من كل ناحية

كنا فى أوائل شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، فرأى أمين أن البرلمان لا بد أن يجتمع من تلقاء نفسه فى اليوم الحادى والعشرين من هذا الشهر ، تنفيذاً لحكم الدستور ، واستند فى رأيه إلى المادة ٩٦ منه التى تقضى بأنه « يدعو الملك البرلمان إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون فى اليوم المذكور »

فأخذ ينشىء الفصول الضافية ، يدعو فيها إلى وجوب انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، من غير حاجة إلى دعوة من الملك

كتب أول مقالة له فى هذا الصدد بجريدة الأخبار يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ تحت عنوان (الدستور يحتم اجتماع البرلمان فى يوم السبت الثالث من الشهر الحالى — بطلان

مرسوم حل مجلس النواب — المجلس المنحل موجود قانونا ويجب اجتماعه) ، فكان هذا العنوان الضخم لافتا أنظار جميع المشتغلين بالحركة الوطنية إلى استيعاب أول مقالة كتبها الفقيد فى تدعيم دعوته بالأسانيد الدستورية ، فلقيت على الفور إقرار الجميع وأعجابهم وتأييدهم

وكتب فى اليوم التالى — ٩ نوفمبر — مقالة ثانية فى هذا الموضوع تحت عنوان (رئيسا مجلسى النواب والشيوخ مطالبان بدعوة أعضاء البرلمان للاجتماع فى يوم ٢١ نوفمبر تنفيذا للمادة ٩٦ من الدستور)

وفى اليوم الثالث (١٠ نوفمبر) عاد إلى الموضوع تحت عنوان (ليس الدستور قصاصة ورق — مرسوم حل مجلس النواب باطل — لأن الوزارة امتنعت عن تنفيذ أحكام الاساسية وخالفت نصوص الدستور)

وفى ١١ نوفمبر كتب مقالة بعنوان (مسئولية الوزراء الجنائية إذا خالفوا الدستور بتأجيل الإنتخابات على اثر حل مجلس النواب)

وكتب مقالة فى نفس الموضوع يوم ١٢ نوفمبر بعنوان (إذا لم ندافع عن الدستور استمرت الوزارة فى ثورتها عليه) ، وكرر الدعوة إلى وجوب انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه يوم ٢١ نوفمبر

اغتبطت الأحزاب السياسية لهذه الدعوة ، وكان الحزب الوطنى أول من لباها ، فاجتمعت لجنته الإدارية يوم الجمعة ١٣ نوفمبر وأصدرت القرار الآتى :

« اجتمعت اللجنة الإدراية للحزب الوطنى ، يوم الجمعة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وقررت ما يأتى :

« اعتدت الحكومة على الدستود اعتداءاً صارخا وعطلت الحياة البرلمانية وحرمت البلاد من ممثليها الذين يشرفون على أعمال السلطة التنفيذية ، ثم انتهزت فرصة حل البرلمان فأجلت الانتخابات وجعلت مسألة تعديل قانون الانتخاب كرآة تنعكس فيها الوعود الباطلة والمواعيد المتكررة على غير طائل ، مع أن الدستور يحتم إجراء هذه الانتخابات فى خلال شهرين وعقد المجلس الجديد بعد عشرة أيام من انتهائها طبقا للمادة (٨٩) من الدستور وعملا بأحكام نفس المرسوم الذى صدر بحل المجلس ، ولقد انقضت المواعيد المبينة فى الدستور وفى مرسوم الحل دون اجراء انتخابات وعقد المجلس الجديد

« لذلك أصبح من الواجب أن يجتمع المجلس القديم فى الحال بعد أن صار أمر حله باطلا وملغيا وكان من الواجب على الحكومة أن تدعو المجلس القديم للانعقاد

غير أن الحكومة توارت خلف تأجيل الانتخابات للاستمرار فى حكم البلاد بطريقة استبدادية متذرعة بأن هذا التأجيل ضرورى لتعديل قانون الانتخاب فى حين أنها لا تملك حق هذا التعديل كما انها لا تملك تأجيل اجراء الانتخابات ، ولقد أظهرت الأمة أنها لا تستطيع أن تتحمل استمرار تعطيل الحياة البرلمانية وطالبت بحقها فى التشريع وبالإشراف على أعمال السلطة التنفيذية لتضع حداً لتصرفات الحكومة ، تلك التصرفات الجائرة التى تبدو كل يوم فى شكل قانون استثنائى جديد مما لم تعهد البلاد مثله فى أى زمن آخر

« ولما كان الدستور قد احتاط لمثل هذه الحالة وفرض حدوث اعتداء من السلطة التنفيذية على الحياة البرلمانية وحتم من أجل هذا فى المادة (٩٦) اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه فى يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر إذا لم تدعه الحكومة للانعقاد قبل ذلك ، ولما كان أقل واجب لأعضاء البرلمان أن ينفذوا أحكام الدستور الذى أقسموا يمين الطاعة له

لذلك

« يدعو الحزب الوطنى أعضاءه فى مجلسى النواب والشيوخ وكل من ينحو نحوهم ويسير سيرتهم أن يذهبوا إلى دار البرلمان فى يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الساعة العاشرة صباحا حتى يؤدوا واجبهم الوطنى حيال أمتهم ، وحيال وطنهم ، وحيال دستور البلاد ، وحيال حزبهم ، وحيال مبادئهم ، فاذا حالت القوة بينهم وبين الاستمرار فى أداء واجبهم فليرفعوا صوتهم بالاحتجاج على هذا العدوان الجديد ، وليشهدوا العالم على انتهاك حرمة الدستور ، وليسجلوا على العابثين عبثهم حتى يحاسبوا عليه يوم تزول دولة الاستبداد ، وتعود الحياة البرلمانية إلى البلاد »

وأصدر الوفد وحزب الأحرار الدستوريين قرارات بهذا المعنى

وانهالت رسائل التأييد لاجتماع البرلمان من تلقاء نفسه

اضطربت الوزارة أمام هذه الدعوة وما لقيته من النجاح ، ورأت فى اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه ما يزعزع مركزها ، ويعرضها للسقوط ، فحاولت بكل الوسائل منعه ، وأنفذت قوة عسكرية إلى دار البرلمان لمنع أى اجتماع فيه فى اليوم الموعود ، وأصدرت ثلاثة بلاغات رسمية ، أحدها باسم مجلس الوزراء قالت فيه : « أنها قررت أن تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو فى مكان آخر ، وعلى ذلك ترجو من النواب السابقين ومن أعضاء مجلس الشيوخ أن يمتنعوا عن محاولة عقد اجتماع غير مشروع »

والبلاغ الثانى من وزارة الداخلية بمنع اجتماع البرلمان جاء فيه :

« تنفيذاً للقرار الصادر من مجلس الوزراء اليوم والقاضى بأن تمنع بالقوة كل محاولة لاجتماع النواب السابقين للمجلس المنحل وأعضاء مجلس الشيوخ بدار البرلمان أو بأى مكان آخر بناء على أن الاجتماعات المذكورة غير مشروعة تعلن وزارة الداخلية الجمهور بأنها قد اتخذت الاحتياطات اللازمة لتنفيذ هذا القرار وللمحافظة على الأمن العام فى سائر أنحاء المدينة ، وقد كلف الجيش بالمحافظة على دار البرلمان ، والبوليس بالمحافظة على النظام والهدوء والسكينة ، وليكن فى علم الجمهور بأن تعليمات الجيش تجيز للضباط أن يصدروا أوامرهم باطلاق الرصاص فى أحوال كثيرة . منها التهجم على الجنود أو الامتناع عن التفرق بعد التنبيه بذلك أو حالة تعذر رد الهجوم بواسطة أخرى ، وتقضى هذه التعليمات بإلقاء القبض على كل مشاغب ، وتعليمات البوليس تقضى بتفريق كل احتشاد أو تجمهر ومنع كل مظاهرة والقبض على من يشترك فى أى اجتماع أو موكب أو مظاهرة صدر الأمر بمنعها أو عصى الأمر الصادر للمجتمعين بالتفرق تطبيقاً لنص المادة ١١ من قانون الاجتماعات ، مع العلم بأن المادة ١٠ منه تبيح للبوليس هذا الحق بغير تقييد ما ، وقد خول للبوليس الحق فى إلقاء القبض على كل من يخالف هذه الأوامر وقد صدرت الأوامر للمديريات والمحافظات بتنفيذ هذه التعليمات فى جميع أنحاء القطر المصرى وترى الوزارة من واجبها أن تنصح لولاة أمور الطلبة بأن يفهموهم مضمون هذه التعليمات حتى لا يكونوا عرضة للأخطار »

والبلاغ الثالث من وزارة المعارف توعدت فيه الطلبة بتوقيع العقاب الشديد على من يضربون عن الدرس أو يقومون بالمظاهرات

وتنفيذاً لأوامر الوزارة سلم معاون بوليس البرلمان مفاتيحه ومفاتيح جميع غرفه ومكاتبه إلى قائد القوة العسكرية التى عهد إليها فى المحافظة على دار البرلمان ، فوضعت هذه المفاتيح فى حرز ختم بالشمع الأحمر

وفى مساء الجمعة ٢٠ نوفمبر وزعت الحكومة قوات الجيش المصرى فى الشوارع ، وحول دار البرلمان وبداخله ، لمنع الاجتماع به ، وتشتيت المظاهرات والتجمهر ، وعسكرت هذه القوات صفوفا فى سراى الاسماعيلية وفى دار البرلمان

وبعد فجر يوم السبت خرجت هذه الصفوف المتراصة شاكية السلاح ، حاملة البنادق ، وأحاطت بجميع الشوارع والمنافذ الموصلة إلى دار النيابة ، وصارت هذه الدار كالقلعة الحصينة لا يمكن الدخول إليها إلا على أسنة الرماح ! وهكذا سخر الجيش المصرى فى هذا العهد

والعهود الإنقلابية التالية لهدم الدستور ، بعد أن كان فى سنة ١٨٨١ هو صاحب اليد الطولى فى إعلان الدستور

ولما رأى النواب والشيوخ ان الإجتماع فى دار البرلمان ممتنع بحكم القوة المسلحة ، أجمعوا رأيهم منذ مساء يوم الجمعة على أن يكون الإجتماع بفندق الكونتننتال

اجتماع البرلمان

اجتمع أعضاء البرلمان فى فندق الكونتننتال يوم السبت ٢١ نوفمبر منذ الساعة التاسعة صباحا ، وامتلأت بهم ردهة الفندق الكبرى ، فكان منظر اجتماعهم فى هذا المكان رائعا جليلا ، وكانت الحماسة بالغة أقصى مداها ، وبعد أن اكتمل جمعهم بهيئة مؤتمر ضم أعضاء المجلسين أصدروا القرارات الآتية :

« تنفيذا لأحكام المادة ٩٦ من الدستور اجتمع أعضاء البرلمان اليوم (السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥) وأرادوا عقد المجلسين فى دار البرلمان فمنعتهم القوة من الوصول إليه وعلى ذلك اجتمعوا اليوم فى فندق الكونتننتال وتكامل عددهم القانونى ، وبعد المناقشة فى الحالة الحاضرة قرروا بالإجماع ما يأتى :

(أولا) الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الإجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح

(ثانيا) قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور[1]

(ثالثا) اعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا واستمرار اجتماعات المجلسين فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء

(رابعا) نشر هذه القرارات فى جميع الصحف »

ووقع جميع الأعضاء على هذه القرارات ، وهاك توقيعاتهم :

سعد زغلول (نائب السيدة زينب) محمد شوقى الخطيب (نائب السنطة) سلطان السعدى (نائب صفانية) بشرى حنا (نائب الفشن) محمد توفيق حسن (نائب بنى العرب) إبراهيم يوسف عطاالله (عضو الشيوخ عن القنال) محمود طاهر عبد اللطيف (نائب برنبال القديمة) عبد الستار الباسل (نائب الفيوم) جعفر ولى (نائب المطرية) حسن نافع (نائب ميت

---

(١) نص المادة ٦٥ : « إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل فاذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه إعتزال الوزارة »

يعيش) عبد السلام فهمى الجندى (نائب البتانون) حامد العلايلى (نائب غيط النصارى) أمين شلقامى (نائب اسمو العروس) على الشمسى (نائب الشرقية) على مفتاح معبد (نائب الفيوم) محمود فرج ذكرى (نائب اسطنها) محمد يوسف (نائب جزيرة الأعجام) عبد الله سليمان أباظه (عضو الشيوخ) حسين عامر (نائب مشتول) نعمان الاعصر (نائب المحله الكبرى) عبد العزيز رضوان (عضو شيوخ عن همها) على أيوب (نائب سنهوا) محمد عوض جبريل (عضو الشيوخ) السيد فوده (عضو شيوخ عن السنبلاوين) سعيد فهمى الروبى (عضو الشيوخ) عبد الرحمن للوم (نائب طنبدى) عبد الحميد سعيد (نائب كفر الشيخ) على المنزلاوى (نائب أبو صير) إبراهيم عيسوى صقر (نائب قطور) محمد محمد الشناوى (نائب المنصورة) . محمود وهبه القاضى (نائب قويسنا) . راغب فوده (نائب دير نجم) . عمر مراد (نائب بلبيس) . عبد الحليم الشمسى (نائب الزقازيق) . محمد كامل حسن (نائب سوهاج) . عزيز انطون (نائب اللبان) محمد مرزوق (نائب بندر المنيا) حامد الماوردى (نائب بولاق) على لهيطه (نائب القنال) حامد محمود (نائب طوخ) . محمود حمدى (نائب ميت بره) . مصطفى هاشم (نائب السويس) . محمد أبو الفتوح (نائب بلقاس) . عبد الحميد البنان (نائب الجمالية) . حسين مصطفى خليل (نائب فاقوس) . حماد اسماعيل (نائب طنطا) . عبد العظيم المصرى (عضو شيوخ عن مغاغه) . محمد توفيق اسماعيل (نائب اطسا) . عبد الحميد عبد الحق (نائب الفكرية) . إبراهيم ممتاز (نائب ساقلته) . على رمضان الطوبجى (عضو الشيوخ عن بندر المنصورة) محمود همام حمادى (نائب اخميم) . أحمد حميد أبو ستيت (عضو الشيوخ عن البلينا) . مصطفى الخادم (نائب كرموز) . السيد مرسى (نائب مينا البصل) جعفر نخرى (نائب العطارين) . اسماعيل حمزه (نائب الطود) فهمى حنا ويصا (عضو الشيوخ) . عبد الله أبو حسين (نائب دائرة طنوب) . حسن عبد القادر (عضو الشيوخ عن المحلة) . عبد الفتاح رجائى (عضو الشيوخ) . راغب عطيه (عضو الشيوخ عن زفتى) . يس أبو جليل (عضو الشيوخ) . إبراهيم بهجت (نائب قلين) الدكتور عبد العزيز العجيزى (نائب شربين) . عبد الرحمن الرافعى (نائب مركز المنصورة) . عبد الحليم العلايلى (نائب دمياط) . محمود عبد الرازق (نائب أبى جرج) محمد محمود (نائب البربا) . محمد عبد الجليل أبو سمره (نائب كفر بدواى) محمد عبد اللطيف سعودى (نائب مركز الفيوم) . سعد الانصارى (نائب رشيد) . على حسين (نائب الشبانات) . على محمود (نائب أبى تيج) محمود بسيونى (عضو الشيوخ عن أبى تيج) .

الدكتور عبد الحميد فهمى (نائب سرس الليان) . عبد الفتاح اللوزى (عضو الشيوخ) عبد المجيد إبراهيم (نائب البدارى) . مصطفى الشوربجى (نائب محلة مرحوم) . محمد أحمد الشريف (عضو الشيوخ) . شعبان السيد مؤمن (عضو الشيوخ عن الفيوم) . رياض المصرى (نائب منيا القمح) . محمد علوى الجزار (وكيل مجلس الشيوخ) . عثمان محمد (عضو الشيوخ) أحمد شريف (عضو الشيوخ) . محمود لطيف (نائب بلفيا) . أحمد الشيخ (نائب نطاى) . الدكتور محمد أمين نور (نائب دكرنس) . الدكتور عبد الرحمن عوض (نائب ههيا) . الدكتور حسن كامل (نائب بندر طنطا) . محمود عبد النبى (نائب اجا) . محمود الاتربى (عضو الشيوخ) أحمد الاتربى (نائب دماص) الدكتور محمد هاشم (عضو الشيوخ عن بنها) . محمد حبيب (نائب أبى حمص) يوسف أحمد الجندى (نائب زفتى) . محمود محمد صلاح (نائب مصر القديمة) مغازى البرقوق (نائب شباس الشهداء) . عبد العزيز فهمى (نائب كفر المصيلحة) . عبد الهادى القصبى (نائب طلخا) . حسين القصبى (عضو الشيوخ) حسين هلال (نائب ميت غمر) . على سليمان (نائب مركز بنى سويف) . الدكتور نجيب اسكندر (نائب شبرا) . عبد الخالق عطيه (نائب سنباط) . ويصا واصف (نائب المطرية دقهلية) . عبد السلام عبد الغفار (نائب بركة السبع) . محمد فؤاد حمدى (نائب الكفر الغربى) . بسيونى الخطيب (عضو الشيوخ عن السنطة) . محمد الحفنى الطرزى (عضو الشيوخ عن أسيوط) إبراهيم أبو الجدايل (عضو الشيوخ عن السويس) . أحمد سابق (نائب شبين القناطر) . أحمد رمزى (نائب تمى الأمديد) . مصطفى بكير (نائب نوى) . مصطفى المنياوى (نائب كفر الدوار) . عبد الواحد الوكيل (نائب البحيرة) . اللواء على فهمى (عضو الشيوخ) . محمود حسن جازية (نائب بسيون) . متولى عمر حجازى (عضو الشيوخ عن فاقوس) شاكر غزالى (نائب بنى محمد) إبراهيم حليم مهنا (عضو الشيوخ عن كوم حماده) محمد مبارك الجيار (نائب كفر داود) . محمد صبرى أبو علم (نائب منوف) . حافظ سلام (نائب المنوفية) . عيسوى حسن زايد (نائب المنوفيه) محمد عز العرب (عضو الشيوخ عن السيده زينب) . أمين اسماعيل (نائب كوم حماده) محمد لطفى طنطاوى (عضو الشيوخ عن سنورس) . عبد العليم سمهان (نائب دير مواس) . كيلانى دكرورى (نائب الحسانية) . أحمد أبو سيف راضى (عضو الشيوخ) . على اسماعيل (عضو الشيوخ) . عبد الله عبد الفتاح (نائب الفيوم) . على عبد الرازق (عضو الشيوخ) . غالى إبراهيم (نائب الدلنجات) . عبد المجيد نافع (نائب ميت أبى خالد)

توفيق الدروى (نائب الروضه) . طه حسنين (عضو الشيوخ) . عبد المقصود حبيب (نائب المنوفيه) محمد على (نائب الواسطى بأسيوط) . عثمان صادق (نائب الفيوم) حسنين عبد الغفار (عضو الشيوخ عن تلا) . محمد محمد قريطم الصغير (نائب حوش عيسى) عبد اللطيف الحناوى (نائب البحيرة) . محمد إبراهيم الأعسر (نائب الدهتمون) . عباس على الجزار (نائب شبين الكوم) . أحمد عبده (عضو الشيوخ) . أحمد عصمت (نائب النحارية) . محمد محمد بلبع (نائب دمنهور) حمد الباسل (نائب أبى جندير) على الطحاوى المغازى (نائب كوم الحنش) . عبد الله بركات (نائب مطوبس) عبد الرازق القاضى (نائب) شهدى بطرس (نائب البلينا) أحمد عبد الغفار (نائب تلا) خالد الحناوى (نائب التوفيقية) أحمد عبد الباقى راضى (نائب الواسطى) عفيفى حسن البربرى (عضو الشيوخ عن مصر القديمه) محمد محفوظ (نائب الحوامكه) حافظ عابدين (عضو الشيوخ عن الجيزه) حسيب عبادى حمدين (نائب ادفو) عوض عربيان المهدى (عضو الشيوخ) محمد فتح الله بركات (عضو الشيوخ عن دسوق) الأنباء لوكاس (عضو الشيوخ) جورج خياط (نائب باقور) محمد سليمان الوكيل (نائب البحيرة) على نجيب (نائب الفيوم) محمد حامد جوده (نائب الحمراء) حبيب حياط (عضو الشيوخ) عبد المنعم رسلان (نائب شونى منوفيه) سوريال غبريال (عضو الشيوخ)

وبعد صدور تلك القرارات انسحب الشيوخ إلى قاعة أخرى ، وبقى النواب فى القاعة برآسة سعد باشا ، ثم أعلن الرئيس افتتاح جلسة مجلس النواب ، وطلب من الأعضاء انتخاب مكتب المجلس ، فانتخبوا بالاجماع سعد باشا رئيسا ، ومحمد محمود باشا والدكتور عبد الحميد سعيد وكيلين ، ولوحظ فى انتخابهما أن يكون الأول ممثلا للأحرار الدستوريين ، والثانى ممثلا للحزب الوطنى ، وانتخب الأستاذ ويصا واصف والأستاذ على الشمسى وعبد الجليل أبو سمرة بك وأحمد عبد الغفار بك سكرتيرين ، والأستاذ على حسين والأستاذ شوقى الخطيب وعبد المجيد بك رضوان مراقبين

وكانت الجموع فى أثناء اجتماع البرلمان محتشدة أمام فندق الكونتننتال ، تحيى المجتمعين وتؤيدهم ، ومن طريف ما حدث فى هذا اليوم المشهود أن زيور باشا رئيس مجلس الوزراء كان يقيم (كعادته) فى هذا الفندق ، فنزل من غرفته وبارح الفندق فى الوقت الذى كان يعجّ فيه بالنواب والشيوخ ، فلم يلق باله إلى الاجتماع ، بل ربما لم يفطن إليه ، وحيا ممثلى الأمة التحية المعتادة ، وبارح الفندق قاصداً رآسة مجلس الوزراء ، فألفى الجموع

المحتشدة تصيح هاتفة : « نريد الدستور! احترموا الدستور ! استقيلوا ! » ، فقابل هذا الهتاف بالصمت ، وتابع سيره إلى دار الحكومة

وأصدر حزب الاتحاد فى هذا اليوم قرارا بتأييد الوزارة

طلب الأمراء من الملك

اعادة النظام الدستورى

وإذ وجد أمراء العائلة المالكة أن فى استمرار تعطيل الحياة الدستورية حرمانا للشعب من حقوقه السياسية ، مما يصح أن يحتملوا فيه مع السراى تبعة أدبية ، فقد اجتمعوا وتشاوروا فى الحالة ، فأجمعوا أمرهم على رفع الكتاب الآتى إلى الملك فؤاد يرجون فيه إعادة النظام الدستورى قالوا :

« نتشرف نحن الموقعين على هذا أعضاء عائلة جلالتكم برفع التماسنا إلى ذاتكم الجليلة

« ياصاحب الجلالة . لما نراه لنا أن الحالة السياسية قد بلغت فى وطننا مبلغاً من الخطورة وأنه يجب الاهتمام بصفة خاصة ، جئنا نلتمس من جلالتكم إعادة النظام النيابى إلى البلد طبقا لنص الدستور الذى تكرمتم بمنحنا إياه ، هذا مع ما يليق بذاك المقام الأعلى من الإجلال والتعظيم والاحترام » ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

إمضاءات : عمر طوسون . كمال الدين حسين . محمد على . يوسف كمال . اسماعيل داود . عمر حليم . سعيد داود . سليمان داود . عمرو ابراهيم . سعيد طوسون . حسن طوسون . على فاضل . عثمان فاضل . عباس ابراهيم حليم

وقد كان لهذا الخطاب أثر كبير فى النفوس ، إذ جاء عقب اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه تأييدا لهذا الاجتماع وما اتخذ فيه من قرارات

ترقيع فى الوزارة

كان جواب زيور باشا على قرار عدم الثقة بوزارته أن أجرى فيها تعديلا يسيرا أراد أن يوهم به الناس أن وزارته باقية غير مكترثة لقرار مجلس النواب ، فصدر مرسوم فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بنقل حلمى عيسى باشا وزير الداخلية إلى المواصلات ، ونقل محمد توفيق رفعت باشا وزير المواصلات إلى الأوقاف ، وتولى زيور باشا وزارة الداخلية مع الخارجية والرآسة ، وكان هذا رابع ترقيع فى وزارة زيور الثانية

وصرح فى حديث له أن مركز الوزارة ثابت وأنه لا يرد على قرارات الأحزاب لأنها لا وجود لها من الوجهة البرلمانية ! !

اتفاقية جغبوب

والتسليم فيها

٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

لم تكتف وزارة زيور بقبول بقية المطالب البريطانية وحل مجلس النواب الاول والتدخل فى الانتخابات ، ثم حل مجلس النواب الثانى ، وتعطيل الحياة الدستورية ، وسن القوانين الجائرة ، واضطهاد المعارضة ، وإفساد أداة الحكم ، بل زادت على ذلك تسليمها واحة (جغبوب) لايطاليا ، وامضاءها الاتفاقية المؤرخة ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ التى تقضى بالنزول عنها للطليان ، وقد وقعت هذه الاتفاقية فى غيبة البرلمان ، وكان توقيعها بناء على إيحاء من الحكومة البريطانية التى أرادت فى ذلك الحين أن تجامل إيطاليا على حساب مصر ، فاذعن زيور لهذا الإيحاء وبادر إلى توقيع هذه الاتفاقية الباطلة

وقد صدق برلمان اسماعيل صدقى باشا على هذه الاتفاقية فى يونية سنة ١٩٣٢ كما سيجىء بيانه

قانون جديد للانتخاب

تظاهرت الوزارة بأنها شارعة من غير إبطاء فى إجراء انتخابات جديدة ، وأنها لا تنتظر لاتمامها سوى تعديل قانون الانتخاب القديم

وأخيراً استصدرت مرسوما فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب المعدل ، ضيقت فيه حق الانتخاب فجعلته على درجتين واشترطت شروطا مالية فى المندوبين الناخبين

وأرادت الوزارة باصدار هذا القانون أن تظهر استخفافها باجتماع البرلمان الذى عقد يوم ٢١ نوفمبر وبقرار مجلس النواب عدم الثقة بها ، وأنها لا تكترث لهذا القرار وأنها ماضية فى سبيلها

ولقد جاء صدور هذا القانون بعد عقد اتفاقية التسليم فى جغبوب ثانى جريمتين ارتكبتهما الوزارة قبيل سقوطها

احتجاج الأحزاب على التسليم فى جغبوب

وامتناعها عن تنفيذ قانون الانتخاب

أصدر الحزب الوطنى قراراً يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بالاحتجاج على توقيع الوزارة اتفاقية جغبوب وأعلن بطلان هذه الاتفاقية لمخالفاتها لحكم المادة الأولى من الدستور [١] ، وأعلن أيضاً بطلان قانون الانتخاب الجديد ، ونادى بعدم جواز العمل به ، ودعا إلى وجوب الامتناع عن تنفيذه ومقاطعة الانتخابات التى تجرى على أساسه . قال :

« اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى يوم الأربعاء الموافق ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الساعة الثانية عشرة صباحا ثم استأنفت اجتماعها فى المساء وبحثت فى الحالة التى عليها البلاد الآن وقررت مايأتى : —

« اجتمع نواب الأمة فى يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ عملا بالحق المخول لهم فى المادة ٩٦ من الدستور وأقسموا بملء أفواههم ومن صميم قلوبهم أن يضحوا فى سبيل الدفاع عن الدستور أنفسهم وأموالهم ثم بدءوا عملهم فعلا بهيئة مجلس نواب فانتخبوا رئيسه ووكيليه ومكتبه وأصدروا قرارا بالإجماع بعدم الثقة بالوزارة التى تتحكم فى البلاد الآن ، وقد كان لهذا الاجتماع ولما قرره النواب ابتهاج عظيم وتأييد تام فى جميع أنحاء البلاد

« وبقيت الأمة تنتظر من ساعة الى أخرى ومن يوم لآخر أن تدرك الوزارة حقيقة مركزها أمام الأمة ونوابها فتعتزل الحكم ولكنها لم تبال بسخط الأمة ولم تأبه لعدم الثقة التى طوقها بها مجلس النواب واستمرت متربعة فى كراسى الحكم ومنتفعة بما تراه مزايا ومنافع شخصية

« ولم يكن يخطر ببال أحد أن تبلغ الجرأة بهؤلاء الوزراء واستهانتهم بالأمة وحقوقها أن يقدموا على ارتكاب جريمة تجزئة ملك الدولة بالتخلى للطليان عن جغبوب والدستور الذى يتبجحون بأنهم يعملون بأحكامه ينص صراحة على أن ملك الدولة لا يجزأ ، ولا ينزل عن شئ منه

« وقد أضافت الوزارة إلى هذه الجريمة جريمة أخرى فى حق الأمة وكرامتها وهى إصدار قانون انتخاب بنت نصوصه على فكرة ظاهرة هى تضييق حق الانتخاب وتخويل الإدارة سلطة واسعة لتتمكن من إنجاح مرشحيها فى انتخابات مقبلة ظنت أن الأمة تقبل

---

(١) نص المادة الأولى من الدستور : « مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة ملكها لا يجزء ولا ينزل عن شىء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى »

الدخول فيها ، وقد نسيت أن الأمة التى هى مصدر كل سلطة فى البلاد أعلنت إرادتها ظاهرة جلية وهى تأييد مجلس النواب المنعقد فى دور اجتماعه العادى وعدم الالتفات إلى مناورات الوزارة الحاضرة

فلذلك

« تعلن اللجنة الإدارية للحزب الوطنى أن الوزارة الحاضرة وقد فقدت كل ثقة من جانب الأمة ونوابها ما كان لها أن تقدم على تعاقد بشأن جغبوب لأنها لا تملك الصفة القانونية التى تخولها هذا الحق ، وفوق هذا فإن المعاهدة المذكورة خارجة عن حكم المادة الأولى من الدستور

« وتعلن اللجنة أيضا أن قانون الانتخاب الجديد الصادر بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ هو قانون باطل لا يجوز العمل به ويجب الامتناع عن تنفيذه

« وبهذه المناسبة تطلب اللجنة الإدارية من نواب الأمة المبادرة إلى الاجتماع لأداء واجبهم براً بيمينهم التى أقسموها يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، كما تطلب من الأحزاب السياسية المتفقة أن تفكر من الآن درءا لما قد يطرأ من الحوادث فى وضع خطة عدم المعاونة مع الوزارة الحاضرة بعد أن ظهرت بمظهر الاستخفاف بالأمة ونوابها »

وأصدر الوفد وحزب الأحرار الدستوريين قرارات بهذا المعنى

اضراب بعض العمد

عن تنفيذ قانون الانتخاب

شرعت وزارة الداخلية بعد صدور هذا القانون فى إرسال الدفاتر والأوراق الخاصة بتنفيذه إلى المديريات والمحافظات لتحرير جداول الانتخاب الجديدة

وقد سرت فى الأمة فكرة مقاطعة الانتخابات التى تجرى على أساسه تأييدا لقرار الأحزاب المؤتلفة ، فقامت حركة موفقة بين كثير من العمد فى مختلف المديريات للامتناع عن تنفيذه

وكان عمد مركز تلا منوفية أول من أعلنوا هذا الإضراب ، وأرسلوا بذلك برقية إلى وزارة الداخلية ، وكانت هيئة الوزارة لا تزال فى مصيفها بالاسكندرية ، فسافر مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية إلى الاسكندرية على عجل وقابل رئيس الوزارة ليتلقى تعليماته فى شأن

هذا الإضراب ، فكلفه بالتوجه إلى مديرية المنوفية وتخيير موقعى هذه البرقية بين العدول عن الإضراب أو العزل من العمودية ، فأصر عشرة منهم على الإضراب ، وصدر قرار الوزارة برفتهم ، فتضامن معهم بقية عمد المركز واستقالوا من العمودية وأضرب كثير من العمد فى المديريات الأخرى تأييدا منهم لمقاطعة الانتخابات ، التى تجرى على أساس هذا القانون

محاكمة العمد الممتنعين

عن تنفيذ قانون الانتخاب

خشيت الوزارة أن تسرى بين العمد حركة الامتناع عن تنفيذ هذا القانون ، فقدمت العمد الممتنعين إلى محاكم الجنح لعقابهم بموجب المادة ١٠٨ مكررة من قانون العقوبات ، وهى تقضى بمعاقبة الموظفين أو المستخدمين إذا اتفق ثلاثة منهم على ترك عملهم بدون مسوغ شرعى

وحكم القضاء فى معظم قضايا هؤلاء العمد بالبراءة ، فبرهن على استقلاله فى قضائه واستقال كثير من العمد من وظائفهم إعلانا لامتناعهم عن تنفيذ قانون الانتخاب الباطل ، ومع ذلك قدمتهم النيابة للمحاكمة فقضت المحاكم ببراءتهم جميعا

وقد ترافعتُ فى إحدى هذه القضايا كان المتهم فيها الشيخ محمد عبد الجواد عمدة كفر نفره (مركز السنطة) ومشايخها ، ونظرت قضيتهم أمام محكمة جنح السنطة يوم الأربعاء ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦ ، وكنت أرافق فى هذه القضية جمعا من أعلام المحاماة ترافعوا فيها ، أذكر منهم أحمد لطفى بك . وتوفيق دوس باشا . ومحمد زكى على بك . ومصطفى الشوربجى بك وحسين بك هلال ، وبعد سماع دفاعنا اختلت المحكمة للمداولة قليلا ثم قضت ببراءة العمدة والمشايخ جميعا ، وأقام لنا الشيخ محمد عبد الجواد وليمة غداء فى هذا اليوم بمنزله بكفر نفره حضرها المحامون الذين دافعوا فى القضية وجمع كبير من الأعيان ، وكانت الجموع محتشدة فى السنطة وفى كفر نفره تحيى هيئة الدفاع وتهتف للدستور

التدخل البريطانى

وسقوط حزب الاتحاد

تعالت الشكوى من تدخل السراى فى شئون الحكم وتعطيلها للحياة الدستورية ،

ولكن الوزارة ظلت تقر هذا النظام الذى هو وليدها وهى وليده ، وكانت الشكوى قد عمت من استفحال نفوذ حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة فى دوائر الحكومة ، ولكنه مع ذلك بقى فى مركزه ، ولم يكترث الملك فؤاد لسخط الرأى العام ولا لتعدد الاحتجاجات على استفحال هذا النفوذ غير المشروع ، وظلت الحال على هذا النحو إلى أن جاء إقصاء نشأت باشا — مع الأسف — بناء على تدخل اللورد لويد المندوب السامى البريطانى الجديد ، وكان يبغى بهذا التدخل أن يتودد إلى الأمة فى مستهل عهده ، فقابل الملك فؤاد يومى ٨ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، وأشار باقالة نشأت باشا من منصبه بالسراى ، وكانت الحجة التى تذرع بها أن اسمه ورد فى التحقيقات الخاصة باغتيال السردار ، مما يجعل الشك يحوم حوله ، فلم تمض بضع ساعات على هذه الإشارة حتى أذعن الملك وأقصاه عن منصبه ، وأظهر مع ذلك عطفه عليه بأن نقله إلى السلك السياسى وعينه وزيرا مفوضا لمصر فى اسبانيا

كانت إقالة نشأت باشا من منصبه إيذانا بسقوط حزب الاتحاد وسقوط الوزارة ، والتمهيد لعودة الحكم الدستورى

ولقد كان الأكرم للسراى وللبلاد أن يكون أقصاؤه تحقيقا لرغبة الرأى العام ، لا بناء على التدخل البريطانى ، ولكن هكذا سارت الأمور على غير قاعدة من الحكمة أو الكرامة القومية ، فالقاعدة عند السراى أنها لم تكن تكترث لإرادة الشعب ولا تحسب له حسابا

وقد قوبل إقصاء نشأت باشا عن السراى بابتهاج كبير فى البلاد ، لأن الرأى العام اعتبر هذا الحادث تمهيدا لعودة الحكم الدستورى ، ولم يخفف من هذا الابتهاج أن جاء أقصاؤه بناء على التدخل البريطانى ، لأن الشعب ليس مسئولا عن هذا التدخل ، وانما المسئول عنه هو السراى ، وليس من العدل ولا من الإنصاف أن يحتمل الشعب مسئولية أخطاء لم يشترك فى وقوعها ، بل كان يعترض عليها ويقاومها ويحتج عليها ، وليس مطلوبا من الشعب أن يتنازل عن حقوقه فى سبيل تغطية أخطاء السراى ، أو فى سبيل عودة الحكم المطلق ، قال المرحوم أمين بك الرافعى فى هذا الصدد ما يلى :

« كان فى استطاعة الوزارة أن تنفذ إرادة البلاد وتحافظ على كرامة الأمة واستقلالها بأن تتقدم لجلالة الملك طالبة إليه إقصاء نشأت باشا عن القصر ما دام هذا شأنه ، وفى الوقت نفسه كانت تتحرر من سلطة هذا الرجل وتعيد للبلاد حياتها البرلمانية ، فتصبح مصر محكومة بحكومة برلمانية صحيحة مسئولة أمام نواب الأمة ، ولكن الوزارة لم تشأ أن تتبع

هذه الخطة وجُبنت عن أن تخطو أية خطوة فى هذا السبيل فكانت نتيجة هذه الجناية أنها أوجدت للمعتمد البريطانى فرصة سانحة للاعتداء على استقلال البلاد وإهانة كرامتها ، لأنه لم يعد خافياً على أحد أن إقصاء نشأت باشا عن القصر الملكى لم يكن إلا تنفيذاً لمطالب المعتمد البريطانى ، ولا يخفى ما فى هذا من التدخل الخطر فى شؤون البلاد الداخلية ، ومن الغريب أن الوزارة التى أدى مسلكها الشائن إلى هذا الموقف لم تستطع أن تحصل على رضا أحد من الناس بل إنها أسخطت جميع الطبقات حتى أنصارها أنفسهم ، فقد نشرت جريدة الليبرتيه التى يصدرها وينفق عليها حزب الاتحاد تصريحات قالت إنها لوزير سابق وكلها نقد وتجريح لموقف الوزارة فى الأزمة الحاضرة ، وقد قال هذا الوزير فى خلال حديثه إن المسألة لا تخرج عن فرضين ، فإما أن الوزراء مقتنعون بأن وجود نشأت باشا على رأس الديوان الملكى يضايق سير الإدارة بطريقة من الطرق ، وفى هذه الحالة كان يجب عليهم أن يطلعوا جلالة الملك على رأيهم وأن يضعوا بسرعة حداً لمثل هذه الحالة ، وإما أن يكون الوزراء غير مقتنعين بذلك ، وفى هذه الحالة يكون من الصعب تبرير موقفهم وسكوتهم حيال المساعى التى بذلها المعتمد البريطانى ، وقد استطرد الوزير السابق بعد ذلك إلى البحث فى موقف الوزارة فاعترف بأنه أصبح مزعزعا وأن الباب صار مفتوحا لإحلال وزراء جدد بدل هؤلاء الوزراء الذين قبلوا أن يمهدوا السبيل ويزيلوا العقبات (وينظفوا الطريق) لمن يأتى بعدهم ، وذلك بما فعلوه من القيام بالمهمات الدقيقة مثل التنازل عن واحة جغبوب وإصدار قانون الانتخاب ، وختم الوزير تصريحاته بأن نصح بضرورة استئناف الحياة البرلمانية فى أقرب وقت لأن الحياة البرلمانية هى وحدها التى تستطيع أن تخرجنا من المتاعب الحاضرة وتوجد لنا حلا معقولا وطبيعيا للأزمة السياسية التى تجتازها مصر الآن »[1]

وصدر أمر ملكى يوم ١٤ ديسمبر بتعيين محمد توفيق نسيم باشا الذى كان رئيساً لمجلس الشيوخ رئيساً للديوان الملكى ، وكف الديوان مؤقتا عن التدخل فى شؤون الحكم

مظاهر الائتلاف

بين الأحزاب

تعددت مظاهر التقارب والائتلاف بين الأحزاب الثلاثة ، وأمسكت الصحف عن الطعن فى خصومها السياسيين ، وظهرت روح طيبة من الدعوة إلى التعاون القومى وتوحيد

(١) الأخبار عدد ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥

الصفوف ، وتجلت هذه الروح أول ما تجلت فى اجتماع الكونتنتال يوم ٢١ نوفمبر

وأقام سعد باشا حفلة شاى فى النادى السعدى يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، دعا إليها أعضاء الحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين ، وألقى فيها خطبة أيد فيها الوحدة الوطنية ، قال : « عقب أن تشرفت يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ بانتخابى رئيساً لمجلس النواب ألقيت كلمة قلت فيها : أرجو أن تشعروا بأنى لن أكون فى هذا الكرسى ممثلا لحزب من الأحزاب وإنما سأكون ممثلا للدستور وقوانين المجلس الداخلية ، قلت ذلك ثم فكرت فى أن أدعو حضرات أعضاء مجلس النواب على اختلاف أحزابهم إلى حفلة شاى متواضعة ليتم التعارف بينهم ويزول ما يكون فى نفوس بعضهم لبعض من نفرة وجفاء ويحل مكانهما ما تقضى به روح التسامح من عطف وولاء ، ولكن أمر الحل باغتنا وقضى على هذه الفكرة كما قضى على غيرها من الأفكار الطيبة والميول الصالحة ، وإنى أحمد الله تعالى كل الحمد على أن قصر هذا الزمان وهيأ الأسباب لحصول الاتفاق الذى كانت تلك الفكرة إحدى وسائله ، وكان تنفيذها أحد مظاهره ، وعادت إلىّ عقب اجتماع الكونتنتال لتوثيق عرى الاتفاق الذى انعقد فيه ، ولتوكيد القسم العظيم الذى أقسمناه على إنقاذ الدستور »

فكانت هذه الحفلة مظهراً لاتحاد الكلمة وتآلف الأحزاب

لجنة الأحزاب المؤتلفة

يناير سنة ١٩٢٦

وأنشئت فى يناير سنة ١٩٢٦ لجنة تنفيذية للأحزاب المؤتلفة لتنظيم الجهود المشتركة ، تدعيما للائتلاف الذى تم بينها ، مثل الوفد المصرى فيها كل من (مع حفظ الألقاب) : فتح الله بركات . على الشمسى . علوى الجزار . ويصا واصف ، ومثل الحزب الوطنى كل من : حافظ رمضان . أحمد لطفى . عبد الحميد سعيد . محمد زكى على . أحمد وجدى . ومثل حزب الأحرار الدستوريين كل من : محمد محمود . محمود عبد الرازق . حافظ عفيفى . أحمد عبد الغفار

اتفاق الأحزاب المؤتلفة

على مقاطعة الانتخابات

وعقد مؤتمر وطنى

اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة على إصدار قرار مشترك بمقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر

وطنى يضم شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيها ، لبحث الحالة الشاذة التى صارت إليها البلاد ، وتقرير مايراه مناسبا للخروج منها ، وأصدرت بيانا بمقاطعة الانتخابات التى اعتزمت الحكومة إجراءها على أساس قانون الانتخاب الجديد ، وعقد مؤتمر وطنى عام ، وقد وقع البيان مندوبون عن الأحزاب الثلاثة ، هاك نصه وأسماء الموقعين عليه كما وردت فى البيان :

« تجتاز البلاد فى الوقت الحاضر دورا من الأدوار العصيبة فى حياتها السياسية ، إنها جاهدت ما جاهدت حتى حصلت على الدستور الذى قرر سيادتها وجعل أمورها شورى بين أبنائها ، غير أنها ما كادت ترسخ فيها قدم الحكم النيابى حتى امتدت إليها يد الاستبداد تعبث بدستورها ، وهبت عليها ريح الحكم المطلق تلعب بتشريعها وإدارتها

« تلكأت الحكومة فى عقد مجلس النواب ، وامتنعت عن دعوته ، وانقضى الميعاد المحدد فى الدستور لانعقاده ، وظهرت نزعة الاعتداء عليه فى صور مختلفة ، وأساليب منوعة ، فوجم الناس واضطربت الافئدة لهذا الخطر المحدق بالحياة النيابية ، وسارع نواب البلاد إلى الاجتماع فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ من تلقاء أنفسهم ، لحكم الدستور ووحى ضمائرهم ، وجددوا يمينهم باحترام الدستور وإنقاذ الحياة النيابية ، وأظهر معانى هذا الاجتماع الذى أيدته الأمة من كل ناحية أنه كان بمثابة إنذار للحكومة لتراجع نفسها وتكف عن التمادى فى أخطائها وتقدر نتائج اعتدائها وتخفف عبء مسئوليتها بالمبادرة إلى الرجوع للحياة النيابية ؛ ولكن قد مضى على هذا الاجتماع شهران كاملان وتلك الحكومة سائرة فى طريقها مقيمة على خطتها غير مكترثة بإرادة الشعب ولا متعظة باجتماع نوابه ولا حافلة بآرائهم بل هى مصرة على الاستمرار فى انتهاك حرمة الدستور والاستخفاف بإرادة الأمة !

« إزاء هذه الحالة الخطيرة ، وفى غمار هذا الاعتداء الصارخ ، وأمام الأيمان التى أقسمت قد اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة :

أولا — على مقاطعة الانتخابات تنفيذاً لقراراتها السالفة التى تلقتها الأمة بكل تأييد فامتنع كثير من عمدها ونوابها عن الاشتراك فى مهزلة الانتخابات وأصر باقى الأفراد على مثل هذا الإباء

ثانيا — على عقد مؤتمر يجمع شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيها لبحث هذه الحالة وتقرير مايراه مناسبا للخروج منها ، وسترى الحكومة إن هى استمرت فى عملها قيمة ذلك الإجماع ، كما أن المؤتمر سيبحث فى الحالة الحاضرة ويقرر ماينا سب

لمعالجتها ويثبت بكل الدلائل أن الأمة كتلة واحدة فى الدفاع عن مصالحها إذا ما جد الجد واشتد الخطر

والله وحده الموفق لما يشاء »

عن الوفد المصرى : سعد زغلول . فتح الله بركات . مرقص حنا . مصطفى النحاس . واصف غالى . محمد نجيب الغرابلى . حسن حسيب . على الشمسى . حمد الباسل . مكرم عبيد . محمد علوى الجزار . فخرى عبد النور . سلامه ميخائيل . راغب اسكندر . حسين هلال . حسين القصبى . ويصا واصف ، سينوت حنا . جورج خياط . عطا عفيفى . ابراهيم راتب . مصطفى القاياتى مصطفى بكير .

عن الحزب الوطنى : محمد حافظ رمضان . أحمد لطفى . عبد الحميد سعيد . الدكتور محمود ناشد . محمد فؤاد المنشاوى . عبد الرحمن الرافعى . أحمد وجدى . محمد فؤاد حمدى . فكرى أباظه . عبد المقصود متولى . أحمد وفيق . اسماعيل العسيلى . محمد زكى على . ابراهيم رياض

عن حزب الأحرار الدستوريين : عبد العزيز فهمى . محمد محمود . السيد عبد الحميد البكرى . توفيق دوس . ابراهيم الهلباوى . على المنزلاوى . صليب سامى . عباس أبو حسين . عبد المنعم رسلان . عبد الجليل أبو سمرة . كامل بطرس . نعمان الاعصر . محمد حسين هيكل . أحمد عبد الغفار . محمد على علوبه . سيد خشبه . الدكتور حافظ عفيفى . عيسوى زايد . حسين عبد الرازق . صالح لموم . حامد فهمى . ابراهيم دسوقى أباظه . على إسلام . محمد سامى كمال . محمد محفوظ . الدكتور أحمد رشيد عبد الله

وإذ رأت الحكومة تصميم الأحزاب على مقاطعة الانتخابات على أساس القانون الذى أصدرته ، اضطرت إلى الإذعان لضغط الرأى العام ، وقرر مجلس الوزراء فى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦ إيقاف العمل بقانون الانتخاب الجديد ، وإجراء الانتخابات على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ وهو قانون الانتخاب المباشر

اجتماع المؤتمر الوطنى

١٩ فبراير سنة ١٩٢٦

اجتمع المؤتمر الوطنى عصر يوم الجمعة ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ بحديقة منزل محمد محمود

باشا بشارع الفلكى ، وقد دعى إليه أعضاء مجلس النواب المنتخب فى مارس سنة ١٩٢٥ ، وأعضاء المجلس الأول الذين لم ينتخبوا فى المجلس الأخير ، وأعضاء مجلس الشيوخ ، ثم أعضاء مجالس إدارة الأحزاب المؤتلفة ، وهى الوفد والحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين ، وأعضاء مجالس المديريات والهيئات النيابية الأخرى ، والوزراء السابقون ، وبلغ عدد أعضائه الحاضرين ١٠٩٧ عضوا ، منهم ٩٠ من الشيوخ ، و ١٩٢ من أعضاء مجلس نواب سنة ١٩٢٥ ، و ٦٥ من أعضاء مجلس النواب السابق ، و ٧٥٠ من أعضاء الهيئات المختلفة

وكانت دعوة أعضاء مجلس النواب السابق الذين لم ينجحوا فى انتخابات سنة ١٩٢٥ اتهاما لهذه الانتخابات بأنها لا تعبر تعبيرا سليما عن إرادة الناخبين

ورأس المؤتمر سعد باشا ، فجلس فى صدر المنصة ، وجلس بجانبيه عدلى باشا وعبد الخالق ثروت باشا

وألقى سعد خطبة ذكر فيها اعتداء وزارة زيور على الدستور وعلى الحياة النيابية ، وحبذ توحيد الصفوف وائتلاف الأحزاب ، ودعا إلى قبول ماعرضه مجلس الشيوخ[1] على الحكومة من إجراء انتخاب على أساس قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان سنة ١٩٢٤ ، كحل للموقف ووسيلة إلى إعادة الحياة النيابية

وجرت مناقشة فى هذا الاقتراح ، فوافقت عليه الأغلبية العظمى من المجتمعين ، وأصدر المؤتمر القرارات الآتية :

(١) تأييد الأحزاب المؤتلفة فى الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بالتصرفات التى صدرت منها مخالفة الدستور

(٢) دعوة الأمة إلى الدخول فى الانتخابات على حسب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (قانون الانتخاب المباشر) وأن يهتم كل موظف وكل فرد بالقيام بواجبه فى التعجيل بهذه الانتخابات وإتمامها لتعود إلى البلاد الحياة النيابية التى حرمت منها زمنا طويلا

(٣) يجب إلى أن تتألف وزارة موثوق بها من الأمة وينعقد البرلمان توقيف إجراء أى عمل تشريعى وتوقيف النظر فى ميزانية الدولة للسنة الحالية ١٩٢٦ — ١٩٢٧ وعدم صرف أى

---

(١) اجتمع أعضاء مجلس الشيوخ بدار النادى السعدى يوم الاثنين ٨ فبراير سنة ١٩٢٦ وتباحثوا فى إيجاد حل للموقف ، فقرروا مطالبة الحكومة باعادة الحياة النيابية بعقد البرلمان الحالى ، وإذا كانت هناك أسباب خطيرة تستدعى استفتاء الشعب من جديد تجرى الانتخابات على مقتضى القانون الموافق للدستور ، وقد أوضحوا أنهم يقصدون قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان الأول والمعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤

اعتماد لا يكون واردا فى ميزانية الدولة ، وتوقيف مباشرة كل مامن شأنه أن يحمل الخزانة نفقات ليست واردة فى تلك الميزانية أو يترتب عليه نقص فى حقوق الدولة أو فى أراضيها

(٤) انتخاب لجنة للقيام بما يلزم عمله لتنفيذ القرارات التى أصدرها المؤتمر الآن وبحث الاقتراحات التى تقدمت أو تقدم بحثاً دقيقاً وعرضها على المؤتمر مع رأيها فيها فى الوقت الذى تحدده لذلك ، وقد تألفت هـذه اللجنة من كل من : عبد الخالق ثروت . فتح الله بركات محمد محمود . واصف غالى . مصطفى النحاس . محمد على علوبه . ويصا واصف . على الشمسى . حافظ عفيفى . أحمد عبد الغفار . حافظ رمضان . عبـد الحميد سعيد . أحمد لطفى . محمد زكى على . أحمد وجدى

صوت الشعر

قصيدة شوقى

وقد نظم المرحوم أحمد شوقى أمير الشعراء قصيدة عصماء فى تحية الدستور وتوحيد الصفوف ، ألقاها الأستاذ فكرى أباظه بك فى المؤتمر ، فكانت صوت الشعر فى هذا الاجتماع التاريخى الرائع ، قال فيها :

صرحٌ[1] على الوادى المبارك ضاحى ... متظاهرُ الأعلام والأوضاحِ
ضافى الجلالة كالعتيق مُفصَّلٌ ... ساحاتِ فضلٍ فى رحابِ سَماح
وكأن رفرفه رُواقٌ من ضُحىً ... وكأن حائطَه عمودُ صباح
الحقُّ خلف جناحِ استذرى به[2] ... ومراشدُ السلطان خلف جَناح
هو هيكلُ الحرية القانى ، له ... ما للهياكل من فِدًى وأضاح
يُبنى كما تُبنى الخنادقُ فى الوغى ... تحت النبال وصوْبها السحاح
ينهارُ الاستبدادُ حول عِراصِه ... مثل انهيار الشرْك حول (صلاح[3])
ويكبُّ طاغوتُ الأمور لِوَجْهه ... متحطمَ الأصنام والأشباح
هو ما بنى الأعزالُ بالرّاحات أو ... هو ما بنى الشُّهداء بالأرواح
أخذَتْه (مصرُ) بكل يوم قائم ... وَرْدِ الكواكب أحمرِ الإصْباح
هبَّتْ سِماحاً بالحياة شبابها ... والشّيبُ بالأرماق غير شحاح

---

(١) يريد الدستور (٢) استذرى : استظل (٣) صلاح اسم الملكة

ومشت إلى الخيل الدوارع وانبرت ... للظافر الشاكى بغير سلاح
وقفاتُ حقٍّ لم تقفها أمةٌ ... إلا انثنت آمالها بنجاح
وإذا الشعوب بَنَوا حقيقةَ مُلْكهم ... جعلوا المآتم حائطَ الأفراح

وقال فى توحيد الصفوف :

بشرى إلى الوادى تهز نباته ... هزَّ الربيع مناكب الأدواح
تسرى ملمّحةَ الحجول على الرُّبى ... وتسيل غُرّتها بكل بطاح
التامت الأحزابُ بعد تصدّع ... وتصافت الأقلام بعد تلاح
سُحِبت على الأحقاد أذيالُ الهوى ... ومشى على الضّغن الودادُ الماحى
وجرت أحاديث العتاب كأنها ... سَمَرٌ على الأوتار والأقداح
نرمى بطَرْفك فى المجامع لا ترى ... غير التعانق واشتباك الراح

إلى أن قال :

شتى فضائلَ فى الرجال كأنها ... شتى سلاحٍ من قنًا وصِفاح[1]
فإذا هى اجتمعت لُملكٍ جبهةً ... كانت حصونَ مناعة ونِطاح
اللهُ ألّف للبلاد صُدورَها ... من كل داهيةٍ وكل صُراح
وزراء مملكة دعائمُ دولة ... أعلامُ مؤتمر أسودُ صَباح[2]
يبنون بالدستور حائط مُلْكهم ... لا بالصّفاح ولا على الأرماح
وجواهر التيجان ما لم تتخذ ... من معدن الدستور غيرُ صحاح

وقال يصف تعطيل الحياة الدستورية :

احتلّ حصنَ الحق غيرُ جنوده ... وتكالبت أيدٍ على المفتاح
ضجّت على أبطالها ثُكناتُه ... واستوحشت لكماتها النُّزاح
هُجرت أرائكه وعُطل عودُه ... وخلا من الغادين والرُّواح
وعلاه نسجُ العنكبوت فزادهُ ... كالفارِ من شرفٍ وسَمْت صلاح

وقال ينصح الشباب :

قلْ للبنين مقالَ صدق واقتصدْ ... ذَرْعُ الشباب يضيقُ بالنّصاح
أنتم بنو اليوم العصيب نشأتمو ... فى قصف أنواءٍ وعصف رياح

---

(١) الصفاح : السيوف
(٢) الصباح هنا بمعنى الحرب

ورأيتمو الوطنَ المؤلَّف صخرةً ... في الحادثات وسيلها المجتاح
وشهدتمو صَدْعَ الصفوف وماجنى ... من أمرِ مُفتات ونهى وَقاح
صوت الشعوب من الزئير مجمَّعاً ... فإذا تفرّق كان بعضَ نُباح
أظمتكمو الأيامُ ثم سقتكمو ... رَنَقاً من الإحسان غير قَراح
وإذا مُنحتَ الخيرَ من متكلِّف ... ظهرت عليه سجيةُ المنّاح
تركتكمو مثل المهيض جناحه ... لافي الحبال ولا طليق سراح
من صيّر الأغلالَ زُهرَ قلائدٍ ... وكسا القيودَ محاسنَ الأوضاح
إن التي تبغون دون منالها ... طولُ اجتهادٍ واضطرادُ كفاح
سيروا إليها بالأناة طويلةً ... إن الأناةَ سبيلُ كل فلاح
وخُذوا بناء المُلْكِ عن دستوركم ... إن الشراعَ مثقَّفُ اللاّح

انتخابات مايو سنة ١٩٢٦

أذعنت الحكومة لقرارات المؤتمر ، واستصدرت يوم ٢٢ فبراير مرسوما باجراء الانتخابات طبقا لأحكام قانون الانتخاب المباشر ، وكان صدور هذا المرسوم بمثابة إلغاء لقانون الانتخاب الذى أصدرته فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، ولم تحدد الوزارة فى المرسوم موعد إجراء الانتخابات ، فأوجس المؤتلفون شرا من إغفال هذا التحديد ، وأخذت الوزارة تسوّف فى تحديد الموعد ، إلى أن صدر مرسوم آخر يوم أول ابريل بتحديد يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ موعدا للانتخاب لمجلس النواب

وفُهم من هذا المرسوم أن البرلمان سينعقد حوالى ٣٠ مايو ، لأن الدستور ينص على أن البرلمان يعقد فى خلال العشرة الأيام التالية لإعلان نتيجة الانتخابات ، ولكن عدم اشتمال المرسوم على تحديد يوم لاجتماع مجلس النواب يرجع إلى تعمد الوزارة ترك الباب مفتوحا لعدم اجتماعه ، فلعل الظروف تؤاتيها فلا يكون ثمة تعهد رسمى بدعوة المجلس الجديد للاجتماع ، وقد تلكأت الوزارة فعلا فى استصدار مرسوم بدعوة مجلس النواب الجديد إلى الاجتماع ، فلم يصدر إلا يوم ٦ يونيه ، فى اليوم السابق على استقالتها ، إذ استقالت يوم ٧ منه وحددت يوم ١٠ يونيه لاجتماع مجلس النواب الجديد

اتفاق الأحزاب المؤتلفة على الترشيحات

فى انتخابات سنة ١٩٢٦

اتفقت الأحزاب المؤتلفة على أن لا تتنافس ولا تتناحر فى الانتخابات ، صوناً للوحدة وجمعا للكلمة ، ومنعا لأسباب الفرقة والانقسام ، واتفقت على توزيع الدوائر بينها بقدر المستطاع ، وأن يتعهد كل حزب بأن لا يرشح أحدا من أعضائه فى الدوائر التى خصصت لغيره ، ونشرت بذلك بيانا فى ٣ ابريل سنة ١٩٢٦ ، ترك فيه للوفد ١٦٠ دائرة ، وللأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة ، وللحزب الوطنى تسع دوائر ، وسمح له بمنافسة الوفد فى ثلاث من الدوائر التى تركت للوفد ، وهاك نص البيان :

« تأييدا للوحدة وجمعا للكلمة اتفقت الأحزاب المؤتلفة ألا تتنافس فى الانتخابات المقبلة بأن يكون لكل منها عدد معين مخصوص من دوائر الانتخاب يرشح فيه على مبدئه من يشاء من رجاله بحيث لا يكون لغيره من باقى الأحزاب المؤتلفة حق فى أن يرشح أو يساعد من قبله أحدا فى أية دائرة من الدوائر الخاصة بالحزب المذكور ، إلا ما استثنى فيما يأتى :

فبناء عليه

« قد أخذ كل حزب على نفسه أن يحمل رؤساء لجانه وأعضاءها فى الدوائر المعينة له على أن ينفذوا هذا الاتفاق بكل دقة وإخلاص مهما كلفهم ذلك من تضحية وعناء .

« وهذا هو بيان الدوائر المخصصة لكل حزب من هذه الأحزاب :

دوائر خاصة بالحزب الوطنى

(فى القاهرة) — الخليفة . (فى القليوبية) — قليوب . (فى الشرقية) — سنهوا . (فى الغربية) — محلة مرحوم وحصتها . السنطة . سخا . الكفر الغربى . المعتمدية . (فى قنا) — أولاد عمرو

دوائر خاصة بالأحرار الدستوريين

(فى القاهرة) — باب الشعرية . الجمالية . (فى الاسكندرية) — محرم بك . (فى دمياط) — دمياط . (فى القليوبية) — البرادعة وخلوتها . المطرية . (فى الشرقية) —

بردين التلين . فاقوس . (فى الدقهلية) — كفر بدواى القديم . (فى الغربية) — قطور . تطاى . فرسيس . (فى المنوفية) — النعناعية . قويسنا . بركة السبع . البتانون . تلا . طنوب . شونى . (فى الجيزة) — نكلا . بشتيل . ناهيا (فى الفيوم) سنورس . سنهور القبلية . اطسا . (فى المنيا) — الحسانية . اطسا (حسن باشا) . سمالوط . قلوصنا . بنى مزار . أبو جرج . صفانية . (فى أسيوط) — ملوى . الحواتكة . أبو تيج . بندر أسيوط . الغنايم . الواسطى . البدارى . القوصية . (فى جرجا) — طهطا . نقطة بوايس الخيام . (فى قنا) — دنفيق . (فى أسوان) — كوم امبو

دوائر خاصة بالوفد المصرى

بقية الدوائر فى جميع أنحاء القطر

استثناء

« إنما يجوز للحزب الوطنى منافسة الوفد المصرى فى الدوائر الآتية :

كفر داود . كفر الدوار . مركز المنصورة

« على هذا تم الاتفاق بين الأحزاب الثلاثة المؤتلفة والله ولى التوفيق »

سعد زغلول	محمد محمود	محمد حافظ رمضان
عن الوفد المصرى	عن الأحرار الدستوريين	عن الحزب الوطنى

وكانت نتيجة الانتخابات ظفراً للوفد ، إذ فاز ١٦٥ نائبا من الوفديين ، و٢٩ من الأحرار الدستوريين ، وخمسة من الحزب الوطنى ، و ١٠ من النواب المستقلين و ٥ من الاتحاديين

وعين حسين رشدى باشا رئيسا لمجلس الشيوخ

واستقال عبد العزيز فهمى باشا من رآسة حزب الأحرار الدستوريين على اثر معارضة سعد باشا فى ترشيحه

قضية الاغتيالات السياسية

والحكم فيها

كانت نتيجة انتخابات سنة ١٩٢٦ فوزا كبيرا للوفد كما تقدم بيانه ، وقد أعقب هذا الفوز فوز آخر ، وهو صدور الحكم ببراءة رجاله فى قضية الاغتيالات السياسية ، وذلك أنه

على أثر مقتل السردار اتجه التحقيق فى عهد وزارة زيور إلى إيجاد صلة بين هذه الحادثة وحوادث القتل السياسى التى وقعت على البريطانيين من قبل ، وقد طال التحقيق فيها ، وكانت وجهته اتهام فريق من الوفديين بأن لهم يدا فى هذه الحوادث ، وانتهى بتقديم كل من الدكتور أحمد ماهر (باشا) . والأستاذ محمود فهمى النقراشى (باشا) . والأستاذ حسن كامل الشيشينى (باشا) . وعبد الحليم البيلى بك . ومحمد أفندى فهمى على . ومحمود أفندى عثمان مصطفى . والحاج أحمد جاد الله . للمحاكمة أمام محكمة جنايات مصر بتهمة تدبير حوداث القتل والاشتراك فيها

وكانت هيئة المحكمة مؤلفة من المستر كرشو رئيسا وكامل ابراهيم بك وعلى عزت بك عضوين ، ومثل النيابة مصطفى حنفى بك

كانت هذه القضية من أكبر القضايا السياسية وأعظمها شأنا ، وقد ترافع فيها جمع كبير من المحامين ، فدافع الاستاذ زهير صبرى عن محمد فهمى على . والاستاذ ابراهيم رياض عن الحاج أحمد جاد الله . ومصطفى النحاس باشا ومرقص حنا باشا والاستاذ مكرم عبيد (باشا) ونجيب الغرابلى باشا وسلامه بك ميخائيل ومحمد بك يوسف عن الدكتور أحمد ماهر والاستاذ محمود فهمى النقراشى . والاستاذ عبد الله حسين عن محمود عثمان مصطفى . وأحمد لطفى بك ومصطفى الشوربجى بك عن الاستاذ حسن كامل الشيشينى . ووهيب بك دوس عن الاستاذ عبد الحليم البيلى

وفى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ صدر الحكم بالإعدام شنقا على محمد فهمى على ، وبراءة جميع المتهمين الآخرين ، وبذلك خرج الوفد بريئا من الاشتراك فى حوادث القتل السياسى

ولم يكن القاضى كرشو موافقا على براءة ماهر والشيشينى والحاج أحمد جاد الله ومحمود عثمان مصطفى ، فقدم استقالته من وظيفته بعد الحكم ، وبناها على اعتراضه على براءة هؤلاء ، فكان لهذه الاستقالة ضجة كبرى فى مصر ، وبخاصة بعد إذ أبلغ المندوب السامى الحكومة المصرية بأن الحكومة البريطانية ترفض قبول حكم المحكمة بالنسبة لهؤلاء كدليل على براءتهم من التهم الموجهة إليهم

الفصل الثانى عشر

الوزارات الائتلافية

كان محتوما على وزارة زيور أن تستقيل عقب ظهور نتيجة الانتخابات ، فإن الحزب الذى كانت تستند إليه وهو حزب الاتحاد لم ينل سوى خمس دوائر من مجموع ٢١٤ دائرة

وقبل أن تقدم استقالتها كانت الأحزاب المؤتلفة تتفاوض فى طريقة تأليف الوزارة الجديدة ، وكانت الغالبيـة العظمى من الفائزين فى الانتخابات من الوفديين ، وللأغلبية بمقتضى النظام الدستورى حق تأليف الوزارة ، فاتفقت الأحزاب المؤتلفة وتعاهدت على احترام أحكام الدستور ، بحيث يدعى زعيم الأغلبية التى أسفرت عنها الانتخابات الحرة لتأليف الوزارة ، ومن حقه توليها وله أن يتولاها ، وإذا رأى أن ملابسات الجهاد الوطنى تقتضى أن يبتعد عن الوزارة مؤقتاً فيكون ذلك برضاه واختياره ، وتظل الغالبية التى أسفرت عنها الانتخابات مسيطرة على الموقف ، بحيث لا يؤدى تنحى زعيمها إلى تأليف وزارة مناوئة للاغلبية ، وقد لخصت « الأهرام » هذا الميثاق بقولها فى عدد ٢٨ مايو سنة ١٩٢٦ على اثر ظهور نتيجة الانتخابات : « إن تنفيذ نص الدستور الموكول الآن أمره إلى الزعماء يقضى بأن يُدعى زعيم الغالبية لتأليف الوزارة ، فإما أن يقبل ذلك ، وإما أن يشير بإيكال هذا التأليف إلى سواه من الزعماء السياسيين ، وعلى هذه القاعدة يعمل الزعماء السياسيون المصريون الآن ، ولا يختلف اثنان منهم فى ذلك ، لأنهم جاهدوا لإحياء الدستور ، فهم يريدون أن تكون حياته كاملة سليمة من كل مساس ، وإذا رأوا فى ذلك مساسا أبوا أن يكونوا شركاء فيه وأبوا التسليم بذلك كل الإباء ، هذا ما نستطيع تأكيده كل التأكيد »

وقد أبدى سعد خلال هـذه المفاوضات رغبته فى التنازل عن رآسة الوزارة ، تفاديا من الاصطدام مع السياسة البريطانية ، كما حدث فى عهد وزارته الأولى ، فاتفق مع عدلى وثروت على تأليف وزارة ائتلافية يرأسها عدلى وتوزع مقاعدها بين الوفديين والدستوريين

أما الحزب الوطنى فقد امتنع عن الدخول فيها ، رغم أنه كان عنصرا هاما فى الائتلاف الدستورى الذى أعاد الحياة النيابية ، لم يشترك فيها لمخالفة الوضع الوزارى لمبادئه المعروفة مع قيام الاحتلال ، وكان موقفه سديدا من هذه الناحية ، وجاء منسجما مع منطق الحوادث

ذاتها ، لأنه إذا كان سعد قد رأى فى رآسته للوزارة تعارضا مع زعامته ، فأولى بالحزب الوطنى وهو اكثر منه صلابة فى المبادئ وبخاصة فى تمسكه بالجلاء والسودان وتمسكه بأن لا مفاوضة قبل الجلاء ، أن لا يشترك فى وزارة تؤلف على غير هذا الأساس ، وفى ذلك قال المؤرخ أحمد شفيق باشا فى حولياته السياسية عن تأليف وزارة عدلى باشا الائتلافية :

« أصبح من الضرورى (بعد انتصار الأحزاب المؤتلفة فى إعادة الدستور) أن تشكل وزارة ائتلافية من رجال هذه الأحزاب ماعدا الوطنيين الذين من مبدئهم أن لا يتولوا مناصب الحكم مع وجود المحتلين فى البلاد »[١]

وصرح حافظ رمضان بك (باشا) رئيس الحزب الوطنى بهذا المعنى فى حديث له بجريدة « الأنفورماسيون » الصادرة يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ (قبل سقوط وزارة زيور) إذ سأله محدثه : « هل يمكنكم أن تحدثونى عن موقف الحزب الوطنى إزاء تطور الأزمة الحاضرة ، فهل تقبلون الدخول فى وزارة ؟ » ، فأجابه على الفور : « يمكننى أن أصرح لك فى غير مواربة أن الحزب الوطنى الذى أتشرف برآسته بعد كبار الرجال الذين ذاع صيتهم ليس له مطمح وزارى فى الحالة الحاضرة ، إن برنامجنا واضح جدا ، وهو يفرض علينا خطة صريحة جلية ، ولكن فى انتظار حوادث جديدة تنشئ لنا أمرا جديدا ، قد رأينا أن لا نضع أية عقبة فى سبيل وزارة تعمل على إعادة الحياة البرلمانية وتبذل الجهد فى إدارة أعمال البلاد فى طريق الرقى ، فالحزب الوطنى هو وطنى قبل أن يكون حزبا[٢] »

وكتب « اللواء المصرى » لسان حال الحزب الوطنى فى عدد ١٥ مارس سنة ١٩٢٦ يقول : « إن الحزب الوطنى لم يكن فى أى وقت من الأوقات سواء كان قبل الحرب أو بعد الحرب يرمى إلى تملك ناصية الحكم ، وهو زاهد فى هذا الأمر زهداً تاما مادام الاحتلال قائما فى البلاد ، لأنه على يقين بأن حكومة مالا تستطيع أن تخدم الأمة خدمة صادقة نافعة فى حرية واختيار والا اصطدمت به صدمة تكشف عن ضعف غالبية البلاد ، وهنا تكون الطامة الكبرى سواء كان الموقف شريفا بترك الحكم أو ذليلا بالرضوح والعدول عن خدمة البلاد الا وفق مرامى الغاصب »

كان هناك إذن شبه اتفاق مبدئى على أن يتنحى سعد عن تأليف الوزارة ، على أنه بعد

---

(١) حوليات مصر السياسية — الحولية الرابعة ص ١١٠

(٢) الأخبار والأنفورماسيون عدد ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥

أن تقدمت المفاوضات بينه وبين عدلى وثروت على تأليف الوزارة الائتلافية برآسة عدلى ، عاد إلى التمسك بحقه الدستورى فى رآسة الوزارة حين استفاضت الأنباء بأن دار المندوب السامى البريطانى تشترط تنحيته عنها ، ورأى الأمر قد صار إرغاما ، لا رغبة واختياراً ، فلما علم اللورد جورج لويد بهذا التحول صارح سعدا فى مقابلة بينهما أن الحكومة البريطانية تعارض فعلا فى أن يتولى رآسة الوزارة ، وكان هذا تدخلا غير مشروع فى شؤون الحكم ، فتحرج الموقف من جديد ، ورأى المؤتلفون بإزاء هذا التدخل وبإزاء تربص السراى للحياة الدستورية وانتوائها البطش بها من جديد إذا اشتدت الأزمة ، رأوا أن يتنحى سعد عن رآسة الوزارة ، وأعلن عن ذلك فى حفلة التكريم التى أقيمت له يوم ٣ يونيه ، وبنى تنحيه على أن صحته لا تحتمل متاعب المنصب

استقالة وزارة زيور

وفى ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ قدم زيور باشا استقالة الوزارة ، فقبلها الملك فى اليوم نفسه بعد أن تم الاتفاق على أن يؤلف عدلى باشا الوزارة الجديدة

تأليف وزارة عدلى يكن

٧ يونيه سنة ١٩٢٦

عهد الملك فى ذات اليوم إلى عدلى باشا يكن تأليف الوزارة فألفها ، وصدر المرسوم الملكى بتأليفها يوم ٧ يونيه على النحو الآتى : عدلى باشا للرآسة والداخلية . عبد الخالق ثروت باشا للخارجية . فتح الله بركات باشا للزراعة . محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف . أحمد محمد خشبة بك للحربية والبحرية . محمد محمود باشا للمواصلات . أحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية . مرقص حنا باشا للمالية . على الشمسى للمعارف . عثمان محرم بك للاشغال

والوزارة مؤلفة من حزبى الوفد والأحرار الدستوريين ، وعلى رأسها رئيس مستقل اختاره زعيم الأغلبية للرآسة ، وفيها مستقل آخر وهو ثروت باشا ، وقد وقع عليه أيضا اختيار زعيم الأغلبية ليشترك فى الوزارة ، فكانت الأوضاع الدستورية سليمة من جهة تأليفها

تقليد دستورى حميد

ومنة تقليد حميد اتفق عليه المؤتلفون ، وهو أنهم استبعدوا من المرشحين للوزارة كل

وزير سابق اشترك فى الانقلاب الأول غير الدستورى ، ولعلك تلحظ من المقارنة بين أسماء أعضاء هذه الوزارة وأسماء أعضاء وزارة الانقلاب أن المؤتلفين حرصوا على إنفاذ هذا التقليد ، وهو ولا ريب تقليد حميد ، إذ لم يكن منطقيا ولا مستساغا فى الوقت الذى عادت فيه الحياة الدستورية بعد جهاد طويل أن يلى الحكم من اشتركوا فى تعطيلها من قبل ، فلعل فى إقصائهم عن الوزارة ما يزع المستوزرين ويشعرهم بعواقب العبث بالنظام الدستورى والاستهانة به ، وأولى هذه العواقب حرمانهم كراسى الوزارة التى جعلوها مطمح آمالهم فى الحياة

وقد اتبع هذا التقليد الحميد فى عهد الوزارات الائتلافية الثلاث المتعاقبة : وزارة عدلى ، ووزارة ثروت ، ووزارة النحاس الأولى

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ برآسة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ وحضر الملك جلسة الافتتاح ، وتلا عدلى باشا خطاب العرش ، وقد نوه فيه بعودة الحياة الدستورية وضرورة تثبيتها ، قال : « اعتزمت حكومتى أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة كما اعتزمت تقوية نظام الحكم الدستورى وتثبيت أصوله وتوطيد تقاليده »

وألمع إلى أن الوزارة ستسعى فى انضمام مصر إلى عصبة الأمم ، قال : « وستسعى الحكومة سعيها للاندماج فى عصبة الأمم لتظفر بقسطها من الاشتراك فى الحياة الدولية »

وأشار إشارة خفيفة إلى تصرفات الانجليز فى السودان قال : « وترى حكومتى أن ما اتخذ من الاجراءات فى السودان لا يمكن أن يؤثر فى حقوق مصر الشرعية التى مازالت باقية كما كانت ، وستبذل الحكومة قصارى جهدها للوصول فى أمرها إلى حل ترتضيه البلاد »

واجتمع مجلس النواب وانتخب سعد باشا رئيسا له ، ومصطفى النحاس باشا والاستاذ ويصا واصف وكيلين

وألقى سعد لمناسبة انتخابه رئيسا للمجلس خطبة أشار فيها إلى وجوب وضع حد للاعتداء على الدستور فى المستقبل ، قال : « والأمر الثانى الذى ألفت له أنظاركم هو أن تفكروا من الآن فى وضع تدابير تشريعية لوقاية هذه الحياة الدستورية من التعطيل مرة

أخرى ، وأمامنا طرق تشريعية كثيرة يمكن أن نتقى بها هذا العبث بتلك الحياة التى هى الحياة الغالية ، لأن حياة الأمم تحت حكومة مطلقة ليست حياة مطلقا ، وإنما الحياة هى التى يشعر فيها كل فرد من الأمة أنه ليس خاضعا إلا لأمر واحد هو الدستور والقانون »

كانت عودة الحياة الدستورية هى أهم حوادث سنة ١٩٢٦ ، فكانت هذه السنة من هذه الناحية ربحا للأمة ، بعد أن كانت سنة ١٩٢٥ سنة الرجعية والحكم المطلق

وقد أفاد الائتلاف فى تصفية الجوّ وقتا ما من المهاترات والمطاعن التى كانت تفيض بها الصحف من قبل

ومن ثمرات الائتلاف أن الوزارة سارت فى الجملة فى شؤون الحكم سيرا معتدلا لم تفسده الحزبية إلا فى النادر من الأمور

وفى عهد هذه الوزارة احتفل بتأسيس مدينة بور فؤاد فى ديسمبر سنة ١٩٢٦ ، وهى مدينة أنشأتها شركة قناة السويس تنفيذا لاتفاقها المبرم مع الحكومة فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٥

وفى عهدها خرج من خدمة الحكومة آخر مستشار بريطانى من محكمة الاستئناف ، وهو المستر رافرتى

لكن الأمر الهام الذى يؤخذ عليها أنها لم تُعن بقضية الاستقلال ، ولا بمقاومة الاعتداء البريطانى ، ولم تعمل عملا ما لرفع آثار الاعتداءات المتكررة من الانجليز فى السودان ، ولا لإعادة الجيش المصرى إلى ربوعه ، وأهملت المسألة السياسية العامة ، حتى فيما كان من الميسور عمله ، كانضمام مصر إلى عصبة الأمم ، وهو ما وعدت به فى خطبة العرش ، فإنها لم تبذل أى مسعى فى هذا السبيل ، ولم تعمل شيئا فى صدد إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وسكتت عن عدم تقديم اللورد لويد أوراق اعتماده ، فلم تثر هذه المسألة لكى لا تغضب دار المندوب السامى ، ويؤخذ عليها أيضا أنها لم تضع لنفسها برنامجا إنشائيا إصلاحيا ينهض بالبلاد من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية ، وتركت الأمور تسير على منهاجها القديم من الاشتغال بالمسائل الحكومية العادية ، دون البرامج الإصلاحية الواسعة المدى ، وبالرغم من أنها أعلنت فى خطاب العرش أنها ستعنى ببعض هذه الشؤون فإنها لم تعمل أى عمل إنشائى فى هذه الناحية ، ولم تفكر فى وضع برامج لها ، بل لم تدرس شيئا منها يصح أن يكون مقدمة لهذا الإصلاح الذى يجب أن يكون أهم مقاصد الحكومات ، ولقد كان الظرف مهيأ لها لكى تقوم باعبائه ، لأنها لم تكن هدفا لحملات من خصومها ، أو مؤامرات تدبر لإسقاطها

وتضطرها إلى صرف جهودها لإحباطها ، ومع ذلك لم تنتهز هذه الفرصة المؤاتية ، ولم تعمل عملا إنشائيا ذا شأن

على أن البرلمان فى دورته الأولى قد أدى للبلاد خدمات تذكر له بالخير ، نذكر منها :

(١) إلغاء المراسيم بقوانين التى صدرت فى غيبة البرلمان ، وأهمها قانون الانتخاب الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ فى عهد الوزارة الزيورية ، واعتباره باطلا بطلانا أصليا لمخالفة صدوره للدستور ، وبذلك توطد قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان سنة ١٩٢٤

(٢) وجوب إيداع أموال المجالس البلدية والمحلية بنك مصر بدلا من البنك الأهلى (الانجليزى فعلا)

(٣) إقرار قانون العفو الشامل عن كل ما ارتكب من الجرائم (السياسية) من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ (تاريخ حل مجلس النواب الأول) إلى ٣ ابريل سنة ١٩٢٦ (يوم صدور المرسوم بتحديد موعد الانتخابات)

(٤) إقرار قانون منع خلط القطن وقانون مراقبة بذرة القطن

(٥) إقرار قانون بالاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا

(٦) استنكار تصرف وزارة زيور فى شراء دار المفوضية المصرية بلندن إذ كانت صفقة خاسرة كلفت خزانة الدولة مبالغ طائلة ، فوق ما تقتضيه طاقتها ومصلحتها ، وأنفقت دون إذن البرلمان ودون أن ترد فى الميزانية ، ودعوة الحكومة لاتخاذ الاجراءات القانونية للمحافظة على حقوق الدولة ، وضرورة تضمين مشروع قانون محاكمة الوزراء نصا بمعاقبة كل وزير يقدم على تكليف الخزانة بمبلغ لعمل لم يكن فى الميزانية اعتماد بشأنه أو لم يصدر عنه اعتماد من البرلمان

(٧) إلغاء وظائف القناصل فى جميع المدن التى فيها مفوضيات وفى هذه الحالة يقوم الوزير المفوض بأعمال القنصل العام ويكتفى بتعيين مأمور قنصلية للقيام بالأعمال الإدارية ، وإلغاء قنصليات سلانيك . وانفرس . وبرشلونه . ومونيخ . وليون . وهامبورج . وبودابست ، اقتصادا فى النفقات

وقد فضت الدورة البرلمانية يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦

واجتمع البرلمان فى مستهل الدورة الثانية يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ، وألقى عدلى باشا أيضاً خطبة العرش ، وأعيد انتخاب سعد باشا لرآسة مجلس النواب ، ومصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف وكيلين

وقد وقف الحزب الوطنى موقف المعارضة فى هذه الدورة وفى الدورة الماضية من الناحية السياسية العامة التى تدور على العلاقات بين مصر وانجلترا

ومن أهم أعمال البرلمان فى هذه الدورة معالجة أزمة هبوط أسعار القطن فى ذلك العام هبوطا غير طبيعى نشأ فى الغالب عن ضغط المضاربين فى البورصة ، فأقر قانون إنقاص الأراضى التى تزرع قطنا إلى ثلث الزمام فى سنوات ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩

وقرر دخول الحكومة سوق كونترات القطن مشترية وتعيين لجنة من بعض أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب ومندوبين عن الحكومة لتنفيذ هذا القرار (جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦) ، وخصصت الحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه لتسليف الزارعين على أقطانهم لمنع بيعها ببخس الثمن

وأقر البرلمان إلغاء المرسوم الصادر فى ١١ مايو سنة ١٩١٨ بتسخير الأهالى للعمل فى تقوية جسور النيل

ومن أهم أعمال وزارة عدلى فى هذه الدورة وضع مشروع إنشاء محكمة النقض والأبرام ، وقد أحالته إلى هيئة محكمة الاستئناف لبحثه وإبداء رأيها فيه ، وهو المشروع الذى صدر به قانون سنة ١٩٣١ بعد إدخال تعديلات فيه

ووضعت مشروع قانون التعاون ، وقد أحيل إلى البرلمان فى مايو سنة ١٩٢٧ على عهد وزارة ثروت وصدر فى عهدها

وألغت بعض المفوضيات التى أنشئت فى الخارج لمجرد ملئها بالموظفين من المحاسيب فى عهد وزارة زيور على حساب ميزانية الدولة وهى مفوضيات (١) بروكسل ببلجيكا (٢) مدريد باسبانيا (٣) براج بتشيكوسلوفاكيا (٤) بخارست برومانيا (٥) لاهاى بهولاندا (٦) ريودى جانيرو بالبرازيل (٧) استكهلم بالسويد (٨) برن بسويسرا

وفاة على فهمى كامل بك

وكيل الحزب الوطنى — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦

كانت وفاة على فهمى كامل بك حادثا جللا فى تاريخ الحركة القومية ، مات رحمه الله ميتة الأبطال فى ميدان القتال ، كان يوم الجمعة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ محددا للاحتفال بالذكرى السابعة لوفاة المرحوم محمد بك فريد ، وأقيم الاحتفال مساء ذلك اليوم بدار سينما متروبول بالقاهرة ، وخطب فيه الفقيد خطبة وطنية أشاد فيها بذكرى فريد وجهاده فى سبيل بلاده ،

وختمها بآخر رسالة له بعث بها من منفاه إلى مواطنيه فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، وكان الخطيب قويا فى القائه ، جهوريا فى صوته كعادته ، مثيرا للحماسة فى نفوس السامعين ، وما ان أتم خطبته حتى سقط من فوق منبر الخطابة ، وكان الظن أنها حالة إعياء أصابته من إجهاد نفسه فى الخطابة ، ولكن لم تمض لحظات مرت كالبرق الخاطف حتى تبين أنه اسلم الروح ، وحم القضاء ، فضج الحاضرون بالبكاء ، وتعالت أصوات النحيب فى أرجاء المكان ، ونقل الفقيد إلى بيته بين بكاء الباكين ، ووجوم المشدوهين ، كانت وفاته صورة رائعة لمصرع القائد الشجاع يطيب له أن يجود بحياته فى حومة الوغى ، ولقد عم الحزن عليه أرجاء البلاد ، وذكر الناس ولا يزالون يذكرون له نضاله المتواصل عن قضية الوادى تحت لواء شقيقه الزعيم الأول « مصطفى كامل » ، إذ لازمه فى نضاله ، وتابع النضال بعد وفاته ، وحفظ عهده إلى آخر نسمة من حياته ، كما تراه فى موضعه من هذا الكتاب ، وفى كتاب ثورة سنة ١٩١٩ [١] ، وشيعت جنازته فى مشهد مهيب ضم الألوف المؤلفة من طبقات الشعب كافة ، وسار المشيعون من منزل الفقيد بعابدين إلى ميدان الأوبرا فالعتبة الخضراء فشارع محمد على وصلى عليه فى جامع قيسون ، واستأنفت الجنازة سيرها إلى مقابر الإمام الشافعى حيث دفن إلى جوار شقيقه العظيم

استقالة وزارة عدلى

استقالت وزارة عدلى يوم ١٩ ابريل سنة ١٩٢٧ ، ولم تكن استقالتها متوقعة ، بل حدثت فجأة وعلى غير انتظار ، وذلك أن مجلس النواب كان يتناقش بجلسة ١٨ ابريل فى توظيف المال الاحتياطى للحكومة وتخصيص جانب منه لتشجيع الصناعات الوطنية ، وفى أثناء المناقشة تقدم اقتراح من خمسة عشر عضوا يتضمن شكر المجلس للوزارة على ما قدمته من التعضيد لبنك مصر منذ ولايتها الحكم ، والرجاء فى أن يستمر هذا التعضيد وتتنوع ضروبه ، فيوكل إلى البنك بعض الأعمال التى يمكن أن يقوم بها والتى فى قيامها مصلحة للحكومة والبنك معا كشراء الأوراق المالية والتحاويل على الخارج وإيداع جانب من أموالها فيه مساعدة على توسيع دائرة أعماله خصوصا فيما يتعلق بالتسليف على القطن وإيداع مال البدل الذى لدى الأوقاف الأهلية

فاعترض النائب عبد السلام جمعة بك على هذا الإقتراح لما تضمنه من شكر الوزارة

(١) راجع أيضا كتاب « مصطفى كامل » وكتاب « محمد فريد »

وقرر المجلس بالأغلبية رفض الاقتراح ، وكان عدلى باشا حاضرا فى هذه الجلسة ، فعد هذا القرار من المجلس بمثابة عدم ثقة بوزارته ، فلما رفعت الجلسة للاستراحة وأعيدت لم يحضرها ولم يحضر كذلك احد من الوزراء ، وظهر من ذلك أن أزمة قد بدت فى الأفق ، وأراد مصطفى النحاس باشا ، وكان يرأس الجلسة فى غيبة سعد ، أن يتلافى الأزمة ، فقال ردا على طلب بعض الأعضاء تأجيل الجلسة حتى يحضر الوزراء : يظهر أن الوزارة متأثرة مما حدث قبل الاستراحة من رفض الاقتراح الذى كان متضمنا شكر الحكومة ومشتملا على طلبات أخرى تتعلق ببنك مصر ، ويظهر أنها رأت أن رفض الإقتراح معناه عدم الثقة بها ، ولكنى لا أظن مطلقا أن هذه الفكرة قد جالت بخاطر المجلس ، وكل ما فهمته هو أن الإقتراح كان متشعبا ولهذا رفضه المجلس اكتفاء بالإقتراحات المعينة التى قرر احالتها على لجنة المالية لفحصها ، وسأل أعضاء المجلس قائلا : هل يخالفنى أحد فيما صرحت به الآن ؟ فأجاب الأعضاء : كلنا موافقون ، وكرر القول بأنه لا يفهم مطلقا أن المجلس قصد عدم الثقة بالوزارة وأقره الأعضاء على ذلك ، وقال عبد السلام جمعة بك إنه حينما تكلم ضد الإقتراح كانت فكرة عدم الثقة بالوزارة بعيدة عن ذهنه كل البعد وان المجلس فى كل فرصة يعلن أنها محل ثقته

ولم تفد هذه التصريحات فى تبديد سوء التفاهم ، ورفعت الجلسة على أمل أن يقتنع عدلى باشا بأن المجلس لم يقصد عدم الثقة بوزارته ، ولكنه أصر على رأيه ، وأعيدت الجلسة وحضرها ، وأعلن عزمه على الاستقالة قائلا : سمعت الحكومة أثناء نظر تقرير اليزانية انتقادات من كثير من حضرات الأعضاء ، وتبع هذه الانتقادات قرار اتخذه المجلس فى هذه الجلسة ، وترى الحكومة فى هذا القرار وفيما تضمنته هذه الانتقادات من عبارات اللوم ما يدعوها صيانة لكرامتها إلى أن تتخلى عن الحكم ، ورفعت الجلسة عقب ذلك مباشرة

ومن رأينا أن قرار المجلس وبخاصة بعد التفسيرات التى فسره بها الأعضاء لا يعد قرارا بعدم الثقة ، وما كان يستوجب استقالة الوزارة ، ولكن عدلى باشا كان دقيق الحس ، شديد الحرص على كرامته ، غير متهافت على منصب الوزارة ، فرأى رغم التصريحات الودية التى بدت من رئيس المجلس وأعضائه أن مجرد رفض المجلس لاقتراح الشكر يحمل فى ثناياه عدم التقدير لوزارته ، فآثر مبالغة منه فى احترام سلطة مجلس النواب أن يستقيل من الحكم ، وهذا أمر متروك تقديره إلى رئيس الوزارة ، وهو على أى حال إحساس حميد إذا

قورن بالوزارات التى تتحدى المجلس فتعاقبه بالحل إذا هو أبدى عدم ثقته بها أو لمحت فى الأفق أنه سيقرر عدم الثقة بسياستها ، مما أفقد الحياة الدستورية روحها ومعناها ، وجعلها حياة صورية خيالية

قدم عدلى إلى الملك يوم ١٩ ابريل أى فى اليوم التالى لقرار المجلس استقالة الوزارة ، وقد وقعها الوزراء جميعا ، ولم يذكروا فيها أسبابا

وطلب سعد إلى عدلى العدول عن الإستقالة ، وألح عليه فى ذلك ، فأبى ، وعلى ذلك قبلت استقالته فى ٢١ ابريل

وزارة ثروت باشا

٢٦ ابريل سنة ١٩٢٧

هى ثانية الوزارات الائتلافية ، وقد رغب سعد إلى ثروت أن يؤلفها بعد استقالة وزارة عدلى ، فقبل هذه المهمة ، ومن ثم استدعاه الملك ، وعهد إليه تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٧ على النحو الآتى : ثروت باشا للرآسة والداخلية . جعفر ولى باشا للحربية والبحرية . أحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية . فتح الله بركات باشا للزراعة . مرقس حنا باشا للخارجية . محمد نجيب الغرابلى باشا للاوقاف . على الشمسى باشا للمعارف . أحمد محمد خشبة باشا للمواصلات . عثمان محرم باشا للأشغال . محمد محمود باشا للمالية . وهم أعضاء الوزارة السابقة مع تغيير يسير فى مناصبهم ودخول جعفر ولى باشا فيها

كانت سياسة هذه الوزارة هى نفس سياسة الوزارة السابقة ، وكان الدكتور حافظ عفيفى بك مرشحا للدخول فيها من ممثلى حزب الأحرار الدستوريين ، لكن الملك فؤاد رفض تعيينه ، لما سبق له من جهود فى سبيل اعلان الدستور كانت تتعارض مع رغبات الملك ، فأسرها له فى نفسه ، وحال دون دخوله الوزارة ، فعين بدله جعفر ولى باشا

وقد اعترض حزب الأحرار الدستوريين على هذا التدخل ، واحتج عليه فى بيان له أصدره عقب تأليف وزارة ثروت باشا إذ قرر : « الإحتجاج على مخالفة التقاليد الدستورية المقررة لدى جميع الأمم ذات النظم النيابية بالعدول عن تعيين مرشح فى منصب الوزارة بعد أن تم ترشيحه على الطريقة الدستورية باتفاق رئيس الأغلبية ورئيس الحكومة وتمام رضا حزب الأحرار الدستوريين »

ولعلك تشعر بشىء من الدهشة والتهكم المرير عند ما تقرأ هذا القرار ، فهذا الحزب

الذى يثور على مخالفة تقليد دستورى سليم ويتمسك بحق الأغلبية فى ولاية الحكم هو هو بذاته الذى أهدر حقوق الأغلبية واشترك غير مرة فى تعطيل الدستور ، لكى يستأثر بمقاعد الحكم ، فالحكم عنده هو هدفه الوحيد ، وسيان عنده أن يصل اليه من طريق الدستور أو من طريق هدم الدستور ، وما بهذه الأساليب الملتوية تخدم الأمة ، ولا لمثل هذه الغاية تنشأ الأحزاب السياسية وتفيد منها البلاد

أزمة الجيش

مايو — يونيه سنة ١٩٢٧

وقعت فى أواخر شهر مايو وأوائل شهر يونيه سنه ١٩٢٧ أزمة سياسة حادة بين مصر وانجلترا ، سميت « أزمة الجيش » ، وكانت صورة متكررة للاعتساف البريطانى بإزاء مصر ، كما دلت على نية مبيتة من انجلترا على أن لا تمكن مصر من أن يكون لها جيش أو قوة دفاعية اطلاقا

وبيان ذلك أن ميزانية الدولة عن سنة ١٩٢٧ — سنة ١٩٢٨ كانت معروضة على مجلس النواب ، واتباعاً للأوضاع البرلمانية أحيلت على اللجنة المالية بالمجلس لبحثها وتقديم تقرير عنها للمجلس ، وقد استأنست اللجنة بآراء لجان المجلس المختلفة ، وطلبت اليها إبداء ملاحظاتها عنها ، وكانت لجنة الحربية منوطا بها إبداء ملاحظاتها على ميزانية وزارة الحربية ، فألفت لجنة فرعية لفحصها انتهت إلى إبداء عدة مقترحات خاصة بإصلاح الجيش المصرى وترقيته ، منها إلغاء منصب السردار (وكان شاغرا منذ مقتل السير لى ستاك) ، ومنها تحسين أسلحة الجيش ومهماته ، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية ، واقترح بعض أعضاء اللجنة تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام للجيش وقتئذ وكان بريطانيا (اسبنكس باشا) عضوا فيه ، وذلك على غرار مجلس الجيش فى انجلترا ، وأبدت أيضا بعض ملاحظات على مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل وعن المناطق التى كانت باقية تحت الحكم العرفى سواء فى محافظتى الصحراء أو الواحات

قدمت اللجنة الفرعية تقريرا بهذه المقترحات والملاحظات إلى لجنة الحربية ، وقبل أن تفحصها هذه وتبت فيها برأى وصل نبؤها إلى دار المندوب السامى والصحف البريطانية ، فهبت ترعد وتبرق ، وتهدد وتتوعد ، ونشأت هذه الأزمة ، وكان مظهرها توجيه مذكرة

من الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية بواسطة دار المندوب السامى فى ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ ، خلاصتها :

إن الحكومة البريطانية ترى أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبى ، وعلى حماية المواصلات الامبراطورية ، وترغب أن يكون جيش مصر صالحا مستعدا للاشتراك فى الدفاع عن البلاد ، وهى لذلك على استعداد لأن تقدم لمصر كل مساعدة للعمل على إيجاد مثل هذه القوة بشرط أن تكون مدربة طبقا للقواعد البريطانية وبأقل عدد من الأشخاص البريطانيين ، إذ أن هذه القوة ستدعى للتعاون مع الجنود البريطانية فى مصر ، وأنه لوحظ فى الأيام الأخيرة أن هناك اتجاها مقلقا يرمى إلى إدخال النفوذ السياسى فى الجيش المصرى ، واصطحب هذا الاتجاه بمحاولات أكيدة لتقليل اختصاص المفتش العام للجيش والضباط البريطانيين الذين يعملون فى المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية ، وهذه المحاولات لقيت أخيرا تأييدا فى بعض ما أوصت به لجنة الحربية البرلمانية فى تقريرها الذى نشر حديثا وسيطرح للمناقشة قريبا فى البرلمان ، وترى الحكومة البريطانية أن الموافقة على هذه التوصيات تقلل كثيرا من الفرص التى تتهيأ للتسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا العظمى ، ولذلك فإنها تدعو الحكومة المصرية إلى إعادة النظر فى موقفها بغير إبطاء ، وخلصت المذكرة إلى طلبات الحكومة البريطانية وهى :

(١) وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى (اللواء اسبنكس باشا) من أن يؤدى فى حرية وعلى الوجه المناسب اختصاصاته كما تسلمها من اللواء هدلستن باشا فى يناير سنة ١٩٢٥ ، إذ هى لم تلغ قط ، ولهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة فريق مع المرتب المتناسب وواجباته ، ويجب أن يعطى عقدا على الأقل لمدة ثلاث سنوات فى أول الأمر

(٢) إذا بقيت لجنة الضباط على شكلها الحاضر فيجب على وزير الحربية ألا يتأخر عن أن يرفع إلى صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات ومنح الأوسمة ومسائل النظام عامة

(٣) أن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدا للمفتش العام ينوب عنه فى غيابه ، ويقوم بالأعمال التى يقوم بها المفتش العام نفسه ، وهذا الضابط يحل محله فى غيابه أو عندما يكون قائما بأعمال المفتش العام أقدم ضابط بريطانى يكون موجودا

(٤) يجب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل إذا نفذ الإدماج الذى تقرر أخيرا) ، تحت إشراف المفتش العام البريطانى للجيش أو نائبه فى غيابه ، ويمكن بدلا

من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطا بريطانيا ، كما كان الحال حتى ابريل سنة ١٩٢٥

(٥) أن تظل المراكز التى يشغلها الآن ضباط أو رجال بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية وكذلك فى مصلحة خفر السواحل إذا أدمجت فى مصلحة الحدود محفوظة فى أيد بريطانية ، ولا ينبغى أن تمس اختصاصاتهم لا مباشرة ولا بالواسطة

(٦) وفيما يتعلق بالاختصاص القضائى تبقى الحالة الحاضرة على ما هى عليه فى الجهات الداخلة فى اختصاص مصلحة الحدود ، أى يبقى النظام العرفى فيها

وظاهر من هذه المذكرة أن الغرض منها استبقاء الإشراف البريطانى كاملا على الجيش المصرى ، كما كان فى عهد الاحتلال والحماية

لم تنشر الحكومة نص المذكرة بأكمله فى حينه ، واكتفت الصحف بنشر خلاصات مما وصل إلى علمها عنها ، وأرادت الحكومة بعدم نشرها التهوين من خطرها وتهدئة الخواطر

وقد رد ثروت باشا على هذه المذكرة فى ٣ يونيه سنة ١٩٢٧ ردا مفرغا فى قالب الود والتسليم بمعظم المطالب البريطانية ، ذكر فيه أن الحكومة المصرية تشاطر المندوب السامى وجهة نظره فى منع إدخال السياسة فى الجيش وأنها تتوق أبدا إلى أن تجلو كل شك عن الجيش المصرى فى هذه الناحية ، ولم يكن ليفوتها إجراء التحقيق إذا قدمت لها حوادث معينة ، وذكر عن التقرير الذى أشار إليه المندوب السامى فى مذكرته أنه ليس من عمل لجنة الحربية البرلمانية ، بل إن لجنة فرعية منها تألفت لبحث مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط ، فكلفت اثنين من أعضائها وضع تقرير فى الموضوع ، وأن مشروع هذا التقرير هو الذى نشر بغير أن يقدم لا للجنة الحربية ولا للجنة الفرعية نفسها ، وقال إن الحكومة المصرية على استعداد لأن تستقبل بكل ترحاب الاقتراح الذى ينحو نحو المفاوضة لإيجاد الترتيبات التى من شأنها أن تسهل التعاون المذكور ، ولكن فى انتظار الزمن الملائم للقيام بهذه المفاوضات ترى الحكومة المصرية أنه حتى تعمل هذه الترتيبات يمكن أن يحتفظ بالموقف فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصرى كما كانت حتى الآن وبغير عائق ، وأنه منذ إعلان مرسوم سنة ١٩٢٥ المذكور آنفا الذى أدخل المفتش العام فى عضوية مجلس الجيش ولجنة الضباط ، منذ هذا المرسوم والخدمات المختلفة للجيش تسير سيرا عاديا ، ومع أن بعض خلافات نشأت حول توصيات لجنة الضباط فما كانت إلا نادرة وعرضية ،

وكانت تدور غالبا حول مدة الترقية الوقتية ، على أنه يمكن القول بأن الوزير (لمصلحة الدقة وحسن النظام) سيقبل بصفة عامة آراء اللجنة التى ألفت لمساعدته على القيام بما عليه من مسئوليات والتى يتخذ منها سندا لقراراته ، وفيما يتعلق بمد خدمة المفتش العام من سنتين إلى ثلاث ترى الحكومة أن عقد المفتش العام لما يكد يبدأ مدته ، ومن ثم فإن هذه المسألة الشخصية ليس لها أهمية حالية ، ومثل هذا يقال عن اقتراح الإنعام عليه برتبة الفريق ورفع راتبه ، على أن وزير الحربية سيبحث من جهة أخرى مسألة تعيين ضابط بريطانى عظيم ليكون مساعدا للمفتش العام على أداء أعباء منصبه أو ليحل محله عند غيابه ، وما دامت حاجة العمل تقتضى هذا التعيين فلن يتأخر عن القيام به فى حدود السلطة المخولة له لتعيين أجنبى فى منصب فنى ، وهذا الضابط سيحل محله متى دعت الحاجة أثناء غيابه أو نيابته عن المفتش العام أقدم ضابط بريطانى ، وفيما يختص بمصلحه الحدود فإن هذه المصلحة التى تشتغل بأعمال الإدارة الداخلية البحتة ومنع التهريب قد ألحقت بوزارة الحربية بمرسوم ٥ اكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وبمقتضى مرسوم سنة ١٩٢٥ المنشىء لمجلس الجيش يكون المدير العام لهذه المصلحة عضوا فى ذلك المجلس بحكم وظيفته ، هذا إلى أنه مادامت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلة فى اختصاص مجلس الجيش فإن هناك كل مايدعو إلى الثقة بأن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستنجز بكل ما يرغب فيه من ضمان وطبقا لمقتضيات الخدمة ، وفوق ماتقدم فإن الضباط البريطانيين الذين يشغلون مناصب فى هذه المصلحة قد انتفعوا بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، ونظر مجلس الوزراء فى يناير الماضى فى مسألة هؤلاء الضباط عند ما انتهت مدة عقودهم فقرر — لمصلحة العمل — أن يستبقيهم فى مناصبهم ، وقد أعطيت لهم عقود جديدة لمدد تتراوح بين سنة وسنتين ، وهذه العقود تثبتهم فى الأعمال التى كانوا يقومون بها ولا يزالون مستمرين على القيام بها ، وإنما يكون عند انتهاء هذه العقود البحث فى هل يبقى هؤلاء الضباط فى مراكزهم أم لا ، وعند بحث هذه المسألة ستكون الحكومة المصرية طبعا خاضعة لمصلحة العمل فقط لا لأى اعتبار آخر مهما كان ، أما النظام القضائى المنفذ فى المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود فما هو فى الحقيقة اكثر من سلطان مد المبادئ التى وضعتها الحكومة المصرية سنة ١٩١١ لشبه جزيرة سيناء قبل إلحاقها بمصلحة الحدود حتى يشمل هذا السلطان مثل هذه المناطق جميعها ، ومرسوم سنة ١٩٢٢ يقضى ببقاء هذا النظام إلى الوقت الذى يمكن أن يحل محله نظام أوفى ، ومنذ هذا الوقت لم تدع الأسباب الحكومة المصرية إلى النظر فى وضع النظام الجديد ، ويرجع

على الأقل إلى أسباب تتصل بالأحوال الخاصة ودرجه التقدم فى منطقة العريش التى تقع منطقة الحدود الشرقية أن الحكومة تدرس مسألة إعادة محكمة أول درجة باختصاصها الاصلى وهذه المحكمة هى التى كانت موجودة فى الاصل قبل وجود الإدارة محل البحث

وأعرب ثروت باشا فى ختام رده عن رجائه فى أن الإيضاحات والتأكيدات المتقدمة ستبدد كل سوء تفاهم بين الحكومتين فى موضوع الجيش المصرى ، وعن رغبة الحكومة المصرية فى أن تقوى العلاقات بين البلدين يوما فيوما وأن يظل حسن التفاهم سائدا بينهما وأن تكلل بالنجاح مجهودات الطرفين فى الوصول إلى اتفاق يقوى روابط الصداقة ويوحد بين البلدين كما يضمن مصلحتهما

ولم ينشر الرد فى حينه ، لكى لا يثير الرأى العام على الوزارة

وبينما كان الأخذ والرد متبادلين بين الجانبين ، إذا بالأزمة تأخذ شكلا حادا ، فقد أذاعت أنباء لندن البرقية أن ثلاث بوارج بريطانية أمرت بالسفر من مالطه إلى المياه المصرية ، ثم ألقى السير أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا بيانا فى مجلس العموم عن الأزمة قال فيه ان الحكومة البريطانية إنما تدخلت فى هذه المسألة لأن فريقا من الساسة المصريين ذوى الكلمة النافذة أراد استعمال الجيش أداة معادية لانجلترا ، وأن الدليل على ذلك هو ما اقترحته اللجنة الحربية (الفرعية) لمجلس النواب من زيادة وحدات الجيش وأسلحته (تأمل !) ، وأضاف إلى ذلك أن الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات فى المسائل المعلقة ، ولكن إلى أن يتم الاتفاق عليها يجب الاحتفاظ بأسباب الأمن فى مصر وأن الحكومة البريطانية قد تلقت تقارير من مصر بأن هناك سعيا يبذل للتحريض والهياج ، وهذا هو ما أدى إلى إرسال البوارج الثلاث إلى مصر

وقد جاءت هذه البوارج فعلا إلى ميناء الإسكندرية وبورسعيد ، فكان لحضورها وقع أليم فى النفوس

وانتهت الأزمة بأن قررت الحكومة مد مدة خدمة اسبنكس باشا المفتش العام للجيش ، ومنحته رتبة فريق ، وقبلت تعيين وكيل انجليزى له وهو اللواء بالمر باشا ، وعينت ضباطا انجليز جددا بالجيش

واستبان من ملابسات هذه الأزمة أن انجلترا لا تريد أن يكون لمصر جيش قوى يعول عليه فى الدفاع عنها ، وقد أفصح المحرر الحربى لجريدة الديلى تلغراف عن هذه النية بقوله : « إذا ما قبلت زيادة عدد الجيش المصرى وجبت زيادة جيش الاحتلال ، وإذا ما قبلت زيادة

سلاح الجيش المصرى وجبت زيادة سلاح الجيش المحتل »

وأرادت انجلترا من ناحية أخرى الضغط على الحكومة المصرية وإكراهها على الدخول فى مفاوضات لعقد المعاهدة التى تربط مصر بانجلترا ، وانذارها بأنها مالم تقبل المعاهدة فستظل انجلترا على سياستها فى إحراجها وإثارة الأزمات فى وجهها والتدخل فى شؤونها الداخلية ، وقد اتضح فيما بعد أن عقد المعاهدة لم يضع حد لهذا التدخل ، بل كانت بابا جديدا من نوع جديد لاستدامة البغى والعدون

رحلة الملك فؤاد الى اوروبا

يونيه — نوفمبر سنة ١٩٢٧

اعتزم الملك فؤاد القيام برحلة إلى أوروبا ، وأرادها رحلة ملك مطلق ، لا ملك دستورى ، فلم يَدعُ أى وزير لاصطحابه ، على حين أن المألوف فى النظم الدستورية أن يصطحب الملك وزير الخارجية فى مثل هذه الرحلات ، ولكن الملك أبدى رغبة فى أن لا يصحبه أحد الوزراء ، وهنا نشأت أزمة داخلية ، وقف سعد فيها إلى جانب ثروت ، واشترط أن يصحب الملك فى رحلته ، وقد عرض على البرلمان فتح اعتماد لنفقات الرحلة الملكية ، فأحجم عن إقراره ، لأن الملك فؤاد كان لا يزال معتزما السفر دون أن يصطحب أحدا من الوزراء ، وكان معروفا أن الملك لم يكن فى خاصة نفسه يميل إلى الوزارة من يوم تأليفها بل كان يعتبرها مفروضة عليه ، ويود أن يخلق لها العقبات وأن يتخلص منها فى أول فرصة ، وانتهت الأزمة بقبول الملك اصطحاب ثروت باشا فى رحلته ، وعلى ذلك أقر البرلمان اعتمادات الرحلة ، على أن الملك أبى أن يركب معه رئيس الوزراء اليخت « المحروسة » ، على سعته وعديد غرفه ووفرة أقسامه وابهائه ، واستقله وحده وحاشيته ، وأبحر من الإسكندرية صبيحة يوم الجمعة ٢٤ يونيه ، أما ثروت باشا فقد أبحر على ظهر الباخرة « ماريت باشا » ، والتقى بالملك فى أوروبا

وصل الملك فؤاد إلى مرسليا فباريس ، ثم إلى لندن ، حيث قوبل مقابلة فخمة ، واستقبله على محطة فيكتوريا الملك جورج الخامس وبعض الأمراء ، والمستر بولدوين رئيس الوزارة البريطانية ، والسير اوستن تشمبرلن وزير الخارجية ، وكثير من العظماء وأقيمت له يوم ٤ يوليه مأدبة رسمية بقصر بكنجهام ، ألقى فيها الملكان خطبتين تختلفان فى روحهما

ومعناهما عن الخطب التى تتبادل بين ملكى دولتين مستقلتين ، فقد ورد فى خطبة الملك جورج قوله : « ولست فى حاجة إلى أن اؤكد لجلالتكم الاهتمام الوثيق المقرون بالعطف الذى تتبعتُ به تقدم مصر وانه ليسرنى أن هذا التقدم الذى تم فيها مضى عززه التعاون الودى بين حكومتينا » وقال : « ولا يقل عن ذلك ترحيبنا بجلالتكم بصفة كونكم ملكا لبلاد تربطنا بها مصالح عديدة مشتركة ويجب أن ننظر بمزيد الاهتمام إلى ارتقائها ارتقاء منظما »

فهذه العبارات تحمل فى طياتها معانى السيادة والإشراف على شؤون مصر

وفى خطبة الملك فؤاد اعتراف بهذه المعانى أشد دلالة على التبعية ، كقوله : « وانى لأشكر جلالتكم كذلك على العطف الذى تتبعتم به تقدم مصر وانه ليسرنى أن اعترف بالمساعدة الفعلية التى قامت بها بريطانيا العظمى فى الماضى لتحقيق هذا التقدم »

وقد ألقيت هاتان الخطبتان فى أعقاب المذكرة البريطانية التى قدمت فيها انجلترا مطالبها فى شأن إبقاء السيطرة الانجليزية على الجيش المصرى ، وقبلتها الحكومة المصرية مرغمة تحت تأثير البوارج الحربية التى صحبت تقديم هذه المطالب ، فكانت الخطبتان تأييدا وإقرارا لهذا العدوان الصارخ ، ويتبين من هذه الملابسات أن المقابلة الفخمة التى استقبل بها الملك فؤاد فى لندن كانت كلها مغنما للاحتلال ، وقد بدأت فى هذه الرحلة المحادثات الأولى بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلين ، وهى المحادثات التى أسفرت فى نوفمبر سنة ١٩٢٧ عن مشروع معاهدة تبعية واحتلال

وبعد أن تمت زيارة لندن عاد الملك إلى باريس ، ثم زار إيطاليا ، فقوبل فيها مقابلة عظيمة ، وطاف ببعض المدن الإيطالية ، ورجع إلى باريس فى ٢٠ أغسطس ، ثم قصد إلى فيشى للاستشفاء ، وزار بلجيكا

وفى ١٧ أغسطس أبحرت الملكة نازلى على اليخت الملكى « المحروسة » من الاسكندرية إلى أوروبا ، لتلحق بالملك فى رحلته ، وزار الملك باريس زيارة رسمية فى أكتوبر ، فقوبل بالحفاوة البالغة ، وعاد من رحلته فى نوفمبر ، فبلغ الاسكندرية يوم ١٤ منه وانتقل إلى العاصمة يوم ١٦ منه

وفاة سعد

٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

سافر سعد يوم ١٧ يوليه سنة ١٩٢٧ إلى « بساتين بركات » ببلبيس ، وقضى بها

عشرة أيام فى ضيافة فتح الله باشا بركات (ابن أخت الفقيد)، وشعر بالراحة من عناء العمل، ثم انتقل إلى « مسجد وصيف[1] » ليقضى بها أياما أخرى فى قصره الريفى الذى اعتاد أن يذهب إليه صيفاً فى بعض السنين، ومرت الأيام الأولى وهو فى صحة عادية، ولكنه فى أوائل أغسطس شعر بألم فى أذنه اليمنى، وكان الظن أنه ألم خفيف لا يلبث أن يزول، غير أنه أخذ فى الاشتداد، وارتفعت حرارة الرئيس وعاده الأطباء فوجدوا أن مرضه نوع من الحمرة، وأخذوا فى علاجه بالحقن بالمصل المقاوم لهذا الداء، ولما تحسنت حالته وهبطت الحرارة قليلا نصحوا بعودته إلى العاصمة، لأن فيها من وسائل العلاج والراحة ما لا يتوافر فى الريف، فبارح « مسجد وصيف » صباح الجمعة ١٩ أغسطس وآثار المرض بادية عليه، وأقلته الباخرة « محاسن » إلى القاهرة، فلما وصلها لزم داره مريضا وتحسنت صحته قليلا، ثم عاوده المرض، وأخذ يتفاقم ويشتد، حتى وافاه الأجل المحتوم فى الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

فما إن ذاع نعىّ الزعيم حتى ارتجت البلاد لوفاته، وعمّ الحزن أرجاء الوادى، وطيرت الأسلاك البرقية نبأ نعيه فى الشرق والغرب

ونعاه مجلس الوزراء فى بيان قال فيه : « مجلس الوزراء ينعى إلى الأمة المصرية مع الأسف الشديد والحزن العميق حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل وزعيم الأمة العظيم ورئيس مجلس النواب سعد زغلول باشا فقد وافاه القدر المحتوم حوالى الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ عقب مرض لم تمهله طويلا ولم يعطف على مستودع آمال الأمة ومحل رجائها وقائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها، وإلى الله مرجعه وله منه الرحمة والرضوان، وإلى الشعب المصرى جميل العزاء، وستشيع الجنازة فى الساعة الرابعة بعد ظهر الأربعاء الموافق ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٧ من بيت الأمة إلى مدفن الفقيد بالإمام الشافعى »

ونعته الصحف والهيئات والأحزاب نعيا بالغ الأثر فى تقدير الزعيم الراحل

وشيعت جنازته عصر يوم الأربعاء فى موكب رهيب احتشدت فيه جموع المشيعين، واشترك الشعب بأسره فى توديع سعد إلى مقره الأخير، وشيع جثمانه إلى قبره المؤقت بحى الإمام الشافعى، ورثاه الشعراء والكتاب، وأبنته الصحف فى مصر وفى البلاد العربية

---

(١) من بلاد مركز زفتى على النيل (فرع دمياط)

قاطبة، وعدته زعيما للشرق لا لمصر وحدها، وساهمت الصحف الأوروبية فى نعيه على اختلاف مشاربها ومذاهبها

تخليد ذكرى سعد

اجتمع مجلس الوزراء عقب وفاة سعد وقرر تخليدا لذكراه (أولا) إقامة تمثال للفقيد فى العاصمة وآخر فى الاسكندرية ، (ثانيا) شراء منزله « بيت الأمة » وضمه إلى الأملاك العمومية المخصصة للمنافع العامة على أن يبقى حق السكنى فيه لحرم الفقيد مدى الحياة ، (ثالثا) إنشاء مستشفى أو ملجأ فى العاصمة يطلق عليه إسم سعد زغلول ، (رابعا) شراء البيت الذى ولد فيه المرحوم ببلدة « ابيانه » بمركز فوه وضمه أيضا إلى الأملاك العامة ، (خامسا) تشييد ضريح للفقيد على نفقة الحكومة

وقد نفذت هذه القرارات عدا الثالث ، ونقل جثمان الزعيم إلى ضريحه الحالى يوم الجمعة ١٩ يونيه سنة ١٩٣٦ ، فى احتفال مهيب ، أعاد إلى الأذهان صورة الاحتفال الأول بتشييع جنازته غداة وفاته

الفصل الثالث عشر

شخصية سعد زغلول

تولى سعد زعامة الأمة فى دور من أهم أدوار حياتها القومية ، واقترنت زعامته بأعظم ثورة فى تاريخها الحديث ، وأسلمت له الأمة قيادها عن طواعية واختيار من أواخر سنة ١٩١٨ إلى أن انتقل إلى رحمة الله سنة ١٩٢٧ ، وظلت ذكراه بعد وفاته تملأ الأسماع والأذهان ، فمن واجبنا ، ومن حقه علينا ، أن نفرد هذا الفصل لشخصيته

ولد سعد فى شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٣ هـ (١٨٥٦ م) فى بلدة « ابيانه » من بلاد مركز فوه بمديرية الغربية ، وكان أبوه الشيخ « ابراهيم زغلول » من أعيان بلدته وذوى الثراء فيها ، ووالدته السيدة مريم بنت الشيخ عبده بركات من أسرة كريمة بمنية المرشد القريبة من ابيانه ، وقد توفى الشيخ ابراهيم زغلول وسعد فى سن الطفولة ، فكفله أخوه من أبيه الشناوى افندى زغلول ، وأدخله مكتب القرية وهو فى نحو السادسة ، وتعلم به مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن ، وانتقل إلى الجامع الدسوقى حيث أتم تجويد القرآن وتلقى دروسا فى النحو والفقه ، ودخل الأزهر سنة ١٨٧١ ليتم دراسته به ، وتتلمذ على شيوخه ، وقرأ كتب التوحيد على الإمام الشيخ محمد عبده ، وانضوى إلى مجلس السيد جمال الدين الأفغانى الذى هبط مصر لأول مرة سنة ١٨٧٠ ، وكان يختلف إليه طلاب الحكمة فى داره بخان أبى طاقية ، فكان لهذين الإمامين أثر كبير فى توجيه الفقيد إلى التجديد والإصلاح ، وسلامة المنطق وحرية التفكير ، وقوة البلاغة والبيان ، وكان له من ذكائه الفطرى ما ساعده على سرعة تكوينه ونضجه الفكرى فى سن مبكرة

وعندما تولى الشيخ محمد عبده رآسة تحرير « الوقائع المصرية » ، وهى الصحيفة الرسمية للحكومة ، اختاره ليكون ضمن هيئة تحريرها ، وكان لا يزال الشيخ سعد زغلول ، فعين فى أكتوبر سنة ١٨٨٠ محررا بالقسم الأدبى فيها ، وبذلك انتقل من الأزهر إلى الوظائف الحكومية ، ثم نقل إلى وظيفة معاون بوزارة الداخلية ، فغير زى العمامة ولبس الطربوش ، ثم نقل إلى وظيفة ناظر لقلم القضايا بمديرية الجيزة فى أواخر سنة ١٨٨٢ ، واتجه إلى

الدراسات القانونية وهو فى هذه الوظيفة ، لما كان لها من الاختصاص القضائى فى المواد الجزئية

وشبت الثورة العرابية وانتهت بالإخفاق والاحتلال ، ولم يكن لسعد عمل فيها ، على أنه عرف بالتشيع لها ، ففصل من وظيفته فى أكتوبر سنة ١٨٨٢ بعد هزيمة الثورة

واتهم مع زميل له ، وهو حسين افندى صقر ، بتأليف جمعية سرية تسمى « جماعة الانتقام » ، وحقق معهما ، فتبينت براءتهما ، وأفرج عنهما بعد اعتقال دام عدة أشهر

وانتظم سعد فى سلك المحاماة سنة ١٨٨٤ ، فبرزت فيها شخصيته كترافع قدير ومحام كبير ، ذكى الفؤاد ، قوى الحجة ، بليغ البيان ، وجمع إلى كفايته النزاهة والأمانة فى عمله ، والاحتفاظ بكرامته ، فسطع نجمه فى سماء المحاماة ، ونال فيها وفى المجتمع منزلة ممتازة

وعين سنة ١٨٩٢ قاضيا (مستشارا) بمحكمة الاستئناف ، فانتقل من المحاماة إلى القضاء ، وبرزت كفايته كقاض ذى شخصية كبيرة ، وازدانت مجاميع القضاء وملفاته بأحكامه المليئة بالآراء والمبادئ القانونية السديدة ، والبحوث العميقة ، والأساليب الرفيعة فى كتابة الأحكام ، وعرف فى قضائه بالاستقلال وسعة الأفق والنزاهة ، وتحرى الحق والعدالة

على أن انتقال سعد من المحاماة إلى القضاء دل على حالة نفسية لازمته سنين عديدة قبل أن يخوض غمار الحياة العامة ، وهى إيثار الاستقرار على حياة الكفاح والنضال ، فالمحاماة هى ولا ريب مرادفة للكفاح المستمر الذى لا يعرف تراجعا أو هوادة ، ومع أن سعداً قد امتاز فيما بعد بقوة النضال السياسى ، فإنه فى هذه المرحلة من تاريخه قد جنح إلى الهدوء والاستقرار ، وأقر لزملائه المحامين فى حفلة تكريمهم إياه أنه اختار القضاء « ليستريح بعد العناء (١) »

وقد صاهر فى سنة ١٨٩٥ « مصطفى فهمى باشا » ، رئيس الوزراء وقتئذ ، فسعد بزواج كريمته السيدة صفية زغلول ، التى كانت نعم العضد والشريك له فى حياته الخاصة والعامة ، وكانت رحمها الله مضرب الأمثال فى الإخلاص لزوجها ، ومشاركتها إياه فى السراء والضراء ، والوفاء له فى حياته ، وبعد مماته

ولم يكن سعد يحمل إجازة الحقوق فى المحاماة والقضاء ، ولكنه بعد أن عين مستشارا بمحكمة الاستئناف لم يشأ أن يكون أقل من بعض زملاء له فى المؤهلات « الشكلية » ، فاكب

(١) المؤيد عدد ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٢

على دراسة الحقوق الفرنسية ، وحصل سنة ١٨٩٧ على إجازة الحقوق من جامعة باريس بدرجة متفوقة

سعد زغلول ومصطفى كامل

حينما بدأ مصطفى كامل حياته الوطنية سنة ١٨٩٠ ، كان سعد لا يزال المحامى النابه (سعد زغلول) ، وكان منصرفا إلى عمله فى المحاماة ، ثم عين سنة ١٨٩٢ قاضيا (مستشارا) فانقطع إلى قضائه بدار العدالة ، وليس يخفى أن سعداً أدرك الثورة العرابية حين كان شابا فى مقتبل العمر ، وهو وان لم يكن له دور فى وقائعها وتطورها ، لكنه شهد إخفاقها وهزيمتها سنة ١٨٨٢ ، ولعل هذه الهزيمة قد جنحت به إلى الانصراف وقتا ما عن النضال السياسى ، فانقطع للمحاماة ، ثم للقضاء ، وشهد من منصة القضاء جهاد مصطفى كامل ضد الاحتلال على تعاقب السنين ، وكان سعد يكبره فى السن بثمانى عشرة سنة ، ولا بد أنه كان معجبا بنضال ذلك الزعيم الشاب الذى لم يعرف اليأس إلى قلبه سبيلا ، ولقد أفاد من هذا النضال ، فان تعيينه وزيراً للمعارف فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٠٦ كان بلا مراء نتيجة لجهاد مصطفى كامل ضد الاحتلال فى حادثة دنشواى ، فقد وقعت هذه الحادثة فى يونيه سنة ١٩٠٦[1] ، فدوّى صوته دويا هائلا ، وأشهد أوروبا والعالم أجمع على فظاعة المحتلين فيها ، وكان لحملاته صدى بعيد فى أوروبا وانجلترا ، وتحرج لها مركز الحكومة البريطانية ، وأدركت أن سياستها فى مصر تحتاج إلى تبديل وتعديل ، فاعتزمت استبدال اللورد كرومر قنصلها العام فى مصر والمسئول الأول عن سياستها ، كما اعتزمت إسناد بعض المناصب إلى الأكفاء من المصريين ، وأن تترك لهم جانبا من السلطة ، لعلها بذلك تخفف من سخط الأمة على الاحتلال ، وكان من مظاهر هذه السياسة الجديدة تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف فى اكتوبر سنة ١٩٠٦ ، ثم استقالة اللورد كرومر فى ابريل سنة ١٩٠٧ ، وكلا الحادثين من نتائج جهاد مصطفى كامل فى حادثة دنشواى

وكانت علاقة مصطفى بسعد ودية حتى سنة ١٩٠٦ ، ويبدو وده لسعد مما كتبه (اللواء) فى عدد ٧ فبراير سنة ١٩٠٦ عن مرضه ، قال تحت عنوان (شفاه الله) : « انحرفت صحة حضرة الأصولى المفضال سعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية وقضت باجراء عملية بسيطة له ، وقد تمت على غاية ما يرام ، وأخذت صحته تتحسن تحسنا عظيما ، مما سر أصدقاءه

(١) راجع تفصيلها فى كتاب « مصطفى كامل » ص ٢٠٠ وما بعدها من الطبعة الأولى

ومحبيه العديدين الذين يتوافدون كل يوم على منزله لعيادته ، نسأل له الشفاء التام والصحة والعافية حتى تنتفع البلاد بعلمه الغزير ومعارفه الواسعة » ، فهذه الكلمة تدل على تقدير مصطفى لسعد

ولما عُين سعد وزيراً للمعارف امتدح مصطفى صفاته ، وأمل الخير على يده ، وكتب فى لواء ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٦ تحت عنوان (سعد بك زغلول وزير المعارف) يقول : « لما قابل جناب اللورد كرومر أول البارحة سمو الخديو المعظم فى سراى رأس التين عرض عليه تعيين سعادة سعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية وزيراً للمعارف المصرية ، فارتاح سمو الخديو لهذا الطلب لما يعهده فى سعادة سعد بك من الفضل والعلم والاخلاق القويمة ، وإن ما يعرفه الناس فى أخلاق وصفات سعد بك زغلول وهو فى المحاماة أولا ، وفى القضاء ثانيا ، يحملهم جميعاً على الارتياح لهذا التعيين الذى صادف مصريا مشهوراً بالكفاءة والدراية والعلم الغزير ، وحب الانصاف والعدل ، ولكن لما كانت الوزارة من سنوات مضت إلى اليوم منصبا لا عمل فيه ، وكان المستشارون الانجليز أصحاب السيطرة التامة فى النظارات ، حقّ للناس أن يتساءلوا عما يعمله سعادة سعد بك زغلول فى وزارة المعارف ، هل يكون كبقية الوزراء — أمره وأمر المعارف بيد المستر دنلوب — أم يكون وزيرا اسما وعملا ويحيي سلطة الوزراء المصريين ؟ اللهم إننا عرفنا سعد بك زغلول فى ماضيه وحاضره أشد الناس تمسكا باستقلاله وحقوقه ، وأكثرهم انتقاداً على الذين تركوا سلطة مناصبهم لغيرهم ، وسمعناه يقرع بلهجة حادة الكسالى والمقصرين كبارا كانوا أو صغارا ، فاذا بقى سعد بك فى وظيفته الجديدة كما هو وكما كان — وهو ما نعتقد — أملنا خيراً كبيراً للمعارف ، ورجونا سريان هذه الروح إلى بقية النظار وعودة « الحياة المصرية » إلى الوزارة ، على أنه إذا كان جناب اللورد كرومر اختار سعد بك زغلول وزيرا للمعارف تقديراً لعلمه وإعلانا لتغيير جنابه للسياسة الاحتلالية الماضية ، واتباعه لسياسة جديدة قاضية بإعطاء المناصب لمستحقيها وتشريف الكفاءة ، فإن هذه السياسة تقضى قبل كل شىء بأن يكون الوزير وزيراً حقيقة ، وأن يكون العامل عاملا مؤديا لوظيفته ، متمتعاً بكل حقوقه ، لا أن يكون آلة فى يد الموظف الانجليزى ، ولوجب أن يكون سعد بك زغلول المدير الفعال لدفة المعارف المصرية ، والمصلح لخللها الكثير ، والمحقق لآمال الأمة فى نظارة خابت فيها مع المستر دنلوب كل الآمال ، فنحن لا نبتهج اليوم بتعيين سعادة سعد بك زغلول وزيراً للمعارف إلا بأمل أن يكون كما كان على مبارك باشا والفلكى باشا وأمثالهما ممن خدموا العلم فى هذا القطر خدمات

خالدة ، وكانت لهم فى مناصبهم الكلمة النافذة ، والرأى المتبع ، ونطالبه قبل مطالبتنا للاحتلال بأن يكون كذلك ، وأن يكون فى مستقبله كما هو فى حاضره وكما كان فى ماضيه ، الرجل المستقل الذى لا يخدعه منصب ولا مال »

ولكن مصطفى أخذ ينتقد سعداً حين انسحب من لجنة مشروع الجامعة المصرية عقب تعيينه وزيراً للمعارف (وكان نائب الرئيس أو الرئيس الفعلى لها) ، فإنه لم يكد يتولى وزارة المعارف فى ٢٨ أكتوبر حتى وقف اجتماع اللجنة ، وكانت تجتمع فى داره ، ثم اجتمعت يوم ٣٠ نوفمبر بدار حسن بك جمجوم أحد أعضائها ، وحضر سعد باشا الاجتماع ، فأعلن انسحابه من اللجنة ، بدعوى أن كثرة أعماله فى الوزارة لا تسمح له بالاشتراك فى مشروع الجامعة ، مع أن تعيينه وزيرا للمعارف كان أدعى لاضطلاعه بعمل هو من أخص واجبات وزارة (التعليم) ، وكتب مصطفى كامل فى هذا الصدد يقول : « كيف يهتم المستشار فى الاستئناف بمشروع علمى ولا يهتم به ناظر المعارف ؟ » ، وقال فى مقالة أخرى : « إن تخليه يظهر للملأ الخطر الذى يحيق بالمشروعات العامة إذا كان لرجال الحكومة دخل فيها ، واعتقادنا أن أقوى ضمانة لأمثال مشروع الجامعة المصرية أن يكون القائم بها هو الأمة دون سواها »

وتبين أن انسحاب سعد من رياسة اللجنة كان تحقيقا لرغبة الاحتلال لكى يحبط المشروع ، وقد أصابه الفتور والركود فعلا بعد انسحابه من اللجنة ، وبخاصة لأن الحكومة خلقت فى ذلك الحين (بإيعاز من الاحتلال أيضا) حركة إنشاء الكتاتيب ، واستحثت الأعيان فى مختلف الجهات على التبرع لها ، معارضة بذلك مشروع الجامعة ، وبقى المشروع راكدا حتى دبت فيه الحياة حين تولى رياسة لجنته الأمير أحمد فؤاد (المغفور له الملك فؤاد الأول) فى سنة ١٩٠٨

واشتد مصطفى فى نقد سعد حين طلبت الجمعية العمومية من الحكومة فى مارس سنة ١٩٠٧ جعل التعليم فى المدارس الأميرية باللغة العربية ، وكان وقتئذ باللغة الإنجليزية ، فاعترض سعد باشا وكان وزيرا للمعارف على هذا الاقتراح ، وألقى خطبة طويلة فى هذا الصدد ، سوغ فيها جعل التعليم باللغة الإنجليزية ، قائلا « إن الحكومة لم تقرر التعليم باللغة الأجنبية لمحض رغبتها أو اتباعا لشهوتها ، ولكنها فعلت ذلك مراعاة لمصلحة الأمة » ، وقال : « إذا فرضنا أنه يمكننا أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية وشرعنا فيه فعلا فاننا نكون أسأنا إلى بلادنا وإلى أنفسنا إساءة كبرى لأنه لا يمكن للذين يتعلمون على هذا النحو أن يتوظفوا فى الجارك والبوستة والمحاكم المختلطة والمصالح العديدة المختلفة التابعة للحكومة الخ »

على أن الجمعية العمومية رفضت اعتراضات سعد باشا على الاقتراح ، وأقرته بالأغلبية العظمى ، وقد كانت خطبته دفاعا عن سياسة الاحتلال فى التعليم ، لأن الاحتلال هو الذى أحل اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية فى التدريس بالمدارس الأميرية ، فأحدث هذا الموقف ضجة استياء عند الرأى العام

وكتب مصطفى كامل مقالا فى « الإتيندار اجبسيان » عربه اللواء فى عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٧ تحت عنوان (فشل وزير) ، قال فيه :

« إن الناس قد فهموا الآن بأوضح مما كانوا يفهمون من قبل ، لماذا اختار اللورد كرومر لوزارة المعارف العمومية صهر رئيس الوزارة (مصطفى فهمى باشا) الأمين على وحيه ، الخادم لسياسته ، وفهموا أيضا لماذا قامت الصحف الإنجليزية والصحف المتحزبة للإنجليز وذرت الرماد فى العيون قائلة ان الوزير الجديد هو من الحزب الوطنى ، فى حين أن كل شىء من أحواله وشؤونه يدل على شدة ميله إلى السلطة ، فسعد باشا زغلول قد فشل فشلا عظيما فى الجمعية العمومية ، ولو كان وزيرا أوروبيا يتكلم أمام برلمان لكان قد استقال فى الحال ، ولكنه وزير فى مصر ، يعتقد أن ثقة اللورد كرومر به كافية وحدها لحمايته ، الا أن الذين كانوا يحترمون الوزير كقاض ليأسفون على حاضره كل الأسف ، وليخافون على مستقبله كل الخوف ، ويفضلون ماضيه كل التفضيل ، ذلك لأن الوزير قائم الآن على منحدر هائل مخيف »

وزاد فى انتقاده إياه امتداح اللورد كرومر له فى خطبة الوداع التى ألقاها قبل رحيله عن مصر ، على حين أنه طعن فى المصريين جميعا ، ورماهم بنكران الجميل

وصفوة القول ان موقف مصطفى كامل من سعد زغلول كان وديا حتى انسحابه من لجنة مشروع الجامعة ، ثم تحول إلى موقف انتقاد نزيه وخصومة شريفة ، تبعاً لما اقتضاه الدفاع عن الصالح الوطنى العام (١)

على أن سعدا قد عُنى بعد ذلك ببعض المشروعات العلمية فى وزارة المعارف ، كاستئناف إرسال البعثات إلى معاهد العلم فى أوروبا ، وإنشاء مدرسة القضاء الشرعى التى أسدت للقضاء وللثقافة العربية جليل الخدمات

وكان يحرص على الاعتزاز بشخصيته ، فاصطدم غير مرة بالمستر دنلوب المستشار البريطانى لوزارة المعارف وصاحب الحول والطول فيها آنئذ

---

(١) مقتبس من كتابنا عن « مصطفى كامل » ص ٣٩٨

سعد وفريد

لما تولى فريد زعامة الحركة الوطنية سنة ١٩٠٨ كان سعد لا يزال وزيرا للمعارف فى عهد وزارة مصطفى فهمى باشا ، ثم فى عهد وزارة بطرس غالى باشا ، وكانت « الجمعية العمومية » قد قررت مطالبة الحكومة بإنشاء « مجلس نيابى » ، فردت الوزارة على هذا الطلب فى فبراير سنة ١٩٠٨ بأنها ترى أن الوقت لم يحن بعد لتشكيل مجلس نواب يُرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية ، فأثار هذا الرد فريدا ، وعده إهانة للأمة ومتابعة لسياسة الاحتلال فى الطعن فى كفايتها للحكم الدستورى ، وعارضه ببعث حركة إجماعية من الأمة بالمطالبة بالدستور ، وأعد الحزب الوطنى العرائض للتوقيع عليها من طبقات الأمة كافة ، ووقع عليها ستون ألفا ونيف ، ورفع فريد هذه العرائض إلى الخديو ، وأحدثت هذه هذه الحركة دويا كبيرا فى البلاد ، ولكن الحكومة قابلتها بالصمت والجمود ، واشتركت الوزارة على تعاقب الأيام فى اجراءات القمع التى أوعز بها الاحتلال والخديو ضد الحركة الوطنية ، كتقييد حرية الصحافة ، وإعادة قانون المطبوعات القديم ، وتشتيت المظاهرات السلمية ، وما إلى ذلك ، ولما عرض مشروع مد امتياز قناة السويس على « الجمعية العمومية » ، وكان الرأى العام معارضا له بحق ، دافع عنه سعد فى الجمعية العمومية بحماسة ، فاستهدف لسخط الرأى العام ، ورفضت الجمعية العمومية المشروع

وفى فبراير سنة ١٩١٠ ، على أثر مقتل بطرس غالى باشا ، ألف محمد سعيد باشا الوزارة ، وعين فيها سعد وزيرا للحقانية ، واستمرت هذه الوزارة فى مناوأة الحركة الوطنية ، باضطهاد الصحفيين ومحاكمتهم ، وسنت فى يونيه سنة ١٩١٠ قانونا بإحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات ، وقانونا آخر بمعاقبة الاتفاقات الجنائية ولو لم يتوافر فيها أركان الاشتراك فى ارتكاب الجريمة ، وكان غرضها من هذا القانون الأخير قمع الاتفاقات الجنائية السياسية ، وفى عهد هذه الوزارة أقيمت الدعوى العمومية على فريد بتهمة تحبيذ الجرائم والتحريض على ارتكابها ، وحكم عليه فى يناير سنة ١٩١١ بالحبس ستة أشهر[1] ، وحوكم للمرة الثانية فى سنة ١٩١٢ ، إذ أقيمت عليه الدعوى العمومية بتهمة التحريض على كراهية الحكومة ، على أن سعداً استقال من الوزارة فى مارس سنة ١٩١٢ ، أثناء التحقيق مع فريد بك ، وصرح فى حديث له مع المرحوم أمين بك الرافعى أن الإجراءات التى اتخذت ضده لم يؤخذ

(١) أنظر فى تفصيل ذلك كتاب (محمد فريد) ص ٢٥٥

رأيه فيها وكان ذلك من الأسباب التى عجلت باستقالته[١] ، فاغتبط الرأى العام لاستقالة سعد ولتصريحه فى صدد قضية فريد

ومن أعماله التى يذكرها له المحامون بالخير أنه فى عهد ولايته لوزارة الحقانية وضع مشروع قانون المحاماة ، وصار هذا المشروع قانونا فى عهد خلفه حسين رشدى باشا[٢] ، وأنشئت بموجبه نقابة المحامين ، وهى المؤسسة التى لها الفضل الكبير فى رفع شأن المحاماة وصون حقوقها وكرامتها

سعد فى الجمعية التشريعية

أتيح لسعد باستقالته من الوزارة أن ينال تدريجا عطف الأمة ، وكانت قوة شخصيته ، ومواهبه العديدة ، وكراهية الشعب لوزارة محمد سعيد باشا التى استقال منها ، كفيلة بأن تجعل الأنظار تتطلع إليه وترجو منه أن يؤدى للبلاد بعيدا عن قيود الوزارة ما يستطيع من خدمات

فلما أنشئت « الجمعية التشريعية » سنة ١٩١٣[٣] ، تقدم سعد للانتخاب فيها ، ورشح نفسه فى دائرتين بالقاهرة ، وساعده الحزب الوطنى فى هذه الانتخابات ، إذ عاهده على أن يكون فى الجمعية منضما إلى المعارضة ، وعقد أنصار الحزب له الاجتماعات الانتخابية ، وزكوه وناصروه ، ففاز بالعضوية فى دائرتى الخليفة وبولاق ، اللتين رشح نفسه فيهما ، وكان فريد فى منفاه ، فأرسل له برقية تهنئة على نجاحه

كان سعد أقوى شخصية فى الجمعية التشريعية ، وكان لها بحكم نظامها وكيلان ، أحدهما تعينه الحكومة ، والثانى ينتخبه الأعضاء ، أما الرئيس فكان يعين من قبل الحكومة ، وقد انتخب سعد وكيلا للجمعية ، وجاء انتخابه للوكالة دليلا على اعتراف زملائه له بالزعامة

برزت مواهب سعد الخطابية فى الجمعية التشريعية ، فكانت خطبه فيها تسترعى الأنظار وتنال الإعجاب من سامعيها وقارئيها ، وأولاه زملاؤه زعامة المعارضة فى الجمعية ، فكان أهلا لهذه الزعامة ، واضطلع بها بجدارة واستحقاق ، وقد وقف تجاه وزارة سعيد باشا البغيضة إلى

---

(١) العَلَم (لسان حال الحزب الوطنى) عدد ٥ أبريل سنة ١٩١٢ ، وذكرت صحيفة العلم فى عدد ٢ أبريل أن إجراءات التحقيق والسير فى الدعوى اتخذت دون أخذ رأى الوزير المستقيل وكانت المخابرة فيها دائرة بين رئيس الوزارة والنائب العام

(٢) هو القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الصادر فى ٣٠ سبتمبر من تلك السنة

(٣) انظر الحديث عنها ونظامها وتاريخها فى كتاب « محمد فريد » ص ٣٥٠ وما بعدها

الشعب مواقف معارضة قوية رفعت منزلته من الشعب ، وعضدته صحافة الحزب الوطنى وأثنت عليه فى هذه المواقف ، ولما استقال سعيد باشا فى ابريل سنة ١٩١٤ وخلفه فى رآسة الوزارة حسين رشدى باشا ظل سعد حاملا زعامة المعارضة ، على أنه كان على صلات ودية برشدى باشا ، فلم يصطدم بوزارته مثلما اصطدم بوزارة سعيد باشا ، هذا إلى أن رشدى باشا قد عرف بصراحته ونفوره من سياسة الدسائس ، فلم يجعل للمعارضة مجالا لاختصامه ومناوأته ، على أن الجمعية التشريعية لم يمتد بها الأجل ، فقد انفضت فى يونيه سنة ١٩١٤ ، وختمت بذلك الفصل التشريعى الأول والوحيد لها ، ولم تجتمع بعد ذلك لنشوب الحرب العالمية الأولى

فى الحرب العالمية الأولى

أعلنت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس سنة ١٩١٤ وعطلت الجمعية التشريعية ، وقد ساير سعد الانقلاب الذى وقع فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ولزم الصمت طيلة مدة الحرب ، ولم تبد منه حركة معارضة للسياسة البريطانية ، فلم ينله سوء فى هذه الفترة العصيبة من حياة مصر القومية

فى أعقاب الحرب

فلما وضعت الحرب أوزارها ، تولى زعامة الحركة التى قامت للمطالبة بالاستقلال كما فصلناه فى موضعه من كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ، وبدأت الحركة بتأليف « الوفد المصرى » عقب مقابلة سعد وزميليه عبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا للسير ونجت المعتمد البريطانى فى مصر يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وتولى سعد رآسة الوفد منذ تأليفه ، وكان اختياره للرآسة باتفاق جميع زملائه ، فكانت زعامته موضع الرضا والاتفاق ، ولم تلق أية عقبة فى طريقها ، وقد نوهتُ إلى هذه الحقيقة فى كتابى عن الثورة ، إذ قلتُ : « فى هذه الظروف تقدم سعد زغلول باشا الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وأخذ يعمل على تأليف جماعة لرفع صوت مصر والمطالبة بحقوقها ، وتبادل الرأى فى هذا الشأن مع بعض من كانوا يتصلون به بصلة الزمالة فى الجمعية التشريعية أو الصداقة الشخصية ، وكانت وكالته للجمعية التشريعية ، وهى الهيئة الرسمية شبه النيابية القائمة فى ذلك الحين ، وزعامته للمعارضة فى هذه الجمعية ، واعتراف زملائه له بالزعامة ، وقوة شخصيته ، ومواهبه ومكانته ، ومقدرته

الخطابية ، كل أولئك كان يؤهله لرياسة هذه الهيئة والتحدث عن الأمة فى تقرير مصيرها »(١)

وقد ترادفت الحوادث السياسية بعد تأليف الوفد ، حتى إذا ما اعتقلت السلطة البريطانية سعدا وزملاءه الثلاثة هبت الثورة من أقصى البلاد إلى أقصاها ، وكان من أول مطالب المتظاهرين الإفراج عن سعد ، فسجلت الثورة زعامته للأمة ، وصار رمزاً للثورة وزعيمها غير مدافع ، مما زاد من مكانته فى نفوس الأمة ، واشتدت حركة الثورة فى مختلف الأرجاء ، فاهتزت لها الحكومة البريطانية ، وأخذت تفكر تفكيرا جديا فى علاجها ، وكان أول ما اعتزمته الإفراج عن سعد وكان معتقلا فى مالطة ، فأفرج عنه فى ٦ ابريل سنة ١٩١٩ ، فازداد الشعب تعلقا به ، وسافر من مالطة إلى باريس ، ولحق به أعضاء الوفد ، وهناك طفقوا يطرقون أبواب مؤتمر الصلح ، ولكنها أوصدت دونهم ، وصم المؤتمرون آذانهم عن سماع طلباتهم

وتجلى تعلق الشعب بسعد وثقته به حين حضرت لجنة ملنر إلى مصر فى أواخر سنة ١٩١٩ ، فإن الأمة قاطعتها مقاطعة محكمة وأحالتها على الوفد إذا هى أرادت أن تعرض ما لديها من آراء أو مقترحات فى المسألة المصرية ، وكان هذا الاتجاه توكيدا وتثبيتا لزعامة سعد ، ولما عادت لجنة ملنر إلى إنجلترا اتصلت به وكان بباريس ، واستدعاه اللورد ملنر إلى لندن للمفاوضة فى حل المسألة المصرية ، وتولى المفاوضة سنة ١٩٢٠ على رأس هيئة الوفد

لم يكن موقف سعد من هذه المفاوضة صحيحا ولا سليما ، لأنه لم يركز القضية الوطنية فى الجلاء ، وهو جوهر الاستقلال ، بل قبل أن يجعله موضع المساومة ، وارتضى وجود قاعدة عسكرية بريطانية فى البلاد ، وإن كان قد حدد مكانها بالشاطئ الآسيوى لقناة السويس ، وأغفل السودان إطلاقا ، حقاً ان موقف زملائه فى الوفد كان أضعف منه ، وكانوا فى الأغلبية يستعجلون عقد الاتفاق مع إنجلترا ولو كان فيه إهدار للجلاء ووحدة وادى النيل ، ولكن هذا الاتجاه من أغلبية أعضاء الوفد لا يسوغ موقف سعد فى هذه المفاوضات ، وقد انتهت بقطعها فى نوفمبر سنة ١٩٢٠ إذ لم تقبل لجنة ملنر إدخال التحفظات التى تقدم بها الوفد على مشروع المعاهدة

ويبدو لنا أن سعداً أراد أن يتدارك خطأه فى مفاوضاته مع ملنر ، فأعلن حين اقتربت

---

(١) « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ١ ص ٦٩

مرحلة المفاوضات الرسمية حملة قوية على مشروع المعاهدة ، وفى غضون ذلك عاد إلى مصر فى ابريل سنة ١٩٢١ ، فاستقبلته الأمة بأعظم مظاهر الابتهاج والحماسة ، وكان استقباله سلسلة لا نهاية لها من المظاهرات والزينات والأفراح والحفلات المنقطعة النظير ، واستبان من هذا الاستقبال أن الأمة قد وضعت فيه ثقتها المطلقة ، وكأنه قد ملكها روحا وقلبا وشعورا ، وتأكدت زعامته للأمة بشكل لم يسبق له مثيل من قبل ، وهنا وقع الخلاف المشهور بينه وبين عدلى ومعظم أعضاء الوفد ، ووقع الانقسام الذى فصلنا الكلام عنه فى الفصل الأول من الكتاب ، وقد أبدينا رأينا فيه ، فلا نعود إليه تفصيلا ، وإنما من الحق أن ننوه بما دلت عليه الحوادث اللاحقة ، وهو أن خصوم سعد فى الوفد كانوا يرون فيه عقبة فى سبيل الاتفاق مع انجلترا ، وكان هذا أكبر مأخذ لهم عليه ، وهذا وحده يكفى لرجحان كفته عليهم عند الحكم على هذا الخلاف ، على أن الذى يؤخذ على سعد أنه هاجم عدلى وأعضاء الوفد المنفصلين ومخالفيه فى الرأى عامة مهاجمة عنيفة ، وحمل عليهم الحملات الشعواء ، وألّب عليهم الجماهير ، فى حين لم يكن الأمر يقتضى ذلك ، إذ كانت البلاد فى حاجة إلى استمرار الوحدة فى صفوفها ، قدر الاستطاعة ، وكان سعد يستطيع بلا مراء أن يعالج الأمور بغير استدامة أسباب الانقسام ، ولكنه لم يفعل ، بل زاد الانقسام على يده تفاقما واستفحالا ، ولا ريب فى أن انجلترا قد أفادت من هذا الصدع الذى أصاب بناء الوحدة

وعلى أثر إخفاق المفاوضات الرسمية التى تولاها عدلى استهدف سعد لاضطهاد الانجليز من جديد ، إذ اعتبروه العقبة الجوهرية التى عطلت عقد المعاهدة ، فاعتقلوه للمرة الثانية ، ونفوه وبعض أنصاره إلى جزائر « سيشيل » ، فازداد الشعب تعلقا به ، وعطفا عليه ، وتأييدا له ، وكان ظن الانجليز أن نفيه للمرة الثانية يضعف نفوذه فى المحيط السياسى ، ولكن الحوادث أخلفت ظنونهم ، وظل اسم سعد وهو فى منفاه العامل الأكبر أثراً فى هذا المحيط ، والشخصية المسيطرة على السياسة المصرية ، ويبدو أن الانجليز كانوا فى هذه المرة يعتزمون إبقاءه فى المنفى إلى غير رجعة ، ولا ينوون أن يكرروا ما فعلوه حينما نفوه أول مرة إلى مالطة ، إذ أفرجوا عنه بعد حوالى شهر من اعتقاله بها ، ولكن حوادث الاغتيال التى تعاقبت بعد نفيه الثانى والتى كان الدافع الأكبر إليها إنذار الإنجليز أنه ما دام سعد فى المنفى فلا تنقطع هذه الحوادث ، قد جعلتهم يعيدون النظر فى شأنه ، فنقلوه إلى « جبل طارق » ، مراعاة لصحته ، ثم اضطروا للافراج عنه فى مارس سنة ١٩٢٣ ، فزادت مكانته فى نفوس الشعب ، وتجلت هذه المكانة فى الانتخابات البرلمانية الأولى التى جرت فى يناير

سنة ١٩٢٤ ، وكانت انتخابات حرة ، فاكتسح الوفد الميدان ، وفاز بتسعين فى المائة من مقاعد النواب ، فبرهنت هذه النتيجة على التفاف الشعب حول سعد والوفد ، ما فى ذلك شك

سعد فى الوزارة

واجه سعد فى الوزارة حربا من ناحيتين : الانجليز والسراى ، فالانجليز كانوا يأملون فيه ويريدون منه أن يقبل مشروع المعاهدة ، ولكنه أخلف ظنهم من هذه الناحية ، وكان موقفه فى محادثاته سنة ١٩٢٤ مع المستر رمزى ما كدونالد رئيس الوزارة البريطانية سلبيا مشرفا ، ومن الحق أن نقول انه أول وزير مصرى واجه الانجليز رسميا بمعظم مطالب البلاد الوطنية ، وهذه المطالب هى :

أولا — سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية

ثانيا — سحب المستشار المالى والمستشار القضائى

ثالثا — زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية فى مارس سنة ١٩٢٣ قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شؤون مصر عملا غير ودى

رابعا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر

خامسا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس

سادسا — استمساكه بالنسبة للسودان بتصريحاته التى أدلى بها فى البرلمان المصرى ، وقد لخصها البيان البريطانى عن المحادثات بأنها مطالبة بملكية مصر العامة للسودان ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة (انظر ص ١٧٧)

وكان تقديم سعد لهذه المطالب بصفة رسمية ، ومواجهة الحكومة البريطانية بها ، شجاعة منه وإقداما ، وبخاصة لأنها كانت السبيل إلى إقصائه عن الوزارة ، إذ جعل نفسه هدفا لسياسة انجلترا العدائية حياله ، مما أدى به فعلا إلى الاستقالة فى نوفمبر سنة ١٩٢٤

أما السراى فكانت تنقم من سعد تمسكه بسلطات الشعب الدستورية ، وكانت تبغى أن تؤول إليها هذه السلطات ، ولكن سعدا أبى أن تلين له قناة أمام مطالب السراى ، ومن هنا ظهر النضال بينه وبين الملك فؤاد ، وقد وقف سعد فى هذا النضال موقفا مشرفا ،

جديراً بزعامته للأمة ، وكان الملك ينقم منه وصوله إلى رآسة الوزارة بإرادة الأمة ، واعتزازه بثقتها ، فاحتمله على مضض ، وما فتئ يتطلع إلى الأفق يرقب ما تؤاتيه به الحوادث ، لكى يضرب ضربته التى يقصى بها الزعيم المستند إلى قوة الشعب عن منصب الحكم ، ويقضى بعد ذلك على منزلته الشعبية بقوة الحكومة التى تخلفه ، ولقد أفلح فى المرحلة الأولى من برنامجه ، ولكنه أخفق فى المرحلة الثانية ، ففى المرحلة الأولى انتهز فرصة تغير الانجليز على سعد لتمسكه بمطالبه فى محادثاته مع ما كدونالد ، فأخذ يثير الأزمات الداخلية لإحراجه (أنظر ص ١٧٩) ، إلى أن وقعت حادثة السردار المشئومة وهاج غضب الانجليز على سعد وعدوه مسئولا عن الحادثة ، فاستقال أمام مطالبهم الجائرة

ومن الواجب أن ننوه إلى أن استقالته لم تكن بفعل السياسة البريطانية وحدها ، بل ان للسراى وللمستوزرين دخلا كبيرا فى دفعه إليها ، فكأن مؤامرة قد اتفق عليها بين هؤلاء وأولئك ، لإقصاء وزارة الشعب عن الحكم ، وإحلال وزارات الأقلية أو وزارات السراى محلها ، وقد رأيت كيف أضعف هذا الوضع جبهة مصر حيال العدوان البريطانى ، وكيف استغلته انجلترا فى مختلف المناسبات لكى تضغط على مصر وتضعها منها موضع الضعيف المتخاذل ، أمام العدو القوى المتماسك

استقال سعد من الوزارة فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وهنا بدأت المرحلة الثانية من سياسة الملك ، وهى تأليف وزارة يصطنعها لتحقيق برنامجه فى القضاء على الزعامة الشعبية ، وتمكين السراى من حصر سلطات الحكم فى يدها ، وكان ظن الملك أن أية وزارة يعينها تستطيع أن تخضع هذا الشعب المهيض الجناح فى نظره ، ولكن الحوادث جاءت على عكس ما ظن وقدر ، كما تراه مفصلا فى موضعه من الكتاب[1] ، وبقيت الأمة مؤيدة للزعامة الشعبية ، فبرهنت على قوة فى النضال ، وإباء للضيم ، وثبات فى تمسكها بحقوقها ، واعتزاز بشخصيتها ، ونفور من الحكم المطلق ، وتلك لعمرى صفات دلت على تقدم الأمة فى الحياة السياسية

ومن الحق أن نعترف لسعد بأنه كان مناضلا عظيما عن سلطة الأمة ، تلك السلطة التى هى قوام النظام الديموقراطى فى الشعوب الحرة ، وهنا رجحت أيضا كفته على كفة معظم خصومه ، فإن جلهم (ومن الإنصاف ألا أقول كلهم) قد مالأوا السراى فى إهدار سلطة الشعب ، فكانوا عونا لها على هذا الشعب ، ومن أسف أن بعض خلفاء سعد وتلاميذه قد

---

(١) راجع الفصل العاشر والفصل الحادى عشر

نقضوا عهده من هذه الناحية ، وانضموا إلى جبهة الحكم المطلق ، متحالفين متعاونين ، مع خصوم الدستور الأقدمين ، فتنكروا لماضيهم فى النضال عن سلطة الأمة ، وكانوا فى ذلك من الخاطئين ، ومن عجب أنهم مع ذلك ظلوا ينتسبون إليه ، ويتسمون باسمه ، فما أكثر ما فى بلادنا من متناقضات ، وما أعظم الفرق أحيانا بين الأسماء والمسميات !

زعامة سعد

إن الزعامة هى قدرة الإنسان على أن يقود الجماهير وأن يجمع حوله أكثر ما يمكن من الأنصار والمؤيدين أو المعترفين بزعامته

ولا شك أن سعدا قد جمع حوله منذ أواخر سنة ١٩١٨ إلى أن توفى سنة ١٩٢٧ أكبر ما يمكن من الأنصار ، وكانت له مقدرة عجيبة فى اقتياد الجماهير ، وقد جمع حوله بغير منازع الغالبية العظمى من الأمة ، على اختلاف طبقاتها وطوائفها ، فزعامته أصبحت حقيقة من حقائق التاريخ القومى لمصر الحديثة ، ولئن نازعه فى زعامته بعض معاصريه ، فإنهم بعد أن خاصموه عادوا إلى الاعتراف بزعامته ، اعتبرْ ذلك فى الائتلاف الذى حدث سنة ١٩٢٥ ، فقد أقر له خصومه السابقون بزعامته وولوه رآسة البرلمان الذى انعقد من تلقاء نفسه فى نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وأسندوا إليه رآسة المؤتمر الوطنى الذى جمع الأحزاب المؤتلفة كلها فى فبراير سنة ١٩٢٦ ، واعتبرْ ذلك أيضا فى أن الحزب الوطنى ارتضى حين تأليف الوفد فى نوفمبر سنة ١٩١٨ أن يمثل فى هيئة الوفد بزعامة سعد ، وإنما وقع الخلاف على أشخاص من يمثلونه ، فلم يتم تمثيله[١] ، وعندما عقد الميثاق الوطنى بين الوفد والحزب الوطنى فى نوفمبر ١٩٢٢ لمناسبة انعقاد مؤتمر لوزان (ص ٧٨) كان من قواعده المطالبة بفك اعتقال سعد (وكان وقتئذ فى منفاه بجبل طارق) ليتمكن من رآسة الهيئة المتحدة المكونة من الوفد والحزب الوطنى وأن يكون اسم هذه الهيئة « الوفد المصرى »

ولما اضطر سعد إلى أن يتنحى عن رآسة الوزارة سنة ١٩٢٦ ، كان هو الذى اختار من يرأسها ، فاختار عدلى سنة ١٩٢٦ ، واختار ثروت سنة ١٩٢٧ ، فهذه الظواهر كلها تدل دلالة صريحة على أن زعامة سعد للأمة قد اعترف بها الجميع

المآخذ على سعد

أهم المآخذ على سعد أنه رسم خطة المفاوضة مع إنجلترا مع بقاء قواتها العسكرية فى البلاد ،

(١) أنظر كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ١ ص ٩٤ ، ١٧٤

والطريقة المثلى كما أسلفنا تقتضى تركيز القضية الوطنية فى الجلاء عن وادى النيل والنضال فى سبيل هذا الجلاء وعدم التساهل فى أمره ، لأنه هو جوهر الاستقلال ، وقد ظهرت عيوب خطة المفاوضة ، فيما استتبعته من تساهل وتنازل عن كثير من حقوق البلاد الاستقلالية ، فى مختلف المفاوضات

وبدا تنازل سعد فى مشروعه الذى قدمه إلى لجنة ملنر سنة ١٩٢٠ ، فإنه أقرّ النقطة العسكرية البريطانية فى مصر ، وإن كان اشترط أن تكون على الضفة اليمنى لقناة السويس ، وأغفل السودان بتاتا ، وكان هذا المشروع هو نقطة الارتكاز التى كان يستند إليها المفاوضون لتسويغ مشروعات المعاهدة

لقد كان واجباً على سعد أن يرسم للأمة طريق المقاومة المستمرة ، وأن يركزها فى الجلاء ، فلا يتفاهم مع انجلترا إلا بعد الجلاء ، لأنه ليس مطلوبا من أمة تتمسك باستقلالها أن تتفاهم مع دولة تحتل بلادها

ومن ناحية أخرى لم يوجه الأمة توجيها اقتصاديا فى كفاحها القوى ، ولقد كانت منزلته الكبرى التى نالها من الأمة تكفل استجابتها إليه إذا هو دعاها إلى النضال فى هذا الميدان لكى تسترد استقلالها الاقتصادى والمالى الذى هو ولا شك من دعائم استقلالها الوطنى والسياسى ، ولو أنه وضع لها برنامجا اقتصاديا واسع المدى تتحرر به من التبعية الأجنبية فى حياتها الاقتصادية والمالية ، وتعهد هذا البرنامج بالرعاية والتنفيذ ، لكان له فى هذه الناحية فضل كبير على البلاد ، ولكنه أهمل هذا الجانب الإنشائى ، مع أن الأمة كانت على استعداد لأن تخطو الخطوات الواسعة الموفقة فى هذا المضمار ، فإهمال سعد هذا الجانب الهام من حياة مصر القومية هو مأخذ كبير على زعامته وعلى سياسته العامة

وثمة مأخذ آخر ، وهو أنه لم يقدر عواقب الانقسام الذى حدث فى صفوف الأمة سنة ١٩٢١ ، فلم يعمل على تلافيه ، وكان فى استطاعته أن يتلافاه

حقا ان خصومه فى الوفد يحملون التبعة الأولى فى هذا الانقسام كما بينا فى الفصل الأول ، ولكنه هو أيضا يحمل التبعة معهم ، وكان فى مقدوره أن يجد حلولا شتى لرأب الصدع الذى أصاب وحدة الأمة ، ولكنه على العكس زاد فى أسباب الانقسام ، وهاجم خصومه مهاجمة عنيفة دون مقتضٍ ، وأباح فى مهاجمتهم أساليب من النضال أفسدت حياة البلاد السياسية

ولقد لبى الدعوة إلى الوحدة سنة ١٩٢٥ ، وهذا يدل على أن الدعوة فى ذاتها قوية

سليمة ، وكان واجبا أن يليها سنة ١٩٢١ أو سنة ١٩٢٣ ، لا أن ينتظر حتى سنة ١٩٢٥ ، وكان عليه بعد أن ظفر بالثقة العظمى التى أولاها إياه الشعب فى انتخابات سنة ١٩٢٤ أن يمد يده إلى خصومه ، ويدعوهم إلى التعاون معه ، وفى هذه الحالة تكون دعوة كريمة ، صادرة عن شعور بالقوة لا عن خوف من الهزيمة ، كان واجبا عليه أن يمكن لبعض خصومه من مقاعد البرلمان ، ولو عن طريق التعيين فى مجلس الشيوخ ، ولو فعل ذلك لبدا على عمله طابع الإيثار والسعى لتأليف القلوب ، ولكنه لم يفعل ، وهذا موضع ضعف كبير فى حياته السياسية

ويؤخذ أيضا على سعد أنه فى وزارته أقر قاعدة المحسوبية فى التعيينات والترقيات ، وجهر بها فى حديثه بجريدة الليبرتيه كما تقدم بيانه (ص ١٦٠) ، وكان واجبا عليه أن يحارب هذا الداء الذى هو بلا مراء من شر الآفات التى تفسد أداة الحكم ، ولا يخفف من تبعته أن خصومه فى الحكم كانو أيضا يتبعون هذه القاعدة ، فإن الزعيم الذى نال ما نال من ثقة الغالبية العظمى من الأمة كان مطلوبا منه أن يصلح العيوب التى تضر بالبلاد ، ويرسم الخطط الكفيلة بتقدمها ونهضتها ، فإقرار سعد لقاعدة المحسوبية فى الحكومة كان من أكبر المآخذ على سياسته

ومن الإنصاف لسعد أن نقول إنه فى السنين الأخيرة من حياته قد تدارك بعض أخطائه ، فكان لا يميل إلى عقد معاهدة تربط مصر بانجلترا ، وآثر أن تظل البلاد طليقة من قيود التحالف معها ، ومن ناحية أخرى رضى بالتخلى عن رآسة الوزارة سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٧ ، وكان أحق بها بوصف كونه زعيم الأغلبية ، وكان هذا منه إيثارا يحمد له ، حقا انه ارتضى هذا الإيثار لأن خصومه قد أقروا له بالزعامة عليهم ، وحفظوا له مكانته فى المحيط السياسى ، بحيث كان هو الرئيس المعنوى لهم ، ولكن هذه الملابسات لا تغض من قيمة المثل الذى أعطاه

وهاءنذا قد ذكرت ما وسعه الجهد من الحديث عن شخصية سعد ، فلعلى قد التزمت جانب الحق والإنصاف فيما كتبت عنه ، ذاكرا ما له وما عليه ، وليس أولى وأبقى من الحق ، ولا أجدر منه رائداً لنا فيما نقول ونعمل

الفصل الرابع عشر

الدستور والحكم المطلق

أودُّ أن أختم الجزء الأول من هذا الكتاب بكلمة عن الدستور والحكم المطلق

إن نضالا طويلا يقوم بينهما فى مصر ، فإلى أى جانب وفى أى معسكر يجب علينا أن نقف مدافعين مجاهدين ؟

إن الدستور فى روحه وفى مجموع نصوصه هو النظام الذى يكفل للشعب حكم نفسه بنفسه بإرادته واختياره ، ويكفل لأفراده تمتعهم بحقوقهم الشخصية والسياسية ، فالدستور هو المرادف للديمقراطية ، والحكم المطلق هو قيام حكومات تفرض على الشعب فرضاً ، وتلجأ ، لكى تبقى على غير إرادته ، إلى إهدار حقوقه وكبت حريته

هذا هو الفارق بين الدستور والحكم المطلق ، لقد دافعتُ وسأدافع عن حقوق الشعب الدستورية ، ولعلك تلاحظ أن هذا الدفاع يتمشى فى معظم فصول هذا الجزء ، وستراه متمشيا فى فصول الجزء الذى يليه إن شاء الله ، وانى فى دفاعى هذا إنما أصدر عن عقيدة لازمتنى طول حياتى الوطنية ، تلقيتها أول ما تلقيتها عن مصطفى كامل ومحمد فريد ، وانى لأرجو ممن تتلمذوا على هذين الزعيمين العظيمين أو من ينتسبون إليهما أن يحفظوا عهدهما فى الذّود عن الدستور ، لأنه لا يجمل بالإنسان أن ينتسب إلى زعيم وفى الوقت نفسه ينقض عهده والميثاق

كان مصطفى كامل إلى جانب دعوته إلى الجلاء ، لا ينى فى المطالبة بالدستور ، سواء فى خطبه أو مقالاته

كتب فى عدد ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٠ من « اللواء » مقالة بعنوان : (الحكومة والأمة فى مصر) ، ذكر فيها وعد اللورد « دفرين » بإسم حكومته أن يؤسس فى مصر مجلس نيابى ، وإخلاف الحكومة البريطانية هذا الوعد ، كإخلافها وعودها فى الجلاء ، ثم قال : « لعمرى إذا كان الانجليز يودون حقيقة أن يعيشوا مع هذا الشعب المصرى فى وفاق واتفاق ويسيروا به فى طريق السعادة كما يدعون فأول واجب نطالبهم به هو أن يحققوا وعد

اللورد دفرين ويجعلوا للحرية والعدالة أساسات قوية متينة لا تستطيع يد بشرية إنجليزية أو مصرية أن تمسها بسوء »

ودعا إلى الدستور فى خطبته فى العيد المئينى لمحمد على يوم ٢١ مايو سنة ١٩٠٢ ، وكان على صفحات « اللواء » يدعو إلى إنشاء المجلس النيابى كأداة للحكم الصالح ، كتب فى عدد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ مقالة تحت عنوان (إفلاس الاحتلال) ، أظهر فيها فساد الأداة الحكومية فى المعارف والداخلية ، وختمها بقوله : « وعندى أن هذه الأدوار المختلفة والأدواء المتنوعة دالة كلها على شدة حاجة البلاد إلى مجلس نيابى تكون له السلطة التشريعية الكبرى ، فلا يسن قانون بغير إرادته ، ولا تحور مادة إلا بمشيئته ، ولا يزعزع نظام بغير أمره ، ولا تعلو كلمة على كلمته ، وإلا فإن بقاء السلطة المطلقة فى يد رجل واحد سواء كان مصريا أو أجنبيا يضر بالبلاد كثيرا ويجر عليها الوبال »

وكتب تحت عنوان (إنشاء مجلس نيابى) فى عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٤ من « اللواء » ما يأتى : « لعل قراء اللواء وغيرهم من أفراد الأمة المصرية يذكرون ما قلناه من فوق المنابر ، وكتبناه فى هذه الجريدة وغيرها من وجوب إنشاء مجلس نيابى منذ عشر سنوات كاملات ، ويسرهم كما سرنا أن هذا المطلب العزيز صار على ألسنة الكثيرين من أهل القطر ، لأنه الأنشودة التى يجب أن يترنم بها المصريون بعد طلب الاستقلال ، وسواء كان سابقا أو لاحقا لتخلص البلاد من رق الاحتلال ، فإنه الضمانة الوحيدة والكفالة الصحيحة لسلامة القوانين والحرية الخاصة والعامة » ، إلى أن قال : « ليس للاحتلال مصلحة فى إيجاد مجلس نيابى لهذه البلاد ، ولكن صوت الأمة يعلو على صوته إذا تمسكت به ودعت إليه وطالبت وجاهدت بقوة الرأى والفكر والثبات التى هى أكبر القوى الفعالة فى حياة الأمم ، فلتفعل ، فإنها تخطو بالوصول إليه أكبر خطوة فى طريق الاستقلال »

واستمر جهاد الحزب الوطنى فى سبيل الدستور ، إلى جانب جهاده فى سبيل الجلاء ، على عهد محمد فريد ، فقد كان من أجل أعمال الفقيد توجيه الأمة إلى حركة إجماعية للمطالبة بالدستور ، وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء على ماطلبته « الجمعية العمومية » فى شهر مارس سنة ١٩٠٧ من إنشاء المجلس النيابى ، إذ جاء فى هذا الرد المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتى : « ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يُرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشتغل الآن فى توسيع اختصاص مجالس المديريات »

كان هذا الجواب إهانة للأمة ، واتهاماً لها بعدم كفايتها للنظام الدستورى ، وترديداً وتأييداً لوجهة النظر الاستعمارية فى هذا الصدد ، فاعتزم فريد بك رد هذه الإهانة ببعث حركة إجماعية من الأمة ، للمطالبة بالدستور ، وأعد الحزب الوطنى عرائض لتقديمها إلى الخديو بطلب إنشاء المجلس النيابى ، وطبع عشرات الألوف من هذه العرائض ، ووزعها على أعضائه وأنصاره ، والمصريين كافة فى جميع الجهات ، للتوقيع عليها ، فانهالت عرائض الدستور على الحزب من العاصمة والثغور والمدن والأقاليم ، واشترك فى توقيعها أعيان البلاد والطبقة الممتازة والمثقفة ، والسيدات والآنسات المهذبات ، وتبعهم جميع طبقات الأمة ، وبلغ عدد الموقعين على الفوج الأول منها ٤٥٫٠٠٠ ، قدمها الفقيد إلى الخديو عباس الثانى فى أبريل سنة ١٩٠٨ ، وفى ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثانى منها ، وعليها ١٦٫٠٠٠ توقيع ، فكان لهذه العرائض دوىٌّ هائل فى البلاد ، وكانت أكبر دعاية للدستور

ولقى الحزب الوطنى من الاحتلال مقاومة مستمرة لدعوته وجهاده للدستور ، مثل المقاومة التى لقيها منه فى دعوته للجلاء ، وكانت الحكومة البريطانية لا تفتأ تعلن على لسان وزرائها ومعتمديها فى مصر معارضتها فى عودة الدستور ، رداً على كل حركة يقوم بها الحزب الوطنى فى هذه الناحية ، اعتبر ذلك فيما صرح به السير الدون جورست المعتمد البريطانى فى مصر سنة ١٩٠٨ رداً على العرائض الإجماعية التى قدمها محمد بك فريد إلى الخديو بطلب الدستور ، إذ قال : « إذا كان المقصود من هذه الصيحة فى طلب الدستور إنشاء مجلس نيابى بإطلاق المعنى كما هو الحال فى انجلترا وفى بلدان أخرى أوروبية ، فليس عندى على ذلك إلا جواب واحد ، وهو أن الشروط اللازمة لإدارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الآن ، والتفكير فى إدخال تغيير يحدث انقلابا كهذا الانقلاب ضرب من الحماقة والجنون »

وبقيت السياسة البريطانية على إصرارها فى مقاومة عودة الدستور ، يعاونها فى ذلك الخديو والوزراء المصريون — وهذا مايدعو إلى الأسف — وكل ما تراخت فيه تحت ضغط الحركة الوطنية هو إدخال بعض تعديلات طفيفة فى نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، كجعل جلساتهما علنية (قانون ٣ مارس سنة ١٩٠٩) ، بعد أن كانت من قبل سرية ، وتقرير حق سؤال الوزراء فى مجلس شورى القوانين ، وتوسيع اختصاصات مجالس المديريات ، وعدّ المرحوم محمد بك فريد هذه التعديلات مكسبا للحركة الوطنية ، — وقد كانت حقا مكسبا فى ذلك الوقت العصيب — إذ قال عنها فى خطبته بالمؤتمر الوطنى يوم

٧ يناير سنة ١٩١٠ : « مما نالته الأمة بفضل مجهوداتها فى هذه السنة — ١٩٠٩ — علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وتعديل نظام مجالس المديريات ، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى ، وهى مسائل وإن كانت فى ذاتها لا تعد شيئا مذكورا بالنسبة للدستور الذى تطلبه الأمة وتسعى وراءه مهما كلفها من المجهودات والأموال والأنفس ، إلا أنها تعد خطوة ولو صغيرة فى سبيله ، وتعود ببعض الفائدة على الأمة لو أحسن أبناؤها استعمالها وعرفوا طريق الانتفاع بها ، وقد ظهرت فوائد علنية مجلس الشورى فى مجادلات أعضائه للنظار ، ومباحثاتهم فى القوانين المطروحة أمامهم ، فإن الأعضاء أصبحوا يحسبون لصوت الأمة وللجرائد التى تعبر عن أفكارها حسابا كبيرا ، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة ورضاها عنه بوقوفه موقف المناقش العاقل والمحاسب المفكر ، لا موقف المعاند أو المكابر ، حتى اضطروا الحكومة فى عدة مواقف إلى احترام آرائهم والأخذ بملاحظاتهم »

وكان لا يفتأ يدعو الأمة إلى المطالبة بالدستور ، إلى جانب المطالبة بالجلاء ، وآخر موقف له فى ذلك قبل منفاه كان فى المؤتمر الوطنى الذى اجتمع يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ ، إذ دعا فى خطبته إلى إصدار قرار بتجديد الاحتجاج على الاحتلال ، وإرسال برقية بذلك إلى وزير خارجية إنجلترا ، وقرار آخر بطلب رد الدستور إلى الأمة ، وإرسال برقية بذلك إلى الخديو ، ولبى المؤتمر دعوته ، وأصدر القرارين معاً ، وقد تعقب الاحتلالُ الفقيدَ بعد هذه الخطبة ، وأوحى إلى صنائعه من الوزراء والحكام والقوّامين على الدعوى العمومية أن يعتبروا المطالبة بالدستور تهمة تقع تحت طائلة العقاب ! وعدوها تحريضا على كراهية الحكومة وبغضها وازدرائها ! وحوكم الفقيد عليها فعلا ، وحكم عليه وعلى اثنين من زملائه فى الجهاد وهما على فهمى كامل بك ، واسماعيل بك حافظ ، بالحبس سنة له ، وثلاثة أشهر لزميليه

* * *

تلقيتُ إذن عن مصطفى كامل ومحمد فريد عقيدتى فى الدفاع عن الدستور ، فكان أول كتاب وضعته هو كتاب « حقوق الشعب » ، وعنوانه يدل على موضوعه ومعناه ، وضعته سنة ١٩١٢ فى شرح المبادئ الدستورية ، وتأييدها وتعميمها ، وقد عبرت فيه عن الحكام بأنهم « وكلاء الأمة » ، وقلت فى هذا الصدد : « إن الحكام فى الزمان الماضى وفى الحكومات الاستبدادية على العموم يعتبرون أنفسهم سادة متحكمين لا وكلاء عن الأهالى ، ولكن هؤلاء الحكام يعتدون على حقوق الأهالى لسكوت الأهالى عنهم وتساهلهم معهم ، أما الأمة الحريصة على حقوقها فلا يمكن حكومتها أن تقوم بأعمالها إلا إذا كانت الأمة راضية

عنها وعن سياستها ، لأن الوكيل لا يمكن أن يستمر فى عمله الا إذا كان موكله راضياً عنه ، ولكن الوكيل إذا رأى من موكله غفلة أو تساهلا اعتبر نفسه فى آخر الأمر سيده ومولاه ، وكذلك تفعل الحكومات مع الأمم المتساهلة فى حقوقها[١] »

وقلت فى موضع آخر : « الحكام ما هم الا المنفذون لإرادة الأمة ، ومجلس النواب هو المعبر عن إرادة الأمة والساهر على تنفيذ إرادتها ، وخلاصة ما تقدم أن النواب هم وكلاء الأمة فى التعبير عن رغباتها ، والحكام هم وكلاؤها فى تنفيذ تلك الرغبات »[٢]

وفى سنة ١٩٢٢ قلت تحت عنوان (لماذا لا تحترم إرادة الأمة فى دور الانتقال) ، قبل صدور الدستور : « ان الأمة فى دور الانتقال أحوج ما تكون إلى تحقيق إرادتها ، لأن هذا الدور الخطير يترتب عليه مستقبل البلاد فى حياتها السياسية والاجتماعية ، فكيف تبقى إرادة الأمة معطلة فى تقرير مصيرها ووضع القواعد والأنظمة التى تسير عليها وترتبط بها حاضرها ومستقبلها ؟ هذه حالة غريبة يكفى أن نقول فيها انها حالة غير طبيعية ، حالة لا يمكن أن ترضى بها الأمة ولا يمكن أن تؤدى إلا إلى اتساع مسافة الخلف بينها وبين الحكومة ، فإن انتقال الأمم من حال إلى حال لا يتم إلا فى ظل الإرادة الوطنية العامة ، فإذا عطلت هذه الإرادة فللأمم أن تستاء ، ولها أن تتذمر وتتبرم ، ولها أن تنفر من كل نظام أساسه تجاهل إرادتها ، وهكذا تؤدى الحالة التى نحن فيها إلى استمرار التباعد بين الحكومة والأمة ، والحكومة التى لا تعتمد على إرادة الأمة ولا ترتكن على تأييد الرأى العام فيها لا يمكن أن تكون حكومة قوية فى حل المعضلات التى تعرض لها فى دور الانتقال ، ان الحكومة التى لا تؤيدها الأمة لا يمكن أن تكون قوية أمام الاحتلال الانجليزى ولا أمام المطامع الأجنبية ، فإبعاد إرادة الأمة عن الميدان وتعطيل ذلك العامل الأكبر فى حياة الشعوب ضرر كبير يصيب البلاد ، وهذا الضرر لا تقع تبعته فى التاريخ إلا على الذين يتجاهلون إرادة الأمة[٣] »

ولما أعلن الدستور سنة ١٩٢٣ بفضل جهاد الأمة ، ودخلت النظامات الدستورية فى دور التنفيذ ، ظللتُ على عقيدتى فى وجوب تمتع الأمة بحقوقها الدستورية مهما كانت الأغلبية التى تسفر عنها الانتخابات العامة ، سواء كانت من هذا الحزب أو ذاك ، لأن أساس النظام الدستورى أن تحترم إرادة الأمة فى اختيار ممثليها ، وبالتالى حكامها ، وقد عبرتُ عن هذه القاعدة فيما قلت سنة ١٩٢٥ اعتراضا على تعطيل الحياة الدستورية وقتئذ ، ونقلته فى موضعه

(١) « حقوق الشعب » ص ١٠ (٢) « حقوق الشعب » ص ١١
(٣) الأخبار عدد ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٢

من الفصل العاشر (ص ٢٢٠) ، وأيده حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى فى خطبته بهذا الاجتماع إذ قال : « إنه ليحلو لى جدا أن أسمع اليوم على لسان خطباء الحزب الوطنى دعوة صادقة إلى الاتحاد ، ولكن لا لخدمة الأغراض الذاتية والمنافع الشخصية ، بل لتأييد الدستور وتأمين الأمة على سيادتها القومية ، يحلو لى ذلك لأن رجال الحزب الوطنى ، وهم طلاب الدستور من قديم ، والسجناء تحت ظلال أحكامه ، هم الذين يرفعون اليوم أصواتهم لصيانته[١] »

وانى لأرجو من كل من ينتسب إلى الحزب الوطنى ألا ينحرف عن هذه الرسالة

وعبرتُ عن هذا المعنى أيضا فى جلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٤٣ بمجلس الشيوخ ، إذ قلت : « إنى بالرغم من معارضتى للوفد ، وبالرغم من أنى كنت معارضا لسعد سنة ١٩٢٤ فى البرلمان الأول ، وبالرغم مما أصابنى من سعد وخلفاء سعد ، فإنى أدين بأن الحكم يجب أن يكون بإرادة الأمة ، كما أدين أيضا بحق الأغلبية فى تولى الحكم ، مهما تكن هذه الأغلبية ، لنا أو علينا ، لأن حكم الأغلبية هو حكم الأمة ، وهو الحكم الذى يجب أن تتجه إليه جهودنا وأفكارنا وأنظارنا ، إن حكم الشعب له أخطاء وله عيوب ، وقد يخطىء الشعب فى اختيار ممثليه ، ولكن هذا الخطأ يمكن إصلاحه ، ويكون ذلك بممارسة الشعب حقوقه السياسية ، إذ لا توجد أمة فى العالم قد وصلت فى النظام الدستورى إلى حد الكمال فى سنة أو سنتين ، كلا ، فإن التربية السياسية للشعب تحتاج إلى سنين طويلة ، يمارس الشعب فيها حقوقه السياسية ، فخير علاج للنظام الدستورى ولما فيه من العيوب هو أن يمارس الشعب حقوقه ويتولاها بنفسه ، هذا هو الطريق الصحيح لحكم الشعب نفسه بنفسه ، وهو الطريق الذى يبعث فى الأمة روح الاستقلال ، روح العزة والكرامة ، روح التقدم إلى مستوى الأمم العظيمة[٢] »

وأود فى هذا المقام أن أنقل ما كتبته دفاعا عن الدستور فى كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ »، لأنه متابعة لرأيى وعقيدتى منذ سنة ١٩١٢ ، بل منذ سنة ١٩٠٨ حين ساهمت فى المطالبة بالدستور على يد المرحوم محمد بك فريد ، قلت : « وهنا يلزمنى أن أرد على قوم لا يعدون الحياة الدستورية مغنما ، بل يتجهمون لها ويتنكرون ، ويطيب لهم أن يعدوا عليها المآخذ والعيوب ! ويضعوا فى طريقها العقبات سراً وعلنا

---

(١) اللواء والأخبار عدد ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٥

(٢) مضبطة جلسة مجلس الشيوخ — ٢٢ ابريل سنة ١٩٤٣

« هؤلاء الناقمون لهم دعايتهم ضد الدستور ، وهم وإن لم يعلنوا هذه الدعاية جهرة ، فإنهم يبثونها فى أحاديثهم ومجالسهم ، وتنم عليها أعمالهم وتدابيرهم ، واتجاهات أفكارهم ، فإلى هؤلاء الناقمين أوجه القول فى صدق وإخلاص ، وأناشدهم أن يعيدوا النظر فى آرائهم ، فقد يكون الرأى الذى يقولون به هو نتيجة التسرع فى الحكم ، أو عدم الإحاطة بالموضوع من شتى نواحيه ، أو نتيجة للتأثرات الوقتية ، أو الاعتبارات الشخصية ، ولعلهم يتدبرون فى جسامة التبعة الأدبية التى يحملونها فى الحيلولة بين الأمة وحقوقها الدستورية والرجوع بالبلاد خمسا وستين سنة إلى الوراء

« والحقيقة ان النظام الدستورى — وأساسه حكم الشعب بإرادته ممثلة فى انتخابات حرة — لا يمكن أن يبلغ الغاية من الكمال فى سنة أو سنتين ، بل هو فى حاجة إلى مران طويل ، وممارسة مستمرة ، لكى تشرب نفوس الخاصة والعامة روح الدستور ومعانيه ، ولا يضير الأمم أن تخطئ فى ممارسة هذا النظام ، فإن الخطأ يُصلح مع الزمن ، والأمة فى ممارستها حقوقها الدستورية كالفرد الذى يدخل معترك الحياة ، قد يخطئ ويتعثر فى سيره ، بادئ الأمر ، ولكن هذه الأخطاء هى التجارب للإنسان ، يفيد منها ، ولا بد له من المرور بها حتى يتم له النضج والخبرة ، وليس العلاج للشاب الناشىء فى الحياة أن تحرمه حرية العمل ، أو أن تحجر عليه ، وتفرض عليه وصيا بحجة حمايته من الخطأ والعثار ، فإنك إن فعلت ذلك سلبته الإرادة والحرية ، اللتين هما الميز للانسان ، وهما قوام النجاح فى الحياة ، وقضيتَ عليه بأن يألف عيشة التبعية والعبودية ؛ وبذلك تقتل فيه روح الحياة والخبرة ، والنهوض والتقدم ، وكذلك الأمم ، لا تنجح ولا تنهض تحت نير النظم الاستبدادية ؛ وإنما طريق التقدم والنجاح لها أن تثابر على ممارسة حقوقها السياسية والدستورية ، التى تبعث فيها روح الحرية والكرامة الإنسانية ؛ ولا يُطلب من الأمة المصرية التى حُرمت الدستور أربعين سنة متوالية أن تصل فيه إلى الكمال فى بداية حياتها الدستورية ؛ بل هى فى حاجة إلى سنين عديدة ، لكى تعوّض من ذلك الحرمان الطويل خبرةً ومرانا

« ومهما تكن عيوب الحياة الدستورية ؛ فإن الزمن كفيل بإصلاحها ؛ أما النظم الاستبدادية فعيوبها مستديمة ، وحسبك أنها تقتل فى الأمم روح العزة والكرامة ، وتغرس فيها طبائع الذل والهوان والعبودية

« كانت هذه النظم آفة الشرق فى الجملة ، بل كانت سبيل الغرب إلى بسط سيطرته على بلدانه ، فلقد وجد الاستعمار الأوروبى فى الشرق مرتعاً خصباً ، لم يجد مثله فى الغرب ،

ولهذه الظاهرة أسباب شتى ، أهمها أن الشعوب الشرقية قد أضعفتها النظم الاستبدادية الداخلية ، وأرهقتها على توالى السنين ، وأفسدت أخلاقها ، وأضعفت روح المقاومة المعنوية فى نفوس أبنائها ، فلم تقوَ على صد أمواج الاستعمار التى ارتطمت بها ، لأن الشعب الذى يألف العبودية الداخلية هيهات أن يقاوم العبودية أو السيطرة الأجنبية ، فالعيوب التى ظهرت أو ستظهر فى الحياة الدستورية عندنا ، أقل بكثير من مزاياها ، بل هى أقل من مثلها فى بلاد من أرقى الأمم حضارة وسلطاناً ، ثم إنها بلا مراء أقل من عيوب الحكم المطلق

« على أن عيوبها لا ترجع إلى الدستور فى ذاته ، ولا إلى قواعده ومبادئه ، بل إلى أخلاق بعض أفراد الشعب ، من خاصته وعامته ، وهذا النقص الخلقى هو نتيجة النظم الاستبدادية التى رزح الشعب تحت نيرها السنين الطوال ، وزاد فى تأثيرها الاحتلال الأجنبى

« وإصلاح هذه العيوب لا يكون بالتنكر للدستور والتبرم به ، وإهداره حكماً أو فعلا ، بل بإصلاح أخلاقنا وتقويمها ، ولا تصلح الأخلاق فى ظل الاستبداد والحكم المطلق ، بل تزداد ضعفا وفسادا ، لأن الاستبداد آفة الأخلاق والنفوس ، والنظم الحرة تنشئ الأمم الحرة ، أما النظم الاستبدادية فلا تنشىء إلا أمما مستعبدة

« هذا إلى أن الدعاية إلى إهدار حقوق الأمة الدستورية تضر بالبلاد فى حقوقها الاستقلالية ، لأن هذه الدعاية معناها أن الأمة لا تصلح لأن تحكم نفسها بإرادتها ، وأنها فى حاجة إلى وصاية داخلية تفرضها عليها الحكومات فرضاً ، وهذا ولا شك شر إعلان عن الأمة ، وإساءة إلى سمعتها بين الدول والشعوب ، وهو سلاح يستخدمه الغير للعدوان على حقوقها الاستقلالية ، لأن الحكم الأهلى ما هو إلا ركن من أركان السيادة القومية التى يتألف منها الاستقلال ، فإذا قام فى أمة من ينادى بأنها لا تصلح لحكم نفسها بإرادتها ، فإن هذا يغرى بها الطامعين ، ويحرضهم على الاستهانة باستقلالها ، ومن ناحية أخرى فإن تعويد الشعب على الإذعان والخضوع والتفريط فى حقوقه الدستورية ، ينتقل بطريق العدوى إلى حقوقه الاستقلالية ، وهنا الخطر كل الخطر ، لأن كلا النوعين من الحقوق حقوق عامة كسبتها أو تكسبها الأمة فى ميدان النضال ، فالتفريط فى أحدها يغرى بالتفريط فى الأخرى ، ولعلك إذا تأملت فى سير الحوادث قديمها وحديثها ، تجد أن البيئات التى صدرت عنها نزعات الاستهتار بحقوق الشعب الدستورية هى أقرب البيئات الى التفريط فى حقوق البلاد الاستقلالية[1] »

---

(١) ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ١٩٠

ومابى حاجة إلى أن أزيد الأمر بيانا وتوضيحا ، فان البلاد قد خسرت كثيراً بتحطيم الحياة الدستورية وتزييفها ، خسرت كثيرا بإهدار حقوق الأمة وقيام حكومات تفرض نفسهاعليها فرضاً ، دون أن تدرى كيف تقوم وكيف تسقط وكيف تتبدل ، هذا هو الحكم المطلق فى حقيقته ومعناه ، وأقل ما يحمل فى طياته أنه امتهان لهذا الشعب ، وإلزام له أن يذعن لكل حكومة تقوم عليه ، وتعويد له على الخضوع والاستكانة ، ولا يمكن بمثل هذه الروح أن تنهض الأمم وتستكمل تربيتها السياسية ، أو تقوى على صد الاطماع الخارجية ، لأن الأمة التى تألف الذل والهوان فى الداخل لهى أضعف من أن تقاوم العدوان الذى يصيبها من الخارج ، هذا إلى أن حرمان الأمه حقوقها الدستورية يضطرها إلى النضال لاسترداد هذه الحقوق ، ومن حقها بل من واجبها أن تناضل عنها ، وبغير هذا النضال تفقد وجودها ويعد إذعانها قبولا منها للحكم المطلق ، وهذا النضال هو اقتطاع من جهود البلاد ، وتعطيل لنهضتها ، لأن هذه الجهود كان يجب لو احترمت حقوقها الدستورية أن تصرف فى الدفاع عن حقوق البلاد الاستقلالية بإزاء الاطماع الخارجية ، ثم النهوض بمشروعات الإصلاح التى تحتاج إليها ، فالحكومات التى تقوم على أساس إهدار إرادة الأمة توزع جهود البلاد وتضعف جبهتها بإزاء العدوان الخارجى ، ثم إنها تعطل حركة التقدم والإصلاح ، لأنها تصرف معظم جهودها فى سبيل بقائها فى مقاعد الحكم على غير إرادة الشعب

ولا نظنّ أن الذين يصلون إلى المناصب الوزارية عن طريق الحكم المطلق لهم عقيدة يصدرون عنها فى نظام الحكم ، فهم فى الواقع لا يصدرون إلا عن رغبة الوصول إلى المناصب فحسب ، ورغبة البقاء فيها قدر ما يستطيعون ، وهم قطعاً لا يقصدون إصلاحاً ولا رعاية لمصالح البلاد العليا ، وما مطاعنهم على الحياة الدستورية إلا دعاية يريدون منها تشكيك الأمة فى حقوقها ، لكى يطمئنوا إلى بقائهم فى الحكم رغم إرادتها ، وإنك بقليل من المقارنة ، ومن غير تحيز أو محاباة ، تستطيع أن تقطع بأنهم لم يصلحوا شيئاً من العيوب التى يأخذونها على الحياة الدستورية ، وان عيوب الحكم فى عهدهم أكثر منها فى العهود الدستورية ، ومهما اختلفت الآراء فى هذا الصدد وقال قائل إن العيوب هى هى ، فما دام من الثابت أن عهود الحكم المطلق لم تكن خيراً من العهود الدستورية ، فلا مسوغ إذن لحرمان الشعب حقوقه السياسية

إن البلاد قد خسرت كثيراً من تغليب الحكم المطلق على النظام الدستورى ، وحسبك أن ترجع إلى معظم الانقلابات غير الدستورية التى وقعت فى البلاد ، وأولها ذلك الانقلاب

الذى تحدثنا عنه فى الفصل العاشر ، فإنك تراها قد حدثت باتفاق صريح أو ضمنى بين طرف مصرى وبين الجانب البريطانى ، عقب كل أزمة تحدث بين مصر وانجلترا ، فالجانب البريطانى كان يرى فى الانقلاب عقوبة لمصر على عدم إذعانها لسياسته ، والطرف المصرى الذى باشر الانقلاب يرى فيه وصولا إلى الحكم فحسب ، وكان هـذا الاتفاق سبيلا جديداً للتدخل البريطانى فى شؤون البلاد ، فى حين لو اتبعت قواعد الدستور وجرى الحكم على سَنَنِـه ، لما انفتحت الثغرات ، ولسد باب كبير من أبواب التدخل ، أضف إلى ذلك أن هذا الاتفاق ، صريحا كان أو ضمينا ، ظاهراً كان أو خفيا ، يستتبع انتحال الجانب البريطانى سلطة وضع حده ، أو إنهائه عند اللزوم ، لـكى يترضّى الأمة ويتقرب إليها ، وهذا وذاك تنويع وتفريع للتدخل الأجنبى ، لا يتفق مع كرامة البلاد ولا مع استقلالها ، ولا ريب أن المسئولين عن هذا الوضع هم دعاة الحكم المطلق ، الذين يسلبون الأمة حقوقا لها كسبتها فى ميدان النضال ، ويضعفون جبهتها بإزاء المطامع البريطانية والأجنبية ، ومثل هـذا التخاذل لم يحدث فى البلاد التى ناضلت عن حقوقها فى ظل الدستور ، خذْ لذلك ارلندا مثلا ، فإن أحدا من طلاب الحكم فيها لا يفكر فى الانتقاض على حق الشعب فى اختيار حكومته ، ولا تقبل الأقليات السياسية أن تنتزع من الأغلبية حقها فى ولاية الحكم ، ومن ثَم قامت فيها حكومة قوية بثقة أغلبية الشعب ، وإذ ظفر حزب ديفاليرا بهذه الثقة فى الانتخابات ، لم تناوئه الأقليات فى موقفه حيال انجلترا ، ولم تأتمر به لتنتزع منه الحكم من غير طريق الشعب ، ولذلك بقيت ارلندا قوية فى نضالها عن حقوقها ، مع أنها رسميا جزء من الامبراطورية البريطانية ، وهذا هو الاستقرار الذى كفل لارلندا ثباتها وقوتها فى النضال ، على عكس ماجرى فى مصر

ولعلك تذكر كيف أصر ديفاليرا فى الحرب العالمية الأخيرة على أن تقف ارلندا موقف الحياد ، على الرغم من تهديد انجلترا إياه ، وعندما اشتد الخلاف بينه وبينها رجع إلى الشعب فى انتخابات عامة ، فأيده فيها ، فاستمر فى الحكم قويا بثقة الشعب ، مُصِراً على سياسة الحياد التى اختطها فى تلك الحرب ، إذ لم يجد من خصومه تآمرا عليه لانتزاع الحكم من يده بالرغم من ظفره بثقة الأغلبية ، وهذا هو الوضع السليم الذى يجب على مصر أن تحتذيه ، لـكى تكفل لنفسها القوة واتحاد الـكلمة أمام الحوادث والأحداث ، فالوضع السليم هو أن يكون للأمة حق اختيار حكومتها ، والسبيل إلى هذا الاختيار واضحة مرسومة فى الدستور ، وهى إجراء انتخابات حرة ، تختار فيها الأمة ممثليها ، وتتبين منها الأغلبية التى لها حق الحكم ، فالأغلبية التى تسفر عنها الانتخابات الحرة هى صاحبة الحق فى ولاية الحكم ، ولها أن تمارسه

منفردة أو مؤتلفة مع غيرها ، ولها أن تتنحى عنه إذا رأت فى ذلك مصلحة القضية الوطنية ، على أن ترسم هى الطريق لولاية الحكم ، بحيث يكون لها فى كل الأحوال حق التوجيه والإشراف على شؤون البلاد عامة ، أما أن تُقصى عن الميدان وتحل محلها أقليات تغتصب حق الحكم ، فهذا انتزاع لأهم حقوق الشعب السياسية ، هذا الحق الذى هو قوام الحياة الحرة عند الأمم التى تعيش عيشة الكرامة والآدمية

إن دعاة الحكم المطلق فى مصر قد حطموا الحياة الدستورية ، ووقفوا لها بالمرصاد منذ ولادتها ، وهذا يقطع بأن خصومتهم لها لم تصدر عن تجارب شاهدوها وأملت عليهم آراء ونظريات كانت نتيجة لهذه التجارب والمشاهدات ، لأنه من غير المعقول أن يقطع الانسان بصلاح التجربة أو عدم صلاحها إلا بعد وقت كاف من الزمن تتبين فيه الحقائق وتتضح النتائج ، ولكن هؤلاء الدعاة بدأوا مؤامراتهم على الحياة الدستورية منذ الساعة الأولى ، أى منذ أن وجد أول برلمان فى البلاد ، فلم يطيقوا صبرا على حكم البرلمان بضعة أشهر ، وهم هم الذين صبروا على حكم الاحتلال ، بل أيدوه وناصروه السنين الطوال ، أقول إن مؤامرة دعاة الحكم المطلق على الحياة الدستورية بدأت منذ ولادتها ، مع تبدل وتغير فى أشخاص المؤتمرين ، وقد اتخذت المؤامرة أشكالا وسبلا متنوعة ، يجمعها غرض واحد ، وهو وثوب هؤلاء الدعاة إلى مناصب الحكم من غير طريق الوكالة عن الشعب ، وفرض أنفسهم على البلاد فرضا ، وقد اقتضى منهم هذا الغرض أن ينشروا بين الناس دعاية واسعة النطاق ، أساسها الإرجاف بعدم صلاحية البلاد للنظام الديمقراطى ، ووجوب حكمها حكما مطلقا ، وهو ظلم بيّن لهذه الأمة ، لأنها ولا شك أكثر صلاحية للحكم الدستورى من كثير من الأمم ، وإن من البلاد من اقتبست عنا النظم الدستورية ولم يدّع المرجفون أنها غير أهل لها ، وقد بينت لك فى الفصلين التاسع والعاشر من هذا الجزء كيف أن الحياة البرلمانية وهى فى مستهلها قد حققت كثيرا من ضروب الإصلاح ، وكيف دافعت عن حقوق البلاد فى الأزمات ، على عكس الحكم المطلق الذى فرط فى هذه الحقوق وأفسد أداة الحكم أيما إفساد ، وإذا كانت الحياة الدستورية قد أخطأت وظهرت لها نقائص وعيوب ، فمن الواجب أن نترك للزمن إصلاح هذه العيوب ، وتدارك هذه الأخطاء ، لأن التجارب ، ويقظة الضمائر ، وتقدم الوعى القومى ، كل ذلك كفيل بإصلاح عيوب الحياة الدستورية ، أما تحطيمها والقضاء عليها فهو رجوع بالأمة إلى مساوئ الحكم المطلق ، تلك المساوئ التى كانت وبالا على البلاد

ولم يقل أحد ولا من دعاة الحكم المطلق انهم أصلحوا أداة الحكم ، بل إن العيوب

فى عهدهم قد استفحلت وتفاقمت ، هذا إلى أنهم قد جعلوا هذه الأمة موضع الاستخفاف والزراية ، فى نظر الطامعين والكاشحين ، والواقفين لها بالمرصاد ، فقد انتهى إفسادهم لنظام الحكم إلى إظهار الشعب فى صورة المذعن لكل حكومة تفرض عليه فرضا ، ففى البلاد الديمقراطية التى تحترم نفسها نجد أن الشعب هو الذى ينتخب البرلمانات ، والبرلمانات هى التى تختار الحكومات ، أما فى مصر فقد انتهى الأمر إلى أن الحكومة هى التى تصطنع الانتخابات والبرلمانات ، فكأنما كتب على هذه الأمة أن أية حكومة تقوم فيها تستطيع أن تنشىء البرلمان الذى تريده ، لأنه مادامت قد درجت على قاعدة الإكراه والضغط والتزييف فى الانتخابات ، فمعنى ذلك أن أية وزارة تستولى على الحكم تستطيع أن تحل البرلمان القائم إذا هو لم يؤيدها فى سياستها ، وتأتى بمجلس نواب تعين أعضاءه أو أغلبية أعضائه بطريق التدخل الحكومى فى عملية الانتخاب ، فالحكومة فى مثل هذا النظام هى التى تنشىء الانتخابات ، وتنشىء البرلمانات ، ولذلك لم نر منذ سنة ١٩٢٤ إلى اليوم برلمانا واحدا يسقط وزارة ، لأن مجلس النواب الذى اجترأ سنة ١٩٢٥ على مخالفة سياسة الحكومة القائمة كان جزاؤه الحل قبل أن ينقضى على اجتماعه بضع ساعات

أقول لم نر برلمانا واحدا إلى اليوم (سنة ١٩٤٧) يسقط وزارة ، فى حين أن جميع البرلمانات قد أسقطتها الوزارات ، وأنشأت بدلها برلمانات تؤيدها فى سياستها ، ومعنى هذا أن لا دستور فى هذه البلاد ، لأنه إذا كانت أية حكومة تؤلف تستطيع أن تحل البرلمان القائم ، وتأتى فى ركابها ببرلمان جديد ، فهذا ليس من الأوضاع الدستورية ولا من الرجوع إلى الشعب فى شىء ، بل هو أقرب أن يكون استعباداً لهذا الشعب

ولا يستطيع إنسان مهما بلغ به الإسراف فى الطعن على كفاية هذه الأمه للحياة الدستورية أن يكابر فى أن بضعة الانتخابات القليلة التى جرت فى جو من الحرية قد أنتجت هيئات نيابية أصلح بكثير من الانتخابات التى تمت فى ظل الضغط والإكراه والتزوير ، لا يستطيع أحد أن يجادل مثلا فى أن انتخابات سنة ١٩٢٤ التى جرت فى عهد وزارة يحيى باشا ابراهيم ، وانتخابات سنة ١٩٢٦ فى أواخر عهد الوزارة الزيورية ، وانتخابات سنة ١٩٢٩ التى جرت فى عهد وزارة عدلى باشا الثالثة ، وانتخابات سنة ١٩٣٦ التى تمت فى عهد وزارة على باشا ماهر الأولى ، كانت انتخابات حرة بعيدة عن الضغط الحكومى ، وقد أنتجت هيئات نيابية كانت خيرا من الهيئات التى أنشأتها الحكومات ، ومعنى ذلك أن هذه الأمة تستطيع أن تمارس الانتخاب الحر ، وليست فى حاجة إلى من يريدون أن يفرضوا

أنفسهم أوصياء عليها فيسلبوها حرية اختيار ممثليها ، فهذه الانتخابات التى ضربتها لك مثلا ، تدل يقينا على بطلان مزاعم من يتهمون الأمة بالعجز وعدم الأهلية للانتخابات الحرة ، وهذه التهمة فضلا عما تنطوى عليه من التشهير بالبلاد وإغراء الطامعين فيها ، فإنها أبعد ما تكون عن الحق والنزاهة ، بل هى وليدة أغراض شخصية أو نزوات نفسية تكمن وراء تلك الدعاوى الباطلة

فالمؤامرة على النظام الدستورى هى من عمل فئة من الوصوليين أرادوا أن يصلوا إلى مناصب الحكم من غير طريق الوكالة عن الشعب ، وهذا خذلان لهذا الشعب ، ورجوع به إلى الوراء ، لأن الذين يريدون حكم البلاد على غير إرادة الشعب يرون أنفسهم فى حاجة إلى تقليم أظفاره وتخضيد شوكته وكبت حريته ، لكى يضمنوا لأنفسهم البقاء فى الحكم رغما عنه ، وهذه سياسة مدمرة ، تضعف من مناعة البلاد أمام الأطماع الأجنبية والأزمات المختلفة سياسية كانت أو اقتصادية

وقد اتخذ هؤلاء الوصوليون الدعاية سلاحا لهم ، فزعموا ضمن ما زعموا أن الحكومة التى تمثل الأغلبية هى أداة استبداد ودكتاتورية ، ولعمرى انهم فيما يؤلفون من حكومات ، وينشئون من برلمانات ، هم مثال الاستبداد والدكتاتورية ، ولا يخفى أن الوزارة الدستورية مهما كان بها من عيوب فهى تعمل تحت إشراف البرلمان ومراقبة المعارضة فيه ، وثمة رقابة أهم من ذلك ، وأعنى بها رقابة الصحافة والرأى العام ، كل هذه الوسائل كفيلة بتقويم المعوج من تصرفات الحكومات الدستورية ، والوعى القومى كفيل بأن يوازن بين التصرفات الصالحة وغير الصالحة ، ومهما قال دعاة الحكم المطلق فى التهوين من كفالة هذه الوسائل فى الرقابة ، فإنهم لا يستطيعون أن يجادلوا فى أنها أضعف شأنا وأقل أثرا فى عهود الحكم المطلق ، بل إنها تتلاشى ولا يؤبه لها فى هذه العهود ، فحيثما قلبنا المسألة على مختلف نواحيها ، نجد أن النظام الديمقراطى أقل ضررا وأكثر نفعا من النظام غير الدستورى

وإلى جانب سلاح الدعاية ، فإن دعاة الحكم المطلق قد أفادوا من طبقات حالفتهم وعاونتهم ، فاستعانوا أول ما استعانوا بطائفة من الموظفين « الممتازين » ، وأقصد بالممتازين من وصلوا إلى كبرى المناصب ، أو هم فى سبيل الوصول اليها ، فهؤلاء بطبيعة تكوينهم البيروقراطى (الوظائفى) ينفر بعضهم (وأنزه الكثيرين منهم عن هذه النزعة) من النظام الدستورى ، إذ يرون أنه يسد الطريق أمام أطماعهم الشخصية فى الوصول إلى الوزارة ، وهى غاية ما يطمحون اليه فى الحياة ، وهم بحكم تكوينهم وعقليتهم وماضيهم ، لا يتصلون بالشعب ،

ولا يستسيغون بل لا يتصورون تغليب إرادته على إرادة الحكام ، لأنهم دَرَجوا على أن يروا الحكومة لا الأمة مصدر السلطات ، فهذه الطبقة من الموظفين هم من أنصار الحكم المطلق ، ولذلك تراهم مصدر دعاية منظمة ضد النظام الدستورى وصلاحية البلاد له ، وتراهم يمدون دعاة الحكم المطلق بكل صغيرة عن مساوئ العهود الدستورية ، يكبرونها ويبالغون فى تصويرها ، بينما يغضون الطرف عن مساوئ الحكم المطلق وعيوبه ، ويسوغونها بمختلف وسائل الجدل والتلفيق ، وقد استخدم دعاة الحكم المطلق هذه الطبقة فى نشر دعايتهم ضد الحكم الدستورى ، وعرفوا كيف يجتذبونها إلى معسكرهم بتعيين بعض أفرادها وزراء ، فأحيوا فى نفوسهم ونفوس زملائهم الأمل فى الوصول إلى الوزارة عن طريق مناصرة الحكم المطلق والتنكر للنظام الدستورى

وثمة طبقة أخرى استخدموها فى نشر دعايتهم ، وهى طبقة فريق من الأعيان وذوى المهن الحرة ، ممن أخطأهم التوفيق فى بعض الانتخابات ، فهؤلاء لم تُشرب نفوسهم الروح العامة والشعور بالواجب فى الحياة القومية ، بل يرون فيها وسيلة للظهور والتفاخر فحسب ، ولذلك تراهم إذا أخفقوا ولو مرة واحدة فى اكتساب ثقة الناخبين ، انقلبوا على الدستور وعلى الشعب ساخطين ، وما لأوا كل حكومة تنكل بالشعب وتجرده من حقوقه السياسية

ومن أسف أن دعاة الحكم المطلق قد اجتذبوا أيضا إلى معسكرهم بعض رجال القلم ، وبعض الشباب المثقف ، وهؤلاء وأولئك كان يجب أن يكونوا فى طليعة المناضلين عن حقوق الشعب ، ولستُ أريد أن أطيل فى الحديث عنهم ، فلعلهم إلى الحق يرجعون ، وإلى ساحة النضال الشعبى يعودون

يخلص مما تقدم أن الحياة الدستورية فى حاجة إلى جهاد المؤمنين بحقوق هذا الشعب وتعاونهم ، لكى تستقر وتتغلب على العقبات التى تعترضها ، ومن الواجب على الذين ينظرون بعين الرعاية والاعتبار إلى مصالح الوطن العليا ، أن لا يترددوا فى بذل ما يستطيعون من جهود للدفاع عن الحقوق العامة التى تتميز بها الشعوب الحرة عن الشعوب المستعبدة

فعلينا جميعا أن نؤدى هذا الواجب ، إذا أردنا لهذا الشعب أن يأخذ مكانه بين الأمم الحرة المستقلة ، ويسير ركب الحضارة والديمقراطية

وثائق تاريخية

دستور الدولة المصرية

١٩ ابريل سنة ١٩٢٣

(أنظر ديباجته ص ١١٣)

الباب الأول — الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

مادة ١ — مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شىء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى

الباب الثانى — فى حقوق المصريين وواجباتهم

مادة ٢ — الجنسية المصرية يحددها القانون

مادة ٣ — المصريون لدى القانون سواء . وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين . وإليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا فى أحوال استثنائية يعينها القانون

مادة ٤ — الحرية الشخصية مكفولة

مادة ٥ — لا يجوز القبض على أى انسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون

مادة ٦ — لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون . ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها

مادة ٧ — لا يجوز إبعاد مصرى من الديار المصرية

ولا يجوز أن يحظر على مصرى الإقامة فى جهة ما ولا أن يلزم الإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون

مادة ٨ — للمنازل حرمة . فلا يجوز دخولها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه

مادة ٩ — للملكية حرمة . فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة فى

الأحوال المبينة فى القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا

مادة ١٠ — عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة

مادة ١١ — لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية إلا فى الأحوال المبينة فى القانون

مادة ١٢ — حرية الاعتقاد مطلقة

مادة ١٣ — تحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية فى الديار المصرية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الآداب

مادة ١٤ — حرية الرأى مكفولة . ولكل إنسان الاعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك فى حدود القانون

مادة ١٥ — الصحافة حرة فى حدود القانون . والرقابة على الصحف محظورة . وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى

مادة ١٦ — لا يسوغ تقييد حرية أحد فى استعماله أية لغة أراد فى المعاملات الخاصة أو التجارية ، أو فى الأمور الدينية ، أو فى الصحف والمطبوعات أيا كان نوعها ، أو فى الاجتماعات العامة

مادة ١٧ — التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافى الآداب

مادة ١٨ — تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون

مادة ١٩ — التعليم الأولى إلزامى للمصريين من بنين وبنات . وهو مجانى فى المكاتب العامة

مادة ٢٠ — للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا . وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى إشعاره . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون . كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى

مادة ٢١ — للمصريين حق تكوين الجمعيات . وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون

مادة ٢٢ — لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشؤون

وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية

الباب الثالث — السلطات

الفصل الأول — أحكام عامة

مادة ٢٣ — جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور

مادة ٢٤ — السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب

مادة ٢٥ — لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك

مادة ٢٦ — تكون القوانين نافذة فى جميع القطر المصرى بإصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الاصدار من نشرها فى الجريدة الرسمية

وتنفذ فى كل جهة من جهات القطر المصرى من وقت العلم بإصدارها

ويعتبر إصدار تلك القوانين معلوما فى جميع القطر المصرى بعد نشرها بثلاثين يوما . ويجوز قصر هذا الميعاد أو مده بنص صريح فى تلك القوانين

مادة ٢٧ — لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص

مادة ٢٨ — للملك ولمجلسى الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصا بإنشاء الضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك ولمجلس النواب

مادة ٢٩ — السلطة التنفيذية يتولاها الملك فى حدود هذا الدستور

مادة ٣٠ — السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها

مادة ٣١ — تصدر أحكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك

الفصل الثانى — الملك والوزراء

الفرع الأول — الملك

مادة ٣٢ — عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على

وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢)

مادة ٣٣ — الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس

مادة ٣٤ — الملك يصدق على القوانين ويصدرها

مادة ٣٥ — إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه فى مدى شهر لإعادة النظر فيه

فإذا لم يرد القانون فى هذا الميعاد عد ذلك تصديقا من الملك عليه وصدر

مادة ٣٦ — إذا رد مشروع القانون فى الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثى الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر . فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه فى دور الانعقاد نفسه . فإذا عاد البرلمان فى دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر

مادة ٣٧ — الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها

مادة ٣٨ — للملك حق حل مجلس النواب

مادة ٣٩ — للملك تأجيل انعقاد البرلمان . على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين

مادة ٤٠ — للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية وهو يدعوه أيضا متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين . ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادى

مادة ٤١ — إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الاسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه فى أول اجتماع له ، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون

مادة ٤٢ — الملك يفتتح دور الانعقاد العادى للبرلمان بخطبة العرش فى المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد . ويقدم كل من المجلسين كتابا يضمنه جوابه عليها

مادة ٤٣ — الملك ينشئ ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى . وله حق سك العملة تنفيذا للقانون كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة

مادة ٤٤ — الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين

مادة ٤٥ — الملك يعلن الأحكام العرفية . ويجب أن يُعرض إعلان الأحكام العرفية

فورا على البرلمان ليقرر استمرارها أو الغاءها . فاذا وقع ذلك الاعلان فى غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة

مادة ٤٦ — الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان

على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها أو تحميل خزانتها شيئا من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان

ولا يجوز فى أى حال أن تكون الشروط السرية فى معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية

مادة ٤٧ — لا يجوز للملك أن يتولى مع مُلْك مصر أمور دولة أخرى بغير رضاء البرلمان . ولا تصح مداولة أى المجلسين فى ذلك إلا بحضور ثلثى أعضائه على الأقل ولا يصح قراره إلا بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين

مادة ٤٨ — الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه

مادة ٤٩ — الملك يعين وزراءه ويقيلهم . ويعين الممثلين السياسيين ويقيلهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية

مادة ٥٠ — قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف اليمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين : « أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه »

مادة ٥١ — لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها فى المادة السابقة مضافا إليها : « وأن نكون مخلصين للملك »

مادة ٥٢ — اثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون فى مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة . فاذا كان مجلس النواب منحلا وكان الميعاد المعين فى أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فان المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه

مادة ٥٣ — إذا لم يكن من يخلف الملك على العرش فللملك أن يعين خلفا له مع موافقة البرلمان مجتمعا فى هيئة مؤتمر . ويشترط لصحة قراره فى ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين

مادة ٥٤ — فى حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له وفقا لأحكام المادة السابقة يجتمع المجلسان بحكم القانون فورا فى هيئة مؤتمر لاختيار الملك . ويقع هذا الاختيار فى مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما . ويشترط لصحته حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين

فإذا لم يتسن الاختيار فى الميعاد المتقدم ففى اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين فى الاختيار أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين . وفى هذه الحالة يكون الاختيار صحيحا بالأغلبية النسبية . وإذا كان مجلس النواب منحلا وقت خلو العرش فإنه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه

مادة ٥٥ — من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدى خلفه أو أوصياء العرش اليمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته

مادة ٥٦ — عند تولية الملك تعين مخصصاته ومخصصات البيت المالك بقانون وذلك لمدة حكمه . ويعين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك

الفرع الثانى — الوزراء

مادة ٥٧ — مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة

مادة ٥٨ — لا يلى الوزارة إلا مصرى

مادة ٥٩ — لا يلى الوزارة أحد من الأسرة المالكة

مادة ٦٠ — توقيعات الملك فى شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون

مادة ٦١ — الوزراء مسؤولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسؤول عن أعمال وزارته

مادة ٦٢ — أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسؤولية بحال

مادة ٦٣ — للوزراء أن يحضروا أى المجلسين ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام . ولا يكون لهم رأى معدود فى المداولات إلا إذا كانوا أعضاء . ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفى دواوينهم أو أن يستنيبوهم عنهم . ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته

مادة ٦٤ — لا يجوز للوزير أن يشترى أو يستأجر شيئا من أملاك الحكومة ولو كان

ذلك بالمزاد العام كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة أية شركة ولا أن يشترك اشتراكا فعليا فى عمل تجارى أو مالى

مادة ٦٥ — إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . فاذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة

مادة ٦٦ — لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى الآراء

ولمجلس الأحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم . ويعين مجلس النواب من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس

مادة ٦٧ — يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيسا ومن ستة عشر عضوا ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية . وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التى تليها ثم من قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك

مادة ٦٨ — يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات فى الجرائم المنصوص عليها فيه . وتبين فى قانون خاص أحوال مسؤولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات

مادة ٦٩ — تصدر الأحكام بالعقوبة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثنى عشر صوتا

مادة ٧٠ — إلى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير فى محاكمة الوزراء

مادة ٧١ — الوزير الذى يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص فى أمره . ولا يمنع استعفاؤه من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فى محاكمته

مادة ٧٢ — لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب

الفصل الثالث — البرلمان

مادة ٧٣ — يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب

الفرع الأول — مجلس الشيوخ

مادة ٧٤ — يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب

الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب

مادة ٧٥ — كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفا أو أكثر تنتخب عضوا عن كل مائة وثمانين ألفا أو كسر من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفا . وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفا ولكن لا يقل عن تسعين ألفا تنتخب عضوا . وكل محافظة يقل عدد أهاليها عن تسعين ألفا تنتخب عضوا ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية

مادة ٧٦ — تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب عضو بمجلس الشيوخ وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له حق انتخاب عضو بهذا المجلس

تحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الامكان مساواة الدوائر فى المديريات والمحافظات التى لها حق انتخاب أكثر من عضو بمجلس الشيوخ . على أن يجوز أن يعتبر القانون عواصم المديريات التى لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفا ولكن لا يقل عن تسعين ألفا دائرة انتخابية مستقلة . وفى هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يتعلق بتحديد عدد الأعضاء التى لها حق انتخابهم وبتحديد الدوائر الانتخابية

مادة ٧٧ — يشترط فى عضو مجلس الشيوخ زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب أن يكون بالغا من السن أربعين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادى

مادة ٧٨ — يشترط فى عضو مجلس الشيوخ منتخبا أو معينا أن يكون من احدى الطبقات الآتية :

(أولا) الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين ، موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعدا — سواء فى ذلك الحاليون والسابقون

(ثانيا) كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا ، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها مصريا فى العام ، من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة . وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التى نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها

وتحدد الضريبة والدخل السنوى فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب

مادة ٧٩ — مدة العضوية فى مجلس الشيوخ عشر سنين

ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات . ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز اعادة انتخابه أو تعيينه

مادة ٨٠ — رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك وينتخب المجلس وكيلين . ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين . ويجوز اعادة انتخابهم

مادة ٨١ — إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ

الفرع الثانى — مجلس النواب

مادة ٨٢ — يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب

مادة ٨٣ — كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا فأكثر تنتخب نائبا واحدا لكل ستين ألفا أو كسر من هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين ألفا . وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا ولا يقل عن ثلاثين ألفا تنتخب نائبا . وكل محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفا يكون لها نائب ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية

مادة ٨٤ — تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب نائب . وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له هذا الحق

وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الامكان مساواة الدوائر فى المديريات والمحافظات التى لها حق انتخاب أكثر من نائب . وللقانون مع ذلك أن يعتبر عواصم المديريات التى لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا ولا يقل عن ثلاثين ألفا دائرة انتخابية مستقلة

وفى هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يختص بتحديد عدد الأعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية

مادة ٨٥ — يشترط فى النائب زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب أن يكون بالغا من السن ثلاثين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادى

مادة ٨٦ — مدة عضوية النائب خمس سنوات

مادة ٨٧ — ينتخب مجلس النواب رئيسا ووكيلين سنويا فى أول كل دور انعقاد عادى ورئيس المجلس ووكيلاه يجوز اعادة انتخابهم

مادة ٨٨ — إذا حل مجلس النواب فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر

مادة ٨٩ — الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب

الفرع الثالث — أحكام عامة للمجلسين

مادة ٩٠ — مركز البرلمان مدينة القاهرة . على أنه يجوز عند الضرورة جعل مركزه فى جهة أخرى بقانون . واجتماعه فى غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون

مادة ٩١ — عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التى تعينه توكيله بأمر على سبيل الالزام

مادة ٩٢ — لايجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب . وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى

مادة ٩٣ — يجوز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونبلائها أعضاء بمجلس الشيوخ ولا يجوز انتخابهم بأحد المجلسين

مادة ٩٤ — قبل أن يتولى أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق وتكون تأدية اليمين فى كل مجلس علنا بقاعة جلساته

مادة ٩٥ — يختص كل مجلس بالفصل فى صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى الأصوات

ويجوز أن يعهد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى

مادة ٩٦ — يدعو الملك البرلمان سنويا إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر . فاذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور

ويدوم دور انعقاده العادى مدة ستة شهور على الأقل . ويعلن الملك فض انعقاده

مادة ٩٧ — أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين فاذا اجتمع أحدهما أو كلاهما فى غير الزمن القانونى فالاجتماع غير شرعى والقرارات التى تصدر فيه باطلة بحكم القانون

مادة ٩٨ — جلسات المجلسين علنية على أن كلا منهما ينعقد بهيئة سرية بناء على طلب

الحكومة أو عشرة من الأعضاء ، ثم يقرر ما اذا كانت المناقشة فى الموضوع المطروح أمامه تجرى فى جلسة علنية أم لا

مادة ٩٩ — لا يجوز لأى المجلسين أن يقرر قرارا إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه

مادة ١٠٠ — فى غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذى حصلت المداولة بشأنه مرفوضاً

مادة ١٠١ — تعطى الآراء بالتصويت شفهيا أو بطريقة القيام والجلوس

وأما فيما يختص بالقوانين عموما وبالاقتراح فى مجلس النواب على مسألة الثقة فان الآراء تعطى دائما بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال ويحق للوزراء دائما أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام فى الاقتراع على عدم الثقة بهم

مادة ١٠٢ — كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى احدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه

مادة ١٠٣ — كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وابداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيه . فاذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة

مادة ١٠٤ — لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة . وللمجلسين حق التعديل والتجزئة فى المواد وفيما يعرض من التعديلات

مادة ١٠٥ — كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه الى رئيس المجلس الآخر

مادة ١٠٦ — كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية فى دور الانعقاد نفسه

مادة ١٠٧ — لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه الى الوزراء أسئلة أو استجوابات وذلك على الوجه الذى يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس ولا تجرى المناقشة فى استجواب الا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير

مادة ١٠٨ — لكل مجلس حق اجراء التحقيق ليستنير فى مسائل معينة داخلة فى حدود اختصاصه

مادة ١٠٩ — لا يجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء فى المجلسين

مادة ١١٠ — لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه الا باذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية

مادة ١١١ — لا يمنح أعضاء البرلمان رتبا ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم . ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية

مادة ١١٢ — لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان الا بقرار صادر من المجلس التابع هو له . ويشترط فى غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس

مادة ١١٣ — اذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يختار بدله بطريق التعيين أو الانتخابات على حسب الأحوال وذلك فى مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل . ولا تدوم نيابة العضو الجديد الا الى نهاية مدة سلفه

مادة ١١٤ — تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب فى خلال الستين يوما السابقة لانتهاء مدة نيابته وفى حالة عدم امكان اجراء الانتخابات فى الميعاد المذكور فان مدة نيابة المجلس القديم تمتد إلى حين الانتخابات المذكورة

مادة ١١٥ — يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب أو بطريق التعيين فى خلال الستين يوما السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم . فان لم يتيسر التجديد فى الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم الى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد

مادة ١١٦ — لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه . ولكل مجلس أن يحيل الى الوزراء مايقدم اليه من العرائض وعليهم أن يقدموا الايضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك العرائض كلما طلب المجلس ذلك اليهم

مادة ١١٧ — كل مجلس له وحده المحافظة على النظام فى داخله ويقوم بها الرئيس

ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه

مادة ١١٨ — يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدد بقانون

مادة ١١٩ — يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبينا فيها طريقة السير فى تأدية أعماله

الفرع الرابع — أحكام خاصة بانعقاد البرلمان بهيئة مؤتمر

مادة ١٢٠ — فيما عدا الأحوال التى يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون فانهما يجتمعان بهيئة مؤتمر بناء على دعوة الملك

مادة ١٢١ — كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرياسة لرئيس مجلس الشيوخ

مادة ١٢٢ — لا تعد قرارات المؤتمر صحيحة إلا اذا توفرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر . ويراعى المؤتمر فى الاقتراح على هذه القرارات أحكام المادتين المائة والأولى بعد المائة

مادة ١٢٣ — اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر فى خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين فى تأدية وظائفه الدستورية

الفصل الرابع — السلطة القضائية

مادة ١٢٤ — القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة فى الحكومة التداخل فى القضايا

مادة ١٢٥ — ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون

مادة ١٢٦ — تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التى يقررها القانون

مادة ١٢٧ — عدم جواز عزل القضاة أو نقلهم تتعين حدوده وكيفيته بالقانون

مادة ١٢٨ — يكون تعيين رجال النيابة العمومية فى المحاكم وعزلهم وفقا للشروط التى يقررها القانون

مادة ١٢٩ — جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بجعلها سرية مراعاة للنظام العام أو للمحافظة على الآداب

مادة ١٣٠ — كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه

مادة ١٣١ — يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون القضاء فيها

الفصل الخامس — مجالس المديريات والمجالس البلدية

مادة ١٣٢ — تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها أشخاصا معنوية وفقا للقانون العام بالشروط التى يقررها القانون

وتمثلها مجالس المديريات والمجالس البلدية المختلفة

ويعين القانون حدود اختصاصها

مادة ١٣٣ — ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة تبينها القوانين . ويراعى فى هذه القوانين المبادئ الآتية :

(أولا) اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب الا فى الحالات الاستثنائية التى يبيح فيها القانون تعيين بعض أعضاء غير منتخبين

(ثانيا) اختصاص هذه المجالس بكل مايهم أهل المديرية أو المدينة أو الجهة وهذا مع عدم الاخلال بما يجب من اعتماد أعمالها فى الأحوال المبينة فى القوانين وعلى الوجه المقرر بها

(ثالثا) نشر ميزانياتها وحساباتها

(رابعا) علنية الجلسات فى الحدود المقررة بالقانون

(خامسا) تداخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو اضرارها بالمصلحة العامة وإبطال مايقع من ذلك

الباب الرابع — فى المالية

مادة ١٣٤ — لا يجوز انشاء ضريبة ولا تعديلها أو الغاؤها إلا بقانون . ولا يجوز تكليف الأهالى بتأدية شىء من الأموال أو الرسوم إلا فى حدود القانون

مادة ١٣٥ — لايجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب فى غير الأحوال المبينة فى القانون

مادة ١٣٦ — لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تعويض أو إعانة أو مكافأة إلا فى حدود القانون

مادة ١٣٧ — لا يجوز عقد قرض عمومى ولا تعهد قد يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزانة فى سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة البرلمان

وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فى البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون وإلى زمن محدود

يشترط اعتماد البرلمان مقدما فى انشاء أو ابطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الرى التى تهم أكثر من مديرية . وكذلك فى كل تصرف مجانى فى أملاك الدولة

مادة ١٣٨ — الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها . والسنة المالية يعينها القانون

وتقرر الميزانية بابا بابا

مادة ١٣٩ — تكون مناقشة الميزانية وتقريرها فى مجلس النواب أولا

مادة ١٤٠ — لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية

مادة ١٤١ — اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومى لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر فى هذا الشأن . وكذلك الحال فى كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذا لتعهد دولى

مادة ١٤٢ — إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة

ومع ذلك إذا أقر المجلسان بعض أبواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتا

مادة ١٤٣ — كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان . ويجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية

مادة ١٤٤ — الحساب الختامى للادارة المالية عن العام المنقضى يقدم إلى البرلمان فى مبدأ كل دور انعقاد عادى لطلب اعتماده

مادة ١٤٥ — ميزانية ايرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامى السنوى تجرى عليهما الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامى

الباب الخامس — القوة المسلحة

مادة ١٤٦ — قوات الجيش تقرر بقانون

مادة ١٤٧ — يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الواجبات

مادة ١٤٨ — يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات

الباب السادس — أحكام عامة

مادة ١٤٩ — الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية

مادة ١٥٠ — مدينة القاهرة قاعدة المملكة المصرية

مادة ١٥١ — تسليم اللاجئين السياسيين محظور وهـذا مع عدم الاخلال بالاتفاقات الدولية التى يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعى

مادة ١٥٢ — العفو الشامل لا يكون إلا بقانون

مادة ١٥٣ — ينظم القانون الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته طبقا للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالأوقاف التى تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد . وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقا للقواعد والعادات المعمول بها الآن

تبقى الحقوق التى يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة

مادة ١٥٤ — لا يخل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ولا يمكن أن يمس ما يكون للأجانب من الحقوق فى مصر بمقتضى القوانين والمعاهدات الدولية والعادات المرعية .

مادة ١٥٥ — لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون

وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور

مادة ١٥٦ — للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى ومع ذلك فان الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابى البرلمانى وبنظام وراثة العرش وبمبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها

مادة ١٥٧ — لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه

فاذا صدّق الملك على هـذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتنقيح . ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارت أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء

مادة ١٥٨ — لا يجوز إحداث أى تنقيح فى الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش

مادة ١٥٩ — تجرى أحكام هـذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان

الباب السابع — أحكام ختامية وأحكام وقتية

مادة ١٦٠ — يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعـد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان

مادة ١٦١ — مخصصات جلالة الملك الحالى هى ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى ومخصصات البيت المالك هى ١١١,٥١٢ جنيها مصريا وتبقى كما هى لمدة حكمه وتجوز زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان

مادة ١٦٢ — يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ فى نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة ومدة نيابة هؤلاء الشيوخ والنواب المنتخبين الأولى تنتهى فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨

مادة ١٦٣ — يعمل بهذا الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان

مادة ١٦٤ — تتبع فى ادارة شؤون الدولة وفى التشريع الخاص بهـا من تاريخ نشر هذا الدستور إلى حين انعقاد البرلمـان القواعد والاجراءات المتبعة الآن . ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام لمبادئ الأساسيه المقررة بهذا الدستور

مادة ١٦٥ — تعرض على البرلمان عند انعقاده ميزانية سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٤ المالية ولا يسرى القانون الذى يصـدر بميزانية السنة المذكورة إلا عن المدة الباقيـة منها من يوم نشره

أما الحساب الختامى للادارة المالية عن سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ فيعتبر كأنه مصدق عليه من البرلمان بالحالة التى صدق عليه بها مجلس الوزراء

مادة ١٦٦ — اذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة

ويعمل بذلك الى أن يصدر قانون بما يخالفه

مادة ١٦٧ — كل ما قررته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ماسن أو اتخذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقا للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هـذا

الدستور وكل ذلك بدون اخلال بما للسلطة التشريعية من حق الغائها وتعديلها فى حدود سلطتها على أن لا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضى

مادة ١٦٨ — تعتبر أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية أملاك الخديوى السابق عباس حلمى باشا وتضييق ماله من الحقوق كأن لها صبغة دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها

مادة ١٦٩ — القوانين التى يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسى البرلمان فى دور الانعقاد الأول فان لم تعرض عليهما فى هذا الدور بطل العمل بها فى المستقبل

مادة ١٧٠ — على وزرائنا تنفيذ هذا الدستور كل منهم فيما يخصه ؟

صدر بسراى عابدين فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ (١٩ أبريل سنة ١٩٢٣)

فهرست الجزء الأول

صفحة

المقدمة ٣

الفصل الأول

الانقسام الداخلى سنة ١٩٢١

المفاوضات مصدر الانقسام ٧
الخلاف بين سعد وعدلى ٧
خطبة شبرا ٩
انقسام الوفد ١٠
المظاهرات العدائية ١٢
اقتراح الأمير عمر طوسون
تأليف جمعية وطنية ١٣
رفع الرقابة عن الصحف ١٣
الوفد الرسمى للمفاوضات ١٤
كان واجباً على عدلى أن يستقيل ١٥
تفاقم الانقسام بعد تأليف الوفد الرسمى ١٦
الحوادث الخطيرة بالاسكندرية ١٧
تصريح تشرشل ١٨
مفاوضات عدلى — كيرزون ١٨
خلاصة مشروع كيرزون ١٨
الحوادث الداخلية أثناء المفاوضات ٢٠
نفى على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى ٢٠
بعثة سوان ٢١
زيارات سعد للأقاليم ٢٢
احتفال ١٣ نوفمبر ٢٢
استقالة عدلى ٢٣

الفصل الثانى

الموقف السياسى

بعد قطع مفاوضات عدلى ٢٤
التبليغ البريطانى إلى السلطان فؤاد ٢٤
إذاعة الوثائق الثلاث ٢٧
استمرار الانقسام ٢٧
اعتقال سعد للمرة الثانية ٢٨
مظاهرات الاحتجاج ٢٩
استعجال عدلى قبول استقالته ٣٠
نفى سعد وصحبه إلى سيشل ٣٠
الدعوة إلى وحدة الصفوف ٣١

صفحة

عودة الوحدة مؤقتاً إلى الوفد ٣١
المقاومة السلبية ٣٢
قرار الوفد فى المقاومة السلبية ٣٢
عدم المعاونة فى معاملات الأفراد ٣٣
فى الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم ٣٤
المقاطعة ٣٤
مقاطعة البنوك الإنجليزية ٣٤
مقاطعة السفن ٣٥
مقاطعة شركات التأمين الإنجليزية ٣٥
مقاطعة التجارة ٣٥
نشر الدعوة ٣٦
اعتقال أعضاء الوفد ٣٧
هيئة وفد جديدة ٣٧
الإفراج عن أعضاء الوفد ٣٧
حوادث الاغتيال ٣٨

الفصل الثالث

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ٣٩

شروط ثروت باشا لتأليف الوزارة ٣٩
موقف الوفد ٤٠
نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ٤٢
خطاب الحكومة البريطانية
إلى السلطان فؤاد ٤٣
الرأى فى تصريح ٢٨ فبراير ٤٥
التبليغ البريطانى إلى الدول باستقلال
مصر ٥١
بيان الحزب الوطنى
عن تصريح ٢٨ فبراير ٥٢

الفصل الرابع

وزارة ثروت ٥٥

كتاب الملك إلى ثروت باشا ٥٥
جواب ثروت باشا ٥٦
إعلان الاستقلال والمناداة بالسلطان
فؤاد ملكا لمصر ٥٨
نظام وراثة العرش ٦١
نظام الأسرة المالكة ٦١
إقرار تصفية أملاك الخديو عباس ٦٢
وضع الدستور ٦٢
العقبات فى طريق ثروت باشا ٦٣
احتجاج الحكومة البريطانية على
حوادث الاغتيال ٦٥
رد ثروت باشا ٦٦
اضطهاد المعارضة ٦٦
اعتقال أعضاء الوفد ومحاكمتهم ٦٧

صفحة

تأسيس حزب الأحرار الدستوريين ٦٨
مقتل اسماعيل زهدى بك وحسن باشا عبد الرازق ٦٩
استقالة وزارة ثروت باشا ٧٠
لماذا استقال ثروت باشا ٧٢

الفصل الخامس

مصر فى مؤتمر لوزان ٧٥

مقدمات مؤتمر لوزان ٧٥
قرار الحزب الوطنى فى اشتراك مصر فى مؤتمر لوزان ٧٦
قرار الوفد ٧٧
انضمام الوفدين وإعلان الميثاق الوطنى ٧٨
مذكرة الوفد المتحد إلى المؤتمر ٨٠
رسالة مصطفى كمال إلى الشعب المصرى ٨٤
النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان ٨٥

الفصل السادس

وزارة محمد توفيق نسيم ٨٨

تأليف وزارة محمد توفيق نسيم باشا ٨٨
تجدد حوادث الاغتيال ٨٩
الشروع فى مسخ الدستور ٨٩
استقالة وزارة نسيم باشا بعد قبولها حذف نصوص السودان من الدستور ٩٠
استمرار حوادث الاعتداء وتعيين محافظ عسكرى بريطانى للقاهرة ٩٦
إلقاء قنبلة على المعسكر البريطانى ٩٧
إقفال بيت الأمة ٩٧
اعتقال أعضاء الوفد وبعض أعضاء الحزب الوطنى ٩٨
هيئة وفد جديدة ٩٨

الفصل السابع

الدستور ٩٩

تأليف وزارة يحيى ابراهيم باشا ٩٩
الوزارة والدستور ١٠٠
خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك فى شأن الدستور ١٠٠
خطاب آخر لعبد العزيز فهمى بك ١٠٥
صدور الدستور ١١٢
كيف وقع الدستور ١١٤

صفحة

القواعد الأساسية للدستور ١١٥
قانون الانتخاب ١١٧
الإفراج عن سعد ١١٩
الإفراج عن المعتقلين فى مصر ١٢٠
الإفراج عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد والمعتقلين منهم فى سيشيل ١٢٠
قضية المؤامرة السياسية والحكم فيها ١٢١
فى الحزب الوطنى ١٢٢
قانون الاجتماعات ١٢٣
قانون الأحكام العرفية ١٢٣
قانون التضمينات ١٢٤
انتهاء الأحكام العرفية ١٢٦
العفو عن بعض المحكوم عليهم ١٢٦
إعادة حرية المبعدين ١٢٧
قانون تعويضات الموظفين الأجانب ١٢٧
تصرفات أخرى لوزارة يحيى ابراهيم ١٢٧
عودة سعد إلى مصر ١٢٧
فى الحزب الوطنى ١٢٨

الفصل الثامن

الانتخابات العامة والبرلمان الأول ١٣٠

دوائر الانتخاب ١٣٠
ذكرياتى عن الانتخابات ١٣١
نتائج الانتخابات ١٣٤

الفصل التاسع

وزارة سعد ١٣٥

الوزارة والزعامة الوطنية ١٣٥
استقالة وزارة يحيى ابراهيم باشا ١٣٧
كتاب الملك فؤاد إلى سعد ١٣٨
جواب سعد ١٣٩
تأليف وزارة سعد ١٤١
سياسة وزارة سعد ١٤١
الإفراج عن المسجونين السياسيين ١٤١
مقبرة توت عنخ آمون ١٤٣
مسألة اللاجئين الطرابلسيين ١٤٣
حقوق الوزارة السياسية ١٤٤
انتخابات الشيوخ ١٤٥
الشيوخ المعينون — الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيينهم ١٤٥
تحكيم البارون فان دن بوش وحكمه ١٤٦
افتتاح البرلمان ١٥٠
يمين الملك ١٥٠
خطاب العرش ١٥١

صفحة

الحياة الدستورية
المؤيدون والمعارضون ١٥٣
تأليف الهيئة الوفدية البرلمانية ١٥٥
أهم قرارات البرلمان ١٥٦
مايؤخذ على البرلمان ١٥٨
المآخذ على وزارة سعد ١٥٨
وزارة سعد والمحسوبية ١٦٠
حوادث السودان ١٦١
صدى ثورة ١٩١٩ فى السودان ١٦١
تمثيل السودان فى معرض ومبلى ١٦٣
منع وفد سودانى من السفر إلى مصر ١٦٦
صدى حوادث السودان فى البرلمان ١٦٦
تصريح الحكومة البريطانية عن السودان فى مجلس اللوردات ١٦٩
أزمة وزارية بسبب السودان ١٧١
جمعية اللواء الأبيض ١٧١
المظاهرات فى السودان ١٧٢
مظاهرة طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم ١٧٣
مظاهرة أورطة السكة الحديدية بالعطبرة ١٧٣
الاعتداء على سعد ١٧٦
محادثات سعد — ماكدونالد ١٧٦
تعديل فى الوزارة ١٧٩
موقف وزارة سعد بعد قطع المحادثات ١٧٩
إضراب الأزهريين ١٧٩
استقالة سعد ١٨٠
إعلان العدول عن الاستقالة ١٨٢
مقتل السر دار السير لى ستاك باشا ١٨٢
الإنذار البريطانى الى الحكومة المصرية ١٨٤
الإنذار الأول ١٨٥
الإنذار الثانى ١٨٦
رد الحكومة على الإنذارين ١٨٧
جواب المندوب السامى على رد الحكومة المصرية ١٨٩
رد الوزارة ١٩٠
احتلال جمرك الاسكندرية ١٩١
استقالة سعد ١٩١
نظرة إلى البلاغات البريطانية ١٩٣
احتجاج البرلمان ١٩٤
موقف الدول الأوروبية حيال عدوان الحكومة البريطانية ١٩٦

الفصل العاشر

وزارة زيور والانقلاب الأول ١٩٧

تأليف وزارة زيور ١٩٧
برنامج الوزارة — التسليم على دول الخط ١٩٧

صفحة

جواب التسليم ٢٠٠
عودة الاعتقالات ٢٠٢
استقالة وزيرين ٢٠٢
جلاء الجيش المصرى عن السودان ٢٠٣
خلف السير لى ستاك باشا ٢٠٥
إنشاء قوة دفاعية فى السودان منفصلة عن الجيش المصرى ٢٠٥
لجنة توزيع ميـــاه النيل بين مصر والسودان ٢٠٧
تأجيل البرلمان شهرا ٢٠٨
تعيين اسماعيل صدقى وزيرا للداخلية ٢٠٨
حل مجلس النواب ٢٠٩
لم يكن ثمة مسوغ لحل مجلس النواب ٢١٠
تأسيس حزب الاتحاد ٢١٢
انتخابات سنة ١٩٢٥ — وتعـديل وزارة زيور ٢١٤
حل مجلس النواب الجديد يوم انعقاده ٢١٧
نظام غيردستورى ، وحكم غير مسئول ٢١٩
أثر الانقلاب فى سياسة الحـكومة ٢٢٢
تعيين المستر برسيفال مستشارا قضائيا لوزارة الحقانية ٢٢٣
العسف والتنـكيل ٢٢٣
استقالة اللورد اللنبى ، وتعيين اللورد جورج لويد مندوبا ساميا ٢٢٤
الحكم فى قضية مقتل السردار ٢٢٥
تعديل قانون العقوبات وتشـديده فى التهم الصحفية ٢٢٥
تعديل فى الوزارة ٢٢٦
كتاب الأستاذ على عبد الرازق وانفصال الأحرار الدستوريين ٢٢٦
حضور اللورد لويد ٢٢٨
عدم تقديم أوراق اعتماده ٢٢٨
تهافت الـكبراء ٢٢٩
الاضطهاد ومنع اجتماع المعارضة ٢٢٩
خطبة عبد العزيز فهمى باشا فى وجوب التمسك بالدستور ٢٣٠
قانون الجمعيات والهيئات السياسية ٢٣١
احتجاج الأحزاب على هذا القانون ٢٣٢
قرار الحزب الوطنى ٢٣٢
قرار الوفد ٢٣٣

الفصل الحادى عشر

اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه

وعودة الحياة الدستورية ٢٣٦

الحالة السياسية سنة ١٩٢٥ ٢٣٦
دعوة أمين بك الرافعى إلى اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه ٢٣٦
قرارات الأحزاب فى قبول الدعوة ٢٣٨
موقف الوزارة إزاء هذه الدعوة ٢٣٨
اجتماع البرلمان ٢٤٠

صفحة

طلب الأمراء من الملك ، إعادة النظام الدستورى ٢٤٤
ترقيع فى الوزارة ٢٤٤
اتفاقية جغبوب والتسليم فيها ٢٤٥
قانون جديد للانتخاب ٢٤٥
احتجاج الأحزاب على التسليم فى جغبوب وامتناعها عن تنفيذ قانون الانتخاب ٢٤٦
إضراب بعض العمد عن تنفيذ قانون الانتخاب ٢٤٧
محاكمة العمد الممتنعين عن تنفيذ قانون الانتخاب ٢٤٨
التدخل البريطانى، وسقوط حزب الاتحاد ٢٤٨
مظاهر الائتلاف بين الأحزاب ٢٥٠
لجنة الأحزاب المؤتلفة ٢٥١
اتفاق الأحزاب المؤتلفة على مقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر وطنى ٢٥١
اجتماع المؤتمر الوطنى وقراراته ٢٥٣
صوت الشعر — قصيدة شوقى ٢٥٥
انتخابات مايو سنة ١٩٢٦ ٢٥٧
اتفاق الأحزاب المختلفة على الترشيحات ٢٥٨
نتيجة الانتخابات ٢٥٩
قضية الاغتيالات السياسية والحكم فيها ٢٥٩

الفصل الثانى عشر

الوزارات الائتلافية ٢٦١

ميثاق الأحزاب فى احترام الدستور ٢٦١
موقف الحزب الوطنى من الاشتراك فى الحكم ٢٦١
استقالة وزارة زيور ٢٦٣
تأليف وزارة عدلى يكن ٢٦٣
تقليد دستورى حميد ٢٦٣
اجتماع البرلمان وأعماله ٢٦٤
وفاة على فهمى كامل بك ٢٦٧
استقالة وزارة عدلى باشا ٢٦٨
وزارة ثروت باشا ٢٧٠
أزمة الجيش ٢٧١
رحلة الملك فؤاد الى أوربا ٢٧٦
وفاة سعد ٢٧٧
تخليد ذكرى سعد ٢٧٩

الفصل الثالث عشر

شخصية سعد زغلول ٢٨٠

تاريخ حياة سعد ٢٨٠
سعد زغلول ومصطفى كامل ٢٨٢

سعد وفريد	٢٨٦	ثورة سنة ١٩١٩	٢٨٨
سعد فى الجمعية التشريعية	٢٨٧	سعد فى الوزارة	٢٩١
فى الحرب العالمية الأولى	٢٨٨	زعامة سعد	٢٩٣
فى أعقاب الحرب	٢٨٨	المآخذ على سعد	٢٩٣

الفصل الرابع عشر

الدستور والحكم المطلق ٢٩٦

وثائق تاريخية — دستور الدولة المصرية ٣١٠

فهرست الكتاب ٣٢٨ | تصحيح خطأ ٣٣٥

تصحيح خطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٧	٢٥	١٢	١٣
٣٣	١	يخدم	يستخدم
١٤٩	١٦	استثناء	الاستثناء
١٥٠	٢٤	Sen	Den
١٩٤	٢٤	un	
٢٠٩	١٤	(ص)	(ص ١٥٧)
٢٦٦	١٠ — ١١	يوم صدور المرسوم	يوم نشر المرسوم فى الجريدة الرسمية

للمؤلف

حقوق الشعب

يتضمن شرح المبادىء والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الانسان . طبع سنة ١٩١٢

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤

الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضات القومية ، يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان ، مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها ، والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢

تاريخ الحركة القومية

الجزء الأول — يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث

الجزء الثانى — من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى ولاية محمد على الكبير

عصر محمد على

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على

عصر إسماعيل

الجزء الأول — يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل

الجزء الثانى — وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل

الثورة العرابية

والاحتلال الانجليزى

مصر والسودان

فى أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩٠٨

مصطفى كامل

باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢١ (فى جزئين)

فى أعقاب الثورة المصرية

بقلم

عبد الرحمن الرافعى بك

الجزء الثانى

يشتمل على تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧
إلى وفاة الملك أحمد فؤاد فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦

الطبعة الأولى
١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩ م

ثمن الجزء الثانى
٣٥ ص

الناشر
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة تليفون ٥١٣٩٤

القاهرة
مطبعة الفكرة
٧ شارع منشاة الفاضل — ميدان الاسماعيلية

مكتبة العرب
لصاحبها
الشيخ وصفى توما الصفاقى
شارع الفجالة
بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الجزء الثانى

بعد أن أرخت «ثورة سنة ١٩١٩» وانتهيت من تدوين حوادثها من بدايتها فى مارس من تلك السنة إلى نهايتها فى ابريل سنة ١٩٢١ ، أخذت فى تأريخ الفترة التى أعقبت الثورة ، فأخرجت فى يوليه سنة ١٩٤٧ الجزء الأول من هذا الكتاب ، مشتملا على تاريخ مصر القومى من نهاية الثورة إلى وفاة زعيمها المغفور له سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

واليوم أقدم إلى القراء الجزء الثانى ، وهو يتناول تاريخ مصر القومى من وفاة سعد فى سنة ١٩٢٧ إلى وفاة المغفور له الملك فؤاد فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦ ، وهى مرحلة كاملة من تاريخ مصر ، مليئة بالحوادث والأحداث الجسام ، جديرة بأن نستوعب وقائعها وأطوارها ، ونتفهم حقائقها وأسرارها ، ولست أبغى فى هذه المقدمة أن ألخص هذه الفترة ، فإن التلخيص فيها لايغنى عن التفصيل ، ولا مندوحة عن مطالعة فصول هذا الجزء كلها ، لكى تتألف من مجموعها صورة واضحة جلية لتاريخ مصر القومى فى هذه الفترة من الزمن

وفى هذا الجزء فصلان ختاميان (السابع والثامن) أرخت فيهما نهضة مصر الاقتصادية والاجتماعية ، لأن التاريخ القومى لكل أمة لايقتصر على الجانب السياسى فحسب ، بل يجب أن يتناول تاريخها الاقتصادى ، وتاريخها الاجتماعى بأوسع معانيه ، فهذه النواحى وثيقة الصلة بعضها ببعض ، ولكل منها أثرها وصداها فى النواحى الأخرى ، ومنها جميعا بتأليف التاريخ القومى

ولا أرانى فى حاجة إلى التنويه بما أشرت إليه فى مقدمة الجزء الأول من أن الفترة

التى أؤرخها فى كلا الجزءين ، وفى الجزء الثالث ، تدخل فى التاريخ المعاصر القريب ، الذى نعيش فيه ، ولا أخفى على نفسى دقة الموقف فى الكتابة عن هذا العصر ، لأنه يتناول أشخاصاً قد تقتضى المجاملة والملابسات مراعاتهم ، على أنى قد جعلت من التاريخ رسالة أشبه ما تكون برسالة القضاء . فالمؤرخ كما قلت فى مقدمة الجزء الأول يشبه أن يكون قاضياً فى الحوادث التى يؤرخها ، وعليه أن يقتبس من القاضى روح العدل الذى يستلهمه فى قضائه ، فلا يجامل فى الحق أحداً ، ولا يتحامل على أحد ، وعليه أن يعطى كل ذى حق حقه ، ولقد اتبعت هذا المنهج قدر ما استطعت فيما أخرجت من حلقات هذه المجموعة ، وليس من الحق ولا من النزاهة أن أعدل عنه فى أية فترة من فترات تاريخنا القومى ، القديم منها والحديث ، فالروح التى استلهمتها فى الحلقات السابقة ، هى ذات الروح التى أمليت على كتاب « فى أعقاب الثورة المصرية » .

أسأل الله أن يعصمنا من الزلل ، ويلهمنا الصدق فى القول والعمل ، ويهيىء لنا من أمرنا رَشَدا ؟

١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩ عبد الرحمن الرافعى

خلاصة الجزء الأول

نورد هنا خلاصة فصول الجزء الأول من هذا الكتاب ليكون تحت نظر القارىء صورة موجزة منه قبل قراءة الجزء الثانى :

مقدمة الكتاب

(الفصل الأول) ـ الانقسام الداخلى سنة ١٩٢١ ـ المفاوضات مصدر الانقسام ، الخلاف بين سعد وعدلى ، خطبة شبرا ، انقسام الوفد ، المظاهرات العدائية ـ اقتراح الأمير عمر طوسون تأليف جمعية وطنية ، رفع الرقابة عن الصحف ، الوفد الرسمى للمفاوضات ، كان واجبا على عدلى أن يستقيل ، تفاقم الانقسام بعد تأليف الوفد الرسمى ، الحوادث الخطيرة بالاسكندرية ، تصريح تشرشل ، مفاوضات عدلى ـ كيرزون ، خلاصة مشروع كيرزون ، الحوادث الداخلية أثناء المفاوضات ، نفى على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى ، بعثة سوان ، زيارات سعد للأقاليم ، احتفال ١٣ نوفمبر ، استقالة عدلى

(الفصل الثانى) ـ الموقف السياسى بعد قطع مفاوضات عدلى ، التبليغ البريطانى إلى السلطان فؤاد ، إذاعة الوثائق الثلاث ، استمرار الانقسام ، اعتقال سعد للمرة الثانية ، مظاهرات الاحتجاج ، استعجال عدلى قبول استقالته ، نفى سعد وصحبه إلى سيشل ، الدعوة إلى وحدة الصفوف ، عودة الوحدة مؤقتا إلى الوفد ، المقاومة السلبية ، قرار الوفد فى المقاومة السلبية ، عدم المعاونة فى معاملات الأفراد ، فى الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم ، المقاطعة ، مقاطعة البنوك الانجليزية ، مقاطعة السفن ، مقاطعة شركات التأمين الانجليزية ، مقاطعة التجارة ، نشر الدعوة ، اعتقال أعضاء الوفد ، هيئة وفد جديدة ، الإفراج عن أعضاء الوفد ، حوادث الاغتيال

(الفصل الثالث) ـ تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ـ شروط ثروت باشا

لتأليف الوزارة ، موقف الوفد ، نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، خطاب الحكومة البريطانية إلى السلطان فؤاد ، الرأى فى تصريح ٢٨ فبراير ، التبليغ البريطانى إلى الدول باستقلال مصر ، بيان الحزب الوطنى عن تصريح ٢٨ فبراير

(الفصل الرابع) - وزارة ثروت - كتاب الملك إلى ثروت باشا ، جواب ثروت باشا ، إعلان الاستقلال والمناداة بالسلطان فؤاد ملكا لمصر ، نظام وراثة العرش ، نظام الأسرة المالكة ، إقرار تصفية أملاك الخديو عباس ، وضع الدستور ، العقبات فى طريق ثروت باشا ، احتجاج الحكومة البريطانية على حوادث الاغتيال ، رد ثروت باشا ، اضطهاد المعارضة ، اعتقال أعضاء الوفد ومحاكمتهم ، تأسيس حزب الأحرار الدستوريين ، مقتل اسماعيل زهدى بك وحسن باشا عبد الرازق ، استقالة وزارة ثروت باشا . لماذا استقال ثروت باشا ؟

(الفصل الخامس) - مصر فى مؤتمر لوزان - مقدمات مؤتمر لوزان ، قرار الحزب الوطنى فى اشتراك مصر فى مؤتمر لوزان ، قرار الوفد ، انضمام الوفدين وإعلان الميثاق الوطنى ، مذكرة الوفد المتحد إلى المؤتمر ، رسالة مصطفى كمال إلى الشعب المصرى ، النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان

(الفصل السادس) - وزارة محمد توفيق نسيم - تأليف وزارة محمد توفيق نسيم باشا ، تجدد حوادث الاغتيال ، الشروع فى مسخ الدستور ، استقالة وزارة نسيم باشا بعد قبولها حذف نصوص السودان من الدستور ، استمرار حوادث الاعتداء وتعيين محافظ عسكرى بريطانى للقاهرة ، إلقاء قنبلة على المعسكر البريطانى ، إقفال بيت الأمة ، اعتقال أعضاء الوفد وبعض أعضاء الحزب الوطنى ، هيئة وفد جديدة

(الفصل السابع) - الدستور - تأليف وزارة يحيى ابراهيم باشا ، الوزارة والدستور ، خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك ، صدور الدستور ، كيف وقع الدستور ، القواعد الأساسية للدستور ، قانون الانتخاب ، الإفراج عن سعد ، الإفراج عن المعتقلين فى مصر ، الافراج عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد والمعتقلين منهم فى سيشيل ، قضية المؤامرة السياسية والحكم فيها ، فى الحزب الوطنى ، قانون الاجتماعات ، قانون الأحكام العرفية ، قانون التضمينات ، انتهاء الأحكام

العرفية ، العفو عن بعض المحكوم عليهم ، إعادة حرية المبعدين ، قانون تعويضات الموظفين الأجانب ، تصرفات أخرى لوزارة يحيى ابراهيم ، عودة سعد إلى مصر ، فى الحزب الوطنى

(الفصل الثامن) - الانتخابات العامة والبرلمان الأول - دوائر الانتخاب ، ذكرياتى عن الانتخابات ، نتائج الانتخابات

(الفصل التاسع) - وزارة سعد - الوزارة والزعامة الوطنية . استقالة وزارة يحيى ابراهيم ، كتاب الملك فؤاد إلى سعد ، جواب سعد ، تأليف وزارة سعد ، سياسة وزارة سعد ، الإفراح عن المسجونين السياسيين ، مقبرة توت عنخ آمون ، مسألة اللاجئين الطرابلسيين ، حقوق الوزارة السياسية ، انتخابات الشيوخ ، الشيوخ المعينون - الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيينهم ، تحكيم البارون فان دن بوش وحكمه ، افتتاح البرلمان ، يمين الملك ، خطاب العرش ، الحياة الدستورية ، المؤيدون والمعارضون ، تأليف الهيئة الوفدية البرلمانية . أهم قرارات البرلمان ، ما يؤخذ على البرلمان ، المآخذ على وزارة سعد ، وزارة سعد والمحسوبية ، حوادث السودان ، صدى ثورة سنة ١٩١٩ فى السودان ، تمثيل السودان فى معرض ومبلى ، منع وفد سودانى من السفر إلى مصر ، صدى حوادث السودان فى البرلمان ، تصريح الحكومة البريطانية عن السودان فى مجلس اللوردات ، أزمة وزارية بسبب السودان ، جمعية اللواء الأبيض ، المظاهرات فى السودان ، مظاهرة طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم ، مظاهرة أورطة السكة الحديدية بالعطبرة ، الاعتداء على سعد ، محادثات سعد - ماكدونالد ، تعديل فى الوزارة ، موقف وزارة سعد بعد قطع المحادثات ، إضراب الأزهريين ، استقالة سعد ، إعلان العدول عن الاستقالة ، مقتل السردار السير لى ستاك باشا ، الإنذار البريطانى إلى الحكومة المصرية ، الإنذار الأول ، الإنذار الثانى ، رد الحكومة على الإنذارين ، جواب المندوب السامى على رد الحكومة المصرية ، رد الوزارة ، احتلال جمرك الاسكندرية ، استقالة سعد ، نظرة إلى البلاغات البريطانية ، احتجاج البرلمان ، موقف الدول الأوروبية حيال عدوان الحكومة البريطانية

(الفصل العاشر) - وزارة زيور والانقلاب الأول - تأليف وزارة زيور ، برنامج الوزارة - التسليم على طول الخط ، جواب التسليم ، عودة الاعتقالات ، استقالة وزيرين ، جلاء الجيش المصرى عن السودان ، خلف السير لى ستاك باشا ، إنشاء قوة دفاعية فى السودان منفصلة عن الجيش المصرى ، لجنة توزيع مياه النيل بين مصر والسودان ، تأجيل البرلمان شهراً ، تعيين اسماعيل صدقى وزيرا للداخلية ، حل مجلس النواب ، لم يكن ثمة مسوغ لحل مجلس النواب ، تأسيس حزب الاتحاد ، انتخابات سنة ١٩٢٥ وتعديل وزارة زيور ، حل مجلس النواب الجديد يوم انعقاده ، نظام غير دستورى ، وحكم غير مسئول ، أثر الانقلاب فى سياسة الحكومة ، تعيين المستر برسيفال مستشارا قضائيا لوزارة الحقانية ، العسف والتنكيل ، استقالة اللورد اللنبى ، وتعيين اللورد جورج لويد مندوبا ساميا ، الحكم فى قضية مقتل السردار ، تعديل قانون العقوبات وتشديده فى التهم الصحفية ، تعديل فى الوزارة ، كتاب الأستاذ على عبد الرازق وانفصال الأحرار الدستوريين ، حضور اللورد لويد ، عدم تقديم أوراق اعتماده ، تهافت الكبراء ، الاضطهاد ومنع اجتماع المعارضة ، خطبة عبد العزيز فهمى باشا فى وجوب التمسك بالدستور ، قانون الجمعيات والهيئات السياسية ، احتجاج الأحزاب على هذا القانون ، قرار الحزب الوطنى ، قرار الوفد

(الفصل الحادى عشر) - اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وعودة الحياة الدستورية - الحالة السياسية سنة ١٩٢٥ ، دعوة أمين بك الرافعى إلى اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه ، قرارات الأحزاب فى قبول الدعوة ، موقف الوزارة إزاء هذه الدعوة ، اجتماع البرلمان ، طلب الأمراء من الملك إعادة النظام الدستورى ، ترقيع فى الوزارة ، اتفاقية جغبوب والتسليم فيها ، قانون جديد للانتخاب ، احتجاج الأحزاب على التسليم فى جغبوب وامتناعها عن تنفيذ قانون الانتخاب ، إضراب بعض العمد عن تنفيذ قانون الانتخاب ، محاكمة العمد الممتنعين عن تنفيذ قانون الانتخاب ، التدخل البريطانى وسقوط حزب الاتحاد ، مظاهر الائتلاف بين الأحزاب ، لجنة الأحزاب المؤتلفة ، اتفاق الأحزاب المؤتلفة على مقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر وطنى ، اجتماع المؤتمر الوطنى وقراراته ، صوت الشعر -

قصيدة شوقى ، انتخابات مايو سنة ١٩٢٦ . اتفاق الأحزاب المؤتلفة على الترشيحات ، نتيجة الانتخابات ، قضية الاغتيالات السياسية والحكم فيها

(الفصل الثانى عشر) ـ الوزارات الائتلافية ، ميثاق الأحزاب فى احترام الدستور ، موقف الحزب الوطنى من الاشتراك فى الحكم ، استقالة وزارة زيور ، تأليف وزارة عدلى يكن ، تقليد دستورى حميد ، اجتماع البرلمان وأعماله ، وفاة على فهمى كامل بك ، استقالة وزارة عدلى باشا ، وزارة ثروت باشا ، أزمة الجيش ، رحلة الملك فؤاد إلى أوروبا ، وفاة سعد ، تخليد ذكرى سعد

(الفصل الثالث عشر) ـ شخصية سعد زغلول ـ تاريخ حياة سعد ، سعد زغلول ومصطفى كامل ، سعد وفريد ، سعد فى الجمعية التشريعية ، فى الحرب العالمية الأولى ، فى أعقاب الحرب ، ثورة سنة ١٩١٩ ، سعد فى الوزارة ، زعامة سعد ، المآخذ على سعد

(الفصل الرابع عشر) ـ الدستور والحكم المطلق

وثائق تاريخية ـ دستور الدولة المصرية

فصول الجزء الثانى

الفصل الأول : استمرار الائتلاف بعد وفاة سعد زغلول

« الثانى : نقض الائتلاف وتعطيل الدستور

(الانقلاب الثانى)

« الثالث : مفاوضات محمد محمود — هندرسن

« الرابع : وزارة اسماعيل صدقى وإلغاء الدستور

(الانقلاب الثالث)

« الخامس : الجبهة الوطنية وعودة الحياة الدستورية

« السادس : شخصية الملك أحمد فؤاد

« السابع : النهضة الاقتصادية

« الثامن : النهضة الاجتماعية

الفصل الأول

استمرار الائتلاف

بعد وفاة سعد زغلول

انتقل سعد إلى جوار ربه فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ ووزارة ثروت الائتلافية قائمة تتولى الحكم ، وقد بقيت فى الحكم واستمر الائتلاف الوزارى قائما لمدة وجيزة

وكان ثروت لا يزال فى أوروبا حين وفاة سعد ، فلما وصله نبأ الوفاة بادر إلى العودة إلى مصر ، فبلغ الإسكندرية يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٧

انتخاب مصطفى النحاس

رئيسا للوفد المصرى

كان كثير من أعضاء الوفد ومنهم مصطفى النحاس فى أوروبا حين وفاة سعد ، فلما بلغهم نعيه عادوا على عجل إلى مصر ، وتداولوا طويلا فيمن يختارونه لرآسة الوفد خلفا للزعيم الراحل ، وكانت المنافسة قائمة بين مصطفى النحاس باشا وفتح الله بركات باشا ، ولكن أغلبية الوفد اتجهت إلى اختيار النحاس رئيسا ، فقرر الوفد بالإجماع انتخابه رئيسا يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٧ ، ولم يُعلن هذا القرار إلا بعد أن اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية المؤلفة من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب الوفديين يوم الاثنين ٢٦ سبتمبر ، وأقرته بالإجماع ، فأعلنت رآسته للوفد

وانتخب الأستاذ مكرم عبيد سكرتيرا للوفد بدلا من مصطفى النحاس الذى كان يتولى السكرتيرية قبل انتخابه للرآسة

ولم يكن مصطفى النحاس وزيرا فى وزارة ثروت ، بل كان وكيلا لمجلس النواب ، فبقى ثروت يتولى رآسة الوزارة ، والنحاس يتولى رآسة الوفد ، ولم يبد

بينهما خلاف فى مبدأ رياسة النحاس للوفد

وظهر الائتلاف بين الأحزاب فى حفلة الأربعين الكبرى التى أقيمت لسعد يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧ ، إذ كان من خطبائها مصطفى النحاس ومكرم عبيد عن الوفد ، وثروت عن الحكومة ، ومحمد محمود عن حزب الأحرار الدستوريين ، وعبد الحميد سعيد عن الحزب الوطنى ، وكان من مراثى الشعراء فى هذه الحفلة قصيدة لأحمد شوقى أمير الشعراء ، وأخرى لشاعر النيل حافظ ابراهيم

مفاوضات ثروت — تشمبرلن

كان ثروت قد بدأ المفاوضة مع السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية فى شهر يوليه سنة ١٩٢٧ أثناء إقامته بلندن ، إذ كان يصحب الملك فؤاد فى زيارته لها ، وقد غادرها فى آخر ذلك الشهر ليصحب الملك فى زيارته لروما ، ثم عاد إلى مصر لما بلغه نبأ وفاة سعد ، واتجه ثانية إلى لندن لاستئناف المفاوضة ، فبلغها يوم ٣٠ اكتوبر ، واستأنف محادثاته مع السير أوستن تشمبرلن ، وبعد أن تمت فى جوهرها قفل راجعا إلى مصر ، فبلغها فى منتصف نوفمبر

أسفرت هذه المفاوضات عن مشروع لمعاهدة بين مصر وانجلترا عرضه السير أوستن تشمبرلن فى نوفمبر سنة ١٩٢٧ ، وقبل ثروت معظم أحكامه الجوهرية ، وأبقى هذه المفاوضات وما انتهت اليه سرا مكتوما ، فلم يُفض بها إلى أحد ، ولا لأعضاء وزارته ، حتى قبيل استقالته ، وكانت حجته فى هذا التكتم أنه كان لا يزال بعد عودته من لندن يتبادل الرسائل مع الجانب البريطانى فى بعض مواد المشروع ، ولما يصل فيها بعد إلى شىء نهائى

خلاصة مشروع تشمبرلن

احتوى هذا المشروع كل قواعد الاحتلال والحماية ، قدم له بديباجة عن الغرض من المعاهدة جاء فيها : «رغبة فى توثيق عرى الصداقة وحرصا على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين ، وبما أنه يقتضى ، تحقيقا لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات

بين البلدين تعيينا دقيقا وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المعلقة وهى المسائل التى رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، ورغبة فى قطع السبيل دون إمكان التدخل فى إدارة مصر الداخلية ، ونظرا إلى أن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهّل — فى مصلحة كلتا الحكومتين المتعاقدتين — تعاونهما الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك ، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها ، قررا عقد معاهدة لهذا الغرض ،

وهاك خلاصة قواعد المشروع :

(أولا) تعقد بين الطرفين المتعاقدين محالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما

(ثانيا) يجب على الحكومة المصرية ألا تتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى الى إثارة صعوبات لبريطانيا ، وألا تسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى تتبعها الحكومة البريطانية وألا تعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية

(ثالثا) إذا صارت مصر فى حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو لحماية مصالحها إثر غارة أو اعتداء عليها أيا كان نوعه تقوم بريطانيا بإنجادها بصفة محارب ، وذلك مع عدم الإخلال بما نص عليه من الأحكام فى ميثاق جمعية الأمم ، وإذا حدثت ظروف من شأنها أن تجعل فى خطر ما بين مصر وإحدى الدول الأجنبية من حسن العلاقات أو أن تهدد حياة الأجانب وأموالهم فى مصر تتشاور الحكومتان المصرية والبريطانية لاتخاذ أنجع الوسائل لحل الإشكال

(رابعا) تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى ، وإذا رأت ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين

(خامسا) إذا صارت بريطانيا فى حالة حرب أو تهديد بوقوع حرب ولو لم يكن

يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها تبذل لها مصر فى أراضيها كل مافى وسعها من المساعدة والتسهيلات بما فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها

(سادسا) تخول مصر لبريطانيا الحق فى إبقاء قوات عسكرية (أى فى احتلال البلاد) فى أى مكان فيها ولزمن غير محدود ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق تعهد فيه انجلترا إلى مصر مهمة حماية المواصلات الامبراطورية البريطانية ، والغرض من هذا الاحتلال هو حماية هذه المواصلات ، وبعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يعيد الطرفان المتعاقدان النظر فى مسألة المكان الذى تستقر فيه القوات البريطانية ، وفى حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم ، وإذا لم يكن قرار جمعية الأمم موافقا لمطالب الحكومة المصرية يجوز بناء على طلبها وبالشروط نفسها إعادة النظر فى المسألة فى آخر كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار المذكور ، وتحتفظ القوات البريطانية فى مصر بما تتمتع به الآن (سنة ١٩٢٧) من مزايا وامتيازات وتضع الحكومة المصرية مجانا تحت تصرف تلك القوات الأراضى والمبانى التى تشغلها إلى ان يغير المكان الذى تستقر فيه ، وعلى أثر هذا التغيير تعود الأراضى والمبانى التى تجلو عنها القوات إلى حوزة الحكومة المصرية على أن تضع مجانا تحت تصرف تلك القوات مايعادلها من الأراضى والمبانى فى الجهات التى تنقل اليها

وتحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلو مترا على كل من جانبى قناة السويس ، ولا يسرى هذا الحظر على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على ماهو قائم الآن (١٩٢٧) من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها

(سابعا) تخول الحكومة المصرية بوجه عام للرعايا البريطانيين الأفضلية على غيرهم فى حالة استخدام أجانب بصفة موظفين

(ثامنا) تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا تكون له اختصاصات صندوق الدين ويحاط علما بكل مشروع تشريعى مما

يقتضى مصادقة الدول ذوات الامتيازات ليكون نافذا على الأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها

(تاسعا) تعين الحكومة المصرية بالاتفاق أيضا مع الحكومة البريطانية مستشارا قضائيا يحاط علما بكل ما يمس أداء القضاء فيما يتعلق بالأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها

(عاشرا) إلى أن يجرى العمل بإصلاح نظام الامتيازات الأجنبية على أثر ما يعقد من اتفاقات بين مصر والدول ذوات الشأن لا تغير الحكومة المصرية فى عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الذين يشتغلون الآن (١٩٢٧) بإدارة الأمن العام والبوليس إلا بعد الاتفاق على ذلك مع الحكومة البريطانية

(حادى عشر) تبذل بريطانيا نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر، وتبذل وساطتها لقبول مصر فى جمعية الأمم

(ثانى عشر) نظراً للعلاقات الخاصة التى تنشئها المحالفة بين الحكومتين يمثل بريطانيا فى مصر سفير يخوّل حق التقدم على أى ممثل آخر

(ثالث عشر) لا تخل أحكام هذه المعاهدة بالحقوق والتعهدات التى تنجم أو يجوز أن تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم

(رابع عشر) كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من المعاهدة لم يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم

(خامس عشر) أغفل المشروع الإشارة إلى السودان إطلاقا[1]

---

(١) سبق هذا المشروع مشروعان، عرض أحدهما ثروت باشا، وعرض الآخر السير أوستن تشمبرلن، ففى مشروع ثروت جاء فى المادة ١١ منه الخاصة بالسودان ما يأتى: «مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان إلى مفاوضات تجرى فيما بعد ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية فى تقرير حقوقه، توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع إلى الحالة التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وعلى أن يتخذا كقاعدة =

هذا ، ولقد أخطأ ثروت خطأ كبيرا فى هذه المفاوضات ، وكان واجبا عليه أن يقطعها ، كما قطع عدلى مفاوضاته مع كيرزون من قبل (ج١ ص٢٠) ، إذ استبان من المشروع الذى عرضه تشمبرلن أولا وأخيرا أن انجلترا لا تريد أن تتزحزح عن

= لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التى وردت فى التقرير الذى وضع مع ما أدخل عليها من التعديل بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية ، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية فى اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور ، وعلى أن تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع أعمال الرى على مجرى النيل التى أشار اليها ذلك التقرير فى مصلحة مصر »

وجاء فى المادة ١٣ من مشروع تشمبرلن الأول ما يأتى : « يعترف الطرفان المتعاقدان بان أو فى ضمان لصيانة مصالحهما ولا سيما مصالح مصر فى مجارى النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة فى السودان ، وكلاهما متفقان على أن يتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التى وردت فى تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ وفى الاتفاق الذى عقد فى أول مايو سنة ١٩٢٦ بين ممثلى مصلحتى الرى فى مصر والسودان ، ويمنح ممثلو مصلحة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المتعلقة بأعمال قناطر « سنار » كما أنه تكون لهم حرية الوصول إلى البيانات الخاصة بذلك للتحقق من أن توزيع المياه جار طبقا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور ، وتمنح حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة لتمكينها من القيام لمصلحتها الخاصة وعلى نفقتها وبوجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن ، بأعمال الحفظ المنصوص عليها فى ذلك التقرير ، وتتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكميلى ودفع كل مبلغ تقدى تدعو الحاجة اليهما باعتراف الطرفين تعويضا للمصالح المحلية من كل تلف أو تفكك ينجم عن الأعمال المشار إليها ، ويستمر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر - نظرا لاهتمامه بحفظ السلام فى ربوع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية - فى دفع حصته الحالية فى نفقات الإدارة فى السودان إلى أن يقرر الطرفان المتعاقدان أن الحال تدعو إلى إعادة النظر فى هذا الترتيب »

ولكن المشروع النهائى الذى عرضه السير أوستن تشمبرلن خلا خلوا تاما من الإشارة إلى السودان ، وهو المشروع الذى حمله ثروت باشا إلى مصر

مطامعها الاستعمارية فى مصر والسودان ، ولا يختلف هذا المشروع فى جوهره عن مشروع كيرزون [١] الذى رفضه عدلى ، فكان واجباً على ثروت أن يرفض مشروع تشمبرلن ، ويقطع هذه المفاوضات ، ولكنه لم يفعل ، وظهر الفرق كبيرا بينه وبين عدلى

تحرج مركز ثروت عندما تهيأ حاملا هذا المشروع ، وإن كان قد ظل يكتم أمره ويمانع فى نشره حتى استقال

خطاب العرش والمفاوضات

افتتحت الدورة البرلمانية الجديدة يوم الخميس ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ، وألقى ثروت خطاب العرش ، وانتخب النحاس رئيسا لمجلس النواب

وإذ كان هذا أول اجتماع للبرلمان بعد وفاة سعد ، فقد خطب مصطفى النحاس باشا مؤبنا الفقيد ، وألقى اسماعيل صدقى باشا باسم الأحرار الدستوريين كلمة أعرب فيها عن شعوره وشعور حزبه بهذا الرزء الأليم ، وألقى حافظ رمضان بك باسم الحزب الوطنى كلمة أخرى فى هذا المعنى ، وانتخب المجلس الأستاذ ويصا واصف وحسين هلال بك وكيلين

لم يتضمن خطاب العرش عبارات واضحة عن مفاوضات ثروت ـ تشمبرلن ، وكل ماورد عنها قوله : « وقد انتهز رئيس حكومتنا وجوده بلندره فى ذلك الجو الممتلىء صداقة وولاء فاتصل بوزير خارجية الحكومة الانجليزية فى أحاديث عن بعض شؤون سياسية رغبة فى إقرار حسن التفاهم بين البلدين ، ولقد كان لتلك الأحاديث أثرها المحمود فى ذلك ، كذلك كانت محادثات بينهما قصد بها إلى تفهم الحكومتين الانجليزية والمصرية وجهتى نظر إحداهما الأخرى فى مسألة مصر والسودان ، حتى إذا ما ظهر إمكان التوفيق بين وجهتى النظر تيسر الدخول فى مفاوضات لعقد محالفة تستكمل البلاد بها استقلالها وتحدد مابينها وبين انجلترا من

---

(١) راجع قواعد هذا المشروع ج ١ ص ١٨

العلاقات على أن يكون القول الفصل فى هذه المحالفة للبرلمان ، وانى لأذكر بمزيد السرور ماساد تلك المحادثات الدقيقة من روح الود وما أشربته من الجانبين من صادق العمل لتقريب وجهتى النظر تحقيقا لرغبة الشعبين الأنجليزى والمصرى فى اتساق عهد جديد يرتبطان فيه بميثاق مودة وصداقة »

هذا ما تضمنه خطاب العرش عن المفاوضات ، مع أن ثروت كان يحمل فى حقيبته عند عودته من لندن مشروع السير أوستن تشمبرلن ، وفيه مافيه من إهدار استقلال مصر والسودان ، ولم يبد قط فى خلال المفاوضات ما يدل على روح الود كما جاء فى خطاب العرش ، بل سادتها من الجانب البريطانى روح الجشع الاستعمارى البغيض

رفض مجلس الوزراء مشروع المعاهدة

أبقى ثروت أمر محادثاته مع السير أوستن تشمبرلن سرا مكتوما ، ولم يعرض نتائجها على البرلمان ولا على مجلس الوزراء ، ولما ألح عليه النحاس بعد أن ولى رآسة الوفد أن يفضى إليه بما أسفرت عنه هذه المحادثات ، لم ير بدا من إطلاعه على المشروع الذى انتهت اليه ، فلما اطلع عليه الوفد وفحص عنه قرر رفضه ، ورأى أن لالزوم لعرضه على البرلمان ، بل يكفى أن يرفضه مجلس الوزراء ، لأن المشاريع التى تعرض على البرلمان هى التى يقبلها مجلس الوزراء مبدئيا

وعرض ثروت على مجلس الوزراء مشروع المعاهدة ، فقرر يوم ٤ مارس سنة ١٩٢٨ عدم قبوله لأنه « لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا » ، وعهد إلى ثروت إبلاغ هذا القرار إلى وزارة الخارجية البريطانية ، فأبلغه إياها فى خطاب إلى المندوب السامى يوم ٤ مارس قال :

« أتشرف بإخبار فخامتكم أنه عملا برغبة سعادة السير أوستن تشمبرلن فى الرسالة التى أبلغنى إياها بواسطتكم ، قد عرضت على زملائى مشروع معاهدة التحالف الذى أفضت اليه محادثاتنا فى الصيف الماضى ، وأحطتهم علما بالأدوار المختلفة التى

مرت بها هذه المحادثات وبالمذكرات التى تبودلت والمناقشات التى جرت بعد ذلك ، فرأى زملائى أن المشروع لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا

« بناء على ذلك عهد إلىّ زملائى فى إبلاغ سعادة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسعهم قبول هذا المشروع ، فأرجو من فخامتكم أن تتكرموا بإبلاغ ما تقدم إلى سعادة السير أوستن تشمبرلن ، وأن تعربوا له فى الوقت نفسه عن خالص شكرى لما أبداه من الاستعداد الودى فى هذه المحادثات منذ بدئها ، وانى اغتنم هذه الفرصة لأشكر لفخامتكم أيضا ما لقيته منكم من دلائل الود فى اجتماعاتنا بشأن مشروع المعاهدة ، ولأعرب لفخامتكم عن عظيم احترامى »

وما أن علمت الحكومة البريطانية بهذا الرفض حتى أخذت سياسة التهديد والوعيد تبدو من جديد فى الأفق ، فقد أبرق اللورد لويد المندوب السامى البريطانى إلى السير أوستن تشمبرلن بقرار مجلس الوزراء ، كما أبرق اليه بفحوى حديث دار بينه وبين النحاس بوصفه زعيم الأغلبية قال : « ان زعيم الأغلبية قال انه يشعر أن من العبث البحث فيما يعود على مصر من فوائد من مواد المعاهدة المختلفة مادامت المعاهدة لا تنص على جلاء الجنود البريطانية عن مصر جلاء تاما »

فرد السير أوستن تشمبرلن على اللورد لويد بما يدل على ما اعتزمته الحكومة البريطانية من التهديد والوعيد ، قال : « إن النحاس باشا على ما يظهر ليس أكثر ميلا إلى إدراك حقائق المسألة مما كان عليه زغلول باشا منذ أربع سنوات عندما ذكر له مستر رمزى ماكدونلد أنه لا يمكن لأية حكومة بريطانية أن تعمد بعد تجربة الحرب الأخيرة الى التنازل حتى لحليف عن مصلحتها فى حراسة حلقة حيوية فى المواصلات البريطانية مثل قناة السويس ، ويجب أن يكون مثل هذا الضمان وجها من وجوه أى اتفاق يُعقد ، وإن إدراك ثروت باشا لهذه الحقائق هو الذى جعل من المتيسر المفاوضة لعقد المعاهدة ، ورفض النحاس باشا إدراكها هو الذى سيجعل من جديد الوصول إلى تسوية مستحيلا »

وقال فى برقية أخرى : « لمناسبة تقديم ثروت باشا أوراق المفاوضات ومشروع

الاتفاق إلى النحاس باشا قبل سفر دولته (ثروت باشا) مع جلالة الملك فؤاد إلى الوجه القبلى ، أرى من الضرورى أن لا يترك للنحاس باشا أية فرصة للتظاهر فى خطورة القرار الذى يطلب من مصر أن تبديه فى أمر المفاوضات . وما للنحاس باشا بصفته رئيس الأغلبية من أثر فى هذا القرار ، وأصرح لك بناء على ذلك بأنه فى حالة رفض المعاهدة يخطر ثروت باشا بأن الحكومة البريطانية تعتبر إقرار بعض الشؤون التشريعية المنظورة الآن أمام البرلمان المصرى مخالفة لتصريح سنة ١٩٢٢ وأن منشورات بعض الطلبة فى الفترة الأخيرة وما تعلمه الحكومة البريطانية عن لجانهم ذات الصبغة غير المرغوب فيها تدفع بريطانيا إلى القيام بتعهدها نحو حماية الأجانب »

استقالة وزارة ثروت - ٤ مارس سنة ١٩٢٨

وفى ذات اليوم الذى قرر فيه مجلس الوزراء رفض مشروع المعاهدة - ٤ مارس سنة ١٩٢٨ - رفع ثروت استقالته إلى الملك ، ولم يذكر فيها شيئا عن المفاوضات ومشروع المعاهدة ، بل بنى الاستقالة على حالته الصحية ، فقبلها الملك يوم ١٦ مارس

وكان تقديمه استقالته يوم ٤ مارس ، وهو اليوم الذى أبلغ فيه المندوب السامى البريطانى رفض مجلس الوزراء مشروع المعاهدة ، يوحى إلى الذهن أن ثروت لم يكن متفقا مع الوزراء على رفض المشروع ، ويزيد هذا المعنى توكيدا قوله فى خطابه إلى المندوب السامى البريطانى : « فرأى زملائى أن المشروع لا يتفق الخ » ، وقوله بعد ذلك : « بناء على ذلك عهد الىّ زملائى فى إبلاغ سعادة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسعهم قبول المشروع » ؛ وهذا معناه أن الرفض إنما جاء من زملائه دونه ، فكان هذا الموقف من ثروت غير سديد ولا مشرف ، لأن مشروع المعاهدة كان جديرا بالرفض بداهة ومن بداية الأمر ، وكان واجبا عليه أن يذكر خطبته التى ألقاها قبل ست سنوات خلت - يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٢٢ - إذ نوه فيها بموقف عدلى باشا فى رفضه مشروع كيرزون وقوله : « لقد

تضامنا مع الوفد الرسمى فى رفضه للمشروع وفى رده عليه ، كنا وما زلنا ولن نزال نقر الوفدعلى مافعل فى هذا الرفض لأننا نأبى كل الإباء أن نقر أى اتفاق أو تعاقد ينقص استقلال بلادنا » ، فما باله وقد تولى هو المفاوضة يقبل مشروعا يشبه مشروع كيرزون الذى رفضه عدلى باشا من قبل وأقره هو على رفضه ؟

لقد خسر ثروت من هذا الموقف خسارة أدبية كبيرة ، وبخاصة اذا قارنت بين موقفه سنة ١٩٢٨ وموقف عدلى سنة ١٩٢١ إذ لم يتردد فى قطع المفاوضات مع اللورد كيرزون حين استبان أن مشروعه لا يتفق مع وجهة نظره ، واستقال من الوزارة عقب قطع المفاوضات ، وذكر فى كتاب استقالته أن مفاوضاته مع الحكومة البريطانية لم تسفر عن تحقيق برنامجه وأنه من أجل ذلك يرفع استقالة الوزارة ، وهنا يبدو الفرق جليا بينه وبين ثروت [١]

بعض أعمال العمران

فى عهد وزارة ثروت

سَنّ البرلمان فى عهد هذه الوزارة قانون التعاون ، وقانون انتخاب مجالس المديريات ، وقانون الجامعة ، وهى من أهم التشريعات التى صدرت عن البرلمان

وضع الحجر الأساسى للجامعة

وفى عهدها وضع الملك فؤاد الحجر الأساسى لبناء الجامعة المصرية الحديثة (جامعة فؤاد الأول) بحدائق الأورمان بالجيزة ، وأقيم لذلك احتفال فخم فى مكان الجامعة يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ ، فكان هذا اليوم يوما مشهودا فى تاريخ مصر العلمى والأدبى ، بما صار له من الأثر العظيم فى رفع مستوى الثقافة فى مصر والشرق ، وقد حلت هذه الجامعة محل الجامعة القديمة التى انشئت منذ سنة ١٩٠٨ [٢] ،

---

(١) توفى المرحوم عبد الخالق ثروت باشا بباريس يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨

(٢) انظر كتاب (محمد فريد) ص ٢٧٧ (من الطبعة الأولى)

وأدمجت فيها كلية الحقوق وكلية الطب الموجودتان من قبل ، وأقيم البناء الجديد على أرض منحتها الحكومة للجامعة تبلغ مساحتها نحو تسعين فدانا ، عدا أربعين فدانا أخرى بمنيل الروضة منحتها لكلية الطب ، وكان أول ما أقيم بعد وضع الحجر الأساسى مبنى كلية الآداب وكلية الحقوق ، وافتتحت الجامعة سنة ١٩٣٢

قناطر نجع حمادى

وفى ١٠ فبراير سنة ١٩٢٨ وضع الملك الحجر الأساسى لقناطر نجع حمادى ، وهى من أجلّ المشروعات العمرانية التى أنشئت فى هذا العهد ، والغرض منها ضمان الرى الصيفى وتوفيره لمنطقة مساحتها ٦٧٥,٠٠٠ فدان واقعة على جانبى مجرى النيل بين الحدود الشمالية لمديرية قنا وقناطر ديروط شمالى مدينة أسيوط ، وبلغت تكاليف هذا المشروع وملحقاته نحو أربعة ملايين من الجنيهات ، وهو من المشروعات الكبرى التى تقررت ونفذت فى العهود الدستورية ، وقد احتفل بافتتاحها يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠

مصحة فؤاد بحلوان

وفى ١٩ فبراير من تلك السنة احتفل بافتتاح مصحة فؤاد التى أنشأتها وزارة الأوقاف فى حلوان لعلاج التدرن الرئوى (السل)

وفاة المرحوم أمين الرافعى

٢٩ ديسمبر ١٩٢٧

انتقل المرحوم أمين الرافعى إلى جوار ربه يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ، وإنى لأشعر بشىء من الحرج فى كتابة هذه الكلمات ، وأخشى أن يقال : أخ يكتب عن شقيقه ، ولكنى وأنا أؤرخ هذه الحقبة من الزمن أرى واجبا علىّ أن أكتب قليلا عن أمين ، فما كان أمين أخى فحسب ، بل إن منزلته كمجاهد فى الحركة القومية تعلو فى نفسى على منزلته كأخ أكبر لى ، ولولا ذلك لما شعرت نحوه بهذا الحب

العميق الذى كان يغمرنى فى حياته ، واستمر على الأعوام بعد وفاته ، وإذا قيل إنى أكتب عنه بأكثر مما يقتضيه المقام فى سياق الحوادث ، أو بأكثر مما أكتب عن معاصريه ، فلعلى أجد عذرا فى أن للإنسان أن يفضى أحيانا بشعوره وعواطفه ، وأحاسيس نفسه ، وللمؤرخ أن يسطر فى كتابه بعض خواطره وذكرياته (١) ، وقد يكون فى هذه الخواطر مايصور للقارىء بعض الحقائق عن عصر من العصور ، مثلما مايجد ، بل أكثر أحيانا مما يجد ، فى تدوين الحوادث وتأريخ السنين ، على إنى موجز القول عن أمين ، وسأقتصر على ما يتصل بهذه المجموعة ، وما جاشت به نفسى من الذكريات لمناسبة ظهور الأجزاء الأولى منها . فقد أخرجتُ الجزء الأول من « تاريخ الحركة القومية » فى أول يناير سنة ١٩٢٩ ، بعد انقضاء العام الأول على وفاته ، وأهديت اليه الكتاب فى كلمة قلت فيها :

« إلى أخى العزيز المرحوم أمين بك الرافعى ، من فَقَدْتُهُ أحوج ما أكون إلى حبه وعطفه ، إلى ذكراه المجيدة ، إلى روحه الطاهرة ، أهدى هذا الكتاب

« أهديك يا أخى العزيز كتابى وقد حالَ الحوْل وانقضى العام على انتقالك الى الرفيق الأعلى ، وكم كنتُ أرجو أن أهديه وأنت منى قريبٌ ، فى عالم الدنيا ، أما وقد فرّق الموت بينى وبينك فلتتقبّلْ روحُك الطاهرة هدية أخيك الحزين !

« اللهم بارِىءَ تلك النفس العالية ، ومُرْسِلَها من نورك كوكباً إنسانياً ، ومُعيدَها إلى جوارك كوكبا أزلياً ، أدْخِلْ عليها رَوْحا من عندك ، وسلاما منى ، ياقريبَ الدعاء ! — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ »

وأخرجتُ الجزء الثانى فى تمام الحول الثانى ، وقلت فى ختام مقدمته :

« وإذ يظهر هذا الجزء فى يوم الذكرى الثانية لانتقال فقيد الوطن المرحوم أمين بك الرافعى إلى الرفيق الأعلى ، فإنى أحيِّى ذكراه المجيدة ، وأرسل من أعماق

---

(١) راجع على سبيل المثال (ذكرياتى عن الثورة) فى كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ١ ص ١٧٤ ، وصلتى بفريد بك — كتاب « محمد فريد » ص ٤٦٧ ، وخواطرى وذكرياتى عن مصطفى كامل — كتاب مصطفى كامل ص ١٢١ (طبعة ثانية) و ١٦٣ و ٢٢٦ الخ

قلبي إلى روحه الطاهرة آيات المحبة والإخاء ، فلتدم ذكراك العزيزة يا أمين ، يُجدِّدُها مرّ الأيام وكرّ السنين ، ولتخلد أعمالك في مآثر قومك . ولتطمئن نفسك في السماء ، بين الصدّيقين والشهداء ، وحَسُن أولئك رفيقا ، ذلك الفضل من الله وكفى بالله عليما » ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩

وأخرجت « عصر محمد علي » في ختام العام الثالث ، وقلت في ختام مقدمته :

« وإذ يوافق اليوم تمام الحول الثالث على وفاة فقيد الوطن المرحوم أمين بك الرافعي ، فإلى روحه الطاهرة المستقرة في الرفيق الأعلى أرسل تحيات الذكرى والوفاء ، فسلامٌ عليك يا أمين في أعلى عليين ، سلامٌ عليك من قلوب لا تنسى جهادك في سبيل المثل الأعلى ، سلام عليك ما كرّت الأعوام وتعاقبت الأجيال ، ولتخلد ذكراك على الدهر ما بقي في الدنيا وفاء وما ذكر الإخلاص والمخلصون — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠ »

وظهر كتاب « عصر اسماعيل » في ختام العام الخامس لوفاته ، وحَيَّيْتُ ذكراه بقولي في مقدمته : اليوم ختام العام الخامس لوفاة فقيد الوطن المرحوم أمين بك الرافعي ، اليوم يطوي الزمان خمس سنوات على احتجابك عنا يا أمين ! وذكراك باقية في النفوس ماثلة في الأذهان ، يجددها مر الليالي وكر الأعوام ، فإلى روحك الطاهرة الثاوية في دار الأبدية ، أبعث بتحيات الذكرى ، يرسلها القلب ، وتفيض بها المشاعر ، ويحملها الرجاء إلى عالم الأرواح ، وإلى بارىء تلك النفس الكريمة ، أتوجه بالدعاء أن يسبغ عليها آية السكينة والطمأنينة ، فيا نفس أمين ! اسكني إلى جوار ربك راضية مرضية ، ويا روح أمين ، سلامٌ ، وريحانٌ ، وجنةُ نعيم — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ »

وأود بعد ذلك أن أنقل هنا نبذة مما كتبته الصحف في نعي الفقيد ، وما كتبه الأستاذ الأديب محمد صادق عنبر في مقدمة كتابه عنه

قالت « الأهرام » في عدد يوم الجمعة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ تحت عنوان (أمين الرافعي)

« أهو شهيد العقيدة ومتانة اليقين . أم هو ضحية الوطنية الصادقة النزيهة ، أم هو صريع القلم الذى جعل أمينا منذ الصبا - والظفر ناعم والنفس مرنة فتية - سراجا وهاجا يملأ هذا الوادى وما جاوره وداناه نورا ولألاء وضياء مستفيضا ، حتى إذا ما استنفدت تلك الروح الناشطة منذ الصغر ، وتلك الهمة العالية منذ الصبا ، ما فى المصباح من زيت ، ولم يشفق أمين على نفسه ولم يرحم جسمه الذى تعب وسقم من حمل تلك النفس الكبيرة حتى نحل ، وهى على كبرها وضعفه تزداد سموا وعلوا مع الحق والأمانى الحسان والآمال العظام ، انطفأ المصباح ، ونادى الناعى صبيحة أمس فى هذا البلد : مات أمين !

« لقد يكون أمين شهيد ذلك كله ، وضحية ذلك كله ، وصريع ذلك كله ، ولكنه ذهب إلى ربه وجبينه مكلل من اكليل العزة وتاج الفخار

« مات أمين الرافعى ! والموت تكفله الحياة ، فرُوِّع البلد لنعيه ، وروع زملاؤه الكتاب والصحفيون ، وروع كل مصرى ، فلم تبكه أسرة ثكلت فحسب ، ولم يبكه أطفال يُتموا فقط ، بل بكته كل عين مصرية ، والأمة المصرية كلها أسرته ، والناشئة المصرية وحملة الأقلام اخوته وأشقاؤه ، وكل إنسان فى هذا البلد يعرف لأمين فضله وفضائله

« فاذا كان لأمين خصم أو حاسد أو لائم ، فما تعدت الخصومة ولا جاوز الحسد ولا زاد اللوم على الشهادة الحقة بأن أميناً تمسك بالفضيلة ولم ترتخ يداه ، وتشبث بالوطنية الحقة ولم يقبل فيها هوادة ولا ليناً ، وتعشق النزاهة فلم يرض بها مساومة ولا مراعاة ولا مجاملة ، وساير يقينه الصادق وعقيدته المتينة ، فلم يساير معها أحدا ولم يشايع مخلوقا ، ولم يلجأ فى شدة من أجل ذلك كله إلا إلى الله خالقه

« عاش أمين على ذلك ومات أمين به ، عاش وديعاً رقيق حواشى النفس مع أقرانه وأخدانه ، ومن هم فوقهم مرتبة ، ومن هم دونهم مقاماً ، ولكنه عاش مع الجميع جباراً فى عقيدته ، قوياً مقداماً صلباً فى إيمانه ، وعاش يجلّ كل إنسان فلا يعرف أحد عنه كبراً ولا غلواً ولا ترفعاً ، إلا إذا ما مست العقيدة وصدق الإيمان سواء كان من الوجهة الوطنية أو الدينية ، تحول ذلك الرجل الوديع اللين المرن إلى

الرجل الصلب الثائر العنيد الذى لايقبل فى عقيدته جدلا ، ولا يرضى لينا ولا هوادة ، ولـكن قلمه ظل نزيها ، فلم تشبه فى الخصام الشديد والجدل العنيف شائبة الجنوح عن جادة النزاهة والنبالة إلى الابتذال والتلوث

« نشأ أمين فى بيت التعبّـد والتديّـن ، وجده ووالده وعمومته من رجال الشريعة والمفتين وعلماء الدين ، فكان ذلك ميراثاً عن الآباء والأجداد ، طبعت عليه نفسه انطباعاً . فكانت القناعة فضيلة ، وكان الصبر على الشدائد فضيلة ، وكانت التضحية فى سبيل الإيمان والعقيدة الدينية والوطنية فيه فضيلة

« نشأ أمين فى حجر الوطنية وحقوق الوطن المقدسة ، فتشربت نفسه هذه الروح تشربها الإيمان بالله واليوم الآخر ، فكان فى ذلك رسولا يحمل من أستاذه المغفور له « مصطفى كامل » ـ الذى يرقد معه اليوم فى مقره الأخير الأبدى ـ هذه الرسالة إلى أمته ، وكأنها أمانة فى عنقه بعد التهاون فيها أو اللين أو المرونة خيانة يعدها على نفسه ، ويعدها بعد نفسه على سواه ، ففى سبيل أداء هذه الرسالة أفنى العمر ، بل أفنى الجسم ، وكانت طريقه إلى تأدية الأمانة الصحافة ، وكانت الأمانة فى الصحافة ألا يقبل فيها إغراء ولا يراعى إلاً ولا نسباً ، ولا كسباً ولا غنماً ، فلم يخدعه زخرف الدنيا ولا مالها ، ولا العظمة فيها ولا الجاه . ولم يغره منصب عال ولا راتب ضخم ، وقد طالما عرضت عليه المناصب العالية والرواتب الضخمة فكان جوابه الازدراء ، وكان جوابه الرفض ، بل كان جوابه ـ ونحن نعرف ذلك عنه كما نعرفه عنه حتى العهد الأخير ـ إن مهمتى الوحيدة فى هذه الأمة أن أقول ما أعتقد وأن أقوله فى الصحافة . فما خلقت لمنصب وإن كان منصب القضاء ، وقد تعلمت القانون وعرفت أسراره ونلت الشهادات فيه ، وما خلقت لأغنم مالا أو جاهاً ، بل خلقت لأدعو الناس وأرشدهم إلى طريق الوطنية والفضيلة والإيمان

« عاش أمين الصحافى النزيه ـ والصحافة رسالة تؤدى ـ فأدى هذه الرسالة بكل أمانة سواء كان فى اللواء أو الشعب أو العلم أو الأخبار أو على صفحات الصحف الوطنية ، وقد كانت « الأهرام » ميداناً لجولاته إبان احتجاب جريدته أو تعطيلها

« عاش أمين نزوعا إلى الاستقلال فى عمله حتى لايؤثر فى دعوته ورسالته مؤثر ،

و حتى لا يملى عليه صاحب مال أو صاحب جاه أو صاحب سلطة أو صاحب منفعة رأياً يخالف رأيه أو ينقضه

« عاش صحفيا لا يعرف فى الصحافة غير الدعاية ، ولا يعرف فى الدعاية غير الطريق القويم بلا مواربة ولا غموض ولا إبهام ولا مجاملة ولا مراعاة ، يصغر الكبير فى عينيه إذا لم يكن كذلك ، ويكبر الصغير فى نظره إذا كان على هذا المنهاج ، ولا يعرف فى ذلك كله حزباً ولا فئة . فهو مع كل شخص ومع كل حزب ومع كل فئة تنهض للدعوة التى يدعوها ويروج لها - دعوة الاستقلال والحرية وتقديس الحقوق - هكذا عاش أمين فعاش أمين رسولا بحتاً

« أجل ، عاش رسولا بحتا يبشر برسالته كما يبشر جميع الرسل الذين تملكت نفوسهم العقيدة فاحتقروا فى هذا السبيل كل شئ وازدروا بكل شئ حتى صحتهم وحتى راحتهم وحتى حاضرهم ومستقبلهم وحتى نفوسهم ، فكانوا شهداء ، وكان أمين ذلك الشهيد

« من رأى أمينا مكباً على مكتبه من الصباح حتى المساء يطالع جميع الصحف الوطنية والأجنبية ويأخذ عنها ما يؤيد عقيدته وإيمانه ، ويدفع مالا يتفق مع تلك العقيدة والايمان ، ويطالع كل مؤلف حديث لهذا الغرض وحده ، ويحرر ويصحح وينقد ويراجع كل ما يكتب فى جريدته وما يكتب لها حتى الإعلانات اتقاء كلمة واحدة لا تنطبق على يقينه ومعتقده ، والمرض ينحت فى جسمه نحتا ، والسقم يزيد يوما فيوما والأطباء ينصحون والأصدقاء يستحلفون والأهل يلومون - وهو هو فى عمله الشاق ومهمته الكبيرة وسقمه المتزايد لا يتحول عن ذلك ولا يكل من العمل على هذا المنهاج ولا يمله ولا يجد الضعف والوهن إلى نفسه سبيلا ، من رأى أمينا وهذه الحال حاله حكم بلا شك الحكم الحق بأنه ذهب الى ربه التواب الرحيم شهيد العقيدة ومتانة اليقين وضحية الوطنية الصادقة النزيهة وصريع القلم

« عمر أمين ٤١ سنة . ولكنها السنون المملوءة بالأعمال والتفكير والتضحية والجد والكد ، فهى على قصرها طويلة بامتلائها ، وهى بملئها أوصلته الى الشيخوخة وهو فى شرخ الشباب ، وهى بالفضائل والنزاهة وصدق الإخاء والحب والولاء

تقضى على كل كاتب عالج حرفة القلم وأسال من شدقيه فى خدمة الوطن عصارة قلبه ورأسه وأحرق فى مصباحه زيت الحياة ليضىء طريق الوطنيين ويهديهم أن يجعل أمينا تدوة له ، وتقضى على كل قارىء ومسترشد أن يشارك كل كاتب وصحفى بذرف الدمعة الحرى عليه ، فقد عاش كريماً عاملا وفاضلا مجدا شريفا ومات صالحا تقيا وهو فى كل حال خالد بفضائله وأفضاله

« فيارحمة الله على أمين من رجل ، وأين كأمين فى الرجال ؟ ولكن ما عند الله ياأمين خير وأبقى ! »

* * *

وقال الأستاذ محمد صادق عنبر فى مقدمة كتابه عن « ذكرى فقيد الوطن المغفور له أمين بك الرافعى » :

« جال بخاطرى أن أصوّر بالقلم هذه الظاهرة التى تمثّلت إنسانا ، وهذا الإنسان الذى تمثل مظهرا من الإنسانية ، وذلك المظهر الذى لطُف وسما وامتد حتى عاد ناحيةً من الأفق المصرى

« هذه الظاهرة التى عرفناها باسم أمين الرافعى ، وعرفتها مصر قوة تسرى فى ضعفها ويقيناً يشيع فى ناحيتى رجائها ، وحجة تتراءى على حاشيتى حقها ، ثم عرفها التاريخ عقيدة تنتقل فى ميراث الدم كما تنتقل كل عقيدة أخرى على نسق واحد

« ولكن بدا لى جلال ما اعتزمت فاذا هو فوق منال قلمى ، ومن لقلمى بصفة إنسان كان صرير قلمه أبلغ نشيد رتلته مصر فى محراب وطنيتها

« بل ماذا عسى أن أصور من إنسان إذا كان من ناحية مادته ابن اليوم الذى وُلد فيه ، فانه من ناحية معناه صفوة تعاقبت على استخلاصها الأجيال ، فما زال القدر يطوى له الزمن مرحلةً مرحلةً حَفِيًّا به متخيرا له ، ثم ما زال يشق له فينحدر مرتقياً ، حتى إذا استتم واكتمل ، وافى مصر على قَدَرٍ أحوج ما كانت فى ضعفها إلى قوته ، وفى إسارها إلى نجدته ؟

« ثم ماذا عسى أن أصف من إنسان طلع من خلال الزمن كله فهو وإن انشعب من الماضى إلا أنه خلق ليستوعب الحاضر ثم ليمتد من هذا الحاضر القريب إلى ذلك المستقبل البعيد ؟

ثم ماذا عسى أن أصوّر من انسان كان مما يلى الجيل كأنه جيل وحده ، ومما يلى التاريخ طيف المستقبل فى تضاعيف الحاضر ، ومما يلى العصر قوة لا ترد ولعمرى من ذا يردّ على الله القدر ، قوة ليس يقال فيها من أين ولكن يُقال إلى أين ، ولا يسأل ماذا كانت ولكن يسأل كيف كانت ، ولا يُنظر إلى الناحية التى بدأت منها ولكن ينظر إلى الناحية التى انتهت إليها

« لقد عرفت أميناً منذ إحدى وعشرين حجة ، عرفته فى مأتم مصر على إمامة الوطنية فى ذات المغفور له مصطفى كامل ، إذ كان يحلى جيد اللواء بمقالات تحسب وهو يديجها أنه كان يستمد من روح مصطفى أو يستمليها ، وكنتُ عهدئذ من كتاب اللواء ، وعرفته بعد ذلك على كرسى مصطفى يكتب بقلمه ، ويرمى عن معقله الأشب بسهمه ، ويقف فى ذلك الحمى وقفته . ويصول على خصمه صولته

« وظللت مع أمين أشهد هلاله وهو يستدير ويتم فى تلك الحالة . وأنظر إليه وهمته ترمى به المرامى ، وهو يرمى بهمته حيث أشار إليه المجد ، ماضياً قدماً ، لا يتردد ولا ينى ولا ينكل وكل شدة تعرض له تشد عزيمته وترهفها ، حتى قال الناس إن الذى أثكل مصر صاحب لوائها أنجب أمينا فشفع المصاب بالعزاء ، وقرن الداء بالدواء

« وجرت جوار فانتقلنا جميعاً من اللواء إلى صنوه « العلم » ثم إلى « الشعب » وما تخللهما مما ظهر باسم الحزب الوطنى من صحف أخرى ، ثم صرنا بجملتنا إلى « الأخبار » بعد فترة تمخضت عن أجنة من الأقدار

« فلست بهذه الكلمة أقول فى أمين الا بيقين أحدى وعشرين حجة ، وما يقينى فيه الا أنه ملك إنسانى هبط من عل ليؤدى إلى مصر رسالة سماوية هى رسالة اليوم والغد فليس يختص بها هذا الجيل الناشىء بين جذب الاستعداد ، ودفع الاستبداد ، وانما هى للحاضر والمستقبل كليهما

« ولقد أدى رسالته لا كلمات فى نغم ، ولكنه أداها مزاجاً من ذوب قلبه ، وأشعة عقله ، ونفحات روحه ، فكانت بجملتها وتفصيلها لحنا سماويا ولكنه لحن كان توقيعه - يا أسفا - على روىّ الموت

ولقد ركب الله فى أمين شهوات المجد كلها لا لنفسه ولكن لقومه ولوطنه ، وما كان جهاده إلا ريا لتلك الشهوات ، ولا كانت حياته التى تتمثل النزاهة فى جانبيها الأدبى والسياسى إلا أصح ترجمة لأصلح فكرة ، وأجمل تصوير لأكمل مبدأ مكفول له الخلود

« وبحسبك من أمين أنه كان إنسانا لا تدرى إذا اتصلت به أى جانبيه أملك لقلبك : أالجانب الذى يليك منه ، أم الجانب الذى يلى مصر . فهنا الخلق الذى تعرف بأدنى نفحة منه انك منه فى خميلة رفافة الزهر ، وهناك الجهاد الذى تنزه فلم يلم به طيف شبهة ، ولم يدن منه ظل ريبة ، فما كانت نفس أمين الا نسيج وحدها فى جيلها نزاهة ونبالة وكمالا

« أجل ، لقد كان رأى أمين حقيقة قهارة لخيال الشك ، وكان سن قلمه متنفساً لنور اليقين يجلو ليل الحيرة ، وكان لصحيفته مغرب كل شمس فجة كفجة طلعتها بضوئها وحرارتها

« وبعد ، فانه ليس من قصدى أن أحيط بهذه الحياة الفتية التى كانت كل ساعة من ساعاتها تربى على عمر برمته ، فان هذه الحياة تلخص فى أنها كانت أعلى مظهر لعناية الله بكنانته فى أرضه ، ولا أن آتى على تلك السيرة التى يعرف العصر أنها كانت من شغله ، فان الظاهرة التى تطلع على الناس غريبة لأنها استثناء من قاعدة ، ثم تختفى لأن لكل قاعدة اطرادها ، تكون فى طلوعها ، كما تكون فى اختفائها ، شغل الألسنة والصحف ثم تعود شغل الخواطر وكذلك تطوى التاريخ فلن يبعد عهد التاريخ بأمين على تقادم العهد به سنة سنة فان على ذلك التاريخ طابعا لا يبلى لأنه طابع نارى من قلبه وقلمه معا

« ولكنها كلمة مهدت بها لملخصات من تلك الحياة هى التى يدور عليها هذا الكتاب

« ولكنها نازية من الحزن كانت فى عينى دموعا أسكبها ، ثم استحالت على أسلة هذا القلم عاطفة فهو يكتبها

« ولكنها تزكية صادقة لشهادة صدق هى التى جرت بها أقلام الكتاب وخواطر الشعراء على هذه الصفحات

« ولكنها تحية التجلة والوفاء . بين يدى التأبين والرثاء

« فيا صديق الذى خرج بالأمس من دنياه جثة هامدة ثم ما عتم أن رجع اليها فكرة خالدة

« سلام عليك كفاء اعتزازى بمودتك ، وتقدير أمتك لبطولتك

« وسلام عليك زنة مآثرك ، وعدد مفاخرك

« وسلام عليك فى الأبرار الشهداء ، والصديقين الأوفياء

« وسلام عليك من المخلص لك مدى عمره ؟ محمد صادق عنبر

القاهرة الاثنان أول أكتوبر سنة ١٩٢٨

* * *

تأليف وزارة النحاس الأولى — ١٧ مارس سنة ١٩٢٨

بعد أن انقضت أيام معدودة على استقالة ثروت عهد الملك فؤاد فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٨ إلى مصطفى النحاس بوصف كونه زعيم الأغلبية تأليف الوزارة . فألفها يوم ١٧ منه ، وهى وزارته الأولى ، وكانت ائتلافية من الوفد وحزب الأحرار الدستوريين على النحو الآتى : مصطفى النحاس باشا للرآسة والداخلية . جعفر ولى باشا للحربية . واصف بطرس غالى باشا للخارجية . محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف . على الشمسى باشا للمعارف . أحمد محمد خشبة باشا للحقانية . محمد محمود باشا للمالية . محمد صفوت باشا للزراعة . ابراهيم فهمى كريم بك للاشغال . الأستاذ مكرم عبيد للمواصلات ، ومن هؤلاء وزراء جدد وهم الأستاذ مكرم عبيد

ومحمد صفوت باشا وابراهيم فهمى كريم بك

قوبل تأليف هذه الوزارة من الأمة بالغبطة والابتهاج ، وبدا طابعها الشعبى الدستورى من قول رئيسها فى كتابه إلى الملك : « وانى لأقدر يا مولاى تبعة الاضطلاع بأعباء الحكم فى هذا الظرف الدقيق ، ولكنى أقبل عليه ملبيا داعى الوطن والضمير ، مستعينا بالله جلت قدرته على تحمل هذه المسئولية الخطيرة ، جاعلا نصب عينى الاحتفاظ بحقوق البلاد وخدمة مليكها ، الذى كان له بما جبل عليه من حب الخير لشعبه أكبر الفضل فى صيانة الدستور وتمكين تقاليده ، مما ربط الأمة بمليكها رباطا وثيقا تزيده الشدائد إحكاما ، وإنى لأستمد يا مولاى من تعضيد جلالتكم وسامى رعايتكم وما أرجو أن يمنحنى اياه ممثلو الأمة من ثقة وتأييد وما يحبونى به الرأى العام من إمداد وتشجيع قوة أستعين بها على ضعف شخصى وأشد بها أزرى ، معتمدا على توفيق الله وعنايته » ، فهو فى هذا الكتاب يعتمد أكثر ما يعتمد على ثقة البرلمان الذى يمثل الأمة ، وعلى تأييده الرأى العام ، وهو الطابع الأساسى للوزارات الشعبية الدستورية

وانتخب مجلس النواب بجلسة ٢٠ مارس الأستاذ ويصا واصف رئيسا للمجلس ، بعد أن خلا هذا المركز بتولى النحاس رآسة الوزارة

المذكرة البريطانية — ٤ مارس سنة ١٩٢٨

ورد الوزارة عليها

كان أول ما واجهته وزارة النحاس الأولى من الأزمات مذكرة أرسلها المندوب السامى البريطانى إلى الحكومة فى أواخر عهد وزارة ثروت ، كان الغرض منها احراج الوزارة

وذلك أنه حين علمت الحكومة البريطانية بما اعتزمه مجلس الوزراء من عدم قبول مشروع تشمبرلن ، عمدت إلى تنفيذ سياسة التهديد والوعيد والإحراج والتحدى فأرسلت دار المندوب السامى إلى ثروت باشا مذكرة بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٨

استباحت لنفسها فيها التدخل فى التشريع الداخلى ، بحجة أن المفاوضات قد فشلت وأنها تحفظ لنفسها الحق فى اتخاذ ما تراه من الاجراءات لتمكينها من القيام بتبعاتها المتولدة عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وهذا تعريب المذكرة :

« لاحظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعين القلق بعض الأعمال التشريعية التى أقرها البرلمان والتى إذا عمل بها أضعف إضعافا جديا من سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال

« وطالما كان هناك محل للأمل فى عقد محالفة بين البلدين تحدد مسئوليات وحقوق كل منهما أمسكت حكومة جلالة الملك عن إبداء أية ملاحظة ، أملا منها فى أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية لاجتناب كل تشريع يحول بين الإدارة المصرية والقيام بنجاح بالمسئوليات الكبيرة التى يستلزمها النظام الذى توجده المحالفة

« ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح فى تحقيق غرضها فان حكومة جلالة الملك البريطانية ليس فى وسعها أن تسمح بان تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر سواء بتشريع شبيه بذلك الذى أشرنا اليه أو بأى تصرف إدارى ، فتحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ أى إجراء ترى فى نظرها أن الحالة تقتضيه »

وقد اجتمع الوزراء فى أواخر عهد وزارة ثروت للنظر فى هذه المذكرة ، فاتفقت آراؤهم على أنهم مستقيلون من مناصبهم ، إذ كان ثروت باشا قد قدم استقالته ، فلا يسعهم أن يتولوا الرد عليها ويتركون مهمة الرد للوزارة المقبلة

رد الوزارة

فلما تألفت وزارة النحاس تولى الرد على المذكرة بجواب سديد أرسله يوم ٣٠ مارس الى المندوب السامى البريطانى اعترض فيه على المذكرة البريطانية ، قال :

« أتشرف بإحاطة فخامتكم علما بأنى اطلعت على مذكرة سلمتموها إلى سلفى عن بعض مقترحات تشريعية معروضة على البرلمان مما رأيتموه حقيقا بأن يضعف بصورة جدية سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ النظام وحماية الأرواح والأموال

فى مصر ، وبعدما أشرتم إلى ما أدرك الحكومة البريطانية من القلق بسبب ذلك ذكرتم فى ختام تلك المذكرة أنه بما أن المحادثات التى دارت بين حضرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلن وحضرة صاحب الدولة ثروت باشا لم تفض إلى الغاية التى أريدت منها ، فان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا يسعها أن تسمح بأن يكون اضطلاعها بما يفرضه عليها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من المسئوليات معرضا لأى خطر يأتى من تشريع مصرى من نوع التشريع الذى سبقت الإشارة اليه أو من أى عمل إدارى وتحفظ لنفسها الحق فى اتخاذ أى تدبير ترى أن الحالة تستدعيه ،

« ولا يسع الحكومة المصرية فى الجواب على هذه المذكرة إلا أن تبدأ بالإعراب عن شديد أسفها لأن تجد نفسها أمام مذكرة ٤ مارس التى لا تطابق ما للحكومة المصرية من رغبة صريحة فى تنمية وتوثيق صلات الصداقة التى يجب أن تسود العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر

« فإن تلك المذكرة إذا نظر فيها من ناحية القانون الدولى تبين أنها ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فيه بشأن التدخل السياسى ، إذ أن هذا التدخل — ما لم تتغير طبيعته ووجهته تغيرا كليا — لا يجيز للدولة المتدخلة حق الرقابة على أعمال الدولة الأخرى .

ومن جهة الواقع فإن الحكومة المصرية كانت ولا تزال تحرص على أن تلقى فى نفوس الرعايا البريطانيين ونفوس الأجانب بوجه عام كل الثقة بأنها ساهرة على أمنهم وراحتهم ، وانها قد وضعت حماية مصالحهم موضعا خاصا من رعايتها ، هذا ولو لم تكن تلك الحماية من نزعات الحكومة المصرية وتقاليدها الثابتة لكانت نزعات البرلمان المبينة المعروفة كفيلة بأن توجبها عليها إيجابا ، ولقد دلت الحكومة على الدوام بتصريحاتها وأعمالها على أن للأجانب أن يثقوا بأن ما يتمتعون به فى مصر من حسن المعاملة لا يقل بوجه من الوجوه عما يلقونه فى أى بلد آخر ، هذا فضلا عما يجدونه فيها من كريم الضيافة التى امتاز بها الشعب المصرى وأصبحت من مناقبه

« يضاف إلى ما تقدم أن المذكرة المشار اليها تهيء السبيل لتدخل مستمر فى

إدارة شؤون البلاد الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان فى التشريع وفى الرقابة على أعمال الإدارة ، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة على أية حكومة جديرة بهذا الاسم ، ولا ريب لدينا فى أن الحكومة البريطانية لم تقصد إلى شىء من هذا .

« لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا لو أنها سلمت بمبدئه لأسلمت ذاتها ، وأنكرت وجودها ، بل أنها كحكومة دولة مستقلة ذات سيادة لتدرك حق الإدراك ما عليها من واجبات ، وتعتزم بعون الله وتوفيقه أن تنهض بأعبائها فى حرص وذمة ، وعلى وجه مرض للجميع »

٣٠ مارس سنة ١٩٢٨ رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

ردّ المندوب السامى

وقد رد المندوب السامى البريطانى فى ٤ ابريل سنة ١٩٢٨ على هذا الرد بخطاب احتفظ فيه بوجهة نظر الحكومة البريطانية ، قال ما تعريبه :

« لقد أبلغت حكومتى المذكرة التى وجهتها دولتكم الىّ فى ٣٠ مارس ، وقد كلفت أن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعد مذكرة دولتكم بيانا صحيحا للعلاقات الموجودة بين بريطانيا العظمى ومصر أو لتعهداتهما المتبادلة ، وقد أعلنت حكومة جلالة الملك استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ مع تحفظات أربعة اشتمل عليها وأرفقت حكومة جلالة الملك تبليغ قرارها هذا إلى الدول ببيان ذكرت فيه أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الإمبراطورية البريطانية وأمنها وانها لذلك ستحتفظ دائما - باعتبار ذلك مصلحة بريطانية جوهرية - بالعلاقات الخاصة بينها وبين مصر وهى التى اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمان طويل وذكرت حكومة جلالة الملك حينما وجهت الأنظار إلى هذه العلاقات الخاصة كما هى مبينة فى تصريح فبراير أنها لا تسمح لأية دولة أخرى أن تنازع أو تناقش فيها وأنها تعد كل محاولة للتدخل فى شؤون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودى وأنها تعد كل اعتداء على أرض مصر عملا تدفعه بكل ما لديها من الوسائل

« وبالنظر إلى هذه المسئولية التى تحملها بإزاء الدول الأخرى وإلى ما للمصالح البريطانية فى مصر من الأهمية الحيوية للإمبراطورية البريطانية ، فقد احتفظت حكومة جلالة الملك بمقتضى التصريح السالف الذكر احتفاظا مطلقا — أولا — بسلامة المواصلات الامبرطورية فى مصر — ثانيا — بالدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجى أو تدخل بالذات أو بالواسطة — ثالثا — بحماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات — رابعا — بالسودان — وذلك إلى أن تسوى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية

« وقد سعت حكومة جلالة الملك لوضع تسوية كهذه واعتقدت أنها وفقت إليها بواسطة المعاهدة التى جرت فيها المفاوضة بين رئيس الوزارة المصرية السابق

« وإذ كانت الحكومة المصرية قد رفضت هذه المعاهدة فان الحالة السابقة للمفاوضه تستمر وعلى ذلك يعود المركز اليوم إلى مثل ما كان حين حبطت المفاوضات التى دارت بين المستر رمزى مكدونالد وزغلول باشا الا بمقدار ما طرأ عليها من التعديل بمقتضى المذكرات التى تبودلت فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ (١)

« أما النقط المحتفظ بها فتبقى محتفظا بها على صورة مطلقة بواسطة حكومة جلالة الملك ، وللحكومة المصرية أن تستعمل سلطتها المستقلة على شرط أن يكون ذلك على وجه مرض لحكومة جلالة الملك فى هذه المسائل »

وألقى النحاس بيانا فى مجلس النواب بجلسة يوم ٥ ابريل ذكر فيه رده على مذكرة المندوب السامى البريطانى الأولى وكانت الصحف قد نشرته ، وقال عن رد الحكومة البريطانية على رده : « ولقد بينت الحكومة البريطانية فى ردها بالأمس (٤ ابريل) وجهة نظرها ، ولا حاجة بى إلى القول بان الحكومة المصرية متمسكة بوجهة نظرها المستمدة من برنامجها » ، فلقى رد الوزارة وبيانها ارتياح النواب ، ووقف الدكتور عبد الحميد سعيد وأعلن باسم الحزب الوطنى موافقته على الرد وتأييده للوزارة فى موقفها ، وأعقبه عبد المجيد ابراهيم صالح بك عن حزب الأحرار الدستوريين وشكر الحكومة على موقفها

---

(١) يقصد الانذارات البريطانية عقب مقتل السردار — انظر الجزء الأول ص ١٨٤

وأعقبه عبد المجيد ابراهيم صالح بك عن حزب الأحرار الدستوريين وشكر الحكومة على موقفها

وصرح حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى فى حديث له بجريدة الأخبار (عدد ٦ ابريل سنة ١٩٢٨) بأن الحزب يؤيد الحكومة المصرية فى رد الاعتداء البريطانى قال :

« إذا كان المستر ماكدونلد وهو زعيم المعارضة فى انجلترا يؤيد المستر تشمبرلن فى اعتدائه على مصر فمن غير المعقول أن لا يؤيد الحزب الوطنى الحكومة المصرية فى رد هذا الاعتداء ، نعم ان التقاليد الدستورية تقضى عادة بأخذ رأى المعارضة فى مثل هذه المواقف ولهذا أخذ المستر تشمبرلن رأى المستر ماكدونلد فى المذكرة الانجليزية ، بيد أنه يظهر لى أن النحاس باشا لثقته بان الموقف الذى وقفه سيجد تأييدا من الحزب الوطنى رأى أنه ليس فى حاجة إلى أخذ رأى المعارضة ، كما أن ثروت باشا على ما يظهر رأى أن لا يعرض مشروع معاهدة تشمبرلن على الحزب الوطنى لثقته كذلك بأن هذا المشروع لا يقابل بغير الرفض ، على أننا بصرف النظر عن هذا تؤيد الحكومة المصرية فى ردها على الاعتداء البريطانى الذى تضمنه الإنذار الانجليزى ، وما كان لحكومة تقدر حق الوطن قدره أن تقف غير هذا الموقف الذى يجب أن تستمر عليه »

أزمة قانون الاجتماعات

لم تكد تنتهى أزمة مذكرة ٤ مارس حتى أعقبتها أزمة أخرى ، ذلك أن الحكومة البريطانية أخذت تنفذ ما توعدت به فى تلك المذكرة ، ففى يوم الأحد ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٨ أبلغت دار المندوب السامى البريطانى رئيس الوزارة مذكرة جديدة تتضمن انذارا من الحكومة البريطانية بسحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ومنعه من أن يصبح قانونا ، بحجة أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر ، وطلب أن يصله الرد بعدم الاستمرار فى نظر المشروع ، وان لم يصله قبل الساعة السابعة من مساء الأربعاء ٢ مايو فان الحكومة البريطانية تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل

ترى الحالة تستدعيه ، وهاك تعريب الإنذار :

« أتشرف بإخبار دولتكم بأن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى بريطانيا العظمى قد راقبت بمزيد الاهتمام من يوم أن قدمت لدولتكم مذكرتى المؤرخة ٤ ابريل ، مايبدو من رغبة الحكومة المصرية رغبة متزايدة فى المضى فى تشريع يؤثر فى الأمن العام ، وهذا التشريع - كما لا بد أن تكونوا دولتكم قد علمتم تمام العلم ليس فقط من الرسالة الشفهية التى تشرفت بإبلاغها إلى دولتكم فى ١٩ الجارى ، بل أيضا من الرسائل السابقة المماثلة لها التى أبلغت إلى دولة سلفكم وإلى دولتكم قبل تاريخ المذكرة التى تشرفت بتقديمها لدولة ثروت باشا فى ٤ مارس الماضى وبعده - داخل فى نطاق التحفظ الذى أيدته مذكرتى المؤرخة ٤ ابريل

« وإنى الآن مكلف من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن أطلب إلى دولتكم كرئيس للحكومة المصرية ، أن تتخذوا فى الحال الإجراءات اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من أن يصبح قانونا ، وانى مكلف بأن أطلب من دولتكم إعطائى تأكيدا كتابيا قاطعا بأنه لن يستمر فى نظر المشروع المذكور ، فإذا لم يصلنى هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء ٢ مايو فان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه

« وإنى أنتهز هذه الفرصة لاجدد لدولتكم عظيم احتراماتى »

٢٩ ابريل سنة ١٩٢٨ « لويد »

المندوب السامى

كان هذا هو الإنذار الرابع من الحكومة البريطانية إلى مصر لإكراهها على قبول المعاهدة ، الأول فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار ، وهو الإنذار الذى استبا - ت فيه طرد الجيش المصرى من السودان وإهدار استقلال البلاد (ج ١ ص ١٨٤) ، والثانى فى مايو سنة ١٩٢٧ إذ منعت الحكومة المصرية من زيادة عدد الجيش وإلغاء الحكم العرفى فى الحدود وحتمت تخويل المفتش العام البريطانى

للجيش سلطة القيادة العليا للجيش (ج ١ ص ٢٧١) ، والثالث فى ٤ مارس كما تقدم بيانه ، والرابع فى هذه المرة يوم ٢٩ ابريل

وقد رأت الوزارة تفاديا للأزمة تأجيل نظر المشروع إلى الدورة البرلمانية المقبلة ، وأرسل النحاس يوم ٢ مايو رداً بهذا المعنى إلى دار المندوب السامى قال :

« تشرفت باستلام خطابكم المؤرخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٨ الذى تصرحون فيه بأن مشروع قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات داخل فى نطاق التحفظ الذى أشارت اليه المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ مارس وأيدته المذكرة المؤرخة ٤ ابريل سنة ١٩٢٨ ، وبأنكم مكلفون من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تطلبوا الى كرئيس للحكومة المصرية أن أتخذ فى الحال الاجراءات اللازمة لمنع هذا المشروع من أن يصبح قانونا وأن أعطيكم تأكيدا كتابيا قاطعا بأنه لن يُستمر فى نظر مشروع القانون المذكور ، وإذا لم يصلكم هذا التأييد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء ٢ مايو فان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعتبر نفسها حرة فى القيام بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه ، وردا على خطاب فخامتكم أتشرف بإبلاغكم أن الحكومة المصرية فى ردها بتاريخ ٣٠ مارس على المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ مارس قد أوضحت وجهة نظرها التى ترى أنها كفيلة بالاحتفاظ بحقوق البلاد وباستبقاء صلات المودة بين بريطانيا العظمى ومصر ، وقد عادت الحكومة فأكدت وجهة نظرها هذه أمام البرلمان فى بيانها الذى ألقته بتاريخ ٥ ابريل اجابة على المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ ابريل

« ولا يسع الحكومة المصرية امام واجبها فى صيانة حقوق البلاد كاملة والمحافظة على دستورها أن تسلم بما تضمنه الإنذار البريطانى الأخير من حق بريطانيا العظمى فى التدخل فى التشريع المصري ارتكانا على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فان هذا التصريح كان ولا يزال تصريحا من جانب واحد وقد قصدت الحكومة البريطانية أن تكون له فعلا هذه الصفة ، فهو بطبيعته لا يلزم الطرف الآخر ولا يقيّده ، ولقد صرح بذلك المستر رمزى ماكدونلد بصفته رئيسا للحكومة البريطانية فى

الخطاب الذى أرسله اللورد اللنبى بتاريخ ٣ يوليه سنة ١٩٢٤ إلى المغفور له سعد زغلول باشا رئيس الحكومة المصرية وقتئذ وقد جاء فى ذلك الخطاب ما يأتى نصه: «لقد أبدى المستر ماكدونلد بعبارة صريحة لوزير مصر المفوض فى ١٥ مايو سنة ١٩٢٤ أن كل تصريح من أحد الطرفين يبين موقفه لا يلزم مطلقا الطرف الآخر باعتراف بهذا الموقف» . ولقد أوضحت الحكومة المصرية مرارا وجهة نظرها هذه بكل صراحة واخلاص للحكومة البريطانية ولفخامتكم فلم تال جهداً فى إثبات ما انطوت عليه من حسن النوايا ، وقد كان لى الشرف أن أوضح لفخامتكم فى أوقات متعددة بصدد مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات أنه ليس فى مقدور أية حكومة دستورية أن تعبث بالمبدأ الدستورى القاضى بفصل السلطات فتسحب مشروع قانون وافق عليه المجلسان والحكومة معهما فلم يبق منه أمام مجلس الشيوخ إلا فقره تتعلق بالشكل سقطت عرضا

« ثم سمحت لنفسى أن أبين لفخامتكم أن مشروع القانون بما تضمنه من نصوص وما اقترن به من تصريحات الحكومة بالبرلمان ومناقشات المجلسين المثبتة فى مضابط جلساتهما لا يعرض أمن الأجانب لخطر ما بل يرمى إلى تنظيم الحريات الدستورية مع صيانة الأمن العام صيانة تامة

« كما أنى صرحت مرارا أنه اذا دل العمل على نقص فى القانون بعد إصداره فالحكومة على أتم استعداد لاقتراح تعديله بما يتفق ومقتضيات النظام العام ، تلقاء ما تقدم جميعه من المظاهر الجلية لصدق النية وحسن الاستعداد لا يسع الحكومة المصرية إلا أن تبدى أسفها الشديد على أن الحكومة البريطانية لم تقدر رغبة الحكومة المصرية الأكيدة ومجهوداتها الصادقة المتوالية فى توطيد العلاقات الطيبة بين البلدين

« ولذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تسلم بما جاء فى ذلك الإنذار فتعبث بحق مصر الأزلى عبثا خطرا بل وما كان لها أن تعتقد أن الحكومة البريطانية بما

عرف عنها من ميول حرة تبغى إذلال أمة عزلاء من كل سلاح إلا قوة حقها وصدق طويتها

« ولهذا فإن الحكومة المصرية مدفوعة فى ذلك برغبتها الصادقة فى التفاهم والمسالمة التى كانت على الدوام رائدها قد طلبت بالأمس فى حدود حقها الدستورى الى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشات فى مشروع القانون الى دور الانعقاد القادم وقد وافقها المجلس على ذلك ، وهى تأمل أن تقدر الحكومه البريطانية تلك الخطة الودية وأن يمهد بذلك السبيل إلى تذليل المصاعب الحالية فى ضوء الثقة المتبادلة التى يجب أن تسود العلائق بين البلدين وأن يعقبها عهد من التفاهم الحقيقى والمودة والعدل »

فقبلت دار المندوب السامى هذا الرد واعتبرت الأزمة قد انتهت

ولايخفى مافى الإنذار البريطانى من روح التحدى والاعتساف ، والرغبة فى إحراج الحكومة المصرية لاضطرارها إلى قبول المعاهدة ، ولم يكن من غبار على رد الوزارة على هذا الإنذار ، لأن التأجيل مادام الغرض منه تفادى الأزمة فلا ضرر منه ، وبخاصة اذا كانت القوة الغشوم تقف هذا الموقف من التحدى والاعتساف ، وقد أبديت مثل هذا الرأى فى كتابى عن (الثورة العرابية) تعليقا على المذكرة التى قدمها معتمدا انجلترا وفرنسا فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ إلى الحكومة المصرية وطلبا فيها من شريف باشا رئيس الوزراء وقتئذ أن لا يتضمن الدستور الذى كان مجلس النواب يتناقش فى نصوصه قبل صدوره حق مجلس النواب فى تقرير الميزانية ، وكان الغرض من هذه المذكرة إحراج مركز الحكومة المصرية وإحراج مجلس النواب ، وقد ارتأى شريف باشا درءاً للأزمة أن يؤجل مجلس النواب البتّ فى المادة المعلقة بالميزانية وقلت تعقيبا على هذا الرأى ما يلى (١) :

« لا شك أن الموقف كان على جانب كبير من الخطر ، فهناك أولا حقوق الأمة وكرامتها ، ولا تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين تريدان

---

(١) الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى طبعة سنة ١٩٣٧ ص ١٩٧

حرمان مجلس النواب حقا من أقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، وهناك من جهة أخرى الخطر الماثل أمام رجل الدولة . إذ يرى البلاد هدفا للتدخل المسلح من جانب الدولتين المتحفزتين للاحتلال ، وقد ارتأى شريف باشا درءاً للازمه أن لا يبت مجلس النواب قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية ، وأن يرجئها إلى حين حتى تنجلى الغمة ، وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذى لم يكن فى استطاعة مصر أن تصده لما كانت عليه وقتئذ من الضعف والارتباك ، والتأجيل فى ذاته لم يكن مضيعاً لحقوق الأمة فى الدستور ، بل كثيراً ما يكون من الوسائل السياسية التى يُعمد إليها لاتقاء الأزمات ، على أن وضع الدستور قد يستغرق وقتا يطول أو يقصر حسب الظروف والملابسات ، ولم يكن النص الخاص بالميزانية فى ذاته مستعجلا . لأن ميزانية سنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، أى قبل انعقاد مجلس النواب ، فالبحث فى أمر الميزانية لا تبدو أهميته العملية إلا فى ختام سنة ١٨٨٢ حيث توضع ميزانية سنة ١٨٨٣ ، فإرجاء البت فى هذا النص لم يكن له من الخطر ما يدعو إلى التصادم بين المجلس والوزارة ، وقد نصح المستر بلنت الزعماء العرابيين بالاعتدال فى موقفهم من هذه الأزمة وبأن لا يقطعوا برأى فى نص الميزانية قبل أن تفاوض الوزارة حكومتى فرنسا وانجلترا ، وأيده الشيخ محمد عبده فى نصيحته ، وروى عنه أنه قال فى هذا الصدد : « لقد لبثنا عدة قرون فى انتظار حريتنا لا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر » ولكن نصيحة الاثنين ذهبت عبثا ، عرض شريف باشا فكرة التأجيل ، وذلك أنه أعاد اليه يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع أول سنة ١٢٩٩) مشروع اللائحة الأساسية (الدستور) ومعه كتاب إلى رئيس المجلس يتضمن أن قنصلى فرنسا وانجلترا يريان أن لاحق للمجلس فى تقرير الميزانية ، ولكنهما مع ذلك يقبلان المفاوضة فى هذه المسألة على أن يتم الاتفاق بين الحكومة والنواب على باقى نصوص اللائحة ، وطلب شريف باشا فى كتابه إلى مجلس النواب إقرار اللائحة كما عدلها مجلس الوزراء ، وأن تترك النصوص المتعلقة بالميزانية إلى حين ، وأن يبدى النواب رأيهم فى أمر الميزانية لتجعله الحكومة

أساسا للمفاوضة مع الدولتين ، وفى الحق إنه كان من المستطاع تفادى الأزمة أو تأجيلها حتى حين ، بتأجيل البت فى مواد الميزانية ، ولكن زعماء النواب ورؤساء الجيش لم يقبلوا هذا الحل ، وارتأوا رأيا آخر يناقضه ، وهو تقرير مادة الميزانية فى الحال ، ويلوح لنا أن ثمة عاملا آخر غير الاقتناع كان له دخل فى الأخذ بهذا الرأى ، وهو انصراف العرابيين عن شريف باشا ، ورغبتهم فى إقصائه عن الحكم ، وإسناد رآسة الوزارة إلى رجل منهم ؛ إذ لم يكن يخفى أن شريف باشا وان كان قد ألف وزارته على قاعدة إجابة مطالب العرابيين ، لكنه كان يشعر حيالهم بشىء من الاستقلال والكرامة ، وهذا ماجعل العرابيين يرغبون فى التخلص منه ويستبدلون به رجلا من خاصتهم ، وقد ساعد على ظهور هذه الرغبة طموح محمود باشا سامى البارودى إلى رآسة الوزارة ، فقد كان البارودى كثير الطموح إلى السلطة والجاه ، وإلى العرش أيضا ، كما أقر بذلك عرابى فى مذكراته ، ومن هنا تعقدت الأزمة ، وامتنع الأخذ برأى شريف باشا ، لأن البارودى وهو وزير الحربية فى وزارة شريف باشا ، قد زين للعرابيين أن يتشبثوا برأيهم ، ويرفضوا التأجيل ، ويقروا مادة الميزانية فورا ، وقد رتب على هذه الخطة وصوله إلى الرياسة لأنه كان مفهوما أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدى بداهة إلى استقالته ، فيدعى هو إلى تأليف الوزارة الجديدة .

وقد استقال شريف باشا فعلا إذ لم يأخذ مجلس النواب برأيه فى التأجيل ، وألف البارودى الوزارة من بعده ، وتلاحقت الأحداث حتى وقع الاحتلال ، فالرأى الذى أبديته فى تسويغ التأجيل بالنسبة لتقرير مادة الميزانية من دستور سنة ١٨٨٢ يتفق وما أبديته فى تأجيل مشروع قانون الاجتماعات سنة ١٩٢٨ إلى الدورة البرلمانية التالية . وكلاهما كان حلا لا غبار عليه فى الظروف التى وقع فيها ، ولم يكن مضيعا لحق من حقوق البلاد .

معاهدة الصداقة بين مصر والأفغان - ٣٠ مايو سنة ١٩٢٨

فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٨ تم التوقيع فى القاهرة على معاهدة الصداقة والمودة بين

مصر وأفغانستان ، وتنص هذه المعاهده على أن يكون بين المملكتين المصرية والأفغانية وبين رعاياهما سلام لا ينقضى وصداقة خالصة دائمة ، واتفاق الدولتين على تأسيس العلاقات السياسية بينهما وفقا لأحكام القانون الدولى ، وأن يلقى ممثلو وموظفو كل منهما السياسيون فى بلد الآخر المعاملة المقررة بمقتضى المبادىء العامة للقانون الدولى العام ، وأن تعقد معاهدات اقتصادية وتجارية بينهما فى الوقت المناسب

الفصل الثانى

نقض الائتلاف وتعطيل الدستور

الانقلاب الثانى – يونيه سنة ١٩٢٨ – اكتوبر سنة ١٩٢٩

بدأ الائتلاف يتعثر فى سيره فى عهد وزارة النحاس الأولى ، ذلك أن ثمة اتفاق قد انعقد بين دار المندوب السامى البريطانى وحزب الأحرار الدستوريين والسراى على تعطيل الدستور ، وكانت وجهة نظر السياسة البريطانية أن عدم قبول مشروع تشمبرلن جريمة تستحق عليها الأمة حرمانها الدستور ، ولم تكن الحلول التى انتهت بها أزمة الجيش ، ومذكرة ٤ مارس سنة ١٩٢٧ وأزمة قانون الاجتماعات ، لتصرف السياسة الاستعمارية عن عقاب الأمة على رفض ذلك المشروع ، أما السراى فكانت وجهة نظرها أن الدستور يحول دون تدخلها فى الحكم وانفرادها به ، فكانت تترقب الفرص لتعطيله ، وكانت تعلم أن الحكومة البريطانية لا تعترض على أى انقلاب يدبر ضد الدستور ، إذ كانت ناقمة من الأمة عدم إقراها مشروع المعاهدة ، وأما « الأحرار الدستوريون » فهدفهم الوحيد هو الوزارة والمناصب ، وإذ رأوا أنهم لا يصلون إلى احتكار هذه المناصب وإرضاء جميع أعضاء حزبهم من طريق الدستور ، فليصلوا إليها عن طريق تعطيل الدستور ، وفى الحق انهم أسرفوا فى أطماعهم غاية الإسراف ، لأنهم كانوا مشتركين فعلا فى وزارة النحاس ، ولهم فيها أربعة مقاعد ، فماذا كانوا يبغون أكثر من ذلك ؟ ولكنها الأطماع الشخصية لا تقف بهم عند حد ، وهكذا كان تاريخهم القديم والحديث (١)

كانت وزارة النحاس قائمة ومؤيدة بثقة البرلمان ، ولا يصح فى هذه الحالة إقصاؤها عن الحكم ، فكان الأمر يقتضى البدء باستقالة الوزراء الأحرار الدستوريين

---

(١) انظر الجزء الأول ص ٦٨ و ٢٠٩ و ٢١٥ و ٢٢٣ الخ

واحداً بعد آخر ، وبذلك يتصدع بناء الوزارة من ناحية تشكيلها الائتلافى ، فتتخذ السراى من هذا التصدع وسيلة لإقالة الوزارة والتخلص منها من غير طريق البرلمان

وقد علم « الأحرار الدستوريون » أن السراى راغبة فى استحداث الأزمة ، فاتفقوا معها على إنفاذ الانقلاب ضد النظام الدستورى ، وبدا اتجاه السراى إلى استعجال الأزمة من تعطيلها إمضاء المراسيم الخاصة بالحركة الإدارية ، وكان تعطيل المراسيم التى يقررها مجلس الوزراء عادتها التقليدية لإظهار رغبتها فى إسقاط الوزارة ، وكانت كلمة السر للمستوزرين ، لكى يعدّوا عدتهم ويجمعوا صفوفهم ويدبروا مكايدهم لإسقاط الوزارة المتمتعة بثقة البرلمان ليحلوا محلها على أنقاض الدستور وسلطة الأمة

فى ١٧ يونيه سنة ١٩٢٨ استقال محمد محمود باشا وزير المالية ، وكان وكيلا لحزب الأحرار الدستوريين ، فجاءت هذه الاستقالة إيذانا بقرب إنفاذ الانقلاب ، وفى ١٩ يونيه استقال جعفر ولى باشا وزير الحربية وهو أيضا من الأحرار الدستوريين

وكان اسماعيل صدقى باشا — ولم يكن وقتئذ من الوزراء — معتزما الاصطياف باوروبا ، فذهب إلى السراى يستأذن فى السفر ، فأوعز اليه أن يتمهل ولا يتعجل الرحيل ، فأرجأ سفره فعلا ، ودل ذلك على اقتراب الموعد المحدد لإنفاذ الانقلاب

وفى ٢١ يونيه استقال أحمد محمد خشبة باشا وزير الحقانية ، فجاءت استقالته صدمة للوزارة أشد من صدمة استقالة الوزيرين الآخرين ، لأنه كان (إلى ذلك الحين) وفديا ، فكانت استقالته حجة ضد الوزارة أبلغ من استقالة زميليه الأول والثانى

وفى ٢٤ يونيه استقال ابراهيم فهمى كريم بك وزير الأشغال وكان وزيرا مستقلا

قضية الأمير سيف الدين

وفى غضون هذه الاستقالات ظهرت فى الصحف (يونيه سنة ١٩٢٨) مسألة قضية الأمير أحمد سيف الدين ، واتفاق مصطفى النحاس والأستاذ ويصا واصف وجعفر فخرى بك المحامين على الدفاع عن الأمير لرفع الحجر عنه ، وكان تاريخ الاتفاق على الأتعاب فى فبراير سنة ١٩٢٧ ، قبل أن يتولى النحاس الوزارة بعدة

شهور ، وأخذت الصحف المعادية للوفد تشهر بهذا الإتفاق وتصفه بأنه مناف لشرف المهنة ، وأنه خيانة عظمى ! وبدأت هذه الحملة فى يونيه سنة ١٩٢٨ فى أعقاب استقالة محمد محمود وجعفر ولى ، فجاءت جزءا من المؤامرة التى دُبّرت للتخلص من النظام الدستورى ، وقد تبين فيما بعد من حكم مجلس التأديب أن الاتفاق لا غبار عليه من ناحية شرف المهنة ، ولا ينال من نزاهة المحامى

كان هذا الاتفاق يتضمن اتخاذ الاجراءات القضائية لرفع الحجر عن الأمير وإعادة جميع أملاكه إليه ، إذ كانت هذه الأملاك موضع تصرفات مشكوك فى نزاهتها ، وتقدر بعدة ملايين من الجنيهات . وكان قد مضى على تحرير الاتفاق نحو خمسة عشر شهراً سابقة على إثارته فى الصحف ، وفى وقت لم يكن متوقعا أن يتولى النحاس رآسة الوزارة فيما بعد ، ولا غبار على المحامى أن يتفق على أتعاب جسيمة فى مثل هذه القضايا التى تحتاج إلى جهود كبيرة للوصول إلى إحقاق الحق فيها ، وقد تنازل النحاس عن توكيله فى القضية بعد أن ولى رآسة الوزارة ، ولكن المؤامرة على النظام الدستورى أثارت هذا الغبار لكى يحدث الانقلاب فى جوّ من الاتهامات الباطلة ضد زعماء هذا النظام

إقالة وزارة النحاس

اتخذت السراى من تلك الاستقالات سبباً لإقالة الوزارة ، فأرسل المغفور له الملك فؤاد إلى النحاس خطابا بإقالته ، وإقالة رئيس الوزارة معناها إقالة الوزارة بأجمعها ، قال :

« عزيزى مصطفى النحاس باشا

« لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد رأينا إقالة دولتكم شاكرين لكم ولحضرات زملائكم ما أديتم من عمل فى خدمة البلاد »

٧ محرم سنة ١٣٤٧ — ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨ فؤاد

وهذه الإقالة لم يستخدمها ولى الأمر حتى قبل اعلان الدستور إلا حين أقال

الخديو توفيق نوبار باشا سنة ١٨٨٨ [١] ، وأقال الخديو عباس مصطفى فهمى باشا سنة ١٨٩٣ لاعتلال صحته [٢] ، وهى أول إقالة لرئيس وزارة يتمتع بثقة البرلمان فى عهد الدستور ، وكان الظن أن الدستور يحول دون هذا الانقلاب ، ولكن تبين أن السراى كانت مصرة على أن تكون هى مصدر السلطات ، رغم اعلان النظام الدستورى ، وانها انما تتخذ المناسبات للوصول إلى هذا الهدف وتستعين بنفر من طلاب المناصب فتختار منهم من تشاء ليتم كل الانقلاب على أيدى طائفة منهم

بنيت الإقالة فى هذه المرة على ماأصاب الائتلاف من « صدع شديد » ، وهذا التسبيب يلقى ضوءا على الأسباب الحقيقية لاستقالة الوزيرين الدستورين وزميلهما الوفدى الذى انضم بعد ذلك إلى حزبهما ، ثم زميلهم الرابع «المستقل» ، ويبين أن هذه الاستقالات كانت مدبرة تمهيدا لإقالة الوزارة واستئثار الأقلية بالحكم . وهذا الوضع هو ولا ريب إهدار للدستور ولسلطة الأمة ، لأن معناه أن الأغلبية لا يجوز لها أن تلى الحكم الا مؤتلفة مع الأقلية ، مرضيا عنها منها ، وإذا اختلفت معها أهدرت حقوق الأغلبية واستأثرت الأقليـــة بالحكم ! وهذا معناه تغليب الحكم المطلق ، والزراية بهذا الشعب ، والقضاء على النظام الديمقراطى فى البلاد

نظرة فى الإقالة
من الوجهة الدستورية

وفى الحق إن إقالة وزارة تتمتع بثقة البرلمان أمر لا يتفق مع روح الدستور ولا مع الأوضاع البرلمانية الصحيحة ، لأن النظام الدستورى أساسه أن تتولى الحكم وزارة تمثل إرادة الأمة التى تعبر عنها فى انتخابات حرة ، والقاعدة أن تستقيل الوزارة أو تقال إذا هى فقدت ثقة مجلس النواب (المادة ٦٥ من الدستور)

---

(١) كتاب « مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال » ص ١٨٦
(٢) كتاب « مصطفى كامل » ص ٣٠٦ من الطبعة الأولى

أما أن تقال وهى متمتعة بثقة المجلس أى بثقة الأمة ، فهذا يعد انقلابا فى نظام الحكم coup d' etat ، وخروجا على النظام الديمقراطى حقا ، إن لولى الأمر أن يتعرف رأى الأمة بإجراء انتخابات جديدة ، وله فى هذه الحالة أن يقيل الوزارة ، ولكن هذا على شرط أن يكون الغرض من الإقالة هو الرجوع حقا إلى الأمة بواسطة انتخابات حرة ، لا إكراه فيها ولا تزييف ، أما أن يكون الغرض من إقالة الوزارة الدستورية التخلص من حكم الدستور فحسب ، إما بوقف العمل به أو بتزييف الانتخابات العامة ، فهذا ولا شك إهدار للدستور وخروج على روحه وأوضاعه ، وفرض للحكم المطلق على البلاد

كان حزب « الأحرار الدستوريين » هو محور هذا الانقلاب ، وإن المرء لتأخذه الدهشة من أن حزبا لم يكن له فى البرلمان سوى ثلاثين نائبا على أكثر تقدير من مجموع ٢١٤ نائبا يستأثر بالحكم غير مكترث للأوضاع الدستورية ولا لإرادة الأمة ، وتزداد دهشته اذا لاحظ أن الثلاثين مقعدا التى كانت لهذا الحزب لم ينل معظمها إلا بسبب الائتلاف ، اذ لم ينل فى انتخابات سنة ١٩٢٤ سوى ستة مقاعد

لا شك أن اعتزام هذا الحزب الاستئثار بالحكم باشتراكه مع الاتحاديين الذين كان يخاصمهم من قبل ، معناه أنه يضمر تعطيل الحياة الدستورية ، لأن الدستور يتنافى مع تولى الحكم أقلية ضئيلة لا تتمتع بثقة الأمة ، وقد ظهر فى الأفق من إقالة الوزارة البرلمانية أن الحياة الدستورية ستلغى أو تعطل ، وهذا ما وقع فعلا ، وهكذا عاد حزب « الأحرار الدستوريين » إلى خطتهم الأساسية فى الاعتداء على الدستور للوصول إلى كراسى الوزارة ، وكان اعتداؤهم الأول فى أواخر سنة ١٩٢٤ (ج ١ ص ٢٠٨ و ٢١٤) ، واتضح أن تظاهرهم بالتوبة من هذا الوزر فى سنة ١٩٢٥ لم يكن إلا لأنهم طردوا من الحكم وقتئذ (ج ١ ص ٢٢٧) ، ولم تكن توبة نصوحا ، فإنهم عادوا إلى فعلتهم الأولى ؛ لكى يستأثروا بالحكم ويقتسموا مغانمه

ومما يؤسف له أن يشترك فى هذا الانقلاب من كانوا ينادون بالديمقراطية ،

ويتغنون بالدستور والحرية ، وقد برهنت أفعالهم على نقيض أقوالهم . ودلت الحوادث على أنهم لم يكونوا جادين فى الدعوة إلى هذه المعانى السامية ، وأنها قد تضاءلت فى سبيل الوصول إلى المناصب وتحقيق الأطماع الشخصية

تأليف وزارة محمد محمود — ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٨

عهد الملك فى يوم إقالة وزارة النحاس (٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨) إلى محمد محمود [١] تأليف الوزارة الجديدة ، وكانت هذه العجلة دليلا على سبق الاتفاق على هذا الانقلاب ، وقد تم تأليفها يوم ٢٧ يونيه على النحو الآتى : محمد محمود باشا الرآسة والداخلية . جعفر ولى باشا للحربية والبحرية وللأوقاف مؤقتا . عبد الحميد سليمان باشا للمواصلات . أحمد محمد خشبة باشا للحقانية . نخله المطيعى باشا للزراعة . على ماهر باشا المالية . ابراهيم فهمى كريم بك للاشغال . حافظ عفيفى بك للخارجية . أحمد لطفى السيد بك للمعارف . وهى وزارة مؤلفة من الأحرار الدستوريين والاتحاديين ، ولم يكن يمثل هؤلاء واولئك فى مجلس النواب سوى ٣٥ نائبا على الأكثر من مجموع ٢١٤ نائبا ؛ أى أن الأقلية الضئيلة انتزعت حق الأغلبية فى الحكم ، وهكذا عاد هذان الحزبان الرجعيان إلى التآمر على الدستور كما فعلا سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢٠٩ و ٢١٥) ، ومع أن محمد محمود قال فى كتابه إلى الملك بقبول تأليف الوزارة : « وسيكون رائدنا أن يظل الدستور فى حمى جلالتكم ركن الحكم الركين وعماده المتين » فانه لم يكن صادق الوعد فى قوله ، إذ كان أول عمل هام له هو تأجيل البرلمان شهرا ، ثم أعقب التأجيل حل البرلمان بمجلسيه وايقاف الحياة الدستورية ثلاث سنوات قابلة للتجديد !!

ولما بدأت بوادر هذه الأحداث بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا سئل محمد محمود عما إذا كان هذا التأجيل سيعقبه الحل أم لا . فأجاب بأن هذا ليس محتما ووعد بأن لا يعمل إلا ما تقتضيه مصلحة البلاد وسلامة الدستور ، ولم يكن أيضا صادق

---

(١) كان وقتئذ وكيلا لحزب الأحرار الدستوريين ثم صار رئيسا له فى عهد وزارته

الوعد فى هذا القول ، فقد حل مجلس النواب والشيوخ معاً وعطل الحياة الدستورية ، ولم يكن هذا من « سلامة الدستور » فى شىء ، بل هو هدم للدستور ، ذلك القسط الضئيل الذى نالته البلاد من حقوقها منذ الثورة

تأجيل انعقاد البرلمان

فى ٢٨ يونيه أى فى اليوم التالى لتأليف الوزارة صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان مدة شهر ، وتلى هذا المرسوم فى جلسته التى انعقدت مساء ذلك اليوم ، فانصرف النواب هاتفين بحياة الدستور ، وقرر النواب والشيوخ أن يجتمع كلا المجلسين يوم السبت ٢٨ يوليه أى فى اليوم التالى لانتهاء مدة الشهر ، وكان هذا التأجيل نذيرا بما تدبره الوزارة للحياة الدستورية ، وقد أعاد إلى الأذهان ما فعلته وزارة زيور من تأجيل انعقاد البرلمان الأول شهراً فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، إذ كان هذا التأجيل بادرة الكوارث التى حلت بالنظام الدستورى فى عهد وزارة زيور ، وقد جاء قرار وزارة محمد محمود بداية لكوارث أعظم وأخطر كما سيجىء بيانه

حلّ البرلمان وتعطيل الدستور

١٩ يوليه سنة ١٩٢٨

لم تكد فترة تأجيل البرلمان تشرف على نهايتها حتى استصدرت الوزارة ، أمرا ملكيا ، فى ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ بحل مجلسى النواب والشيوخ وتأجيل انتخاب أعضاء المجلسين وتأجيل تعيين الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ مدة ثلاث سنوات ، وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر فى الحالة لتقرير اجراء الانتخاب والتعيين المذكورين أو تأجيلهما زمنا آخر » ، ومعنى ذلك أن السنين الثلاث قابلة للتجديد ، ونص الأمر الملكى على أن السلطة التشريعية فى فترة الثلاث السنين المذكورة أو فى أى فترة أخرى تؤجل اليها الانتخابات يتولاها الملك بمراسيم تكون لها قوة القانون ، وقضى أيضا بوقف تطبيق عدة مواد من الدستور وهى :

(١) المادة ٨٩ التى تنص على وجوب اشتمال الأمر بحل مجلس النواب على

إجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين واجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب

(٢) والمادة ١٥٥ التى تنص على عدم جواز تعطيل حكم من احكام الدستور إلا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية ، وعدم جواز تعطيل انعقاد البرلمان

(٣) والمادة ١٥٧ التى تنص على عدم جواز تعديل الدستور الا بالقيود والشروط الواردة فيها

(٤) والفقرة الأخيرة من المادة ١٥ التى تمنع إنذار الصحف أو وقفها أو إلغاءها بالطريق الإدارى ، ومعنى ذلك استباحة إنذارها أو وقفها أو إلغائها بهذا الطريق وتعطيل مادة حرية الصحافة [١] ، وقد وقع الملك على هذا الأمر ، ووقعه معه الوزراء محمد محمود . جعفر ولى . عبد الحميد سليمان . أحمد محمد خشبة . على ماهر ابراهيم فهمى كريم . أحمد لطفى السيد

---

(١) ننشر فيما يلى نصوص المواد المذكورة :

المادة ٨٩ « الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الايام التالية لتمام الإنتخاب »

المادة ١٥٥ « لا يجوز لاية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور الا أن يكون ذلك وقتيا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الاحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور

المادة ١٥٧ « لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لاعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه ، فاذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتنقيح ، ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين الا إذا حضر ثلثا أعضائه ، ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء »

تصريح وزير الخارجية البريطانية

أدلى السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية فى مجلس النواب يوم ٢٩ يوليه بتصريح دلّ على إقرار السياسة البريطانية لهذا الانقلاب ، وكشف عن حقيقة كانت لا تزال غير واضحة ، وهى أنه لم يتم الانقلاب إلا بموافقتها ، قال :

« لقد جعل الدستور بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من حق ملك مصر والشعب المصرى ، وعندما تدخلت بريطانيا لما رأت عزم الحكومة منصرفا إلى إجازة قانون يهدد الأمن والنظام لم تكن تعتمد إلا على هذا التصريح أيضا ، إلى أن قال : « لن نسمح لأى سلطة سواء كان هناك دستور أم لم يكن هناك دستور أن تهمل التحفظات التى أشار اليها هذا التصريح والتى احتملناها منذ سنة ١٩٢٢ ، فمهما كان نوع الحكومة التى يختارها الملك فؤاد وشعبه فيجب عليهم أن يضعوا فى حسابهم هذه التحفظات ويعطوا بشأنها الترضيات اللازمة إلى أن يحين الوقت — اذا كان مقدرا أن يحين — الذى يستعدون فيه لأن يعقدوا معاهدة مع هذه البلاد (انجلترا) على أساس يمكن أن تقبله أية حكومة مسئولة كمبدأ للمفاوضة »

فهذا التصريح يكشف الستار عن المؤامرة التى دبرت ضد الدستور وأن طرفيها جانب مصرى (مع الأسف) وجانب بريطانى ، مع اختلاف المقصد والغاية ! فالغرض الذى كان يرمى اليه الجانب البريطانى إنفاذ وعيده بحرمان الأمة دستورها إذا لم تقبل المعاهدة ، وغرض الجانب المصرى هو إهدار حقوق الأمة للوصول إلى مناصب الحكم

استنكار الانقلاب

قوبل تعطيل الدستور بالسخط والاستنكار فى أرجاء البلاد ، إذ هو حرمان للأمة من حقوقها التى كسبتها بعد جهاد طويل ، وفيه القضاء على حرية الصحافة التى نالتها من قبل بعد نضال شاق مرير

= المادة ١٥ « الصحافة حرة فى حدود القانون ، والرقابة على الصحف محظورة ، وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى »

بيان الحزب الوطنى

لم يسع الحزب الوطنى رغم ما كان بينه وبين الوفد من خصومة إلا الاحتجاج على تعطيل الدستور ، لأن الحزب الوطنى قام على مبدأين أساسيين ، وهما الجلاء والدستور ، فأصدر فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٢٨ بيانا (وضع صيغته الأستاذ مصطفى الشوربجى) شرح فيه جهاد الأمة فى سبيل الدستور ، وأثبت أنه ليس منحة تُسترد ، بل حق ثابت لها ، ونعى على محمد محمود تعطيله إياه ، وهو بيان مسهب ، نقتطف منه مايلى ، قال :

« فى سنة ١٨٨١ ثارت الأمة المصرية ثورة مسلحة على السلطة المطلقة وما زالت بها حتى أكرهتها على الاعتراف للمصريين بحقهم الطبيعى فى الحريات على اختلاف أنواعها وبأن الأمة مصدر السلطات جميعا وبأن النظار مسئولون أمام مجلس الأمة . وأعلن الحكم الدستورى فى البلاد وانتخب المصريون ممثليهم ، واجتمع المجلس النيابى المصرى وأخذ فى العمل

« وبينما الأمة توشك أن تجنى ثمرة جهادها ناضجة بذلك الجهاد الذى كلفها عشرات الألوف من الأرواح وقناطير الذهب والفضة ، إذا بالإنجليز قد دخلوا مصر موالين على زعمهم غير فاتحين ، وأصدقاء غير أعداء ، وعلى سفر وجلاء ، لا على استقرار وبقاء ، دخل الانجليز مصر فكان أول عمل لهم فيها أن أوعزوا إلى الخديو توفيق فعطّل المجلس النيابى واستبدله بجمعيات شورية لا تمثل الأمة تمثيلا صحيحا ولا تربط الحكومة بقراراتها ولا تسأل النظار عن أعمالهم

« حرم الاحتلال الانجليزى هكذا الأمة من دستورها ، ولكن كان لابد للأمة فى ذلك الوقت من الصبر على هذا الاعتداء الفظيع ومقابلته بالهدوء والتريث ، ذلك لأن دخول الانجليز أنشأ حالة جديدة تستدعى من المصريين العمل أولا وقبل كل شىء على إجلائهم عن الديار ، وقد كانوا حينئذ يعدوننا بالجلاء فى طلعة كل يوم ويقسمون أغلظ الأيمان على استعدادهم للرحيل متى عادت السكينة وتتبع الأمن ، كان إذاً فرضا محتوما على المصريين أن لايحدثوا حدثا من شأنه

أن يعطى سلاحا للانجليز يتمكنون من استخدامه لإطالة أمد احتلالهم . على أن سكوت الأمة على الاحتلال وإلغاء الدستور لم يطل ، حيث قام الحزب الوطنى مبكرا وأعلن كذب الانجليز فى وعودهم بالجلاء وحنثهم فى أيمانهم ، وبصر الأمة بسياستهم الاستعمارية نحو بلادنا وكشف لها عن حبائلهم ووسائلهم ودعاها إلى عدم الارتكان على المحتلين والى النهوض والعمل والجهاد لإجلاء الجنود المحتلة واسترداد الدستور المنهوب ، فسرعان ماأجابت الأمة الدعوة ونظمت صفوفها والتفت حول رئيسنا الأول مصطفى كامل الذى غرس الفكرة الوطنية فى قلوب المصريين جميعا ، ووجه دفة الحركة حينئذ بجدارة وكفاءة لا نظير لهما وسار بها سيرا حثيثا إلى الغرض الأسمى فانتصر فى جملة معارك على السياسة الانجليزية ليس هنا محل سردها وإنما نذكر منها مما يرتبط بهذا البيان أخذه وثيقة كتابية على الوزير الانجليزى المستر جلادستون يعترف فيها هذا الوزير بان ميعاد الجلاء حان من زمن مديد ، ومنها حصوله من الخديو السابق على حديث نشرته جريدة « الطان » كبرى الجرائد الفرنسية أعلن فيه الخديو رغبته الصريحة فى رد الدستور الى أمته فانفضحت بذلك السياسة الانجليزية التى كانت تعلل استمرار الاحتلال بزعم وجود خلاف بين الخديو وأمته والتى كانت تنسب إلى الخديو مقاصد استبدادية تحول بين الأمة وبين الدستور ، ومنها إفساده مشروعا أراده اللورد كرومر مؤداه إنشاء مجلس تشريعى ذى تشكيل غريب يجعل للأجانب الكلمة العليا فى شئون البلاد وقوانينها ، ونذكر لهذا الرئيس العظيم نجاحه فى إبطال « المحكمة المخصوصة » التى كانت تشبه محاكم التفتيش فتحكم بعقوبات لاحدلها دون قانون يقيدها على المصريين الذين يتهمون بالاعتداء على جنود الاحتلال ، وقد كان آخر عمل لهذه المحكمة تقتيلها أهالى « دنشواى » وتعذيبهم وجلدهم ، ونذكر له نجاحه فى هدم عرش كرومر نفسه وإخراجه من مصر مقهورا مدحورا ، وقد كان فيها الحاكم بأمره ، ولما مات مصطفى كامل خلفه الرئيس محمد فريد فوصل بالحركة الوطنية الى حد لا نظير له فى تاريخ نهضتنا ، فاشتدت فى عهده حركة المطالبة بالجلاء أيما اشتداد وسقطت منزلة الأحزاب الموالية للانجليز سقوطا مريعا واندثرت صحافتهم وعمّ الشعور

الوطنى أنحاء البلاد فتألفت المواكب والمظاهرات فى القرى والمدن مطالبة بالجلاء ورد الدستور بغير انقطاع وبغير ملل ، وتقدمت العرائض بمئات الألوف محمولة على عربات الى الخديو بطلب رد الدستور ، وقام مجلس الشورى والجمعية العمومية يصدران القرار تلو القرار برد الدستور ، وهكذا وهكذا ، فاضطرت الحكومة أخيرا الى التقدم خطوة الى الأمام فأنشأت مجالس المديريات بنظامها الحديث وأنشأت الجمعية التشريعية

« جاءت الحرب العالمية فأعلنت الاحكام العرفية وفُرضت الحماية فرضا على البلاد وأوقفت الجمعية التشريعية وقبض على زعماء الحزب الوطنى ، ونفوا من أرضهم ، ولكن ذلك لم يفتّ فى عضد الحزب فأخذ رجاله فى أوروبا وغيرها يعملون برياسة الزعيم فريد للاستفادة من الظروف لمصلحة مصر وحصلوا من الخديو عباس على إرادة سنية بإعادة الدستور الى البلاد وأعلنت هذه الإرادة

إلى أن قال : « لم يكن غرضنا بإيراد ماتقدم سرد أعمال الحزب الوطنى فإن هذا أمر شرحه يطول وليس المقام مقامه ، وإنما أردنا أن نوجز تاريخ النهضة الدستورية فى مصر ليتبين للملأ أن الدستور لم يكن منحة فتُستَرد ، أردنا أن نبين أنه جاء نتيجة موقعة دموية قامت رحاها بين السلطة المطلقة وبين الأمة وانتهت بانتصار الأمة واستيلائها عنوة على حقوقها الطبيعية ، أردنا أن نبين أننا مهرناه بالدماء والأرواح والأموال ، فقيمته عندنا هى قيمة مادفع فيه من مهر ، ثم أردنا ان نبين أن الأمة لم تسكت قط على حرمانها منه وسلبها إياه بل ظلت تطالب برده وتجاهد وتعمل بغير انقطاع وبدون اكتراث للشدائد والمظالم التى لاقتها فى هذا السبيل ، وأن المادة (٤٠) من الدستور الحالى التى تقضى بأن يحلف جلالة الملك أمام المجلس (بالله العظيم أن يحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية) هذه المادة جاءت نتيجة لازمة لهذه الحقيقة حقيقة أن الدستور مأخوذ لا ممنوح ، فلأنه حق ولأنه غير ممنوح يقسم جلالة الملك على احترامه ، ولو كان منحة ما كان هناك مقتضى لذلك القسم العظيم

« لم يكن الدستور منحة فنسترد ، وقد بذلت فيه الأمة أنهار الدماء والمال

وجاهدت لاسترداده الأعوام الطوال فى جو ملؤه الظلم والاستبداد ، فكم إذن يكون حكم التاريخ قاسيا على ابن من أبناء هذه الأمة مدّ يده يسوء إلى ذلك الدستور ، كم يكون حكمه شديدا مفزعا على دولة محمد محمود باشا الذى نال هذا النيل من دستور أمته دون اكتراث بها واعتداد بشعورها ، إنها لأحدى الكبر ، ألا ترى أن انجلترا نفسها تبذل جهد المجد لتتنصل منها ، وألا ترى صحافتها ورجالها الرسميين يقررون ويؤكدون التأكيد كله ، ثم يكررون التأكيد كل يوم بأن لا بد لهم فى هذه المسألة الحيوية ، وأن مصر هى التى ذبحت نفسها بيدها ؟ خدم محمد محمود باشا بفعلته هذه السياسة الانجليزية فى مصر من حيث لايدرى ، وحقق لها غرضا كان بعيدا عليها ، وأنقذها من ورطة كانت متردية فيها

« فلقد كانت انجلترا تؤمل من وراء إعادة الحكم الدستورى فى البلاد أن تظفر من البرلمان بقرار يجعل لها فى وادى النيل مركزا شرعيا ، ويقلب غصبها فيه حقا دوليا لتدخل بلادنا فى دائرة الإمبراطورية المرنة ، وتصبح هكذا أرواحنا وشرفنا وحريتنا وأموالنا وقفا على الدولة البريطانية تسخرها جميعا لمآربها الاستعمارية ومشاربها المالية والاقتصادية ، ولم يكن أملها هذا أمرا خفيا ، فلقد جاهرت به فى مشروع ملنر وفى تقريره ، وجاهر به رجال السياسة البريطانيون فى عدة مواقف ، كانت انجلترا تؤمل ذلك من البرلمان غير أن أملها هذا لم يتحقق فى شئ وباءت بالخسران المبين ، فلما ذهب أملها هباء أرادت البطش بالبرلمان »

وختم البيان بدعوة الأمة المصرية إلى جمع كلمتها وتوحيد صفوفها والعمل على استخلاص دستورها وتحقيق استقلال البلاد على أساس الجلاء والمبادئ الوطنية الصادقة المنزهة عن الأغراض والمآرب الشخصية . ونبذ سياسة حسن التفاهم مع الغاصب ، والحذر من مناورات السياسة الانجليزية وما ستعمد إليه من استغلال تعطيل الدستور بالمساومة على حقوق البلاد

وكان موقفا سليما ومشرفا أن يحتج الحزب الوطنى على الوزارة لتعطيلها الدستور ، وهذا هو الموقف الذى يتفق مع طابع الحزب الوطنى فى أنه حزب مبادئ وطنية ، لا حزب اعتبارات شخصية أو مآرب ذاتية

احتجاج الوفد المصرى

قابل الوفد وأنصاره ذلك الانقلاب بالمقاومة والثبات فى الجهاد ، فلم يألوا جهدا فى عقد الاجتماعات والاحتجاج واستثارة روح المقاومة فى مختلف طبقات الأمة ، وقامت المظاهرات فى العاصمة ، ففرقها البوليس بالقسوة والعنف ، واعتقل كثيرا من المتظاهرين ، واستعانت الحكومة بقوات الجيش والبوليس لقمع كل حركة أومظاهرة فى العاصمة أو فى المدن الأخرى ، وهكذا سخر الجيش المصرى مرة أخرى ليعاون الحكومة على هدم الدستور ، والمرة الأولى كانت فى الانقلاب الأول الذى وقع فى عهد وزارة زيور سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢٣٩) بعد أن كان الجيش فى سنة ١٨٨١ هو صاحب اليد الطولى فى إعلان الدستور (ج ١ ص ٢٤٠)

نداء الوفد

كان أول مظاهر الاحتجاج من الوفد على هذا الانقلاب نداءً أصدره مصطفى النحاس فى ٢٢ يوليه سنة ١٩٢٨ دعا فيه الأمة إلى النضال عن دستورها وحريتها ، قال بعنوان (نداء الوفد المصرى إلى الأمة المصرية الكريمة) :

« أيها المصريون : لقد برح الخفاء ، وتمزق ثوب الرياء ، فسلطت عليكم وزارة محمد باشا محمود أقصى عدوانها ، وأجرمت فى حق الوطن بما لم يجرؤ عليه مصرى من قبلها ، محاولةً أن تحطم فى لحظة ماشيدته الأمة فى سنوات من جهادها ومتصل عملها ، فجاءت على يدها الكارثة الكبرى ، وحققت أشأم الظنون فيما أعدته للبلاد من عنت وبلوى ، ولم تكن فى البلاد ثورة طائحة ، ولا نكبة جائحة ، كلا ، بل هى ثورة منهم على الدستور ، وعلى الحرية ، وعلى النظام ، وعلى الأمة ، بل على الإنسانية فى عصر اصبحت فيه الحرية من مقومات الحياة وأسبابها الأولى ، فسلبوا مصر دستورا كان لها ، وحرية نعمت بها ، فى الوقت الذى هبّت فيه أمم الشرق كسوريا والعراق والهند وغيرها وكسبت نظما دستورية ونيابية لم تكن قد تمتعت بها ، فهل كتب الإنسانية أن تنمو وتتطور ، بينما مصر تتأخر وتتدهور ، وهل غيرنا يكسب ونحن نخسر ، كلا فلن ترضى البلاد أن يرجع بها القهقرى ، وأن تُقهر

على حكم الاستبداد قسرا ، فكلمة الأمة هى العليا ولقد كانت وستبقى كلمتها دستورا

« أيها المصريون : لقد خرجت هذه الوزارة على الدستور والقانون معا ، فعطلت نصوصا حرم الدستور تعطيلها أبدا وحرمت الأمة برلمانها ووقفت الحياة النيابية سنوات تمدها بما يوحيه اليها طغيانها ، ولم يكفها أن سلبت الأمة سلطانها فمدت يدا شريرة إلى شعورها ووجدانها ، وسدت عليها المنافذ فى اجتماعاتها وصحافتها وحرية أفرادها ، ولم يأخذها فى ذلك ورع ولا خجل ، فانتحلت صيغا لتبرير عدوانها ، وتوارت خلف ستار يشف عن بهتانها ، وزعمت أن فى البلاد خصومة رائجة ، ثم حكمت على النظام البرلمانى بالعجز والاضطراب ، فارتكبت بذلك جرما فوق جرائمها فما فى البلاد خصومة إلا موجهة إلى طغيانها ، وما كان لها أن تطعن فى نظام الحكم النيابى ، وتستبدل به الحكم المطلق الاستبدادى وقد نص الدستور على أن يكون الحكم فى مصر نيابيا دستوريا . وحاط هذا النص بالتقديس والتأييد فحرم أن تمتد اليه يد العبث ، أو أن يحدث به أى حدث

« أيها الوزراء : لقد عطلتم ضمائركم ، فقد أقسمتم بالله والوطن [illegible] لتقسم لو تعلمون عظيم — أن تحترموا الدستور وأحكامه ، فتشم [illegible] الأمة نتائج عصيانكم ، فاذا لم تخشوا حساب الضمير فهلا تخشون حساب [illegible] وحساب الساعة عسير ؟ ما الذى أبقيتموه للأمة بعد أن بطشتم بحريتها ، وما الذى تكسبونه إذا تمكنتم — ولن تتمكنوا — من تحقير إرادتها وإضعاف مقاومتها ، لن تكسبوا شيئا إلا أن تطمعوا الأجنبى فى أمتكم ، وتشبعوا أدنى شهوتكم ، فانكم إنما تعملون لحسابه وحساب أنفسكم إذ اعتمدتم عليه فى تحقيق مطامعكم ، فتوسل بكم إلى تنفيذ مطمعه فى أمتكم ليضربها بعضها ببعض ، ويلفتها عن استقلالها بساب دستورها ، فبئس ما حسبتم وبئس ما تعملون ، اما الحياة الاقتصادية التى تتبجحون بتوطيدها ، فإنكم عملتم على تهديدها ، بجعلها عرضة لتقلبات سياسية لا يستقر معها عمل ، أو يستغل مال ، ولم يقتصر أمركم على ذلك ، فانكم تحاولون تقسيم الأمة إلى طوائف وطبقات ، لتخضدوا شوكتها ، وتمزقوا كلمتها ، غير

حاسبين أن تدفعوها بهذا إلى حرب الطوائف والطبقات ، مما قد يؤدى إلى أزمة اجتماعية خطيرة لا يعلم إلا الله مداها

« أيها المصريون : إن الدستور قائم طالما أنكم تريدونه ، محترم إذا كنتم أنتم تحترمونه ، فكونوا واثقين من حقكم ثقتكم من أنفسكم ، ذاكرين دروس نهضتكم ، فليست هذه المحنة مهما اشتدت بأقسى مما رأيتم أيام الأحكام العرفية الانجليزية ، أيام كانت السجون مفتحة أبوابها والمجاهدون الأبرياء يحشرون فيها باسمين ، أيام كانت المعتقلات النائية ، والمنافى السحيقة ، تتلقف أبناءكم وزعماءكم وهم فرحون مستبشرون ، أيام كانت الأحكام العسكرية تصدر ضدهم وهم لعذابها مستعذبون . كلا فما كانت القوة لتزيد تلك الشعلة المقدسة إلا اشتعالا ، وما كانت الشدائد لتوهن من ثبات أمة اعتزمت فى الحق نضالا

« أيها المصريون : إن وفدكم الذى زعموه فئة قليلة ، وخصصوا مع ذلك لمحاربته سنوات طويلة ، إنما هو رمز إرادتكم ، وصوت نهضتكم فلن يهدم أبدا وإن تألبت عليه قواتهم ، إذ الوفد أمة لا نفاد لرجالها ، وفكرة لا سبيل إلى تقطيع أوصالها ، وسيبقى الوفد رافعا علم الجهاد كما رفعه سعد من قبل عاليا ظهورا ، فما كفاح اليوم إلا ذلك الكفاح القديم قد تجدد لتخليص الدستور من أيدى الرجعيين ، وإنقاذ حرية البلاد واستقلالها من أيدى الغاصبين ، وإن الوفد ليعاهد الله والأمة عهدا جديدا مسئولا ، أن لا يعبأ بظلم الظالمين وأن نكلوا به تنكيلا

« أيها المصريون : يريد الغاصب مرة أخرى أن يمتحن وطنيتكم ، ويبلو ثباتكم فوطدوا دعائم نفوسكم ، واثبتوا للعالم الذى يرقبكم ، أنكم وإن كنتم لا تحتملون ضيما ، فحاشا لكم أن ترتكبوا إثما فما كان سلاحكم فى الجهاد إلا قوة إيمانكم ، ومضاء عزيمتكم ، ولئن كانت الكارثة عظيمة فأنتم أعظم ، ولئن كانت القوة كبيرة ، فالله أكبر »

(مصطفى النحاس)

بيت الأمة فى يوم الأحد ٩ صفر سنة ١٣٤٧ - ٢٢ يوليه سنة ١٩٢٨

منع انعقاد البرلمان

اجتماعه بدار مراد بك الشريعى

٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨

اعتزم الشيوخ والنواب أن يجتمعوا بهيئتهم فى دار البرلمان يوم السبت ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ ، وهو اليوم التالى لفترة الشهر التى حددت لتأجيله ، وصحّ عزمهم على ذلك فى اجتماع عقدوه يوم الثلاثاء ٢٤ يوليه ، بالنادى السعدى ، وأصدروا بذلك قرارا وقعه معظم النواب والشيوخ ، قالوا فيه :

« نحن شيوخ ونواب الأمة المصرية الموقعين على هذا نعلن ما يأتى :

« من حيث أن كلا من مجلسى الشيوخ والنواب قرر بجلسة يوم الخميس ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ أن يجتمع من تلقاء نفسه فى يوم السبت ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ الساعة السادسة مساء

« ومن حيث أن هذا القرار مازال قائما ولا يؤثر فيه ما أقدم عليه الوزراء من استصدار الأمر بحل المجلسين وتعطيل بعض مواد الدستور لأن ذلك باطل بطلانا اصليا لمخالفته لدستور البلاد

« ومن حيث أننا أقسمنا اليمين على احترام الدستور الذى هو حق الأمة المقدس

لذلك

« سيجتمع المجلسان فى يوم السبت ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ الساعة السادسة مساء تنفيذا لاحكام الدستور »

« القاهرة فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٨ »

وكانت الحكومة قد أغلقت أبواب قاعتى مجلسى النواب والشيوخ بعد صدور الأمر الملكى بحلها وختمتها بالشمع الأحمر وتسلمت مفاتيحهما لمنع اجتماع المجلسين فاتفق للشيوخ والنواب على أن يطلب الأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس

النواب والأستاذ محمود بسيونى وكيل مجلس الشيوخ [١] من وزير الداخلية تسليمها مفاتيح البرلمان وفك الشمع عن أبوابه . فكتب كلاهما إلى محمد محمود باشا بصفته وزير الداخليه خطابا بهذا المعنى

قال الأستاذ وبصا واصف فى خطابه :

« حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية

« حيث بأنه بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ينتهى فى ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨

« وحيث أنه فى الفترة بين هذين التاريخين أغلق رجال البوليس قاعة اجتماعات مجلس النواب وأخذوا مفاتيح البرلمان . وبما أن المرسوم الذى صدر بحل مجلسى الشيوخ والنواب وتعطيل اجتماعاتهما مدة ثلاث سنوات مرسوم باطل بطلانا أصليا لمخالفته مخالفة تامة لنصوص الدستور

« وحيث أن اجتماع البرلمان سيحصل فى ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ طبقا للدستور فلذلك التمس من دولتكم صدور الأمر بفتح قاعة جلسة مجلس النواب حتى يجتمع الأعضاء طبقا للدستور فى يوم ٢٨ يوليه المذكور وتفضلوا بقبول فائق احترامى »

رئيس مجلس النواب
ويصا واصف

وكتب الأستاذ محمود بسيونى وكيل مجلس الشيوخ الخطاب الآتى :

« حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية

« بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ صدر مرسوم ملكى بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا نهايته ٢٨ يوليه سنة ٩٢٨ وحيث أنه صدر بتاريخ ١٩ يوليه سنة ١٩٨٨ مرسوم آخر بحل مجلسى النواب والشيوخ ثلاث سنوات يصح تجديدها

---

(١) كان منصب رئيس مجلس الشيوخ شاغرا منذ وفاة المرحوم حسين رشدى باشا فى ١٣ مارس سنة ١٩٢٨

« وحيث أن المرسوم المذكور باطل بطلانا أصليا لمخالفته لأحكام الدستور المصرى

« وحيث أنه وإن جاز حل مجلس النواب فى بعض أحوال خاصة لم تتوفر الى الآن وبشروط معينة لم يتحقق واحد منها فإن مجلس الشيوخ لا يمكن حله مطلقا بمقتضى الدستور المصرى المقدس

« وحيث أن بطلان مرسوم الحل بطلانا جوهريا يجعله عديم الأثر القانونى وقد علمت أن دولتكم أصدرتم أمرا بغلق المكان المعد لمجلس الشيوخ وختم أبوابه بالشمع الأحمر

« وحيث أنى باعتبارى وكيلا للمجلس وقائما بأعمال رئيسه ومؤديا القسم العظيم بأن أكون أمينا على الدستور ومحترما لأحكامه أرى أن أول واجب أؤدى به حق الأمانة والبر بالقسم الذى أقسمته أن أطلب من دولتكم صدور الأمر بنزع الشمع عن الأبواب وتسليم مفاتيح دار المجلس حتى يستطيع الشيوخ أن يجتمعوا يوم ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ الساعة السادسة مساء تنفيذا لقرار المجلس الصادر بجلسته الأخيرة وبذلك يتيسر لحضرات الشيوخ أن يؤدوا الأمانة التى حملوها ويقوموا بوظيفتهم التشريعية ويعالجوا خدمة أمتهم التى أنابتهم عنها ويصونوا نصوص الدستور من العبث

« وتفضلوا بقبول فائق احترامى »

وكيل مجلس الشيوخ
محمود بسيونى

كان جواب الوزارة على هذين الخطابين أن حشدت جنود الجيش ورجال البوليس ، واتخذت جميع الوسائل لمنع اجتماع المجلسين بدار البرلمان ، وأقفلت جميع الطرق المؤدية اليها ، ثم بثّت العيون والأرصاد للتجسس على المكان الذى يختاره أعضاء البرلمان للاجتماع فيه لمنعه ، ولكنها لم تهتد إليه ، واستطاع الأعضاء أن يجتمعوا فى الموعد المحدد بالدار التى اختاروها لاجتماعهم ، وهى دار مراد بك الشريعى بشارع محمد على رقم ٩٣ ، وكان اجتماعا تاريخيا ، أعاد الى الأذهان اجتماع

البرلمان من تلقاء نفسه فى فندق الكونتنتال سنة ١٩٢٥ [١] ، وقرروا فى اجتماعهم أن البرلمان قائم ، وأن الوزارة ثائرة على الدستور ، وأعلن مجلس النواب عدم ثقته بها ووجوب تخليها عن الحكم ، وقد اجتمع مجلس النواب برآسة رئيسه الأستاذ ويصا واصف ، وتولى السكرتيرية النائبان يوسف أحمد الجندى وعبد الرحمن عزام (باشا) ، واجتمع مجلس الشيوخ برآسة وكيله الأستاذ محمود بسيونى وتولى السكرتيرية محمد عز العرب بك وعلى عبد الرازق بك والأستاذ عبد الفتاح رجائى

وأصدر مجلس النواب القرار الآتى ننشره لأنه من القرارات التى تشرف تاريخ الحياة النيابية فى مصر قال :

« نظراً لأن الوزارة حالت بقوة الجيش والبوليس دون اجتماع البرلمان فى داره اجتمع كل من مجلسى الشيوخ والنواب بدار آل الشريعى بشارع محمد على فى الساعة السادسة من مساء السبت ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ وصادق كل منهما على ما يأتى :

« لقد جاهد الشعب المصرى من نصف قرن مضى فى سبيل الدستور الذى هو حقه المقدس حتى ناله فكان أول ثمره لجهاد متتابع وتضحيات متواليات ، وابتدأت الأمة تعيش فى ظله عيشا سعيدا مرضيا ، وتسير فى طريق الحياة المطلقة بعد أن كفل لها الاشتراك العملى فى إدارة شؤون البلاد والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها وأصبحت تحس فى نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والإبقاء على صفاتها وميزاتها التى هى ميراثها القومى العظيم

« وبيننا مجلسا الأمة ، وهما مظهر سيادتها وعنوان سلطانها ، يعملان لإصلاح ما أفسده الماضى وتطهير أداة الحكم مما اعتراه بسبب الحكومات المطلقة التى حكمت مصر قبل الدستور أو أثناء تعطيله سنتى ١٩٢٥ — ١٩٢٦ ؛ والإشراف على ماليتها وفحص أبواب ميزانيتها ومراقبة حكومتها ووضع التشريع الصالح لها وصيانة حقوقها وضمان سيادتها والنهوض بالشعب المصرى إلى المنزلة العليا التى يؤهله لها

---

(١) راجع الفصل الحادى عشر من الجزء الأول ص ٢٣٦ وما بعدها

ذكاؤه واستعداده وتتفق مع عظمتة التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدين وأممه

« وبينما ظل السلام والطمأنينة يرفرف على الأمة إذ ببضعة أشخاص هم أعضاء الوزارة الحالية يقومون فى ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ بثورة على دستورها وأنظمتها ويحدثون انقلابا خطيرا فى حياتها السياسية والاجتماعية ويطعنونها فى صميم حريتها ويشوهون أمام العالم نهضتها ، فعطلوا الدستور وعطلوا البرلمان وقضوا على الحريات التى كفلها الدستور واغتصبوا سلطة التشريع وأعلنوا فى البلاد حكم إرهـــاب واستبداد وحالوا بين البرلمان وبين الانعقاد فى داره

« ولما كان الأمر الذى استصدره الوزراء فى ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ بتعطيل بعض أحكام الدستور وحل المجلسين باطلا أصليا إذ أن مجلس الشيوخ لا يجوز حله مطلقا (مادة ٨١ من الدستور) ومجلس النواب لا يكون حله صحيحا إلا إذا كان الأمر الصادر بحله مشتملا حتما على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخابات (مادة ٨٩ من الدستور) فاذا خلا أمر الحل من كل هذا وقع باطلا

« وبما أن تعطيل البرلمان مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مخالف للمادة الأولى من الدستور التى تقضى بأن يكون شكل الحكومه نيابيا وللمادة ٥٥ من الدستور التى تقضى بعدم جواز تعطيل أى حكم من أحكامه إلا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وأنها لاتكون قائمة إلا بعد إذن البرلمان (مادة ٤٥ من الدستور) وعلى أى حال لايجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة فى الدستور (مادة ١٥٥ فقرة ثانية)

« ولما كانت المادة ٢٥ من الدستور تنص على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب كما تنص المادة ٢٥ على أنه لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك

لهـــذا

« يقرر المجلس ما يأتى :

« أولا ـ أن البرلمان قائم وله حق الاجتماع حسب أحكام الدستور

« ثانيا ـ يقرر المجلس أن هذه الوزارة ثائرة على الدستور ويعلن عدم الثقة بها ووجوب تخليها عن الحكم

« ثالثا ـ أن كل تشريع تستصدره هذه الوزارة يقع باطلا

« رابعا ـ أن كل مايبرمه الوزراء من الاتفاقات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها خصوصا ما نص عليه فى الباب الرابع من الدستور أو أى إجراء تتخذه يعتبر باطلا وغير ملزم للأمة

« خامسا ـ يؤجل المجلس من تلقاء نفسه اجتماعاته الى السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٨ إلا إذا طرأ ما يدعو للانعقاد قبل هذا التاريخ فيدعوه الرئيس للاجتماع »

وقرر مجلس الشيوخ نفس القرار الذى أصدره مجلس النواب مع اختلاف فى صيغة عدم الثقة بالوزارة فقد جعلها (عدم تأييد المجلس للوزارة) لأن إعلان عدم الثقة بالوزارة هو من حق مجلس النواب وحده طبقا للدستور

وأقسم كل عضو من الشيوخ والنواب اليمين على أن يحافظ على الدستور ويدافع عنه بكل ماأوتى من جهد وعزم إلى آخر رمق من حياته

مصر فى المؤتمر البرلمانى الدولى — أغسطس سنة ١٩٢٨

اجتمع مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى فى برلين خلال شهر أغسطس سنة ١٩٢٨ ، وهو من المؤتمرات الدورية التى تشترك فيها الدول ذات النظام البرلمانى ، وقد اشتركت مصر فى هذا المؤتمر ، وكان قرار الاشتراك فيه قبل وقوع الانقلاب الثانى ، وافتتح المؤتمر والدستور المصرى معطّل ، وحضره عن مصر ممثلو مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ المعطل ، وهم : الأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس

النواب ، ومن النواب الأستاذ مكرم عبيد والأستاذ محمد صبرى أبو علم وأحمد حافظ عوض ، ومن الشيوخ مراد الشريعى بك وكامل صدقى بك وعلوى الجزار بك والدكتور عبدالحميد فهمى ، وقد دافعوا عن حق الأمة فى الدستور ، ووُفِّقوا إلى استصدار قرار من المؤتمر باستنكار تعطيل الدستور هذا نصه :

« من حيث ان مبدأ تمثيل الشعب بنواب ينتخبون انتخابا حرا هو الأساس الذى يقوم عليه عمل مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى

« ومع احترام التقليد الذى سارت عليه المؤتمرات السابقة ، وهو اجتناب إبداء الرأى فى مسائل السياسة الحالية وخاصة فى مسائل السياسة الداخلية للدول

« يقرر المؤتمر استنكاره لكل عمل غير شرعى يرمى إلى إلغاء أو إيقاف النظام البرلمانى ، ويصرح بأن كل تعديل للنظام البرلمانى لايمكن قبوله إلا إذا كان جاريا طبقا للقواعد التى يقررها نفس دستور البلاد »

وهذا القرار الذى أصدره المؤتمر له أهميته ، وكان له صداه فى مصر ، لأن المؤتمر يمثل ٣٨ أمة وعدد أعضائه ٥٠٢ ، وبذلك كسبت القضية المصرية من الناحية الدستورية عطف العالم بأسره ، كما كان حكما عالميا على الانقلاب ودعاته

وقد بحث المؤتمر ضمن مابحث فى هذا العام تطورات النظام البرلمانى وما فيه من عيوب وكيف تعالج هذه العيوب ، وقرر فى أحد اجتماعاته السابقة استشارة أكبر أساتذة القانون العام فى العالم ، وكلف لجنة بدرس هذا الموضوع وعرض نتائج دراستها واستشاراتها على المؤتمر ، فقامت اللجنة بمهمتها وعرضت تقريرها على المؤتمر فى هذه الدورة ، فاقتنع جميع أعضائه بأن العالم لم يجد للآن نظاما خيرا من النظام البرلمانى أو مثله يكون ضامنا لحريات الأفراد مربيا للشعوب موجدا لرأى عام تظهر فيه رغبة الأمة وميولها ، ومما هو جدير بالتنويه ماختم به مقرر اللجنة بحثه إذ قال :

« استشار المؤتمر البرلمانى أكثر المشرعين والسياسيين ووضع لهم عدة أسئلة مختصة بالنظم البرلمانيه الحالية وقد أجابوا عنها وأجوبتهم حاضرة أمامنا فى خمس استشارات مستفيضة

« ومما هو جدير بالذكر فى أول الأمر كنتيجة لهذه المباحث أنه إن كان من الممكن أن يقال إن هناك عوارض أزمة فى سير النظام البرلمانى فإنه لم يخطر ببال أحد العلماء الذين استشيروا أن يستبعدوا أو يضعفوا هذا النظام ، بل كلهم معترفون بأن البرلمان هو المدرسة السياسية التى بواسطتها يحصل اشتراك فعال فى الحياة العامة ويسهل تكوين رأى عام بوصل ليس فقط لمعرفة أن الحكومة حائزة أو غير حائزة لثقة الشعب لكنه يؤثر أيضا على السير السياسى للأمة بإظهار رغبتها . وفى النهاية يحدد العمل السياسى بواسطة البرلمان والحكومة »

وجاء فى مقدمه الاقتراح الذى عُرض للمناقشة والتصويت ما يأتى :

« إن المؤتمر البرلمانى الدولى الذى يجمع ممثلى ٣٨ برلمانا يعبر عن إيمانه فى النظام البرلمانى ، فهو دون سواه الذى يسمح للشعوب بأن تحكم نفسها ، وهو بدعوته جميع أفراد الشعب للاشتراك فى الحياة العامة يضمن مراقبة أعمال الحكومة ويساعد على التربية السياسية للأمم . وزيادة على ذلك فإن المواطنين قد اكتسبوا حرياتهم الشخصية وحقوقهم المدنية والسياسية بواسطة الأنظمة البرلمانية ، وإن تشعب المسائل التى تطرح على البرلمانات فى وقتنا الحاضر وخصوصا المسائل الاقتصادية والاجتماعية يستدعى ليس فقط مجهودا أعظم واختصاصا أكبر بل جهدا أسرع »

مصر وميثاق السلام - ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

هو ميثاق اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية ، كان يرمى الى اتفاق الدول جميعها على صون السلام ومنع الحرب ، وقد وضع نصوصه المستر كليودج وزير الخارجية الامريكية ، ولذلك سمى ميثاق كليودج ، وأرسله فى يونيه سنة ١٩٢٨ الى الدول لتقبله ، وخلاصته ان الدول التى توقع على هذا الميثاق تستنكر الحرب كأداة لحل المشاكل الدولية ، وتتعهد بألا تسوى ما ينشأ بينها من خلافات إلا بالوسائل السلمية ، وأرسل الميثاق الى الحكومة المصرية للاشتراك فيه بتوقيعها عليه ، فكان ذلك إبرازا للمكانة الدولية التى نالتها مصر وأنها اعتبرت دولة مستقلة فى نظر الدول العظمى

وقد وقّع الميثاق فى باريس يوم ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٨ مندوبو خمس عشرة دولة . وهى الدول التى سبق لها التوقيع على عهد سابق للسلام يدعى ميثاق « لوكارنو » ، ثم عُرض على الدول الأخرى ومنها مصر فقبله معظمها

وبدا من تحفظ انجلترا فى التوقيع عليه أنها أرادت أن تستبقى مصر منطقة نفوذ لها تحتفظ فيها لنفسها بحرية العمل ، ولا تقبل فيها تدخلا من دولة من الدول ، ولما لهذا التحفظ من الخطورة ننشره بنصه قالت :

« إن الصيغة التى وُضعت فيها المادة الأولى من الاتفاق المقترح خاصاً بالعدول عن اعتبار الحرب أداة من أدوات السياسة الوطنية تجعل من المرغوب فيه التذكير بأنه توجد بعض مناطق تجد بريطانيا العظمى فى رخائها وسلامتها مصلحة خاصة وحيوية لسلامها وسلامتها

« وقد اضطرت حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الماضى أن تعلن أنها لا تستطيع السماح بأى تدخل فى هذه المناطق وأنها تعتبر حمايتها من كل اعتداء دفاعا عن الامبراطورية البريطانية ، فيجب أن يكون مفهوما جليا أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تقبل هذه المعاهدة الجديدة إلا بشرط صريح هو أن لا تمس بشىء حريتها فى العمل فى هذا الصدد »

وظهر من التصريحات والملابسات التى اكتنفت هذا التحفظ أن انجلترا تعد مصر وقناة السويس من البلاد التى تعنيها فى تحفظها ، فهى تتبع سياستها التقليدية فى فرض سيطرتها على مصر وتمسكها بهذه السياسة وإعلانها فى كل مناسبة

وقد قبلت مصر الانضمام إلى هذا الميثاق فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨ ، وأبدت الحكومة تحفظا يسيرا يشير إلى عدم التقيد بأى تحفظ آخر ، إذ قالت فى خطابها بقبول الميثاق : « لذلك تعلن الحكومة المصرية انضمامها إلى ميثاق السلام بالصيغة التى وقع بها بباريس دون أن يفيد هذا الانضمام تسليما بأى تحفظ أبدى بشأن ذلك الميثاق »

وفسر أنصار الحكومة هذه الصيغة بأن القصد منها عدم التقيد بالتحفظ البريطانى

هذا ، وقد دلت الحوادث اللاحقة على أن هذا الميثاق لم يكن له أثر فى منع وقوع الحرب ، فقد نشبت الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩ ، واكتوى العالم بنارها من جديد ، ولا تزال القوة هى المرجع والفيصل فى هذا العالم المادى

سياسة الاضطهاد

واليد الحديدية

وليت وزارة محمد محمود الحكم وهى عالمة انها غير ممثلة للأمة ولا هى وليدة إرادتها ، فاعتزمت أن تمضى فى الحكم على الرغم منها ، وفى سبيل ذلك عطلت الدستور ، ولجأت الى سياسة الاضطهاد وإهدار الحريات لتثبت مركزها المتداعى وعبر أنصارها عن هذه السياسة باليد الحديدية ، ومن مظاهرها منع اجتماعات المعارضة ، والاعتداء على المعارضين بالضرب والحبس والإيذاء ، ثم الإسراف فى اضطهاد الصحافة

فقد أعادت العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر سنة ١٨٨١ الذى يجيز تعطيل الصحف وإلغاءها إداريا ، وبهذه الوسيلة ألغت رخص نحو مائة صحيفة ، وأنذرت وعطلت عدة صحف من صحف المعارضة ، فعطلت جريدة (البلاغ) ، ومجلة (روز اليوسف) أربعة أشهر ، وجريدة (وادى النيل) تعطيلا نهائيا ، وأنذرت جريدة (الأهرام) وجريدة (لاباترى) وجريدة (كوكب الشرق) ، ثم عطلت نهائيا (كوكب الشرق) و (الوطن) و (الأفكار) و (روز اليوسف) الخ

وشغلت الأذهان بتحقيق اتهامات نسبتها إلى بعض أعضاء البرلمان بقصد الطعن فى نزاهة الحكم الدستورى ، وأسفرت هذه الاتهامات والتحقيقات عن إدانة نائب واحد حوكم أمام مجلس تأديب المحامين وحكم بإيقافه سنة واحدة عن مزاولته مهنته ، وحفظت النيابة بقية الاتهامات ، وليست إدانة نائب واحد بمطعن على نزاهة الحياة النيابية فى مجموعها

وأخذت الوفود من مختلف الطبقات تكتب العرائض إلى الملك طالبة فيها

إعادة الحياة الدستورية ، وجاءت هذه الوفود إلى القصر الملكى لتقديمها ، فكان البوليس يحول بينها وبين الوصول الى القصر

واشتبك رجال البوليس فى ساحة عابدين بفريق من النواب والشيوخ لمنعهم من دخوله ، واعتدوا عليهم بالضرب الشديد ، مما كان له وقع أليم فى النفوس

وأضافت الوزارة إلى القانون المالى الخاص بموظفى الحكومة فقرة جديدة للمادة ١٤٤ منه تقضى بمنع الموظفين والمستخدمين من أن يحضروا اجتماعات سياسية أو أن يبدوا علانية آراء أو نزعات سياسية ، وجعلت الموظف المخالف عرضة للفصل ، وكانت المادة خلواً من هذه الفقرة ، وأرادت الوزارة بهذه الإضافة منع الموظفين والمستخدمين من الانضمام إلى المعارضة وتهديدهم بالفصل فى هذه الحالة ، وصار نص المادة ١٤٤ بعد إضافة هذه الفقرة كما يأتى :

« لا يجوز لمستخدمى الحكومة أن يعطوا أخباراً إلى الجرائد التى تنشر فى القطر المصرى أو فى الخارج سواء كانت باللغة العربية أو بأى لغة أخرى ، ولا أن يبدوا ملحوظات شخصية بواسطة الجرائد ولا أن يكونوا مكاتبين أو وكلاء لها ، ويحظر على الموظفين والمستخدمين أيضا أن يشتركوا فى اجتماعات سياسية أو أن يبدوا علانية آراء أو نزعات سياسية ، وكل مستخدم يخالف حكما من هذه الأحكام يكون قابلا للعزل »

ومعنى هذا التعديل تجريد الموظفين من أن تكون لهم حرية العقيدة السياسية وجعلهم آلات صماء فى يد كل وزارة تتولى الحكم ، وهو ما لا يتفق مع أى معنى من معانى الحرية والكرامة ، ولا نظير له فى أى بلد من البلاد الديمقراطية

وأصدرت فى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ مرسوما بقانون (رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩) بحفظ النظام فى معاهد التعليم ، يعاقب على دعوة طلبة المدارس أو الكليات إلى القيام بمظاهرات أو الامتناع عن تلقى الدروس أو مغادرة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها أو تأليف لجان أو جماعات سياسية للطلبة أو الانضمام اليها أو إلى حضور اجتماعات سياسية أو إلى الاشتراك بأية طريقة كانت فى تحرير أو توقيع أو طبع

أو نشر أو توزيع محاضرات سياسية أو احتجاجات موجهة إلى السلطات بشأن مسائل أو أمور ذات صبغة سياسية

وأصدرت فى ١٠ مارس أيضا مرسوما آخر بقانون (رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩) بمنع رفع دعاوى الجنح على الموظفين أو المستخدمين أو أحد رجال الضبط إلا من طريق النيابة العمومية ، وسمى هذا القانون قانون حمايةا لموظفين ، لأن الغرض منه حمايتهم فى حالة اعتسافهم واستهانتهم بالقوانين فى معاملة الأهلين ، ومنع هؤلاء من اختصامهم مباشرة أمام محاكم الجنح ، بعد أن كان هذا الحق مباحا بموجب قانون تحقيق الجنايات

تجديد عقود الموظفين البريطانيين

وأرادت الوزارة مجاملة السياسة البريطانية لكى تجد منها سندالها فى الحكم ، فجددت عقود كثير من الموظفين البريطانيين كانت قدانتهت مدة خدمتهم ، وعينت نائبا عموميا بريطانيا فى المحاكم المختلطة وهو المستر هولمز خلفا للمسيو فاندن بوش النائب العمومى السابق ، وكان بلجيكيا

إصلاحات داخلية

رغبت الوزارة فى أن تشغل الأمة عن دستورها بنشر دعاية قوامها أنها معنية بالاصلاحات الداخلية

وفى الحق إن هذه الإصلاحات لايمكن أن تعوض الأمة عن حقها فى حكم نفسها حكما دستوريا واختيار الحكومة التى ترضاها ، على أن هذه الإصلاحات هى مما سبق للبرلمان أن قرره فى ظل الحياة الدستورية ، فقد قرر ضمن ماقرر الإكثار من المستشفيات ، وردم البرك والمستنقعات سواء ماكان منها مملوكا للحكومة أو للأهالى وتحسين مياه الشرب فى المدن والقرى ، وتوزيع مايمكن توزيعه من أراضى الحكومة على صغار المزارعين ، وتخطيط القرى تخطيطا صحيا ، وبناء مساكن للعمال والقرويين على نظام صحى ، فالبرلمان هو المبتكر لهذه المشروعات ، ولم يترك الوقت الكافى

للحكومات البرلمانية منذ سنة ١٩٢٤ لتنفيذ هذه القرارات كلها، ونفذت بعضها، وجاءت وزارة محمد محمود ونفذت البعض الآخر فى نطاق ضيق، كإنشاء بعض المستشفيات، وردم قليل من البرك، ودراسة مشروع مياه الشرب الصالحة لبعض القرى، ووضع الحجر الأساسى لإنشاء ١٥٠ مسكنا للعمال فى تل معمل البارود بحى السيدة زينب بالقاهرة، وبيع قليل من أراضى الحكومة لصغار المزارعين (كما تفعل كل حكومة)، فهذه الإصلاحات هى متابعة لمشروعات العهود البرلمانية ولا يصح من أجلها أن تحرم الأمة حقها الطبيعى فى الحياة الدستورية، إذ لا تعارض بين الأمرين، والعهود الدستورية كانت أكثر إنتاجا فى نواحى الإصلاح الداخلى من عهود الحكم المطلق

اجتماع البرلمان المنحلّ

مضى النواب والشيوخ فى اعتبار المرسوم الصادر بحل البرلمان باطلا طبقا لما قرروه فى اجتماعهم يوم ٢٤ يوليه ويوم ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨، وكان هذا القرار يستتبع دستوريا وجوب اجتماع البرلمان المنحل من تلقاء نفسه قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر طبقا للمادة ٩٦ من الدستور كما قرروا ذلك فى اجتماع ٢٨ يوليه (ص ٦٦)، وكما فعل الشيوخ والنواب سنة ١٩٢٥ من قبل (ج ١ ص ٢٤٠) فصح عزمهم على الاجتماع يوم السبت ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨، واجتمعوا فعلا بدار جريدة «البلاغ» بشارع الدواوين فى اليوم المذكور. وبلغ عدد النواب الذين حضروا الاجتماع ١٢٥ نائبا، وقد اجتمع مجلس النواب برآسة أكبر الأعضاء سنا وهو محمد بك سعيد، وتولى السكرتيرية من النواب الأساتذة: فكرى أباظه، وحافظ إبراهيم سليمان، ومحمد فخرى موسى، وأحمد رشدى الجزار

وإذ كان هذا أول اجتماع لدورة برلمانية جديدة فقد انتخب الأستاذ ويصا واصف رئيسا للمجلس، وعلى الشمسى باشا وحسين هلال بك وكيلين، وانتخب للسكرتيرية النواب يوسف الجندى، وعبد الرحمن عزام (باشا)، ومحمد صبرى أبو علم (باشا)، وحسين يوسف عامر، وألقى مصطفى النحاس باشا خطبة اعتبر فيها الوزارة ثائرة

على الدستور ، وألقى الأستاذ فكرى أباظه بك كلمة أعلن فيها أن الأمة كلها يد واحدة ضد المعتدين على الدستور ، وتكلم الأستاذ على أيوب محتجا على تسخير الحكومة للجيش فى منع انعقاد البرلمان ، وقرر المجلس بالإجماع عدم الثقة بالوزارة وتحميلها مسئولية كل عمل أتته مخالفا للدستور ، وأن الميزانية الوحيدة التى يجب العمل بها هى ميزانية سنة ١٩٢٧ — سنة ١٩٢٨ ، وكرر المجلس قراره الذى أصدره فى ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ وهو أن كل مايبرمه الوزراء من الاتفاقات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها خصوصا مانص عليه فى الباب الرابع من الدستور أو أى إجراء تتخذه يعتبر باطلا وغير ملزم للأمة . وقرر أيضا مطالبة الحكومة بسحب القوات المسلحة التى تحاصر دار البرلمان حتى يتمكن من الاجتماع فى داره ، وحظرت الوزارة على الصحف نشر هذا القرار أو أى نبأ عن اجتماع المجلس ، ومنعت المطابع من نشره ، لكن الجمهور علم به من نشرات سرية وزعت فى مصر ، ومما نشرته عنه صحف سوريا ولبنان !

معاهدة الصداقة

بين مصر وإيران — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨

فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ تم التوقيع فى طهران على معاهدة صداقة بين مصر وإيران قضت بالمساواة التامة فى المعاملة بين رعايا الدولتين ، فنصت على تمتع رعايا كل من الدولتين فى أراضى الدولة الأخرى بحماية أشخاصهم وحقوقهم ومصالحهم أسوة بأهل البلد ، وعلى حرية ممارستهم لجميع أنواع الصناعة والتجارة والحرف والمهن غير المحتكرة أو التى لايختص بها الوطنيون دون الأجانب ، وسريان التشريع المحلى على رعايا كل من الدولتين فى المسائل الجنائية والمدنية والتجارية والضرائب ، مع خضوعهم لجهات القضاء الأهلى (الوطنى) ، وبذلك زال ماكان يتمتع به الإيرانيون فى مصر من الامتيازات الأجنبية استناداً إلى المعاهدة التى كانت معقودة من قبل بين تركيا وإيران ، وزال اختصاص المحاكم المختلطة فى قضايا الإيرانيين ، أما الأحوال الشخصية فالمحاكم المختصة فى كلا البلدين تطبق تشريع البلد الأصلى للقاضين ، وبذلك زالت الصعاب التى كان يلاقيها المتقاضون فى التجائهم إلى

المحاكم القنصلية الإيرانية فى مسائل الأحوال الشخصية كما انتفت أسباب الشكوى من عدم إمكان السلطات المصرية تنفيذ الأحكام التى تصدرها المحاكم الشرعية ضد الإيرانيين لمصلحة زوجاتهم المصريات . فجاءت هذه المعاهدة خطوة فى سبيل إلغاء الامتيازات الأجنبية بالنسبة للدول الأخرى

محاكمة النحاس وبراءته — فبراير سنة ١٩٢٩

أحالت الوزارة فى ديسمبر سنة ١٩٢٨ مصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف وجعفر فخرى بك إلى مجلس تأديب المحامين ، بدعوى إخلالهم بشرف مهنتهم ، لاتفاقهم فى فبراير سنة ١٩٢٧ مع والدة الأمير أحمد سيف الدين على أتعاب باهظة لرفع الحجر عنه وتسلمه أمواله ، ولأنهم اشترطوا أن مؤخر الاتعاب لايستحق إلا عند كسب الدعوى ، وأنهم اتفقوا على المرافعة فى الدعوى بدون التثبت من ظروفها وبدون اتصالهم بصاحب الشأن نفسه ، وأن الاتفاق روعى فيه مالهم من المراكز السياسية وما لهم من نفوذ ، وقد أمدت الحكومة الصحف بوثائق عن هذه القضية ، وهى عقود الاتفاق على الأتعاب ، وأحيط نشرها بحملات شديدة على نزاهة النحاس وصحبه ، وعُرِضَتْ علىّ الحكومة وقتئذ — وكنت محاميا بالمنصورة — وظيفة رئيس نيابة الاستئناف ، وفهمت من ملابسات العرض أنهم يريدون منى أن أتولى المرافعة عن النيابة العمومية فى هذه القضية ، فاعتذرتُ إذ كنت أعتقد أن التهمة لاأساس لها من الصحة

نُظرت القضية أمام مجلس التأديب ، وكان مؤلفا برآسة حسين درويش باشا وكيل محكمة الاستئناف ، وعضوية محمود سامى بك (باشا) ، وبهى الدين بركات بك (باشا) ، وعبد الحكيم عسكر بك ، المستشارين بها ، والأستاذ عبد الخالق عطية المحامى مندوبا عن نقابة المحامين

وترافع عن النحاس وزميليه كل من الأستاذ مكرم عبيد (باشا) وحسن صبرى بك (باشا) ومحمد نجيب الغرابلى باشا والأستاذ محمود بسيونى وسلامة بك ميخائيل ومحمد يوسف بك وكامل صدقى بك (باشا) ، وأصدر المجلس حكمه فى ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ ببراءة النحاس وزميليه ، وأثبت فى أسباب حكمه تزييف بعض عبارات

الترجمة العربية التى نشرت لبعض الوثائق المحررة أصلا بالتركية ، وتصيّد الشهود فى القضية ليشهدوا زورا لصالح الاتهام

تعديل لائحة المحاماة

غضبت الوزارة من هذا الحكم ، فأصدرت قانونا [1] بتعديل بعض أحكام لائحة المحاماة ، ومن ذلك أنها جعلت محاكمة المحامين من اختصاص محكمة النقض والابرام بصفة مجلس تأديب بدلا من هيئة التأديب التى كانت مؤلفة بموجب اللائحة القديمة والتى كان ينوب فيها عضو عن مجلس نقابة المحامين ، فأبطل القانون هذا الوضع ونص على أن يحاكم المحامون أمام محكمة النقض والإبرام بحيث لا يكون للنقابة ممثل فى هيئة المحاكمة وجعل اجتماعها بجلسة سرية

حماية نظام الانقلاب — مارس سنة ١٩٢٩

اشتد السخط على تعطيل الحياة الدستورية ، ورأت الوزارة أن النظام الذى اصطنعته أخذ يتداعى تحت تأثير السخط العام ، فعملت على تثبيته بابتداع تشريعات لحمايته ، فاستصدرت فى ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ مرسوما بقانون (رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٩) يفرض عقوبة الحبس والغرامة أو كليهما على كل من حرض على كراهية نظام الحكم المقرر بالأمر الملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ (الذى قضى بوقف الحياة الدستورية) أو على الازدراء به ، واستصدرت فى اليوم نفسه مرسوما آخر بقانون (رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩) بتشديد أحكام قانون الاجتماعات للتضييق من حق إقامة أى اجتماع

اتفاقية مياه النيل

بين مصر وانجلترا - ٧ مايو سنة ١٩٢٩

سبق القول بأنه على اثر مقتل السردار كان مما طلبته الحكومة البريطانية فى بلاغها الأول زيادة مساحة الأطيان التى تزرع بالجزيرة (بالسودان) من ثلثمائة

---

(١) هو المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ الصادر فى ٢٤ فبراير من تلك السنة

الف فدان إلى مقدار غير محدود ، وأنه قد تألفت فى عهد وزارة زيور لجنة بريطانية مصرية لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان (ج ١ ص ٢٠٧)

قدمت هذه اللجنة تقريرها مقترحة عدة اقتراحات ، أهمها زياده ما يأخذه السودان من مياه النيل عن المقدار الذى كان يناله سنة ١٩٢٥ ، وقد عرض هذا التقرير على وزارة الأشغال ، فأبدت عليه عدة تحفظات ، وبقيت المسألة معلقة الى أن جاءت وزارة محمد محمود وعطلت البرلمان ، وأمضت فى غيبته اتفاقية مياه النيل فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩

وضعت هذه الاتفاقية فى شكل مذكرة أرسلها محمد محمود باشا رئيس الوزارة فى اليوم المذكور الى اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى ، وأجاب المندوب السامى بالموافقة عليها

تضمنت هذه المذكرة أن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل ، أعظم من المقدار الذى يستعمله الآن (سنة ١٩٢٩) وأن الحكومة المصرية كانت دائما شديدة الاهتمام بعمران السودان ، وستواصل هذه الخطة ، وهى لذلك مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة ذلك المقدار ، بحيث لاتضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل ، ولا بما تحتاج اليه مصر فى توسعها الزراعى ، وبشرط الاستيثاق بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية على الوجه المفصل فى المذكرة والمبين فيما بعد ، وبناء على ذلك تقبل الحكومة المصرية النتائج التى انتهت اليها لجنة مياه النيل فى سنة ١٩٢٥ المرفق تقريرها بالمذكرة والذى يعتبر جزءا لا ينفصل من هذا الاتفاق ، على أنه نظرا للتأخير فى بناء خزان جبل الأولياء الذى يعتبر فى تقرير اللجنة مقابلا لمشروعات رى الجزيرة (بالسودان) ترى الحكومة المصرية تعديل تواريخ ومقادير المياه التى تؤخذ تدريجا من النيل للسودان فى أشهر الفيضان بحيث لايتعدى ما يأخذه السودان ١٢٦ مترا مكعبا فى الثانية قبل سنة ١٩٣٦ ، وهذه المقادير مبنية على تقرير لجنة مياه النيل فهى قابلة للتعديل كما نص على ذلك فى التقرير ، وبينت المذكرة

تفصيل الترتيبات التى تراها الحكومة المصرية كفيلة بالمحافظة على المصالح المصرية فيما يتعلق بتوزيع مياه النيل وهى :

(١) أن المفتش العام لمصلحة الرى المصرية فى السودان أو معاونيه أو أى موظف آخر يعينه وزير الاشغال تكون لهم الحرية الكاملة فى التعاون مع المهندس المقيم لخزان سنار لقياس التصرفات والأرصاد كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقا لما تم الاتفاق عليه

وتسرى الاجراءات التفصيلية الخاصة بالتنفيذ والمتفق عليها بين وزير الأشغال ومستشارى حكومة السودان من تاريخ الموافقة على هذه المذكرة

(٢) ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية ، يكون من شأنها إنقاص مقدار الماء الذى يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبة على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر .

(٣) تلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية (هيدرولوجيا) لنهر النيل فى السودان دراسة ورصداً وافيين

(٤) إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال فى السودان على النيل وفروعه أو اتخاذ أى إجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر ، تتفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من الإجراءات للمحافظة على المصالح المحلية ، ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأسا

(٥) تستعمل حكومة جلاله ملك بريطانيا العظمى وشمال ايرلنده وساطتها لدى حكومات المناطق التى تحت نفوذها لكى تسهل للحكومة المصرية عمل المساحات والمقاييس والدراسات والأعمال من قبيل ما هو مبين فى الفقرتين السابقتين

(٦) لا يخلو الحال من أنه فى سياق تنفيذ الأمور المبينة بهذا الاتفاق قد يقوم من وقت لآخر شك فى تفسير مبدأ من المبادىء أو بصدد بعض التفصيلات الفنية

أو الإدارية ، فستعالج كل مسألة من هذه المسائل بروح من حُسن النية المتبادل ، فإذا نشأ خلاف فى الرأى فيما يختص بتفسير أى حكم من الأحكام السابقة أو تنفيذه أو مخالفته ولم يتيسر للحكومتين حله فيما بينهما ، رفع الأمر لهيئة تحكيم مستقلة

(٧) لا يعتبر هذا الاتفاق بأى حال ماسا بمراقبة وضبط النهر فإن ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة فى مسألة السودان

وقد أجاب المندوب السامى على هذه المذكرة فى اليوم نفسه بأنه يؤيد القواعد الواردة فيها ، ويعرب عن سرور الحكومة البريطانية من أن المباحثات أدت إلى هذا الحل الذى سيزيد فى تقدم مصر والسودان ورخائهما ، وأن مرمى هذا الاتفاق وجوهره هو تنظيم الرى على أساس تقرير لجنة مياه النيل ، وأنه لا تأثير له على الحالة الراهنة فى السودان ، وأن الحكومة البريطانية سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل وأنها تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادىء السياسة البريطانية ، وأن هذا المبدأ وتفصيلات هذا الاتفاق ستنفذ فى كل وقت أيا كانت الظروف التى قد تطرأ فيما بعد

هذا ، ولم يكن من حق وزارة محمد محمود أن تعقد مثل هذه الاتفاقية ، لأنها وقد عطلت الحياة الدستورية لم تكن تملك تمثيل الأمة فى عقد اتفاقات مع حكومة أخرى ، وبخاصة فى مسائل خطيرة تتعلق بوحدة مصر والسودان

أقرت هذه الاتفاقية القاعدة العامة التى كانت تسعى لها السياسة البريطانية ، وهى الفصل بين مصر والسودان من الوجهة الاقتصادية ، هذه القاعدة التى تتعارض مع وجهة النظر المصرية الصحيحة ، وهى أن مصر والسودان وحدة اقتصادية لا تتجزأ

لقد كانت إدارة أعمال الرى على مجرى النيل فى مصر والسودان من اختصاص وزارة الأشغال المصرية ، فكانت لها السيطرة على مياه النيل وإدارته ، سواء فى مصر أو السودان ، وظل هذا الحق غير متنازع فيه إلى نوفمبر سنة ١٩٢٤ حين

اعتدت عليه الحكومة الانجليزية فى بلاغها الذى أعقب مقتل السردار ، وكان من مظاهر هذا الاعتداء ونتائجه تأليف لجنة توزيع مياه النيل التى سبق الكلام عنها ، ومن نتائجه أيضا انفصال إدارة خزان مكوار (سنار) وتفتيش رى الجزيرة بالسودان انفصالا فعليا عن وزارة الأشغال فى سنة ١٩٢٥ ، وانفصال أعمال الرى فى السودان عامة عن هذه الوزارة ، بحيث قامت وحدتان منفصلتان ، وهما إدارة الرى فى السودان ، وإدارة الرى فى مصر ، بعد أن كانتا إدارة واحدة

جاءت اتفاقية مياه النيل إقراراً لهذا الانفصال ، وتوكيد آلفصل أعمال الرى فى السودان عن وزارة الأشغال المصرية ، وجعلت إدارة خزان (سنّار) فى يد حكومة السودان (البريطانية فعلا) ، وكل ما لمفتش الرى المصرى فى السودان هو التعاون مع المهندس (البريطانى) المقيم فى خزان (سنار) لقياس التصرفات والأرصاد كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقا لما تم الاتفاق عليه ، وجعلت الاتفاقية أعمال الرى التى تقيمها مصر فى السودان معلقة على موافقة حكومة السودان على ما يجب اتخاذه من الإجراءات للمحافظة على المصالح المحلية ، وبذلك أصبحت إدارة مياه النيل بالسودان فى يد الانجليز فعلا ، وفقدت مصر حقها الثابت فى السيطرة على مياه النيل وإدارته ، ولا يغنى عن ذلك ما نص عليه فى الفقرة ٥ من المادة ٤ من مذكرة محمد محمود باشا من أن هذا الاتفاق لا يمس مسألة مراقبة وضبط النيل وأن هذه المسألة تُركت لمفاوضات بين الحكومتين المصرية والانجليزية ، فإن هذا معناه إقرار الأمر الواقع إلى أن يتم الاتفاق على تغييره ، هذا إلى أن الاتفاقية قد فصلت فعلا فى أمر مشروعات الجزيرة وخزان سنار ومشروعات الرى الأخرى التى ترى الحكومة البريطانية إنشاءها على النيل وفروعه ، إذ جعلت إدارتها فى يد الانجليز

ثم إن هذه الاتفاقية قد سلمت بالنتائج التى انتهت إليها لجنة مياه النيل ، واعتبرت تقريرها جزءا لا ينفصل من الاتفاق ، فى حين أن وزارة الأشغال سبق لها أن أبدت تحفظات على هذا التقرير ، منها أن لا يبدأ بأخذ المياه للسودان فى أوائل الفيضان إلا عندما يبلغ تصرف النيل الأزرق ١٠٠ مليون متر مكعب فى اليوم

بدلا من ١٦٠ مليون متر مكعب فى اليوم لمجموع تصرف النيلين الأبيض والأزرق ، ومنها أنه مع تحديد كمية المياه التى تأخذها ترعة رى الجزيرة يجب أيضا تحديد المساحة التى تروى بهذه المياه

وصفوة القول أن اتفاقية مياه النيل فى مجموعها كانت تنفيذاً لوجهة النظر البريطانية فى الفصل بين مصر والسودان من الوجهة المائية والاقتصادية

رحلة الملك فؤاد الى أوروبا

مايو — أغسطس سنة ١٩٢٩

سافر الملك فؤاد فى أواخر مايو سنة ١٩٢٩ إلى أوروبا على ظهر الباخرة «أوزونيا» ، وزار المانيا وتشيكوسلوفاكيا وسويسرا ، وزار بها دار عصبة الأمم فى جنيف ، ثم ذهب الى باريس فلندن ، وعرج بإيطاليا وعاد الى مصر فى أغسطس ، وهذه كانت رحلته الثانية خارج الديار المصرية بعد ولايته العرش . أما رحلته الأولى فقد كانت فى يونيه — نوفمبر سنة ١٩٢٧ ، وقد سبق الكلام عنها فى الجزء الأول ص ٢٧٦

الفصل الثالث

مفاوضات محمد محمود — هندرسن

جرت الانتخابات العامة بانجلترا فى أواخر مايو سنة ١٩٢٩ ، وأسفرت عن أغلبية من حزب العمال ، فاستقالت وزارة المحافظين وكان يرأسها المستر بلدوين ، وقال فى كتاب استقالته الذى رفعه إلى الملك : « انه يقدم استقالته لتمكين العمال بصفتهم الأكثر عدداً من تأليف الوزارة والتمتع بما لهم من الحقوق بالعدل والإنصاف » ، وهكذا تسير شؤون الحكم فى انجلترا على القواعد الدستورية ، وبعبارة أخرى على أساس احترام ارادة الشعب ، ولم يحنق المحافظون من نتيجة الانتخابات ، ولم ينقموا من الشعب البريطانى خذلانه إياهم ، ولا فكروا فى حرمان الشعب حقوقه الطبيعية عقابا له على خذلهم فى الانتخابات

استقالت اذن وزارة المحافظين ، وألف المستر ماكدونلد زعيم حزب العمال الوزارة فى أوائل يونيه من تلك السنة

إقالة اللورد جورج لويد

كان أول عمل بارز لوزارة حزب العمال فى سياستها حيال المسألة المصرية استقالة أو إقالة اللورد جورج لويد من منصب المندوب السامى البريطانى فى مصر ، وأعلن المستر أرثر هندرسن وزير الخارجية فى مجلس العموم هذه الاستقالة يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٩ ، وتبين من تصريحاته أن الوزارة طلبت منه أن يستقيل ، فقد سأله المستر تشرشل عما إذا كانت الحكومة هى التى أرغمته على الاستقالة ، فأجاب أن التلغراف الذى بعث به اليه كان فى صيغة تُعدّ بمثابة دعوة له لكى يعتزل منصبه ، فكان هذا الجواب دليلا على أن استقالته كانت بمثابة عزل أو إقالة ، وبخاصة لأن حكومته لم تعينه فى منصب آخر

وقد أحدث هذا النبأ ضجة كبيرة فى مصر ، إذ لم يكن أحد يتوقع هذه الإقالة بمثل هذه السرعة

وتبين من هذه الملابسات أن الوزارة البريطانية الجديدة أرادت أن تعالج القضية المصرية ، فبدأت سياستها بإقالة اللورد جورج لويد ، وأرادت من جهة أخرى أن تعلن عدم تضامنها معه فى سياسته التى اتبعها فى مصر ، وبخاصة فى إقراره الانقلاب الذى عطلت فيه الحياة الدستورية ، لكى لا تتحمل وزارة العمال وزر هذا الانقلاب

وجاءت إقالته نذيرا بقرب سقوط وزارة محمد محمود والنظام الذى اصطنعه ، لأن اللورد لويد كان السند الأكبر لهذا النظام ، وعينت الحكومة البريطانية السير برسى لورين مندوبا ساميا بدلا من اللورد لويد ، وقد جاء مصر عقب إذاعة مشروع محمد محمود — هندرسن الذى سيرد الكلام عنه

المفاوضات

بين محمد محمود وهندرسن

كان محمد محمود باشا فى انجلترا حين أعلن المستر أرثر هندرسن فى مجلس العموم نبأ استقالة اللورد لويد ، إذ جاءها من قبل ليحضر حفلة تقليده لقب دكتور فخرى فى القانون بجامعة اكسفورد . وكان فى نيته أن ينتهز فرصة وجوده بلندن ليتفاوض مع المستر هندرسن فى مسألة إلغاء الامتيازات الأجنبية ، فأظهر المستر هندرسن رغبة الحكومة البريطانية فى المفاوضة فى المسألة المصرية كلها ، فلم ير محمد محمود بدا نزولا على إرادة الوزير البريطانى من أن تتناول المفاوضة علاقة مصر بانجلترا عامة

جرت هذه المفاوضات فى صيف هذا العام (سنة ١٩٢٩) وأسفرت عن مشروع معاهدة تبودلت بشأن صيغته النهائية رسالتان بين محمد محمود باشا والمستر أرثر هندرسن وزير الخارجية البريطانية فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩ ، وهو

وإن يكن أقل قيودا من مشروع السير أوستن تشمبرلن [1] (ص ١٣) إلا أنه حوى الركنين اللذين يهدمان الاستقلال الحقيقى ، وهما بقاء القوات البريطانية فى مصر ، وبقاء السودان منفصلا عنها فعلا بإقرار الحكم الثنائى فى ربوعه ، ومن ثم لا يختلف فى جوهره عن مشروع تشمبرلن ، وفى ذلك يقول السير اوستن تشمبرلن نفسه فى خطبة له يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٩ : « إن المقترحات الحالية هى من وجوه كثيرة أقرب مايكون للمقترحات التى فاوضت فيها ثروت باشا »

نصوص مشروع المعاهدة

قلنا إن مشروع المعاهدة الذى أسفرت عنه هذه المفاوضات قد تبودلت بشأن صيغته النهائية رسالتان فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩ ، فالأولى من المستر هندرسن إلى محمد محمود باشا أرفق بها نصوص المشروع والمذكرات الايضاحية ، والثانية من محمد محمود باشا إلى المستر هندرسن بقبول هذه المقترحات

قال المستر هندرسن فى رسالته :

« إن المقترحات المرفقة بهذا ، وما سيتبادل من المذكرات الإيضاحية بشأن التفاصيل التى ستعرضونها دولتكم على البرلمان المصرى هى أقصى ما أستطيع أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة ببريطانيا العظمى المتحدة وشمال ايرلنده أن تذهب اليه فى رغبتها فى الوصول إلى تسوية دائمة شريفة للمسائل المعلقة بين بريطانيا العظمى ومصر ، وان من أحب أمانى حكومة جلالته أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم — بلا تمييز بين الأحزاب — هذه المقترحات بروح الصداقة والمسالمة اللتين امتازت بهما محادثاتنا الأخـــيرة وأن يجدوا فيها أساسا مرضيا

---

(١) يختلف عن مشروع تشمبرلن فى انه يجعل مكان الحامية البريطانية بمنطقة قناة السويس ويتضمن تنازل انجلترا عن مطلبها فى تخويلها المسئولية عن حماية الأجانب وقبولها اضطلاع مصر بهذه المسئولية والاعتراف لمصر بأنها مسئولة وحدها عن حماية الأقليات

للعلاقات المستقبلة بين بلادينا ، فإذا كان هذا هو حكم البرلمان المصرى الجديد فإن حكومة جلالته تقوم من جانبها مباشرة بعرض المقترحات على البرلمان لكى تبرم معاهدة للعمل بتلك المقترحات ويصدق عليها » ولى الشرف الخ »

وقال محمد محمود باشا فى جوابه على هذه الرسالة :

« أتشرف بأن أبلغ سعادتكم انى تسلمت رسالتكم إلىّ اليوم والتى تتضمن المقترحات والمذكرات الإيضاحية التى سيتم تبادلها بشأن التفاصيل مما كان موضوع البحث بيننا بقصد الوصول إلى تسوية دائمة شريفة للمسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى

« وإنى لأدرك أن هذه المقترحات هى أقصى مايمكنكم أن تشيروا على حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تصل إليه ، وإننى مستعد من جهتى أن أعرضها على الشعب والبرلمان المصرى ، واثقاً تمام الثقة بأن قبولها هو فى مصلحة بلادى ، وإننى أشاطر حكومة صاحب الجلالة البريطانية الرجاء بأن هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين الأحزاب وبروح الصداقة والمسالمة التى وضعت وبحثت بها فيجدون فيها أساساً مرضيا للعلاقات المستقبلة بين بلادينا

« فبهذه الروح وبهذا الأمل أحمل تلك المقترحات إلى الشعب المصرى »

وفيما يلى نصوص هذا المقترحات :

١ — انتهى احتلال مصر العسكرى بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية

٢ — تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات

٣ — بما أن مصر حريصة على أن تصبح عضوا فى جمعية الأمم فستقدم طلبا للاندماج فيها بحسب الشروط المقررة فى المادة الأولى من ميثاق الجمعية ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتعضيدها فى ذلك الطلب

٤ — إذا أفضى خلاف قائم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة فيها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة

٥ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر ، وعملا بهذا التعهد لا يعارض أى الطرفين سياسة الآخر فى البلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أى اتفاق سياسى يكون مضرا بمصالح الطرف الآخر

٦ — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن الحكومة المصرية هى المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته فى هذا الصدد

٧ — اذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام الفقرة الرابعه فإن الطرف الآخر مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة عشرة يقوم فى الحال بإنجاده بصفة حليف وعلى وجه الخصوص يبذل صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب كل ما فى وسعه من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ويدخل فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات

٨ — نظراً لاستحسان الوحدة فى التدريب والأساليب بين الجيشين المصرى والبريطانى يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب يختارهم من بين الرعايا البريطانيين

٩ — تسهيلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى الأراضى المصرية ، فى الأماكن التى يتفق عليها بعد ، شرقى خط الطول ٣٢ شرق ، من

القوات المسلحة مايرى ضرورته لهذا الغرض ، ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية

١٠ — نظراً لما بين البلدين من روابط الصداقة وللمحالفة الملحوظة فى هذه المقترحات تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين الأجانب أن تعينهم من الرعايا البريطانيين

١١ — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر

ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول ، بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب

١٢ — نظرا لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط الصداقة وللمحالفة الملحوظة فى هذه المقترحات يمثل صاحب الجلالة البريطانية فى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد حسب الأصول المرعية ، ويخص صاحب الجلالة ملك مصر ممثل صاحب الجلالة البريطانية بأعلى مراتب التمثيل فى بلاطه

ويمثل صاحب الجلالة ملك مصر فى بلاط سانت جيمس سفير

١٣ — مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التى خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها

١٤ — لا تخل أحكام هذه المقترحات بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التى تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبذ الحرب الموقع فى باريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

١٥ - اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف فى تطبيق أحكام هذه

المقترحات أو تأويلها لا يتيسر حله بالمفاوضة بينهما مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم

١٦ — يجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة التى تبنى على المقترحات التى مر ذكرها تعديل أحكامها بحسب مايرى ملائما فى الظروف التى تكون جارية إذ ذاك وذلك باتفاق بين الطرفين المتعاقدين

أما المذكرات المتممة والموضحة لهذه المقترحات فأهم ماورد فيها (فى المذكرة الخاصة بالجيش) المرسلة من المستر هندرسن إلى محمد محمود باشا انتهاء الترتيبات التى بمقتضاها كان يباشر المفتش العام (البريطانى) للجيش المصرى ومن معه (من الضباط البريطانيين) اختصاصاتهم ، وسحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية ، ورغبة الحكومة المصرية أخذا بالمادة الثامنة من المقترحات فى الانتفاع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية ، وتعهد الحكومة البريطانية بموافاة مصر بتلك البعثة ، وترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم فى الخارج من رجال القوات المصرية إلى بريطانيا العظمى وحدها ، وتتعهد الحكومة المصرية بأن تقدم مجانا للحكومة البريطانية فى الأماكن التى يتفق عليها أراضى وثكنات الخ تعادل الأراضى والثكنات التى تشغلها (سنة ١٩٢٩) القوات البريطانية بمصر ، وبمجرد إتمام هذه المبانى الجديدة تنتقل إليها تلك القوات وتسلم الأراضى والثكنات التى تخليها للحكومة المصرية ، ونظرا إلى العقبات الفنية التى تعترض إجراء النقل تدريجا ، ينتظر إكمال الأماكن الجديدة ، ثم يؤخذ فى النقل ، ونظرا لطبيعة المنطقة الواقعة شرقى درجة ٣٢ من خطوط الطول تتخذ التدابير لتوفير أسباب الراحة المعقولة للجنود من مثل زراعة أشجار وحدائق الخ ، ولتهيئة وسيلة لتوريد الماء العذب تكون كافية فى الطوارىء ، ومع مرعاة ما قد يتفق عليه فى المستقبل بين الحكومتين من التعديلات يظل قائما ماتتمتع به الآن (سنة ١٩٢٩) القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات فى أمور الاختصاص والرسوم ، ومالم تتفق الحكومتان على غير ذلك تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلومترا منها ، على أن هذا

الحظر لا يسرى على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران التى تقوم بها هيئات بريطانية أو مصرية حقا تعمل بإذن الحكومة المصرية وتحت إشرافها ، وتبذل الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة لطائرات القوة الجوية البريطانية ورجالها ومهماتها فى طريقها من المطارات التى وضعت طبقا للمادة التاسعة من المقترحات تحت تصرف القوات البريطانية وإلى تلك المطارات ، وتبذل الحكومة البريطانية التسهيلات المناسبة للطائرات العسكرية المصرية ورجالها ومهماتها فى الأراضى الواقعة تحت إشرافها

وقد أجاب محمد محمود باشا على هذه المذكرة بإقرارها

وفى المذكرة الخاصة بالمستشارين المالى والقضائى ذكر محمد محمود باشا أن الحكومة المصرية أخذت على نفسها أن تحقق برنامجا من الإصلاحات الداخلية واسع المدى وأنه يقدر أن المهمة التى أخذت نفسها بها ستكون أشق وأبعد مدى بسبب التعديلات الجوهرية فى نظام الامتيازات الأجنبية الملحوظة فى المقترحات ، وأنه لتنفيذ ذلك البرنامج من الاصلاحات على وجه مرضى ستحتاج الحكومة إلى أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة ، وأنه لذلك ينتهز هذه الفرصة ليحيط المستر هندرسن علما بأن الحكومة المصرية تنوى أن تستبقى فى خدمتها فى الفترة اللازمة لإنجاز الإصلاحات المشار اليها اثنين من الرعايا البريطانيين فى وظيفة مستشار مالى للحكومة المصرية ، ومستشار قضائى لوزارة الحقانية ، وتختار الحكومة المصرية من يشغل هاتين الوظيفتين بعد شاغليهما الحاليين (وقتئذ) بالاتفاق مع الحكومة البريطانية ، وتعينهما الحكومة المصرية ، ويكون تعيينهما باعتبارهما موظفين مصريين

وأجاب المستر هندرسن على هذه المذكرة بأنه احيط علما مع الارتياح بما ورد فيها عن نيات الحكومة المصرية

وفى المذكرة الخاصة بالبوليس ذكر محمد محمود باشا أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء الإدارة الأوروبية فى قسم الأمن العام ، على أنها تنفيذاً للتعهد المشار إليه فى المادة السادسة من المقترحات ستستبقى لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بمعاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات عنصراً أوروبيا فى بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضباط بريطانيين ، وأنه يود أن يتبين ما إذا كانت

الحكومة المصرية تستطيع أن تعتمد على معونة الحكومة البريطانية إذا شاءت فى المستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها

وأجاب المستر هندرسن على هذه المذكرة بأن الحكومة البريطانية تثبت بكل ارتياح ماورد فيها وأنه إذا شاءت الحكومة المصرية فى وقت مستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها فإن الحكومة البريطانية تكون سعيدة أن تعيرها خبراء فرادى أو بعثة بوليس كما فعلت ذلك بالنسبة لبلاد أخرى كانت راغبة أيضا فى تنظيم قوات بوليسها

وفيما يتعلق بالامتيازات الأجنبية كتب المستر هندرسن مذكرة قال فيها تفسيراً للمادة الحادية عشرة :

« قد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التى يمكن بحسب ما أراه أن يترسمها هذا الإصلاح ، وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية فى إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد ، حين تصبح معاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات نافذة ، وقد كان المرجو فى سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات تحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية فى مصر ، لذلك وضعت فى السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية الآن ، وإنى لمستعد أن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للإصلاح فى نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة ، ومما لا ريب فيه أنه ستمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية ، وسيشتغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقط ، على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال ، وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم : قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة ، ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا ، ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة

صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص الى المحاكم المختلطة ، وأتوقع الموافقة من جانبنا على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها ، وفى حالة العفو عن عقوبات صادرة على الأجانب أو تخفيفها وكذلك فيما يتعلق بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب يستشير وزير الحقانية المستشار القضائى — ما دام ذلك الموظف باقيا فى خدمة الحكومة المصرية — قبل عرض رأيه على جلالة الملك ، وإنى لأعترف بأن الوجه الذى يطبق به نظام الامتيازات الآن (سنة ١٩٢٩) فيما يتعلق بسلطة الحكومة فى التشريع بالنسبة للأجانب أو فى فرض الضرائب عليها لم يعد يتفق مع الظروف الحاضرة ، لذلك فإنى مستعد للموافقة على أن يجرى العمل فى المستقبل على أن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة هى التى تتولى أى موافقة تكون ضرورية قبل أن يصبح التشريع المصرى منبطقا على الأجانب ، ويدخل فى ذلك التشريع ، التشريع المالى ، وإنما يستثنى التشريع الخاص بتشكيل واختصاص تلك المحاكم نفسها فإنه لا ينفذ إلا بعد موافقة الدول ، ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية للعمومية على الاستيثاق من أن التشريع المعروض عليها لا يتنافى مع المبادىء المأخوذ بها عموما فى التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب . وفيما يتعلق بالتشريع المالى على وجه الخصوص تقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع لا يتضمن تمييزاً غير عادل ضد الأجانب أو الشركات الأجنبية ، وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية ، إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره ، وفى مشاريع القوانين التى وضعت فى سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢ طبعة ١٨ ابريل سنة ١٩٢٠) ، ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون تحقيق الجنايات الجديد لا ينبغى أن ينحرف عن المبادىء المقررة فى المواد المذكورة وهناك مسائل أخرى لا مندوحة عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة ، على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها ، وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة (أجنبى)

وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة ، وقد فهمت من دولتكم أن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضائها كل شخص فى مصر غير الذين لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية ، وإنى لمستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهوما أن جميع الأجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤ — سنة ١٩١٨ من التغييرات فى السيادة . أما المسألة الثانية فزيادة عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ، ويدخل فى هذه المسألة البحث فى أمر الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج اليهم للتمكن من القيام بواجبات وظيفته على وجه مرضى ، ويستشار المستشار القضائى ما دام ذلك الموظف باقيا فى الخدمة — فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة وأعضاء النيابة الأجانب إذا كان سيعين أحد منهم »

وأجاب محمد محمود باشا على هذه المذكرة بأن المقترحات التى يشير إليها فيها تتفق مع نيات الحكومة المصرية ، وأنها متفقة على وجه العموم مع الحكومة البريطانية على القواعد التى يحسن أن يجرى إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها ، وأنه فيما يتعلق بتعريف لفظ «أجنبى» يلاحظ أنه إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية اعتراض على أن يشمل اختصاص المحاكم المختلطة المدنى والجنائى الأجانب الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات قبل حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ ، فإنه لاشك فى أن الأجانب الذين لا يتمتعون ولم يكونوا تمتعوا بتلك الامتيازات يجب أن يخضعوا لقضاء المحاكم الأهلية

وكتب محمد محمود باشا مذكرة عن الموظفين الأجانب ذكر فيها أنه فى سياق مناقشات الطرفين بشأن المادة العاشرة من المقترحات كان مفهوما أن الحكومة البريطانية لن تؤول تلك المادة تأويلا ضيقاً غير معقول وأن ليس فى هذه المادة مايخل بحرية الحكومة المصرية فى استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين فى الوظائف التى لا يوجد من بين الرعايا البريطانيين من يليق لها

فأجاب المستر هندرسن بأنه يؤيد ما جاء فى هذه المذكرة بشأن التفاهم الذى تم بينهما

وكتب المستر هندرسن مذكرة أخرى عن الأقليات أثبت فيها أنه لم ير محلا للإشارة فى المقترحات إلى حماية الأقليات التى ورد ذكرها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، على أنه من المسلم به أن هذه المسألة تكون فى المستقبل من شؤون الحكومة المصرية وحدها

فأجاب محمد محمود باشا بمذكرة قال فيها : « أتشرف بأن أبلغكم أنى أحطت علما بما ذكرتم بتاريخ اليوم بشأن الأقليات فى مصر »

وفيما يتعلق بالسودان كتب المستر هندرسن ثلاث مذكرات ، ذكر فى الأولى أنه عندما تناقش الطرفان فى المادة الثالثة عشرة من المقترحات اتفقا على أن دين السودان لمصر يجب أن يبحث فيه الآن للوصول فى أمره إلى تسوية عادلة ، وأن يتولى المناقشة فيه مندوب عن وزارة الخزانة البريطانية ، ومندوب عن وزارة المالية المصرية ، وذلك حالما تنفذ المعاهدة التى تعقد على أساس هذه المقترحات

فأجاب محمد محمود بمذكرة قال فيها : « ردا على كتاب سعادتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أؤيد ماتم بيننا من الاتفاق على وجوب بحث دين السودان لمصر بواسطة مندوبين عن الخزانة البريطانية والمالية المصرية سعيا لتسويته تسوية عادلة »

وفى المذكرة الثانية تناول المستر هندرسن طريقة سريان الاتفاقات الدولية على السودان قال : « يحسن إثبات الاتفاق الذى انتهينا إليه بشأن الطريقة التى تجعل بها المعاهدات الدولية منطبقة على السودان وأن مايراد تطبيقه على السودان من تلك المعاهدات لايعدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذى تكون له صفة فنية أو إنسانية عامة ، ففى الأحوال التى تكون المعاهدة قد وقعتها مصر وبريطانيا العظمى والتى يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان يبدى المندوبون المصريون والبريطانيون فى الوقت المناسب تصريحا مشتركا بأن توقيعاتهم عن مصر وبريطانيا العظمى يقصد بها جميعا أن تشمل السودان ويدون هذا التصريح على الوجه اللازم ، وفى الأحوال التى تحتاج المعاهدة فيها إلى تصديق يذكر التصريح المشار إليه ، أنه عند إيداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية ، تصبح المعاهدة منطبقة على السودان بحسب الأحكام الواردة بها ، فإذا لم يبد هذا التصريح

فلا تكون المعاهدة منطبقة على السودان إلا بطريق الانضمام الذى يشار إليه فيما بعد ، وحيث يُبدَى هذا التصريح لايكون ثمة محل بعد ذلك لذكر السودان ذكرا خاصا فى وثائق التصديق ، وفى بعض الأحوال حيث تنص المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق ، وحيث يستحسن أن تطبق تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة فإن الانضمام يتم بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى اثنان يعينان لهذا الغرض ، وتتفق الحكومتان على طريقة إيداع وثائق الانضمام فى كل حالة ولا محل طبعا فى مثل هذه الأحوال لأى تصديق ، وفى المؤتمرات الدولية التى يتفاوض فيها فى أمر مثل تلك المعاهدات يظل المندوبون المصريون والبريطانيون فى اتصال بشأن أى عمل يرونه بالاتفاق فيما بينهم مرغوبا فيه لمصلحة السودان »

فأجاب محمد محمود على هذه المذكرة بكتاب أيد فيه ماورد فيها

وفى المذكرة الثالثة تناول المستر هندرسن مسألة عودة الجنود المصرية إلى السودان قال :

« فى أثناء محادثاتنا الأخيرة أعربتم دولتكم عن الأمل بأنه عند تنفيذ المعاهدة تعاد الجنود المصرية الى السودان ، فاذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى تفاوضنا بها فى المقترحات كما تؤمل ذلك بإخلاص حكومة صاحب الجلالة البريطانية ببريطانيا العظمى وشمال أرلندا ، فان الحكومة تكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة »

فرد محمد محمود باشا بكتاب قال فيه :

« أتشرف بإبلاغ سعادتكم وصول مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بعودة أورطة مصرية إلى السودان وقد أحطت علما بموقف حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى هذا الشأن »

ولما أعلنت نصوص المشروع علق الوفد النظر فيها على إعادة الحياة الدستورية لكى تقول الأمة كلمتها فيه ممثلة فى البرلمان ، لأنه لا معنى لتقرير مصير الأمة وهى مقهورة فى الداخل ، مهدرة حقوقها وحريتها

وقد وصل السير برمى لورين المندوب السامى البريطانى الجديد الى الإسكندرية فى أوائل سبتمبر سنة ١٩٢٩ ، وكانت الضجة قائمة فى مصر على مشروع محمد محمود هندرسن ، وطريقة عرضه على الأمة . فالوفد متمسك بأن لا ينظر فى المشروع إلا بعد عودة الحياة الدستورية ، والوزارة ترجو أن ينظر فى المشروع وهى قائمة فى الحكم ، وإذا كان لا بد من إعادة الحياة الدستورية فلتُجر هى الانتخابات ، أما الوفد فكان مصراً على استقالتها ، لكى لا تعبث بحرية الناخبين ، وطالب بتأليف وزارة محايدة تكفل حرية الانتخابات ، وتمسك أيضا بأن تجرى الانتخابات على درجة واحدة طبقا للقانون الذى سنّه البرلمان سنة ١٩٢٤ ، وجرت عليه الانتخابات سنة ١٩٢٦ بعد ائتلاف الأحزاب ، أما الوزارة فكانت ترى إجراء الانتخابات على درجتين ، وأن تكون هى التى تتولاها ، وقد سعت سعيا حثيثا فى تحقيق هذه الرغبة ، وذلك لكى يتسنى لها أن تعبث بالانتخابات وتوجهها كما تشاء ، كما يفعل حزبها من قبل ومن بعد

قبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد ، وكان معنى ذلك سقوط وزارة محمد محمود وتأليف وزارة جديدة محايدة تجرى الانتخابات فى عهدها ، حرة من كل تدخل حكومى ، وكان هذا ولا شك مكسبا للأمة فى مجموعها ، لأن أية أمة تحترم نفسها لا يجوز أن تتنازل عن حقها الأساسى فى اختيار ممثليها فى البرلمان ، وبالتالى اختيار حكومتها اختيارا حرا سليما من كل ضغط أو تزييف ، وهذا الحق هو عماد الديموقراطية وقوامها ، وماعدا هذا فهو حكم مطلق ، أو هو الاستعباد مهما تعددت صوره وأشكاله

استقالة وزارة محمد محمود

وتأليف وزارة عدلى يكن الثالثة — اكتوبر سنة ١٩٢٩

وعلى ذلك قدم محمد محمود باشا استقالته يوم ٢ اكتوبر سنة ١٩٢٩ ، فقبلها الملك فى اليوم نفسه ، وعهد فى اليوم التالى (٣ اكتوبر) إلى عدلى باشا يكن تأليف الوزارة الجديدة ، وكان أهم عمل لها هو إعادة الحياة الدستورية ، وإجراء انتخابات

عامة خالية من كل ضغط حكومى ، وإلى ذلك أشار عدلى باشا فى الجواب الذى رفعه إلى الملك بقبوله تأليف الوزارة ، إذ قال : « وستكون الغاية التى تترسمها الوزارة إعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات لمجلس النواب خالصة من كل ضغط أو تأثير غير مشروع ، بحيث تنقل صورة صادقة من إرادة البلاد لكى يتمكن البرلمان بعد ذلك من البت فى مصيرها »

أى أنها وزارة انتقال من الحكم الانقلابى إلى الحكم الدستورى ، وفى هذا القول تلميح واضح إلى ما جرى من الضغط والإكراه فى انتخابات مارس سنة ١٩٢٠ (ج ١ ص ٢١٠ و ٢١٤) وإلى أن مثل هذا الضغط هو عمل غير مشروع لا يجوز أن يتكرر ، وفى إسناد الوزارة إلى عدلى باشا لإجراء انتخابات حرة دليل على أن وزارة محمد محمود ما كانت لتؤمن على حرية الشعب فى الانتخابات ، وفى الحق ان كل وزارة ألفها « الأحرار الدستوريون » أو اشتركوا فيها مع حلفائهم من الرجعيين كانت أول قاعدة لها الحيلولة بين الأمة وحقها فى الانتخاب الحر وإهدار النظام الدستورى حكما أو فعلا ، ويتضح لك من تأليف وزارة عدلى فى أعقاب وزارة محمد محمود أن عدلى باشا انفصل نهائيا عن حزب الأحرار الدستوريين ، وقد انفصل عنهم فعلا منذ ان استقال من رآسة حزبهم سنة ١٩٢٤ ، وفى الحق أنه من يوم أن استقال من هذا الحزب برئت سياسته من أساليب الالتواء وإهدار حقوق الشعب التى درج عليها جمهرة « الأحرار الدستوريين » ، ولذلك لم يشترك فى انقلاب سنة ١٩٢٨ الذى تم على أيديهم ، وقد وقف أيضا موقفا مشرفا فى استنكار هذه الأساليب حين ألف اسماعيل صدقى وزارته سنة ١٩٣٠ كما سيجىء بيانه فى الفصل الرابع

صدر المرسوم الملكى بتأليف وزارة عدلى باشا يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ على النحو الآتى : عدلى باشا للرآسة والداخلية . أحمد مدحت يكن باشا للخارجية . عبد الرحيم صبرى باشا للمواصلات . حسين درويش باشا للحقانية . مصطفى ماهر باشا للمالية . حسين واصف باشا للأشغال . واصف سميكه باشا للزراعة . أحمد على باشا للاوقاف . حافظ حسن باشا للمعارف . محمد أفلاطون باشا للحربية

وهى وزارة عدلى يكن الثالثة

عودة الحياة الدستورية

وإذ كان الدستور موقوفا بموجب الأمر الملكى الصادر فى ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ فقد استصدرت وزارة عدلى باشا أمرا ملكيا آخر فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بإنفاذ أحكام الدستور والعمل بالمواد المعطلة منه وهى المواد ١٥ و ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧ (انظر ص ٥١) وبإجراء الانتخاب لمجلس النواب ودعوة مجلس النواب الذى ينتجه هذا الانتخاب ومجلس الشيوخ الذى كان قائما فى تاريخ ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ الى الاجتماع فى ١١ يناير سنة ١٩٣٠ ، رمعنى هذا إعادة الحياة الدستورية التى أوقفها أمر ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ ، والعمل بالمواد التى كانت معطلة من الدستور وإجراء الانتخابات لمجلس النواب ، وإعادة مجلس الشيوخ كما كان ، أى إلغاء الأمر السابق الصادر بحله

وفى اليوم الثانى من شهر نوفمبر صدر مرسوم آخر بتحديد يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ للانتخاب ويوم ٢٩ منه للإعادة فى حالة عدم حصول المرشح للاغلبية فى اليوم الأول ، وبدعوة البرلمان الى الاجتماع يوم السبت ١١ يناير سنة ١٩٣٠

وفى هذا اليوم (٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩) فضت الأختام التى كانت موضوعة على أبواب البرلمان منذ يوليه سنة ١٩٢٨ وسلمت مفاتيحه الى سكرتير مجلس الشيوخ

انتخابات ديسمبر سنة ١٩٢٩

كانت انتخابات سنة ١٩٢٩ فوزا كبيرا للوفد ، وقد أحس « الأحرار الدستوريون » بعد سقوط وزارتهم بأن لا أمل لهم يرجى فى انتخابات حرة ، فقرروا الإضراب عن دخولها ، ولم يدخلوها فعلا ، واعتذروا عن عدم دخولها بحجة واهية ، وهى ترك المجال للتطورات التى تنشأ عن الانتخابات للوفد ، لعله يكسب لمصر حقوقا جديدة ، والحرص على سلامة مشروع المعاهدة من جميع وجوه الخطر الذى يتهدده ! سواء فى الانتخابات أو فى المجلس !!

والعلة الحقيقية هى شعورهم بأن الشعب لايميل بداهة إلى انتخاب مرشحى

الحزب الذى عطل الدستور وتولى الحكم على غير إرادته ، وكان ينوى البقاء فى الحكم رغم هذه الإرادة عدة سنين لولا أن تطور الحوادث قد أقصاه عن الوزارة ، فآثروا الامتناع عن دخول المعركة ، وأرادوا من جهة أخرى أن يمهدوا لانقلاب جديد مبناه أن البرلمان لا يمثل الأمة ، لإضرابهم عن دخوله ، وهكذا أعدوا العدة ليعودوا إلى مناصب الحكم من غير طريق الدستور

موقف الحزب الوطنى

أما الحزب الوطنى فقرر دخول الانتخابات ليقوم بواجبه داخل البرلمان ، وهو النضال عن مبادئه ومعارضته أى وضع لا يتفق مع الاستقلال الصحيح ، وأصدر فى هذا الصدد نداء أوضح فيه غايته ومقاصده من الاشتراك فيها وفى المجالس النيابية عامة ، قال :

بيان الحزب الوطنى

« يرى الحزب الوطنى أن الحياة النيابية فى بلاد مغلوبة على أمرها ومحتلة بالأجنبى قد يمكن أن تكون وسيلة يتمكن بها نواب الأمة من أن يعلنوا فى وجه الغاصب حقيقة المطالب القومية ، ومن أجل هذا كان الحزب الوطنى فى جميع المجالس النيابية السابقة يقف موقف المعارضة ، فلم يترك فرصة تمر دون أن يعلن حقوق البلاد فى غير غموض وبلا تصنع ، غير أن غالبية هذه المجالس كانت وما زالت ترى أن الحياة النيابية سلم يرتقى به إلى الحكم أولا وبالذات ، ولذا كانت أعمال تلك المجالس مضطربة فى سياستها ، وغير مستقرة على حال ، ولقد دلت الحوادث الماضية على أن كل اعتداء على الحياة النيابية فى مصر إنما كان بموافقة بريطانيا أو بإيعاز منها ، وأن كل إعادة للحكم النيابى كانت كذلك بمشورتها أو بدافع منها لأغراض ومرام سياسية . وكان تدخل الحكومة البريطانية فى الشؤون المصرية خلال الحوادث الأخيرة مما يكاد يلمس باليد ، ولقد قضت الأغراض السياسية فى الوقت الحاضر بإعادة الحياة النيابية بقصد التصديق على المقترحات البريطانية التى جاءت بها الوزارة السابقة واتخذت بريطانيا كل الوسائل التى تؤدى

إلى تحقيق هذه الغاية ، ولقد بقى الحزب الوطنى ثابتا فى موقفه محتفظا بمبادئه وهو الحزب الذى أعان ومازال يعلن أن هذه المقترحات ليست إلا تأييدا لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وحلا للتحفظات الواردة فيه على وجه يكفل لانجلترا حق السيطرة على سياسة البلاد الداخلية والخارجية وتسخير أبنائها وموارد هالخدمة الامبراطورية البريطانية

« بقى الحزب الوطنى ثابتا فى موقفه بعد أن أحيط بسياج من الافتراءات والأكاذيب وحورب بالدعاية الشديدة واستخدمت جميع الوسائل لمناهضته عملا بوصية اللورد ملنر فى تقريره الرقيم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ الذى قدمه لحكومته ، ونصح فيه بوجوب التغلب على الحزب الوطنى

« على أنه مهما عمل أعداء مصر وخصوم الحزب الوطنى الذى يمثل المعارضة الجدية الشريفة فى سبيل إقصائه عن مجلس النواب عند إقرار المقترحات البريطانية فإن ذلك لن يقعد به عن مواصلة جهاده حتى يكشف عن تلك النوايا الضارة بمصلحة البلاد ، فالحزب الوطنى لا يعمل لأفراده ، ولا يجاهد فى سبيل هذا الجيل وحده ، وإنما يعمل ويناضل للأجيال المقبلة وفى سبيل مصر الخالدة

فلهذه الاعتبارات

« وعلى الرغم من جميع تلك المكايد التى تحيك شباكها حول الحزب الوطنى ، وبقطع النظر عن كل اعتبار آخر ، يرى الحزب الوطنى إبراءً لذمته وإرضاء لضميره وقياما بواجبه أن لا يحجم عن دخول الانتخابات معتمدا بعد الله على سلامة مبادئه وصدق يقينه ونبل مقاصده »

وقد دخل الانتخابات أيضا الاتحاديون والمستقلون

وأسفرت النتيجة عن نصر كبير للوفد ، إذ نال من المقاعد ٢١٢ مقعدا من ٢٣٥ ، ونال الحزب الوطنى خمسة مقاعد ، وحزب الاتحاد ثلاثة والباقون مستقلون ، ويلاحظ أن عدد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب زاد عما كانت عليه سنة ١٩٢٤ ، فقد كانت فى تلك السنة ٢١٤ دائرة ، وزادت سنة ١٩٢٩ إحدى وعشرين دائرة نتيجة لما أظهره إحصاء سنة ١٩٢٧ من زيادة عدد السكان

استقالة وزارة عدلى

وتأليف وزارة النحاس الثانية - أول يناير سنة ١٩٣٠

فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قدم عدلى باشا استقالة الوزارة ، وبناها على أن مهمة وزارته هى إعادة الحياة الدستورية ، وبتمام الانتخابات قد انتهت مهمتها ، فهى لذلك ترفع استقالتها ، قال :

« مولاى . أتشرف بأن أعرض لجلالتكم أنه منذ تفضلتم فعهدتم إلىّ بتأليف هذه الوزارة لم تزل عاملة على القيام بما رصدت له نفسها من إعادة الحياة الدستورية على خير وجه قضت به الظروف التى تولت فيها الحكم ، والآن وقد تمت الانتخابات ولم يبق إلا أن يجتمع البرلمان فى الميعاد الذى حدده الأمر الملكى رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ ، فقد فرغت الوزارة من مهمتها ، وهى لذلك تتشرف بأن ترفع استقالتها لجلالتكم شاكرة ما أسديتموها من عطف وتأييد داعية للبلاد بالتوفيق فيما هى قادمة عليه من هامّ الشؤون مبتهلة الى الله بأن يحفظ لها جلالتكم تمدونها بإرشادكم السامى وتحوطونها برعايتكم الجليلة ، وانى لا أزال الخ »

وعهد الملك إلى مصطفى النحاس باشا يوم أول يناير سنة ١٩٣٠ بتأليف الوزارة باعتباره زعيم الأغلبية التى أسفرت عنها الانتخابات فألفها ، وصدر المرسوم بتأليفها فى اليوم نفسه على النحو الآتى : مصطفى النحاس باشا للرئاسة والداخلية . حسن حسيب باشا للحربية والبحرية . واصف بطرس غالى باشا للخارجية . محمد نجيب الغرابلى باشا للحقانية . عثمان محرم باشا للأشغال . محمد صفوت باشا للزراعة . الأستاذ مكرم عبيد المالية . الأستاذ محمود فهمى النقراشى للمواصلات . بهى الدين بركات بك للمعارف . الأستاذ محمود بسيونى للأوقاف ، وكلهم من الوفديين وجميعهم من أعضاء البرلمان عدا بهى الدين بركات بك الذى كان مستشارا بمحكمة الاستئناف الأهلية

وقد أوضح النحاس صبغة وزارته الشعبية فى الكتاب الذى رفعه إلى الملك فى صدد تأليفها إذ قال : « مولاى . أتشرف بأن أرفع إلى سدتكم العلية خالص

الولاء لعرشكم المفدّى وشخصكم الكريم ، وأشكر لجلالتكم ما أوليتنيه من شرف عظيم ، وثقة غالية ، بدعوتى لتأليف الوزارة والاضطلاع بأعباء مسئوليتها وإنى يا مولاى لأتقبل تلك المسئولية الخطيرة معتمدا على الله تعالى معتضدا بسامى رعايتكم ، مستندا إلى ثقة الأمة التى لا تفتأ تسديها للوفد المصرى الذى أتشرف برياسته ، فلقد تفضلت جلالتكم فأصدرت أمركم الكريم إلى الوزارة السابقة فباشرت الانتخابات العامة طبقا لأحكام الدستور فى جو من الحرية والحياد التام ، وأسفرت الانتخابات عن صورة صحيحة لإرادة البلاد فى التعلق بالحياة النيابية والاستمساك بدستورها وحرياتها فى ظل عرشكم المفدى ، وستتقدم الوزارة ببرنامجها إلى البرلمان جاعلة من أغراضها الأولى العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه والسير بالبلاد فى طريق الإصلاح من جميع نواحيه والسعى إلى تحقيق استقلال البلاد استقلالا صحيحا والوصول إلى اتفاق شريف وطيد بين مصر وبريطانيا العظمى وتوثيق عرى المودة بيننا وبين الدول الأجنبية ، وإنى لأستمد يا مولاى من كرم عطفكم وسامى تعضيدكم وما أرجو أن يمنحنى إياه ممثلو الأمة من ثقة وتأييد ، قوة أستعين بها على خدمة الوطن وإعلاء كلمته والله ولى التوفيق »

وتلك هى وزارة النحاس الثانية ، وكان خمسة من أعضائها أعضاء فى وزارته الأولى التى أقيلت سنة ١٩٢٨ ، وهم النحاس وواصف بطرس غالى ونجيب الغرابلى ومحمد صفوت ومكرم عبيد ، واثنان كانا وزيرين من قبل وهما عثمان محرم وحسن حسيب ، وثلاثة وزراء جدد وهم محمود فهمى النقراشى وبهى الدين بركات ومحمود بسيونى

وقوبل تأليف هذه الوزارة فى الجملة بالابتهاج ، إذ كانت وليدة الانتخابات العامة التى تمثلت فيها إرادة الأمة

وبدأت الوزارة عملها فى الداخل بإحالة ثمانية مديرين وبعض كبار الموظفين إلى المعاش ، فأحدثت هذه الحركة ضجة استياء وقلق بين الموظفين ، وقوبلت بالأسف الشديد من غير الموظفين

وكانت حجة الوزارة أن هؤلاء الموظفين قد ناصروا الانقلاب وأيدوه وشاركوا وزارة محمد محمود فى اضطهادها للشعب وإهدار حقوقه وحرياته ، وتلك لعمرى حجة واهية ، لأن الموظف بحكم وظيفته مكلف بأن ينفذ أوامر رؤسائه ، فليس من الإنصاف مجازاته بالفصل على عمل ليس هو مسئولا عنه ، وليس من العدل ولا من الانسانية أخذه بسياسة رؤسائه ، ما لم يخرج على القانون خروجا صارخا ، وفى هذه الحالة تجب محاكمته أمام المحاكم العادية أو أمام مجالس التأديب فتقضى فى شأنه بما تراه حقا

وعين عدلى يكن باشا رئيسا لمجلس الشيوخ وصدر المرسوم بذلك يوم ٣ يناير سنة ١٩٣٠

وافتتح البرلمان يوم ١١ يناير سنة ١٩٣٠ ، وكان البرلمان الرابع منذ بداية النظام الدستورى سنة ١٩٢٤ ، وانتخب مجلس النواب الاستاذ ويصا واصف رئيسا له ، والأستاذين عبد السلام فهمى جمعه بك وعبد الخالق عطيه وكيلين ، والأساتذة محمد صبرى أبو علم (باشا) . وعبد الرحمن عزام (باشا) . وأحمد عبد الباقى راضى . وأحمد عبد اللطيف مرزوق سكرتيرين . وأحمد حمدى سيف النصر بك وشاكر غزالى وعبد الحميد البنان مراقبين

أهم أعمال البرلمان والوزارة

من أهم أعمال البرلمان فى هذه الدورة إقرار قانون التعريفة الجمركية الجديدة [١] ، والغرض منها حماية الإنتاج المحلى ، وقد نفذت هذه التعريفة منذ ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ . فكان فيها حماية لنهضة الصناعات المحلية ، وزادت من إيرادات الجمارك زيادة مطردة ، ويعد هذا القانون من أهم العوامل فى نهضة مصر الصناعية

واقترع على نصف أعضاء الشيوخ فى مارس سنة ١٩٣٠ ، وجرت القرعة

---

(١) هو القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الصادر فى ١٤ فبراير من تلك السنة ، وكان وضعه تنفيذا لرغبة أبداها البرلمان فى العهود الدستورية

بجلسة ١٢ مارس تنفيذا لحكم الدستور الذى ينص على أن مدة عضوية مجلس الشيوخ عشر سنوات على أن يجدد نصفهم بالقرعة من المنتخبين والمعينين فى نهاية الخمس السنوات الاولى ، وجرت عملية الانتخاب فى الدوائر التى خلت بالقرعة يومى ٣ و١١ يونيه

ومن أهم أعمال هذه الوزارة أنها وضعت مشروع قانون إنشاء محكمة النقض والإبرام فى صيغته النهائية ، وقد رفعته الى القصر لصدور المرسوم بإحالته إلى البرلمان ، فتعطل فى السراى (١)

ووضعت أيضا مشروع قانون بإنشاء بنك التسليف الزراعى ، ولكنها استقالت قبل أن يرفع إلى القصر ، وكان هذا المشروع مما أثار نقمة الدوائر المالية الأجنبية أو المتمصرة التى رأت فيه ما يغلّ يدها عن استغلال البلاد وأهلها عن طريق القروض الربوية ، فانضمت هذه الدوائر الى الساعين لإسقاط الوزارة

الاحتفال بمجىء أول طيار مصرى

محمد صدقى — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠

هو أول طيار مصرى وصل الى مصر من أوروبا على متن طائرته الخاصة ، وكان لمجيئه رنة فرح وابتهاج فى نفوس المصريين ، وعدّوه بحق فتحا فى ميدان التقدم والنهوض

أتم محمد صدقى دراسة فن الطيران فى ألمانيا ، واعتزم العودة إلى مصر على متن طائرته ، وكان شابا ملوءا إقداما وشجاعة ، فما أن علم المصريون أنه اعتزم

---

(١) فى رسالة لاسماعيل صدقى باشا نشرها بجريدة « اسبكتاتور » الانجليزية يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠ دافع فيها عن سياسته بعد تأليفه الوزارة وإلغاء الدستور ذكر ضمن ما ذكر ان وزارة الوفد وضعت مشروع قانون بإنشاء محكمة النقض والابرام ومشروع قانون بمحاكمة الوزراء وأن الملك فؤاد رأى أنهما سابقان لأوانهما فوضعهما جانبا ورفعت وزارة الوفد استقالتها فورا (الأهرام عدد ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠)

القيام بهذه الرحلة الجريئة حتى خفقت قلوبهم إعجابا بهذا المواطن الذى ضرب للشباب مثلا حيا فى الشجاعة والإقدام ، ومغالبة الصعاب والعقبات ، وكانت رحلته الجوية محفوفة بالمكاره والمخاطر ، إذ تمت فى أشد شهور السنة بردا ، وفى جو يثور بالزوابع ، فأخذت أنظار المصريين ترمقه وتتبع أنباء رحلته بقلوب تطفر إعجابا به وقلقا عليه من أن لا يكتب له التوفيق فى هذه الرحلة الجوية العاصفة ، وخاصة لأن طائرته كانت صغيرة ذات محرك واحد ، وكان يقودها بنفسه ، فلما وصل إلى مصر سالما يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠ اهتزت النفوس فرحا بمقدمه ، وكان وصوله يوما مشهودا ، واعتبر فوزه فى رحلته فوزا قوميا ، وأقيمت له حفلات تكريم أحيط فيها بكل مظاهر الحفاوة والإعجاب ، وعدت رحلته من الحوادث التاريخية البارزة التى استرعت الأنظار واستثارت فى النفوس روح الحماسة والطموح ، ودلت هذه الحفاوة على أن الشعب المصرى مفطور على تقدير أعمال البطولة والإقدام فى كل ناحية من نواحى الحياة

مفاوضات النحاس — هندرسن

قرر مجلسا الشيوخ والنواب يوم ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ تفويض الوزارة فى أن تفاوض الحكومة البريطانية فى مقترحاتها للوصول إلى « اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين »

وتألف الوفد الرسمى للمفاوضة على النحو الآتى : مصطفى النحاس باشا رئيسا . عثمان محرم باشا . واصف بطرس غالى باشا . الأستاذ مكرم عبيد أعضاء . ثم الدكتور أحمد ماهر . محمود حسن بك المستشار الملكى . الأمير الاى ابراهيم بك بدران . القائمقام حافظ صدقى بك . الأمير الاى أحمد رفعت بك (مستشارين) . ومصطفى الصادق بك سكرتيراً عاما . ثم الأستاذ محمد كامل سليم . محمود صديق بك . الأستاذ جورج دومانى . أحمد راغب بك . الاستاذ محمد صلاح الدين . ابراهيم ممتاز . أحمد سعد . عبد الحميد الشريف . محمود زكى سالم . أمين عثمان . سابا حبشى . صبحى (موظفى السكرتيرية)

وصحب الوفد من الصحفيين الأساتذة عبد القادر حمزه عن (البلاغ) وأحمد حافظ عوض عن (كوكب الشرق) ومحمود عزمى عن (اليوم) وعبد الله حسين عن (الأهرام)

وعارض الحزب الوطنى فى حلّ القضية المصرية بطريقة المفاوضة ، متمسكا بالجلاء ، ماضيا فى سياسته « لامفاوضة قبل الجلاء » التى هى السياسة القويمة فى الجهاد

سافر وفد المفاوضة قاصداً لندن يوم ٢٠ مارس ، وجرت المفاوضات بينه وبين المستر هندرسن وزملائه ، وافتتحت فى حفلة أقيمت بقاعة « لوكارنو » التاريخية بوزارة الخارجية البريطانية يوم الاثنين ٣١ مارس

ثم قطعت يوم ٨ مايو ، لعدم الاتفاق على المادة الخاصة بالسودان ، فقد كانت المادة الثالثة عشرة من مقترحات هندرسن تنص على ما يأتى : « مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها

وقد طلب الوفد تعديل هذه المادة وأن يكون نصها كما يأتى : « مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من هاتين الاتفاقيتين ، وكأحدى نتائج اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار اليهما ، وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا إذا طلب أحدهما ذلك فى مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين فى خلال اثنى عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية »

والنص الأخير يختلف عن النص الأول فى أنه يقرر أن إدارة السودان تستمر طبقا لاتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، ويقرر فى الوقت نفسه أن لا يكون فى هذه الإدارة مساس بحقوق مصر ومصالحها المادية ، وهو ما لم يرد فى النص الأول ، ويقرر

النص المعدل أيضا أن قيام الحاكم العام بمباشرة سلطته هو نتيجة من نتائج اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، أما النص الأصلى فمدلوله أن السلطة الحالية للحاكم العام هى كل ما تنحصر فيه نتائج الاتفاقيتين ، وأن نصيب مصر فى إدارة السودان لا يتعدى قيام الحاكم العام بشؤون الحكم ، ثم ان النص المعدل يضرب لتعديل اتفاقية سنة ١٨٩٩ أجلا لا يتجاوز عاما ، أما النص الأول فلا يحدد موعداً لهذا التعديل ويترك لانجلترا الحرية فى أن تجيب مصر إلى طلبها التعديل أو لا تجيب

وقد قبل الجانب البريطانى هذا التعديل بعد نقاش طويل ، ولكن مجلس الوزراء البريطانى رفضه بإجماع الآراء ، مع أن أربعة من الوزراء ومنهم المستر هندرسن قبلوه من قبل أثناء المفاوضة ، إذ كانوا هم المتفاوضون مع الوفد المصرى ، كما رفض أيضا تعديلا يتعلق بإمكان إعادة أورطة من الجيش المصرى الى السودان ، وسوّغ الجانب البريطانى هذا الرفض بأن مجرد التعهد بعقد مؤتمر للبحث فى تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩ قبل مضى عام معناه أن هناك تساهلات أخرى ، وهو مالا تبغيه الحكومة البريطانية ، وقيل عن سبب نكول الوزراء البريطانيين الأربعة عن قبولهم هذا التعديل أن الوزارة ـ وكانت من حزب العمال ـ خشيت أن تتهم من خصومها من المحافظين والأحرار بالتساهل فى المسألة المصرية ، فيتحرج مركزها ، وقد بدا هذا الحرج من سقوط مرشح حزب العمال فى انتخاب فرعى لمجلس العموم ، إذ فاز عليه مرشح المحافظين ، فجاء هذا النجاح نذيرا لوزارة العمال ، وزاد عليه أن الوزارة البريطانية تلقت تقارير من مصر بأن الدوائر الأجنبية غير راضية عن اتفاق قد يضعف النفوذ الأجنبى فى الحكومة ، وكان مما نقمت منه هذه الدوائر شروع وزارة النحاس فى إنشاء بنك التسليف الزراعى ، وما توقعه الأجانب من أن إنشاءه سيضر بمصالح البنوك الأجنبية ، ووردت أيضا برقية من حاكم السودان العام (السير جون مافى) بأنه إذا أمضيت المعاهدة كما ارتضاها المستر أرثر هندرسن فإن أعضاء مجلس الحاكم العام يستقيلون ، ومهما تكن هذه البرقية مناورة سياسية فإن هذه الاستقالة تحرج ولا ريب مركز الوزارة فى انجلترا ، فلهذه الأسباب مجتمعة قررت الوزارة التمسك بالنص الأول للسودان كما ورد فى مقترحات

هندرسن ، فلم يقبله الوفد المصرى ، ومن ثم قطع المفاوضات

ومع أن قطع المفاوضات معناه أن انجلترا تريد أن تغتصب من حقوق مصر مالا يقبله مفاوض رسمى أو غير رسمى ، وكان يجب أن يعقبه تضامن الأمة فى الاستمساك بحقوق مصر كاملة بإزاء سياسة العدوان البريطانية ، فقد انتهز طلاب المناصب فى مصر هذه الفرصة لإسقاط الوزارة وإحداث انقلاب جديد للوثوب إلى كراسى الحكم ، واطمانوا إلى أن السياسة البريطانية نقمت من الوزارة البرلمانية عدم قبولها مشروع هندرسن بحذافيره ، وأنها تميل إلى الانتقام منها بواسطة العناصر والسلطات المحلية المصرية عقابا لها على عدم قبول المشروع برمته ، مثلما كان الموقف تماما عندما رفضت الوزارة البرلمانية سنة ١٩٢٨ مشروع تشمبرلن (ص ٢٨)

أخذ طلاب الحكم يدبرّون المكايد ليحطموا الدستور ويصلوا إلى الحكم من غير طريقه المشروع ، ووقف الانجليز من خلف الستار يعلنون كعادتهم أن لاشأن لهم فى هذه الأزمة الداخلية ، تاركين للعناصر الرجعية المصرية تنفيذ أغراضهم البعيدة المدى

وما أن قُطعت المفاوضات حتى بدأ «الأحرار الدستوريون» تدبيرهم لإسقاط الوزارة ، والحلول محلها فى الحكم ، فرفعوا عريضة إلى الملك فؤاد فى ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ بالمطاعن كالوها للوزارة ، وختموها بالضراعة إلى الملك « أن يتلافى الأمر بحكمته » ، أو بعبارة أخرى أن يقيل الوزارة ، وهى الطريقة التقليدية التى كان يلجأ إليها طلاب الحكم من طريق هدم الدستور وإهدار حقوق الشعب

وقد استجابت السراى إلى هذه العريضة وأخذت تعطل أعمال الوزارة البرلمانية وتمتنع عن إمضاء المراسيم ، لتشل عملها وتضطرها إلى الاستقالة

وكان مما اشتد الخلاف حوله إصرار الوزارة على تقديم مشروع قانون محاكمة الوزراء إلى البرلمان ، وفى هذا المشروع نصوص تقضى بعقاب الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور الدولة أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله بغير الطريقة التى رسمها الدستور ، أو مخالفة حكم من أحكامه الجوهرية ، ومحاكمة كل وزير يبدد أموال الدولة العامة ، وكان الغرض من هذا المشروع صيانة النظام

الدستورى وحمايته من العبث والانقلابات ، فلما عُرض مشروع هذا القانون على السراى رفض الملك فؤاد توقيع المرسوم بعرضه على البرلمان

وهنا اتفقت أيضا ميول السراى ومرامى السياسة البريطانية ، إذ أن السياسة البريطانية فضلا عن نقمتها من الوزارة الدستورية رفضها مشروع هندرسن ، لم تكن تميل إلى إصدار قانون لمحاكمة الوزراء الذين يعتدون على الدستور ، لأنها فى حاجة عند اللزوم إلى أمثال هؤلاء الوزراء

ثم قام الخلاف بين الوزارة والسراى على تعيينات، الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرعة ، فقد وضعت السراى أسماء مرشحين آخرين غير من رشحتهم الوزارة

استقالة وزارة النحاس — ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠

انتهت المشادة بين الوزارة والقصر باستقالة وزارة النحاس ، وقد أشار فى كتاب الاستقالة إلى عدم تمكن الوزارة من تنفيذ برنامجها ، قال : « أتشرف بأن أرفع إلى سدتكم العلية استقالتى وزملائى من الوزارة نظراً لعدم تمكننا من تنفيذ برنامجنا الذى قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه راجيا أن تتفضلوا بقبولها الخ »

رفع النحاس هذا الكتاب إلى الملك يوم ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠ ، فقبل استقالته يوم ١٩ منه فى كتاب قال فيه : « عزيزى مصطفى النحاس باشا . اطلعنا على كتاب الاستقالة المرفوع منكم فى ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠ ، وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداءه من الأعمال أثناء قيامكم بأعباء مناصبكم »

واعتزم الملك إسناد رآسة الوزارة إلى اسماعيل صدقى ، خصم الدستور الألد ، والمستهتر الأول بحقوق الشعب

وهكذا قدر على الوزارة المتمتعة بثقة البرلمان الممثل للشعب أن لاتبقى فى الحكم ستة أشهر ، وهذا وحده يدلك على أن لاحرمة للدستور فى هذه البلاد

وقد حضر النحاس يوم تقديم استقالته جلسة مجلس النواب ، وأعلن أن الوزارة قدمت استقالتها ، وذكر أسباب هذه الاستقالة بقوله : « عند ماتولت الوزارة الحاضرة الحكم قطعت على نفسها عهداً أن تصون أحكام الدستور وأن تحوطه بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ونمواً مطردا ، ولقد أشرت إلى ذلك فى الكتاب الذى تشرفت برفعه إلى جلالة الملك بقبول إسناد رياسة الوزارة إلىّ ، كما تضمنه خطاب العرش الذى تلى على مسامع حضراتكم ، ولكن الوزارة لم تتمكن من أن تقدم إلى البرلمان هذا التشريع الذى تقضى به المادة ٦٨ من الدستور ، ولذلك رأت من واجبها أن ترفع استقالتها إلى السدة الملكية ، والله نسال أن يوفقنا جميعاً إلى مافيه خير البلاد »

وإذكانت الوزارة مستقيلة فقد غادر النحاس الجلسة بعد إلقاء بيانه ، ومعه الوزراء ، وبعد مغادرتهم إياها وقف الدكتور أحمد ماهر (باشا) وقال فى حماسة مخاطباً النواب : « سمعتم بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، فيجب أن تسمع الأمة صوتكم اليوم ، نعم يجب أن تسمع البلاد تأييدكم لصاحب الدولة الرئيس فى موقفه المشرف الذى يعمل به للدفاع عن الحياة النيابية وعن النظام الدستورى للبلاد »

فقوبلت هذه الكلمة بالتصفيق الحاد ، وبعد مناقشة قصيرة قرر المجلس بإجماع الآراء الثقة بالوزارة

الفصل الرابع

وزارة اسماعيل صدقى وإلغاء الدستور

الانقلاب الثالث

فى اليوم الذى قبل فيه الملك فؤاد استقالة وزارة النحاس عهد الى اسماعيل صدقى تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها بين أشد الأعاصير والعواصف ، وصدر المرسوم الملكى بتأليفها فى اليوم التالى (٢٠ يونيه سنة ١٩٣٠) على النحو الآتى : اسماعيل صدقى باشا للرئاسة والداخلية والمالية . محمد توفيق رفعت باشا للحربية والبحرية . عبد الفتاح يحى باشا للحقانية . حافظ حسن باشا للأشغال والزراعة . على ماهر باشا للمعارف . توفيق دوس باشا للمواصلات . محمد حلمى عيسى باشا للأوقاف . حافظ عفيفى باشا للخارجية . وهى وزارة خليط من الاتحاديين وأنصار صدقى باشا

وعلى أثر تعيين حافظ عفيفى باشا وزيرا مفوضا لمصر فى لندن حدث تعديل يسير فى هيئة الوزارة ، إذ نقل عبد الفتاح يحى باشا إلى الخارجية ، وعلى ماهر باشا إلى الحقانية ، وعين ابراهيم فهمى كريم بك وزيرا للأشغال ، ومراد سيد احمد باشا المستشار الملكى لقسم قضايا المواصلات وزيرا للمعارف . وصدر المرسوم بهذا التعديل فى ١٢ يوليه سنة ١٩٣٠ [١]

كانت النية مبيتة عند تأليف هذه الوزارة على إلغاء الدستور ، وتلك كانت أمنية السراى فى ذلك العهد منذ أن وضع الدستور ، وقد حققت بعضها من قبل بأن

---

(١) عدلت هذه الوزارة تعديلا ثالثا فى يونيه سنة ١٩٣١ بتعيين مراد سيد أحمد باشا وزيرا مفوضا فى بلجيكا ونقل حلمى عيسى باشا الى المعارف وخلفه فى الأوقاف على باشا جمال الدين ، وبعد انتخاب توفيق رفعت باشا رئيسا لمجلس النواب عين على جمال الدين باشا وزيرا للحربية والبحرية وأحمد على باشا وزيرا للاوقاف

عطلت الحياة الدستورية فعلا فى عهد وزارة زيور ، ثم وقفتها فى عهد وزارة محمد محمود ، وبعد أن قطعت مفاوضات النحاس — هندرسن ، ونقم الإنجليز من الحكومة البرلمانية رفض التوقيع على مشروع المعاهدة رأت السراى ورأى معها الوصوليون والرجعيون أن الفرصة سانحة لإهدار حقوق الأمة الدستورية من جديد ، فتألفت وزارة اسماعيل صدقى على هذا الأساس ، وكان تأليفها تحديا للشعب ، واستهانة بحقوقه وإرادته

وبدا من برنامجها أنها اعتزمت أخذ الأمة بالشدة والبطش ، لما توقعته من مقاومة برامجها الاستبدادية والرجعية ، وإلى ذلك أشار اسماعيل صدقى فى كتابه إلى الملك بقبول تأليف الوزارة إذ قال : « وستنهج الوزارة فى سبيل الوصول إلى بث الطمأنينة الوسائل الطبيعية والأسباب النظامية وهى قوية الرجاء فى ألا تلجئها الظروف على كره منها إلى الأخذ بغير تلك الوسائل والأسباب » ، و عنى ذلك أنه ليس أمام الأمة إلا طريقان : طريق الخضوع والإذعان ، أو الاستهداف للشدة والإرغام

ويبدو من تأليف الوزارة من عناصر معادية للدستور ومناوئة للأغلبية التى اختارتها الأمة فى الانتخابات القريبة (ديسمبر سنة ١٩١٩) روح الاستهانة بالنظام الدستورى والزراية بالأمة ، ولم يكن صدقى باشا جديدا فى هذا المضمار ، بل له فيه سوابق ، واختيار السراى إياه بالذات راجع إلى ماضيه فى هذه الناحية . وكان هذا الاختيار إيذانا باعتزام إحداث حدث يودى بالدستور ، لأنه لم يكن خافيا أن اسماعيل صدقى كان من أركان وزارة زيور التى عطلت الحياة الدستورية ووقع على يدها الانقلاب الأول (ج ١ ص ١٩٧) وكان مؤيدا ونصيرا للانقلاب الثانى الذى حدث فى عهد وزارة محمد محمود ، فلو كانت النية متجهة إلى احترام النظام الدستورى ، لما اتجهت النية إلى اختيار صدقى لتأليف الوزارة ، فإن منهجه فى تحطيم الدستور كان كافيا لوجوب إقصائه عنها ، وقد كان هذا رأى أصدقائه الأقربين ، فإن عدلى باشا حين ألف الوزارة الائتلافية سنة ١٩٢٦ (ج ١ ص ٢٦٣) رفض أن يجعل اسماعيل صدقى من أعضائها ، مع صداقته القديمة له وصلته الوثيقة به ، وكذلك فعل ثروت باشا صديقه الحميم حين ألف وزارته الائتلافية سنة ١٩٢٧ (ج ١ ص

٢٧٠) ، وكان هذا التصرف منهما دليلا على مبلغ احترامهما للدستور ، فقد وجدا من التناقض حقا أن يدخلا فى وزارتيهما زميلا وصديقا كانت له هذه السابقة الخطيرة فى الاعتداء على الدستور ، ولعلّ هذه النقيصة قد عُدت له فضيلة فى نظر السراى وقتئذ ، وجعلتها تختاره بالذات لرآسة الوزارة سنة ١٩٣٠ ، وكان هذا الاختيار نذيرا بما يُبيَّت للدستور من وقف أو إلغاء ، وما يدبر للأمة من استلاب حقوقها والرجوع بها الى الوراء

ومع أن اسماعيل صدقى كان قبل تأليف وزارته من أركان حزب الأحرار الدستوريين وعضوا فى مجلس إدارته ، فإنه بدا من كتابه إلى الملك أنه انفصل عنه ولم تعد له صلة به ، إذ قال : « ستلتزم الوزارة الحيدة السياسية المطلقة فلا تنتسب فى مجموعها وأفرادها إلى هيئة أو هيئات سياسية »

ومعنى ذلك أنه ترك حزبه فى آخر لحظة ، لا لسبب إلا لكى يؤلف الوزارة !

فالانتساب إلى الأحزاب أو الانفصال عنها عند هؤلاء القوم هو وسيلة إلى الوصول إلى مناصب الوزارة فحسب ، ولا يبعد عن هذا الغرض قيد أنملة ، وهذا يعطيك فكرة واضحة عن انحطاط الأخلاق السياسية والشخصية فى هذه البيئة من الناس ، وأنهم من العوامل الأساسية لفساد الحياة العامة والخاصة فى البلاد

أما الحيدة التى ادعاها صدقى فلم يكن لها نصيب من الواقع ، ولعلها تشبه الحيدة التى أعلنها الانجليز حيال هذا الانقلاب وقد كانوا هم سنده الحقيقى والمحرضون عليه

لم تكن حيدة صدقى صادقة ، فقد كان من أبرز أعماله بعد تأليف وزارته اصطناعه حزبا جديداً أنشأه وأسماه (حزب الشعب) ، لكى يجعل للوزارة صورة تمثيلية تخرج بها على المسرح السياسى ، وتظهرها فى شكل وزارة ائتلافية تمثل حزبين وهما حزب الاتحاد القديم ، وحزب الشعب الجديد !

وقد استاء حزب الأحرار الدستوريين من تخطيهم فى تأليف الوزارة ، ونقم محمد محمود من صدقى أن ألفها دونه ، وكان يظن أنه أولى بها منه إذ سبق له تأليف وزارة انقلابية فى مثل هذه الظروف ، ولكن خاب ظنه هذه المرة ، فقد رأت السراى

إمعانا منها فى العبث بهؤلاء الوصوليين أن تُجرى فيهم ماشاء لها السلطان من رَفْع وَخفْض ، ورضاء ثم هَجْر ، وحظوة ثم نقمة ، وتغيير وتبديل !

وكان اختيار اسماعيل صدقى للوزارة سببا لانضمام محمد محمود إلى الوفد فى مناوأتها ، بعد أن تظاهر أعضاء حزبه فى بداية عهدها أنهم نصراؤها ومؤيدوها ، ليمهدوا لأنفسهم سبيل التنكر لها تدريجا والانضمام آخر الأمر إلى خصومهم القدماء (الوفديين)

اجتماع البرلمان

يوم ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٠

بدأت الوزارة عملها بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً ابتداء من يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠ ، تماما مثلما فعلت وزارة زيور سنة ١٩٢٤ ، ووزارة محمد محمود سنة ١٩٢٨

وقد أراد النواب والشيوخ أن يجتمعوا فى البرلمان يوم ٢٣ يونيه ، وهو اليوم الذى كان محددا من قبل لانعقاد الجاسة ، واتفق عدلى باشا رئيس مجلس الشيوخ والأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب على أن مرسوم التأجيل يجب أن يُتلى على الشيوخ والنواب فى المجلسين . ولكن الوزارة اعترضت على ذلك بأن المرسوم صدر فى ٢١ يونيه وأن التأجيل يجب أن ينفذ من ذلك اليوم . فأجاب رئيسا المجلسين بأن هذا لا يمنع من تلاوة المرسوم فى المجلسين ، والتقرير بأن جلسة الانعقاد التالية ستكون يوم ٢١ يوليه أى بعد انتهاء فترة التأجيل ، فطلب صدقى باشا من الأستاذ ويصا واصف أن يعطيه عهدا بأن لا يتكلم أى عضو من أعضاء مجلس النواب بعد تلاوة المرسوم ، فرأى الأستاذ ويصا واصف فى هذا الطلب تدخلا من الحكومة فى شؤون المجلس ، وغضًّا من كرامته ، ورفض إعطاء مثل هذا العهد ، فأرسل إليه صدقى باشا (يوم ٢٣ يونيه) كتابا يصرّ فيه على أن يصله هذا العهد قبل الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم ، وبدت فى كتابه لهجة التهديد

والوعيد ، فلم يسع الأستاذ ويصا واصف إلا الرد عليه بجواب مشرف رفض فيه طلب صدقى باشا ، ولما لهذين الكتابين من شأن وخطر ، فإنا نورد هنا نصهما :

كتاب صدقى باشا

قال صدقى باشا فى كتابه إلى الأستاذ ويصا واصف :

« حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

« إلحاقا للكتاب الذى أبلغتكم به المرسوم الصادر بتأجيل انعقاد البرلمان مدة شهر ابتداء من ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠ ، أتشرف بإحاطة حضرتكم علماً بأن الحكومة راعت فى استصدار ذلك المرسوم ونشره فى الجريدة الرسمية وتبليغه لرئيسى المجلسين أن يتم ذلك كله بحيث أن فسحة الوقت بين التبليغ وبين الميعاد الذى أجلت إليه جلسة المجلسين تسمح لرئيسيهما بإبلاغ الخبر بالوسائل المختلفة إلى أعضاء البرلمان قبل الميعاد المذكور فيغنيهم ذلك عن الاجتماع

« وقد اتصل بالحكومة أن حديثا جرى بوجوب اجتماع المجلسين لتلاوة مرسوم التأجيل أخذا بالتقاليد الدستورية وعملا بما جرى فى سنة ١٩٢٨ . والحكومة لا تشاطر هذا الرأى وخصوصا أن مرسوم التأجيل لم يبلغ للمجلس فى المرة الماضية إلا قبيل انعقاده بقليل ، ولكنها مع ذلك لا تعترض على الأخذ به إذا كانت التقاليد التى يراد اتباعها هى عين ما اتبع فى سنة ١٩٢٨ كما هو ثابت فى مضبطة الجلسة الثامنة والثمانين لمجلس النواب ، فان الاجتماع لمجرد التلاوة يكون صورة مكررة لتنفيذ أمر أصبح نافذا معمولا به منذ نشره بالجريدة الرسمية

على أنى قد أبلغت فوق ذلك أن فى النية إلقاء خطب عقب تلاوة المرسوم ، فأوفدت مصطفى الصادق بك لتعرف رأى حضرتكم فى ذلك فكان الجواب أن المرسوم بتشكيل الوزارة لم يتل على البرلمان ، وأنكم لا تجدون مندوحة عن تلاوته لأن ذلك هو الطريق الرسمى لإشعار البرلمان بذلك ، وأنه قد يحدث عقب تلاوته أن يطلب أحد الأعضاء الكلام ، وعندها ليس فى وسع الرئيس عدم إجابة طلبه

« وأود أن أعتبر أن هذا التعبير تجاوز قصدكم خصوصا حين أذكر أن حضرتكم فى مثل هذا الموقف فى سنة ١٩٢٨ لم تأذنوا لأحد بالكلام وأن ماجرى فى جلسة ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ تحت رياستكم جاء مطابقا للأوضاع البرلمانية الصحيحة من أن كل كلام أو مناقشة فى صدد المرسوم تفويت للغرض الذى وضع من أجله وخروج ظاهر عليه

« ومن جانب آخر فقد أكد لى دولة رئيس مجلس الشيوخ أنه سيقتصر على تلاوة المرسومين ، وأنه لن يبيح الكلام فيهما أو فى غيرهما من الشئون

« ولست أشك فى أنكم ترون من الواجب أن يجرى العمل فى المجلسين فى هذا الشأن على وتيرة واحدة وأن يكون التصرف فى هذا العام شبيها من كل الوجوه بالتصرف فى عام سنة ١٩٢٨ — ويسرنى أن هذا الاعتقاد يعززه تأكيد من حضرتكم بأن الجلسة لن تتضمن إلا تلاوة المرسومين وأنكم لن تبيحوا لأحد الكلام فيها أو فى أى شأن آخر

« ويقينى أن هذا التأكيد لن يبطئ علىّ ، فاذا لم يردنى قبل الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم اعتقدت أن العزم قد صح على مخالفة مرسوم التأجيل ، وإذا كان هذا المرسوم الذى صدر فى حدود الحقوق التى قررها الدستور لايعطى حقه من الطاعة والاحترام من جانب أحد المجلسين فان الحكومة ترى فرضا عليها أن توفر مايجب له من الطاعة والاحترام ، وأن تتخذ لذلك كل ماتراه ملائما من الوسائل وتفضلوا حضرتكم بقبول فائق الاحترام »

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقى

جواب الأستاذ ويصا واصف

فردّ الأستاذ ويصا واصف بالجواب الآتى :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

« ردا على كتاب دولتكم بتاريخ اليوم الذى تطلبون إلينا فيه أن أرسل لدولتكم

تأكيدا قبل الساعة الواحدة من تاريخ اليوم بان لا آذن لأحد بالكلام عند تلاوة المرسومين الخاصين بتشكيل وزارتكم وتأجيل انعقاد المجلس لمدة شهر ، وأنه إن لم يصلكم هذا التأكيد فى الميعاد المذكور تعمل الحكومة كل ماتراه ملائما من الوسائل — أحيط دولتكم علما بأنه ليس من حق الحكومة أن توجه إلى رئيس مجلس النواب مثل هذا الخطاب لما فيه من تدخل السلطة التنفيذية فى إدارة جلسات المجلس التى هى من اختصاص رئيس الجلسة دون سواه

وتقبلوا فائق احترامى
القاهرة فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٠

رئيس مجلس النواب
ويصا واصف

أغلقت الحكومة أبواب البرلمان ، ووضعت حوله قواتها المسلحة ، وربطت بابه الخارجى بسلاسل من حديد ، على أن الشيوخ والنواب حضروا فى الموعد المحدد ، وكلف الأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب بوليس البرلمان بتحطيم السلاسل التى غُلِّل بها الباب ، فحطمها اثنان من رجال المطافىء بالبلط ، وسُمى هذا اليوم المشهود « يوم تحطيم السلاسل » ، ودخل النواب قاعة الجلسة ، وتُلى بها مرسوم التأجيل وسط هرج ومرج شديدين ، وأقسم النواب اليمين بالمحافظة على الدستور

واجتمع أعضاء مجلس الشيوخ فى مجلسهم ، وتُلى عليهم المرسوم وأقسموا نفس اليمين التى أقسمها النواب ، وأصدر المجلس بالإجماع قرارا اقترح نصه فتح الله باشا بركات وهو :

(أولا) الاحتجاج على ماارتكبته الحكومة من مخالفة الدستور بأن أغلقت أبواب البرلمان ووضعت قواتها المسلحة حوله وفى داخله لتمنع بالقوة المسلحة شيوخ الأمة ونوابها من عقد جلستى المجلس المحدد لهما الساعة السادسة من مساء اليوم حتى اضطر حضرة رئيس مجلس النواب بأن يأمر قوات البرلمان بكسر السلاسل التى وضعتها الوزارة وفتح الباب وبذلك فقط تمكن شيوخ الأمة ونوابها من دخول البرلمان (ثانيا) استنكار ماأقدمت عليه الوزارة من المخالفات الدستورية الأخرى من وقت تشكيلها

احتجاج عدلى باشا

وأرسل عدلى باشا يكن رئيس مجلس الشيوخ إلى اسماعيل صدقى باشا بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٠ كتاب احتجاج على إغلاق الحكومة أبواب البرلمان ، قال :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

« تنص المادة ١١٧ [١] من الدستور على أن كل مجلس له وحده المحافظة على النظام فى داخله بواسطة رئيسه وأنه لا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه

« على أنه قد حدث أمس أن أرسلت الحكومة قوة أحاطت بالمجلس من غير طلب منا بل إنها تجاوزت ذلك إلى الدخول فى فنائه والى إغلاق أبوابه لمنع الأعضاء من الوصول إلى قاعة الجلسة

« فأرى من واجبى أن احتج إلى دولتكم على هذا العمل لمخالفته لحكم الدستور

« وتفضلوا بقبول فائق الاحترام »

رئيس مجلس الشيوخ
عدلى يكن

كان لصدور هذا الاحتجاج من عدلى باشا صديق صدقى القديم والمشهود له من خصوم الدستور بالاعتدال والاتزان أثر بليغ فى إبراز العدوان الذى وقع من الوزارة ، كما كان هذا الموقف خليقا بالتقدير والثناء ، وقد أضفى على شخص عدلى هالة من الكرامة والإباء . فلقد وقف فى صف الشعب ذائداً عن حقوقه ، رغم نشأته

---

(١) المادة ١١٧ - « كل مجلس له وحده المحافظة على النظام فى داخله ويقوم بها الرئيس ، ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من ابوابه إلا بطلب رئيسه »

الأرستقراطية وصلاته العالية (١) . فكان موقفه رائعا مجيداً , وسترى فيما يلى أنه ثبت على موقفه المشرف واستقال من رآسة مجلس الشيوخ احتجاجا على إلغاء الدستور ، ورفض الاشتراك فى النظام الذى وضعه صدقى باشا ، وأبى إقرار الدستور الصورى الذى ابتدعه ، وكان من أركان المؤتمر الوطنى الذى قرر فى مايو سنة ١٩٣١ مناهضة دستور صدقى باشا وعدم الاعتراف بالانتخابات التى جرت على أساسه ، وأقر الميثاق القومى فى النضال عن الدستور كما سيجىء بيانه ، وظل وفيا لهذا الميثاق حتى انتقل إلى جوار ربه فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٣ ، راضيا مرضيا ، مذكوراً بالخير ، مشهودا له بالنبل والاستقامة ، والإباء والكرامة

مؤتمر من الشيوخ والنواب

اجتمع مؤتمر من الشيوخ والنواب وأعضاء مجالس المديريات فى النادى السعدى يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٠ ، وكان مؤلفا من الوفديين وحضره بعض نواب الحزب الوطنى ، وبعد أن ألقى النحاس خطبة فيما حدث من تكرار الاعتداء على الدستور أصدر الأعضاء بإجماع الآراء القرارات الآتية :

« نظراً لأن الوزارة الحاضرة عمدت إلى حكم البلاد حكما مطلقا لأنها بعد تكوينها لم تتقدم إلى نواب الأمة لتنال ثقتهم حتى يصح لها أن تهيمن على شؤون البلاد استنادا إلى هذه الثقة التى بدونها لا يتحقق حكم البلاد حكما دستوريا

« وبما أن الوزارة لم تكتف بذلك بل أجلت انعقاد البرلمان لمدة شهر لتنفرد بهذا الحكم المطلق وأغلقت البرلمان فى وجه شيوخ الأمة ونوابها لتمنعهم بالقوة المسلحة من القيام بواجبهم الدستورى وفى كل ذلك اعتداء على حق الأمة المقدس الذى قرره الدستور وهو أنها مصدر السلطات جميعا

---

(١) تزوج رفعة شريف صبرى باشا شقيق جلالة الملكة نازلى بكريمة عدلى باشا (وحيدته نايله هانم) فى سنة ١٩٢٤ ، وقد توفيت الى رحمة الله فى نوفمبر سنه ١٩٣٣ عقب وفاة والدها الجليل

« وبما انه فى الوقت الذى تجاهد فيه الأمم الأخرى لتقرير الحكم الدستورى وتوطيد دعائمه قد تكرر الاعتداء على الدستور فى مصر مما أدى إلى حرمان البلاد من الحكم النيابى فى فترات متعاقبة ووضع العقبات فى سبيل قضيتها السياسية وتعطيل مرافقها الاقتصادية

بناء على ذلك

« قرر المؤتمر ما يأتى :

« أولا — الدفاع عن الدستور ومقاومة كل اعتداء يقع عليه بكل ما يملكه كل مصرى من قوة ومال وتضحية

« ثانيا — تقرير مبدأ عدم التعاون وتشكيل لجنة تتصل بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه فى حالة ما اذا لم تتقدم الوزارة إلى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل

« ثالثا — القسم بالله العظيم بتنفيذ هذه الخطة وتعميمها فى جميع الدوائر الانتخابية بالقطر المصرى ، وهذه هى صيغة القسم :

صيغة القسم

« أقسم بالله العظيم أن أدافع عن الدستور وأقابل كل اعتداء عليه بكل ما أملك من قوة ومال وتضحية وأن أشترك اشتراكا فعليا فى تنفيذ خطة عدم التعاون التى تضعها اللجنة ويقرها الوفد وأن أعمل على تعميم ذلك فى دائرتى الانتخابية »

الحوادث الدموية

فى عهد وزارة صدقى

أثبت الشعب حيويته بمقاومته وزارة صدقى باشا التى تولت الحكم ضد إرادته ، واعتزم صدقى من ناحيته أن يقهر الشعب بقوة الحكومة والبوليس والجيش ، ومن ثم تعددت الحوادث الدموية فى عهده

أخذ الوفد وعلى رأسه النحاس يطوف فى الأقاليم ينشر الدعوة إلى مقاومة الاعتداء على الدستور ، وكانت أول زيارة له لمديرية الشرقية يوم أول يوليه سنة ١٩٣٠ ، حيث عقد اجتماع كبير بالزقازيق فى سرادق أقامه عبد العزيز بك رضوان فى محلجه ، وألقى فيه على الشمسى باشا خطبة ختمها بقوله : « إن الشرقية تؤمن بالدستور ولا تبغى بديلا بالنظام النيابى ، وقد أشرب أهلها الحياة الدستورية ، وستظل هذه العقيدة مستمدة من قلوب أبنائها قوة للدفاع عن الدستور والمحافظة على قواعده »

فى بلبيس

وعندما عاد الوفد من زيارته للزقازيق ووصل الى بلبيس جاءت الجموع الزاخرة الى المحطة لتحية النحاس وصحبه ، فمنعهم رجال البوليس من التجمع ، وحدث تصادم بين الفريقين أطلق فيه رجال البوليس النار على الجماهير فقتل منهم ثلاثة وجرح كثيرون

فى المنصورة

وزار النحاس مدينة المنصورة يوم ٨ يوليه تلبية لدعوة لجنة الوفد بها ، فازدحمت الشوارع بالجماهير لتحيته ، وأنفذت الوزارة إلى المدينة قوة من الجيش بلغت ثلاثة آلاف جندى مدججين بالسلاح ، عدا قوة البوليس ، وبينما كانت السيارة التى تقل النحاس تجتاز شارع البحر فى مكان ضيق اعترضتها قوة من الجيش أطلقت النار إرهابا ، وهجم جماعة من الجند بأسنة الرماح (السونكى) يهددون المدعوين أن يعودوا وإلا أصابهم القتل ، فلما استمر الركب فى سيره نفذ الجند وعيدهم فأصابوا سينوت بك حنا الذى كان يرافق النحاس فى عربته بجروح بالغة فى ذراعه ، وقتل أربعة من الأهلين وثلاثة من رجال الجيش والبوليس ، وبلغ عدد الجرحى ١٤٥ جريحا ، وكافأت الحكومة والسراى الأمير الاى عبد العظيم على قائد قوة الجيش التى ارتكبت هذه الفظائع بترقيته من رتبة أمير الاى الى رتبة اللواء بصفة استثنائية ، كما عاقبت ضابطا وهو الصاغ محمد أمين الذى عمل على حقن الدماء وأبى استعمال

القسوة مع الأهلين بالزقازيق بإحالته الى الاستيداع ، وكان هذا إغراء لرجال الجيش والبوليس بأن يمعنوا فى الاعتداء والقتل والتنكيل ويتجنبوا الرفق بالأهلين ، وقد كان لهذه المأساة وقع أليم فى نفوس الناس فى المنصورة وفى أرجاء البلاد

فى بور سعيد

وحدثت مظاهرة فى بور سعيد يوم ٢١ يوليه قمعها الجند بإطلاق النار ، فقتل واحد من المتظاهرين وجرح كثيرون

فى الاسماعيلية والسويس

وقامت مظاهرات بالاسماعيلية والسويس شتتها البوليس بالقوة وقبض على عدد من المتظاهرين

فى طنطا

وقامت مظاهرات عدائية ضد الوزارة فى طنطا يوم ٩ يوليه فرقها البوليس بالقوة وقبض على ٧٤ شخصا من المتظاهرين

فى الإسكندرية

أما الإسكندرية فكانت ميداناً لحوادث خطيرة ، فقد تألفت فيها يوم ١٥ يوليه مظاهرات احتجاجا على حوادث القتل التى وقعت فى بلبيس والمنصورة ، فقابلها الجند بإطلاق النار ، وبلغ عدد القتلى عشرين قتيلا ، وعدد الجرحى ٥٠٠ جريح ، غصت بهم مستشفيات المدينة ، وقبض البوليس على بعض أعضاء لجنة الوفد المركزية وهم الأساتذة : عبد الفتاح الطويل وحسن سرور والسيد كرى والدكتور أحمد عبد السلام ، كما ألقى القبض على عدد كبير من الأهلين بحجة أنهم من المتظاهرين

فى القاهرة

وكان يوم ٢١ يوليه هو اليوم الذى حدده الشيوخ والنواب لاجتماع البرلمان

بعد انتهاء فترة التأجيل ، وإذ اعتزم الأعضاء الاجتماع فى هذا الموعد فقد احتلت الحكومة دار البرلمان لمنعهم من الاجتماع فيه ، وقامت فى هذا اليوم مظاهرات عديدة فى شتى نواحى القاهرة احتجاجا على منع البرلمان من الاجتماع ، واستعدت الحكومة لقمع هذه المظاهرات بقوات عظيمة من الجيش والبوليس وبلوك الخفر وبأقوى الوسائل ، وأطلق الجند النار على المتظاهرين فى عدة أحياء ، فبلغ عدد القتلى منهم أربعة وعدد الجرحى أربعين ، عدا من أصيبوا ولم يبلغوا عن إصاباتهم وهم كثيرون

تبليغ رئيس الوزارة البريطانية
إلى كل من رئيس الحكومة ورئيس الوفد

بعد أن تفاقمت الحوادث فى شهر يوليه وبخاصة بعد مأساة الاسكندرية الدامية ألقى المستر رمزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ١٦ يوليه سنة ١٩٣٠ تصريحاً عن الحالة فى مصر وموقف الحكومة البريطانية . قال :

« لما ظهرت بوادر الأزمة الدستورية الحالية فى مصر حوالى اليوم الرابع من شهر يونيه أرسلت حكومة صاحب الجلالة تعليماتها إلى المندوب السامى أن يراعى فى خطته الحياد الدقيق التام وإن كانت قد تركت له الحرية — دون الخروج عن هذا الموقف — فى أن يذكر الفريقين المتنازعين بأن الحكومة بعملها هذا تبذل أقصى جهدها لتحتفظ بالجو الطيب الذى انتهت فيه مفاوضات المعاهدة ، وقد صرح السير برسى لورين (المندوب السامى) بمعنى هذا لكل من جلالة الملك فؤاد والنحاس باشا الذى أعرب له عن اغتباطه

« ومنذ تألفت الوزارة الحالية أبان السير برسى لورين بصورة جلية أن حكومة جلالته تنوى التمسك بخطتها القائمة على الحياد وعدم التدخل والتعرض لما تعده مسألة داخلية محضة تخص مصر ، ولا توجد خطة أخرى تتفق مع النية التى أعلنتها حكومة جلالته فى سنة ١٩٢٢ وستبقى الحكومة محتفظة بها إلى الحد الذى لا يتعارض مع التبعات الدولية الملقاة على عاتقها

« وقبل أن تصل إلى لندن الأنباء التى يؤسف لها عن حوادث الإسكندرية كانت التعليمات قد أرسلت إلى المندوب السامى لكى يبين بصريح العبارة أن حكومة جلالته لا تنوى أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصرى ، وعلى ذلك لا يمكن أن يكون لها ضلع فى تغيير قانون الانتخاب حتى وان كان تصريح سنة ١٩٢٢ لا يمنعها التدخل الفعلى فى مسألة داخلية من هذا القبيل

« ونظراً للحوادث التى وقعت أمس أرسلت التعليمات إلى المندوب السامى ليبلغ صدقى باشا أننا لا بد أن نعده مسئولا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر ، وكُلّف السير برسى لورين ايضا أن يبلغ النحاس باشا أنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر واننا نعده كذلك مسئولا مع الحكومة إذا تعرضت أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر

« وفى خلال ذلك رأت حكومة جلالته نظرا لما يتهدد أرواح الأجانب وممتلكاتهم من الخطر فى الإسكندرية أن تصدر أوامرها إلى بارجتين حربيتين بالسفر الى مياه ذلك الثغر »

وجاءت فعلا بارجتان حربيتان بريطانيتان إلى الاسكندرية بحجة المحافظة على أرواح الأجانب ، فكان لحضورهما وقع أليم فى النفوس

وأرسل السير برسى لورين يوم ١٧ يوليه نص تصريح مكدونالد ضمن خطاب بعث به فى ذلك اليوم الى كل من رئيس الوزارة ورئيس الوفد

رد رئيس الحكومة

وأجاب صدقى على خطاب المندوب السامى بالجواب الآتى :

« ترى الحكومة المصرية — ولم يكن يسعها إلا أن ترى — فى التبليغ الذى تفضلتم بإرساله إلىّ أن الموقف الذى اتخذته الحكومة البريطانية أخيرا لا يكاد يتفق مع تصريحاتها المتكررة بأنها ستراعى بالنسبة لمسائل مصر الداخلية مقتضيات الحياد الدقيق

« فإن ذلك التبليغ فى الحين الذى يشير الى تصريح ٢٨ فبراير ويراه مانعا من كل تدخل فى مسألة داخلية محضة كالمسألة الدستورية يعقب بأن الحكومة البريطانية لا تنوى أن تكون أداة للاعتداء على الدستور ، وقد يكون لإعلان نية الحكومة البريطانية محل لو أن الحكومة المصرية التمست معونتها فى تنفيذ ذلك الغرض ، ولكنها لم تفعل ، وما كان لها ومصر دولة مستقلة أن تفعل ذلك ، فذلك الإعلان من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن أن يؤول هنا إلا على أنه تدخل بمعنى معين وفى تلك الشئون الداخلية التى لم ينكر تصريح ٢٨ فبراير نفسه حق مصر المطلق فى التصرف فيها

« أما الحوادث التى جرت فى الإسكندرية والتى يؤسف لها فلاشك فى أن ماروى منها على عجل لم يسمح بتصويرها على صورتها الحقيقية ، وقد تبينتم طبعا أن السلطات المحلية تغلبت عليها بسرعة وأنه بعد فترة قصيرة لم تلبث السكينة أن تنشر ظلالها ، والآن وقد أصبح الذين أثاروا هذا الهياج المصطنع خدمة لدعاة الفتنة رهن العدالة فلا خوف على مصير الأمن فى الإسكندرية

« وقد ذكرت لسعادتكم بهذا الصدد — وأتشرف بأن أعيد ما ذكرت — أن المحافظة على أرواح الأجانب فى مصر وعلى طمأنينتهم ومصالحهم كانت منذ الساعة الأولى فى صدر ما عنيت به وزارتى من المشاغل ، يعلم منى ذلك حق العلم الأجانب المقيمون هنا ، ولم تعوزنى من جانبهم مظاهر الثقة

« وتلقاء شعورى بواجب حمايتهم وثقتى بأن ما أملك من الأسباب والوسائل يمكننى كل التمكين من القيام بالواجبات التى أخذتها وزارتى على عاتقها ، لم تحدثنى نفسى لحظة ما بأن أتخلى عن المسئوليات التى أشار اليها تبليغ الحكومة البريطانية وان لم يكن من شأن ذلك التبليغ أن يسهل علىّ أداء مهمة اعتزمتُ على أى حال القيام بها الى النهاية

« والآن وقد استقر النظام واستتبت السكينة لا اخال سعادتكم الا تتبينون أن وجود البوارج البريطانية فى المياه المصرية لم يعد له وجه من حيث غرض المحافظة الذى قُصد اليه من إرسالها

« ولم يبق إلا أن أرجو سعادتكم أن تعربوا للحكومة البريطانية عما تراه الحكومة المصرية فى عبارة التبليغ التى تشير إلى مسؤولية غيرها ، فإنها وإن كانت لم يُملها طبعا إلا الحرص على المحافظة على أرواح الأجانب وأموالهم ، قد تحمل على أنها غضٌّ من سلطان الحكومة القائمة بالأمر وتشكيك فى انفرادها بالمسؤولية ، وهى وحدها التى تُسأل عن حالة البلاد وتُخاطَب فى هذا الشأن ، فيجر ذلك الى غير ما قصد اليه من تلك الاشارة مما قد يعيق من قوة التدابير التى تقضى بها إعادة النظام وحسن أثرها »

ذلك هو جواب رئيس الوزراء على التبليغ البريطانى ، ومن عجبٍ أن صدقى باشا لم يعن فيه إلا بإبراز الجانب الذى يهمه كحاكم مطلق يتولى الحكم على غير إرادة الشعب ، فهو لا يخفى شعور استيائه من إعلان الحكومة البريطانية أنها لا تنوى أن تكون أداة للاعتداء على الدستور ، ولا ينفى عن نفسه تهمة هذا الاعتداء ، بل يعترض على هذا الإعلان بحجة أن حكومته لم تلتمس معونة بريطانيا فى تنفيذ غرضها ، فالاعتداء على الدستور فى نظره سائغ ومشروع ، ومظهر الاستقلال فى نظره أن لا تلتمس الحكومة فى اعتدائها على دستور البلاد معونة الحكومة البريطانية ، وليس هذا التفكير مما يشرف رئيس وزارة مصرى ، لأنه إنما يسجل على نفسه نية الاعتداء على حقوق الشعب ، ويتظاهر بأنه ليس فى حاجة إلى معونة الدولة المحتلة فى تنفيذ عدوانه على الأمة وبغيه عليها . فى الوقت الذى تتظاهر فيه تلك الدولة بأن لا يد لها فيه ، وتتنصل من تبعته الأثيمة ، وما كدونلد فى قوله هذا لم يكن يقرر الحقيقة ، وانما أراد أن يدرأ عن الحكومة البريطانية تهمة الاشتراك فى هذا الاعتداء والتحريض عليه تحت ستار الحياد الكاذب ، تلك التهمة التى أثبتتها الحوادث السابقة واللاحقة ، ففى الوقت الذى يتنصل فيه ما كدونلد من تهمة الاشتراك فى الاعتداء على الدستور ، يباهى صدقى بالاعتراف بها ، ويزهو بأنه لا يلتمس فى ذلك معونة بريطانيا ، ولو كان يحترم بلاده وأمته لاستنكر ما ينطوى عليه التبليغ البريطانى من اتهامه بالاعتداء على الدستور ، ولكنه بدا فى جوابه معترفا بهذه التهمة ، غير مكترث لنسبتها اليه ، وأعجب من ذلك أن يبرز فى جوابه

حرصه على حقوق الأجانب ورعايته لمصالحهم وأرواحهم ويعتز بشهادتهم له فى هذا الصدد وثقتهم به ، وكان الأجدر به والأكرم له أن يجعل المحافظة على حقوق الشعب أولى بالتنويه من رعاية حقوق الأجانب ، وأن يعتز بثقة الشعب أكثر من اعتزازه بثقة الأجانب ، لأن أول مايجب على رئيس الحكومة المصرية أن يحافظ على حقوق الشعب المصرى ، قبل أن يحافظ على حقوق النزلاء ، ويعتز بثقة مواطنيه قبل أن يعتز بثقة الأجانب ، ولكن عقلية الحكم المطلق هى التى أملت على صدقى جوابه ، فلا غرابة فى أن تشيع هذه العقلية فى كل جوانبه ، فكأنه يريد أن يقول لرئيس الحكومة البريطانية : إننى ماضٍ فى سياسة البطش بالشعب ، ولا تخشوا بأسا على الأجانب فإنى أطمئنكم على أن لا يمسهم سوء ، لأن سياسة البطش والعدوان مقصور تنفيذها على المصريين دون الأجانب ، فما أشد ما ينطوى عليه هذا الجواب من استهتار بحقوق البلاد وكرامتها !

رد رئيس الوفد

وقد رد النحاس على التبليغ البريطانى بالجواب الآتى :

« ردا على خطاب سعادتكم الرقم ١٧ الجارى الذى أبلغتمونى به تصريح الحكومة البريطانية فى مجلس العموم بتاريخ ١٦ منه أرجو سعادتكم إبلاغ جناب المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية ما يأتى :

« أنه ليسر الأمة المصرية أن تلتزم الحكومة البريطانية خطة الحياد التام التى أعربت عنها منذ بدرت بوادر الأزمة الدستورية الحالية فى مصر وأن تصرح بأنها لا تبغى أن تستخدم أداة لمهاجمة الدستور المصرى وأن يكون لها من ثم ضلع فى تغيير قانون الانتخاب ، ولا شك فى أن هذا هو أقوم سبيل للمحافظة على الجو الصالح الذى انتهت فيه المفاوضات الأمر الذى حرصنا عليه غاية الحرص ولا نزال نبذل فى سبيله أقصى جهدنا

« وإن الأمة المصرية المخلدة بطبيعتها الى الهدوء والسكينة والتى رحبت دائما بالأجانب ولا تزال تهتم بسلامتهم وتحوطهم بعنايتها ورعايتها لتأسف كل

الأسف للحوادث المحزنة التى وقعت فى هذا القطر ضد إرادتها وبالرغم منها والتى جرّ إليها مسلك الوزارة فى الأزمة الدستورية القائمة حيث وقفت البلاد موقف الدفاع عن دستورها ضد وزارة معتدية على سلطة الأمة

« وبما أن بقاء الدستور منيع الجانب مصون الأحكام هو أنجع الوسائل لوقاية البلاد من هذه الحوادث المكدرة التى تقترن دائما بقيام الحكومات المعادية للشعب ، فإننا لذلك حريصون كل الحرص على الدفاع عن دستورنا فى دائرة حقوقنا ونأمل أن تتغلب الديمقراطة على الحكم المطلق فتزول بذلك الأسباب التى تجر الى هذه الحوادث المشئومة »

فضّ الدورة البرلمانية

تعمدت الوزارة عدم مواجهة البرلمان فاستصدرت يوم ١٢ يوليه سنة ١٩٣٠ مرسوما بفضّ الدورة البرلمانية ، ولم يكن البرلمان قد أقرّ الميزانية بعد

فجاء هذا المرسوم نقضا صارخا للمادة ١٤٠ من الدستور التى تقضى بعدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية ، كما جاء نقضا للمادة ٩٦ التى تقضى بدوام دور الانعقاد العادى مدة ستة شهور على الأقل ، وقد بدأت لدورة البرلمانية ذلك العام فى ١١ يناير سنة ١٩٣٠ ، ولا نحسب مدة التأجيل بداهة من الستة الأشهر ، فكان واجبا أن يستمر انعقاد البرلمان إلى ١١ أغسطس سنة ١٩٣٠ ، ولولا مدة التأجيل التى اعترضتها لكان واجبا أن يستمر إلى ١١ يوليه على الأقل

وقد احتج أعضاء البرلمان على هذا الفضّ ، لوقوعه مخالفا للدستور ، وكان فى نيتهم عقد البرلمان فى نهاية الشهر الذى أجل له ، ولكن الحكومة احتلت بقواتها دار البرلمان فى ذلك اليوم — ٢١ يوليه سنة ١٩٣٠ —

احتجاج عدلى باشا

واحتج عدلى باشا للمرة الثانية على احتلال القوات المسلحة دار البرلمان ،

وأرسل يوم ٢١ يوليه بكتاب الاحتجاج الآتى إلى رئيس الوزارة قال :

« بتاريخ أمس (٢٠ يوليه) توجهت قوة مسلحة من رجال الجيش والبوليس إلى دار البرلمان فأحاطت به ، ثم اقتحم قسم منها أبوابه ، وطلب إلى قومندان حرس البرلمان إخلاء الشكنة التى يشغلها ذلك الحرس فأبدى القومندان عدم إمكانه إجابة هذا الطلب إلا بأمر منا ، وطلب أن يؤتى له بهذا الأمر أو أن يمهل حتى يتمكن من استئذاننا ، فأبت القوة الاستماع له وأخرجت رجاله عنوة من الشكنة

« وترون دولتكم أن فى إحاطة دار البرلمان بقوة مسلحة مخالفة لنص المادة ١١٧ من الدستور ، يزيدها خطورة انتهاك هذه القوة لحرمة البرلمان بدخول داره وإخراج حرسه عنوة من شكناتهم

« فإزاء تكرار مخالفة هذا الحكم الدستورى لايسعنى إلا أن اكرر لدولتكم احتجاجى على هذا العمل

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢١ يوليه سنة ١٩٣٠ رئيس مجلس الشيوخ
عدلى يكن

وأرسل وكيلا مجلس النواب الأستاذ عبدالسلام جمعه بك والأستاذ عبدالخالق عطيه احتجاجا بهذا المعنى إلى صدقى باشا

وقدم نواب المعارضة عريضة إلى الملك يطلبون منه دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى يعقد يوم السبت ٢٦ يوليه سنة ١٩٣٠ لاستجواب الوزارة عن تصرفاتها ولاقتراع مجلس النواب على الثقة بها ، فلم يأبه لها الملك

اجتماع أعضاء البرلمان

فى النادى السعدى — ٢٦ يوليه سنة ١٩٣٠

وعلى أثر رفض الحكومة دعوة البرلمان لجلسة غير عادية اجتمع معظم أعضائه

فى النادى السعدى يوم ٢٦ يوليه سنة ١٩٣٠ ، وقد اختاروه لاجتماعهم بسبب احتلال الحكومة دار البرلمان بقواتها المسلحة

فاجتمع أعضاء مجلس النواب أعضاء مجلس النواب برآسة عبد السلام جمعة بك (باشا) وكيل المجلس [١] ، وتولى السكرتيرية الأستاذ عبد الرحمن عزام (باشا) والأستاذ أحمد عبد اللطيف مرزوق ، وقرر المجلس عدم الثقة بالوزارة

واجتمع أعضاء مجلس الشيوخ برآسة فتح الله بركات باشا ، وقرروا الاحتجاج على تصرفات الوزارة ، وسجلوا اعتداءاتها على الدستور

احتجاج بعض المجالس الإقليمية

وأصدر بعض مجالس المديريات قرارات بالاحتجاج على تصرفات الوزارة ، فصدر مرسوم فى ١٨ يوليه بحل مجلس مديرية البحيرة ، لأن أعضاءه عرضوا لمسائل خارجة عن اختصاص المجلس لم يكن يجوز لهم البحث فيها وصمموا بالرغم من لفت رئيس المجلس لنظرهم على إصدار قرار فيها وأنه لا يتوقع مع مثل تلك النزعة انهم يستطيعون التفرغ لشؤون المديرية الخاصة بالإخلاص للواجب ويقتضى لذلك حل المجلس ،

وعجيب أن تركن الحكومة على مثل هذه الأسباب فى حل المجلس ، فان إعراب مجالس المديريات عن شعورها فى المسائل القومية العامة لا يتنافى بداهة مع قيامهم على شؤون المديرية ولا يتعارض قطعا مع الإخلاص الذى تذكره الحكومة فى المرسوم بل قد يستدعيه الإخلاص لواجبهم

واجتمع مجلس مديرية الغربية فى أكتوبر ، وقرر عدم الثقة بالوزارة ، ففضته المديرية بالقوة

محاولة اغتيال صدقى باشا

أغسطس سنة ١٩٣٠

فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٠ بينما كان صدقى باشا راكبا القطار من الإسكندرية

---

(١) كان رئيس المجلس وقتئذ (الأستاذ ويصا واصف) متغيبا بأوروبا

إلى العاصمة ضبط شاب سودانى بزى خدم مركبات البولمان فى العربة التى بها رئيس الوزارة ، وتبين أنه تزيى بهذا الزى واندس ضمن الخدم لكى يقتله بلطة مرهفة الحد ضبطت معه ، وكان يخفيها تحت قفطانه الأبيض ، وقبض عليه قبل أن يرتكب جريمته ، واتضح أنه يدعى حسين محمد طه من خريجى كلية غردون بالخرطوم ، وأنه موظف بهندسة السكك الحديدية . ونجل محمد بك طه عضو مجلس النواب السابق عن مركز الدر

وقد حوكم أمام محكمة الجنايات على شروعه فى قتل صدقى باشا ، وحكم عليه بالسجن سبع سنوات ، وتوفى فى السجن سنة ١٩٣٢

إلغاء الدستور

وإعلان دستور آخر — ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠

كانت الأفكار تتناقل الإشاعات المختلفة عما تبيته الحكومة للحياة الدستورية ، وكان الظن أن تلجأ إلى تعديل قانون الانتخاب لتضمن تدخلها وضغطها على حرية الناخبين ، أو توقف الحياة الدستورية كما فعلت وزارة محمد محمود ، ولكن وزارة اسماعيل صدقى كانت أمعن فى العدوان مما ظنه الناس ، إذ استقر عزمها على إلغاء الدستور ووضع دستور آخر يضيق من سلطة الأمة ، وسن قانون انتخاب يجعل الانتخاب على درجتين ويحصر حق الانتخاب فى أضيق الحدود

صدر الأمر الملكى فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ بإلغاء دستور سنة ١٩٢٣ وبحل مجلسى النواب والشيوخ ، وإعلان الدستور الجديد ، ووقع الملك فؤاد على هذا الأمر وعلى الدستور الجديد ، ووقع معه الوزراء : اسماعيل صدقى : عبد الفتاح يحيى . حافظ حسن . محمد توفيق رفعت . على ماهر . توفيق دوس . محمد حلمى عيسى . مراد سيد احمد . ابراهيم فهمى كريم

وصدر فى نفس اليوم قانون الانتخاب الجديد منسجما مع الدستور الذى ابتدعته الوزارة

وعرضت الوزارة خفية أمر هذا الدستور على الحكومة البريطانية قبل

إصداره ، وأطلعت وزارة الخارجية البريطانية على نصوصه ، وكانت هذه على علم باليوم المحدد لصدوره ، فكان جوابها أن هذه من المسائل الداخلية التى لا شأن لها بها ، ومدلول الجواب موافقتها على هذا الاعتداء ، فمضت الوزارة مطمئنة فى إنفاذه ، وكان موقف الحكومة البريطانية تحت ستار «الحياد» ينطوى على الانتقام من الأمة لعدم قبول حكومتها البرلمانية مشروع المعاهدة . فسياستها هى إما قبول السيطرة البريطانية وإما حرمان الأمة حقوقها الدستورية بواسطة الوزارات الرجعية

كتمت الوزارة أمر إلغاء الدستور عن الجميع ، عدا الانجليز الرسميين ، فإنها كما سبق القول أفضت اليهم بنياتها بشأنه واستأذنتهم فى إنفاذها فأذنوا لها بذلك ، وإلى هذه الحقيقة أشارت جريدة « الديلى ميل » الانجليزية بقولها قبيل صدور الدستور الجديد : « تُدبر أزمة جديدة فى سراى عابدين فى حين أن نصف موظفى القاهرة غائبون فى الإجازات والبرلمان البريطانى فى دور عطلته الصيفية ، واتصل بى من أصدق الموارد أن الملك فؤاد بمعاونة صدقى باشا قد سنا دستورا جديدا تماما وأن هذا الدستور بمقتضى الخطط الموضوعة سيعرضه صدقى باشا على الملك رسميا يوم الأربعاء أو حوالى هذا اليوم ، وسيوقع الملك مرسوما بإصدار الدستور الجديد الذى ينفذ من طبيعته فى الحال ، ومن مقتضياته الأولى حل البرلمان الحالى ، أما التفاصيل فلا تزال مكتومة » إلى أن قالت : « ومعنى هذا أن الحكومة تكون حكومة السراى وأن الحكومة هى الملك نفسه ، وستكون نتيجة هذا التغيير المنتظر نقل السيطرة البرلمانية من الوفديين المتطرفين المتضادين للبريطانيين إلى الملك الذى يتسنى له إذ ذاك أن يحكم البلاد حكما مطلقا ، ومن أغرب ظاهرات هذا الانقلاب الموقف الذى وقفته الحكومة البريطانية التى يجب أن تطلع كل الاطلاع على التغيرات الرجعية التى يراد إجراؤها ولكن الحكومة البريطانية تتغافل عن هذه الأمور بحجة أنها ليست من شؤونها ، أما الذين يعلمون طريقة سير الحوادث فى مصر فيقولون إنه من المستحيل عمليا أن تتبع بريطانيا سياسة عدم التدخل فى الشؤون المصرية ، فما دامت بريطانيا واضعة جنودها فى القاهرة وأسطولها على مقربة من الاسكندرية فإن عدم تدخلها يعتبر على الأقل معادلا للتأييد السلى »

ولما أصدر صدقى باشا دستوره سئل المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم (النواب) عما إذا كان لديه بيان عن الحالة فى مصر فقال : « إن الدستور وقانون الانتخاب الجديدين قد صدرا بأمر ملكى بتاريخ ٢٢ اكتوبر ، أما موقف الحكومة البريطانية بإزاء هذه التغييرات فلا يزال كما حدده رئيس الوزارة البريطانية فى بيانه فى هذا المجلس بتاريخ ١٦ يوليه الماضى » ، وقد أراد المستر هندرسن بهذا الجواب أن يشير إلى تصريح المستر ماكدونلد الذى أعلن فيه حياد الحكومة البريطانية بإزاء الحالة فى مصر ، ولكن هذا الحياد لا يخفى الحقيقة الواقعة وهى موافقتها على هذا الانقلاب عقاباً للأمة كما أسلفنا على عدم قبول المعاهدة ، وكان الموظفون البريطانيون فى الحكومة المصرية وبخاصة فى البوليس والجيش على رأس حركة القمع التى اتخذتها هذه الحكومة بإزاء مظاهرات الاحتجاج التى قامت ضد وزارة صدقى باشا ، وكان هذا الموقف أبلغ رد على دعوى الحياد الكاذب

وقد اعترفت جريدة «التيمس» كبرى الصحف الانجليزية فى فبراير سنة ١٩٣٢ « بأن مصير أية حكومة مصرية فى الأحوال الحاضرة يتوقف على الانجليز مهما شددت الحكومة البريطانية فى التمسك بالحياد »

كان إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ اعتداءاً منكراً على حقوق الشعب ، واستخفافا به ، لأن هذا الدستور هو حق أساسى كسبته الأمة بعد جهاد طويل مرير ، ومن أحكامه الجوهرية أنه لا يجوز تعديله إلا بقرار من مجلسى الشيوخ والنواب بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا ، ثم بتصديق الملك على هذا القرار ، ثم يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتعديل ، ولا تصح المناقشة فى ذلك فى كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه ، ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء (المادة ١٥٧ من الدستور)

فاذا كانت الحكومة لا تملك تعديل أى مادة فى الدستور إلا بهذه الأوضاع والقيود ، فلا تملك من باب أولى إلغاءه ووضع دستور آخر بدلا عنه

ولعمرى إذا ساغ لكل وزارة أن تفعل هذه الفعلة ، كان الدستور مهزلة ، بل

كان شأنه أقل من شان القوانين واللوائح العادية ، لأن الحكومة لاتملك إصدار القوانين إلا إذا أقرها البرلمان ، فكيف يمكن أن تلغى الدستور بجرة قلم وبأمر ملكى ؟

لقد ورد فى مذكرة وزير الحقانية التى أعلنت مع الدستور فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ أنه « متى صدر الدستور الجديد (دستور سنة ١٩٢٣) فإن الحالة تتغير تغيراً تاما إذ إصدار هذا الدستور والاعتراف بمبدأ كون الأمة هى مصدر جميع السلطات يجعلان سحب الدستور بعد منحه أمراً غير مستطاع »

وبمعنى أوضح إن دستور سنة ١٩٢٣ هو تعاقد بين الشعب والملك على تحديد سلطة كل منهما ، وقد أقسم الملك كما أقسم ممثلو الأمة اليمين على احترامه ، وهذا القسم قد سجل التعاقد بين الأمة والملك ، فلم يكن من حق الملك أن يلغى هذا الدستور بأمر ملكى ، لأن هذا الأمر هو بمثابة فسخ من جانبه لتعاقد تم بينه وبين الأمة ، وأقسم اليمين علناً على احترامه ، ولا يملك أحد طرفى التعاقد فسخه ، وهذا من بدهيات القانون العام ، فما بالك بتعاقد بين الأمة وولى الأمر ، ومن ثم لا يحق للملك شرعا وقانونا إلغاء هذا التعاقد الرسمى العلنى ، ولعل هذا هو مادعا الملك فؤاد الى عدم حلف اليمين على احترام الدستور الجديد ، لأنه لا يملك أن يحلّ نفسه من اليمين التى أقسمها على احترام دستور سنة ١٩٢٣ ، ولأن حلفه يمينا ثانية على دستور جديد هو إبراز لحنثه فى يمينه الأولى

قواعد دستور صدقى باشا

يتجلى فى دستور صدقى باشا طابعه الرجعى ، فقد أهدر سلطة الأمة وحقوقها فى مواضع كثيرة ، نذكر منها على سبيل المثال مايلى :

(١) انه اعتبر الدستور منحة من الملك ، فقد ألغى دستور سنة ١٩٢٣ بأمر ملكى ، وأعلن الدستور الجديد بالأمر الملكى ذاته ، وهذا معناه أن للملك أن يلغى الدستور كلما يشاء ، مع أن دستور سنة ١٩٢٣ كما سبق القول هو تعاقد بين الملك والأمة ، لا يملك الملك فسخه ، وهذا التعاقد قد سجل فى وثيقة رسمية ، وهى اليمين ،

التى أقسمها الملك علنا أمام البرلمان باحترام الدستور ، ولا يوجد ارتباط أكثر علانية وإلزاما من مثل هذا التعاقد

(٢) انه جعل الدستور الجديد غير قابل لأى تعديل مدى عشر سنوات

(٣) انه قيّد المسئولية الوزارية أى حق مجلس النواب فى الثقة أو عدم الثقة بالوزارة ـ وهو جوهر النظام الدستورى ـ قيّده بقيود تجعل استعمال هذا الحق متعذراً بل ممتنعا فعلا ، إذ أوجب تقديم الطلب بذلك كتابة ، وأن يوقع عليه ثلاثون نائبا على الأقل ، وأن تبين فيه الشؤون التى ستجرى فيها المناقشة التى يعقبها الاقتراع على عدم الثقة بيانا واضحا ، ولا يجوز أن يطرح هذا الطلب للمناقشة إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، ولا يجوز أن يطرح هذا الطلب للمناقشة إلا بعد يومين على الأقل من تمام المناقشة فيه ، وأن يكون قرار عدم الثقة بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس جميعا ، لا للأعضاء الحاضرين فقط ، وهذه القيود لم ترد فى دستور سنة ١٩٢٣ (١) ، ولم يدع أحد من خصوم النظام الدستورى أن مجلس النواب أسرف فى استعمال حق عدم الثقة بالوزارة بل بالعكس لم يكن قد استعمله قط طيلة السنوات الماضية ، ولكن صدقى باشا كان يشعر فى خاصة نفسه أن وزارته لا يحتمل بقاءها أى مجلس نيابى له كرامته ، فابتدع هذه القيود ، وواضح أن غرضه منها هو وضع العراقيل فى سبيل المسئولية الوزارية وتمكين الوزارة من التأثير على النواب لاجتناب قرار عدم الثقة بها ، فالطلب يجب أن يقدم كتابة من ثلاثين نائبا ، ولا يجوز لعضو بمفرده أن يثير مسألة عدم الثقة ، واذا قدم الطلب لا تجوز المناقشة فيه إلا بعد ثمانية أيام ، وإذا جرت المناقشة فيه لا يؤخذ فيه الرأى الا بعد يومين ، كل هذا ليعطى الفرصة للوزارة لكى تؤثر فى النواب بطريق الإغراء أو التهديد فيمتنعون عن عدم الثقة بها

---

(١) ان المادة ١٠١ من دستور سنة ١٩٢٣ تجعل للوزراء الحق فى أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام فى الاقتراع على عدم الثقة بهم ، أما دستور سنة ١٩٣٠ فجعل هذا التأجيل حتميًا دون أن يطلبه الوزراء

(٤) ان الأمر بحل مجلس النواب لا يشتمل على تحديد يوم لإجراء الانتخاب فى ميعاد لا يتجاوز شهرين ولا على تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب كما يقضى بذلك دستور سنة ١٩٢٣ ، بل اقتصر دستور صدقى على جريان الانتخاب فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الحل ودعوة المجلس الجديد للاجتماع فى ميعاد لا يتجاوز أربعة أشهر من ذلك التاريخ ، دون النص على ضرورة اشتمال الأمر بالحل على ميعاد الانتخاب

(٥) جعل للسلطة التنفيذية حق التشريع وحق تقرير اعتمادات جديدة مدة سبعة أشهر من السنة فى غيبة البرلمان

(٦) جعل لها نقل اعتمادات من باب الى آخر فى الميزانية من غير حاجة إلى تصديق البرلمان

(٧) جعل الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ ثلاثة أخماس المجلس وبذلك خول الحكومة تعيين أغلبية أعضائه خلافا لما يقضى به دستور سنة ١٩٢٣ إذ يجعل الأعضاء المعينين الخمسين والمنتخبين ثلاثة الأخماس

(٨) جعل الصحف عرضة للتعطيل بقرار من محكمة الاستئناف بجلسة سرية والنص على ذلك فى الدستور

(٩) لم يوجب تقرير الميزانية فى البرلمان ، إذ نص على جواز فض الدورة البرلمانية بعد خمسة أشهر فقط من انعقاد البرلمان من غير أن يتحتم إتمام تقريره للميزانية ، خلافا لما ينص عليه دستور سنة ١٩٢٣ من عدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل انتهاء المجلسين من تقرير الميزانية (مادة ١٤٠)

(١٠) حرم على مجلسى النواب والشيوخ حق اقتراح القوانين المالية فقد جعل اقتراح هذه القوانين للملك وحده ، وهذا الحق مقرر لكلا المجلسين فى دستور سنة ١٩٢٣ (عدا ما هو خاص بإنشاء الضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك ولمجلس النواب وحده) ، وبديهى أن منع البرلمان من اقتراح القوانين المالية يسلبه حق التشريع فى المسائل المالية عامة وهى المسائل التى لا تخلو منها الشؤون والمرافق العامة ، فلا يستطيع البرلمان اقتراح فتح اعتماد لأى شأن من الشؤون ولا فرض ضريبة أو تعديلها ، فى حين كان للجمعية التشريعية القديمة حق اقتراح القوانين المالية

(١١) أجاز للسلطة التنفيذية فيما بين أدوار الانعقاد وفى فترة حل مجلس النواب تقرير أى مصروف غير وارد فى الميزانية أى فتح اعتمادات مالية جديدة أو نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية بمراسيم دون أن تكون مقيدة بدعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى للموافقة على هذه الاعتمادات ، فإذا لوحظ أن المدة التى لا يجوز أن لاينعقد فيها البرلمان بموجب ذلك الدستور هى سبعة أشهر كان هذا النص مطلقا ليد السلطة التنفيذية فى تقرير ماتشاء من الاعتمادات المالية خلال هذه المدة ويجد البرلمان نفسه حين انعقاده أمام مراسيم نفذت بالفعل وصرفت المبالغ التى صدرت بها فلا يكون من الميسور نقضها

(١٢) جعل للملك إهمال أى قانون يقره البرلمان ، ويكفى لذلك عدم تصديقه عليه فى مدى شهرين ، ولا يجوز للبرلمان فى دور الانعقاد نفسه النظر فى مشروع لم يصدق عليه الملك ويجوز له ذلك فى دور انعقاد آخر بشرط موافقة ثلثى أعضاء كلا المجلسين ، ولا تكفى الأغلبية العادية إلا بعد انتخابات جديدة ، فى حين أن دستور سنة ١٩٢٣ ينص على أنه إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده اليه فى مدى شهر لإعادة النظر فيه ، فاذا لم يرده عدّ ذلك تصديقا عليه ، وإذا أقر البرلمان المشروع ثانيا فى دور الانعقاد نفسه بموافقة ثلثى الأعضاء صار له حكم القانون وصدر ، أما فى دور انعقاد آخر فلا يشترط هذه الأغلبية بل يكفى لصدوره الأغلبية العادية

(١٣) جعل للملك وحده تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين ، فى حين أن دستور سنة ١٩٢٣ جعل تعيينهم وفقا للقانون ، وهذا القانون جعل للوزارة حق المسئولية فى ذلك ، وهو القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الصادر فى ٣١ مايو من تلك السنة (فى عهد وزارة ثروت الائتلافية) ، فقد قضى بأن يكون استعمال السلطة التى للملك فيما يختص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى « بواسطة رئيس مجلس الوزراء » ، ومعنى ذلك أن يكون تعيين شيخ جامع الأزهر بأمر ملكى بناء على مايعرضه رئيس مجلس الوزراء ، كما تصدر بناء على ما يعرضه أيضا الإرادات والأوامر الأخرى المنصوص عليها فى قوانين هذه المعاهد ، وأوجب صدور ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى والحساب الختامى

بقانون وتتبع فيهما الأحكام المقررة فى الدستور لميزانية الدولة وحسابها الختامى ، ولكن دستور صدقى باشا قد ألغى حق الوزارة فى اختيار شيخ جامع الأزهر وشيوخ المعاهد الدينية ، وجعل تعيينهم منوطا بالملك وحده ، إذ نص فى المادة ١٤٢ منه على أن « يكون تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين مسلمين وغير مسلمين منوطا بالملك وحده » ، وتبعا لهذا الوضع الجديد أصدرت وزارة صدقى المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الصادر فى ١٥ نوفمبر من تلك السنة بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، ونصت المواد ١٠ و١١ و٣١ منه على أن اختيار شيخ الجامع الأزهر وتعيينه واختيار شيوخ المذاهب الأربعة وشيوخ الكليات وتعيينهم منوط بالملك وحده ، فسلب بذلك حق مجلس الوزراء فى اختيارهم ، هذا الحق المخول له بموجب دستور سنة ١٩٢٣ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧

(١٤) ينص دستور سنة ١٩٢٣ (المادة ٤٠) على أن الملك يدعو البرلمان لاجتماع غير عادى متى طلبت ذلك الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين ، ولكن دستور صدقى باشا جعل هذه الدعوة « عند الضرورة » ، ومعنى ذلك أن للملك تقدير هذه الضرورة ، فله أن يهمل طلب الأغلبية الدعوة إلى اجتماع البرلمان

قانون الانتخاب

وأصدرت الوزارة قانون انتخاب ألغى الانتخاب المباشر القائم من سنة ١٩٢٤ ، وجعل الانتخاب على درجتين ، وحصر حق الانتخاب فى مندوبين خمسينيين (١) ينوب كل مندوب عن خمسين ناخبا ، وحتم أن تكون سن الناخب ٢٥ سنة بعد أن كانت (وهى الآن) ٢١ سنة ، واشترط فى المندوب أن يكون مالكا لأموال

---

(١) كان قانون الانتخاب الأول الصادر فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣ مع تقريره الانتخاب على درجتين يجعل المندوبين ثلاثينيين أى ينوب كل مندوب عن ثلاثين ناخبا ، فجاء صدقى باشا وجعل المندوب ينوب عن خمسين ناخبا

ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية أو ساكنا فى منزل لايقل إيجاره السنوى عن اثنى عشر جنيها ، أو مستأجرا لأرض زراعية لاتقل ضريبتها عن جنيهين سنويا ، أو حائزا لشهادة دراسية ابتدائية أو شهادة تماثلها ، وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون أعضاء البرلمان

ومنع حق الترشيح لعضوية البرلمان عن كل من يزاول إحدى المهن الحرة فى بلد غير القاهرة ! وبذلك حرم الأطباء والمحامين والصحفيين والمهندسين والتجار المقيمين فى الثغور والأقاليم أن يكونوا أعضاء فى البرلمان ، فى حين أنه أباح للعمد ومشايخ البلاد هذه العضوية وأجاز لهم الجمع بينها وبين وظائفهم ! وهذا من أعجب ماسمع فى الحجر على إرادة الشعب فى اختيار ممثليه وحرمان طوائف ممتازة عضوية البرلمان

* * *

هذا ، وقد قامت المظاهرات احتجاجا على إلغاء الدستور ، ولكنها قمعت بشدة ، إذ كانت الحكومة قد أعدت قوات كبيرة من الجيش والبوليس لقمع كل حركة تبدو على أثر صدور الأمر الملكى بهذا الانقلاب ، ومنعت عقد الاجتماعات العامة

وفى ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٣٠ صدر مرسوم ملكى بحلّ جميع مجالس المديريات

احتجاج الهيئات السياسية
على إلغاء دستور سنة ١٩٢٣

احتج الوفد احتجاجا قويا متواصلا فى خطبه وبياناته على إلغاء الدستور

واحتج الحزب الوطنى أيضا فى بيان أصدرته لجنة الإدارة قالت فيه :

« اجتمعت لجنة الحزب الوطنى الإدارية بصفة مستعجلة فى يوم الجمعة ٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٩ الموافق ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٣٠ الساعة العاشرة صباحا برياسة حضرة الأستاذ محمد حافظ بك رمضان وعضوية حضرات الدكتور اسماعيل بك

صدقى وعبد الرحمن الرافعى بك ومصطفى الشوربجى بك وفكرى أباظه بك والأساتذة عبد المقصود متولى وابراهيم رياض ومحمد محمود جلال وأحمد وفيق وحضرة اسماعيل العسيلى ومحمد بك زكى على السكرتير . وقد دام اجتماعها إلى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر وأصدرت البيان الآتى :

« قامت سياسة الحزب الوطنى منذ وجوده على توجيه قوة الأمة إلى مقاومة الاحتلال وجلاء الجنود البريطانية لتحقيق الاستقلال التام لوادى النيل بحدوده الأصلية ، وفى الوقت نفسه ظل يكافح ويجاهد فى سبيل الدستور الصحيح نيفا وربع قرن من الزمان ، وغايته فى جهاده للدستور تحقيق سلطة الأمة وصونها من عبث الاعتداء وتقلبات الأهواء ، ومن أجل ذلك نادى من الساعة الأولى بوجوب وضع الدستور بواسطة جمعية وطنية تأسيسية تقرر أحكامه وتوطد دعائمه فلم يؤخذ برأيه وأنشىء الدستور على يد لجنة الثلاثين فكان أثناء وضعه وبعد إعلانه وخلال تنفيذه فى السنين السبع الماضية عرضة للعبث والانتقاص وهدفا للمسخ والتشويه من مختلف الهيئات والأحزاب التى تولت الحكم ، وكان الحزب الوطنى يقف موقف المعارضة حيال كل اعتداء على الدستور أو عبث به أيا كان مصدرهما ، وأخيرا اجترأت الوزارة الحاضرة على الإمعان فى تشويهه بأن أبطلت العمل به ضربة واحدة واستصدرت دستورا جديدا ممسوخا قام على فكرة أن الدستور ليس حقا مكتسبا بل منحة تعطى وتسلب دون اكتراث بإرادة الأمة وحقوقها ، وزعمت الحكومة تسويغا لعملها أنها تقصد إصلاح مساوىء الماضى ، ولقد أبان الحزب الوطنى أكثر من مرة أن إصلاح هذه المساوىء يأتى من طريق الجهاد القومى الصحيح وتنبيه الأمة إلى واجباتها وأن هذا الاصلاح لا يأتى بأى حال من طريق المساس بالدستور وحرمان الأمة حقوقها الطبيعية

« فالحزب الوطنى يحتج شديد الاحتجاج على هذا الاعتداء الصارخ على الدستور ويعلن أن الوزارة ليست السلطة التى تملك تعديله وتغيير أحكامه ، ويلقى عليها تبعة أعمالها ويكرر ما سبق أن أعلنه مرارا من أن هذه الفوضى وذلك العبث اللذين يتجددان كل حين مرجعهما صرف جهود الأمة عن الغرض الأسمى وهو محاربة

الاحتلال الذى هو فى الواقع علة العلل ومصدر النكبات ، وتزاحم المغرمين بالحكم على أبواب الغاصبين ، ويوجه الحزب فى هذا الظرف العصيب دعوته خالصة الى الأمه أن تضم صفوفها وتوحد جهودها على أساس ميثاق قومى يحقق سيادتها واستقلال البلاد .

وقرر حزب الأحرار الدستوريين أنه لا يؤيد الوزارة فى إصدار الدستور الجديد

استقالة عدلى باشا من رآسة مجلس الشيوخ

وكان عدلى باشا من المعارضين لهذا الانقلاب ، وقد بلغه وهو فى أوروبا اعتزام الوزارة إصدار دستورها فأرسل بطريق البرق يستقيل من رآسة مجلس الشيوخ فى أكتوبر سنة ١٩٣٠ قبل أن يصدر الأمر الملكى بإلغاء الدستور ، وكانت استقالته احتجاجا على اعتداء الوزارة المتكرر على الدستور ، وإعلانا منه عن عدم إقرار نظام الحكم القائم وقتئذ فى البلاد ، وجاءت هذه الاستقالة تأييدا لحقوق البلاد ، وهى من مواقفه المشرفة الدالة على نبله وترفعه عن الاشتراك فى المؤامرات ضد الشعب

مقاطعة الانتخابات

أتفق الوفد والأحرار الدستوريون على مقاطعة الانتخابات التى اعتزم صدقى باشا إجراءها على أساس دستوره ، وعدم الاعتراف بهذا الدستور

فأصدر الوفد قرارا فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بعدم الاعتراف بالدستور وقانون الانتخاب الجديدين وعدم الرضوخ لهما ومقاطعة الانتخابات العامة على أساسهما بجميع عملياتها . قال :

« أما وقد اعتدت وزارة صدقى باشا على دستور الدولة واستبدلت به دستورا باطلا من صنعها رغم إرادة الأمة وهى تعمل لإكراه البلاد بالقوة على الاعتراف به والرضوخ له ، واستصدرت مرسوما بقانون انتخاب جديد على خلاف ما يقضى

به الدستور ، وبما أن دستور الدولة الذى أقسم الكل على احترامه والطاعة له هو حق مقدس للأمة لايمكنها التفريط فيه ولا السكوت على المساس به أو مخالفة أحكامه

فلهـــذا

قرر الوفد عدم الاعتراف بالدستور ولا بقانون الانتخاب الجديدين وعدم الرضوخ لهما ومقاطعة الانتخابات العامة بجميع عملياتها ،

بيت الأمة فى يوم الخميس ١٤ جمادى الثانية سنة ١٣٤٩ - ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠

رئيس الوفد المصرى
مصطفى النحاس

وأصدر حزب الأحرار الدستوريين قرارا بهذا المعنى

واشترك الوفد وحزب الأحرار الدستوريين فى تأليف لجنة اتصال بينهما لتنفيذ قرار مقاطعة الانتخابات التى اعتزم صدقى باشا إجراءها

ولم يشترك الحزب الوطنى مع الأسف فى هذه المقاطعة ، وانقسمت لجنته الإدارية فى هذا الصدد ، فكانت الأقلية (وكنت منها) إلى جانب المقاطعة ، ولكن الأغلبية قررت عدم المقاطعة

وكان يجدر بالحزب الوطنى الذى رفع فى أواخر سنة ١٩٢٥ راية الثورة على قانون الانتخاب الباطل الذى أصدرته وزارة زيور (ج ١ ص ٢٤٦) ودعا إلى عدم العمل به ، أن يقف هذا الموقف من دستور صدقى وقانون انتخابه ، وكان خليقاً به أن يشترك فى معركة الدستور سنة ١٩٣٠ وقد كان حامل لوائها سنة ١٩٢٥ ، وبذلك يكون منسجما مع ماضيه فى النضال عن سلطة الأمة ، ولكنه لم يفعل . وبدا الفرق واضحا بين موقفه سنة ١٩٣٠ وموقفه سنة ١٩٢٥

وقد اغتبط صدقى باشا بقرار الحزب الوطنى دخول الانتخابات ، لأنه رأى فى دخوله إقرارا لدستوره الذى على أساسه جرت تلك الانتخابات ، واعتبر الحزب

مؤيدا للنظام الذى اصطنعه ، وكان يزهو فى أحاديثه بأن هذا النظام مؤيد من ثلاثة أحزاب ، وهى حزب الاتحاد ، وحزب الشعب ، والحزب الوطنى !

تأليف حزب الشعب

نوفمبر سنة ١٩٣٠

قال صدقى فى كتابه إلى الملك حين تأليف وزارته إنها لا تنتسب فى مجموعها وأفرادها إلى هيئة أو هيئات سياسية ، ولم يكن هذا القول إلا خداعا وتغريرا ، وكان غرضه أن ينسحب وينسحب زملاؤه من الأحزاب التى كانوا ينتمون إليها ، ليؤلف منهم عصبة تسندها قوة الحكومة ، لأن غرضه هو الحكم ، يصل إليه بقوة الحكومة وأنف الشعب راغم ، فلما اطمأن إلى بقائه فى الحكم راى أن يؤلف حزباً جديداً يرتكن عليه فى الحياة الصورية السياسية التى أنشأها ، ففعل ما فعله حسن نشأت باشا حين ألف حزب الاتحاد سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢١٢) ، والتاريخ يعيد نفسه ، وقد أنفذ عزمه ، فأسس حزباً أسماه (حزب الشعب) ، واتخذ له داراً فخمة بشارع قصر العينى

واجتمعت الجمعية التأسيسية لهذا الحزب يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وأعلنت تأسيسه ، وكانت هذه الجمعية مؤلفة ممن جمعهم صدقى باشا لتأييد وزارته ، نذكر منهم : أحمد طلعت باشا . توفيق دوس باشا . محمد مصطفى باشا . صالح حمق باشا . محمد علام باشا . عيسوى زايد باشا . صالح لملوم باشا . قلينى فهمى باشا عبد المجيد فريد باشا . أحمد جاد الرب باشا . محمد مقبل باشا . محمود بك الطوير . على باشا فهمى . إلياس عوض بك ، راغب عطيه بك . الدكتور عبد العزيز نظمى بك . السباعى المصرى بك . حافظ عابدين بك . الخ الخ .

وتولى اسماعيل صدقى باشا رآسة هذا الحزب ، وأصدر جريدة يومية أسماها (الشعب) ، وأخذت الإدارة تروج لهذا الحزب وتدعو الناس بمختلف وسائل التهديد والإغراء والتوريط إلى الدخول فى زمرته . مثلما فعلت مع حزب الاتحاد من قبل

استقالة بعض العمد والمشايخ

أعرض كثير من العمد عن الاشتراك فى مهزلة الانتخابات التى أعدتها الوزارة الصدقية ، فاستقال بعضهم من العمدية ، وأخذ عدد المستقيلين يتزايد يوميا

فأجفلت الوزارة من امتداد هذه الحركة ، لأنها باتساعها تؤدى إلى تعطيل المهزلة الانتخابية التى أعدتها ، وأصدرت بلاغا رسميا بعدد من استقالوا من العمد والمشايخ فى بداية الحركة لأسباب سياسية وهم :

٣ عمد و٤ مشايخ بمديرية القليوبية ، و١٦ عمدة و١١ شيخا بمديرية المنوفية ، و١٣ عمدة و٤ مشايخ بمديرية الدقهلية ، وعمدة و٦ مشايخ بمديرية البحيرة و٥ عمد و١٠ مشايخ بمديرية الشرقية ، وعمدة وشيخ واحد بمديرية الجيزة ، و ٣ مشايخ بمديرية بنى سويف و٤ عمد و٦ مشايخ بمديرية الفيوم ، و٢٥ عمدة و١٢٢ شيخا بمديرية المنيا و١٥ عمدة و١٣ شيخا بمديرية أسيوط ، وعمدة و٩ مشايخ بمديرية جرجا و٣ مشايخ بمديرية قنا

ثم أخذت الاستقالات تترادف ويتزايد عددها . فابتدعت الوزارة وسيلة لمقاومتها بلغت الغاية فى الظلم والاعتساف ، والتفنن فى البغى والعدوان ، ذلك أنها كانت ترفض قبول استقالة العمد والمشايخ ، وتعتبرهم مخاين بواجبات وظيفتهم وتحيلهم من أجل ذلك الى «لجان الشياخات» ، وهى الهيئة التأديبية للعمد والمشايخ ، فكانت تصدر ضدهم الأحكام القاسية بالغرامات الفادحة التى بلغت عدة مئات من الجنيهات لكل عمدة وشيخ مستقيل ، وحكم فى يوم واحد على ١٤ عمدة وشيخ من الدقهلية بمبلغ يزيد على الألفين ومائتين من الجنيهات ، وقصدت الحكومة من هذه الغرامات الإمعان فى الإرهاق ، وصدّ تيار الاستقالات ، وأخذ رجال الإدارة ينفذون قرارات لجان الشياخات بالقبض على العمد المحكوم عليهم ، كما يقبض على المجرمين ، وتحصيل الغرامات منهم قسرا ، ومع ذلك بلغ عدد هذه الاستقالات أربعمائة استقالة ، وبلغت قيمة الغرامات التى حكمت بها لجان الشياخات على العمد ومشايخ البلاد المستقيلين نيفا وثمانية عشر ألف جنيه ، وقد

قرر البرلمان فى سنة ١٩٣٦ ردّ هذه الغرامات الى المحكوم عليهم بها

ائتلاف الوفد والأحرار الدستوريين والميثاق القومى

ائتلف الوفد والأحرار الدستوريون ، وتعاهدوا على النضال لإعادة الحياة الدستورية ، وإعادة دستور سنة ١٩٢٣

وعقدوا فى ٣١ مارس سنة ١٩٣١ ميثاقا قوميا أسموه (عهد الله والوطن) ، قرروا فيه مقاطعة الانتخابات التى اعتزمت الحكومة إجراءها فى ظل دستور سنة ١٩٣٠ ، وتأليف جبهة لإعادة النظام الدستورى الذى ارتضته الأمة بكل تقاليده الصحيحة ، فتتولى الأغلبية النيابية شؤون الحكم وتضطلع بأعبائه ، واتفقوا فى الميثاق على زيارة الأقاليم ، وعقد مؤتمر وطنى عام يمثل الأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية ، وهاك نص الميثاق :

« بما أن وزارة اسماعيل صدقى باشا تتخذ العدة لإجراء انتخاب للبرلمان وأعضاء مجالس المديريات ، وتنوى بعد ذلك أن تتصدى لقضية البلاد فتعقد الاتفاق الذى سعت الحكومتان المصرية والانكليزية طوال هذه السنين المتوالية لعقده بينهما ، وبما أنها رغم ماتلجأ إليه من وسائل الحجر على الأمة والقضاء على حرياتها تزعم فى الوقت نفسه أن الأمة ستشترك فى الانتخابات ، أن الهيئتين اللتين أعلنتا مقاطعتها ، أى الوفد والأحرار الدستوريين ، قد تخوضان معركتها فى اللحظة الأخيرة ، فالوفد المصرى والأحرار الدستوريون يعلنون أنهم لايحفلون بكل ماتزعم الحكومة فى هذا الصدد ، وانهم يقفون متفاهمين بكل قوة وإخلاص جبهة واحدة فى وجه الدستور الذى تحاول وزارة صدقى باشا بكل وسائل البطش والإرهاب أن تفرضه على البلاد فرضا ، مزدرية فى ذلك كل عدل أو قانون ، ويكررون انهم متفقون على مقاطعة الانتخابات التى تجرى فى ظل هذا الدستور مقاطعة لارجوع فيها ، سواء كانت هذه الانتخابات للبرلمان أو لمجالس المديريات وانهم يرون مقاطعتها فرضاً على كل مصرى مخلص لبلاده ، ولايرضون أن يكون

لمصر نظام للحكم غير ماارتضته بدستور سنة ١٩٢٣ ، وهم فى موقفهم هذا صادرون عن رأى الأمة ، واثقون من تأييدها لهم ، وقيامها الى جانبهم فى مسعاهم ، ليعود هذا النظام كاملا غير منقوص ، وليعود الحكم النيابى بكل تقاليده الصحيحة ، فتتولى الأغلبية النيابية شؤون الحكم فى حدود تلك التقاليد النيابية ، حتى يتمتع المصريون جميعا على اختلاف آرائهم وطبقاتهم بنعمة الدستور وما يكفله للجميع من حرية وعدالة ومساواة ، وحتى يستقر بذلك نظام الحكم فى البلاد فتطمئن النفوس وتعود الثقة المالية وتتوافر المصلحة لجميع القاطنين فى مصر أجانب ووطنيين على السواء ، وفوق ماتقدم فإن هذه الحكومة الدستورية مستندة إلى برلمان الأمة ، هى وحدها التى تستطيع أن تعقد مع انجلترا اتفاقا شرعيا ثابتا يرضاه الشعب المصرى ويطمئن الى نصه وتنفيذه ، ولن تقرّ الأمة أى اتفاق يعقد فى ظل دستور الحكومة الحاضرة ، اذ يكون الغرض من عقده وتنفيذه بطريقة لا تتفق مع مصلحة مصر ولا مع استقلالها ، وقد اتفقت الهيئتان على حل المسألة المصرية حلا شريفا عادلا لا يدخران وسعا أو جهدا فى سبيل تحقيقه ، وكذلك فالهيئتان متفقتان على أن ينظر البرلمان فى تعديل قانون الانتخاب الذى صدر فى سنة ١٩٢٤ بعد أن تعود الحياة النيابية على مقتضاه وعلى أن يكون كل تعديل فى هذا القانون متفقا مع المصلحة القومية دون التقيد بأى اعتبار حزبى

« ولقد اعتزمت الهيئتان متضامنتين أن تعملا على تنفيذ هذا الميثاق الوطنى بكل ما أوتيتا من قوة ، ولذلك عولتا على عقد مؤتمر وطنى ممثل للأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية ، كما اعتزمتا الدعوة اليها بزيارة الأقاليم للمزيد من إيمان الناس بها ، ولن يدخرا فى سبيل هذه الغاية السامية أى جهد ولن يضنا عليها بأى تضحية

« ذلك عهد الله والوطن ، والله على ما نقول شهيد »

الموقعون : رئيس الوفد المصرى مصطفى النحاس . أعضاء الوفد : حمد الباسل سينوت حنا . جورج خياط . واصف غالى . ويصا واصف . مكرم عبيد . محمد فتح الله بركات . محمد علوى الجزار . مراد الشريعى . مرقص حنا . على الشمسى .

محمد نجيب الغرابلى . فخرى عبد النور . سلامه ميخائيل . راغب اسكندر . حسن حسيب . حسين هلال مصطفى بكير . عطا عفيفى . احمد ماهر . محمود فهمى النقراشى

رئيس حزب الأحرار الدستوريين : محمد محمود . أعضاء مجلس الادارة : محمود عبد الرازق . محمدعلى علوبة . ابراهيم الهلباوى . جعفر ولى . احمد محمد خشبة كامل جلال ✗ صالح الشريعى . على عبد الرازق . محمد كامل البندارى . عبد الحليم العلايلى . محمد محفوظ . رشوان محفوظ . سيد محمد خشبة . عبد الجليل ابو سمره غبريال سعد . على راتب . حامد العلايلى . محمد سامى كمال . ابراهيم الطاهرى . عبد العزيز الحسينى سعده . توفيق اسماعيل . عبدالله ابو حسين . عباس ابو حسين . احمد مصطفى ابو رحاب . محمد الفقى . احمد على علوبة . احمد عبد الغفار . عبد السلام عبد الغفار . حفنى محمود . اسماعيل راتب . محمد حسين هيكل

وقد اضطربت الحكومة من عقد هذا الميثاق ، وحظرت نشره فى الصحف . وصادرت الصحف التى تهيأت لنشره ، على أن هذا لم يحل دون طبعه فى نشرات خاصة وتوزيعه فى مختلف أرجاء البلاد

ولعلك تلحظ فى هذا الميثاق ما تعاهد عليه « الأحرار الدستوريون » من رعاية النظام الدستورى ، واتباع تقاليده الصحيحة ، وأولها حق الأغلبية التى تسفر عنها الانتخابات (الحرة) فى ولاية الحكم ، ولكن الحوادث اللاحقة برهنت على أنهم لم يكونوا صادقين فيما عاهدوا الله والأمة عليه ، فقد انتقضوا بعد ذلك على الدستور المرة بعد المرة ، كما سيجىء بيانه فى الجزء الثالث ، فكان عهدهم سنة ١٩٣١ شبيها بعهدهم سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢٥١) ، إذ نقضوه أول مرة سنة ١٩٢٨ كما تقدم بيانه ، وكذلك يفعلون قديما وحديثا ، شنشنة منهم معروفة ، وطبيعة فيهم مألوفة

زيارة الأقاليم

اعتزم الوفد والأحرار الدستوريون زيارة الأقاليم لبث الدعوة إلى رفض الخضوع لدستور صدقى باشا ومقاطعة انتخاباته ، وبدأوا بزيارة بنى سويف فى ابريل

سنة ١٩٣١ ، فقررت الوزارة منعها ، وأنفذت إلى المدينة عدة آلاف من جنود الجيش لتنفيذ قرار المنع ، فلما وصل الزائرون إلى محطة بنى سويف يوم ٦ ابريل حجزوا بها ومنعوا عنوة من دخول المدينة ! وبقوا بالمحطة اثنتى عشرة ساعة محاصرين ، إلى ان أحضرت الحكومة قطارا خاصا أركبوا فيه بالقوة ، وعاد بهم الى القاهرة ، فكان لهذه المعاملة العجيبة ضجة استياء كبير فى البلاد

ولما شرعوا فى زيارات أخرى للأقاليم منعتهم الحكومة بتاتا من مغادرة العاصمة ، ومنعت عقد الاجتماعات العامة التى يدعون اليها

على أنهم استطاعوا الوصول بالسيارات الى بنى سويف يوم ٣ مايو ، فحدث فيها تصادم بين الأهالى ورجال البوليس ، وأطلق هؤلاء النار على المتظاهرين ، فقتل منهم سبعة وجرح كثيرون ، فكانت مأساة دامية

وزار صدقى باشا من ناحيته بعض المديريات ، وكان يخطب فى اجتماعات تعقدها الإدارة ، وتجمع له فيها المدعوين ، وحدث أثناء زيارته للدقهلية فى ابريل أن وقع تصادم فى دكرنس بين المعارضين لزيارته ورجال الإدارة ، أطلق فيها البوليس النار على المعارضين . فقتل منهم واحد ، وجرح أحد عشر

المؤتمر الوطنى

قرر الوفد والأحرار الدستوريون عقد مؤتمر وطنى عام حددوا ، لاجتماعه يوم الجمعة ٨ مايو ، ولكن الحكومة قررت منعه ، فاتفقوا على وضع قرارات تعبر عن آرائهم ومطالبهم ووقعوا عليها ، وهاك نصها وأسماء الموقعين عليها :

« دعا الوفد المصرى والأحرار الدستوريون الى عقد مؤتمر وطنى عام فى يوم الجمعة ٨ مايو سنة ١٩٣١ ، فمنعت الوزارة الاجتماع ، وقد عرضت القرارات التالية على حضرات المدعوين للاشتراك فى المؤتمر فأقروها ووافقوا عليها وهى كما يأتى :

أولا — التمسك بالدستور الذى صدر فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ واعتبار النظام المقرر به النظام الوحيد الذى ترضاه الأمة لحكمها

ثانيا — بما أن الوفد المصرى والأحرار الدستوريين قرروا مقاطعة الانتخابات التى تجريها الوزارة الحالية فى ظل النظام الذى استصدره صدقى باشا فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ فالانتخابات التى تجريها وزارة صدقى باشا فى ظل هذا النظام — مع ما يحوطها من أعمال الضغط على حرية الأهالى جميعا بما لا يتفق وقوانين البلاد المتمدينة — لا تعبر عن رأى الأمة ولا تعتبر استفتاء لها بحال ، والمؤتمر يعلن أن البرلمان الذى قد يعقد على أثر هذه الانتخابات لا يمثل الأمة ولذلك فكل معاهدة أو اتفاق يعقد مع حكومة تستند إلى هذا البرلمان لا تقيد الأمة بنصه أو بتنفيذه

ثالثا — الاحتجاج على ماقامت وتقوم به وزارة صدقى باشا من مصادرة حرية الرأى بتعطيل الصحف ومراقبتها إداريا والعبث بحرية القول والاجتماع والانتقال من مكان إلى آخر ، مما أدى إلى سفك الدماء وإثارة الخواطر وتسخير الموظفين لأعمال غير متصلة بشئون وظائفهم أو واجباتهم إلى غير ذلك من الأعمال الخانقة لحرية الفرد والمجموع مما كان له أسوأ الأثر فى حياة البلاد من جميع نواحيها اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية

رابعا — رفع هذه القرارات إلى حضرة صاحب الجلالة الملك وإبلاغها لممثلى الدول الأجنبية فى مصر

القاهرة فى يوم الخميس ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ — ٧ مايو سنة ١٩٣١

الموقعون : مصطفى النحاس — رئيس الوفد المصرى ورئيس الوزراء سابقا . محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين ورئيس الوزراء سابقا . عدلى يكن رئيس الوزراء سابقا ورئيس مجلس الشيوخ سابقا . أحمد زيور رئيس الوزراء سابقا ورئيس مجلس الشيوخ سابقا . محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر سابقا . ويصا واصف رئيس مجلس النواب سابقا

وزراء سابقون — أحمد مدحت يكن . جعفر ولى . حسن حسيب . حسين

درويش . مصطفى ماهر . احمد زكى أبو السعود . فتح الله بركات . مرقص حنا . واصف غالى . محمد نجيب الغرابلى . احمد ماهر . على الشمسى . عثمان محرم . أحمد خشبة . محمد السيد ابو على . محمد على علوبة . محمد صفوت . مكرم عبيد . محمد أفلاطون . محمود فهمى النقراشى . محمد بهى الدين بركات . محمود بسيونى . عبدالعزيز عزت وزير مصر المفوض فى بريطانيا العظمى سابقا

أعضاء الوفد المصرى : حمد الباسل وكيل مجلس النواب سابقا . جورجى خياط سينوت حنا . محمد علوى الجزار وكيل مجلس الشيوخ سابقا . مراد الشريعى . فخرى عبد النور . سلامة ميخائيل . راغب اسكندر . حسين هلال وكيل مجلس النواب سابقا . مصطفى بكير . عطا عفيفى

أعضاء مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين : محمود عبد الرازق وكيل وزارة الداخلية سابقا . رشوان محفوظ وكيل وزارة سابقا . محمد محفوظ . كامل جلال . محمد عبد الجليل ابو سمرة . حامد العلايلى . محمد توفيق اسماعيل . احمد على علوبة . صالح الشريعى . محمد حسين هيكل . الدكتور سامى كمال . ابراهيم الهلباوى . السيد على راتب . السيد اسماعيل راتب . على عبد الرازق . محمد كامل البندارى . محمد حامد محسب . عبد العزيز أبو سعده . غبريال سعد . احمد عبد الغفار . عبد السلام عبد الغفار . عبد الله أبو حسين . عباس ابو حسين . عبد المجيد ابراهيم صالح . ابراهيم الطاهرى . حفنى محمود . احمد معبد . محمد الفقى . احمد مصطفى ابو رحاب

كبار الضباط المتقاعدين ـ اللواء على فهمى . اللواء محمد فاضل . اللواء على شوقى . اللواء على صدقى . اللواء عبد الحميد راغب

وتبدو أهمية هذه القرارات من تعدد شخصيات الموقعين عليها وكون الكثير منهم لا ينتمون إلى أحزاب ، مما يدل على صبغتها العامة

تأييد الأمراء

وزاد فى روعتها انضمام اعضاء البيت المالك إليها ، فقد وافق عليها كتابة كل

من : الأمراء عمر طوسون . ومحمد على . وعمر وابراهيم . وسعيد داود . والنبيل محمد على حليم . والنبيل إبراهيم حليم

انتخابات يونيه سنة ١٩٣١

وما تخللها من الحوادث الدموية

لم تكترث السراى والوزارة لهذه القرارات ، ولا لشخصية الموقعين عليها ، واستمرت الحكومة ممعنة فى سياستها ، وجرت الانتخابات الصورية فى مايو ويونيه سنة ١٩٣١ ، وكانت على درجتين ، الأولى الانتخابات الخمسونية أى أن ينتخب كل خمسين ناخبا مندوبا عنهم ، ثم الانتخابات البرلمانية وفيها ينتخب المندوبون الخمسونيون أعضاء مجلس النواب ، ثم أعضاء مجلس الشيوخ ، وقد قاطعت الأمة هذه الانتخابات مقاطعة تامة ، أشبهت فى روعتها واتساع مداها مقاطعة الأمة للجنة ملنر سنة ١٩١٩ [1] ، بل ان تضحيات البلاد من القتلى والجرحى فى هذه الانتخابات كانت أعظم وأكبر من تضحياتها فى مقاطعة لجنه ملنر ، وقد عمدت الحكومة الى تزوير عملية الانتخابات ، فأوعزت إلى لجان الانتخاب أن تزور محاضرها ، بحيث تثبت فيها حضور الناخبين كذبا وزورا ، وبذلك تمت هذه المهزلة بل هذه المأساة الانتخابية ، وكانت سابقة خطيرة اتبعتها الإدارة فى العمليات الانتخابية كلما أرادت الحكومة اصطناع برلمان صورى

وقامت فى القاهرة والإسكندرية وبعض المدن مظاهرات لتعطيل عملية الانتخاب ، وأضرب عمال عنابر بولاق والورش الأميرية عن الاشتراك فيها يوم ١٤ مايو ، وتظاهروا احتجاجا عليها ، فقابلت الحكومة مظاهراتهم بمنتهى القسوة والعنف ، وسلطت عليهم قوات البوليس والجيش ، وأطلق الجند الرصاص على العمال ، فقتل منهم كثيرون

وأصدرت الوزارة بلاغات رسمية تضمنت أن عدد القتلى فى المظاهرات

---

(١) راجع كتاب « ثورة سنه ١٩١٩ » الجزء الثانى ص ٨٩ وما بعدها

التى وقعت بالقاهرة فى الأيام الثلاثة التى جرت فيها الانتخابات الخمسونية بلغ ثلاثة عشر قتيلا (وهذا العدد دون الحقيقة بكثير) ، وعدد الجرحى بلغ ١١٩ جريحا ، وأن هذه الحوادث وقع معظمها فى أحياء بولاق وشبرا والوايلى ، وأن عدد القتلى فى مديرية الدقهلية بلغ سبعة عشر وعدد الجرحى فى القطر كله ١٥٠ جريحا ، وهذا الإحصاء دون الحقيقة بكثير

وقتل مساعد حكمدار بالدقهلية فى مظاهرة ضد الانتخابات ببلدة دقادوس بمركز ميت غمر

ووقعت حوادث دموية فى بعض القرى بسبب تصادم رجال البوليس بالأهالى المقاطعين للانتخابات ، فقتل ستة من الأهالى فى ميت غمر ، وجرح ٢٣ ، وقتل عشرة من أهالى مركز المنصورة وجرح كثيرون ، وقتل واحد وجرح ١٢ فى شبين القناطر ، وقتل رجل فى حلوان ، وغلام صغير فى زفتى

واعتقلت الحكومة كثيرين من النواب السابقين ومئات من مختلف الطبقات ، وجرت الانتخابات الخمسونية وهم رهن السجون ، وبلغ عدد القتلى فى نواحى القطر أثناء هذه الانتخابات مائة قتيل ، والجرحى ١٧٥ جريحا

وقدم الوفد بلاغا إلى النائب العام عن الجرائم التى ارتكبت من رجال الإدارة فى الانتخابات الخمسينية من إكراه وإرهاب وتزوير ، وأيد بلاغه بمستندات ووثائق تثبت هذه الجرائم ، ولكن النائب العام لم يكترث لهذا البلاغ الخطير ولم يحقق أية جريمة مما احتواه ، وهكذا ظهر مبلغ استهتار النيابة العمومية وقتئذ بالقوانين وبحرية الناخبين وحقوقهم ، واشتراكها مع الحكومة فى إفساد عملية الانتخابات

وكافأت الحكومة والسراى المديرين ورجال الإدارة الذين تميزوا بالعسف ، والتنكيل بالأهلين فى الحركة الانتخابية بألقاب الباشوية والبكوية ، فأظهرت بذلك رضاها عن كل من يعاون الحكومة فى حرمان الشعب حريته وحقوقه السياسية والفردية ، وكان ذلك إغراء صارخا لموظفى الحكومة باضطهاد الشعب وإهدار حقوقه وحرياته

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان منذ يوم ٢٠ يونيه سنة ١٩٣١ ، وكان مؤيدا للوزارة ، حريصا على إبقاء النظام الفاسد الذى أقامه صدقى باشا ، فكان هذا البرلمان منقطع الصلة بالشعب والرأى العام

وأهم عمل له زيادة على تأييده للنظام الذى فرضه صدقى باشا على البلاد أنه أقر اتفاقية جعبوب فى يونيه سنة ١٩٣٢ ، تلك الاتفاقية التى وقعها زيور باشا فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ونزلت فيها الحكومة عن هذه الواحة الهامة للطليان (ج ١ ص ٢٤٥) ، وقد امتنع البرلمان طيلة سنوات ١٩٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ١٩٣٠ عن إبرام هذه الاتفاقية ، فجاء برلمان صدقى باشا وأقرها

وأقر (فى يونيه سنة ١٩٣٢) القانون الخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات ، والغرض منه تشديد العقوبات فى جرائم الصحافة والنشر ، ثم أقر قانون عدم جواز الحجز على المكافأة البرلمانية لدين على الأعضاء ! ! وقد سماه بعض الظرفاء قانون النفقة البرلمانية !

تنازل الخديو عباس الثانى عن العرش

وُفّق صدقى باشا إلى الاتفاق مع الخديو عباس حلمى الثانى على تنازله عن حقوقه فى العرش ، وكان الخديو هو الساعى إلى هذا التنازل وإلى وضع حد لحالة الخصومة والجفاء التى كانت قائمة بينه وبين المغفور له الملك فؤاد بسبب عدم اعترافه بخلعه ، فأوفد إلى مصر فى يناير سنة ١٩٣١ مندوبا عنه لمفاتحة صدقى باشا فى رغبته فى التنازل والاعتراف بالملك فؤاد ملكا شرعيا ، فعرض صدقى باشا فكرة الخديو على الملك ، فابتهج بها وأقرها ، وعلى ذلك جرت المفاوضة بين الخديو وصدقى باشا على شروط التنازل ، وانتهت المفاوضة بالاتفاق على صيغته

وقد أعلنت وثيقة التنازل فى ١٢ مايو سنة ١٩٣١ ، وفيها نزل عن كل دعوى

له فى العرش ، وفى مقابل ذلك منحته الحكومة مرتبا سنويا طول حياته قدره ثلاثون الف جنيه ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣١

وتنازل الخديو أيضا بناء على وساطة صدقى باشا عن دعواه التى رفعها ضد الحكومة البريطانية يطالبها فيها ببضعة ملايين من الجنيهات تعويضا لما لحقه من خسارة بسبب تصفية أملاكه بعد خلعه (١)

وفيما يلى نص وثيقة التنازل التى وقعها الخديو ، ننشرها لأنها من الوثائق الهامة فى تاريخ مصر السياسى :

« إنى موقن بأنى خدمت بلادى بأمانة وإخلاص وأنى كرست لها مدى ثلاث وعشرين سنة ، بالرغم من دقة الظروف ، كل قواى وخير أيام حياتى ، وإنى أتمنى من صميم قلبى سعادة مصر ورخاءها

« وقد تتبعت عن كثب ما أحرزته البلاد وما لاتزال تحرزه من أسباب التقدم فى جميع النواحى ، وإنى مغتبط بما أراه من خطاها الثابتة فى سبيل توثيق استقلالها ، والتوفيق بين نظامها السياسى وبين حاجاتها وأمانيها .

« ورغبة منى فى تحديد موقفى حيال نظام مصر السياسى وتأكيد إخلاصى نحو ذات ملكها المعظم ، فإنى أعلن اتباعى للدستور المقرر بالأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، وأصرح بأنى سأنوخى فى جميع الظروف خطة مطابقة للنظام المقرر لقوانين البلاد ، وعلى وجه الخصوص أعلن احترامى للأمر الملكى الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية ، وللقانون نمرة ٢٨ سنة ١٩٢٢ الخاص بإقرار تصفية أملاكى وهما جزآن لايتجزآن من الدستور المصرى ، ولقانون التضمينات نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٣ ، وأعلن اتباعى لها جميعا

« ولما كنت أقر لحضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول ابن اسماعيل بأنه ملك مصر الشرعى ، فإنى أعلن بهذا تنازلى عن كل دعوى على عرش مصر ، كما

---

(١) توفى الخديو عباس حلمى الثانى بجنيف (سويسرا) يوم ٢٠ ديسمبر سنه ١٩٤٤

أعلن تنازلى عن كل مطالبة ناشئة عن أنى كنت خديويا لمصر أيا كان وجهها سواء عن الماضى أم عن المستقبل

« ومع تأكيد ولائى المطلق الدائم لجلالة الملك فؤاد الأول أعرب لجلالته عن صادق إخلاصى وأتوجه إلى الله بصالح الدعوات ليحوط جلالته والأمير فاروق ولى عهد المملكة بعين عنايته ، وليزيد فى إسعاد مصر فى حاضرها ومستقبلها »

حوادث جنائية

تعددت فى عهد صدقى الحوادث الجنائية التى كانت من مظاهر نقمة الشعب عليه ، وعلى حكمه ، ففى شهر يوليه سنة ١٩٣١ أطلق شابان مجهولان الرصاص على محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب فلم يصيباه

وألقيت قنبلة انفجرت فى فناء وزارة الحقانية ، وانفجرت قنبلة أخرى فى دار محمد علام باشا وكيل مجلس النواب ومن أركان حزب الشعب ، وأحدثت القنبلتان دويا هائلا ولكن لم يصب أحد بسوء من جراء انفجارهما

وفى فبراير سنة ١٩٣٢ عثر على قنبلة مشتعلة فى دار صدقى باشا ولكنها أطفئت قبل أن تنفجر

وفى مايو سنة ١٩٣٢ وضعت قنبلة فى (طما) بمديرية جرجا بين قضبان السكة الحديدية ، وكان الغرض من وضعها نسف القطار الذى كان يركبه صدقى باشا فى طريقه الى جرجا ، وانفجرت القنبلة قبل مرور القطار ببضع دقائق ، وكان لانفجارها دوىّ كبير ، وقد أودت بحياة حارس الخط الحديدى ، وأصيب زميل آخر له بجراح خطيرة ، وحوكم المتهمون فى هذا الحادث ومنهم الأستاذ على أحمد هيكل نائب طما السابق أمام محكمة الجنايات فقضت ببراءة النائب وإدانة اثنين من المتهمين (١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢)

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٢ عثر على قنبلة على سور مدرسة الهندسة فى صباح اليوم الذى زار فيه الملك فؤاد المدرسة

وفى الشهر نفسه انفجرت قنبلة فى شارع لاظ اوغلى على مقربة من دار المندوب السامى البريطانى

وفى يناير ١٩٣٣ عثر البوليس على قنبلة أخرى امام دار مركز القيادة العامة للجيش البريطانى بميدان الخازندار ، ولم تنفجر

وفى مارس من تلك السنة انفجرب قنبلة على سور ثكنة قصر النيل ، وقنبلة أخرى على سور مدرسة انجليزية بشارع الملك الصالح بالمنيل

وفى ابريل انفجرت قنبلة بجوار المحكمة المختلطة بالقاهرة

وفى مايو سنة ١٩٣٣ حاول محمد على الفلال الاعتداء على حياة صدقى باشا بإطلاق مسدس عليه بمحطة العاصمة ولكن قبض عليه قبل أن يطلقه

وفى يونيه من تلك السنة انفجرت قنبلة عند نهاية شارع غمرة وقنبلة أخرى على مقربه من سور وزارة الحربية ، ولم يهتد البوليس الى الفاعلين فى حوادث القنابل كلها

اضطهاد الصحافة

زخر عهد صدقى ، كما زخرت العهود الانقلابية ، بالافتئات فى اضطهاد الصحافة ، فعلى اثر حوادث الإسكندرية (ص١٢١) عطلت الوزارة صحف (كوكب الشرق) و (البلاغ) و (اليوم) تعطيلا نهائيا بقرار من مجلس الوزراء ، مع تخويله تعطيل كل صحيفة أخرى تستتر باسمها الصحف المذكورة ، وكلها من صحف الوفد وبعد ائتلاف حزب الأحرار الدستوريين مع الوفد عطلت الوزارة جريدة (السياسة) ، وعطلت أيضا جريدتى (المؤيد الجديد) و (صدى الشرق) وجريدة (الأحرار الدستوريين) وعدة صحف أخرى ، وفى عهدها حوكم بعض الصحفيين وحكم عليهم بالحبس

ووضعت الوزارة فى ١٤ فبراير سنة ١٩٣١ القانون رقم ٢٨ لتلك السنة أضافت فيه أحكاما جديدة الى قانون العقوبات بشأن الجرائم التى تقع بواسطة الصحافة ، اشتملت ضمن ما اشتملت عليه على عقاب من ينشر إذاعات بشأن تحقيق جنائى قائم ،

ومن ينشر أمورا من شأنها التأثير فى القضاة الذين يناط بهم الفصل فى دعوى مطروحة أمام أية جهة من جهات القضاء فى البلاد ، أو فى رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بالتحقيق ، أو التأثير فى الشهود الذين قد يطلبون للشهادة فى تلك الدعوى أو فى ذلك التحقيق ، أو أمورا من شأنها منع شخص من الإفضاء بمعلومات لأولى الأمر أو التأثير فى الرأى العام لمصلحة طرف فى الدعوى أو التحقيق ضده ، وكان غرض الوزارة من إصدار هذا القانون معاقبة الصحف التى كانت تعطف على المتهمين أو المقبوض عليهم فى التحقيقات السياسية

ووضعت فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ القانون رقم ٩٧ لتلك السنة بتعديل قانون العقوبات ، شددت فيه العقاب على جرائم النشر التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر ، واستحدثت عقابا على بعض أفعال لم يكن يتناولها القانون بالعقاب ، وهى التى من شأنها الإضرار ضررا جسيما بالمصلحة العامة أو الإخلال بالنظام العام ، وزادت فى بعض العقوبات زيادة جسيمة فجعلت العقوبة المقررة فى المادة ١٥١ من قانون العقوبات تصل الى السجن خمس سنوات مع غرامة تصل الى خمسمائة جنيه عن التحريض على قلب نظام الحكومة أو على كراهيته أو الازدراء به ، والغرض من هذه المادة المعدلة حماية نظام الانقلاب

ووضعت فى نفس هذا اليوم (١٨ يونيه سنة ١٩٣١) قانونا جديدا للمطبوعات ، وهو القانون رقم ٩٨ لتلك السنة ، تضمن من العقبات فى سبيل إنشاء الصحف واستمرارها مالم يسبق له نظير ، فمن ذلك أنه اشترط فى رؤساء التحرير والمحررين المسئولين شروطا شديدة منها أن لا يكونوا قد حكم عليهم فى جريمتين من جرائم النشر ، وأن لا يكونوا أعضاء فى البرلمان ، واشترط أن يكون للجريدة مطبعة خاصة تكون مملوكة للشخص أو الشركة المالكة لها إذا كانت تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الاسبوع واشترط تقديم تأمين نقدى مقداره ٢٠٠ ج عن كل جريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الاسبوع و ١٥٠ ج فى الأحوال الأخرى ، وأن تسرى هذه الشروط على جميع الصحف القائمة

وفى ١٠ يوليه سنة ١٩٣٢ صدر القانون رقم ٣٥ لتلك السنه وفيه تشديد للعقوبات على جرائم الصحافة والنشر ، ومن ذلك أنه وضع عقوبة جديدة على من يستعمل عبارات أو ينشر أخبارا كاذبة من شأنها أن تعرض نظام الحكم للكراهية أو الازدراء أو أن تشكك فى صحته أو سلطانه ، وقصدت الوزارة من استحداث هذه العقوبة المبالغة فى حماية نظام الانقلاب

صـــوت الشـعر

حافظ ابراهيم

يهاجم الانجليز وصدقى باشا

جادت قريحة شاعر النيل حافظ ابراهيم بقصائد رائعة ، هاجم فيها الانجليز ، ونعى عليهم سياسة البغى والعدوان التى اتبعوها تحت ستار « الحياد » ، وكشف فيها ستر هذا الحياد الكاذب وطعن على سياسة الاستعمار عامة

كان السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى فى مصر وقتئذ يمثل هذه السياسة ، وكان يأمل أن يتم عقد المعاهدة بين مصر وانجلترا سنة ١٩٣٠ على يد الوزارة البرلمانية (وزارة النحاس الثانية) ، ولكنها خيبت آماله بالتشدد فى بعض نصوص مشروع المعاهدة ، فانقلب عليها متظاهرا بالحياد ، وتحالف مع السراى على تدبير الانقلاب الذى أقصى هذه الوزارة وأدى إلى إلغاء البرلمان والحياة الدستورية ، واستمر على هذا الحياد الكاذب وذلك التأييد المبيَّت لإذلال الشعب ، ومن هنا ثارت روح المعارضة فى نفس حافظ ابراهيم ، فهاجم هذه السياسة الماكيافيلية فى أبيات بلغت الغاية فى التعبير عن آلام الشعب وآماله ، وأعادت إلى الأذهان قصائده الوطنية الخالدة التى نظمها فى تمجيد الحركة الوطنية ومهاجمة الاحتلال فى عهد مصطفى كامل ومحمد فريد[1]

---

(١) راجع هذه القصائد فى كتاب مصطفى كامل ، وكتاب محمد فريد

قال فى مارس سنة ١٩٣٢ مخاطبا الانجليز ، منددا بسياسة « الحياد » ناعيا عليهم ظلمهم وإخلافهم وعودهم للأمة :

بنيتم على الأخلاق آساس ملككم ... فكان لكم بين الشعوب ذمام (١)
فمالى أرى الأخلاق قد شاب قرنها (٢) ... وحل بها ضعف ودب سقام
أخاف عليكم عشرة بعد نهضة ... فليس لملك الظالمين دوام
أضعتم وداداً لو رعيتم عهوده ... لما قام بين الأمتين خصام
أبعد « حياد » لا رعى الله عهده ... وبعد الجروح الناغرات (٣) وئام ؟
إذا كان فى حسن التفاهم موتنا ... فليس على باغى الحياة ملام

وقال فى هذا المعنى :

لا تذكروا الأخلاق بعد « حيادكم » ... فمصابكم ومصابنا سيان
حاربتمو أخلاقكم لتحاربوا ... أخلاقنا فتألم الشعبان

وقال عن (الحياد الكاذب) :

قصر الدوبارة قد نقضـ ... ـتَ العهد نقض الغاصب
أخفيت ما أضمرته ... وأبنت ود الصاحب
الحرب أروح للنفو ... س من « الحياد » الكاذب

وقال مخاطبا المندوب السامى البريطانى منددا بحياد الانجليز المصطنع :

ألم تر فى الطريق إلى « كياد » (٤) ... تصيد البط بؤس العالمينا
ألم تلمح دموع الناس تجرى ... من البلوى — ألم تسمع أنينا
ألم تخبر بنى « التامز » عنا ... وقد بعثوك مندوباً أمينا
بأنا قد لمسنا الغدر لمساً ... وأصبح ظننا فيكم يقينا

---

(١) الذمام : الحق والحرمة (٢) القرن الذؤابة من الشعر (٣) الناغرات الداميات
(٤) بركة بمركز فاتوس بالشرقية كان المندوب السامي وحاشيته يذهب اليها لصيد الطيور

كشفنا عن نواياكم فلستم ... وقد برح الخفاء محايدينا
سنجمع أمرنا فتروْن منا ... لدى الجلّى [١] كراماً صابرينا
ونأخذ حقنا رغم العوادى ... تطيف بنا ورغم القاسطينا [٢]
ضربْتم حَوْلَ قادتنا نطاقا ... من النيران يعْيي الدارعينا
على رغم المروءة قد ظفرتم ... ولكن بالأسود مصفّدينا
فهل يجديكم الأسطول نفعا ... اذا ما نازل الحق المبينا ؟

وقال فى هذا المعنى (ابريل سنة ١٩٣٢) :

(إلى المحايدين)

أُمحايدٌ أمْ حائدٌ ... عن مَنهجَ الحق المبينْ ؟
نَازلتَ شعباً أعزلا ... بمدرَّعين مُدجَّجينْ
وأمِنتَ عقبى الظالمين ... وبئْسَ عُقبى الظالمين
مهما تصبْ منا فلسـ ... ـنا الجازعين اليائسين
إنّا بجبّار السماء ... وبالعقيدة نَسْتعين
إن العقيدةَ لا تزَلْ ... زلها حرَاب الغاصبين
فلئنْ ملكتم يومَكم ... لغدٌ لرب العالمين
أأمنتمو صرف الزما ... ن وفتكه بالغاشمين
كم من قوىّ هدّه ... كيد الضعيف المستكين
أولمْ تروْا ماذاقه ... بالأمس ذيّاك السجين ؟ [٣]
فى (سنت هيلين) قضى ... من دوخ الدنيا سنين
من كان فى غارته ... فى الكون منقطع القرين
أمسى ألانته الخطوب ... وكان صلباً لايلين

---

(١) الجلى النازلة الشديدة (٢) القاسطون الظالمون
(٣) نابليون ، وقد مات فى منفاه بجزيرة سنت هيلين

أوَ تتقون مصيره أم لستموا بالمتقين ؟

* * *

ضقنا بكيد محايدي ـــــن لنا وكيد مبشرين
ثاروا على دين الهدى وتخطفوا منا البنين
داسوا العرين وقد خلا من أسده ذاك العرين
خسر المبشر ، إن دين الحق دين المسلمين
الله حاميه وكافيه شرور المعتـــــدين

نحن والانجليز وجها لوجه

وقال أيضا :

قل للمحايد هل شهدت دماءنا تجرى وهل بعد الدماء سلام ؟
سفكت مودتنا لكم وبدا لنا أن الحياد على الخصام لئام
إن المراجل شرها لا يتقى حتى ينفس كربهن صمام
لم يبق فينا من يمنى نفسه بودادكم فودادكم أحلام
أمن السياسة والمروءة أننا نشقى بكم فى أرضنا ونضام ؟
إنا جمعنا للجهاد صفوفنا سنموت أو نحيى ونحن كرام

وقال فى ابريل سنة ١٩٣٢ تحت عنوان (الى الانجليز) وهى من أبلغ ماقيل فى تحدى القوة الغاشمة والصمود أمام الشدائد مهما عظمت :

حوّلوا النيل واحجبوا الضوء عنا واطمسوا النجم واحرمونا النسيما
واملأوا البحر ، إن أردتم ، سفيناً واملأوا الجو ، إن أردتم ، رجوما
وأقيموا للعسف فى كل شبر (كونستبلا) بالسوط يفرى الأديما

---

(١) يفرى الأديم أى يشق الجلد

إننـــا لن نحول عن عهد مصرٍ أو ترونا فى الترب عظماً رميما

* * *

عاصفٌ صان مُلكـكم وحماكم وكفاكم بالأمس خطباً جسيما
غال (أرمادة [١]) العـدو ففزتم وبلغتم فى الشرق شأوا عظيما
فعـــدلتم هنيهةً ، وبغيتم وتركتم فى النيل عهـدا ذميما
فشهدنا ظلما يقـال له العـد ل ووداً يسقى الحميم الحميما [٢]
فانقوا غضبة العواصف إنى قد رأيت المصير أمسى وخيما !

وقال أيضا (ابريل سنة ١٩٣٢) :

لقد طالَ الحيادُ ولم تَكفُّوا أمَا أرْضَاكمُ ثمنُ الحياد ؟
أخـذتم كلَّ ما تبغون منـا فما هـذا التحكمّ فى العباد ؟
بلوْنا شدّةً منكم ولينـــاً فكان كلاهما ذرّ الرَّماد
وسالمْتم وعادَ يتم زمـانـا فلم يُغْنِ المُسالمُ والمعادى
فليس وراءَكم غَير التَّجـــنّ وليس أمامنـا غَيرُ الجهاد

وعود الانجليز فى الجلاء

وقال فى سنة ١٩٣٢ يندد بكاتب فرنسى زعم أن جلاء الانجليز سيكون فى اكتوبر من ذلك العام :

كم حددوا يوم الجلاء الذى أصبح فى الإبهام كالمحشر
وسن قوم الطيش من جهلهم كذبة (ابريل لأكتوبر)

---

(٢) الأرمادة هى الاسطول الاسبانى الذى تحطم فى القرن السادس عشر بعاصفة حالت بينه وبين مهاجمة الاسطول الانجليزى الذى كان دونه قوة وعددا

(٢) الحميم الأول الصديق ، والحميم الثانى الشراب الشديد الحرارة

حافظ ابراهيم وصدقي باشا

وقال في سنة ١٩٣٢ يندد بسياسة صدقي باشا من قصيدة لم ينشر منها إلا النزر اليسير

قد مرّ عامٌ يا سعاد وعام ... وابن الكنانة في حماه يضام
صبوا البلاء على العباد فنصفهم ... يجبي البلاد ونصفهم حكام
أشكوا إلى (قصر الدبارة) ماجنى ... (صدقي) الوزير وماجبى (علاّم)[1]

ومنها في مخاطبة صدقي باشا :

ودعا عليك اللهَ في محرابه ... الشيخ والقسّيس والحاخام
لا همّ أحي ضميره ليذوقها ... غصصاً وتنسف نفسه الآلام

الانتخابات البريطانية

فوز المحافظين — اكتوبر سنة ١٩٣١

استقال المستر ماكدونلد من رئاسة وزارة العمال في أواخر أغسطس سنة ١٩٣١ لاختلافه مع أعضاء حزبه ، وألف هو نفسه عقب استقالته وزارة ائتلافية تجمع بين الوزراء الموالين له من العمال والمحافظين والأحرار ، وكان الغرض من تأليفها معالجة المشكلة المالية ومحاولة حل قضية الهند ، على أن يسترد كل حزب بعد ذلك استقلاله وتجرى انتخابات جديدة يرجع فيها إلى الشعب

وقد جرت هذه الانتخابات العامة في اكتوبر سنة ١٩٣١ ، ففاز المحافظون فوزا كبيرا ، وفشل حزب العمال في الانتخابات ، فنجح من المحافظين ٤٧١ ، ومن الأحرار ٦٦ ، ومن العمال ٤٩ ، وسقط المستر هندرسن زعيم حزب العمال ، وسقط معظم أقطابهم ، فكانت هذه الانتخابات اندحارا كبيرا لحزب العمال ، وفوزا

---

(١) محمد علام باشا وكيل حزب الشعب . ويشير الى ما كانوا يجبونه من الأموال إعانة لحزب الشعب

هائلا لحزب المحافظين ، وقد رضى المحافظون أن يرأس المستر مكدونلد الوزار الجديدة ، وظل يتولاها إلى أكتوبر سنة ١٩٣٢

السنوات العجاف

الأزمة الاقتصادية ١٩٣٠ — ١٩٣٤

أصيبت مصر فى عهد وزارة صدقى باشا بأزمة اقتصادية طاحنة ، بدأت فى أواخر سنة ١٩٣٠ إذ هبطت أسعار القطن هبوطا جسيما ، وبيع القنطار من السكلاريدس بـ ١٥ ريالا ثم بعشرة ريالات ، بعد أن كان سعره ٢٦ ريالا فى أواخر سنة ١٩٢٩ ، وتبع ذلك هبوط أسعار المحاصيل الزراعية عامة ، فاشتد الضيق بالمزارعين وأصحاب الأطيان من ملاك ومستأجرين ، وكانت بداية اشتداد الأزمة فى موسم القطن فى اكتوبر سنة ١٩٣٠ ، واستمرت فى شدتها عدة سنوات من أواخر سنة ١٩٣٠ إلى أواخر سنة ١٩٣٤ ، فكانت حقا سنوات عجافاً ، عانى فيها الأهلون أشد أنواع الضيق الاقتصادى والمالى ، فقد هبطت غلة الأطيان إلى مادون تكاليفها ، وبقيت ديون الملاك والمزارعين وفوائدها الفاحشة وأقساطها المرهقة أغلالا فى أعناقهم ، وتهددت ثروة البلاد الزراعية والعقارية بالبوار والخسران

لقد أقيمت دعاية كبيرة لاسماعيل صدقى باشا بأنه من أكفأ الاقتصاديين والماليين ، فلننظر ماذا ابتكره من الوسائل لعلاج هذه الأزمة

إن إنشاء بنك التسليف الزراعى سنة ١٩٣١ هو العمل الاقتصادى البارزة الوحيد الذى تم فى عهد وزارة صدقى ، ومن الحق أن نقول إن مشروع إنشاء هذا البنك قد وضع فى عهد الوزارات السابقة ، وإنما صدر المرسوم به فى عهد وزارة صدقى باشا [1] ، وكان المشروع كما وضعته الوزارة البرلمانية يقتضى أن يكون رأس مال البنك مليونين من الجنيهات ، تساهم الحكومة بنصفه ، ويطرح النصف الآخر

---

(١) هو المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر من تلك السنة

للاكتتاب العام ، لكن وزارة صدقى حددت اكتتاب الحكومة بنصف مليون جنيه واكتتب البنوك بمثل هذا المبلغ دون عرضه للاكتتاب العام

وفيما عدا إنشاء هذا البنك وبنك التسليف العقارى الذى هو فرع له لم تعمل وزارة صدقى شيئا يذكر فى تفريج الأزمة الاقتصادية

لقد اتخذت بعض الاجراءات للتخفيف من وطأتها ، فسنت قانونا بتخفيض الإيجارات الزراعية لسنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ بمقدار الخمس من القيمة المتعاقد عليها ، وأصدرت قانونا آخر بتخفيض الإيجارات الزراعية لسنة ١٩٣١ بمقدار ثلاثة أعشار قيمتها ، وقررت تأجيل تحصيل مبلغ ٨٥٠ الف جنيه من السلف التى سبق أن أقرضتها الحكومة لصغار المزارعين ، وتأجيل تحصيل مبالغ أخرى ثمن أسمدة بيعت اليهم

وقررت فى نوفمبر سنة ١٩٣٠ إقراض الزراع على محصول القطن ، وخصصت لهذه العملية ثلاثة ملايين جنيه أخذت من الاحتياطى العام

وعهدت إلى بنك التسليف الزراعى التدخل لدى بعض الدائنين لوقف اجراءات نزع الملكية عن قليل من أطيان مدينيهم ، مقابل دفع بعض المتأخر عليهم ، وعهدت الى الشركة العقارية المصرية شراء بعض الأراضى المعروضة للبيع الجبرى لكى تردها إلى أصحابها ، وخصصت لذلك كله نحو ثلاثة ملايين جنيه ، على أن هذه الوسائل قد نفذت فى حدود ضيقة ، ولم تفد فى علاج الأزمة

وبالرغم من اشتداد الضائقة أمعنت الحكومة فى استعمال القسوة فى تحصيل الضرائب ، واستخدمت الكرباج فى بعض القرى لجبايتها من الفلاحين ، واضطرتهم إلى بيع ما يملكون من ماشية وزرع وأثاث بأبخس الأثمان سدادا لمطلوباتها منهم

ولم تعمل عملا مجديا حاسما فى مشكلة الديون العقارية التى عجز أصحاب الأطيان عن الوفاء بها ، وكل ما فعلته أن أصدرت سنة ١٩٣٣ قانونا (رقم ٧ لتلك السنة) بتجميد ومد آجال سلف البنوك العقارية الثلاثة الكبرى (البنك العقارى وبنك الأراضى وشركة الرهن العقارى) فى حدود الاتفاقات التى عقدتها مع هذه

البنوك ، وفحواها تجميد الأقساط المستحقة على المدينين لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، وتحويلها هى ورأس المال والأقساط المتأخرة والفوائد وفوائد التأخير والمصاريف حتى هذا التاريخ إلى سلفتين ، إحداهما برصيد رأس المال لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وتسدد على ثلاثين قسطا سنويا بالنسبة للبنك العقارى وشركة الرهن العقارى ، وعلى خمسة وثلاثين قسطا بالنسبة لبنك الأراضى ، وتبدأ الأقساط من يناير سنة ١٩٣٣ ، والسلفة الثانية وتشتمل على الأقساط المتأخرة وفوائد التأخير مضافا اليها الرصيد المستحق فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ لبنك التسليف الزراعى عن المبالغ المدفوعة منه للبنوك العقارية الثلاثة ، وهذه السلفة الثانية تجزأ إلى قسمين ، قسم منها يعادل الثلث ، يدفع على أقساط سنوية ، والقسم الثانى يعادل الثلثين تقوم الحكومة بسداده للبنوك ويحول إلى سلفة لها واجبة السداد فى المدة التى حددتها تلك الاتفاقات مضافا إليها فوائد سنوية ، وبذلك حلت الحكومة محل البنوك العقارية الثلاثة فى هذا الجزء من الديون

وقد تسنى لهذه البنوك بموجب هذه التسوية أن تحصل سنة ١٩٣٣ من الحكومة على مبلغ أربى على أربعة ملايين من الجنيهات ، وهو تحصيل لم يسبق له مثيل فى أحسن سنى الرخاء ، وقد أنقذها من الخسران والإفلاس

وتضمن القانون وقف إجراءات نزع ملكية الأراضى المرهونة لتلك البنوك لمدة ثمانية عشر شهرا من ابتداء العمل به

وأصدرت قانونا بالترخيص للحكومة بإصدار أذونات على الخزانة لكى تدفع المبالغ التى تعهدت بها للبنوك

كانت هذه التسوية لمصلحة البنوك أكثر منها لمصلحة المدينين ، ولم يكن هذا من العلاج الصحيح فى شىء ، لأن أزمة سنة ١٩٣٠ إنما ترجع الى هبوط أسعار الحاصلات الزراعية واختلال التوازن بين قيمتها وبين نفقات الإنتاج والمطلوبات من أصحاب الأراضى الزراعية ، مع بقاء الديون العقارية وفوائدها الفاحشة كما عقدت فى سنى اليسر وارتفاع ثمن المحاصيل ، وهذه الديون ، فى مجموعها يدخلها من

غير شك استغلال جشع من البنوك الأجنبية والمرابين لأصحاب الأراضى الزراعية ، بحيث انها كانت حتى فى سنى الرخاء تحتوى على غبن فاحش لحق بأصحاب هذه الأراضى

فكان واجبا على الحكومة أن تعالج الداء من أساسه ، بتخفيض قيمة هذه الديون ، واستبعاد مايدخلها من استغلال غير مشروع ، ثم تخفيض فوائدها ، ولكنها لم تفعل ذلك ، بل أبرمت تلك التسوية مع البنوك العقارية على أساس عدم المساس بأصل الديون وجوهر فوائدها ، ثم انها لم تشمل سوى مدينى هذه البنوك الثلاثة دون غيرهم من المدينين ، ولم تشمل غير ديون البنوك المذكورة ، فجاءت التسوية فى الجملة لصالح البنوك ، لأنها جنّبتها مالا مصلحة لها فيه من السير فى إجراءات نزع ملكية المدينين ، إذ ليس من طبيعة عملها أن تشترى الأراضى المرهونة وتستثمرها ، وقد حصّلت من هذه التسوية ثلثى المبالغ المتأخرة لها على المدينين ، دون أن تتحمل أى عناء فى تحصيلها ، وبقيت أزمة الديون العقارية قائمة أمام ضآلة الفائدة الوقتية التى نالت المدينين ، واستمرار الانخفاض فى غلة الأراضى ، مما عجزوا معه عن الوفاء بالقسط الأول الذى ألزمتهم بها تلك التسوية ، فتفاقمت الحالة ، واستمر الضيق فى اشتداد

وقد اشار الى هذه الحقيقة عبد الفتاح يحيى باشا حين تولى رآسة الوزارة بعد استقالة صدقى باشا ، إذ صرح بجلسة مجلس النواب يوم ١١ يناير سنة ١٩٣٤ قائلا : «ان مسألة الديون العقارية هى فى طليعة المسائل التى تدرسها الحكومة بعناية تامة تمكن من الوصول الى حلول مضمونة النفع دائمة الفائدة اذ ليس الغرض إيجاد حلول تكلف الخزانة العامة كثيرا ولا يكون من مقتضاها إلا تسكين الأزمة وتلطيفها لحين ، ثم تعود الحال بعدها أشد وطأة وأعظم فتكا »

وقال حسين سرى باشا حين كان وزيرا للمالية سنة ١٩٤٠ بجلسة مجلس النواب يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠ :

« افاد هذا الاتفاق البنوك العقارية فائدة محققة إذ تسنى لها ان تقبض فى الحال

مبلغا يربى على الأربعة ملايين من الجنيهات وهو تحصيل لم يكن له مثيل فى أحسن سنى الرخاء ، كما رفع ضمان سلفياتها ، لأن السداد من جانب الحكومة مع التنازل عن حق الأولوية للبنوك قد عزز ضمان هذه الهيئات ورفع عن كاهلها ما كانت أعدته من احتياطات لمواجهة الشك فى تحصيل ديونها بالكامل .

ولو أن الوزارة عالجت الأزمة بتخفيض معقول فى قيمة الديون وفوائدها ثم مد أقساطها . لكان هذا هو العلاج الناجع لتلك المشكلة ، وخاصة لأن هذه الديون حصل التعاقد عليها فى سنى الرخاء ثم طرأت عليها فى أوقات التنفيذ حالات العسر والأزمة ، هذا الى أن البنوك سبق لها أن نالت المكاسب الفاحشة من الفوائد والأرباح المركبة ، وتضاعف رأس مالها من الديون ، فكان الإنصاف والحكمة يقتضيان وضع تشريع بتخفيض ثلاثين فى المائة من أصل الديون العقارية وتخفيض سعر فائدتها الى ٥ فى المائة ، وليس هذا بدعا فى التشريع ، فان المشرع يجب أن يتدخل فى بعض الظروف بين المتعاقدين ويقيم بينهم ميزان العدل ، وقد تدخل سنة ١٩٣١ فى عقود إيجار الأطيان الزراعية حين رأى أن الايجارات التى تم التعاقد عليها فى سنة ١٩٢٩ انما عقدت فى أوقات الرخاء ، فلما حدثت أزمة سنة ١٩٣٠ وهبطت أسعار الحاصلات أصدر عدة تشريعات خفض بمقتضاها الخمس من ايجارات سنة ١٩٣٠ وثلاثة الأعشار من ايجارات سنة ١٩٣١ ، فكان واجبا على الحكومة أن تتدخل أيضا فى القروض وتعدل من شروطها وتخفض من قيمتها وفوائدها ، ولكن الحكومة راعت مصلحة البنوك أكثر مما راعت مصلحة الأهلين ، فلم تأخذ بهذا الحل العادل السليم

أخفقت اذن وزارة صدقى باشا فى علاج الأزمة الاقتصادية وتسوية مشكلة الديون العقارية ، وقد أخذت الحكومة البرلمانية سنة ١٩٤٢ بعلاج أقرب الى القواعد السليمة بالنسبة إلى الديون العقارية ، اذ أصدرت القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ وأساسه تخفيض الديون العقارية والعادية للمدينين من الملاك الزراعيين الى ما يعادل سبعين فى المائة من قيمة عقارات المدينين

محادثة سيمون — صدقى — سبتمبر سنة ١٩٣٢

جرت فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٢ بجنيف محادثة سياسية وجيزة بين صدقى باشا والسير جون سيمون وزير خارجية بريطانيا فى صدد المفاوضات لعقد اتفاق بين مصر وبريطانيا

لم تكن لهذه المحادثة أهمية ولا صدى فى الحالة السياسية للبلاد ، وبدا من ظروفها وملابساتها أن غرض صدقى باشا منها هو الاستيثاق من رضا الحكومة البريطانية عن النظام القائم فى مصر وقتئذ ، واعترافها بأن حكومته جديرة بأن تتحدث عن مصير البلاد ، وأن اشتداد المعارضة ضدها لايحول دون هذا الاعتبار ، وكان هو الساعى الى هذه المحادثة ، إذ طلب الى حافظ عفيفى باشا وزير مصر المفوض فى لندن أن يهىء له مقابلة السير جون سيمون للتحدث اليه فى شأن إمكان استئناف المفاوضات ، فعرض حافظ عفيفى باشا هذه الرغبة على السير جون سيمون ، فقبلها ، ووعد بأن يلتقى بصدقى باشا فى جنيف يومى ٢١ و ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٢

تم الاجتماع فى مأدبة عشاء أقامها صدقى باشا للسير جون سيمون يوم ٢١ سبتمبر ، وحضرها معهما حافظ عفيفى باشا والمستر ايدين الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية (وزير الخارجية فيما بعد) ، وكان موجودا بجنيف لحضور مؤتمر نزع السلاح ، والمستر رونالد السكرتير الخاص للسير جون سيمون ، وجرى الحديث بين صدقى وسيمون بعد تمام العشاء ، وإذ كان هذا يدرك أن جل ما يهم صدقى باشا هو الاطمئنان على استقرار وزارته ، فقد أعرب له عن سروره بالتعرف اليه ، ولمح الى صفاته كرجل إدارى أمكنه إعادة النظام فى بلده (تأمل !) ، وأضاف الى ذلك أن تقارير السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى تتضمن ما يفيد ذلك ، فشكره صدقى باشا على هذا التقدير ، وأعرب له عن شكر الحكومة المصرية للقرار الذى اتخذته وزارة الخارجية الانجليزية فى صدد مسألة كوبون الدين العمومى ، والاعتراف الجميل لممثل الحكومة البريطانية فى مصر (السير برسى لورين) « لما يتصف به من

السجايا والذى كان لسياسته الرشيد ومجهوده الشخصى أبعد الأثر فى توثيق عرى الروابط بين بلدينا » (١)

ولم يفت السير جون سيمون أن يثنى على صدقى باشا فى حديثه إذ قال له : «ان الفضل يرجع إليك فى توطيد النظام فى مصر ، وان الأمور تجرى فى مجراها، وان علاقاتنا معكم على أحسن ماتكون (٢) » ، وقال له أيضا : «لقد تحدثوا فعلا عن عدم صلاحية النظام القائم فى مصر الآن للتفاوض معنا ، غير أن ما ذكرته الآن فى هذا الصدد هو معقول جدا ، كما أن تقارير السير برسى تؤيده ، ولذا فيمكننى أن أقول لك على الفور إنه لم تعد هناك أية صعوبة فى المفاوضة مع حكومة صدقى باشا ، بل ان الأمر على عكس ذلك ، فقد يسر بريطانيا العظمى أن ترى إمضاءكم مهورة على اتفاقية ، لأننا نعرف الآن الشخص الذى نتعامل معه ، وإن قيمة الاتفاقية كما تقول تقدر بقيمة من يقوم بتنفيذها ، ولقد سرنى ما علمته فى هذه المناسبة من السير برسى أن الملك يرغب أيضا فى هذا الاتفاق ، وأنه يؤيد سياستكم ، وأنك متمتع بثقته ، وهذه العوامل نعتبرها دليلا حسنا وبشيرا بالنجاح » (٣)

ثم دخل السير جون سيمون فى صميم موضوع الاتفاق ، فبدا منه إصرار انجلترا على الاحتلال واستبقاء السودان فى حوزتها ، قال : « انى اعتقد شخصيا أن مشروعى الاتفاق لسنتى ١٩٢٩ و ١٩٣٠ يجب اتخاذهما أساسا للمفاوضات المقبلة ، وهناك مسائل سلم بها ، كانتهاء الاحتلال البريطانى ، والتحالف بين البلدين والمساعدة على إلغاء الامتيازات ، وقبول مصر فى عصبة الأمم ، غير انه يجدر بى إبداء تحفظين اثنين ، الأول خاص بالنقط العسكرية ، والثانى بالسودان ، ويلوح لى أن السلطات الفنية عندنا لها بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التى تتخذ لإقامة الجنود ، فمن المسلم به أنها ستجلو عن المدن ، ولكن أين تعسكر ؟ وهذه مسألة ما زالت تحتاج

---

(١) كذا على لسان صدقى باشا فى المحضر الذى حرره عن هذه المحادثة

(٢) عن المحضر المذكور

(٣) عن المحضر المذكور

إلى المناقشات ، أما بخصوص السودان فيجب فى الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالإدارة الحالية القائمة فى السودان ، فإذا ماسلم بهذا المبدأ فيمكن البحث عن الوسائل التى يستطاع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية فى السودان ،

وقد أدرك صدقى باشا أن محدثه يريد الرجوع عن بعض ماوافقت عليه الحكومة البريطانية فى المفاوضات السابقة ، لأن عبارة « التحفظين » اللذين أشار إليهما توحى بهذا المعنى ، فأجاب بأنه ليس فى مركز يستطيع فيه إبداء ملاحظات تفصيلية عن هذين التحفظين . وصرح فيما يتعلق بالنقطة الأولى أن مصر لاتستطيع الرجوع إلى الوراء فى المسائل الأساسية التى اكتسبتها ، ولا يجوز إعادة البحث فى المسائل التى تم الاتفاق عليها إلا لإيضاحها أو تحسينها ، وأن حكومته لاترغب قبول أقل مما سبق عرضه على الحكومات الأخرى ، أما مسألة السودان فقال عنها : « إنها مازالت بكراً تتطلب كل مناقشة حول أساس النظام المزمع إدخاله فيه »

وانتقل الحديث إلى مسألة المفاوضات ذاتها ، والوقت الذى تبدأ فيه ، فقال السير جون سيمون بضرورة إجرائها فى (الوقت المناسب) وفى أقرب فرصة ممكنة ، وأضاف أنه سيرجع فى هذا الأمر إلى الوزارة البريطانية لكى تدور المفاوضات التمهيدية وشبه الرسمية فى مصر بين المندوب السامى البريطانى ورئيس الوزارة المصرية ، وأعرب عن اعتقاده بأن محادثات مصر يمكن اجراؤها فى الشتاء القادم (١٩٣٣) ، وقال إنه سينتهز أول فرصة ليتحدث فى ذلك إلى زملائه وبخاصة رئيس الوزارة ، كما أنه سيتباحث كذلك مع السير برسى لورين قبل عودته إلى مصر ، وطلب منه صدقى باشا أن تصدر الحكومة البريطانية تبليغا رسميا تقبل فيه مبدأ استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية الحالية (حكومة صدقى باشا) ، فوعده السير جون سيمون بأن يتباحث فى شأن هذا الطلب مع رئيس الوزارة البريطانية وأنه سيتصل بالسير برسى لورين للاتفاق على صيغة هذا التبليغ ، والوقت المناسب الذى يرسل فيه ، وأبدى صدقى باشا اغتباطه فى المحضر الذى حرره عن هذه المحادثة لما سادها من الود والثقة ، قال : « وكنا نشعر بمبلغ الاحترام الذى يكنه السير جون سيمون نحو النظام القائم فى مصر ، وفى اعتقادى أنى تركت فى نفسه

أحسن الأثر » (كذا) ، وطلب إليه أن يبلغ عفيفى باشا كل ماقد يستجد من التقدم فى شأن المسائل التى كانت موضوع المحادثة ، فوعده سيمون بذلك ، وسلمه صدقى باشا مذكرة مكتوبة بالآراء التى أعرب عنها فى الحديث ، ولخصناها فيما تقدم ، وانتهت المقابلة باتفاق الطرفين على أن لايذكر عنها إلا أنها كانت ودية مرضية ، وأن لايذاع شىء عن موضوع الحديث

وفى اليوم الثانى (٢٢ سبتمبر) التقى صدقى باشا مرة ثانية بالسير جون سيمون فى حفلة شاى أقامتها عقيلته ، ولم يدر فيها حديث سياسى قط

ولم يعقب هذه المحادثة أية خطوة من الحكومة البريطانية ، ولا أى جواب على ماطلبه صدقى باشا من المفاوضة معه ، ولم تصدر التبليغ الذى كان ينشده

انشقاق فى الوفد — اكتوبر نوفمبر سنة ١٩٣٢

خروج عشرة من أعضائه

فى يناير سنة ١٩٣٢ ظهرت فى الأفق السياسى فكرة تأليف وزارة ائتلافية من الوفديين والأحرار الدستوريين ، وكانت دار المندوب السامى البريطانى مصدر هذه الفكرة ، إذ رأى الانجليز أن صدقى لم يفلح فى أن يضم الأمة إلى صفه ، ولم يريدوا أن ينفرد الوفد بالحكم إذا أجريت انتخابات حرة . فلوّحوا بهذه الفكرة لكى تشكل وزارة ائتلافية تكون عرضة للسقوط إذا أوعزوا هم أو السراى إلى بعض أعضائها بالانتقاض عليها ، كما حدث فى سنة ١٩٢٨ (ص٤٦) ، وكان محور الفكرة أن يتدخل السير برسى لورين فى الأمر ويشير على الملك فؤاد حلا للأزمة بتأليف وزارة ائتلافية ، وصرح المندوب السامى لبعض محدثيه أنه إذا تم الاتفاق على تأليفها فعندئذ يستطيع أن يتدخل ويقوم بدور ما فى سبيل إنجاح هذا الاتفاق ، والانجليز يميلون إلى هذا النوع من الوزارات فى مصر ليضمنوا عدم استقرار الحكم الدستورى فيها

اعتنق الأحرار الدستوريون هذه الفكرة ، لأنهم استبطأوا عودتهم إلى الوزارة ، وطال انتظارهم أكثر مما يحتملون بعد ما سلخ صدقى فى الحكم قرابة سنتين ، فأخذوا يدعون الى الوزارة الائتلافية . واجتذبوا إلى صفهم ثمانية من أعضاء الوفد . فراجت الفكرة . وأيدها أشخاص كثيرون . ورفضها النحاس وماهر والنقراشى ومكرم . لاستمساكهم بالميثاق القومى الذى عقد فى مارس سنة ١٩٣١ (ص١٤٤) ومن أهم قواعده أن تؤلف الوزارة من حزب الأغلبية . ولأنهم ذكروا ما كان من نقض الأحرار الدستوريين لعهدهم فى الوزارة الائتلافية الأخيرة سنة ١٩٢٨ ، إذ استقالوا منها واحداً بعد آخر ، تمهيدا لإسقاطها وانفرادهم بالحكم (ص ٤٦) . ومن هنا نشأ الخلاف بين أعضاء الوفد . وتطور حتى صار انشقاقا . وقد بدت بوادره باستقالة نجيب الغرابلى من الوفد فى أغسطس سنة ١٩٣٢ لخلاف شخصى وقع بينه وبين مكرم فى قضية القنابل . وكانا من هيئة الدفاع فيها . ثم سحب الغرابلى استقالته ، ولكن النحاس قبلها . إذ رأى منه بعد خلافه مع مكرم اتصالا بوزارة صدقى باشا وتعاونا معها . وأعلن استقالته فى أكتوبر سنة ١٩٣٢ ، فاعترض على هذا الإعلان من أعضاء الوفد كل من : فتح الله بركات وحمد الباسل ومراد الشريعى وعلوى الجزار وفخرى عبد النور وعطا عفيفى وراغب اسكندر . وسلامه ميخائيل . ونشروا بيانا بدا فيه أنهم متضامنون مع الغرابلى . وانقطعوا مؤقتا عن حضور جلسات الوفد . فأصدر النحاس بيانا فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ باعتبار مسلك الأعضاء السبعة خروجا على الوفد وانفصالا منه . وترك لفتح الله باشا بركات تحديد موقفه بعد شفائه من مرضه . وإذ كان فتح الله باشا بالمستشفى ، فقد أصدر بهى الدين بركات بك (باشا) بيانا باسمه أعلن فيه أنه متضامن مع الأعضاء السبعة . ثم نشر على الشمسى باشا بيانا بتأييد موقفهم . فأذاع النحاس بيانا باعتباره هو أيضا منفصلا عن الوفد . واستقال من قبل جورج خياط لأسباب صحية

يرجع هذا الانشقاق إذن إلى فكرة الوزارة الائتلافية . ولم يكن أعضاء

الوفد على صواب فى جعل هذه الفكرة سبباً للخلاف والانشقاق . إذ لا يصح مبدئيا أن تكون مسألة مناصب الحكم سبباً للانشقاق . هذا إلى أنه ليس من مصلحة القضية الوطنية إقحام السياسة البريطانية فى حل مشاكلنا الداخلية . فانه يكسب تلك السياسة نفوذا وتقاليد يبدو ضررها على مدى الأيام . على أن اشتراط قيام وزارة ائتلافية رغم تبين اتجاه الأمة إلى أغلبية معينة فى الانتخابات معناه أن لا يستقر النظام الدستورى فى البلاد . لأن أساس هذا النظام أن الوزارة وكالة عن الشعب . وأن الحكم الدستورى هو حكم الأغلبية . حقا إن تأليف وزارة ائتلافية قد يكون حلا موفقا فى بعض الظروف ، وحقا إن للحزب الذى ينال الأغلبية فى الانتخابات أن يشرك معه وزراء من غير حزبه . إذا كانت المصلحة العامة تقتضى ذلك ، ولكن على أن يكون هذا الائتلاف باختياره ، لا أن يفرض عليه فرضا . أو يكون قاعدة حتمية يجب أن يقبلها وإلا أهدرت أحكام الدستور . لأن فرض هذه القاعدة يجعل مصير الوزارات رهنا بإرادة الأقلية . وهذا ما يتنافى بداهة مع روح النظام الديمقراطى . فالحكم الديمقراطى معناه حكم الأغلبية التى ترتضيها الأمة . ثم إن الميثاق الذى ارتضاه الوفد والأحرار الدستوريون فى مارس سنة ١٩٣١ كان يجب أن يحترم ويبقى دستورا للعمل . لا أن ينقض قبل أن يمضى عام على عقده ، وهو فى ذاته ميثاق يتفق مع روح الدستور وأوضاعه ، فكان واجباً احترامه لكى يكون للمواثيق القومية حرمتها وقيمتها

تعديل فى هيئة الوفد

بعد أن وقع الانشقاق المتقدم ذكره قرر الوفد فى ديسمبر سنة ١٩٣٢ ضم اثنى عشر عضوا جديدا الى هيئته بدلا ممن انفصلوا أو توفوا ، وهاك أسماء الأعضاء الجدد (مع حفظ الألقاب) : محمود بسيونى . محمد زغلول على سالم المستشار السابق . عبد السلام جمعه . محمود الاتربى . إبراهيم سيد أحمد . محمد الشناوى . الدكتور حامد محمود . أحمد حمدى سيف النصر . محمد عز العرب . كامل صدقى . محمد يوسف

فساد أداة الحكم
وما أثبتته أحكام القضاء

كانت وزارة صدقى باشا توهم الناس أنها إنما ألغت الدستور وأهدرت إرادة الأمة وزيّفت الانتخابات لكى تصل إلى إصلاح أداة الحكم فى البلاد ، ومن سخرية الأقدار أن الحوادث أثبتت أن أداة الحكم قد زادت فسادا فى عهدها ، بحيث لم يبق أى مسوّغ للانقلاب الذى تم على يدها ، وثبت بالبراهين العملية أن الحكومة التى فرضت على الشعب فرضا كانت من غير شك أسوأ من كل حكومة اختارها بمحض رغبته وإرادته ، فقد اعتاد الموظفون فى عهد صدقى باشا التلفيق والتزوير فى الأوراق الرسمية ، وكانت عملية الانتخابات التى اصطنعها مزورة من أولها إلى آخرها ، فألف الموظفون الإداريون التزوير وفساد الضمير ، واعتاد رجال البوليس والجيش التنكيل بكل معارض للحكومة ، دون مراعاة للعدل والقانون ، وأبيح لهم القتل وسفك الدماء فى هذا السبيل

ومن ناحية أخرى ، جعلت الوزارة بنك التسليف الزراعى أداة لمساعدة أنصارها ، واستغلت الأزمة الماليه لتميزهم فى التسويات والسلف العقارية ، والضغط على خصومها السياسيين ومحاربتهم بسلاح المطالبات المالية ، لكى تضطرهم تحت تأثير الخوف من الفقر والفضيحة إلى الخضوع لسياستها والانفصال عن المعارضة ، وهذا ولا ريب إفساد للأخلاق والضمائر أيما إفساد

وتعقبت الحكومة خصومها السياسيين فى أرزاقهم وموارد معاشهم ، فعطلتها بمختلف الوسائل غير المشروعة ، لكى تضطرهم إلى الذل والاستكانة ، والانضمام إلى صفها ، ولم تتورع فى هذا الصدد عن إقفال المحالج والمصانع لأسباب ملفقة ، للتنكيل بأصحابها ، وجعلهم عبرة لغيرهم ، وقد استسلم بعض الأعيان لهذا السلاح الفتاك ، وصمد له آخرون ، فبرهنوا على صلابة فى العقيدة ومتانة فى الأخلاق ، مما يحتاج إليه المجتمع فى بلادنا

وطغت سلطة الإدارة على سلطة النيابة ، وبلغت استهانة الموظفين الإداريين

بالسلطة القضائية أن كان وكيل نيابة المنيا يحقق فى مساء ٢٧ مايو سنة ١٩٣١ فى شكوى قدمها بعض الأهالى ضد رجال الإدارة ، فمنعه مأمور ضبط المديرية من الاستمرار فى التحقيق ، وحال بينه وبين سؤال الأشخاص المطلوب استجوابهم ، وكان لهذا التدخل ضجة كبيرة ، ووقفت الحكومة جامدة مغتبطة بإزاء هذا الافتئات الصارخ على السلطة القضائية ، وتحولت الإدارة إلى أداة انتقام من خصوم الوزارة ، ووقر فى أذهان الحكام الإداريين أن هذه مهمتهم الأساسية ، وأن هذه الوسيلة الممقوتة هى السبيل إلى ترقيتهم وتقليدهم المناصب الممتازة ، كما استقر فى أذهانهم أن الانتخابات ليست إلا مهزلة أو مأساة قوامها الحيلولة بين الناخبين وحريتهم فى الاختيار ، وإكراههم بمختلف وسائل التهديد أو التزييف على انتخاب من تريده الحكومة ، واختصت الوزارة أنصارها والمنفذين لسياستها الإرهابية بالمزايا والترقيات الاستثنائية ، وزادت على ذلك منح بعضهم صفقات من أملاك الحكومة مقابل ما سمى استبدالا لجزء من معاشهم ، خولفت فيها اللوائح والقوانين ، وضحيت فيها مصالح الدولة والأهلين لحساب هؤلاء الموظفين ، وكانت هذه الصفقات بمثابة رشوة لهم مع بقائهم فى وظائفهم ، وقد ظهرت فضائح هذه الصفقات فى عهد وزارة يحيى باشا ، فألغت بعضها ، وفصلت بعض الموظفين الذين لم يقبلوا التنازل عنها

وأدى إطلاق أيدى الحكام فى العسف والتنكيل إلى استهانتهم بحقوق مواطنيهم ، حتى فى الشؤون العادية ، وظهرت عواقب هذا الفساد فى حوادث أبلغ أمرها إلى القضاء ، فكشف عن مساوىء كانت تتردد على ألسنة الكثيرين

وكان أبرز هذه الحوادث ما عرف وقتئذ بفظائع البدارى ، فقد قتل مأمور مركز البدارى فى مارس سنة ١٩٣٢ لأسباب لا صلة لها بالسياسة ، وثبت أن سبب القتل ارتكابه حوادث تعذيب مع بعض الأفراد ، مما دعى اثنين منهم الى قتله انتقاما منه ، وقد حوكما أمام محكمة جنايات أسيوط ، فقضت على أولهما بالإعدام ، وعلى الثانى بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فرفعا طعنا فى هذا الحكم نظر امام محكمة النقض

والإبرام برآسة عبد العزيز فهمى باشا ، فأثبتت فى حكمها [١] أن رجال البوليس أتوا من المنكرات ما وصفتها المحكمة بأنها (إجرام فى إجرام) ، وأن من وقائعها ما هو جناية هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة ، وأنها من أشد المخازى إثارة للنفس واهتياجا لها ودفعا بها الى الانتقام ، ورأت أن ما جعلته محكمة الجنايات موجبا لاستعمال الشدة كان يجب أن يكون من مقتضيات استعمال الرأفة ، ومع أنها قضت برفض الطعن لأنها لا تملك قانونا تخفيف العقوبة ، إلا أنها لفتت فى حكمها ولاة الأمور الى وجوب تدارك هذا الخطأ القضائى

انفصال على ماهر وعبد الفتاح يحيى عن الوزارة
على أثر الحكم فى قضية البدارى (يناير سنة ١٩٣٣)

على أثر إبلاغ حكم محكمة النقض والإبرام فى قضية البدارى إلى وزارة الحقانية (العدل) ، اضطرت إلى وقف تنفيذ حكم الإعدام على المحكوم عليه به ، واتخاذ الإجراءات القانونية لتخفيف الحكم ، وقد خفف فعلا الى الأشغال الشاقة المؤبدة عمن حكم عليه بالإعدام ، وبها لمدة ١٥ سنة عمن حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وأمرت بالتحقيق فى حوادث التعذيب التى أشار اليها الحكم ، وفى حوادث تعذيب أخرى وقعت من رجال البوليس والإدارة فى بلاد أخرى ، فأخذت النيابة فى تحقيقها وقطعت فى بعضها شوطا بعيداً ثبتت فيه إدانة بعض ضباط البوليس [٢]

فرأى صدقى باشا أن استمرار التحقيق فى هذ الحوادث وأمثالها سيكشف عن فظائع لا يريد أن تظهر ، وربما أدى الى منع وقوع مثلها فيضعف سنده فى الحكم ، وهو البطش والتنكيل ، فرفع استقالته إلى الملك فى ٤ يناير سنة ١٩٣٣ ، وبناها على

---

(١) الصادر بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢

(٢) بعد استقالة وزارة صدقى باشا حوكم بعض رجال الإدارة ممن ثبتت عليهم تهمة التعذيب فحكم على ملازم ثان بالحبس مع الشغل لمدة سنة ، وعلى ملازم ثان آخر بالحبس سنتين ، وعلى كونستابل بالحبس شهرين ، وحوكم الجندي الذي قتل أحد الناخبين في حلوان فحكم عليه بالأشغال الشاقة ١٥ سنة

قوله : إن الوئام وحسن التفاهم اللذين كانا رائد الوزارة فى القيام بأعباء الحكم ، قد أصابهما فى الآونة الأخيرة شىء من الوهن الأمر الذى ترتب عليه استعصاء قيامى بالواجب (كذا) الأسمى الذى تفضلتم جلالتكم بإسناده إلىّ » ، يشير بذلك الى الخلاف الذى قام بينه وبين الوزيرين اللذين تضامنا فى وجوب تحقيق تلك المآسى ، وهما على ماهر وعبد الفتاح يحيى ، وكان الاتفاق بينه وبين السراى على أن يؤلف هو الوزارة من جديد بعد استبعاد ذينك الوزيرين ، فقبل الملك استقالة الوزارة ، وعهد فى اليوم نفسه إلى صدقى باشا ذاته تأليف وزارة جديدة ، فألفها على النحو الآتى : اسماعيل صدقى للرآسة والداخلية والمالية . محمد شفيق للأشغال . احمد على للحقانية . حافظ حسن للزراعة . نخلة المطيعى للخارجية . حلمى عيسى للمعارف . ابراهيم فهمى كريم للمواصلات . على جمال الدين للحربية . محمد مصطفى للأوقاف . والوزراء الجدد فى هذه الوزارة هم : محمد شفيق وكان مديرا عاما لمصلحة السكك الحديدية ، ونخله المطيعى وكان وكيلا لمجلس الشيوخ ، ومحمد مصطفى وكان رئيسا لمحكمة الاستئناف

ثم أدخل فيها تعديل يسير فى مارس سنة ١٩٣٣ باستقالة حافظ حسن باشا ومحمد مصطفى باشا . وتعيين محمود فهمى القيسى باشا وزيرا للداخلية ، ومحمد علام باشا للزراعة ، وعلى المنزلاوى بك للأوقاف ، وفى يوليه عين صليب سامى بك وزيرا للخارجية بدلا من نخله المطيعى باشا الذى استقال لمرضه

استمرار العسف والتنكيل

حادثة الحصانية

أدرك رجال الإدارة والبوليس بعد هذا التشكيل أنهم مؤيدون من السراى والحكومة ، وأن معناه هو حماية روح البطش والعسف فى تصرفاتهم ، وإطلاق يدهم فى التنكيل بالأهلين ، غير مراعين حرمة للعدل والقوانين ، فتمادوا فى خطتهم مطمئنين إلى أن الوزارة تحميهم وتسندهم ، وأن السراى ساكتة على هذا النوع الن مطغيا ن ولا تعترض على هذا البغى والعدوان

وقد وقع فى بلدة (الحصانة) من بلاد مركز السنبلاوين بمديرية الدقهلية حادث تنكيل جديد يوم ١١ فبراير سنة ١٩٣٣ ، دل على تغلغل هذه الروح فى نفوس الموظفين الإداريين ، مما كان له وقع أليم فى النفوس ، وخلاصته أن الإدارة عطلت وابورا لطحن الغلال وضرب الأرز يملكه الشيخ طلبة صقر من أعيان هذه الجهة ، وقام لذلك نزاع بينه وبين الإدارة رفع أمره إلى القضاء إذ أقيمت عليه دعوى مخالفة أمام محكمة السنبلاوين ، فجاءت فى هذا اليوم قوة من البوليس والإدارة للتفتيش فى الوابور ، فاعترضها نفر من قبل صاحب الوابور طالبين بقاء الحالة على ماهى عليه حتى يفصل القضاء فى دعوى المخالفة ، فحصل تصادم بين الفريقين , أمر فيه مأمور المركز رجاله بإطلاق النار على الأهلين ، فقتل منهم ثلاثة ، أحدهم شقيق الشيخ طلبه صقر ، وفتاة . وقتل باشجاويش المركز وواحد من الجنود ، وجرح كثير من الأهلين ، واستولى الذعر على السكان ، ولم يقف عسف الإدارة عند هذا الحد بل أرسلت تجريدة من أربعمائة جندى لحصار البلدة ، وقبضت على كثير من أهلها ، وظلوا فى السجن إلى أن أفرجت عنهم النيابة

أما قضية المخالفة التى نسبتها الإدارة الى الشيخ طلبة صقر فقد حكم فيها ببراءته ، وأثبتت المحكمة فى حكمها أن الإدارة تجاوزت سلطتها بالأمر الذى أصدرته بإلغاء رخصة الماكينة وإقفال الوابور ، وأن هذا الأمر الإدارى باطل

نقل السير برسى لورين — أغسطس سنة ١٩٣٣

وتعيين السير مايلز لمبسون مندوبا ساميا

فى أغسطس سنة ١٩٣٣ قررت الحكومة البريطانية نقل السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى من مصر وتعيينه سفيرا لانجلترا فى تركيا ، ويرجع نقله إلى أنه أسرف فى تأييد سياسة البطش التى سارت عليها وزارة صدقى باشا حتى انكشف ذلك الحياد الكاذب الذى كان يتظاهر به حيال الانقلاب الثالث ، واحتملت الحكومة البريطانية مسئولية استثارة هذا الانقلاب وتدعيمه ، وكانت تنتظر أن تسفر هذه السياسة عن قهر الشعور الوطنى ، ولكنها رأت على العكس أنها زادته

قوة واتساعا ، وزادت من سخط الشعب عليها ، فعولت على استبدال ممثلها ، لاحبا فى خير مصر ، بل لأنه أخفق فيما قصد اليه إخفاقا كشف عن نياتها ، وإذ رأت أنها تمادت فى سند الحكم المطلق ، فقد أرادت أن تتنصل من هذه المؤامرة بإقصاء المندوب السامى الذى تم على يده إنفاذها

وعينت السير مايلز لمبسون خلفا له ، وكان من قبل وزيرها المفوض فى الصين ، وقد نجح فى عقد معاهدة بين الصين وانجلترا أنهت عهد خلاف كان قائما بينهما . فجاء تعيينه مندوبا ساميا فى مصر دليلا على اتجاه جديد من الحكومة البريطانية لعقد المعاهدة بين مصر وانجلترا

وقد جاء السير لامبسون إلى مصر فى يناير سنة ١٩٣٤

استقالة صدقى باشا — سبتمبر سنة ١٩٣٣

وأخيرا قدم اسماعيل صدقى استقالته من رآسة الوزارة يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٣ . بعد أن سلخ فى الحكم أكثر من ثلاث سنوات

وإن المرء ليحق له أن يتساءل لماذا بقى طول هذه المدة يتولى الحكم على رغم إرادة الشعب ، ولا يحتاج الإنسان الى عناء لتعليل هذه الظاهرة ؛ فالسبب فيها يرجع إلى تأييد السراى لوزارته . وهذا النوع من الحكم هو الذى كان يروق لها ، ولولا هذا التأييد لما استطاع صدقى أن يبقى فى الحكم يوما واحداً

ومع أن وزارته كانت بغيضة إلى الشعب ، فإن الكثيرين لم يكونوا يتوقعون استقالتها ، بل كانت مفاجأة ، حتى أن زملاءه فى الوزارة لم يعلموا بها إلا بعد تقديم كتاب الاستقالة ! وقد بناها على أن صحته لم تعد تحتمل أعباء منصبه ، والواقع أن صحته كانت تحتمل بقاءه فى الحكم ، ولكن السبب الحقيقى الذى دعاه إلى الاستقالة هو أن السراى قد انتهت من استخدامه فى إذلال الشعب ووضع نظام الحكم القائم على أساس انتهاك حقوقه والزراية بإرادته ، فانتهت مهمة صدقى فى نظرها ، وأرادت أن تستبدل به سواه ، لأن الحكم المطلق لا يطيق البقاء على رئيس وزارة

طويلا يمكث فى منصبه ، بل إن مظاهر هذا الحكم الرغبة فى كثرة التبديل والتغيير ؛ وإذ رأى صدقى باشا أن الرغبة السامية قد انحسرت عنه ، لم يرى بدا من اعتزال منصبه ، مكرها أخاك لا بطل ،

وليس صحيحاً أن الاعتبارات الصحية هى التى دعته إلى الاستقالة ، فإنه فى الوقت الذى زعم فيه ذلك ، بدا منه أنه يبتغى السيطرة على الوزارة التى تخلفه فى الحكم ، موهما نفسه أنه ما زال بعد استقالته رئيس حزب الأغلبية . . فى البرلمان ! ولقد أشار الى هذا الاعتبار فى كتاب استقالته الذى قدمه الى الملك ، فأعرب عن أمنيته فى أن يضم جهوده إلى جهود العاملين على تأييد النظام الذى ابتدعه ، قال : « وسيكون من أسباب سعادتى أن أجد فى نفسى من القوة ما يسمح لى بأن أضم جهودى إلى جهود العاملين على تأييد هذا النظام ، أخص منهم حزب الغالبية البرلمانية الذى أتشرف برياسته »

فهذا الكلام معناه أن صحته تحتمل أعباء النضال البرلمانى الذى أخذ يمنى نفسه به باعتباره رئيسا لحزب الغالبية البرلمانية ، وقد كرر هذا المعنى فى اجتماع عقده لهذا الحزب بعد استقالته مباشرة ، وطلب فيه أن تواجه الوزاره الجديدة البرلمان ، وفى هذا معنى التحدى لها ، ويدل قطعا على أنه استقال من الوزارة لا لاعتلال صحته ، بل مرغما حانقا ، ولهذا توعد الوزارة الجديدة بالحرب والنضال ، وفاته أن الحزب الذى ظن أنه عدته فى النضال إنما اصطنعه وهو فى الحكم ، وهو حزب جمع أشياعه فى ظل الحكم ، وانضموا له لأنه يتولى الحكم ، فهو حزب يتبع الحكم أينما سار ، وبعبارة اخرى هو حزب الحكومة أيا كانت هذه الحكومة ، ولذلك كان من تهكم الأقدار أن هذا الحزب هو أول من تنكر لصدقى باشا وخذله بعد أن أقصى عن الحكم ! وهكذا تتكشف الحقائق التى يقوم عليها الحكم المطلق ، فالأحزاب التى يصطنعها هذا الحكم أو يصطفيها أن هى إلا أحزاب صورية لا إرادة ولا أهداف لها إلا أن تسير فى ركاب الحاكم وحسب

قبل الملك استقالة صدقى باشا ، وبعث إليه فى هذا الصدد بكتاب رقيق ينوه

فيه بما قام به من أعمال مجيدة وخدمات جليلة » ، ويبدو منه روح العطف على وزيره الأمين فى محنته ، قال :

« عزيزى اسماعيل صدقى باشا ، رفع إلينا كتاب دولتكم المحرر فى الحادى والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٩٣٣ ، وبه تلتمسون قبول تنحيكم عن الحكم ، بعد الذى تبين لكم من أن صحتكم غدت تنوء بأعباء مايتطلبه منكم منصبكم الخطير ، ولا يسعنا ، حرصا على صحتكم ، إلا إجابتكم إلى ملتمسكم ، راجين لدولتكم كمال العافية حتى تساهموا فى خدمة البلاد بما عرف عن دولتكم من المقدرة الفائقة ، وإنا لشاكرون لدولتكم ولحضرات زملائكم الوزراء ماقدمتم للبلاد من أعمال مجيدة وخدمات جليلة ، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم بذلك »

« صدر بسراى المنتزه فى ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٢ - ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٣ »

« فؤاد »

تأليف وزارة عبد الفتاح يحيى

عهد الملك إلى عبد الفتاح يحيى باشا تأليف الوزارة الجديدة ، وكان وقتئذ فى أوروبا ، فصدع هناك بالأمر ، وعينت السراى الوزراء وهو لايزال غائبا ، وجاء ووجد الأمر مجهزا ، دون أن يكون له رأى فيه ، وهذا من مظاهر الحكم المطلق ، وكان اختيار السراى إياه وهو الوزير الذى انفصل عن وزارة صدقى باشا دليلا آخر على أن صدقى أصبح غير مرغوب فيه من السراى ، وأن هذا هو السبب الحقيقى لاستقالته من رآسة الوزارة

تألفت وزارة يحيى باشا فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٣ على النحو الآتى :

عبد الفتاح يحيى باشا للرآسة والخارجية . أحمد على باشا للحقانية . محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف . حلمى عيسى باشا للمعارف . ابراهيم فهمى كريم باشا للمواصلات . محمود فهمى القيسى باشا للداخلية . على المنزلاوى بك للزراعة . صليب سامى بك للحربية والبحرية . عبد العظيم راشد باشا للأشغال . حسن صبرى بك للمالية

وقد تألفت على أساس نظام صدقى باشا ، أى على أساس دستوره ، وفى ذلك يقول يحيى باشا فى كتابه إلى الملك : «ولقد كان لى شرف الاشتراك فى وضع أسس النظام الحاضر والسهر على تنفيذه حتى استقر نهائيا (كذا) وقام شيوخ الأمة ونوابها بالمهمة الموكولة اليهم خير قيام فبذلوا مع الحكومة مجهودا عظيما سياسيا وماليا واقتصاديا . ستسير وزارتى بالبلاد فى ظل جلالتكم فى الطريق نفسه مسترشدة بحكمة جلالتكم السامية» .

كانت هذه الوزارة خاضعة فى تشكيلها وسياستها وتصرفاتها لإرادة السراى ، ويلاحظ أن فيها وزيرين من حزب الشعب ، وهما ابراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك ، ولم يكن صدقى باشا مقرا تمثيل حزبه فى الوزارة بهذه القلة ، ولم يكن راضيا فى الجملة عن تخطيه وعدم استشارته فى تأليفها بصفته رئيس حزب الغالبية البرلمانية ... ونقم من الوزيرين الشعبيين دخولهما الوزارة دون موافقة حزبهما ، فأعلن أنه يعتبرهما متخليين عن عضويتهما فى الحزب ، فلم يكترثا لهذا القرار ، وكان يحيى باشا مستقيلا من وكالة حزب الشعب ، منذ يناير سنة ١٩٣٣ إثر خروجه من وزارة صدقى ، فعاد وتمسك بها بعد تأليف الوزارة ، ليتخذ لنفسه صفة «تمثيلية» ، واضطر صدقى باشا أن ينحنى كعادته أمام القوة ، ويخضع للحكومة القائمة ، فجمع مجلس إدارة حزبه يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٢ وقرر تأييد وزارة يحيى باشا والترحيب بعودته «الى حظيرة الحزب» وسحب قرار اعتبار الوزيرين الشعبيين متخليين عن عضويتهما فيه ، وهكذا شهدت البلاد مهزلة جديدة من الحياة السياسية الملفقة البعيدة عن الاستقامة والكرامة

وازداد صدقى ضعفا أمام الوزارة ، وأمعنت هى فى الزراية به ، ورأى أعضاء حزبه ينفضون من حوله ، ويستبدلون به سيدا جديدا ، فاضطر فى أوائل نوفمبر أن يستقيل من رآسة حزب الشعب ، وكانت هذه الاستقالة معقولة ، لأن هذا الحزب لم ينشأ الا ليستند الى الوزارة ، فلما أقصى صدقى عن رآسة الوزارة انضم أعضاء حزبه إلى رئيس الوزارة الجديد ، فكان حتما مقضيا أن يتنحى عن رآسة الحزب الذى أنشأه ، وهكذا انفصل عنه الحزب ، كما انفصل عنه ناديه ، وانفصلت عنه جريدته ! ! لمجرد إقصائه عن رآسة الوزارة

ثم ما لبث صدقى باشا أن عاد إلى تولى رئاسة الحزب بعد استقالة وزارة يحيى باشا

تعثرت وزارة يحيى باشا فى سيرها ، وبدأت حياتها منفصلة عن الشعب ، غير مستندة إلى تأييده ، ولم يكن يؤيدها فى الحكم سوى حزبين صوريين متخاذلين لايمتان إلى الشعب بأية صلة

وبرغم أن يحيى باشا نوّه فى كتابه إلى الملك بأن أكثر مايشغلها هو معالجة الأزمة الاقتصادية فانها لم تعمل فى هذه الناحية عملا يذكر ، واقتصرت على إصدار القانون الذى أقره البرلمان بتخفيض إيجار الأطيان الزراعية لسنة ١٩٣٢ بمقدار ثلاثة أعشار قيمتها ، وخصصت مبلغ مليونى جنيه لتسديد بعض المستحقات على المزارعين من رسوم وضرائب متأخرة ، ولم تخفف هذه الوسيلة شيئا من الضائقة المالية

وألفت لجنة لتحقيق الصفقات التى منحتها وزارة صدقى لبعض الموظفين فى شكل استبدال لجزء من معاشهم ، وتبين من تحقيق هذه اللجنة مبلغ مخالفة القوانين واللوائح فى هذه الصفقات ، فألغت الوزارة بعضها ، وفصلت بعض الموظفين الذين لم يقبلوا التنازل عنها

الوزارة والمحاماة

حل مجلس نقابة المحامين

أصدرت الوزارة فى ٢٨ ديسمبر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ ، قضت المادة الأولى منه بأنه لايجوز أن يكون عضواً بمجلس النقابة المحامى الذى قضى عليه بعقوبة تأديبية ، ونصت المادة الثانية على سريان هذا الحظر على أعضاء مجلس النقابة الحاليين (وقت صدور القانون)

جاء هذا النص تعديلا للائحة المحاماة أمام المحاكم الوطنية التى لم تكن تحتوى هذا الحظر

وملابسات صدور هذا القانون أن مجلس الوزراء أصدر يوم ١٤ ديسمبر بلاغا أرسل وزير الحقانية صورته إلى نقيب المحامين وقتئذ (الأستاذ محمود بسيونى) ليبلغه إلى الجمعية العمومية التى كان مزمعا انعقادها بسراى محكمة الاستئناف يوم الجمعة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ فى اجتماعها السنوى ، ومحتوى هذا البلاغ أنه اتصل بعلم الوزارة أن فريقا من المحامين رشحوا لعضوية مجلس النقابة زملاء لهم حكم عليهم من يومين بالتوبيخ ، فهى تنبههم إلى عدم انتخابهم ، وإلا فستضطر لأن تستصدر على وجه الاستعجال « قانونا يحدد التقاليد التى سبقت الاشارة إليها (كذا) ويترتب على ذلك التحديد النتيجة الطبيعية من إسقاط عضوية من يكونون قد انتخبوا مخالفة لها وخروجا عليها »

فلما تلى هذا البلاغ فى الجمعية العمومية قابله المحامون بالاستنكار وعدوه تدخلا غير مشروع من الوزارة فى انتخاباتهم ، إذ أن لائحة المحاماة الصادر بها القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩١٢ لم تشترط هذا الشرط فى عضو مجلس النقابة ، وخاصة لأن أحكام مجلس التأديب التى أشارت إليها الوزارة فى بلاغها كان لها طابع سياسى ولا تخدش سمعتهم أو نزاهتهم فى شىء ، وعلى ذلك لم يكترث المحامون لهذ البلاغ وانتخبوا لمجلس النقابة ثلاثة من زملائهم ممن صدرت عليهم هذه الأحكام

وإذ رأت الوزارة أن تدخلها لم تكن له نتيجة وأن المحامين قابلوه بالاستنكار ، وضعت القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ وعرضته على وجه الاستعجال على البرلمان ، ولما كان مجلسا النواب والشيوخ طوع إرادتها فقد أقراه على وجه الاستعجال أيضا وصدر بتاريخ ٢٨ ديسمبر من تلك السنة ، ونصت المادة الثانية منه على سريانه على أعضاء مجلس النقابة الحاليين (سنة ١٩٣٣) الذين لم يكن يسوغ بمقتضى المادة الأولى انتخابهم ، وبعبارة أخرى صدر هذا القانون منصوصا على سريانه على الماضى ، مما يخالف الدستور ويتعارض مع كرامة المحامين

وقد وقف المحامون بإزائه موقفاً مشرفاً إذ طلبوا من مجلس النقابة عقد الجمعية العمومية للنظر فى هذا الشأن واتخاذ ماتراه من القرارات

فقرر المجلس دعوة الجمعية العمومية للانعقاد يوم ١٩ يناير سنة ١٩٣٤ بمحكمة

الاستئناف (كما كانت العادة المتبعة وقتئذ)، ولكن رئيس محكمة الاستئناف استدعى النقيب (الأستاذ مكرم عبيد) وناقشه فى الغرض من الاجتماع، وقال انه يسمح بإعارة الغرفة لتجتمع فيها الجمعية العمومية إذا كان الغرض من اجتماعها تنفيذ القانون وإجراء انتخابات جديدة، فأبان له النقيب أن الطلب المقدم لمجلس النقابة محدد الموضوع ولا يمكن المجلس أن يغير فيه، فلم يقبل التصريح بأن يكون الاجتماع لهذا الغرض فى المحكمة، فأجل المجلس الاجتماع اسبوعا مع دعوة الجمعية العمومية للاجتماع فى دار النقابة (رقم ٢٠ شارع المناخ)

فاجتمعت يوم الجمعة ٢٦ يناير سنة ١٩٣٤، وقررت بالإجماع الموافقة على القرار الآتى : —

« الجمعية العمومية بعد الاطلاع على مذكرة مجلس النقابة المبلغة لمحكمة استئناف مصر الأهلية بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ وبعد سماع البيانات التى ألقيت والمناقشات التى دارت بجلسة اليوم وبعد الاطلاع على المادة ٢ من القانون رقم ٨٦ سنة ١٩٣٣، وبما أن هذه المادة مخالفة للمادة السادسة من الدستور التى وضعت مبدأ أساسيا هو عدم سريان القوانين التى تقرر عقوبات جديدة على الحوادث السابقة عليها، وبما أن نص المادة السادسة من الدستور نص عام يشمل جميع العقوبات من غير تفريق ومن غير استثناء للعقوبات التأديبية أصلية كانت أو تبعية وتتضمن فوق ذلك مبدأ من مبادىء العدالة الأولية المسلم به فى جميع الشرائع، وبما أن العقوبة المقررة بالمادة الثانية من القانون المذكور عقوبة تأديبية جديدة

لذلك

« ترى الجمعية العمومية أن المادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ لاتسرى على الانتخابات الماضية . وعلى ذلك فلا محل لإجراء انتخابات جديدة وتكلف الجمعية الأستاذ النقيب بإبلاغ ذلك إلى الجهات المختصة »

ولما رأت الوزارة أن المحامين لم ينفذوا القانون المذكور أصدرت فى ٥ يوليه

سنة ١٩٣٤ مرسوما بقانون (رقم ٤٧ من تلك السنة) بإبطال العمل مؤقتاً بنظام نقابة المحامين ، وبحل مجلس النقابة القائم وقتئذ ، وتأليف لجنة من رئيس محكمة استئناف مصر أو من يقوم مقامه ومن النائب العمومى وفى حالة غيبته من الأفوكاتو العمومى أو رئيس نيابة محكمة الاستئناف ومن مستشار تعينه الجمعية العمومية بالمحكمة المذكورة ، تتولى حفظ أموال النقابة ومباشرة المصروفات العادية منها

ولما استفاضت الأنباء بقرب صدور هذا القانون اجتمعت الجمعية العمومية للمحامين يوم الجمعة ٤ مايو سنة ١٩٣٤ بصفة غير عادية بدار النقابة ، وقررت الموافقة على القرارات التى اتخذها محامو المنصورة والمنيا من نقل اسمائهم من جدول المحامين المشتغلين إلى جدول المحامين غير المشتغلين احتجاجا على التشريع الجديد ، وسببت قرارها بالأسباب الآتية :

« اجتمعت الجمعية العمومية للمحامين يوم الجمعة ٤ مايو سنة ١٩٣٤ بصفة غير عادية للنظر فى مشروع القانون الجديد الخاص بالمحاماة واتخاذ ماتراه الجمعية للمحافظة على حقوق المحامين وكرامتهم وأصدرت القرار الآتى :

« بناء على الاقتراح المقدم من حضرات المحامين المدونة أسماؤهم بمحضر الجلسة وبما أن حضرات محامى المنيا وعددهم ٧٥ محاميا قد اجتمعوا وقرروا نقل أسمائهم من جدول المحامين المشتغلين إلى جدول المحامين غير المشتغلين احتجاجا على التشريع الجديد الخاص بالمحامين ، وبما أن حضرات المحامين بالمنصورة وعددهم ثمانون محاميا قد عقدوا اجتماعا لهذا الغرض واتخذوا فيه مثل هذا القرار ، وبعد سماع البيانات التى ألقيت على الجمعية العمومية والتى تبين منها أن مشروع القانون الذى تقترحه الحكومة بشأن المحاماة هو مشروع يهدم كيان المحاماة ويسلبها وجودها ويهدر استقلالها إذ يضعها تحت رقابة السلطة التنفيذية ويجعل قيام مجلسها معلقا على محض مشيئة هذه السلطة وهواها

لذلك

قررت الجمعية العمومية المنعقدة اليوم بدار النقابة بالقاهرة (بشارع المناخ

رقم ٢٠) الموافقة على القرارات التى اتخذها حضرات محامى المنصورة والمنيا ، ودعوة باقى حضرات الزملاء المحامين أمام سائر المحاكم بالقطر المصرى إلى نقل أسمائهم من جدول المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين احتجاجا على هذا المشروع ، على أن تبلغ الطلبات الخاصة بنقل الإسم إلى مجلس النقابة ، وقد عهدت الجمعية إلى المجلس أن يقدمها إلى الجهات المختصة عند انتهاء التوقيع عليها .

وبعد صدور المرسوم بقانون اجتمع مجلس نقابة المحامين يوم ٦ يوليه سنة ١٩٣٤ ، وقرر بالإجماع مايأتى :

أولا — إن المرسوم بقانون الذى أصدره مجلس الوزراء أمس (٥ يوليه) بتعطيل بعض أحكام قانون المحاماة وبحل مجلس النقابة وتخويل لجنة خاصة من غير المحامين سلطة المجلس — هو مرسوم باطل بطلانا أصليا لمخالفته لنص المادة ٤١ من الدستور

ثانيا — إن مجلس النقابة الحالى الذى استمد سلطته من الجمعية العمومية للمحامين طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ لا يزال قائما بحكم القانون وسيظل المجلس قائما بواجبه نحو المحامين لأنه وحده الممثل للمحامين

ثالثا — تكليف النقيب باتخاذ الاجراءات القانونية الكفيلة بحفظ أموال النقابة لدى البنوك وعدم التصرف فيها إلا بإذن المجلس

رابعا — دعوة الجمعية العمومية لانعقاد غير عادى يوم ١٢ اكتوبر سنة ١٩٣٤

ولقد كان تصرف الوزارة بإزاء المحامين فى هذا الصدد اعتسافا لامسوغ له ، ووقف المحامون حياله موقفا مشرفا

ولما وليت وزارة نسيم باشا الحكم ألغت هذه التشريعات الشاذة ، وأصدرت فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ مرسوما بقانون رقم ٦٣ من تلك السنة بإبطال العمل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ ، وأصدرت فى اليوم نفسه مرسوما رقم ٦٤ بانقضاء تعطيل نظام نقابة المحامين وتكليف رئيس محكمة استئناف مصر بدعوة الجمعية العمومية لنقابة المحامين للاجتماع لانتخاب مجلس النقابة بدلا من المجلس المنحل

وقد اجتمعت الجمعية العمومية للمحامين يوم الجمعة ١٨ يناير سنة ١٩٣٥ وانتخبت أعضاء المجلس ، وانتخبت الأستاذ مكرم عبيد نقيبا والأستاذ كامل صدقى بك وكيلا

وفى ٢٠ يناير سنة ١٩٣٥ كتب رئيس اللجنة المؤلفة بموجب مرسوم ٥ يوليه سنة ١٩٣٤ إلى البنوك وخزانة محكمة الاستئناف بتسليم أموال النقابة إلى المجلس الجديد وتخلت اللجنة عن عملها وعادت الأمور إلى نصابها

وفى سنة ١٩٣٩ صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمحاماة ، وعدل بعد ذلك بموجب القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ القائم الآن (١٩٤٩)

يمين الوزراء

وفى عهد هذه الوزارة صدر مرسوم بوجوب حلف الوزراء يمين الولاء والإخلاص للملك والوطن قبل أن يتولوا أعمالهم ، ولم تكن هذه اليمين مما يوجبه الدستور ، ولا كان الوزراء يقسمونها من قبل ، وإنما نص الدستور فقط على اليمين التى يقسمها أعضاء البرلمان ، فقضت المادة ٩٤ بأنه « قبل أن يتولى أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن والملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق وتكون تأدية اليمين فى كل مجلس علنا بقاعة جلساته »

ولم يدخل دستور صدقى باشا تعديلا فى هذه المادة ، ولكن يبدو أن المغفور له الملك فؤاد أراد أن يقسم الوزراء بين يديه يمينا خاصة به ، فنبتت الفكرة فى وجوب أداء هذه اليمين ، وأن يقدم فيها الملك على الوطن ، فى حين أن الدستور يقدم الوطن على الملك فى صيغة اليمين الدستورية . فصدر فى ٢٧ يناير سنة ١٩٣٤ مرسوم تقضى المادة الأولى منه بأنه « قبل أن يتولى الوزراء عملهم يقسمون بين يدينا يمين الولاء والإخلاص للملك والوطن وأن يكونوا مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق » ، ونصت المادة الثانية على تحرير محضر بتأدية اليمين لكل وزير ، وجعلت المادة الثالثة أداءها سارية على الوزراء الحاليين ،

أى أعضاء الوزارة التى صدر على يدها المرسوم ، فأقسموها بين يدى الملك ، وكانت فى الواقع تكرارا لليمين التى نص عليها الدستور ، مع تقديم الملك على الوطن

إهانات ولطمات

أدرك الانجليز مبلغ ضعف الوزارة وانفصالها عن الشعب ، وخذلان الشعب إياها ، ومبلغ تداعى النظام الذى ابتدعه صدقى باشا ، فأخذوا يستهينون بها وبكرامتها ، وزاد استعلاؤهم على البلاد فى عهدها ، وتعددت مظاهر هذا الاستعلاء ، ففى اكتوبر سنة ١٩٣٤ زار المستر موريس بيترسن المندوب السامى البريطانى بالنيابة [1] مبنى البوليس والمطافىء بالقاهرة ، وأخذ يستعرض قوات بلوك الخفر ، محوطا بمظاهر التفخيم والتكريم . فكانت هذه الزيارة لطمة شديدة للوزارة

ولم يقف التدخل البريطانى عند هذا الحد ، بل تفاقم واستفحل ، وبلغ الذروة بمفاتحة المستر بيترسن يحيى باشا فى شأن مرض الملك ، وتلميحه الى أن هذا المرض يستدعى تعيين قائممقام له يتولى سلطته أثناء مرضه ، وزاد فى التدخل فطلب الاطلاع على وثيقة الوصاية على العرش وأسماء الأوصياء فى حالة وفاة الملك

وتدخل الانجليز أيضا فى المناصب الكبرى بالسراى ، ولمحوا الى وجوب تعيين رئيس للديوان الملكى . وكان هذا المركز شاغرا منذ أن استقال منه محمد توفيق نسيم باشا فى اغسطس سنة ١٩٣١ على عهد وزارة صدقى باشا ، فاستجابت السراى الى طلبهم ، وعين احمد زيور باشا رئيسا للديوان فى أواخر اكتوبر سنة ١٩٣٤ ، كما اعترضوا على بقاء السنيور فيروتشى الإيطالى كبير مهندسى القصور الملكية فى منصبه ، ونسبوا اليه أنه يعمل لحساب دولته ، واعترضوا عامة على النفوذ الإيطالى فى القصر

وإذ هان شأن الوزارة الى هذا الحد ، وهان كذلك شأن الملك ، لم ير عبد الفتاح يحيى باشا بدا من تقديم استقالته ، وكان الملك راغبا فى هذه الاستقالة ، لأنه شعر

---

(١) كان السير مايلز لامبسون وقتئذ فى اجازته بانجلترا

بالمرارة من توالى الاعتداء على كرامته ، ورأى أن يسلك سبيلا جديدا فى الحكم ، بأن يتقرب الى الشعب ، بعد أن غاضبه طوال السنين السالفة

استقالة وزارة يحيى باشا

وتأليف وزارة نسيم باشا — نوفمبر سنة ١٩٣٤

قدم يحيى باشا استقالته فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، وذكر فى كتاب استقالته « انه فى الشهر الأخير والمصريون جميعا يضرعون إلى الله أن يتم لجلالتكم أسباب الصحة أبلغت رغبات للحكومة البريطانية لا يسعنى قبولها دون التفريط فى حقوق البلاد » ، يشير بذلك إلى تدخل المستر بيترسن فى مسألة الوصاية على العرش كما سلف القول ، وقبل الملك استقالته فى ١٤ نوفمبر ، وعهد فى اليوم نفسه الى محمد توفيق نسيم باشا تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها فى ١٥ نوفمبر على النحو الآتى : محمد توفيق نسيم باشا للرآسة والداخلية . احمد عبد الوهاب باشا للمالية . أمين انيس باشا للحقانية . كامل ابراهيم بك للخارجية والزراعة . عبد العزيز محمد للأوقاف . احمد نجيب الهلالى بك للمعارف . عبد المجيد عمر بك للأشغال والمواصلات . محمد توفيق عبد الله باشا للحربية والبحرية . وفى فبراير سنة ١٩٣٥ عين عبد العزيز عزت باشا وزيرا للخارجية فى هذه الوزارة ، وهى وزارة نسيم باشا الثالثة

الفصل الخامس

الجبهة الوطنية

وعودة الحياة الدستورية

١٩٣٥ - ١٩٣٦

شهدت البلاد فى ختام سنة ١٩٣٥ حادثا هاما من أعظم حوادثها التاريخية ، وهو استئناف الحياة الدستورية ، وعودة دستور سنة ١٩٢٣ ، بعد أن ظل معطلا نيفا وخمس سنوات ، فكانت هذه السنة من هذه الناحية فوزا للحركة الوطنية ، أعاد إلى الأذهان فوزها فى ختام سنة ١٩٢٥ إذ ظفرت بعودة الحياة الدستورية (ج ١ ص ٢٢٦)

وإذ كان ذلك الفوز أهم حوادث التاريخ القومى فى سنة ١٩٣٥ ، فإنا ذاكرون مقدماته وملابساته

إلغاء دستور صدقى باشا — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤

كان أول عمل لوزارة نسيم باشا إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ (دستور صدقى باشا) ، ففى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ صدر أمر ملكى بإبطال العمل بالنظام المقرر بالأمر رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، أى بدستور سنة ١٩٣٠ ، وبحل مجلسى الشيوخ والنواب القائمين على أساس هذا النظام

كان صدور هذا الأمر أول ترضية نالها الشعب بعد أن ناضل أربع سنوات فى سبيل إلغاء ذلك النظام الذى فرض عليه فرضا

وكان واجباً على الملك أن لا يقتصر على إلغاء هذا النظام ، بل يقرن إلغاءه بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، ولكنه لم يفعل ، وصدر الأمر فى ديباجته وأحكامه

منبئاً بأن فترة فراغ لم يحدد مداها ستعقب إلغاء دستور صدقى باشا ، يتولى فيها الملك سلطات البرلمان ، وهذا مالم يرض به الشعب ، ومع أن ديباجة الأمر قد تضمنت قول الملك «إنه من أعز أمانينا أن نحيا البلاد حياة دستورية ترضاها» ، فإن الحياة الدستورية التى ترضاها لم تعد إلا بعد قيام شبه ثورة فى نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، أى بعد انقضاء عام ، كما سيجىء بيانه

فما الذى دعا الملك إلى تعطيل عودة الحياة الدستورية التى ترضاها الأمة سنة أخرى ، بعد أن اعتزم إلغاء النظام البغيض الذى فرضه عليها طيلة السنوات الأربع الماضية ؟

إنك لا تجد تعليلا صحيحا لهذه الظواهر إلا إذا رجعت قليلا إلى الماضى ، فإلغاء دستور سنة ١٩٢٣ لم يقع عفوا فى سنة ١٩٣٠ ، بل كان نتيجة شبه اتفاق بين الملك والانجليز على حرمان الأمة حقوقها الدستورية كما سبق القول ، فالانجليز كانوا يبغون الانتقام من الأمة لعدم قبولها مشروع المعاهدة ، والسراى تبغى حكم البلاد حكما مطلقا ، ومن ثم اتفق الطرفان على إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ وفرض دستور صورى على البلاد ، ثم وقع الجفاء بين الطرفين ، وصدرت من الانجليز تصرفات مسّت كرامة الملك الشخصية ، وغضّت من كبريائه ، فأراد أن يسترضى الشعب ، لعله يستعين به على دفع الإهانة التى لحقت به ، فألغى دستور سنة ١٩٣٠ ، على أنه فى الوقت نفسه كان يشعر بأنه مرتبط بذلك الاتفاق المستور الذى عقد بينه وبين الانجليز ، فرأى من مستلزمات هذا الاتفاق أن يرجع إليهم فيما عسى أن يحل محل دستور سنة ١٩٣٠ ، وهذا يقتضى وقتا قد يطول أو يقصر ، ولم يكن الملك فى خاصة نفسه متلهفا على استئناف الحياة الدستورية الصحيحة ، ولا مستعجلا عودتها ، فاقتصر فى نوفمبر سنة ١٩٣٤ على إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ ، ونوه إلى أن نظاما دستوريا آخر سيحل محله ، دون أن يحدد ما هو هذا النظام ومتى يعلن ؟ ومتى ينفذ ؟ وقد جرت فعلا اتصالات واستشارات بين وزارة نسيم والحكومة البريطانية فى شأن النظام الدستورى الذى يجب أن يحل محل نظام صدقى باشا ، وهذا ولاريب من المساوىء التى يؤسف لها أسفا عظيما ، وفيها إقحام للجانب

البريطانى فى أخطر الشؤون الداخلية ، مما كان يجب تجنيب البلاد عواقبه لو احترمت حقوق البلاد الدستورية من قبل

والآن وقد ذكرنا ملابسات صدور الأمر الملكى بإلغاء دستور صدقى باشا نورد هنا نصه كاملا ، لأنه من الوثائق الهامة فى حياة البلاد الدستورية

أمر ملكى رقم ٦٧ سنة ١٩٣٤

بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية

« نحن فؤاد الأول ملك مصر . بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، وبما أن الحال يقتضى إلغاء النظام المقرر بالأمر المشار اليه . وبما أنه من أعز أمانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها ، ونظرا لأنه ، حتى يستبدل بالنظام المذكور نظام آخر ، ينبغى أن يحقق استمرار قيام نظام الدولة على المبادىء الأساسية التى لم يزل معمولا بها منذ إنشاء النظام الدستورى فى مصر ، أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — يبطل العمل بالنظام المقرر بالأمر الملكى رقم ٧٠ لسنه ١٩٣٠ ، ويحل المجلسان الحاليان

مادة ٢ - يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما هى منذ إدخال النظام الدستورى فى مصر ، كما يظل قائما نظام وراثة العرش وحالة الخديو السابق كما قررهما الأمر الملكى الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢

مادة — ٣ إلى أن ينفذ الأمر الملكى بوضع النظام الدستورى الذى يحل محل النظام المشار اليه فى المادة الأولى نتولى نحن السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التى خص بها البرلمان حتى الآن كما نتولى السلطة التنفيذية ، ونباشر هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس وزرائنا ووزرائنا وعلى مسئوليتهم طبقا لمبادىء الحرية والمساواة التى كانت دائما قوام النظام الدستورى فى مصر

مادة ٤ — تعرض المراسيم بقوانين التى تصدر طبقا لأمرنا هذا على البرلمان

الجديد فى دور انعقاده الأول ، فإن لم تعرض بطل العمل بها فى المستقبل ولايجوز أن تنسخ المراسيم بقوانين المعروضة أو أن تعدل الا بقانون

مادة ٥ — يبقى نافذاً كل ما قررته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ماسن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقا للأصول والأوضاع التى كانت متبعة فى حينها وكل ما أنفذه الأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع ماسبقت الإشارة اليه من مبادىء الحرية والمساواة

مادة ٦ — على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه ؟

صدر بسراى القبة فى ٢٢ شعبان سنة ١٣٥٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤) « فؤاد »

ألغى إذن دستور صدقى باشا ، وحل البرلمان الذى كان وليد هذا الدستور

ولعلك تلحظ أن برلمان صدقى باشا كان إلى ذلك الحين أطول البرلمانات عمرا ، لأنه ظل قائما من يونيه سنة ١٩٣١ الى نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، ولعل كونه مفروضا على الشعب هو الذى نفخ فيه ، ومدّ فى أجله ، وجعله محبوبا وقتا طويلا لدى السراى ، على خلاف البرلمانات المنتخبة انتخابا حرا والتى تمثل إرادة الأمة

إنشاء وزارة التجارة والصناعة

والمآخذ على وزارة نسيم

أنشئت وزارة التجارة والصناعة فى عهد وزارة نسيم باشا بموجب المرسوم الصادر فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ، على أن إنشاءها اقترن بتعيين خبير فنى بريطانى لها بعقد لمده ثلاث سنوات بمرتب قدرة ثلاثة آلاف جنيه ، وخول هذا الخبير حق الاتصال المباشر بالوزير ، وقد أعاد هذا التعبير الى الأذهان ماجاء فى مشروع ملنر عن المستشار المالى البريطانى والمستشار القضائى وتخويلهما حق الاتصال

بالوزير [١] ، فكان هذا الخبير الفنى هو مستشار بريطانى لوزارة التجارة والصناعة . فلا جرم أن قوبل تعيينه على هذا النحو بالسخط والاستنكار

ومما يؤخذ على وزارة نسيم تجديدها عقود كثير من الموظفين البريطانيين وتعيين طائفة جديدة منهم فى الحكومة

ومن التصرفات الموعز بها من الانجليز والتى تمت فى عهد هذه الوزارة نقض الاتفاق التجارى الذى كان معقودا بين مصر واليابان على أساس تبادل الانتفاع بمعاملة الدولة الأكثر رعاية ، فقد نقض هذا الاتفاق فى يوليه سنة ١٩٣٥ ، بحجة تمكين الحكومة من زيادة الرسوم الجمركية على واردات اليابان لكى تحمى الصناعات الأهلية من المنافسة اليابانية ، والعلة الحقيقية لنقض ذلك الاتفاق هو ترويج المصنوعات الانجليزية بدلا من اليابانية أى منع المصنوعات اليابانية من مزاحمتها فى مصر ، ففى هذا الحين لم تكن شركة مصر لغزل ونسج القطن وشركة الغزل الأهلية تنتجان إلا جزءا يسيرا من مقطوعية البلاد من الغزل والنسيج . فى حين أن معظم هذه المقطوعية كانت ترد من انجلترا فكان وضع الرسوم الباهظة على واردات اليابان دون سواها مقصودا منه ترويج المصنوعات البريطانية فى مصر

المؤتمر العـــام

الوفد المصرى — يناير سنة ١٩٣٥

دعا الوفد المصرى فى أواخر سنة ١٩٣٤ أعضاء لجانه وأنصاره الى عقد مؤتمر عام للنظر فى شؤون البلاد من شتى نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وقد عُقد هذا المؤتمر يومى ٩ و ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ بمدينة رمسيس بالزمالك ، وهو أول مؤتمر عام للوفد المصرى ، وقد حضره نحو خمسة وعشرين ألفا من حملة تذاكر الدعوة ، جاءوا من جميع نواحى العاصمة ، ومن مختلف المدن والثغور والأقاليم ،

---

(١) راجع كتاب (ثورة سنة ١٩١٩) ج ٢

وهو أكبر عدد حضر اجتماعا سياسيا منظما فى ذلك العهد ، وساد فيه النظام رغم هذا العدد الهائل من المجتمعين ، وكان من أعظم المؤتمرات الوطنية شأنا وضخامة

عالج الخطباء فى هذا المؤتمر مسائل ومواضيع على أكبر جانب من الأهمية ، فى شئون البلاد السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية والتشريعية ، وأنارت بحوثهم أذهان المواطنين فى شتى هذه النواحى ، وهذه البحوث هى ولا ريب من أهم مظاهر النشاط الوطنى والحزبى ، ومن خير الوسائل لتقدم الوعى القومى فى البلاد

ومن أهم الخطب التى ألقيت فى هذا المؤتمر المواضيع الآتية :

(الموقف السياسى والدستورى) لمصطفى النحاس باشا

(الوفد المصرى نظامه وأغراضه) للاستاذ مكرم عبيد (باشا)

(القضاء فى مصر والامتيازات الأجنبية) للاستاذ محمد صبرى ابو علم (باشا)

(الأزمة الاقتصاديه ووسائل علاجها) للدكتور احمد ماهر (باشا)

(مشروعات الرى والصرف) لعثمان محرم باشا

(شؤون التعليم والجامعة والأزهر) لمحمد نصار بك

(المحاماة و حقوقها وأنظمتها) لكامل صدقى بك

(علاقاتنا الاقتصادية والاجتماعية بالنزلاء الأجانب) للاستاذ ممدوح رياض

(شؤون الفلاح وإصلاح القرية) للاستاذ محمود بسيونى

(المحاصيل الزراعية ووسائل تحسينها وتصريفها) للاستاذ عبد السلام جمعه بك (باشا)

(شؤون الأوقاف واصلاحها) للاستاذ يوسف الجندى

(اصلاح الإدارة والأمن العام) لمحمد صفوت باشا

(التعاون فى مصر ووسائل تشجيعه) للاستاذ على أيوب

(الصحافة وحريتها) للاستاذ محمد توفيق دياب

(الشؤون الصحية العامة وأمراض المناطق الحارة) للدكتور احمد ثابت موافى

(الصناعة المصرية — تشجيعها وترويجها) للاستاذ ابراهيم عبد الهادى (باشا)

(علاقات مصر بأمم الشرق) للاستاذ عباس محمود العقاد

(تنظيم شؤون العمال فى مصر ورفع مستواهم) للاستاذ عزيز ميرهم

وقد مثل العنصر النسائى فى بحوث المؤتمر تمثيلا موفقا ، فخطب من السيدات السيدة (استر فهمى ويصا) والسيدة (نور حسن) عن (المرأة المصرية ونصيبها فى النهضة القومية) ، وحضر المؤتمر عدد كبير من السيدات والآنسات

وكان من أهم ما قرره المؤتمر عودة دستور سنة ١٩٢٣ كاملا غير منقوص

عودة الحياة الدستورية

تمسكت الأمة بعودة دستور سنة ١٩٢٣ ، إذ هو الذى ارتضته فى حينه وأقسم نوابها وشيوخها اليمين فى مختلف البرلمانات الصحيحة على احترامه ، ومن ثم عمت فى البلاد حركة إجماعية للمطالبة بعودته كاملا غير منقوص ، ورأت الوزارة مجاراة للرأى العام أن تساهم فى هذه الحركة

ففى ١٧ ابريل سنة ١٩٣٥ رفع نسيم باشا الى الملك فؤاد كتابا تضمن اقتراحات الوزارة فى عودة الحياة الدستورية بإحدى وسيلتين وهما : إعادة دستور سنة ١٩٢٣ بحيث اذا رؤى من المصلحة تعديله يجرى التعديل بالطريقة المنصوص عليها فيه ، أو دعوة جمعية وطنية لوضع دستور ترضاه البلاد ، ولما لهذا الكتاب من الأثر فى تطور الحياة الدستورية ننشر هنا نصه ، قال :

« مولاى :

« لقد ألقى القدر مقاليد الأمور الينا فقمنا بواجباتنا بصدق من نياتنا وأدركنا الكثير من النجاح بحزم فى أعمالنا فضلا من الله وتوفيقا من لدنه

« وكل أمانينا الوصول بالبلد الى سبيل التوفيق بين مختلف النواحى وتوحيد القوى تحقيقا لغرض ليس فيه هوى ، ولكن فاتنا مشاركة بعض الجهات ، فحال ذلك دون مجهودنا وتعجلتنا الحوادث قبل أن نبلغ الغرض المقصود ، وقد وصلنا بموافقة جلالتكم ورضاء منكم الى إلغاء نظام عمت شكاية الناس منه ، والى إبطال ما ترتب عليه من بعض قوانين وإجراءات شاذة حتى عاد للناس أمنهم وللنفوس طمأنينتها وحرياتها ، متوخين فى ذلك الحكم على الوضع الدستورى عهدا علينا حقا

إلى أن يتم وضع دستور تحيا به البلاد حياة طيبة ترضاها بكلمة تصدرونها بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ منقحا طبقا لنص الدستور المذكور لو رأيتم تنقيح شيء فيه بما يكون فيه الصالح العام وتستوجبه مقتضيات الأحوال ، أو بوضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلا صحيحا يختار أعضاؤها من مختلف الهيئات والطبقات ، كما كنت رفعت ذلك لجلالتكم وأنا متشرف برياسة ديوانكم العالى فى سنة ١٩٢٢ وأبديته لها فى مذكرة حينما كانت لجنة الثلاثين تضع وقتئذ الدستور الأول المذكور الذى انتقده البلاد حينئذ مر الانتقاد ، بل وكما هو مستفاد من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى جعل أمر البرلمان يرجع إلى جلالتكم وإلى الشعب المصرى ، هذا الشعب الذى ما كانت تمثله لجنه الثلاثين الحكومية

« والآن قد مضى علينا فى الحكم زهاء خمسة أشهر ، أمكننا فى خلالها أن نباشر أيضا حل بعض المشاكل الدولية التى كنا فى انتظار إجابتنا على حلها ، وأظهرها مشكلة الدين العام ومشكلة المحاكم المختلطة وغيرها كمشكلة الديون العقارية الخاصة ، وقد وصلنا بفضل معونة الحكومة البريطانية وصداقتها إلى تقريرنا أن يكون الدفع فى الدين العام بالورق لا بالذهب فى كل وقت ، ولئن كنا اضطررنا إلى تأجيل ذلك لمدة ثلاث سنوات نزولا على ما كانت الحكومة السابقة قد اقترحته على فرنسا ، وقد وصلنا أيضا إلى تسوية الديون الخاصة العقارية مع بعض البنوك بتنزيل فوائد ديونها وشيء من رأس مال بعضها لمصلحة المدينين بدون أن تخسر الحكومة أو تدفع شيئا ، أما مشكلة المحاكم المختلطة بشأن رياسة الجلسات واستعمال اللغة العربية ، فإننا نستجمع ردود الدول ذات الشأن جميعا من أجل الأخذ فى حلها بما فيه مصلحة البلاد وقد أوشكت أن تصل إلينا بقية تلك الردود

« ومهما يكن لتلك المسائل من الأهمية ، فإن مجهود الحكومة لم يكن قاصرا عليها بل قد عرضت من البداية بعض المسائل الداخلية ذات الشأن مما لا تزال قائمة ، وحاولنا حلها بنفس الروح ، ولكن لما طال الأمد على حلها بالرغم من الجهود والمعالجات التى بذلت فى سبيل ذلك ، بسبب تدخل بعض العناصر غير المسئولة وتبينا أن النجاح قد يبطىء علينا أكثر مما أبطأ فيعطل عمل الحكومة ويخلق جوا

من القلق وعدم الاطمئنان ، رأيت أن أبسط الأمر لجلالتكم ، بيانا وذكرى ، حتى يتسنى بفضل مساعدتكم وحسن رعايتكم التغلب على الصعوبات القائمة واستكمال النجاح كله والتوفيق إلى مافيه خير البلاد وسعادة العباد

« وإنى لجلالتكم العبد المخلص الأمين » ؟

١٧ ابريل سنة ١٩٣٥ محمد توفيق نسيم

وقد قبل الملك الوسيلة الأولى . وهى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ . وأرسل بذلك كتابا إلى نسيم باشا فى ٢٠ أبريل أعرب فيه عن رغبته فى أن تحيا البلاد الحياة الدستورية التى ترضاها ، وأنه يفضل عودة دستور سنة ١٩٢٣ ويؤثره على وضع دستور جديد تصدق عليه جمعية تمثيلية وطنية إلا إذا تبين رأى البلاد جليا فى جانب هذه الطريقة الأخيرة ووضح أن فيها صالحها ، قال :

« عزيزى محمد توفيق نسيم باشا

« أحصيتم فى كتابكم الذى قدمتموه الينا يوم الخميس الماضى ، ما أنجزته الحكومة من الأعمال التى نرتجى منها جميعا ما يعود على البلاد بالخير والإسعاد ، وأبنتم أنكم آخذون فى معالجة مابقى من الأمور المعلقة بنفس الروح التى واجهتم بها ما أحصيتموه لولا ماتتوجسون من عقبات قد تعوق النجاح فى إتمام ما عاهدتمونا عليه من العمل لمصلحة الوطن ، ولما كنا لا نبغى شيئا أفضل من خدمة بلادنا العزيزة فإنا كنا وما زلنا نشد أزركم فى كل مافيه الصالح لوطننا المقدس الذى يسمو فى نظرنا على كل اعتبار ، فوجب عليكم أن تعتمدوا على تأييدنا لتحقيق المهمة العظمى التى اخترناكم لها ، والتى فصلتموها فى كتابكم ، وإنه لمن أعز أمانينا كما تعرفون أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها سواء بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ على أن يعدله ممثلو الأمة طبقا لأحكام المواد ١٥٦ و١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ منه بما تدعو اليه مقتضيات الاحوال أو بوضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية ، على أننا نؤثر الرأى الأول على الثانى ، اللهم إلا إذا ظهرت رغبة البلاد واضحة وتحققت المصلحة فى الأخذ بالرأى الثانى ، وإنا لنتوجه الى الله العلى القدير أن يلهمنا التوفيق والسداد إنه نعم المولى ونعم النصير » ؟

فى ١٧ محرم سنة ١٣٥٤ (٢٠ ابريل سنة ١٩٣٥) « فؤاد »

التدخل البريطانى

ولكن الحكومة البريطانية عارضت فى عودة دستور سنة ١٩٢٣ ، وأبلغ المندوب السامى رئيس الوزارة مذكرة شفوية تتضمن أنها لا تعارض فى أن تتمتع مصر بالحياة الدستورية فى الوقت الملائم ، بحيث يكون الدستور موافقا لحاجات البلاد ، ويصير تنفيذه فى الوقت المناسب وهى ترى أن يكون وضعه بمعرفة لجنة حكومية يكون من بين أعضائها ممثلون للأحزاب السياسية المختلفة فى مصر بما فيها الوفد إن أراد

وكان غرض الحكومة البريطانية من هذا التبليغ أن تنتحل صفة جديدة للتدخل فى شؤون مصر الداخلية وتعطل عودة الدستور قدر ما تستطيع وتزيد الشقاق بين مختلف الأحزاب لمناسبة وضع دستور جديد ، وتملى إرادتها على الوزارة إلى أن يتم وضع الدستور ، وقد يستغرق وضعه بضع سنين ، وهذا التدخل من الحكومة البريطانية يدلك يقينا على أنها كانت مشتركة فى الانقلاب الذى عانته البلاد ، مغتبطة بإلغاء دستور سنة ١٩٢٣ ، وأن ما كانت تعلنه من حياد هو خداع وتضليل

تصريح هور
والاحتجاج عليه

وفى ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ألقى السير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية خطبة فى قاعة « الجلد هول » بلندن تناول فيها الحديث عن الدستور المصرى ، وصرح فيها بأنه عند ما استشيرت الحكومة البريطانية فى شأنه نصحت بأن لا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠ ، إذ قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل والثانى لا ينطبق على رغبات الأمة ، قال فى هذا الصدد مايلى :

« لا صحة على الإطلاق لما يزعم الزاعمون من أننا نعارض فى عودة النظام الدستورى

الى مصر بشكل موافق لحاجتها ، لأننا ، طبقا لتقاليدنا ، لانريد ولا نستطيع أن نقوم بمثل هذه المعارضة ، على أننا عندما استشارونا نصحنا بأن لايعاد دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠ ؛ اذ قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل وأن الآخر لاينطبق على رغبات الأمة »

كان لهذا التصريح أثر شديد فى النفوس ، إذ كان اعترافا صريحا بالتدخل البريطانى فى شأن الدستور وتمسك الحكومة البريطانية بهذا التدخل ، فأثار احتجاج الأمة على اختلاف هيئاتها وطبقاتها ، كما أثار السخط على الوزارة إذ تبين من التصريح أنها استشارت الحكومة البريطانية فى شأن الدستور ، فخولتها بذلك تدخلا غير مشروع فى شؤون مصر الهامة

المظاهرات الدامية

قامت المظاهرات فى نواحى القاهرة وبعض المدن احتجاجا على هذا التصريح ، بدأت يوم ١٣ نوفمبر لمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد ، وقد قابل البوليس هذه المظاهرات بإطلاق النار ، فوقعت حوادث دامية هاجت الخواطر وأثارت السخط العام ، وسقط أول شهيد فى هذه الحوادث وهو اسماعيل محمد الخالع يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بالسرادق الذى أقامه الوفد احتفالا بهذا العيد ، إذ أصابته رصاصة أودت بحياته بعد انتهاء الاحتفال وتدفق الجماهير تحت ضغط البوليس ، وكان هذا الشهيد عاملا يعمل فى السرادق

وتجددت المظاهرات فى اليوم التالى (الخميس ١٤ نوفمبر) والأيام التى تلته . وكان أهمها مظاهرة كبرى قام بها طلبة جامعة فؤاد الأول ، بدأت من ساحة الجامعة واتجهت إلى القاهرة ، فقابلها البوليس بإطلاق النار ، وقتل فيها من طلبة الجامعة : محمد عبد المجيد مرسى الطالب بكلية الزراعة الذى كان فى طليعة المظاهرة ، ومحمد عبد الحكيم الجراحى الطالب بكلية الآداب ، وعلى طه عفيفى الطالب بدار العلوم وقد أصيب يوم ١٦ نوفمبر وتوفى متأثرا من جراحه فى اليوم التالى ، وقتل فى مظاهرة بطنطا عبد الحليم عبد المقصود شبكة الطالب بالمعهد الدينى بها

كان لهذه الحوادث الدامية وقع أليم فى النفوس . وأظهرت الأمة على اختلاف طبقاتها شعورا رائعا فى هذا الوقت العصيب ، فتكررت المظاهرات فى الأيام التالية ، وحدث إضراب عام يوم الخميس ٢٨ نوفمبر حدادا على الشهداء ، فأغلقت المتاجر فى القاهرة ، واحتجبت الصحف ، وعطلت الأعمال فى هذا اليوم المشهود ، وبدت العاصمة فى حداد رهيب ، جدد ذكرى حوادث سنة ١٩١٩ ، وكان لهذا الشعور الفياض أثره الحاسم فى تحقيق الائتلاف بين الأحزاب

وقد أقام الطلبة نصبا تذكاريا لشهداء الجامعة فى فنائها تخليدا لذكراهم ، ونقشت أسماؤهم على قاعدته ، واحتفلوا يوم السبت ٧ ديسمبر من تلك السنة بإزاحة الستار عنه ، وكان احتفالا هائلا ، وقاموا بمظاهرة كبرى كانت مثال الروعة والجلال ، وتصدى لها البوليس فى بعض المواقع وقبض على الكثيرين منهم . واستمرت المظاهرات لا تنقطع

كانت مظاهرات الطلبة فى نوفمبر وديسمبر من تلك السنة مظاهرات سليمة فى تكوينها ، بريئة فى مقصدها ، إذ كانوا مدفوعين بشعور وطنى عام يهدف إلى تحقيق مطالب البلاد ، ولم يكن موعزا إليهم من أحد ، بل كانت فيض الوطنية الصادقة ، كانوا يهتفون للاستقلال والحرية والدستور ، هـذا إلى أنهم جنبوا مظاهراتهم روح الاعتداء والإتلاف من أى نوع كان ، وكانوا يحولون دون اندساس الغوغاء فى صفوفهم مخافة أن يختلط بهم بعض من يتخذون مثل هذه المظاهرات وسيلة للشغب أو الفوضى والاعتداء ، وفى الجملة كانت مظاهرات نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٣٥ صفحة مجيدة من تاريخ الشباب . وقد سميناها شبه ثورة . إذ كانت صورة مصغرة من ثورة سنة ١٩١٩ ، وكان لها أثرها فى عودة الحياة الدستورية ، وجاءت تضحية الشباب فى تلك الفترة خيرا وبركة على البلاد . إذ تم على أثرها ائتلاف الأحزاب وعودة الدستور

التاريخ يعيد نفسه

ائتلاف سنة ١٩٢٥ وائتلاف سنة ١٩٣٥

تجددت بعد تصريح هور سالف الذكر فكرة الدعوة إلى توحيد الصفوف لمواجهة الأزمة السياسية العصيبة التى كانت تجتازها البلاد . فدستور سنة ١٩٢٣ كان ما زال ملغيا ، والحياة الدستورية موقوفة ، والحكومة البريطانية تتدخل فى شؤون مصر الداخلية . والاستقلال بعيد عن الأفق . والبلاد فى حالة أسوأ مما كانت عليه فى أواخر سنة ١٩٢٥ حين حفزت الأحداث رجال الأحزاب إلى إعادة الوحدة إلى الصفوف . وتجلت هذه الروح فى اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه بفندق الكونتنتال يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥[1]

عادت إلى الأذهان فكرة توحيد الصفوف فى نوفمبر سنة ١٩٣٥ . وقويت الفكرة بعد الحوادث الدامية التى وقعت فى مظاهرات الشباب . فتجددت المساعى إلى تحقيق هذه الوحدة

ومن ثم تم التفاهم بين الأحزاب على إقامة الوحدة على أساس إعادة دستور سنة ١٩٢٣ وإجراء انتخابات حرة ، ثم على أساس آخر انفصل فيه الحزب الوطنى عن الأحزاب الأخرى ، وهو العمل على عقد معاهدة بين مصر وانجلترا طبقا النصوص المشروع الذى انتهت اليه مفاوضات النحاس — هندرسن فى ربيع سنة ١٩٣٠

لم يقبل الحزب الوطنى الأساس الثانى ، لمخالفته لمبادئه ، وأهمها الجلاء المطلق الناجز ، ولأن الأحزاب الأخرى قبلت الدخول فى المفاوضة لعقد المعاهدة قبل الجلاء ، وهذا ما يتعارض قطعا مع سياسة الحزب الوطنى ، ومن ثم قصر ائتلافه على الغرض الأول دون الثانى ، وظل ركنا من أركان الائتلاف بالنسبة لعودة دستور سنة ١٩٢٣

كللت مساعى الوحدة بالنجاح ، وأسفرت عن تأليف « الجبهة الوطنية » فى

---

(١) راجع الجزء الأول ص ٢٣٦

ديسمبر سنة ١٩٣٥ من الوفد المصرى والحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد ، أى الأحزاب القائمة فى ذلك الحين ، والمستقلين ، فقوبل تأليفها بابتهاج عظيم

وأختيرت لجنة تحرير لوضع صيغة الكتاب الذى اتفقت الأحزاب على رفعه باسم الجبهة الى الملك بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وقد اجتمعت هذه اللجنة يوم الاربعاء ١١ ديسمبر بنادى المحامين (بشارع فؤاد وقتئذ) وكانت مؤلفة كما يأتى : الأستاذ مكرم عبيد عن الوفد . عبدالرحمن الرافعى عن الحزب الوطنى . محمد حسين هيكل عن حزب الأحرار الدستوريين . احمد كامل عن حزب الشعب ، حلمى عيسى عن حزب الاتحاد

ولما فرغت اللجنة من تحرير الكتاب عقدت اجتماعا آخر لوضع صيغة الخطاب المزمع رفعه إلى السير ما يلز لامبسون المندوب السامى البريطانى للمفاوضة فى عقد المعاهدة . وقد انفصلتُ عنها فى هذا الاجتماع ولم أشترك فيه تنفيذاً لقرار الحزب الوطنى فى هذا الصدد ، إذ قرر عدم الاشتراك فى خطاب الجبهة الخاص بالمفاوضة

كتاب الجبهة الوطنية

الى الملك فؤاد — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

وافقت الأحزاب المؤتلفة على صيغة الكتاب الذى وضعته لجنة التحرير لرفعه الى الملك فؤاد ، وهذا نصه :

« حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك

« نتشرف نحن الموقعين على هذا بأن نرفع إلى سدتكم الرفيعة هذا الملتمس الذى تتمثل فيه إرادة الشعب المصرى ، مجتمعة كلمته ، منيعة جبهته

« فلقد حلت بالبلاد أزمة سياسية خطيرة اجتمع فيها الخطر الخارجى الذى يهدد البلاد بحرب جائحة ، إلى الخطر الداخلى الذى يهدد حريتها وطمأنينتها ويمس

حقها المعترف به فى تصريف أمورها ، والاستمتاع بدستورها مما دعا إلى انتشار روح القلق فى البلاد ، واضطراب المصالح العامة والخاصة معا

« واننا لنرى بكل احترام أنه مامن مخرج من هذه المحنة أو علاج حاسم لها إلا أن يعود إلى الأمة فوراً دستورها الصادر فى سنة ١٩٢٣ ، وما كنا فيما نرى صادرين إلا عن الرأى الذى ارتضته حكمة جلالتكم السامية فى كتابكم الملكى الصادر إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٥ ، والذى ورد فيه مايأتى بحروفه :

« ان أعز أمانينا كما تعلمون هو أن تحيا البلاد الحياة الدستورية التى ترضاها ، سواء بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ معدلا على النحو الذى يرتئيه حسب المقتضيات ، نواب الأمة طبقا لأحكام المواد ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ من ذلك الدستور أو وضع دستور تصدق عليه جمعية تمثيلية وطنية وإنا مع ذلك نفضل الطريقة الأولى »

« ياصاحب الجلالة

« إذا كان الشعب ممثلا فى هيئاته وأحزابه السياسية قد أجمع هذا الإجماع الرائع على وجوب عودة دستور الأمة منذ الآن ، فانه انما يقصد إلى استقرار نظام الحكم على أساس سلطة الأمة ، توصلا لإيجاد حكومة دستورية تعمل لإصلاح مافسد وتحقق استقلال البلاد

« ولما كان الدستور من حق جلالتكم والشعب المصرى

« ولما كنا نعلم أن من أسمى رغبات جلالتكم أن تطمئن الأمة إلى صيانة حقوقها ومرافقها ، فتهيء لنفسها المصير الذى ينتظرها والمكان اللائق بها بين الأمم

لذلك

« نلتمس من جلالتكم

« التعطف بإصدار أمركم الكريم باعادة دستور سنة ١٩٢٣ فوراً ، ونرفع

إلى سدتكم مع هذا الالتماس أسمى فروض الولاء لعرشكم ، والإخلاص لذاتكم ، ولا زلنا ياصاحب الجلالة لمقامكم العالى المطيعين المخلصين ،

١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

وقد وقع على هذا الكتاب كل من : مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى . محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين . إسماعيل صدقى رئيس حزب الشعب . يحيى ابراهيم رئيس حزب الاتحاد . حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى . عبد الفتاح يحيى . حمد الباسل . حافظ عفيفى عن المستقلين . وتسلمه على ماهر رئيس الديوان الملكى ورفعه إلى الملك

خطاب الجبهة

الى المندوب السامى البريطانى

أما خطاب الجبهة الى المندوب السامى فقد وقع عليه هؤلاء عدا حافظ رمضان باشا فلم يوقع عليه تنفيذاً لقرار الحزب الوطنى ، وهذا نص الكتاب :

« حضرة صاحب السعادة المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى

١ - حرص المصريون دائما منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة على أن يتم الاتفاق بين مصر وانكلترا بتحديد علاقتهما وحل المسائل المعلقة بينهما . وقد قوى أملهم فى إتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠ إلى نصوص رضيها الطرفان وأوشكا أن يوقعاها لولا خلاف حصل فى اللحظة الأخيرة أدى إلى عدم توقيعها

٢ — ويرجع حرص المصريين على إتمام الاتفاق إلى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم ، فإن عدم إتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وانجلترا من حين إلى حين . ولا شىء أحب إلى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو إلى هذا الاحتكاك الذى يفسد جو العلاقات بين الدولتين ، وعدم إتمامه يعوق تقدم مصر ويضع العقبات فى سبيل رقيها ، ومن الأمثلة على ذلك :

(ا) بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر حائلة بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على المقيمين بمصر جميعا ، مع أن حريتها فى هذا التشريع هى التى تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا (ب) وجود إدارة أوروبية الى جانب إدارة الأمن العام المصرية (ج) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها (د) حرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ومن دخولها عضوا فى عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم فى خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة ، وليست هذه إلا بعض الآثار الناشئة من عدم إبرام المعاهدة والداعية الى حرص المصريين على المسارعة الى إبرامها

٣ — وفضلا عن هذه العقبات التى تقف فى سبيل تقدم مصر وتحد من استقلالها وحريتها ، فإن بقاء المسائل المعلقة بغير حل قد كان من الأسباب التى أدت إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد ، وأدى لذلك فى كثير من الأحيان إلى اضطراب المرافق العامة اضطراباً شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين فى مصر على السواء

٤ — ومنذ بدأت الأزمة الدولية التى نشأت عن نزاع إيطاليا والحبشة فى هذا العام ازداد المصريون يقيناً بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة ، فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهى بهم إلى الاشتراك فيها وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها ، وقد اشتركت مصر فى هذه الأزمة بالفعل منذ لبت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا ، كما اتخذت انجلترا أراضى مصر ميداناً لاستعداداتها الحربية انقاء للطوارىء ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع عن المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته إلى الجهات التى تقتضيها الظروف

٥ — وقد ظل الشعب المصرى يرقب ذلك كله واثقا بأن التعاون الصادق مع انجلترا فى هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى انتهت مفاوضات سنة ١٩٣٠ إلى تقرير نصوصها ، وليس فى عقد هذه المعاهدة ما يشغل انجلترا

لعدم الحاجة إلى مفاوضات جديدة تحتاج إلى مجهود ذى بال

٦ — ولو كان فى إبرام المعاهدة بعض مايشغل انجلترا فى الظروف الحاضرة التى كثرت فيها مشاغلها بسبب الأزمة الدولية فلن يبرر ذلك عدم إبرامها ، فإن إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر ، وما بذلته مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها عدلا أن تطلب من انجلترا إبرام معاهدة رضيتها وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها

٧ — لا شك إذن فى أن حرص المصريين على إبرام المعاهدة واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع انجلترا فى الأزمة الدولية الحاضرة من أنسب الفرص لهذا الغرض يرجعان إلى أن الاتفاق بين الدولتين حيوى بالنسبة لبلادهم مزيل لمايقوم من العقبات فى سبيل حريتها ورخائها وتقدمها ، وما دامت نصوص المعاهدة التى انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم فإن عدم إبرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذى بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة وإخلاص

٨ — ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ منذ سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر إقبالا على التعاون مع انجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقا لمحالفتهم ، ولكانت مصر فى موقف يجعل تعاونها مع انجلترا أقوى أثرا مما هو الآن لاسيما ونصوص المعاهدة تكفل لانجلترا فى حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ، ويدخل فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها ، كما تنص على تعاون مصر وانجلترا تعاون حليفتين (راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق)

٩ — لهذا يرجو الموقعون من سعادتكم باعتبارهم ممثلى الشعب المصرى على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية أن تتفضل فتبلغ الحكومة البريطانية طلبنا أن تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات هندرسن — النحاس فى سنة ١٩٣٠ ، وأن تحل المسائل التى

لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سـادت تلك المفاوضات

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

تحريرا فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

مصطفى النحاس . محمد محمود . اسماعيل صدقى . حمد الباسل . يحيى ابراهيم . عبد الفتاح يحيى . حافظ عفيفى

رد الحكومة البريطانية

وقد ردت الحكومة البريطانية على خطاب الجبهة بمذكرة وتبليغ شفوى عن يد المندوب السامى . هذا نصهما :

المذكرة

« أعرب ممثلو الهيئات والأحزاب المختلفة فى الكتاب الذى بعثوا به إلى سعادة المندوب السامى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن رغبتهم فى أن تصرح حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بنفس الشروط التى وضعت وقبلت على أثر مفاوضات هندرسن — النحاس فى سنة ١٩٣٠ وتسوية المسائل التى لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية التى سادت تلك المفاوضات

٢ — فلكى يمتنع أى سوء تفاهم محتمل فى المستقبل ترى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير إلى المبدأ الأساسى الذى يقضى بأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تُفْضِ إلى اتفاق نهائى وأن تصرح بأنها فى الوقت الذى تريد فيه أن تصل إلى إبرام معاهـدة برمتها ليس فى وسعها قبول التقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها أو أى مفاوضة أخرى لم تنته إلى اتفاق

٣ — نرجو أن يكون مفهوما بجلاء أن هذا التصريح لا ينطوى على بواعث

سياسية خفية وإنما الغرض الوحيد منه هو تجنب أى سوء تفاهم قد ينشأ عن العبارات المقتبسة من الكتاب الذى وجهته الجبهة المتحدة إلى سعادة المندوب السامى ،

٧ فبراير سنة ١٩٣٦

التبليغ الشفوى

« إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة على استعداد تام لأن تدخل فى الحال مع الحكومة المصرية فى محادثات بقصد الوصول إلى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر ولكن بالنظر لما للنصوص العسكرية فى هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى تقترح حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، تمهيدا للمفاوضات ، أن تتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية وبروح التحالف المنشود فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل »

عودة الدستور

١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

استجاب الملك فؤاد إلى طلب « الجبهة الوطنية » ، وأصدر يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ أى فى ذات اليوم الذى رفع اليه فيه كتابها أمرا ملكيا بان النظام الدستورى للمملكة المصرية هو النظام الذى تقرر بالأمر رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ أى بالدستور الذى صدر فى تلك السنة ، وبأن يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان ، وهاك نصه :

« نحن فؤاد الأول ملك مصر

« بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية ، وبما أن الأمر المذكور بنى على أن من أعز أمانينا أن نحيا البلاد حياة دستورية ترضاها ، وعلى وجوب استبدال نظام دستورى آخر بالنظام المقرر

بأمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، ولما كانت رغبة الأمة قد ظهرت جلية فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ وكنا ولا نزال نتوخى أن نسلك بها السبيل التى تفضى إلى طمأنينتها وسعادتها

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — يكون النظام الدستورى للدولة المصرية هو النظام الذى كان مقررا بأمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣

مادة ٢ — يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان وتظل أحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ من أمرنا رقم ١٧ لسنة ١٩٢٤ معمولا بها حتى ينفذ ذلك النظام

مادة ٣ — على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

« صدر بسراى القبة فى ١٦ رمضان سنة ١٣٥٤ — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ »

قوبل إعلان عودة الدستور بالفرح والغبطة ، وقامت المظاهرات فى أرجاء العاصمة تعلن عن هذا الشعور

وهكذا تُوّج جهاد الأمة فى سبيل دستور سنة ١٩٢٣ بعودته بعد أن ظل معطلا نحو خمس سنوات ، وكان هذ اليوم — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ — من الأيام المجيدة فى تاريخ الحركة الوطنية ، وكانت هذه هى المرة الثالثة التى عادت فيها الحياة الدستورية بفضل كفاح الأمة ونضالها عنها ، فقد عطلت لأول مرة فى سنة ١٩٢٥ من شهر مارس إلى آخر مايو سنة ١٩٢٦ ، وعطلت للمرة الثانية من يوليه سنة ١٩٢٨ إلى ديسمبر سنة ١٩٢٩ ، وللمرة الثالثة فى سنة ١٩٣٠ إذ ألغى دستور سنة ١٩٢٣ وظل ملغيا نحو خمس سنوات ، وها هو ذا يعود بفضل ثبات الأمة ومثابرتها فى الكفاح

وأخذت الجبهة الوطنية توالى الاجتماعات فى شهر ديسمبر ويناير بدار مصطفى النحاس باشا بمصر الجديدة لتدعيم الائتلاف ، وإبعاد الدسائس عنه ، والنظر فى شؤون البلاد العامة ، وكان ممثلو الأحزاب فى هذه الاجتماعات هم : مصطفى النحاس . احمد ماهر . مكرم عبيد عن الوفد المصرى . حافظ رمضان

وعبد الرحمن الرافعى عن الحزب الوطنى . محمد محمود عن حزب الأحرار الدستوريين . اسماعيل صدقى عن حزب الشعب . حلمى عيسى عن حزب الاتحاد . حمد الباسل . على الشمسى . حافظ عفيفى . عبد الفتاح يحيى . عن المستقلين

استقالة وزارة نسيم — ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦

شرعت وزارة نسيم باشا فى إعداد العدة لإجراء الانتخابات العامة طبقا لقانون الانتخاب المباشر الصادر سنة ١٩٢٤ . وأصدرت فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قانونا للانتخاب[1] على هذا الأساس يحتوى على ماسبق وروده فى القوانين السابقة من قواعد الانتخاب المباشر ، وكان إجراء الانتخابات على قاعدة الانتخاب المباشر باتفاق جميع الإحزاب السياسية ، وكان المنتظر أن تمضى وزارة نسيم فى إجراء عملية الانتخابات حتى نهايتها

ولكن الأحرار الدستوريين والاتحاديين والشعبيين وبعض المستقلين انتهزوا فرصة دعوة انجلترا للحكومة المصرية للمفاوضة فى عقد المعاهدة ، فسعوا فى تنحية وزارة نسيم باشا ، بحجة أنها لا يؤمن حيادها فى الانتخابات ، ومن عجب أن تجىء الشكوى من عدم حياد هذه الوزارة فى الانتخابات من فئة كانت تسخر قوات الحكومة للتدخل فى الانتخابات والضغط على الناخبين وتزييف إرادتهم لإنجاح مرشحيها ، ولكنهم وجدوا الفرصة سانحة لإسقاط الوزارة القائمة لعلهم يصلون إلى قيام وزارة يدخلها بعضهم أو تناصرهم فى الانتخابات المقبلة ، وبإزاء إصرار أغلبية المؤتلفين على تنحية وزارة نسيم قدم هذا استقالته فى ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦ وقبلها الملك فى ٣٠ منه

---

(١) القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ وقد أصدرته الوزارة مشتملا على ما سبق أن قررته قوانين الانتخاب السابقة من قواعد الانتخاب المباشر وبقيت الاحكام الاخرى كما كانت مع التعديلات التى تتسق مع بعض القوانين الأخرى كقانون الجنسية وقانون العقوبات وقد رأت الوزارة نشر نصوص قانون الانتخاب نشرا جديدا خاليا من المواد التى ألغيت ومن الإشارات الى الاصل والتعديل ويغنى عن الرجوع الى القوانين القديمة

الحديث عن الوزارة الائتلافية

رغب الملك فؤاد أن تعقب وزارة نسيم باشا وزارة ائتلافية ، وذلك على خلاف اتجاهه بعد استقالة الوزارة الدستورية سنة ١٩٣٠ فقد أقام فى أعقابها وزارة حزبية بكل معانى الكلمة وكان أساس تأليفها هدم الدستور والبرلمان (ص ١١٠) وكذلك فعل من قبل فى سنة ١٩٢٨ كما تقدم بيانه (ص ٤٥) . ففكرة الوزارة الائتلافية كانت تبدو كلما اضطرت الظروف السراى فى ذلك العهد إلى إعادة الحياة الدستوريه ، لكى تجعل من الوزارة الائتلافية تكأتها فى فض الائتلاف وإعادة الحكم المطلق من جديد ، ولم يرض الوفد بهذه الفكرة استمساكا بالميثاق القومى الذى اتفق عليه مع حزب الأحرار الدستوريين والمستقلين فى مارس سنة ١٩٣١ ، وفى الحق أنه لاخير من ائتلاف لا يقوم على أساس من خلوص النية بل يحمل فى ثناياه نية فضه والانتقاض عليه وعلى الدستور ، حقا إن الوزارات الائتلافية قد تكون مفيدة وضرورية فى بعض الظروف ، وقد يكون تأليفها علاجا لأزمة تجتازها البلاد أو تحقيقا لمصلحة قومية كبرى ، ولكن ليس من مصلحة البلاد فى شىء أن تكون قاعدة حتمية مستديمة ، ولا فائدة منها على أى حال إذا لم يكن الإخلاص وحسن النية متوافرا بين أعضائها

وزارة على ماهر الأولى - ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦

ولما فشلت المساعى لتأليف وزارة ائتلافية عهد الملك فؤاد إلى على ماهر باشا - وكان رئيسا للديوان الملكى - مهمة تأليف الوزارة . فألفها فى ٣ يناير سنة ١٩٣٦ على النحو الآتى : (وهى وزارته الأولى) . على ماهر باشا للرئاسة والداخلية والخارجية . احمد على باشا للحقانية والأوقاف . حافظ حسن باشا للأشغال . محمد على علوبه باشا المعارف . حسن صبرى بك للمواصلات والتجارة والصناعة . احمد عبد الوهاب باشا للمالية . صادق وهبه باشا للزراعة . على صدقى باشا للحربية والبحرية

وهى وزارة محايدة لاتمت إلى الأحزاب بصلة . وليس من أعضائها من يتصل

بالأحزاب السياسية لأن علوبه باشا كان قد استقال من حزب الأحرار الدستوريين قبل تأليفها ، وكانت مهمتها إجراء انتخابات حرة لا تتدخل فيها الحكومة

وفد المفاوضة

وإذ كانت الجبهة الوطنية متفقة — ما عدا الحزب الوطنى — على مفاوضة الحكومة البريطانية فى عقد معاهدة التحالف بين البلدين على أساس مشروع هندرسن - النحاس سنة ١٩٣٠ ، فقد صدر مرسوم ملكى فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ بتعيين وفد المفاوضة على النحو الآتى : مصطفى النحاس باشا رئيسا . محمد محمود باشا . اسماعيل صدقى باشا . عبد الفتاح يحيى باشا . واصف بطرس غالى باشا . الدكتور احمد ماهر . على الشمسى باشا . عثمان محرم باشا . حلمى عيسى باشا . الأستاذ مكرم عبيد . حافظ عفيفى باشا . الأستاذ محمود فهمى النقراشى . احمد حمدى سيف النصر بك أعضاء

ويلاحظ أن سبعة من أعضاء هيئة المفاوضة ومنهم الرئيس يمثلون الوفد المصرى ، ولكل من حزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد عضو واحد ، وثلاثة من المستقلين

موقف الحزب الوطنى

لم يمثل الحزب الوطنى فى هذه الهيئة لعدم قبوله الاشتراك فيها استمساكا بسياسته « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » ، قد أوضحت لب هذه السياسة فى كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ، إذ قلت (ج ٢ ص ٩٧) :

« إن سياسة الحزب الوطنى فى عدم المفاوضة قبل الجلاء منسجمة تماما مع مبادئه ، لانه ، وهو حزب الجلاء ، مادام متمسكا بالجلاء ولا يقبل مادونه ، لا يرتضى الدخول فى مفاوضات بين مصر وانجلترا والاحتلال قائم ، لأن جوهر القضية بينهما هو فى الاحتلال والجلاء ، فإما جلاء ، وإما احتلال ، والجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال كما قال المرحوم محمد بك فريد ، والأصل أن الاستقلال

حق طبيعى ثابت لايقبل المناقشة ، فلا يصح أن يجعل هذا الحق موضع شك أو مساومة ، والمفاوضة والاحتلال قائم وسيلة قُصد منها تشكيك الأمة المصرية فى حقها فى الجلاء وإيمانها به ، والوسيلة الطبيعية للجهاد هى المطالبة المقرونة بالمقاومة ، أما المفاوضة فهى من الناحية البريطانية وسيلة لكسب الوقت وصرف الأمة عن التمسك بالجلاء ، ومن الناحية المصرية وسيلة للتراخى فى المقاومة وقبول الأمر الواقع تحت أوضاع مختلفة ، ولقد جربت البلاد المفاوضات مع قيام الاحتلال ، جربتها فى مدى ربع قرن ، فلم تنتج إلا بقاء الاحتلال وإقراره ، مع تغير فى أسمائه وأوضاعه ، فى حين أن الجلاء لا يصح أن يكون موضع مساومة أو اشتراط شروط فى مقابله ، لأن انجلترا عندما تعهدت ستين مره بالجلاء عن مصر ، لم تعلق وعودها وعهودها على شروط بل كانت عهودا صريحة مطلقة ، فالجلاء — وهو جوهر الاستقلال — لايصح أن يكون مقيدا بشروط . وفى ذلك يقول المرحوم « مصطفى كامل » : « نحن مسلوبون والانجليز هم السالبون . ونحن طلاب حق مقدس والانجليز هم مغتصبو هذا الحق ، فلا سبيل الى الاتفاق بيننا وبينهم إلا باعترافهم بحقنا ورده الينا »

هذا إلى أن المفاوضات والاحتلال قائم ، فيها معنى الإكراه الأدبى والمعنوى الماثل فى الاحتلال ذاته ، والإكراه يفسد معنى المفاوضات ونتيجتها ، ويحمل المفاوض المصرى ، تحت تأثير هذا الإكراه ، على المساومة فى الجلاء ، والتساهل فى وجود الاحتلال تحت أى اسم كان ، وهذا ما يتعارض قطعا مع مبدأ الحزب الوطنى الأساسى ، وهو الجلاء ، على أن المفاوضة قبل الجلاء تشبه من بعض الوجوه استفتاء الشعوب فى تقرير مصيرها مع قيام الاحتلال الأجنبى الذى تستفتى فى شأنه ، وقد اتفقت الآراء على أن مثل هذا الاستفتاء غير صحيح ولا سائغ . لما يلابسه من الإكراه السافر أو المقنع ، وان الاستفتاء الصحيح يجب أن يسبقه الجلاء ، والمفاوضة الصحيحة يجب أيضا أن يسبقها الجلاء ، ولقد كان فريد بك فى مذكراته إلى المؤتمرات الدولية يطلب الاعتراف للأمة المصرية بحقها فى تقرير مصيرها بطريق الاستفتاء ، على أن يسبق الاستفتاء جلاء الجيش الانجليزى عن البلاد ، وكذلك جلاء

الموظفين المدنيين البريطانيين ، لضمان صحة الاستفتاء »

ولقد برهنت الحوادث اللاحقة على صحة سياسة الحزب الوطنى وبخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث استقر فى الأذهان أن الجلاء يجب أن يكون ناجزا غير معلق على عقد معاهدة وان كل مفاوضة لعقد معاهدة قبل الجلاء هى إضعاف لقضية الجلاء

جرت مفاوضات سنة ١٩٣٦ كما جرت المفاوضات السابقة فى جو من الإكراه الماثل فى الاحتلال الاجنبى . ولم يكن ممكنا أن تجرى المفاوضة فى حرية واختيار مع وجود هذا الاحتلال ، وأية مفاوضة تجرى قبل الجلاء لا يمكن أن تكون حرة مطلقة مهما زعم القائلون عن حريتها ، لأن الاحتلال يهدر هذه الحرية قطعا ويفسد الرضا ويبطل التعاقد فى ظله ، وقد برزت هذه الحقيقة فى موقف الانجليز فى جميع المفاوضات ، إذ تبين من تصريحاتهم أنهم كانوا يملون على الجانب المصرى شروط المعاهدة وفى يدهم سلاح التهديد بقواتهم التى تحتل البلاد ، اعتبر ذلك فيما قاله السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية انجلترا للمرحوم عبد الخالق ثروت باشا خلال مفاوضاتهما سنة ١٩٢٧ إذ صارحه بقوله : « إن لب المسألة فى الوقت الحاضر هو ما اذا كان الشعب المصرى والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر وبما يترتب على تلك الظروف من الضروريات بالنسبة لكل منهما رما إذا كنا نرغب فى التعاون الودى مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ولرخاء بلادينا ، فإن كان الجواب سلبا ظلت العلاقات بين مصر وانجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ وتعرضت تلك العلاقات إلى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى إلى تسويتها بالقوة » ، وهذا معناه أنه إذا لم تقبل مصر المعاهدة المفروضة عليها فإن علاقتها مع انجلترا تكون عرضة لأزمات تتدخل انجلترا لتسويتها بالقوة . وفى هذا كل معانى الضغط والإكراه والتهديد

ولم يفت الحكومة البريطانية أن توجه مثل هذا التهديد إلى مصر حينما بدأت مفاوضات سنة ١٩٣٦ ، فقد أبلغ المندوب السامى الملك فؤاد والوزارة قبل بدء هذه المفاوضات مذكره شفوية أوضح فيها « ان الإخفاق فى عقد اتفاق قد يترتب

عليه نتائج جدية ، وان بريطانيا العظمى تحتفظ فى هذه الحالة بحق إعادة النظر فى سياستها نحو مصر » ، وفى هذا من التهديد مالا يحجبه التفسير الذى بعث به المندوب السامى إلى الوزارة إذ قال انه « لم يُقصد به تهديد أو إرهاب وانما قُصد به تقرير الواقع » ، وقد احتج رئيس الوزارة على ذلك وقال فى رده :

« ان محادثات أو أو مفاوضات تعالج فى ظل مثل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون خالصة أو حره » ، وأجابه المندوب السامى بان « حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى »

جرت المفاوضات اذن فى هذا الجو من الضغط والإكراه ، مما أدى إلى عقد معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ التى سنعرض لها فى موضعها من الجزء الثالث

الانتخابات لمجلس النواب والشيوخ

فى ٢٦ مارس سنة ١٩٣٦ صدر المرسوم بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس النواب ، وحدد للانتخاب يوم ٢ مايو ، وفى حالة عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة تكون إعادة الانتخاب يوم ١٠ مايو

وصدر مرسوم آخر بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ وحدد لانتخابهم يومى ١٦ و ٢٤ مايو ثم عدل الموعد بعد وفاة الملك فؤاد إلى ٧ و ٨ منه

وقد اتجهت الأفكار بعد تأليف الجبهة الوطنية إلى اجتناب التزاحم فى الانتخابات صونا للوحدة بين الصفوف ، على غرار ما تم فى انتخاب سنة ١٩٢٦ (ج ١ ص ٢٥٨) ولكن الأحزاب لم تتفق على توزيع المقاعد وعلى النسبة العددية لكل حزب منها ، كما فعلت سنة ١٩٢٦ ، لأن عددها زاد عما كانت عليه عندما ائتلفت سنة ١٩٢٥ ، فكانت هذه الزيادة سببا جوهريا لعدم إمكان الاتفاق على انتخابات ائتلافية ، ولما أخفقت مساعى التفاهم على توزيع الدوائر الانتخابية جرت الانتخابات من غير اتفاق بين الأحزاب ، وترك الوفد لأعضاء هيئة المفاوضة دوائرهم الانتخابية ، وفاز بالتزكية من المرشحين لمجلس النواب دون مزاحمة ٧٧ نائبا منهم ٧٠ من الوفديين ، وتمت الانتخابات لهذا المجلس ولمجلس الشيوخ بعد وفاة الملك فؤاد

مرض الملك فؤاد

فى ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ أحسّ الملك فؤاد بتعب على اثر سهرة أقامها فى سراى عابدين لرجال السلك السياسى من الأجانب ، واستمر فيها إلى مابعد منتصف الليل ، وعاد بالسيارة الملكية إلى قصر القبة ، وكان الفصل شتاءً ، فشعر بألم المرض منذ عودته حتى الصباح

ولما انعقد مؤتمر البريد الدولى فى القاهرة يوم أول فبراير من تلك السنة عاقه المرض عن حضور حفلة افتتاحه ، فأناب عنه ولى العهد الأمير فاروق (جلالة الملك) وكان فى الرابعة عشرة من عمره السعيد

واستمرت صحة الملك فى اعتلال الى منتصف شهر مارس ، ثم تحسنت وانتقل فى الصيف الى الأسكندرية ، وهناك عاوده المرض ، وكان معتزما زيارة اليونان ، وأعدت المعدات الرسمية لهذه الزيارة ، ولكن اشتداد العلة اضطره إلى إرجاء سفره ، واستدعى لعلاجه الدكتور جروسى من روما ثم الدكتور برجمان من برلين ، وتبين من استدعاء هذين الطبيبين العالميين الواحد بعد الآخر أن الداء قد استشرى والعلة قد تفاقمت ، وبقى الملك تتناوبه العلة والصحة ، وقضى عامين يغالب المرض والمرض يغالبه

وفاته — ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦

فلما كان شهر مارس سنة ١٩٣٦ اشتدت به وطأة المرض ، وظل يستفحل ويشتد ، والأطباء يبذلون أقصى ما أمكنهم العلم والخبرة لمحاولة إنقاذ حياة الملك ، إلى أن أعيى الداء الأطباء ، وحم القضاء ، وأسلم الملك الروح فى قصر القبة يوم الثلاثاء ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦ (٧ صفر سنة ١٣٥٥ هـ) فى منتصف الساعة الثانية بعد الظهر ، وله من العمر ٦٨ سنة [١]

---

(١) حرر محضر رسمى بوفاة الملك فؤاد هذا نصه : (عن الوقائع المصرية عدد ٤ مايو سنة ١٩٣٦)

« إنه فى يوم الأحد ١٢ صفر سنة ١٣٥٥ الموافق ٣ مايو سنة ١٩٣٦ بسراى عابدين =

وقد نعاه مجلس الوزراء فى بيان شمل المناداة بجلالة الملك فاروق ملكا لمصر قال :

« فوجئت مصر بفاجعة كبرى إذ انتقل إلى جوار الله مليكها المحبوب حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول ، فقد قضى اليوم فى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بسراى القبة . وان البلاد لتستشعر فى حدادها عليه الخسارة العظمى التى أصابتها بفقده وتبكى فيه أول ملك لمصر المستقلة . وان الأمة لتتجه إلى ابن الراحل الكريم وإلى أسرته الجليلة بأخلص العزاء والمواساة . ولقد كان جلالته للبلاد فى السنين العصيبة القائد المسدد الخطى والرائد الموفق ، وكان لها الرئيس المحبوب المبجل ، وكان السياسى الكامل الذى نفع حياة البلاد فى جميع النواحى بقوة مباركة الأثر ، وكان الوطنى الذى جعل من حب مصر عقيدة ، ولقد كان يفخر بأنه خادم

= أمامنا نحن أحمد على وزير الحقانية ، وبمعاونة حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة ، وبحضور حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية ، وحضرات أصحاب المعالى والسعادة حافظ حسن باشا وزير الأشغال العمومية ، ومحمد على علوبة باشا وزير المعارف العمومية ، وحسن صبرى باشا وزير المواصلات والتجارة والصناعة ، وأحمد عبد الوهاب باشا وزير المالية ، وصادق وهبه باشا وزير الزراعة ، ومصطفى محمد باشا رئيس محكمة النقض والإبرام ، وحضرة صاحب العزة محمود المرجوشى بك النائب العام لدى المحاكم الأهلية قرر لنا حضرة صاحب السعادة محمود شوقى باشا وكيل ديوان جلالة الملك بالنيابة وسكرتير البلاط أن صاحب الجلالة الملك فؤاد ابن المغفور له الخديو اسماعيل ، انتقل الى رحمة مولاه فى سراى القبة يوم الثلاثاء ٧ صفر سنة ١٣٥٥ الموافق ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦ الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر ، وقد أيد لنا الإقرار المتقدم ذكره حضرات الأطباء : البروفسور دونيه . والدكتور ريدر . والدكتور برت داى ، والدكتور هس ، والدكتور جروسى

« بناء على ما تقدم تحرر محضر الوفاة هذا من أصلين ، يحفظ أحدهما بديوان جلالة الملك ، والآخر برياسة مجلس الوزراء (يلى ذلك توقيعات المذكورين جميعا)

« تحرر هذا المحضر بحضور حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى »

شيخ الجامع الأزهر — توقيع

محمد مصطفى المراغي — احمد على

البلاد الأول ، وفى سبيلها تفانى وفنى . ولم يكن أحب إليه من أن تستعيد مصر ماضيها المجيد ، وبمواهبه الباهرة وعزمه الصادق رفع شأنها وأعلى كلمتها وزادها كرامة بين الأمم . ولقد أحاطه شعبه بحبه وإجلاله . وكان له الاحترام والإعجاب من رؤساء الدول والأمم الأجنبية . وقد أثر فى صحته الجهود التى كان يبذلها فى سبيل إسعاد بلاده بلا حساب . على أنه حتى اللحظة الأخيرة ، وهو يجاهد الموت بقوة نفس أثارت إعجاب من عاده فى أيامه الأخيرة . كانت خواطره مشغولة بمصر ووحدتها ومستقبلها

« وستبسط بلا ريب فى جميع أنحاء القطر أكف الضراعة والابتهال إلى المولى القدير أن يتغمده برحمته ورضوانه . وستقدر الأجيال المستقبلة . بعد أن تتكشف حوادث الزمن ، أكثر مما نقدر ، ما كان لعهد حكمه من جلال وخطر وسيحمدونه شاكرين أثره . وسيجعلون له من نباهة الذكر ومكانة الشرف فى تاريخ مصر ماهو أهل له . على أن الإكرام العتيد المباشر لصاحب هذا العهد هو أن نتوجه مخلصين لابنه المحبوب وأن نجعل له ما كان للأب الجليل من ثقة ومحبة . ولذلك فإنه فى الوقت الذى تتجاوب فيه القلوب بصدى الخبر الأليم « مات الملك » يجب أن يلتف المصريون جميعا حول العرش فى ولاء ثابت لايدركه ضعف أو وهن وأن يحيوا حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول وقد نودى به ملكا لمصر . وان الأمة المصرية التى حبته منذ صغره حبها الصادق لواثقة بأنه سيترسم خطى والده العظيم ويحتذى مثاله عندما يبلغ سن الرشد ويصل عمله بعمل الراحل الجليل .

« عاش الملك »

« ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦ »

وأصدر مجلس الوزراء بيانا آخر بتولية سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية ، قال :

« مُنيت مصر بفقد مليكها المحبوب وقضى رئيس الدولة . وإن أول واجب فى هذه الظروف المحزنة على مجلس الوزراء الذى اضطلع حتى الآن بتبعات الحكم بفضل ثقة ذلك الملك هو العمل على تنفيذ أحكام النظام الذى تلقى مهمته فى ظله .

ولذلك فإنه ولاء للأسرة المالكة واحتراما للدستور وبعد أن نادى بالملك الجديد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول يتولى مجلس الوزراء منذ اليوم سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته حتى الوقت الذى يجب عليه أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية ، « عاش الملك » ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦

ونقل جثمان الملك الراحل من سراى القبة إلى سراى عابدين مساء يوم الأربعاء ٢٩ ابريل

وشيعت جنازته إلى مقره الأخير يوم الخميس ٣٠ منه فى موكب رهيب ودفن بمدافن الأسرة المالكة بالمسجد الرفاعى

المناداة بجلالة الملك فاروق

٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦

نودى بجلالة الملك فاروق ملكا لمصر يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، وكان لم يزل فى انجلترا يتلقى العلم فى قصر كنرى هاوس بضواحى لندن ، فلما بلغه حفظه الله نبأ نعى المغفور له والده حضر إلى مصر على عجل ، فبلغ الاسكندرية يوم الأربعاء ٦ مايو سنة ١٩٣٦ وحضر توا إلى القاهرة ، واستقبله الشعب فى العاصمتين وعلى طول الطريق بأعظم مظاهر الحفاوة والإجلال ، وتلقت الأمة ارتقاء جلالته عرش الوادى بالبشر والابتهاج ، وابتهلت إلى الله أن يجعل عهده عهد يمن وعز وإقبال

الفصل السادس

شخصية الملك فؤاد الأول

تولى الملك أحمد فؤاد عرش مصر قرابة تسعة عشر عاما ، من سنة ١٩١٧ الى سنة ١٩٣٦ [١] ، وهذه السنوات هى ولا ريب من أخطر مراحل تاريخها القومى ، تعاقبت فيها أحداث جسام ، وتطوّرات عظام ، لها أثرها البالغ فى حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكان للملك فؤاد دوره فى هذه التطورات ، من أجل ذلك وجب علينا أن نفرد هذا الفصل للحديث عن شخصيته

لمحة من تاريخ حياته

قبل ولايته العرش

ولد الأمير أحمد فؤاد فى قصر الجيزة يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٦٨ (١٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٤ هـ) ، وهو سادس أنجال الخديو اسماعيل [٢] ، ولما بلغ السابعة

---

(١) تولى العرش يوم ٩ اكتوبر سنة ١٩١٧ وتوفى يوم ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦ ، فتكون مدة جلوسه على العرش ١٨ سنة ميلادية و ٦ أشهر و ١٦ يوما ، وبالحساب الهجرى تسعة عشر عاما وتزيد

(٢) رزق الخديو اسماعيل بثمانية من البنين وهم : الأمير محمد توفيق (الخديو) ولد سنة ١٨٥٢ ، والأمير حسين كامل (السلطان) ولد سنة ١٨٥٣ . والأمير حسن ولد سنة ١٨٥٤ . والأمير ابراهيم حلمى ولد سنة ١٨٦٠ . والأمير محمود حمدى ولد سنة ١٨٦٣ . والأمير أحمد فؤاد (الملك) ولد سنة ١٨٦٨ . والأمير رشيد ولد سنة ١٨٦٩ . والأمير على جمال ولد سنة ١٨٧٥

ورزق بثمانية من البنات وهن : الأميرة زينب ولدت سنة ١٨٥٩ . والأميرة توحيدة ولدت سنة ١٨٥٠ . والأميرة نازلى ولدت سنة ١٨٦٧ . والأميرة فاطمة ولدت سنة =

بدأ يتلقى دروسه الأولى فى المدرسة التى خصصها اسماعيل لتعليم الأمراء بعابدين ، ومكث بها ثلاثة أعوام ، ثم ألحقه أبوه فى مايو سنة ١٨٧٨ (وكان فى الحادية عشرة من عمره) بمعهد توديكوم فى جنيف (سويسرا) ، ومكث به إلى أغسطس سنة ١٨٧٩

ولما خلع اسماعيل عن العرش فى يونيه سنة ١٨٧٩ ، اختار ايطاليا أول مقر له فى منفاه ، ثم استقر فى الأستانة منذ سنة ١٨٨٨ ، وحين كان بايطاليا ألحق ابنه الأمير أحمد فؤاد بالمدرسة الإعدادية الملكية بتورينو ليتم فيها دراسته ، وفى سنة ١٨٨٥ انتقل إلى الكلية الحربية فيها حيث درس بها علوم المدفعية والهندسة العسكرية

وبعد تخرجه من هذه المدرسة انتظم فى سلك الجيش الإيطالى ضابطا بالفياق الثالث عشر من مدفعية الميدان بروما ، وقضى به ثلاث سنوات

وفى سنة ١٨٩٠ ذهب الى الأستانة لزيارة والده وتعرف إلى السلطان عبدالحميد ورجال الأستانة وعينته الحكومة التركية فى تلك السنة ملحقا حربيا بسفارتها فى فيينا عاصمة النمسا ، وبقى بها نحو سنتين

ولما تولى الخديو عباس الثانى عرش مصر سنة ١٨٩٢ ، استدعاه وعينه فى معيته كبيرا لياورانه برتبة لواء فى الجيش المصرى ، ثم ترك هذا المنصب سنة ١٨٩٥ ، وقضى بقية عهده بالامارة بعيدا عن المناصب

زواجه الأول

تزوج فى حياته مرتين ، الأولى سنة ١٨٩٣ ، إذ اقترن بالأميرة شيوه كار ابراهيم كريمة الأمير ابراهيم باشا أحمد بن الأمير أحمد رفعت باشا ابن ابراهيم باشا الكبير ، ثم طلقها على اثر اعتداء فظيع وقع عليه سنة ١٨٩٨ بيد أخيها الأمير أحمد

= ١٨٥٣ . والأميرة جميلة فاضلة ولدت سنة ١٨٦٩ . والاميرة أمينة (توفيت سنة ١٨٦٤) . والأميرة أمينة (أخرى) ولدت سنة ١٨٧٥ . والأميرة نعمت مختار ولدت سنة ١٨٧٦

سيف الدين ، فقد أطلق عليه فى النادى الخديوى [1] (نادى محمد على) ثلاث رصاصات قاصدا قتله لشقاق بينه وبين زوجته ، فأصابه باصابات خطيرة ، ولكنه نجا من القتل بفضل رعاية الله وعناية الأطباء والجراحين ، وحوكم الجانى ؛ وحكم عليه بالسجن سبع سنوات ، خفضت استئنافيا إلى خمس ، ولثبوت اختلال فى عقله نقل من السجن إلى مستشفى للأمراض العقلية بانجلترا ، ومكث به نحو ٢٧ سنة ثم فرّ منه إلى الأستانة

وقد رزق الأمير فؤاد من زوجته الأولى بصاحبة السمو الملكى الأميرة فوقية قرينة محمود فخرى باشا وزير مصر المفوض السابق فى فرنسا ، والأمير اسماعيل ، وقد توفى صغيرا

القران السلطانى

ولما تولى العرش تزوج فى مايو سنة ١٩١٩ بصاحبة المجد (جلالة الملكة) نازلى كريمة المغفور له عبدالرحيم صبرى باشا ، ورزق منها سنة ١٩٢٠ بصاحب السمو الأمير فاروق (جلالة الملك المعظم) ، ثم بصاحبات السمو الأميرات فوزية وفايزة وفائقة وفتحية

صفاته وأخلاقه

كان وسيما ، جميل الوجه ، مهيب الطلعة ، قوى البنية ، بدين الجسم ، معنيا بصحته ، محافظا على نظام صحى دقيق فى معيشته ومأكله ومشربه ، حريصا على اتباع ماينصحه به الأطباء من تعليمات ، ولو كان فى ذلك جهد له ، وكانت قوة إرادته تساعده على اتباع هذا النظام

وكان قوىّ الشخصية ، موفور النشاط ، دؤوبا على العمل ، لايكلّ منه ولا يملّ ، ذكى الفؤاد ، يشعّ الذكاء من عينيه ، واعى الذاكرة ، ماضى العزيمة ، واسع

---

(١) كان وقتئذ بشارع المناخ (المذكة فريدة)

الثقافة والاطلاع ، محبا للاستزادة من العلم والمعرفة ، مشغوفا بالقراءة والإحاطة بمختلف العلوم والفنون ، والاستماع إلى من يأنس فيهم تزويده بمعلومات جديدة عن أحوال العالم ، بحيث كان ملما بكل التطورات التى تحدث فى مختلف البلدان ، وفى الحق انه من أكثر أمراء الأسرة العلوية ثقافة ومن أشدهم ذكاء وأنضجهم فكرا وأقواهم عزيمة

مساهمته فى مشروعات النهضة

قبل ولايته العرش

لم يكن الأمير احمد فؤاد بعيدا عن المجتمع المصرى ، بل كان على صلة به ، وساهم فى العديد من مشروعات النهضة

تولى فى سنة ١٩٠٨ رآسة لجنة تأسيس « الجامعة المصرية » ، فدبت الحياة فى المشروع [١] بعد أن كان يتعثر فى سيره ، وله الفضل الكبير فى إنشائها وتقدمها واطراد نجاحها فى مختلف مراحلها

وساهم أيضا فى ترقية الجمعية الجغرافية التى أسسها الخديو اسماعيل ، وعينه السلطان حسين كامل سنة ١٩١٥ رئيسا لها ، فبعث فيها الحياة والنشاط بعد أن مرت بها فترة طويلة من الركود والجمود ، واشترك فى إنشاء جمعية الاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، وجمعية الإسعاف ، وتولى رآسة هذه الجمعية فى أواخر سنة ١٩١٤ ، وساعد « المجمع العلمى » وتولى رآسة جمعية الهلال الأحمر سنة ١٩١٦

طموحه إلى الملك

كان وهو أمير يطمح الى الملك ، ففى سنة ١٩١١ سعى ليكون ملكا أو أميرا على طرابلس الغرب ، وفى سنة ١٩١٣ سعى ليكون ملكا أو أميرا على ألبانيا ، ولكنه لم يوفق فى كلا المسعيين

ولما قامت الحرب العالمية الأولى وأعلنت الحماية البريطانية على مصر وخُلع

---

(١) كتاب مصطفى كامل

الخديو عباس الثانى بأمر الحكومة البريطانية فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ، طمحت نفسه الى اعتلاء العرش ، ولكن أخاه الأمير حسين كامل كان أكبر منه سنا ، فعينته انجلترا سلطانا على مصر ، وكان الأمير كمال الدين نجل السلطان حسين يحجب الأمير فؤاد عن وراثة العرش ، ولكنه اعتذر عنه قبيل وفاة والده كما سبق بيانه فى موضعه[١] فصار الأمير فؤاد هو الوارث المتعين لهذا العرش ، حقا إن نظام وراثه العرش بعد إعلان الحماية البريطانية لم يكن قد تقرر بعد ، ولم تضعه الحكومة البريطانية إلا سنة ١٩٢٠ [٢] ، ولكن الأمير فؤاد كان الأخ الأرشد للسلطان حسين، فكان هو الوارث المنتظر للعرش ، وهكذا شاءت الظروف والأقدار وشاء الحظ أن يتولى الأمير فؤاد عرش مصر

وكان الطريق أمامه معبدا ، إذ كان بعيدا عن السياسة طيلة حياته السابقة ، ولم تبد منه مغاضبة أو معارضة للاحتلال البريطانى ، فى أى موقف من المواقف ، ولا بذل أى تأييد أو مناصرة للحركة الوطنية فى أى مرحلة من مراحلها السابقة ، مثل ما بدا من بعض الأمراء ، فكان هذا الماضى مما رشحه لولاية العرش ، واجتمع إلى ذلك ما أظهره من الولاء للاحتلال خلال الحرب العالمية الأولى ، إذ كان على رأس اللجنة التى تألفت لتكريم الجنرال السير جون مكسويل قائد جيش الاحتلال الذى تم على يده انقلاب ديسمبر سنة ١٩١٤

ولايته العرش

فلما توفى السلطان حسين كامل فى ٩ اكتوبر سنة ١٩١٧ ، تولى الأمير أحمد فؤاد عرش السلطنة فى اليوم نفسه ، وإذ كانت البلاد تحت الحماية البريطانية فقد ارتقى العرش بموجب تبليغ من الحكومة الإنجليزية جاء فيه : « إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى ، على أن يكون

---

(١) « ثورة سنة ١٩١٩ » - ج ١ ص ٣٤

(٢) « ثورة سنة ١٩١٩ » - ج ٢ ص ١٠٢

لورثتكم من بعدكم حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم (١) ».

وبدا فى طريقة ولاية السلطان فؤاد العرش — كما بدا فى ولاية السلطان حسين كامل من قبل — أثر الحماية الأجنبية ومبلغ التدخل البريطانى فى أعظم المهام الداخلية شأنا ، إذ جعلت الحكومة الإنجليزية نفسها مصدر ولاية العرش ، وكان هذا تكرارا وتوكيدا لما انتحلته فى كتابها إلى السلطان حسين حين ولايته العرش كنتيجة لإعلان الحماية على مصر ، فلا غرو أن قابل الشعب هذا التدخل بالسخط والوجوم (٢) ، وتم الاحتفال بتنصيب السلطان فؤاد يوم ١٠ اكتوبر سنة ١٩١٧ ، حيث انتقل فى موكبه من قصر البستان إلى سراى عابدين

المراحل الثلاث

فى حياة الملك فؤاد

إذا أردنا أن نلمّ بتاريخ الملك فؤاد إلماماً صحيحا ، لكى نستخلص منه صورة كاملة واضحة لشخصيته ، يلزمنا أن نقسم عهده إلى ثلاث مراحل متعاقبة : (المرحلة الأولى) من اعتلائه العرش إلى ثورة سنة ١٩١٩ ، (والمرحلة الثانية) من الثورة إلى إعلان الاستقلال ، و (الثالثة) من إعلان الاستقلال إلى وفاة الملك

المرحلة الأولى

لم يكن للسلطان فؤاد عمل ما فى تطور الحوادث منذ اعتلائه العرش إلى شبوب الثورة سنة ١٩١٩ ، وأغلب الظن أنه لم يكن له برنامج فى الملك يسير عليه ولا أهداف يقصد إليها ، ومن الحق أن نقول إنه كان فى هذه الفترة سلطانا تحت الحماية البريطانية بكل ما تحتمله هذه الكلمة من معان ، فالحماية هى التى رفعته إلى العرش ، كما رفعت سلفه السلطان حسين ، ولم يجد بأسا من أن يصل من هذا السبيل إلى عرش محمد على الكبير ، بل تدل الدلائل على أنه ارتضى هذا الوضع وأقره ، وكان يراه أمرا

---

(١) و (٢) ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٣٥

طبيعيا لاغبار عليه ، وهذا ولا ريب خطأ فى تفكيره وموضع ضعف فى شخصيته ، قال فى أول خطاب له إلى وزيره الأول حسين رشدى باشا يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ . « نُعلم رعايانا أنه بسبب وفاة سلفنا وأخينا المحبوب المغفور له السلطان حسين الأول الذى اختطفته المنية قبل الأوان وملأت القلوب حزنا عليه ، قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الوارثى الذى سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها (١) »

فهذا الخطاب يدلك على أن السلطان فؤاد لم يكن يرى غضاضة فى الحماية ولا فى اعتبارها مصدراً لولاية العرش

ولقد سايرسياسة الاحتلال والحماية فى طريقها ، ولم يبد منه اعتراض ولا تململ من هذا النظام ، فكان الأمر والنهى إلى دار الحماية ، وإلى المستشارين وكبار الموظفين البريطانيين ، فى مختلف المصالح والدواوين ، ولم يفكر فى الاعتراض على هذا النظام ولا فى إحداث أى تغيير فيه ، وهنا يبدو شىء من الفارق بينه وبين سلفه السلطان حسين ، فالسلطان حسين قد تولى العرش هو أيضا بواسطة الحماية البريطانية ، ولكن يظهر أنه أدركه بعد ذلك شىء من الندم على ما فعل ، فأخذ يجاهر بالطعن فى السياسة الانجليزية ، ويصرح فى أحاديثه العامة والخاصة أنه مؤيد للشعب فى سخطه واحتجاجه على الحماية ، ووقع الجفاء بينه وبين السير هنرى مكماهون المندوب السامى البريطانى وقتئذ ، مما أدى الى أن تستبدل به الحكومة البريطانية مندوبا آخر وهو السير رجنلدونجت (نوفمبر سنة ١٩١٦) ، وبقى السلطان حسين على برمه بالسياسة البريطانية والموظفين البريطانيين فى الحكومة حتى أدركته الوفاة ، أما السلطان فؤاد فقد ظل موالياً للاحتلال والحماية ، وبالرغم مما أصاب الشعب من العنت والإرهاق مدة الحرب العالمية الأولى من اعتساف السلطة العسكرية البريطانية واضطهادها للأهلين ، ومصادرتها إياهم فى حاصلاتهم ودوابهم وأرزاقهم ، فانه لم

---

(١) ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٣٦

يفتأ يمحض الإنجليز خالص الود، ويسابقهم إلى مايطلبون. اعتبر ذلك فى الثلاثة الملايين ونصف مليون من الجنيهات التى منحها مجلس الوزراء هبة لبريطانيا فى ٩ مارس سنة ١٩١٨، وذلك أن الحكومة المصرية كانت قد أنفقت منذ نشوب تلك الحرب لحساب الحكومة البريطانية ولأغراضها العسكرية مبالغ طائلة فى مختلف المصالح، وقيدت هذه المبالغ لحساب العُهد على الحكومة البريطانية، وقد خص معظم هذه النفقات مصلحة السكك الحديدية، ووضع السير ويليم برونييت المستشار المالى البريطانى كشفا فى أوائل سنة ١٩١٨ بالمبالغ التى أنفقتها الحكومة فى هـــذا الصدد لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧، فأربت على ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه، مع تقدير مبلغ نصف مليون جنيه آخر كان منظوراً صرفه حتى آخر تلك السنة المالية، أى أن ما أقرضته الخزانة المصرية للحكومة البريطانية بلغ ثلاثة ملايين جنيه، كان على هذه أن تؤديها لها، ولكن الحكومة المصرية أظهرت سخاء هائلا فى شأن هذا القرض، فقد اجتمع مجلس الوزراء برآسة السلطان فؤاد يوم ٩ مارس سنة ١٩١٨، وقرر من تلقاء نفسه أن تتحمل الخزانة المصرية المبالغ المذكورة لغاية ثلاثة ملايين جنيه «اعترافا بجميل بريطانيا العظمى التى حمت البلاد من خطر الغارات»، وقرر أيضا أن تدرج وزارة المالية نصف مليون جنيه آخر للقيام بالمصروفات التى من هذا النوع فى السنة التالية، فبلغت منحة الحكومة المصرية للحكومة البريطانية ثلاثة ملايين جنيه ونصفا

وكانت مرافق البلاد وإصلاح أحوالها الصحية والاجتماعية أولى بإنفاق هذه الملايين، بدلا من بذلها إعانة لحرب كان الغرض منها تثبيت الحماية على مصر، ولقد قلت تعليقا على هذه المنحة فى كتاب «ثورة سنة ١٩١٩» (ج ١ ص ٣٨): «وتأمل فى قول مجلس الوزراء عن هذه المنحة إنها اعتراف بجميل بريطانيا العظمى إذ حمت مصر من خطر الغارات، ولعل مجلس الوزراء أراد بذلك أن يشير إلى فضل الحماية البريطانية على مصر (فى نظره)، وهذا من أعجب ما يروى كدليل على السقوط المعنوى والأدبى للحكومات التى تتطوع لمكافأة الدولة الغاصبة على غصبها وعدوانها، وسلبها البلاد حريتها واستقلالها»

انتهت الحرب العالمية الأولى فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وانتهت بذلك المرحلة الأولى من تاريخ السلطان فؤاد

المرحلة الثانية

من الثورة إلى إعلان الاستقلال

لا أريد أن أذكر تفصيل الحوادث التى أعقبت عقد الهدنة وتأليف الوفد المصرى فى نوفمبر سنة ١٩١٨ بزعامة « سعد زغلول » ، فقد بسطت الكلام عن ذلك فى كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ، وإنما أذكر هنا ما يتصل بموقف السلطان فؤاد بإزاء هذه الحركة

لقد ترك السلطان لوزيره الأول حسين رشدى باشا أن يحدد موقف الحكومة من الحركة الوطنية ومطالبها من الحكومة البريطانية ، وليس يخفى أن نضال الوفد قد لقى تأييدا من رشدى باشا ، وأن تأليف الوفد كان بتشجيعه وتعضيده ، وكانت خطوات الوفد الأولى تسير باتفاقه معه ، وتفاهمه وإياه ، وفى يوم ١٣ نوفمبر بالذات وهو اليوم الذى ذهب فيه سعد وزميلاه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى لمقابلة السير ريجلند ونجت المندوب السامى البريطانى ، رفع رشدى تقريرا إلى السلطان يعرض فيه أن يعهد اليه وإلى زميله عدلى السفر إلى لندن للتحدث إلى الحكومة البريطانية فى شأن مستقبل مصر السياسى ، ووافقه السلطان على تقريره ، وعهد إليه والى عدلى القيام بهذه المهمة ، ولما شرع رشدى فى العمل اصطدم بالعقبات من ناحية الحكومة البريطانية فقد جاء ردها على مطالبه الأولى برفض الترخيص لسعد وصحبه بالمجىء إلى لندن وبإرجاء مجىء رشدى وعدلى إلى ما بعد الصلح ، فرأى رشدى فى هذا الرد رفضا لطلباته ، وقدم استقالته الى السلطان فى ٢ ديسمبر ، وكانت هذه الاستقالة بمثابة الاحتجاج على السياسة البريطانية ، وفى الحق أن السلطان لم يقبل منه هذه الاستقالة ، وفى هذا معنى التأييد له فى خطته ، وهو موقف حميد للسلطان يذكر له بالخير ، وقد دعا إلى البقاء والتريث لعل الحكومة البريطانية تعدل عن موقفها ، وانتظر رشدى قليلا ، ولكنه رأى من الحكومة البريطانية إصرارا على خطتها ،

فا تعجل قبول استقالته فى ٢٣ ديسمبر ، ثم فى ٢٠ منه ، ثم فى ١٠ فبراير سنة ١٩١٩ ، وقد رضيت الحكومة البريطانية بحضور رشدى وعدلى وحدهما ، ودعيا إلى السفر إلى لندن فى أواسط شهر فبراير ، ولكنها رفضت سفر الوفد ، وكان رشدى يشترط لسحب استقالته التصريح للوفد بالسفر إلى أوروبا تمهيدا لرفع صوت مصر فى مؤتمر الصلح ، فلما رفض طلبه فى هذا الصدد أصر على الاستقالة ، وكان منتظرا من السلطان أن يؤيده فى موقفه فلا يقبل استقالته ، كما فعل من قبل ، ولكنه قبلها فى أول مارس سنة ١٩١٩ ، وبدا من كتاب السلطان الى رشدى باشا بقبول استقالته أن فى الأفق وزارة جديدة ستؤلف ، فقد طلب منه الاستمرار فى ادارة الأعمال « إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة » ، وأدرك الرأى العام أن تأليف هذه الوزارة الجديدة سيكون طبعا على أساس تثبيت الحماية وعدم تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح ، لأنه إذا كان برنامجها هو برنامج رشدى باشا فلم يكن هناك موجب لقبول استقالته فقبولها معناه أن السلطان اعتزم الانفصال عن الأمة فى نضالها

كان هذا نقطة التحول فى سياسة السلطان ، وجاء قبوله استقالة رشدى وسعيه فى تأليف وزارة جديدة معاونة منه للسياسة البريطانية فى إذلال الشعب ، وأشار الوفد إلى هذا المعنى فى كتابه المشهور الذى أرسله إلى السلطان بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩١٩ ، فقد احتوى على عتب شديد واعتراض قوى على قبوله استقالة الوزارة ، إذ قال مخاطباً السلطان : « كان الناس يظنون أنه كان لهما (رشدى وعدلى) فى وقفتهما الشريفة دفاعا عن الحرية ، عضد قوى من نفحات عظمتكم ، لذلك لم يكن يتوقع أحد فى مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد قبول استقالة الوزيرين ، لأن فى ذلك متابعة للطامعين فى إذلالنا ، وتمكينا للعقبة التى ألقيت فى سبيل الإدلاء بحجة الأمة إلى المؤتمر ، وإيذاناً بالرضا بحكم الأجنبى علينا إلى الأبد ، قد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين لاعتبارات عائلية أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذى خلا بانتقال أخيكم المغفور له السلطان حسين ، ولكن الأمة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة رعاية لتلك الظروف العائلية ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم ،

غير أن حل المسألة بقبول استقالة الوزيرين اللذين أظهرا احترامهما لإرادة الأمة لا يمكن أن يتفق مع ماجبلتم عليه من حب الخير لبلادكم والاعتداد بمشيئة شعبكم ، لذلك عجب الناس من مستشاريكم كيف أنهم لم يلتفتوا إلى أن الأمة فى هذا الظرف العصيب إنما تطلب منكم — يا أرشد أبناء محررها محمد على الكبير — أن تكونوا لها العون الأول على نيل استقلالها ، مهما كلفكم ذلك ، فإن همتكم أرفع من أن حددها الظروف ، كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة وطنية أن يخلفه فى مركزه ؟! كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل ؟! »[1]

غير أن هذا الكتاب لم يكن له أى تأثير فى موقف السلطان ، ومضى فى سبيل تأليف وزارة جديدة ، تجعل خطتها مسايرة السياسة البريطانية ، ولم يعطل تأليفها إلا اندلاع الثورة فى ٩ مارس سنة ١٩١٩ بعد اعتقال سعد وصحبه

وغنى عن البيان أن السلطان فؤاد لم يكن يتوقع تلك الثورة ، ولا كانت تخطر له ببال ، ولم يكن هو وحده على هذا الظن ، بل ان الانجليز أنفسهم على ما اشتهروا به من اتساع أفق التفكير وبعد النظر ، والخبرة والدهاء ، لم يكونوا أيضا يتوقعون شبوب هذه الثورة ، ولقد واجهوها بالعنف والقسوة تارة ، واللين والخداع تارة أخرى ، مما بسطناه فى كتاب الثورة ، أما السلطان فؤاد فقد احتجب فى قصره ، تاركا الشعب وجها لوجه أمام عاصفة البغى والعدوان ، وكان موقفه سلبياً محضاً ، وأخذ يرقب ماتأتى به الحوادث ، واستهدف من أجل ذلك لسخط الشعب ، إذ بدا كأن مصير البلاد أمر لا يعنيه ، ولما جنحت الحكومة البريطانية إلى مهادنة الثورة وقتاً ما ، واعتزمت الإفراج عن سعد وصحبه فى المرة الأولى ، أرادت أن ترفع من شأن السلطان فى نظر الشعب بعد أن رأت أن الحوادث قد باعدت بينهما وجعلت منزلته تتضاءل فى النفوس ، ولم يكن هذا من صالحها فى شىء ، فأفضت إليه بعزمها على الإفراج عن سعد وصحبه ، وأصدر هو منشوراً إلى الأمة فى ٦ ابريل

---

(١) نشرنا نص الكتاب بأكمله فى كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ١ ص ١١٩

سنة ١٩١٩ أبدى فيه تضامنه مع الشعب فى شعوره الوطنى ، ودعاه إلى الكف عن المظاهرات والإخلاد إلى السكينة ، وأدرك الجمهور من أسلوب المنشور أنه مقدمة لعمل سار ستفاجأ به البلاد

وفى اليوم التالى أصدر الجنرال اللنبى (الذى عين مندوبا ساميا لمواجهة الثورة) منشوراً بأنه بالاتفاق مع عظمة السلطان قد قرر الإفراج عن سعد وصحبه والتصريح للمصريين بحريتهم فى السفر إلى الخارج

على أن السلطان فؤاد لم يبق على شعوره الذى أعلنه فى منشوره ، فقد تجددت الحوادث الدموية بعد الإفراج عن سعد ، ووقف حيالها صامتا ، وظل على هامش الحوادث ، وبقيت البلاد فى حالة ثورة ، وخلا مركز الوزارة نحو ثلاثة أشهر ، اللهم إلا فى فترة وجيزة ألف فيها رشدى وزارته الرابعة ، فلم تلبث إلا أياما ثم استقالت ، ولو أن السلطان فؤاد كان متضامناً مع الشعب فى ثورته لبقى مركز الوزارة شاغراً ردحاً أطول من الزمن ، فإن هذا ولا شك يشد أزر الشعب فى نضاله ، ولكنه على العكس أخذ يسعى فى تعبيد الطريق لتأليف وزارة جديدة ، ولو أنه رجع فى ذلك إلى ممثلى الشعب المعبرين عن شعوره الناطقين باسمه لعُدَّ له ذلك عملا محمودا ، إذ أن اعتداده بإرادة الأمة من شأنه أن يرفع من شأنها ويزيد من قوتها فى نضالها ضد الاحتلال والحماية ، ولكنه على العكس فاجأ البلاد بتأليف وزارة محمد سعيد على أساس الانفصال عن الحركة الوطنية ومناهضتها ، وجاء تأليفها محاولة جريئة لكسر شوكة الثورة ، مما اغتبط له الانجليز اغتباطاً عظيما ، فلا غرو أن قوبلت هذه الوزارة بالاستياء والسخط ، لأن تشكيلها لم يسبقه تفاهم على برنامجها ، ولم يفاتح ممثلو الرأى العام فى أمرها ، وكان تأليفها أول مظهر من مظاهر الاستخفاف بالثورة من الوجهة الوزارية (١)

ولما استقالت وزارة سعيد فى نوفمبر سنة ١٩١٩ ، تحت ضغط الحوادث ، لم يرجع السلطان أيضاً إلى الأمة ولا إلى ممثليها ، بل ألف وزارة يوسف وهبه التى

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ٢ ص ٣٠

لاتمت إلى الأمة بصلة ، وكان برنامجها مسايرة السياسة الانجليزية ، وكذلك كان شأن الوزارة التى أعقبتها ، وهى وزارة نسيم الأولى (مايو سنة ١٩٢٠) ، فكان موقف السلطان خلال هذه الأحداث خذلاناً للأمة فى نضالها القومى ، وتبدو هذه الحقيقة فى تقرير لجنة ملنر الذى رفعته إلى الحكومة البريطانية فى ديسمبر سنة ١٩٢٠ عن عملها فى مصر ، إذ قالت عن موقف السلطان : « وفى اليوم التالى ليوم وصولنا قدمنا اللورد اللنبى كلنا إلى عظمته السلطان ، فكانت هذه هى الزيارة الرسمية ، وإنما تقدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمة اللورد ملنر مقابلة ودية غير رسمية ، وكان ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء لجنتنا مع عظمته ، فكان عظمته يعاملنا فيها بتمام الصداقة ويعرب فى اثنائها بصراحة عن رأيه فى الحالة السياسية بمصر والحوادث التى حدثت فيها فى السنوات القليلة الماضية ، وعن صعوبة مركزه ، ولكنه امتنع عن أن يشير برأى ، أو أن يعطى نصيحة فى الموضوع الذى انتدبنا له ، أى دستور مصر فى المستقبل ، ولم يحاول قط أن يدير زمام مداولاتنا أو أن يؤثر فيها أقل تأثير ، وإنما اقتصر على النصح لنا بالتأنى فى استنتاج النتائج ، والاحتراس من الفضوليين ، ودلنا على بعض من ذوى المقامات الذين يحسن بنا استشارتهم ، مثل رشدى باشا وعدلى باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من الوزراء السابقين ، وكان موقفه بإزاء غرض اللجنة موقف الملتزم جانب الحياد » ، فهذا الحياد الذى لزمه السلطان تجاه النضال القائم بين الأمة والاحتلال ، لا يتفق مع واجبات الملك ، ولا مع الواجبات الوطنية ؛ على أن الأمة ثابرت وجاهدت ، وظلت تكافح وحدها فى الميدان ، وما لبثت السياسة البريطانية أن جنحت إلى ترضيتها بمختلف الوسائل ، ومن مظاهر هذه الترضية التبليغ البريطانى الى السلطان فؤاد فى فبراير سنة ١٩٢١ بأن الحكومة الانجليزية رأت بعد دراسة مقترحات لجنة ملنر أن الحماية علاقة غير مرضية وأنها ترغب فى المفاوضة مع وفد يعينه السلطان لإبدال الحماية بعلاقة تطابق أمانى الشعب المصرى وتضمن مصالح بريطانيا العظمى

كان هذا التبليغ يقتضى من السلطان الرجوع إلى ممثلى البلاد فى تأليف وزارة

موثوق بها من الأمة ، لكى تتحدث عن مصير البلاد فى هذا الوقت العصيب وتخلف وزارة نسيم البغيضة إلى الشعب ، ولكنه سعى جهده فى إبقاء الوزارة النسيمية وأنف الشعب راغم ، وإذ كان عدلى باشا هو السياسى الذى اتجهت إليه الأنظار ليعالج القضية المصرية بصفة رسمية ، فقد سعى السلطان ليقنعه ببقاء وزارة نسيم باشا فى الحكم ويضطلع هو بمحادثة الحكومة البريطانية فى شأن مصير البلاد ، ولكن عدلى رفض هذا الحل ، ورفض بقاء نسيم فى الحكم ، لعدم اطمئنانه إليه ، فاضطر السلطان تحت ضغط الحوادث إلى تنحيته وتكليف عدلى تأليف الوزارة الجديدة (مارس سنة ١٩٢١) ، ولولا هذا الضغط لبقيت وزارة نسيم مفروضة على البلاد رغم إرادتها ، فتأليف وزارة عدلى باشا الأولى جاء اذن على غير ارادة السلطان

ولما وقع الخلاف بين سعد وعدلى فى ابريل سنة ١٩٢١ ، لم يبذل أى مسعى فى رأب الصدع الذى أصاب الوحدة الوطنية ، وكان فى استطاعته قطعا أن يقوم بدور ما فى تقريب مسافة الخلاف بينهما ، ولكنه وقف جامدا بإزاء هذا الخلاف ، وتركه يستفحل ويتفاقم ، وزاد فى تأجيجه بإصداره مرسوما فى مايو سنة ١٩١٩ بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برآسة عدلى باشا ، بعد إقصاء الوفد عنه ، وقد أفضى ذلك إلى اشتداد الانقسام ، ووقوع الحوادث الدموية الخطيرة فى الاسكندرية مما ذكرناه فى الجزء الأول من هذا الكتاب (١)

ولما أخفقت مفاوضات سنة ١٩٢١ واستقال عدلى من الوزارة فى ديسمبر من تلك السنة ، تجددت حوادث القمع والعدوان من الجانب البريطانى ، ونفى سعد وصحبه للمرة الثانية إلى جزائر سيشيل ، فلزم السلطان الصمت والتغاضى بإزاء هذا العدوان ، وظل مركز الوزارة شاغرا أكثر من شهرين ، إذ لم يجد السلطان من المستوزرين من يقبل تأليف الوزارة فى هذا الجو المكفهر ، حتى إذا عرضت الوزارة على ثروت باشا اشترط لقبولها شروطا اتجه بها إلى الانجليز ، وبادلهم الرأى فيها ، وعلق عليها قبوله تأليف الوزارة ، وهذه الشروط هى التى صارت « تصريح

---

(١) « فى أعقاب الثورة المصرية » ، ج ١ ص ١٦ وما بعدها

٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » ، وهنا تبدأ المرحلة الثالثة فى حياة الملك فؤاد

المرحلة الثالثة

من إعلان الاستقلال إلى وفاة الملك

١٩٢٢ — ١٩٣٦

هى أطول المراحل الثلاث فى حياة الملك فؤاد

استمرت الأمة تناضل عن حقوقها واستقلالها ، وثابرت على مقاومة الاحتلال والحماية ، وتعددت حوادث اغتيال البريطانيين ، وسرت فى النفوس فكرة المقاومة السلبية ، وتنظيم حركة واسعة النطاق لمقاطعة التجارة والشركات ورءوس الأموال الانجليزية ، وأدرك الانجليز أن المقاومة الوطنية جدّ لاهزل ، وأن وسائل القمع لم تفد فى إحباطها ، فعمدوا إلى التسليم لمصر ببعض حقوقها المغتصبة ، وقبلوا شروط ثروت باشا التى عاق عليها تأليف الوزارة ، وأعلنوا « تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » ، الذى يتضمن (أولا) إعلان الحكومة البريطانية انتهاء الحماية (ثانيا) الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة (ثالثا) إلغاء الأحكام العرفية بمجرد إصدار الحكومة المصرية قانون التضمينات (رابعا) احتفظت انجلترا بصورة مطلقة بتولى المسائل الأربع الآتية وبقاء الحالة فيما يتعلق بها على ماهى عليه إلى أن تتم بشأنها اتفاقات بين مصر وبريطانيا وهى : (١) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية (٢) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة (٣) حماية المصالح الأجنبية فى مصر والأقليات (٤) السودان

وأبلغ هذا التصريح إلى السلطان فؤاد يوم صدوره فى خطاب جاء فيه ضمن ماحتواه : « أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصرى »

وتصريح ٢٨ فبراير مع ما فيه من عيوب أساسية وتحفظات تعصف بجوهر

الاستقلال الصحيح ، فانه تضمن انتهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وهذ ولا ريب مكسب لمصر ، مكسب سياسى ومعنوى ، فان اعتراف بريطانيا باستقلال مصر وإبلاغ هذا الاعتراف الى الدول قد رفع من شأن مصر دوليا ، وترتب على انتهاء الحماية إعادة منصب وزير الخارجية الذى ألغى فى عهد الحماية ، وتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر ، كما أن الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة قد أزال العقبة التى كانت تعترض فعلا إعلان الدستور ، فان الاحتلال البريطانى هو الذى ألغاه سنة ١٨٨٣ ، وهو الذى حال دون عودته طوال السنين ، ومن ثم أعلنت انجلترا فى الخطاب الملحق بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أنها لاتعترض على حق مصر فى أن يكون الدستور نظام الحكم فيها ، وتألفت وزارة ثروت باشا فى أول مارس سنة ١٩٢٢ على هذا الأساس ، ولقد كان واجباً على الملك فؤاد بعد صدور هذا التصريح أن يدع للأمة ما نالته من حقوق كان الاحتلال يغتصبها واستردتها بفضل نضالها وجهادها ، ويقتصر هو على المزايا التى نالها ضمنا بفضل هذا النضال ، وهى أن يكون ملكا على رأس دولة مستقلة ذات سيادة ، ولكنه فى الواقع أراد أن يستأثر بكل المزايا التى نالتها الأمة من جهادها ، وتحركت فى نفسه نزعة الحكم المطلق التى عرف بها معظم ملوك الشرق وأمرائه ، وكانت هذه النزعة مكبوتة بفعل الاحتلال الذى كان قابضا على زمام الحكم والسلطان

لقد نادى الملك فؤاد باستقلال مصر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، وأعلن على الملأ أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، واتخذ لنفسه لقب « صاحب الجلالة ملك مصر » ، وأبلغت الحكومة المصرية الدول هذا الإعلان ، ولكن لما جاء دور تحضير الدستور فى عهد وزارة ثروت أخذ الملك يضع العقبات فى سبيله ، وبدا أنه يريد أن تؤول اليه السلطات والحقوق التى نالتها الأمة فى ميدان النضال ، ولم يكن راضيا فى خاصة نفسه عن الدستور ، بل تنكر له ، وظل بَرِماً به ، متجهّماً له طول حياته ، وظهرت أعراض هذه النزعة فى سعيه لإسقاط وزارة ثروت حين رآه جاداً فى إخراج الدستور ، بعد أن تم وضعه على يد لجنة الثلاثين

فمازال به حتى اضطره للاستقالة فى نوفمبر سنة ١٩٢٢ (ج ١ ص ٧٠) واصطنع من بعده وزارة نسيم ذات الميول الرجعية التى أخذت تسوف وتماطل فى إصدار الدستور ، وتمسخ وتشوه فى مبادئه ونصوصه ، وترتب على هذا السعى وقوع كارثة وطنية ، إذ انتهزت الحكومة الانجليزية فرصة التلكؤ فى إصداره والمساعى التى بذلت لمسخه وتشويهه ، فتدخلت هى أيضا فى شأنه ، وطلبت أن تحذف منه نصوص السودان ، وكان لها ما أرادت ، واستجاب الملك فؤاد الى طلبها ، ولما عارض نسيم باشا فى ذلك وقدم استقالته حتى لا يكون التسليم فى هذه المطالب الجائرة على يده ، طلب اليه الملك البقاء حتى يكتب صك التسليم ، ثم يستقيل ، وهذا ما حدث فعلا ، فقد استقال نسيم فى فبراير سنة ١٩٢٣ بعد أن قبل حذف نصوص السودان من الدستور (ج ١ ص ٩٠) ، وأخيرا وبعد لأى وتلكؤ صدر الدستور فى ١٩ أبريل سنة سنة ١٩٢٣ (ج ١ ص ١١٢) ، ومع ذلك ظل الملك فؤاد على تجهمه له ، ولم يطق صبرا على أية وزارة دستورية تولت الحكم عن طريق إرادة الأمة بل كان يتربص بها ويلاحقها بالأزمات حتى تستقيل أو تقال

لقد كان واجباً على الملك فؤاد وقد نالت مصر الدستور فى عهده أن يخلص لهذا النظام الذى نالته البلاد بفضل كفاحها الشاق الطويل ، ولكنه مع الأسف لم يكن يبغى له استقرارا ، وكانت مناوأته له سياسة رسمها لنفسه وأصر عليها طوال السنين بحيث حال دون استقراره فعلا ، وكان يصدر فى هذه السياسة عن اتجاه تملك فؤاده وهو أن « السراى » يجب أن تكون مصدر السلطات ، على خلاف القاعدة الأساسية للنظام الدستورى ، وهى أن الأمة مصدر السلطات ، وكان ينقم من الدستور ما أسماه انتقاص سلطة الملك ، ولم يكن على حق فى هذا الاتجاه ، إذ لم تكن له سلطة ما قبل إعلان الاستقلال وقبل صدور الدستور ، بل كان سلطانا تحت الحماية البريطانية لا يصدر عنه الا ما يراه عمال الحماية ، وكان راضيا بهذا الوضع ، مقرا له ، ثم جاء انتهاء الحماية وإعلان الاستقلال وإصدار الدستور نتيجة لجهاد الأمة وتضحياتها ، ولولا هذا الجهاد وهاتيك التضحيات لظلت سلطات الحكم غصبا فى يد الاحتلال ، لا يتولى « السلطان » شيئا منها قط ، وبعبارة أخرى لولا

جهاد الشعب وتضحياته لظل فؤاد الأول طوال حياته سلطانا تحت الحماية ، وقد ارتضى هو كما ارتضى ولاة العرش ذلك الغصب وأذعنوا له ، بل أقروه وساروه منذ سنة ١٨٨٢ ، على عهد الخديو توفيق ، فالخديو عباس ، ثم فى عهد السلطان حسين، فالسلطان فؤاد ، ولولا جهاد الأمة ، لظل هذا الغصب قائما ، ولكن الاحتلال قد اضطر تحت ضغط الثورة الشعبية أن ينزل عن بعض ما كان يغتصبه من سلطة الحكم ، فكان الإنصاف يقتضى أن تتولى الأمة سلطتها الدستورية التى كسبتها فى ميدان النضال ، لا أن تتلقفها السراى ، ويقتنصها الوصوليون من طلاب الحكم ، بيد أن الأمر قد جرى مع الأسف على غير ما يقتضيه العدل والنزاهة والإنصاف (١) ، ومن هنا صارت المرحلة الثالثة من حياة الملك فؤاد - وهى معظم سنى حكمه - نضالا مستمرا بينه وبين الأمة ، وقعت فيها ثلاثة انقلابات حطمت الحياة الدستورية ، وهذا لعمرى مما لا يشرف صفحة الملك ، وخاصة اذا لاحظنا أنه لم يبذل مثل هذا النضال ولا أقل منه فى ميدان آخر كان هو الجدير به ، ونعنى به ميدان النضال ضد الجانب البريطانى ، جانب الاحتلال والعدوان على الاستقلال ، لم يبذل الملك فؤاد فى هذا الميدان جزءا من النضال الذى بذله فى الميدان الداخلى ، بل كان يعمل على مسايرة السياسة البريطانية ، وتفادى الاصطدام بها ، اعتبر ذلك فى مواقفه قبل الثورة وفى خلالها ، وفى أعقابها ، ومن المحقق أيضا أن هاتيك الانقلابات الثلاثة التى وقعت فى عهده كانت تتم باتفاق بينه وبين الجانب البريطانى ، مع اختلاف فى المقاصد والأغراض ، فالجانب البريطانى كان يرى فيها عقوبة لمصر على عدم إذعانها لسياسته ، والملك والمستوزرون يرون فيها استردادا للحكم المطلق على حساب سلطة الأمة

ولا ينهض عذرا للملك فؤاد فى مناوأته للدستور ما يدعيه بعض الرجعيين من أن الأمة لم تنضج لهذا النظام ، فان هذه الدعاية إنما ابتدعها الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢ ليسوغ بها عدوانه على استقلال البلاد وإلغاءه دستورها سنة ١٨٨٣ ، وهى

---

(١) ج ١ ص ٢٢٢

لعمرى دعاية كاذبة ، لفقها رواد الاستعمار ، وأخذها عنهم دعاة الرجعية من طلاب المناصب الذين دأبوا على الوصول إلى الحكم من غير طريق الشعب

وليس معقولا ولا مقبولا أن يقال عن الأمة التى نهضت للمطالبة بالنظام الدستورى الحديث قبل أية أمة من أمم الشرق أنها لم تنضج بعد للدستور فى عهد الملك فؤاد ، فليس يخفى أن مصر كانت أسبق الأمم الشرقية إلى تقرير النظام الدستورى إذ أعلن فيها الدستور لأول مرة سنة ١٨٧٩ فى أواخر عهد اسماعيل ، ثم فى سنة ١٨٨٢ إبان الثورة العرابية ، حقا ان الدستور العثمانى (القانون الأساسى) أعلن قبل ذلك فى تركيا سنة ١٨٧٦ ، ولكن لم يكد البرلمان يجتمع فى الاستانة حتى الغى اجتماعه فى أوائل سنة ١٨٧٨ بأمر من السلطان عبد الحميد ، ونفى واضع الدستور مدحت باشا ، وعاد الحكم المطلق فى تركيا ، إلى أن هبت ثورة سنة ١٩٠٨ ، وكان إلغاء الدستور فى تركيا بأمر من الحكومة الأهلية المستقلة ، أما إلغاء الدستور فى مصر فقد وقع سنة ١٨٨٣ بإرادة الاحتلال الأجنبى ، فهى أعرق أصولا من تركيا فى النظام الدستورى (١) ، وليس من الإنصاف مع هذه الحقائق أن توصم مصر بأنها لم تنضج للدستور فى سنة ١٩٢٣ وما تلاها ، فى حين أن أغلب الأمم الشرقية قد اقتبست عنها النظم الدستورية ، ولم يقل أحد إن هذه الأمم الشقيقة لم تنضج لهذه النظم ، أضف الى ذلك أن الحوادث والتجارب قد أثبتت مبلغ ما فى هذه الدعوى من تخاذل وإرجاف ، ويكفيك للتحقق من بطلانها ان تقارن بين الوزارات التى اختارها الشعب أو استأنس اليها ، والوزارات التى اختارها الملك فؤاد وفرضها على الشعب فرضا ، سواء فى عهد الحماية أو فى عهد الثورة (٢) ، أو فى أعقابها (٣) ، فانك من غير تردد أو تحيز تقطع بأن اختيار الشعب فى مجموعه كان خيرا من اختيار الملك ، فهذا دليل ناطق على أن الشعب ناضج للحياة الدستورية كفء لأن يختار الحكومة

---

(١) ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٤٦

(٢) ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ٣٠ و ٨١ و ١١١

(٣) راجع الجزء الأول من هذا الكتاب

التى يرضاها ، وإذا كان للوزارات التى اختارها الشعب عيوب ونقائص فان هذه العيوب تتضاءل بإزاء نقائص وعيوب الوزارات التى فرضت عليه فرضا ، ولو أن السياسة التى اتبعها الملك فؤاد بازاء الدستور لم تضر البلاد لما كان ثمة موجب للإلماع إليها ، ولكنها مع الأسف كانت لها عواقب سيئة فى حالة البلاد السياسية والاجتماعية ، وقد أشرت إلى طرف من هذه النتائج فى الجزء الأول إذ قلت (ص ٣٠٤) : « إن البلاد قد خسرت كثيرا بتحطيم الحياة الدستورية وتزييفها ، خسرت كثيرا بإهدار حقوق الأمة وقيام حكومات تفرض نفسها عليها فرضا ، دون أن تدرى كيف تقوم وكيف تسقط وكيف تتبدل ، هذا هو الحكم المطلق فى حقيقته ومعناه ، وأقل مايحمل فى طياته أنه امتهان لهذا الشعب ، وإلزام له أن يذعن لكل حكومة تقوم عليه ، وتعويد له على الخضوع والاستكانة ، ولا يمكن بمثل هذه الروح أن تنهض الأمم وتستكمل تربيتها السياسية أو تقوى على صد الأطماع الخارجية ، لأن الأمة التى تألف الذل والهوان فى الداخل لهى أضعف من أن تقاوم العدوان الذى يصيبها من الخارج ، هذا إلى أن حرمان الأمة حقوقها الدستورية يضطرها إلى النضال لاسترداد هذه الحقوق ، ومن حقها بل من واجبها أن تناضل عنها ، وبغير هذا النضال تفقد وجودها ويعد إذعانها قبولا منها للحكم المطلق ، وهذا النضال هو اقتطاع من جهود البلاد ، وتعطيل لنهضتها ، لأن هذه الجهود كان يجب لو احترمت حقوقها الدستورية أن تصرف فى الدفاع عن حقوق البلاد الاستقلالية بازاء الأطماع الخارجية ، ثم النهوض بمشروعات الإصلاح التى تحتاج إليها ، فالحكومات التى تقوم على أساس إهدار إرادة الأمة توزع جهود البلاد وتضعف جبهتها بازاء العدوان الخارجى ، ثم إنها تعطل حركة التقدم والإصلاح ، لأنها تصرف معظم جهودها فى سبيل بقائها فى مقاعد الحكم على غير إرادة الشعب » .

فالسياسة التى اتبعها الملك فؤاد حيال الدستور قد أضرت بالبلاد ضررا بليغا ، صحيح إن الملك فؤاد لايحتمل وحده هذه التبعة بل يحملها معه أشياع الحكم المطلق من المستوزرين والوصوليين الذين كانوا أداة له فى تحطيم الدستور ، ولو لم يجد من هؤلاء الوصوليين عونا له فى الانقلابات الثلاثة التى تمت فى عهده لما وقعت ،

ولكن هذه المشاركة لا تصرفنا عن تعرف الحقيقة المؤلمة وهى أن الملك كان هو الملهم لهذه الانقلابات ، ولولاه لما اجترأ هؤلاء الوصوليون على امتهان حقوق الشعب ، وعلى أى حال فهم يحملون مع الملك تبعة ذلك العدوان

وإذا أردت مزيدا من البيان فارجع إلى الفصل الرابع عشر من الجزء الأول (الدستور والحكم المطلق)

يخلص مما تقدم أن الجانب السياسى من حياة الملك فؤاد لم يكن صفحة لامعة فى تاريخه ، فلقد كان متخاذلاً أمام الاحتلال ، متحيفاً حقوقَ الشعب ، وليس هذا وذاك مما ينبغى أن يكون ، وقد أدت هذه السياسة إلى عدم استقرار الحكم فى مصر ، وإلى ضعف البلاد أمام العدوان البريطانى ، وتراجعها فى الأزمات أمام المطامع الاستعمارية ، وتعطيل نهضة التقدم والإصلاح

ولا يظنَّنَّ أحد أنى فيما أقول قد تحاملت على الملك فؤاد ، فان كل الظروف والملابسات كانت تدعو إلى أن اتحيز له ، لا أن أتحامل عليه ، على أنى علم الله ، ماتحاملت ولا تحيزت ، بل اتبعت المنهج الذى رسمته وسرت عليه فى حلقات هذه المجموعة ، وبغير ذلك لا أكون صادقا ولا عادلا فى الحكم على الحوادث والرجال

إصلاحات الملك فؤاد

أريق مداد كثير حول ما أسماه بعض الكتاب والخطباء « إصلاحات الملك فؤاد »

هناك ولاشك إصلاحات ترجع اليه شخصيا ، وهى التى كان المبتكر لها ، ولكن ليس من الحق أن ينسب اليه كل إصلاح تم فى عهده

لقد ذكرت فى تاريخ الخديو توفيق كثيرا من الإصلاحات الهامة التى تمت فى عهده ، ولكننى لم أسندها اليه ، وإنما أرجعتها إلى أصحاب الفضل فيها ، وحسبك أن منها إنشاء المحاكم الأهلية (الوطنية) ، وهى من أعظم الإصلاحات التى تمت فى عهد الأسرة المحمدية العلوية ، وقلت عن هذا العمل الجليل إنه يرجع إلى وزارة شريف باشا الثالثة ، قبل الاحتلال ، فقد أصدرت القانون المعروف بلائحة ترتيب

المحاكم الأهلية الصادر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، وتقررت فيها القواعد التى قام عليها صرح النظام القضائى الحديث فإن لائحة ترتيب المحاكم الوطنية الحالية الصادرة فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، ويرجع معظم الفضل فى وضع اللائحتين الى العلامة محمد قدرى باشا إذ كان يتولى وزارة الحقانية فى وزارة محمد شريف باشا ، وقد صدرت فى عهدها اللائحة الأولى وتهيأت الحكومة لإنفاذها منذ صدورها ، ولكن استقالة وزارة شريف باشا فى فبراير سنة ١٨٨٢ ، وتلاحق حوادث الثورة العرابية ، حالا دون افتتاح المحاكم الجديدة ، فلما كانت وزارته الرابعة استقر عزمها على تنفيذ لائحة نوفمبر سنة ١٨٨١ مع بعض تعديلات فيها أهمها عدم إنشاء محكمة النقض والإبرام ومحكمة استئناف أسيوط ، وعدم سريان النظام القضائى على السودان ، وحذف النص الذى كان يقضى بعدم جواز عزل القضاة ، وكانت هذه القواعد واردة فى لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ [١] ، وعلى ذلك صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ ، وصدر القانون المدنى فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ ، وقانون التجارة والقانون التجارى البحرى وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، وافتتحت المحاكم الأهلية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، وأخذت منذ إنشائها تؤدى مهمتها الجليلة فى بلاد القطر كافة ، واستمرت على مدى السنين ترفع لواء العدالة والحق بين الناس ، وتغرس فى النفوس روح الطمأنينة ، والشعور بالكرامة ، والمساواة أمام القانون وأمام الهيئة الحاكمة ، واستقرت المعاملات بين الناس ، واطمأنوا على حياتهم وشرفهم ، وعلى أموالهم وحقوقهم ، كما استقر الأمن والنظام ، كل أولئك كان له الأثر الكبير فى ارتقاء أخلاق الشعب ، وتقدم البلاد فى ميادين الحضارة ، واطراد نهضتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية [٢]

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك كتاب « مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال » ص ٥٧ وما بعدها

(٢) المرجع ذاته ص ٦٨

فهذا الإصلاح الكبير الذى لا يعدله أى إصطلاح آخر منذ نيف وستين سنة (فيما عدا إعلان الدستور) لم يسنده أحد من المؤرخين إلى الخديو توفيق ، وهم على حق فى ذلك ، لأن الخديو لم يكن مبتكره وملهمه أو منفذه ، بل يرجع الفضل الحقيق فيه الى أمثال محمد شريف ، ومحمد قدرى ، وحسين فخرى ، وإلى من ترجموا القوانين التى طبقتها المحاكم منذ افتتاحها ، كرفاعه رافع الطهطاوى وتلاميذه ، وتمت إصلاحات أخرى تمت فى عهد الخديو توفيق لم أسندها ولم يسندها اليه أحد من المؤرخين كإلغاء السخرة وكانت سائدة فى البلاد الى ذلك الحين ، وقوامها تسخير الأهلين فى العمل بغير أجر فى المشاريع العامة ، كاقامة الجسور ، وشق الترع ، وتشييد دور الحكومة ، ثم تسخيرهم أيضا فى خدمة مصالح الخديو وحاشيته والأمراء والكبراء وكبار الموظفين والأعيان ، فأمر الوزير رياض باشا بالغاء هذه السخرة ووضع فيما يتعلق بأعمال المنافع العمومية نظام البدل النقدى ، فخفت وطأة السخرة عن الأهلين (١) ، وأبطل الضرب بالكرباج فى تحصيل الضرائب ، والى رياض باشا أيضا يرجع الفضل فى تقسيط الأموال الأميرية إلى أقساط تؤدى فى مواعيد محددة بما يوافق مصلحة المزارعين والملاك ولا يلجئهم الى بيع حاصلاتهم بأبخس الأثمان ، وتوزيع مياه الرى توزيعاً عادلا بين الأهلين ، وإلغاء نحو ثلاثين ضريبة مما فرضته الحكومة فى عهد اسماعيل (٢)

وعلى هذا القرار يلزمنا أن ننظر إلى الإصلاحات التى تمت فى عهد الملك فؤاد ، فإن منها ما كان قطعاً من مبتكرات الهيئات التى تولت شؤون البلاد من برلمانية أو حكومية ، ومن عمل واضعى الميزانية فى الوزارات والمصالح والدواوين ، على تعاقب السنين ، فهذه الإصلاحات لا يصح إسنادها إلى الملك فؤاد ، كما لا يصح إسناد الإصلاحات التى تمت فى عهد الخديو توفيق أو الخديو عباس أو السلطان حسين كامل إلى كل منهم

وهذا الرأى لا يسرى بداهة على الإصلاحات التى تمت فى عهد محمد على الكبير لأنه ولا ريب هو المبتكر لها ، وباعثها الى الوجود ، والملهم بإنشائها ، والمنفذ لها

---

(١) و (٢) الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ص ٥٥

فهو بعبقريته وسعة أفقه ، ومضاء عزيمته ، قد أنشأ الجيش المصرى ، والأسطول المصرى ، والثقافة المصرية ، وهو هو الذى أقام المصانع الحربية والمدنية ، وفتح المدارس ، وأرسل البعثات العلمية إلى أوروبا ، وأنشأ القناطر الخيرية ، ذلك المشروع الضخم الذى هو أساس نظام الرى فى البلاد ، واستحدث الزراعات الجديدة فى البلاد . وشق الترع ، وأقام القناطر والجسور ، وبنى العمائر والدواوين والقصور ، وأنشأ الموانىء ودور الصناعة (الترسانات) ، وشيد القلاع والاستحكامات ، وفوق هذا هو المؤسس للدولة المصرية الحديثة وباعث استقلالها ومشيد بنيانها

فهذه الأعمال الجليلة يجب عدلا إسنادها إلى محمد على الكبير ، وكذلك معظم الإصلاحات التى تمت فى عهد اسماعيل ، فانه على ما فيه من عيوب [1] قد حقق وحدة وادى النيل باكمال ضم السودان إلى حظيرة الوطن ، ومد حدود الدولة إلى منابع النيل وشواطىء المحيط الهندى ، أى إلى تخومها الطبيعية ، فكان عمله من هذه الناحية عظيما مجيدا ، وعنى بتنظيم الجيش وترقية التعليم الحربى ، وإنهاض البحرية المصرية ، وإقامة أعمال العمران فى مختلف النواحى ، وبعث النهضة العلمية والفكرية من مرقدها ، فأنشأ المدارس والمعاهد ، وأعاد عهد البعثات إلى أوروبا ، وأسس الجمعيات العلمية ، وشجع العلوم والآداب والفنون

أما الإصلاحات التى تمت فى عهد الملك فؤاد ، فالشأن فى معظمها كشأن الإصلاحات التى تمت فى عهود الخديو توفيق والخديو عباس والسلطان حسين كامل ، فهى تطور طبيعى لنهضة البلاد وتطلعها إلى التقدم والرقى فى جميع النواحى ، وكان الدافع الأكبر إليها صادرا عن الأمة ، بمطالبها المنبعثة من مختلف طبقاتها ، فكانت هذه المطالب والرغبات هى الملهمة للحكومة بتحقيق بعضها تحت ضغط الشعور العام ، بل إن الحكومات قد قصرت عن أن تحقق هذه المطالب جميعها ولم تنفذ ما حققته منها على الوجه الأكمل

---

(١) ذكرنا ماله وما عليه فى كتاب « عصر اسماعيل »

على هذا الأساس نستعرض فيما يلى الإصلاحات التى يجب عدلا إسنادها الى الملك فؤاد

الجامعة المصرية

فمن أعظم المنشآت التى يرجع إليه معظم الفضل فى تأسيسها الجامعة المصرية (جامعة فؤاد الأول) ، فقد شجعها وهو أمير ، إذ تولى رآسة مجلس إدارتها سنة ١٩٠٨ ، فنشطت حركة الاكتتابات والهبات العقارية لها ، وأخذ يعمل على تحقيق المشروع وافتتاح الجامعة

جاء فى حديث له باللواء فى العدد الصادر يوم ٣ ابريل سنة ١٩٠٨ (أن الجامعة ستفتح فى الشتاء القادم ، وستكون مؤلفة من ثلاثة أقسام : قسم للآداب وقسم لتاريخ العرب . وقسم للتاريخ العام) ثم قال رحمه الله : (إنى على يقين من أن الجامعة بحسب النظام الذى وضع لها ستكون مهداً لآداب تغير الهيئة الاجتماعية المصرية وترقى أفكارها وأخلاقها) ، ثم بين الأسباب التى حملت اللجنة على البدء بالتاريخ والآداب ، فقال : (إننا جعلنا التاريخ والآداب فاتحة أعمال الجامعة لفائدتهما ولذتهما ، فالتاريخ سيرقى عند الذين يتعلمونه فى الجامعة ملكة التفكير والمقارنة ، والحكم على الرجال والأشياء ، أما الآداب فستعلم الذين يتلقونها فى الجامعة أحسن ماجادت به الأفكار الإنسانية)

وقد بعثت رياسة الأمير أحمد فؤاد روح الهمة فى تأسيسها ، وزادت روح البذل والتبرع لها ، واجتمع لمجلس إدارتها من الإيراد ماجعله يكمل معداتها ويفتح أبوابها للطالبين

وافتتحت الجامعة بحضور الخديو عباس فى حفلة رسمية ، أقيمت فى قاعة مجلس شورى القوانين (قاعة مجلس الشيوخ الآن) يوم الاثنين ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (٢٧ ذى القعدة سنة ١٣١٦) ، وخطب فيها الأمير أحمد فؤاد رئيس مجلس إدارتها ، وأجاب الخديو على خطبته بكلمة أعرب فيها عن اغتباطه بإنفاذ المشروع ، وأعلن افتتاح الجامعة ، وخطب أيضا فى الحفلة عبد الخالق ثروت باشا وأحمد زكى باشا وافتتحت الدراسة بالجامعة ابتداء من مساء ذلك اليوم ، وكانت أول دار لها

بسراى جاكليس بأول شارع قصر العينى (الجامعة الأمريكية الآن) ثم انتقلت إلى سراى محمد صدقى باشا بشارع الفلكى

وكانت الدراسة فيها فى بداية عهدها محدودة فى دائرة ضيقة ، إذ كانت تقتصر على محاضرات فى الآداب والتاريخ والجغرافية وفروع أخرى فى حدود ميزانية ضئيلة

وفى سنة ١٩١٤ أسدت الأميرة فاطمة اسماعيل كريمة الخديو اسماعيل وأخت الأمير أحمد فؤاد إلى الجامعة أكبر هبة نالتها ، إذ وقفت عليها ستمائة فدان من أجود أطيانها ، ومنحتها ستة أفدنة بالدقى ليقام عليها مبنى الجامعة ، كما تبرعت لها بجواهر وحلى قيمتها ١٨٠٠٠ جنيه لينفق ثمنها فى إقامة هذا المبنى ، فبلغت قيمة ماتبرعت به نحو مائة ألف جنيه ، وقد قوبل هذا التبرع الكريم بالغبطة والابتهاج والاستحسان العظيم فى البلاد ، وكان للأمير أحمد فؤاد فضل كبير فى توجيه الأميرة فاطمة إلى هذه المنحة الجليلة

واحتفل بوضع الحجر الأساسى للجامعة فى الأرض التى تبرعت بها الأميرة بالدقى يوم الاثنين ٣٠ مارس سنة ١٩١٤ (٣ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢ هـ) ، وكان احتفالا فخما حضره الخديو ووضع الحجر الأساسى بيده ، وقد نقشت عليه العبارة الآتية : (الجامعة المصرية — الأميرة فاطمه بنت اسماعيل — سنة ١٣٣٢ هجرية) ، ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى أوقف إتمام البناء ، ثم استولت الحكومة على البناء مقابل جزء من الأرض التى قدمتها إلى الجامعة لمبانيها الحالية بحديقة الأورمان بالجيزة ، ثم ضمت الجامعة إلى الحكومة بموجب المرسوم الملكى الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بإنشاء الجامعة المصرية

وقد وضع المغفور له الملك أحمد فؤاد الحجر الأساسى لمبانى الجامعة الحالية بالأورمان يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ (١٥ شعبان سنة ١٣٤٦) . وظل معنيا بها ويتقدمها طيلة حياته ، فهى حقا غرس يده ، وهو صاحب الفضل الأكبر فى تأسيسها وتقدمها

الجامعة الأزهرية

وعنى بالأزهر والمعاهد الدينية ، وإليه يرجع الفضل فى إنشاء المبانى الحديثة للجامعة الأزهرية وكلياتها ، ولكنه لم يعن ببرامج التعليم فيها بحيث تكون مصدرا للبعث الإسلامى فى التفكير والعلوم والآداب والفلسفة ، وكان من ناحية أخرى يحرص على أن تكون الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية كافة تحت مطلق سيطرته ، وهذا من المآخذ عليه ، إذ أن إخضاع الأزهر لسيطرة الملك المطلقة قد أفقده استقلاله الذى هو الأساس لمنزلته وجلاله ، وجعل البون شاسعا بينه وبين الجامعات العلمية الحديثة التى تؤدى رسالتها فى ظل (الاستقلال الجامعى)

إصلاحاته الأخرى

ووجه رحمه الله عنايته الى الدراسات التاريخية الخاصة بمصر ، وجمع ما فى القصر الملكى ودار المحفوظات بالقلعة ودور الحكومة من وثائق تتعلق بتاريخ مصر ، وتخطت عنايته فى هذه الناحية حدود البلاد ، فأمر أن تنقل صور الوثائق والمراسلات الخاصة بمصر من شتى دور المحفوظات والوزارات الاوروبية ، فتألفت من ذلك كله مجموعة نفيسة ومجلدات ضخمة كشفت عن نواحى كانت حقا مجهولة من تاريخ مصر ، وله فى هذا المجال فضل كبير ، وقد أفادتنى هذه المجموعة ، ورجعتُ اليها فى كتاب (عصر محمد على) وكتاب (عصر اسماعيل)

وانشأ الجمعية المصرية لأوراق البردى ، وأهداها مجموعة قيمة من هذه الأوراق ، وعنى بإنشاء المجمع الملكى للغة العربية الذى أسس فى أواخر سنة ١٩٣٢ ، وشجع الحكومة والسراة على إنشاء المستشفيات ، واليه يرجع الفضل فى إنشاء جمعية الحشرات ، والمتحف الزراعى ، ومتحف فؤاد الصحى ، ومعهد الأحياء المائية والمصايد بالإسكندرية ، والملعب الرياضى الكبير بها ، ومحطة الاسكندرية الجديدة ، هذا إلى أنه أمد الجمعيات التى كان يرعاها وهو أمير بمساعداته وتوجيهاته

وكان فى إدارته لمزارعه الواسعة وأملاكه الخاصة قدوة حسنة فى العناية

بشؤونها واتباع خير الوسائل العلمية والفنية والعملية فى استثمارها وزيادة إنتاجها بحيث صارت حقولا نموذجية للزراع والملاك ، وضرب المثل لأصحاب الأطيان فى وجوب العناية بها وتعهدها والعمل المثمر فيها

تلك هى الإصلاحات التى يجب أن تذكر له وتسند إليه ، وفيما عدا ذلك لا يمكن القول بأنه عمل أعمالا كبيرة فى ميادين الرقى الاقتصادى والاجتماعى ، فلم تشهد البلاد فى عهده تنفيذ برامج واسعة المدى فى هذه النواحى ، مع قلة حظها من نفقات الدفاع الحربى الباهظة التى تثقل الميزانيات ، ولم يعمل عملا يذكر فى إصلاح الجيش والنهوض به ، ولا فى إحياء البحرية حتى التجارية منها ، ولا فى بناء صرح الاستقلال الاقتصادى للبلاد وإقامة دعائمه بتنشيط التجارة الوطنية وإنشاء البنوك والمؤسسات الاقتصادية والصناعية المصرية ، وترك فراغا كبيرا فى هذه الميادين

مقارنة تاريخية

أودّ أن أعقد فى هذه النبذة مقارنة تاريخية بين الملك فؤاد والخديو عباس ، وأقصد من هذه المقارنة أن يقف القارىء على المنهج الذى اتبعته فى الكلام عن الحوادث والرجال ، فلعل فى هذا البيان ما ينير لنا بعض جوانب التاريخ القومى ، ثم إن فيه الدليل الكافى على أنى لم أتحامل فى كلامى عن الملك فؤاد ، بل كتبت عنه بذات الروح التى استلهمتها وبنفس المنهج الذى اتبعته فى الكلام عن أسلافه فى العرش

لقد قلت فى كتابى عن « مصطفى كامل » تحت عنوان (مصطفى كامل والخديو عباس) : « وجد الخديو عباس فى مصطفى كامل الزعيم الوطنى الشاب الذى استطاع على حداثة سنه أن يحمل علم الجهاد ، فأعجب بهذه الشخصية الفذة ، اذ وافقت ميوله وآماله فى بداية حكمه ، فأمدها بالمال والتأييد وقتاً ما ، ومن هنا توثقت روابط الود والتعاون بين مصطفى كامل والخديو عباس ، فى السنوات الأولى من حكمه ، ومن واجب المؤرخ المنصف أن يذكر هذه الحقيقة ، ويعدها مأثرة لعباس الثانى ، فانه قام من هذه الناحية بقسط محمود فى تأييد الحركة الوطنية ، والملوك

والأمراء فى كثير من المواطن لهم فضل على النهضات القومية فى مختلف نواحيها الوطنية والسياسية والاقتصادية ، أوالعلمية والاجتماعية ، أو الأدبية والفنية ، ساهم إذن الخديو عباس فى الحركة الوطنية وقتاً ما بماله ونفوذه الأدبى ، على أن العلاقة بينه وبين مصطفى كامل قد اعتراها الفتور بعد ذلك ، ثم التقاطع ، بسبب عدم ثبات الخديو على خطة واحدة ، واستماعه الى الوشايات والدسائس ، وكانت ميزة الفقيد أنه احتفظ باستقلاله وعلو نفسه تجاه الخديو ، ورأى فى استقلال الحركة الوطنية عنه ما يزيدها قوة وروعة[1] » ، وذكرت بعد ذلك قطع علاقته بالخديو سنة ١٩٠٤ بعد عقد الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا . وقلت فى هذا الصدد : « وفى الحق أنه لم يكن ممكنا أن يستمر مصطفى كامل على اتصاله بالخديو ، لأن عباس الثانى قد عرف عنه عدم الاستقرار فى الميول والخطط والآراء ، وقد تغيرت نفسيته كثيراً من يوم أن تراجعت فرنسا فى حادثة فاشودة ، وبخاصة حين عقدت وانجلترا ذلك العهد الذى سموه الاتفاق الودى ، والذى تعهدت فيه بأن لا تضع العقبات أمام انجلترا فى مصر ، فهذه الصدمات السياسية التى لم تنل من مصطفى كامل قد كان لها تأثير عكسى فى نفس الخديو وألقت اليأس فى قلبه من نجاح سياسة مقاومة الاحتلال ، فانصرف إلى حياة المال والمتاع ، والمال كثيرا ما يفسد النفوس ويغير الطباع ، وقد ظهر استقلال مصطفى كامل عن الخديو فى استهجانه إحالة حسن باشا عاصم رئيس الديوان الخديوى إلى المعاش ، إذ أظهر أسفه على حرمان هذا المنصب السامى من رجل اشتهر بالنزاهة والكفاية ، وقد كانت إحالته إلى المعاش بأمر الخديو بسبب موقفه المشرف فى الحادثة المعروفة بحادثة مشتهر ، وخلاصتها أن أحد الماليين اليونانيين الذين لهم صلة بالخديو وهو المسيو زرفودا كى عرض على ديوان الأوقاف أخذ أطيان له بالجيزة مقابل تفتيش مشتهر التابع للأوقاف والذى كان اتفق مع الخاصة الخديوية على شرائه ، وعرضت صفقة البدل على مجلس الأوقاف الأعلى وكان حسن باشا عاصم من أعضائه ، فرفض إقرار الصفقة برغم أنها كانت تهم

---

(١) مصطفى كامل ص ٣٢٦ من الطبعة الأولى (يناير سنة ١٩٣٩) و ٢٨١ من الطبعة الثانية

الخديو ، فكان موقفه وهو رئيس الديوان الخديوى دليلا على استقلاله ونزاهته ، وكان انتقاد الفقيد احالته الى المعاش تحديا للخديو ومعالنة له بالعداء ، وانتقد أيضا وقوفه تحت العلم البريطانى فى حفلة استعراض الجيش الانجليزى بميدان عابدين فى نوفمبر سنة ١٩٠٤ ، ولم يكن يحضرها من قبل ، حتى اضطرت «المعية» الى إصدار بلاغ رسمى تنسب فيه حضور الخديو هذه الحفلة الى المصادفة ، وانتقد انصرافه الى مصالحه الخاصة فى مقالة له بعدد ١٠ ابريل سنة ١٩٠٤ من (اللواء) لمناسبة اعتراضه على طلب المجلس النيابى من الانجليز ووجوب طلبه من الخديو [١]

وقلت أيضا : «ولما استقال اللورد كرومر فى ابريل سنة ١٩٠٧ وخلفه السير إلدون جورست اشتد انحياز الخديو عباس الى السياسة البريطانية ، وظهر هذا التحول فى حديثه مع المستر ديسى الذى نشرته جريدة الديلى تلغراف فى مايو سنة ١٩٠٧ ، اذ نفى عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال ، وذكر اللورد كرومر بالخير ، وصرح بأن المعتمد البريطانى لا يستطيع حكم مصر وحده ، وأنه مستعد للتعاون معه ، وأنه لا فائدة للمصريين من استبدال احتلال باحتلال ، وأن الاحتلال البريطانى أفضل من أى احتلال آخر ، ومعنى هذا الحديث فى مجموعه أن الخديو يصرح بأنه يرغب مشاركة المعتمد البريطانى فى حكم البلاد حكما مطلقا ، فلم يحجم الفقيد عن انتقاد هذا الحديث انتقادا حازما ، برغم صدوره من الرئيس الأعلى للدولة ، قال فى هذا الصدد : مما يجب علينا إعلانه والجهر به امام الملأ كله أن تصريحات الجناب العالى لا تقيدنا بأى حال من الأحوال ، لأن مركز سموه غير مركزنا ، على أن كل مصرى صادق الوطنية لا يقبل مطلقا أن يكون حكم مصر بيد سمو الخديو بمفرده ، أو بيد المعتمد البريطانى ، أو بيد الاثنين معا ، بل نطلب أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيد النابغين والصادقين من أبنائه ، وأن تكون نظامات الحكومة دستورية ونيابية ، وقال فى موطن آخر : قد قلنا مرارا إن سمو الأمير بعيد عن الحركة الوطنية ، وان المجاهدين ضد الاحتلال مستقلون عن سموه كل

---

(١) مصطفى كامل ص ٣٣١

الاستقلال ، فهو إن قال كلمة فى صالح الحركة الوطنية خدم نفسه وعرشه واستمال أمته اليه ، وإن عمل ضدها أضر بنفسه وبعرشه ، ونفر أمته منه ، ولكنه فى الحالتين لايستطيع الإضرار بهذه النهضة ، لأنها نهضة المطالبين بالحياة والوجود ، ومثل هذه النهضة لايضرها إنسان مهما كان قويا عظيما ، وقال : ان مصلحة الشعب المصرى تقضى بأن تكون الحركة الوطنية بعيدة عن الجناب العالى ، حتى يعلم العالم كله أن المصريين يطلبون بأنفسهم وطوعا لعواطفهم وشعورهم إصلاح حالة بلادهم وترقية شؤونهم ومنحهم الدستور ، وأن هذه المطالب ليست صادرة بإيعاز من كبير أو أمير ، وقال فى مقال آخر : «لقد اتهموا الحزب الوطنى تارة أنه موحى اليه من الدولة العلية وطورا من المانيا ، وتارة أخرى من سمو الخديو ، وقد سقطت التهمتان الأوليان من قبل ، وهذه الثالثة قد سقطت الآن معهما فحان الأوان أن نهنىء أنفسنا » ، وأوردتُ الكتاب الذى ارسله من نيوهوزن فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٠٧ إلى المرحوم محمد بك فريد وأعرب فيه عن مبلغ استيائه من خطة الخديو ، وتحبيذ الابتعاد عنه ، والذى قال فيه « أرجوك عدم تفخيم الخديو فى كتاباتك فقد علمت عنه مالا يسر ، ولابد أن تضره السياسة ذات الوجهين ضررا بليغا ، وكلما كان عمل الوطنيين بعيدا عنه كان الفلاح محققا »(١)

وقلتُ فى كتابى عن (محمد فريد) ان سياسة الوفاق بين الخديو والانجليز قد استقرت بعد وفاة مصطفى كامل ، اذ قصد الخديو الى لندن صيف سنة ١٩٠٨ بعد أن لبث مدة طويلة لايقصدها بسبب الجفاء الذى كان بينه وبين الحكومة البريطانية وتم التفاهم بين الخديو والاحتلال فى هذه الزيارة وعاد متنكرا للحركة الوطنية منضما الى الاحتلال فى مقاومتها ، وأبدى استياءه من اتساع دعاية الحزب الوطنى للدستور واستمراره فى التوقيع على العرائض العامة بطلب المجلس النيابى لما رأى فى هذه الحركة ما يعارض سياسة « الوفاق » وأخذ يتنكر للمرحوم محمد

---

(١) مصطفى كامل ص ٣٣٤

بك فريد بعد أن كان يتظاهر بارتياحه لانتخابه رئيسا للحزب الوطنى (١)

ونعيبُ على الخديو عباس استمراره فى تنفيذ سياسة الوفاق بينه وبين الاحتلال وتحبيذها والدعاية لها ، وماترتب عليها من تفاقم إجراءات القمع ضد الحركة الوطنية (٢) وقلت تعقيبا على محاكمة محمد بك فريد والحكم عليه بالحبس ستة أشهر فى يناير سنة ١٩١١ : « لقد اشترك فى هذا الاضطهاد الحلفاء الثلاثه الذين جمعتهم (سياسة الوفاق) وهم : الاحتلال . والخديو . والوزارة ، ومما يؤسف له أن يشترك الخديو والوزارة فى هذا الظلم ، وكان الأشرف لتاريخ مصر أن ينفرد به الاحتلال ابأن يصدر هذا الحكم عن محكمة عسكرية بريطانية ، أما أن تصدر المحاكمة عن النيابة العمومية ومحكمة الجنايات المصرية فهذا الذى يلقى على الهيئات المصرية والأشخاص المصريين الذين اشتركوا فى هذه المأساة تبعة هائلة ، إذ كيف يقابلون جهاد الفقيد المجيد فى سبيل مصر وتحمله المشاق والتضحيات فى هذا الجهاد بهذا الظلم الصارخ ، وهو لم يكن فى جهاده يحارب الخديو ولا الوزارة بالذات ، بل كان يحارب الاحتلال ، فكيف استساغ الفريقان أن يكونا أداة الظلم والاضطهاد لحساب الاحتلال » (٣)

هذا بعض ما كتبته عن الخديو عباس الثانى ، ومن الحق علىّ أن أتبع هذا المنهج فيما كتبت عن الملك فؤاد ، وليس من الإنصاف أن أغير فى منهج البحث والتدوين لمجرد أن الخديو عباس قد خلع عن العرش فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ، فإن خلعه لايصح أن يؤثر فى هذا المنهج ، ولا فى الروح التى استلهمتها فى دراسة التاريخ القومى ، هذا إلى أن خلعه كان ولاريب عملا من أعمال البغى والعدوان

---

(١) محمد فريد ص ٦٦ طبعة أولى و ٦٤ طبعة ثانية

(٢) المرجع ذاته ص ١٨٣ و ١٨٩ ومابعدها طبعة أولى و ١٦٥ و ١٦٨ طبعة ثانية

(٣) المرجع ذاته ص ٢٦٠ طبعة أولى و ٢٣٣ طبعة ثانية

كلمة ختامية

الآن وقد أتممت القسم السياسى من هذا الجزء من الكتاب ، أودّ أن أختمه بقولى : إن المرء حينما يحيط بأدوار الحركة القومية التى أرّخْتُها فى هذه المجموعة ، ويتأمل فى تطوراتها خلال المائة والخمسين سنة الماضية ، لا يسعه إلا أن يعجب بحيوية هذا الشعب ، الذى يدأب ويجاهد ، ويكدّ ويثابر ، ويناضل ويكافح ، ويتطلع دائما إلى تحقيق أهدافه ، ويسير فى الجملة الى الأمام ، رغم ما يكتنفه من مصاعب وعقبات وآلام ، فليبارك الله له فى كفاحه ، ويسدّد خطواته ، ويمده على الدوام بروح من عنده ، إنه نِعمَ المولى ، ونعم النصير

الفصل السابع

النهضة الاقتصادية

عناصر التاريخ القومى

إن التاريخ القومى لكل أمة لا يقتصر على الجانب السياسى منه ، بل يجب أن يتناول تاريخها الاقتصادى ، وتاريخها الاجتماعى ، ويدخل فيه التاريخ الدينى والعلمى والأدبى والفنى ، وهذه النواحى وثيقة الصلة بعضها ببعض ، ولكل منها أثرها وصداها فى النواحى الأخرى ، ومنها جميعا يتألف التاريخ القومى ، وهذا ماجعلنى أوجه جانبا من البحث لدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب فى مختلف مراحل الحركة القومية الحديثة

لذلك يلزمنى أن أفرد هذا الفصل ، والفصل الذى يليه ، لدراسة النهضة الاقتصادية والاجتماعية وتطوراتها قبل الثورة ، وفى أعقابها ، لكى تكمل مع التاريخ السياسى العناصر الرئيسية لتاريخنا القومى ، وهنا أرى لزاماً علىّ لاستيفاء الحديث عن نهضتنا الاقتصادية والاجتماعية أن لا أقف عند سنة ١٩٣٦ حيث ينتهى الجزء الثانى من الكتاب ، بل أتجاوزها إلى اليوم (١٩٤٨) ، ليكون من هذا الفصل والفصل الذى يليه صورة واضحة شاملة لهذه النهضة

السياسة والاقتصاد

إن الأمة الغنية هى ولاريب أقوى فى ميدان الكفاح السياسى من الأمة الفقيرة ، وقد رأينا الحروب يؤثر فى مصايرها عنصر المقدرة المالية للشعوب المتحاربة ، كما أن الحالة الاجتماعية لها دخل كبير فى النضال الحربى والسياسى

ولقد اقترنت حركتنا الوطنية فى مختلف أدوارها بنهضة الأمة فى الميادين الاقتصادية ، ذلك أن البعث الوطنى يحفز النفوس إلى تحرير البلاد من الاحتلال

الأجنبي والاستعباد السياسى معا ، ويهيب بها فى الوقت نفسه إلى التحرر من التبعية الاقتصادية الأجنبية ، وتحقيق استقلالها الاقتصادى والمالى

والنهضة الاقتصادية ركن هام وأساسى من أركان الحركة القومية ، وهى من أسلحة الكفاح الوطنى ، فمن حقها علينا أن نؤرخ لها ، ونسجل معالمها وتطوراتها ، ثم إن تأريخها يبرز الفكرة التى يجب علينا أن نؤمن بها جميعا ، وهى أن أمام كل مواطن ميادين فسيحة يؤدى فيها واجبه نحو بلاده ، وإنى أوجه القول فى هذا الصدد إلى مواطنىّ جميعا ، رجالا ونساء ، شيبا وشبانا ، على اختلاف طبقاتهم وأقدارهم ومنازلهم ، فليس الجهاد الوطنى وقفا على فئة دون أخرى ، بل يجب أن يساهم فيه الجميع ، وليس هو مقصورا على الميدان السياسى فحسب ، بل يشمل أيضا ميادين أخرى ، اقتصادية واجتماعية ، ومن الواجب أن يقوم المواطنون بواجبهم فى مختلف هذه النواحى ، ولا عذر لأيهم إذا هو قصر فى أداء هذا الواجب ، ومن لم تساعده الظروف والملابسات على أداء واجبه فى الميدان السياسى ، أو لم يشأ أن يساهم فيه ، فأمامه الميادين الاقتصادية والاجتماعية تنتظر أن يؤدى واجبه فيها ، والبلاد فى حاجة إلى كفاحه فى كل منها ، أما أن ينصرف الإنسان عن الكفاح فى هذه الميادين جميعها ، ويقتصر على أن يعيش لنفسه ولذويه فحسب ، فهذا لا يتفق مع ما ينبغى أن يكون عليه المواطن الصالح ، هذا المواطن الذى هو أساس نهضة الشعوب وتقدمها ، وعنوان رقيها وعظمتها ، وعدتها الأولى فى حياتها القومية

انى أومن بان العمل فى الميدان السياسى يجب أن يتقدم العمل فى الميادين الأخرى ، لأن هدف الميدان السياسى فى كل أمة هو تحقيق استقلال البلاد كاملا وكفالته ، والذّود عنه فى حالة تحقيقه ، فهو الهدف الأساسى والأعم فى حياة الأمم ، وما من أمة بلغت الذروة من الاستقلال إلا وهى أحوج ما تكون أولا الى الدفاع عن هذا الاستقلال ، لأنها إذا هى تهاونت فى ذلك يوما واحدا لا يلبث بناء استقلالها أن يتصدّع ثم ينهار ، ولا ينفعها حينذاك اقتصاد ولا مال ، فالميدان السياسى هو الأعظم أثرا فى حفظ كيان الوطن ، والواجب فيه واجب عام ، ألست ترى أن الجندية واجب مفروض على كل مواطن ؟ وان الانتخاب حق بل

واجب لكل المواطنين ، فهذه الملابسات وأمثالها تجعل للنضال فى الميدان السياسى الأولية على الميادين الأخرى

إن حركة التحرير إذا رسخت فى نفوس المواطنين يجب أن تشمل الناحية السياسية والاقتصادية معا ، فلقد برهنت الحوادث على أن الاستقلال السياسى لا يكون استقلالا صحيحا إلا إذا دعمه الاستقلال الاقتصادى ، وأن الاحتلال الاقتصادى يحمل فى طياته عناصر التبعية السياسية لا محالة

عرفت مصر هذه الحقيقة ، ولمست عواقبها الأليمة ، منذ عهد الخديو اسماعيل ، فإن القروض الباهظة التى عقدت فى عهده وكبلت البلاد حكومة وشعبا ، وما اقترن بها من تغلغل الأجانب فى مرافق البلاد عامة ، كل اولئك قد أفقدها استقلالها الاقتصادى والمالى ، وتصدع لها صرح استقلالها السياسى

الحالة الاقتصادية فى عهد الاحتلال

لما وقع الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ كانت له نتائجه الوخيمة فى حياة البلاد الاقتصادية والمالية ، وقد ألمعت إلى هذه النتائج فى كتاب «مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال» ، مما أود أن أعيد نشره هنا ، لأن المقام يقتضيه تمهيدا للكلام عن البعث الاقتصادى الحديث ، فقد ألمعت تحت عنوان (أثر الاحتلال فى الحالة الاقتصادية) الى ان أساس سياسة الاحتلال الاقتصادية كان تخصيص مصر للزراعة وجعلها بلدا زاعيا فحسب ، وتركيز ثروتها الزراعية فى القطن وإهمال الزراعات الأخرى ، ثم تشجيع الأجانب على استثمار رؤوس أموالهم ونشاطهم فى التسليف وفى المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية

وقد نجم عن هذه السياسية القضاء على الحياة الصناعية فى البلاد ، وجعلها عالة على انجلترا وعلى الدول الأوروبية عامة فى حياتها الاقتصادية ، إذ أن القطن لا ينتج ثمرته إلا إذا استوردته البلاد الصناعية ، مادامت البلاد محرومة من المصانع لغزله ونسجه ، فهذه السياسة جعلت مصر فى حالة تبعية اقتصادية للدول الأجنبية ، تجر فى ذيولها تبعية سياسية للبلاد التى تستورد قطنها ، وبخاصة انجلترا ، التى كانت أكبر مستورد

لهذا القطن ، ولو أن الحكومة عنيت بتنويع الزراعات ، ودعمت حياة البلاد الزراعية بحياة صناعية ، وقرنت زراعة القطن بإنشاء مصانع لغزله ونسجه ، لتوفر لها استقلالها الاقتصادى ، وهنالك تصبح بمنجاة من العبودية الاقتصادية التى تفرعت عن حاجتها الدائمة إلى بيع قطنها للخارج ، وكان من نتائج سياسية الاحتلال الاقتصادية محاربته للصناعة ، إذ نشر أعوانه وصنائعه دعاية كاذبة فى البلاد وفى المدارس ، أساسها أن مصر لا تصلح لأن تكون بلدا صناعيا ، وأنها بلد زراعى فحسب ، وقد اتضح بطلان هذه الدعاية وفسادها ، لأن مصر تحوى كل المؤهلات التى تجعلها بلدا صناعيا وزراعيا معا . وقد أفضت هذه الدعاية وهاتيك السياسة الى كساد الصناعات الأهلية ، وحلول المصنوعات الواردة من الخارج محلها ، ومن ثمّ وقفت النهضة الصناعية سنين عديدة ، وألغيت البعثات الصناعية إلى الخارج ، وأقفلت المصانع التى كانت موجودة قبل الاحتلال ، وبيعت الورش والمعامل والبواخر التى كانت ملكا للحكومة ، وأغلقت الترسانات التى أسسها محمد على واسماعيل لصب المدافع وصنع البنادق والسلاح والذخائر ، وبيعت آلاتها ومهماتها ، وصارت كل مهمات الجيش تشترى من انجلترا ، وبارت الصناعات الحربية ، وألغى مصنع الورق ببولاق سنة ١٨٨٥ ، وكان ما يخرج منه يكفى حاجة البلاد ، وألغيت دار سك النقود ، وبيعت آلاتها بأبخس الأثمان ، وبيعت أيضا مغازل القطن ومصانع النسيج التى كانت باقية من عهد على

وقد اعترف اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ بتدهور الصناعة الوطنية ، فى عهد الاحتلال إذ قال : « إن المنسوجات الأوروبية حلت محل المنسوجات الوطنية ، وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضا » ، وقال فى هذا التقرير : « من يقارن الحالة الحاضرة بالحالة التى كانت منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة ، يجد بونا شاسعا ، وفرقا مدهشا ، فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف ، من غزالين ، ونساجين ، وحاكة ، وعقادين ، وصباغين ، وخيامين ، وصانعى أحذية ، وصاغة ، ونحاسين ، وعطارين ، وصانعى قرب

وغرابيل وسروج وأقفال ومفاتيح ، ومن شاكلهم ، كلها قلت عددا أو كثرت وقام على أطلالها مقاهى ودكاكين مملوءة بالبضائع الأوروبية ،

وغزت الصناعات الكبرى الأوروبية البلاد ، فأنشأ الأجانب المصانع برؤوس أموالهم ، وكان فى إنشائها القضاء على الصناعات الصغرى الأهلية

وليس يخفى أن الاحتلال قد حارب الصناعة القطنية بالذات ، فقد أسس معملان لغزل القطن ونسجه سنة ١٨٩٩ ، أحدهما بالقاهرة ، والآخر بالاسكندرية ففرضت الحكومة بموجب الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٠١ ضريبة على جميع المصنوعات القطنية ، قدرها ثمانية فى المائة ، تعادل مبلغ الرسوم الجركية التى تحصل عن الغزل والمنسوجات القطنية الواردة من الخارج ، فبارت صناعة غزل القطن فى مصر إلى وقت طويل ، وصارت البلاد عميلا لمصانع القطن فى لانكشير وغيرها ، وزادت تبعيتها الاقتصادية لانجلترا والخارج ، بينما كانت السياسة الحكيمة هى التى قال بها الخبير الاقتصادى الأستاذ ليوبولد جوليان أحد واضعى تقرير لجنة القطن سنة ١٩١٠ . إذ قال : « إن كل أمة يكثر فيها وجود المواد الاولى الضرورية للحياة ، يكثر فيها كذلك وجود المعامل لصنع تلك المواد ، ومن أهمها القطن . فإن كل الأمم التى تزرعه تنشىء بجواره معامل لغزله ونسجه والانتفاع به ، عدا مصر ، فإنها لاتزال فقيرة فى معاملها ، خلواً على الأخص من هذا الصنف »

ونتج عن اضمحلال الصناعة فى عهد الاحتلال حرمان البلاد موارد عظيمة للثروة ، وحرمان المصريين مصدرا سائغا للرزق والرخاء ، ولما كانت الموارد الزراعية لاتكفى لسد حاجات الشعب مع ازدياد عدد السكان ، فقد ترتب على ذلك انتشار الفقر وكثرة عدد العاطلين ، وانحطاط مستوى المعيشة فى البلاد (١)

فى الحالة المالية

يشيد كثير من الكتاب والمؤلفين ، وفى مقدمتهم اللورد ملنر ، فى كتابه

---

(١) مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ٢٠٦ وما بعدها من الطبعة الأولى (سنة ١٩٤٢) و ص ١٨٢ من الطبعة الثانية

(انجلترا فى مصر) بالإصلاح المالى الذى تم على يد الاحتلال ، ويلزمنا أن نقول إن الاحتلال قد نظم حقاً مالية الحكومة ، من ناحية ضبط الإيرادات والمصروفات ، والاجتهاد فى زيادة الدخل على الخرج ، كما أنه عنى بمنشئات الرى ، التى بدأت فى الواقع فى محمد عهد على ، واستمرت فى عهد خلفائه واطّردت فى عهد الاحتلال ، وكانت غايته أن يطمئن أصحاب القروض ، وكلهم فى ذلك الحين من الأجانب ، على أداء أقساط ديونهم السنوية ، فالاحتلال كان يرمى إلى إرضاء حملة الأسهم من الرأسماليين الأجانب ، لكى تسكت دولهم عن مناقشة انجلترا الحساب ، أو مطالبتها بالجلاء عن مصر ، لأنه لا يهم هذه الدول إلا أن تطمئن على مصالح رعاياها ، فهى شبه مؤامرة استعمارية بين انجلترا وهذه الدول على استغلال مصر سياسيا واقتصاديا ، من أجل ذلك عنى الاحتلال بوضع نظام مالى للحكومة يكفل سداد أقساط الدين العام ، وكانت هذه الأقساط تستنفد نصف الميزانية ، على حساب حاجات الشعب ومرافقه ، ومصالحه الاقتصادية والاجتماعية ، أما مالية الشعب ، وحالته المالية ، فقد ساءت فى عهد الاحتلال ، إذ انتهت الى استعباد مالى ، صار مع الزمن أشد وطأة من الاستعباد السياسى ، واستمرت نتائج هذا الاستعباد حتى وقتنا الحاضر

لقد سيطر الانجليز منذ الساعة الأولى على مالية الدولة بتعيين مستشار مالى بريطانى صار إليه الأمر والنهى فى الشؤون المالية للحكومة والبلاد

واستفحل النفوذ الأجنبى عامة فى حياة البلاد المالية والاقتصادية إذ صار هذا النفوذ موضع الرعاية والتأييد من الاحتلال ، واجتمعت هذه الرعاية الى رعاية الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة

فنما هذا النفوذ وازدهر فى كنف هاتين الرعايتين ، وصارت مرتعا خصبا للاستغلال الأجنبى الذى كبّلها بقيود وأعباء مالية شتى أفقدتها استقلالها المالى والاقتصادى ، وتمتع الأجانب فى عهد الاحتلال بنفوذ وسلطان لم يتمتعوا بمثلهما فى مصر من قبل ، ولا فى غيرها من البلدان ، ولا غرو فالاحتلال هو ضرب من الاستعمار الأجنبى ، وقد اعتبر الأجانب مصر مستعمرة لهم منذ وقع الاحتلال

فانهالت عليها رؤوس أموالهم ، تستثمر مواردها الطبيعية فى الزراعة والصناعة والتجارة ، أوفى التسليف على اختلاف أنواعه ، فأسست البنوك الأجنبية ، وشركات الرهون العقارية ، والشركات المالية ، والشركات الزراعية ، وشركات البناء ، وشركات النقل . والشركات الصناعية والتجارية ، وشركات الفنادق وغيرها ، وصارت الحياة المالية والاقتصادية فى أيديهم ، وهم بطبيعة كفايتهم وعصبيتهم القومية ونزعتهم الاستعمارية قدغلبوا المصريين فى ميادين المال والاقتصاد ، ولم يستخدموا فى أعمالهم سوى بنى وطنهم ، وضنوا بثمارها على سواهم ، فحرم المصريون أرباح هذه الأعمال أو المران عليها ، وانحصرت فى أيدى الأجانب وأشباه الأجانب ، ولاشك أن رؤوس أموال هذه الشركات والبيوت المالية تعد دينا على مصر ، وفى ذلك يقول الكونت كريساتى سنة ١٩١٢ فى كتابه (مصر اليوم) : « تبلغ قيمة أسهم الشركات المساهمة المملوكة للأوروبيين ٢١٦٧٥٠٠٠ جنيها ، وقيمة سنداتها ٤١٠٦٢٤٠٠ جنيها وبمجموع ذلك ٦٢٧٣٧٤٠٠ تغل ريعا سنويا مقداره ٣٣٤٨٤٠٠ ، وبإضافة هذا المبلغ إلى دين الحكومة العام ومقداره ٩٥٢٤٠٧٤٠ جنيها يكون المجموع ١٥٧٩٧٨١٤٠ جنيها وهو بمجموع دين مصر ومعظمه للأوروبيين [1] » ، وقال فى موضع آخر : « إن هذا الدين سيظل فى ازدياد لاستثمار موارد البلاد ، لأنه ليس لدى المصريين مال موفور يستخدمونه فى شراء سندات الشركات ، وهذا الدين سيزيد تبعية مصر للدول الأجنبية »

وزاد عدد هذه الشركات والبنوك زيادة مطردة على مدى السنين ، وكان من أسباب زيادتها اعتقاد الملأ الأوروبى عزم انجلترا على البقاء فى وادى النيل ، فكانت هذه الزيادة تبدو وتبرز كلما ظهر على مسرح الحوادث السياسية تصرفات وأحداث تدل على رسوخ قدم الاحتلال فى مصر ، كمشاركة انجلترا لمصر فى استرجاع السودان سنة ١٨٩٦ — ١٨٩٩ ، وإبرام الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ ، فان الرأى العام الأوروبى اتخذ من هذين الحادثين دلائل على عزم انجلترا

---

(١) مصر اليوم للكونت كريساتى ص ١٥٢ طبع سنة ١٩١٢

على تثبيت سلطانها فى مصر ، وتبدو هذه الحقيقة من إلقاء نظرة على تاريخ هذه الشركات وتطور عددها ، فانه يؤخذ من بيان لمصلحة الإحصاء المصرية نشرته سنة ١٩١٣ أن الشركات التى تأسست من سنة ١٨٨٣ إلى ماقبل الاتفاق الانجليزى الفرنسى سنة ١٩٠٤ بلغت ستين شركة مساهمة ، وبلغ رأس مالها قبيل الاتفاق أربعين مليون جنيه ، هذا عدا الشركات الأجنبية غير المساهمة التى لم يتناولها الاحصاء المذكور ، والبيوت التجارية والمالية التى أنشأها الأفراد من الأجانب ، ويؤخذ أيضا من هذا الإحصاء ان اتفاق سنة ١٩٠٤ كان فاتحة عهد جديد ، يختلف عن العهد الذى سبقه بتضاعف ورود الأموال الأوروبية إلى البلاد ، وزيادة عدد الشركات الجديدة فيها ، فقد بلغ عدد الشركات التى تأسست بعد سنة ١٩٠٤ مائة شركة ، هذا فضلا عن أن كثيرا من الشركات القديمة زادت من رأس مالها ، وبلغ مجموع رأس مال الشركات المساهمة القائمة بمصر سنة ١٩١٣ ١١١٢٣٢٢٥٧ جنيها ، كما قدرته إدارة الإحصاء فى بيانها المذكور

وغنى عن البيان أن تلك الشركات إنما قامت برؤوس أموال أجنبية ، ولو أحصيت رؤوس الأموال التى للأجانب أفرادا وآحادا أو للشركات الأجنبية غير المساهمة التى لم يتناولها ذلك الإحصاء ، لما قلت (وقتئذ) عن الخمسين مليون جنيه ، فاذا أضفنا هذا المبلغ إلى مجموع رؤوس أموال الشركات المساهمة ، وأضفنا إليهما ديون الحكومة لزاد المجموع عن مائتين وخمسين مليون جنيه ، وقد قدر المسيو سانت كايردفيل سكرتير الغرفة التجارية الفرنسية بالقاهرة أموال أوروبا فى مصر بما يؤيد هذا الاحصاء ، إذ ذكر فى مقالة له سنة ١٩١٣ أن مصر مدينة لأوروبا فى ستة مليارات من الفرنكات أى بمائتين وأربعين مليون جنيه تقريبا

فهذه الملايين من الأموال الأجنبية قد جعلت كيان مصر الاقتصادى أجنبياً يستمد وجوده من الخارج ، فأصبحت الأمة عالة على أموال أوروبا ، أسيرة لها فى حياتها الاقتصادية ، وصارت مثلها مثل الرجل ذى الاملاك الواسعة المثقلة بالديون ، لايتحرك حركة ولا يعمل عملا إلا بمساعدة دائنيه وأمرهم واستشارتهم

ولعلك تذكر ماصارت إليه البلاد ، عندما نكبت بأزمة سنة ١٩٠٧ المالية ، وكيف لم تستطع أن تتحرك أو تقاوم تلك الأزمة بمالها أو مجهوداتها ، ولو كانت البلاد غنية غنى قومياً لاستعانت على مقاومة تلك الأزمة بما لديها من الأموال المدخرة ، فإن الأمم الغنية تضع فى بنوكها وخزائنها عشرات الملايين من الجنيهات ، تستثمرها من جهة ، وتلجأ اليها من جهة أخرى عند الحاجة ، ولكن مصر كانت ولا تزال محرومة من تلك الأموال ، ولذلك لم تستطع مقاومة أزمة سنة ١٩٠٧ إلا بعد أن أمدتها أوروبا بعدة ملايين من الجنيهات عالجت بها ماأصابها من الضيق ، ولعمرى أن أوروبا لم ترسل اموالها إلى وادى النيل عبثاً ، أو لتزيد من ثروته ، بل نالت فى البلاد مقابل ذلك حقوقا ومرافق تزداد كل سنة ، فقد قدر السكونت كريساتى سنة ١٩١٢ فى كتابه سالف الذكر (مصر اليوم) ثروة مصر العقارية كلها بمبلغ ٦٦٦ر٤٦٤ر٠٠٦ جنيهات ، ومهما يكن هذا الإحصاء تقريبياً او محلا للمناقشة أو الزيادة والنقصان ، ففيه بيان عام لقيمة تلك الثروة ، فإذا كانت أموال الأجانب بمصر قد قدرت سنة ١٩١٢ بمائتين وخمسين مليونا ، وثروة أشباه الأجانب تزيد على الخمسين مليون جنيه ، كما يقدرها بعضهم ، فكأن البلاد صارت مثقلة بما يقرب من نصف قيمة ثروتها العقارية ديونا أو حقوقا أو أملاكا لغير أهلها ، والثروة العقارية فى مصر هى الكل فى الكل ، لأن بلادنا بكل أسف ، كانت إلى عهد غير بعيد محرومة من الثروة الصناعية والثروة النقدية ، وقد قدر المسيو سانت كلير ديفيل فى رسالته إلى المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد ببروكسل سنة ١٩١٠ أن للأجانب ثلاثة أخماس أراضى مصر ملكا أو رهنا (إحصاء سنة ١٩١٠)

تغلغل الأجانب إذن على عهد الاحتلال فى صميم الحياة المالية والاقتصادية للبلاد ، بحيث لم تنج أرض من أعباء الرهون والديون الأجنبية ، وصار الماليون الأجانب افرادا أو جماعات هم أصحاب السيطرة على حياة الأهلين الاقتصادية ، وزادت ديون الأهلين وتضاعفت تقريباً من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٩١ ، وفى ذلك تقول لجنة الميزانية فى مجلس شورى القوانين عن ميزانية سنة ١٨٩٤ : « إن الأمة المصرية سائرة فى طريق الفقر وعسر الحال ، وهذا يزيد على توالى الأيام ، وتداول

الأعوام ، وحسبنا فى بيان ذلك أن الديون الخصوصية المسجلة فى سجلات المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ إلى مارس سنة ١٨٨١ نحو الاثنى عشر مليون جنيه ، ثم فى أوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنيه ، وبلغ قدر الأطيان المرهونة نحو مليون وثلثمائة ألف فدان وكسور ، والعقارات نحو التسعة آلاف ومائة ، وهذا خلاف الديون غير المسجلة ، أعنى أنها تضاعفت تقريبا فى عشرة أعوام ، ولا شك أن هذه الحالة لو دامت لم يمض إلا سنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين وتصبح الأراضى المصرية ومعظمها مرهون ، ويصبح الأهالى أجراء يعملون لدائنيهم فيما كانوا يملكون » .

وهكذا اجتمع إلى جانب الاستعباد السياسى الاستعباد الاقتصادى والمالى ، وهو أشد وطأة وأخطر آثارا من الأول ، وبينما كانت البلاد فى حاجة إلى وقايتها من تغلغل النفوذ الاقتصادى الأجنبى لكى تحفظ مواردها المالية من الضياع ، وجد هذا النفوذ على العكس كل مساعدة ورعاية بحيث لم توجد دولة فى الشرق تغلغل النفوذ الأجنبى فى حياتها المالية والاقتصادية ، مثلما تغلغل فى مصر ، ويرجع السبب الأول فى ذلك إلى الاحتلال وسياسته الاقتصادية [1]

الجهاد الاقتصادى

ولما حدث البعث الوطنى منذ عهد « مصطفى كامل » ، اقترن الجهاد السياسى بالجهاد الاقتصادى ، رغم العقبات التى وضعها الاحتلال فى سبيل كليهما ، وبدا أثر النهضة الاقتصادية فى الدعوة لإحياء الصناعة الوطنية ، وفى تأسيس بنوك التعاون عامة والمؤسسات والنقابات العمالية ، مما نراه مفصلا فى موضعه من كتاب « مصطفى كامل » ، ثم كتاب « محمد فريد » .

مرحلة جديدة للنهضة الاقتصادية
فى الحرب العالمية الأولى

خطت البلاد خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) خطوات جديدة

---

(١) مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال - ص٢٠٦ ومابعدها من الطبعة الأولى و ١٨٣ من الطبعة الثانية

فى النهضة الاقتصادية ، فقد أخذت الأمة تدرك بتأثير الحركة الوطنية وتقدم الوعى القومى أن تبعيتها الاقتصادية الأجانب تعطل استقلالها ، وأن البلاد التى تعتمد فى حياتها على الزراعة فحسب هى بلاد متأخرة وتدرج فى عداد الأمم الفقيرة ، إذ تعيش عالة على الدول الأجنبية فى حاجاتها الصناعية والمالية ، وبالتالى تقبل طوعا أو كرها سيطرة هذه الدول السافرة أو المستترة عليها

لم يكن فى البلاد قبل نشوب تلك الحرب سوى صناعات معدودة تقوم فى دائرة ضيقة ، كصناعة السكر ، والكحول ، وحلج القطن ، والغزل والنسيج على الأنوال الصغيرة ، وضرب الأرز ، وطحن الدقيق ، وصناعة السجاير ، وصناعة الخزف ، وعصر الزيت ، والدباغة ، والأسمنت ، والملح والصودا ، والصابون ، عدا الحرف الصناعية الصغيرة

فلما قامت الحرب وقل الوارد من منتجات الصناعة الأجنبية لصعوبة المواصلات وانصراف الدول إلى الإنتاج الحربى ، ظهرت حركة بعث صناعى فى مصر لسد حاجة البلاد من هذه المصنوعات ، فنشطت الصناعات التى كانت قائمة ، ونشأت صناعات جديدة

فمن الصناعات التى بدأت تزدهر من ذلك الحين صناعة الأثاث على اختلاف أنواعه ، والمصنوعات الخشبية على العموم ، والمصنوعات الجلدية ، وبخاصة الأحذية ، وصناعة الأسمنت ، والصابون ، والزيوت ، والكحول ، ومطاحن الغلال التى تدار بالآلات ، وصناعة السجاد والأكلمة ، والمصنوعات الزجاجية والخزفية ، ومنسوجات التريكو والجوارب والمناديل والشيلان والملابس ، ومنسوجات الحرير ، والأسرة المعدنية ، والأدوات المنزلية ، وما إلى ذلك

ثورة سنة ١٩١٩
وأثرها فى البعث الاقتصادى

طاف طائف الثورة بالنفوس فى سنة ١٩١٩ ، فبعث فيها روحا جديدة من من التطلع إلى الاستقلال الاقتصادي ، إلى جانب الجهاد فى سبيل الاستقلال السياسي

وكان من نتائج هذه الروح أن لقيت دعوة زعيم مصر الاقتصادى المرحوم محمد طلعت حرب إلى تأسيس بنك مصر فى اغسطس ١٩١٩ تأييداً وتعضيداً من طبقات الشعب فى العواصم والأقاليم ، وكللت دعوته بالنجاح

طلعت حرب وتأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠

تأسس هذا البنك العظيم فى سنة ١٩٢٠ ، فهو الثمرة الاقتصادية للثورة (١) ، وهو أول بنك وطنى أسس فى تاريخ مصر الحديث ، وقد شاد طلعت حرب بنيانه على أساس قوى متين ، إذ جعله بنكا وطنيا بكل معانى الكلمة ، واشترط فى عقد تأسيسه أن يكون حملة أسهمه من المصريين ، فكفل له الصبغة القومية

اجتمعت الجمعية العمومية التأسيسية لبنك مصر يوم الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٠ ، وهو اليوم الذى أنشىء فيه ، وبدأ برأس مال متواضع قدره ٨٠٠٠٠ جنيه حين إنشائه

وافتتح معاملاته يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، ويعد هذا اليوم كما يعد يوم ٧ مايو ١٩٢٠ ، من الأيام المجيدة فى تاريخ مصر القومى عامة ، وفى نهضتها الاقتصادية خاصة ، ويجب اعتبارهما من أعيادها القومية ، ففيهما أنشىء أول بنك مصرى بأموال مصرية ، وإدارة مصرية ، وأيد مصرية

وفى سنة ١٩٢٧ ، انتقل البنك من مبناه القديم (بشارع أبو السباع) إلى مبناه الجديد الحالى بشارع عماد الدين (محمد بك فريد الآن) ، فكان هذا اليوم يوماً مشهوداً فى تاريخ بنك مصر

وأخذ البنك يؤدى رسالته ويتدرج فى سبيل التقدم والنمو ، فأنشأ فروعاً له فى معظم مدن القطر الهامة ، وتضاعف رأس ماله ، واتسعت معاملاته على مدى السنين ، وبلغ رأس ماله واحتياطيه آخر سنة ١٩٤٤ مليونين و٤١٠ر١٤٨ من الجنيهات ، بعد أن كان ١٠٨ر١٧٥ جنيه فى آخر سنة ١٩٢٠ ، وبلغت قيمة الودائع

---

(١) ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ١٩٤

والحسابات الدائنة المختلفة فيه نيفاً و ٢٣ مليون جنيه سنة ١٩٤٤ ، بعد أن كانت ٢٠٩٫٩٤٠ جنيه فى نهاية سنة ١٩٢٠

فضل بنك مصر
على النهضة الصناعية

صار بنك مصر إلى جانب أعماله المصرفية ، النواة الاقتصادية والمالية لنهضة الصناعات الوطنية ، فقد أنشأ عدة شركات مصرية ، كان لها أداة تمويل وتوجيه وإرساخ قواعدها الأساسية فى مختلف نواحى النشاط الصناعى والتجارى ، نذكر منها : شركة مطبعة مصر وقد أنشئت سنة ١٩٢٢ ، وشركة مصر لحليج الأقطان سنة ١٩٢٤ ، وشركة مصر للنقل والملاحة النهرية سنة ١٩٢٥ ، وشركة مصر للتمثيل والسينما سنة ١٩٢٥ ، وشركة مصر لغزل ونسج القطن بالمحلة الكبرى سنة ١٩٢٧ ، وشركة مصر لمصايد الأسماك سنة ١٩٢٧ ، وشركة مصر للكتان سنة ١٩٢٧ ، وشركة بيع المصنوعات المصرية سنة ١٩٣٢ ، وشركة مصر لغزل ونسج القطن الرفيع بكفر الدوار سنة ١٩٣٨ ، وشركة مصر لتصدير الأقطان سنة ١٩٣٠ ، وشركة مصر للتأمين سنة ١٩٣٤ ، وشركة مصر للطيران سنة ١٩٣٢ ، وشركة مصر للسياحة سنة ١٩٣٤ ، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت سنة ١٩٣٧ ، وشركة مصر للمناجم والمحاجر سنة ١٩٣٧ ، وشركة مصر للمستحضرات الطبية سنة ١٩٢٩ ، والشركة المصرية لدباغة وصناعة الجلود سنة ١٩٣٤ ، وشركة مصر لصناعة الأسمنت سنة ١٩٣٨ ، وشركة مصر للملاحة البحرية سنة ١٩٣٤ ، والشركة المصرية العقارية ، وقد تعهدها بنك مصر منذ سنة ١٩٢٦ ، وبنك مصر سوريا ـ لبنان ، وبنك مصر فرنسا ، وأخيراً سنة ١٩٤٧ شركة مصر للحرير الصناعى

ولا شك أن أكبر عمل صناعى لبنك مصر هو إحياؤه صناعة الغزل والنسيج بإنشائه المصانع الكبرى لغزل القطن ونسجه فى المحلة الكبرى ثم فى كفر الدوار

وفضلا عن أن هذه الشركات قد أحيت صناعات مصرية وحررت جانبا من الاقتصاد القومى من التبعية الأجنبية ، فإنها صارت إلى جانب بنك مصر وفروعه

مدارس ومعاهد لتعليم المصريين ممارسة الشؤون المالية والاقتصادية وإدارة المصانع ، والتدريب الصناعى فى مختلف نواحيه ، وأفاد البنك الاقتصادى القومى من جهة أخرى بإيفاده البعثات الفنية إلى أوروبا لتخصيص طائفة من الشبان الممتازين بلغوا عدة مئين فى مختلف الشؤون الفنية والمالية والصناعية ، وتدريبهم على العمل فى أكبر المصانع ، وإعدادهم لتولى هذه الأعمال الفنية فى مؤسساته

هذا إلى أن نجاح تلك المنشآت قد شجع المصريين على استثمار أموالهم فى الصناعة والتجارة ، فأنشأوا شركات ومؤسسات صناعية وتجارية وملاحية نجح معظمها نجاحا كبيرا وزادت من ثروة البلاد الاقتصادية

عوامل النهضة الاقتصادية

ذكرنا بنك مصر ومؤسساته كعامل هام من عوامل النهضة الاقتصادية ، ومن الحق والإنصاف أن نذكر العوامل الأخرى التى ساهمت فى بعثها

التعليم الصناعى والتجارى والزراعى

كان للمدارس والبعثات الصناعية ولم يزل لها فضل كبير فى إحياء الصناعات والنهضة الاقتصادية عامة ، بما علمت الشباب من فنون الصناعة وحذقها ، والتخصص لها وإتقانها ، فتخرج منها أفواج من الأساتذة والإخصائيين والمهندسين ومديرى المنشآت الصناعية والمدربين فى هذه الفنون ، ومهرة الصناع ورؤساء العمل والفنيين فى المصانع

وللمدارس والمعاهد التجارية أيضا فضل كبير فى تثقيف الشباب تثقيفا ماليا وتجاريا وإعدادهم لممارسة العمل فى البنوك والشركات ، والاضطلاع بالأعمال الحرة

وللمعاهد والمدارس الزراعية الأثر المشكور فى إحياء الصناعات الزراعية وتدريب الشباب على ممارستها بالأساليب العلمية الحديثة

مصلحة ثم وزارة التجارة والصناعة

أنشئت مصلحة التجارة والصناعة سنة ١٩٢٠ ، فكان لها الأثر الطيب فى

استحداث الصناعات الجديدة وتوجيه القائمين بها ، وتشجيع منتجاتها ، وتحولت هذه المصلحة إلى وزارة فى ديسمبر سنة ١٩٣٤ كما تقدم بيانه ، فتابعت عملها فى هذا المجال ، ولها فضل مشكور فى التوجيه والإرشاد ورعاية النهضة الصناعية

وزارة الزراعة

ولوزارة الزراعة أيضا عمل محمود منذ سنة ١٩٢٤ فى إدخال بعض الصناعات الزراعية فى البلاد ، وإيفاد البعثات إلى الخارج للتخصص فى هذا المضمار ، وإنشاء معاملها النموذجية لصناعة منتجات الفواكه والخضروات وما إلى ذلك بالوسائل والأساليب العلمية والفنية ، بحيث صارت نموذجا للأفراد فى استخراج هذه المنتجات

المعارض العامة

وللمعارض العامة التى أقامتها الجمعية الزراعية الملكية كل خمس سنوات فضل مشكور فى البعث الصناعى والزراعى ، فإنها كانت ولا تزال ميدانا لمشاهدة منتجات الصناعة المصرية ، وخير إعلان ودعاية لمدى تقدمها ، ووسيلة فعالة لتشجيعها والإقبال عليها ، وقد تجلى تقدم مصر الصناعى على الأخص فى المعرض الزراعى الصناعى العام الذى أقامته الجمعية سنة ١٩٢٦ ، وفى معرض سنة ١٩٣١ ، فمعرض سنة ١٩٣٦ ، ثم فى المعرض الفخم الحديث الذى أقامته سنة ١٩٤٩ وكان عنوانا حيا لنهضة البلاد الصناعية وما ينتظر لها من مستقبل عظيم

وللمعارض النموذجية والنوعية التى نظمتها وزارة التجارة والصناعة ووزارة المعارف والغرف التجارية فضل يذكر فى هذه الناحية

تعديل النظام الجمركى سنة ١٩٣٠

إن لتعديل التعريفية الجمركية سنة ١٩٣٠ الأثر الكبير فى تقدم الصناعة المصرية وحمايتها من غزو الصناعات الأجنبية

كانت التعريفه الجمركية القديمة تفرض رسوما واحدة قدرها ٨ فى المائة من قيمة

الواردات جميعها ، لا فرق بين المواد الأولية اللازمة للصناعات المصرية وبين المصنوعات الأجنبية التى تنافس المصنوعات الوطنية ، ولا فرق بين الضروريات والكماليات ، وقد فرضت هذه القيود على مصر فى اتفاقات مع الدول الأجنبية ، فلما انتهت آجال العمل بهذه الاتفاقات سنة ١٩٣٠ استردت مصر حريتها فى وضع النظام الجمركى الذى يكفل حماية صناعاتها ويجنبها المنافسة الخارجية الجارفة

شجع هذا النظام ظهور الصناعات المصرية وبالتالى ازدياد ثروة مصر الصناعية ، وارتفاع مستوى المعيشة فى مئات الآلاف من الصناع ومثلهم من الزراع الذين أخذوا يمارسون الصناعات الزراعية

ويعدّ هذا التعديل حادثا هاما فى تطور الحياة الصناعية ، يعدل فى حسن أثره تأسيس بنك مصر

معاهدة مونترو سنة ١٩٣٧

هى المعاهدة التى ألغيت بمقتضاها الامتيازات الأجنبية فى مصر ، فكان لها فضل كبير فى نهضتها الاقتصادية ، إذ تحررت الحكومة من قيود الامتيازات ، وصار لها الحق فى تطبيق التشريعات الصناعية والمالية على الأجانب ، وبخاصة فى فرض الضرائب على رؤوس الأموال الأجنبية دون حاجة إلى موافقة الدول الأجنبية

بنكان وطنيان آخران

شهدت مصر فى أعقاب الثورة إنشاء بنكين وطنيين آخرين ، الى جانب بنك مصر ، صار لهما فضل كبير فى البعث الاقتصادى ، أولهما بنك التسليف الزراعى الذى أسس سنة ١٩٣١ ، ومهمته إقراض المزارعين قروضا قصيرة الأجل لنفقات الزراعة والحصاد وإقراضهم سلفيات برهن الحاصلات الزراعية ، وبيع الأسمدة والتقاوى لهم نقداً أو لأجل ، وكذلك إقراضهم سلفيات متوسطة الأجل لشراء الآلات الزراعية والماشية وإصلاح الأراضى

وقد أنقذت هذه المؤسسة المزارعين من المرابين بنوكا وأفرادا ممن كانوا

يقرضونهم بفاحش الربا وفادح الشروط ، وصارت مع الزمن ركنا من أركان الحركة التعاونية وخاصة بعد تحويل البنك الى بنك للتسليف الزراعى والتعاونى سنة ١٩٤٨

وتفرع عن بنك التسليف الزراعى بنك التسليف العقارى الذى انشىء كقسم فيه سنة ١٩٣٢ ، ومنح الشخصية المعنوية سنة ١٩٣٥ ، واستقل عنه سنة ١٩٤١ ، ومهمته إقراض الملاك الزراعيين سلفا عقارية أغنتهم عن اقتراض هذه السلف من البنوك الأجنبية

منشآت مصرية أخرى

والى جانب المنشئات سالفة الذكر تأسست منشآت مصرية أخرى نهضت بالاقتصاد القومى فى التجارة والصناعة والملاحة ، نذكر منها على سبيل المثال مصانع الزجاج بشبرا ، والورق بالإسكندرية ، والمنشآت المصرية للملاحة البحرية فى الإسكندرية والسويس ، والبيوت المصرية التى انشئت بالإسكندرية لتصدير القطن بعد أن كان التصدير وقفاً على البيوت الأجنبية ، ومصانع كثيرة فى نواحى عدة من النشاط الصناعى

الحرب العالمية الثانية

كان لهذه الحرب الأثر العظيم فى التقدم الصناعى ، مثلما كان للحرب العالمية الأولى بل تزيد ، فقد نشطت الصناعات المصرية نشاطا عظيما فى خلالها وبعد انتهائها ، فاتسعت المصانع التى كانت قائمة ، وانشئت مصانع وصناعات جديدة ، وقارب إنتاج الصناعة المصرية ضعفى إنتاجها قبل الحرب ، وزاد على الأخص إنتاج الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ومنتجات الألبان ، والحلوى والشكولاته ، والأشربة السكرية ، والمياه الغازية ، والسماد ، والصناعات الكيمائية والبترولية والصابون ، والمستحضرات الطبية ، والكحول ، والروائح العطرية وأدوات الزينة ، والصناعات الميكانيكية والكهربائية والمعدنية ، وصناعة الصوف والطرابيش والتريكو ، وصناعة الجلود ومشتقاتها ، وصناعة السينما ، وصناعة الورق والزجاج والمداد والبويات

والورنيش والكبريت ، ومواقد الغاز والولاعات والجلسرين والنشا والجلوكوز والأكياس وما الى ذلك ، وبعض هذه الصناعات الأخيرة استحدثت خلال الحرب أو فى أعقابها

مدى التقدم الصناعى

لقد خطت مصر منذ الحرب العالمية الأولى خطوات موفقة فى النهضة الصناعية ، وظهر هذا التقدم أكثر ماظهر فى صناعة الغزل والنسيج ، إذ أنتجت وتنتج مصانع الغزل والنسيج من الأقمشة الشعبية والرفيعة مايكفى الجانب الأكبر من حاجات البلاد

وبلغت كمية ماتستهلكه مصانع الغزل والنسيج من القطن المصرى فى العام قرابة مليون ونصف مليون قنطار (إحصاء سنة ١٩٤٨) ، وهذا يدلك على ضخامة إنتاجها السنوى ، فإذا اطردت هذه النهضة وزاد عدد هذه المصانع فإنها ولاريب تستطيع استهلاك معظم إنتاج القطن المصرى ، وتصبح مصر من البلاد الصناعية المصدرة للغزل والمنسوجات إلى الخارج ، وهذا هو الهدف الذى يجب أن تتجه إليه الهمم والعزائم

لقد أحصى إنتاج ثلاث من شركات بنك مصر للغزل والنسيج ، وهى شركة المحلة الكبرى ، وشركة كفر الدوار ، وشركة الحرير ، فبلغت قيمة إنتاجها نحو ثلاثين مليون جنيه ، وهذا دليل حىّ على مبلغ مازادت من ثروة البلاد ، لأن المنتجات التى بلغت هذه القيمة كانت ترد من الخارج قبل تأسيس هذه الشركات ، وكان ثمنها يتسرب إلى الخارج ، فهذه المؤسسات قد زادت من ثروة البلاد القومية وزادت من دخلها ، وساعدت على تحسن الميزان التجارى لمصر ، هذا إلى أنها وسعت آفاق العمل لمئات من الشباب المثقفين الموظفين فيها من فنيين وحسابيين ، وعشرات الآلاف من العمال الذين يعملون فى مصانعها ، ورفعت من مستوى المعيشة لهؤلاء العمال ، فقد بلغت الأجور السنوية التى تدفعها لهم هذه الشركات الثلاث سنويا ١٢٧٠٠٠٠ جنيه ، ومرتبات موظفيها ٢٧٢٠٠٠ جنيه

مصانع المحلة الكبرى

إن نظرة واحدة إلى تطور مصانع الغزل والنسيج فى المحلة الكبرى تدل على

الاستعداد الكامن فى مصر لكى تكون دولة صناعية ، ولا ينقصها لتحقيق هذا الهدف إلا الإرادة والعزيمة ، لقد تجلى فضل بنك مصر وشركة الغزل والنسيج خلال الحرب العالمية الأخيرة وبعد إنتهائها ، إذ سدت هذه المصانع معظم حاجة البلاد من الأقمشة والكساء ، ولولاها لما وجد الشعب مايسد حاجته من هذه الناحية خلال الحرب وبعد إنتهائها

أسست شركة مصر لغزل القطن ونسجه سنة ١٩٢٧ ، وبدأت مشروعها القومى العظيم بشراء ٣٢ فدانا بالمحلة الكبرى لبناء مصانعها فى اكتوبر سنة ١٩٢٨ ، وأوفدت بعض الفنيين والطلبة فى بعثة إلى الخارج للتمرن على صناعة الغزل والنسج ، وعادوا فى العام التالى وعملوا على تركيب الآلات الأولى ، وكانت تبلغ ١٢٢٠٠ مغزل و ٤٨٤ نولا ، وبدأ إنتاجها فى نهاية سنة ١٩٣٠ ، وافتتحها الملك فؤاد رسميا فى أبريل سنة ١٩٣١ ، وتم لها لغاية سنة ١٩٣٣ إنشاء مصنع لغزل القطن ، وآخر لنسجه ، وثالث لنسج الكتان ورابع لتبييض الأقمشة القطنية ، وخامس لصباغة هذه الأقمشة ، وسادس للقطن الطبى ، وقد بدأت الشركة برأس مال قدره ٣٠٠٠٠٠ جنيه وبلغ فى سنة ١٩٣٦ مليون جنيه

وبلغ عدد مغازل القطن بها سنة ١٩٤٨ - ١٤٠ الف مغزل ، وعدد أنوال نسيج القطن أربعة آلاف نول ، وأنشأت مصنعا لغزل ونسج الصوف يحتوى على ٨٧٠٠ مغزل و ١٤٠ نولا ، ومصنعا آخر للجوارب والفانلات

ويتبع هذه المصانع مجموعة مصانع أخرى تمدها بالقوة المحركة والخدمات ، منها محطة كبرى لتوليد القوة الكهربائية ، ومحطة لترشيح المياه ، وأخرى للمياه الارتوازية ، وأخرى للمجارى ، ومعامل للتصليحات الميكانيكية ، ومصنع للثلج

وقد أصبحت هذه المجموعة الضخمة من المصانع والمعامل من أكبر الوحدات الصناعية لغزل ونسج القطن والصوف ، لا فى مصر فحسب ، بل فى معظم بلاد العالم ، وهى تقوم بعملية تحويل القطن والصوف الخام إلى أقمشة قطنية وصوفية من مختلف الأصناف

وتبلغ مساحة الأراضى التى تشغلها الشركة الآن (١٩٤٨) ٤٣٠ فدانا ، أقيمت المصانع على ١٣٠ فدانا منها ، والباقى وقدره ٣٠٠ فدان خصصت للمرافق العامة ومساكن الموظفين والعمال ، ويبلغ عدد عمالها ٢٥ الف عامل ، وكان عددهم حين افتتاح المصانع ٦٥٠٠

ويقدر ما تستهلكه هذه المصانع من القطن نحو نصف مليون قنطار سنويا ، بعد أن كان ٢٢ الف قنطار سنة ١٩٣١ ، وتستهلك من الصوف الخام نحو ٢٠ الف قنطار سنويا

وبلغ إنتاجها فى سنة ١٩٤٨ من غزل القطن نحو عشرين مليون كيلو جرام ، ومن المنسوجات القطنية نحو مائة مليون ياردة ، ومن غزل الصوف مليون و ١٣٠ الف رطل ، ومن المنسوجات الصوفية مليون ونصف مليون متر

وعنيت الشركة بشؤون موظفيها وعمالها ، فبنت المساكن الصحية الموظفين وأنشأت مدينة كاملة للعمال تتسع لسكنى أكثر من أربعة آلاف شخص وعائلاتهم مزودة بجميع المرافق اللازمة لصحتهم وراحتهم وتقدمهم الاجتماعى ، وبلغت تكاليف إنشاء هذه المدينة نحو مليون و ٢٠٠ الف جنيه ، وأخذت فى توسيع هذه المدينة وزيادة منشآتها بما يتكلف أكثر من مليون جنيه آخر

مصانع كفر الدوار

وخطا بنك مصر خطوته الثانية فى إحياء صناعة الغزل والنسج ، فأسس فى سنة ١٩٣٨ شركة مصر للغزل والنسج الرفيع من القطن المصرى

أنشأت هذه الشركة بكفر الدوار مصانع جديدة للغزل ونسج الأقمشة الرفيعة الممتازة واستحضرت لها أحدث الأجهزة والآلات من أوروبا وأمريكا ، وأوفدت إلى المصانع الأوروبية المختصة نيفا وسبعين شابا من نوابغ خريجى المدارس الهندسية والصناعية وسبق لمعظمهم العمل فى مصانع المحلة الكبرى ، فأتموا مرانهم وتدريبهم فى مصانع أوروبا وتخصصوا لعمليات هذه الصناعة ، وعادوا إلى مصر ، واشتركوا فى تركيب ما وصل من الآلات والماكينات ، وتم تركيب معداتها فى سنة ١٩٤٠ ، ونجحت

هذه المصانع نجاحا عظيما ، فبلغ انتاجها منذ إنشائها حتى آخر عام ١٩٤٨ نحو ٣٠٠ مليون ياردة من الأقمشة . ويبلغ إنتاجها السنوى نحو خمسين مليون ياردة ، وتستهلك من القطن نحو ١٦٠ الف قنطار سنويا ، وأنشأت مدينة لعمالها تضم حوالى ١٢ الف نسمة ، هم عمالها وعائلاتهم

وقد اختصت هذه المصانع بإنتاج خيوط الغزل الرفيع والمنسوجات الرفيعة ، وبذلك سدت بعض النقص فى نواحى الصناعة القطنية

المصانع الأخرى

وقد شجع نجاح مصانع المحلة وكفر الدوار على إنشاء مصانع أخرى تدار بالآلات للغزل والنسج حتى بلغ عدد مصانع الغزل سنة ١٩٤٨ تسعة عشر مصنعا ، ومصانع النسيج نحو مائة مصنع

وبلغ إنتاج مصانع غزل القطن فى مصر سنة ١٩٤٦ نحو ٤٠٤٢٢ طنا من الخيوط القطنية بعد أن كان سنة ١٩٣٨ نحو ٣٠٠٠٠ طنا .

وبلغ إنتاج مصانع نسج القطن سنة ١٩٤٦ نحو ٢٠٣٫٦٧٣٫٦٥٦ مترا من الاقمشة بعد أن كان سنة ١٩٣٨ نحو ١٣٠٫٠٠٠٫٠٠٠ مترا

وتقوم هذه الصناعة الآن بسد ٨٠ ٪ من حاجة الاستهلاك المحلى ، وإذا زيد نشاطها وإنتاجها كفت حاجة البلاد وفاض منه ما يكفى للتصدير للخارج وبخاصة فى الأقطار العربية

وتعددت مصانع غزل الصوف ونسجه ويكفى انتاج هذه المصانع الآن لسد نحو ٢٠ ٪ من حاجة الاستهلاك المحلى

وبلغ إنتاج مصانع غزل الصوف سنة ١٩٤٦ ٢٤٠٠ طن بعد أن كان ١٠٠٠ طن سنة ١٩٣٨ وإنتاج مصانع نسج الصوف ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ متر من أقمشة الملابس بعد أن كان مليون متر سنة ١٩٣٨

ونمت صناعة غزل الحرير ونسجة وصناعه التريكو والكتان والجوت والسزال

والصناعات الكيماوية والأسمنت والملح والصودا والخزف والكبريت والخشب المضغوط وأدوات اللعب والأدوات المدرسية وما إلى ذلك

وتنتج مصانع الجلود الآن ما يلزم البلاد من الأحذية والحقائب والمصنوعات الجلدية

وارتقت صناعة الزيوت والصابون والزجاج والأسمنت وأدوات البناء ، وتقدمت صناعة الأثاث تقدما عظيما

ونشأت صناعة الورق ، والأوانى ، والأدوات المنزلية ، وأدوات النور ، والكهرباء ، والأدوية ، والأجهزة الطبية ، والبلاستيك ، والألومنيوم ، والمعادن الثمينة ، والحديد ، والنحاس

وتقدمت صناعة المواد الغذائية من أنواع الجبن ومنتجات الألبان عامة ، والمربات ، والشكولاته ، ومحفوظات الخضر والفاكهة ، والطعام والشراب وما إلى ذلك

ويبدو أن المجال فسيح لنمو هذه الصناعات واستحداث صناعات أخرى ، وبخاصة كلما ازداد تقدم التعليم الصناعى والفنى ، واتجهت عزائم الأثرياء والفنيين والشباب إلى استثمار أموالهم ومواهبهم فى الصناعات والأعمال الحرة

ويدل الإحصاء الآتى على مدى التقدم الصناعى والزيادة المطردة فى عدد المصانع بالمملكة المصرية من سنة ١٩٢٧ الى سنة ١٩٤٨

السنة	عدد المصانع	عدد العمال
١٩٢٧	٧٠ر٠٠٠	٢١٥ر٠٠٠
١٩٣٧	٩٢ر٠٠٠	٢٧٣ر٠٠٠
١٩٤٥	١٢٩ر٠٠٠	٤٥٨ر٠٠٠
١٩٤٨	١٢٩ر٤٢١	٣٦٥ر٦٨٢

ويبلغ عدد المشتغلين بالصناعة سواء فى المصانع أو فى غيرها ٦٣٠ر٠٠٠ (إحصاء سنة ١٩٤٥) وهم وأفراد عائلاتهم يمثلون ١٠ فى المائة من عدد السكان

ويدل الجدول الآتى على مدى تقدم الإنتاج فى أهم المصانع من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٨

المنتجات	سنة ١٩٣٨		سنة ١٩٤٨	
	القيمة بالطن	الكمية بالجنيه	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه
منسوجات قطنية	٢١,٧٠٠	٣,٩٦٤,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	٤٨٥٠٠,٠٠٠
مستخرجات بترولية				
بنزين	٩٥,٠٠٠	٤٦٦,٠٠٠	١٩٤,٢٣٤	١ر٧٠٩ر٠٠٠
كيروسين	١٨ر٠٠٠	٦٥ر٠٠٠	٩٣ر٨١٤	٠ ر٠ ٩٧ر٠
زيوت ثقيلة	١٦٨ر٠٠٠	٤٧٠ر٠٠٠	١ر٣٠٢ر٨٢٨	٣ر٨٢٥ر٠٠٠
أسمنت	٣٧٥ر٠٠٠	١,٠٣٦,٠٠٠	٧٨٠,٠٠٠	٣,٣٣٨,٤٠٠
سكر مكرر . . .	٢٠٩,٠٠٠	٥,٦٤١,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠	١١,٧٦٠,٠٠٠
زيت بذرة القطن . .	٦٥,٠٠٠	١,٥٦٥,٠٠٠	٨٤,٨٠٠	٤,٦٦١,٥٠٦
كسب	٢٦١,٠٠٠	٨٩٥ر٠٠٠	٣٦٦ر٩٥٥	٢ر٢٠١ر٧٢٠
بيرة	٦ر٠٠٠	١٨٢ر٠٠٠	١٦ر١١٧	١ر١٠٤ر٩٢٤
كحول	٤و٩٠٠	٩٠ر٠٠٠	٩ر٣٥١	١ر٢٠٥ر٩٦٦
المجموع . . .	١ر٢٢٣ر٦٠٠	١٤,٣٧٤,٠٠٠	٣ر١٣٩ر٩٩	٧٨ر٨١٣ر٥٢٦

الحاضر والمستقبل

تلك نظرة إجمالية فى خطوات البعث الاقتصادى ، وهى خطوات تدل على تقدم فى الحياة القومية ، ولكن يلزمنا أن نعترف بأن هذه خطوات بدائية . وأن هذا البعث فى حاجة إلى جهود جبّارة متواصلة ، تشترك فيها الأمة بمختلف طبقاتها ،

والحكومة بعديد فروعها ومصالحها ، للنهوض بالبلاد وتحريرها من عوامل النقص والضعف الاقتصادى التى أصابتها على مدى السنين

وجوب زيادة الثروة القومية

جملة القول عن الضعف والنقص فى حياتنا الاقتصادية أن ثروة البلاد تقصر عن حاجات سكانها ، وأنها برغم ماعرف عن رخائها تعد حتى اليوم (١٩٤٨) من البلاد الفقيرة ، هذا إلى أن اقتصادياتها تخضع فى كثير من مقوماتها للتبعية الأجنبية ، مما له دخل كبير فى فقر الأهلين

وأبرز مظهر لهذا الفقر انخفاض مستوى المعيشة بين أهلها إذا قيس هذا المستوى بالبلاد الأخرى

فالزراعة وحدها لم تعد غلتها تكفى حاجات السكان ، وذلك لزيادة عددهم زيادة تفوق نسبة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة ، ومع استصلاح الأراضى البور تبقى موارد الثروة غير كافية لمطالب السكان

وعلاج هذا النقص هو فى زيادة الثروة الزراعية ، ثم إيجاد موارد أخرى غير الزراعة ، وهى الصناعة والتجارة والملاحة ، واستثمار موارد الثروة المعدنية فى البلاد

البرامج العملية
والبرامج الهدامة

يجب إذن أن تتضافر الجهود لوضع وتنفيذ برامج إنشائية عملية لزيادة ثروة البلاد وتنمية موارد الدخل فيها

وهنا أرى واجبا علىّ أن أوجه النصح إلى الشباب المثقف أن لا يتورطوا فى اعتناق الأفكار والنظريات الشيوعية الهدامة تحت تأثير الوهم بأنها السبيل إلى النهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا ، فإن هذه النظريات إنما ينشرها دعاة مغرضون

يرمون إلى هدم النظم الاقتصادية والاجتماعية كافة ، وإثارة الحرب بين طبقات المجتمع ، وليس هذا الهدم هو السبيل إلى زيادة ثروة البلاد الاقتصادية ، ولا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، فإن ثروة البلاد الحالية إذا هى وزعت بالتساوى على جميع السكان ، كما ترمى إلى ذلك النظريات الهدامة ، لما خص كل مواطن شىء يذكر ، ولبقيت مشكلة الفقر مضروبة على البلاد

والعلاج الناجع لهذه المشكلة هو أولا فى زيادة موارد الثروة العامة للبلاد ، لأن هذه الزيادة تعود حتما بالنفع على جميع المواطنين مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، ويجب إلى جانب ذلك تنظيم هذه الموارد وتطبيق النظم التى تقلل الفوارق بقدر المستطاع بين الطبقات ، وتفرض على الأغنياء الالتزامات التى تقتضيها العدالة الاجتماعية ، مما سنتكلم عنه فى الفصل الآتى

فزيادة موارد الثروة القومية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، ذلك هو أساس العمل للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا ، أما النظريات الهدامة فهى تضر البلاد فى تقدمها الاقتصادى والاجتماعى ، لأنها تشيع فيها الانقسام والقلق والاضطرابات ، مما يؤدى بداهة إلى نقص إنتاجها القومى ، ثم إنها تحرمها تأثير الحافز الفردى فى العمل والاستثمار ، وهذا العامل له الأثر الذى لا ينكر فى ابتكار المشروعات وزيادة الإنتاج

فالنظريات الشيوعية تسىء إلى حياة البلاد القومية ، وخاصة لأن لها طابعا خطرا ، إذ تقوم عليها هيئات تتسم بالدولية . وتعمل على إضعاف روح الوطنية فى نفوس الشعوب ، وإحلال النزعات الدولية محلها ، بحجة أن التعصب للوطنية chauvinisme هو من أسباب انتشار الحروب ، وبالتالى من عوائق استتباب السلام فى العالم ، وهى دعوى باطلة ، يدخلها الشىء الكثير من التضليل والمغالطة ، ويراد منها تفكيك الروابط الوطنية بين أبناء الأمة الواحدة ، وبالتالى إضعاف روح المناعة فيها تمهيدا للسيطرة الاجنبية عليها

إن التعصب الوطنية الذى كان فى بعض المواطن من أسباب الحروب ، هو المرادف لسياسة الطغيان والفتح والتوسع ، تلك السياسة التى انفردت بها الدول

الاستعمارية ، أما نحن الضعفاء ، الفقراء فى الوطنية — لأننا لا نزال مع الأسف نشكو انخفاض مستوى الوطنية فى نفوسنا — فمن الخطر على كياننا وعلى نهضتنا أن نغلب عليها النزعات الدولية ، وإذا نحن قوضنا عوامل الوطنية فى نفوسنا ، فماذا يبقى لنا من عدة نناضل بها عن كياننا فى هذا الخضم من المعترك العالمى الذى لا تسود فيه إلا القوة ، ولا يحترم فيه للضعيف حق ولا كيان

ومن عجب أن تصدر الدعوة إلى طرح العقائد الوطنية عن بلاد (روسيا) عرفت فى تاريخها القديم والحديث بنزعة التوسع فى الفتح والسلطان ، والدأب على السيطرة على الدول المجاورة وغير المجاورة ، وهى لا تقل فى الطغيان والعدوان عن أعرق الدول فى التوسع والاستعمار ، ولا تختلف روسيا الشيوعية عن روسيا القيصرية فى هذه الناحية ، ولكن دعاتها يروجون مبادئهم الهدامة تحت ستار براق ، يستهوون به البسطاء ، لكى تتحلل عقائدهم الوطنية ، فيجد أولئك الدعاة منفذا إلى التسلط على بلادهم

فهذه الدعاية اذا تسربت إلى صفوفنا ، كان فيها القضاء على الروح الوطنية التى نحن أحوج ما نكون اليها ، هذا إلى إنها ترمى الى القضاء على الملكيات الزراعية المتوسطه والصغيرة ، فضلا عن الكبيرة ، لأن الشيوعية ترى فى صغار الملاك الزراعيين طبقة من الرأسماليين تجب محاربتهم وتجريدهم من أملاكهم ، وهو أساس يناقض على خط مستقيم الأساس السليم الذى يجب أن نسعى اليه وهو الإكثار من الملكيات الصغيرة والمتوسطة لكى يرتفع المستوى الاجتماعى فى بلادنا

فليحذر الشباب المثقف هذه الدعايات الضارة بنا وطنيا واجتماعيا ، الهادمة لأقدس شعور فى الانسان ، وليحرصوا على روح الوطنية ، وليعملوا على إذكائها وإرساخها فى نفوسهم ونفوس مواطنيهم ، ولا يكونوا عمال هدم لهذه الروح العظيمة التى هى الأساس الوطيد لنهضة البلاد ، وهى الحصن الأول والأخير لكيانها وحياتها . ولا يعملوا بقصد أو بغير قصد على تحويل الجهاد القومى ، من جهاد فى فى سبيل الوطن والجموع ، الى نضال بين الطبقات ، فان هذا النضال يضعف ولا ريب جبهة مصر فى جهادها القومى العام

فانتحدث الآن عن البرامج العملية التى تكفل زيادة ثرة البلاد القومية ، وفيها العلاج لما نشكو منه من ضعف فى كياننا الاقتصادى

واجبات الحكومة
وواجبات المواطنين

لاأريد أن أن أطيل الكلام عن نواحى الضعف والنقص فى كياننا الاقتصادى ، وأوثر أن يكون الحديث منصرفا إلى علاج هذه الحالة ، فالبحث فى العلاج هو فى ذاته تصوير لمواضع الداء ، وهذا أجدى علينا من أن نحصر أفكارنا فى البرم والتململ ، والأسف والتذمر ، مما لاينتج سوى إشاعة اليأس فى النفوس ، ويستتبع الجمود والركود ، واليأس والجمود آفة الأمم ، وسبيلها إلى التراجع والنكسة

وأود أن أجعل الحديث عن العلاج تحت عنوان (واجبات الحكومة وواجبات المواطنين) . لأن العلاج لايصلح ولايؤتى ثمره إلا إذا أدت الحكومة وأدى المواطنون واجباتهم، فإن نقصا كبيرا بل تقصيرا جسيما قد وقع ولايزال يقع من كلا الجانبين ، وهذا القعود عن الواجب فى مقدمة الأسباب التى أفضت بنا إلى مانحن فيه من نقص وضعف ، وتراجع وتأخر

واجبات الحكومة

إن الحكومة هى الإداة الفعالة الأولى والرئيسية فى تنمية ثروة البلاد واستثمار الموارد التى لم تستغل بعد

ومن الحق أن نعترف بأن الحكومة مقصرة فى هذا الصدد ، وهذا التقصير يرجع إلى سنين عديدة، ولو أنها أدت واجبها لزادت ثروة البلاد فى النواحى الزراعية والصناعية والتجاريه والعمرانية عامة ، ولزاد بالتالى دخل الأهالين وارتقى مستوى معيشتهم

وإذا قلنا بأن الاحتلال مسئول عن هذا القصور فيما مضى لأنه كان هو الملهم

لسياسة الحكومة والواضع والمنفذ لخططها وبرامجها كما تقدم بيانه ، فيلزمنا أن نعترف بأن قبضته فى شؤون البلاد الداخلية قد تراخت فى أعقاب الثورة المصرية وأن القسط الأكبر من السلطة قد آل الى الحكومة الأهلية ، ومع ذلك استمر القصور واستمر الإهمال فى أداء واجباتها ، فعليها تقع تبعته ، ومن الحق أن لا ننفصل من التبعات والمسؤليات التى تقع على عاتقنا ولا نتمحل الأعذار فى تقصيرنا فى أداء واجباتنا ، بل علينا أن نعترف بما قصرنا فيه ، فلعلنا بهذا الشعور نواجه الحقائق ونعالج مانحن فيه من علل وأدواء

قد يكون عدم استقرار الحكم الدستورى فى البلاد سببا من أسباب قصور الحكومة عن أداء واجباتها فى الإصلاح ، وقد أشرت إلى هذا الرأى وأيقنت به وأوضحته فى الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٣٠٤) إذ قلت ان حرمان الأمة حقوقها الدستورية يضطرها إلى النضال عن هذه الحقوق ، وهذا النضال هو اقتطاع من جهود البلاد وتعطيل لنهضتها لأن هذه الجهود كان يجب لو احترمت حقوقها الدستورية أن تنصرف إلى الدفاع عن حقوق البلاد الاستقلالية ، ثم النهوض بمشروعات الإصلاح التى تحتاج إليها . وان الحكومات التى تقوم على أساس إهدار إرادة الأمة توزع جهود البلاد وتضعف جبهتها بإزاء العدوان الخارجى ، وتعطل حركة الإصلاح ، لأنها تصرف معظم جهودها فى سبيل بقائها فى مقاعد الحكم على غير إرادة الشعب (١)

وهذا حق لامرية فيه ، ولكن إلى جانبه توجد أسباب أخرى للقصور فى مشروعات الإصلاح ، أخص بالذكر منها ضعف الشعور الوطنى فى فئات كثيرة ممن تولوا المناصب الكبيرة والصغيرة فى الوزارات والمصالح والدواوين ، وهذه ناحية يلزمنا أن نعترف بها وأن نجهد أنفسنا فى علاجها ، لأنها أساس كل إصلاح ، ولا شك أن أول مايرجوه كل مواطن أن ينمو الشعور بالواجب ويرسخ فى نفوسنا ، فهو الكفالة الكبرى لإصلاح المعوج من شؤوننا

---

(١) ج ١ ص ٣٠٥

والآن فلنتكلم عن واجبات الحكومة فى تنمية موارد الثروة العامة

تنمية الثروة الزراعية

من أول واجبات الحكومة العمل على زيادة الإنتاج الزراعى بزيادة منشآت الرى والصرف ، وتحسين وسائلهما ، والقيام على تنظيمها بالعدل والقسطاس ، وإرشاد المزارعين ورعايتهم ، وإمدادهم بخير أنواع البذور والأسمدة ، واستحداث زراعات جديدة يهدى إليها العلم والتجربة ، ومعاونتهم فى الأخذ بخير الوسائل للاستثمار الزراعى الذى يزيد من غلة الأرض ويحفظ معدنها وجودتها ، ومعاونتهم فى مقاومة الآفات الزراعية التى قد تهلك الحرث والنسل إذا أهملت مقاومتها

ان الوسائل والاكتشافات العلمية والتجارب الزراعية فى مختلف البلدان التى سبقتنا إلى النهوض الاقتصادى قد زادت من غلة الأراضى فى تلك البلدان ، بما يجب أن يكون مثالا نحتذيه ، فيلزمنا أن نتابع التقدم الذى وصلت إليه ، ونقتبس الوسائل التى كفلت لها هذا التقدم

ويدخل فى هذا السياق التوسع فى زراعة الخضر والفاكهة والزهور والنباتات الطبية ، والإكثار من النخيل وغرس الغابات فى المناطق التى تصلح لها ، والتوسع فى غرس الأشجار الخشبية ، واستغلال الواحات والمناطق الصحراوية ، وإعدادها لأنواع الزراعة التى تصلح لها ، كالزيتون والفاكهة ، واستغلال الآبار التى بها لتوفير مياه الرى والشرب فيها ، ثم تعبيد الطرق إليها والعناية بتصريف منتجاتها

زيادة مساحة الأراضى المزروعة

من المشاهدات التى تستوقف النظر وتدعو إلى إطالة التفكير والتأمل أن التوسع الزراعى فى مصر لايسير سيراً مضطرداً مع ازدياد عدد السكان ، بل انه يقصر عن متابعة هذه الزيادة . فالإحصاءات تدلنا على أن عدد سكان مصر يزيد كل عام بمعدل يربى على ربع مليون نسمة ، أى يبلغ الضعف كل خمسين سنة تقريبا ، وكان واجبا أن تزيد مساحة الأراضى الزراعية بمقدار الضعف أيضا فى هذه الحقبة من الزمن ، ولكن الواقع أن هذه المساحة لم تزد إلا بنسبة ضئيلة ٧٪ سبعة فى المائة تقريبا وهى نسبة لاتكاد تذكر إلى جانب زيادة عدد السكان

ويبلغ عدد المشتغلين بالزراعة وسكان الريف عامة نحو خمسة عشر مليون نسمة ، يعيشون على مايقرب من ستة ملايين فدان ، أى يخص الفرد فى المتوسط نحو خمسى فدان ، وهى نسبة ضئيلة إذا قيست بمتوسط مايملكه الفلاح فى كثير من البلدان ، فهو فى الولايات المتحدة يملك فى المتوسط تسعة أفدنة

ويدل الإحصاء أيضا على أنه فى سنة ١٨٨٦ كان كل مائة من السكان يخصهم فى مجموع الأطيان المزروعة ٦٥ فدانا ، وفى سنة ١٩١٧ هبطت هذه النسبة إذ صار لكل مائة من السكان ٤٢ فدانا ، وفى سنة ١٩٤٤ أمعنت هذه النسبة هبوطا إذ خص كل مائة من السكان حوالى ثلاثين فدانا ، وهى نسبة تافهة لا يمكن أن تسد حاجة الفرد فى المعيشة ، ويزيد هذه النسبة ضآلة انحصار عدد كبير من الأملاك الزراعية فى عدد قليل من الملاك ، كما سيجىء بيانه فى الفصل الآتى ، يضاف إلى ذلك كثرة مايملكه الأجانب وأشباه الأجانب من الأراضى الزراعية . فقد بلغ مايملكه الأجانب وحدهم بحسب إحصاء سنة ١٩٤٦-١٩٢ر٣٥٧ فدانا من مجموع مساحة الأراضى المزروعة وهى ٥ر٩٠٣ر١٤٣ فدانا ، وهى نسبة مرتفعة جداً لا نظير لها فى البلاد المستقلة استقلالا اقتصاديا ، فضلا عما لهؤلاء الأجانب من حقوق الرهن والديون على الأطيان المملوكة للمصريين ، وتغلغلهم فى مرافق البلاد عامة ، وهيمنتهم على تجارتها وصناعتها وملاحتها

فيجب العمل على زيادة مساحة الأراضى المزروعة لكى تسد جانبا من حاجات السكان المتصاعد عددهم كل عام

تبلغ مساحة الأراضى المزروعة (بحسب إحصاء سنة ١٩٤٦) ٥,٩٠٣,١٤٢ فدانا ، وفى القطر المصرى من الأراضى القابلة للإصلاح نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون من الأفدنة ، وقد يزيد هذا القدر إذا مسحت جميع الجهات الصحراوية القابلة للإصلاح مسحا فنيا دقيقا ، أو اكتشف العلم جهات أخرى يظن حتى الآن أنها لا تقبل الاستصلاح فى حين أنها قابلة له

فمن الواجب العمل المتواصل على استصلاح الأراضى البور ، وهى ولا شك مهمة شاقة ، كثيرة التكاليف ، تستدعى زيادة منشآت الرى والصرف ، ثم جريان

يد الإصلاح فى هذه المساحات الشاسعة تدريجا ، ويقتضى ذلك وضع برنامج منظم ينفذ على عدة سنوات ، بحيث لا يبقى فدان واحد من الأراضى المزروعة أو القابلة للإصلاح لا يجد كفايته من مياه الرى أو وسائل الصرف ، ويجب الاسترشاد بتجارب الأمم الأخرى ، فقد استطاعت بلدان فى العالم استصلاح مناطق صحراوية شاسعة ، وأراضى كانت تغمرها مياه البحر الملح ، أو مناطق جبلية وعرة ، فلا يعز علينا إذا اهتدينا بالعلم والتجارب ، وتذرعنا بالعزيمة الصادقة ، أن نستخدم مياه النيل التى تضيع كميات هائلة منها فى البحر كل عام فى حين أنها تكفى لرى الملايين من الأفدنة التى تستلزمها الزيادة المطردة فى عدد السكان ، ويجب الشروع فى بناء الخزانات التى تخزن مياه النيل اللازمة لرى هذه الأراضى البور ، وعلى الحكومة توزيع ما تستصلحه من الأراضى على صغار المزارعين بأثمان معتدله وشروط سهلة لإيجاد طبقة من ذوى الملكيات الصغيرة تنهض بهم وترفع من مستواهم وتكون أداة استقرار وتقدم فى المجتمع ، وقد اتبعت هذه السُّنَّة الحسنة فى نطاق ضيِّق ، فعليها أن تتوسع فيها التوسع الواجب

تنمية الثروة الحيوانية

ومن الواجب تنمية الثروة الحيوانية من طريق تحسين وزيادة نسل المواشى وتنمية إنتاجها ، ووقايتها من الأمراض ، والإكثار من الأغنام ، والعناية بتربية الدواجن وتنمية إنتاجها ، وبتربية النحل ودودة القز (الحرير) ، والاسترشاد فى كل ذلك بما تتبعه البلاد النموذجية من الوسائل العلمية والعملية فى استثمار هذه الناحية من الثروة القومية ، فإذا نظرنا مثلا إلى بلاد كالدانمارك وقارنا بين منتجاتها الحيوانية ومنتجات مصر ، نجد أن البلدين يكادان يكونان متماثلين فى عدد الحيوانات الحلوب فى كل منهما ولكن الإنتاج الدانماركى يعادل ستة أضعاف الإنتاج المصرى ، وقد استطاعت الدانمارك أن تمد العالم بثلث استهلاكه من الزبد وعُشْره من البيض ، وبنصيب كبير من اللحوم ، ومن فصائل المواشى والخيول ، وهذا كله نتيجة العناية باستثمار الثروة الحيوانية فى تلك البلاد ، فلو عنيت مصر مثل هذه العناية أو أقل منها باستثمار ثروتها الحيوانية لزاد الدخل القومى ودخل الأفراد من هذه الثروة

جعل ملكية الأراضى الزراعية قاصرة على المواطنين

وإلى جانب العمل على زيادة مساحة الأراضى الزراعية وتنمية إنتاجها، يجب وضع تشريع يجعل ملكية هذه الأراضى والعقارات عامة من حق المواطنين وحدهم، لأنه إذا لم يوضع تشريع يمنع تسرب الأراضى الزراعية إلى الأجانب، فإن الاستقلال الاقتصادى يتصدع وبخاصة فى بلاد لايزال أساس اقتصادياتها هو الزراعة

وليس هذا التشريع بدعا فى القوانين ، ولا فيه إجحاف بحقوق الأجانب، بل هو متبع فى معظم البلدان ، إما عن طريق سنّ القوانين الكفيلة بذلك ، وإما عن طريق الأمر الواقع الذى لايعترضه منازع

وقد قدمت مشروع قانون بهذا المعنى إلى مجلس الشيوخ فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ يتضمن المواد الآتية :

المادة الأولى — ابتداء من العمل بهذه القوانين يحظر على الأجانب تملك الأراضى الزراعية وأراضى البناء والعقارات المخصصة للسكن بالمملكة المصرية .

المادة الثانية - استثناءً من هذا الحظر يجوز للأجانب تملك الأراضى والعقارات الواردة فى المادة الأولى إذا آلت لهم قبل العمل بهذا القانون أو انتقلت إليهم ملكيتها بعد صدوره بطريق الإرث

المادة الثالثة — كل عقد يصدر لأجنبى بنقل ملكية أرض أو عقار من المنصوص عليها فى المادة الأولى يكون باطلا قانونا ولا تترتب عليه آثار العقود الناقلة للملكية

المادة الرابعة — تعتبر الشركات فى حكم الأفراد إذا كانت جنسيتها أجنبية بحكم القانون

المادة الخامسة — على مكاتب الشهر العقارى فى المديريات والمحافظات الإمتناع

عن تسجيل أى عقد من العقود المحظورة فى المادة الأولى ، وعليها أن تتحقق من جنسية المشترى فلا تسجل عقدا من شأنه نقل ملكية الأراضى والعقارات المذكورة الا بعد التحقق من أن المشترى مصرى الجنسية وفقا للشهادات الرسمية التى تصدر بذلك من الجهات المختصة

المادة السادسة — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به ابتداء من ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩

مذكرة إيضاحية

وأرفقتُ بالمشروع مذكرة إيضاحية قلت فيها :

تحرص الأمم على حفظ كيان أملاكها الثابتة وجعل ملكيتها مقصورة على المواطنين ، لأنها بوصف كونها ثابتة لا منقولة تعتبر ملتصقة بأرض الوطن . بل هى جزء منه . ومن ثم تمنع الحكومات تملك الأجانب لها حفظا لكيان الوطن ذاته ، ولقد سارت مصر على هذه القاعدة إلى منتصف القرن التاسع عشر . إذ كانت قوانينها المقتبسة من قوانين تركيا وقتئذ لا تجيز التصرف للأجانب فى الأراضى والعقارات . وكانت هذه حجة الخديو إسماعيل فى معارضته شروط الامتياز التى نالتها شركة قناة السويس فى عهد سعيد باشا وحصلت بمقتضاها على ملكية رقعة واسعة من الأراضى المصرية ، ولكن مصر تحللت من هذه القيود وجعلت حق الملكية العقارية عاما للمواطنين والأجانب على السواء . فانتقلت على تعاقب السنين ملكية جزء كبير من الأراضى إلى الأجانب أفرادا وشركات . فبحسب إحصاء سنة ١٩٤٦ يتبين أن مجموع الأراضى الزراعية فى المملكة المصرية تبلغ ٥ر٩٠٣ر١٤٣ فدانا منها ٢٥٧ر١٩٢ فدانا يملكها الأجانب ، عدا مالهم من حقوق عقارية على جزء كبير من الاراضى المملوكة للمواطنين . ومما يستوقف النظر فى هذا الإحصاء أن الملكية الزراعية التى يزيد نصابها على ألفى فدان يبلغ عدد ملاكها ٣٥ مالكا (عدا الوقف) منهم ثمانية عشر من المصريين ومجموع ما يملكونه ٥٤ر٨٨٢ فدانا . وسبعة عشر من الأجانب ومجموع ما يملكونه

٦٠٧ر١١٤ فدانا . أى أن كبار الملاك الأجانب يملكون أكثر من ضعف ما يملكه كبار الملاك المصريين ولهذا الوضع من الدلالة مالا يخفى

وفضلا عن أن فى انتقال ذلك الجزء الكبير من الأملاك الثابتة إلى أيدى الأجانب خطرا على الكيان القومى . فليس معروفا إلى أى مدى يستفحل هذا الخطر فى المستقبل إذا ترك انتقال الملكية العقارية إلى الأجانب مطلقا من كل قيد

فالتطورات الاقتصادية والمالية ، والوسائل الاستغلالية ، قد تتنوع وتغرى الملاك المصريين بمختلف الأساليب بالتصرف فى أملاكهم للاجانب إذا لمحوا بريقا من الكسب الوقتى . ولو كان بريقا خداعا . لايلبث أن يكون سرابا . فعلى الدولة أن تحتاط لكيان الملكية العقارية وتضع من القوانين ما يمنع تسربها إلى أيدى الأجانب أفرادا أو شركات . وليست هذه القوانين بدعا فى التشريع . فإن معظم الدول حتى العظمى التى لا يخشى على كيانها الإقتصادى تسير على هذا الوضع . إما بمقتضى قوانينها أو بموجب الأمر الواقع بحيث لا ترخص للاجانب بامتلاك أملاك ثابتة فى بلادها . ويكفى لمن يريد أن يتثبت من هذه الحقيقة أن يجرب طلب شراء أرض زراعية أو عقارات مبنية فى أى بلد من هذه البلدان . فانه يصطدم حتما بقوانين تحظر تملك الأجنبى لشىء منها أو يرفض طلبه بحكم الأمر الواقع المعمول به فى هذه البلاد

فهذه الحماية للملكية العبقرية فى الدول المتحضرة هى التى يستوحى منها المشروع المعروض على هيئة المجلس أحكامه ونصوصه

وليس فى هذا المشروع مساس بالحقوق المكتسبة للاجانب ، فإنه لا يسرى على ما يملكونه قبل أن يصير قانونا ، بل يبقى ملكا لهم ، ولا يسرى كذلك على ما يؤول إليهم بعد صدوره بطريق الإرث ، وبذلك تصان الحقوق المكتسبة للاجانب من كل وجه

هذا إلى أنه قصر الحظر بالنسبة لأراضى البناء والعقارات المبنية على المخصصة منها للسكن ، فأباح بذلك تملك الاجانب لهذا النوع من الاملاك الثابتة إذا كان

الغرض منها إقامة المصانع أو المتاجر ، وقد روعى فى هذا التمييز ألا يضيق التشريع مجال النشاط الاقتصادى الصناعى والتجارى والمالى فى البلاد إذا ساهمت فيه رءوس أموال أجنبية ، ففى هذه الحالة لا يسرى الحظر الوارد فى المشروع ، لأن الاصل فيه أن يقتصر على الاملاك الثابتة دون المنقولة ، ولما كانت المنتجات الصناعية والتجارية لا تعد من الاملاك الثابتة فلا تدخل ملحقاتها العقارية فى مدلول الاملاك المقصودة بالحماية التشريعية لأن هدف المشروع إنما هو حماية الملكية الملتصقة أصلا وحكما بأرض الوطن والتى تعد جزءا لا يجوز أن ينفصل عنه

ولقد سبق للمشرع المصرى أن أخذ بهذه الحماية ولكن فى دائرة ضيقة إذ حظر فى المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ على كل شخص طبيعى أو معنوى أجنبى الجنسية أن يمتلك بأى طريق كان غير الإرث عقارا كائنا باحدى المناطق التى تقوم على إدارتها مصلحة الحدود ويسرى الحظر فى هذا المرسوم على كل وقف على أجنبى و تقرير حقوق عينية له

فإذا كانت هذه الحماية قد رآها المشرع واجبة فى حدود الوطن وأطرافه . فأولى بها أن تعم أرجاء البلاد جميعها .

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ — عبد الرحمن الرافعى

عضو مجلس الشيوخ

ولا يزال هذا المشروع منظوراً أمام مجلس الشيوخ

تحسين غذاء الشعب

يجب على الحكومة النهوض بالشعب من حيث التغذية والصحة والمسكن والمشرب ، وعليها أن تعمل على زيادة غذاء الفلاح والعامل ، وأهم وسيلة لذلك هى زيادة دخلهما ، لا أن يكون الغذاء عن طريق الصدقة والإحسان ، فإن الغذاء الذى يأتى من هذه الناحية يقتل فى المواطن روح الكرامة والانسانية ،

وقد ثبت أن كثيراً من الأمراض تنتشر فى الأوساط الفقيرة بسبب قلة الغذاء وسوء التغذية ، وتبينت هذه الحقيقة المؤلمة فى مديريتى قنا واسوان اللتين أصيبتا بوباء الملاريا منذ بضع سنين ، فقد لوحظ أن كثرة الوفيات بهما كان منشؤها سوء التغذية بسبب حالة الفقر بين الزراع ، قالت اللجنة المالية بمجلس النواب فى هذا الصدد ما يأتى :

« لايخفى أن زراعة القصب فى قنا قد شغلت معظم الأراضى بها وأن قلة مازرع من الحبوب فى اسوان أدى إلى قلة المادة الغذائية ، يضاف إلى هذا انعدام الخضر والفاكهة وإرهاق العامل الزراعى وعدم اكتراث كبار الملاك بأمر صحته » ، ونقلت قول المرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل وزير الصحة وقتئذ : « ان الإصلاح الحق لهذه الحالة التعسة انما يكون بتعديل النظام الاجتماعى والزراعى والاقتصادى فى هذه المناطق وفى غيرها من جهات القطر تعديلا يسمح برفع مستوى المعيشة بين الفلاحين وتمكينهم من أن يعيشوا عيشة إنسانية يحصلون فيها على الغذاء الكافى والمسكن المناسب . والكساء والعطاء اللائقين . وهى أبسط مطالب الحياة الآدمية » ، وقالت اللجنة أيضا : « ان من الضرورى صدور تشريع يقضى بالتوسع فى زراعة الخضر والفاكهة بمقدار يكفى الاستهلاك المحلى وأن الفلاح يكاد يكون محروما من الصنف الأخير منهما وترى اللجنة أن الضرورة تقضى بجعل نسبة معينة لزراعة الخضر على الأقل فى كل مزرعة كبيرة أو صغيرة تتفق مع عدد سكانها والقائمين بالعمل فيها »

حماية أسعار الحاصلات الزراعية

لايكفى أن تؤدى الحكومة واجباتها فى زيادة مساحة الأراضى الزراعية وتنمية إنتاجها ، بل عليها أن تحفظ لأصحابها ثمرتها ، بأن توفر لهم الحصول على اسعارها وبخاصة القطن الذي هو عماد الاقتصاد الزراعى فى مصر

فالواقع أن منتجى القطن يستهدفون فى معظم السنين للغبن الفاحش فى بيعه ، وتضيع عليهم ملايين الجنيهات من أسعاره ، وهذه الملايين تتسرب إلى الوسطاء

والرأسماليين الأجانب وغير الأجانب ، وذلك راجع إلى فساد نظام تجارة القطن وعدم حماية الحكومة لسوقه ، وعدم إشرافها على بورصتى العقود (الكونترانات) والبضاعة الحاضرة (مينا البصل)

فمن الواجب وضع حد لهذا التلاعب الذى يحرم الأهلين ثمرة كدهم وتعبهم ويجعل الدخلاء والوسطاء يثرون على حسابهم ، وعلى الحكومة مراقبة عمليات بيع القطن ووزنه وتسليمه ووضع النظم واللوائح الكفيلة بمنع الغش والغبن اللذين يستهدف لهما الفلاح فى بيع محصوله

ويجب أن لا يقتصر عمل المصريين على زراعة القطن وترك تصديره وتجارته فى يد الغير ، لأن هذا معناه أن يستأثر هذا الغير بنصيب الأسد فى تجارته ، ولا ينال المصريون منه إلا النزر اليسير ، ويحرمون بابا واسعا من أبواب الرزق الحلال ، وأول علاج لهذه الحال هو تغيير وإصلاح نظام التعامل فى بورصتى العقود والبضاعة الحاضرة ، لأن النظام الحالى يجعل السيطرة فى البورصة لجماعة من الأجانب أو أشباه الأجانب ، يحتكرون التعامل فيها ويضعون العقبات والعراقيل أمام المصريين الصميمين الذين يريدون العمل فى هذا المجال ، وهذا مالا نظير له فى أى بلد من بلدان العالم ، وما يحدث بالنسبة للقطن يحدث مثله فى معظم الحاصلات الزراعية التى تصدر للخارج

زيادة طرق المواصلات

إن طرق النقل والمواصلات هى وسيلة فعالة لازدياد العمران وتنمية الثروة الزراعية والصناعية معا ، وبفضلها تجد الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية المجال لبيعها وفتح أسواق لها وتقريبها إلى المستهلكين فى المسافات البعيدة ، وبذلك تنمو ثمرتها ويزداد الربح منها ، ومن المشاهد أن كثيرا من المحاصيل تبور أو يقل الدخل منها بسبب قلة المواصلات ، وقل مثل ذلك عن المنتجات الصناعية ، فمن واجب الحكومة الإكثار من مد طرق المواصلات للقطارات والسيارات ، وعليها

تنمية وسائل النقل البرى والمائى والجوى وتخفيض أجورها . وتنظيم شؤونها ، لكى تذلل صعوبات نقل المحاصيل وتقل نفقاته

فى التجارة الخارجية

ويجب إلى جانب ذلك إيجاد أسواق فى الخارج للمنتجات المصرية من زراعية وصناعية ، والدعاية لها فى مختلف البلدان ، فإن التجارة الخارجية هى من أكبر مصادر الثروة القومية ، وهى كما تحتاج إلى جهود المواطنين فإنها أحوج ما تكون إلى رعاية الحكومة ، فإنها أقدر من الأفراد على إيجاد أسواق خارجية لها فى مختلف الأقطار بأحسن الأسعار ، ولعل هذا من خير ما يمكن لممثلى مصر وموظفى السفارات والمفوضيات والقنصليات أن يعنوا به فى مناصبهم . لأن مصر لم تنشىء مناصب التمثيل السياسى فى الخارج للعلاقات السياسية فحسب ، بل لخدمة الاقتصاد القومى أيضا ، وإن لهم باتصالهم بالهيئات والبيئات الخارجية ما يجعلهم أقرب من غيرهم إلى خدمة بلادهم إذا اتجهت نياتهم إلى هذه الغاية .

ويجب على الحكومة تعميم التمثيل التجارى فى البلدان التى لها علاقات تجارية بمصر ، أو التى يمكن أن يكون لها هذه العلاقات

وعليها أيضا فى صدد تنمية التجارة الخارجية إعانة بعض الصادرات إعانة مالية ، وذلك فيما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلى ، فإن فى هذه الإعانة تشجيعا للإنتاج القومى ، وهذه السياسة متبعة فى كثير من البلدان ، كالولايات المتحدة وايطاليا وفرنسا واليابان وغيرها

تنمية الثروة الصناعية

تملك الحكومة بوسائلها أن تهيىء للصناعات سبيل التقدم والنمو ، وإن مصر لتتوافر فيها عوامل التقدم الصناعى ، فكثير من المواد الأولية للصناعة وأهمها القطن تنتجه أراضيها ، وتصدر منه للخارج ، والوقود ولا سيما البترول متوافر فيها ، وتوليد الكهرباء من مساقط المياه ميسور لها ، وموقعها الجغرافى يساعد على

تصريف منتجاتها وعلى التبادل التجارى بينها وبين مختلف البلدان القريبة والبعيدة ، والمواطن المصرى يملك من الذكاء والجلد على العمل والاستعداد الفطرى للصناعة مالا يقل عن مؤهلات الصناع فى أرقى البلدان ، ولقد كانت مصر مهد الفنون والصناعات الرفيعة فى مختلف العصور ، فليس مستساغا أن يقال إن مصر ليست مستعدة للنهوض الصناعى ، بل هى دعاية مغرضة روّجها الاحتلال ردحا من الزمان لتنفيذ سياسته الاستعمارية ، وإن إمكان توليد القوة الكهربائية فى البلاد لكاف وحده لإحياء شتى الصناعات ، ونظرة واحدة إلى سويسرا أو ايطاليا تدلنا على هذه الحقيقة ، فقد كانت كلتاهما بلادا فقيرة محرومة من الصناعات ، فلما توافرت فى كلتيهما القوة الكهربائية وانتشرت فى نواحيهما ، ازدهرت فيهما الصناعات وتقدمت تقدما عظيما ، وإن إنشاء محطة كهربائية واحدة فى (شبرا) لتوريد التيار الكهربائى لترام مصر وشركة مصر الجديدة قد جعل من المنطقة التى حواليها منطقة صناعية بحيث أمكن إنشاء عدة مصانع تستورد القوة الكهربائية من تلك المحطة ، فما بالك إذا أنشئت عدة محطات كهربائية فى البلاد والمناطق التى بها الاستعداد لإنشاء الصناعات فيها

فمن واجب الحكومة والمواطنين معا رعاية النهضة الصناعية وحمايتها ، والسير بها قدماً إلى الأمام ، لأنها من السبل الرئيسية لزيادة ثروة البلاد القومية وارتفاع مستوى المعيشة بين المواطنين ، فإن هذا المستوى منخفض إلى درجة عميقة ، إذ تدل الإحصاءات التقريبية على أنه يوجد فى بلادنا نحو أربعة ملايين شخص كان إيراد الفرد منهم قبل الحرب العالمية الأخيرة لايزيد عن جنيه واحد فى الشهر ، وخمسة ملايين ونصف مليون لايزيد إيراد الفرد منهم عن ثلاثة جنيهات فى الشهر ، ولئن زاد هذا المستوى فى سنى الحرب وبعد انتهائها فإنه لا يزال فى انخفاض جسيم

وقد قُدر متوسط دخل الفرد الواحد فى مصر بتسعة جنيهات فى السنة ، وهو مستوى دون مستوى دخل الفرد فى معظم البلاد المتمدينة ، ولا سبيل إلى رفعه إلا بزيادة موارد الثروة فى البلاد وخاصة الثروة الصناعية ، وعلى الحكومة أن

تمد الصناعات الحديثة والأعمال الاقتصادية بالتعضيد والإرشادات ولا تضن عليها أحيانا بالإعانات المالية كما يحدث فى البلاد الأخرى التى تمد الصناعة والملاحة والطيران وما إلى ذلك بالمساعدات الجمة

ومن أولى الوسائل التى تساعد على التوسع الصناعى استيراد الآلات الصناعية واختيار أحدثها وأصلحها وأقدرها على قوة الإنتاج وجودته مع قلة النفقات ، وتجديد ما يبلى أو يتقادم منها ، لكى تساير الصناعة المصرية مثيلاتها فى الخارج ، وإنشاء البنوك الصناعية لتمويل الصناعات ، وتوليد الكهرباء من خزان أسوان ومساقط المياه ، ثم استخدام الحماية الجمركية للصناعات الوطنية فى الحدود المعتدلة التى لاترهق الشعب ولا تؤدى إلى غلاء فى أسعار الحاجيات أو إلى حماية غير مشروعة للصناعات الرديئة

ترقية التعليم الاقتصادى
وتشجيع البحوث العلمية

من أوجب واجبات الحكومة ترقية التعليم الاقتصادى والفنى فى معاهد التعليم الزراعية والصناعية والتجارية ، وترقية مستواها ، والإكثار منها ، ثم تيسير هذا التعليم وتعميم مبادئه فى معاهد العلم عامة ، لترغيب النشء فى الحياة العملية الحرة ، كالنظام المتبع فى المدارس الأجنبية فى مصر ، فإنها أقدر من مدارس الحكومة على تخريج الشبان الأكفاء لمزاولة الأعمال الحرة

وعلى الحكومة إيفاد البعثات للخارج للتخصص فى فنون الصناعات والهندسة الصناعية والكهرباء والعلوم العالية فى الصناعة والزراعة والتجارة والمال ، وتدريب فئات من الشبان الممتازين فى المصانع الحديثة ، فى أوروبا وأمريكا ، للوقوف على أسرار الصناعات ودراسة مدى ما أنتجه التقدم الصناعى فى تلك البلدان ، وتشجيع وتنظيم البحوث العلمية فى ميادين الصناعة والزراعة والتجارة ، والاستعانة عند الحاجة بالخبراء الأجانب للانتفاع بخبرتهم فيما أتقنوه وتخصصوا فيه من الفنون والصناعات ، وعليها منح مكافآت مالية لمن يخرجون أقصى مايصل

إليه العلم والابتكار فى النهوض بالصناعات والاقتصاديات عامة ، فإن الحكومات الغربية تخصص لهذه البحوث المؤلفات والأكاديميات والهيئات العلمية ، وتنفق عليها بسخاء ، لأنها أداة التقدم والتجديد والابتكار

ومن الواجب أن تقترن ترقية التعليم الفنى بتخصيص خريجى معاهده للعمل فيما درسوه وتخصصوا له ، واستخدام مواهبهم وكفايتهم فى هذه الميادين ، لا أن تدفن فى وظائف كتابية أو غير فنية ، وهنا يبرز واجب الحكومة والشركات وأصحاب المؤسسات الصناعية فى فسح المجال لأولئك الشبان للعمل فيما حذقوه وتخصصوا له ، وبذلك تفيد منهم البلاد ، ولا تتعطل مواهبهم وكفايتهم ، وعلى الحكومة أن تلزم الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية بقبولهم ضمن موظفيها ، وتجعل قبولهم شرطا من شروط المناقصات الحكومية ، والتزاما من التزامات الشركات والمؤسسات عامة

التوسع الصناعى فى مختلف النواحى

فى الغزل والنسج

إن أولى الصناعات التى يجب التوسع فيها هى صناعة غزل القطن ونسجه ، فقد أثبتت تجارب العشرين سنة الماضية أن مصر من أكفأ البلاد لتصنيع القطن ، ولقد استطاعت أن تستهلك فى مصانع الغزل والنسيج إلى الآن أكثر من خمس محصولها من القطن سنويا ، وعادت هذه الصناعة على البلاد والأهلين بالأرباح الوفيرة ، كما أنها زادت من الثروة القومية ومن دخل الشعب جماعات وأفرادا ، فمن الواجب أن تضاعف البلاد جهدها للتوسع فى هذه الصناعة ، حتى تصل إلى غزل محصول القطن ونسجه بأكمله ، فتكون مصر من البلاد التى تزرع القطن وتخرجه مصنوعا ، فتستهلك ما يكفى حاجة سكانها من المصنوعات القطنية ، وتصدر إلى الخارج ما يزيد على حاجتهم ، وبعبارة أخرى لا تكون من البلاد التى تصدر قطنها محلوجا فحسب ، بل تصدره مصنوعا ومنسوجا ، فيتضاعف بذلك دخلها القومى ، ويتحقق رخاء أهلها ويسارهم ، ويكفيك أن تقدر الفرق بين ثمن

قنطار القطن خاما ، وثمنه بعد تحويله إلى منسوجات قطنية ، لتعرف مبلغ الكسب الذى يعود على البلاد إذا هى أنشأت من مصانع القطن ما يكفى لتصنيع محصولها القطنى جميعه ، أو معظمه

فى الصناعات الأخرى

وثمة صناعات أخرى يجب إنشاؤها أو التوسع فى القائم منها ، نذكر منها على سبيل المثال :

استنباط القوة الكهربائية من خزان اسوان ، ومن مساقط المياه كافة ، وإيجاد شبكة كهربائية تصل بين مراكز القطر الصناعية ، وتمد الصناعات فى المدن والقرى بالقوة المحركة بأسعار معتدلة

وصناعة الحديد ، وهو العمود الفقرى لجميع الصناعات الكبيرة والصغيرة ، الثقيلة والخفيفة ، ومن الثابت أن خام الحديد موجود بكميات وافرة فى منطقة أسوان وشبه جزيرة سيناء والواحات الغربية ، وبعض مناطق البحر الأحمر ، ويمكن استخراج الحديد الزهر والصلب فى مسابك الحديد ومصانعه ، وقد نجحت بعض المسابك القائمة فعلا فى مصر فى استخراج الحديد الزهر ، وتنتج منه المواسير وأجزاء المحركات وبعض الأدوات الصحية ، وليس من العسير إقامة مصانع لاستخراج الصلب ، فهذه الصناعة بشقيها ضرورية لنهضة البلاد الصناعية ، ولازمة لاستكمال البلاد معداتها الحربية التى يقتضيها الدفاع الوطنى ، وقد دلت التجارب الأخيرة على أنها صناعة ممكنة وخاماتها متوافرة والنجاح مكفول لها إذا اتجهت إليها العزائم والإرادة الصادقة

وصناعة الأجهزة الكهربائية والبخارية من محركات (دينامو) ومحولات وموصلات

وصنع القاطرات والقضبان الحديدية ، والبواخر والسيارات والطائرات والآلات الزراعية وأجهزة الراديو والسينما وأجهزة التليفون

واستغلال الحديد الخردة وتحويله إلى أسياخ لتسليح المبانى

وصناعة اللدائن (البلاستيك)

وصناعة الأسمدة الكيميائية

وصناعة الكحول والمستحضرات الطبية

والحرير الصناعى

والزجاج بأنواعه ، والصينى والبللور ، وصناعة الماس والحلىّ

وصناعة المطاط ، وهذه الصناعة ترد موادها الأولية من الملايو والهند الصينية ، ومن الممكن تصنيعها فى مصر واستخراج إطارات السيارات منها

وصناعة الورق بأنواعه وبخاصة ورق الطباعة للكتب والصحف والمجلات

وصناعة التبريد

وصناعة الجوت ومشتقاته ، والأمراس (الحبال)

وصناعة حفظ المأكولات من مختلف أنواع الخضر والفاكهة بأحدث الأساليب الفنية والعلمية

وصناعة الأعجنة الغذائية ، والحلوى ومشتقاتها

وصناعة الفنادق والمقاهى ، وإعداد أفواج من الشباب المثقف للتدريب على إدارتها ، واستكمال لوازمها ، فإن هذه الصناعة مصدر إيراد رابح ، وليس أجدر من مصر فى استثمار هذه الناحية لكثرة ماحبتها الطبيعة من مصايف تمتد على بحر من أعظم بحار الدنيا جمالا ومناخا ، ومشاتٍ يقصد إليها السياح من جميع أقطار العالم

إن مصر تنفق كل عام فى السنوات العادية نحو عشرة ملايين جنيه يصرفها المصطافون من سكانها فى المصايف الأجنبية ، وهو مبلغ تفقده البلاد ، ولو بقى فيها أو بقى معظمه لكان له أثره فى تدعيم نهضتها الاقتصادية ، فتحسين المصايف المصرية ، وتوجيه الحكومة والمواطنين عنايتهم إلى تجميلها ، وتسهيل سبل المواصلات إليها وتوفير اسباب الراحة والصحة فيها وتشجيعها ، وتقليد الأجانب فى تفضيل

مصايف بلادهم ، كل ذلك يحيي صناعة الفنادق والمقاهى ويزيد من ثروة الأهلين

تمصير الصناعات

ومن الواجب أيضا تمصير الصناعات بحيث تكون صناعات مصرية بمعناها الصحيح ، رؤوس أموالها أو معظمها مصرية ، وفوائدها تعود على المصريين . أما أن تكون مجالا للاستغلال الأجنبي فضررها فى هذه الحالة يكون أكثر من نفعها ، والحكومة تستطيع أن تفعل الكثير فى سبيل تمصير الصناعات ، لأنها تملك سلطة التشريع وسلطة الإدارة التى تستطيع أن تحمى بها الصناعات الوطنية

مقترحات لجنة الصناعات

ألفت وزارة التجارة والصناعة سنة ١٩٤٥ قبيل انتهاء الحرب العالمية الأخيرة لجنة سميت « لجنة الصناعات » للبحث فى حالة الصناعات القائمة ووسائل دعمها وتشجيعها والمحافظة عليها والنظر فى إمكان إنشاء صناعات جديدة تتوافر لها عوامل النجاح ، وقد أدت هذه اللجنة مهمتها مشكورة ، ونشرت فى أوائل سنة ١٩٤٨ تقريرا ضخما من ٥٧٠ صفحة بنتائج بحوثها ، ويعتبر هذا التقرير مرآة صادقة لحالة البلاد الصناعية ووسائل تقدمها ، وقد ضمنته توصيات هامة للنهوض بكل صناعة بالذات ، وانتهت فى ختام التقرير إلى توصيات عامة تقدمت بها إلى الحكومة ، نوردها هنا كنموذج لبعض مايجب على الحكومة أن تقوم به ، وتتلخص هذه هذه التوصيات فيما يلى :

(١) تكوين مجلس أعلى للصناعة والتجارة تتضافر فيه جهود الإخصائيين من موظفى الحكومة مع رجال الأعمال على غرار المجالس الاستشارية الأخرى

(٢) تركيز جميع الشؤون المتصلة بالصناعة فى وزارة التجارة والصناعة تفاديا من تشعب هذه الإختصاصات فى مختلف الوزارات ، ومن ذلك إدارة منح رخص المصانع وشؤون التصدير والاستيراد ، والمباحث الخاصة بتكييف الرسوم الجمركية

(٣) تنشيط البحوث العلمية والفنية الخاصة بالصناعة ، وذلك بتدعيم معهد

فؤاد الأول للبحوث العلمية ، واستخدام الخبراء العالميين لوضع نظام صناعاتنا على أساس يضمن لها التقدم والارتقاء

(٤) النهوض بالتعليم الفنى الصناعى والتجارى والتوسع فى إرسال البعوث العلمية والعملية للتخصص فى الشؤون الصناعية والتجارية ، واستخدام خبراء عالميين للنهوض ببعض الصناعات ، وإيجاد نوع وثيق من التعاون بين الغرف الصناعية القائمة والحكومة مع التوسع فى إنشاء غيرها لتمثيل مابقى من الصناعات

(٥) البنك الصناعى ، وقد صدر قانون تأسيسه ، واكتتب فى رأس ماله ، والأمل معقود أن تقوم سياسته على أسس قومية سليمة ، وأن تسند أعماله إلى طائفة من الخبراء ، ليصبح سنداً متيناً للصناعات القائمة وتوجيهاً سليما للصناعات التى يجب أن تقوم ، ويفرض رقابة مستمرة على كيفية استخدام القروض الصناعية ، كى لاتتكرر النتائج السيئة التى أسفر عنها التسليف الصناعى بنظامه السابق

(٦) التيسير على المصانع لتجديد مصانعها واستيراد آلات حديثة بدل تلك التى أنهكها العمل طيلة مدة الحرب الأخيرة ، وخفض الرسوم الجمركية عنها وخفض أجور نقلها من الموانىء إلى المصانع

(٧) تحسين وسائل النقل الداخلية وتيسير أسبابهـا وإيجاد أسطول تجارى مصرى

(٨) تيسير تصدير المنتجات الصناعية المصرية إلى الخارج ، عدم فرض رسوم تصدير عليها ووضع سياسة مقيدة للاستيراد فى الحدود اللازمة لحاجات البلاد الضرورية دون الكماليات أو المنتجات التى لها نظير فى مصر وذلك إما بفرض رسوم جمركية مناسبة على الواردات غير المرغوب فيها أو بمنع استيرادها كلية إذا دعت الحال

(٩) وضع سياسة ثابتة لزيادة التبادل التجارى بين مصر والسودان دون وساطة ولا قيود باعتبارها سوقا داخلية لها كيانها وأهميتها حتى تزداد القوة الشرائية

والرفاهية لدى أبناء الجنوب بتصريف أكبر كمية مستطاعة من حاصلاتهم الزراعية والحيوانية والخامات الصناعية فى أسواق مصر بأسعار مجزية تعود بالخير على المنتجين هناك مباشرة وبذلك يستطيعون أن يحصلوا على حاجاتهم من المنتجات المصرية بالأولوية على الأسواق الخارجية ، وفضلا عن هذا وذاك فإنه من الخير المشترك بين شطرى الوادى أن تقام صناعات فى السودان تكون عناصر نجاحها مكفولة وأن تؤسس تلك الصناعات هناك إما بصفة أصلية أو متفرعة عن بعض الصناعات الكبرى القائمة فى مصر ، ويكون حينذاك من واجب المصريين حكومة وشعباً المساعدة فى إقامة تلك الصناعات وازدهارها بالمال والخبرة والتخصص والمساندة ، وبذلك يمكن الوصول بطريقة عملية إلى رفع مستوى المعيشة لأبناء الوادى بشطريه على السواء

(١٠) التوسع فى التمثيل التجارى لدراسة الأسواق الخارجية دراسة وافية وتعرف حاجاتها وأذواقها ، وليكون ممثلو مصر التجاريون عيونها المبصرة فى الخارج يوافونها بكافة المعلومات الخاصة بالصناعة والتجارة ويعملون على الدعاية للمصنوعات والحاصلات المصرية وفتح أسواق جديدة لها

(١١) إحاطة الصناعة المصرية بما يلزمها من تشريعات تحفظ مستواها وتخفف بعض أعبائها

(١٢) العناية بإنشاء الصناعات الصغرى وتعميمها فى الريف

وقد أيدت لجنة المالية بمجلس الشيوخ هذه المقترحات فى تقريرها عن ميزانية سنة ١٩٤٨ — سنة ١٩٤٩ ، وطلبت إلى الحكومة أن تضعها موضع التنفيذ العاجل ، وأضافت إليها أن نبهت الحكومة إلى واجبها فى منع تصدير المواد الخام معدنية كانت أو زراعية ، متى أمكن تحويلها فى الداخل إلى مواد مصنوعة ، لأن فى تصديرها مايحرم البلاد من العمليات الصناعية ، وما فيها من رواج يعم طبقات المجتمع

توسيع عمران المدن
وتفريج أزمة المساكن

إن توسيع عمران المدن وضم الأراضى الشاسعة التى تمتلكها الحكومة إلى رقعتها ، وتخطيطها وتوفير أسباب العمران فيها ، وبيعها إلى الأفراد بشروط معتدلة مع تسهيلات فى الدفع ، كل أولئك مما ينشط حركة العمران فى المدن ويزيد من ثروة الأهلين ورخائهم ، وينمى موارد الثروة المالية ، لأن وجود هذه الأراضى بدون استغلال أو بيع يعطل الانتفاع بهذه الثروة ، ويشل حركة العمران فى العواصم والمدن عامة

ومن واجب الحكومة أن تضع برنامجا مدروساً تساهم فى تنفيذه بهدف إلى زيادة عدد المبانى المخصصة للسكن لتفريج أزمة المساكن فى المدن والقرى ، وأن تتحمل بقسط كبير من نفقات هذه المبانى وتساعد على إقامتها وبخاصة مساكن الطبقات المتوسطة والفقيرة التى لا تستطيع أن تنشىء المساكن اللازمة لها ، وإذا كان الموسرون فى الجملة ليس من مصلحتهم إقامة المساكن التى تغل بطبيعتها ربحا ضئيلا ، فعلى الحكومة أن تعنى بتخصيص جزء من جهودها وأموالها لإقامة هذه المساكن ، ويجب أن تكون هذه المساهمة مطردة ومستمرة بحيث تساير الزيادة فى عدد العائلات ، هذه الزيادة التى هى نتيجة حتمية للزيادة المطردة فى عدد السكان

الصناعات الريفية والمنزلية

أقصد بالصناعات الريفية تلك الصناعات اليدوية التى يستطيع الزراع بشىء من التوجيه والمساعدة والإرشاد صنعها فى مساكنهم وقراهم ، والقيام عليها منفردين أو متعاونين ، وأساسها تحويل جزء من الحاصلات الزراعية إلى منتجات مصنوعة ، وهى أقرب الصناعات إلى الاقتصاد الزراعى ، وأقرب منالا لجمهور المزارعين ، ملاكا كانوا أو مستأجرين أو أجراء ، وهى أولى بالرعاية والتشجيع ، لأنها وسيلة ميسورة وناجعة لزيادة دخل الزراع ورفع مستوى معيشتهم ، هذا إلى أنها تزيد من مستواهم الثقافى ، لأن الصناعة ترفع ولا ريب مستوى الذكاء والتفكير فيمن

يمارسها ، اعتبر ذلك فيما دلت عليه المشاهدات من أن الأمم الصناعية أرقى فى مجموعها من الأمم التى تقتصر على الحياة الزراعية ، ثم إن تعميم الصناعات الريفية يوجد عملا للفلاح وقت فراغه من عمله الزراعى ، وهو وقت يضيع سدى على الفلاح وعلى البلاد

إن بعض الصناعات الريفية قائم فى البلاد ، كغزل القطن والصوف بالمغازل اليدوية ، ونسج بعض الأقمشة بالأنوال اليدوية أيضا ، ونسج السجاد والأكلمة (جمع كليم) فى البيوت ، وقد نجحت هذه الصناعة فى بعض القرى والبنادر ، وصناعة الجوارب على الماكينات اليدوية ، وصناعة العجوة ، وصناعة الخل ، وصناعة المسلى والجبن الخ

والمهم هو تحسين وسائل هذه الصناعات وتشجيعها وتعميمها ، وعلى الحكومة أن تساهم فى ذلك ، إذ هى فى حاجة إلى التوجيه والإرشاد والتشجيع ، ففى انجلترا مثلا تؤلف الحكومة وحدات دراسية متنقلة تجوب المناطق الزراعية وتزور كل سنة عدة مراكز ، وتلقى الدروس والمحاضرات فى صناعة الزبد والجبن واستخراج اللبن الصحى النظيف وحفظ البيض وما إلى ذلك ، وترشد المزارعين إلى إتقان هذه الصناعات ، فعلى الحكومة أن تتبع مثل هذه الطريقة وأن تنشىء مراكز للتدريب الصناعى فى القرى الكبرى ، وتعمل على تعميم الصناعات الريفية فى القرى كبيرها وصغيرها ، واختيار مايلائم كل منطقة من هذه الصناعات

إن البلاد تستورد من الخارج سنويا من المنتجات الزراعية الغذائية وغير الغذائية ماتزيد قيمته على عدة ملايين من الجنيهات ، فإذا تقدمت الصناعات الزراعية عامة ، والريفية بنوع خاص ، فإن منتجاتها تكفى حاجة السكان وتغنيهم عن استيراد هذه الكميات من الخارج ، وتزيد من دخل الزراع

ومن الصناعات الريفية والمنزلية الواجب ترقيتها وتنظيمها وتعميمها ، تجفيف البلح ، واستخراج المنتجات المصنوعة منه بالأساليب الحديثة التى ترفع من قيمتها وتزيد من الإقبال عليها وتصلح للتصدير

وصنع المربات ، واستخراج شراب الفاكهة المختلفة أنواعه ، واشتيار العسل من خلايا النحل ، وصناعة العسل الأسود ، وتقطير الأزهار ، وحفظ البيض ، وصناعة الفطير والحلوى

وتجفيف الخضروات والبقول والفواكه ، وتجفيف الأسماك ، وبخاصة أنواع السردين ، وتجفيف اللحوم

وصناعة منتجات الألبان كالجبن بأنواعه البسيطة والممتازة والرفيعة ، والزبدة والمسلى ، وإنتاج اللبن الصحى النقى وبيعه فى المدن القريبة من القرى

والغزل والنسج على الأنوال اليدوية فى البيوت ، والتقدم من هذا إلى صناعة التريكو ، فإنها تمارس فى البيوت ولا تحتاج إلى آلات وأجهزة كبيرة

وصناعة السجاد والأكلمة

وصناعة الحصر والمكاتل (القفف والغلقان) ، والسلال (جمع سلة) ، والمقاعد (الكراسى) ، والأرائك (الكنبات) ، والأسرّة (السرايير) ، والأثاث الريفى البسيط ، والأقفاص ، وأدوات النظافة ، والدواسات ، والمكانس ، والحبال ، والدوبارة

وخوص الطرابيش ، وقد نجحت هذه الصناعة فى السنوات الأخيرة ، وصار جدل خوص الطرابيش من الصناعات المنزلية الناجحة ، وبخاصة فى رشيد ، ويجدل هذا الخوص من سعف النخل كما تجدل منه القبعات وحقائب اليد الجميلة ، وبعض أنواع الأحذية الصيفية

والتطريز بأنواعه

والفخار ومشتقاته الخ الخ

والمصنوعات الجلدية البسيطة

كل هذا على سبيل المثال ، وإن حسن التوجيه كفيل باستحداث صناعات ريفية ومنزلية أخرى

الثروة المعدنية والبترولية

ليست مصر خصبة فى أراضيها الزراعية فحسب ، بل هى غنية بمعادنها المطمورة فى جوف الأرض ، فى صحاريها ووهادها ، وعلى شواطئها ، وبين صخورها ورمالها ، ولكن هذه الثروة المعدنية لاتزال البلاد محرومة من استثمارها والإفادة منها ، ولو وجهت جهودها لاستثمارها لدرت عليها من الخير والحياة والثروة أكثر مما تدره القشرة الظاهرة من أراضيها ، ولفتحت لها موارد جديدة لزيادة دخل البلاد وأهلها . ولقد عرف حتى الآن أن فى جوف الأرض المصرية معادن كثيرة ، منها الحديد والذهب والرصاص والنحاس والنيكل والكروم والولفرام والنطرون والاسبستوس والمنجنيز والفوسفات والكاولين والقصدير والزنك والكبريت والملح والشبة وغيرها ، وكثير من الأملاح التى تستعمل فى صناعة التلوين ومواد الدباغة ، هذا إلى ما فيها من أحجار الجرانيت والرخام والمرمر والبورفير وغير ذلك ، وبعض هذه الأحجار والمعادن قد استخرج وظهرت مزاياه ومنافعه ، ولكن الجانب الأكبر من هذه الثروة لايزال مطمورا فى جوف الأرض ، ومن الواجب أن توجه الحكومة والأثرياء جهودهم للتنقيب والكشف عن هذه الثروة واستثمارها

وقد ثبت أن مصر غنية بمنابع البترول ، وما اكتشف منها حتى الآن ينبىء بذلك ، وواجب على الحكومة أن ترسم سياسة بترولية ترمى إلى استثمار هذه المنابع ، وتبعد عنها قدر استطاعتها النفوذ الأجنبى والاستغلال الاستعمارى ، وأن توجه جهودها لمسح المناطق التى يدل تكوينها الجيولوجى على وجود المعادن فيها للوصول إلى استخراج كنوزها واستثمارها

استثمار الثروة المائية

وتنمية مصايد الأسماك

مصر من أغنى البلاد فى الأسماك ، فسواحلها البحرية ممتدة وتقع على بحرين

عامرين بشتى أنواع السمك ، عدا ما بها من البحيرات والنيل الذى يجرى فيها وما يتفرع عنه من المجارى المائية الغنية بهذه الثروة ، وهى تنتج فى الوقت الحاضر سنويا ٥٣ ألف طن من الأسماك يقدر ثمنها بنحو مليونين من الجنيهات ، وهذه الصناعة مصدر رزق لنحو سبعين ألفاً من الصيادين ومثل هذا العدد من العمال والوسطاء والتجار

وهذه الثروة تتضاعف إذا وجدت من الحكومة عناية وجهدا فى سبيل تنميتها واستغلال مواردها وإمدادها بأدوات الصيد الحديثة والمعدات الصالحة ، وإنشاء مزارع مائية لتجارب توالد الأسماك وتربيتها فى الجهات الصالحة لها . واستيراد الأنواع التى يمكن توطينها فى المياه المصرية ، وإنشاء معاهد لتعليم فن الصيد على الأساليب المنتجة ، وتشجيع البحوث العلمية عنها ، واتباع الوسائل الفنية لحفظ الأسماك ، وبخاصة السردين فى العلب ، وتجفيف ما يصلح للتجفيف منها وتمليحه واستخراج الزيوت والجلود والأسمدة وبعض المصنوعات الصدفية منها ، وحسن تصريف الأسماك ومنتجاتها فى الأسواق القريبة والبعيدة ، والعناية باستخراج الإسفنج من المياه المصرية ، فإنه من خير أنواع الإسفنج فى العالم ، ولكن ليس للمصريين حتى الآن نصيب فى استثماره

والواقع ان الحكومة مهملة هذه الناحية ، ومن نتائج هذا الإهمال أن إنتاج الصيد لم يحرم من النمو فحسب ، بل تراجع وتناقص إلى حد أن إنتاج بحيرة المنزلة وهى أكبر مورد للصيد قد نقص نقصا هائلا عما كان عليه سنة ١٩٢٥ ، إذ نزل إلى الثلث ، ومن الواجب على الحكومة أن تنهض بهذه الناحية الهامة ، فإنها ، إلى جانب ما تدره على المحترفين للصيد من الأرباح والمكاسب ، توفر للشعب غذاء من خير أنواع الأغذية الشعبية وأحسنها أثراً فى تحسين صحة الطبقات المحرومة منه

البنوك الصناعية

إذا كان لبنك مصر الأثر الكبير فى تمويل الصناعات بما أسسه من الشركات الصناعية ، فكم يكون لبنك مخصص للصناعة من الأثر فى نهوض الصناعات وإمدادها

بالمال والمساعدات وتوجيهها التوجيه الى المؤسس على العلم والخبرة والتجارب

هذا إلى أن عمل البنك الصناعى للصناع لا يقل ضرورة عن عمل بنك التسليف الزراعى للزراع ، فهو يؤدى للصناع ما يؤديه بنك التسليف الزراعى للزراع ، لأن البنوك الصناعية تمد الصناعات وبخاصة الزراعية منها بالقروض الموسمية التى تقرضها للصناع والزراع الصناعيين بضمان منتجاتهم المصنوعة ، فهى وسيلة حيوية للنهضة الصناعية ، وبغيرها يعجز الصناع فى الغالب عن متابعة إنتاجهم الصناعى ، أو يصبحون تحت رحمة المرابين الذين يستغلونهم ويتسببون فى فقرهم وبوار صناعتهم

ولقد أحسنت الحكومة صنعا بإنشاء البنك الصناعى فى العام الماضى (١٩٤٨) ، فعسى ان يؤدى ما ينتظر منه من تمويل الصناعات الكبرى والصغرى وإمدادها بمختلف أنواع المساعدات

وإن كثيراً من المشروعات الصناعية العامة لجديرة بمساهمته فيها ، مثل توليد الكهرباء والغاز ، والأسمدة الكيماوية ، ومشروعات المياه ، والنقل البرى والبحرى والجوى ، واستغلال المعادن والصناعات الثقيلة ، وما إلى ذلك

الصناعات الحربية

على الحكومة إحياء الصناعات الحربية ، واستكمال حاجات الدفاع من ذخيرة ومدافع وبنادق وسلاح ومهمات وعتاد من مصانع البلاد . فمن المحقق أنه لا يمكن لأمة تريد أن تحافظ على كيانها أن تعتمد على الخارج فى استيفاء حاجاتها من السلاح ، إذ لا يتوفر لها ذلك أثناء الحروب ، وقد تمتنع الدول المصدرة للسلاح عن إمدادها بما تطلب ، لأسباب سياسية أو حربية ، فالدولة تعتمد على الغير فى إمدادها بالسلاح تحكم على نفسها مقدما بالهزيمة ، وهيهات أن تطمئن على كيانها إلا إذا توافرت لديها الصناعات والمنتجات الحربية

هذا إلى أن إنشاء المصانع الحربية ينهض بحركة العمران ، ويفتح آفاقا واسعة للنشاط الاقتصادى فى البلاد وتشغيل العمال والفنيين والموظفين

فالصناعات الحربية تقتضى إنشاء مصانع للسلاح والذخيرة ، ومصانع للحديد

والصلب والمدافع والبنادق والسيارات والدبابات والطائرات ، ومصانع للنسج ، وأعمال الخشب والبناء ، والصناعات الكيماوية ، وما إلى ذلك

والحكومة قد قصرت السنين الطويلة فى إنشاء المصانع الحربية ، وهذا التقصير من أهم أسباب ضعف البلاد الحربى والسياسى ، وليس لها عذر فى تقصيرها ، لأن تاريخ مصر الحربى يشهد باستعدادها لهذه الصناعات إذا توافرت الهمة والإرادة القوية

لقد أنشأت مصر فى عهد محمد على الكبير دار صناعة (ترسانة) كبرى فى « القلعة » لصنع البنادق وصب المدافع ، كان بها مصنع للبنادق يخرج كل شهر من ٦٠٠ إلى ٦٥٠ بندقية ، وكان بها معمل لصب المدافع ، يخرج كل شهر ثلاثة إلى أربعة مدافع ، وكانت تصنع فيه مدافع الهاون ذات الثمانى بوصات ، ومدافع قطرها ٢٤ بوصة

وكان بهذه الترسانة قسم خاص لصنع زناد البنادق ، والسيوف والرماح للفرسان ، وحقائب الجنود ، وحمائل السيوف ، وكل ما يلزم لتسليح الجنود من المشاة والفرسان ، وحلية الخيل من اللجم والسروج وما إليها ، وفيها مصنع واسع لعمل صناديق البارود ، ومواسير البنادق ، ومصنع آخر لصنع ألواح النحاس التى تستخدم لوقاية السفن الحربية [١]

وإلى جانب مصنع البنادق بالقلعة ، أنشأ محمد على معملا آخر لصنعها بالحوض المرصود ، كان يخرج فى الشهر نحو ٩٠٠ بندقية ، ومعملا ثالثا فى ضواحى القاهرة [٢] ، وستة معامل للبارود أقيمت فى القاهرة . والبدرشين . والأشمونيين . والفيوم . واهناس . والطرانة ، أنتجت فى سنة واحدة وهى سنة ١٨٢٣ ١٥٧٨٤ قنطاراً من البارود

وقد زار المارشال مارمون ترسانة القلعة سنة ١٨٣٤ ، فأعجب بنظامها

---

(١) و (٢) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا «عصر محمد على» ص ٣٠٢ وما بعدها (طبعة ثانية)

وأعمالها ، وكتب عنها ما يلى : « زرت دار الصناعة بالقلعة وعنيت بها فحصا وتقصيا ، فألفيت البنادق التى تصنع فيها بالغة من الجودة مبلغ ما يُصنع فى مصانعنا ، وهى تصنع على الطراز الفرنسى ، وتتخذ فيها الاحتياطات والوسائل التى نستعملها نحن لضمان جودة الأسلحة ، وتتبع النظام نفسه الذى نتبعه نحن فى تصريف العمل وتوزيعه ، والرقابة عليه ، وكل ما يصنع فيها يعمل قطعة قطعة ، ومعمل القلعة يضارع أحسن معامل الأسلحة فى فرنسا من حيث الإحكام والجودة والتدبير[١] »

وزار المصانع الثلاثة للبنادق ، وذكر أنها تصنع فى السنة ٣٦ الف بندقية عدا الطبنجات والسيوف[٢]

فهذه الحقائق والمشاهدات تدل على أن مصر تستطيع إذا أرادت أن تنشىء المصانع الكفيلة بسد حاجتها من البنادق والذخائر والمدافع والعتاد ، وإذا كانت الحكومة قد أنشأت هذه المصانع منذ ١٥٠ سنة ، فهى ولاريب أقدر على إنشائها بعد أن خطت الخطوات الواسعة فى التقدم الصناعى ، ولا ينقصها لتحقيق هذا الغرض إلا العزيمة والإخلاص فى العمل

صناعة النقل البحرى
وإنشاء البحرية المصرية

ليس لنا إلى الآن (١٩٤٨) أسطول تجارى يذكر ولا خطوط للملاحة ، مع أن هذه الوسائل ضرورية لنشر تجارتنا وتمصيرها وزيادة موارد البلاد من التجارة والملاحة ، وصادراتنا وارداتنا تنقل فى الغالب على سفن أجنبية ، فتضيع على البلاد كل عام ملايين الجنيهات فى أجور النقل ورسوم التأمين ، وقد يتعطل نقل المتاجر التى نحتاج إلى تصديرها أو استيرادها ، ولو توافر لمصر أسطول تجارى

---

(١) رحلة الدوق دى راجوز (المارشال مارمون) ج ٣ ص ٢٨٣

(٢) رحلة الدوق دى راجوز ج ٣ ص ٢٨٤ ، وعصر محمد على ص ٣٠٦ (طبعة ثانية)

لما تسربت هذه الملايين إلى شركات النقل الأجنبية ، ولصارت إلى الأهلين ، وتفتحت آفاق العمل المثمر للمهندسين والضباط والبحارة والعمال ومن إليهم ، فمن أوجب واجبات الحكومة إنشاء أسطول تجارى ، وعليها أن تبادر ولو بابتياع بعض البواخر تكون ملكا لها وتنقل عليها مبيعاتها إلى الخارج ومطلوباتها من الخارج أيضا

وعليها تقديم المساعدات المالية للبواخر والمنشآت البحرية المصرية كما تفعل الحكومات الأوروبية

ومن واجباتها توسيع الموانىء المصرية الحالية واستكمالها وإنشاء موانىء جديدة كميناء دمياط ، لكى تساعد على نمو التجارة والعمران

ويجب عليها تأسيس دور الصناعة (الترسانات) لإنشاء البواخر التجارية والحربية ، وإصلاحها ، وتعليم طوائف الشباب فنون البحرية والعمل بالسفن

ولا يستساغ القول بأن مصر ليست مستعدة لإنشاء السفن التجارية ، والبوارج الحربية ، فلقد أنشأت بالاسكندرية سنة ٢٩ — ١٨٣١ الترسانة الكبرى التى كانت تبنى فيها البوارج الحربية وسفن النقل ، وإليها يرجع الفضل فى تشييد الأسطول المصرى الذى كان له الشأن الكبير فى عهد محمد على (١)

ولقد زار المارشال مارمون هذه الترسانة سنة ١٨٣٤ ، فأثنى على نظامها وضخامتها ، وبهرته دقة أعمالها وكفاءة عمالها المصريين ، وكتب عنها مايلى :

« زرت الترسانة والأسطول ، وكنت شديد اللهفة لزيارة هذه المنشآت المدهشة التى لم يكن يتصور العقل أسيسها ، ففى سنة ١٨٢٨ لم يكن بالاسكندرية إلا ساحل مقفر ، ولكن هذا الساحل أصبح فى سنة ١٨٣٤ مغطى بترسانة كاملة بنيت على مساحة واسعة ، وأحواض للسفن ، ومخازن ومعامل ومصانع لكل نوع ،

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك كتاب عصر محمد على الفصل الحادى عشر

ومما استوقف نظرى ورشة الحبال التى يبلغ طولها ١٠٤ قدما ، أى فى طول ورشة الحبال بثغر طولون ، وقد شاهدت فى الترسانة عمالا يعملون فى مختلف معاملها ، ولهم مهارة فى كل ما يعهد إليهم من الأعمال البحرية ، وهم جميعا من المصريين ، ويسود بينهم النظام والعمل والنشاط ، وهذه الترسانة التى لم يمض على إنشائها أكثر من ست سنوات قد صنع فيها عشر بوارج ، سلاح كل منها مائة مدفع ، وقد تم تسليح سبع منها تمخر العباب الآن ، أما الثلاث الأخرى فلا تزال بالحوض على وشك نزولها إلى الماء ، هذا عدا السفن التى من نوع الفرقاطة ، والكورفت والأبريق ، مما جعل عدد الأسطول يزيد على ثلاثين سفينة حربية ، وقد تمت هذه المنشآت ووصلت البحرية المصرية إلى هذه النتائج المدهشة فى ذلك الزمن القصير فى بلاد ليس فيها أخشاب ولا حديد ولا نحاس ، ولم يكن فيها عمال ولا بحارة ولا ضباط مجربون ، أى أنها كانت مفتقرة إلى كل العناصر اللازمة لإنشاء أسطول ، وهذه همة لا نظير لها فى التاريخ ، والفضل فى هذا العمل الجليل راجع إلى كفاية المسيو سريزى ، وإلى عزيمة محمد على الحديدية التى تغلبت على كل الصعاب ، وقد كان العمل يتولاه الرجال الفنيون ، ولكن محمد على كان يقضى أياماً بأكملها وسط العمال فكان حضوره يبعث فى نفوسهم روح النشاط والهمة ، ويذلل العقبات التى تعترض العمل ويحمل كل واحد من العمال على بذل كل ما فى طاقته من الجهود »

وقال عن كفاءة المصريين فى الشؤون البحرية :

« ان العربى - يريد المصرى — له حظ عظيم من المقدرة على التقليد تبلغ درجة النبوغ ، وهو متصف بالاستقامة والنشاط والغيرة مع المرونة والطاعة ، وبهذه الصفات يمكن الوصول إلى تحقيق كل ما يريده الإنسان ، وبفضل هذه المزايا صار العمال الذين خرجوا من صفوف الفلاحين إخصائيين فى الفروع والفنون التى توفروا عليها ، كلٌّ فيما خصص له

« ولم يقتصر الأمر على تدريبهم على أعمال الخشابين والنجارين والحدادين ، بل تخصص منهم كثيرون لأعمال بلغت غاية الدقة ، فنجحوا فى صنع آلات البحرية ، كالبوصلات والنظارات ، وقد شاهدتُ بنفسى المعامل التى تصنع فيها

هذه الآلات ، والعمال الذين يصنعونها ، ورأيت الإتقان فى صنعها ، والعمال الفنيون الذين يصنعونها لم يمض عليهم سنتان فى التمرن على تلك الأعمال . ومن الحق أن يقال إنه لا ينتظر الوصول إلى هذه النتيجة بمثل هذه السرعة من عمال أوروبيين يؤخذون من صفوف الفلاحين مهما كانت الأمة التى يختارون منها »

وقال عن زيارته لبعض قطع الأسطول المصرى الذى أنشىء فى هذه الترسانة :

« نزلت إلى الميناء لزيارة البوارج المصرية الراسية بها ، وكان عددها سبعا ، عادت حديثا من جولة فوق ظهر البحار على سواحل آسيا (سوريا والأناضول) قضت فيها ستة أشهر ، وكل بارجة منها مسلحة بمائة مدفع ، ومدافعها كلها من عيار واحد ، ولا شك أن وحدة العيار لها فائدة كبرى عندما تشتبك البوارج فى القتال ومن المدهش أن هذه الميزة السهلة فى ذاتها لم تلتفت لها الدول البحرية الكبرى وأن ابتكارها يجىء على يد دولة أجنبية تبدأ عهدها بالحضارة »

وقال عن زيارته لبارجة الأميرال مصطفى مطوس باشا قائد الدونتمة : « استقبلنى مطوش باشا بالتعظيم المعتاد وعلى قصف المدافع فوق ظهر بارجته (عكا) التى كان يركبها ، وكان يصحبنى الأميرال بيسون Besson ، وقد تفقدت البارجة ، وأمعنت النظر فيها بعناية خاصة ، فلم أر إلا ما يستوجب الإعجاب بنظامها وترتيبها ، وهذه البارجة كغيرها من البوارج الكبرى هى المنشآت البديعة التى أخرجتها ترسانة الإسكندرية ، وقد اشتركت فى الحرب مرتين على ظهر البحر »[1]

وكتب كلوت بك يصف ما بلغته البحرية المصرية من القوة والتقدم وقتئذ :

« مما لا ريب فيه أن إيجاد ترسانة وانشاء اسطول على ذلك الوجه من السرعة لمما يقضى بالعجب ، ويدل على قوة العبقرية ، فقد كان شاطىء البحر بالاسكندرية كالصحراء الخالية من كل أثر لكائن ، فلم تمض سنوات أربع حتى عمر بترسانة كاملة الأدوات ، مستجمعة لشتات اللوازم والتجهيزات ، فمن قواعد منحدرة لإنشاء السفن عليها وتنزيلها الى البحر ، وورش ومخازن ، ومصنع للحبال تمتد بنايته طولا

---

(١) رحلة الماريشال مارمون ج ٣ ص ١٧١ وعصر محمد على ص ٤٢١

ألفا واربعين قدما ، أى كطول مصنع الحبال فى ثغر طولون ، وانشئت فى خلال تلك المدة دونتمة مؤلفة من ثلاثين سفينة ، وسلحت وجهزت بالعدد والرجال ، وجربت للمرة الأولى من انشائها فى مطاردة أحد الاساطيل العثمانية

« وما هى الا فترة قصيرة من الزمن حتى ادهشت البحرية المصرية أساطين علم البحر وثقافته ، سواء بدقة حركات السفن وضبطها ، أو بدربة البحارة وحسن قيامهم على الأعمال المنوطة بهم ، وقد أصبح المصريون ، وهم شعب مفطور على الامتثال ومحامد الخصال ، كأنهم خلقوا لممارسة البحر ، ولقد سبق لنا ذكر فضائلهم الحربية ومناقبهم العسكرية ، ونقول الآن إنه بالنظر الى سكناهم شواطىء النيل وهو النهر الذى بلغ من السعة فى نظرهم الى تسميتهم إياه بالبحر ، كانوا من أقدر الناس على السباحة وأميلهم الى معاناة فنون الملاحة ، ومن المناقب التى توافرت فيهم غير ما تقدم تأثرهم الشديد بعوامل المناظرة ، وحبهم ألا يحرز قصب السبق سواهم ، ومعلوم أن ثغر الإسكندرية تتردد عليه باسم الزيارة سفن كثيرة تخفق عليها أعلام دول مختلفة ، فكان منظر هذه السفن يبعث فى نفوس الشبان المنتظمين منهم فى سلك البحرية روح الغيرة والحماسة ، ويستفزهم الى الرغبة فى اطلاع الخبيرين فى السفن كل يوم على ما حذقوه من الحركات فى المناورات ، ونما بذلك فى نفوسهم إحساس الشمم ، وتنبه الشعور بالكرامة ، فكانت هذه المظاهر من أقوى العوامل على تنافسهم فى إحراز أوفر قسط من العلوم والفنون ، ويؤخذ من آراء الإخصائيين فى حالة البحرية المصرية أن الفرق بينها وبين بحرية الاستانة كالفرق بين جيوش محمد على البرية وجيوش الباب العالى

« وامتازت بحرية محمد على أول وهلة بالتفوق فى شبه جزيرة (موره) ، وكان من دلائل تفوقها العظيم أن الحراقات اليونانية التى طالما هلعت لمرآها قلوب أهل الاستانة وقبعت بسببها أساطيلهم ، لم تخش بأسها السفن المصرية التى كان يقوم على أمرها فى ذلك العهد ربان السفينة الفرنسى المسيو لوتلليه ، ولقد شرف الأسطول المصرى الجديد مصر ، ورفع ذكرها أثناء حملة سورية ، إذ قامت سفنه بمراقبة سواحل الشام ، ومنعت الأتراك من النزول إليها ، وقبضت فى أثناء على بعض

السفن العثمانية ، وساعدت المصريين على حصار عكا ، واقتفت أثر الدونتمة العثمانية التى كانت أكثر منها عددا وأوفر مددا ، حتى حصرتها فى مرسى (مرمريس) ، ثم دفعتها أمامها حتى مضيق الدردنيل التى أشرفت أن تجتازه لولا مداخلة الدول الأوروبية التى حالت دون تحقيق هذه البغية ، مدفوعة بما هو معروف من عوامل السياسة ،

وكتب ما يلى عن كفاية العمال المصريين ومهارتهم وحسن استعدادهم :

« إن العمال المصريين هم الذين كانوا ينجزون أعمال إنشاء السفن ، وقد أظهروا فيها من الأهلية والدراية ما يوجب الدهش ، وكان يشتغل منهم بالترسانه من ستة آلاف عامل إلى ثمانية آلاف ، أما العمال الأتراك فلم يَبْدُ منهم ما يستوجب ارتياح المسيو سريزى ورضاه عنهم ، لأنهم كانوا من الازدهاء بنفوسهم والنزوع إلى العصيان والتمرد بما يحول دون صلوحهم لإجادة ما يناط بهم من الأعمال ، فكانوا من هذا الوجه على نقيض المصريين الذين كانوا يدركون بسهولة سرّ الصنعة مما كان ينجز أمامهم من الأعمال ويتفهمون دقائقها بما عهد فيهم من الذكاء ودماثة الأخلاق والامتثال للرؤساء ، هذا فضلا عن أنهم فطروا فى فهم ما يعجم عليهم فهمه على تحكيم النظر أكثر منه على الذكاء والعقل ، حتى أن الرسم البسيط يرشدهم إلى فهم حقائق الأشياء بمجرد النظر إليه قبل إمعان الفكر والرؤية فيه ، إلا أن المصرى مع هذا سريع النسيان لما يتعلمه ، فضلا عن أنه إذا بلغ من التعلم درجه ما لا يرغب فى تجاوزها إلى ما بعدها ، وهذا النقص يحول بلاريب دون سعيه إلى الكمال

« وهم أميل إلى مزاولة هذه الصناعات التى أساسها تقليد الأشكال والنماذج الثابته ، ومن ثم تراهم يجيدون صناعة البكر وقماش الأشرعة والحبال ، والبراميل والنجارة الدقيقة ، ويحسنون ثقب الثقوب وقلفطة المراكب ، وإنما لا يمكن الاعتماد عليهم فيها إذا مست الحاجة إلى تغيير الأحجام واستنباط أشكال تخالف ما عهدوه عليه من المثل ، كما يتفق أحيانا فى مصانع الآلات والحدادة والسبك ، ما لم يراقبهم أثناء أدائهم إياها الرؤساء الأوروبيون ، فإنهم فى هذه الحالة يقومون بما هو مطلوب منهم على خير ما يرام ، وترسانة الإسكندرية ، التى يصنع فيها كل شىء بأيدى

المصريين . وتناظر لهذا السبب جميع ترسانات الدنيا ، دليل ناطق على مبلغ مايمكن الاستفادة به من العمال المصريين ، ويقيني أن عامة الشعب فى أوروبا لايستطيعون أن يؤدوا من جلائل الأعمال مايؤديه العمال المصريون فى مثل الوقت القصير الذى يقومون بها فيه » (١)

فإذا كانت مصر قد استطاعت إنشاء تلك الترسانة العظيمة وهذا الأسطول الضخم منذ نيف ومائة عام فكيف يشك فى إمكانها تجديد هذه المنشآت بعد أن بلغت مابلغت من الوعى القومى ومن النهضة العلمية والصناعية ؟ إن الأمر إنما يحتاج إلى شحذ العزائم لإدراك هذه الغاية

هذا ، وإن إحياء البحرية المصرية لايقتصر الواجب فيه على الحكومة ، بل ان السراة من المواطنين يستطيعون أن يساهموا فى هذا المجال بقسط كبير ، باقتناء البواخر والسفن التجارية ، ، إعدادها للملاحة والشحن ، ونقل المسافرين ، وإنشاء دور الصناعة لبناء هذه البواخر وإصلاحها واستكمال معداتها وتجهيزها بكل مايلزمها . لقد كانت لمصر بواخر تجارية عديدة على الطراز الحديث فى عهد الخديو اسماعيل ، بلغت ستا وعشرين باخرة (٢) ، كان لها فضل كبير فى نشاط حركة التجارة الخارجية لمصر وتسهيل مواصلاتها البحرية مع الأقطار الأخرى ، وزاحمت شركات الملاحة الأجنبية فى هذا الصدد ، ونجحت فى عملها ، إذ كانت تجوب البحار رافعة العلم المصرى وتنقل الناس والمتاجر والبريد بين ثغور مصر وشواطىء البحر الأبيض المتوسط فى سوريا والأناضول وبلاد اليونان وشواطىء الدردنيل والبوسفور ، وثغور البحر الأحمر كسواكن ومصوع وينبع وجدة والحديدة ، وتجتاز بوغاز باب المندب إلى زيلع وبربره ، وبقيت هذه البواخر وملحقاتها من المنشآت البحرية إلى أن باعتها الحكومة فى أوائل عهد الاحتلال إلى شركة انجليزية بأبخس الأثمان (٣) . فمن

---

(١) كلوت بك . لمحة عامة إلى مصر ج ٢ ص ٣٧٨ (٢٤٦ من الأصل الفرنسى) و « عصر محمد على » ص ٤٢٦ (طبعة أولى) و ٣٤٥ (طبعة ثانية)

(٢) راجع فى تفصيل ذلك كتاب « عصر اسماعيل » ج ١ ص ١٩٩ .

(٣) مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٧ من الطبعة الأولى

واجب السراة فى مصر أن يساهموا فى تأسيس البحرية المصرية ويبعثوا النشاط والحياة فى منشآتها ، ولديهم كل الوسائل لتحقيق هذا الهدف القومى العظيم

الوحدة الاقتصادية
بين مصر والسودان

على الحكومة أن ترسم سياسة ثابتة تجعل من مصر والسودان وحدة اقتصادية واحدة

إن وحدة وادى النيل ليست حقيقة جغرافية وسياسية فحسب ، بل هى أيضا قاعدة أساسية ضرورية لاقتصاديات مصر والسودان معا ، وهذه الناحية لاتقل شأنا وأثراً عن الناحية السياسية ، لأن كيان الوادى مرتبط بها ، وكل من أجزائه مكمل بعضه لبعض ، ولا غنى لأحدهما عن الآخر

ومن أول دعائم الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان تعهد التبادل التجارى بينهما ، وهذا التبادل لايزال ضعيفا ضئيلا ، ويرجع إلى صعوبة المواصلات ، وقلة العناية التى يجب أن تصدر عن الحكومة وعن الأفراد والهيئات والجماعات بهذه الناحية الهامة ، ثم إلى العقبات التى تضعها الإدارة الاستعمارية فى السودان فى سبيل إنماء هذا التبادل ، على أن هذه العقبات يمكن تذليلها بقوة العزيمة والعمل الجدى المتواصل

ان السياسة الاستعمارية قد عملت على فصم عرى الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان ، فأقامت العقبات والعراقيل فى طريق المواصلات بينهما ، وحالت دون ربطهما بالسكك الحديدية التى تسهل نقل المتاجر بين البلدين ، وأنشأت مدينة بورسودان لتحويل تجارة السودان عن طريق مصر والحيلولة بينهما اقتصاديا ، وأحجمت الحكومة المصرية بتأثير الاحتلال حتى سنة ١٩٤٨ عن مد الخط الحديدى إلى السودان ، مع أن المسافة بين نهاية الخطوط الحديدية فى أسوان وبدايتها فى السودان لاتتجاوز ثلثمائة كيلو متر ، ومنعت مده فيما يلى أسوان جنوبا أى فى مديرية أسوان ذاتها ، كما ظلت البواخر النيلية بين أسوان ووادى حلفا إلى

الآن (١٩٤٨) تابعة للإدارة الاستعمارية فى السودان ، مع أن هذه البواخر تجرى فى أراض مصرية بحت

وأدت التفرقة فى النظام الجمركى الى ضعف التبادل التجارى بين البلدين ، ومزاحمة المنتجات الأجنبية للمنتجات المصرية مزاحمة غير مشروعة ، ذلك أن المادة السابعة من اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الباطلة تنص على أنه « لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها إلى السودان ولكن يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية ، إلا أنه فى حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانىء ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج ، ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت لآخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن »

فلما عدلت مصر نظامها الجمركى سنة ١٩٣٠ كما تقدم بيانه وأخذت بنظام الرسم النوعى بما يتفق مع صالح الإنتاج الأهلى بدلا من نظام الرسم القيمى الذى كان معمولا به من قبل ، لم يسر هذا التعديل على السودان ، وبقى النظام الجمركى فيه على حاله ، وبقيت الرسوم على الواردات الأجنبية إليه وبخاصة المنسوجات والأحذية مخفضة لدرجة جعلت البضائع الأجنبية الرخيصة والرديئة تغمر الأسواق ولا تدع مجالا لتصريف المنتجات المصرية فيه

ولما شبت الحرب العالمية الأخيرة عمدت حكومة السودان إلى تقييد تصدير الحاصلات السودانية إلى مصر تقييدا أضر بمصلحة البلدين وجعلت التصدير محتكرا فى يد هيئة بريطانية ، فأخذت هذه الهيئة تشترى حاصلات السودان بأسعار منخفضة ، وتبيعها فى مصر بأضعاف قيمتها ، وعادت أرباح هذا الاحتكار على الهيئة البريطانية ، وحرم منها المصريون والسودانيون على السواء

فالوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان تقتضى امتداد الخطوط الحديدية

بينهما ، واتباعهما نظاما جمركيا واحدا ، وتيسير حرية التبادل التجارى بينهما ، ومنع القيود التى تعرقل هذا التبادل

وغنىٌ عن البيان أن هذه الوحدة لا تقوم مع وجود الاستعمار البريطانى فى السودان ، وان جلاء هذا الاستعمار هو السبيل الفعال إلى تحقيق هذه الوحدة

وقد وجه « المؤتمر الاقتصادى الأول » الذى انعقد بمصر فى أبريل سنة ١٩٤٦ جانبا من عنايته إلى هذه المسألة الهامة ، فخصص جلسة ١٩ أبريل لبحث روابط مصر الاقتصادية بالسودان ، وانتهى من بحثه إلى وضع قرارات سديدة ننشرها هنا ، لأن فيها معظم القواعد الجوهرية لتحقيق هذه الوحدة :

( ) نظراً للعلاقة الوثيقة بين الأوضاع السياسية والاقتصادية يرى المؤتمر التمسك بوحدة وادى النيل والجلاء حتى يمكن توجيه الاقتصاد القومى فى شطرى الوادى وفق المصلحة الوطنية المشتركة

(٢) استعادة حرية التعامل التجارى بين مصر والسودان وإزالة كل القيود والموانع والحواجز الجمركية القائمة

(٣) توحيد النظام الجمركى فى مصر والسودان على الأساس النوعى والقيمى مع مراعاة القوة الشرائية لسكان السودان فى أسعار المنتجات المصرية بأسواق السودان

(٤) النهوض بالزراعة فى السودان عن طريق الاستفادة من الخبرة والدراية والعمال والمال على أساس أن مصر والسودان مكملان لبعضهما البعض ولا غنى لأحدهما عن الآخر

(٥) تنسيق وتنفيذ سياسة اقتصادية موحدة من مقتضاها أن ينتج كل من شطرى الوادى ما يلائم استعداده من المنتجات اللازمة للوفاء بحاجة الوادى بشطريه

(٦) تنظيم وتيسير سبل المواصلات بين شمال الوادى وجنوبه مع البدء بتعبيد الطريق البرى الموصل بين حلفا والشلال (شلال اسوان) وإنشاء خط للسكك الحديدية بينهما وتخفيض أجور النقل المتبادل على أن يعمل فى المستقبل على توحيد سعة الخطوط الحديدية فى كل من مصر والسودان

(٧) إنشاء خطوط جوية مصرية تربط بين المدن المصرية والسودانية وتنظيم رحلاتها بحيث يتيسر انتقال الركاب وبخاصة رجال الأعمال من مدينة فى الشمال إلى أخرى فى الجنوب أو بالعكس فى ساعات محدودة

(٨) النهوض بالصناعات الزراعية فى السودان وفى مقدمتها حفظ وتجفيف الخضر والفاكهة ومنتجات الألبان وتبريد اللحوم وحفظها

(٩) إنشاء صناعات جديدة بالسودان لرفع مستوى معيشة سكانه بواسطة شركات سودانية أو مصرية سودانية

(١٠) تعاون شطرى الوادى على استغلال الثروة المعدنية التى تحتويها أراضيه بإنشاء شركات مشتركة لهذا الغرض

(١١) إنشاء شركات زراعية مصرية سودانية تتولى إصلاح الأراضى واعدادها للزراعة وبيعها لصغار الملاك بشروط سهلة - مع استغلال جزء منها كمزارع نموذجيه

(١٢) إنشاء فروع للبنوك والهيئات العاملة المصرية فى السودان كبنك مصر وبعض شركاته وبنك التسليف والجمعية الزراعية والجمعيات التعاونية وغيرها من الهيئات وذلك لتيسير تمويل المشروعات السودانية وتمكين اخواننا السودانيين من الاستفادة بجهود هذه الهيئات فى شتى نواحيها شأنهم فى ذلك شأن اخوانهم المصريين على قدم المساواة

(١٣) تشجيع التعليم الزراعى والتجارى والصناعى فى ربوع السودان بمساعدة الحكومة المصرية والإكثار من البعثات العلمية والعملية المتبادلة بين شطرى الوادى

نظرة فى الميزانيات

إن الميزانية هى مرآة الحياة الاقتصادية والمالية للدولة وللأمة ، وهى ليست مجرد أرقام للدخل والخرج ، بل هى صورة لسياسة الحكومة الإنشائية وماتنفقه فى شتى ضروب الإصلاح والتعمير

فمن الواجب أن تكون الميزانية ميزانية إنتاج وإصلاح لا ميزانية أرقام وموظفين فحسب

ما الذى يُنفق من الميزانية على تنمية نتاج البلاد واستثمار مواردها وزيادة ثروتها وتنمية دخلها ودخل الأهالين ؟ ما الذى ينفق منها على إصلاح شؤونها الصحية والثقافية والاجتماعية ؟ هذا هو الأساس الذى يجب أن يوضع للميزانية ، أما أن يكون أساسها أن تكون ميزانية أرقام وموظفين فهذا ليس سبيل النهوض والتقدم

من الممكن أن توضع الميزانية بحيث تتسع لمرتبات الموظفين ، وفى الوقت نفسه تجعل منهم أداة إنتاج وعمران ، وبهذه الطريقة تزيد من دخل البلاد وفى الوقت نفسه تزيد من عدد الموظفين المنتجين وترفع من مستواهم

فالمشاريع العامة التى تتصل بإنتاج البلاد تزيد من عمرانها ودخلها ، وتوجد مجالا حيويا لعدد أكبر من السكان وتوفر لهم أسباب اليسر والرخاء ، وتستلزم عددا أكبر من الموظفين ، فهذه المشاريع هى العامل الحيوى الأكبر فى حل مشكلة الموظفين والعمال المتعطلين حلا يوفق بين مصلحة الموظفين ومصلحة الدولة

إن البلاد فى حاجة إلى مشاريع عديدة للإنتاج والعمران ، فلتنفق عليها الحكومة ولتخصص لها فى الميزانية الجانب الأكبر من نفقاتها ، فإنها بذلك تزيد من أبواب الدخل فى الميزانية وتزيد أيضا من أبواب الدخل للبلاد عامة وللأفراد خاصة

ويجب أن تتسم الميزانية بالطابع الشعبى ، بحيث يخصص الجانب الأكبر فيها لإصلاح حالة طبقات الشعب ورفع مستواهم المادى والثقافى والاجتماعى والتخفيف عنهم ، وتخصيص المبالغ الكافية للأعمال العمرانية ، أو بعبارة أخرى يجب أن تكون الميزانية شعبية لا بيروقراطية (وظائفية) ، يجب أن تكون منتجة فى ازدياد ثروة البلاد ورخائها ، لا مقتصرة على إقرار الأمر الواقع و «تسديد الخانات»

يوجد فى الحكومة موظفون زائدون عن حاجة العمل ، لأن الحكومة

لاتوجد لهم عملا منتجا مثمرا تستخدمهم فيه ، ويتخرج كل عام أفواج من المتعلمين من مختلف الكليات والمعاهد يجدون أشق الصعوبات فى العمل والاستخدام ، ويوجد أيضا أفواج من العمال المتعطلين ، وهـذه المشكلة لا تحل إلا بالإقبال على المشاريع الإنتاجية العامة التى تضع الحـكومة برامجها وتنفذها فتوجد مجالا فسيحا لاستخدام أولئك الأفواج من المتعلمين والعمال وتوفر لهم أسباب اليسر والرزق وفى الوقت نفسه تزيد من عمران البلاد وتقدمها

وفى ذلك تقول اللجنة المالية بمجلس النواب عن ميزانية سنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ :

« قد لجأت بعض الحـكومات إثر الحرب الماضية إلى تشغيل العمال العـاطلين وذلك بإنشاء الطرق التى كانت لازمة لها والتوسع فى ذلك ، وكذا فى إصلاح الأراضى البور ، وقد أسفرت هذه الوسيلة عن خير النتائج ، وحل جانب من مشكلة البطالة ولاشك أن الحـكومة وهى مدركة لكل هذه الحقائق ستعمل مافى وسعها للقضاء على هذه المشكلة الاجتماعية ، وفى مصر مشروعات إصلاحية واسعة المدى تنتظر الأيدى العاملة لإنجازها »

إصلاح النظام المالى

لا سبيل إلى اطراد النهضة الاقتصادية مالم يكن لها أساس وطيد سليم من النظام المالى

ومما يؤسف له أن النظام المالى الذى لاتزال تسير عليه البلاد يعطل نهضة البلاد الاقتصادية

وأول عامل فى فساد هذا النظام طريقة اصدار العملة الورق (البنكنوت) ، فإنه متروك للبنك الأهلى اسما ، الأجنبى فعلا ، وهـذا البنك هو الذى منح امتياز إصدار أوراق النقد ، مما كان السبب فى تراكم الأرصدة الاسترلينية وجعل منتجات البلاد ومبيعاتها تخرج من أيدى الأهلين بمقابل سندات على البنك ، وقد كانت هذه الطريقة ولاتزال من أسباب غلاء المعيشة

فإصلاح النظام المالى يقتضى استرداد الأرصدة الاسترلينية ، وتغيير نظام إصدار العملة الورق ، وجعل الإصدار بتوجيه الحكومة ورقابتها الفعلية ، وأن يتولى إصدارها بنك مركزى مصرى إسماً وفعلا ، وإلى أن يتم إنشاء هذا البنك يجب أن تستعمل الحكومة حقها فى إلزام البنك الأهلى الحالى بجعل نصف غطاء أوراق النقد التى يصدرها ذهبا والنصف الآخر من الأسهم والسندات التى تختارها الحكومة وتحددها وتعينها كما يقضى بذلك قانون تأسيسه ، لا أن يترك الأمر لهواه وإرادته ، ويجب لذلك إلغاء القرار الصادر من وزارة المالية فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٦ أثناء الحرب العالمية الأولى بالترخيص مؤقتاً للبنك بأن يستعيض بسندات الخزانة البريطانية عن الغطاء الذهبى (١) لأن هذا القرار هو مصدر الأرصدة الاسترلينية التى ناءت بها البلاد ، ولا يمكن أن يتحقق استقلالنا النقدى قبل إلغاء هذا القرار (٢)

والبنك المركزى هو الأداة الفعالة لدعم استقلالنا النقدى وتنظيم سوقنا المالية

واجبات المواطنين

ان واجبات المواطنين تدخل مبدئياً ضمن واجبات الحكومة ، لأن الوزراء ورؤساء المصالح والموظفين هم من المواطنين الذين عليهم أن يؤدوا واجباتهم بالذمة والصدق ، تلك الواجبات التى تتطلبها منهم صفة المواطن قبل أن تقتضيها صفة موظف الدولة

وعلى المواطنين عامة واجبات أخرى ، وهى أن يوجهوا أفكارهم وعزائمهم

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك كتاب ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٥٧

(٢) فى سنة ١٩٤٨ صدر القانون رقم ١١٩ لتلك السنة ، وهو يقضى بأن تضمن أية زيادة فى إصدار البنكنوت من تاريخ العمل به بسندات مصرية أو أذونات على الخزانة المصرية ولعل فى تنفيذ هذا القانون بعض العلاج للنظام الذى تولد عن قرار ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٦ وما يجعل للحكومة بعض الرقابة على النظام النقدى ويسد الباب فى المستقبل على الأرصدة الاسترلينية

ونياتهم إلى المساهمة فى نهضة البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، لأن حركة التحرير السياسى لاتكتمل كما أسلفنا القول إلا إذا اقترنت بها حركة التحرير الاقتصادى والتقدم الاجتماعى

ومن أول واجبات المواطن أن يشجع كل ماهو مصرى من المنتجات الزراعية والصناعية والتجارية ، لأن هذا التشجيع هو عنوان الوطنية ، فلا يشترى إلا من صانع مصرى ، أو تاجر مصرى ، ولا يأكل إلا طعاماً مصريا ، ولا يلبس إلا ملابس مصرية ، ولا ينزل إلا فى فندق مصرى ، ولا يجلس إلا فى مقهى مصرى ، هذه دعوة قد يتأولها بعضنا بأنها دعوة إلى التعصب الوطنى ، وأنا أقول : فلتكن تعصبا وطنيا ، فإن الوطن أحوج مايكون إلى التعصب له من أبنائه ، ومهما قيل عن هذه الدعوة فإنها هى الحقيقة الواقعة لدى الشعوب التى نحتذيها فى الوطنية والتقدم ، وهذه الشعوب ليست فى حاجة إلى مثل هذه الدعوة ، لأنها تتبعها فعلا فهى لاتحتاج إلى من ينبهها إليها ، إذ هى تدرك أنها من بدهيات الوطنية ومن أول مظاهرها العملية ، لأن الوطنية عند الشعوب الحية ليست كلاما أجوف ، ولا عبارات طنانة رخيصة ، بل هى إيمان وإخلاص ، وعمل وجهاد

فتشجيع كل ماهو مصرى واجب على المواطنين ، وإلى جانبه يجب على الصناع وأصحاب المصانع والمتاجر من ناحيتهم أن يبذلوا أقصى جهودهم لإتقان عملهم وتحسين إنتاجهم ومسايرة التقدم الصناعى ومراعاة مصلحة الجمهور إلى جانب مصلحتهم . بحيث لايقفون منه موقف الاستغلال ، ولا يقتضون منه أكثر من الربح المشروع ، فإن رعاية مصلحة الجمهور وسيلة ضرورية للتقدم الاقتصادى ومن شأنها تحبيب المواطنين فى الإنتاج المصرى دون الإنتاج الأجنبى

واجبات الأثرياء

يجب عليهم استثمار أموالهم فى المشاريع الاقتصادية القومية من صناعية وزراعية وتجارية وملاحية ، كل بحسب مقدوره

لقد هيأت لهم الظروف مجال العمل فى هذه النواحى ، فعليهم أن يساهموا

فى ازدياد ثروة البلاد بالإقبال على إنشاء المؤسسات الاقتصادية التى تفيدهم ، وفى الوقت نفسه تعود فائدتها على مواطنيهم وعلى البلاد عامة

ولقد برهنت المنشآت التى أسسها الأثرياء المصريون أفرادا أو جماعات على نجاح عظيم ، إذ أديرت بكفاية وحسن تدبير ، وصدق عزيمة ، ونال أصحابها منها الأرباح الوفيرة ، فليكن هذا النجاح حافزاً لهم ولغيرهم على استثمار أموالهم وكفاياتهم فى هذا المجال الفسيح

واجبات المواطنات

وعلى المواطنات المصريات أن يساهمن فى التقدم الاقتصادى ، فيلتزمن أولا حدود الاقتصاد فى بيوتهن ، ثم يتعاهدن على تنشيط المنتجات والمصنوعات المصرية بدلا من الأجنبية

لنهن إن فعلن ذلك ساعدن على تحويل التجارة والصناعة إلى أيد مصرية ، أما أن يؤثرن المصنوعات والمتاجر والأزياء الأجنبية ، ولا يلقين بالا إلى وجوب تنشيط كل ماهو مصرى ، فهذا يتنافى مع واجبات المواطنات المثليات

إننا نشاهد الهنديات المثقفات المتخرجات من أرقى الجامعات الأوروبية والأمريكية يحرصن على أن يرتدين ملابسهن من مصنوعات بلادهن ويظهرن بها وبأزيائهن الوطنية فى المحافل والمجتمعات فى أرجاء العالم ، فيكسبن بذلك احترام الناس ، من مختلف الطبقات والأجناس ، وإن ارتداءهن مصنوعات بلادهن ولو كانت أقل جودة أو أقل رونقاً وأناقة من المصنوعات الأجنبية ليزينهن أكثر من أرقى الأزياء الأجنبية . فحبذا لو نهجت المصرية هذا النهج فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية

وللنساء دور هام يقمن به فى أوروبا وأمريكا فى الحركة التعاونية ، وبخاصة فى التعاون المنزلى ، فإنهن باشتراكهن فى جمعيات التعاون للاستهلاك وبتنشيطهن لها وقصر مشترياتهن عليها ، وتعضيدهن للفكرة التعاونية عامة ، ومساهمتهن الفعلية فى القيام على شؤونها ، قد أصبحن من أقوى وأعظم دعائم الحركة التعاونية

فعلى المواطنات المثقفات أن يقمن بمثل هذا الدور فى إحياء الحركة التعاونية فى مصر

وعليهن أن يساهمن فى الإنتاج المنزلى ويمارسن صنع بعض أنواعه من مآكل وشراب وملبس ، ففى المأكل والمشرب يستطعن أن يمارسن استخراج بعض أنواع الجبن ، وحذق الطهى ، وصنع الفطائر والحلوى وشراب الفاكهة ، واستخراج ماء الزهر والورد وما إلى ذلك

وفى الملبس وما إليه يستطعن أن يمارسن التطريز والحياكة وأشغال الصوف والزخرفة فيما ينتجن لأنفسهن ولأهلهن ، ويحذقن النسج الرفيع الذى يزين بيوتهن فى الملابس والأثاث والمفارش ، ويكون ذلك عنوانا لرقيهن وتقدمهن وكفايتهن

لقد شهدنا نساء أوروبا أثناء الحرب العالمية الأخيرة يساهمن فى بيوتهن فى نسج الملابس وحياكتها للجنود المقاتلين ، ويقدمنها تبرعا ومساهمة منهن فى الدفاع الوطنى ، فحبذا لو سرت هذه الروح فى البيئة المصرية

وحبذا لو تعاهد النساء المصريات على إمداد الجمعيات ، والمؤسسات الخيرية بما تحتاج إليه من نسيج وملبس للفقراء والمحتاجين من صنع أيديهن

واجبات الشباب

وعلى الشباب من المصريين والمصريات واجبات تنتظر البلاد أن يؤدوها فى فى الميادين الاقتصادية .

عليهم أن يكونوا رسل دعاية للاستقلال الاقتصادى فى مختلف مظاهره ونواحيه ، ولا يصرفهم عن العمل فى هذا المجال أن يكون منهم غير الأثرياء ، أو غير الفنيين ، فإن جهود الشباب الاقتصادية لا تستلزم أن يكونوا أغنياء أو رأسماليين أو فنيين ، بل تقتضى توافر العزيمة الصادقة فى نفوسهم والإخلاص فى العمل

فعليهم أن يؤلفوا المنظمات التى تدعو إلى تشجيع المنتجات والمصنوعات والمنشآت الوطنية وترقيتها والترويج لها وتعميمها

لقد ساهم الشباب فيما مضى فى حركات التحرير الاقتصادى

فكان لهم فضل كبير فى بعث الحركة التعاونية سنة ١٩١٠ وما تلاها ، وكان لهم عمل مشكور سنة ١٩٣٠ وما بعدها في الترويج للصناعات الوطنية على أثر الأزمة المالية والاقتصادية التى انتابت البلاد فى ذلك العهد ، فقد نبهت هذه الأزمة أذهان المواطنين إلى وجوب مضاعفة الجهود لإحياء الصناعات الوطنية ، لكى تنمو موارد الثروة القومية ، وتجد البلاد فى المشروعات الصناعية ما يدعم استقلالها الاقتصادى ، فلا تعيش عالة على الأمم الأخرى فى حاجاتها الحيوية ، ولا تجعل كل اعتمادها على الزراعة ، وبخاصة زراعة القطن وحده ، لأن هذا الوضع يجعلها عرضة للأزمات التى تتسبب عن هبوط أسعاره فى بعض السنين هبوطا طارئا لا إرادة لها فيه ، ومن ثم اتجهت الأفكار فى أثناء هذه الأزمة إلى تنويع مصادر الثروة ؛ باستحداث أنواع جديدة من الزراعة ، وإحياء الصناعات الوطنية ، كانت هذه الفكرة موجودة من قبل ، وإنما زاد الشعور بتنفيذها بعد أزمة سنة ١٩٣٠ ، واعتنقها كثير من أصحاب الأموال والأعمال ، وأيدها الشباب تأييدا رائعا منتجا

وجاء افتتاح المعرض الزراعى الصناعى العام فى فبراير سنة ١٩٣١ حافزا للنفوس إلى العمل فى هذه الناحية ، إذ تبين من معروضاته أن فى البلاد استعدادا كبيرا للنهضة الصناعية ، وجاء خير إعلان عن تقدم الصناعات المصرية وكفاءة الصناع المصريين ، وبطلت الخرافة التى كان يروجها الاحتلال من أن مصر لا يمكن أن يكون قطرا صناعيا ، وآمن المصريون أن البعث الصناعى ممكن إذا اتجهت العزائم إلى إحيائه وتنظيمه ، وأخذ الشباب يتواصون بوجوب تشجيع الإنتاج المصرى والإقبال عليه ، وتفضيله على الإنتاج الأجنبى ، فبهذه الروح تتجلى الوطنية فى مظهرها العملى ، وتقوى النهضة الصناعية ، وتسترد البلاد استقلالها الاقتصادى

كان الشباب فى طليعة الدعوة إلى هذه النهضة والعمل فيها ، فألفوا اللجان فى مختلف النواحى لتشجيع الصناعات الوطنية ومقاطعة البضائع الانجليزية على غرار ماحدث فى الهند حيث نجحت فكرة المقاطعة ووفقت هذه البلاد إلى الاستغناء

عن البضائع الانجليزية والاستعاضة عنها بالصناعات الهندية وبخاصة فى المنسوجات

أخذت هذه اللجان تستحث الناس على تنشيط المصنوعات الوطنية ، وتعلن عنها فى الصحف وفى نشرات مطبوعة وزعتها فى أرجاء البلاد ، وشرع الكثيرون من مختلف الطبقات يعرضون عن المصنوعات الأجنبية ويستبدلون بها مصنوعات البلاد ، وبخاصة فى الملبس ولوازم المسكن ، فأقبلوا على منسوجات البلاد يقتنونها ويشجعونها ويستكملون بها حاجاتهم ويستغنون بها عن المنسوجات الأجنبية ، وصار الشعار الوطنى الاقتصادى أن تشجيع الصناعة الوطنية فرض واجب على كل مصرى ومصرية ، وصنع الشباب شارة لتشجيع الصناعة الوطنية توضع فى عروة (الجاكتة) ، وهى رقعة صغيرة من النحاس (أو من الصفيح) حليت باللون الأحمر ورسم فى وسطها مغزل مصرى باللون الأبيض ، والمراد من هذه الشارة أن متقلدها يلبس ملابس غزلت ونسجت فى مصر ، وقد اشترك كثير من المواطنات المثقفات فى هذه الحركة المباركة ، وتعاهدن على اقتناء ملابسهن ولوازمهن من المصنوعات المصرية

وكان من أبرز جهود الشباب فى هذا المجال ظهور الدعوة فى أواخر سنة ١٩٣١ لمشروع اقتصادى سمى « مشروع القرش » ، وقوامه جمع اكتتابات عامة أقلها قرش واحد لإقامة مؤسسة صناعية كلما اجتمع من أموال الاكتتابات ما يكفى لتأسيسها ، وقام على هذا المشروع جماعة من الشباب ، وعلى رأسهم الأستاذ احمد حسين والأستاذ فتحى رضوان ، ونشطت حركة الاكتتابات منذ تولى المرحوم الدكتور على ابراهيم باشا رآسة لجنة المشروع ، فكانت رآسته خيراً وبركة وفألا حسناً لنجاحه

وأقيم مهرجان كبير له فى حديقة الأزبكية يوم ١١ فبراير سنة ١٩٣٢ ، فكان مظهراً لنجاحه وإقبال الناس عليه ، وبلغت قيمة الاكتتابات له فى عامه الأول نحو سبعة عشر ألف جنيه ، فدلّ هذا الإقبال على حسن استعداد الأمة لتعضيد المشروعات الاقتصادية النافعة ، وأسست اللجنة بهذا المال مصنعاً للطرابيش فى العباسية ، تم إنشاؤه فى اكتوبر سنة ١٩٣٣ وجهز بأحدث الآلات ، وأخذ ينتج

الطرابيش ، فكان تأسيسه ونجاحه دليلا ملموساً على استعداد البلاد للنهضة الصناعية إذا توافرت العزيمة الصادقة فإن هؤلاء الشباب لم يكونوا فنيين ولا رأسماليين ولكنهم بقوة العزيمة وروح الوطنية نهضوا بهذا المصنع واستعانوا بخبرة الفنيين

وقد نجح هذا المصنع فيما أنشىء له ، فإن البلاد كانت قبل تأسيسه تستورد من الطرابيش الأجنبية ما قيمته ٧٩٠٠٠ جنيهاً سنوياً ، فأخذت تهبط تدريجاً حتى وصلت إلى ٦٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٩

وضم المصنع إلى صناعة الطرابيش صناعة غزل الصوف ، واشترك فى مدة الحرب العالمية الأخيرة فى توريد غزل الصوف إلى إدارة الأسلحة والمهمات بوزارة الحربية وتوريد القلنسوات (البريهات) لسلاح الفرسان الملكى ، والطرابيش لجنود حرس الحدود

لقد تحدثتُ بشىء من التوسع عن هذا المشروع بالذات ، لأنه رمز لجهود الشباب المنظمة فى سبيل نهضة البلاد الاقتصادية ، ومثال يمكن أن يحتذيه شباب لجيل الحاضر والمستقبل ، لأن النهضة لاتكون ارتجالا ، ولا تكون منتجة إذا هى اقتصرت على الكلام والقرارات ، بل يجب أن تقوم على العمل المدروس المنظم ، والمثابرة عليه

لم تتجدد فيما أعلم بعد هذا المشروع جهود منظمة للشباب فى هذه الناحية ، وهذا ولا ريب نقص يؤخذ على الشباب ، وعليه أن يتلافاه ويتابع سيرته الأولى فى الدأب والعمل ، كما عليه أن يساهم فى نهضة البلاد السياسية ، ولا عذر للشباب إذا هو تراخى أو قصر ، فى أية ناحية من هذه الميادين

الفصل الثامن

النهضة الاجتماعية

نظرة عامة

إن المجتمع الراقى السليم هو ولا ريب أقدر من المجتمع المتأخر السقيم على تحقيق أهداف البلاد ، وأقدر منه أيضاً على احتمال أعباء الدفاع الوطنى ، ومواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية ، تلك الأزمات التى لا تخلو منها الحياة الدولية والقومية ، فالصلة وثيقة بين الدفاع والجهاد الوطنى عامة ، وبين حالة البلاد الاجتماعية ، ولا يمكن للحركة الوطنية أن تؤدى رسالتها إلا إذا وجهت جانباً من جهودها لرفع المستوى الاجتماعى للشعب على اختلاف طبقاته

وقد لقيت الحركة الوطنية العقبات والمتاعب فى مختلف مراحلها من جراء تأخر حالة البلاد الاجتماعية ، وكان هذا التأخر من أسباب ركودها حيناً ، وضعفها وتخاذلها أحياناً

الحالة الاجتماعية فى عهد الاحتلال

وإذا أردنا أن نردَّ هذا التأخر إلى أسبابه الرئيسية ، وجب علينا أن نرجع إلى السنوات الأولى للاحتلال ، نجد فيها القواعد التى رسمها وأدت إلى هذه الحال ، فقد أهمل الإصلاح الاجتماعى إطلاقا ، ولم ينفق من الإيرادات العامة شيئا على هذا الإصلاح ، فتدهورت حالة الأمة الاجتماعية تدهوراً بالغا ، ولا نزاع فى أن الاحتلال هو المسئول الأول عن عدم توجيه سياسة الحكومة نحو هذا الهدف ، لانها كانت خاضعة لسلطانه المطلق ، فهو المسؤول من الوجهة الاجتماعية عن سوء حالة طبقا الشعب طيلة عهد الاحتلال

فالطبقة الخاصة من الأغنياء والكبراء والمثقفين قد اتجهت فى مجموعها فى السنوات الأولى للاحتلال وجهة الولاء لسياسته ، والانصراف إلى الحياة النفعية ، فخلت الحياة الاجتماعية من المفاخر والعظائم ، لأن الولاء للحكم الأجنبي يتولد عنه صغار فى النفوس يتنافر مع كل ماهو عظيم ونبيل ، واجتمع إلى ذلك الإسراف فى الترف والبذخ ، والرغبة فى الظهور الكاذب ، واقتباس مفاسد المدنية الغربية ، دون محاسنها ، فصارت هذه الطبقة (فى مجموعها) عنوان الانحلال فى الوطنية والأخلاق ، وأداة للاستغلال الأجنبي فى البلاد ، وتقطعت الروابط بين الطبقات ، لانصراف أفرادها إلى المنافع الشخصية ، دون الحياة القومية

أما الطبقة المتوسطة فى اليسار والعلم ، فهذه اتجهت أيضا إلى الحياة النفعية ، تبتغى بلوغ مراتب الطبقة الخاصة ، ومحاكاتها فى مظاهر الأبهة والبذخ ، فلم يعد على البلاد من جهودها أية فائدة

والطبقة الفقيرة من الفلاحين والعمال ، وهم أغلبية الشعب ، قد ساءت حالتهم فى عهد الاحتلال ، فهو المسئول الأول عن انتشار الجهل والأمية بينهم طوال أربعين سنة ونيف ، وهو بسياسته التعليمية قد حال دون تعليمهم وتهذيبهم وتثقيفهم ، فحرموا نور العلم والتربية الأخلاقية والدينية ، وساءت حالتهم المادية والمعنوية ، وأهمل الاحتلال حالتهم المادية والصحية والمعنوية ، وانتشرت فيهم الأمراض

واجتمعت إلى ذلك رعاية الحكومة للآفات الاجتماعية التى جاءت من أوروبا ، ورعاها الاحتلال وحماها ، فعمت طبقات الشعب على السواء ، كبيرها ومتوسطها وصغيرها ، وأولى هذه الآفات الربا ، فقد انتشر انتشاراً ذريعاً ، وساعد على ذيوعه ما فطر عليه معظم الطبقات فى بلادنا من قصر النظر ، وعدم تقدير العواقب ، وحب الظهور والاسراف ، ووجد المرابون من هذا الضعف ، ومن النظم والقوانين ، ورعاية المحاكم المختلطة ، ما جعلهم يتغلغلون فى مختلف الأوساط ، فى العواصم والبنادر ، والقرى القريبة والبعيدة ، فكبلوا الأهلين بالديون ، مما أفضى

إلى ضياع ثروات الكثيرين منهم ، وانتشار الفقر والبؤس فى الطبقات الكبيرة ، ثم المتوسطة والصغيرة

وانتشرت الخمور الفتاكة بين سكان المدن ، ثم سكان الريف ، وصارت محلات المسكرات تُفتح علنا فى القرى بين الفلاحين ، وفى الأحياء الآهلة بالعمال فى المدن ، برعاية الحكومة وحمايتها ، وفى كنف الامتيازات الأجنبية ، ففتكت بهم فتكا ذريعا ، وأفسدت عليهم صحتهم ودينهم وأخلاقهم ، ونقصت مقدرتهم على العمل والإنتاج ، وساعدت على ازدياد حوادث الإجرام والإخلال بالأمن العام

فبينما الحكومات الأوروبية والأمريكية التى لاتحرم الخمور تحاربها وتمنع انتشارها ، وبخاصة بين الفلاحين والعمال ، وتعقد المؤتمرات الدولية ، وتنشىء اللجان والنظم لمكافحتها والحد من أضرارها ، كانت هذه الآفة تلقى من الحكومة الرعاية والتنشيط ، وصار تجار الخمور فى المدن والأرياف ذرائع للتسليف بالربا الفاحش واستلاب أموال الأهلين وإفساد أخلاقهم

وانتشرت أيضا آفة الميسر ، إلى جانب آفة الخمر ، فساءت حالة الشعب الاجتماعية تبعا لذلك

لم تتقدم إذن حالة الشعب الاجتماعية فى عهد الاحتلال ، بل ساءت وصارت وبالا ، وزادته هذه الآفات بؤسا وانحلالا ، وفى ذلك يقول الأمير (الساطان) حسين كامل فى حديث له نشرته جريدة ذى إجبشيان استاندرد ـ اللواء المصرى ـ (عدد ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٨) يصف بؤس الفلاح : « إن الفلاح يقضى حياته مثقلا بالدين ، لايزيد إيراده على الضرائب المفروضة عليه وفوائد الديون المطلوبة منه ، وهو لكى يسد حاجات زراعته فى مواعيدها مضطر دائماً إلى الاستدانة بالربا الفاحش ، فلهذا العسر من جهة ، ولخلوه من المال من جهة أخرى ولكثرة من يعولهم من جهة ثالثة ، قد بقى الفلاح غريقا فى بحار الضنك ، لايعرف لنفسه مخلصا منها »(١)

---

(١) « عن كتاب مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال » ص ٢١٤

وصفوة القول أن سياسة الاحتلال كانت من أهم أسباب تأخر البلاد الاجتماعى ، ويشاركه فى حمل هذه المسئولية الحكومات الأهلية والبيئات المصرية ، كما سيجىء بيانه

البعث الاجتماعى

استتبعت الحركة الوطنية ظهور نهضة اجتماعية تدرجت مع الزمن ، وساعد على ظهورها نمو الروح الوطنية ، وانتشار التعليم ، وتطور الأفكار ، واتساع المدارك ، وارتقاء أساليب الحياة ، والنهضة الأدبية والعلمية والصحفية ، والنهضة النسوية

ومن مظاهر هذه النهضة اتجاه الأفكار إلى ترقية التعليم فى مختلف درجاته ، وتوسيع نطاقه ، وإنشاء الجامعة المصرية ، وتأسيس الجمعيات والنوادى ، والتفكير فى إصلاح حالة الفلاح والعامل ، والعناية بالحالة الصحية للبلاد ، وظهور الحركة التعاونية ، والحركة العمالية والنقابية ، والحركة الرياضية

ولما شبت ثورة سنة ١٩١٩ كان لها أثرها فى تطور هذه النهضة وازدياد عناصر النشاط فيها

فالنهضة النسائية قد اتسع مداها خلال الثورة وفى أعقابها ، ذلك أن اعتياد السيدات والآنسات تأليف المظاهرات ، وإلقاءهن الخطب فى المجتمعات ، وتأليفهن الجمعيات ، ونشر آرائهن وأبحاثهن فى الصحف والمجلات ، ومساهمتهن فى تطور الحوادث عامة ، واضطلاعهن بأعمال البر والإحسان ، وبخاصة التى يقصد منها النهوض بالطبقات الشعبية ، كل هذه العوامل قد أفادت من الثورة ، كما أن انتشار التعليم بين فتيات الجيل قد كوّن طبقة من المواطنات المهذبات ، ساهمن بقسط موفور فى ارتقاء الحياة العائلية ، وفى النهضة الوطنية والاجتماعية

الحركة التعاونية

إن الحركة التعاونية هى أثر من آثار التقدم الاجتماعى فى كل أمة

ظهر التعاون فى مصر سنة ١٩٠٨ على أثر الأزمة المالية التى انتابت البلاد سنة ١٩٠٧ ، وبدأت الدعوة إليه فى نادى المدارس العليا ، على يد المرحوم عمر بك لطفى ، رئيس النادى ، وأبى التعاون فى مصر ، فقد فكر رحمه الله فى إيجاد علاج دائم للأزمات الاقتصادية التى تستهدف لها البلاد ، فاتجه فكره إلى اقتباس نظام التعاون عن أوروبا ، وسافر صيف سنة ١٩٠٨ إلى إيطاليا ، باعتبارها من البلاد التى اشتهرت بارتقاء نظمها فى التسليف التعاونى ، وهناك درس التعاون الزراعى والتعاون فى التسليف ، واجتمع بالسنيور (لوزاتى) الملقب بأبى التعاون فى إيطاليا فتوافقت أراؤهما ومبادئهما ، وعاد إلى مصر ممتلئا يقينا بحاجة مصر إلى النظام التعاونى ، وألقى بنادى المدارس يوم أول نوفمبر سنة ١٩٠٨ أولى محاضراته عن التعاون ، شرح فيها مزاياه ، وتكلم عن نظام التعاون فى التسليف بألمانيا وإيطاليا ، والقواعد التى تسير عليها جمعياته وشركاته فى تلك البلاد ، وختم محاضرته بالحث على إنشاء هذه الجمعيات والشركات ، ونصح بالبدء بالتعاون فى التسليف ، لأنه الكفيل بإنقاذ البلاد من آفة الربا الماحقة

واستمر بعد هذه المحاضرة يدعو إلى التعاون فى محاضرات ألقاها فى النادى وفى نوادى الاسكندرية والمنصورة وطنطا ودمياط وغيرها ، وأسس أول شركة تعاونية ، وهى شركة التعاون المالى التجارية بالقاهرة (القائمة إلى الآن بعمارة بنك مصر) وكان تأسيسها بمقتضى عقد ابتدائى فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ، وصدر بها الأمر العالى فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ ، وأسس أول جمعية تعاون زراعية (وكانت تسمى نقابة زراعية) فى ابريل سنة ١٩١٠ ، بشبرا النملة مركز طنطا ، وألقى بالنادى يوم ٢٤ مايو سنة ١٩١٠ محاضرة عن إنشاء هذه النقابة ، باعتبارها أول نقابة زراعية أنشئت فى مصر ، وكانت هذه المحاضرة بمثابة تجديد للدعوة إلى التعاون ، قال :

« يعتقد بعض الناس أن تفريج الأزمة المالية لايكون إلا بجلب رءوس المال من البلاد الأجنبية ، واقراضها للأهالى حتى تدور حركة الأعمال كما كانت عليه قبل سنة ١٩٠٧ ، وفاتهم أن الديون التى على المصريين قد أثقلت عاتقهم ، وأنه

كلما كثر الدين زادت الفوائد التي تدفع سنوياً لأرباب رؤوس الأموال ، فالتفريج من هذه الوجهة تفريج وقتي لا أساس له ، ونتيجته في المستقبل ضارة وخيمة ، وفي اعتقادي أن أهم أسباب المضاربات قبل سنة ١٩٠٧ إنما كانت من تهاطل الأموال الأجنبية على مصر ، وإقراض بعض البنوك النقود دون التفات إلى أوجه استعمالها وبعبارة أخرى لو استعملت تلك الأموال لتنمية مصادر الثروة الحقيقية ، أي التجارة والصناعة والزراعة ، لما وقعت مصر في الأزمة المالية الحاضرة ، بل كانت حال مصر تتبدل من حسن إلى أحسن ، وكان المصري اليوم يرتع في بحبوحة السعادة والهناء ، وعندي أن أساس الاستقلال والحرية في كل أمة هو الاستقلال الاقتصادي ، فالواجب إذن لترقية شؤوننا الاقتصادية أن يكون الماضي درساً مفيداً للمستقبل ، وأن نوجه اليوم مجهوداتنا كافة لتقوية وتنمية مصادر الثروة المصرية الحقيقية ، وعلى الأخص الزراعة ، مع تحسين حالة المزارعين حتى تجود أراضينا السخية بالمحصولات الجيدة ، فيساعدنا ذلك على تسديد ما علينا وما علينا من الديون ، وأن نسير في هذا الطريق رويداً رويدا ، حتى نحرر البلاد من عبودية الدائنين ، وفي اعتقادي أن هذا لا يتم إلا بإنشاء نقابات زراعية ، وشركات التعاون ، والمصارف الأهلية ، إن الفلاحة المصرية مصابة بآفات ، منها نقص المحصول ، ودودة القطن ، وعدم جودة تيلة القطن ، وعدم وجود المصارف الكافية في بعض الجهات ، وغير ذلك ، والفلاح مصاب بكثرة الديون والاقتراض بالفوائد الفاحشة والاضطرار دواما إلى بيع المحصولات قبل أوانها بأثمان بخسة ، ولا يوجد علاج لهذه الأمراض المتعددة إلا بإيجاد النقابات الزراعية .

وبث عمر بك لطفي الدعوة إلى التعاون في أعضاء النادي ، فتشبعوا بها ، وناصروه وأيدوه فيها ، وكانوا النواة الأولى للحركة التعاونية وأخذ تأسيس شركات التعاون على اختلاف أنواعها ينمو ويطرد على توالي السنين

فالتعاون إذن قد ظهر في مصر أول ما ظهر سنة ١٩٠٨ ، وكان نادي المدارس هليا أول بيئة نشأت فيها هذه الدعوة الصالحة ، من ذلك ترى أن التعاون قد عاصر

لحركة الوطنية الأولى ، وهو قبس من نورها ، وثمرة من ثمراتها . ولا غرو فهو ركن من أركان النهضة الاقتصادية والاجتماعية ، القائمة على تعاون المجموع لمصلحة الفرد ، وتعاون الأفراد لمصلحة المجموع ، وهذا المبدأ هو أساس الفكرة التعاونية كما أنه قوام الحركة الوطنية

أثمرت دعوة المرحوم عمر بك لطفى ، فتم على يده تأسيس عدة جمعيات تعاونية زراعية (نقابات زراعية) ، ثم عاجلته المنية فى نوفمبر سنة ١٩١١ وهو يجاهد فى سبيل نشر التعاون فى كافة نواحى البلاد ، ولكن دعوته لم تمت ، فقد استمر أنصاره وفى مقدمتهم شقيقه احمد بك لطفى يدعون الأمة إلى تأسيس النقابات وشركات التعاون وجمعياته ، فانتشرت الأفكار والمبادىء التعاونية فى البلاد ، وتعددت النقابات وجمعيات التعاون المنزلى ونقابات العمال والصناع

قانون الخمسة الأفدنة

فى أول مارس سنة ١٩١٣ أصدرت الحكومة قانوناً له علاقة كبيرة بالتسليف الزراعى والحركة التعاونية ، ونعنى به قانون الخمسة الأفدنة (القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣) ، وخلاصته عدم جواز نزع ملكية الأملاك الزراعية ، التى يملكها الزراع الذين ليس لهم من الأطيان إلا خمسة أفدنة أو أقل ، ويدخل فيما لا يجوز نزع ملكيته مساكن الزراع المذكورين وملحقاتها ، والآلات الزراعية التى يملكونها ويستخدمونها لاستثمار أرضهم ، وكذلك دابتان من الدواب المستعملة للجر ، والغرض من هذا القانون حماية الملكية الزراعية الصغيرة ، وجعل صغار المزارعين بمنجاة من نزع ملكيتهم ، على أنه قد وضع على عجل ، فاشتمل على أوجه نقص عدة ، منها أنه قصر حمايته على المالكين لخمسة أفدنة أو أقل ، ومعنى ذلك أن من يملك أكثر من خمسة أفدنة ، ولو بقيراط واحد لا يحميه القانون ، ولو نقصت أملاكه فى المستقبل عن خمسة أفدنة ، ولا يعتبر جديرا بأن يستبقى خمسة أفدنة يتعيش منها ، وبذلك يصير أسوأ حالا من الزارع الصغير ، وهذا لا يتفق مع حكمة التشريع ، لأنه ما دام الغرض منه حماية الملكية الزراعية الصغيرة ، فسيان أن يكون الزارع فى الأصل مالكا لما لا يزيد على نصاب هذه الملكية ، أو لأكثر

منه ، وكان الواجب أن يضمن القانون لكل مالك حدا أدنى من الملكية ، يخرج من التنفيذات العقارية ، ليقوم بأوده ، ويقيه غائلة السقوط فى وهدة الفقر والفاقة ، ولاشك أن المالك لأكثر من خمسة أفدنة جدير بالاستفادة من هذه الحماية إذا هبط ملكه إلى خمسة أفدنة أو أقل ، وصار بذلك من طبقة صغار الملاك المزارعين الذين تجب حمايتهم

ومن أوجه النقص فى هذا القانون أنه لم ينص على عدم جواز التصرف فى الخمسة الأفدنة ، ولم يقيد التصرف فيها بقيود تحول دون خروجها من يد مالكها بطريق البيع ، ومنها أن المشرع حين أصدر هذا القانون لم يوجد للزراع مصدرا صالحا للتسليف الزراعى يجد فيه صغار الملاك الزراعيين المال الذى يحتاجون إليه لاستثمار ملكيتهم الصغيرة ، فلا يضطرون إلى بيع ملكهم

فقانون الخمسة الأفدنة فى ذاته ليس هو العلاج الناجع لحماية الملكية الصغيرة ، لذلك ارتفعت الأصوات من كل جانب بعد صدوره ، طالبة من الحكومة أن تعضد الحركة التعاونية بإصدار تشريع يساعدها على النهوض ، ويجعلها أداة صالحة للتسليف الزراعى

مشروع قانون التعاون سنة ١٩١٤

تحركت الحكومة سنة ١٩١٤ ، فوضعت مشروع قانون للتعاون ، ولكنه جاء مشروعا رجعيا ، كثير العيوب ، خاليا من المزايا ، يضع العقبات والعراقيل فى سبيل الحركة التعاونية ، وكان موضع جدل طويل فى الجمعية التشريعية ، ولكنه لم يصدر ، وطويت صفحته ، لقيام الحرب العالمية الأولى فى أغسطس سنة ١٩١٤

وبالرغم من عدم صدور قانون صالح للتعاون ، فإن الحركة التعاونية استمرت فى النمو والاتساع ، بفضل جهود أنصار التعاون والمؤمنين به

التعاون خلال الحرب العالمية الأولى

وفى أعقاب الثورة

ركدت الحركة التعاونية خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ،

ولكنها بعثت بعثا جديدا فى أعقاب الثورة ، فازدادت جمعياتها ، واتجهت أفكار المتعاونين وعزائمهم إلى استئناف نشاطهم ، ولما اشتد الغلاء اتجهت الحركة التعاونية إلى مكافحته بالتعاون ، وبخاصة بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار ، فأخذ التعاون شكلا اجتماعيا إنسانيا بتأسيس منظمات سميت « جمعيات التموين الخيرية » التى قامت على المبادىء التعاونية ، وانتشرت هذه الجمعيات سنة ١٩٢٠ فى العواصم والمدن والقرى ، وكان لها فضل كبير فى مكافحة الغلاء ، وتيسير حصول الطبقات الفقيرة على حاجاتها بأسعار معتدلة ، واستأنف التعاون نشاطه

تشريع التعاون

وفى سنة ١٩٢٣ أصدرت الحكومة قانونا للتعاون ، وأنشىء فى تلك السنة قسم التعاون بوزارة الزراعة (١) ، ولكن هذا القانون جعل النظام التعاونى حكوميا بحتا ، وهو مالا يتفق والروح التعاونية ، إذ هى فى أصلها روح شعبية ، ويجب أن تبقى كذلك ، هذا إلى أنه كان مقصوراً على التعاون الزراعى ، وقد ظهرت عيوبه مع الزمن ، وارتفعت الأصوات بإصدار تشريع جديد يحقق مبادىء التعاون الحقيقية

فصدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٧ ، وهو قانون شامل للتعاون بسائر أنواعه وصالح فى مجموعه ، إذ جعل التعاون شعبيا حكوميا ، ومن ثم أخذت الجهود تتضافر لإقامة صرح التعاون فى الريف والحضر

وقد ألفت وزارة الشؤون الاجتماعية فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ لجنة من بعض المعنيين بالحركة التعاونية (٢) لبحث كافة الوسائل التى تؤدى إلى النهوض بها ، فبحثت اللجنة ملياً على ضوء التجارب الماضية فى خير الوسائل العملية لتحقيق هذا

---

(١) مصلحة التعاون الآن وتتبع وزارة الشؤون الاجتماعية

(٢) أعضاؤها : الدكتور ابراهيم رشاد بك . عبد الرحمن الرافعى بك . محمد ذو الفقار بك . . الدكتور أحمد حسين بك . الدكتور يحيى احمد الدرديرى

الغرض ، ورأت أنه يجب علاج هذه الحالة من نواحى ثلاث : ١ — تمويل الجمعيات التعاونية ٢ — الإشراف عليها ٣ — تعديل قانون التعاون ، واقترحت لتمويل الجمعيات إما إنشاء بنك تعاونى مستقل أو تحويل بنك التسليف الزراعى إلى بنك تعاونى ، ومن ناحية الإشراف على الجمعيات اقترحت تدعيم مصلحة التعاون بزيادة ميزانيتها وزيادة عدد موظفيها الفنيين ، ورأت ضرورة إنشاء تفتيش للتعاون فى كل مديرية ، وزيادة عدد المراجعين والمنظمين للجمعيات ، لأن القاعدة السليمة أن يكون لكل عشرين جمعية على الأكثر منظم واحد ، وهو الموظف المختص بإرشاد أعضائها إلى حسن إدارتها وتوجيهها الوجهة الصالحة ، ولكل سبعين جمعية على الأكثر مراجع واحد لحساباتها ، وذلك لكى يتسنى للمنظم أن يزور كل جمعية تدخل فى منطقته مرة فى الشهر ويزور المراجع كل جمعية مرة كل ثلاثة أشهر لمراجعة حساباتها ، وبذلك يكون إشراف مصلحة التعاون على الجمعيات إشرافاً عملياً منتجاً ، وقد دلت التجارب على أنه إذا تراخى الإشراف أدى ذلك لا محالة إلى تقهقر الجمعيات وسريان الارتباك والفوضى إلى أعمالها وحساباتها

قانون سنة ١٩٤٤

وقد أدت بحوث مختلف اللجان إلى وضع قانون جديد للتعاون أقره البرلمان فى سنة ١٩٤٤ وهو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ المعدل لأحكام قانون سنة ١٩٢٧ ، وقد دعا إلى وضعه ما ظهر من التجربة من وجوب إدخال تعديلات جوهرية على القانون الأول ، تمشياً مع التطور الحديث وتيسيراً للجمعيات التعاونية ، وتنظيما لأعمالها ، وتعضيداً لها فى القيام بمهمتها ، وأدمجت هذه التعديلات فى نصوص القانون القديم بحيث صار قانون سنة ١٩٤٤ هو القانون الشامل لأحكام التعاون ، وفيما يلى أهم التعديلان التى تضمنها وتميز بها على القانون القديم

١ — أعيد تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للتعاون (مادة ٢٠) فأضيف إلى تشكيله تمثيل الحياة الدستورية فيه والانتفاع بخبرة بعض أعضاء مجلسى البرلمان وبعض العناصر التى لها صلة بشئون التعاون

٢ — نص على تأليف مجالس استشارية للتعاون فى المديريات (مادة ٢٣) لكى تستعين بها مصلحة التعاون فى كل ما له علاقة بالنهوض بالحركة التعاونية فى كل مديرية . وبذلك يسود التعاون مع الزمن نظام اللامركزية

٣ - أجاز تقسيط الأسهم فى الجمعيات التعاونية (مادة ٢٤) لكى يتمكن ذوو الموارد الضئيلة من الاشتراك فيها والانتفاع بخدماتها ومزاياها

٤ — أعفى الجمعيات التعاونية من رسوم الدمغة على جميع العقود والمحررات والأوراق والمطبوعات ، وأعفاها من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، ونص على منحها إعانات مالية من الحكومة أو من مجالس المديريات أو المجالس البلدية مقابل ما تقوم به هذه الجمعيات من الخدمات الاجتماعية (مادة ٤٣) ، وهذه الميزات الجديدة تساعد على نمو الجمعيات التعاونية وانتشارها والاستعانة بها فى مواجهة كثير من مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية

٥ — أجاز للأجانب أن يكونوا أعضاء فى الجمعيات التعاونية غير الزراعية (مادة ٤٤ و ٤٥) تعميما للفائدة التى تعود من الجمعيات على جميع أعضائها دون تفرقة بين جنسياتهم وبخاصة جمعيات التعاون المنزلى التى توفر لأعضائها أصناف البقالة والمأكل والملبس ، وقد اقتبس هذه القاعدة من نظام التعاون فى مختلف البلدان ، واستثنيت الجمعيات التعاونية الزراعية بأن اشترط فى عضويتها الجنسية المصرية (مادة ٤٥) وذلك لما تتناوله هذه الجمعيات من أعمال تيسر لأعضائها الحصول على القروض الإنتاجية وتوسيع قدرتهم على استغلال أموالهم فى زراعة الأراضى وامتلاكها ، وهو ما يجب أن يترك فيه المجال للمصريين دون غيرهم

٦ — خول للجمعيات التعاونية حق الامتياز على المحاصيل ضمانا للقروض التى تعطى لأعضائها وتحصيل المبالغ المطلوبة لها بطريق الحجز الإدارى (مادة ٥٥ و ٥٦) وكان هذا التعديل واجباً لتشجيع الجمعيات على الإقراض وتسهيل إجراءات التحصيل مما يزيد فى الضمان العام للجمعيات التعاونية ويوفر لها كثيراً من نفقات التقاضى

٧ — نص على توسيع سلطة مصلحة التعاون فى الاشراف على الجمعيات

(مادة ٦٩ و ٨٧) وقد أظهرت التجربة ضرورة ذلك لأن الاشراف على الجمعيات التعاونية من أهم عوامل نجاحها وانتظامها

٨ — لأجل أن تقوم الجمعيات التعاونية بالخدمات الاجتماعية نص فى (المادة ٧٧) على استقطاع كافة الأرباح الناتجة من التعامل مع غير الأعضاء وإضافة هذه المبالغ إلى مخصصات الخدمات الاجتماعية ، وإن الأمل لكبير فى أن يكون للجمعيات التعاونية أثر كبير فى الإصلاح الاجتماعى بعد العمل بهذه التعديلات

٩ — أجاز للجمعيات التعاونية تأليف اتحادات (مادة ١٠٠ وما بعدها) تنشأ فى كل مركز أو مديرية أو محافظة ، ومهمة هذه الاتحادات هى الاشراف على أعمال الجمعيات المنتمية لها ومراجعة حساباتها وإرشادها إلى حسن إدارة أعمالها

١٠ — نص على إنشاء بنك تعاونى تقوم بتأسيسه الجمعيات التعاونية (مادة ٩٧) والغرض من هذا البنك تسهيل الوسائل التى تكفل للجمعيات التعاونية القيام بأعمالها ، وقد نفذت الحكومة هذه المادة بتحويل بنك التسليف الزراعى إلى بنك تعاونى

النهضة التعاونية
خلال الحرب العالمية الثانية

ساعد هذا القانون على نشاط الحركة التعاونية ، وجاءت الحرب العالمية الثانية حافزاً جديداً على اطراد هذا النشاط ، وخطا خلال سنى الحرب خطوات واسعة موفقة ، وتضاعف عدد منشآته ومنظماته ، وبخاصة جمعيات التعاون المنزلى ، إذ تبين من التجارب أنها وسيلة فعالة للحد من الغلاء الفاحش وحماية الجمهور من تلاعب التجار واستغلالهم حالة الحرب لرفع أسعار الحاجيات ، وساعد على انتشار هذه الجمعيات تقدم الوعى القومى والشعور بالواجبات الاجتماعية ، وإدراك الطبقة المثقفة فى المدن والقرى روح التعاون ومراميه ، واضطلاع المثقفين بإدارة الجمعيات ، فنجحت منشآت عديدة صار بعضها مضرب المثل فى الانتظام وحسن الإدارة ، نعم إن هناك جمعيات تألفت على عجل وقام عليها أشخاص لا يؤمنون

بمبادىء التعاون والاستقامة والنزاهة ، فلم تلبث أن سرى إليها الخلل والبوار ، ولكن الروح التعاونية سائرة فى الجملة فى سبيل التقدم والنمو ، يدل على ذلك أن عدد الجمعيات التعاونية القائمة فى القطر على اختلاف أنواعها بلغ نيفاً و ٢٠٠٠ جمعية ، وعدد أعضائها نيفاً و ٨٠٠ر٠٠٠ عضو ، وبلغت قيمة معاملاتها فى السنة نحو ثمانية ملايين جنيه ، ومن مقارنة هذا الإحصاء بالإحصاءات القديمة يتضح أن الحركة التعاونية قد زادت إلى ما يقرب من عشرة أمثال ما كانت عليه قبل خمسة أعوام كما يتبين ذلك من الاحصاء الآتى : —

إحصـــاءات

عن الجمعيات التعاونية فى نهاية سـنة ١٩٤٥

النـــوع	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال المسهم	المال الاحتياطى	قيمة المعاملات
			جنيـــه	جنيـــه	جنيـــه
جمعيات تعاونية للتوريد والاقراض الزراعى	١٦٣٢	٥٣٠٠٠٠	٧٥٦٧٠٠	٢١٥٤٠٠	٣١٠٠٠٠٠
جمعيات تعاونية لتوريد البترول والأدوية والخامات الصناعية	٤	٢٣٥٠	٩٥٨٢٠	١٥٠٠٠٠	٤٨٢٠٠٠
جمعيات تعاونية لتصريف الخضر والفاكهة والبصل	٥	٢٥٥٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٢٤٦٠٠٠
جمعيات تعاونية منزلية	٣٥٨	٢٦٩٦٠٠	٤٤٦٧٠٠	٢١٣٠٠	١٧٠٠٠٠٠
الجمـــلة	١٩٩٩	٨٠٤٥٠٠	١٣٠٦٢٢٠	٣٩٣٧٠٠	٥٥٢٨٠٠٠
جمعيات تعاونية عامة للتوريد فى عواصم المديريات	١٤	١٨٤٦ جمعية	١١٧٨٥٠	٣٧٥٠٠	٢١٠٠٠٠٠
جمعيات تعاونية عامة منزلية بالقاهرة والاسكندرية	٢	١٥٣ جمعية	٢١٢٥٠	٦٦٠٠	٨٠٠٠٠٠
المجموع	٢٠١٥		١٤٤٥٣٢٠	٤٢٧٨٠٠	٨٤٢٨٠٠٠

النهضة العمالية

بدأ ظهور نقابات العمال فى مصر سنة ١٩٠٩ ، وتكاد فى ظهورها تكون معاصرة للحركة التعاونية [١]

أنشئت ببولاق سنة ١٩٠٩ أول نقابة للعمال المصريين باسم (نقابة عمال الصنائع اليدوية) ووضع لها قانون من خير القوانين التى وضعت لنقابات الصناع واتخذت لها ناديا بالسبتية تجاه مدرسة عباس ، ومن ثم سرت فكرة تأسيس نقابات العمال فى العواصم ، فأنشئت نقابات لعمال الصنائع اليدوية فى الإسكندرية والمنصورة وطنطا وغيرها ، على غرار نقابة القاهرة

ونشطت الحركة العمالية خلال ثورة سنة ١٩١٩ وفى أعقابها ، فازداد شعور العمال بالتضامن لتحسين حالتهم ، والمطالبة بحقوقهم ، فألفت الحكومة فى أغسطس سنة ١٩١٩ لجنة للتوفيق بين العمال وأصحاب العمل للنظر فى هذه المطالب وحل ماينشأ من خلاف على أجور وساعات العمل وشروطه

وتعددت نقابات العمال ، وسرت الروح النقابية إلى طوائف أخرى كالمعلمين والخبراء والصحفيين والأطباء والتجار وبعض الموظفين ، فشرعوا فى أعقاب الثورة فى تأسيس نقابات لهم

قوانين العمل

هى مجموعة القوانين المتصلة بالعمل والعمال والمنظمة لعلاقة هؤلاء باصحاب الأعمال ، وتسمى هذه المجموعة فى أوروبا Cdoe du travail ، وليس لدينا حتى الآن سوى النزر اليسير منها ، ولا نزال فى المرحلة الأولى من هذا التشريع ،

---

(١) فى سنة ١٨٩٩ أنشئت نقابة « عمال السجاير المختلطة » وفى سنة ١٩٠٨ أنشئت نقابة « عمال النرام المختلطة » وكانت لهما صبغة مختلطة أما النقابات الوطنية فلم يبدأ ظهورها إلا سنة ١٩٠٩

وانا ذاكرون فيما يلى أهم القوانين الخاصة بالعمل والعمال التى صدرت حتى اليوم (١٩٤٨)

ظل التشريع المصرى ردحاً طويلا من الزمن خلواً من القوانين الخاصة بالعمل والعمال ، فمنذ صدر القانون المدنى سنة ١٨٨٣ لم يعن الشارع بهذه الناحية الهامة ، والقانون المدنى (القديم) ذاته لم يتضمن من الأحكام الخاصة بالعمل والعمال سوى مواد يسيرة (من ٤٠١ إلى ٤٠٥) فى غاية الإيجاز والإبهام ، حتى اضطرت المحاكم إلى وضع قواعد استلهمتها من روح العدل والإنصاف فى تحديد العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال

وفى سنة ١٨٩١ صدر مرسوم فى ٨ مارس من تلك السنة أباح حرية العمل بالنسبة للعمال ونص على أن لكل مصرى أن يحترف الحرفة التى يختارها سواء فى الصناعة أو التجارة وألغى نظام الطوائف القديم

وفى سنة ١٩٠٩ صدر القانون رقم ١٤ لتلك السنة ، وهو أول قانون من قوانين العمل صدر فى العصر الحديث فى مصر ، ويتضمن تنظيم تشغيل الأحداث فى بعض الأعمال الصناعية ، وقد صدر تلافيا للحالة السيئة التى كانت سائدة فى محالج القطن من تشغيل الأطفال مما أدى إلى كثرة وفياتهم وإنهاك قواهم فى أعمال لاتتفق مع سنهم

وعدلت أحكام هذا القانون وحل محـــله القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ الخاص بنظام تشغيل الأحداث من الذكور والإناث فى الصناعة ووضع بعض الأحكام لمصلحتهم

وفى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أنشىء (مكتب العمل) الذى صار فيما بعد (مصلحة العمل) للاهتمام بمسائل العمال

وصدر فى سنة ١٩٣٣ القانون رقم ٨٠ لتلك السنة بوضع نظام لتشغيل النساء فى الصناعة والتجارة لحمايتهن فيما يتعلق باعمالهن فى المصانع

ثم تطور التشريع فيما بعد وشمل العمال من الجنسين إذ صدر فى سنة ١٩٣٥

القانون رقم ١٤٧ لتلك السنة بتحديد ساعات العمل فى بعض المحال الصناعية

وفى سنة ١٩٣٦ صدر القانون رقم ٦٤ لتلك السنة بشأن التعويض عن إصابات العمل

وفى سنة ١٩٤٢ صدر القانون رقم ٨٥ لتلك السنة بشأن نقابات العمال وقد اعترف بوجودها الذاتى والقانونى

وفى ذات السنة (١٩٤٢) صدر القانون رقم ٨٦ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل ، وقد فرض على أصحاب الأعمال أن يؤمنوا العمال ضد إصابات العمل فى إحدى شركات التأمين ضماناً لمصالحهم

وفى سنة ١٩٤٤ صدر قانون عقد العمل الفردى (رقم ٤١ لتلك السنة) ، ويعتبر هذا القانون أساس التشريع العمالى ، وليس بين القوانين العمالية ماله أهميته لأنه يتصل بحياة العامل فى علاقته بصاحب العمل وينظم علاقتهما ويرتب الالتزامات المفروضة على أصحاب الأعمال وعلى العمال معاً ، وقد كفل حقوق العمال بقدر المستطاع ، وإذا كان فيه نقص أو فراغ فإن الزمن كفيل بإصلاحه

هذه هى قوانين العمل التى صدرت حتى اليوم (١٩٤٨) وهى كما ترى جد ضئيلة ، ويحتاج تشريع العمل إلى توجيه وإصلاح وتجديد ، لكى يساير نهضة العمال ، ويكفل رفع مستواهم الاقتصادى والاجتماعى

النهضة الرياضية

عاصرت النهضة الرياضية الحركة الوطنية الأولى

فلما أنشىء نادى المدارس العليا سنة ١٩٠٦ [1] ظهرت فكرة إنشاء ناد خاص بالألعاب الرياضية ، وتم إنشاء هذا النادى سنة ١٩٠٧ ، على قطعة أرض بالجزيرة

---

(١) انظر الكلام عنه فى كتاب « مصطفى كامل » ص ١٩٢ وكتاب « محمد فريد » ص ٢٢٤

تبلغ مساحتها نحو أربعة أفدنة أجرتها الحكومة إلى النادى بإيجار اسمى قدره قرش صاغ سنوياً ، وألفت وقتئذ لجنة لإدارته من بين أعضائها : عمر بك لطفى وحسين رشدى باشا ، وعبد العزيز عزت باشا ، وأمين سامى باشا ، ومحمد شريف بك ، ولا يزال هذا النادى قائماً إلى اليوم ، وهو أقدم النوادى الرياضية فى مصر ، وكان لثورة سنة ١٩١٩ أثرها فى ذيوع الروح الرياضية فى الشباب وغير الشباب ، وكانت من قبل محصورة فى أضيق دائرة ، فبدأ الشباب ومن إليهم يؤلفون الجماعات والنوادى الرياضية ، وتألفت فرق الكشافة المصرية فى المدن والأقاليم ، وتأسست فى أبريل سنة ١٩٢٠ جمعية الكشافة الأهلية لضم فرق الكشافة والتشجيع على إنشاء فرق جديدة وتنظيمها

إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية

أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية بالمرسوم الصادر فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٩ ، ويعد إنشاؤها بداية مرحلة من مراحل النهضة الاجتماعية فى مصر

جاء فى المرسوم الصادر بإنشائها ما يأتى بيانا لأغراضها : « بما أن تطور الحياة فى البلاد يجعل من أمس الضرورات أن تخص الشؤون الاجتماعية بأقصى ما يستطاع من العناية اتقاء لخطر ترك الأمور لحكم الصدفة ولتضارب التيارات المختلفة والنزعات المتعارضة . وعملا على توجيه تلك الشؤون توجيها صحيحاً قوياً . وسعيا لتحقيق أعلى مستوى لحياة الفرد والأسرة . وبما أن ذلك كله يقتضى إنشاء وزارة تقوم على تلك الشؤون تجمع شتاتها وتنسق وحداتها وتبلغ بها ما ترجوه البلاد من خير ورقى »

وقد أدت هذه الوزارة بعض الخدمات للبلاد فى النواحى الاجتماعية ، ويمكن أن تؤدى خدمات أجل وأعظم إذا وجهت توجيهاً صالحاً نحو العمل الاجتماعى المنتج

المنظمات والخدمات الاجتماعية

خطت البلاد فى السنوات الأخيرة خطوات موفقة فى تأليف المنظمات الاجتماعية ، وفى ميدان الخدمات الاجتماعية

ويراد بالخدمات الاجتماعية مجموع الجهود التى يقصد بها إصلاح حالة المجتمع ورفع مستوى المعيشة لأفراده ، وتحسين حالة الأسر (العائلات) ، وتخفيف الآلام التى تنشأ عن البؤس والمرض فى الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار

وقد أنشئت مدرسة للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية سنة ١٩٣٦ ومدرسة للخدمة الاجتماعية بالقاهرة سنة ١٩٣٧ ، ثم تعددت مدارس ومعاهد الخدمة الاجتماعية ، واعترفت الحكومة بها وبخريجيها

وأنشئت عدة منظمات للخدمة الاجتماعية ولرعاية الطبقات الفقيرة والتخفيف من آلامها ورفع مستواها ، ولا يزال العمل فى هذا المجال فى مرحلته البدائية

واجبات الحكومة
وواجبات المواطنين

برغم الخطوات التى خطتها البلاد من الناحية الاجتماعية ، فإن حالة البلاد لا تزال من هذه الناحية فى تأخر محزن بحيث تحتاج إلى جهود كبرى لإصلاحها

ويلزمنا أن نعترف بأنه إذا كان الاحتلال البريطانى هو المسئول قبل ثورة سنة ١٩١٩ عن تأخر البلاد من الوجهة الاجتماعية ، فإنه فى أعقاب هذه الثورة لا ينفرد بهذه المسئولية إذ أن قبضته قد تراخت كما أسلفنا فى الفصل السابق ، وآل قسط كبير من السلطة إلى الحكومة الأهلية ، ومع ذلك استمر الإهمال والقصور فى الناحية الاجتماعية كما كان ولم يزل فى الناحية الاقتصادية ، وهنا يقع جانب كبير من المسئولية على عاتق الحكومات المتعاقبة ، وعلى المواطنين فى الجملة

وأود أن أنبه إلى بعض ما يجب علينا عمله فى هذه الناحية ، وسأجعل الكلام فى هذا الفصل جامعا بين واجبات الحكومة وواجبات المواطنين معا ، للارتباط الوثيق بينهما ، ولأن التعاون بين الحكومة والمواطنين فى الإصلاح الاجتماعى ألزم منه فى الميدان الاقتصادى ، بل لا يمكن أن يتم إصلاح اجتماعى صحيح بغير هذا التعاون

أهداف النهضة الاجتماعية

من واجب الحكومة والمواطنين أن يساهموا فى النهوض بالمجتمع المصرى من ناحية التعليم والصحة ورفع مستوى المعيشة ، ليكون المصرى فى مختلف طبقاته مواطنا سليم الجسم ، سليم الخلق والفكر ، يتوافر له المسكن الصالح ، والغذاء الصالح ، والكساء الصالح ، والماء الصالح ، وله من التعليم ومن الرزق واليسار ما يجعله فى مستوى المواطنين العاديين من الأمم الراقية

ويجب على وجه التخصيص النهوض بالقرية ليكون الفلاح أسعد حالا وأسلم صحة وأرقى فكرا وأحسن غذاء وكساء وأوفر رزقا مما هو الآن (١٩٤٨)

وإلى جانب النهوض بالفلاح والعامل يجب إرساخ قواعد العدالة الاجتماعية ، بحيث تعم مزايا الحضارة طبقات الشعب كافة بالعدل والقسطاس المستقيم

تلك هى أهداف النهضة الاجتماعية ، والآن فلنتكلم عن بعض نواحيها

فى التعليم

يجب تعميم التعليم الابتدائى وجعله إجباريا ومجانيا لكل مصرى ومصرية ، والسير حثيثا فى نشر هذا التعليم حتى تمحى وصمة الأمية عن مصر ، ويجب العناية بالتعليم بدرجاته : الجامعى والثانوى والابتدائى والإلزامى ، وأن يكون الغرض منه تكوين جيل قوى محصن بالعلم والأخلاق لكى ينهض بالأعباء الوطنية والاجتماعية والفردية ، فالشعب المسلح بالأخلاق والعلم أقدر على الإنتاج وعلى الذود عن الاستقلال من الشعب الجاهل المتحللة أخلاقه

وتجب العناية بالتربية الوطنية والخلقية والدينية والرياضية فى مختلف مراحل التعليم

ومن الواجب أن نعترف بأن نصيبنا من الأخلاق والوطنية ضئيل مع الأسف ، وأن البلاد أحوج ما تكون إلى أن نرفع من مستواهما فى نفوسنا

ومن الواجب أن تعنى الحكومة بالتعليم العملى الهندسى والزراعى والصناعى والتجارى والفنى الذى يخرج الشباب الكفء القادر على الاضطلاع بمشروعات الإصلاح والعمران والقيام بالأعمال الحرة فى الميادين الاقتصادية ، يجب أن تتضافر الجهود لتخريج شبان مجندين وقادة مجربين فى هذه الميادين ، وإعداد الجيل للحياة الحرة لينشأ معتمدا على نفسه ، وأن نربى فيه ملكة الاستقلال والاعتماد على النفس فى حياته الخاصة ، لأن الاستقلال الفردى ينمى فى المجتمع روح الاستقلال السياسى والتعلق به والحرص عليه

إن التعليم الجامعى فى حاجة قصوى إلى إصلاحه والنهوض به ، ولا يمكن أن تؤدى الجامعات فى مصر رسالتها إلا إذا وطدنا استقلالها ، فإن الاستقلال الجامعى هو عماد الرسالة التى تؤديها الجامعة ، وهو الذى ينشىء شباب الجيل نشأة استقلالية صحيحة تجمع بين العلم والأخلاق والفضيلة والمثل العليا فى الحياة العامة والخاصة

ومن أوجب واجبات الحكومة بالنسبة للتعليم الجامعى توفير الأساتذة الأكفاء له ، وهذا يقتضى أن لاتقتنصهم الوزارات ولا تغريهم بالمزايا والمنافع فتنتزعهم من بيئة العلم والتعليم وتطوّح بهم فى تيه الوظائف والتوظيف ، إن على الحكومة تقع تبعة حرمان الجامعة من طائفة من الأساتذة الأكفاء الذين أسندت إليهم وظائف غير جامعية ، بعد أن تخصصوا للعلم والتعليم ، فهذه الوسيلة فى الإغراء هى من أسباب تأخر التعليم الجامعى عندنا ، فلتقلع الحكومة عن هذه الوسيلة التى تعد سلاحا مصوبا إلى كيان الجامعة والتعليم العالى

فى الصحة

يجب وقاية الشعب من الأمراض المختلفة بتعميم الوسائل الصحية الواقية منها ، ومن أولى هذه الوسائل إقامة المساكن الصحية وتوصيل المياه الصالحة للشرب للقرى القريبة والبعيدة ، فإن المساكن والمياه غير الصحية هى من أقوى الأسباب فى انتشار الأمراض

ومن الواجب إلى جانب ذلك الإكثار من المستشفيات وزيادة عدد الأطباء لتيسير علاج الأمراض فى كل نواحى المملكة ، ويجب توزيع المستشفيات توزيعا عادلا على السكان بحيث لا يقل عددها عن مستشفى كبير لكل مركز من مراكز القطر ، وكل بندر من بنادره كل قسم من أقسام العواصم ، ومستشفى قروى لكل خمس قرى على الأكثر ، عدا المستشفيات المخصصة لعلاج أمراض معينة والمستوصفات ، وأن يوزع الأطباء أيضا على البلاد والقرى توزيعا إلزاميا يراعى فيه تقريب الأطباء إلى جمهور السكان فى مختلف أرجاء المملكة ، وأن تنشأ عدة كليات للطب ، وإلى أن يتم إنشاؤها يزاد عدد أعضاء البعثات فى الخارج لتخريج العدد الكافى من الأطباء ، وإنشاء معاهد للأبحاث الطبية ومدارس للممرضين والممرضات ، وأن تزود البلاد بالمعامل الطبية الكافية للتحليل والكشف والفحص والأجهزة المخصصة لمعالجة جميع الأمراض فى جميع المديريات والمحافظات

وإذا كان تنفيذ هذا البرنامج يقتضى نفقات جسيمة لا تفى بها موارد الميزانية فعلى الحكومة أن تسن تشريعا يلزم أصحاب الأملاك فى المدن والأرياف أن يساهموا فى نفقات إقامة هذه المنشآت وأن يخصصوا جزءا من أملاكهم ومبانيهم لهذه الغاية النبيلة

رعاية الأمومة والطفولة

ويجب أن تتعاون الحكومة والأفراد والجمعيات على رعاية الأمومة والطفولة فى الطبقات المتوسطة والفقيرة ، فإن هذه الرعاية من الوسائل الناجعة لتكوين جيل سليم كفء للإنتاج وللدفاع الوطنى

فى الرياضة البدنية

إن الجهود التى بذلتها الحكومة وبذلها المواطنون حتى الآن لنمو الروح الرياضية لا تعد شيئا مذكوراً بالنسبة لما يجب أن يعمل فى هذا الصدد

لقد ثبت من الإحصاء أن أجسام الشباب سواء من المثقفين أو من الأميين هى فى الجملة أجسام ضعيفة هزيلة تكتنفها العلل والأمراض

فالمستوى الصحى للجيل الجديد أقل مما تحتاج إليه البلاد ، وأقل مما يحتاج إليه الأفراد ، وهذا المستوى لايتناسب مع أعباء الحياة العامة ، ولا مع أعباء الكفاح للحياة

وهذه الناحية الخطيرة تقتضى المبادرة إلى علاجها ، ومن أنجع الوسائل لهذا العلاج توجيه الجهود المنظمة الواسعة المدى للنهوض بالتربية البدنية فى معاهد العلم على اختلاف مراحلها ، وأن لاتقتصر على فئة من الطلبة دون مجموعهم ، وأن لايكون الغرض منها إعداد فريق ضئيل العدد للمباريات فحسب ، بل يجب أن يكون هدفها النهوض بالمستوى الرياضى للطلبة جميعاً

ويجب تعميم الروح الرياضية بين مختلف طبقات الشعب بإنشاء النوادى الرياضية التى تمارس فيها أنواع الرياضة ، لا أن تكون مجرد مجتمعات للسمر ، والترفيه والمرح ، وأن تعمم هذه النوادى ومشتقاتها من ساحات شعبية وحمامات للسباحة ومعسكرات للتدريب وملاعب عامة للتنس ولكرة القدم وما إلى ذلك ، ويجب الإكثار من جمعيات الكشافة ، وتنظيم رحلات رياضية فى داخل البلاد وخارجها . وفى الجملة محاكاة الأمم الراقية فى العناية بالرياضة البدنية لطبقات الشعب كافة ، فعامة الشعب أحوج من خاصته إلى الرياضة البدنية ، وهذه التربية إلى جانب التربية الأخلاقية والوطنية والدينية كفيلة بأن تجعل منه شعباً صحيحاً قوياً ، سليما من الأمراض والعلل ، مبرأ من الضعف والتراخى والكسل ، عامراً قلبه بالإيمان بالوطن

العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية هى إقرار الإنصاف والتوازن بين طبقات المجتمع ، وهى مهمة من أعظم مهام الحكومات ، لاتقل أهمية عن إقرار العدل بين الأفراد فكما أن من أوجب واجبات الحكومة تخصيص المحاكم لإقامة ميزان العدل بين الناس ، فمن أعظم وأهم واجباتها وضع النظم الكفيلة بإقامة العدل بين الطبقات

وأساس هذه المهمة أن لاتتجيف طبقة حقوق طبقة أخرى ، وأن تقل

الفروق الشاسعة بين الطبقات ، وأن تعمل الدولة على تحسين حالة الطبقات الفقيرة ورفع مستواها من الوجهة الاقتصادية والصحية والثقافية والأخلاقية ، وبذلك يتحقق التضامن الاجتماعى بين أفراد الأمة ، وتتمكن الروابط بين الطبقات ، فتقوى الأمة فى مجموعها وتزداد تكتلا ومناعة

فمن واجب المشرع أن يتدخل بين الطبقات لكى يقر العدل الاجتماعى بينها ، وهو واجب تقتضيه العدالة والإنصاف ، إذ لا يخفى أن ثراء أصحاب الأموال والملكيات الكبيرة لا يرجع إلى جهد أصحابها فحسب ، بل يدخله إلى حد كبير جهد المجتمع ذاته ، وطبقاته المختلفة ، وأفراده العديدين المجهولين ، فمن العدل أن ينال هذه الطبقات وهؤلاء الأفراد بعض ما يتمتع به الأثرياء ، لأنهم لو استثمروا أموالهم فى أرض بلقع جرداء خالية من حكومة منتظمة ومجتمع متعدد الطبقات لما ربحوا شيئاً من هذا الثراء ، وقديماً قال الشاعر :

الناس للناس من بدو ومن حضر

بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم

فعلى الأغنياء أن يؤدوا للمجتمع بعض ما هم مدينون به له ، وما يغمرهم من خدمات ، وعلى المشرع أن ينظم علاقات الطبقات بعضها بعض على هذا الأساس ، ويمنع ظلم طبقة لأخرى ، وعدوانها عليها ، ويقيم بينها جميعا ميزان العدل والقسطاس

هذا هو هدف العدالة الاجتماعية

وسنذكر فيما يلى بعض الوسائل لتحقيق هذه العدالة ، نذكرها على سبيل المثال ، لا على سبيل الحصر والتحديد ، لأن قواعد العدالة الاجتماعية ومبادئها قابلة للتعديل والتطور ، تبعاً لتقدم البشرية وارتقاء الفكر الإنسانى ، شأنها فى ذلك شأن القوانين والشرائع عامة ، فإنها قابلة للإصلاح والتعديل

تحديد الأرباح

على المشرع أن يتدخل لتحديد الأرباح التى يجنيها التجار والشركات وأصحاب المؤسسات التجارية والصناعية ، إذ ليس من حق هذه الطوائف أن تستغل جمهور

المستهلكين برفع أسعار مبيعاتها ومنتجاتها إلى حد غير معتدل ، لأن هذا الاستغلال فضلا عما يؤدى إليه من غلاء الأسعار وإرهاق الشعب ، فإنه يتعارض مع العدالة الاجتماعية ، فليس من العدل أن يستغل المنتج والتاجر طبقة المستهلكين إلى الحد المرهق بهم ، وعلى المشرع أن يضع حداً لأرباح الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والتجار عامة ، وأن يكون هذا الحد معتدلا ومعقولا ، بحيث لا يرهق المستهلك ، ولا يغبن المنتج ، وإذا كان من حق المشرع بل من واجبه التدخل بين الملاك والمستأجرين ، فمن حقه ومن واجبه أيضاً أن يتدخل بين المنتجين والتجار والمستهلكين

تحديد العلاقات بين الملاك والمستأجرين

ومن واجب المشرع أيضا أن يتدخل لتحديد العلاقات بين الملاك والمستأجرين

فعليه أن يحدد نسبة إيجارية للمنازل والمساكن عامة تنفذ فى الأوقات العادية لا فى الأحوال الاستثنائية فحسب ، وأن تتبع هذه النسبة فيما الضريبة بقدر الإمكان

وعليه أيضا أن يتدخل بين ملاك الأراضى الزراعية ومستأجريها ، ويحدد نسبة إيجارية ملزمة للمالك والمستأجر على حد سواء

إن ضيق المساحة المزروعة فى مصر ، وكثرة الأيدى العاملة ، والعناد بين المتنافسين ، كل أولئك قد أدى إلى ازدياد التزاحم على استئجار الأراضى الزراعية ، وبالتالى إلى رفع قيمها الإيجارية إلى أسعار مرتفعة ترهق المستأجرين ويعود ضررها عليهم وعلى المستهلكين عامة ، لأن المستأجر الذى التزم بإيجار مرتفع مضطر إلى أن يزيد فى السعر الذى يبيع به حاصلاته وخاصة التى يستهلكها الجمهور ويحتاج إليها كالحبوب والخضر والفواكه وما إلى ذلك ، وهذا ولا ريب سبب جوهرى من أسباب اشتداد الغلاء ، فمن العدل أن يتدخل المشرع الحد من ارتفاع أسعار الإيجارات وتحديد قيمتها على أساس غلة الأطيان أو على أساس المزارعة (الأنصبة) تحديداً عادلا لا غبن فيه على أى الفريقين ، وعليه يضع قيمات لأجورها

العمال الزراعيين على أساس حاجة العامل إلى ضرورات العيش دون أن يؤدى ذلك إلى الإضرار بالإنتاج .

ويجب أيضا منع التأجير من الباطن ، فإن هذا النوع من التأجير يوجد طبقة من الفضوليين تثرى على حساب الملاك والمستأجرين ، وهم آفة من آفات الحياة لزراعية فى مصر ، وقد منع هذا التأجير فى كثير من البلدان ، فمن الواجب سن القوانين لمنعه فى مصر ، وفرض عقوبات على من يخالفونها

وضع حد لزيادة الملكية الزراعية

إن وضع حد لزيادة الملكيات الزراعية الكبيرة هو تشريع اجتماعى واقتصادى واجب لعلاج الفروق الهائلة بين أبناء الأمة وسوء توزيع ملكية الأراضى ، وما يقترن به من ظلم وإجحاف بالفقراء ، وهذا التحديد هو أيضا علاج ناجع للانخفاض الجسيم فى مستوى المعيشة للغالبية العظمى من الأهلين

حقا إن وجود الفروق فى الثروة بين أبناء الأمة الواحدة أمر طبيعى ومشروع ، ولكن الاتجاه الاجتماعى السليم هو تقليل الفوارق بين طبقات الشعب بقدر الإمكان ، بشرط أن لا يضر ذلك بكيان المجتمع ، لأن تقليل الفوارق بين الطبقات هو تحقيق لهدف تنشده الأمم الراقية ، وهو المساواة بين أفرادها فى الحقوق والمزايا والواجبات ، ولا مراء فى أن المساواة — إلى جانب الحرية — من دعائم الهيئة الاجتماعية المتقدمة

إن سوء توزيع الأراضى الزراعية فى مصر ظاهر من إلقاء نظرة على عدد الملاك ، ومقدار ما يملكون ، ونسبة صغار الملاك إلى كبارهم فى مجموع هذه الأراضى ، وهذا الإحصاء واضح فى البيان الآتى : [1]

---

(١) تلقينا هذا البيان من مصلحة الإحصاء ضمن خطاب بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، ووارد فيه أن هذا آخر إحصاء لغاية ديسمبر سنة ١٩٤٦

بيان ملكية الأراضي بالمملكة المصرية موزعة على الملاك

لغاية ديسمبر سنة ١٩٤٦

فئات الملاك	مجموع ملكية كل فئة	عدد الملاك
	فدان	
لغاية نصف فدان	٣٩٧ر١٨٥	١ر٣٨٢ر٦٣١
أكثر من نصف لغاية فدان	٣٥٥ر٧٦٧	٤٩٢ر٠٨٤
« « فدان « فدانين	٤٩١ر٠٢٨	٢٣٦ر٣٥٦
« « فدانين « ٣ أفدنه	٣٨٩ر٤٥٨	١٧٣ر٥٢٨
« « ٣ أفدنه « ٤ «	١٦٣ر٤٦٧	٤٩ر٣٠٧
« « ٤ « « ٥ «	١٨٢ر١٣٣	٣٩ر٩٧٠
« « ٥ « « ١٠ «	٥٦٤ر٤١٣	٨٣ر٤٠٣
« « ١٠ « « ١٥ فدانا	٣٣٠ر٢٥٣	٢٧ر٣١٩
« « ١٥ فدانا « ٢٠ «	٢٤٠ر٨٤١	١٤ر١٥٧
« « ٢٠ « « ٣٠ «	٢٩٠ر٩٦٥	١١ر٩١٩
« « ٣٠ « « ٥٠ «	٣٥٧ر٠٦٣	٩ر٢٠٠
« « ٥٠ « « ١٠٠ «	٤٦٦ر٤٥٦	٦ر٨٥٨
« « ١٠٠ « « ٢٠٠ «	٤٤٣ر٩٨٨	٣ر١٧١
« « ٢٠٠ « « ٤٠٠ «	٣١٧ر٥٧٥	١ر١٠٢
« « ٤٠٠ « « ٦٠٠ «	٢٣٧ر٣٨٧	٤٦٢
« « ٦٠٠ « « ٨٠٠ «	١١٧ر٤٦٧	١٧٧
« « ٨٠٠ « « ١٠٠٠ «	٩١ر٣٣١	١٠١
« « ١٠٠٠ « « ١٥٠٠ «	١٩٤ر٧٦٨	١٦٦
« « ١٥٠٠ « « ٢٠٠٠ «	٦٨ر٧٠٧	٣٩
« « ٢٠٠٠ «	٢٠٢ر٨٨١	٤٢
مجموع التوزيع	٥ر٩٠٣ر١٤٣	٢ر٦٣٦ر٠٩٦

واضح من هذا البيان أن الذين يملكون فدانا فأقل يبلغون ١٫٨٧٤٫٧١٥ مالكا أى نحو ثلاثة أرباع الملاك ، ومع ذلك فهم لايملكون إلا ٧٥٢٫٩٥٢ فدانا أى نحو ١٢ ٪ من مجموع الأراضى المنزرعة ، مع أن عددهم يوازى ثلاثة أرباع الملاك ، وأن الذين يملكون مائة فدان فأكثر لايزيدون عن ٥٢٦٠ مالكا ومع ذلك فإنهم يملكون ١٫٦٧٤٫١٠٤ فدانا

وثبت من إحصاء آخر أن أكبر مجموعة من الدخل وتبلغ ٣٫٦٥٦٫٨٨٠ جنيها تنحصر فى فئة قليلة من السكان لاتزيد على ٧٣٣ فردا ، فى حين أن أقل مجموعه من الدخل وتبلغ ٦٠٩٤٨٠ جنيها موزعة على ٢٧٣٢٩٢ فردا من صغار الملاك

فهذا التوزيع السيء جعل الغالبية العظمى من صغار الملاك الزراعيين يملك الواحد منهم نحو ربع فدان ، وهو مقدار لا يكفى لسد حاجة هذه الطبقة من السكان ، إذ لايزيد دخل الفرد منهم فى السنة عن مبلغ تافه لايفى بالقوت الضرورى للمالك وعائلته ، أما غير الملاك وهم الغالبية العظمى من السكان فلا يجدون هم وعائلاتهم ما يكفى لقوتهم الضرورى لأنهم لايملكون شيئا ، وهذا ولا ريب من أسباب انتشار الفقر فى البلاد ، خصوصا إذا لوحظ أن الملكية تتفتت بالتوريث فتهبط نسبة ملكية الفرد من هذه الطبقة تدريجا على توالى السنين

يذهب بعض المفكرين والباحثين إلى أن علاج هذه الحالة يكون باستصلاح الحكومة الأراضى البور وتوزيعها على صغار الملاك بأسعار وشروط سخية ، وهذه الوسيلة مع نفعها لايمكن أن تؤدى إلى علاج ناجع لحل مشكلة الفقر ، لأنها محصورة فى دائرة ضيقة لاتتجاوز بضع مئين ، ومع الزمن بضع آلاف ، من الأفراد ، فى حين أن المشكلة تعم الملايين ، ومن الواجب أن تعمل الدولة على خلق ملكيات صغيرة ومتوسطة فى أوسع دائرة ، لأن المجتمع يرقى بها ماديا وأدبيا ، ومالم تتسع رقعة الملكيات المتوسطة والصغيرة فإن مشكلة الفقر تبقى مضروبة على البلاد

والعلاج الرئيسى لسوء توزيع الملكية الزراعية هو وضع حد لزيادة الملكيات

الكبيرة ، ووقف هذه الزيادة ، فهو السبيل لنشر الملكيات الصغيرة ، ثم إنه الوسيلة الفعالة لمنع استمرار الارتفاع فى أسعار الأطيان ، فإن تهافت كبار الملاك على زيادة ما يمتلكون من شأنه أن يرفع أسعار الأطيان ارتفاعا لا يتناسب مع غلتها الحقيقية ، وارتفاع أسعارها يؤدى إلى ارتفاع الإيجارات ، وإلى غلاء المعيشة ، وبالتالى إلى ازدياد الضيق فى البلاد ، وعلاج هذه الحال يكون بتحويل إجبارى لرؤوس الأموال من استثمارها فى شراء الأطيان إلى استثمارها فى الصناعة ، ولا يتم ذلك إلا بتحديد نصاب الملكية الزراعية ، وبذلك يتحول استثمار الأموال إلى الميادين الصناعية ، فتزداد ثروة البلاد ويرتفع تبعا لذلك مستوى المعيشة بين الأهلين

ومن مزايا هذا النظام أنه يساعد على انتشار التعاون الزراعى ، لأن التعاون لا ينجح إلا فى وسط ملكيات صغيرة أو متوسطة ، وقلما يلقى نجاحا بين أصحاب الملكيات الكبيرة لأنهم ليسوا فى حاجة إليه ، ولا جدال فى أن التعاون هو من الوسائل الناجعة للتقدم الاجتماعى والاقتصادى

وقد يعترض بعضهم على تخصيص الملكية الزراعية بالتحديد دون الملكية الصناعية والتجارية مثلا ، ويتساءلون إذا كان مبدأ تحديد الملكية عادلا فلماذا لا يطبق على الصناعة والتجارة ؟

والرد على ذلك أن الصناعة الحديثة تقوم على الإنتاج الكبير ، بخلاف الزراعة فإنها تجود فى الملكيات المتوسطة التى يباشر أصحابها زراعتها بأنفسهم أكثر مما تجود فى الملكيات الكبيرة ، فالإنتاج القومى يزداد كلما كثرت الملكيات المتوسطة والصغيرة ، على أن لا تتفتت هذه إلى الدرجة التى ترادف الفقر ، بخلاف الإنتاج الصناعى ، فإنه ينمو كلما اتسع مداه وزادت رؤوس أمواله ، وتوحدت إدارته ، اعتبر ذلك فى المصانع الكبرى ، وقارن بين إنتاجها وإنتاج المصانع الصغيرة أو الصنائع اليدوية ، فإنك ولاشك تجد أن الإنتاج يتضاعف فى ظل الإنتاج الصناعى الكبير ، لذلك لا يكون من مصلحة الإنتاج القومى ولا من العدل الاجتماعى تفتيت الملكية فى الصناعة ، وكذلك الشأن فى التجارة وبخاصة التجارة الخارجية ، وهذا هو الفارق بين الزراعة والصناعة أو التجارة

هذا إلى أن الأساس الاقتصادى السليم للحياة الزراعية أن الزراعة يجب أن تكون وسيلة للعيش الرغد ، لا وسيلة لاستغلال المال ، وإذا ازدادت رقعة الأرض عن حد معين انقلبت وسيلة لاستغلال المال تؤدى إلى استعباد الزراع ، وهذا ما لا ينبغى أن يكون

كل هذه الاعتبارات قد حدت بالاستاذ محمد خطاب بك العضو بمجلس الشيوخ إلى أن يتقدم فى سنة ١٩٤٥ إلى المجلس بمشروع قانون بتحديد نصاب الملكية الزراعية ، وقد أحيل إلى لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس ، ففحصته فحصا دقيقا ، ودرسته من جميع النواحى ، وانتهت إلى إقراره فى وضع يوفق بين حقوق الملاك وموجبات المصلحة العامة ، فنصت المادة الأولى من المشروع كما عدلته اللجنة على أنه « ابتداء من العمل بهذا القانون لا يجوز لأحد أن يمتلك أكثر من مائة فدان مما يدفع عنه أعلى ضريبة أو أرضا زراعية يدفع عنها مثل هذا القدر من الضرائب ويستثنى من هذا الحكم الملاك الحاليون وورثتهم »

فالمشروع إذن لا يسرى على الماضى ، ولا يمس الحقوق المكتسبة للملاك الحاليين ، أى لا يمس ملكيتهم الحالية ، بل لا يسرى أيضا على ورثتهم ، وفى هذا كل الضمان لملكية الملاك الحاليين ، وورثتهم أيضا ، والغرض منه هو منع زيادة ملكيتهم عن النصاب الذى حدده المشروع . أى لا يكون لهم أن يشتروا أكثر مما يملكون زيادة على هذا النصاب ، فملكيتهم مع ما فيها من زيادة تبقى لهم كما هى ولا تتأثر من القانون ، وإنما يحظر عليهم أن يزيدوها فى المستقبل ، فليس لهم أن يشكوا من مثل هذا التحديد

على أن هذا المشروع لم يُكتب له النجاح بعد ، فقد قدمت لجنة الشؤون الاجتماعية تقريرها بقبوله بعد تعديل الحد الأعلى للملكية من خمسين فدانا إلى مائة ، ونظر بجلسة ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٥ بمجلس الشيوخ ، ولكن الحكومة عارضته فى هذه الجلسة ، وقالت إنها معنية بتوزيع الأراضى الأميرية الصالحة للزراعة على صغار المزارعين ، وأن هذا يغنى عن المشروع ، ووجد المشروع

معارضة من أغلبية الشيوخ ، مما دعا اللجنة إلى استرداده تفاديا من مواجهته برفض المجلس إياه ، فتقررت إعادته إلى اللجنة بجلسة ٢ يوليه سنة ١٩٤٥ وضم إليها المجلس ممثلين عن لجان المالية والزراعة والأشغال والعدل لإعادة درسه ، فقدمت اللجنة مجتمعة تقريرا برفضه ، مع الإهابة بالحكومة أن تعمل على إصلاح الأراضى البور وتوزيعها على صغار الملاك ، وفرض الضرائب التصاعدية ، وتحديد أجور العمال الزراعيين وغيرهم ، وتحديد ساعات العمل ، وسن القوانين لحماية صحتهم العامة وتقدير إيجار الأطيان على أساس يترك ربحا محققا للمستأجر ، وحمايته من عنت المؤجر ، وقد أقر المجلس هذا التقرير وقرر رفض المشروع بجلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٤٧ ، ومن يومئذ كتب عليه أن لا يرى حتى الآن وجه النهار ، ولعل الزمن كفيل ببعثه من جديد ، فى يوم غير بعيد

تشجيع ومراقبة الجمعيات التعاونية

إن الحركة التعاونية تحتاج إلى تعاون الحكومة والمواطنين فى نشرها ، وإصلاحها وتثبيتها وتعميمها ، لأنها أداة فعالة فى النهضة الاقتصادية والاجتماعية ، وهى فى حاجة إلى تشجيع من الحكومة وإلى تضامن وإخلاص من المتعاونين ، وإلى جانب ذلك تحتاج إلى رقابة دقيقة ومراجعة لأعمالها وحساباتها ، فقد ثبت من التجارب أن هذه الرقابة ضرورية لكفالة حسن إدارة الجمعيات التعاونية ، وتجنيبها استغلال بعض أعضائها الذين يتخذونها وسيلة للإثراء والكسب من طريق غير مشروع ، فالتشجيع والرقابة أمران متلازمان وضروريان لسلامة الحركة التعاونية وتقدمها ، ويطيب لى هنا أن أختم هذه النبذة بقرارات المؤتمر الاقتصادى الأول الذى انعقد سنة ١٩٤٦ ومقترحاته فى شؤون التعاون ، فهى جديرة بأن تكون أساساً لسياستنا التعاونية ، وهى :—

١ — يجب أن يأخذ نظام التعاون مكانه فى الاقتصاد القومى وأن يحمل نصيبه كاملا فى تنظيم وتنمية مرافقنا الاقتصادية وأن يكون أساساً لكل إصلاح اجتماعى وتنظيم قوى الشعب فى محاربة الفقر والجهل والمرض وأداة صالحة

تستعين بها جميع الهيئات والمصالح التى تعمل لهذا الإصلاح

٢ - من واجب الحكومة رعاية الجمعيات التعاونية والعمل على انتشارها والإشراف الكامل عليها بحيث تصبح هيئات صالحة للقيام بالتنظيم الاقتصادى والإصلاح الاجتماعى وذلك بتهيئة العدد الكافى من الموظفين الفنيين الذين يقومون بهذه المهام بعد إعدادهم لها

٣ - أن تهتم جميع الهيئات المختصة بالتعليم والثقافة كالجامعات ووزارة المعارف بتوجيه عناية خاصة إلى نشر الثقافة التعاونية بمختلف درجاتها لتزويد الحركة التعاونية بالرجال الإخصائيين وإعداد الجمهور لفهم النظم التعاونية

٤ — من واجب الحكومة رعاية الاتحادات التعاونية وتقديم المعونة لها لتقوم بواجبها فى الدفاع عن مصالح الجمعيات والإشراف عليها وتمكينها مع الوقت من حمل الأعباء الملقاة على عاتق مصلحة التعاون

٥ — يجب أن يكون للتعاون برنامج شامل يعمل على تحقيقه بما يتفق مع حاجة الأهلين ورغبتهم فى الانتفاع بالجمعيات التعاونية وقدرتهم عن تأسيس هذه الجمعيات وإدارتها

٦ — العمل على تعميم الجمعيات التعاونية للتوريد والإقراض الزراعى فى جميع القرى وبذل الجهود لاشتراك جميع المزارعين فيها وتوسع هذه الجمعيات فى خدماتها والعمل على تدعيم الجمعيات التعاونية العامة للتوريد فى المديريات وتأسيس جمعية تعاونية رئيسية من هذه الجمعيات التعاونية العامة للإنتاج واستيراد كافة مستلزمات الإنتاج الزراعى

٧ — العمل على تأسيس جمعيات تعاونية خاصة لتصريف المحصولات الزراعية وأن تكون هذه الجمعيات متسعة المناطق ويتخصص كل نوع منها فى تصريف المحصولات المتماثلة على نطاق واسع مع تكوين الجمعيات التعاونية العامة من هذه الجمعيات لتصدير المحصولات الفائضة عن حاجة الاستهلاك المحلى واستيراد أدوات التعبئة والنقل والآلات اللازمة للصناعات الزراعية

٨ — العمل على تعميم الجمعيات التعاونية المنزلية فى المدن وتوسع هذه الجمعيات فى الخدمات التى تؤديها لأعضائها وتأسيس جمعية تعاونية عامة من الجمعيات التعاونية المنزلية لإنتاج واستيراد السلع الاستهلاكية ومد الجمعيات التعاونية للتوريد المنزلى والزراعى بهذه السلع

٩ — الأخذ بنظام الجمعيات التعاونيه لبناء المساكن التى تؤسس بعضها للموظفين وبعضها للعمال وتكوين مجلس دائم لوضع السياسة الخاصة بإقامة المساكن للموظفين والعمال عن طريق التعاون والإشراف على التنفيذ

١٠ — الأخذ بنظام الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف من العمال والموظفين الذين تربطهم صلة العمل لتشجيع هذه الطبقات على الادخار وإنقاذها من مخالب المرابين وتطبيق القانون على الهيئات القائمة منها

١١ — الأخذ بنظام الجمعيات التعاونية الصناعية فى الصناعات التى تحتم بطبيعتها العمل فى حدود ضيقة والجمعيات التعاونية التى تؤلف من العمال لاستغلال خطوط نقل الأشخاص والبضائع

١٢ — العمل على نشر الصناعات الريفية الصغرى فى مناطق الجمعيات التعاونية الزراعية وتحت إشراف هذه الجمعيات

١٣ — الأخذ بنظام المزارع التعاونية والجمعيات التعاونية لصيادى الأسماك والجمعيات التعاونية للتأمين حالما يكون ذلك ميسورا ودراسة الجمعيات التعاونية لتشغيل العاطلين

١٤ — قيام الحكومة بتقديم القروض اللازمة لبنك التعاون العام بشروط مناسبة وبالقدر الذى يسد حاجة الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها من قروض أو اعتمادات

إصلاح القرية

على الحكومة أن تعمل على إصلاح القرية وتنهض بها لتكون فى مستوى

القرى فى البلدان الراقية ، عليها إلى جانب نشر التعليم وإلى جانب واجباتها الاقتصادية أن تنشىء المساكن الصحية للفلاحين ، وتساهم هى والسراة فى هذا الإصلاح ، وأن تمدها بمياه الشرب الصالحة ، وتردم ما يتخللها من البرك والمستنقعات التى هى مصدر الأمراض الفتاكة بالأهلين ، وتعمم المجموعات الصحية فى القرى ، وتنشىء فيها الحمامات الصحية للرجال والنساء ، والمغاسل الشعبية للثياب ، وتنشىء أو توسع دورات المياه للمساجد ، وتتبع فى بنائها الأساليب الصحية ، وتعمم أسباب النظافة وتنشر الدعاية إليها وتيسر على الأهلين سبيلها ، وتحارب الآفات والأمراض الاجتماعية كالخمر والميسر والمخدرات وما يلحق بها لكى يرتفع المستوى الصحى والاجتماعى فى القرى ، فإن إصلاح القرى هو أساس الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى العام

الفلاح والعامل

يجب على الحكومة رعاية العامل الزراعى والصناعى وتنظيم علاقته بأصحاب الأعمال والأراضى على أساس من العدل والعطف والإنسانية ، والتدخل فى تحديد الأجور تحديداً يراعى فيه رفع مستوى معيشته وضمان حد أدنى لهذا المستوى ، وليس وضع حد أدنى لأجور العمال الصناعيين والزراعيين تدخلا غير مشروع ، ولا افتياتاً على حرية التعاقد ، فإن علاقة العامل بصاحب العمل لا تختلف كثيراً عن علاقة المستأجر بالمالك ، فكما سوغنا تدخل المشرع بين هاتين الطائفتين وجب أيضاً تسويغ تدخله بين العمال وأصحاب الأعمال تدخلا أساسه إقرار العدل والإنصاف

ويجب أن لا يقتصر تدخل الحكومة على وضع حد أدنى لأجر العامل ، بل يجب أن تكتمل سلسلة التشريعات العمالية بتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل بحيث تكفل للعامل شروط العمل الملائمة للإنسانية داخل المصنع ، وأن لا تدخر الحكومة والمنظمات الاجتماعية وسعاً فى تثقيف العامل وتدريبه ورفع مستواه الفكرى والمهنى ، وعلى الحكومة أن تعنى العناية الكافية بالحالة الصحية

فى المصانع فتراقبها مراقبة جدية وتفرض على أصحابها من الالتزامات ما يكفل حماية صحة العمال

ويجب على الحكومة بوجه عام أن توفر العمل للعمال وتقيهم شر التعطل ، لأنها مسئولة عن إيجاد أعمال لهم

وأن توفر للعامل والفلاح المسكن والغذاء الصحيين ، وتساهم هى وأصحاب الأعمال فى أداء هذا الواجب ؛ وعليها أن تسن التشريعات الكفيلة بأدائه ، وهو واجب لا يفيد العامل الزراعى أو الصناعى أو التجارى وحسب ، بل يفيد المجتمع والدولة ، لأن العامل أو الفلاح الذى يتغذى غذاء صحياً كافياً ، ويسكن مسكناً صحيا ، يكون ولا ريب أكثر قدرة على الإنتاج من العامل أو الفلاح الذى ينتابه الجوع والمرض

التأمين الاجتماعى

من حق العامل والفلاح على الحكومة أن تعنى بوضع نظام لتأمينهما فى حالة المرض ، والعوز ، والعطل ، والعجز ، والشيخوخة

إن المجتمع قد أوجد لموظفى الحكومة نظاماً للتأمين ضد العجز والشيخوخة ، وهو نظام المعاشات ، والمعاش حق للموظف ، لأنه إذا بلغ من السن مرحلة يعجز فيها عن العمل ، فمن الواجب على المجتمع وقد أفاد منه ومن عمله فى شبابه وكهولته ، أن يعوضه عن جزء من مرتبه فى شيخوخته ، فهذه الفكرة الإنسانية العادلة التى هى أساس نظم المعاشات لا يصح قصرها على موظفى الحكومة ، بل يجب أن تشمل طبقة العمال والفلاحين ، لأن هؤلاء يؤدون أيضاً بعملهم وكدهم خدمات كبرى للمجتمع ، وهم دعامة من دعائم الثروة القومية والحياة الاجتماعية . فمن حقهم على المجتمع أن يؤمنهم من العوز ، والمرض ، والعطل ، والشيخوخة ، والعدالة الإنسانية والاجتماعية تقضى بذلك

فعلى الحكومة أن تقتبس من البلدان المتقدمة بعض النظم المعمول بها فى

التأمين الاجتماعى ، وهو تأمين يساهم فيه العامل والفلاح وصاحب العمل والحكومة أيضاً ، فالعامل أو الفلاح يدفع اشتراكا يسيراً يقدر بحسب طبقات العمال والفلاحين ، ومبلغ كسبهم ، وفى مقابل هذا الاشتراك يكون للمشتركين أن يعالجوا بواسطة الأطباء والمستشفيات التى تعدهم منظمات التأمين وتمدهم بالعلاج والإعانة إلى أن يشفوا ويعودوا إلى العمل ، وتؤمنهم هذه المنظمات من العطل وتؤدى لهم معاشات إذا بلغوا من العمر سن الشيخوخة وصاروا عاجزين عن العمل ، وتؤدى إعانات للورثة فى حالة وفاة عائلهم ، ويفرض على أصحاب الأعمال أن يساهموا فى موارد التأمين بقسط ميسور ، وعلى الحكومة أن تساهم فيها بقسط موفور ، لأنه من الواجبات الاجتماعية التى يجب أن تخصص لها جزءاً من ميزانيتها ، ويجب أن يكون التأمين الاجتماعى إجباريا ، ويصبح نظاما أساسيا من نظم الدولة

وهذا النوع من التأمين لايصدر فقط عن فكرة الإنسانية والعدالة ، بل يقتضيه صالح المجتمع ذاته ، لأن العامل والفلاح إذا تحررا من المرض والعوز كانا أكثر عملا وإنتاجا ، وساهما بقسط أكبر فى خدمة المجتمع . وإذا اطمأنا على مصيرهما فى سن الشيخوخة زاد إقبالهما على العمل والإنتاج

ولم يدخل نظام التأمين الاجتماعى الإجبارى مصر بعد ، وهناك مشروع قانون به لايزال موضع البحث والنظر ، وفيه نقص كبير

وقد سبق للمشرع أن اقتبس بعض الوسائل للتأمين فى حالة واحدة وفى حدود ضيقة ، وهى الإصابات التى تقع للعامل وتكون نتيجة العمل ، فقد صدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الذى يقرر كما أسلفنا حق العامل فى التعويض إذا وقعت له إصابة أثناء العمل وبسببه دون حاجة إلى إثبات خطأ من جانب صاحب العمل ، على أن هذا القانون حدد تعويضا ضئيلا لايجعله معادلا للتأمين ، ثم صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الإجبارى عن إصابات العمل ، وهو يفرض على كل صاحب عمل يزاول صناعة ما أن يؤمن عماله من هذه الإصابات وبذلك يضمن كل عامل الحصول على التعويض الذى يستحقه

وتلك وسائل بدائية محصورة فى دائرة تافهة ضيقة ، والتأمين الاجتماعى

الصحيح هو الذى يؤمن العامل والفلاح لا ضد إصابات العمل فحسب ، بل ضد المرض والعطل والعوز والعجز والشيخوخة والوفاة

الملاجىء

من أوجب الواجبات إنشاء الملاجىء للعجزة والمقعدين والعاجزين عن العمل ، وملاجىء أخرى للأرامل والعاجزات ، ومثلها للأحداث والأيتام والأطفال الذين حرموا من أن ينفق عليهم أو عجز آباؤهم عن الإنفاق عليهم ، وأن تعمم هذه الملاجىء فى العواصم والمديريات والثغور ، وأن يجعل من ملاجىء الأطفال شبه مدارس لتعليمهم وتثقيفهم وتدريبهم على المهن التى تساعدهم على أن يكسبوا قوتهم بكرامة وشرف

وهذه الملاجىء هى نوع من أنواع التأمين الاجتماعى ، وهى وسيلة فعالة لمنع التسول تلك الآفة التى تلحق بالمجتمع أضراراً كبيرة إذ تساعد على العطل والبطالة وانتشار الكسل والتواكل والنفاق فى فئة عديدة من المجتمع

المطاعم الشعبية

ويجب الإكثار من المطاعم الشعبية ، وجعل أقسام منها يدفع فيها مقابل يسير لوجبات الطعام يقل عن تكاليفه فى الجملة ، وتساهم الحكومة والهيئات البلدية والقروية والمنظمات الخيرية فى باقى التكاليف ، فإن أداء هذا المقابل يصون لرواد هذه المطاعم كرامتهم ، ويجعل منها أداة لتحسين غذاء الشعب من مختلف الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، وواجب على المجتمع أن يساهم فى النفقات اللازمة لتحسين غذاء الشعب ، لأن الشعب الذى يتوافر له الغذاء الصالح يكون أوفر صحة وأقدر على الإنتاج من الشعب المحروم من التغذية

الضريبة التصاعدية

كعلاج اجتماعى

إن العدالة الاجتماعية تقتضى وضع نسبة تصاعدية للضرائب بنسبة تصاعد الدخل ، فترفع فئة الضريبة كلما ازداد الدخل ورأس المال ومن هنا جاءت فكرة الضريبة

التصاعدية على الإيراد العام للفرد إلى جانب الضرائب النوعية

إن أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة الثابتة أو المنقولة لم يصلوا إلى ثرواتهم الضخمة بمجرد جهودهم وعملهم ، بل بمساهمة الهيئة الاجتماعية ، فمن العدل أن يعود على الهيئة الاجتماعية جانب من ثمرة هذه الثروات ، يزداد كلما اتسعت هذه الثروة ، فالضريبة التصاعدية هى وسيلة عادلة لتحقيق هذه الفكرة ، هذا إلى أنها مصدر عادل لزيادة الدخل فى ميزانية الدولة ، وهذه الزيادة ضرورية لمواجهة نفقات الدفاع الوطنى ومشروعات الإصلاح والعمران التى تعود على البلاد وأهلها بالتقدم واليسر والرخاء

والعدالة الاجتماعية تقتضى أيضاً إعفاء الطبقات الفقيرة من الضرائب ، وأن يكون حد الإعفاء مرتفعاً فى الضرائب العقارية والمنقولة ، والمشرع يحدده مستوحيا العدل والإنسانية ، ويجب أن يعفى الدخل الذى لا يتجاوز هذا الحد من أية ضريبة سواء أكان مصدر الدخل عقاراً أم منقولا أم كسب عمل ، لأن الهيئة الاجتماعية لا ينبغى أن ترهق الطبقات الفقيرة بالضرائب ، ولأن الأساس العادل للضرائب هو المقدرة على الدفع

والعدالة الاجتماعية تقتضى أيضاً التفرقة بين الدخل الناتج من جهد الفرد ، والدخل الناتج من رأس المال من غير عناء أو من طريق الميراث ، ومن حق المشرع بل من واجبه أن يرفع فئات الضريبة مفرقة بين هؤلاء وأولئك ، وأن يزيد فئات الضريبة تصاعداً كلما ازداد نصاب الثروة والدخل ، وليس يخفى أن ضريبة المواريث فى كثير من الدول قد تستغرق ثلاثة أرباع التركات الضخمة ، فيلزمنا أن لا نتردد فى اتباع هذه السياسة فى تشريعنا الضرائبى

وقد أقر البرلمان فى سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ قانون الضريبة التصاعدية المعروف بقانون الضريبة العامة على الايراد ، وهو يضع نسباً تصاعدية للضريبة على إيراد كل شخص ، تبدأ بخمسة فى المائة من الايراد السنوى الذى يتراوح بين ١٠٠١ ج إلى ١٥٠٠ ج ، وتزداد هذه النسبة كلما ازداد الايراد ، فتبلغ مثلا ١٥ ٪ من

الايراد الذى يتراوح بين ٩٠٠١ ج إلى ١٠٠٠٠ ج و ٢٠ ٪ من الايراد الذى يزيد على ١٤٠٠٠ ج ، و ٢٢ ٪ من الايراد الذى يزيد على ١٥٠٠٠ ج ، وهلم جرا ، ويصل إلى ٢٦ ٪ من الايراد الذى يزيد على ٣٥٠٠٠ ، و ٣٨ ٪ من الايراد الذى يزيد على ٤٠٠٠٠ ج ، و ٤٠ ٪ من الايراد الذى يزيد على ٥٠٠٠٠ ج و ٥٠ ٪ من الايراد الذى يزيد على مائة ألف جنيه

ويقضى القانون بإعفاء من لا يزيد إيراده السنوى على ألف جنيه من الضريبة ، ولوحظ فى هذا الإعفاء وفى تحديد نصابه بألف جنيه أن الطبقة التى لايزيد إيراد الفرد منها على هذا القدر تستحق الإعفاء من هذه الضريبة لأن اقتطاعها من دخلهم يحملهم عبئا كبيرا ينوء به كاهل الممول

ومعنى إعفاء الألف جنيه من الضريبة أن من يزيد إيراده على الألف لايدفع شيئا عن الألف جنيه الأولى ، وإنما يدفع فقط ٥ ٪ عن الخمسمائة جنيه إذا كان إيراده يزيد على ألف ويصل إلى ١٥٠٠ جنيه ، وهلم جرا

ونص القانون على أن يخصم للممول للأعباء العائلية خمسون جنيها عن كل ولد من أولاده الذين يعولهم ، على ألا يتجاوز مجموع الإعفاءات مائتى جنيه

وجعل مبدأ سريان الضريبة من أول يناير سنة ١٩٥٠ على إيرادات سنة ١٩٤٩ حتى لا يكون للضريبة أثر رجعى

وسعر الضريبة كما أقرها هذا القانون أقل بكثير من سعر الضريبة التصاعدية فى الدول الأخرى ، ونصاب الإعفاء مرتفع عن الحد المقرر فى معظم الدول

ففى انجلترا مثلا يفرض على الدخل ضريبة عادية ، وضريبة إضافية ، فالضريبة العادية سعرها ٩ شلنات عن كل جنيه (الجنيه عشرون شلنا) وإذا زاد الدخل عن ألفى جنيه فرض عليه سعر إضافى طبقا لنسبة تصاعدية كما يأتى :

الدخل	السعر عن الجنيه الواحد
	بنس شلن
٢٠٠٠ — ٢٥٠٠ ج	٢

الدخل	السعر عن الجنيه الواحد	
	بنس	شلن
٢٥٠٠ — ٣٠٠٠ ج	٦	٢
٣٠٠٠ — ٤٠٠٠ ج	٦	٣
٤٠٠٠ — ٥٠٠٠ ج	٦	٤
٥٠٠٠ — ٦٠٠٠ ج	٦	٥
٦٠٠٠ — ٨٠٠٠ ج	٦	٦
٨٠٠٠ — ١٠٠٠٠ ج	٦	٧
١٠٠٠٠ — ١٢٠٠٠ ج	٦	٨
١٢٠٠٠ — ١٥٠٠٠ ج	٦	٩
١٥٠٠٠ — ٢٠٠٠٠ ج		١٠
أكثر من ٢٠٠٠٠ ج	٦	١٠

وعلى ذلك يكون سعر الضريبة العادى والإضافى بعد ٢٠٠٠٠ جنيه مبلغ ١٩ شلنا وستة بنسات من كل جنيه (أى لا يبقى لصاحب الإيراد من إيراده سوى نصف شلن تقريبا من كل جنيه) ومن كان دخله مائة ألف جنيه مثلا يدفع ضريبة تصل إلى خمسة وتسعين ألف جنيه تقريبا

فالممول البريطانى يدفع فى الضريبة التصاعدية أضعاف أضعاف مايفرضه قانون الضريبة العامة على الإيراد عندنا . ولابد أن نلاحظ أن للضرائب أساسا نفسيا إلى جانب الأساس التشريعى ، وهو نمو الشعور بالواجبات الوطنية والاجتماعية فى نفوس الممولين ، ففى انجلترا حيث بلغ هذا الشعور ذروته ، لايجد الممولون غضاضة ولا يتململون ولا يتذمرون من فداحة الضريبة التصاعدية ، لأن عندهم من الشعور القومى مايجعلهم يعتقدون أن كل مواطن مكلف بأن يبذل لبلاده من التضحيات المالية مايكفل لها العظمة والمجد ، والرخاء والتقدم ، ويحقق العدالة

الاجتماعية بين طبقاتها أجمعين ، وأظن أننا فى حاجة إلى زمن أرجو ألا يكون طويلا لكى تنمو الروح الوطنية عندنا فيتقبل الممولون وخاصة الأغنياء منهم أعباء الضرائب بنفوس راضية ، ويرون فيها جزءاً من واجبات الفرد نحو المجموع ، ويشعرون بنفس الشعور الذى يشعر به المواطن الصالح فى البلدان الراقية ، عسى أن يكون ذلك اليوم قريباً !

واجبات الأثرياء

يجب على الأثرياء ومتوسطى الحال أن يساهموا فى التخفيف عن الفقراء والمحتاجين ، (والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم)

يجب إنشاء منظمات للبر والاحسان فى كل مدينة وكل قسم من أقسام المدن ، وفى كل قرية

وعلى الأثرياء أن يساهموا فى النهوض الاجتماعى للفلاحين والعمال ، ويبذلوا جزءاً مما أفاء الله به عليهم من بسطة فى الرزق فى سبيل رفع مستوى الفلاح والعامل ، بإقامة المستشفيات والعيادات المتنقلة لهم ، وإقامة المساكن الصحية لسكناهم ، والمساعدة فى تعليمهم وتثقيفهم ، وإعانة المرضى والعجزة والمحتاجين منهم

فإذا لم يقم الأثرياء بهذه الواجبات فعلى الحكومة أن تسن التشريعات التى تلزمهم بأدائها

واجبات المواطنات

إن المرأة بطبيعتها مفطورة على الشفقة والرحمة ، وحب الخير ، والانسانية ، والعطف على البؤساء والمرضى والفقراء ، ففى ميدان الخدمة الاجتماعية متسع لجهودها وأعمالها ، ولقد ساهمت المرأة المصرية بقسط محدود فى المنظمات والجمعيات الخيرية التى تعمل على رعاية الأمومة والطفولة وتربية أولاد الفقراء وتخفيف آلام المرضى وعلاجهم ، ومساعدة المعوزين والعجزة والمحتاجين ، وإن المجتمع لينتظر من المواطنات المصريات جهوداً أكبر فى هذه الناحية ، فإن آلام المجتمع وما

ينطوى عليه من بؤس وشقاء ومرض وجهل ليحتاج إلى مضاعفة الجهود للتخفيف من هذه الآلام ، فعلى كل مواطنة فى بيئتها أن تساهم مجتمعة أو منفردة بالقسط الذى تستطيعه فى غذاء الفقراء والمحرومين وكسائهم وتمريضهم وتحسين أحوالهم المعيشية وترقية مستواهم ورعاية الأمومة والطفولة

إن هذه الناحية تحتاج إلى المنظمات والجمعيات الخيرية فى كل عاصمة وفى كل قسم ، وفى كل بلدة ، وكل قرية ، فى الريف قبل الحضر ، ومن أجدر من النساء بالشعور بالآلام الإنسانية والعمل على التخفيف منها ؟

واجبات الشباب

يجب على الشباب أن ينتظموا جماعات تعمل على الرقى الاجتماعى ويؤسسوا هذه المنظمات إن لم تكن موجودة

وعلى الشيوخ أن يرعوا هذه المنظمات ويمدوها بالعون والمساعدة ، لقد رعى المرحوم الدكتور على ابراهيم باشا جهود الشباب فى مشروع القرش كما أسلفنا ، فكان لرآسته للجنة هذا المشروع فضل كبير فى حسن توجيهها وما نالته من مكانة فى المجتمع ، كذلك يجب أن يفعل الشيوخ بالنسبة لمنظمات الشباب

على هذه المنظمات واجب كبير وهو أن يساهموا قدر مايستطيعون فى إصلاح حالة المجتمع من الوجهة الاجتماعية والأخلاقية والصحية والرياضية

ولعل فى وجود هذه المنظمات مايصون أخلاق الجيل الجديد من التبذل ويجنبه الخروج على أوضاع الفضيلة والآداب ، إنى أرى ظواهر وبوادر يؤسف لها تدل على هذا الخروج ، وتبدو هذه الظواهر فى تفكير بعض الشباب ومسلكهم وآدابهم فى المجتمعات ، وفى حياتهم الخاصة والعامة . فلو وجدت هذه المنظمات فقد تكون وسيلة لرد هؤلاء الشباب إلى الأخلاق القويمة ، وهى أيضاً وسيلة تصرفهم عن النظريات الهدامة الشيوعية التى تهدف إلى تقويض دعائم القومية والأخلاق فى نفوس المواطنين

إن جهود الشباب فى المنظمات الاجتماعية والاقتصادية هى بلا مراء أجدى على البلاد من المنظمات والأعمال الإرهابية التى اجتذبت فى فترات متقطعة بعض الشباب وغرست فيهم نزعة الإجرام والاغتيال ، تلك النزعة التى تتملك النفوس الضعيفة الخالية من العلم والأخلاق والإيمان والوطنية

ولا مراء فى أن ميدان العمل الاجتماعى فسيح أمام الشباب ، ولست فى حاجة إلى أن أدلهم إلى نواحى هذا العمل ، فكل ناحية من النهوض الاجتماعى تحتاج إلى جهود الشباب متعاونين فيه أو منفردين ، وكل شاب مطالب بأن يساهم فى هذا النهوض فى البيئة التى يعيش فيها ، فى العاصمة أو المدينة أو الثغر أو البندر أو القرية أو العزبة أو الكفر الذى نشأ أو يعيش فيه

على كل شاب أن يساهم فى بيئته أو قريته فى الحركة التعاونية ، وفى مكافحة الأمراض والوقاية منها وفى محاربة الأمية ، ونشر التعليم والثقافة ، وأن يعمل على بث الدعوة إلى التخفيف عن البؤساء والأرامل والعجزة والمرضى وإمدادهم بالمساعدات المختلفة ، ويساهم فى المنظمات التى تعمل لهذا الغرض النبيل ، وإن لم توجد فى بيئته فعليه أن ينشئها ويدعو إليها ويكون عماداً لها ، فإذا اتجه الشباب إلى هذه الغاية أدوا لبلادهم أجل الخدمات ورسخت فى نفوسهم الروح الاجتماعية وجعلت منهم مواطنين مؤمنين بالواجب يعيشون لأمتهم لا لأنفسهم فحسب وفى هذا معنى التسامى فى الوطنية

وعلى الشباب أن يتعمقوا فى الدرس والبحث والاستقصاء ، وعليهم أن يدرسوا مشاكلنا وأحوالنا الاجتماعية ، وما فيها من نقص وانحلال ، وأن يعالجوا هذه المشاكل بالدراسة والبحوث العميقة ، لا بالنظرات السطحية المبتورة ، عليهم أن يقرؤا وأن يعوّدوا أنفسهم القراءة والدراسة وأن يتعرفوا أحوال مواطنيهم ليفهموا حالة المجتمع وأوجه الضعف والنقص فيه ووسائل علاجها

إذا تكونت فئة من الشباب المزودين بالعلم والأخلاق وتوافروا على المساهمة

فى النهضة الاجتماعية وجدت منهم البلاد مواطنين صادقين مخلصين وجنوداً مجاهدين فى سبيل تقدم المجتمع وتحريره مما ينتابه من العلل والآفات

وجوب العناية

بالناحية الأخلاقية

إن هذه الناحية هى فى حاجة كبرى إلى مزيد من الجهاد والعناية ، لأن فيها مع الأسف عوامل ضعف وفساد عديدة ، والأخلاق هى أساس كل تقدم اجتماعى سليم

إننا حقا فى حاجة إلى أن نرفع مستوى الوطنية والأخلاق فى نفوسنا ، وبخاصة فى نفوس الجيل الجديد ، لأن نقص هذا المستوى هو علة العلل والسبب الجوهرى لما نحن فيه من ضعف ونقص

فكل إصلاح ونهوض يجب أن يقترن به تقويم الأخلاق فى النفوس ، لأن الأخلاق إذا فسدت وتحللت فلا أمل فى أن يتم إصلاح أو تقدم ، وسبيلنا إلى تقويم الأخلاق أن نعنى بهذه الناحية فى التربية المنزلية ، ثم فى معاهد العلم على اختلاف مراحلها ، لينشأ الشاب نشأة أخلاقية قويمة تجعل منه مواطنا صالحا يعتمد عليه فى الكفاح الوطنى العام وفى الكفاح الخاص للحياة الشريفة . وعلينا أيضا أن نعمل على تقويم الأخلاق بالقدوة الصالحة والأسوة الحسنة ، فالقدوة الصالحة تفعل فى النفوس أكثر مما تفعله الدروس والخطب والمقالات

على أننا أيضاً فى حاجة إلى الدروس والخطب والمقالات والكتب لتساهم فى النهضة الأخلاقية ، فالأدب الاخلاقى له بلا مراء الأثر الذى لا ينكر فى تهذيب النفوس والسمو بها إلى المثل العليا ، والكتاب والأدباء يستطيعون أن يؤدوا للبلاد أجل الخدمات فى هذه الناحية ، بتوجيه الأدب إلى تمجيد الأخلاق واجتناب الكتابات التى

تنشر الضعف فى النفوس وتشيع فيها الأثرة والأنانية ، وتحبب إليها التماس اللذة والنفعية ، وليس يخفى أن مثل هذه الكتابات مهما بدا عليها من طابع الأدب كان لها أثرها السيء فى الانحدار الأخلاقى الذى ظهر فى بعض الأمم الأوروبية ، وهى أشد خطرا على الأمم الضعيفة

وصفوة القول أن علينا أن نتعهد أنفسنا ، ونرقى بوطنيتنا وأخلاقنا ، فالوطنية والأخلاق هى الأساس الأول الذى تستقيم به نهضتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فهرست الجزء الثانى

صفحة

المقـــدمة ٣ خلاصة الجزء الأول ٣

الفصل الأول

استمرار الائتلاف

بعد وفاة سعد زغلول ١١

انتخاب مصطفى النحاس رئيسا للوفد ١١
مفاوضات ثروت ـ تشمبرلن ١٢
خلاصة مشروع تشمبرلن ١٢
خطاب العرش والمفاوضات ١٧
رفض مجلس الوزراء مشروع المعاهدة ١٨
استقالة وزارة ثروت ٢٠
بعض أعمال العمران
فى عهد وزارة ثروت باشا ٢١
وضع الحجر الأساسى للجامعة ٢١
قناطر نجع حمادى ٢٢
مصحة فؤاد بحلوان ٢٢
وفاة المرحوم أمين الرافعى ٢٢
تأليف وزارة النحاس الأولى ٣١
المذكرة البريطانية ـ ٤ مارس سنة ١٩٢٨ ٣٢
رد الوزارة ٣٣
رد المندوب السامى البريطانى ٣٥
أزمة قانون الاجتماعات ٣٧
معاهدة الصداقة بين مصر والأفغان ٤٣

الفصل الثانى

نقض الائتلاف

وتعطيل الدستور ـ الانقلاب الثانى ٤٥

مقدمات الانقلاب ٤٥
قضية الأمير سيف الدين ٤٦
إقالة وزارة النحاس ٤٧
نظرة فى الإقالة من الوجهة الدستورية ٤٨
تأليف وزارة محمد محمود ٥٠
تأجيل انعقاد البرلمان ٥١

صفحة

حل البرلمان وتعطيل الدستور ٥١
تصريح وزير الخارجية البريطانية ٥٣
استنكار الانقلاب ٥٣
بيان الحزب الوطنى ٥٤
احتجاج الوفد المصرى ٥٨
نداء الوفد ٥٨
منع انعقاد البرلمان
اجتماعه بدار مراد بك الشريعى ٦١
مصر فى المؤتمر البرلمانى الدولى ٦٦
مصر وميثاق السلام ٦٨
سياسة الاضطهاد واليد الحديدية ٧٠
تجديد عقود الموظفين البريطانيين ٧٢
إصلاحات داخلية ٧٢
اجتماع البرلمان المنحل ٧٣
معاهدة الصداقة بين مصر وإيران ٧٤
محاكمة النحاس وبراءته ٧٥
تعديل لائحة المحاماة ٧٦
حماية نظام الانقلاب ٧٦
اتفاقية مياه النيل ٧٦
رحلة الملك فؤاد إلى أوروبا ٨١

الفصل الثالث

مفاوضات محمد محمود — هندرسن ٨٢
وزارة العمال والقضية المصرية ٨٢
إقالة اللورد جورج لويد ٨٢
المفاوضات بين محمد محمود وهندرسن ٨٣
نصوص مشروع المعاهدة ٨٤
استقالة وزارة محمد محمود
وتأليف وزارة عدلى يكن ٩٥
عودة الحياة الدستورية ٩٧
انتخابات ديسمبر سنة ١٩٢٩ ٩٧
موقف الحزب الوطنى ٩٨
بيان الحزب الوطنى ٩٨
استقالة وزارة عدلى وتأليف
وزارة النحاس الثانية ١٠٠
أهم أعمال البرلمان والوزارة ١٠٢
الاحتفال بمجىء أول طيار مصرى
محمد صدقى ١٠٣
مفاوضات النحاس — هندرسن ١٠٤
استقالة وزارة النحاس ١٠٨

صفحة

الفصل الرابع

وزارة اسماعيل صدقى وإلغاء الدستور

الانقلاب الثالث ١١٠

تأليف وزارة اسماعيل صدقى ١١٠
اجتماع البرلمان ١١٣
كتاب صدقى باشا إلى الأستاذ ويصا واصف ١١٤
جواب الأستاذ ويصا واصف ١١٥
تحطيم السلاسل ١١٦
احتجاج عدلى باشا ١١٧
مؤتمر من الشيوخ والنواب ١١٨
الحوادث الدموية فى عهد صدقى باشا ١١٩
فى بلبيس ١٢٠
فى المنصورة ١٢٠
فى بورسعيد ١٢١
فى الاسماعيلية والسويس ١٢١
فى طنطا ١٢١
فى الإسكندرية ١٢١
فى القاهرة ١٢١
تبليغ رئيس الوزارة البريطانية ١٢٢
رد رئيس الحكومة ١٢٣
رد رئيس الوفد ١٢٦
فض الدورة البرلمانية ١٢٧

احتجاج عدلى باشا ١٢٧
اجتماع أعضاء البرلمان ١٢٨
احتجاج بعض المجالس الإقليمية ١٢٩
محاولة اغتيال صدقى باشا ١٢٩
إلغاء الدستور وإعلان دستور آخر ١٣٠
قواعد دستور صدقى باشا ١٣٣
قانون الانتخاب ١٣٧
احتجاج الهيئات السياسية ١٣٨
استقالة عدلى باشا من رآسة الشيوخ ١٤٠
مقاطعة الانتخابات ١٤٠
تأليف حزب الشعب ١٤٢
استقالة بعض العمد والمشايخ ١٤٣
ائتلاف الوفد والأحرار الدستوريين والميثاق القومى ١٤٤
زيارة الأقاليم ١٤٦
المؤتمر الوطنى وقراراته ١٤٧
تأييد الأمراء ١٤٩

انتخابات يونيه سنة ١٩٣١ ١٥٠
اجتماع البرلمان ١٥٢
تنازل الخديو عباس الثانى عن العرش ١٥٢

صفحة

حوادث جنائية ١٥٤
اضطهاد الصحافة ١٥٥
صوت الشعر
حافظ ابراهيم يهاجم الانجليز
وصدقى باشا ١٥٧
الانتخابات البريطانية ١٦٢
السنوات العجاف — الأزمة
الاقتصاديه ١٦٣
محادثة سيمون — صدقى ١٦٨
الشقاق فى الوفد ١٧١
تعديل فى هيئة الوفد ١٧٣
فساد أداة الحكم وما أثبتته
أحكام القضاء ١٧٤
انفصال على ماهر وعبد الفتاح يحيى ١٧٦
استمرار العسف والتنكيل —
حادثة الحصاينة ١٧٧
نقل السير برمى لودين
وتعيين السير مايلز لامبسون
مندوبا ساميا ١٧٨
استقالة صدقى باشا ١٧٩
تأليف وزارة عبد الفتاح يحيى ١٨١
الوزارة والمحاماة — حل مجلس
نقابة المحامين ١٨٣
يمين الوزراء ١٨٨
إهانات ولطمات ١٨٩
استقالة وزارة يحيى باشا
وتأليف وزارة نسيم باشا ١٩٠

الفصل الخامس

الجبهة الوطنية

وعودة الحياة الدستورية ١٩١

إلغاء دستور صدقى باشا ١٩١
الأمر الملكى بإلغاء دستور
صدقى باشا ١٩٣
إنشاء وزارة التجارة والصناعة ١٩٤
المؤاخذ على وزارة نسيم باشا ١٩٤
المؤتمر العام للوفد المصرى ١٩٥
عودة الحياة الدستورية ١٩٧
التدخل البريطانى ٢٠٠
تصريح هور والاحتجاج عليه ٢٠٠
المظاهرات الدامية ٢٠١
التاريخ يعيد نفسه ٢٠٣
ائتلاف ١٩٢٥ وائتلاف ١٩٣٥ ٢٠٣

صفحة

كتاب الجبهة الوطنية إلى الملك فؤاد
فى شأن الدستور ٢٠٤
خطاب الجبهة إلى المندوب السامى
البريطانى ٢٠٦
رد الحكومة البريطانية ٢٠٩
المذكرة ٢٠٩
التبليغ الشفوى ٢١٠
عودة الدستور ٢١٠
استقالة وزارة نسيم ٢١٢
الحديث عن الوزارة الائتلافية ٢١٣
وزارة على ماهر الأولى ٢١٣
وفد المفاوضة ٢١٤
موقف الحزب الوطنى ٢١٤
الانتخابات لمجلسى النواب والشيوخ ٢١٧
مرض الملك فؤاد ٢١٨
وفاته ٢١٨
المناداة بجلالة الملك فاروق ٢٢١

الفصل السادس

شخصية الملك فؤاد ٢٢٢
لمحة من تاريخ حياته قبل ولايته العرش ٢٢٢
زواجه الأول ٢٢٣
القران السلطانى ٢٢٤
صفاته وأخلاقه ٢٢٤
مساهمته فى مشروعات النهضة
قبل ولايته العرش ٢٢٥
طموحه إلى الملك ٢٢٥
ولايته العرش ٢٢٦
المراحل الثلاث فى حياة
الملك فؤاد ٢٢٧
المرحلة الأولى ٢٢٧
المرحلة الثانية — من الثورة إلى
إعلان الاستقلال ٢٣٠
المرحلة الثالثة — من إعلان الاستقلال
إلى وفاة الملك ٢٣٦
إصلاحات الملك فؤاد ٢٤٢
الجامعة المصرية ٢٤٦
الجامعة الأزهرية ٢٤٨
إصلاحاته الأخرى ٢٤٨
مقارنة تاريخية ٢٤٩
كلمة ختامية ٢٥٤

صفحة

الفصل السابع

النهضة الاقتصادية ٢٥٥

عناصر التاريخ القومى ٢٥٥
السياسة والاقتصاد ٢٥٥
الحالة الاقتصادية فى عهد الاحتلال ٢٥٧
فى الحالة المالية ٢٥٩
الجهاد الاقتصادى ٢٦٤
مرحلة جديدة للنهضة الاقتصادية فى الحرب العالمية الأولى ٢٦٤
ثورة سنة ١٩١٩ وأثرها فى البعث الاقتصادى ٢٦٥
طلعت حرب وتاسيس بنك مصر ٢٦٦
فضل بنك مصر على النهضة الصناعية ٢٦٧
عوامل النهضة الاقتصادية ٢٦٨
التعليم الصناعى والتجارى والزراعى ٢٦٨
مصلحة ثم وزارة التجارة والصناعة ٢٦٨
وزارة الزراعة ٢٦٩
المعارض العامة ٢٦٩
تعديل النظام الجمركى سنة ١٩٣٠ ٢٦٩
معاهدة مونترو سنة ١٩٣٧ ٢٧٠
بنكان وطنيان آخران ٢٧٠
منشآت مصرية أخرى ٢٧١
الحرب العالمية الثانية ٢٧١
مدى التقدم الصناعى ٢٧٢
مصانع المحلة الكبرى ٢٧٢
مصانع كفر الدوار ٢٧٤
المصانع الأخرى ٢٧٥
الحاضر والمستقبل ٢٧٧
وجوب زيادة الثروة القومية ٢٧٨
البرامج العملية والبرامج الهدامة ٢٧٨
واجبات الحكومة وواجبات المواطنين ٢٨١
واجبات الحكومة ٢٨١
تنمية الثروة الزراعية ٢٨٣
زيادة مساحة الأراضى المزروعة ٢٨٣
تنمية الثروة الحيوانية ٢٨٥
جعل ملكية الأراضى الزراعية قاصرة على المواطنين ٢٨٦
تحسين غذاء الشعب ١٨٩
حماية أسعار الحاصلات الزراعية ٢٩٠
زيادة طرق المواصلات ٢٩١
فى التجارة الخارجية ٢٩٢
تنمية الثروة الصناعية ٢٩٢
ترقية التعليم الاقتصادى وتشجيع البحوث العلمية ٢٩٤

صفحة

التوسع الصناعى فى مختلف النواحى
فى الغزل والنسج ٢٩٥
فى الصناعات الأخرى ٢٩٦
تمصير الصناعات ٢٩٨
مقترحات لجنة الصناعات ٢٩٨
توسيع عمران المدن وتفريج أزمة المساكن ٣٠١
الصناعات الريفية والمنزلية ٣٠١
الثروة المعدنية والبترولية ٣٠٤
استثمار الثروة المائية وتنمية مصايد الأسماك ٣٠٤
البنوك الصناعية ٣٠٥
الصناعات الحربية ٣٠٦
صناعة النقل البحرى ، وإنشاء البحرية المصرية ٣٠٨
الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان ٣١٥
نظرة فى الميزانيات ٣١٨
اصلاح النظام المالى ٣٢٠
واجبات المواطنين ٣٢١
واجبات الأثرياء ٣٢٢
واجبات المواطنات ٣٢٣
واجبات الشباب ٣٢٤

الفصل الثامن

النهضة الاجتماعية ٣٢٨
نظرة عامة ٣٢٨
الحالة الاجتماعية فى عهد الاحتلال ٣٢٨
البعث الاجتماعى ٣٣١
الحركة التعاونية ٣٣١
قانون الخمسة الأفدنة ٣٣٤
مشروع قانون التعاون ١٩١٤ ٣٣٥
التعاون خلال الحرب العالمية الأولى وفى أعقاب الثورة ٣٣٥
تشريع التعاون ٣٣٦
قانون التعاون سنة ١٩٤٤ ٣٣٧
النهضة التعاونية خلال الحرب العالمية الثانية ٣٣٩
إحصاءات عن الجمعيات التعاونية سنة ١٩٤٥ ٣٤١
النهضة العمالية ٣٤٢
قوانين العمل ٣٤٢
النهضة الرياضية ٣٤٤
إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية ٣٤٥

صفحة

المنظمات والخدمات الاجتماعية ٣٤٥
واجبات الحكومة وواجبات المواطنين ٣٤٦
أهداف النهضة الاجتماعية ٣٤٧
فى التعليم ٣٤٧
فى الصحة ٣٤٨
فى الرياضة البدنية ٣٤٩
العدالة الاجتماعية ٣٥٠
تحديد الأرباح ٣٥١
تحديد العلاقات بين الملاك والمستأجرين ٣٥٢
وضع حد لزيادة الملكية الزراعية ٣٥٣
تشجيع ومراقبة الجمعيات التعاونية ٣٥٨
إصلاح القرية ٣٦٠
الفلاح والعامل ٣٦١
التامين الاجتماعى ٣٦٢
الملاجىء ٣٦٤
المطاعم الشعبية ٣٦٤
الضريبة التصاعدية كعلاج اجتماعى ٣٦٤
واجبات الأثرياء ٣٦٨
واجبات المواطنات ٣٦٨
واجبات الشباب ٣٦٩
وجوب العناية بالناحية الأخلاقية ٣٧١

تصحيح الخطا

صفحة	سطر	خطا	صواب
١٤	١٧	تنقل	تنتقل
٢٩	٦	يردّ	يردُّ
٢٩	١٤	الحالة	الهالة
٢٣	٥	أضعف	أضعفت
٣٩	١١	التأييد	التأكيد
٤٢	١٨	عرض شريف باشا فكره التأجيل	عرض شريف باشا على مجلس النواب فكرة التأجيل
٤٥	١٢	إقراها	إقرارها
٤٥	١٦	ولهم فيها أربعة مقاعد	ولهم فيها أربعة مقاعد بمن انضم إليهم فى الوزارة
٥٧	٢	يسوء	بسوء
٥٧	٦	لابد	لايد
٦٢	٦	حيث بأنه	حيث أنه
٦٢	٢٠	١٩٨٨	١٩٢٨
٧٦	١٤	الحبس والغرامة	الحبس أو الغرامة
٧٧	٢١	رى الجيزة	رى الجزيرة
٧٨	١٢	منسوبة	منسوبه
٨٨	١٢	الحكومية	الحكومة
٩٤	١٣	أعريتم	أعربتم
٩٤	٢١	بموتف	بموقف
١٠٣	١	عضوية مجلس	عضوية أعضاء مجلس
١٠٣	٢٠ (هامش)	الدستورة	الدستور

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٠٤	٢٣	صبحى	صبحى حوا
١٢٠	٦	وستظل هذه	وستظل على هذه
١٣١	١٨	المتضادين	المضادين
١٣٦	٥	المدة التى لايجوز	المدة التى يجوز
١٣٨	١٩	لجنة الإدارة	لجنته الإدارية
١٥٥	٥	انفجرب	انفجرت
١٥٨	٢٢ (هامش)	فاتوس	فاقوس
١٦٣	١٨	البارزة	البارز
١٦٩	٧	فيكمكنى	فيمكننى
١٧٧	١٩	الحصانية	الحصاينة
١٧٨	١	الحصانة	الحصاينة
٢٠٢	١٦	والاتلاف	والائتلاف
٢١٩	١٥	وزير الزراعة	وزير الزراعة وعلى صدقى باشا وزير الحربية والبحرية
٢١٩	١٨	وسكرتير البلاط	وسكرتير مجلس البلاط
٢٣٢	٦	حددها	تحددها
٢٣٤	٧	عظمة	عظمته
٢٥٣	٨	ابأن	بأن
٢٦٠	٤	فى محمد عهد على	فى عهد محمد على
٣١٩	٣	نتاج	إنتاج

للمؤلف

حقوق الشعب

يتضمن شرح المبادىء والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان ، طبع سنة ١٩١٢

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية ، طبع سنة ١٩١٤

الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضات القومية ، يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان ، مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها ، والمقارنة بينها طبع سنة ١٩٣٣

تاريخ الحركة القومية

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ، وبيان الدور الأول من أدوارها ، وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر ، وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى إلى ولاية محمد على الكبير

عصر محمد على

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على

عصر اسماعيل

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد اسماعيل

الثورة العرابية

والاحتلال الانجليزى

مصر والسودان

فى أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨)، وبيان الأسباب للسياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة، وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩، ثم وقائع الثورة فى القاهرة والاقاليم

الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة، واستمرارها ومحاكمات الثورة، ولجنة ملنر والحوادث التى لابستها. ومفاوضات ملنر. واستشارة الأمة فى مشروع ملنر، والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضـــية. ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية

فى أعقاب الثورة المصرية

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من ابريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المغفور له « سعد زغلول » فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

962:R13fA:v.1-2:c.1
الرافعي ،عبد الرحمن
في اعقاب الثورة المصرية
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01059439

JAFET LIB.
01 FEB 2002
Circulation Dept.

DATE DUE

J. Lib.
12 APR 1984
J. LIB.
19 DEC 1985
JAFET LIB.
21 JAN 1993
JAFET LIB.
11 JUN 1993
JAFET LIB.
11 JUN 1994